



سلسلة الرسائل العلمية
الموصى بطلبها

المركز البحثي العلمي
جامعة أم القيوين
معهد البحوث العلمية
وأحياء التراث الإسلامي

الجامع لمسائل المدونة

للإمام العلامة
أبْنِ يُونُسَ
المتوفى ٤٥١ هـ

كتاب يقطع في السقطة - كتاب الحارثيين والمرتبدين
كتاب الرجم والزنى - كتاب القذف - كتاب الأشرقة

للجزء الثاني والعشرون

وأعداد

أحمد بن محمد بن عبد الله

توزيع

دار الكتب

طبعات دار الكتب والخطبة
بيروت - لبنان

حقوق الطبع محفوظة
لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

الطبعة الأولى
1434 هـ - 2013 م

توزيع دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

E-mail: info@darfikr.com
Email: darfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darfikr.com
Home Page: www.darfikr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - برفيئا: فكيم - صرّ: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤



مُقَدِّمَةٌ

كلمة شكر

أتقدم في هذا المقام بشكري الجزيل وثنائي الجميل لوالديّ العزيزين على رعايتهما وتوجيههما ودعائهما لي بالتوفيق سائلاً الله العليّ القدير بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن یمد فی عمریهما مع حسن عمل ووفور صحة.

وأثني بشيخي الجليل فضيلة الأستاذ الدكتور العلامة محمد العروسي بن عبد القادر على ما أولاني من توجيه واهتمام داعياً الله عز وجل أن يمتعه بالصحة والعافية وأن يجزيه خير الجزاء.

وأشكر لأسرتي - أهل بيتي وأبنائي - حفظهم الله تعالى معاناتهم معي مشقة هذا العمل، وما وفروه لي من وقت كان على حساب راحتهم، وصبرهم على تقصيري في كثير من واجباتهم أثناء عملي.

كما أشكر لجميع إخواني وأخواتي ما غمروني به من دعوات صادقة ومشاعر مخلصة أثناء عملي.

وأشكر أخي وأستاذي فضيلة الشيخ عضو مجلس الشورى الأستاذ الدكتور أحمد بن علي سير المباركي - حفظه الله - على عظيم اهتمامه وكريم توجيهه وسداد مشوراته.

وإن اللسان ليعجز عن الوفاء بشكر أخي وزميلي الدكتور حسان ابن الشيخ العلامة محمد حسين فلمبان على كل ما بذله ووفره من أجل إنجاز هذا العمل.

كما أشكر كل أخ وزميل أفادني بإعارة كتاب أو وجهني بنصيحة أو دعا لي في ظهر الغيب.

والله من وراء القصد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم بهدايته، المتمم لنعمته، المتفضل على جميع بريته، أحمدته على جميع آلائه وسوايق نعمائه، حمد مقر بربريته، عارف بوحدانيته، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله أرسله إلى كافة خلقه بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، فبلغ رسالته وأدى أمانته، فهدى به من شاء بفضله، وأضل به من حذله بعدله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً^(١). أما بعد :

فإن الفقه من أجل العلوم وأشرفها إذ به تعرف الأحكام ويُفرّق بين الحلال والحرام، وهو أفضل ما بُدلت فيه الأوقات وفيت فيه الأعمار وصرفت إليه المهم. وقد قيّض الله عز وجل لهذا العلم أئمةً أعلاماً من سلف هذه الأمة دارت الفتوى على أقوالهم، ومن أولئك إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي رضي الله عنه الذي أخذ عن جهاذة العلم في عصره من علماء المدينة النبوية من التابعين وتابعيهم، فنهل من المعين الصافي، وحاز من العلم النصيب الوافي، وعرف له الناس قدره ومنزلته، وضربت إليه أكباد الإبل من شرق الدنيا وغربها، واستفتوه فيما يشكل عليهم من أحكام.

وأخذ عنه الناس واشتهر مذهبه، وتلمذ عليه رجال أفتوا بأقواله، ونشروا مذهبه من بعده، وكان من أشهرهم عبد الرحمن بن القاسم العتقي رحمه الله الذي صحبه عشرين سنة واتفق به أصحاب مالك بعد موت الإمام رضي الله عنه.

وهو صاحب المدونة التي هي من أجل كتبهم، وبها مجهود ثلاثة من الأئمة : الإمام مالك رضي الله عنه بإجاباته، وابن القاسم بقياساته وزيادته، وسحنون بتنسيقه وتبويبه وإضافاته من الموطأ ومن سماعات شيوخه، فالأصل فيها سماعات ابن القاسم من الإمام مالك أجاب بها على أسئلة سحنون^(٢)، ولذلك قال ابن رشد

(١) هذه المقدمة مقتبسة من مقدمة ابن يونس في كتابه الجامع.

(٢) ولا تغفل جهد الإمام أسد بن القرات رحمه الله تعالى فهو صاحب اللبنة الأولى في بنيان المدونة

رحمه الله : (. . .) فحصلت علم المالكيين، وهي مقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك رحمه الله ويروى أنه ما بعد كتاب الله أصبح من موطأ مالك رحمه الله ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة ، والمدونة هي عند أهل الفقه ككتاب سيبويه عند أهل النحو، وكتاب إقليدس عند أهل الحساب، وموضعها من الفقه موضع أم القرآن تجزئ عن غيرها ولا يجزئ غيرها عنها...^(١).

ولذلك اهتم بها الناس اهتماماً عظيماً، ورجحوها على غيرها من سائر مصنفات المذهب المالكي، ولعله لم يحظ كتاب من كتب المالكية بما حظيت به المدونة، فقد كان بعضهم يحفظها استظهاراً مع كبر حجمها، وتناولوها بالبحث والتحقيق؛ فمَنَهم من اختصرها ولخصها، ومنهم من علّق على بعض أفكارها، ومنهم من نَبّه على مشكلاتها، ومنهم من قام بشرح مسائلها^(٢).

ومن هؤلاء الذين شرحوها الإمام العالم أبو بكر محمد بن عبد الله التميمي الصقلّي (ت ٤٥١ هـ). رحمه الله، في شرحه المشهور بـ "الجامع"، وهو الكتاب الذي تقدمت بتحقيق قسم منه لرسالة الدكتوراه.

حيث سمع من ابن القاسم ودون عنه مسائل أحابه فيها بما حفظه عن الإمام مالك رضي الله عنه وبما يعلم من قواعد الإمام مالك، وتسمى "الأسدية". وتلطف الإمام سحنون حتى وصلت إليه فحملها وارتقل بها إلى ابن القاسم وعرضها عليه، فقال له ابن القاسم فيها أشياء لا بد أن تُغيّر، وأجاب عما كان يشك فيه واستدرك فيها أشياء كثيرة؛ لأنه كان أملاها على أسد من حفظه، وكتب إلى أسد أن عارض كتبك على كتب سحنون فإني رجعت عن أشياء مما رويتها عني، فلم يفعل. قال القاضي عياض : (قال الشيرازي : واقتصر الناس على التفقه في كتب سحنون. ونظر سحنون فيها نظراً آخر فهدبها وبوبها ودونها والحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اعتار ذكره، وذيل أبوابها بالحديث والآثار إلا كتباً متفرقة بقيت على أصل اختلاطها في السماع، فهذه هي كتب سحنون المدونة والمختلطة، وهي أصل المذهب المرجح روايتها على غيرها عند المغاربة، وإياها اختصر مختصروهم وشرح شارحوهم، وبها مناظرتهم ومذاكرتهم، ونُسيت الأسدية فلا ذكر لها الآن).

(١) للمقدمات المهدات ١/٤٤-٤٥.

(٢) محاضرات في المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ١٨١-١٨٢.

هذا فإنه منذ أن وفقني الله عز وجل لإنهاء رسالة الماجستير بدأت أبحث عن موضوع لنيل درجة الدكتوراه فعلمت أن قسم الدراسات العليا الشرعية - الموقر- قد وافق على العمل في تحقيق كتاب الجامع لابن يونس الصقلي رحمه الله، وقد بدأ فيه العمل بعض الزملاء فتوجهت للقرآءة عن مؤلفه فوجدت أنه من المشهورين في المذهب المالكي وقد وصفوه - كما في شجرة النور الزكية ص ١١١ - بقولهم : (الإمام الحافظ النظار أحد العلماء وأئمة الترجيع الأخيار، الفقيه الفرضي الفاضل الملازم للجهاد الموصوف بالنجدة ...). ثم توجهت للقرآءة في الكتاب فوجدت فيه بُغْيِي، فتقدمت بقسم منه للتحقيق، وفي ذلك مشاركة لما بدأه بعض الزملاء في إخراج الكتاب، وأيضاً افتقار المكتبة الإسلامية عامة وأصحاب الاختصاص خاصة لإخراج هذا السُفر النفيس في المذهب المالكي، لعلني بذلك أكون قد قدمت خدمة للعلم وأهله، وشاركت في إخراج شيء من تراثنا الإسلامي الذي ما يزال حييس الخزائن.

وقد اقتضى وضع الرسالة تقسيمها إلى قسمين يسبقهما مقدمة :

القسم الأول الدراسة وفيه فصلان :

الفصل الأول : حياة المؤلف ونشاطه العلمي.

وفيه مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه.

المبحث الثاني : شهرته وكنيته.

المبحث الثالث : مولده، ونشأته، وأسرته.

المبحث الرابع : أشهر شيوخه.

المبحث الخامس : أشهر تلاميذه.

المبحث السادس : مكائته العلمية وأقوال العلماء فيه.

المبحث السابع : مصنفاته.

المبحث الثامن : وفاته رحمه الله.

الفصل الثاني : دراسة الكتاب :

وفيه مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب، وصحة نسبته لابن يونس، وسبب تأليفه.

المبحث الثاني : أهمية الكتاب ومنزلته العلمية بين كتب المذهب المالكي.

المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الرابع : مصادر الكتاب.

المبحث الخامس : أسلوب الكتاب.

المبحث السادس : مزايا الكتاب.

المبحث السابع : المآخذ على الكتاب.

المبحث الثامن : عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث التاسع : وصف النسخ المخطوطة للكتاب.

القسم الثاني : التحقيق :

يضم القسم الذي قُمت بتحقيقه كتب (الحدود والأشربة والجراح والجنايات والديات).

وقد مشيت في تحقيق الكتاب على النحو التالي :

١ - بعد الحصول على جميع النسخ المخطوطة لقسم الحدود والأشربة والجراحات والجنايات والديات من الكتاب قمت بدراستها لعلّي أقف منها على نسخة أعتمدها في التحقيق وأقابل ما عداها عليها، لكن ثبت لي عدم وجود نسخة تصلح أن تكون كذلك، فاخترت للتحقيق طريقة النص المختار.

٢ - ثم قمت بنسخ النص من نسخة " ح " لأنها أكمل النسخ - كما سيأتي - محاولاً - قدر الإمكان - أن يخرج الكتاب على أقرب صورة وضعه عليها المصنف شكلاً وموضوعاً.

٣ - كتبت النص بالرسم الإملائي المتعارف عليه في عصرنا الحاضر، ولا أشير إلى ذلك في الحاشية.

٤ - قمت بضبط بعض الألفاظ بالشكل عند خوف اللبس، ووضع الفواصل، وعلامات التنصيص، والبدأ من أول السطر.

٥ - إعجم ما أهمل من الكلمات وحقه الإعجام والعكس كذلك، ولا أشير إلى ذلك في الحاشية.

٦ - أثبت النص الذي تتفق عليه النسخ وعند اختلافها في كلمة أو عبارة أثبت في الصلب ما أراه الصواب منها وأشير في الحاشية إلى فروق النسخ المختلفة عن المثبت.

٧ - أثبت كلمة "تعالى، أو سبحانه، أو عز وجل" بعد لفظ الجلالة، و"الصلاة والسلام" على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره، و"الترضي" على الصحابة، و"الترحم" على من بعدهم من السلف، وأغفلت التنبيه على ذلك. ورد في بعض النسخ أو لم يرد.

٨ - لم أغفل التعليق الموجود في هوامش النسخ وهو لا يخلو من أحد حالين: إما أن يكون من صلب النص ولا يستقيم الكلام إلا به فإني أثبتته في النص وأشير إلى ذلك في الحاشية، وإما أن يكون من باب التوضيح ونحوه فأذكره في الحاشية فقط.

٩ - إذا تبين لي أن في النص نقصاً وهو غير موجود في جميع النسخ فإني أراجع المصدر المقتبس منه فإن لم أجد أرجح لمن نقل عن المؤلف أو ذكر النص عن صاحبه وأثبت ذلك بين معكوفتين هكذا [] وأشير إلى ذلك في الحاشية.

١٠ - قمت بتوثيق الآراء التي نقلها المصنف من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك، سواء كان ذلك الكتاب مطبوعاً أم مخطوطاً.

١١ - إذا لم أجد المصدر الذي نقل منه المصنف رجعت إلى الكتب التي اتفقت مع المؤلف في النقل فإن لم أجد رجعت إلى الكتب المتأخرة، ولا أترك النص بغير توثيق إلا بعد الاجتهاد في البحث.

ولا يخفى أن معظم الكتب التي نقل منها في عداد المفقود - أمثال :
الواضحة، والموازية، والمجموعة، إلّا ما ذكر عن وجود أوراق من بعضها، والتي
لا صلة لها بهذا القسم من الكتاب^(١) - مما جعل التوثيق من الأمور الصعبة، ولولا
أن الله عز وجل وفق للعثور على كتاب النوادر والزيادات لكان أمر التوثيق
شبه مستحيل إذ به أكثر الأراء التي نقلها المصنف ولا توجد في غيره.

١٢ - قمت بوضع أرقام اللوحات داخل معكوفتين في وسط النص إشارة
إلى بداية اللوحة وهذا عخاص بنسخة (ح)، أما بقية النسخ فرأيت أن أضع عند
نهاية كل لوحة رقماً في صلب الكلام وفي الحاشية أذكر رقم اللوحة التي انتهت
ورمز النسخة.

١٣ - اجتهدت في وضع عناوين للنص على طريقة فصول تمثيلاً مع طريقة
المصنف، إذ هو رحمه الله يذكر عنوان الباب ويدرج تحته فصولاً، بقوله :
"فصل"، بغير عنوان. فما كان من صنع المصنف جعلت له عنواناً بين معكوفين
ولا يشمل ذلك كلام المصنف، وما كان من عندي وضعت جميعه بين معكوفين،
وجعلت لفصول كل كتاب أرقاماً تسلسلية خاصة به.

١٤ - هناك بعض الفروع والمسائل التي قد لا يشملها عنوان الفصل الذي
وضعت فأنبه إليها بوضع عنوان صغير أمامها في الهامش.

١٥ - أوضح المراد من كلام المصنف إذا اقتضت الحاجة وذلك بالتعليق
عليه في الحاشية.

١٦ - أعلّق - أحياناً - على بعض المسائل أو الأقوال عند الاختلاف في فهمها
أو في تصورهما، أخذاً في الاعتبار ما ذكره علماء المالكية وبخاصة شراح المدونة.

١٧ - أوضحت الغامض من الألفاظ، والغريب من الكلمات والمصطلحات
الفقهية والأصولية، معتمداً على المصادر الأصلية في ذلك.

(١) وانظر ما كتبه ميكلوش موراني في كتابه دراسات في مصادر الفقه المالكي.

١٨ - ضبطت بالشكل الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والآثار

١٩ - بينت في الحاشية أرقام وسور الآيات الواردة في النص.

٢٠ - حرّجت الأحاديث الشريفة، الواردة في النص من الكتب المعتمدة في التحرير، فما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي فيه بعزوه إلى موضعه، وما كان في غير الصحيحين فأنني أذكر مكان وجوده ودرجته عند أهل العلم من القوة والضعف - ما وسعني ذلك -.

٢١ - حرّجت الآثار الواردة في النص قدر الإمكان ولم أترك إلا أثراً لم أقف عليه بعد البحث الطويل.

٢٢ - ترجمت للأعلام الذين ذكرهم المصنف ترجمة تشمل : اسم العلم، ولقبه، وكنيته، وبعض شيوخه، وبعض تلاميذه، وأهم كتبه، وتاريخ ولادته، ووفاته، ومكانها. مشيراً إلى بعض المراجع التي ترجمت للعلم.

٢٣ - عرّفت بالمدن والبلدان والأماكن الغريبة الوارد ذكرها.

٢٤ - عرّفت أيضاً بالطوائف والفرق الواردة في النص.

٢٥ - رجعت أحياناً إلى نسختين مختلفتين لكتاب واحد وللتمييز بينهما فلاني أذكر إحداهما مقيدة ببيان طبعتها.

٢٦ - وضعت فهرس تفصيلية عامة في آخر الكتاب على النحو التالي :

أ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

ب - فهرس الأحاديث الشريفة.

ج - فهرس الآثار.

د - فهرس الأعلام.

هـ - فهرس الكتب.

و - فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة.

ز - فهرس القبائل والألقاب والفرق.

ح - فهرس البلدان والأماكن.

ط - فهرس المصادر والمراجع.

ي - فهرس الموضوعات.

ك - فهرس الفهارس.

وبعد فإن هذا الكتاب أهلٌ لكل جهد وهذا جهد المقل وعلمي فيه كسائر أعمال البشر يرد عليه النقص والخطأ والسهو والقصور، وما نظرت فيه إلاّ ووجدت ما يحتاج إلى إصلاح.

ولا غرو فالتقص وارد على أعمال البشر لا محالة قال العماد الأصفهاني : (إنما رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلاّ قال في غده : لو غيرت هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُتِم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر) (١).

ولكن حسبي أني بذلت في هذا العمل ما أستطيع فما كان فيه صواباً فذلك من فضل الله وحسن توفيقه، وما كان فيه على غير ذلك فمعي ومن الشيطان وأسأل الله عز وجل أن يتجاوز عني.

وقبل الختام فإنني أحمد الله وأشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى.

ثم إنني لأدعو الله العليّ القدير أن يحفظ والديّ بحفظه، وأن يمد في عمريهما، ويحسن ختامهما، ويجزيهما عني أفضل ما يجزي والداً عن ولده، إذ لهما - بعد الله تعالى - الفضل في توجيهي إلى سلوك طريق العلم، وإنني لأسأل الله العليّ القدير أن يوفقني لبرهما، والفوز برضاهما، والمداومة على قول : ﴿ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾

(١) راجع مقدمة د. محمد يوسف موسى لكتابه الأموال ونظرية العقد ص ٧.

كما أنه من الواجب عليّ أن أوفي صاحب الحق حقه، وذا الفضل فضله، وإن صاحب هذا الحق والفضل هو استاذي الكبير وشيخي الجليل المشرف على هذه الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور العلامة محمد العروسي بن عبد القادر حفظه الله ورعاه، فقد تشرفت بالتلمذ على يديه، وفتح لي قلبه وبيته، ومنحني الكثير من وقته وفكره، ولم يأل جهداً في توجيهي وإرشادي ونصحي، وكان ذلك منه بصدر رحب ونفس طيبة، فله مني كل تقدير وامتنان واعتراف بالجميل، ولم يكن لهذا العمل أن يظهر بهذا الثوب لولا فضل الله عز وجل ثم نصح وتوجيه شيخني الفاضل، فجزاه الله عني وعن جميع زملائي خير الجزاء، وأسأل الله تعالى أن يمد في عمره وأن يبارك له في وقته، وأن يلبسه ثوب الصحة والعافية، كما أرجو - في هذا المقام - من شيخني أن يسامحني إن كان رأى مني ما يشين تلميذاً بين يدي شيخه.

كما أتوجه بجزيل الشكر لفضيلة شيخنا عضو هيئة كبار العلماء الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان - حفظه الله - على قبوله الإشراف على هذه الرسالة في بداية الأمر، وكان لعظيم توجيهاته الأثر الكبير إذ يبين لي ولزملائي أموراً كنا نجهلها في بداية عملنا فجزاه الله خيراً ونفع بعلمه ووقته.

كما أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل سالم عبد العال على موافقته أن يكون لي موجهاً ثم مشرفاً على رسالتي ولكن انتهاء عمله بالجامعة حال دون ذلك فجزاه الله خيراً حيثما كان.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى القائمين على هذه الجامعة المباركة وأخص كلية الشريعة ورئيس قسم الدراسات العليا الشرعية السابق فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور علي بن عباس الحكمي على كل ما يقدمونه من خدمات وتسهيلات لطلبة العلم.

وفي الختام فإنني أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من له فضل على هذا العمل سواء بإعازتي مرجعاً، أو إرشادي إليه، أو أعانتي برأي أو بدعوة صالحة، والله الفضل من قبل ومن بعد، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم والحمد لله رب العالمين.

كتبه : أحمد بن حسين بن أحمد المبارك.

المقسم الأول : الدراسة

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : حياة المؤلف ونشاطه العلمي.

الفصل الثاني : دراسة الكتاب.

الفصل الأول : حياة المؤلف ونشاطه العلمي

وفيه مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه.

المبحث الثاني : شهرته وكنيته.

المبحث الثالث : مولده، ونشأته، وأسرته.

المبحث الرابع : أشهر شيوخه.

المبحث الخامس : أشهر تلاميذه.

المبحث السادس : مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه.

المبحث السابع : مصنفاته.

المبحث الثامن : وفاته رحمه الله.

المبحث الأول : اسمه ونسبه^(١)

هو : محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصَّقْلِي^(٢)، الافريقي المالكي^(٣).

(١) مصادر ترجمته رحمه الله تعالى هي :-

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، تحقيق : أحمد بكمر محمود ٨٠٠/٤.

الدِّيَابِج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ٢٧٤.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف : عماد محمد مخلوف ١١١.

الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي، تأليف : محمد بن الحسن الحنوي التعالي الفاسي، مخرج أحاديثه وعَلَّق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح القاريء ٢١٠/٢.

كتاب القُمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، تأليف : حسن حسني عبد الوهاب، مراجعة وإكمال : محمد العروسي المطوي، وبشير اليكوش ٦٧٦/٢.

ومعجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف : عمر رضا كحالة، ٢٥٢/٩.

(٢) هكذا ورد نسبه في المراجع السالفة الذكر.

و"الصقلي" (بفتح الصاد والقاف وكسرهما، ويجوز فتح الصاد وكسر القاف). قاله المدوي في حاشيته على الخرشني ٤٠/١. وقال في الباب في تهذيب الأنساب ٢٤٥/٢ : (الصقلي : بفتح الصاد والقاف وفي آخرها اللام . . . وهي نسبة إلى جزيرة صقلية في بحر الروم وهي مشهورة خرج منها خلق كثير من العلماء).

وقال في معجم البلدان ٤١٦/٣ : (صِقْلِيَّة : ثلاث كسرات وتشديد اللام والياء أيضاً مشددة، وبعض يقول بالسين، وأكثر أهل صقلية يفتحون اللام : من جزر بحر المغرب مقابلة افريقية).

وصقلية اليوم تسمى جزيرة "سيسيلى" تتبع للدولة الإيطالية وعاصمتها "بلرم". انظر دائرة معارف القرن العشرين ٣٣١/٢، ٣٤٩/٥، ٥٣٠.

وقال السيوطي في بغية الوعاة ١٧٩/١ : (كان فتح صقلية في سنة اثني عشرة ومئتين، ثم صُرفت للنصارى سنة خمس وخمسين وأربع مئة).

(٣) هذه الزيادة في النسب مذكورة في إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف : اسماعيل باشا البغدادي ٤٥٦/٤.

وقال الحَجَوِي^(١) في الفكر السامي : " التميمي نسباً، الصقلّي داراً "^(٢).

وقال الصَّفْدي^(٣) في نَكْت الهيمان : " قال أبو بكر الصَّقْلِي - يعني المترجم له - قال أبو الحسن القابسي - أحد شيوخ المترجم له - : كُذِبَ عليّ وعليك، فسموني القابسي وما أنا قابسيّاً وإلاّ فأنا قيرواني، وأنت دخل أبوك مسافراً إلى صقلية فنسب إليها "^(٤).

وقال حسن حسني^(٥) في كتاب العمر : " يعرف بالصَّقْلِي، . . . سافر أبوه إلى جزيرة صقلية فنسب إليها "^(٦).

(١) محمد بن الحسن بن العربي الحَجَوِي الثعالبي الفاسي، ولد سنة إحدى وتسعين ومئتين وألف للهِجْرة، واحذ العلم عن أبيه، وعن محمد بن التهامي الوزاني. ودرس ودرّس في القرويين، وتقلد عدة مناصب في بلاده منها : سفارة المغرب في الجزائر، ثم وزارة العدل، ثم وزارة المعارف. وتوفي بالرباط ودفن بفاص سنة ست وسبعين وثلاث مئة وألف. له مصنفات منها الفكر السامي، وثلاث رسائل في الدين، ومختصر العروة الوثقى ذكر فيه شيوخه ومن اتصل بهم، وغير ذلك. ترجم لنفسه في كتابه الفكر السامي ٣٧٦/٢. وترجم له الزركلي في الأعلام ٩٦/٦. (٢) الفكر السامي ٢/ ٢١٠.

(٣) صلاح الدين خليل بن أليك بن عبد الله الصَّفْدي، ولد في صُفد بفلسطين سنة ست وتسعين بعد الست مئة وإليها نسبته، أديب مؤرخ كثير التصانيف، له زهاء مئتي مصنف منها التواني بالوفيات طبع بعضه، والشعور بالعمور، ونكت الهيمان في نكت العميان، توفي بدمشق سنة أربع وستين بعد السبع مئة. انظر الأعلام ٣١٥/٢.

(٤) نَكْت الهيمان في نَكْت العميان ٢١٨. وانظر كتاب العمر ٢٧٤/١.

(٥) حسن حسني بن صالح بن عبد الوهاب الصُّمادحي، بحاث مؤرخ أديب، مولده بتونس سنة واحد وثلاثمئة وألف، تعلم في المهديّة وبعض المدارس الفرنسية، عمل موظفاً وتقلد عدة مناصب ببلده منها رئاسة الأوقاف، ووزير دولة، ورُشِّح لبعض المؤتمرات العلمية، وله تآليف منها : كتاب العمر، وورقات عن الحضارة العربية بافريقية التونسية، وبساط العقيق في حضارة القيروان وشاعرها ابن رشيق. وغير ذلك وأقعدته المرض في آخر حياته إلى أن توفي بتونس سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة وألف. ترجم لنفسه في أول كتابه العمر ١٧/١، وترجم له الزركلي في الأعلام ١٨٧/٢.

(٦) كتاب العمر ٦٧٦/٢.

قال الخرشي^(١) في شرحه لمختصر خليل^(٢) : " يعبر عنه ابن عرفة^(٣) بالصقلي "^(٤).

وقال الحجوي في الفكر السامي : " وهو الذي يعني ابن عرفة بالصقلي "^(٥).

(١) أبو عبدا لله محمد بن عبدا لله بن علي الخرشي من علماء المالكية بمصر، نسبته إلى قرية يقال لها "أبو حراش" من البحيرة بمصر، وأقام بالقاهرة، كان فقيهاً فاضلاً، عالماً بالنحو والتصريف فرضياً حسابياً، أخذ العلم عن والده، وعلي الأجهوري، وإبراهيم اللقاني. وغيرهم. وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم : محمد الزرقاني، ومحمد النفراوي، وآخرون. مات رحمه الله يوم الأحد سابع عشر شهر ذي الحجة سنة واحد ومئة وألف، بالقاهرة. ترجم له الشيخ العدوي في مقدمة حاشيته على شرح المختصر. والزكلي في الأعلام ٦/٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي، فقيه مالكي من أهل مصر، تفقه بالإمام عبدا لله النوني، وكان من أهل التحقيق، صحيح النقل، ذا دين وفضل وزهد، تخرج بين يديه جماعة من الفقهاء الفضلاء، ولي الإفتاء على مذهب الإمام مالك، كان صاحب تصانيف من أهمها : المختصر (المعروف بمختصر خليل)، والتوضيح شرح جامع الأمهات لابن الحاجب. توفي رحمه الله سنة تسع وأربعين وسبع مئة. وقيل غيرها. انظر الدياج ١١٥، والأعلام ٢/٣١٥.

(٣) محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، أبو عبدا لله التونسي، عالم تونس وخطيبها في عصره، مولده ووفاته بها، ولد سنة ست عشرة وسبع مئة للهجرة، قرأ بالسيح على ابن سلامة، والفقه على علي بن عبد السلام، وابن قداح، وابن هارون، وغيرهم، وأخذ عنه كثير منهم : الشريف السلاوي، وأبو مهدي عيسى الوائلي، وابن ناجي. له تصانيف منها : المختصر الكبير في الفقه، والحدود، والمبسوط في الفقه، ومختصر الفرائض. وغيرها. مات رحمه الله سنة ثلاث وثمان مئة. ترجم له الرضاع في أول كتاب شرح الحدود ١/٦١ وما بعدها، وله ترجمة في نيل الابتهاج بتطريز الدياج تأليف أحمد بن أحمد التنيكي (بهامش الدياج) ٢٧٤ وما بعدها. والأعلام ٧/٤٣.

(٤) الخرشي ١/٤٠. ونحو هذا ذكره الزكلي في الأعلام عند ترجمته لابن عرفة، في الحاشية، (أن اصطلاح ابن عرفة في مختصره عن بعض تلاميذه : إذا قال : الفريان فمراده أشهب وابن نافع. ... وإذا ذكر الصقلي فمراده ابن يونس ...).

(٥) الفكر السامي ٢/٢١٠.

وفي مسألة في أول كتاب الجراح وهي " تغليظ الدية على أهل الذهب والورق " قال القاضي عياض^(١) في كتابه التنبيهات : " اختلف شيوخ القرويين والصقليين ... "^(٢). قال شارح تهذيب المدونة^(٣) فيه : " الصقليون الذين أشار إليهم عياض هو ابن يونس "^(٤).

(١) عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبيعي، أبو الفضل، عالم المغرب، ولد في سنة ست وستين وأربع مئة، وولي قضاءها، وأخذ عن أعلامها كأبي علي الصديقي، وابن رشد، وابن العربي، وحمدت سيرته، وله تأليف منها : الشفا في التعريف بمحقوق المصطفى، وشرح صحيح مسلم، وغير ذلك. توفي عمراكش مسموماً قيل : سُمِّه يهودي. سنة أربع وأربعين وخمسة مئة. له ترجمة في الفكر السامي ٢/٢٢٣، والأعلام ٥/ ٩٩.

(٢) التنبيهات ل ١٧٣ ب.

(٣) هو : علي بن محمد بن عبد الحق، أبو الحسن الزرويلي، ويعرف بالصغير (مصفراً ومكبراً) الشهير عند أهل إفريقيا بالمغربي، أحد الذين دارت عليهم الفتيا في حياته، كان قِيماً على تهذيب البراذعي في اختصار المدونة حفظاً وتقها، وله شرح عليه، ولي القضاء بفاس، وقيل : إنه ما عاصره مثله، وإليه انتهت رئاسة الفقه بالمغرب في زمانه، توفي سنة تسع عشرة وسبع مئة. له ترجمة في الديباج ٢١٢، والفكر السامي ٢/٢٣٧.

(٤) شرح تهذيب المدونة ل ٢٣٥/١.

المبحث الثاني : شهرته وكنيته

شهرته : " ابن يونس " .

وهذا أمر لا يتطرح فيه عتزان، لوضوحه واشتهاره بين علماء المالكية، فإذا ما أطلق "ابن يونس" عند فقهاء المالكية انصرف إلى صاحب الترجمة الإمام "محمد بن عبد الله بن يونس الصقلي"، وكتبهم تزعر بذلك حيث النقول عنه^(١).

كنيته : أبو بكر.

وهذه الكنية لم يذكر سواها من الذين ترجموا له إلا القاضي عياض حيث قال : " أبو بكر الصقلي، ويقال : أبو عبد الله "^(٢). وكناه بها محمد

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

الذخيرة للقراقي ٢٧٤/١٢، ٢٨٣، ٢٨٤.

القواعد للمقري ٤٥٢/٢.

كشف النقاب الحاجب عن مصطلح ابن الحاجب لابن فرحون ١٠٠، ١٤٣.

إكمال إكمال المعلم للأبي ٤٠٢/٤، ٤٤٠.

شرح حدود ابن عرفة للرصاع ٦١٥/٢، ٦٣٠، ٦٧٢.

التاج والإكلیل للمواق ٢٣٥/٦، ٢٤١، ٢٤٢.

عدة البروق للونشريسي ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٩٧.

مواهب الجليل للحطاب ٢٣٤/٦، ٢٣٨، ٢٤١.

شرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/٨.

الخرشي على مختصر خليل ١٧/٨.

حاشية العدوي على الخرشي ٦٠/٨، ٦٦.

حاشية البناني على شرح الزرقاني ٨/٨، ١٢، ١٣.

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٤٢/٤.

شرح منح الجليل على مختصر خليل ٣٤٦/٤، ٣٥٠، ٣٥٣.

(٢) ترتيب المدارك، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، تحقيق سعيد أحمد أعراب ٨ / ١١٤. وانظر كتاب العمر ٦٧٧/٢.

مخلوف^(١) في شجرة النور الزكية في غير محل الترجمة^(٢).

(١) محمد بن محمد بن عمر بن علي مخلوف، عالم بتراجم المالكية، مولده ووفاته في المنستير بتونس، ودرس بجامع الزيتونة ثم بالمنستير، وولي الإفتاء بقابس، فقضاء المنستير، فوظيفة المفتي الأكبر إلى أن توفي سنة ستين بعد الثلاث مئة وألف للهجرة المشرفة، له مصنفات منها شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، وشرح أربعين حديثاً من ثنائيات الموطأ. وغيرهما. ترجمته في الأعلام ٨٢/٧.

(٢) انظر ١١٢. والتمة (بذيل الشجرة) ص ١٩٥.

المبحث الثالث : مولده، ونشأته، وأسرته .

ولد الامام محمد بن عبد الله بن يونس رحمه الله تعالى بمدينة "بلرم"^(١) عاصمة صقلية^(٢).

وأما سنة ولادته فلم أجد أي معلومات عنها، ولكن يمكن القول أنه ولد في النصف الأخير من القرن الرابع الهجري، وهذا بناء على سنة وفاته على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

قال عنه حسن حسني في كتاب العمر : " من بيت قيرواني معروف، وسافر أبوه إلى جزيرة صقلية فنسب إليها، ولد محمد بمدينة بلرم عاصمة صقلية، . . . ثم انتقل إلى سكنى إفريقية فاستوطن القيروان"^(٣) آخر القرن الرابع، . . .

(١) قال ياقوت في معجم البلدان ٤٨٣/١ : (بلرم : بفتح أوله وثانيه، وسكون الراء، وميم، معناه بكلام الروم المدينة، وهي أعظم مدينة في جزيرة صقلية في بحر المغرب على شاطئ البحر).

وقال في الروض المعطار ١٠٢ : (بلرم هذه الملك بصقلية في مدة الإسلام ومدة الروم، ومنها كانت تخرج الأساطيل للغزو، وهي على ساحل البحر والجبال محنقة بها، ولها ساحل حسن ...).

(٢) كتاب العمر ٦٧٦/٢.

(٣) قال في الروض المعطار ٤٨٦ : (القيروان هي قاعدة البلاد الإفريقية وأم مدائنها، وكانت أعظم مدن المغرب نظراً، وأكثرها بشراً، وأيسرها أموالاً، وأوسعها أحوالاً، وأربحها تجارة، وأكثرها حباية، والغالب على فضلائهم التمسك بالخير والوفاء بالمعهد واجتناب المحارم والتفني في العلوم . . . إلى أن قال - وبالجمل فمدينة القيروان دار ملك المغرب، ورأت من الممالك والملوك والدول والفقهاء والصالحين ما لم يكن مثله في قطر من الأرض، ثم محنت بالعرب والفن، وعملت من الناس وذهبت نصرتها ومحاسنها).

وتقع القيروان الآن في الجمهورية التونسية في جنوب غربي العاصمة على بعد (١٥٦) كم. وانظر : مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي الى منتصف القرن الخامس الهجري ٤٤ / ١.

والتجأ عند الزحفة الهلالية^(١) إلى المهديّة^(٢) .

(١) تكلم المؤرخون عن هذه الواقعة بالمغرب وذكروا أن سببها أن المعز بن باديس الصنهاجي خرج عن طاعة بني عبيد، وقطع الخطبة عن صاحب مصر المستنصر بالله الفاطمي وخطب لبني العباس والخليفة آنذاك "القائم بأمر الله"، ف وقعت الفتنة. قال ابن أبي دينار في المونس في أخبار إفريقية وتونس ص ٨٤ - ٨٥ : (ولما خلع - يعني المعز بن باديس - طاعة بني عبيد وجاءته الخلع من بغداد أشار الوزير على المستنصر العبيدي بإرسال العرب، فأرسل المستنصر إلى عرب الصعيد الذين بمصر وأرسلهم إلى المغرب وأباح لهم من برقة إلى ما بعدها وأعانهم على ذلك عمل وهم "رياح، وزغبة، وعدي" بطون من بني عامر بن صعصعة، فلما وصلوا لإفريقية عاثوا فيها كيف شاءوا وملئت أيديهم من النهب فتسامعت بنو عمهم بذلك فطلبوا من الخليفة اللحاق بمن تقدمهم فمنعهم من ذلك إلا أن يعطوه شيئاً من أموالهم، فأخذ منهم أضعاف ما أعطاه لبني عمهم وسرحهم ولما وصلوا إلى المغرب كانت لهم وقعات مع "زناتة" بأقليم طرابلس وكثر ضررهم وأفسدوا البلاد. ولما قربوا من إفريقية خرج المعز في جمع من صنهاجة وزناتة فاجتمع له عسكر عظيم فالتقى معهم وكانت بينهم مصاف، فعدلته زناتة وانهمزت صنهاجة حتى لم يبق معه إلا عبيده وكان عدد العبيد عشرين ألفاً وثبت المعز في تلك الحروب ثباتاً لم يشته أمير هُزم جيشه وآخر الحال انهزم ورجع إلى المنصورية، وأقبل العرب حتى نزلوا بإزاء القيروان واقتتلوا بين رقادة والقيروان ومات بين الفريقين خلق عظيم. ولما رأى المعز ما حل به ركن إلى الصلح ورفع الحرب بين العرب وبينه وأباحهم دخول القيروان ليشترؤا منها ما يحتاجون إليه وظن أنهم يرجعون إلى بلادهم فلم يغن عنه ذلك، وملكوا البلاد بأسرها واقتسموا براريها وأفسدوا حواضرها وكان الخطب جليلاً. فلما رأى المعز كثرة ضررهم وعجز عن دفع أذاهم رحل إلى المهديّة وبها حشمه، وكان ولده ميم والياً عليها وخرج في رمضان سنة تسع وأربعين وأربع مئة، ونهبت العرب القيروان، وكان ذلك سبب خرابها وحلاء أهلها عنها). وانظر أيضاً البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى المراكشي ١/ ٢٧٧، وخلاصة تاريخ تونس لحسن حسني عبد الوهاب ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) المهديّة : الفتح ثم السكون، مدينة بساحل إفريقية، بناها عبيد الله المهدي ونسبها إلى نفسه، وبينها وبين القيروان مرحلتان، القيروان تقع في جنوبها، ابتداءً في بنائها سنة ثلاث مئة. وقد كانت قاعدة البلاد الإفريقية وقطب مملكتها. انظر معجم البلدان ٥/ ٢٢٩-٢٣٠. والروض للمطار ٥٦١ - ٥٦٢. وقال أيضاً في معجم البلدان : (قال بعض أهل المعرفة بأخبارهم : في سنة ثلاث مئة خرج المهدي بنفسه إلى تونس يرتاد لنفسه موضعاً يبني فيه مدينة خوفاً من حجاج يخرج عليه، وأراد موضعاً حصيناً حتى ظفر بموضع المهديّة وهي جزيرة متصلة بالبركة كهيئة كف متصلة بزنند، فتأملها فوجد فيها راهباً في مغارة فقال له : كم يُعرف هذا الموضع؟ فقال : هذا يُسمى جزيرة الخلفاء. فأعجبه هذا الاسم، فبناها وجعلها دار مملكته).

المبحث الرابع : أشهر شيوخه

بما أن الامام محمد بن عبد الله بن يونس كانت ولادته بصقلية، ثم انتقل منها إلى القيروان فقد أخذ عن شيوخ البلدتين.

فمن شيوخه الذين ذكرت مصادر ترجمته أنه أخذ عنهم بصقلية :

١ - القاضي أبو الحسن الحصائري^(١).

وهو : القاضي أبو الحسن أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحصائري الصَّقَلِي. سمع أبا محمد بن أبي زيد^(٢) وغيره. قال القاضي عياض رحمه الله : "من أهل الفقه والفضل والدين والرواية، أخذ عنه الناس، وتفقهوا عليه، سمع منه عتيق السمنطاري^(٣)، وأبو بكر بن يونس". وغيرهما، ولم تذكر سنة وفاته^(٤).

(١) ترتيب المدارك ٧١٥/٤، ٨٠٠، الدياج ٢٧٤، وشجرة النور الزكية ٩٨، ١١١، وكتاب العمر ٦٧٦/٢.

(٢) عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن الفقيه القيرواني المالكي، موصوفاً بالصلاح والعفة والورع، كان يقال له : مالكا الصغير، قال عنه القاضي عياض : (إمام المالكية في وقته، وقدرتهم، وجامع منهب مالك، وشارح أقواله، وكان واسع العلم كثير الحفظ والرواية، ... وحاز رئاسة الدين والدنيا، وإليه كانت الرحلة من الأقطار، ونجى أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المنهـب وذبح عنه، وملأت البلاد تـواليفه ... له كتاب النوادر والتزيادات على المدونة، مشهور أزيد من مائة جزء، وكتاب مختصر المدونة، مشهور - وهما من مصادر المصنف -، على كتابيه هذين المعول في المغرب في التفقه ... وتوفي أبو محمد - رحمه الله، وغفر له - سنة ست وثمانين وثلاث مئة). ترتيب المدارك ٤/٩٢ وما بعدها، وانظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ١٦٣، وسر أعلام النبلاء ١٧ / ١٠ وما بعدها، والنجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٠.

(٣) أبو بكر عتيق بن علي بن داود بن يحيى التميمي، المالكي الصَّقَلِي، المعروف بالسمنطاري، نسبة إلى سَمَنْطَار قرية في جزيرة صقلية، كان صالحاً عابداً، له تصانيف في الفقه والحديث وغيرهما منها : كتاب في الرقائق، وحليل القاصدين، قال ياقوت : (سافر إلى الحجاز فحجَّ وساح في البلدان من أرض اليمن والشام إلى أرض فارس وخراسان، ولقي من بها من العباد وأصحاب الحديث والزهاد، فكتب عنهم جميع ما سمع، وصنف كل ما جمع). معجم البلدان ٣/٢٥٣ - ٢٥٤، وهدية المارفين ٥/٦٥١، ومعجم المؤلفين ٦/٢٤٨.

(٤) ترتيب المدارك طبعة وزارة الأوقاف ٧/٢٧٠، وانظر شجرة النور الزكية ٩٨.

٢ - أبو بكر بن أبي العباس^(١).

قال عنه عياض : " فقيه صقلية ومدرسها، أخذ عن أبي محمد بن أبي زيد، أخذ عنه ابن يونس " (٢). ولم تُذكر سنة وفاته.

٣ - عتيق بن الفرضي^(٣).

هو : أبو بكر عتيق بن عبد الجبار الربيعي الفرضي الصقلي^(٤). قال عنه عياض : " فقيه فاضل. أديب في القرآن والفرائض، وتفقه عليه في المدونة وكان إماماً في علم الفرائض، وعنه أخذها أهل صقلية وغيرهم حدث عن القابسي، أخذ عنه ابن يونس، والسمنطاري " (٥).

وأما شيوخه الذين ذكرت مصادر ترجمته رحمه الله أنه أخذ عنهم بالقيروان فهم :

١ - أبو الحسن القابسي^(٦).

وهو : علي بن محمد بن خلف المعافري، المعروف بابن القابسي. ولد في السادس من شهر رجب سنة أربع وعشرين وثلاث مئة.

(١) ترتيب المدارك طبعة وزارة الأوقاف ٢٧٠ / ٧، والدياج ٢٧٤، وشجرة النور ٩٨ وفيه : (أبو بكر بن عباس).

(٢) ترتيب المدارك طبعة وزارة الأوقاف ٢٧٠ / ٧، وشجرة النور ٩٨.

(٣) انظر ترتيب المدارك طبعة وزارة الأوقاف ٨ / ١١٤، والدياج ٢٧٤، وشجرة النور الزكية ١١١، وكتاب العمر ٦٧٦/٢.

(٤) سماء محمد مخلوف في شجرة النور الزكية ١١١ : (عتيق بن عبد الحميد بن الفرضي) وسماء حسن حسني في كتاب العمر ٦٧٦/٢ : (عتيق بن عبد الجبار السمنطاري الفرضي).

(٥) ترتيب المدارك طبعة وزارة الأوقاف ٢٧٠ / ٧.

(٦) شجرة النور ١١١.

قال عياض : " لم يكن أبو الحسن قابسياً وإنما كان له عم يشد عمامته مثل القابسيين فسمي بذلك، وهو قيرواني الأصل ".

وقال أيضاً : " كان واسع الرواية عالماً بالحديث وعلمه ورجاله، فقيهاً أصولياً متكلاً مولفاً مجيداً، وكان من الصالحين المتقين الزاهدين الخائفين، وكان أعمى لا يرى شيئاً وهو مع ذلك من أصح الناس كتباً وأجودها ضبطاً وتقييداً، يضبط كتبه بين يديه ثقات أصحابه، . . . سلك في كثير من أموره مسلك شيوخه من صلحاء فقهاء القيروان، المتقللين من الدنيا ".

قرأ بالقيروان على جماعة من مشاهير محدثيها وفقهائها مثل : أبي محمد عبد الله بن أبي هاشم التحجبي^(١)، وأبي الحسن بن مسرور الدبّاغ^(٢)، وأبي عبد الله بن مسرور العسال^(٣)، ودرّاس بن إسماعيل^(٤)، وغيرهم. ومدينة تونس

(١) عبد الله بن أبي هاشم بن مسرور التحجبي، مولاهم، المعروف بابن الحجاج، الفقيه الحافظ سمع من عيسى بن مسكين، - وأكثر سماعه منه -، وسمع ابن عيَّاش، وغيرهما من شيوخ إفريقية، ورحل إلى مصر وسمع من ابن الإعرابي وغيره، وغلب عليه الجمع والرواية، وألف كتباً كثيرة في أنواع العلوم منها : كتاب المواقيت، ومعرفة النجوم والأزمان، تفقه به جماعة منهم : ابن أبي زيد، والقابسي. وغيرهما توفي سنة ست وأربعين وثلاث مئة. له ترجمة في ترتيب المدارك ٣٤٠/٤ وما بعدها وهو فيه : (عبد الله بن أبي القاسم . . . المعروف بابن الحجاج)، والديباج ١٣٥ وهو فيه : (بن مسور)، وشجرة النور ٨٥ وهو فيه : (عبد الله بن هاشم بن مسرور التميمي) .

(٢) علي بن محمد بن مسرور العبدي الدبّاغ أبو الحسن الفقيه، كان ثقة من أهل العلم والورع والحياء، سمع من أحمد بن أبي سليمان وعول عليه، ومن عبد الله بن أبي هاشم وكان هذا يثني عليه ويأمر بالسماع منه، ورحل وسمع من محمد بن زريان، وغيره، واجتمع بأبي الحسن الدبّاغ، وسمع منه مع القابسي خلق كثير منهم أبو جعفر الداودي، وأحمد بن حاتم الزيات، وتوفي بالمستير منتصف شهر رمضان من سنة تسع وخمسين وثلاث مئة. له ترجمة في ترتيب المدارك ٥٢٥/٤ وما بعدها، شجرة النور الزكية ٩٤.

(٣) محمد بن مسرور الصّال أبو عبد الله، كان مشهوراً بالعلم والصلاح، سمع بإفريقية من عبد الله بن الحُبّاز، والمغامي، وغيرهما، ورحل إلى مصر فسمع من مقدم بن داود وغيره، وأخذ عنه جماعة منهم ابن أبي زيد، والقابسي. كان يقوم الليل كله، ويحتم كل ليلة ختمة. له ترجمة في ترتيب المدارك ٣/٣٨٩ - ٣٩٠، وشجرة النور الزكية ٨٤ - ٨٥.

(٤) أبو ميمونة الفاسي الفقيه الحافظ، المعروف بالعلم والصلاح، سمع من شيوخ بلده، وشيوخ

على أبي العباس عبدا لله الإيباني^(١) وعليه كان أكثر اعتماده.

ثم سافر في رمضان سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة إلى الحجاز بقصد الحج وطلب العلم، فبقي على هذه الوجهة خمسة أعوام أدى فيها فريضة الحج، وسمع صحيح الإمام البخاري^(٢) بمكة من أبي زيد المروزي^(٣)، وضبطه له وحرره

الأندلس، وبافريقية من أبي بكر بن اللباد وغيره، وله رحلة حج فيها، وسمع كتاب ابن المواز بالأسكندرية من ابن أبي مطر، وسمعه منه مع القاسبي ابن أبي زيد وغيرهما، وكان نزوله في القيروان عند ابن أبي زيد، وهو من أدخل مدونة سحنون مدينة فاس، وبه اشتهر مذهب مالك هناك، وبها توفي سنة سبع وخمسين وثلاث مئة. له ترجمة في ترتيب المدارك ٤ / ٣٩٥، شجرة النور الزكية ١٠٣، والأعلام ٢ / ٣٣٧.

(١) عبدا لله بن أحمد بن إبراهيم بن اسحاق التونسي، أبو العباس، المعروف بالإيباني، التميمي، تفقه ببيحي بن عمر، وابن حارث، وغيرهما، وروى عنه مع القاسبي الأصلي وابن أبي زيد، وغيرهم، وكان من حفاظ مذهب الإمام مالك. قيل : توفي سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة، وهو ابن مئة سنة غير أربعة أشهر. له ترجمة في ترتيب المدارك ٣ / ٣٤٧، والدياج ١٣٦، وشجرة النور ٨٥.

(٢) محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبدا لله البخاري الإمام الحجة الحافظ أمير المؤمنين في الحديث، ولد في شوال سنة أربع وتسعين ومئة، ورحل من بلده في طلب العلم ولقي أكثر علماء عصره، وسمع من محمد بن سلام البيكندي، ومكي بن إبراهيم، وغيرهما، كان واسع العلم حاد الذكاء، أننى عليه شيوخه قبل تلاميذه، وكان كريماً سمحاً، صاحب تصانيف، منها الصحيح المجمع على صحته، وكتاب التاريخ الكبير وغيرهما. توفي رحمه الله بمصر بقرية من قرى سمرقند ليلة السبت ليلة الفطر من سنة ست وخمسين ومئتين عن اثنتين وستين سنة. له ترجمة في تاريخ بغداد ٢ / ٤ وما بعدها، وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ٦٧ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٩١.

(٣) هو : محمد بن أحمد بن عبدا لله بن محمد، الفقيه المروزي، راوي صحيح البخاري عن الفريزري وهو أجل من رواه، كان أحد أئمة المسلمين، حافظاً للمذهب الشافعي، مشهوراً بالزهد والورع، ولد سنة إحدى وثلاث مئة، وأكثر الترحال وحديث ببغداد، ومارور بمكة، وروى الصحيح في أماكن، أعد عنه الدار قطني، وأبو محمد الأصلي، وأبو بكر القفال المروزي وغيرهم، توفي رحمه الله بمرور يوم الخميس الثالث عشر من رجب سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة. له ترجمة في تاريخ بغداد ١ / ٣١٤، وطبقات الثمرازي ١٢٣، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٣١٣ وما بعدها، وشذرات الذهب ٣ / ٧٦.

وأتقنه رفيقه الإمام أبو محمد الأصيلي^(١)، وسمع بمصر من أبي القاسم حمزة الكنتاني^(٢)، وغيره من مشاهير عصره. ثم عاد إلى القيروان في شعبان سنة سبع وخمسين وثلاث مئة، وأقرأ الناس دهرًا، وتصدر لتدريس الحديث والفقه، فأخذ عنه خلق لا يُعدون كثرة من أبناء إفريقية والمغرب والأندلس من أشهرهم أبو عمران الفاسي - من شيوخ ابن يونس - ومكي بن عبد الرحمن الأنصاري^(٣) - وهو الذي كان يعلّي عليه أبو الحسن تواليفه - وأبو عمرو الداني المقرئ الأندلسي^(٤). وغيرهم.

(١) هو : عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأصيلي، شيخ المالكية بالأندلس، نشأ بأصيلا، وتفقّه بقرطبة على شيوخها اللؤلؤي، وغيره، ورحل إلى المشرق للحج وطلب العلم مع القابسي فسمع من شيوخ إفريقية، ومصر، والحجاز، والعراق، أمثال : أبي العباس الإياني، وابن أبي زيد، وابن شعبان، وأبي زيد الروزي، والأبهري وغيرهم. كان من حفاظ مذهب الإمام مالك، عارفاً بالحديث ورجاله، ولي قضاء سرقسطة. وبه تفقه أبو عمران الفاسي وغيره، صاحب تصانيف منها كتاب الدلائل إلى أمهات المسائل شرح به الموطأ وذكر فيه اختلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي، وتوفي رحمه يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة. له ترجمة في طبقات الشيرازي ١٦٦ - ١٦٧، وترتيب المدارك ٤ / ٦٤٢ وما بعدها، وتذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٢٤ - ١٠٢٥، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٦٠، والديباج ١٣٨ - ١٣٩، وشجرة النور الزكية ١٠٠ - ١٠١.

(٢) هو : حمزة بن محمد بن علي بن العباس، الإمام الحافظ، محدث الديار المصرية، أبو القاسم الكنتاني المصري، ولد سنة خمس وسبعين وميتين، رحل في البلاد وطوّف، وجمع وصنّف، وسمع من أبي عبد الرحمن النسائي، وأبي يعلى الموصلي، وغيرهما. وحُدث عنه غير القابسي الدارقطني، وابن مندّة، وغيرهما. وكان حافظاً ثباتاً، مات رحمه في ذي الحجة سنة سبع وخمسين وثلاث مئة. له ترجمة في تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٣٢ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ١٧٩ وما بعدها، وطبقات الحفاظ ٣٧٨، والنجوم الزاهرة ٤ / ٢٠، وشذرات الذهب ٣ / ٢٣ - ٢٤.

(٣) هو مكي بن عبد الرحمن المستمري القرشي، أبو عبد الله الإمام الفاضل، من فقهاء إفريقية، وكان كاتب القابسي ومختصاً به. ترجم له في ترتيب المدارك ٤ / ٧١١، وشجرة النور الزكية ٩٧.

(٤) هو : عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاها الأندلسي، أبو عمرو القرطبي ثم الداني، المعروف بابن الصيرفي، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، سمع أبا مسلم محمد بن أحمد الكاتب، وعلف بن إبراهيم بن حاقان، وابن أبي زَمِين، وغيرهم من القراء والفقهاء من أئمة المشرق والمغرب، وقرأ عنه وحُدث عدد كثير منهم ولده أبو العباس، وأبو عبد الله محمد بن

ونال ابن القابسي رحمه الله تعالى في وقته من الشهرة وبُعد الصَّيت ما قلَّمَا تأتي لغيره، فكان معاصروه يحلون له لخصاله النادرة ويعظمون قدره ويعترفون بكبير فضله وعلمه. ولا يخفى أنه أول من أدخل رواية صحيح البخاري إلى إفريقيا.

ولما مات شيخه أبو محمد عبداً لله بن أبي هاشم التحيبي رحمه الله طلب للفتوى مكانه فامتنع وسد بابَه على الناس، ولكنه لم يجد بُدّاً منهم فقبل مُكرهاً. وله تصانيف حسان في الحديث والفقه وغيرهما ذكرها عياض وغيره وهي:

الملخص للمتحفظين لما في الموطأ من الحديث المسند، المهد في الفقه وأحكام الديانة، رُتب العلم وفضله وأحوال أهله، أحوال المتعلمين وأحكام المعلمين، المنقذ من شبه التأويل، المنبه للفظن من غوائل الفتن، الذكر والدعاء مما للسائل فيه مكفى، كتاب الاعتقادات، كتاب مناسك الحج، كشف المقالة في التوبة، كتاب أحمية الحصون، النصرة في الرد على الفكرية، حسن الظن بالله تعالى، رسالة في تزكية الشهود وتجريحهم، ورسالة في الورع.

وتوفي رحمه الله تعالى بالقيروان ليلة الأربعاء ودفن يوم الخميس لثلاث خلون من ربيع الآخر سنة ثلاث بعد الأربع مئة، ودفن بباب تونس، ورثاه الشعراء بنحو مئة مرثية فرحمه الله تعالى رحمة واسعة^(١).

فرج المغامي، كان إماماً في علم القرآن وروايته وتفسيره ومعانيه وإعرابه، مع معرفة تامة بالحديث والفقه وسائر العلوم، صاحب تصانيف بلغت مئة وعشرين كتاباً. منها: "البيان في السبع"، وكتاب "التيسير"، وإيجاز البيان في قراءة ورش، و"الأرجوزة في أصول الديانة"، وكتاب "الفتن الكائنة". مات رحمه الله تعالى يوم نصف شوال سنة أربع وأربعين وأربع مئة، ودفن بمقبرة دانية. له ترجمة في حلوة المقتبس ٢٨٦-٢٨٧، والصلة ٢/٣٨٥ وما بعدها، ومعرفة القراء الكبار ١/٣٢٥ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٨/٧٧ وما بعدها، والديباج ١٨٨، وشجرة النور الزكية ١١٥. (١) انظر ترتيب المدارك ٤/٦١٦ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٧/١٥٨ وما بعدها، وتذكرة الحفاظ ٣/١٠٧٩ - ١٠٨٠، وشجرة النور الزكية ٩٧، وكتاب العمر ١/٢٧٤ وما بعدها.

٢ - أبو عمران الفاسي^(١).

هو : موسى بن عيسى بن أبي حاج - واسمه يَحْجَج - البربري الغَفْجومي الزَّنَاتِي الفاسي القيرواني المالكي، الفقيه الحافظ عالم القيروان، ولد سنة ثمان وستين - وقيل ثلاث وستين - بعد الثلاث مئة، أصله من فاس واستوطن القيروان وحصلت له بها رئاسة العلم، وتفقه في القيروان بأبي الحسن القابسي - المتقدم - وهو أكبر تلاميذه، وسمع من غيره أيضاً، ورحل إلى الأندلس فتفقه بقرطبة على أبي محمد الأصيلي وغيره. ثم رحل إلى المشرق وحج غير مرة، ودعل العراق فسمع من أبي الفتح ابن أبي الفوارس^(٢)، وغيره. وسمع بمكة والحجاز ومصر، ولقي جماعة من أهل العلم. قال القاضي عياض : "ثم رجع إلى القيروان فاستوطنها، فلم يزل إماماً بالمغرب، أخذ عنه الناس، وتفقه عليه جماعة كثيرة، ... كعتيق السوسي^(٣)... وجماعة من الفاسيين، والسبتيين، والأندلسيين، فطارت فتاويه في المشرق والمغرب، واعتنى الناس بقوله، وكان يجلس للمذاكرة والسماع في داره من غدوة إلى الظهر فلا يتكلم بشيء إلا كُتِبَ عنه إلى أن مات".

وكان يقرأ القرآن على القرات السبع ويجوِّده، مع معرفته بالرجال

(١) انظر شجرة النور الزكية ١١١، وكتاب العمر ٦٧٦/٢.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن سهل، أبو الفتح بن أبي الفوارس البغدادي، الإمام الحافظ الرجال، ولد يوم الأحد لثمان بقين من شوال سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة، وسمع من أبي بكر الشافعي، وأبي بكر النقاش المفسر، وحلق كثير، وحدث عنه : أبو بكر الخطيب، وهبة الله بن الحسن الطبري، وغيرهما، وكان ذا حفظ ومعرفة وأمانة وثقة مشهوراً بالصلاح، توفي رحمه الله يوم الأربعاء السادس عشر من ذي القعدة سنة اثني عشرة وأربع مئة. له ترجمة في تاريخ بغداد ٣٥٢/١ وما بعدها، وتذكرة الحفاظ ١٠٥٣/٣ - ١٠٥٤، وسمو أعلام النبلاء ٢٢٣/١٧ - ٢٢٤.

(٣) هو : عتيق السوسي أبو بكر، كان إماماً عالماً زاهداً ورعاً، من المبرزين في الفقه والحديث، عالماً بالنحو واللغة. ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٧١٥ / ٤، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ١٠٦ - ١٠٧ ولم يذكر سنة وفاته رحمه الله.

وحرصهم وتعديلهم، وكان قد أقرأ الناس بالقيروان مُدَّة ثم ترك ذلك ودرَّس الفقه وروى الحديث. وتخرج به خلق كثير من الفقهاء والعلماء، واستحازه من لم يلقه، وله كتاب التعليق على المدونة لم يكمل، وخرج من عوالي حديثه نحو مئة ورقة.

مات رحمه الله بالقيروان ثالث عشر رمضان سنة ثلاثين بعد الأربع مئة، وصلى عليه عتيق السوسي بوصية منه، ودفن بداره رحمه الله^(١).

٣ - ذكر محمد مخلوف في شجرة النور الزكية في معرض ترجمته "لابن الأسلمي" أن "ابن يونس" رحمه الله حدَّث عنه^(٢) وهو أندلسي فهل قام الشيخ برحلة إلى صقلية أو إفريقية فالتقى به "ابن يونس" أم أن "ابن يونس" رحل إلى الأندلس وسمع منه، لكن لم أجد أن "ابن يونس" دخل الأندلس والله أعلم. وعلى أية حال فهذا الشيخ هو :

عبدالله بن محمد بن عيسى بن وليد النحوي، أبو محمد، ويعرف "بابن الأسلمي" من أهل مدينة الفرج إحدى مدن الأندلس^(٣).

قال محمد مخلوف : " كان صاحب رواية وعناية أحد الأئمة المتفنيين في العلوم، المتقدمين في لسان العرب والإحاطة به، المشار إليه بالكمال مع النزاهة والاعتدال "^(٤). وله " مشاركة في الفقه وكلام في الاعتقاد "^(٥).

(١) جلوة المقتبس ٣١٧، وترتيب المدارك ٧٠٢/٤ وما بعدها، والصلة ٥٧٧/٢ - ٥٧٦، وسمر أعلام النبلاء ٥٤٥/١٧ وما بعدها، ومعرفة القراء الكبار ٣١٢/١، الديباج المذهب ٣٤٤ - ٣٤٥، وشجرة النور الزكية ١٠٦.

(٢) شجرة النور الزكية ١١٢.

(٣) كتاب الصلة ٢٥٣/١، وشجرة النور الزكية ١١٢، ومعجم البلدان ٢٤٧/٤.

(٤) شجرة النور الزكية ١١٢. وانظر كتاب الصلة ٢٥٣/١.

(٥) الصلة ٢٥٣/١.

روى عن أبي الحسن بن معاوية^(١) والحسن بن رشيق^(٢)، وأبي جعفر بن عون الله^(٣) وغيرهم^(٤).

وحدث عنه : ابن يونس، وأبو عبد الله بن شق الليل^(٥) وغيرهما^(٦).

وقال تلميذه ابن شق الليل : " قديم علينا طليطلة^(٧) مجاهداً " ^(٨).

(١) علي بن معاوية بن مصلح أبو الحسن، ولد سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة، من أهل مدينة الفرج سمع بها وبقرطبة وطلطلة، ورحل إلى المشرق وسمع بمكة والمدينة ومصر، وكان شيخاً فاضلاً ثقة فيما رواه، سمع الناس منه كثيراً، وتوفي في عقب رجب سنة سبع وتسعين وثلاث مئة. انظر الصلة ٣٩١/٢.

(٢) الحسن بن رشيق العسكري أبو محمد المصري، الملقب، منسوب إلى عسكر مصر، ولد سنة ثلاث وثمانين وميتين، حدث عن أحمد بن حماد زغبة، وأبي عبد الرحمن النسائي فأكثر، وعنه : الدار قطني، وعبد الغني بن سعيد، وعلق من المغاربة. وكان يحدث مصر في زمانه. توفي في جمادى الآخرة سنة سبعين وثلاث مئة. انظر سير أعلام النبلاء ٢٨٠/١٦ - ٢٨١.

(٣) أبو جعفر أحمد بن عون الله القرطبي، الإمام الفقيه والراوية المحدث، ولد سنة ثلاث مئة، وسمع من قاسم بن أصبغ، وعبد بن دليم، وغيرهما، ورحل إلى المشرق وأخذ عن أعلام منهم ابن الأعرابي، وابن السكن، وغيرهما. وأخذ عنه الكثير من العلماء. وتوفي سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة. انظر شجرة النور الزكية ١٠٠.

(٤) انظر شجرة النور الزكية ١١٢.

(٥) محمد بن إبراهيم بن موسى بن عبد السلام الأنصاري، أبو عبد الله المعروف بابن شق الليل، من أهل طليطلة، سمع من علماء طليطلة : كابي إسحاق بن شنظير، وأبي جعفر بن ميمون وأكثر عنهما، ورحل للحج ولقي بمكة أبا الحسن بن فراس وغيره، وكتب بمصر عن عبد الغني بن سعيد الحافظ وغيره، وكان فقيهاً عالماً حافظاً للحديث والفقه، كثير التصنيف، سكن طليطلة وبها توفي يوم الأربعاء منتصف شعبان سنة خمس وخمسين وأربع مئة. انظر الصلة ٥١١/٢.

(٦) شجرة النور الزكية ١١٢. وانظر الصلة ٢٥٣/١.

(٧) قال ياقوت ٣٩/٤ : (طَلِيطْلَةُ : هكذا غلطها الحميدي بضم الطاءين وفتح اللامين، وأكثر ما سمعناه من المغاربة بضم الأولى وفتح الثانية : مدينة كبيرة ذات حصائص محمود بالاندلس، . . . وهي غربي ثغر الروم . . .) .

(٨) الصلة ٢٥٣/١.

كان رحمه الله صاحب تصانيف منها : "تفقيه الطالبين"، و"الارشاد إلى
إصابة الصواب في الأشربة"، واختصاره سماه "تنبيه المريدين بشبه الفاتنين على
تحريم جميع الأنبذة المسكرة من أي الأشجار والحبوب".
قال محمد مخلوف : " توفي بعد سنة ٤٢٠ هـ " (١).

المبحث الخامس : أشهر تلاميذه

إن المصادر التي ترجمت "لابن يونس" رحمه الله لم تذكر أحداً من تلاميذه، على الرغم من أنه عندما التحق إلى المهديّة عند الزحفه الهلالية أقرأ الفقه والفرائض^(١) مما يدل على كثرة الآخذين عنه، ولكن كُتب التراجم لم تسعنا بذلك، وبعد التفتيش وفق الله عز وجل بالوقوف على اثنين منهم، هما :

١ - أبو البهاء عبد الكريم بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الكريم المقرئ الصقلي^(٢).

قال السلفي^(٣) في معجم السُّقَر : " أبو البهاء هذا كان من أهل القرآت والحديث، روى لي شيئاً يسيراً من حفظه، وكتبت من أحزائه كذلك فوائد من حكاية وشعر، وقال لي : ولدت سنة أربعين وأربع مئة بمدينة صقلية " ^(٤).

وقال أيضاً : " سمعته يقول : قرأت القرآن على أبي محمد عبد الله بن فرج المديني^(٥)، . . . وأبي عبد الله محمد بن عبد الله القتال^(٦)، . . . وسمعت الحديث

(١) كتاب العمر ٦٧٦/٢.

(٢) انظر أخبار عن بعض مسلمي صقلية الذين ترجم لهم أبو الطاهر السلفي في معجم السُّقَر تحقيق أمبرتو ريز تياتو (ص ٨٢ - ٨٣). ومعجم العلماء والشعراء الصقليين، أعده وترّبه الدكتور إحسان عباس (ص ٦٣ - ٦٤).

(٣) أحمد بن محمد بن سلفة (بكسر السين وفتح اللام) الأصبهاني أبو طاهر السلفي من أهل أصبهان، حافظ مكثر، رحل في طلب الحديث، وكتب تعاليق وأمالٍ كثيرة، أقام بالأسكندرية إلى أن توفي بها سنة ست وأربعين وخمس مئة، له مصنفات منها : معجم مشيخة أصبهان، ومعجم شيوخ بغداد، ومعجم السُّقَر، والقضائل الباهرة في مصر والقاهرة. انظر الأعلام ١ / ٢١٥ - ٢١٦.

(٤) أخبار عن بعض مسلمي صقلية "من معجم السُّقَر" ٨٣ - ٨٤، ومعجم العلماء والشعراء الصقليين ٦٣.

(٥) قال عنه السلفي : إنه من شيوخ صقلية ومن للمقدمين في الإقراء. انظر أخبار عن بعض مسلمي صقلية "من معجم السُّقَر" ٨٥.

(٦) وذكره السلفي في موضع آخر وسياقي (القناد) بدل (القتال). وهو : محمد بن عبد الله الصقلي أبو عبد الله، روى عن أبي الحسن اللعمي كتابه التبصرة في الفقه، وقدم غرناطة، وأخذ الناس عنه، وبها توفي سنة ثمان وخمس مئة. انظر الصلة ٥٧٢/٢.

على عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي^(١)، وعتيق بن داود السمنطاري،
وقرأت الفقه على محمد بن يونس . . . وأبي كان من أصحاب أبي الحسن
القاسبي، ويعرف بالمتعبد، ورأيت أبا بكر بن البر^(٢)، وأبا علي بن رشيق^(٣)
واستفدت منهما^(٤).

وتوفي رحمه الله تعالى في شعبان سنة سبع عشرة وخمس مئة
بالأسكندرية^(٥).

٢ - أبو حفص عمر بن يوسف بن محمد بن الحذاء القيسي^(٦)
الصقلي^(٧).

(١) عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي أبو محمد الصقلي، الإمام الفقيه الحافظ، تفقه
بشيوخ صقلية كأبي بكر بن أبي العباس، وبشيوخ القيروان كأبي عمران القاسبي، وأبي عبد الله
الإحدايي، وحج ولقي القاضي عبد الوهاب، وأبا ذر المروزي، وحج أخرى فلقى إمام الحرمين أبا
المعالى وسأله، له كتاب النكت والفروق لمسائل المدونة، وتهذيب الطالب وغيرهما. توفي
بالأسكندرية سنة ست وستين وأربع مئة. انظر شجرة النور الزكية ١١٦.

(٢) محمد بن علي بن الحسن بن البر أبو بكر النحوي، حدث عن أبي ذر المروزي، وأبي سهل محمد بن
علي المروزي اللغوي، وغيرهما، وعنه : أبو القاسم علي بن جعفر القطاع. انظر بغية الوعاة
١٧٨/١.

(٣) الحسن بن رشيق أبو علي الأزدي، ولد سنة تسعين وثلاث مئة، وتآدب بأبي عبد الله محمد القزاز
النحوي القيرواني وغيره، له تصانيف منها : العمدة، والأمموزج، وكتاب في مدح الشيء وذمه.
وتوفي بمآزر سنة ست وخمسين وأربع مئة. انظر شجرة النور الزكية ١١٠.

(٤) أخبار عن بعض مسلمي صقلية "من معجم السُّفر" ٨٤ - ٨٦، ومعجم العلماء والشعراء الصقليين
٦٣ - ٦٤.

(٥) أخبار عن بعض مسلمي صقلية "من معجم السُّفر" ٨٤، ومعجم العلماء والشعراء الصقليين ٦٣.
وذكره ابن الجزري في طبقاته ٤٠٢/١.

(٦) قال في اللباب ٦٩ / ٣ : (القيسي : بفتح القاف وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها سين
مهملة، هذه النسبة إلى قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، عُرف بها
جماعة).

(٧) انظر أخبار عن بعض مسلمي صقلية "من معجم السُّفر" (ص ٦٦ - ٦٧). ومعجم العلماء
والشعراء الصقليين (ص ١٥٧ - ١٥٨).

قال السُّلَفي : " كان من مشاهير الزُّهاد وأعيان العُبَّاد، وله محل كبير عند أهل صقلية، وغرب الوسط باستحقاق، فقد كان من أهل العلم، ملازماً للثغر مذ سكنته لمسكنه، غير متصرف في أمور الدنيا طول زمنه، . . . وسألته عن مولده فقال : سنة ثلاثين وأربع مئة في شهر رمضان "(١).

وكانت ولادته بصقلية، وقرأ بها القرآن على أبي عبد الله القنَّاد^(٢)، وأبي محمد عبد الله بن فرج المقرئين، والفقه على عبد الحق الصقلي، وأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس، وأبي بكر عتيق السمَنْطاري، وغيرهما.

ثم توجه إلى الحجاز سنة إحدى وخمسين وأربع مئة فحج وجاور بمكة ثلاث سنين، ثم رجع إلى بلده وقرأ على شيوخها، ثم انتقل إلى سَفَّاقُس^(٣) وقرأ بها على أبي الحسن اللخمي^(٤)، ثم انتقل إلى الاسكندرية سنة اثنتين وسبعين وأربع مئة وأقام بها إلى أن مات في المحرم سنة ست وعشرين وخمس مئة رحمه الله تعالى^(٥).

(١) أخبار عن بعض مسلمي صقلية "من معجم السُّفَر" ص ٦٦، ومعجم العلماء والشعراء الصقليين ص ١٥٧.

(٢) وقد تقدم أنه "الفتال".

(٣) قال ياقوت ٢٢٣/٣ : (سَفَّاقُسُ : بفتح أوله، وبعد الألف قاف، وآخره سين مهملة، مدينة من نواحي إفريقية، حل غلاتها الزيتون، وهي على ضفة الساحل . . .).

(٤) علي بن محمد الرعي أبو الحسن، المعروف بللقمي القيرواني، الإمام الحافظ، تفقه بآب من عرّز والسيوري وغيرهما، وبه تفقه الإمام المازري وغيره، له كتاب مشهور سماه التبصرة. توفي بصفاقص سنة ثمان وسبعين وأربع مئة. انظر شعرة النور الزكية ١١٧.

(٥) انظر أخبار عن بعض مسلمي صقلية "من معجم السُّفَر" ٦٧ - ٦٨. ومعجم العلماء والشعراء الصقليين ١٥٨. وانظر أيضاً غاية النهاية لابن الجزري ٥٩٩/١.

المبحث السادس : مكاتبة العلمية وأقوال العلماء فيه

إن ابن يونس رحمه الله تعالى من الفقهاء المشهورين في المذهب المالكي، ومن أئمة الترجيح فيه، ومن الذين تعبوا في تحرير المذهب وتهذيبه وترتيبه^(١)، مع قوة تصرف، بل وُصف بأنه أحد أركان المذهب المالكي^(٢)، وهذا ما جعل الشيخ خليل - صاحب المختصر المشهور - يعتمد ترجيحاته في مختصره حيث قال في مقدمته : " وبالترجيح لابن يونس " ^(٣).

وهذا يدل على أنه من المرزبين الذين لهم قدم راسخة في هذا الشأن، وهذا ليس بكثير على هذا العالم فهو إمام في علوم الدين عامة، مع تميّز في علم الفرائض والحساب. وأذكر من ذلك مسألة من مسائل القسامة في فصل ٥٤ من كتاب الذّيّات تكلم فيها ابن المؤاز^(٤) وابن أبي زيد - رحمهما الله تعالى - بشأن توزيع الإيمان على الورثة فصّح المصنف قولهما، حيث قال بعد أن ذكر المسألة : "... م : ثم فسّر محمد كم يقع على كل واحد من اليمين، فوهم

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٢/١، ومنح الجليل ١١/١، وجاشية العدوي على الخرشي ٤١/١.

(٢) انظر حاشية العدوي ٤٢/١. وقد قال هذا عند الكلام على ما ذكره الخرشي في بيانه للذين اعتمد الشيخ خليل أقوالهم في مختصره وهم (ابن يونس، واللخمي، وابن رشد، والمازري) قال الخرشي ٤١/١ - ٤٢ : (واختار عدد الأربعة كالخلفاء الأربعة والأئمة الأربعة الذين هم لنظام الدين كقواعد البيت الأربع التي لا يتم شكله إلا بها). قال العدوي : (ولما كان ماعليه الخلفاء الأربعة هو ما عليه الأئمة الأربعة غلبوا كأنهم هم فلذلك جعلوا أركاناً أربعة لأكثر، أي فهولاء الأربعة أركان مذهب مالك فلذلك خصّهم، وحاصله أنه لما كان هؤلاء الأربعة لقوة تصرفهم أركان المذهب كما أن الأئمة أركان الدين خصّهم بالذكر).

(٣) المختصر ص ٨.

(٤) وهو : الإمام محمد بن إبراهيم بن زياد المالكي ابن المؤاز، من أهل الأسكندرية، انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره، أخذ العلم عن عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الملك بن الماجشون، وأصبح بن الفرج، وسواهم، توفي - رحمه الله تعالى - سنة إحدى وثمانين ومئتين، وقيل غير ذلك. انظر : الديباج المذهب ٢٣٢، وسمير أعلام النبلاء ٦/١٣، وشذرات الذهب ١٧٧/٢.

في الحساب. ونقلها أبو محمد في النوادر ولم يتبين وهمه".

ولم يقتصر أمره على تقدمه في العلم والتبوغ فيه، بل إن هذا العالم توج العلم بالعمل، فقد كان معروفاً بـ«علازمة الجهاد وتبغ الثغور، موصوفاً بالشجاعة والإقدام، حتى أشاد بعلمه وجهاده العلماء الذين ترجموا له :

قال عنه القاضي عياض رحمه الله: " كان فقيهاً فرضياً حاسباً" (١).

وقال عنه ابن فرحون (٢) رحمه الله: " كان فقيهاً فرضياً، . . . وكان ملازماً للجهاد موصوفاً بالنجدة" (٣) (٤).

وقال عنه محمد مخلوف رحمه الله: " الإمام الحافظ النظار، أحد العلماء وأئمة الترجيح الأعيار، الفقيه الفرضي الفاضل، الملازم للجهاد، الموصوف بالنجدة الكامل" (٥).

وقال الححوي رحمه الله: " كان فقيهاً إماماً عالماً فرضياً، ملازماً للجهاد، موصوفاً بالنجدة، مشهوراً في المذهب المالكي" (٦).

وقال حسن حسني رحمه الله: " برع في علوم الدين واشتهر بمعرفة الفرائض والحساب" (٧).

(١) ترتيب المدارك ٤ / ٨٠٠.

(٢) إبراهيم بن علي بن محمد برهان الدين اليميري، من علماء المالكية، ولد ونشأ ومات بالمدينة، ورحل إلى مصر والقنس والشام، وتولى القضاء بالمدينة، وأصيب بالفالج في آخر حياته ومات به سنة تسع وتسعين وسبع مئة. له مصنفات منها الدياج المنهب في تراجم أعيان المنهب المالكي، وتبصرة الحكام، وغيرها. ترجمته في الأعلام ٥٢/١.

(٣) النجدة: هي الشجاعة والشدة. انظر المصباح المنير (مادة نجد) ٥٩٣/٢.

(٤) الدياج المنهب ٢٧٤.

(٥) شعرة النور الزكية ١١١.

(٦) الفكر السامي ٢١٠/٢.

(٧) كتاب العمر ٦٧٦/٢. وانظر معجم المؤلفين ٢٥٢/٩.

المبحث السابع : مصنفاته

بالرغم من تقدم ابن يونس - رحمه الله - في العلم إلا أن مصادر ترجمته لم تذكر أنه صنف إلا التزوير اليسير الذي لا يتجاوز عدده أصابع اليد الواحدة، ولعل سبب ذلك يعود - والله أعلم - لملازمته الجهاد وعدم التفرغ للتأليف، وفي كل خير. والمذكور عن هذه المصنفات هو عناوين فقط من غير تفصيل، وسأذكرها فيما يلي مشيراً إلى المصادر التي وردت فيها :

١- كتاب في الفرائض^(١).

٢- المقدمات في الفقه^(٢).

٣- الجامع لمسائل المدونة. وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيق قسم منه، وسيأتي الكلام عنه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

ثم أن هناك مؤلفات نسبها البعض إليه خطأ وهي :

١- كتاب الشهادات^(٣).

٢- الإعلام بالمحاضر والأحكام وما يتصل بذلك مما ينزل عند القضاة والحكام^(٤).

(١) ترتيب المدارك ٤/ ٨٠٠، الذبيح المنهب ٢٧٤، وشجرة النور الزكية ١١١، وكتاب العمر ٦٧٧/٢، ومعجم المؤلفين ٩/ ٢٥٢.

(٢) تاريخ الأدب العربي تأليف المستشرق كارل بروكلمان "الملحق ٦٦٣". وكتاب العمر ٦٧٧/٢.
(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان "الملحق ٦٦٣/١". وذكر حسن حسني في كتاب العمر ٦٧٧/٢ أن هذا وهم من بروكلمان وهو في الحقيقة جزء من كتاب الجامع. وقال التتيمان لكتاب العمر ٦٧٨/٢ : (في برنامج عزانة القرويين "ص ٧٩ رقم ٩٣٣" أنه جزء من كتاب الجامع لمسائل المدونة أوله : الرجوع عن الشهادات).

(٤) كتاب العمر ٦٧٧/٢. وقال مؤلفه : (منه نسخة بالقرويين تاريخ نسخها سنة ٥٢٨ هـ " وقد اختصره "أبو محمد علي بن ديس الزناتي" بالقرويين أيضاً). وتعقب التتيمان للكتاب قول المؤلف هذا فقالا : (اتبع المؤلف في هذا بروكلمان، واعتمد بروكلمان نفسه ماجاء في برنامج

المبحث الثامن: وفاته رحمه الله

توفي رحمه الله تعالى في المهديّة ودفن بالمَنْسْتِير^(١)، ولم تختلف مصادر ترجمته في سنة وفاته، واختلفت اختلافاً يسيراً في الشهر.

فَسنة وفاته هي سنة إحدى وخمسين وأربع مئة (٤٥١ هـ)^(٢).

وأما الشهر فقيل ربيع الأول، وقيل ربيع الآخر.

خزانة القرويين المطبوع بفاس سنة "١٩١٧" فقد جاء فيه اسم هذا الكتاب منسوباً تحت رقم "٨٤٨ ص ٧٤" لأبي عبد الله بن يونس المالكي فرغ منه سنة ٥٢٨، بينما جاء في الرقم "٩٤٨ ص ٨٠" منسوباً لأبي محمد عبد الله بن دهبوس الزناتي. واعتبر بروكلمان سنة ٥٢٨ هـ تحديداً للعصر الذي عاش فيه ابن يونس، بينما اعتبر المؤلف ذلك تاريخاً للكتابة النسخة لأخيه. وتاريخ فراغ ابن دهبوس من تأليف كتابه سنة ٥٢٨ يبعد نسبته لابن يونس فضلاً على أنه ذكر في الموضع الثاني "رقم ٩٤٨" منسوباً لمؤلفه الحقيقي ابن دهبوس). وانظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان الملحق ١/ ٦٦٣.

(١) كتاب العمر ٦٧٦/٢.

والمستمر قال عنها ياقوت رحمه الله في معجم البلدان ٥/ ٢٠٩ : (بضم أوله وفتح ثانيه وسكون السين المهملة وكسر التاء المثناة من فوقها وياء وراء : وهو موضع بين المهديّة وسوسة بافريقية بينه وبين كل واحدة منهما مرحلة ، وهي خمسة قصور يحيط بها سور واحد يسكنها قوم من أهل العبادة والعلم).

وذكر المستمر محمد مخلوف في شجرة النور (التمه ١٨٩) فقال : (عل استقرار الأعيان كان يونس والمازري وابن العطار، نوة المورعون وغيرهم بشأنه وبالتخصّص التواريخ المختصة بالملكمة التونسية).

ولعل التنويه بشأن "المستمر" الذي أرادته هو ما أورده بعض المورعين لبلاد المغرب من أحاديث في فضل المستمر : كأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي في كتابه رياض النفوس ١/ ٥ - ٨، وابن عذاري المراكشي في كتابه البيان المغرب ١/ ٧، وأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ في كتابه معالم الإيمان ١/ ٥ - ٦، ومحمد بن محمد الأندلسي في كتابه الحل السندسية ١/ ٢٢٨. لكن قال الدباغ بعد أن ذكر تلك الأحاديث عن شيوخه (يغلب على الظن أن هذه الأحاديث موضوعة، وقصدوا من وضعها تحييبها لسكانها). وانظر أيضاً شجرة النور الزكية (التمه ١٩٠).

(٢) انظر الدباغ المذهب ٢٧٤، وشجرة النور الزكية ١١١، والفكر السامي ٢/ ٢١٠، وكتاب العمر ٦٧٦/٢، ومعجم المؤلفين ٩/ ٢٥٢.

فمنهم من ذكر أنه توفي في عشر بقين من ربيع الأول^(١).

وقيل : إنه توفي في أول العشر الآخر من ربيع الثاني^(٢).

قال في كتاب العمر : "التجأ عند الزحفة الهلالية إلى المهدية فأقرأ الفرائض والفقه. وبها توفي يوم ٢٠ ربيع الأول سنة ٤٥١ هـ. ودُفن برباط المنستير حذو باب القصر الكبير^(٣) مازال معروفاً باسم سيدي الإمام"^(٤).

(١) الديباج ٢٧٤، وكتاب العمر ٦٧٦/٢، ومعجم المؤلفين ٢٥٢/٩.

(٢) الديباج ٢٧٤.

(٣) قال ياقوت ٢٠٩/٥ : (يقال : إن الذي بنى القصر الكبير بالمنستير هرمة بن أعين سنة ١٨٠).

وانظر شجرة النور الزكية (التتمة ١٨٩). وفيه : أن هرمة بن أعين الهاشمي ولاء الرشيد افريقية

وقدم إليها في ربيع الآخر سنة ١٧٩.

(٤) ٦٧٦/٢. وانظر شجرة النور الزكية ١١١، (التتمة ١٩٥)، والفكر السامي ٢١٠/٢.

الفصل الثاني : دراسة الكتاب

وفيه مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب، وصحة نسبته لابن يونس، وسبب تأليفه.

المبحث الثاني : أهمية الكتاب ومنزلته العلمية بين كتب المذهب المالكي.

المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الرابع : مصادر الكتاب.

المبحث الخامس : أسلوب الكتاب.

المبحث السادس : مزايا الكتاب.

المبحث السابع : المآخذ على الكتاب.

المبحث الثامن : عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث التاسع : وصف النسخ المخطوطة للكتاب.

المبحث الأول : اسم الكتاب، وصحة نسبته لابن يونس رحمه الله،

وسبب تأليفه

لم ينص ابن يونس رحمه الله تعالى على اسم كتابه في المقدمة كما هي عادة المؤلفين غالباً، ولكنه ذكر ذلك في أول كتاب الفرائض حيث قال : " . . . أما بعد : يسرنا الله وإياك لطاعته وتوفيقه، وهذاننا لصالح طريقه، فقد كنا شرطنا في كتاب الولاء والمواريث من كتاب الجامع لمسائل المدونة أنا نضع كتاباً مختصراً جامعاً لأصول الفرائض وتفرعاتها واختلاف وجوهها وتوجيه أقوال المختلفين رغبة لما عند رب العالمين لما حض عليه نبينا محمد عليه الصلاة والتسليم على تعليمها وأخير بسرعة اندراسها ونسيانها . . . " (١).

وقد عُرف الكتاب عند أصحاب هذا الشأن بـ " الجامع " (٢)، ولكن اختلفت عبارات الذين ترجموا للمصنف في تسمية كتابه :

فاقتصر القاضي عياض على قوله : " صنف شرحاً كبيراً للمدونة " (٣).

وقال عنه ابن فرحون : " ألف كتاباً جامعاً للمدونة أضاف إليها غيرها من الأمهات " (٤).

وقال محمد مخلوف : " ألف كتاباً حافلاً للمدونة أضاف إليها غيرها من الأمهات " (٥).

(١) لوحة ٢٣٧/أ، من مخطوط المكتبة الأزهرية برقم (٣١٤٧) مصور على ميكرو فلم في مركز

البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (١٦٢) .

(٢) راجع ما تقدم في الحاشية عند الكلام على شهرة المصنف.

(٣) ترتيب المدارك ٤ / ٨٠٠ .

(٤) الدياج ٢٧٤ .

(٥) شجرة النور الزكية ١١١ .

وقال الحجوي : " ألّف كتاباً جامعاً لمسائل المدونة والنوادر " (١).

وفي كتاب العمر : " له : الجامع لمسائل المدونة وهو كالشرح لها في عدة أجزاء وقد أضاف إليه من أمهات كتب المالكية من غير المدونة " (٢).

وفي معجم المؤلفين : " من آثاره : كتاب جامع للمدونة " (٣).

وفي تاريخ التراث العربي : " الجامع لمسائل المدونة والمختلطة " (٤).

ثم أنه قد جاء على الورقة الأولى من إحدى نسخ الكتاب ما نصه : "الجامع لمسائل المدونة وشرحها وذكر نظائرها وأمثالها مجموع بالاختصار وحذف التكرار واسناد الآثار مما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الفقيه الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس الصقلي رضي الله عنه " (٥).

وهذه التسمية قد اقتبسها الناسخ من مقدمة المصنف ، إذ قال ابن يونس في مقدمة الكتاب عند ذكره لسبب التأليف بعد الافتتاحية : " ... أما بعد : يسرنا الله إلى رعاية حقوقه وهدانا إلى توفيقه فقد انتهى إلى ما رغب فيه جماعة من طلبة العلم ببلدنا في اختصار كتب المدونة والأبواب وتأليفها على التوالي وبسط ألفاظها يسراً وتبج الآثار المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم واسقاط إسناد الآثار وكثير من التكرار وشرح ما أشكل من مسائلها وبيان وجهها وتمامها من غيرها ، فسارعت إلى ذلك رجاء النفع بها والمثوبة عليها ... " .

كما يُستفاد من هذه المقدمة التي ذكرها المصنف سبب تأليفه للكتاب .

وأما عن صحة نسبة الكتاب لابن يونس - زيادة على ما تقدم - تصريح

(١) الفكر السامي ٢/ ٢١٠ .

(٢) ٦٧٦ / ٢ .

(٣) ٢٥٢/٩ .

(٤) تاريخ التراث العربي لفواد سزكين، المجلد الأول الجزء الثالث ١٥٣ .

(٥) نسخة أزهرية رقمها (٣١٤٨) مصورة بالمركز على ميكرو فلم يحمل رقم (١٥٧) فقه مالكي .

المصنف باسمه في آخر كتاب الدييات حيث قال في (صفحة ٩٩٢) : "قال محمد بن عبد الله بن يونس : ... "

وخلاصة القول في هذا المبحث :

١ - أن اسم الكتاب : " الجامع لمسائل المدونة " .

٢ - الإجماع على أن الكتاب لابن يونس رحمه الله، حيث لم يوجد من نسبه لغيره، فضلاً عن نص ابن يونس على اسمه في أواخر كتاب الدييات.

٣ - أن الباعث على التأليف هو رغبة طلاب العلم ببلد المصنف لمثل هذا الكتاب.

المبحث الثاني : أهمية الكتاب ومنزله العلمية بين كتب المذهب المالكي

تعود أهمية كل كتاب إلى أمور من أهمها ما يلي :

- ١ - منزلة مولفه العلمية.
- ٢ - ما تناوله المؤلف في كتابه.
- ٣ - مدى اعتماد من بعده عليه.

فأما منزلة المؤلف العلمية : فقد بلغ ابن يونس رحمه الله مرتبة عظيمة بين فقهاء المالكية. وقد تقدم بيان ذلك في مبحث خاص.

وأما ما تناوله المصنف في كتابه فقد بينه هو في مقدمته : بأنه قام فيه بـ "...اختصار كتب المدونة وتأليفها على التوالي وبسط ألفاظها يسراً وتبج الآثار المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم واسقاط إسناد الآثار وكثير من التكرار وشرح ما أشكل من مسائلها وبيان وجهها وتماها من غيرها، ... وأدخلت فيه مقدمات أبواب كتاب ابن أبي زيد رحمه الله وزياداته إلا اليسير منها و طالعت في كثير منها ما نقله في النوادر، ونقلت كثيراً من الزيادات من كتاب ابن المواز والمستخرجة، ولم أحل من النظر إلى نقل أبي محمد واختصاره فيها، وعملت على الأتم عندي من ذلك ..." (١).

وقد قال ابن أبي زيد في مقدمة كتاب النوادر والزيادات : " ذكرت وفقنا الله وإياك إلى محابه ما كثر من الكتب مع ما قل من الحرص والرغبة وضعف من الطلب والعناية، والحاجة إلى ما افترق في كثرة الكتب من شرح وتفسير وزيادة معنى شديدة ورغبة في أن نستثير العزيمة ونفتح باباً إلى شدة الرغبة بما رغبت فيه من اختصار ما افترق من ذلك من أمهات الدواوين من تأليف

(١) سيأتي التعريف بهذه الكتب في مبحث "مصادر الكتاب".

المتعقبين، وذكرت أن ما في كتاب محمد بن إبراهيم بن المواز والكتاب المستخرج من الأسمة استخراج العتي^(١) والكتب المسماة الواضحة والسماع المضاف إليها المنسوبة إلى ابن حبيب^(٢) والكتب المسماة المجموعة المنسوبة إلى ابن عبدوس^(٣)، والكتب الفقهية من تأليف محمد بن سحنون^(٤)، أن هذه

(١) هو : محمد بن عبد العزيز بن عتبة، الأموي السفياي وقيل مولاهم، أبو عبد الله العتي القرطبي المالكي فقيه الأندلس، صاحب كتاب العتبية، سمع من يحيى بن يحيى الليثي، وأصبع بن الفرغ، وسحنون، وغيرهم، وعنه ابن لبابة وغيره، مات سنة أربع وخمسين ومائتين، وقيل سنة خمس. انظر ترجمته في : ترتيب المدارك ٣ / ١٤٦ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٢) عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن عباس بن مرداس السلمي، من بني سليم أو من موالهم، المالكي القرطبي، أبو مروان، عالم الأندلس وفقيها في عصره، أخذ العلم عن ابن شبطون، وابن الماحشون، ومطرف، وأصبع بن الفرغ، وغيرهم. كان كبير الشأن، كثير التصنيف، قيل تزيد على ألف، منها الواضحة في السنن والفقه، وفضائل الصحابة، وغريب الحديث، وتفسير الموطأ، أخذ عنه العلم ابنه محمد وعبد الله، وحدث عنه : بقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح، ويوسف بن يحيى اللغامي، وسواهم، توفي - رحمه الله تعالى - سنة ثمان وثلاثين ومائتين بقرطبة، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ١٦٤، وترتيب المدارك ٣ / ٣٠ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ١٠٢ وما بعدها، والأعلام ٤ / ١٥٤.

(٣) هو : محمد بن إبراهيم بن بشير، أبو عبد الله، أصله من المعجم، من موالى قريش، ولد سنة اثنتين وميتين، وتفقّه بسحنون، وهو من كبار أصحابه، وبه تفقه جماعة من أصحاب سحنون فمن بهم، وكان ثقة، إماماً في الفقه، صالحاً، ذا ورع وتواضع، حافظاً للمذهب الإمام مالك، عالماً بما احتلف فيه أهل المدينة وما اختلفوا عليه. له تصنيف منها : المجموعة على مذهب الإمام مالك وعاجلته المنية قبل تمامه، وكتاب الورع، وفضائل أصحاب مالك، وغيرها. مات رحمه الله سنة ستين وميتين. له ترجمة في طبقات الشيرازي ١٦١، وترتيب المدارك ٣ / ١١٩، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٦٣، والدياج ٢٣٧.

(٤) وابن سحنون هو : محمد بن عبد السلام (سحنون) بن سعيد بن حبيب التنومعي، أبو عبد الله القيرواني شيخ المالكية. فقيه المغرب وابن فقيها، كان مولده سنة ثنتين وميتين، وتفقّه بأبيه، ورحل إلى المدينة سنة خمس وثلاثين وميتين فسمع من أبي مصعب الزهري وغيره، قال الذهبي في السير : (كان مُحَدَّثًا بصيراً بالآثار، واسع العلم، متحريراً متقناً، علامة كبير القدر، وكان ينظر أباه) أ.هـ. وكان رحمه الله كثير الكتب غزير التأليف، يقال له أكثر من مئتي كتاب في فنون العلم، منها المسند في الحديث، وكتاب الجامع جمع فيه فنون العلم، وكتاب السير وغير ذلك. وكان كريم اليد، ذا تعبد وتواضع ورباط وصدع بالحق. توفي بالساحل ونقل إلى القيروان فدفن فيها. وكان ذلك سنة ست وخمسين وميتين. له ترجمة في ترتيب المدارك ٣ / ١٠٤ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٦٠ وما بعدها، والدياج ٢٣٤ وما بعدها، والأعلام ٦ / ٢٠٤ - ٢٠٥.

الدواوين تشتمل على أكثر ما رغبت فيه من النواذر والزيادات ورغبت في استخراج ذلك منها وجمعه باختصار من اللفظ في طلب المعنى، وتقصى ذلك وإن انبسط بعض البسط، والقناعة بما يذكر في أحدها عن تكراره والزيادة إليه ما زاد في غيره، ليكون ذلك كتاباً جامعاً لما افرق في هذه الدواوين من الفوائد وغرائب المسائل وزيادات المعاني على ما في المدونة، وليكون لمن جمعه مع المدونة أو مع مختصرها مقنع بهما، وغني بالاختصار عليهما، لتجتمع بذلك رغبته، وتستجم همته، وتعظم مع قلة العناية فائدته ... " (١).

وقال ابن خلدون (٢) رحمه الله: "... جمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب النواذر فاشتمل على جميع أقوال المذهب وفرغ الأمهات كلها في هذا الكتاب ونقل ابن يونس معظمه في كتابه على المدونة ... " (٣).

فالكتاب ينطبق عليه كلام ابن أبي زيد الآنف الذكر: أن من جمع النواذر مع المدونة فقد أغناه عما سواهما. فالجامع موسوعة فقهية ضخمة جمعت فقه المالكية وأقوالهم واختلافاتهم في كتاب واحد، حيث اعتنى ابن يونس بترتيب مسائل المدونة التي هي أصل المذهب وعمدته، وقام بتبسيط ألفاظها، وشرح ما أشكل من مسائلها وغير ذلك، وجمع إليها غيرها من الأمهات، لاسيما النواذر والزيادات الذي جمع فيه صاحبه مصنفات كل من سبقه، وبذلك جمع بين دفتيه خلاصة الأمهات: كالمدونة، والواضحة، والمستخرجة، والموازية، والمجموعة،

(١) مقدمة النواذر والزيادات. وانظر دراسات في مصادر الفقه المالكي، تأليف ميكوش موارني "ص ١٠٢ - ١٠٣".

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون أبو زيد الحضرمي الإشبيلي، من وائل بن حجر، فيلسوف مؤرخ، عالم بحاث، أصله من إشبيلية، ومولده ونشأته بتونس، وولي قضاء المالكية بمصر، وله مصنفات كثيرة منها: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر. وتوفي فجأة في القاهرة سنة ٨٠٨ هـ. انظر الأعلام ٣/ ٣٣٠.

(٣) المقدمة ٤٥٠.

وختصر ابن أبي زيد، والنوادر والزيادات، وغيرها. فهو "قد جمع إلى المدونة أهم كتب المذهب الأخرى في مدارسه المختلفة : فالمستخرجة "الأندلس"، والموازية "مصر"، والنوادر والزيادات "القيروان"، وإذا رجعنا إلى نوادر ابن أبي زيد نجد أنها تجمع الكثير من فقه العراقيين المالكيين، فيكون "الجامع" بحق "مصحف المذهب"^(١) يجمع بين دفتيه الصحيح من المسائل في المذهب باختلاف فروعه ومدارسه"^(٢).

وأما مدى اعتماد من بعده عليه : فإن كتاب ابن يونس رحمه الله قد بلغ منزلة عالية وأهمية كبيرة بين طلاب العلم، يظهر ذلك في : عنايتهم به وتداولهم له واعتمادهم عليه، وما ذلك إلا بتوفيق الله عز وجل لمصنفه، ثم لما لمس العلماء من أمانة صاحبه ووثوقهم بتقوله وأقواله، حتى أنهم كانوا يسمونه "مصحف المذهب" قال الحجوي الفاسي : "عليه اعتمد من بعده، وكان يُسمى مصحف المذهب لصحة مسائله ووثوق صاحبه"^(٣).

وقال القاضي عياض : "عليه اعتماد الطالبين بالمغرب للمذاكرة"^(٤).

ونحو قول عياض قال محمد مخلوف في شجرة النور الزكية^(٥).

وقال ابن فرحون : "عليه اعتماد طلبة العلم للمذاكرة، وأول من أدخله سبئة^(٦) الشيخ أبو عبد الله محمد بن خطاب^(٧) فانتسخه منه القاضي أبو عبد الله

(١) يسمى بهذا الاسم عند المالكية وسيأتي.

(٢) اصطلاح المذهب عند المالكية (٢ - دور التطور)، تأليف الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي، صفحة ٨٥.

(٣) الفكر السامي ٢ / ٢١٠.

(٤) ترتيب المدارك ٤ / ٨٠٠.

(٥) ١١١.

(٦) سبئة : بلدة مشهورة من قواعد بلاد المغرب، ينسب إليها جماعة من أعيان أهل العلم، منهم ابن مرانة السبيعي. انظر معجم البلدان ٣ / ١٨٢ - ١٨٣.

(٧) لعله : محمد بن خطاب بن مسلمة بن بترى الأبادي، سكن إشبيلية، يكنى : أبا عبد الله، ترجم له

محمد بن عيسى التميمي^(١)، وكان يُعرف به في مجلسه حتى كثر عند الناس^(٢).

كما أن ابن يونس أحد الأربعة الذين اعتمدتهم الشيخ خليل في مختصره المشهور، وخص ابن يونس بالترجيح، حيث قال رحمه الله: "وبالترجيح لابن يونس"^(٣).

قال ابن عرفة الدسوقي^(٤): "وخص هؤلاء الأربعة بالذكر لأنه لم يقع

في الصلة ٤٨٥/٢ وقال: (كان من أهل الخير والصلاح والثقة والفهم والأدب، وكان له عناية بطلب الحديث، وحلّ روايته عن أبيه خطاب بن أبي المغيرة الرأوية الثقة). ولم يذكر سنة وفاته. (١) هو: محمد بن عيسى بن حسين التميمي البستي، يكنى: أبا عبد الله، قال في الصلة: (دخل الأندلس طالباً للعلم فسمع من أبي عبد الله بن المرباط بالمرية، وأبي مروان بن سراج وغيرهما، وكان من أهل العلم والفضل وتولى القضاء بسبته وبفاس أيضاً، وتوفي سنة ثلاث أو أربع وخمسة مئة ...). كتاب الصلة ٥٧٢/٢.

(٢) الديباج ٢٧٤.

(٣) وعبارة خليل رحمه الله: (... وبعد: فقد سألتني جماعة أبان الله لي ولهم معالم التحقيق، وسلك بنا وبهم أنفع طريق: مختصراً على منذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، مبيناً لما به الفتوى، فأجبت سؤالهم بعد الاستشارة، مشيراً بـ "فيها" للمدونة، وبـ "أول" إلى اختلاف شارحها في فهمها، وبـ "الاختيار" للخمى، لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه وبالاسم فذلك لاختياره من الخلاف، "وبالترجيح" لابن يونس كذلك، وبـ "الظهور" لابن رشد كذلك، وبـ "القول" للمازري كذلك). المختصر ص ٨.

قال الخرسى في شرحه ١ / ٤٠ لقوله: "وبالترجيح لابن يونس كذلك": (أي ومشيراً بمادة الترجيح لترجيح ابن يونس، لكن إن كان اختياره من عند نفسه فيشير إليه بصيغة الفعل الماضي "كوجّح"، وإن كان من الخلاف المنصوص فيشير إليه بصيغة الاسم "وهو الأراجح"، وهذا معنى قوله "كذلك").

واللصمي هو: علي بن محمد الربيعي توفي سنة (٤٧٨)، وابن رشد القرطبي هو: محمد بن أحمد ابن رشد أبو الوليد القرطبي توفي سنة (٥٢٠)، والملازري هو: محمد بن علي بن عمر التميمي أبو عبد الله المازري، ويعرف بالإمام توفي سنة (٥٣٦). وانظر حاشية الدسوقي ٢٢/١.

(٤) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي من أهل دسوق بمصر تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة، وكان من المدرسين في الأزهر صاحب مصنفات منها: الحدود الفقهية، وحاشية على مفتي اللبيب، وحاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل. وغيرها. انظر الأعلام ١٧/٦.

لأحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتهذيبه، وخصّ ابن يونس بالترجيح؛ لأن أكثر اجتهداه في الميل إلى بعض أقوال من سبقه وما يختاره لنفسه قليل^(١).

وجاء في المعيار : أن جامع ابن يونس أحد الكتب المعتمدة في الفتوى^(٢).
وفي أرحوزة الطليحة^(٣) :

واعتمدوا الجامع لابن يونس وكان يُدعى مصحفاً لكن نُسي

ويروي لنا الرصاع^(٤) في فهرسه^(٥) أنه كان مع أبيه في مجلس علم عند أحد شيوخه فلما قام الشيخ تبعاه إلى داره فسأله عن العلوم التي قرأها، فأخبره. فنبهه الشيخ أن يعتني بقرأة الفقه، قال الرصاع : " فسأله الوالد عن أي كتاب أُلزمه في الفقه فقال : "المدونة بشرحها لابن يونس"؛ لأن صاحب هذه الدار - يعني الشيخ القاضي ابن حيدرة^(٦) - وكان ساكناً بداره كان يقول : عليكم بما بن يونس فإنه عجوز الدار وهو مروي كله ولذا يقول فيما لم يروه : وهذا لم

(١) حاشية الدسوقي ١ / ٢٢.

(٢) للمعيار العرب للنشر يسي ١١ / ١٠٩.

(٣) الطليحة للنايفة القلاوي الشنيطي (ص ٨٠).

(٤) محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله الرصاع، قاضي الجماعة بتونس، ولد بتلمسان، ونشأ وعاش وتوفي بتونس، كان رحمه الله متصدراً للإفتاء وإقراء الفقه والعربية، عُرف بالرصاع لأن أحد جلوده كان نجاراً يرصع المنابر، له مصنفات منها : التسهيل والتقريب والتصحيح لرواية الجامع الصحيح، وتذكرة المحبين في أسماء سيد المرسلين، والمداية الكافية شرح جلود ابن عرفة، والفهرست. توفي رحمه الله سنة (٨٩٤). انظر الأعلام ٧ / ٥.

(٥) فهرست الرصاع (١٤٨ - ١٥١).

(٦) ترجم له في الدياج ١١٠ فقال : (حيدرة بن محمد بن يوسف بن عبد الملك بن حيدرة التونسي، كان إماماً فاضلاً في مذهب مالك حافظاً، حمل القرآت عن أبي العباس البطروني، وسمع من أبي عبد الله بن حبان، والفقيه المعمر أبي عبد الله بن هارون القرطبي، والفقيه المحدث أبي عبد الله القيسي الأزدي، وأبي عبد الله الليدي، وانفرد بشيخوخة العلم بمد أبي عبد الله بن عبد السلام، وولي قضاء الجماعة بتونس "وكان يستحضر ابن يونس في الفقه" رحمه الله تعالى.

أروه، فلما خرجنا من عند الشيخ كان أشد ما كان على الوالد من الحرص فيه شراء ابن يونس فلم يجده ثم سهّل الله أن وجد مركباً معداً للسفر لبلاد الأندلس وكان مسافراً فيه الحاج أبو عبد الله محمد رقي من أصحاب الوالد فأعطاه متاعاً لشراء الكتاب وأكد عليه في شراء ابن يونس، فغاب المركب مدة قرية وأتى بخزانة من الأندلس وفيها كتاب ابن يونس رحمه الله فرفعناه إلى شيخنا رحمه الله فاستحسنه ودعا لي بخير في تحصيله، فرأيت بعد ذلك أنما هو مكاشفة وفراصة منه لأنني لما قدمت لقضاء المحلة المنصورة المولوية العثمانية الأعدلية أيدها الله ونصرها كنت إذا وقعت نازلة ربما اعتقد أنها في المدونة ولا أعين محلها من الكتاب إلاّ بتعب فكان عندي في السفر ابن يونس فافتح الكتاب من الموضع الذي أعتقد أن النازلة به فأنظر ذلك في ترجمة فنجدها فتذكر الشيخ وفراسته ونصحه وندعو له رحمه الله ورضي عنه).

ومن هذا النص يتبين لنا مدى ما وصل إليه جامع ابن يونس، من حيث انتشاره في العالم الاسلامي، وبحث الناس عنه، واعتمادهم عليه في نقولهم عنه التي ملأت بطون كتب المذهب^(١)، بل إن بعض المصنفين قد اعتمد اعتماداً كبيراً في النقل من الكتاب ك: "أبي الحسن الزرولبي" في شرحه المشهور على تهذيب المدونة، وقد جاء على صفحة العنوان من مخطوطة هذا الشرح اصطلاحه فيه ومن ذلك قوله: "الميم - يعني هكذا (م) - لابن يونس". فغالباً لا تخلو مسألة إلاّ وينقل فيها عن ابن يونس، ولاغرو في ذلك فهو قد حفظ لنا بين دفتيه نفائس من كتب مفقودة لم يُعثر عليها حتى الآن أمثال: الواضحة، والمستخرجة، والموازية، وغيرها، وقد نقل عن ابن أبي زيد قوله: "من حفظ المدونة والمستخرجة لم تبق عليه مسألة"^(٢). فالكتاب قد حوى أمهات المذهب، وأصبح بعد المفقود منها مصدراً لما فيها من علم جم قد جمعه ابن يونس في كتابه "الذي وافق اسمه مسماه"، وكان بذلك أهلاً للاعتماد عليه، وبخاصة إذا

(١) راجع ما تقدم في الحاشية الأولى من مبحث "شهرته وكنيته".

(٢) الدياج المذهب ٢٥٦.

ما علمنا أن العصر الذي عاش فيه المؤلف يعتبر حلقة الوصل بين المتقدمين والمتأخرين من المذهب المالكي، أدركنا أهمية مايمثله الكتاب بالنسبة للفقهاء عامة، والفقهاء المالكي خاصة^(١).

(١) وانظر الفكر السامي ٢ / ١٤٩.

المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه

قد ذكر ابن يونس رحمه الله منهجه في مقدمة كتابه عند عرضه لسبب التأليف فقال : "...أما بعد : يسرنا الله إلى رعاية حقوقه وهدانا إلى توفيقه فقد انتهى إليّ ما رغب فيه جماعة من طلبة العلم ببلدنا في اختصار كتب المدونة، وتأليفها على التوالي، وبسط ألفاظها يسراً، وتتبع الآثار المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم واسقاط إسناد الآثار وكثير من التكرار، وشرح ما أشكل من مسائلها، وبيان وجهها، وتمامها من غيرها، فسارعت إلى ذلك رجاء النفع بها والثوبة عليها، وأدخلت فيه مقدمات أبواب كتاب ابن أبي زيد رحمه الله وزياداته إلاّ اليسير منها وطالعت في كثير منها ما نقله في النوادر، ونقلت كثيراً من الزيادات من كتاب ابن المواز والمستخرجة، ولم أحل من النظر إلى نقل أبي محمد واختصاره فيها، وعملت على الأتم عندي من ذلك، وربما قدمت وأخرت مسائل يسيرة إلى شكلها لئلا يفوت قراءتها قارئ موعّد في الأمهات، ورأيت العناية بذلك محمودة والخير فيه مأمول وكل ينتهي من ذلك إلى ما يُسر إليه وأعين عليه بمنّ الله وفضله وتيسيره وتوفيقه".

هذا ما قاله ابن يونس عن منهجه في كتابه، وسألخص ما توصلت إليه عن منهج المصنف في القسم الذي أقوم بتحقيقه من الكتاب " وهو الحدود والأشربة، والجراح، والجنايات، والديات " في النقاط التالية :

١ - جرى ترتيب هذا القسم على ترتيب المدونة - تقريباً - إذ هي الأصل له، فبدأ المصنف هذا القسم بـ : كتاب القطع في السرقة، ثم كتاب المحاريب، ثم كتاب الرّحم والزنى، ثم كتاب القذف وما دخله من كتاب الرّحم، ثم تلاه بكتاب الأشربة، ثم كتاب الجراح، ثم كتاب الجنايات - على اختلاف بين النسخ -، ثم كتاب الديات، وكل كتاب من هذه الكتب يشتمل على عدة أبواب، والأبواب تشتمل على فصول، ويندرج غالباً تحت كل فصل عدد من

المسائل.

٢ - يأتي المصنف في أول كل كتاب غالباً بتوطئة للموضوع من القرآن الكريم أو السنة النبوية أو منهما معاً ما أمكن ذلك.

٣ - ثم يعقب ذلك بمسألة من المدونة فيقول : " قال مالك " أو : " ومن المدونة " أو " ومن المدونة قال مالك " ويكون هذا بخط كبير واضح مغاير لباقي النص ويذكر المسألة.

٤ - ثم يقوم بشرح المسألة وتحليلها والاستدلال لها استدلالاً واضحاً مفصلاً.

٥ - بعد ذلك يذكر الروايات الأخرى عن الإمام مالك المذكورة في غير المدونة من الأمهات إن وجدت، معزوة إلى الكتاب المذكورة فيه.

٦ - ثم يورد بعد ذلك أقوال فقهاء المذهب قولاً قولاً ويذكر وجهات النظر المختلفة في المسألة داخل المذهب مع عزو كل قول لقائله وذكر وجهة كل قول.

٧ - يورد أحياناً أقوال واجتهادات الصحابة والتابعين لتأييد رواية أو قول في المذهب.

٨ - كثيراً ما يذكر آراء بعض الفقهاء المتقدمين في المدينة النبوية كالفقهاء السبعة ونحوهم.

٩ - أحياناً يشير إلى الخلاف من خارج المذهب دون تعيين المخالف.

١٠ - ثم يذكر ماله من رأي أو تعقيب حول المسألة مُصَدِّراً كلامه من نفسه بحرف (م) بخط كبير مغاير لباقي النص.

١١ - اعتنى المصنف رحمه الله - غالباً - بذكر الفروق بين المسائل الفقهية المتشابهة.

١٢ - أحياناً يقوم المصنف رحمه الله بشرح الغريب الذي يرد معه.

١٣ - حرص المصنف رحمه الله على عدم التكرار إلا في النادر فإذا ما وجد أن المسألة قد سبقت أحال عليها، وإذا ما رأى أن موضعها الأصلي لم يأت بعد أشار إلى موضع استيعابها اللاحق. إلا أنه قد كرر بعض المسائل في آخر كتاب الدييات وقد اعتذر لذلك بقوله : (قال محمد بن عبدا لله بن يونس : وإنما كررت هذه المسائل لأنني نقلتها إلى ما يشبهها ثم كررتها لجهة التوالي، وأن لا يفوت قارئ موعدا ما في الأمهات حسب ما شرطناه في أول هذا الديوان، والله عز وجل نسأله العصمة والتوفيق بِمَنِّهِ).

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

قد تقدم في مبحث أهمية الكتاب تصريح المصنف رحمه الله في مقدمته بالكتب التي اعتمد عليها في كتابه، وعند دراسة الكتاب وجدت أن هناك مصادر أخرى لم يذكرها في مقدمته وأشار إليها عند النقل منها في ثنايا الكتاب، وبالتالي وجدت أنه أفاد من بعض الكتب دون الإشارة إليها. وسوف أذكر التي صرح بها في المقدمة حسب ترتيبها الزمني، ثم بعد ذلك أذكر الكتب التي أشار إليها في ثنايا الكتاب حسب حروف المعجم، ثم التي لم يشر إليها.

أولاً: المصادر التي صرح بها المصنف في المقدمة :

١ - المدونة. " رواية سحنون^(١) عن ابن القاسم^(٢) لمسائل الإمام مالك "

وتعرف عند علماء المالكية بالكتاب، فإذا ما أطلق لفظ الكتاب فالمراد (المدونة) لصيرورته عندهم علماً بالغلبة عليها^(٣).

(١) هو أبو سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسان التنوخي، الحمصي الأصل، القيرواني المالكي، صاحب المدونة، سحنون لقبه، سمع من سفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، ووكيع بن الجراح، وأشهب، وغيرهم. انتهت إليه رئاسة العلم، وساد أهل المغرب في تحرير المنهج، كان موصوفاً بالعلم والديانة والورع، أخذ عنه : ولده محمد فقيه القيروان، وأصبغ بن حليل القرطبي، وبقي بن مخلد، ومطرف بن عبد الرحمن، وهب بن نافع فقيه قرطبة، وخلع سواهم، قال الذهبي : قيل : أن الرواة عن سحنون بلغوا تسع مئة. مات - رحمه الله - سنة أربعين وميتين، وله ثمانون سنة. انظر : ترتيب المدارك ٢ / ٥٨٥، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٦٣.

(٢) عبد الرحمن بن القاسم أبو عبد الله العتقي - بضم العين وفتح التاء - مولاهم، عالم الديار المصرية ومفتيها، روى عن مالك وطالت صحبته له نحواً من عشرين سنة، كما روى عن الليث، ونافع، ومسلم بن خالد الزنجي شيخ الإمام الشافعي، وغيرهم، وأخذ عنه : أصبغ، والحارث بن مسكين، وسحنون، وروى عنه : البخاري والنسائي، قال عنه الإمام مالك : مثله كمثل حبراب مملو مسكاً، توفي - رحمه الله تعالى - سنة إحدى وتسعين ومئة. انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ١٥٥، وترتيب المدارك ١ / ٤٣٣، وسير أعلام النبلاء ٩ / ١٢٠، والفكر السامي ١ / ٤٣٩.

(٣) انظر حاشية المدوي على الخرشني ٣٨ / ١.

كما تُسمى أيضاً (الأم)^(١).

تأليف : أبي سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني، الشهير بسحنون (ت ٢٤٠ هـ).

٢ - المستخرجة " المستخرجة من الأسمعة "، وتعرف أيضاً بـ " العتبية ".

وهي إحدى الأمهات في المذهب المالكي.

تأليف : أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة، الشهير بالعتبي، (ت ٢٥٤ هـ).

٣ - كتاب ابن المَوَّاز. " كتاب محمد بن المَوَّاز "، ويعرف : بـ " المَوَّازية ".

وهي إحدى الأمهات في المذهب المالكي.

تأليف : أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الاسكندري. الشهير بابن المَوَّاز. (ت ٢٦٩ هـ).

٤ - النوادر والزيادات.

٥ - مختصر المدونة.

كلاهما لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد النفزي القيرواني. الشهير بابن أبي زيد. (ت ٣٨٦ هـ).

قال القاضي عياض : " على كتابيه هذين المعول بالمغرب في التفقه "^(٢).

(١) انظر مواهب الجليل ٣٤/١.

(٢) ترتيب المدارك ٤٩٤/٢.

ثانياً : الكتب التي أشار إليها في ثنايا الكتاب.

١ - كتاب الأبهري^(١) " لعله : شرح المختصر الكبير لابن عبد الحكم^(٢) ".

تأليف : أبي بكر محمد بن عبد الله الأبهري. (ت ٣٧٥ هـ).

٢ - كتب أشهب^(٣).

تأليف : أبي عمرو مسكين بن عبد العزيز بن داود القيسي. الشهير

بأشهب. (ت ٢٠٤ هـ).

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله التميمي البغدادي، الفقيه المالكي، سمع من محمد بن محمد الباغدندي، وابن أبي داود، وغيرهما، وكان إمام أصحابه في وقته، له تأليف كثيرة على مذهب الإمام مالك - رحمه الله تعالى -، أقام سنين على الفتوى والتدريس بجامع المنصور ببغداد، حدث عنه : الثارقطني، وأبو بكر الباقلاني، وأبو محمد بن نصر القاضي، وأجاز ابن أبي زيد القيرواني، وسواهم. انظر ترتيب المدارك ٤ / ٤٦٦، والفكر السامي ٢ / ١١٨.

(٢) ابن عبد الحكم هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين الفقيه الحافظ، ولد بمصر سنة خمس وخمسين ومئة، وسمع الليث وابن عيينة وعبد الرزاق وغيرهم، وروى عن الإمام مالك الموطأ وكان من أعلم أصحابه بمختلف قوله، وروى عنه ابنه محمد، وابن حبيب، وابن المواز، والريبع بن سليمان، وأفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، له مصنفات منها : المختصر الكبير والأوسط والأصغر، وكتاب الأحوال، وكتاب القضاء، وغيرها. وتوفي في رمضان لإحدى وعشرين ليلة حلت منه سنة أربع عشرة ومئتين. له ترجمة في ترتيب المدارك ٢ / ٥٢٣ وما بعدها، وشجرة النور الزكية ٥٩.

(٣) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعدي، أبو عمرو الفقيه المصري، اسمه مسكين وأشهب لقب، صاحب الإمام مالك، وروى عن الليث، وابن لهيعة، وفضيل بن عياض، وغيرهم. وحدث عنه : الحارث بن مسكين، وابن اللواز فقيه مصر، وابن حبيب فقيه الأندلس، وسحنون بن سعيد فقيه المغرب، وغيرهم. صنف رحمه الله كتاباً في الفقه، وكتاب الاختلاف في القسامة، وفضائل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. توفي - رحمه الله تعالى - بمصر سنة أربع ومائتين. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ١٥٥، وترتيب المدارك ٢ / ٤٤٧، وما بعدها وتهذيب التهذيب ١ / ٣١٤، وسير أعلام النبلاء ٩ / ٥٠٠ - ٥٠٣، والأعلام ١ / ٣٣٣.

٣ - كتاب لابن مُزَيْن^(١). " لعله تفسير الموطأ ".

تأليف : أبي زكريا يحيى بن زكريا بن مزين القرطبي. " ت ٢٥٥ هـ ".

٤ - المجموعة.

تأليف : محمد بن إبراهيم بن عبدوس. " ت ٢٦٠ هـ ".

٥ - المختصر (لعله المختصر الكبير).

تأليف : أبي محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين. " ت ٢١٤ هـ ".

٦ - الموطأ.

لإمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي " ت ١٧٩ هـ ".

(١) هو يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن المُزَنِي - بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء - مولى رملة بنت عثمان بن عفان أندلسي، أصله من طليطلة وكان قاضياً، وانتقل إلى قرطبة، فقيه مالكي مشهور، سمع من جماعة من أصحاب مالك وأصحاب أصحابه، وتفقّه عليهم، روى عن عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى ونظرائهم، ورحل إلى المشرق فسمع مطرّف بن عبد الله وروى عنه الموطأ، ودخل العراق فسمع من القعني وغيره، وسمع في مصر من أصبغ وغيره. وهو من طبقة العتيق، كان رحمه الله موصوفاً بالفضل والنزاهة والدين والحفظ، على معرفة بمنزلة أهل المدينة، له مصنفات منها : تفسير الموطأ، وتسمية رجال الموطأ، فضائل القرآن، فضائل العلم، وغيرها. توفي في جمادى الأولى سنة تسع وخمسين ومائتين. وقيل : في سنة ستين. له ترجمة في حذوة المقتبس ٣٥٠، وترتيب المدارك ١٣٢/٣، والديباج ٣٥٤ وفيه (يحيى بن زكريا بن إبراهيم)، واللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٢٠٥ - ٢٠٦، وتصوير المتنبي بتحرير المشتهر لابن حجر ٤/ ١٢٧٨، ١٣٥٨.

٧ - موطأ ابن وهب^(١) " روايته عن الإمام مالك بن أنس " .

تأليف : أبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القهري . " ت ١٩٧ هـ " .

٨ - الواضحة في السنن والفقه .

تأليف : عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي . (ت ٢٣٨ هـ) .

ثالثاً : الكتب التي لم يشر إليها :

١ - تهذيب المدونة .

لأبي سعيد خلف بن سعيد الأزدي القيرواني . الشهير بالبراذعي^(٢) (ت ٤٣٨ هـ) .

٢ - النكت والفروق لمسائل المدونة .

تأليف : أبي محمد عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي (ت ٤٦٦ هـ) .

(١) عبد الله بن وهب بن مسلم القهري مولاهم، أبو محمد الإمام المصري الحافظ، الفقيه المالكي، سمع مالكا، وابن جريح، والليث بن سعد، وغيرهم، وعنه : شيخه الليث بن سعد، وأصبح بن الفرج، وسحنون، والربيع المرادي، وسواهم، كان ثقة مجتهدا، صاحب تصانيف، له الجامع، والموطأ، وتفسير غريب الموطأ. وغير ذلك. توفي رحمه الله سنة سبع وتسعين ومئة. انظر ترجمته في : ترتيب المدارك ٢ / ٤٢١ وما بعدها، وسر أعلام النبلاء ٩ / ٢٢٣ وما بعدها، وتهذيب التهذيب ٦ / ٦٥٦ وما بعدها، والأعلام ٤ / ١٤٤ .

(٢) هو أبو سعيد خلف بن أبي القاسم الأزدي المعروف بالبراذعي، من حفاظ المذهب، ومن كبار أصحاب ابن أبي زيد، والقاسبي، وبهما تفقه، له تأليف مشهورة منها مختصر المدونة وعليه معول طلاب المغرب والأندلس، وله أيضاً اختصار الواضحة، ولد وتعلم بالقيروان ثم خرج منها إلى صقلية وحصلت له بها شهرة وجاه عظيم، وبها ألف غالب كتبه، ثم رحل إلى أصبهان فكان يدرس فيها الأدب إلى أن توفي، وقيل إن وفاته بصقلية أو القيروان، واحتلف في سنة وفاته فقيل : سنة اثنتين وسبعين وثلاث مئة، وقيل سنة : ثمان وثلاثين وأربع مئة. له ترجمة في ترتيب المدارك ٨ / ٧٠٨، والذبيح ١١٢، وشجرة النور الزكية ١٠٥، والفكر السامي ٢ / ٢٠٩، والأعلام ٢ / ٣١١. وانظر اصطلاح المذهب عند المالكية (٢- دور التطور) ٧٧ .

المبحث الخامس : أسلوب الكتاب

كما هو معروف أن الكتاب جامع لفقه السادة المالكية، ومتخصص في مسائل عمدة المذهب المالكي بالاختصار والشرح والتحليل والاستدلال، وملتزم بذكر المسائل المتشابهة من غير الكتاب المذكور من أمهات المذهب، وأراء الفقهاء، وكل ذلك يجعل المصنف أمام أمر حتمي من حيث طرح آراء من سبقوه بطريقتهم التي سطوروها في كتبهم أو نقلت عنهم، وعلى الرغم من هذا وجدنا أسلوب ابن يونس رحمه الله في عرض الآراء والموضوعات أسلوباً علمياً تحليلياً، واضح التعبير، مبسط الأهداف، ولا يجد القارئ في فهم مراد المصنف أي عناء، بل يحث القارئ بمتابعة القراءة، لاتصال موضوعاته، وانسجام عباراته. - وهذا في الأعم الأغلب - وإلا فإن في بعض العبارات اغلاقاً شديداً يصعب معه فهم العبارة، لما فيها من قوة في التعبير، وجزالة في الألفاظ، وهذا ملموس في كتب سلفنا الصالح، وهو يعود في أسلوب المصنف - والله أعلم - من تعامله مع كتب صُنفت في العصر الثاني الهجري مما أسدى عليها ذلك الأسلوب الرصين.

المبحث السادس : مزايا الكتاب

جمع الكتاب بين دفتيه عدداً من المزايا الحسنة والتي يتحتم عليّ في هذا المقام الاشارة بها ملخصة فيما يلي :-

- ١ - أنه إيضاح وبيان للمشكلات في المدونة الكبرى وترتيب لمسائلها وتبسيط لألفاظها. فهو أول دراسة كاملة تظهر للمدونة - بعد إكمال تحقيقه إن شاء الله -.
- ٢ - استيعاب الكتاب لجميع الروايات المختلفة المسموعة عن الإمام مالك رحمه الله.
- ٣ - فهو يمتاز بأن مصادره أصيلة، لاسيما أن المدونة هي أصله وأساسه، وبما ينقله المصنف من غيرها من الأمهات مما روي عن الإمام مالك، وما ينقله عن أصحابه من الأقوال والآراء.
- ٤ - ولذلك يعد من المصادر الأصيلة والمعتمدة في الفقه المالكي.
- ٥ - إنه من أوائل الكتب الموجودة الآن التي جمعت فقه المالكية باختلاف مدارسهم ومشاربهم.
- ٦ - كما عُني مؤلفه بجمع آراء من سبقه من علماء المذهب، فقد تعرض لكثير من الفروع الخلافية.
- ٧ - ولعل هذا الكتاب هو السابق من بين كتب المذهب المتداولة الذي عني بالتدليل والتوجيه والتعليل لأقوال الامام وأقوال أعيان المذهب من الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين.
- ٨ - إنه حفظ لنا نفائس من كثير من أمهات الكتب المفقودة في المذهب والتي لم يعثر عليها - حسب علمي - إلى الآن مثل : الواضحة لابن حبيب، والمجموعة لابن عبدوس. والموازية وغيرها.
- ٩ - كان المصنف واضح الشخصية في الكتاب، فهو يقوم بالترجيح بين الروايات والأقوال وتصويب بعضها على بعض.

١ - كما أنه أيضاً يقوم بالتعليل والتفريق في كثير من المسائل، وفي بعضها يقول : " ولم أره لغيري" قال ذلك في الباب الثامن من كتاب الرجم والزنى في مسألة : زنى المرأة بصبي مثله يجامع إلا أنه لم يحتلم (صفحة ٣٤٦) ولم ير مالك الحد على واحد منهما، وقال ابن يونس : عليها الحد.

كما أن له اعتراضات على تعليل بعض الفقهاء في بعض المسائل فقد اعترض على تعليل لابن القاسم وذكر العلة التي رآها (انظر صفحة ٦٥٣)، وفرّق بين مسألتين اشتبهتا على يحيى بن عمر وظن أنه اختلف فيها قول ابن القاسم (انظر صفحة ٣١٧).

وقد تقدم في المبحث السادس : - مكانة ابن يونس العلمية - التنويه بمسألة من مسائل القسامة تكلم فيها ابن الموّاز وابن أبي زيد بشأن توزيع الأيمان على الورثة فصّح المصنف قولهما، حيث قال بعد أن ذكر المسألة : "... م : ثم فسّر محمد كم يقع على كل واحد من اليمين، فوهم في الحساب. ونقلها أبو محمد في النوادر ولم يتبين وهمه". (انظر صفحة ٨٦٠ - ٨٦١).

المبحث السابع: المآخذ على الكتاب

إن بيان ما للكتاب من محاسن وميزات، وماله من أهمية كبيرة في المذهب جعلته في مصاف الكتب المعتمدة لا تمنع أنه كأني عمل بشري يرد عليه النقص والخطأ والسهو والنسيان، وقد ظهر لي أن بعض تلك الأمور قد دخل على الكتاب من غير قصد مني لتلمس الزلات وتتبع العثرات، وأنا على يقين أنها لاتنقص من منزلة الكتاب العلمية، ولا من الوثوق في صاحبه.

ولله در القائل :

كفى المرء نبلاً أن تُعدّ معاييه.

وقد أكون مخطئاً في تلك الملاحظات إلا أنه ماتوصلت إليه ورأيت أن أخصه فيما يلي :

١ - أفاد المؤلف من كتابين ولم يشر إليهما، وكان الأولى أن يشير إليهما، وهما :

أ : أفاد من كتاب "تهذيب المدونة" مخطوط، تأليف : خلف بن سعيد الأزدي القيرواني. الشهير بالبرادعي (ت ٤٣٨ هـ). بل ينقل منه حرفياً عند ذكر المسألة من المدونة، فإذا ما قال : "ومن المدونة، أو قال في المدونة" فهو بنصه من تهذيب المدونة إلا في النادر جداً، وذلك في جميع الكتاب. وقد يُعذر له في ذلك فكتاب التهذيب قد حل محل المدونة " واشتغل الناس به حتى صار كثير من الناس يطلقون المدونة عليه "(١).

وفي ارجوزة الطليحة(٢) :

واعتمدوا التهذيب للبرادعي وبالمدونة في البراء دعي.

(١) مواهب الجليل ١ / ٣٤.

(٢) ص ٧٩.

ب - كتاب "النكت والفروق لمسائل المدونة". مخطوط، تأليف : عبد الحق بن محمد الصقلي (ت ٤٦٦). يكفي المصنف بقول : " وقال بعض أصحابنا. أو : وقال بعض أصحابنا عن بعض شيوخه القرويين. أو : قال بعض أصحابنا عن بعض شيوخه. ونحو هذه العبارة ". وأحياناً أجد النص في النكت.

٢ - إيهام المصنف نسبة بعض الأقوال التي يوردها إلى أصحابها ويكتفي بالوصف من غير تعيين كقوله : " قال بعض أصحابنا، قال بعض البغداديين، قال بعض الناس، قال بعض فقهاءنا، قال بعض القرويين ". ونحو هذه العبارة.

٣ - ذكره بعض الأحاديث بالمعنى، وبعضها بما اشتهرت به.

٤ - إيراد المصنف لبعض الأسماء مبهمه من غير نسبة مما جعلني أقف طويلاً لمعرفة العلم المراد.

٥ - تكرار بعض المسائل - وهذا قليل - كتكرار معنى الحكومة، ورأي لأشهب في أن الحر إذا عفي عنه على الدية فإنها تلزمه وإن كره ولا يقتل.

المبحث الثامن : عملي في تحقيق الكتاب

رايت في هذا المبحث أن أبين المنهج الذي مشيت عليه في تحقيق الكتاب،
ملخصاً فيما يلي :

١ - بعد الحصول على جميع النسخ المخطوطة لقسم الحدود والأشربة والجراحات والجنائيات والديات من الكتاب قمت بدراستها لعلني أقف منها على نسخة أعتمدها في التحقيق وأقابل ما عداها عليها، لكن ثبت لي عدم وجود نسخة تصلح أن تكون كذلك، فاعترت للتحقيق طريقة النص المختار.

٢ - ثم قمت بنسخ النص من نسخة " ح " لأنها أكمل النسخ - كما سيأتي - محاولاً - قدر الإمكان - أن يخرج الكتاب على أقرب صورة وضعه عليها المصنف شكلاً وموضوعاً.

٣ - كتبت النص بالرسم الإملائي المتعارف عليه في عصرنا الحاضر، ولا أشير إلى ذلك في الحاشية.

٤ - قمت بضبط بعض الألفاظ بالشكل عند خوف اللبس، ووضع الفواصل، وعلامات التنصيص، والبدا من أول السطر.

٥ - إعجم ما أهمل من الكلمات وحقه الإعجام والعكس كذلك، ولا أشير إلى ذلك في الحاشية.

٦ - أثبت النص الذي تتفق عليه النسخ وعند اختلافها في كلمة أو عبارة أثبت في الصلب ما أراه الصواب منها وأشير في الحاشية إلى فروق النسخ المختلفة عن المثبت.

٧ - أثبت كلمة "تعالى، أو سبحانه، أو عز وجل" بعد لفظ الجلالة، و"الصلاة والسلام" على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره، و"الرضي" على الصحابة، و"الرحم" على من بعدهم من السلف، وأغفلت التنبيه على ذلك. ورد في بعض النسخ أو لم يرد.

٨ - لم أغفل التصحيح الموجود في هوامش بعض النسخ وهو لا يخلو من أحد حالين : إما أن يكون من صلب النص ولا يستقيم الكلام إلا به فلاني أثبتته في النص وأشار إلى ذلك في الحاشية، وإما أن يكون من باب التوضيح ونحوه فأذكره في الحاشية.

٩ - إذا تبين لي أن في النص نقصاً وهو غير موجود في جميع النسخ فلاني أراجع المصدر المقتبس منه فإن لم أحد أرجع لمن نقل عن المؤلف أو ذكر النص عن صاحبه وأثبت ذلك بين معكوفتين هكذا [] وأشار إلى ذلك في الحاشية.

١٠ - قمت بتوثيق الآراء التي نقلها المصنف من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك، سواء كان ذلك الكتاب مطبوعاً أم مخطوطاً.

١١ - إذا لم أحد المصدر الذي نقل منه المصنف رجعت إلى الكتب التي اتفقت مع المؤلف في النقل فإن لم أحد رجعت إلى الكتب المتأخرة، ولا أترك النص بغير توثيق إلا بعد الاجتهاد في البحث.

ولا يخفى أن معظم الكتب التي نقل منها في عداد المفقود - أمثال : الواضحة، والموازية، والمجموعة، فيما وصل إليه اطلاعي - مما جعل التوثيق من الأمور الصعبة، ولولا أن الله عز وجل وفق للعثور على كتاب النوادر والزيادات لكان أمر التوثيق شبه مستحيل إذ به أكثر الآراء التي نقلها المصنف ولا توجد في غيره.

١٢ - قمت بوضع أرقام اللوحات داخل معكوفتين في وسط النص إشارة إلى بداية اللوحة وهذا خاص بنسخة (ح)، أما بقية النسخ فرأيت أن أضع عند نهاية كل لوحة رقماً في صلب الكلام وفي الحاشية أذكر رقم اللوحة التي انتهت ورمز النسخة.

١٣ - اجتهدت في وضع عناوين للنص على طريقة فصول تمثيلاً مع طريقة المصنف، إذ هو رحمه الله يذكر عنوان الباب ويذكر تحت فصولاً، بقوله : "فصل"، بغير عنوان. فما كان من صنع المصنف جعلت له عنواناً بين معكوفين

ولا يشمل ذلك كلام المصنف، وما كان من عندي وضعته جميعه بين معكوفين، وجعلت لفصول كل كتاب أرقاماً تسلسلية خاصة به.

١٤ - هناك بعض الفروع والمسائل التي قد لايشملها عنوان الفصل الذي وضعته فأنبه إليها بوضع عنوان صغير أمامها في الهامش.

١٥ - أوضح المراد من كلام المصنف إذا اقتضت الحاجة وذلك بالتعليق عليه في الحاشية.

١٦ - أعلّق - أحياناً - على بعض المسائل أو الأقوال عند الاختلاف في فهمها أو في تصورها، آخذاً في الاعتبار ما ذكره علماء المالكية وبخاصة شراح المدونة.

١٧ - أوضحت الغامض من الألفاظ، والغريب من الكلمات والمصطلحات الفقهية والأصولية، معتمداً على المصادر الأصيلة في ذلك.

١٨ - ضبطت بالشكل الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والآثار.

١٩ - بينت في الحاشية أرقام وسور الآيات الواردة في النص.

٢٠ - خرّجت الأحاديث الشريفة، الواردة في النص من الكتب المعتمدة في التخريج، فما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي فيه بعزوه إلى موضعه، وما كان في غير الصحيحين فأنني أذكر مكان وجوده ودرجته عند أهل العلم من القوة والضعف - ما وسعني ذلك -.

٢١ - خرّجت الآثار الواردة في النص قدر الإمكان ولم أترك إلا أنثراً لم أقف عليه بعد البحث الطويل.

٢٢ - ترجمت للأعلام الذين ذكرهم المصنف ترجمة تشمل : اسم العلم، ولقبه، وكنيته، وبعض شيوخه، وبعض تلاميذه، وأهم كتبه، وتاريخ ولادته، ووفاته، ومكانها. مشيراً إلى بعض المراجع التي ترجمت للعلم.

٢٣ - عرّفت بالمدن والبلدان والأماكن الغريبة الوارد ذكرها.

- ٢٤ - عرّفت أيضاً بالطوائف والفرق الواردة في النص.
- ٢٥ - رجعت أحياناً إلى نسختين مختلفتين لكتاب واحد وللتمييز بينهما فلاني أذكر إحداهما مقيدة ببيان طبعتهما.
- ٢٦ - وضعت فهرس تفصيلية عامة في آخر الكتاب على النحو التالي :
- أ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- ب - فهرس الأحاديث الشريفة.
- ج - فهرس الآثار.
- د - فهرس الأعلام.
- هـ - فهرس الكتب.
- و - فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة.
- ز - فهرس القبائل والألقاب والفرق.
- ح - فهرس البلدان والأماكن.
- ط - فهرس المصادر والمراجع.
- ي - فهرس الموضوعات.
- ك - فهرس الفهارس.

المبحث التاسع : وصف النسخ المخطوطة للكتاب

يوجد للقسم الذي قمت بتحقيقه ست نسخ مخطوطة، منها واحدة كاملة فقط، والبقية فيها نقص يتفاوت من نسخة لأخرى، وفيما يلي بيان تلك النسخ:

١ - النسخة الأولى :

وهذه النسخة موجودة في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٣١٤٧ مغاربه) وعنهما صورة على الميكروفيلم في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى تحمل الرقم (١٦٢ فقه مالكي). ورمزت لها بحرف (ح).

ووصفها كمايلي :

أ - نوع الخط : مغربي.

ب : تبدأ من ثانيا كتاب الهبات وتنتهي بأول لوحة من كتاب الجامع في السنن والآداب والاعتقادات وغيرها ومجموع لوحاتها (٣٢٢ لوحة) ويقع قسم " الحدود والأشربة والجراح والجنائيات والديات " في (١٤٠ لوحة)، يبدأ من لوحة " ٩٦ " وينتهي بلوحة " ٢٣٤ ".

ج : عدد الأسطر : ٢٥ سطراً.

د : في كل سطر ١٢ كلمة تقريباً.

هـ : اسم الناسخ : غير موجود.

و : تاريخ النسخ : لم يذكر تاريخ النسخ.

ز : لا تحمل عنوان الكتاب على الصفحة الأولى.

ح : ليس عليها تملك أو إثبات مقابلة.

ط : بها تصويبات وتعليقات قليلة في الهامش.

صفات أخرى :

- ١ - هذه النسخة هي النسخة الكاملة من أول البحث إلى آخره من غير سقط في لوحاتها.
- ٢ - وقفت فيها بعد القراءة الفاحصة على بعض التكرار بين الأسطر من نصف لوحة ١٥٨/أ إلى نصف لوحة ١٦٣/أ وهذا بيانه :
 - من نصف لوحة ١٥٨/أ قوله : " من جنايات العبيد " إلى سطر ١٤ من لوحة ١٥٨/ب، مكرر في لوحة ١٧٧/أ السطر ٦ ويستمر إلى لوحة ١٧٧/ب أول سطر ٤.
 - ثم بقية اللوحة ١٥٨/ب من سطر ١٤ إلى سطر ٢٢ منها مكرر مع ١٧٨/أ آخر السطر الأول منها ويستمر إلى ١٧٩/أ السطر ٦ من أسفل.
 - ثم بقية اللوحة ١٥٨/ب إلى السطر ٥ من أسفل من لوحة ١٥٩/أ مكرر في لوحة ١٧٨/ب ويستمر إلى ١٧٩/أ السطر ٦ من أسفل.
 - ثم بقية اللوحة ١٥٩/ب إلى أول سطر ٨ من لوحة ١٦٠/ب مكرر في لوحة ١٨٢/أ سطر ٣ من أسفل إلى لوحة ١٨٣/ب سطر ١٢.
 - ثم بقية اللوحة ١٦٠/ب إلى سطر ٨ من لوحة ١٦١/أ مكرر في لوحة ١٨٤/ب سطر ١٠ من أسفل إلى لوحة ١٨٥/أ سطر ١٥.
 - ثم في اللوحة ١٦١/أ من سطر ٨ إلى سطر ١٦ من اللوحة نفسها مكرر في لوحة ١٨٥/ب سطر ١١ إلى سطر ٢٠.
 - ثم بقية اللوحة ١٦١/أ إلى سطر ١٥ من لوحة ١٦١/ب مكرر في لوحة ١٨٨/أ سطر ٨ إلى لوحة ١٨٨/ب سطر ٨.
 - ثم بقية اللوحة ١٦١/ب إلى سطر ١٢ من لوحة ١٦٢/أ مكرر في لوحة ١٨٩/ب سطر ١٥ إلى لوحة ١٩٠/أ سطر ١٥.
 - ثم بقية اللوحة ١٦٢/أ إلى سطر ٨ من لوحة ١٦٢/ب مكرر في لوحة

١٩٠/أ سطر ٣ من أسفل في ٥ كلمات فقط ثم يتم التكرار مع لوحة ١٩٠/ب سطر ٦ إلى لوحة ١٩١/أ سطر ٢.

- ثم في اللوحة ١٦٢/ب من سطر ٨ إلى سطر ٢٠، مكرر في لوحة ١٩١/ب من سطر ٦ إلى سطر ١٧.

- ثم بقية اللوحة ١٦٢/ب إلى سطر ١٥ من لوحة ١٦٣/أ - أي إلى أول كتاب الجراح - مكرر مع لوحة ١٩٣/أ سطر ٧ من أسفل إلى لوحة ١٩٣/ب سطر ١٣.

٢ - النسخة الثانية :

وهذه النسخة موجودة في الخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم (٣٧٠٠) وتقع في سبعة أجزاء، والجزء الذي يقع به قسم التحقيق هو الجزء السابع منها ورمزت له بحرف (أ).

ووصفه كمايلي :

أ - نوع الخط : مغربي.

ب : يبدأ من أول كتاب الشفعة وينتهي بنهاية كتاب الجامع في السنن والآداب والاعتقادات وغيرها وبمجموع لوحاته (١٨٤) ويقع الموجود من قسم " الحدود والأشربة والجراح والجنايات والديات" في (٥٤ لوحة)، يبدأ من لوحة "٤٥/ب" وينتهي بلوحة "٩٨/ب".

ج : عدد الأسطر : ٢٨ سطراً.

د : في كل سطر ١٨ كلمة تقريباً.

هـ : اسم الناسخ : غير موجود.

و : تاريخ النسخ : لم يذكر تاريخ النسخ..

ز : لا يحمل عنوان الكتاب على الصفحة الأولى، وعنوان كتاب الشفعة

وضع في دأعل مستطيل مزركش، ونصه : " كتاب الشفعة من ابن يونس".

ح : ليس عليه تملك أو إثبات مقابلة.

ط : يندر جداً وجود تصوييات في الهامش.

صفات أخرى :

- ١ - بأول الجزء رطوبة أثرت على بعض صفحات من أول كتاب الشفعة.
- ٢ - سقط من هذا الجزء : كتاب القطع في السرقة كاملاً، وكتاب المحاربين والمرتدين كاملاً، وكتاب الرّحم والزنى إلى نهاية الباب العاشر منه، وكتاب القذف وما دخله من كتاب الرّحم كاملاً، ومن كتاب الأشربة أكثر من نصف الباب الثالث وجميع الباب الرابع.
- ٣ - جاء ترتيب قسم التحقيق من هذا الجزء : الموجود من كتاب الرّحم والزنى، ثم تلاه كتاب الأشربة - وهو غير ما عليه بقية النسخ حيث أن كتاب الأشربة في بقية النسخ بعد كتاب القذف وما دخله من كتاب الرّحم -، ثم كتاب الجراح، ثم كتاب الجنائيات، ثم كتاب الديات.
- ٤ - جاء في آخر كتاب الجامع للسنن والأخبار : " تم كتاب الجامع للفقهاء أبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس، وبتمامه كمل جميع الديوان والحمد لله كثيراً لما هو أهله وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً".

٣ - النسخة الثالثة :

وهذه النسخة موجودة في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٣١٤٦ مغاربه) والموجود منها أربعة أجزاء ويقع قسم التحقيق في الجزء الرابع وله صورة على الميكروفيلم في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى يحمل الرقم (١٦١ فقه مالكي). ورمزت له بحرف (ز).

ووصف هذا الجزء كمايلي :

أ - نوع الخط : مغربي.

ب : يبدأ من ثنايا كتاب الغصب وينتهي بنهاية كتاب السرقة، وبمجموع لوحاتها (٣١٩ لوحة) ولا يوجد بها من قسم " الحدود والأشربة والجراح والجنايات والديات " إلا "كتاب القطع في السرقة" كاملاً وهو أول كتاب الحدود، ويقع في (٢٥ لوحة) يبدأ من لوحة " ٢٩٤ " وينتهي بنهاية المخطوطة لوحة " ٣١٩ ".

ج : عدد الأسطر : ٢٣ سطراً.

د : في كل سطر ١٠ - ١٢ كلمة تقريباً.

هـ : اسم الناسخ : غير موجود.

و : تاريخ النسخ : لم يذكر تاريخ النسخ.

ز : لا يحمل عنوان الكتاب على الصفحة الأولى.

ح : ليس عليه تملك أو إثبات مقابلة.

ط : به تعليقات جانبية وتصويبات قليلة في الهامش.

صفات أخرى :

١ - لا يوجد منه غير " كتاب القطع في السرقة " فقط، وهو أول كتاب في الحدود.

٢ - قال الناسخ في آخر هذا الجزء : " تم السفر الحادي عشر من ديوان ابن يونس والحمد لله رب العالمين ويليه السفر الثاني عشر كتاب المحاريين ".

٤ - النسخة الرابعة :

وهذه النسخة موجودة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٣٥٠ ق)
وعنها صورة على الميكروفيلم في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
بجامعة أم القرى تحمل الرقم (٣٣١ فقه مالكي) . ورمزت لها بحرف (ط) .

ووصفها كمايلي :

أ - نوع الخط : مغربي .

ب : تبدأ من ثانيا كتاب الحدود بأول كتاب القذف وما دخله من كتاب
الرحم وتنتهي بنهاية الكتاب وهو نهاية كتاب الجامع في السنن والآداب
والاعتقادات وغيرها ، ومجموع صفحاتها (١٨٢ صفحة) ويقع الموجود بها من
قسم " الحدود والأشربة والجراح والجنايات والديات " في (١١٩ صفحة) .

ج : عدد الأسطر : ٢٦ سطراً .

د : في كل سطر (١٧ - ١٩ كلمة) تقريباً .

هـ : اسم الناسخ : موجود بأخر النسخة ولم أتعرف عليه لأنه على صيغة
توقيع .

و : تاريخ النسخ : (٧٤٣ هـ) .

ز : بها عنوان على الورقة الأولى : " السفر الثامن من كتاب ابن يونس " .

ح : على الورقة الأولى آثار تملك .

ط : على الورقة الأولى فهرس شامل لمحتوياتها .

ي : بها تصويبات قليلة في الهامش .

ك : قال ناسخها في نهاية كتاب الديات (صفحة ١١٩) : " تم السفر
السابع عشر من الأم المتسخة منه بحمد الله وعونه " . ثم شرع في كتاب الجامع
للسنن والآداب وغيرها .

صفات أخرى :

١ - بها آثار ترميم في الصفحات الأولى لم يؤثر على النص، وآثار رطوبة على الورقة الأولى أثرت مع الترميم على معرفة التملكات المسجلة عليها، وورد اسم "عبد الحق الصقلي صاحب النكت والفروق على المدونة" على الورقة الأولى في موضعين بأعلى الورقة لم استطع قراءة مفاده. وتحت العنوان نصه : "ويتصل به النكت لعبد الحق الصقلي كملت به التجزئة". وهذا جعلني أبحث عن صورة هذه النسخة التي يتصل بها النكت لعبد الحق فوجدت النسخة هذه نفسها في مركز البحث بجامعة أم القرى ومتصل بها كتاب النكت مصورة على ميكرو فيلم ورقمها (٥٩٠ فقه عام). علماً أن صورة النسخة التي عندي قد فصل عنها كتاب النكت.

٢ - سقط من أولها من كتاب الحدود " كتاب القطع في السرقة كاملاً، وكتاب المحاريين كاملاً، وكتاب الرجم والزنى كاملاً".

٣ - جاء ترتيب الكتب فيها كما يلي : " الحدود - أي الموجود منها - والأشربة والجنايات والجراحات والديات " بتقديم الجنايات على الجراحات. وهو خلاف ما عليه النسخ الأخرى، وخلاف المدونة أيضاً.

٤ - جاء كتاب الجامع للسنن والآداب وغيرها بعد كتاب الديات، بخلاف غيرها من النسخ.

٥ - في آخرها : " كمل كتاب الجامع وهو آخر الديوان بحمد الله وشكره وصلى الله على محمد رسوله وعبداه وعلى أهله وسلم تسليماً، وكان تمامه يوم السبت السابع عشر لشهر جمادى الآخر من عام ثلاثة وأربعين وسبع مئة على يدي ناسخه لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده العبد المعترف بذنبه الراجي عفو ربه " توقيع " - وفقه الله والسلام ".

٥ - النسخة الخامسة :

وهذه النسخة موجودة في عزانة جامعة القرويين بفاس تحت رقم (٣٦٧/٤٠) وعنها صورة على الميكروفيلم في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى تحمل الرقم (٢٩٥ فقه مالكي). ورمزت لها بحرف (ق).

ووصفها كمايلي :

- أ - نوع الخط : أندلسي، من عخطوط القرن الثامن تقريباً.
- ب : تبدأ بكتاب الشهادات الأول، ومجموع لوحاتها (١٣٢ لوحة) ويقع الموجود بها من قسم " الحدود والأشربة والجراح والجنائيات" في (٤٩ لوحة) .
- ج : عدد الأسطر : ٣٥ سطرأ.
- د : في كل سطر (٢٢ كلمة) تقريباً.
- هـ : اسم الناسخ : غير موجود.
- و : تاريخ النسخ : لم يذكر تاريخ النسخ.
- ز : لاتحمل عنوان الكتاب.
- ح : على الورقة الأولى آثار تملك وتحببس غير واضح بسبب الرطوبة. والمقرؤ منه " ملك لعيسى بن عبد الرحيم ... ولمن شاء الله بعده نفعه الله به " . وتحببس يظهر أنه على جامع القرويين.
- ط : على الورقة الأولى فهرس شامل لمحتوياتها بعضه غير واضح.
- ي : لاتوجد بها أي تصويبات أو تعليقات.

صفات أخرى :

- ١ - بها آثار أرضة ورطوبة أنت على أطراف الأوراق مما أثر بها، وبأول

صفحة منها أسطر أكلتها الأرضة.

٢ - عنوانها في فهرس مركز البحث العلمي " التبصرة لعلي بن محمد بن أحمد اللخمي ". وهذا العنوان هو المذكور على الغلاف الذي وضع عند الترميم. وهو خطأ.

٣ - سقط منها كتاب الديات كاملاً مع سقط بعض الأبواب المتفرقة من غيره.

٤ - تبين من الجزء الموجود من النسخة اختلاف ترتيب الكتب فيها حيث جاء على النحو التالي : كتاب القذف، كتاب الأشربة، كتاب الجنائيات، كتاب الجراح، كتاب القطع في السرقة، كتاب المحاريين، كتاب الرّجم والزنى.

٥ - النسخة مبشرة الأوراق، مختلطة الأبواب، بحيث أنك تجد اللوحة الواحدة في باين مختلفين، والظاهر أنه عند ترميمها وقعت بيد وراق فعبث بها. وقد تتبع اختلاف الأوراق ورتبتها كل لوحة أو جهة من لوحة مع ما يكملها حسب الترميم الموجود على النسخة، وأول كتاب الحدود يبدأ من لوحة ٨٣/أ، علماً أنه قد كان هناك بعض اللوحات أو جهة منها داخلة في العارية والوديعة وغيرها وهذا قد أغفلته عند الترتيب، وقد وجدت أن ترتيب قسم الحدود والجنائيات والجراح والديات على النحو التالي :

أولاً : الموجود من كتاب القذف :

٨٦/ب، ٨٧/أ، ٨٥/ب، ٨٦/أ، ٨٤/ب، ٨٥/أ، ٨٣/ب، ٨٤/أ، ٨٣/أ، ٩٣/ب، ٩٤/أ، ٩٢/ب.

ثانياً : الموجود من كتاب الأشربة :

بقية ٩٢/ب، ٩٣/أ، ٩١/ب، ٩٢/أ، ٩٠/ب.

ثالثاً : الموجود من كتاب الجنائيات :

بقية ٩٠/ب، ٨٩/ب، ٩٠/أ، ٨٨/ب، ٨٩/أ، ٩٤/ب، ٩٥/أ — ب،

٩٦/أ، ٩٧/ب، ٩٨/أ، ٩٦/ب، ٩٧/أ، ٩٩/ب، ١٠٠/أ، ٩٨/ب، ٩٩/أ، ١٠٠/ب، ٩٩/أ، ١٠٠/ب.

رابعاً : الموجود من كتاب الجراح :

بقية ١٠٠/ب، ١٠١/أ - ب، ١٠٢/أ، ١١٠/ب، ثم استقام الترتيب إلى لوحة ١١٤/أ وهو آخر كتاب الجراح.

خامساً : كتاب القطع في السرقة :

بقية ل ١١٤/أ بدأ كتاب القطع في السرقة والترقيم صحيح إلى لوحة ١٢٣/أ وهو آخر القطع في السرقة.

سادساً : كتاب المحاريين والمرتدين :

بقية لوحة ١٢٣/أ إلى نهاية لوحة ١٢٥/أ ثم ١٢٨/ب، ١٢٩/أ.

سابعاً : كتاب الرجم والزنى :

بقية ١٢٩/أ - ب، ١٣٠/أ، ١٢٥/ب، ١٢٦/أ - ب، ١٢٧/أ - ب، ١٢٨/أ، ١٣٠/ب، ١٣١/أ - ب، ١٣٢/أ - ب.

٦ - نظراً لما تقدم عن هذه النسخة يتضح أنها غير صالحة للاعتماد عليها، وإثبات فروقها في الهامش، إلا عند الضرورة. وقد قابلتها مع سواها في كتاب القطع في السرقة كاملاً، وكذلك كتاب المحاريين والمرتدين كاملاً، وكتاب الرجم والزنى إلى نهاية الباب الحادي عشر منه ثم استغنيت عنها لما لاحظته عليها من كثرة الأخطاء والسقط فيها بسبب الرطوبة وغيرها ثم لأن الباب الحادي عشر من كتاب القذف - وهو موضع التوقف عن مقابلتها - هو بداية نسخة "أ"، هـ" وفيهما كفاية مع نسخة "ح".

٦ - النسخة السادسة :

وهذه النسخة موجودة في الخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم (٨٣٧٩) وعنهما صورة على الميكرو فيلم في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى تحمل الرقم (٢٩٢) بقسم الإهداء، ورمزت له بحرف (هـ).
ووصفها كما يلي :

أ - نوع الخط : مغربي.

ب : تبدأ من ثانيا كتاب الرجم والزنى، وتنتهي بنهاية كتاب الفرائض، ومجموع لوحاتها (٩٧) لوحة ويقع الموجود من قسم " الحدود والأشربة والجراح والجنايات والديات " في (٦٣ لوحة)، يبدأ من لوحة " ١/١ " وينتهي بلوحة " ٦٣/ب ".

ج : عدد الأسطر : ٢٣ سطراً.

د : في كل سطر (١٦ - ١٨ كلمة) تقريباً.

هـ : اسم الناسخ : غير موجود.

و : تاريخ النسخ : لم يذكر تاريخ النسخ..

ز : لا يحمل عنوان الكتاب على الصفحة الأولى، وقد وضع عنوان الباب الذي هو أول المخطوط في مستطيل مزركش، ونصه : " في حد العبد والذمي ".

ح : على الورقة الأولى فهرس شامل لمحتوياتها.

ط : ليس عليه تملك أو إثبات مقابلة.

ي : يندر جداً وجود تصويبات في الهامش.

صفات أخرى :

١ - ألصق بأول النسخة ثلاث ورقات لاعلاقة لها بموضوع الكتاب كلية

والظاهر أنها مكررة بحيث أنه كلما أخطأ الكاتب في ورقة انتقل للتي تليها ونص ما جاء فيها كما يلي :

الورقة الأولى/ أ : كُتب بها : " الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم ".

وفي الوجه / ب : " الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه. قصة شرحبيل : حدثنا الحسن البصري رحمه الله قال : لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي بعده الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه أقام في الخلافة عامين. . . " واستمر الكلام لسطرين ونصف ثم شطب جميعه، وكُتب أسفل منه في الجهة اليسرى من الورقة كلام غير مترابط.

والورقة الثانية الوجه / أ : بها أربعة أسطر مطموسة جداً لا تُقرأ.

وفي الوجه / ب : " الحمد لله. وهذا قصة شرحبيل النصراني ". ومكتوب الكلام نفسه المذكور عن الإمام حسن البصري واستمر إلى ما يقارب نهاية الورقة.

والورقة الثالثة الوجه / أ : بها كتابة إلى نصفها تقريباً ولكنها مطموسة جداً لا تُقرأ.

والوجه / ب : في أعلاه كتابة بقدر سطرين ومشطوبة، ثم فهرس لمحتويات المخطوطة. ومن هذه اللوحة بدأت الترقيم.

٢ - تشبه هذه النسخة إلى حد كبير نسخة (أ) من حيث السقط والترتيب. فقد سقط منها : كتاب القطع في السرقة كاملاً، وكتاب المحاريين والمرتدين كاملاً، وكتاب الرّحم والزنى إلى نهاية الباب العاشر منه، وكتاب القذف وما دخله من كتاب الرّحم كاملاً.

٣ - جاء ترتيب قسم التحقيق من هذه النسخة : الموجود من كتاب الرّحم والزنى، ثم تلاه كتاب الأشربة - وهو غير ما عليه بقية النسخ حيث أن كتاب الأشربة في بقية النسخ بعد كتاب القذف وما دخله من كتاب الرّحم -، ثم

كتاب الجراح، ثم كتاب الجنائيات ، ثم كتاب الديات .

٤ - جاء ذكر "الجامع" - وهو آخر الكتاب - في فهرس المحتويات في اللوحة الأولى لكنه غير موجود.

٥ - جاء في نهاية كتاب الفرائض : " تم جميع موارد ابن يونس والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، انتهى الجزء الثاني من الكتاب بحمد ربه تعالى وحسن عونه وتوفيقه الجميل وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين " .

وخلاصة العمل على هذه النسخ كما يلي :

١ - " كتاب القطع في السرقة " تمت مقابلته على ثلاث نسخ هي : (ح ، ز ، ق) .

٢ - " كتاب المحاريب والمرتدين " تمت مقابلته على نسختين هما : (ح ، ق) .

٣ - " كتاب الرجم والزنى " اختلف فيه الأمر :

فمن بدايته إلى نهاية الباب العاشر منه تمت مقابلته على نسختين هما (ح ، ق) .

أما الباب الحادي عشر منه فتمت مقابلته على أربع نسخ هي : (أ ، ح ، ق ، هـ) .

وأما بقيته فتمت مقابلته على ثلاث نسخ فقط هي (أ ، ح ، هـ) .

٤ - " كتاب القلاف وما دخله من كتاب الرجم " تمت مقابلته على نسختين هما (ح ، ط) .

٥ - " كتاب الأشربة " اختلف فيه الأمر هو أيضاً :

فمن بدايته إلى الثلث الأول تقريباً من الباب الثالث وتحديداً نهاية " فصل

١٣ - في جعل شيء في الشراب يجعل بشدته " تمت مقابلته على أربع نسخ

هي : (أ، ح، ط، هـ).

ومن بداية " فصل ١٤ - في حكم الخليطين " من الباب نفسه إلى أول الباب الخامس تمت مقابلته على ثلاث نسخ هي : (ح، ط، هـ).

أما الباب الخامس فتمت مقابلته على أربع نسخ هي : (أ، ح، ط، هـ).

٦ - " كتاب الجراح، وكتاب الجنائيات، وكتاب الدييات " : تمت مقابلتها على أربع نسخ هي (أ، ح، ط، هـ).

نماذج من النسخ المخطوطة

س الخراج على الغنائم قال ابن القلاء سمى وثا السمل رجل الاندلسي

وهو من الاندلسيين قد قتل به جميعا وان سرور لا وكونا انه
يشبهه كثير من الناس قتل الغنائم بولج حتى قوت به المسلم ويكن
وام يقبل الى امر السمل هيرا والاعمال الغنائم يقتل رجلا يفتحق
بانه يقتل في امر السمل واما حركه فاعيد حركه الصبية قال ابن القلاء
واما الابن عا سر بنده الماعلم يا مريض حيا له او المانع يا مريض
متعلبه فان كان كان امره حيا فامتل عليه وشيخا امره قتل
ولا على عاقلة مية وعنده العكوفية وان لم يقتلها او قتل على امر
وعلى عاقلة الصبي وان كان الصبي في البرية على امره قتلهم وان لم
على عاقلة الا ان كان في البرية فاما حركه الماسكارا فيقتل رجلا
في حاله في بانه يقتل به قال ابن القلاء ليس كل امره في القتل

ومن قال في القتل بيري ويري عيرى او اعدا عينا ويقتل على امره
انعم به ولا في عيرى عيرى في العرو ولا في عيرى في
رجلا في عيرى ولا في سرانها دسه ويقتل وهو حيا وان لم يقتل
فان لم يقتلها شيخ رده الله كلبا في الحرم وان لم يقتلها ولا يخرج
به الى الحرم عينا فيقتل من الماسكارا وان لم يقتلها فيلخرجه
في سمل عيرى عيرى الناس ويقتل في القتل في القتل في القتل
يشق قتل عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى
اخذها على حيا حيه ونرى الله عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى
بدر عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى
في الجامع ما خشيته من ما عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى عيرى
ثم كتاب الديات من القتل المباح
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

بسم كتاب القراء

واذا جنت الامه مع السيد من طهرها حتى يتركها

قتلنا ام الولد رجلا بعدا ولا يراد بها ادمها واما السيد ارم
والنفس فيها فقتلها وصعد البرية وانما السيد ارم ادمها
العرق فقتلها ليس له كاله بغير رجلا المولى بغير رجلا المولى بغير رجلا
لا من فقتل البرية ويقتل على كل حال اب
البرية واما القاتل فقتل له قال ابن القلاء يجر على البرية وقتل
ثقتل هذا
عند وجوه شها لدر من قتل القاتل وجوا حيا فقتل لدر من القاتل
على سفل لدر من قتل القاتل وجوا حيا فقتل لدر من القاتل
فيها الما هو مالى ليس فيه قود وان شها رجلا فقتل على قاتل
بالسيف وشهدا خرا له هتله بالحق ورا كل را بيسم في ذلك
قال ابن القلاء لدر اداها المولى شها د بها جميعا واما الما لدر عا

شها د بها ادمها جميعا فقتلها جميعا الشها د وفتر بغير
فقتل ادمها جميعا فقتلها جميعا فقتلها جميعا فقتلها جميعا
من الكعب الا ان كان في الحرم على وجه العذاب فقتل به مثل
في ذلك ولو خرج رجلا في الحرم لم يرد له لا يجرى العزم فان كان على
العزم او القاتل فقتل به وان كان في الحرم لم يرد له لا يجرى العزم
على العاقلة ولا يقتل به ومن وضع سيفا في الحرم لم يرد له لا يجرى العزم
موضع بغيره بقتل رجلا فقتل به لدر رجلا فقتل به فقتل
عقب به بغيره بقتل رجلا فقتل به لدر رجلا فقتل به فقتل
هذه المسألة يلزم منها انما يجرى العزم بها ثم كثر في القاتل المولى او لا
بغيره فلو عد ما جرى بها من حيا فقتلها جميعا فقتلها جميعا
في ذلك فقتلها جميعا فقتلها جميعا فقتلها جميعا فقتلها جميعا

قتلها جميعا فقتلها جميعا فقتلها جميعا فقتلها جميعا

كتاب الفقه في الدين

كتاب الفقه في الدين

الكتاب في الدين

الحمد لله الذي جعل الدين حجة على الخلق... كتاب الفقه في الدين... كتاب الفقه في الدين... كتاب الفقه في الدين...

من انما التفتت عليه... كتاب الفقه في الدين... كتاب الفقه في الدين... كتاب الفقه في الدين...



وَقَطَرَهُ الْبَيْضُ مِنَ الْبُرْجِ الْأَعْلَى إِلَى الْبُرْجِ الْأَسْفَلِ

كتاب العزيم والوجع - كتاب العزيم والوجع - كتاب العزيم والوجع - كتاب العزيم والوجع - كتاب العزيم والوجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible][illegible]

من لوجه ابدا و همه در دست
از دلتور و خنده

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المعنى الى ستم والخاصه الصلي السبع

...میں نے اس کے لئے ایک اور چیز کیا ہے۔

648-12

خطه از آنکه به او رسیده

[illegible]

من امة و بحر الفهم والتفكير

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا على قدرته وقدرته على كل شيء



١١٠ في العنه ان من نسخة ط

“ ”

منه من اجل المروءة مما فعلوا من الاشياء

الخامس

الورقة الأخيرة من كتاب الديات من نسخة "ط"

القسم الثاني : التحقيق

كتاب

القطع في السرقة^(١)

[الباب الأول]

القضاء في السرقة ، وذكر ما يجب^(٢) فيه القطع ، والشهادة على قيمة

السرقة وعلى من سرقها

(١) السرقة في اللغة : قال في القاموس المحيط (مادة سرق) ١١٥٣ : (سَرَقَ مِنْهُ الشَّيْءُ يَسْرِقُ سَرَقًا ، عَرَقَةً ، وَكَكْفِيًا ، وَسَرَقَةً مُعَرَّكَةً ، وَكَفَرِيَّةً ، وَسَرَقًا بِالْفَتْحِ ، وَاسْتَرْقَهُ : حَاءٌ مُسْتَقَرًّا إِلَى حَرْزٍ فَأَعْلَزَ مَالًا لَغِيرِهِ ، وَالْأَسْمُ الْمُسَرَّقَةُ بِالْفَتْحِ ، وَكَفَرِيَّةً ، وَكَكْفِيًا) . وانظر : لسان العرب (مادة سرق) ١٠ / ١٥٥ ، والمطلع ٣٧٤ .

وفي الشرع عرفها ابن عرفة - رحمه الله - بأنها : " أخذ مكلّف حرّاً لا يعقل لصغره أو مالا محرّماً لغيره نصاباً أخرج من حرزه بقصد واحد خفية لاشبهة له فيه . " شرح حدود ابن عرفة ٢ / ٦٩٤ .

ومن يحمل هذا التعريف نلاحظ أنه لا يجب القطع في السرقة إلا باجتماع أوصاف تكون في السارق ، وفي الشيء المسروق ، وفي الموضع المسروق منه ، وصفة السرقة .

فأما ما يعتبر في السارق فخمسة أشياء : ١- البلوغ ، ٢- العقل ، ٣- أن يكون غير مالك للمسروق منه ، ٤- ألا يكون له عليه ولادة ، ٥- ألا يضطر إلى السرقة من جوع أصابه .

وأما ما يعتبر في الشيء المسروق فأربعة أشياء : ١- النصاب ، ٢- أن يكون مما ينتفع به ، ٣- أن لا يكون للسارق فيه ملك ولا شبهة ملك ، ٤- وأن يكون مما تصح سرقة .

وأما ما يعتبر في الموضع المسروق منه هو : أن يكون حرزاً لما سرق منه .

وأما ما يعتبر في صفة السرقة فشيئان : ١- إخراج المسروق من حرزه ، ٢- أن تكون قيمته يومئذ ما يجب فيه القطع .

فحملة ما يشترط في وجوب القطع اثنا عشر شرطاً منها التفق عليه ومنها المختلف فيه . راجع التلقين للقاضي عبد الوهاب ٥٢٦ - ٥٣٠ ، والمقدمات ٢٠٨ / ٣ - ٢٠٩ ، وشرح تهذيب المدونة لـ

٢٣٥ / ب .

(٢) في ز : (وفيما يجب) .

[١- فصل : دليل القطع في السرقة]

[٩٦/ب] قال الله سبحانه : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ﴾ (١) الآية (٢).

ويُثَنُّ الرسول صلى الله عليه وسلم ما يجب فيه القطع ، (فقطع في مِجَنٍّ (٣) قيمته ثلاثة دراهم) (٤).

و"فعله عثمان بن عفان" (٥) رضي الله عنه.

وقالت عائشة رضي الله عنها : "مَا طَالَ عَلَيَّ وَلَا نَسِيتُ ، الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ" (٦) فَصَاعِدًا (٧).

(١) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٢) هذه الكلمة ليست في "ز، ق". ونص الآية إلى هنا في "ز". وفي ح : إلى قوله تعالى : ﴿ أَيْدِيَهُمَا ﴾. وفي "ق" : إلى قوله تعالى : ﴿ كَسَبَا ﴾.

(٣) المِجَنُّ : الترس. قاله في القاموس المحيط مادة (مجن). وانظر أيضا مادة (جنن).

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع ٦٣٤/ ٢. والبخاري في كتاب الحدود، باب قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وفي كم يقطع ؟ فتح الباري ١٢ / ٩٦. ومسلم في كتاب الحدود حد السرقة ونصابها ، صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ١٨٤.

(٥) أي قطع رضي الله عنه فيما قيمته ثلاثة دراهم، حيث أخرج الإمام مالك في كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع ٦٣٤/ ٢ (أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ أَمْزَجَةً فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ أَنْ تَقُومَ قُوَّةُ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفِهِ أَنْتِي عَشْرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ فَقَطَّعَ عُثْمَانُ يَدَهُ). كما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب اللقطة، باب في كم تقطع يد السارق ١٠ / ٢٣٧، وابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الحدود، في السارق من قال : يقطع في أقل من عشرة دراهم ٩ / ٤٧٢، ٤٧٣. والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب السرقة، باب ما جاء عن الصحابة - رضي الله عنهم - فيما يجب به القطع. وفي باب القطع في الطعام الرطب ٨ / ٢٦٠، ٢٦٢.

(٦) (الدِّينَارُ الشرعي لوزن النِّقْد (مثقال النِّقْد). يساوي " ٢٥، ٤ " من الغرامات، والدرهم الشرعي لوزن النِّقْد الفضة يساوي " ٢، ٩٧٥ " من الغرامات). راجع فهرست وحدات الوزن وما يعادلها في النظام المتري، ملحق بكتاب الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة الأنصاري للمحقق الدكتور : محمد أحمد إسماعيل الخاروف صفحة ٨٦. وفي المعجم الوسيط ١ / ٢٩٨ (مادة

٢ - فصل^(١) [في القضاء في السرقة، والنصاب الذي يجب فيه القطع،

وحكم المغشوش والرديء من النقدين]

قال مالك رحمه الله فيمن سرق ذهباً : نُظِرَ إلى وزنه دون قيمته، فإذا بلغ وزنه ربع دينار قطع وإن كانت قيمته درهماً واحداً، وإن لم يبلغ وزنه ربع دينار لم يقطع وإن ساوى ثلاثة دراهم^(٢).

وكذلك من سرق فضة نُظِرَ إلى وزنها دون قيمتها من الذهب، فإذا بلغ وزنها ثلاثة دراهم قطع^(٣).

وإنما يقوم غير الذهب والفضة من سائر الأشياء^(٤).

م^(٥) : وإنما لم يقوم الذهب والفضة؛ لأن القطع جاء^(٦) في ربع^(٧) دينار فوجب ألا ينتظر إلى قيمته.

(د نر) : (الدينار : نقد ذهب كانت قيمته في الدولة الإسلامية حول ما يعادل الآن خمسين قرشاً، وهو اليوم عملة في بعض الدول العربية ويساوي جنهماً إنجليزيّاً). وقال في ٢٨٢/١ (مادة درهم) : (الدراهم جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية، و - قطعة من فضة مضروبة للمعاملة).

(٧) (فصاعداً). ساقطة من ح.

والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ (الكتاب والباب السابقين) ٢/٦٣٤. قال الزرقاني في شرحه على الموطأ ٤/١٥٥ : (وهذا الحديث وإن كان ظاهره الوقف لكنه مشعر بالرفع، وقد أخرجه الشيخان من طرق عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم). وانتظر: الصحيح مع الفتح الموضع السابق، وكذلك صحيح مسلم مع النووي الموضع السابق.

(١) ساقطة من ق.

(٢) انظر المدونة ٦/٢٦٦. وتهذيب المدونة ل ١٩١/ب، والمقدمات للمهدات ٣/٢١٦.

(٣) انظر المدونة ٦/٢٦٥، ٢٦٦. وتهذيب المدونة ل ١٩١/ب، والنواحر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني - رحمه الله تعالى - ل ٩٧/ب.

(٤) انظر تهذيب المدونة ل ١٩١/ب.

(٥) هذا الحرف يستعمله المؤلف - رحمه الله - في مصنفه إشارة لاسمه من باب الحذف والاختصار. والله أعلم.

(٦) في "ح، ق" : (لأن الحديث جاء القطع).

(٧) نهاية ل ٢٩٤/ب. ز.

(وقطع عليه السلام فيما قيمته ثلاثة دراهم) ، ففي الثلاثة دراهم نفسها أخرى^(١) أن يقطع^(٢)؛ ولأن الذهب والفضة هي أثمان الأشياء، وبها تقوم المتلفات فوجب ألا تقوم؛ لأن وزنها هو قيمتها فعول على وزنها^(٣).

قال عيسى بن دينار^(٤) : وكذلك في الحلي المصوغ من ذهب أو فضة^(٥) لا ينظر إلى قيمته ولكن إلى وزنه^(٦).
التحويل على الوزن في المصوغ وغيره

ومن كتاب^(٧) ابن المواز^(٨) : وسواء كان الذهب والفضة^(٩) دينياً أو جيداً، نقرة^(١٠) كان ذلك^(١١) أو تبرأ^(١٢)، ذهباً يعمل^(١٣) أو فضة^(١٤).

(١) نهاية ل ١١٤ / أ.ق.

(٢) في ح : (ت قطع).

(٣) من قوله : (أن ت قطع). ساقط من "ق". وهو مقدار سطر في أعلى الورقة، وبعض كلمات من السطر الثاني، ولعل ذلك بفعل الرطوبة. وانظر المدونة ٦ / ٢٦٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٣٦ / ب، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ٩٥ / ٤.

(٤) عيسى بن دينار الإمام الغافقي القرطبي، لزم ابن القاسم مدة، وانتهت إليه الفتيا بالأندلس، وكان ورعاً عابداً، مات - رحمه الله - بطليطلة سنة اثني عشرة ومئتين. انظر: ترتيب المدارك ١٦ / ٣، وسير اعلام النبلاء ٤٣٩ / ١٠، والعبر ٣٦٣ / ١، والأعلام ١٠٢ / ٥.

(٥) في ح : (من الذهب والفضة).

(٦) انظر النواذر والزيادات ل ٩٧ / ب، والمتقى للباجي ٧ / ١٥٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٣٦ / ب، وشرح منح الجليل على مختصر خليل ٤ / ٥٢١. وإنما أشار - رحمه الله - إلى الحلي المصوغ؛ لأن في الصياغة زيادة في القيمة فبني على أن المعبر الوزن لا القيمة.

(٧) (ومن كتاب) : ليست في "ز".

(٨) في "ح، ق" : (محمد).

(٩) (والفضة) : ساقطة من "ر".

(١٠) قال في اللسان (مادة نقر) ٥ / ٢٢٩ " النُقْرَةُ من الذهب والفضة : القطعة المذابة، وقيل : هو ما سيك مجتمعاً منها. والنُقْرَةُ : السبيكة، والجمع نقار."

(١١) (ذلك). ليست في "ح". وفي "ق" : (كان ذلك الذهب).

(١٢) قال في القاموس مادة (تبر) ٤٥٤ : " التَّبَرُّ : بالكسر الذهب والفضة، أو فُتَاتُهُما قبل أن يُصَاغَا، فإذا صيغَا فهما ذهبٌ وفضةٌ، أو ما استخرج من المعدن قبل أن يُصَاغَ، ومُكْسَرُ الرَّجَاجِ، وكل جوهر يستعمل من النحاس والصفُر."

(١٣) في ح : عمل.

(١٤) انظر النواذر والزيادات ل ٩٧ / ب، والمتقى ٧ / ١٥٧، والمقدمات المهدات ٣ / ٢١٧، وشرح

قال^(١) : وإذا^(٢) سرق ثلاثة دراهم^(٣) ينقص كل درهم نحو الخروبة^(٤)،
أو ثلاث حبات^(٥) وهي تجوز^(٦)؛ فلا يقطع فيها حتى تكون قائمة الوزن^(٧).
ابن المواز^(٨) قال أصبغ^(٩) : وأما مثل الحبتين من كل درهم؛ فإنه

تهذيب المدونة ٢٣٦ / ب.

(١) ليست في "ح". والمراد ابن المواز.

(٢) في ح : وإن.

(٣) (دراهم). مطموسة في "ق".

(٤) قال في المعجم الوسيط ٢٢٣ / ١ مادة حرب (: الخروب : شجر مثمر من الفصيلة القرنية،

ثمارة قرون توكل وتعلقها الماشية. " الخروبة في اصطلاح الصاغة " : حبة الخروب يوزن بها).

(٥) قال في القاموس المحيط ١٢٣٢ / ٢ : (الحبة : شئسُ تُمنَّ درهم، وهو جزء من

ثمانية وأربعين جزءاً من درهم). وقال في المعجم ١٥١ / ١ : (الحبة من الأوزان : قدر شعيرتين

وُسْطَينِ). وقال الدكتور محمد الخاروف في ملحقه لكتاب الإيضاح والبيان ٨٦ : (الحبة

الشرعية من الدينار " ٠٠٩ ، ٠٠ ") و (الحبة الشرعية من درهم النقد الشرعي " ٠٠٨ ، ٠٠ ") و (الحبة

الشرعية من المثلقال الشرعي " ٠٠٩ ، ٠٠ ").

(٦) قوله (وهي تجوز) يعني : بجواز الوزنة. كما في النوادر والزيادات ل ٩٧ / ب. والمراد : أنها تُقبل

في التعامل بها عدداً رغم نقصانها كالوازنة. وانظر حاشية البنانني على شرح الزرقاني ٨ / ٩٤.

(٧) انظر النوادر والزيادات ل ٩٧ / ب، والنكت والفروق لعبد الحق ص ٤٢٢، والمتقى ٧ / ١٥٧،

والمقدمات للمهدات ٣ / ٢١٧، والبيان والتحصيل ١٦ / ٢١٠، وقال في النكت : (لأن

نقصانها نحو ربع درهم أو خمس) وفي البيان والتحصيل : (ولا يقطع إلا في ثلاث دراهم قائمة،

إذا كانت تنقص حروبة نقصت نحواً من خمس درهم ...).

(٨) في ح : (محمد). وفي "ق" : (م).

(٩) (قال أصبغ). ساقطة من "ح". وفي "ق" : (وقال أصبغ).

وأصبغ - على وزن أفضل - وهو : أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، الإمام الكبير، أبو عبد الله

الأموي مولاهم المالكي، له تصانيف، روى عن عبد العزيز الدراوردي، وأسامة بن زيد بن أسلم،

وعبد الله بن وهب، وابن القاسم وبهما تفقه، حدث عنه البخاري، ويحيى بن معين، والربيع بن

سليمان الجيزي، وخلق كثير سواهم، قال عنه ابن معين من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها

مسألة مسألة، متى قالها مالك ومن خالفه فيها، توفي - رحمه الله تعالى - سنة خمس وعشرين

ومائتين. انظر ترتيب المدارك ١ / ٥٦١، الديباج المذهب ١ / ٢٩٩، تهذيب التهذيب ١ / ٣١٥،

سير أعلام النبلاء ١٠ / ٦٥٦.

يقطع^(١).

وقال بعض أصحابنا : عن بعض شيوخه القرويين^(٢) : من سرق دراهم فيها نحاس كثير^(٣) فإنما يراعى مافيه من الفضة^(٤)، ولا يقطع في ثلاثة دراهم منها^(٥) إلا أن يكون النحاس يسيراً فيقطع^(٦). وكذلك في الزكاة يراعى النحاس القليل^(٧) من الكثير^(٨).

م : وهذا فيه نظر؛ لأن الذهب والفضة^(٩) الدين^(١٠) إنما^(١١) دناؤه ذلك^(١٢) من غش فيه^(١٣)، فإذا صُفِّي صار ذهباً وفضة جيدين^(١٤)، وكذلك إذا كان

(١) انظر المراجع نفسها، وعبارة المقدمات : (وأما إن كان النقص فيها نحو الحبتين من كل درهم فقد قال أصبغ : إن ذلك يسر يقطع . معناه عندي : إن كانت تجوز بجواز الوازنة ، وقال أبو إسحاق التونسي : ظاهر قول أصبغ وأن كانت لا تجوز بجواز الوازنة، وإن كان هذا ظاهره، فيقال : إن معناه خلاف ظاهره، والله تعالى أعلم). وانظر شرح منح الجليل ٤ / ٥٢١.

(٢) نسبة إلى مدينة القيروان إحدى بلاد المغرب الإسلامي التي انتشر بها المذهب المالكي، والنسبة إليها قروي وقيرواني، وتقع الآن في الجمهورية التونسية في جنوب غربي العاصمة على بعد (١٨٠) كم. انظر : اللباب في تهذيب الأنساب ٣ / ٦٩، ٣٠. ومدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري ١ / ٤٤٤.

(٣) في "ح، ق" : (النحاس الكثير).

(٤) في "ح" : (يراعى فيها ما في الفضة). وفي "ق" : (يراعى مافيه من الفضة).

(٥) (منها). ليست في "ز".

(٦) انظر النكت ص ٤٢٢، و المقدمات ٣ / ٣١٧، والذخيرة ١٢ / ١٤٥، ١٤٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٣٦ / ب.

(٧) في "ز" : (اليسر). وفي "ق" : (الكثير من القليل).

(٨) ونقله عبد الحق في النكت ٤٢٢ ثم قال : (يريد : لأن النحاس في السرقة كمرض لينظر قيمة ذلك مع ما في الدرهم من فضة، فإن بلغ جميع ذلك ما فيه القطع قطع).

(٩) في ق : لأن الفضة والذهب.

(١٠) في "ز، ق" : (الذي).

(١١) (إنما). ساقطة من ز.

(١٢) في "ز" : (دنائه تلك). وفي "ق" : (وفاه ذلك).

(١٣) في ز : فيها.

(١٤) في ز : جديتين.

فيهما نحاس فصفي عاد ذهباً وقضة جديدين^(١)، فلا فرق بين المغشوش بنحاس أو رصاص أو غيره.

إذ^(٢) لا يكون [أ/٩٧] قطع أو زكاة إلا^(٣) في الجيد الصافي منه، ويكون^(٤) ذلك في المغشوش^(٥) إذا كان^(٦) هو جواز الناس، وهذا أحوط^(٧)، وهو ظاهر كتاب محمد، والله أعلم.

[٣- فصل : فيما تُقوّم به العروض المسروقة، وتكون بقيمتها يوم السرقة]

ومن المدونة : قال مالك : وأما من^(٨) سرق شيئاً من العروض فإنه يقوّم بالدرهم، فما بلغت قيمته ثلاثة دراهم فأكثر وجب فيه^(٩) القطع وإن لم يساو ربع دينار، ولو^(١٠) ساوى ربع^(١١) دينار^(١٢) ولم يساو ثلاثة دراهم لم يقطع فيه^(١٣).

م : وإنما قال ذلك ؛ (لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما^(١٤) قوّم

(١) في ز : جديتين. ومن قوله : وكذلك إذا كان. ساقط من ح.

(٢) في ح : أنّا.

(٣) إلّا : ليس في ح.

(٤) في ح : أو يكون.

(٥) من قوله : بنحاس أو رصاص. ساقط من ق.

(٦) كان : ليس في ح.

(٧) ويرى صاحب المقدمات : أن الأحوط في المغشوش وجوب الزكاة فيه، وعدم القطع بسرقة إذا

نقص كل درهم قدر ثلاث حبات ٢١٨/٣.

(٨) في "ح" : (فأبّا من). وفي "ز" : (وأما ان).

(٩) في ق : وجب فيها.

(١٠) في ح : وإن.

(١١) نهاية ٢٩٥ / أ، ز.

(١٢) دينار. سقطت من ق.

(١٣) انظر المدونة ٦ / ٢٦٦، وتهذيب للثبوت ل ١٩١ / ب.

(١٤) إنما : ليست في ز.

العروض المسروق بالدراهم (١).

وقال بعض أصحابنا (٢) : إنما يعني بذلك في بلد إنما يباع فيه العرض (٣) بالدراهم خاصة. فأمّا إن كانت (٤) البلدة يباع (٥) فيها (٦) بالدنانير والدراهم جميعاً فهذا إن بلغت القيمة ثلاثة دراهم أوبع دينار فإنه يقطع وإن لم يساو ثلاثة دراهم.

قال : وقد (٧) ذكر الأبهري نحو ذلك (٨). قال (٩) عن بعض شيوخه : ولو كان البلد إنما يباع فيه العرض بالعروض (١٠) ولا يتبايعون بالعين قومت السرقة بالدراهم في أقرب المواضع إليهم التي يتبايع (١١) فيها بالدراهم (١٢).

(١) انظر الموطأ ٢/٦٣٥، والمقدمات ٣/٢١٦.

(٢) لعله يعني عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي - رحمه الله تعالى - المتوفى سنة ٤٦٦ هـ وقد ذكر ذلك في كتابه النكت ص ٤٢١.

(٣) في "ز" : (لا يتبايع فيه العروض). وفي "ق" : (إنما يباع فيه العروض).

(٤) في "ز" : فإن كانت.

(٥) في "ح، ق" : (البلد يتبايع).

(٦) فيها : ساقطة من ح.

(٧) قد : ساقطة من ح.

(٨) انظر المعونة للقاضي عبد الوهاب ل ١٢٦/أ، والنكت ص ٤٢١، والمتقى ٧ / ١٥٧، والمقدمات ٣ / ٢١٧.

(٩) قال، ساقطة من ح.

(١٠) في ح : العروض بالعروض.

(١١) في "ز، ق" : التبايع.

(١٢) من قوله : (قال عن بعض شيوخه). ساقط من ق. وانظر : النكت ص ٤٢١، والمقدمات ٣ / ٢١٧. وقد ذكر عبد الحق الصقلي الرأي القائل أن البلد الذي يتبايع فيه بالعروض تقوّم السرقة في أقرب المواضع إليه عن بعض شيوخ صقلية وقال ابن رشد عن هذا الرأي في المقدمات أنه : "خطأ صراح لا يصح، إذ قد تكون السلعة بالبلد الذي سرقها فيه كاسدة مرغوباً عنها لا قيمة لها به وفي البلد الذي تجري فيه الدراهم لها قيمة كثيرة لقلتها فيه ونفاقها عندهم فيؤول إلى قطع اليد في أقل من النصاب." وانظر : شرح تهذيب المدونة ل ٢٣٧ / أ.

قيمة صرف الدينار
في حد القطع

ومن المدونة قال مالك^(١) : وصرف الدينار في حد القطع اثني عشر درهما بدينار على ما "قوم" عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدية^(٢) اثني عشر ألف درهم^(٣) ، فلا ينظر إلى الصرف في هذه الأشياء، ارتفع أو انخفض، وإنما ينظر في هذا إلى ماضت به السنة^(٤)، وإنما ينظر إلى قيمة السرقة يوم سرقها السارق ولا تبالي^(٥) زادت قيمتها يوم القيام به^(٦) أو نقصت^(٧).

٤ - فصل [في صفة من يقوم السرقة ، وعددهم ، واختلافهم في التقويم]

ويقوم السرقة أهل العدل^(٨) والنظر، ولا يقطع بقيمة^(٩) رجل واحد.

قيل^(١٠) : فإن^(١١) اختلف المقومون فيها؟.

قال : إذا اجتمع عدلان بصيران أن قيمتها ثلاثة دراهم^(١٢) وجب القطع^(١٣).

(١) (مالك) : ليست في "ح". (قال مالك) . ليست في "ز".

(٢) الدية. مكررة في ح.

(٣) رواه عنه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العقول ، باب العمل في الدية ٢ / ٦٤٧.

(٤) انظر المدونة ٢٦٥/٦ - ٢٦٦.

(٥) ولا تبالي. مطموسة في ق.

(٦) به. ليست في "ز، ق".

(٧) انظر المدونة ٢٨٢/٦، وتهذيب المدونة ١٩١ / ب.

(٨) في ح : العدل.

(٩) يريد : بتقويم رجل واحد.

(١٠) قيل. سقطت من ق.

(١١) في ق : وإن.

(١٢) أن قيمتها ثلاثة دراهم : ليست في ز.

(١٣) انظر: المدونة ٢٩٠/٦، وتهذيب المدونة ١٩٨/ب، والنوادر ٩٧/ب، والمتقى ١٦٠ / ٧،

والبيان والتحصيل ٢٣٤/١٦، وشرح حدود ابن عرفة للرصاص ٦٥١ / ٢، والبصرة لابن فرحون

٨٣ / ٢ - ٨٤.

ابن المواز^(١) قال أشهب : كما لو شهدا^(٢) له بها^(٣) ديناً على رجل،
وشهد له^(٤) آخران بدرهمين؛ فإنه يقضي بثلاثة دراهم^(٥).

٥ - فصل [في الشهادة على قيمة السرقة، وما ينبغي للإمام أن يسألهم عنه]

قال ابن القاسم : وينبغي للإمام إذا شهدت عنده بينة على رجل أنه سرق ما يقطع في مثله أن يسألهم عن السرقة : ماهي؟ وكيف هي؟ ومن أين أخرجها؟. كما يكشفهم عن شهادتهم في الزنى، فإن كان في ذلك ما^(٦) يدرأ به الحد درأه^(٧).

وإنما القطع حد من حدود الله تعالى^(٨)، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : (اذْرَعُوا الْحُدُودَ^(٩) بِالشُّبُهَاتِ^(١٠)).

(١) في "ح" : (محمد)، وفي "ق" : (م).

(٢) في ح : شهد.

(٣) بها : ساقطة من ح.

(٤) له : ليس في ح.

(٥) انظر : النوازل ل ٩٧/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٦ / أ.

(٦) في ح : كان ذلك مما.

(٧) انظر تهذيب المدونة ١٩١ / ب.

(٨) انظر : المدونة ٦ / ٢٦٥.

(٩) من قوله : درأه. ساقط من ق.

(١٠) لم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث المتاحة، وقد عذاه في المقاصد الحسنة ص ٣٠، حديث رقم (٤٦) للحارثي في مسند أبي حنيفة، ولا بن هدي، ولأبي سعد بن السمعاني في الذيل. ثم إنني وجدت الحافظ ابن حجر قال في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١٠١ : () لم أجده مرفوعاً.

وقد ورد بألفاظ مختلفة كلها لا تخلو من مقال. منها ما أخرجه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (اذْرَعُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ) وهذا من طريق يزيد بن زياد الدمشقي قال عنه : ضعيف في الحديث، وقال أيضاً : وقد روي نحو هذا

قال سحنون : إن كان^(١) الشهود عالين بمواقع^(٢) الشهادة لم [٩٧/ب] يكشفوا، وإن كانوا ممن يجهل ذلك كشفوا.

قال بعض أصحابنا : وضعف قول سحنون هذا بعض فقهاءنا، فقال^(٣) : ينبغي أن يكشفوا وإن كانوا لا يجهلون، إذ قد يكون رأي الحاكم^(٤) فيه نفي القطع، ويرى باجتهاده^(٥) خلاف ما يرونه، فلهذا ينبغي أن يسألهم^(٦) كما

عن غير واحد من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنهم قالوا مثل ذلك. ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه ورواية وكيع أصح. تحفة الأحوذى أبواب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود / ٤ / ٦٨٨. وذكره في كتابه العلل الكبير ٥٩٦/٢ وقال : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : يزيد بن زياد الدمشقي منكر الحديث ذاهب. وأمرجه الحاكم في المستدرک، كتاب الحدود، إن وجدتم لمسلم غرضاً ففعلوا سبيله ٣٨٤-٣٨٥ وقال : (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرک وقال : (قال النسائي : يزيد بن زياد متروك). وأمرجه البغوي في مصابيح السنة ٥٤٢/٢، حديث رقم (٢٦٩٤) وقال : (ولم يرفع بعضهم وهو الأصح).

كما أمرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الحدود، في درء الحدود بالشبهات ٥٦٩ / ٩ - ٥٧٠، حديث رقم (٨٥٥١)، وكذلك البيهقي في سننه، كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات ٢٣٨ / ٨.

وأخرج نحوه ابن ماجه في سننه في كتاب الحدود، باب السر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات ٢ / ٨٥٠ ولفظه : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اذْفَقُوا الْحُلُودَ مَا وَحَدَّثْتُمْ لَهُ مِنْهَا). وذكر الحديث صاحب الزجاجة ٧٠/٢ حديث رقم (٩٠٤) وقال : (هذا اسناد ضعيف، ابراهيم بن الفضل المعزومي ضعفه أحمد وابن معين والبخاري والنسائي والأزدي والدارقطني).

وانظر : التلخيص الحبير ٥٦ / ٤، حديث رقم (١٧٥٥)، والهداية في تخريج أحاديث البداية للغماري ٨ / ٥٣٥ - ٥٣٩.

(١) نهاية ٢٩٥/ب. ز.

(٢) في "ح" : (يتوقع). وفي "ق" : (بموضع). وانظر شرح تهذيب الملونة ٢٣٦ / ٢.

(٣) في "ح"، "ق" : قال .

(٤) في "ز"، "ق" : الحكم.

(٥) في ح : اجتهاده.

(٦) في ح : (يستكشفهم). وفي "ق" : (يستفهمهم).

شرط^(١) ابن القاسم^(٢).

٦- فصل : في حبس السارق بعد الشهادة، وتركية الشهود، وتغير حالهم قبل الحكم أو بعده، ورجوعهم عن شهادتهم]

ومن كتاب السرقة : وإذا شهدت بينة على رجل بالسرقة حبس السارق حتى تزكى البينة، ولا يؤخذ في الحدود والقصاص كفيل^(٣)، فإن زكوا أقام القاضي ذلك^(٤) الحد، غاب الشهود وصاحب السرقة^(٥) أو حضروا، وكذلك إن زكوا بعد أن ماتوا، أو عموا، أو جنوا، أو خرسوا، نفذ الإمام الحد الذي شهدوا به من سرقة، أو زنا، وكذلك الحقوق، وإن ارتدوا، أو فسقوا، قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم، وسقطوا^(٦)، وإن ظهر ذلك منهم، أو أخذوا يشربون الخمر بعد أن حكم الإمام بإقامة الحد، أو القصاص، إلا أن ذلك لم يتم بعد فإن ذلك ينفذ، ويقام الحد والقصاص^(٧)، وكذلك هذا في الحقوق؛ لأن هذا حكم نفذ بالأمر^(٨) فيه^(٩).

(١) في ق : لو شرط.

(٢) انظر : الفكت ص ٤٢٣، الذخيرة ١٢ / ١٧٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٣٦ / ١.

(٣) لأنه لا تصح الكفالة بيد من عليه حد من حدود الله أو حدود آدمي. قال في شرح تهذيب المدونة ٢٣٨ / ١ : (لأن فائدة الكفيل أن يستوفى منه الحقوق إذا تعذر أحلها من المكفول، والحدود والقصاص لا جائز أن تؤخذ إلا من جانبيها).

(٤) ذلك. ليس في ق.

(٥) في ق : أو رب السرقة.

(٦) النص بتمامه أي لم تعد لهم مكانة، وكذلك شهادتهم. قال في اللسان (مادة : سقط) : (إذا لم يلحق الإنسان ملحق الكرام يقال ساقط).

وهذا في تهذيب المدونة للبرادعي ل ١٩٢ / ١.

(٧) في "ز" : (ويقام القصاص والحدود). وفي "ق" : (ويقام الحدود والقصاص).

(٨) في "ح" : (الأمر). وفي "ق" : (نفذ فيه بالأمر).

(٩) انظر : المدونة ٦ / ٢٦٧ - ٢٦٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / ١.

وإذا^(١) نفذ الحكم^(٢) بقتل، أو قصاص، أو رجم، ثم رجعوا قبل إقامة ذلك :

فقال ابن القاسم مرة : ينفذ ذلك ويقام، ثم توقف^(٣) ، وقال : أحب إليّ في القتل والقطع والرّجم ونحوه^(٤) ألا يُقام كحرمة القتل ونحوه، قال : فيه العقل^(٥)، والقياس أن يمضي القتل، ولكني^(٦) أقف لحرمة القتل وذلك بخلاف الحقوق.

وقال أشهب : ينفذ عليه القتل.

ثم قال^(٧) : لا ينفذ.

وروي عنه^(٨) في المرحوم^(٩) : ألا يرحم، ويقام عليه أدنى الحدين، وهو الجلد.

وروي عنه أصبغ : أنه لا يقام ذلك في قطع لسرقة^(١٠)، أو قصاص، بخلاف رجوعهم في الأموال^(١١).

قال^(١٢) أصبغ : والقياس أن يقام القتل والقطع^(١٣) ولكني

(١) في ح : فإذا.

(٢) المراد : صدر الحكم.

(٣) في ز، ق : ثم يوقف.

(٤) في "ح" : (أحب إليّ في القطع ونحوه). وفي "ق" : (أحب إليّ في القتل والقطع ونحوه).

(٥) أي الدية. وفي "ق" : (فيه العفو).

(٦) في ح : لكن.

(٧) في "ح، ق" : وقال.

(٨) مكررة في ح.

(٩) في ز : المرحوم.

(١٠) في "ح، ز" : في قطع سرقة.

(١١) انظر : شرح تهذيب المدونة ل ٢٣٨ / ب.

(١٢) ليست في ح، ق.

(١٣) (والقطع). ساقطة من "ح، ق".

استحسن^(١) أن يطل، ولا تكون فيه دية على الشهود^(٢)، ولا على المشهود عليه.

(١) ورد في قول اصبح هنا الاستحسان في مقابل القياس والقياس في اللغة هو : التقدير، يقال : قست الثوب بالذراع إذا قدرته به. وأما في الاصطلاح فقد عرّفه الأصوليون بعبارة تعاريف منها أنه : حمل فرع على أصل بجامع بينهما. انظر : المطلع على أبواب المقنع ٣٩٦، وروضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر العاطر ٢ / ٢٢٦-٢٢٧.

وأما الاستحسان فهو في اللغة : اعتقاد الشيء حسناً.

وفي الاصطلاح عرّف بأكثر من تعريف ومن ذلك أنه : ترك حكم إلى حكم هو أولى منه ، أو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس. انظر التعريفات للخرجاني ١٨، ١٩، وروضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر العاطر ١ / ٤٠٧، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٣ / ٢٨١ وما بعدها، والجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة ٢١٩.

وهو عند الإمام مالك حجة معتبرة، وقال به في مسائل كثيرة، حتى قال عنه : (إنه تسعة أعشار العلم) وقد ذكرت كتب المالكية أربع مسائل اشتهر عن الإمام مالك رحمه الله أنه استحسناها وقال فيها : (إنه لشيء استحسنه وما علمت أحداً قاله قبلي). حاشية الدسوقي ٣ / ٤٧٩. وهذه المسائل الأربع التي استحسناها الإمام مالك هي : الشفعة في الدار المشتركة المقامة على الأرض الخبسية، والشفعة في الثمار، والقصاص بشاهد وبمين في جراح العمد، والرابعة : أن الأئمة من الإبهام فيها خمس من الإبل. انظر : الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٣ / ٤٧٩ - ٤٨٠.

وقال الدسوقي رحمه الله : (الاستحسان الواقع من الإمام ليس قاصراً على هذه الأربع بل وقع منه في غيرها أيضاً لكن وافقه فيه غيره أو كان له سلف فيه بخلاف هذه الأربع فإنه استحسناها من عند نفسه ولم يسبقه غيره بذلك لقوله : وما علمت أحداً قاله قبلي). حاشية الدسوقي ٣ / ٤٨٠.

وقال ابن الحاجب في المختصر : (الاستحسان قال به الحنفية والمناطقة، وأنكره غيرهم، حتى قال الشافعي - رحمه الله - من استحسن فقد شرع). بيان المختصر ٣ / ٢٨١.

وقد نقل ابن بدران في شرح الروضة عن سعد الدين التفتازاني في حاشيته على شرح العضد ما نصه : (اعلم أن الذي استقر عليه رأي المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق إليه الأنهم وهو حجة؛ لأن ثبوته بالدلائل التي هي حجة إجماعاً، لأنه إنما بالأثر كالسلم والإجارة وبقاء الصوم في النسيان، وإما بالإجماع كالاستصناع، وإما بالضرورة كطهارة الحياض والآبار، وأما بالقياس الخفي وأمثله كثيرة، والمراد بالاستحسان في القالب قياس خفي يقابل قياساً جلياً... قال ابن بدران - : وخلاصته أنه يعرض للمجتهد دليلاً فيستحسن أحدهما على الآخر، ومن ثم صرح صدر الشريعة في التوضيح بقوله : واعلم أنا إذا ذكرنا القياس نريد به القياس الجلي، وإذا ذكرنا الاستحسان نريد به القياس الخفي فلا تنس هذا الاصطلاح). نزهة الخاطر العاطر ١ / ٤٠٩. وانظر : التعريفات للخرجاني ١٨١.

ومن أمثلة الاستحسان ما قاله الإمام أحمد - رحمه الله - أن يتمم لكل صلاة استحساناً والقياس أنه

وقاله ابن المواز.

وأما المرجوم فيجلد ولا يرحم.

[٧- فصل : في شهادة المبرزين، والكفار، والأخوين لأخييهما]

ومن المدونة^(١) : وإذا شهدت البينة في الحدود لم يفرقهم^(٢) الإمام إذا كانوا عدولاً مبرزين^(٣) إلا أن يستنكر منهم^(٤) شيئاً.

ولا تجوز شهادة أهل الكفر^(٥) في سرقة ولا غيرها على مسلم أو كافر^(٦).

قال في باب بعد هذا : وشهادة الأخوين لأخييهما^(٧) أن هذا سرق متاعه جائزة^(٨) إن كانا عدلين^(٩).

بمنزلة الماء حتى يُحدث. انظر : نزهة الخاطر العاطر ١ / ٤٠٧.

وفي هذه المسألة المنقولة عن أصبغ رأى - رحمه الله - أن الشهود إذا شهدوا على قتل أو سرقة ثم رجعوا عن شهادتهم فإنه لا يقام ذلك الحد استحساناً لمعظم العقوبة الواقعة على الشهود عليه مع احتمال صدق الشهود في رجوعهم، وإن كان القياس هو إقامة الحد إذا قامت بينة بذلك حفاظاً على دماء الناس وأموالهم، وسداً للذريعة رجوع الشهود عن شهادتهم بحماية لأولياء الجاني. والله أعلم.

(٢) نهاية ل ٢٩٦ / أ. ز.

(١) ومن المدونة. مطموسة في ق.

(٢) في ق : يعرفهم.

(٣) مبرزين. مطموسة في ق.

(٤) في ح : (يستنكر)، وهنا نهاية ١١٤ / ب. ق.

(٥) قوله : شهادة أهل الكفر. مطموس في ق.

(٦) انظر : المدونة ٦ / ٢٦٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / أ.

(٧) من قوله : بعد هذا. مطموس في ق.

(٨) في ق : جائزة.

(٩) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٧، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / أ.

الباب^(١) [الثاني]

في القيام [٩٨/أ] بالسارق، والعفو عنه، والشفاعة له^(٢)، والشهادة عليه

[٨ - فصل : صاحب الحق في رفع الدعوى على السارق والعفو عنه]

قال مالك : ومن سرق متاعاً سرّاً لرجل^(٣) غائب فقام به أجنيبي قطع، وإذا لم يقيم رب المتاع على السارق وتركه^(٤) بعد أن أخذ منه السرقة أو لم يأخذها، أو عفا عنه، ثم رفعه بعد ذلك بزمان هو^(٥) أو غيره إلى السلطان قطع^(٦). وكذلك إن قام بزمان فإنه يحد^(٧).

قال مالك : وليس للوالي أن يعفو إذا انتهت إليه الحدود^(٨). وقد قال صلى الله عليه وسلم لصفوان^(٩) في الذي سرق ردآء : (فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ)^(١٠).

(١) ليست في ز، ق.

(٢) والشفاعة له : ساقطة من ح.

(٣) لرجل. مكررة في ق.

(٤) وتركه. مطموسة.

(٥) هو. ساقطة من ق.

(٦) انظر : المدونة ٦ / ٢٦٦ - ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨٦، ٢٨٩، وتهذيب المدونة ل ١٩١ / ب - ١ / ١٩٢.

(٧) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٠، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / ب.

(٨) انظر : المدونة ٦ / ٢٦٧، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / أ.

(٩) وصفوان هو : ابن أمية بن خلف القرشي الجمحي المكي، كان من كبراء قريش، أسلم بعد الفتح، وحسن إسلامه، قيل : شهد اليرموك. حدث عنه ابنه عبداً لله، وسعيد بن المسيب، وطاووس، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم. توفي سنة إحدى وأربعين وقيل غير ذلك. انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢ / ١٨١، سير أعلام النبلاء ٢ / ٥٦٢.

(١٠) أخرجه الامام مالك كتاب الحدود، باب : ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان ٢ / ٦٣٦، ولفظه : (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ أَنَّ صَفْوَانَ ابْنَ أُمَيَّةَ قِيلَ لَهُ : إِنَّهُ مَنْ

وهذا بخلاف القاذف^(١) يرفعه غير المقذوف، هذا لا يحد حتى يرفعه المقذوف^(٢).

ولو سمع الإمام رجلاً يقذف رجلاً ومعه من تثبت شهادته عليه أقام عليه^(٣) الإمام الحد.

ومن^(٤) عفا عن قاذفه قبل بلوغ الإمام لزمه، ولا رجوع له فيه، وكان مالك يقول : في القذف العفو^(٥) وإن بلغ الإمام.

"وقاله عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه"^(٦).

لَمْ يُهَاجَرْ هَلَكَ. فَقَدِمَ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ الْمَدِينَةَ فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِدَاءَهُ فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَأَخَذَ صَفْوَانُ السَّارِقَ فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ : إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ عَلَيَّ صَدَقَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَهَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِنِي بِهِ " . وأمرجه الإمام أحمد في المستدرك ٣ / ٤٠١ ، وأبو داود كتاب الحدود ، باب فيمن سرق من حرز . بذل المجهود ١٧ / ٣٤٢ - ٣٤٥ ، والنسائي في السنن كتاب قطع السارق ، باب : ما يكون حرزاً وما لا يكون ٨ / ٦٩ - ٧٠ ، وابن ماجه في السنن كتاب الحدود ، باب : من سرق من الحرز ٢ / ٨٦٥ ، والحاكم في المستدرك ، كتاب الحدود ، باب : النهي عن الشفاعة في الحد ٤ / ٣٨٠ ، وقال : (صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرك . وانظر : التمهيد لابن عبد البر ١١ / ٢١٥ - ٢٢٠ ، والتلخيص الجبير ، كتاب حد السرقة ٤ / ٦٤ ، حديث رقم (١٧٧١) ، والهداية في تخريج أحاديث البداية ٨ / ٦١٨ ، حديث رقم (١٧٧٥) وقال : (صحيحه الحفاظ) . ولفظ الحديث في " ق " : (فهلاً عفوت قبل أن تأتوني به) .

(١) في ز : القذف .

(٢) في " ح ، ق " : (حتى يحضر المقذوف) . ثم جاء في " ز " زيادة وهو قوله : (بحضرة القاذف) .

(٣) عليه : ليست في ز .

(٤) من . ساقطة من ق .

(٥) في ح : والعفو .

(٦) روى الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود ، باب الحد في النفس والتعريض ٢ / ٦٣٢ : (عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ الْأَنْصَلِيِّ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ يَصْبَاحُ اسْتَعَانَ ابْنًا لَهُ فَكَأَنَّهُ اسْتَبْطَأَهُ فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ كُفْ يَا زَانٍ . قَالَ زُرَيْقٌ : فَاسْتَعَذَّنِي عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَجْلِدَهُ قَالَ ابْنُهُ : وَاللَّهِ لَيْسَ جَلْدَتُهُ لِأَبْوَةٍ عَلَى نَفْسِي بِالزَّوْنِ فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ أَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ فَكَتَبْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ أَذْكُرُ لَهُ ذَلِكَ فَكَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ أَنْ أَجْزَ عَفْوَهُ) .

ثم رجع مالك فقال : لا عفو فيه إذا بلغ الإمام^(١)؛ إلا أن يريد المقدوف سراً، مثل أن يخاف أنه^(٢) إن لم يعف عنه أثبت ذلك عليه^(٣).

وفي كتاب القذف يعاب هذا.

قال مالك : ولا يحل للبيّنة الكف عن الشهادة على السرقة إذا رفع السارق إلى الإمام^(٤).

لزوم الشهادة

[٩- فصل : في الشفاعة للسارق، والشهادة عليه]

ولابأس بالشفاعة للسارق إذا لم يعرف منه أذى للناس^(٥)، وإنما كانت منه زلة، ما لم يبلغ الإمام، أو الشرط، أو الحرس^(٦)، فإذا بلغهم لم تجز الشفاعة^(٧). وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : (لَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعَ وَالْمُشَفَّعَ لَهُ)^(٨).

(١) إذا بلغ الإمام. سقطت من ح.

(٢) أنه : ليس في "ح، ق".

(٣) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٠، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / ب.

(٤) في ح : الولي.

(٥) نهاية ٢٩٦ / ب، ز.

(٦) في ح : الحرس.

(٧) انظر : المدونة ٦ / ٢٧١، وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / أ. وقال ابن عبد البر في التمهيد ١١ / ٢٢٤ :

(لا أعلم بين أهل العلم اختلافاً في الحدود إذا بلغت إلى السلطان لم يكن فيها عفو لا له ولا

لغيره، وحائز للناس أن يتعافوا الحدود ما بينهم ما لم يبلغ السلطان وذلك محمود عندهم).

(٨) لم أتف عليه مرفوعاً بهذا اللفظ، وقد أخرجه الامام مالك في الموطأ موقوفاً على الزبير بن العوام —

رضي الله عنه - في كتاب الحدود، باب : ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان ٢ / ٦٣٦.

ولفظه : (أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ لَقِيَ رَجُلًا قَدْ أَخَذَ سَارِقًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَنْهَبَ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ

فَشَفَّعَ لَهُ الزُّبَيْرُ يُرْسِلُهُ فَقَالَ لَا حَتَّى أَتُبْلَغَ بِهِ السُّلْطَانَ فَقَالَ الزُّبَيْرُ إِذَا بُلِّغْتَ بِهِ السُّلْطَانَ فَلَعَنَ اللَّهُ

الشَّافِعَ وَالْمُشَفَّعَ). قال عنه الحافظ في الفتح ١٢ / ٨٧ (وهو منقطع مع وقته) ثم ذكر له طرقاً

أخرى وقال : (والموقوف هو المعتمد). وانظر : سبل السلام ٤ / ٢١. ونيل الأوطار ٨ / ١٣٦.

قال مالك : وأما المعروف بالفساد فلا ينبغي أن يشفع له، ويترك حتى يحد.

وإذا عاينت البيئة إخراج المتاع من البيت ولا يدرون لمن هو؛ فلا يشهدون بملكه^(١) لرب البيت^(٢)، ولكن يؤدون ما عاينوا وعلموا، ويقطع السارق، ويقضى بالمتاع لرب الدار^(٣).

وكذلك إن عاينوا أنه غصبه ثوباً، وكذلك يشهدون لبائع السلعة في فلس المبتاع أنه باعها منه، ولا يقولون : أنها له حين باعها^(٤)، ولا يشهدون من ذلك إلا ما عاينوا وعلموا^(٥).

(١) في ق : (نما كنه). هكذا تقرأ.

(٢) في ق : لرب الدار.

(٣) انظر : المئونة : ٦ / ٢٧١، وتهذيب المئونة ل ١٩٣ / ١.

(٤) في ح : يوم باعها.

(٥) انظر المئونة ٦ / ٢٧٢، وتهذيب المئونة ل ١٩٣ / ١.

الباب^(١) [الثالث]

فيمن سرق متاعاً فقال^(٢) : ربه أرسلني . فصدقه ربه^(٣) أو قال : هو له ،
أو ما سرق مني شيئاً^(٤) .

قال مالك : ومن سرق متاعاً لرجل وقال : رب المتاع أرسلني فليقطع^(٥)
وإن صدقه ربه أنه بعته ، [٩٨ / ب] كان معه في بلد أو لم يكن .

وإن أخذ في خوف الليل ومعه متاع فقال : فلان أرسلني إلى منزله فأخذت
منه^(٦) هذا المتاع فإن عرف منه انقطاع إليه وأشبهه ما قال^(٧) ، لم يقطع ، وإلا
قطع^(٨) ولم يصدق^(٩) .

وإذا^(١٠) شهدت بينة على رجل^(١١) أنه سرق متاعاً لرجل فقال رب المتاع :

(١) ساقطة من ز ، ق .

(٢) في ح : وقال .

(٣) قوله : فصدقه ربه . ساقط من ح .

(٤) شيئاً : ليست في ح .

(٥) في ق : فلم يقطع .

(٦) في ح ، ق : له .

(٧) قال في شرح ابن الحاجب ل ٣٠١ / أ - ب : (مراده بقوله أشبه ما قال : أن يكون قد دخل
[من] مدخل الناس ومخرج من مخرجهم فهو قد يشبهه ، فإن لم يدخل [من] مدخل الناس ولا مخرج
من مخرجهم فلا أشبه ما قال ؛ فإنه يقطع) . وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٣٧ / ب .
(٨) في ق : أو أشبه ما قال وإلا لم قطع .

(٩) في ح : (ولا يصدق) . وانظر النص في المدونة ٢٦٦ / ٦ - ٢٦٧ ، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / أ . وفي
نواذر الفقهاء للجهوري قال : (أجمعوا أن الرجل إذا وجد في الطريق ليلاً ومعه متاع فقال :
بعثني فلان فأخذته له من منزله ، وأنكر فلان ذلك وليس بمعروف بالانقطاع إلى فلان بذلك ، أو
كان معروفاً بذلك : أنه لا يحدله لذلك ، إلا مالكا رضي الله عنه فإنه قال : إن لم يكن معروفاً
بالانقطاع إليه يحد له حد السرقة) . وعلى هذا فالمسألة من مفردات المنهب المالكي .

(١٠) في ح : وإن .

(١١) على رجل . سقطت من ق .

ماسرق مني شيئاً؛ فليقطع^(١).

ولو قال^(٢) السارق : حلفوه أنه ليس المتاع لي^(٣)، فلا بد من قطعه، ويحلف له الطالب ويأخذه^(٤)، فإن نكل حلف السارق وأخذه^(٥).

قال ابن المواز : ولو^(٦) أقام المشهود عليه شاهداً عدلاً أن المتاع له؛ فليقض^(٧) له به مع يمينه^(٨) ويقطع.

قال في العتبية : ولو صدقه المسروق منه فقال^(٩) : هو متاعه، فلا بد من قطعه^(١٠).

قال عيسى^(١١) : أحب إلي إذا صدّقه^(١٢) صاحب المتاع ألاّ يقطع^(١٣).

(١) انظر : المدونة ٦ / ٢٦٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / ١. وهذا لأن القطع عند الإمام مالك - رحمه الله - لا يقتصر إلى دعوى ولا إلى مطالبة من المسروق منه لعدم الآية.

(٢) من قوله : رب المتاع. ساقط من ق.

(٣) ومعناه : أحلفوا المسروق منه أن المتاع ليس للسارق.

(٤) ويأخذه. في هامش ق وليست في الصلب.

(٥) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٤، وتهذيب المدونة ل ١٩٤ / ١.

(٦) في ح : ان.

(٧) في ح : فيقضي.

(٨) يمينه في ق : يمينه. هكذا تقرأ.

(٩) في ق : فلا.

(١٠) لأنه لو قبل قول المسروق منه لأدى إلى اتخاذه ذريعة لإسقاط الحد فتكون حيلة على إسقاط الحد بعد وجوبه. والله أعلم.

(١١) هو عيسى بن دينار وقد تقدمت ترجمته.

(١٢) نهاية ٢٩٧ / أ، ز.

(١٣) انظر : العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٣١ - ٢٣٢، والنوادر ل ١٠١ / ب. وقال في

البيان والتحصيل : (واستحب عيسى بن دينار أن لا يقطع إذا صدقه صاحب المتاع وإن لم يشبه

قوله؛ لأن الحدود تُدْرَأُ بالشبهات) أ. هـ. ولأن اليد ثبتت للمتهم فلا يُقطع في سرقة ماله. والله أعلم.

الباب^(١) [الرابع]

في سرقة الجماعة، والسرقة من الجماعة، وتكرار^(٢) السرقة^(٣)، والسرقة من غير مالك^(٤)، أو ما قطع فيه، وسرقة الذمي، وسرقة الخمر والخنزير

[١٠ - فصل : في سرقة الجماعة]

قال مالك رحمه الله : وإذا سرق جماعة ما تعاونوا في إخراجه من الخرز لثقله قطعوا كلهم، وإن لم يكن في قيمته إلا ثلاثة دراهم فأكثر.

وكذلك إن حملوه على ظهر أحدهم في الخرز، ثم خرج به، إذا لم يقدر على إخراجه إلا بمعاونتهم ورفعهم^(٥) معه^(٦)، ويصيرون كأنهم حملوه على دابة فيقطعون إذا^(٧) تعاونوا عليه لثقله أو لكثرت^(٨).

وإذا حملوه على ظهر أحدهم وهو قادر على حمله دونهم كالثوب، والصرّة، لم يقطع إلا الخارج به^(٩)، كما لو خرج به دون عونهم^(١٠).

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) في ز، ق : وتكرير.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) في "ز، ح" : من غير ملك.

(٥) في ز، ق : إلا برفعهم.

(٦) في ح : إلا برفعهم معه.

(٧) في ق : إن.

(٨) في ح : لثقله ولكثرت.

(٩) به : ليس في ح.

(١٠) انظر : المدونة ٦/٢٦٨ - ٢٦٩، والموطأ ٢/٦٣٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٢/٢ - ب.

قال ابن حبيب عن ابن الماجشون^(١) : وإن خرجوا بالثوب، أو الشيء الخفيف يحملونه^(٢) جميعاً فإن كان في قيمته^(٣) لو قسمت عليهم ما يقع لكل واحد ربع دينار^(٤) قطعوا. وإن^(٥) كان يقع لكل واحد أقل من ربع دينار فلا قطع عليهم^(٦).

ونحوه روى^(٧) عنه^(٨) ابن المواز، وقاله سحنون.

قال^(٩) ابن المواز^(١٠) : قال^(١١) مالك : وإنما مثل الجماعة يسرقون ما قيمته ثلاثة دراهم، فيقطعون، كما لو قطعوا يد رجل عمداً لقطعوا^(١٢)، وفي الخطأ تلزم^(١٣) عواقلهم دية^(١٤) اليد، وإن لم يقع^(١٥) على كل عاقلة إلا

(١) عبد الملك بن الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون، العلامة الفقيه، مفي المدينة في وقته، أبو مروان التيمي مولاهم المدني المالكي، تلميذ الإمام مالك، تفقه بأبيه، وبالإمام مالك، وابن دينار، وابن كنانة، وغيرهم، وعنه : عبد الملك بن حبيب الفقيه، والزيبر بن بكار، وسحنون، وأحمد بن المعتدل، وغيرهم، يقال : عصى آخر عمره، ومات - رحمه الله تعالى - سنة ثلاث عشرة ومئتين، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ١٥٣، وترتيب المدارك ١ / ٣٦٠ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٥٩ - ٣٦٠، والأعلام ٤ / ١٦٠.

(٢) في ح : فحملوه.

(٣) في ح : قسمته.

(٤) لأنه القدر الذي يجب فيه القلع وهو نصاب السرقة.

(٥) في ح : فإن.

(٦) انظر : النواذر ل ٩٨ / أ، والمنتقى ٧ / ١٧٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٣٩ / أ.

(٧) في ح : ونحوه يروى.

(٨) الضمير هنا مشعر بالعود على ابن الماجشون، والذي في المنتقى ٧ / ١٧٨ أن نحو ما نقل عن ابن الماجشون منقول عن ابن القاسم في الموازية.

(٩) ساقطة من ح، ق.

(١٠) في ح : عمداً، وفي ق : م.

(١١) في ح : وقاله.

(١٢) في ق : لو قطعوا به.

(١٣) في ز، ق : يلزم.

(١٤) دية. مكررة في ح.

(١٥) في ق : (وإن لم يقطع).

ربيع عشر الدية^(١).

ومن المدونه قال مالك : ولو خرج كل واحد منهم حاملاً لشيء دون الآخر، وهم شركاء فيما أخرجوا لم^(٢) يقطع إلا من أخرج منهم ما قيمته ثلاثة دراهم^(٣).

[١١ - فصل : في السرقة من الجماعة، وتكرار السرقة]

قال مالك : ومن سرق عرضاً قيمته ثلاثة دراهم^(٤) [أ/٩٩] وهو^(٥) لرجلين أو لرجل قطع^(٦).

ومن العتية قال أشهب عن مالك : في السارق يأتي البيت فيه القمح^(٧) فيسرق^(٨) منه، وينقله بقفّة^(٩) قليلاً قليلاً ما لا يجب فيه القطع في كل نقلة إلى خارج^(١٠)، حتى يجتمع له ما يجب فيه القطع في سرقة واحدة. قال : أرى عليه القطع^(١١).

(١) انظر : النوادر ل ٩٨ / ب، والمتقى ٧ / ١٧٨. وقال في نوادر الفقهاء ١٩٢ - ١٩٣ : (وأجمعوا أن الجماعة إذا سرقوا ما يقطع فيه الواحد لو سرقه وحده لا أكثر منه لم يقطع واحد منهم، إلا مالكا رضي الله عنه قال : يقطعون جميعاً).

(٢) (فيما أخرجوا لم). مطموسة في ق.

(٣) في ق : ما قيمته إلا ثلاثة دراهم. وانظر المدونة ٦ / ٢٦٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / ب.

(٤) من قوله : قال مالك ساقط من ح.

(٥) نهاية ١١٥ / أ.ق.

(٦) انظر : المدونة ٦ / ٢٦٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / ب.

(٧) في ح : اللحم.

(٨) نهاية ٢٩٦ / ب، ز.

(٩) الذي في العتية ١٦ / ٢٢٣ : (ينقل بقتيه). والأسلوب الصحيح : (أو ينقل بقفّة...) والقفّة : قال عنها في الصباح (قفه) : (ما يتخذ من حوص كهيئة القرعة تضع فيه للمرأة القطن ونحوه وجمعها قفف).

(١٠) من قوله : لرجلين أو لرجل. ساقط في ق، وهو مقدار السطر الأعلى في رأس الورقة، ونصف السطر الثاني مطموس. ولعل ذلك من آثار الرطوبة.

(١١) انظر : العتية مع البيان والتحصيل ١٦ / ٢٢٣.

وقال أبو زيد^(١) عن ابن القاسم في السارق يدخل البيت في ليلة عشر مرات وكل ذلك يخرج بقيمة درهم أو درهمين : أنه لا قطع عليه^(٢) حتى يخرج في مرة واحدة ما قيمته^(٣) ثلاثة دراهم.

قال أبو بكر بن اللباد^(٤)، قال سحنون : يقطع إذا كان في فور واحد وطلب أن يحتال فاحتيل عليه^(٥).

١٢ - فصل [في السرقة من غير ملك كسرقة ما بيد مودع ونحوه، وسرقة ما سرقه غيره، وسرقة ما سبق أن قُطع فيه]

قال مالك : ومن سرق متاعاً ممن^(٦) هو بيده وديعة، أو عارية، أو بإجارة^(٧) قطع لأنه سارق^(٨) سرقه من حرز له^(٩).

ومن سرق متاعاً فسرقه منه سارق، ثم سرقه من الثاني ثالث، قطعوا كلهم

(١) عبد الرحمن بن عمر بن أبي الفُحْر مولى بني فهم، يروي عن يعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني، وابن وهب، وأكثر عن ابن القاسم، وقيل : رأى الإمام مالك ولم يأخذ عنه شيئاً، وروى عنه البخاري، وأبو زرعة، وأبو الزنباغ، وابن المواز، وغيرهم. انظر : ترتيب المدارك ٢ / ٥٦٥.

(٢) في ق : أنه لا يقطع.

(٣) في ح، ق : بقيمة.

(٤) محمد بن محمد بن وشاح اللخمي مولاهم، أحد فقهاء المغرب المرزبن، عالماً باختلاف أهل المدينة واجتماعهم، تفقه ببجي بن عمر، وسمع من ابن الخزاز، وأبي الطاهر محمد بن المنذر الزبيدي، وغيرهم، وتفقه به ابن أبي زيد، وغيره، له تصانيف. انظر : سير أعلام النبلاء ١٥ / ٣٦٠، والديباغ المنهوب ٢٤٩.

(٥) انظر : النوادر ل ٩٧ / ب - ٩٨ أ، والبيان والتحصيل ١٦ / ٢٢٣ - ٢٢٤، والمتقى ٨ / ١٥٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٣٩ / ٢ - ب.

(٦) في ح : بمن.

(٧) أو بإجارة. مطموسة في ق.

(٨) في ح : لاسارق، بدل : لأنه سارق. وهي مطموسة في ق.

(٩) انظر المدونة ٦ / ٢٦٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٢ / ب.

لأنهم سراق^(١) كلهم^(٢).

ومن سرق متاعا فقطع فيه، ثم سرقه ثانية وثالثة فإنه يقطع في كل مرة^(٣).

[١٣- فصل : في سرقة المرأة، والذمي، وكيف إذا حارب أو زنى]

وإذا سرقت الحرة، أو من فيها بقية رق^(٤)، أو ذمية، قطعت^(٥).

وإذا سرق الذمي قطع لأن السرقة من الفساد في الأرض، فلا يقرأوا^(٦) عليها كالحرابة^(٧).

وأجمع^(٨) الناس أنه إذا حارب حكم عليه بحكم المحارب^(٩).

وأما إن زنى فلا يقام عليه الحد^(١٠)، إذ ليس فيه من الضرر ما في الأموال، ويرد إلى أهل دينه، ولا أمتعهم رحمه إن شاءوا^(١١).

(١) في ح : سواء .

(٢) انظر المتن ٦ / ٢٦٩، وتهذيب المتن ل ١٩٢ / ب.

(٣) انظر : المتن ٦ / ٢٦٩. وتهذيب المتن ل ١٩٢ / ب.

(٤) في ز، ق : علقه. و(رق) مطموسة في ق.

(٥) انظر : المتن ٦ / ٢٧٥، وتهذيب المتن ١٩٤ / ب.

(٦) في ح : ولا يقر.

(٧) المتن ٦ / ٢٢٢، ٢٧٥، وتهذيب المتن ل ١٩٢ / ب، ١٩٤ / ب، وانظر : الاشراف على مسائل

الخلاص للقاضي عبد الوهاب ٢ / ٢٧٤، وعقد الجواهر الثمينة لابن شاس ٣ / ٣٣٦.

(٨) في ق : (وأجمعوا). وهو خطأ والصواب المثبت.

(٩) انظر : شرح تهذيب المتن ل ٢٤٠ / أ.

(١٠) يعني إن زنى في بني قومه من الذميين.

(١١) انظر : المتن ٦ / ٢٧٠ - ٢٧١، وتهذيب المتن ل ١٩٢ / ب.

١٤ - فصل [في سرقة الخمر والخنزير]

ولا قطع في سرقة خمر، أو نبيذ مسكر، أو خنزير، وإن كان للذمي إذ لا يمن
في ذلك^(١) عندنا، وسواء سرقة مسلم أو ذمي، إلا أن للذمي المعاهد قيمته^(٢)
على المسلم إذا زالت عينه^(٣)، وكذلك على الذمي إذا حكمنا بينهما^(٤).
قال^(٥) عباد الملك : لا قيمة فيما حرم الله عز وجل وعليه الأدب^(٦).

من شروط القطع
في السرقة أن يكون
للسارق مالا

(١) في ح : له.

(٢) في ح : إلا أن الذمي المعاهد له قيمته.

(٣) في ح : عنه.

(٤) انظر : المتن ٦ / ٢٧٠ - ٢٧١، ٢٧٨، وتهذيب المتن ل ١٩٢ / ب - ١٩٣ / أ، والنوادر

ل ٩٩ / ب، ١٠٠ / ب.

(٥) في ح : وقال.

(٦) انظر : الذميرة ١٢ / ١٥٢، وشرح تهذيب المتن ٢٤٠ / أ.

الباب^(١) [الخامس]

في السرقة من الدار المشتركة، والمباحة^(٢)، والمأذون فيها، وسرقة الدواب
من مرابطها ومواقفها

[١٥ - فصل : في السرقة من الدار المشتركة كالفنادق والعمارات السكنية
ذات الشقق ونحوها]

قال ابن القاسم : وإذا كانت دار^(٣) مشتركة مأذون فيها^(٤). م^(٥) : - يريد
لسكانها^(٦) - ويوتها محجورة^(٧) عن الناس كالفنادق. قال مالك : فإن السارق
إذا أخرج المتاع من بيت^(٨) منها قطع وإن أخذ في الدار؛ لأنه قد^(٩) صيره إلى
غير حرزه^(١٠).

لا يتم القطع إلا في
إخراج المال من
الحرز

م : يريد أنه^(١١) قد^(١٢) صيره إلى موضع لو سرق هو منه^(١٣) لم يقطع^(١٤).

(١) ليست في ز، ق.

(٢) في ح : والساحة.

(٣) في ح : الدار.

(٤) نهاية ٢٩٨ / أ، ز.

(٥) ليس في ح، ز.

(٦) في ح : لسكانها.

(٧) في ح : محروزة.

(٨) في ح : البيت.

(٩) قد : ليست في ح.

(١٠) في ح : حرز. وانظر في هذا النقل : المدونة ٦ / ٢٧٢، وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / ١. وللوطأ ٢ / ٦٣٨،

والنكت ص ٤٢٢-٤٢٣، وللتقى ١٧٩ / ٧، والبيان والتحصيل ٢٠٨ / ١٦، وللقدمات للمهدات ٢١٣ / ٣.

(١١) في ح، ق : لأنه.

(١٢) ليس في ح.

(١٣) في ق : منه هو.

(١٤) انظر : شرح تهذيب المدونة ٢٤١ / ٢.

قال^(١) سحنون : وذلك [٩٩/ب] إذا كان السارق من سكانها، وإذا لم يكن من سكانها لم يقطع^(٢) حتى يخرج من باب الدار^(٣).

م^(٤) : يريد إلى موضع لو سرق هو منه^(٥) أيضاً لم يقطع؛ لأنه صوره إلى موضع ليس بحرز لسارقه.

قال ابن القاسم : ولو نشر أحد من أهل هذه الدار ثوبه على ظهر بيته وهو محجور عن الناس قطع سارقه^(٦).

م^(٧) : لأن ظهر بيته كداخل بيته.

وقد قال ابن القاسم عن^(٨) مالك فيمن حلف ألا يدخل داراً سماها فقام على ظهر بيت منها : فإنه يحنث^(٩).

قال ابن القاسم : ولو كان الثوب^(١٠) في صحن الدار لم يقطع سارقه إن كان سارقه من أهل الدار، وإن كان من غيرها قطع إذا خرج به من جميعها، إلا أن تكون الدار^(١١) مباحة لا^(١٢) يمنع منها أحد فلا يقطع^(١٣).

صحن الدار حرز
للمالك لمن كان من
خارج، وليس حرزاً
لمن كان من أهلها

(١) ليست في ح.

(٢) في "ح، ق" : (وإلا لم يقطع)، نهاية عن قوله : (وإذا لم يكن من سكانها لم يقطع) .

(٣) انظر : النكت ص ٤٢٣ ، والتبهيات ل ١٦٩ / ب ، وعقد الجواهر الثمينة لابن شاس ٣٣٤/٣ ،

وتبصرة الحكام لابن فرحون ٢ / ٢٤٩ .

(٤) ليس في ح ، وفي ق : محمد .

(٥) في ز : منه هو .

(٦) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٦ ، وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / ب . والنكت ص ٤٢٣ .

(٧) في ق : محمد .

(٨) ليس في ح ، ق قوله : ابن القاسم عن .

(٩) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٤١ / ب .

(١٠) ساقطة من ح .

(١١) زيادة في ح .

(١٢) في ح : لم .

(١٣) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٦ ، وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / ب .

قال سحنون : جيدة.

[١٦- فصل : في أحكام الدار الخاصة، وذكر الخائن، وسرقة الضيف]

قال ابن القاسم : وإن كانت الدار مأذونا فيها - م : يريد غير مشتركة.
قال : - وفيها تابوت مغلق ففتحه بعض من أذن له في الدخول فيها، وأخرج^(١)
المتاع منه، وأخذ قبل أن يبرح بالمتاع منه^(٢)، فلا يقطع^(٣).
م : يريد : وكذلك لو خرج من جميع الدار لم يقطع؛ لأنه ممن أذن له في
الدخول فهو خائن^(٤).

قال ابن القاسم : وإن^(٥) كان ممن لم يؤذن له لم يقطع أيضاً، إذا أخذ في
الدار، إلا أن يؤخذ بعد ما خرج منها فليقطع^(٦) هذا^(٧).
وقد قال مالك في الضيف يسرق من بعض منازل الدار المغلقة عنه :
لا يقطع^(٨) لأنه؛ إلتتمته حين ادخله بيته^(٩).

وقال^(١٠) سحنون : يقطع الضيف^(١١) والمأذون له^(١٢) إذا سرقا من بيت مغلق

(١) في ح، ق : فأخرج.

(٢) في ز، ق : يبرح والمتاع معه.

(٣) المدونة ٦ / ٢٧٢، وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / أ.

(٤) انظر : شرح تهذيب المدونة ل ٢٤١ / أ.

(٥) في ح، ق : ولو.

(٦) في ح : فيقطع.

(٧) في ق : بعد ما خرج من هذا فيقطع هذا. وانظر : وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / أ، وشرح تهذيب
المدونة ل ٢٤١ / أ.

(٨) في ح : فإنه لا يقطع.

(٩) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٢، وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / ب.

(١٠) في ز، ق : (قال). والمثبت هو الصواب لأنه تابع لما قبله ومعطوف عليه.

(١١) في ح : والضيف. وهنا نهاية ٢٩٨ / أ، ز.

(١٢) له ليست في ح. وفي ق : أو المأذون له.

عنهما^(١)، وكذلك من تابوت كبير؛ لأنه كالحزانة^(٢)، فإذا^(٣) أخرج منه المتاع، أو من البيت المغلق قطع، وإن أخذ في الدار؛ كالزوجة تسرق من بيت قفله عنها زوجها^(٤).

وأما غير المأذون فلا يقطع حتى يخرج بالسرقة من الدار^(٥).

ولو سرق المأذون له تابوتاً صغيراً، أفتح قفله فسرق منه لم يقطع^(٦).

وفي النوادر^(٧) قال سحنون عن ابن القاسم، وفي مختصر أبي محمد^(٨)، قال ابن المواز عن مالك في الضيف يسرق من^(٩) بيت من الدار مغلق، أو يكسر تابوتاً فيها^(١٠) ويسرق مافيه : فلا يقطع، إن كانت الدار غير مشتركة.

وكذلك إن دق خزانة في البيت، أو تابوتاً كبيراً، فسرق منه، فهو^(١١) عائن.

م^(١٢) : وهذا وفاق لما في المدونة^(١٣).

(١) في ز : عليهما.

(٢) كالحزانة. بعضها مطموس في ق.

(٣) في ز : وإذا.

(٤) انظر : النوادر ل ١٠٦/ب، والمقدمات ٣ / ٢١١ - ٢١٢، والبيان والتحصيل ١٦ / ٢٥٣،

والتنبيهات ل ١٦٩/ب، والدخيرة ١٢ / ١٥٧، ١٥٩، ١٦٧.

(٥) في ح : حتى يخرج السرقة من الدار.

(٦) انظر : النوادر ل ١٠٦/ب.

(٧) ل ١٠٦/ب. وانظر : الاستذكار ٢٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥، والمتقى ٧ / ١٦١.

(٨) عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن الفقيه القيرواني المالكي، - تقدمت ترجمته - قال عياض : (له

كتاب النوادر والزيادات على المدونة، مشهور أزيد من مائة جزء، وكتاب مختصر المدونة، مشهور

- وهو الذي أراده للصنف - على كتابيه هلمن المول في الغرب في التفقه. انظر ترتيب للدارك ٤ / ٤٩٢.

(٩) من. سقط في ق.

(١٠) فيها ليست في ح.

(١١) في ز : وهذا.

(١٢) ليس في ح.

(١٣) ٦ / ٢٧٢ - ٢٧٣، ٢٧٦ - ٢٧٧.

[١٧- فصل : في سرقة أحد الزوجين من الآخر]

قال في الكتابين : وكذلك أحد الزوجين يسرق^(١) [١٠٠ / أ] من متاع صاحبه من منزل من الدار قد^(٢) أغلقه دونه، وما لا يؤذن له في دخوله. فإن^(٣) كانت الدار غير مشتركة فلا قطع عليه.

وإن كان فيها ساكن^(٤) غيرهما^(٥) فعلى ذلك القطع^(٦)، كالدار المشتركة، وكذلك بمالكهما^(٧) إذا أذن لهما في دخول الدار وهي غير مشتركة^(٨).

م^(٩) : وتلخيص فقه^(١٠) هذه الدور في ثلاثة أوجه^(١١) :

فدار مشتركة مأذون فيها لسكانها^(١٢) خاصة.

ودار مشتركة مباحة لجميع الناس، كدار الأنماط^(١٣) بمصر ونحوها^(١٤).

تلخيص المصنف لا
سبق في أحكام الدور

(١) من قوله : فهو حائن. سقط في ق.

(٢) في ح : وقد.

(٣) في ح : وإن.

(٤) في ح : مساكن.

(٥) في ق : غيرها.

(٦) القطع. سقطت في ق.

(٧) في ق : ما لكهما.

(٨) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٦ - ٢٧٧، والنوادر ل ١٠٦ / أ، والمتقى ٧ / ١٦١.

(٩) في ق : محمد.

(١٠) فقه ليست في ح، ق.

(١١) في ز : وهي على ثلاثة أضرب. وفي ق : هذه الدار هي على ثلاثة أوجه.

وانظر : إكمال إكمال المعلم للأبي ٤ / ٤٤٠ - ٤٤١ فقد نقل عن المصنف هذا التلخيص،

وانظر أيضاً : المتقى ٧ / ١٧٩، والمقدمات ٣ / ٢١١ - ٢١٤.

(١٢) في ح : لسكانها.

(١٣) في ح : كذا أنماط.

(١٤) ونحوها ساقطة من ح.

ودار مأذون^(١) فيها غير^(٢) مشتركة.

فالدّار المشتركة المأذون فيها لسكانها^(٣) : من سرق من السكان^(٤) من بيت محجور عليه^(٥) فإنه إذا^(٦) أخرج المتاع من البيت^(٧) إلى الساحة قطع؛ لأنه صيره إلى غير حرز له^(٨)، وإن سرق من الساحة لم يقطع وإن أخرج به من جميع الدار؛ لأنه موضع مأذون^(٩) له فيه^(١٠).

وأما إن كان^(١١) السارق من غير السكان فإنه لا يقطع حتى يخرج من جميع الدار، سواء سرق من البيت أو الساحة^(١٢)، وقاله^(١٣) مسحتون.

وقال ابن المواز^(١٤) في هذه : أنه يقطع إذا أخرجه من البيت إلى الساحة، ولو^(١٥) سرق من الساحة لم يقطع حتى يخرج به^(١٦) من جميع الدار^(١٧).

ترجمه الأقوال المتعلقة
بالدار المشتركة

(١) الحرف الأسير من (مأذون) مطموس في ق. وهنا نهاية ١١٥/ب.ق.

(٢) غير ليست في ح.

(٣) في ح : لسكانها.

(٤) في ح : من الساكن.

(٥) في ح : عنه.

(٦) من قوله : (فيها غير مشتركة). فيه طمس كثير في "ق"، وهو السطر الأعلى في الورقة.

(٧) البيت. مطموسة في ق.

(٨) في ح : حرزه.

(٩) مأذون سقطت من ز.

(١٠) في ق : فيها.

(١١) نهاية ٢٩٩/أ، ز.

(١٢) في ق : أو من الساحة.

(١٣) في ز : قاله.

(١٤) ابن المواز. مطموسة في ق.

(١٥) في ز : وإن.

(١٦) في ح : بها.

(١٧) انظر : التاج والإكليل لمختصر خليل ٦ / ٣٠٨. فقد نقل النص عن المصنف من قوله : (فالدّار

المشتركة)، وانظر أيضاً : المنتقى ٧ / ١٧٩، والحرشي مع العلوي ٨ / ٩٨.

م^(١) : ووجه هذا القول : أنه^(٢) إذا أخرجه من البيت إلى^(٣) الساحة فلائنه أخرجه من حرزه إلى موضع الإباحة له^(٤)، فقد صيره إلى غير حرز له^(٥).

ووجه قول سحنون^(٦) : فلائنه إنما أخرجه إلى موضع محجور عنه لو سرق هو منه لقطع، فلم يصيره إلى موضع الإباحة له^(٧)، فكأنه أخذ في الحرز الأول لأن الجميع حرز من هذا السارق.

بيان الدار المباحة
وحكمها

م^(٨) : والدار المشتركة المباحة لجميع الناس : بيوتها كبيوت السكة النافذة، وساحتها كالسكة النافذة، فمن سرق من بيوتها قطع، إذا أخرج السرقة من البيت، كان من سكانها، أو من^(٩) غيرهم^(١٠).

ومن سرق من ساحتها لم يقطع، وإن أخرج من جميع الدار، كان من سكانها، أو من غيرهم^(١١).

توضيح وتوجيه الأثر
للطقة بالدار المخصصة وما
يلحق لطيف وأحد
لزوجين بالسرقة منها

والدار المأذون فيها الغير^(١٢) مشتركة : فهذه إن سرق منها من أذن له فيها من بيت حجر عليه وأخذ^(١٣) في الدار، أو بعد أن أخرج من جميعها، لم

(١) ساقط من ز، ق.

(٢) أنه ليست في ح، ق.

(٣) البيت إلى. سقطت في ح. وفي ز : من البيت أو الساحة.

(٤) في ح : الإباحة للسكان. وفي ق : فإنه أخرجه إلى موضع الإباحة للسكان.

(٥) سقط من ز من قوله : فقد صيره ...

(٦) في ز : ووجه القول الآخر.

(٧) من قوله : فلائنه إنما ... سقط من ز.

(٨) سقط من ح.

(٩) من ليس في ح.

(١٠) انظر : المنتقى ١٧٩ / ٧، للمقدمات ٢١٣ / ٣.

(١١) من قوله : ومن سرق من ساحتها. سقط في ق.

(١٢) في ح : والغير.

(١٣) وأخذ : سقطت من ز. وفي ق : فأخذ.

يقطع، وقيل : يقطع إذا أخرجه من^(١) البيت^(٢).

وساوى سحنون وابن المواز بين الضيف وبين أحد الزوجين يسرق مما^(٣) حجر عليه الآخر.

غير أن سحنون قال : يقطعون.

وقال ابن [١٠٠/ب] المواز عن مالك : لا يقطعون^(٤).

وقال ابن القاسم^(٥) : يقطع أحد الزوجين، ولا يقطع الضيف^(٦).

م : والفرق عنده بينهما والله عز وجل أعلم : أن أحد الزوجين قد حجر على صاحبه ذلك البيت وعصه^(٧) بالتحجير عليه فقوي الأمر في قطعه، والضيف لم يخصه^(٨) بالتحجير، ولأن أحله كان الغلق، فكأنه لم يحجره عليه، فلم يقطعه^(٩).

الفرق بين أحد الزوجين والضيف

م^(١٠) : والقياس المساواة بينهم^(١١).

ووجه قول سحنون : أن هذه دار فيها حجر وإذن كالدار المشتركة المأذون فيها لسكانها^(١٢)، فإذا سرق الضيف من بيت حجر عليه فهو كأحد أهل الدار

(١) في ز : عن.

(٢) انظر : للمقدمات ٣ / ٢١١، وشرح منح الجليل ٤ / ٥٣٥، وتسهيل منح الجليل ٤ / ٥٣٠.

(٣) في ح : ما.

(٤) انظر : النوازل ل ١٠٦ / ب، والمتقى ٧ / ١٦١، وشرح تهذيب المتن ل ٢٤٠ / ب - ٢٤١ / أ.

(٥) في ح : ابن المواز.

(٦) انظر المتن ل ٦ / ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٧.

(٧) في ز : وحظر.

(٨) في ز : لم يحظر.

(٩) انظر : شرح تهذيب المتن ل ٢٤٤ / أ، وعدة البروق في جمع ماني المنهب من الجموع والفرق

للونشريسي ٦٥٨.

(١٠) ليس في ح.

(١١) انظر : شرح تهذيب المتن ل ٢٤٤ / أ.

(١٢) في ز : لسكانه. وهنا نهاية ٢٩٩ / ب، ز.

المشتركة يسرق^(١) من بيت محجور عليه^(٢) فيخرج به فيقطع.

ووجه قول ابن المواز عن مالك : أنها دار لرجل واحد لا يشاركه في سكنائها غيره، وجميعها حرز عن غير من أذن له فيها، فإذا أخرج المأذون له السرقة من بيت غلق عنه إلى موضع أذن له فيه فهذا إنما أخرجه^(٣) من حرز إلى حرز فوجب ألا يقطع، ثم إذا أخرجه من ذلك^(٤) الموضع المأذون له فيه^(٥) إلى خارج الدار كان أخرى ألا يقطع^(٦)؛ لأنه أخرجه من موضع أذن له فيه فهو عائن، وقد جاء : (لَا قَطْعَ عَلَى خَائِنٍ)^(٧).

(١) في ق : سرق.

(٢) في ح : عنه.

(٣) في ح : أخرج.

(٤) ذلك. سقط في ق.

(٥) المأذون له فيه. سقط في ز.

(٦) من قوله : ثم إذا أخرجه. سقط في ح.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣ / ٣٨٠، بسنده إلى جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَيْسَ عَلَى الْمُتَّهَبِ قَطْعٌ وَمَنْ اتَّهَبَ نَهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ بِنَا وَقَالَ: لَيْسَ عَلَى الْعَائِنِ قَطْعٌ). والدارمي في كتاب الحدود، باب ما لا يقطع من السرقة ٢ / ٩٦، عن جابر قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَيْسَ عَلَى الْمُتَّهَبِ وَلَا عَلَى الْمُخْتَلِسِ وَلَا عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ). وينحو هذا أخرجه أبو داود في كتاب الحدود، باب : القطع في الخلسة والخيانة ٢ / ٤٩١، والترمذي في كتاب الحدود، باب : ما جاء في الخائن والمختلس والمتتهب ٨ / ٨، وقال : (هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم). كما صححه أيضا ابن حبان، انظر : موارد الظلمات كتاب الحدود، باب : فيمن لا يقطع عليه، وفيما لا يقطع فيه ص ٣٦٠ - ٣٦١، وأخرجه أيضا النسائي في كتاب قطع السرقة، باب : ما لا يقطع فيه ٨ / ٨٨ - ٨٩، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب الخائن والمتتهب والمختلس ٢ / ٨٦٤. وقد تكلم في سنده لأنه من طريق ابن جريج عن أبي الزبير حيث لم يسمعه منه، ولكن تصحيح الترمذي - رحمه الله - يدل على أنه تحقق وصله كما قال المنذري في مختصر السنن ٦ / ٢٢٥. وانظر : علل الترمذي الكبير ٢ / ٦١٠ - ٦١١، والتلخيص الحبير ٤ / ٦٥ - ٦٦.

للسرقة من حزين
لرجل واحد والفرق
بين السرقة والسرقة وغيرها
في تلك

قال ابن المواز : ولو كان لرجل حانوتان في دار^(١) فسرق من كل واحد درهماً ونصفاً، فإن كانت داراً مشتركة لم يقطع، خرج بذلك من الدار كلها أو لم يخرج.

وإن لم تكن مشتركة فإن^(٢) خرج بذلك من جميع الدار قطع، وإن أخذ فيها لم يقطع^(٣).

م : وهذا على أصله في الدار المشتركة : أنه إذا سرق أحد من بيت محجور عنه^(٤) ما فيه^(٥) القطع، فأخذ بعد خروجه من البيت فإنه يقطع. كان من السكان أم لا، فلهذا كان هذا لما سرق من الحانوت^(٦) مالا قطع فيه، وأخرج^(٧) إلى موضع الإباحة لم يجب قطعه، فبطل أن يضيف إليه^(٨) ما سرق من غيره لأنها سرقة بعد سرقة.

م^(٩) : وأما إن^(١٠) كانت الدار غير مشتركة فالسرقتان قد اجتمعتا في يده^(١١) قبل خروجه من الحرز؛ لأنه لو أخذ في ذلك للموضع وقد سرق من بيت ثلاثة دراهم^(١٢) لم يقطع لأنه في الحرز بعد^(١٣)، فإذا^(١٤) خرج بها^(١٥) من جميع الدار وجب قطعه^(١٦).

(١) في دار سقطت من ح.

(٢) فإن ليس في ز.

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة ٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧، والذخيرة ١٢/ ١٤٩.

(٤) عنه ليست في ز، ق.

(٥) في ز، ق : فيها ما فيه.

(٦) في ح : (لما يسرق من حانوت). وفي "ق" : (فلهذا كان لما سرق من هذا من حانوت).

(٧) في ز : (فأخرج). وفي "ق" : تكرر من قوله : (من البيت فإنه يقطع).

(٨) في ح : إليها.

(٩) ليس في ح، ق.

(١٠) في ق : وأما إذا.

(١١) في ح، ق : هذه.

(١٢) وقد سرق من بيت ثلاثة دراهم. سقط في ق.

(١٣) لأنه في الحرز بعد. سقط في ق.

(١٤) في ح، ز : فلما.

(١٥) بها : ليست في ح.

(١٦) في ق : فإذا أخرج منه وجب قطعه.

[١٨- فصل : في سرقة الدواب من مرابطها ومواقفها، وسرقة الأشياء الثقيلة، وبيان حوز ذلك]

ومن المدونة قال ابن القاسم : والدار^(١) المشتركة المأذون فيها^(٢) إذا سرق رجل منها دواباً من مرابطها قطع^(٣).

قال ابن المواز^(٤) : وإن أخذ في الدار إذا جاوز^(٥) بها مرابطها، وكذلك الأعكام من الثياب، [١٠١/أ] والأعدال^(٦)، والشيء الثقيل قد جعل ذلك موضعه، فهو كالدابة على مدودها^(٧) في الدار المشتركة، أنه يقطع إذا أبرز به عن^(٨) موضعه^(٩).

قال : وأما المتاع يكون في قاعته مما جعل ليرفع لاعلى أن يكون ذلك موضعه، فهذا إنما يجب عليه القطع^(١٠) إذا أخرجه من جميع الدار إلا أن يكون يؤذن فيها لكل أحد كالقياسير^(١١) فلا يقطع في هذا المتاع^(١٢).

(١) في ق : فالدار.

(٢) في ق : (فيها المأذون). ووضح عليهما الإلغاء ولكن بدون تصويب.

(٣) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٥، وتهذيب المدونة ل ١٩٣/ب.

(٤) في ق : ابن القاسم.

(٥) نهاية ٣٠٠/أ، ز.

(٦) قال في اللسان مادة (عكم) : عَكَمَ المتاع يعكّمه عكماً، شدة بثوب، وهو أن يسطه ويجعل فيه المتاع ويشده، ويسمى حينئذ عكماً... والعكّم : العذل مادام فيه المتاع.

(٧) قال في اللسان مادة (مدد) : المديد : ما يخلط به سويق أو سمسم أو دقيق أو شعير حش ... ثم يسقاه البعير والدابة أو يضفره، وقيل : المديد العلف.

(٨) في ح : (أنه يقطع إذا أبرزه). وفي "ز" : (أنه يقطع إذا أبرز به من). وفي "ق" : (أنه يقطع به إذا أبرز به).

(٩) انظر النكت ص ٤٢٣.

(١٠) في "ح، ق" : (فهذا إنما يقطع).

(١١) في ح : مثل القياسير.

(١٢) في ح : (المكان). وانظر : المنتقى ٧ / ١٧٩.

ومن المدونة قال ابن القاسم : وكذلك إن كان مربوط^(١) الدواب في
السكة معروفا بفنائه فإنه يقطع من سرقتها منه .
ولو كانت على باب المسجد، أو باب^(٢) الأمير؛ لم يقطع سارقها إلا أن
يكون معها حافظ لها فهو حرز^(٣) لها^(٤).

(١) في ح : إن كان في مربوط.

(٢) في ح : وباب.

(٣) (حرز) . سقطت من "ق" .

(٤) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٦ ، وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / ب .

الباب^(١) [السادس]

في السارق يؤخذ^(٢) في الحرز^(٣) بالمتاع أو بعد أن ألقاه خارجاً، أو ناوله لغيره فيه، أو من باب الحرز^(٤)، أو النقب، أو ربطه بجبل، وما يكون حرزاً^(٥) أم لا^(٦).

[١٩- فصل : الدليل على اشتراط الحرز]

قال^(٧) الرسول عليه السلام : (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ^(٨) مُعَلَّقٍ وَلَا فِي حَرِيسَةِ جَبَلٍ^(٩))

(١) ليست في ز، ق.

(٢) في ح : يوجد.

(٣) في ح : (الحوز)، وفي "ز" : (البيت) .

(٤) في "ح، ز" : الحوز.

(٥) في ح : حوزاً.

(٦) نهاية ١١٦ / أ.ق.

(٧) في ز : ولما قال.

(٨) في ح : (ثمر)، بالمشاة.

(٩) يقال للشاة التي تسرق من المرعى، أو يأتي عليها الليل قبل أن تصل إلى مراعيها : حريسة، وليس

فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع لأنه ليس بحرز . انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١ /

٣٦٧، وغريب الحديث لابن الجوزي ١ / ٢٠٤، ولسان العرب مادة (حرس) .

وقال ابن القاسم في العتبية : (وحريسة الجبل : كل شيء يسرح للمرعى من بعير أو بقرة أو شاة

أو غير ذلك من الدواب، ليس على من سرق منها شيئاً القطع وإن كان أصحابها عندها) . العتبية

مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٤٢ .

وذكره في المنتقى ٧ / ١٥٩ وقال : (... ومن جهة المعنى أن ذلك ليس بحرز لها وإنما هو موضع

مشيها ورعيها والموضع مشترك . والله أعلم) .

حتى يَأْوِيَهَا الْمُرَاحُ^(١) أَوْ الْجَرَيْنِ^(٢) (٣).

(١) قال في التنبهات ١٧٠/ب (المرّاح : بضم الميم، موضع مبيت الماشية، وقيل منصرفها للمبيت). وقال السندي في حاشيته على سنن النسائي ٨٥/٨ (يفتح الميم). وخطبه السيوطي في شرحه لسنن النسائي ٨٦/٨ كما خطبه عياض في التنبهات. ولعل غلط السندي من قبيل الخطأ الطباعي. والله أعلم.

(٢) قال أبو داود في السنن ٤٩١/٢ الجرين : الجَوْرَحَانُ.أ.هـ. قال في اللسان مادة (جوخ) : الجَوْحَانُ : بذر القمح ونحوه. بصريّة، وجمعها : جَوَاحِينُ ...، تقول العامة : الجَوْحَانُ، وهو فارسي معرّب، وهو بالعربية : الجرين والمسطح. وانظر أيضاً مادة (جرن)، وانظر الألفاظ الفارسية ٤٧.

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع ٦٣٤ / ٢ بلفظ : (أُنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُثْلَقٍ وَلَا فِي حَرِيصَةٍ حَبِلَ قَبْلَ إِذَا آوَاهُ الْمُرَاحُ أَوْ الْجَرَيْنِ فَاقْطَعْ يَمِينًا يَبْلُغُ ثَمَنَ أَلْيَعَنَ). قال ابن عبد البر في التمهيد ٢١١ / ١٩ : (لم يختلف الرواة - فيما علمت - في إرسال هذا الحديث في الموطأ، وهو حديث يتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره).

وذكر الحديث في الاستذكار وأشار إلى إرساله ٢٤ / ١٥٤ وقال : (ومراسيل الثقات عندهم صحاح، يجب العمل بها، وهو مع هذا يستند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - يعني : عبد الله بن عمرو بن العاص -، رواه الثقات عن عمرو بن شعيب؟ منهم : عمرو بن الحارث، وهشام بن سعد، ومحمد بن إسحاق).

وبنحوه أخرجه النسائي في كتاب قطع السارق، باب : الثمر المعلق يسرق، وباب : الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين ٨ / ٨٤ - ٨٦. وكذلك ابن ماجه في كتاب الحدود، باب : من سرق من الحوز ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٦. وكذلك الحاكم في المستدرک، كتاب الحدود، باب : حكم حرمة الجبل ٤ / ٣٨١. من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال الذهبي في تلخيص المستدرک : (قال إمامنا إسحاق بن راهوية : إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر). - يعني : أيوب السخيتاني ترجمته في تهذيب التهذيب ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ وفيها : (قال ابن سعد : كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً كثير العلم حجة عدلاً. وقال أبو حاتم : ... ثقة لأيسأل عن مثله). - والذي روى هنا عن عمرو بن شعيب غير واحد منهم : -

عند النسائي : عبيد الله بن الأحمس ترجمته في التهذيب ٧ / ٣ وفيها : (قال أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي : ثقة. وقال ابن الجنيّد عن ابن معين: ليس به بأس، قلت : وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : يخطئ كثيراً).

وعند النسائي أيضاً في موضع آخر : ابن عجلان وهو محمد، ترجمته في ميزان الاعتدال ٣ / ٦٤٤ - ٦٤٧ وفيها : (إمام صدوق مشهور ... وثقه أحمد وابن معين وابن عيينة وأبو حاتم ... وكان ابن عجلان من الرفقاء والأئمة أولي الصلاح والتقوى، ومن أهل الفتوى، له حلقة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ...). وانظر ترجمته في التهذيب ٩ / ٣٠٣ - ٣٠٥.

وعند ابن ماجه : الوليد بن كثير المخزومي مولاهم ترجمته في ميزان الاعتدال ٤ / ٣٤٥ وفيها : (

كان في ذلك دليل ألا قطع في السرقة حتى تؤخذ من حرز^(١).

قال مالك : ويخرج بها.

قال : وأما إذا جمع السارق المتاع وحمله فأدرك في الحرز قبل أن يخرج به لم يقطع^(٢).

[٢٠- فصل : في السارق يؤخذ في الحرز بعد أن يلقي المتاع خارجاً، وكيف لو قصد إتلافه]

قال^(٣) ابن القاسم : ولو أخذ السارق في الحرز بعد أن ألقى المتاع خارجاً : فقد شك فيها مالك بعد أن قال لي^(٤) : يقطع، وأنا أرى أن يقطع^(٥).
وروى عنه أشهب وابن عبد الحكم : أنه يقطع^(٦).

ثقة صدوق، حديثه في الصحاح، ... قال أبو داود : ثقة إلا أنه أباضي، وقال ابن سعد : ليس بذلك. وقال ابن معين : ثقة (. وانظر التهذيب ١١ / ١٣٠ .

وعند الحاكم : عمرو بن الحارث الأنصاري مولاهم قال عنه في التقریب ٤١٩ (ثقة فقيه حافظ، من السابعة) - يعني : من كبار أتباع التابعين - . وانظر ميزان الاعتدال ٣ / ٢٥٢، والتهذيب ١٣/٨-١٥. وقد تقدم كلام ابن عبد البر في الحديث ومن رواه قريباً.

(١) في ح : حتى يوجد في حرز.

(٢) انظر : الموطأ ٢ / ٦٤١ وفيه : (قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به : أنه ليس عليه قطع، وإنما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه حمراً ليشربها فلم يفعل، فليس عليه حد،

ومثل ذلك رجل جلس من امرأة مجلساً وهو يريد أن يصيبها حراماً، فلم يفعل، ولم يبلغ ذلك منها، فليس عليه أيضاً في ذلك حد) . وانظر : المدونة ٦ / ٢٧٢، وتهذيب المدونة ل ١٩٣ / أ.

(٣) جاء في "ح" قبل هذا : (قال ابن القاسم : ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج به لم يقطع). ثم استقام الكلام.

(٤) لي. سقطت من ح.

(٥) انظر : للمدونة ٦ / ٢٧١، ٢٧٣، وتهذيب المدونة ل ١٩٣/ب، والنوادر ل ٩٨/ب، والمتقى ٧/١٨٧.

(٦) انظر : النوادر ل ٩٨/ب، والمتقى ٧/١٨٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤١ / ب.

قال مالك : وإنما القطع في خروج المتاع لا في خروج^(١) السارق^(٢).

قال عبد الملك : وما رمى به السارق من الحرز فأتلفه قبل أن يخرج هو^(٣) من الحرز؛ فإن قصد اتلافه مثل أن يرميه في نار تأكله^(٤) فلا قطع^(٥) عليه، وأما^(٦) ما كان على غير هذا يرميه ليخرج^(٧) من الحرز^(٨) فيأخذه^(٩)؛ فإنه يقطع؛ هلك^(١٠) أو بقي، وإن أخذ هو^(١١) في الحرز^(١٢).

[٢١- فصل : فيمن أخذ خارج الحرز بعد أن ألقى المتاع، أو ناوله لغيره في الحرز، أو كان خارجاً عنه، من باب الحرز أو النقب، أو ربطه بحبل]
ومن المدونة قال مالك : ولو ألقاه خارجاً ثم عرج في طلبه وأخذ^(١٣) خارجاً فإنه يقطع^(١٤).

وكذلك لو دخل فأخذ متاعاً فناوله رجلاً خارجاً من الحرز قطع الداخل وحده أخذ في الحرز أو بعد أن عرج^(١٥).

(١) في ق : حرز.

(٢) انظر : النوادر ل ٩٨/ب، والمتقى ١٨٧/٧.

(٣) في ح : (قبل يخرج هو). وفي "ز" : (قبل أن يخرج به هو).

(٤) في ق : فأكله.

(٥) نهاية ل ٣٠٠/ب. ز.

(٦) أما. ليست في "ح، ز".

(٧) في ح : للمعارج.

(٨) سقطت من ح، ق.

(٩) في ح : يرميه للمعارج فيأخذه.

(١٠) في ق : ملك.

(١١) في ح : وإن أخذه.

(١٢) انظر النوادر ل ٩٨/ب - ٩٩/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤١ / ب.

(١٣) في "ز" : (ثم أخذ). وفي "ق" : (فأخذ).

(١٤) انظر : المدونة ٦ / ٢٧١.

(١٥) المدونة ٦ / ٢٧٣، وتهذيب المدونة ل ١٩٣/ب.

ولو أدخل [١٠١/ب] الخارج يده في الحرز فناوله الداخل إياه وهو في داخل الحرز قطع الخارج وحده^(١).

وقال أشهب : إن أخرجه بمناولة الداخل قطعاً جميعاً^(٢).

قال ابن القاسم : ولو التقت^(٣) أيديهما في المناولة في وسط النقب قطعاً جميعاً. وكذلك لو ربطه الداخل بحبل وجره الخارج، قطعاً جميعاً^(٤).

م : والفرق بين هذا وبين الذي أدخل يده فتناول السرقة من^(٥) الداخل عند ابن القاسم : أن^(٦) الذي أدخل يده فارقت السرقة يد الداخل^(٧) قبل خروجها من الحرز^(٨) فهو كما لو كانا جميعاً في الحرز فتناول^(٩) أحدهما الآخر شيئاً فخرج به لم يقطع إلا الخارج^(١٠)، والذي ربط السرقة بالحبل رباط الداخل وصنعه^(١١) في السرقة قد خرج^(١٢) إلى خارج الحرز والآخر جرها^(١٣) إلى خارج فقد تساويا في إخراجها فوجب أن يقطعاً^(١٤) جميعاً^(١٥).

الفرق في الحكم بين من أدخل يده للحرز فتناول اللعاب من شخص في اللعاب، وبين من ربط اللعاب في اللعاب وجره آخر في الخارج

(١) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٣.

(٢) انظر : المنتقى ٧ / ١٨٦، وعقد الجواهر ٣ / ٣٣٥، والتاج والإكليل ٦ / ٣١٠، وشرح تهذيب

المدونة ل ٢٤١/ب.

(٣) في ح : التقا.

(٤) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٣، وتهذيب المدونة ل ١٩٣/ب. والناظر ل ٩٨/ب.

(٥) في ح : أن.

(٦) حرف (أن) ليس في "ح".

(٧) في ق : الرجل.

(٨) في ح : الحوز.

(٩) في ق : فتناول.

(١٠) في ق : الخارج.

(١١) في ح : (ومنعه). والظاهر على الكلمة محاولة إصلاح لكنها هكذا تُقرأ.

(١٢) في ق : خرجا.

(١٣) سقط من "ق" قوله : (إلى خارج الحرز والآخر جرها).

(١٤) في ق : يقطعهما.

(١٥) انظر : شرح تهذيب المدونة ل ٢٤١ / ب.

وكان أشهب رأى أن المناولة كالرباط^(١).

قال ابن القاسم : ولو قربه الداعل^(٢) إلى باب الحرز أو النقب فتناوله^(٣) الخارج؛ قطع الخارج وحده.

[٢٢- فصل : فيمن جرّ شيئاً من حرزه، أو أشار لدابة بعلف فتبعته]

قال : وإذا نقب السارق الحرز^(٤) وأدخل^(٥) يده فأخرج الثوب أو حره^(٦) بقصبة أو عود^(٧)؛ قطع^(٨).

ومن العتية قال أشهب عن مالك في الذي يأتي الشاة^(٩) بالعلف وهي في حرزها يشير إليها بالعلف حتى تخرج إليه، قال مالك : لا يقطع. وقال ابن القاسم وأشهب : يقطع^(١٠).

٢٣ - فصل^(١١) [ما يكون حرزاً وما لا يكون]

ومن المدونة^(١٢) قال ابن القاسم : ويقطع من سرق من الخوانيت، أو

لسرقة من الخوانيت
وموقف لبيع والأسواق
تقطع فيها الأيدي
لأنها تحترق حرزاً

(١) من قوله : (وكان أشهب) ساقط من "ح، ق". وانظر هذا النقل عنه في النوادر ل ٩٨/ب، وللمتنقى ٧ / ١٨٧.

(٢) في ق : (الآخر). هكذا.

(٣) في ح : فتناوله.

(٤) في ح : الحوز.

(٥) في ز، ق : فأدخل.

(٦) في ح : (أو أخرجه). وفي "ق" : (أو أخرجه).

(٧) في ح : أو يعود.

(٨) انظر : المدونة ٦ / ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، وتهذيب المدونة ل ١٩٣/ب - ١٩٤/أ، والمتنقى ٧ / ١٨٦.

(٩) في ح : في الرجل يأتي للشاة.

(١٠) العتية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٢٧، وانظر أيضاً : ١٦ / ٢٥٨.

(١١) ليس في ز.

(١٢) ساقطة من : ح.

مما^(١) وضع في^(٢) أفنيته للبيع، أو في الموقف للبيع.

وكذلك إن لم يكن هناك حائوت كان معه ربه أم لا، سرقه في ليل أو نهار.

وكذلك إن سرق شاة أوقفها ربه في سوق الغنم للبيع وهي مربوطة أو غير مربوطة فعليه القطع^(٣).

قال : والمنازل، والبيوت، والدور، والخوانيت، حرز^(٤) لما فيها، غاب أهلها أو حضروا، وكذلك ظهور الدواب^(٥).

ومن سرق متاعاً من الحمام؛ فإن كان معه من يحزره قطع^(٦)، وإلا لم يقطع، إلا أن يسرقه أحد لم يدخل الحمام من^(٧) مدخل الناس، لم يدخل^(٨) من بابه مثل : أن يتصور^(٩)، أو يتقب، ونحو ذلك^(١٠)؛ فإنه يقطع، وإن لم يكن مع المتاع حارس^(١١).

السرقة من الحمام
والأفنية المعلقة للبيع
والفرق بينهما

وليس كالمحتاج يوضع في الأفنية للبيع؛ هذا يقطع سارقه وإن لم [أ/١٠٢]
يكن معه ربه لأنه حاز موضعه دون الناس فصار حرزاً^(١٢).

(١) في ح، ق : ما.

(٢) نهاية ٣٠١ / أ، ز.

(٣) انظر : المئونة ٦ / ٢٧٤، وتهذيب المئونة ل ١٩٤ / أ.

(٤) في ح : حوز.

(٥) انظر : المئونة ٦ / ٢٨٠، وتهذيب المئونة ل ١٩٤ / أ.

(٦) في ح : يحوزه نعم.

(٧) من : ساقط من ح، ق.

(٨) قوله : (لم يدخل) ساقط من "ح، ق".

(٩) في ز : (يتصور من غير بابه)، وفي "ق" : (يتصور).

(١٠) في ح : أو نحو ذلك.

(١١) في ح : (وإن لم يكن معه حارس). وانظر تهذيب المئونة ل ١٩٤ / أ - ب.

(١٢) في ح، ز : حوزاً.

والحمام مشترك للداخلين^(١) فهو كالصبيغ^(٢) يجتمع الناس فيه فيسرق أحدهم من البيت؛ فإنه لا يقطع^(٣).

قال في العتبية : وكذلك من يسرق^(٤) مايسطه الرجل في المسجد في رمضان للجلوس عليه؛ فإن كان معه صاحبه قطع إذا حمله من مكانه وإن لم^(٥) يخرج به^(٦) من المسجد، وإن لم يكن معه أحد لم يقطع.

السرقة من
المسجد

وكذلك قال مالك^(٧) في محارس^(٨) الاسكندرية يعلق الناس سلاحهم ومتاعهم فيسرق من ذلك شيء؛ فإن كان صاحبه عنده^(٩) قطع، وإلا لم يقطع إلا أن يكون نقب الجدار من ورائه فإنه يقطع، كان عند المتاع أحد أو لم يكن^(١٠).

قال : ومن سرق من حلي الكعبة شرفها اللهم يقطع؛ لأنهم قد أذن لهم في دخولها^(١١).

السرقة من حلي
الكعبة

قال عيسى عن ابن القاسم : ومن سرق حصر المسجد قطع وإن كان المسجد الحرام الذي لا باب له، وكذلك لو سرق^(١٢) أبواب المسجد فعليه^(١٣)

(١) في ز : الداخلين.

(٢) الصبيغ : الطعام. كما في القاموس (صنع) ٩٥٤. وعبرة المدونة : (...) وأما الحمام فلأنما هو مشترك لمن دخله والموضع الذي فيه الثياب مشترك بمنزلة الصبيغ الذي يصنع في البيت فيدخله القوم فيسرق مما في ذلك البيت فليس على من سرق منه شيئاً قطع.

(٣) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٤) في ح، ق : سرق.

(٥) وإن لم : مكررة في ح.

(٦) به : ليس في ح.

(٧) قال مالك. سقط من ق.

(٨) في ح : محاريس.

(٩) في ح : معه.

(١٠) انظر : العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٤١.

(١١) في "ح، ق" : (لأنهم يؤذن لهم في دخولها). وانظر في هذا النقل : العتبية مع شرحها البيان

والتحصيل ١٦ / ٢٠٥.

(١٢) لو سرق : ليست في ح.

(١٣) نهاية ل ٣٠١ / ب. ز.

القطع^(١).

وقاله ابن المواز^(٢) واصبغ^(٣).

وقال أشهب : لا قطع في حصر المسجد، وقناديله، وبلاطه^(٤).

م^(٥) فوجه قول ابن القاسم : فلأن المسجد حرز لحصره، وقناديله، فذلك كالأمتعة في الموقف للبيع.

ووجه قول أشهب : فلأن المسجد مأذون له^(٦) في دخوله فلا قطع على من سرق منه؛ كالدار المأذون في دخولها^(٧) لجميع الناس^(٨).

ومن العتية، وقال في غير هذا الكتاب في الذي يسرق حصر المسجد : إن كان سرقتها نهاراً لم يقطع. وإن كان تسور عليها ليلاً بعد أن أغلق^(٩) بابه قطع.

وقال أيضاً في الذي يسرق من المسجد الحرام، أو مسجد^(١٠) لاغلق عليه : لا^(١١) يقطع^(١٢).

السرقة من
المسجد الحرام

(١) المرجع نفسه ١٦ / ٢٢٩ - ٢٣٠. وانظر : البيان والتحصيل ١٦ / ٢٠٥ - ٢٠٧.

(٢) في ح، ق : محمد.

(٣) انظر : النوادر ل ١٠٥/ب، والمتقى ٧ / ١٦٣، وعقد الجواهر ٣/٣٣١، وشرح جامع الأمهات (التوضيح للخليل) ل ٣٠٢/أ.

(٤) المراجع نفسها. وانظر : تبصرة الحكام ٢ / ٢٤٩.

(٥) ساقط من ح.

(٦) له : ليس في ز، ق.

(٧) في ق : المأذون فيها.

(٨) انظر : شرح جامع الأمهات (التوضيح للخليل) ل ٣٠٢/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٣/ب.

(٩) في ح، ق : بعد أن غلق.

(١٠) في ز : (أو من مسجد). وفي "ق" : (أو المسجد الذي).

(١١) في ح : لم.

(١٢) انظر : العتية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٢٩ - ٢٣٠، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤١/ب.

قال : ومن سرق من القمح الذي يجمع في المسجد من زكاة الفطر^(١)؛ يقطع وإن لم يخرج منه من المسجد.

وقاله مالك^(٢).

ابن حبيب وقال^(٣) اصبغ : إذا سرقها من المسجد قطع كان معها^(٤) حارس أو لم يكن كقناديله، وحصره.

ابن حبيب :^(٥) وبقول مالك أقول أنه^(٦) لا يقطع إلا أن يكون معها حارس^(٧).

وقال^(٨) ابن القاسم : في الرجل يجعل ثوبه قريباً منه في المسجد ثم يقوم يصلي فيسرقه رجل، قال : أرى عليه القطع حين قبضه^(٩) قبل أن^(١٠) يتوجه به، ولو لم أر عليه القطع حتى يتوجه^(١١) إذا لا يكون عليه قطع حتى يخرج به من المسجد^(١٢).

ابن القاسم [١٠٢/ب] قال مالك في مطامير^(١٣) يخزن^(١٤) فيها الطعام

السرقة من
مطامير الحبوب

(١) في ح : (ومن سرق من القمح الذي يوضع في المسجد فيجمع من زكاة الفطر).

(٢) انظر : العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٣١ ، وانظر : ١٦ / ٢٠٦ .

(٣) في ق : قال .

(٤) معها : ساقطة من ح . وهنا نهاية ١١٦ / ب . ق .

(٥) سقط من ح .

(٦) أنه : ليس في ح .

(٧) انظر : المرجع نفسه ١٦ / ٢٠٦ ، والنوادر ل ١٠٥ / ب .

(٨) من قوله : (حارس أو لم يكن) . سقط من " ق " .

(٩) من قوله : (ابن القاسم : في الرجل) . عليه آثار رطوبة في " ق " .

(١٠) قوله : (قبل أن) : ساقطة من صلب " ز " ومكتوبة في الحاشي ومكتوب مكانها في الصلب : (لم) .

(١١) من قوله : (ولو لم) ، سقط من ح .

(١٢) انظر : العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٥٤ .

(١٣) قال في شرح منيع الجليل ٤ / ٥٣٢ : " مطمر : بفتح الميمين بينهما طاء مهملة ساكن أي

موضع منخفض في الأرض لحزن الطعام ويهاال عليه تراب حتى يساري الأرض " . وانظر : شرح

ابن الحاجب ل ٣٠٢ / أ .

(١٤) في ح : يحوز .

فيسرق منها رجل، قال : أما ما يكون في الفلاة^(١) قد أسلمه صاحبه وأحفاه فلا أرى فيه^(٢) قطعاً، وما كان بحضرة أهله معروفاً فعلى من سرق منها^(٣) ما قيمته ثلاثة دراهم القطع^(٤).

قال في المدونة : ومن جر ثوباً منشوراً على حائط^(٥) بعضه في الدار وبعضه خارج إلى الطريق لم يقطع^(٦).

الخلاف في سرقة ثوب بعضه خارج الحرز وما على حبل الصباغ ومغوره

م^(٧) للراءة الحد بالشبهة إذ بعضه في موضع الإباحة^(٨).

وروى^(٩) عن ابن القاسم وغيره : أنه يقطع بمنزلة ما^(١٠) على البعير^(١١).

واختلف عن مالك فيما على حبل الصباغ والقصار^(١٢).

وقال في الغسال^(١٣) يخرج بالثياب^(١٤) إلى البحر يغسلها وينشرها وهو^(١٥) معها فيسرق منها : فلا قطع عليه، وهي^(١٦) بمنزلة الغنم في مراعيها^(١٧).

(١) في ح : العادة.

(٢) في ح : فيها.

(٣) (منها) : ليس في "ح"، ق.

(٤) انظر : العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢١٦، والنوادر ل ١٠٢ / ب. ونص العتبية: (قد أسلمه صاحبه ولا أحفاه)، وفي النوادر كما ثبت في النص، وكذلك في التاج والإكليل ٣٠٩/٦.

(٥) في ح : حائطه.

(٦) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٤، وتهذيب المدونة ل ١٩٤/ب.

(٧) ساقط من ح.

(٨) نهاية ٣٠٢ / أ، ز. وانظر قول المصنف هذا في شرح تهذيب المدونة ل ٢٤٣ / أ.

(٩) في ح : وروي عيسى.

(١٠) (ما) : ليس في "ق".

(١١) انظر : النوادر ١٠٤ / أ، والبيان والتحصيل ١٦ / ٢١٠، وعقد الجواهر ٣/٣٣٤، وتبصرة الحكام ٢ / ٢٤٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٣ / أ.

(١٢) انظر : المراجع نفسها. والقصار هو : اللبّس للثياب، وكان يهياّ التسبيح بعد نسجه يبله ودقه قبل صبه بالقصرة أو القصرة وهي قطعة من الخشب. انظر اللسان (قصص) ١٠٤/٥، وللمعجم الوسيط (قصص) ٧٣٩.

(١٣) في ق : وقال في العمال.

(١٤) في ح : الثياب.

(١٥) في ق : هو.

(١٦) قوله : (وهي) : ليس في "ز". وفي "ح" : (وهو).

(١٧) انظر : العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٠٨ - ٢٠٩. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٤٣ / أ.

الباب^(١) [السابع]

في سرقة الثمار المعلقة والزرع^(٢) القائم، أو بعد أن آواه الجرين، وسرقة المواشي في مراعيها أو مراوحها، وما يكون مرعىً أو مراحاً

قال^(٣) الرسول صلى الله عليه وسلم : (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ^(٤) مُعَلَّقٍ وَلَا فِي حَرِيسَةٍ جَبَلٍ ، فَلِذَا آوَاهَا الْمُرَاخُ أَوْ الْجَرِينُ فَلَا قَطْعَ فِيهَا بَلْغَ ثَمَنَ الْمَجْنُ^(٥)).

[٢٤- فصل : في سرقة الثمار المعلقة والزرع القائم، أو بعد أن آواه الجرين]

قال ابن القاسم : ولا قطع في ثمر^(٦) في رؤوس النخل في الخوايط، ولا في زرع أو بقل قائم حتى يأويه^(٧) الجرين.

محمد^(٨) : وأما في^(٩) نخلة أو شجرة في دار رجل فإنه يقطع^(١٠).

وحاشية الدسوقي ٣ / ٣٤١ فقد نقل هذا عن المصنف، وكذلك حاشية البنانى ٨ / ١٠١.

(١) ليست في "ز، ق".

(٢) في ز : أو الزرع.

(٣) في "ز، ق" : (وقال).

(٤) في ح : "ثمر". بالفتحة.

(٥) سبق تحريكه.

(٦) في ح : (ثمر). بالفتحة.

(٧) في ح : يأتيه.

(٨) في ق : (م).

(٩) (في) : ليس في "ح".

(١٠) انظر : النوازل ١٠١ / أ.

قال ابن القاسم : وإذا جمع في الجرين الحب، أو التمر^(١) وغاب ربه وليس عليه باب ولا حائط ولا غلق؛ قطع من سرق منه^(٢).

وقال ابن المواز^(٣) عن أشهب : إذا كان الجرين في صحراء ولا حارس عليه ولا غلق فلا^(٤) قطع على من سرق منه.

وقال^(٥) ابن القاسم : عليه القطع^(٦).

م^(٧) فوجه قول ابن القاسم عموم^(٨) الحديث.

ووجه قول أشهب : فلأن الغالب من الجرين ألا يكون^(٩) في الصحراء وإنما يكون بحضرة الحوائط والفدادين^(١٠)، فكأنه بحضرة أهله فهم الحراس عليه، وفيه ورد الحديث. وهو^(١١) كالمطامير تكون بحضرة أهلها أو بالصحراء؛ أن ذلك مفترق، فكذلك^(١٢) هذا.

(١) في ق : أو التمر.

(٢) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٤ / ١.

(٣) في "ح، ق" : محمد.

(٤) في ق : ولا.

(٥) في ق : قال.

(٦) انظر : النوادر : ل ١٠١ / ٢ - ب.

(٧) ساقط من "ح، ق".

(٨) في "ح" : (لعموم). وفي "ق" : (لعموم).

(٩) في ح : لا يكون.

(١٠) في ح : (والفناديق). والفدان : يطلق ويراد به آلة الحرث، ويطلق على الثورين يحراث عليهما في قرآن، ويطلق على القصر، ويطلق على المزرعة، وجمعه "فدادين" وقد يخفف فيجمع على "أفدنة" و"فدن". انظر اللسان ١٣ / ٣٢١ (مادة فدن)، والمصباح ٢ / ٤٦٥ (مادة فدن). ومراد المصنف : أن الجرين عادة يكون بجوار حوائط البلد وقصورها وبيوتها ونحو ذلك فيكون بحضرة أهله ويكونوا حراساً عليه.

(١١) (ورد الحديث وهو). مكرر في "ق".

(١٢) في ح : وكذلك.

[٢٥- فصل : في سرقة ما حُصد وجمع موضعه ولم ينتقل إلى الجرين]

ومن العتبية قال ابن القاسم^(١) : سئل مالك عن القمح والقرط^(٢)،
يزرع^(٣) بمصر يحصد ويوضع في موضعه الذي حصد فيه أياً ما ليبس^(٤) فيسرق،
أترى على من سرق منه قطعاً ؟

قال : لا^(٥)، إنما جاء الحديث : (إذا آواه الجرين)^(٦).

وقال أشهب عن مالك^(٧) في الزرع يحصد فيجمع في الحائط [١٠٣/أ] في
موضع ليحمل إلى الجرين فربما^(٨) كان عليه من يحرسه، وربما لم يكن، فيسرق
منه قناتاً^(٩) يجب^(١٠) في قيمتها القطع، أترى عليه قطعاً ؟

قال : نعم، وهو عندي بمنزلة إذا آواه الجرين؛ لأنه قد جمع في الحائط
وضم بعضه إلى بعض فصار له حرزاً^(١١)، وليس ذلك بمنزلة الزرع القائم،

(١) قوله : (قال ابن القاسم) : سقط من ج.

(٢) قال في المصباح (مادة قرط ١ / ٤٩٩) : (القَرَطُ : حب معروف يخرج في غُلْفِهِ كالعلم من
شجر العضاة، وبعضهم يقول : القرط ورق السلم يُدْبَغ به الأديم وهو تسامح فإن الورق لا يدبغ
به وإنما يُدْبَغ بالحب، وبعضهم يقول : القرط شجر وهو تسامح فإنهم يقولون : حنيت القرط،
والشجر لأبحنى وإنما يعني ثمره، يقال : قرطت من باب ضرب إذا حنيت أو جمعت، والفاعل
قارط، والباع قَرَّاط؛ لأنه حرفة). ومن أمثال العرب: لا يكون ذلك حتى يوب القارطان، وهما
رجلان من غنزة خرجا في طلب القرط فلم يرجعا، فضرب بهما المثل. انظر: لسان العرب مادة
قرط ٧ / ٤٥٤، ٤٥٥، والقاموس المحيط مادة قرط ٩٠١.

(٣) في ق : زرع.

(٤) في ح : التيبس.

(٥) نهاية ل ٣٠٢ / ب، ز.

(٦) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٢١٣.

(٧) في ح : (قال أشهب عنه). وفي "ق" : (قال عنه أشهب).

(٨) في ح : وربما.

(٩) في ق : (ثيابا). قال في اللسان (مادة قنن ٢ / ٧١) : " القَنَن : الفُصْفُصَةُ، وهي الرطبة من
علف الثواب ". وزاد في مادة فصص ٧ / ٦٧ : " فإذا جفَّ فهو قَنْصَبٌ ".

(١٠) في "ح" : (فيحب). وفي "ق" : (تحب).

(١١) في ح : فصار حوز له.

ولاما في (١) رؤس النخل (٢) من الثمر (٣) بمنزلة ما قد (٤) جد ووضع في أصولها ففي ذلك القطع (٥).

ومن المدونة قال ابن القاسم : ولو كان في الحائط نخلة قد (٦) زال رأسها فقطعها رجل من أصلها، أوقطع نخلة بثمرها، فسرقتها رجل؛ لم يقطع، وكذلك جميع الشجر.

سرقة الشجر للقطوع
في داخل الحائط

ولو قطع (٧) هذا الجذع ربه وألقاه في الحائط فكان ذلك حرزاً له؛ فإنه يقطع سارقه (٨).

قال أشهب : إذا كان الجنان في حرز (٩) وله حارس (١٠) قطع من سرق النخلة المطروحة فيه (١١).

(١) في "ح" : (ولا فيما في)، وفي "ق" : (ولا في)،.

(٢) في ق : رؤس الشجر.

(٣) في ز : الثمر.

(٤) (قد) : ليس في "ح".

(٥) ليس في "ز"، "ق" قوله : (ففي ذلك القطع)، وانظر هذا النقل في العتبية مع شرحها ١٦ / ٢١٨ - ٢١٩.

(٦) (قد) : ليس في "ح"، "ق".

(٧) في ح : قلع.

(٨) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٨، ٢٧٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / ١.

(٩) في ح : في حرين.

(١٠) نقل هذا عن المصنف صاحب شرح تهذيب المدونة ل ٢٤٦ / ٢ فقال : (قال أشهب : إذا كان

الجنان في حرز وله حارس، كذا في نسختين من ابن يونس بالواو، وفي التقريب : أو له حارس).

قلت : وفي النواذر ل ١٠١ / ١ : (أوله حارس). ولعل مراد صاحب شرح تهذيب المدونة

بالتقريب، شرح المدونة واحتصارها لخلف مولى يوسف بن بهلول البلسني المعروف بالبرالي.

انظر نسبة الكتاب إليه في الديباج ١١٣، ومحاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب

الإسلامي ص ١٨٣.

(١١) انظر : النواذر ل ١٠١ / ١، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٦.

قال محمد^(١) : وأظنه لأنه لا^(٢) حرز لها^(٣) إلا حيث القيئت^(٤) في الحائط، وأما لو قطعت لتحمل إلى حرزها معروف لم يقطع^(٥).

[٢٥ - فصل : في سرقة المواشي في مراعيها أو مراحيها]

قال مالك : ولا قطع في شيء من المواشي في مراعيها^(٦) حتى يأويها المراح، فإذا آواها المراح فإن^(٧) كان مراحيها^(٨) إلى غير الدور وليس عليها غلق باب ولا حيطان؛ فعلى من سرق منها القطع، وإن لم يبت معها أهلها كالدواب في مراتبها المعروفة^(٩) وإن لم يكن لدورها أبواب ولا غلق، والمتاع في الأفنية للبيع، ولا غلق مع ذلك، ولا معه^(١٠) أهله؛ ففي ذلك القطع^(١١).

٢٦ - فصل^(١٢) : [السرقة من غنم بات بها الراعي في المرعى]

ومن العتية قال عيسى عن ابن القاسم في الراعي يعد بغنمه^(١٣) فيدركه

(١) في ح : مالك.

(٢) (لا) : ساقط من "ح، ق".

(٣) في ق : له.

(٤) في ح : (إلا حب العنب) . وهو تصحيف.

(٥) انظر : النوادر ل ١٠١ / أ، والبيان والتحصيل ١٦ / ٣١٤.

(٦) في ز : مراحيها.

(٧) في ز : وإن.

(٨) في ق : المراح.

(٩) (المعروفة) : سقطت من ح.

(١٠) في "ح، ز" : (ولا مع).

(١١) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٤ / أ.

(١٢) الأولى أن تكون هذه الكلمة " فصل " والتي هي من أصل النص قبل هذا الموضع، أعني عند قوله

: (قال مالك : ولا قطع في شيء من المواشي في مراعيها) . لأنه يبدأ هناك الكلام عن سرقة

المواشي.

(١٣) في ق : يبرد بقيمته.

الليل في موضع^(١) لم يكن لها^(٢) مراح فيجمعها ثم يبيت^(٣) عليها^(٤) فيسرق منها، قال^(٥) : على من سرق^(٦) منها ما يجب فيه القطع^(٧)؛ لأن ذلك مثل مراحها.

قال^(٨) : وحريسة الجبل كل شيء يسرح للمرعى^(٩) من بعير أو بقرة أو شاة أو دابة أو غير ذلك؛ ليس على من سرق منها شيء^(١٠).

معنى حريسة
الجبل

قيل : فالراعي^(١١) يجمع غنمه ويخرجها من المرعى^(١٢) فيسوقها للمشى^(١٣) على^(١٤) الطريق رائحا بها إلى مراحها فتسرق منها شاة؟ قال : على من سرق منها ما قيمته^(١٥) ربع دينار القطع.

الخلاص في سرقة الغنم
وهو في طريقه إلى
المراح وتوجيه ذلك

وقال ابن حبيب عن اصبغ : لا يقطع إلا أن يسرق منها^(١٦) بعد أن أدخلها القرية وحالطت البيوت وهو يسوقها؛ فإنه يقطع^(١٧).

(١) في ح : في ليل.

(٢) في ح : له.

(٣) في ح : ويبيت.

(٤) في ق : معها.

(٥) (قال :) سقطت من "ح".

(٦) نهاية ل ٣٠٣ / أ. ز.

(٧) (القطع) : سقطت من "ح، ق".

(٨) (قال :) مكرر في ق.

(٩) في "ح" : (للراعي). وفي "ق" : (للمرعى).

(١٠) انظر : العتية مع شرحها ١٦ / ٢٤٢.

(١١) في "ح" : (قال : والراعي).

(١٢) في ح، ق : الرعي. والعبارة في "ز" : (فالراعي يجمع غنمه ويسوقها ويخرجها من المرعى).

بزيادة "ويسوقها" وحذفها هو الصواب ليكون الكلام أكثر استقامة.

(١٣) (فيسوقها للمشى). ليست في "ز". وسقط من "ق" قوله : (للمشى).

(١٤) ليس في ح.

(١٥) في ز : ما قيمة.

(١٦) في ز، ق : أن يسرقها.

(١٧) انظر : العتية وشرحها ١٦ / ٢٤٣ - ٢٤٤.

م^(١) : وجه القول الأول : أنها^(٢) خرجت من الرعي فليست بحريسة جبل التي^(٣) ورد فيها نفي القطع.

ووجه الآخر قوله^(٤) : (حتى يأويها المراح) ؛ وهذه لم يأوها مراح [١٠٣/ب] بعد.

قال ابن حبيب : وكذلك إذا ساقها من مراحها إلى مسرحها فيسرق^(٥) منها رجل قبل أن تخرج من بيوت القرية ؛ فإنه يقطع^(٦).

[٢٧- فصل : فيما يكون مرعا وما يكون مراحا]

ومن العتية قال^(٧) ابن القاسم : وسئل^(٨) مالك عن الدواب التي تكون في الربيع وقومتها معها فتسرق منها دابة وهي على أوتادها مربوطة؟ السرقة من الدواب في الربيع وأهلها معها

قال : اراه من ناحية الرعي، وما يعجبني أن يقطع.

قال^(٩) ابن القاسم : وذلك رأيي^(١٠).

وكذلك قال عنه^(١١) أبو زيد في رجل ضرب خبائه في قُرط^(١٢) فربط

(١) سقط من ح، ق.

(٢) في "ح" : (فوجه الأولي فلأنها). وفي "ق" : (فوجه الأول فلأنها).

(٣) في ح : الذي.

(٤) نهاية ل ١١٧ / أ.ق.

(٥) من قوله : (حتى يأويها المراح). عليه آثار رطوبة في "ق".

(٦) انظر : البيان والتحصيل ١٦ / ٢٤٤.

(٧) قال : ليس في ح، ق.

(٨) في ح : سئل.

(٩) في موضع قال يياض في ق.

(١٠) انظر : العتية مع شرحها ١٦ / ٢١١.

(١١) سقط من "ق" قوله : (قال عنه).

(١٢) القُرط : بالضم، نبات تعلفه الدواب. انظر المحكم لابن سيده (ق ر ط) ١٦٤/٦، والقاموس المحيط

(مادة قرط) ٨٨٠.

دوابه حوله^(١) وفضل عليها^(٢) لا يحولها من مواضعها^(٣) فيسرق منها رجل دابة.
قال : لا قطع عليه فيها^(٤).

وكذلك في كتاب ابن المواز أيضاً^(٥)، وقال^(٦) فيه أيضاً : ومن ربط
دابته^(٧) في مرج ينقل إليها العلف فسرقته؛ فإن كان عندها^(٨) حارس قطع،
وإلا فلا، كان في ليل أو نهار.

قال محمد^(٩) : ما لم^(١٠) تكن مطلقة ترعى^(١١).

م : أرى هذا لأنه لم يخرج إلى ربيعها فتكون^(١٢) من ناحية المرعى،
وإنما^(١٣) خرج لحاجة فنزل بها في مرج فربطها فيه^(١٤)، وحصد لها العلف
فلذلك^(١٥) قال : يقطع، وإن^(١٦) لم يكن هذا معناه فهو تناقض.

م : وقول محمد ما لم تكن مطلقة ترعى يريد : وهي بعيدة عن صاحبها،
وأما لو كانت بقرب صاحبها فإنه يقطع.

(١) أي حول مبالته.

(٢) أي مالكتها بملفها لأنها مربوطة. وفي "ق" : (وقصدها).

(٣) من قوله : (فسرق منها دابة). سقط من "ز". وفي "ق" : (من موضعها).

(٤) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٢٦٤.

(٥) (أيضاً). ليس في "ق".

(٦) في "ح، ق" : (قال).

(٧) في ح : دابة.

(٨) في ز : معها.

(٩) في ق : (م).

(١٠) في ح : ولم.

(١١) انظر : النوادر ١٠٨ / ١.

(١٢) في ح : فيكون.

(١٣) في ح : وأما.

(١٤) (فيه). ليست في "ز، ق".

(١٥) في ح : فذلك.

(١٦) في ح : فإن.

وكذلك في المستخرجة في هذا^(١).

[٢٨- فصل : فيمن رفع السلاح في العمران لأخذ المال]

وفي كتاب المحاربين : من كابر رجلا بسلاح أو غيره على ماله في^(٢) زقاق أو دخل عليه حريمه في المصر حكم عليه بحكم الخرابه^(٣).

وقد تقدم : أن الحربي^(٤) إذا دخل إلينا بأمان فسرقت فإنه يقطع؛ لأنه لو قتل قتلناه^(٥) ولو تلصص حكم^(٦) عليه بحكم الخرابه.

(١) انظر : العتية مع شرحها ١٦ / ٢١١.

(٢) نهاية ل ٣٠٣ / ب ، ز.

(٣) من قوله : (وفي كتاب المحاربين) إلى قوله : (بحكم الخرابه) . سقط من " ح " . والمصنف - رحمه الله - ذكر أن هذا النص ورد في كتاب المحاربين - يعني من المدونة - وهو مذكور في كتاب السرقة وفي كتاب المحاربين . انظر : المدونة ٦ / ٢٧٥ ، ٣٠٤ ، وانظر أيضا تهذيب المدونة ل ١٩٤ / ب ، ٢٠٢ / أ.

ثم إن المصنف - رحمه الله تعالى - أورد هذه المسألة - وإن كانت من كتاب الخرابه - ليبين فيها أن من دخل على رجل حريمه في المصر - أي الأرض المحيطة بداره والمضافة إليها من حقوقها ومرافقها - أو كابر أحداً في زقاق يقام عليه حد الخرابه وإن لم يكن في صحراء ، وكذلك يقام حد السرقة على من أخذ شاة مربوطة في مرعاها وإن لم يأوها المراح .

(٤) (أن الحربي) . ليس في ز .

(٥) في ح ، ق : قتلته .

(٦) في ز ، ق : قُضي .

الباب^(١) [الثامن]

في سرقة المأذون له، والصبي، والمجنون، والأب^(٢) والابن، وأحد الزوجين^(٣)
 لصاحبه، أو عبد أحدهما للآخر، والمكاتب من مال سيده،
 والسيد من مال مكاتبه، والشريك من مال شريكه^(٤).

[٢٩- فصل : في سرقة المأذون له، والصبي، والمجنون، والأب والجد]

قال الرسول عليه السلام : (اذَرَّوْا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ)^(٥).

وقال عليه السلام : (أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ)^(٦).

الدليل على سقوط
حد القطع بالشبهة

وروي عنه عليه السلام أنه قال^(٧) : (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) والأب ساقطة من ز.

(٣) في ح : أحد الرجلين.

(٤) في ق : والشريك من الشريك.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٢٠٤ : (عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَاصِمُ أَبَاهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّ هَذَا قَدْ احْتَاجَ إِلَيَّ مَالِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ ") . وأخرجه ابن ماجه في سننه كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده ٢ / ٧٦٩، ولفظه : (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا وَإِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يُخْتَنَجَ مَالِي. فَقَالَ : " أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ ") . وقال عنه البوصري في الزوائد ٢ / ٢٥ : إسناده صحيح، رجاله ثقات على شرط البخاري. وأخرجه ابن حبان في كتاب البيوع، باب في مال الولد، من موارد الظمان ٢٦٩، حديث رقم (١٠٩٤). وللحديث شواهد وطرق أخرى ذكرها الفمري في الهداية في تخريج أحاديث البداية ٨ / ٥٣٩ - ٥٤٣، والألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ٣ / ٣٢٣ - ٣٣٠.

(٧) في ح، ق : وروي أنه عليه السلام قال.

ثَلَاثَةٍ (١)؛ فذكر المجنون حتى يفيق، والصبي حتى يحتلم.

قال مالك : ومن أذنت له في دخول بيتك أو دعوته إلى طعامك فسرقتك؛ فلا قطع عليه وهذه خيانة (٢)، وقد رُوي : (لَا قَطْعَ عَلَى خَاتِنٍ) (٣).

قال مالك : ولا يجب (٤) على الصبيان حد في سرقة ولا زنى حتى يحتلم الغلام وتحيض الجارية، أو يبلغا سنّاً لا يبلغه أحد إلا بلغ ذلك من احتلام أو حيض (٥). وبعد هذا بقية القول فيه.

لا قطع على صبي
وجارية حتى يلغا الحلم

ولا يقطع المجنون المطبق [١٠٤/أ] إذا سرق، وأما الذي يحسن ويفيق؛ فإن سرق (٦) في حال (٧) إفاقته قطع، وإن سرق في حال جنونه

لا قطع على مجنون
حتى يفيق

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦ / ١٠٠ - ١٠١ (عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَقُولَ " وَقَدْ قَالَ حَمَّادٌ " وَعَنِ الْمَعْتُورِ حَتَّى يَقُولَ "). والدارسي في السنن في كتاب الحدود، باب رفع القلم عن ثلاث ٢ / ٩٣، وأبو داود في السنن كتاب الحدود، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ٦ / يصيب حداً ٢ / ٤٩٣، والنسائي في السنن، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ٦ / ١٥٦، وابن ماجه في السنن كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ١ / ٦٥٨، وابن حبان في كتاب الحدود، باب فيمن لا حد عليه من موارد الظمان ٣٥٩، حديث رقم (١٤٩٦)، والحاكم في المستدرک کتاب البیوع، باب الرهن معلوب ومركوب ٢ / ٥٩، وقال : على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه النهي. وعلقه الإمام البخاري في موضعين من صحيحه، في كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكراهة والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره ٩ / ٣٨٨، وفي كتاب الحدود، باب لا يرجم المجنون والمجنونة ١٢ / ١٢٠. وانظر : علل الترمذي الكبير أبواب الحدود عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ٢ / ٥٩٢ - ٥٩٤، والتلخيص الحبير ١ / ١٨٣ - ١٨٤. وعقد الجواهر المنيفة، باب المحصر، عدم نفوذ تصرف الصبي ٢ / ٤٤ - ٤٥.

(٢) انظر : المدونة ٦ / ٢٧٥، والموطأ ٢ / ٦٣٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٤/ب، والنوادر ل ١٠٦/أ.

(٣) تقدم تقريره ص ١٣٦.

(٤) في ح : لا يجب.

(٥) في ح : (من الاحتلام أو الحيض). وفي "ز" : (إلا احتلم أو حاض). وانظر النص في المدونة ٦ / ٢٩٢ - ٢٩٣، وتهذيب المدونة ل ١٩٩/أ.

(٦) في ز : فإنه إن سرق.

(٧) في ح : في حين.

لم يقطع^(١) إلا أنه إن سرق في حال إفاقة فأخذ في حال جنونه استونى به^(٢) حتى يفيق ثم يقطع^(٣).

قال مالك : وإذا سرق^(٤) أحد الأبوين من مال الولد^(٥) لم يقطع^(٦).

قال^(٧) ابن القاسم^(٨) : وكذلك الأجداد من قبل الأب والأم أحب إلى^(٩) أن لا يقطعوا^(١٠)؛ لأنهم آباء؛ ولأن الدية تغلظ على الجسد^(١١) إذا قتل ابن ابنه ولا يقتل.

فإن قيل : إن الجسد يقطع؛ لأن نفقة ولد ولده لا تلزمه.

قيل له : فالأب لا تلزمه نفقة ابنه الكبير ولا ابنته الثيب، وهو لا يقطع فيما سرق من أموالهما^(١٢)، ولا يحد فيما وطىء من جواريهما، فكذلك^(١٣) الجسد لا حد عليه، ولا قطع ولا نفقة^(١٤).

(١) في ز، ق : قدّم حال الجنون على الإفاقة.

(٢) أي أنتظر به.

(٣) من قوله : (إلا أنه إن سرق) : ساقط من "ح". وانظر النص في المدونة ٦ / ٢٧٥، وتهذيب المدونة ل ١٩٤/ب.

(٤) من قوله : (في حال إفاقة فأخذ) . سقط من "ق".

(٥) الولد. سقطت من ق.

(٦) المدونة ٦ / ٢٧٦، وتهذيب المدونة ل ١٩٤/ب.

(٧) قال. سقطت من ق.

(٨) قوله : (قال ابن القاسم) . ساقط من "ح".

(٩) قال شارح تهذيب المدونة ٢٤٤ / ٢ : (أحب هنا بمعنى الوجوب) .

(١٠) في ح، ز : ألا يقطعوا.

(١١) في ح، ق : على أب الأب.

(١٢) نهاية ل ٣٠٤ / أ . ز.

(١٣) في ح : وكذلك.

(١٤) انظر المدونة ٦ / ٢٧٦، وتهذيب المدونة ل ١٩٤/ب. فيدراً الحد عن الأجداد لأنهم آباء - كما

قال ابن القاسم - وهذه شبهة، وقد جاء : " ادعوا الخلود بالشبهات " وجاء في شرح الخرشي

على خليل ٨ / ٩٦ : أن (الأب والأم إذا سرقا من مال ولدهما فإنه لا قطع عليهما ومثلهما

الجسد ولو لأم إذا سرق من مال ابن ابنه أو ابن ابنته لقوة الشبهة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : "

٣٠ - فصل [في سرقة الابن من مال أبيه، وأحد الزوجين لصاحبه، أو عبد أحدهما للآخر]

وإذا^(١) سرق الابن^(٢) من مال أبيه قطع، وإذا زنى بجارية أبيه^(٣) حد^(٤).
م^(٥): ولم يأت في هذا ما جاء في الأب^(٦).

وتقطع^(٧) المرأة إذا سرقت من مال زوجها من غير بيتها الذي^(٨) تسكنه، وكذلك خادمتها إن سرقت من مال الزوج من بيت قد حجره عليهم^(٩)، أو تسرق خادمة الزوج من مال المرأة من بيت^(١٠) قد حجرته عليها^(١١).

وقد تقدم بعض هذا.

قطع الابن في سرقة من أبيه

قطع لزوجته إذا سرقت من غير بيت الذي تسكنه
وتقطع لخادمة إذا سرقت من حجره ممنوع عهداً

أنت ومالك لأبيك " أمّا الابن إذا سرق من مال أبيه أو من مال حده فإنه يقطع لضعف شبيته، كما أنه يحد إذا وطئ جارية أبيه أو أمّه بخلاف الأب إذا وطئ جارية ابنه لقوة شبيته).
وقال شارح تهذيب المدونة ٢٤٤ / ١ : (ولأنه يحرم عليه ما نكح الجد فيدخل في قوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ﴾ الآية، ويحرم على الجد ما نكح حفيده فيدخل في قوله تعالى : ﴿ وحلائل أبنائكم ﴾).

(١) في ح : فإذا.

(٢) في ز : الولد.

(٣) (أبيه) ساقطة من "ز".

(٤) انظر المدونة ٦ / ٢٧٦، وتهذيب المدونة ل ١٩٤/ب. وقد تقدم قريباً العلة التي من أجلها يحد الابن ولا يحد الأب.

(٥) ساقط من ح.

(٦) انظر : شرح تهذيب المدونة ل ٢٤٤ / أ.

(٧) في ق : تقطع.

(٨) في ز : التي.

(٩) في ق : (قد حجر عليها). والمثبت من باقي النسخ موافق لنص المدونة، وفي تهذيب المدونة ل ١٩٤/ب، "عليها".

(١٠) في ز : مال.

(١١) انظر المدونة ٦ / ٢٧٦ - ٢٧٧، والموطأ ٢ / ٦٣٨ - ٦٣٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٤/ب - ١٩٥/أ.

٣١ - فصل [في سرقة الأجنبي مع الأب أو العبد أو الأجير]

وإذا سرق الأب مع أجنبي من مال الولد^(١) ما قيمته ثلاثة دراهم، قال أشهب : أو ما يقع على الأجنبي منه أكثر من ربع دينار^(٢) لم يقطع واحد منهما؛ لأن الأب أذن له وذلك^(٣) شبهة.

وكذلك إن سرق منك رجل أجنبي مع عبدك أو مع أجيرك^(٤) الذي اتهمته على دخول بيتك لم يقطع واحد منهما، وإن تعاونوا في السرقة^(٥).

قال^(٦) ابن المواز^(٧) : وذلك إذا كان من^(٨) موضع أذن للعبد في دخوله، وإن لم يؤذن له في دخوله فالقطع على الأجنبي دون العبد إن^(٩) سرقا ثلاثة دراهم^(١٠).

٣٢ - فصل^(١١) [في السرقة مع الصبي والمجنون]

ومن المدونة قال ابن القاسم^(١٢) : ومن سرق شيئاً مع صبي أو مجنون ما قيمته ثلاثة دراهم لم يقطع الصبي ولا المجنون وقطع الذي معه ما هنا^(١٣).

(١) في ح : وإذا سرق الأب من مال ولده مع أجنبي.

(٢) انظر : شرح تهذيب المدونة ل ٢٤٤ / ب.

(٣) في ح، ق : فذلك.

(٤) في "ح" : (مع عبدك أو مع أجيرك). وفي "ز" : (مع أجيرك أو مع عبدك).

(٥) انظر المدونة ٦ / ٢٧٧، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / أ.

(٦) ساقطة من ز، ق.

(٧) في ح : (محمد). وفي "ق" : (م).

(٨) من ليس في ز.

(٩) في ح، ق : وإن.

(١٠) انظر النوادر ل ١٠٨ / أ، والبيان والتحصيل ١٦ / ٢١٦، والذريعة ١٢ / ١٤١، وشرح تهذيب

المدونة ل ٢٤٤ / ب.

(١١) ليس في ح، ز.

(١٢) قال ابن القاسم ليس في ز.

(١٣) المدونة ٦ / ٢٧٧، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / أ.

الفرق بين الصبي
والجنتون وبين
الأب والعبد

م^(١) : والفرق بينهما وبين سرقة^(٢) الأجنبي مع الأب أو العبد^(٣) أن العبد والأب^(٤) أذنا للسارق وهما ممن يصح أذنهما، والصبي والجنتون ممن لا يصح أذنهما^(٥) فافترقا^(٦).

٣٣ - فصل [في سرقة العبد من سيده وبالعكس]

قال مالك : وإذا^(٧) سرق العبد أو المكاتب من مال سيده لم يقطع^(٨).

قال في العتبية : وإن سرق العبد من مال ابن سيده قطع^(٩).

قال في المدونة : وإن سرق السيد من مال عبده أو مكاتبه، أو مكاتب ابنه أو عبد ابنه^(١٠) لم يقطع^(١١).

٣٤ - فصل [في سرقة أحد الشريكين أو عبده من مال الشركة]

قال مالك : وإن سرق الشريك^(١٢) من مال الشركة^(١٣) مما قد أغلقا^(١٤)

(١) ساقط من ح.

(٢) في ز : وبين سرقتي.

(٣) في ح : مع العبد أو الأب.

(٤) في ح : أو الأب.

(٥) من قوله : (والصبي ... ليس)، في "ز". وفي "ق" : تكرر قوله : (والصبي والجنتون ممن لا يصح

أذنهما)، إلا أنه في المكرر قال : يصلح بدل يصح.

(٦) انظر الذخيرة ١٢ / ١٤١، وعدة العروق ٦٨٥.

(٧) في ز : وإن.

(٨) انظر المدونة ٦ / ٢٧٧، ٢٩٥، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / أ، ١٩٩ / ب.

(٩) العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢١٥.

(١٠) في ق : أو مكاتب أمه، أو عبد أمه.

(١١) المدونة ٦ / ٢٧٧، ٢٩٥، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / أ.

(١٢) الشريك. مطموسة في ق.

(١٣) في ح : (من مال شريكه). وفي "ق" : (من متاع الشركة).

(١٤) نهاية ل ٣٠٤ / ب. ز.

عليه لم يقطع.

وإن كانا أودعاه لرجل [١٠٤/ب] فسرقه أحدهما منه قطع، إن كان فيما^(١) سرق من^(٢) حصة شريكه فضلاً عن حصته ربع دينار^(٣).

قال ابن المواز : مثل أن يسرق ما قيمته ستة دراهم^(٤).

ورواه أشهب عن مالك : إذا لم يؤتمن عليه، ومنع منه، كان بيد أجنبي أو بيد أحدهما، وقد حجر عن الآخر، ولم يرض فيه بأمانته^(٥).

قال ابن حبيب : ^(٦)وقيل : لا يقطع حتى يجاوز نصيبه من الجميع بثلاثة^(٧) دراهم، وهو حسن للدراة بالشبهة. والأول^(٨) أقيس^(٩).

قال^(١٠) أشهب : إن^(١١) سرق عبد من متاع بين سيده وبين رجل آخر فاختلف فيه قول مالك.

وأحب إلينا أنه إن سرق فوق حق سيده بثلاثة^(١٢) دراهم^(١٣) قطع؛ وذلك إذا كان شريك سيده أحرزه عن سيده، ولو كان عند^(١٤) سيده لم يقطع، كما لو

(١) في "ح، ق" : (ما).

(٢) نهاية ل ١١٧ / ب. ق.

(٣) انظر المدونة ٦ / ٢٧٧، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / أ.

(٤) انظر المتقى ٧ / ١٨٠.

(٥) انظر اللخيرة ١٢ / ١٥٣، ١٥٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٥ / أ.

(٦) سقط وطمس في "ق" : من قوله : (حصة شريكه فضلاً عن حصته).

(٧) في ح : وثلاثة.

(٨) في ح : والأولى.

(٩) انظر النوازل ل ٩٨ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٥ / أ.

(١٠) في ز : وقال.

(١١) في ح، ق : وإن.

(١٢) في ح : ثلاثة.

(١٣) (دراهم). سقطت من "ق".

(١٤) في ق : ولو كان عبد.

سرق من وديعة عند سيده^(١).

وقد^(٢) تقدم أن شهادة الأخوين لأخيهما أن هذا سرق متاعه جائزة إذا كانا عدلين.

وبعد هذا يأتي أن من سرق من بيت المال، أو من المغنم، وهو من أهله فإنه يقطع^(٣).

(١) انظر المتقى ٧ / ١٨٠، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٥ / أ.

(٢) (وقد). أكلتها الرطوبة في "ق".

(٣) من قوله : (وقد تقدم أن شهادة الأخوين). ساقط من "ح".

الباب^(١) [التاسع]

في سرقة الطعام والماء والعروض والطير والسباع وما لا يحل^(٢) بيعه

قال مالك : ومن سرق ما قيمته ثلاثة دراهم من الطعام الذي يبقى أو لا يبقى مثل اللحم والبطيخ والقثاء^(٣) وشبهه؛ قطع، والأترجة التي^(٤) قطع فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه كانت تؤكل ولم تكن ذهباً^(٥).
ويقطع^(٦) سارق القثاء والبقل^(٧) إذا آواه حرزه ما لم يكن قائماً، وكذلك

قطع على من سرق ما قيمته ثلاثة دراهم من الأطعمة لو يقول لو الطير وما يحصل من الحسرة

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) (يحل). ذاهب بعضها من الرطوبة في "ق".

(٣) قال في المصباح المنير مادة (ق ث ء) ٢ / ٤٩٠ : ((القثاء : يقال، وهمزته أصلية، وكسر القاف أكثر من ضمها، وهو اسم لما يسميه الناس الخيارَ والمَحْوَرَّ والقُفُوسَ، ٠٠٠)) .

(٤) في ح : الذي.

(٥) المدونة ٦ / ٢٧٧ - ٢٧٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / ١.

وقد تقدم في الباب الأول أن الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه قطع فيما قيمته ثلاثة دراهم. وذكرنا في الحاشية الأثر الدال على ذلك ومن رواه ؛ وفيه أن سارقاً سرق أترجة فقُومَت بثلاثة دراهم فقطعه عثمان رضي الله عنه. لكن قال عبد الرزاق في مصنفه بعد أن روى الأثر ١٠ / ٢٣٧ : (والأترجة : حرزة من ذهب تكون في عنق الصبي). وهذا بخلاف ما ذكره المصنف عن الإمام مالك : أنها لم تكن من ذهب ، وقال الباجي في المنتقى ٧ / ١٦٠ : (قال مالك : والدليل على ذلك - أي أنها لم تكن من ذهب - أنها قُومَت ولو كانت من ذهب لم تقُوم ، لأن شأن الذهب والورق إذا سُرقا أن لا يقوموا وإن كانا مصوغين). وزاد القاضي عياض في التنبهات ل ١٧٠ / ١ : (وقال غيره : إنها كانت من ذهب قدر الحمصة، قيل : يُجعل فيها الطيب).

(والأترج : ثمر كالليمون الكبير، ذهبي اللون، زكي الرائحة، حامض الماء، قشره يحتوي على زيت طيار، وهو هاضم طارد للأرياح، وقشره يمنع السوس) انظر : هامش الاستذكار ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ . وقيل : إن الجن لا تقرب البيت الذي فيه الأترج، وقد شبه الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح قارئ القرآن بالأترجة. ولعله من باب أنه لا تقربه الشياطين. انظر : فتح الباري ٩ / ٦٧ .

(٦) في ق : ويقتل.

(٧) (القثاء). ليست في "ح". والبقل : كل نبات أحضرت به الأرض. انظر المصباح المنير مادة

(ب ق ل) ١ / ٥٨.

سارق الماء يقطع إذا بلغت قيمته ثلاثة دراهم^(١).

ويقطع سارق الزرنيخ^(٢) والنطرون^(٣) والنورة^(٤) والحجارة؛ إذا بلغت قيمته ثلاثة دراهم^(٥).

ومن سرق شيئاً من سباع الطير بازياً^(٦) أو غيره^(٧)؛ قطع فيما^(٨) قيمته ثلاثة دراهم^(٩)، وكذلك في غير سباعه؛ لأن الجميع يؤكل^(١٠).

سرقة سباع الطير
وسباع الوحش

(١) المدونة ٦ / ٢٧٧ - ٢٧٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / أ.

(٢) قال في القاموس المحيط مادة (زرخ) ٣٢٢ : (الزرنيخ : بالكسر حجر معروف، منه أبيض وأحمر وأصفر) .

وحاء في المعجم الوسيط ١ / ٣٩٣ : (الزرنيخ : عنصر شبيه بالفلزات، له بريق الصلب ولونه، ومركباته سامة، يستخدم في الطب وفي قتل الحشرات) .

(٣) في ح : (والطوب) . والنطرون قال عنه في القاموس المحيط مادة (نطر) ٦٢٢ : (النطرون بالفتح : البورق الأزمني) ثم قال في مادة (برق) ١١٢٠ : (البورق : بالضم : أصناف : مائي وجبلي وأرمي ومصري، وهو النطرون، مسحوقه يطلخ به البطن قريباً من نار فإنه يخرج الدود، ٠٠٠) .

(٤) قال في المصباح المنير مادة (نور) ٢ / ٦٣٠ : ((النورة : بضم النون حجر الكلس - شبه الحص - ، ثم غلبت على أعلام تضاف إلى الكلس من زرنيخ وغيره وتستعمل في إزالة الشعر)) وانظر اللسان مادة كلس ٦ / ١٩٧ .

(٥) المدونة ٦ / ٢٧٧ - ٢٧٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / أ.

(٦) في ح : (بازاً) . وفي "ق" : (من سائر الطير بازاً) . وقال في اللسان مادة (بزا) ١٤ / ٧٢) البازي : واحد البزة التي تصيد، ضرب من الصقور) .

(٧) نهاية ل ٣٠٥ / أ. ز.

(٨) في ق : وفيما .

(٩) (دراهم) . ذهب بعضها من الرطوبة في "ق" .

(١٠) لأن سباع الطير مما يحل أكله في المذهب المالكي حلقاً للجمهور، قال ابن عبد البر في التمهيد

١٥ / ١٧٦ : (قال مالك : لا بأس بأكل سباع الطير كلها؛ الرّخم ، والنسور ، والمقبان ،

وغيرها، ما أكل الجيف منها وما لم يأكل، قال : ولا بأس بأكل لحوم الدجاج الجلالة، وكل ما

تأكل الجيف) وانظر : التفريع لابن الجلاب ١ / ٤٠٥ ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢ /

٢٥٦ ، والتمهيد أيضاً ١ / ١٥٤ ، والمغني لابن قدامة ١٣ / ٣٢٢ .

وأما سباع الوحش التي لا تؤكل لحومها^(١) إذا سرق منها^(٢) سارق وكان^(٣) قيمة جلودها إذا ذكيت دون أن تدبغ ثلاثة^(٤) دراهم قطع؛ لأن لصاحبها بيع جلودها إذا ذكيت^(٥)، والصلاة عليها، وإن لم تدبغ^(٦).
محمد^(٧) وقال أشهب : أنه^(٨) إذا سرق سبعة قيمته في عينه^(٩) ثلاثة دراهم؛ قطع^(١٠).

قال^(١١) عن ابن القاسم : ومن^(١٢) سرق حماماً^(١٣) عُرِفَ بالسبق، أو طائراً عُرِفَ بالإحابة إذا دعي فأحب إلينا ألا تراعى إلا قيمته، على أنه ليس فيه ذلك

الطيور التي تعلم للهر
والباطل لا يراعى فيها
قيمة التعليم في إقامة
حد السرقة

(١) قال في التمهيد ١ / ١٥٤ : (قال مالك لا يؤكل شيء من سباع الوحش كلها). وقال ابن الجلاب في تفريمه ١ / ٤٠٦ : (ولا يؤكل شيء من سباع الوحش، مثل : الأسد، والذئب والفهد، والنمر، والضبع). وهذا محمول على الكراة وليس على التحريم ، قال القاضي عبد الوهاب في الإشراف ٢ / ٢٥٦ : (يكره أكل سباع الوحش من غير تحريم).

(٢) في ز، ق : إذا سرقها.

(٣) في ز، ق : فإن كان.

(٤) في ق : مثله.

(٥) في ق : بيع جلود ما ذكي منها.

(٦) انظر المتنونة ٦ / ٢٧٧ - ٢٧٩، وتهذيب المتنونة ل ١٩٥ / ٢ - ب.

(٧) ساقطة من ح. وفي "ق" : (م).

(٨) ليس في ح، ق.

(٩) قوله : (في عينه) ساقط من "ز". وفي "ق" : (قيمة عينه).

(١٠) قال في عقد الجواهر ٣ / ٣٢٩ : (ومن سرق سبعة يذكي جلده ويتنفع به ... قطع فيه؛ إلا أن

الاعتلاف واقع في المعتر في نصاب القطع؛ هل هو في قيمة جلده ذكياً أو قيمة عينه حياً؟ على

قولين بين ابن القاسم وأشهب). وانظر : شرح جامع الأمهات (التوضيح لخليل) ل ٣٠١ / ب،

وقد روي عن أشهب أنه قال : لا بأس بأكل الفيل إذا ذكي. انظر التمهيد ١ / ١٥٤.

(١١) في ح : (قال عيسى). والصواب الثبت، والمراد بالقاتل ابن الموار رحمه الله. وانظر النوادر ل

٩٩/ب.

(١٢) في ح : من.

(١٣) في ح : مما.

مما هو للعب والباطل^(١)، وأما^(٢) سباع الطير المعلمة^(٣)، فليُنظر إلى قيمتها على مافيه^(٤) من ذلك.

وذكر عن^(٥) أشهب : أنه يقوم ذلك كله بغير مافيه من ذلك، كان بازاً معلماً أو غيره^(٦)، وهو نحو قول مالك في أداء المحرم إياه إذا [١٠٥/أ] قتله^(٧).

ومن المدونة : ولاقطع في جلد ميتة لم^(٨) يدبغ^(٩)، فإذا^(١٠) دبغ ثم سرق فإن كان قيمة مافيه من الصنعة دون الجلد ثلاثة دراهم قطع، وإلا لم يقطع^(١١).

قال ابن المواز : وقال أشهب : إذا كان^(١٢) قيمة الجلد المدبوغ ثلاثة دراهم قطع^(١٣). سرقة الجلد المدبوغ
وغير المدبوغ

وروي عن مالك في غير المدونة : أن من استهلك جلد ميتة لم يدبغ فلا شيء عليه^(١٤).

قال في المدونة^(١٥) : ومن سرق كلباً صائداً أو غير صائد لم يقطع؛ (لأن سرقة الكلب للمعلم
وغير المعلم

(١) في ح : وللباطل.

(٢) في ز : فأما.

(٣) المعلمة : ساقطة من ز.

(٤) في ق : فليُنظر إلى قيمتها مما فيها.

(٥) عن ليس في ح.

(٦) في ز : كان جاهلاً أو معلماً أو غيره.

(٧) انظر النوازل ٩٩ / ب، ١٠٠ / أ، وعقد الجواهر الثمينة ٣ / ٣٢٧، ٣٢٩، وشرح تهذيب المدونة

ل ٢٤٦ / ب، وشرح جامع الأمهات (التوضيح لخليل) ل ٣٠١ / أ.

(٨) في ز : مالم.

(٩) لأنه نجس، فلا يجوز بيعه، ولاقطع فيه حتى يظهر بالدباغة.

(١٠) في ح، ق : فأما إن.

(١١) انظر المدونة ٦ / ٢٧٨ - ٢٧٩، المدونة ٦ / ٢٧٧ - ٢٧٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / ب.

(١٢) في ح، ق : كانت.

(١٣) انظر النوازل ل ١٠٠ / أ - ١٠٠ / ب.

(١٤) انظر النوازل ل ٩٩ / أ، والمنتقى ٧ / ١٥٦، وعقد الجواهر ٣ / ٣٢٨.

(١٥) في ح : ومن المدونة.

النبي صلى الله عليه وسلم حرّم ثمنه (١).

ابن حبيب : وإن كانت (٢) في عنقه (٣) قلادة تسوى ثلاثة دراهم، وقد رآها السارق قطع (٤).

قال (٥) أبو محمد : وقال أشهب : يقطع (٦) في كلب (٧) الصيد والماشية (٨).

وقال (٩) ابن القاسم : في الكلب المأذون فيه : لا يعجبي ثمنه، وإن احتاج محتاج إلى شرائه فهو أخف (١٠).

وأجاز ابن كنانة (١١) شراءه، وأجازه غيره (١٢).

ابن المواز (١٣) قال أشهب : ومن سرق زيتاً (١٤) وقعت فيه فارة

حكم من سرق
زيتاً وقعت فيه فارة

(١) المدونة ٦ / ٢٧٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / ب.

والحديث المشار إليه أخرجه البخاري - رحمه الله تعالى - بسنده عن أبي مسعود - رضي الله عنه - (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَثَمَنِ الْبَيْتِ وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ).
الصحيح مع الفتح، كتاب البيوع، باب من الكلب ٤ / ٤٢٦.

(٢) في ح، ق : كان.

(٣) أي الكلب.

(٤) انظر النوادر ل ٩٩ / ب.

(٥) (قال). ليست في "ز".

(٦) سقط في "ق" من قوله : (في عنقه قلادة).

(٧) في ح : وفي كتاب.

(٨) ذكره ابن يونس لما فيه من خلاف مالك، وتقدم وجه عدم القطع عند مالك، وأمّا أشهب فإنه راعى جواز الاقتناء وكلفة التعليم. والله أعلم.

(٩) في ح : قال.

(١٠) انظر النوادر ل ٩٩ / أ، والذخيرة ١٢ / ١٥٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٧ / أ.

(١١) أبو عمرو، عثمان بن عيسى بن كنانة، وكنانة مولى عثمان بن عفان، كان من فقهاء المدينة، وهو الذي جلس في حلقة الإمام مالك بعد وفاته، مات ابن كنانة بمكة حاجاً سنة ست وثمانين ومائة. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ١٥٢، وترتيب المدارك ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣.

(١٢) انظر البيان والتحصيل ٨ / ٧٠، ٨٢ - ٨٣، ١٦ / ٩٣ - ٩٤، ٢٣٧، وعقد الجواهر ٣ / ٣٢٩، وتبصرة الحكام ٢ / ٢٤٨.

(١٣) في ح : (محمد). وفي "ق" : (م).

(١٤) نهاية ل ٣٠٥ / ب.ز.

فماتت^(١)، فإن كان يسوى أن لو بيع^(٢) على هذا ثلاثة دراهم؛ قطع.

ومن سرق لحم أضحية^(٣)، أو جلدها، وقيمة ذلك ثلاثة دراهم؛ قطع.

وقاله أشهب.

وقال ابن حبيب : إن سرق الأضحية قبل الذبح قطع، وأما إن سرقها بعد الذبح فلا يقطع؛ لأنها لا تباع في فلس، ولا موت، ولا تورث للبيع، ولكن^(٤) لتؤكل.

ولو سرق لحمها ممن تصدق به عليه^(٥) قطع فيما قيمته ثلاثة دراهم^(٦).

[٣٥- فصل : في سرقة ما لا يحل بيعه]

قال فيه^(٧)، وفي العتبية ابن القاسم^(٨) : ومن سرق مزماراً^(٩) أو عوداً^(١٠) أو غير ذلك^(١١) من الملاهي، فإن كان في قيمته بعد الكسر ربع دينار^(١٢) قطع، وإلا لم يقطع، وسواء سرقة^(١٣) مسلم أو ذمي^(١٤).

سرقة الملاهي

(١) فماتت. ساقطة من ح.

(٢) في "ز" : (ألو بيع). وفي "ق" : (لو بيع).

(٣) في ح : أضحيته.

(٤) في ح، ق : (لكن). بدون واو.

(٥) في ح : عليه به.

(٦) انظر النواذر ل ٩٩ / ١ - ٩٩ / ب، والمتقى ٧ / ١٥٦ - ١٥٧، وعقد الجواهر ٣ / ٣٢٩، وشرح

تهذيب المدونة ل ٢٤٧ / أ، وشرح جامع الأمهات (التوضيح لخليل) ل ٣٠١ / ب.

(٧) أي في كتاب ابن حبيب. وانظر النواذر ل ١٠٠ / أ، والمتقى ٧ / ١٥٧.

(٨) في ح : عن ابن القاسم.

(٩) في ح : مرصاتا.

(١٠) (أو عوداً) سقطت من "ح".

(١١) في ح : أو غيره.

(١٢) في ح : فإن كانت قيمته بعد كسره ثلاثة دراهم.

(١٣) (سرقة). مكررة في ق.

(١٤) انظر العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٣٦.

من سرق لحم
أضحية أو جلدها
وبلغ ذلك ثلاثة
دراهم قطع

قال في كتاب ابن حبيب^(١) : أوسرقه ذمي من ذمي^(٢)؛ لأن على^(٣) الإمام كسرها عليهم إذا أظهروها، ولو كان في ذلك فضة وزنها ثلاثة دراهم، وقد علم بها السارق قطع^(٤).

قال في الكتابين^(٥) : وأما الدّف والكبّر^(٦) يسرقهما، فإن كان في قيمة ذلك صحيحاً ربع دينار قطع؛ لأنه قد أرخص في اللّعب^(٧) بهما^(٨).

في سرقة الدّف والكبّر

ومن المدونة قال مالك : ومن سرق صبيّاً صغيراً حراً أو عبداً من حرزه قطع. سرقة الصبي والمعد

وإن سرق عبداً كبيراً فصيحاً لم يقطع، وإن^(٩) كان أعجمياً قطع^(١٠).

قال ابن المواز : وقاله مالك وأصحابه، وابن شهاب^(١١)،

(١٣) انظر العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٣٦.

(١) سقط من "ق" قوله : (قال في كتاب ابن حبيب).

(٢) في ح : ذمي للذمي.

(٣) (على). مطموس في "ق".

(٤) انظر المرجعين السابقين.

(٥) قوله : (قال في الكتابين). ساقط من "ز، ق". والمراد بالكتابين الواضحة والعتبية.

(٦) الكبّر بفتح الحاء الطبل وجمعه كِبَار. انظر المصباح مادة كبر ٢ / ٥٢٤.

(٧) في ق : في اللّعب.

(٨) انظر العتبية مع شرحها ١٦ / ٢٣٦، والنوادر ل ٩٩ / ب، والمتقى ٧ / ١٥٧.

(٩) في ز : فإن.

(١٠) المدونة ٦ / ٢٨١، وانظر الموطأ ٢ / ٦٣٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / ب.

(١١) عالم الحجاز والشام محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب، من بني زهرة بن كلاب، أبو بكر الزهري، القرشي، المدني، نزيل الشام، يقولون عنه تارة الزهري وتارة ابن شهاب ينسبونه إلى جد جده، وهو تابعي صغير، سمع أنس بن مالك، وابن عمر، وسهل بن سعد، وغيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم -، وسمع حلائق من كبار التابعين وأئمتهم، وتفقه بآبئ المسيب، كان - رحمه الله تعالى - من أكابر الحفاظ والفقهاء، وهو أول من دون الحديث، وروى عنه حلائق من كبار التابعين، والأئمة العظماء منهم : عمر بن عبد العزيز، وعطاء بن أبي رباح، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وأسم سواهم، مات - رحمه الله تعالى - سنة أربع وعشرين ومائة بثَنَف. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء

والليث^(١)، وربيعة^(٢).

قال أشهب : وذلك إذا كان الحر^(٣) الصغير لا يعقل نفسه، والأعجمي الكبير^(٤) لا يعقل^(٥) ما يراد به، [١٠٥/ب] وإن كان الصبي^(٦) يعقل فلا قطع

للشرازي ٤٧ - ٤٨، وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٩٥ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ٥ / ١٦٠ وما بعدها، وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ٩٠ - ٩٢، والأعلام ٧ / ٩٧.

(١) فقيه الديار المصرية وعالمها، الإمام الحافظ الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحرث الفهمي مولاها، أصله من الفرس أصبهاني، من تابعي التابعين، ولد بمصر، سمع ابن شهاب الزهري، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الرحمن بن القاسم، وهشام بن عروة، ونافع مولى ابن عمر، وعلق وعنه : ابن لهيعة، وهشيم بن بشير، وابن المبارك، وابن وهب، وغيرهم، قال النووي : ((أجمع العلماء على جلالته وإمامته، وعلو مرتبته في الفقه والحديث))، وللحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب : (الرحمة الغيثية في الترجمة الليثية) في سيرته. توفي - رحمه الله تعالى - سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٣ / ٣ وما بعدها، وطبقات الفقهاء للشرازي ٧٥ - ٧٦، وتهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٧٣ - ٧٤، وسير أعلام النبلاء ٨ / ١٣٦ وما بعدها، وشذرات الذهب ١ / ٢٨٥، والأعلام ٥ / ٢٤٨.

(٢) في ق : الليث وابن شهاب.

وربيعة هو : التابعي الجليل ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، أبو عثمان، ويقال : أبو عبد الرحمن، مفتي المدينة، القرشي التيمي مولاها، المشهور بربيعة الرأي، لأنه كان يعرف بالرأي والقياس، قال الذهبي : (كان من أئمة الاجتهاد)، سمع أنس بن مالك، والمائب بن يزيد، وعامة التابعين من أهل المدينة، روى عنه : الثوري، والأوزاعي، وابن عيينة، وشعبة، ومالك وبه تفقه. وخلاق سواهم. وقال النووي : (اتفق العلماء من المحدثين وغيرهم على توثيقه وجلالته، وعظم مرتبته في العلم والفهم، توفي بالمدينة سنة ست وثلاثين ومئة رضي الله عنه). وقيل توفي بالهاشمية أرض بالأنبار، انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٨ / ٤٢٠ وما بعدها، وطبقات الشرازي ٥٠، وتهذيب الأسماء واللغات ١٨٩ - ١٩٠، تذكرة الحفاظ ١ / ١٥٧ - ١٥٨، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٨٩ وما بعدها، وشذرات الذهب ١ / ١٩٤، والأعلام ٣ / ١٧.

(٣) في ح : الولد.

(٤) الكبير. سقطت من ق.

(٥) في ح : لا يعرف.

(٦) (الصبي). ساقطة من "ح".

عليه^(١) فيه.

و قال^(٢) ابن الماجشون في موضع آخر : لا قطع على من سرق خُرّاً^(٣).

قال^(٤) الأبهري : قال بعض أصحابنا : ولما كان سارق المال^(٥) يقطع من أجل إدخال الضرر في المال كان المدخل على نسب^(٦) الإنسان وحرمة الضرر أولى بالقطع^(٧).

[٣٦ - فصل : في سرقة المصحف، وحكم الطرّار والنباش]

قال في المدونة^(٨) : ومن سرق مصحفاً^(٩)، أو باب دار^(١٠)، أو^(١١) حلّ الطرّار^(١٢) من داخل الكم أو خارجة، أو أخرج من الخف ثلاثة دراهم؛

(١) (عليه) : ليست في "ح، ق". وفي النوادر ل ١٠٠ / أ : (قال ابن القاسم وأشهب : فإن كان الصبي يعقل، والعبد نصيباً فلا قطع فيهما).

(٢) في ح : قال.

(٣) انظر النوادر ل ١٠٠ / أ، والمتقى ٧ / ١٨١، والبيان والتحصيل على العتبية ١٦ / ٢٣٦، وعقد الجواهر ٣ / ٣٢٥.

وانظر أيضاً في قول ابن شهاب رحمه الله مصنف عبد الرزاق في كتاب اللقطة، باب الرجل يبيع الحر ١٠ / ١٩٤ - ١٩٥، والخلّى ١١ / ٢٣٦، وروى البيهقي في السنن الكبرى ٨ / ٢٦٧ - ٢٦٨ في كتاب السرقة، باب ما جاء في من سرق عبداً صغيراً من حرز : (عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء من أهل المدينة كانوا يقولون : من سرق عبداً أو أعحمياً لا حيلة له قطع).

(٤) ليست في ح، ق.

(٥) في ح : الما.

(٦) في ح : (سبب). وفي "ق" : مطموسة.

(٧) انظر أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٦٠٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٨ / أ.

(٨) نهاية ل ١١٨ / أ. ق.

(٩) المدونة ٦ / ٢٧٧.

(١٠) المدونة ٦ / ٢٧٤.

(١١) نهاية ل ٣٠٦ / أ. ز.

(١٢) من قوله : (ومن سرق مصحفاً). مطموس في "ق" من آثار الرطوبة.

قال في المصباح ١ / ٣٧٠ (مادة طرر) (طَرَرْتُه طَرّاً من باب قتل شقيقته، ومنه الطرّار : وهو

قطع^(١).

والقبور حرز لما فيها لقول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءَ وَأَمْواتًا * ﴾^(٢) فإذا أخرج الكفن من القبر وقيمتة ثلاثة دراهم فأكثر قطع^(٣).

الذي يقطع النفقات ويأخذها على غفلة من أهلها).

(١) قوله : (الخف ثلاثة دراهم قطع). مطموس في "ق" من آثار الرطوبة. وانظر النص في المدونة ٦ /

٢٨٠ - ٢٨١، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / ب.

(٢) الآية ٢٥، ٢٦ من سورة المرسلات.

(٣) المدونة ٦ / ٢٨٠، وانظر الموطأ ٢ / ٦٣٩.

الباب (١) [العاشر]

في (٢) السرقة في السفَر (٣) من السفن (٤)، أو من قطار، أو محمل (٥)،
أو من على البعير، أو اختلسه (٦)

[٣٧- فصل : في المختلس والمكابر ونحوهما]

وقال الرسول عليه السلام : (لَا قَطْعَ عَلَى مُخْتَلِسٍ) (٧).

وروي ذلك عن علي، وزيد (٨)، وغيرهما (٩)، ورواه كثير من التابعين (١٠).

الدليل على عدم
قطع المختلس

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) (في) . ليس في ح.

(٣) (في السفَر) . ليست في ح.

(٤) (من السفن) . ليست في "ز، ق".

(٥) المَحْمِل . سقطت من "ق". والمراد به : المَوْزَج . انظر للمصباح المنير مادة (حمل) ١ / ١٥٢.

(٦) الخُلْسَة : قال في المصباح المنير مادة (مجلس) ١ / ١٧٧ : (خَلَسْتُ الشيء خُلْسَةً من باب ضرب اختطفتته بسرعة على غفلة، واحتلسه كذلك، والخُلْسَة بالفتح المرة، والخُلْسَة بالضم مأخوطة) وانظر المحكم مادة (مجلس) ٥ / ٤٨.

(٧) تقدم تخريجه . إلا أن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - لم يرد عنده لفظ الخلسة، كما أخرجه ابن ماجه - زيادة على تخريجه له هناك - من طريق آخر، ولفظ مقتصر على الخلسة فقط (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَوَّغَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " كَيْسَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ ") . من كتاب الحدود باب الخائن والمتهم والمختلس ٢ / ٨٦٤ . وقال عنه البوصيري في مصباح الزجاجة ٢ / ٧٦ : (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات) .

(٨) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري النجاري الخزرجي، أبو سعيد رضي الله عنه، استصفر يوم بدر، وأول مشاهده أحدوقيل بل الخندق، كان - رضي الله عنه - من علماء الصحابة، والمقدمين في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض، روى عنه جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة، وأبو سعيد، وابن عمر، وأنس، وسواهم، وهو الذي جمع القرآن على عهد الخليفة الإمام أبي بكر - رضي الله عنه - مات رضي الله عنه سنة خمس وأربعين، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في الاستيعاب في أسماء الأصحاب ١ / ٥٣٢، والإصابة في تمييز الصحابة ١ / ٥٤٣.

(٩) في ق : وغيرهم.

(١٠) انظر : المدونة ٦ / ٢٨٠، والموطأ كتاب الحدود باب ما لا قطع فيه ٢ / ٦٤٠، ومصنف ابن أبي

قال أبو محمد : ولما كان حكم المحارب غير حكم السارق لم تكن السرقة إلا اسراراً^(١).

قال مالك : لا قطع على مختلس ولا^(٢) مكابر^(٣).

ومن العتبية قال عيسى عن ابن القاسم في سارق دخل بيت رجل فأتزر بإزار^(٤) فأخذ^(٥) في البيت والإزار عليه، ثم أفلت من بين^(٦) أيديهم، وأخرج^(٧) من الدار والإزار عليه^(٨) وقد علم أهل البيت بالإزار أو لم يعلموا، قال : لا قطع عليه^(٩).
يريد : لأنه كالمختلس.

بعض أحوال
للمختلس

شبهة كتاب الحدود ، باب في الخلسة فيها قطع أم لا ٢٤٠ / ٤٥ - ٤٧ ، والحلى لابن حزم ٣٢٢ / ٣٢٣ ، والاستذكار ٢٤ / ٢٣٥ - ٢٣٧ ، وسنن البيهقي كتاب السرقة جماع أبواب ما لا قطع فيه باب لا قطع على المختلس ولا على المتهب ولا على الخائن ٨ / ٢٨٠ .
(١) في ز : استمراراً .

(٢) في ح : (أو) . وهو مطموس في " ق " .

(٣) انظر للمؤنة ٦ / ٢٧٥ ، وقال الإمام مالك في الموطأ ٢ / ٦٤١ : ((الأمر مجتمع عليه عندنا : أنه ليس في الخلسة قطع ، بلغ منها ما يقطع فيه أو لم يبلغ)) . والمراد بالمكابرة : المغالبة في أخذ المال بالقوة والقهر ، وتختلف عن المحاربة ، كمكابرة المختلس وشبهه . قال ابن عبد البر في الاستذكار ٢٤ / ٢٣٧ : (أجمعوا أنه ليس على الفاصب قطع ، ولا على المكابر الغالب قطع إلا أن يكون قاطع طريق ...) . وقال في شرح ابن الحاجب ل ٣٠٢ ب : (إذا أخذ المال على وجه الاستلاس فلا قطع ، ومثاله : أن يغافل صاحب المال فإذا غفل أخذ منه ما غافله ، ومثله اللهاة وهم الذين يأتون بما يشغل فكر الإنسان ونحوهم ، وكذلك إذا أخذ المال على وجه المكابرة فلا قطع ؛ لأن المكابرة إذا كانت [لا] على وجه الخراطة راجعة إلى الغصب ، والفاصب لا يقطع ، مثاله : أن يقول ناولني متاهك هذا ، فإذا ناوله إياه كابره . وقال : هذا متاعي وفي يدي) . وانظر : المتقنى ٧ / ١٦٩ ، وعقد الجواهر ٣ / ٣٣٣ ، والتاج والإكليل ٦ / ٣١٠ .

(٤) بإزار : ليست في ح .

(٥) في ح : وأخذ .

(٦) بين . ليست في ق .

(٧) في جميع النسخ (وأخرج) . ونص العتبية ٦ / ٢٤٠ : " فخرج " . وهو الأصح .

(٨) من قوله : (ثم أفلت) . ساقط من " ح " .

(٩) العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٤٠ .

قال عنه أصبغ : ولو أن رب البيت رأى السارق قد نقب^(١)، فذهب^(٢) فأتى بشاهدين يشهدان عليه، فنظرا^(٣) إليه ورب المتاع معهم، ولو أراد أن يمنعه منعه، قال : ليس عليه قطع^(٤)، وهو قول مالك.

وقال أصبغ : عليه القطع؛ لأنها سرقة^(٥).

م : إن رآهم السارق ففر^(٦) فهو مختلس، وإن خرج من الدار ولم يرههم فهو سارق يجب قطعه، والله أعلم^(٧).

٣٨ - فصل [في سرقة متاع المسافر، وفي السرقة من الإبل والدواب وهي تساق مقطورة أو غير مقطورة]

ومن المدونة قال مالك : وإذا وضع المسافر متاعه في خبائه أو^(٨) خارجاً من خبائه وذهب لحاجته فسرقة^(٩) رجل، أو سرق لمسافر فسطاطاً^(١٠) مضروباً،

(١) (قد نقب.) ليست في ح.

(٢) ليست في "ز". وفي "ق" : (ولو أن رب البيت والسارق قد ذهب).

(٣) في ح، ز : (فنظر). بالإنفراد، والنص في العتبية بالتثنية.

(٤) في ق : ليس عليه القطع.

(٥) المرجع نفسه ١٦ / ٢٥٦.

(٦) ففر : ليست في ح.

(٧) وقال ابن رشد - رحمه الله تعالى - في البيان والتحصيل ١٦ / ٢٥٦ - ٢٥٧ : (قول أصبغ أظهر؛ لأنه أخذ المتاع مستسراً به لا يعلم أن أحداً يراه لارب المتاع ولا غيره، كمن زنى والشهود ينظرون إليه ولو شاؤا أن يمنعه منعوه، وهو لا يعلم أن الحد عليه واجب بشهادتهم. ووجه قول ابن القاسم : وما حكاه أنه من قول مالك : هو أنه رآه من ناحية المختلس لما أخذ المتاع من صاحبه وهو ينظر إليه، وليس بمنزلة المختلس على الحقيقة، إذ لم يعلم هو ينظر صاحب المتاع إليه).

(٨) (في خبائه أو.) ساقطة من "ز".

(٩) في "ز" : (وسرقة). وفي "ق" : (فسرق).

(١٠) قال في المصباح للنير مادة (فسط) ٢ / ٤٧٢ : (الفسطاط : بضم الفاء وكسرهما بيت من الشتر، والجمع فساطيط).

أوحل بعيراً من القطار في مسيره^(١) وبان به قطع^(٢).

ابن المواز^(٣) قال مالك : وإذا سيقّت الإبل غير مقطورة فمن سرق منها قطع، والمقطورة أي^(٤) وكذلك الزوامل^(٥).

قال : وكذلك إذا سيقّت الإبل والدواب^(٦) إلى المرعى سوقاً غير مقطورة، فمن سرق منها قطع ما لم تنته إلى الرعى، والمقطورة أي^(٧).

وكذلك إذا نُحِيت من المرعى وهي راجعة تساق^(٨) غير مقطورة^(٩)، وقد^(١٠) خرجت من حد الرعي^(١١) [١٠٦/أ] ولم تصل^(١٢) إلى مرايحها فتسرق في تلك الحال فإنه يقطع سارقها.

قلت : وكيف وقد جاء (حتى يأويها المَراح)^(١٣)، وقال كذلك^(١٤) في التمر^(١٥) : (حتى يأويه الجَوين)^(١٦)، فلو حمله أحد إلى الجرين، أو إلى بيته،

(١) في ح، ق : سره.

(٢) المتن ٦ / ٢٧٩، ٢٨٠، وانظر العتبية ١٦ / ٢٢١، وتهذيب المتن ل ١٩٥/ب.

(٣) في ق : م.

(٤) نهاية ل ٣٠٦ / ب.ز.

(٥) في ح : (الرواحل). والزوامل : جمع زاملة وهو البعير الذي يُحْمَلُ عليه الطعام والمتاع. انظر اللسان مادة (زمل) ١١ / ٣١٠.

(٦) في ح : (وكذلك الإبل إذا سيقّت والدواب).

(٧) قوله : (والمقطورة أي) ساقطة من "ح". ومن قوله : (وكذلك الزوامل). سقط من "ق".

(٨) في ق : راجعة لسارق.

(٩) في ح : (وكذلك إذا جلب من المرعى وهي لتساق غير مقطورة راجعة).

(١٠) في ق : قد.

(١١) في ز : المرعى.

(١٢) في ح : ولم تساق.

(١٣) تقدم تخريجه.

(١٤) في ح، ق : (قال : وكذلك).

(١٥) في ق : في البحر قبل.

(١٦) تقدم تخريجه.

أو حمله على دابته فسرق من عليها ألا يقطع^(١)، وإنما يؤخذ في^(٢) الحديث بما أريد به^(٣). وقد تقدم نحو هذا^(٤).

[٣٩- فصل : من سرق أو اختلس من محمل أو من على ظهر البعير، وفي المسافرين يسرق بعضهم بعضاً]

قال في المدونة : ومن سرق من المحمل^(٥) شيئاً مستتراً، أو أخذ من على البعير غرائر^(٦) وشقها وأخذ مافيها، أو أخذ ثوباً من على ظهر البعير مستتراً^(٧)، قطع في ذلك كله، إن بلغ ثمنه مافيه القطع، وإن أخذ الثوب غير مستتر فهو حلوسة، ولا قطع^(٨) عليه.

والرفقة في السفر ينزل كل واحد على حديثه^(٩)، فإن سرق أحدهم^(١٠) من الآخر شيئاً^(١١) قطع، كأهل الدار ذات المقاصير^(١٢) يسرق أحدهم من بعضها شيئاً فإنه يقطع.

ينازل للسفرون كل على حنته فسرق أحدهم من آخر شيئاً

(١) في ز : لا يقطع.

(٢) في ق : من.

(٣) انظر : التوارد ل ١٠٧ / أ - ب، وشرح ابن الحاجب ل ٣٠٢ / أ، وإكمال لإكمال المعلم شرح صحيح مسلم ٤ / ٤٣٨ - ٤٣٩.

(٤) ص ١٥٣ وما بعدها.

(٥) في ح : (قال في المدونة : قال : ومن سرق من محمل).

(٦) الغرائر جمع غرارة، قال في المعجم الوسيط (مادة غرر) ٦٤٨/٢ (الغرارة : وعاء من الخيش ونحوه يوضع فيه القمح ونحوه). وانظر اللسان مادة غرر ١٨/٥، ومعجم الألفاظ الفارسية المعربة ١١٥.

(٧) من قوله : (أو أخذ من على البعير غرائر). سقط في ق.

(٨) في ز : (فلا قطع). وفي "ق" : (فلا يقطع).

(٩) في ق : حدة.

(١٠) في ق : أحدهما.

(١١) في ز : شيئاً من الآخر.

(١٢) قال في المصباح ٥٠٥ (قصر) : (مقصورة الدار الحجرية منها، ومقصورة المسجد أيضاً وبعضهم يقول : هي محولة عن اسم الفاعل والأصل مقاصرة) لأنها حابسة كما قيل ﴿حجاباً مستوراً﴾ أي ساتراً.

من نزل منزلاً في
الصحراء قطع
من سرق منه

ومن ألقى ثوبه في الصحراء وذهب لحاجته وهو يريد الرجعة إليه ليأخذه
فسرقه رجل، فإن كان منزلاً نزله قطع سارقه، وإلا لم يقطع^(١).

ابن المواز^(٢) قال أشهب : إن طرحه رجل بموضع ضيعة^(٣) فلا قطع فيه^(٤)؛
وإن طرحه خلفه فلا قطع عليه^(٥)، وإن طرحه بقرب منه، أو من حباته، أو من
عباء أصحابه^(٦)؛ فإن كان سارقه من غير أهل الخباء قطع، وقاله يحيى بن
سعيد^(٧).

لا قطع على من
سرق من سفينة
هو من أهلها

قال ابن المواز^(٨) : وأما أهل السفينة يسرق بعضهم من بعض فلا قطع
عليه، كالحرز الواحد، إلا أن يسرق منهم أحد^(٩) من غير أهل السفينة مستتراً
فليقطع إذا أخرج^(١٠) ذلك من المركب^(١١).

وكذلك^(١٢) في المدونة^(١٣)، وبعد هذا إيعاب القول فيها إن شاء الله^(١٤).

(١) للمدونة ٦ / ٢٧٩ - ٢٨٠، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / ب.

(٢) في ح : (محمد). وفي "ق" : (م).

(٣) في "ز، ق" : (صنعة). والتصحيح من المراجع الآتية.

(٤) من قوله : (إن طرحه) ساقط من "ح".

(٥) من قوله : (وإن طرحه) ساقط من "ز".

(٦) ح : أو عباء أصحابه.

(٧) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النخاري، أبو سعيد، عالم المدينة وتلميذ فقهاءها السبعة، سمع

أنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وعنه الزهري، والإمام مالك، والسفيانان، وغيرهم، كان -

رحمه الله تعالى - ثقة ثباتاً حجة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في

طبقات الشيرازي ٥١، وتهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٥٣ - ١٥٤، وسور أعلام النبلاء ٥ /

٤٦٨ - ٤٨١.

(٨) في ح : (محمد). وفي "ق" : (مالك).

(٩) في ز : (أحد منهم). وفي "ق" : (منه أحد).

(١٠) في ق : إذا أخرج.

(١١) انظر : النوادر ل ١٠٣ / أ، والذخيرة ١٢ / ١٦٧.

(١٢) نهاية ل ٣٠٧ / أ. ز.

(١٣) ٦ / ٢٩٠.

(١٤) سقط من ز : (إن شاء الله). وسقط من "ق" : (فيها إن شاء الله).

الباب^(١) [الحادي عشر]

فيمن سرق ما لا يسوى ثلاثة دراهم وفيه ذهب أوفضة ولم يعلم^(٢) بذلك

قال مالك : ومن سرق ثوباً أو خرقة لاتساوي^(٣) ثلاثة دراهم وفي ذلك دنائير أو دراهم مصرورة^(٤) ولم يعلم أن ذلك فيه، فأما الثوب وشبهه مما يعلم الناس أنه يُرفع ذلك في مثله^(٥)، فإنه يقطع^(٦)، وإن لم يدر مافيه.

يُقطع في سرقة كل ما يحفظون للناس فيه أشياءهم ولا يقطع فيما سره

ولو سرق شيئاً لا يرفع ذلك فيه كالحجر والخشبة والعصا، لم يقطع إلا في قيمة ذلك دون مافيه من ذهب أو فضة^(٧).

م^(٨) : قال^(٩) بعض فقهاءنا : ومن^(١٠) سرق خرقة مما يعلم أن أحداً لا يصّر ذلك فيها لدنائتها لم يقطع لما^(١١) فيها إذا لم يعلم به^(١٢).

قال ابن حبيب [١٠٦/ب] عن أصبغ : ومن سرق ليلاً عصاً مفضضة وفضتها ظاهرة فيها أكثر من ثلاثة دراهم، وقال^(١٣) : لم أر الفضة بالليل، فإن علم^(١٤) أنه لم يصّر الفضة لم يقطع، ويصير كما لو كانت الفضة في داخلها^(١٥).

لا يقطع من سرق عصا مفضضة لم ير الفضة

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) في ق : ولم يعامل.

(٣) في ق : لا يسوى.

(٤) في ق : مضروبة.

(٥) في ز : (مما يُعرف أن الناس يرفعون ذلك في مثله). وفي "ق" : تكرر قوله : (في مثله).

(٦) سقط من ق قوله : (فإنه يقطع).

(٧) في ح : من ذهب أوفضة ثلاثة دراهم. وانظر النص في المدونة ٦ / ٢٨١، والعنينة مع شرحها ١٦ / ٢٦٠، وتهذيب المدونة ل ١٩٥ / ب - ١٩٦ / أ.

(٨) ساقط من ح.

(٩) في ح : وقال.

(١٠) في ح، ق : ولو.

(١١) في ح، ق : لم يقطع فيما.

(١٢) انظر : الذريعة ١٢ / ١٤٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٨ / ب، ومنح الجليل ٤ / ٥٢٢.

(١٣) في ق : قال وقال.

(١٤) في ح، ق : فإن رأى.

(١٥) انظر : النوازل ل ٩٧ / أ، وللتقى ٧ / ١٥٨، والذريعة ١٢ / ١٤٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٨ / ب.

الباب^(١) [الثاني عشر]

بقية القول في الشهادة في السرقة، والاختلاف فيها

وقد^(٢) تقدم القول^(٣) أن شهادة الأخوين لأخيهما أن هذا سرق متاعه جائزة إذا كانا عدلين.

متى تشروط العدالة
ومتى لا تشروط في
شهادة الأخوين
لأخيهما

قال ابن المواز عن مالك : ولو كانا غير^(٤) مبرزين ولو شهدا لغير أخيهما لقبلا فمثل هؤلاء عندي لا يقضى بهما للأخ بالمال، ولا يقطع بهما^(٥) السارق حتى يكونا ثابتي^(٦) العدالة فيقضي بهما في المال والقطع، إلا أن يشهدا في اليسير كربع^(٧) دينار وشبهه^(٨) فتحوز في المال والقطع^(٩) وإن لم يكونا مبرزين، أو يكون السارق عدلياً^(١٠) فتحوز أيضاً؛ لأنهما إنما شهدا^(١١) على قطع^(١٢) بغير غرم^(١٣).

م : يريد : فتحوز في الكثير في هذا^(١٤).

(١) في ز : وهذه ترجمة. وسقط لفظ (باب) من "ق".

(٢) في ح، ق : قد.

(٣) في ق : قد تقدم في الباب الأول.

(٤) في ح، ق : ليسا.

(٥) في ح : فلا يقطع لهما.

(٦) في ح، ق : يثبت.

(٧) في ح : ربع.

(٨) في ز : وغوه.

(٩) من قوله : (إلا أن يشهدا في اليسير). سقط في "ق".

(١٠) نهاية ل ١١٨ / ب. ق.

(١١) في ز : يشهدان.

(١٢) في ز : على قطع لازم.

(١٣) ساقطة من "ز". وانظر النص في النواذر ل ١١٥ / أ.

(١٤) النواذر ل ١١٥ / أ.

٤٠ - فصل [في الاختلاف في الشهادة]

قال فيه^(١) وفي المدونة : وإذا شهد^(٢) شاهد على رجل أنه سرق نعمة،
وشهد آخر أنه سرق كبشاً واجتمعا في الوقت والموضع^(٣) والفعل، فهي مختلفة
فلا^(٤) تجوز^(٥) ولا يقطع بها^(٦).

من شروط صحة
الشهادة اتفاق الشهود
على المكان والزمان
وصفة الفعل

ولو اجتمعا على الكبش وصفته، وقال هذا سرقة يوم الخميس، وقال الآخر
سرقة^(٧) يوم الجمعة^(٨) لم يجوز أيضاً^(٩).

قال ابن المواز : قال ابن القاسم، وكله قول مالك^(١٠) : كما لو شهد
واحد أنه شرب أمس حمراً، وشهد آخر أنه شربه اليوم^(١١)، لم يجوز؛ لأنه من
باب الفعل لا من باب الإقرار، وشهادتهما في القذف من معنى الإقرار يقضي بها
وإن اختلف اليوم.

قال : وكذلك إن شهد واحد أنه سرق بالمدينة وشهد آخر^(١٢) أنه سرق
بمصر لم يجوز، وقاله أصبغ^(١٣).

(١) أي في كتاب ابن المواز.

(٢) نهاية ل ٣٠٧ / ب. ز. ومن قوله : (فتجوز أيضاً؛ لأنهما إنما شهدا). سقط من "ق".

(٣) في ح : فاجتمعا في الموضع والوقت.

(٤) في ز، ق : ولا.

(٥) معنى لا تجوز : أي لا تقبل ولا يحكم بها.

(٦) بها : ليس في ح.

(٧) سرقة. زيادة في ح.

(٨) الجمعة. مطموسة في ق.

(٩) المدونة ٦ / ٢٨١، وانظر تهذيب المدونة ل ١٩٦ / أ.

(١٠) في "ح" : (قال محمد : وكله قول ابن القاسم). وفي "ق" : (م). بدلاً عن ابن المواز.

(١١) في ق : أنه شربه يوم آخر.

(١٢) في ز، ق : (وآخر). وشهد آخر موجودة بهامش ح.

(١٣) انظر النوادر ل ١١٥ / أ - ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٤٨ / ب.

الباب^(١) [الثالث عشر]

في السارق يحدث في السرقة في الحرز حدثاً^(٢)

٤١- فصل : فيمن أكل طعاماً داخل الحرز أو ابتلع ديناراً أو اذهن]

قال مالك : وإذا دخل السارق الحرز، فأكل^(٣) الطعام، ثم عرج؛ لم يقطع، وعوقب، وضمنه في ماله وعدمه، قلت قيمة ذلك أو كثرت^(٤).

لا يقطع في الأكل
داخل الحرز
لاستهلاكه ويضمنه

قال في العتبية : ولو ابتلع ديناراً في الحرز وعرج؛ لقطع^(٥)؛ لأنه خرج به وهو شيء يخرج^(٦) منه ويأعذه^(٧).

قال في المدونة، وكتاب محمد : وإن دهن السارق رأسه ولحيته في الحرز^(٨) بدهن أو غالية^(٩) [١٠٧/أ] ثم عرج، فإن كان مافي رأسه ولحيته^(١٠) من الدهن إن سلت - ابن المواز^(١١) قال أشهب : أو غسيل^(١٢) - يبلغ ربع دينار

يقطع في الأذنان
وعرجه إذا بلغ النصاب

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) جاء عنوان هذا الباب في ز : في السارق يحدث حدثاً في الحرز.

(٣) في ح : وأكل.

(٤) انظر المدونة ٦ / ٢٨١، والعتبية ١٦ / ٢٤٠، وتهذيب المدونة ل ١٩٦ / أ، والنوادر ل ١١٠ / أ.

(٥) في ح : وعرج به لقطع. وفي ق : وعرج يقطع.

(٦) في ز، ق : يخرج.

(٧) في ق : ويأعذه. وانظر : العتبية ١٦ / ٢٤٣، وشرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٤٠، وقال ابن

رشد - رحمه الله - : (لأن ما أكله في الحرز فقد استهلكه ولا منفعة له فيه إذا عرج به، بخلاف

الدينار يزدوده في الحرز هذا يقطع فيه إذا عرج به؛ لأنه ليس بمستهلك له بإزداده).

(٨) في الحرز : سقطت من ح.

(٩) الغالية : نوع من الطيب مركب من مسك وحناء وعود ودهن. انظر اللسان مادة (غلا)

١٥ / ١٣٤، والمصباح النور مادة (غلا) ٢ / ٤٥٢.

(١٠) في ح : مافي لحيته أو رأسه.

(١١) في ح : (محمد). وفي "ق" : (م).

(١٢) قال في شرح تهذيب المدونة ل ٢٤٩ / أ : (يغسل فيطوفوا على الماء فيجمع).

قطع، وإلا لم يقطع^(١).

ابن المواز : أمّا^(٢) مايساوي بعد السلت مافيه^(٣) القطع فإنه يضمنه^(٤) في يسره لاني عسره^(٥)، إذ فيه قطع^(٦)، وباقي^(٧) ذلك يضمنه في عدمه وملائته، ويخاص به غرماؤه^(٨).

[٤٢- فصل : فيمن ذبح شاة داخل الحرز، أو قطع ثوبا خرقا، أو سرق زعفرانا وصبغ به]

قال في المدونة : وإن ذبح الشاة في الحرز ثم خرج بها مذبوحة، فإن سويت مذبوحة مافيه القطع قطع^(٩).

قال في كتاب محمد : فإن كان له مال يوم سرقت ضمن قيمتها^(١٠) حية^(١١)، وإن^(١٢) لم يكن له مال أتبع بما بين قيمتها حية وقيمتها مذبوحة^(١٣)، في ذمته^(١٤) ولم يتبع بقيمة الشاة مذبوحة؛

(١) انظر : المدونة ٦ / ٢٨١ - ٢٨٢، وتهذيب المدونة ل ١٩٦ / أ، والوارد ١١٠ / ب.

(٢) في ح : (محمد وأما). وفي "ق" : (محمد أمّا).

(٣) في ح : (بما فيه). وفي "ق" : (بعد الثلث مافيه).

(٤) في ق : فإنه يقطع.

(٥) في ح، ق : لاني عدمه.

(٦) قطع : سقطت من ز.

(٧) في ح : (وباقيه). وعبارة الذميرة ١٢ / ١٧٢ : والزائد على ذلك ... الخ.

(٨) في ح : (ويخاص غرماؤه). ومحاصة الغرماء هي : أن يقتسموا المال بينهم حصصا بنسبة ديونهم.

انظر : المصباح المنير مادة (حصص) ١ / ١٣٩. وانظر النص في الذميرة ١٢ / ١٧٢، وشرح

تهذيب المدونة ل ٢٤٩ / أ.

(٩) المدونة ٦ / ٢٨٢، وانظر تهذيب المدونة ل ١٩٦ / أ.

(١٠) نهاية ل ٣٠٨ / أ. ز.

(١١) في ح : مذبوحة.

(١٢) في ز : فإن.

(١٣) في ح، ق : (اتبع بما بين قيمتها مذبوحة وقيمتها حية).

(١٤) في ذمته : ساقطة من ح.

لأن كل^(١) ما أفسد في الحرز من كسر حرة زيت، أو حرق^(٢) ثوب فهو لقيمته^(٣) ضامن إذا قطع^(٤)، كان له مال أو لم يكن؛ لأنه ليس فيه قطع، وإنما قطع في قيمة الذي خرج به، إن خرج بشيء منه^(٥).

قال : وإن لم يكن^(٦) في^(٧) قيمة ذلك على ما هو به من الإفساد^(٨) ثلاثة دراهم لم يقطع، وأتبع بجميع القيمة في ملائه وعدمه^(٩).

وكذلك لو قطع ثوباً من الوشي^(١٠) في الحرز حرقاً، فإن خرج بها وقيمتها ثلاثة دراهم ضمن قيمته صحيحاً في ملائه إلا أن يشاء ربها^(١١) أخذ الحرق، فإن أخذها فلا شيء على السارق، وإن لم يأخذها فله تضمينه ما بين قيمته صحيحاً وقيمته مقطوعاً إن كان عديمًا، وأما ذو^(١٢) المال فهو يغرم قيمة جميعه^(١٣).

من قطع ثوباً في
حرزه ضمه إلا إذا
رضي به ربه مقطوعاً

(١) كل. ليس في ق.

(٢) في ح : (و حرق). وفي "ق" : (حرق).

(٣) في ق : بقيمته.

(٤) إذا قطع : سقطت من ح.

(٥) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٢٣٣، والنوادر ل ١١٠ / ب، والذخيرة ١٢ / ١٧٢.

(٦) من قوله : لأنه ليس فيه قطع. سقط من ق.

(٧) في ح : من.

(٨) في ح : الفساد.

(٩) انظر : النوادر ل ١١٠ / ب - ١١١ / أ.

(١٠) في ح، ق : ثوباً وشياً. وثوب الوشي : نوع من الثياب الموشية، والوشي : نقش الثوب ونمسيه. انظر : القاموس المحيط مادة (وشى) ٢ / ١٧٣٠، وللصباح المنير مادة (وشى) ٢ / ٦٦١.

(١١) في ح، ق : ربه.

(١٢) في ح : وأما در.

(١٣) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٢٣٣، والنوادر ل ١١٠ / ب.

وإن دخل^(١) الحرز بثوب له فصبيغه بزعفران من^(٢) الحرز وخرج به، فإن زادت قيمته يوم خرج به ثلاثة دراهم قطع، وليس كالدهن الذي ي تلف في الرأس؛ لأن ذلك لا يزيد في قيمة من ادهن به كان حراً أو عبداً^(٣)، ويلزم السارق قيمة الزعفران كله في ملاحته، وإن كان عبداً وقد قطع، فأما ما زادت^(٤) قيمة الثوب بالصبيغ^(٥) فإن زادت عشرة دراهم فلا يسقط عنه؛ لأنه عين قائمة له في الثوب، - يريد : ولم يهلك الثوب -، وأما باقي قيمة زعفرانه فليأخذ^(٦) من باقي ثمن الثوب إن^(٧) لم يكن على السارق دين، فإن كان على السارق دين تحاصوا في ذلك الباقي مثل : أن يكون ثمن الزعفران ديناراً فصبيغ^(٨) به الثوب في الحرز، وقيمه أبيض نصف دينار، فصار به^(٩) يسوى^(١٠) ديناراً، فأمّا^(١١) [١٠٧/ب] قطعت يده في نصف والنصف الآخر لزمه في داخل الحرز، فإن^(١٢) كان عبداً والذي على السارق من الدين دينار^(١٣) قرب الثوب^(١٤) أولى بالثوب حتى يأخذ نصف^(١٥) الذي زاد في الثوب؛ لأنه عين شيعته، ثم يحاص الغرماء

من صبيغ ثوبه
بزعفران في الحرز
فولد ثلاثة دراهم قطع
ولزمه قيمة الزعفران

(١) في ز : (وأما إذا دخل). وفي "ق" : (وإذا دخل).

(٢) في ح : في.

(٣) في ح، ق : عبداً أو حراً.

(٤) في ح : (فأما ما زادت). وفي "ق" : (فأما زادت).

(٥) في ح : (الصبيغ). وفي "ق" : (للصبيغ).

(٦) في ح : فله أخذه.

(٧) في ق : وإن.

(٨) في ز : فصبيغ.

(٩) (به). ليس في "ح، ق".

(١٠) ساقطة من ز.

(١١) في ح : قائماً.

(١٢) في ز، ق : وإن.

(١٣) في ح : (فالذي على السارق ديناً). وعند قوله : السارق. نهاية ل ٣٠٨ / ب. ز.

(١٤) في ح : (قرب الزعفران). وفي "ق" : (أقرب الثوب).

(١٥) في ق : نصفه.

بنصف الدينار الذي لزم ذمة السارق في الحرز، كما لو صبغ صباغ^(١) ثوباً وقبضه ربه، وقام الصباغ بحقه وفلس رب الثوب فالصباغ أحق بما زاد الصبغ في الثوب، ويخاص ببقية حقه.

ولو أخرج السارق الزعفران من الحرز وقيمته دينار فصبغ به ثوبه فزادت^(٢) قيمته نصف دينار وعليه دينار ديناً^(٣) قرب الزعفران أولى بالثوب حتى يقبض مازاد فيه زعفرانه وهو نصف دينار، ويكون الغرماء أحق بما بقي من ثمن^(٤) الثوب الذي صبغه^(٥)؛ لأنه قطع فيه وهو عديم فلم يلزم ذمته وإن^(٦) لم يزد في قيمة الثوب الذي صبغه السارق وقطع فيه وهو عديم فإنه لا يتبع السارق بشيء منه، وغرماؤه أحق بالثوب، وذلك بخلاف أن لو^(٧) سرق ثوباً وصبغه بزعفران نفسه فلم يزد فيه فهذا لاشيء لغرمائه فيه مع صاحب الثوب، وفيه اختلاف.

قال : وإذا سرق زعفراناً فصبغ به^(٨) ثوبه ثم باعه^(٩) فقام رب الزعفران والسارق عديم قرب الزعفران أحق بالثوب حتى يستوفي منه مازاد فيه صبغه على قيمته أبيض.

وكذلك لو باعه المبتاع من ثان والثاني من ثالث فله ذلك فيه^(١٠)؛ لأنه عين شئيه، والبائع متعد، وليس كما لو باع ثوبه الذي صبغه له الصباغ، هذا

(١) في ز : الصباغ.

(٢) في ق : فزاد.

(٣) في ح، ق : وعليه دين دينار.

(٤) ثمن سقطت من ز.

(٥) الذي صبغه : ليست في ز.

(٦) في ح : فإن.

(٧) في ز : (بخلاف أ ل و). وفي "ق" : (بخلاف لو).

(٨) في ق : فصبغ له.

(٩) ثم باعه : سقطت من ح.

(١٠) في ح : فله في ذلك قيمته.

من سرق زعفراناً
وصبغ به مخرج الحرز
وكان عنده فلا شيء
عليه غير القلع

من باع ثوباً بعد صبغه
بزعفران سرور

ليس للصباغ فيه طلب بحق صبغه إذا بيع؛ لأنه غير متعد في بيعه^(١).

م : كما^(٢) لو اشترى سلعة فباعها^(٣).

قلت : فإذا أفسد السارق المتاع في الحرز ثم عرج به وقيمتة ثلاثة دراهم فقطع^(٤) فيه، فهل ربه أحق بما وجد من متاعه وإن قطع فيه، ويتبعه بما نقصه الفساد مما لم^(٥) يقطع فيه أم لا^(٦)؟

ضمن لسارق ما أفسده
فعلل الحرز، لو عرجه
والفرق بين الفساد
القلي والكثير

قال : أما في الفساد^(٧) الكثير فليس له ذلك؛ لأنني لأسلمه إليه إلا بعد وجوب القطع فيما عرج^(٨) به، فإن شاء أخذ ذلك بما لزم السارق داخل الحرز من الفساد فذلك له^(٩) ما لم يكن على السارق دين فيحاص غرماءه فيه^(١٠) بقدر ذلك، وإن لم يكن فساداً كثيراً فله أخذه.

[١٠٨/أ] قال ابن القاسم : ويتبعه مع ذلك بما نقصه فعله^(١١) به في

الحرز.

ابن المواز^(١٢) : وهو أحب إليّ؛ لأنها^(١٣) جناية لزمته قبل السرقة إذا لم

(١) انظر : عدة البروق ٦٨١.

(٢) في ق : (محمد كما). وهنا نهاية ل ١١٩ / أ. ق.

(٣) في ز : (وكما لو اشترى منه سلعة فباعها). وفي "ق" : مطموسة هذه العبارة.

(٤) في ح : (قطع). وقوله : (وقيمتة ثلاثة دراهم فقطع). مطموس في ق.

(٥) نهاية ل ٣٠٩ / أ. ز.

(٦) (أم لا ؟) : ليست في ح، ق.

(٧) في ز : (أما الفساد). وفي "ق" : تكرر قوله : (أما في الفساد مما لم يقطع فيه). ثم استقام الكلام.

(٨) (عرج). مطموسة في "ق" بفعل الرطوبة.

(٩) في ق : فله أخذه.

(١٠) في ق : به.

(١١) في ز : بما نقصه الذي فعله.

(١٢) في ح : (محمد). وفي "ق" : (م).

(١٣) في ح : لأنه.

يكن ذلك يبلغ به التلف.

قال : ولو أخرجته ثم أفسده فساداً كثيراً فليس له أخذه وما نقصه عند أشهب، وإنما^(١) له أن يضمّنه قيمته يوم سرقة^(٢) أو يأخذه مفسوداً ولا شيء له؛ لأنه أحدث ذلك فيه بعد أن ضمّنه.

قلت: فلم قطعته فيما^(٣) خرج به وقد ضمّنته إياه قبل أن يخرج به حين ذبح الشاة ثم أخرج اللحم وهو يسوى ثلاثة دراهم؟

قال : لأن ذلك اللحم ليس بحلال له ولو تاب^(٤) مكانه لم يجوز له أكله حتى يقضى عليه بالقيمة، ألا ترى أن لو^(٥) سرق أمة أعجمية من حرزها وأصابها عنده عيب مفسد تلزمه به^(٦) قيمتها يوم سرقتها، فوطئها لقطع وحُدّ للزنا إن كان بكراً، وإن كان محصناً رجم ولم يقطع^(٧).

م : يريد : فكل من فعل فعلاً في مال غيره تلزمه به قيمة ذلك الشيء يوم الفعل فإن الحدود جارية عليه فيه حتى يقضى عليه بالقيمة فيه فيصير حيثنّز مالا من ماله يطأ ويأكل.

لا يحمل الشيء
المسروق للشارق
إلا بعد القضاء عليه
بقيمة ذلك الشيء

(١) في ح، ق : إنما.

(٢) في ز : سرقة.

(٣) في ح : بما.

(٤) في ح : (وإن بات). وفي "ق" : (ولو مات).

(٥) في ز : (ألو). وفي "ق" : (لو).

(٦) به : سقط من ح.

(٧) انظر : العينية ١٦ / ٢٣٦، والنوادر ل ١١١ / ١ - ب، والذخيرة ١٢ / ١٧٣ - ١٧٤.

الباب^(١) [الرابع عشر]

في ضمان السارق وصفة قطعه

[٤٣- فصل : في ضمان السارق ولو سرق ما لا قطع فيه]

قال الله تعالى^(٢) : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾^(٣).

فلا يجوز أن يجازى بأكثر من الجزاء الذي جعله الله تعالى جزاءه^(٤).

فلذلك قال مالك : لا يضمنها إلا في وحده؛ كنفقة الزوجة، والقيمة على^(٥) من أعتق شقيقاً له في عبد، ومن جعلها في ذمته عاقبه عقوبتين، فأما المملوء فلإنما^(٦) يغرمه من المال الذي أصابه^(٧) بالسرقة وأثمها بها^(٨).

ابن المواز^(٩) قال مالك وأصحابه : ولو سرق ما لا يجب^(١٠) فيه القطع إما لقلته أو لأنه من غير حرز، أو لغير ذلك ، فإنه يتبع بذلك في عدمه، ويخاص به

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) (قال الله تعالى). ليست في ز.

(٣) سورة المائدة آية ٣٨.

(٤) في ح : (حدأ). وفي "ز" : (جعله الله جزاءً).

(٥) نهاية ل ٣٠٩ / ب، ز.

(٦) في ح : فإنه.

(٧) في ح، ق : صانه.

(٨) انظر : المدونة ٦ / ٢٨٢، وتهذيب المدونة ل ١٩٦ / ب، والاشراف على والاشراف على مسائل

الخلاف للقاضي عبد الوهاب ٢ / ٢٧٥ - ٢٨٥، والمقدمات ٣ / ٢٢٤، وأحكام القرآن لابن

العربي ١ / ٦١٢، والقبس شرح الموطأ ٣ / ١٠٢٨، والتاج والإكليل ٦ / ٣١٣.

(٩) في ح : (محمد). ومطموسة في ق.

(١٠) في ح : ما يجب.

غرماءه، وإذا كان يجب فيه القطع لم يتبع في عدمه^(١) ولا يتبع إلا في يسر متصل من يوم سرق إلى يوم يقطع^(٢)، وإلا^(٣) لم يتبع، وإن كان الآن^(٤) مليئاً بعد عدم تقدم.

قال مالك : وهذا^(٥) الأمر المجتمع^(٦) عليه عندنا^(٧).

قال مالك : ولو كان يلزمه الغرم إذا أيسر بعد عدم لكان ذلك في رقة العبد إذا أعتق^(٨).

قال ابن المواز^(٩) : وإن قطعت يده وقد استهلك السرقة ويده مال فقال : أفدته^(١٠) بعد السرقة، وقال الطالب : بل قبل. فالقول قول السارق، إلا أن يقام عليه بالقرب مما سرق مما لا يكون فيه كسب ولا ميراث فلا يصدق.

مسائل
في استهلاك
السارق للسرقة

(١) من قوله : ويخاص به، سقط من ح. نقل نظير.

(٢) في ح : قطع.

(٣) وإلا. مطبوس في ق.

(٤) الآن. سقطت من ق.

(٥) في ق : وهو.

(٦) في ح : الجمع.

(٧) انظر النوازل ل ١٠٩ / أ، والتاج والاكلیل ٦ / ٣١٣.

وقال في شرح تهذيب اللبونة ل ٣٦٨ / أ : (قوله : قال مالك : الأمر المجتمع عليه. معناه الإجماع. وإن قال : الأمر المجتمع عليه عندنا. معناه عند أهل المدينة. وقال ابن حبيب: معنى قول مالك في كتابه : الأمر المجتمع عليه عندنا : هو ما اجتمع عليه الفقهاء السبعة، وعلي بن الحسين، وسالم بن عبيد الله، وأبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وقال في موضع آخر : معنى قول مالك في كتابه : الأمر المجتمع عليه عندنا : ما اجتمع عليه ربيعة وابن هرمز. صح من جامع ابن يونس). يعني أنه نقله من المصنف في كتابه هذا.

(٨) انظر النوازل ل ١٠٩ / أ. والمعنى : أن ما تعلق برقة العبد من حناية أو حق لا يفوت بعقبه بل ينتقل إلى المقت. وهذا من قياس العكس أي أن السارق كما لم يلزمه غرم ما سرق في حالة عدمه لا يلزمه أيضا في حالة يساره كالعبد إذا عتق. وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام مفصلا على حنابات العبد.

(٩) في ح، ق : محمد.

(١٠) في ق : أفدته.

ولو قطع وهو مليء [١٠٨/ب] يوم سرق إلى يوم قطع ثم أعدم بعد^(١)
القطع قبل أن يغرم^(٢) فقال^(٣) أشهب : لا شيء عليه إلا من الشيء^(٤) الذي
سرق منه.

وقال^(٥) ابن القاسم : يتبع بها ديناً، وإنما ينظر من يوم أقيم الحد.

قال : وإذا سرق فاستهلك^(٦) السرقة وعليه دين، فإن لم يكن بيده إلا قدر
الديون فأهل الديون أحق من صاحب السرقة، إلا أن يفضل شيء عن دينهم فلا
يتبع بشيء غيره^(٧).

٤٤ - فصل [في صفة قطع السارق]

قال مالك في غير المدونة : وتقطع^(٨) يد السارق ثم يحسم موضع القطع
بالنار، وكذلك في الرجل.

حسم موضع

القطع بالنار

وحد القطع في اليد^(٩) من^(١٠) مفصل الكوع، وفي الرجل^(١١) من مفصل
الكعبين، وكذلك في^(١٢) المحارب^(١٣).

موضع القطع في

اليدين والرجل

(١) في ح : قبل.

(٢) في ح، ق : قبل يغرم.

(٣) في ح : قال.

(٤) في ح، ق : اليسير.

(٥) في ح : قال.

(٦) في ح : واستهلك.

(٧) انظر النوادر ل ١٠٩ / ب، والذخيرة ١٢ / ١٨٩ - ١٩٠.

(٨) في ح، ق : ويقطع.

(٩) في ز : اليدين.

(١٠) من. زيادة في ق.

(١١) في ز، ق : الرجلين.

(١٢) في، ليس في ح.

(١٣) انظر النوادر ل ١١٣ / أ، والمتقى ٧ / ١٦٨، وعقد الجواهر ٣ / ٣٣٨.

قال في المدونة : ومن سرق مرة قطعت يمينه، ثم إن سرق^(١) قطعت رجله اليسرى، ثم إن سرق فيده اليسرى، ثم إن سرق فرجله اليمنى^(٢).

ما يُقطع من
تكررت سرقة
أربع مرات

قال ابن المواز^(٣) : وقد قطع الصديق والفاروق^(٤) اليدين والرجلين من خلاف في السرقة^(٥).

قال أبو محمد : وقد أمر الله عز وجل في المحاربين بقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف لسعيهم في الأرض فساداً، والسرقة^(٦) من الفساد في الأرض^(٧).

قال مالك : ثم إن سرق بعد أن قطعت يده ورجلاه ضرب وسجن^(٨).

من سرق بعد أن
قُطعت يده ورجلاه

قال أبو محمد^(٩) : وذكر ابن حبيب حديثاً في^(١٠) السارق إذا قُطع أربع مرات ثم سرق أن يقتل^(١١)، وليس بالثابت^(١٢).

(١) نهاية لـ ٣١ / أ، ز.

(٢) المدونة ٦ / ٢٨٢، وتهذيب المدونة لـ ١٩٦ / أ.

(٣) (قال ابن المواز). مكرر في ق.

(٤) أخرج ذلك عن أبي بكر - رضي الله عنه - الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب جامع القطع ٢ / ٦٣٧، كما أخرجه عنهما - رضي الله عنهما - عبد الرزاق في مصنفه في كتاب اللقطة باب قطع السارق ١٠ / ١٨٧ - ١٨٩، وابن أبي شبة في مصنفه كتاب الحدود باب في السارق يسرق فتقطع يده ورجله ثم يعود ٩ / ٥١٠ - ٥١١، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب السرقة، باب السارق يعود فيسرق ثانياً وثالثاً ورابعاً ٨ / ٢٧٣ - ٢٧٤، وانظر الاستذكار ٢٤ / ١٨٥ - ١٨٩، وإرواء الغليل ٨ / ٩١.

(٥) انظر النوادر والزيادات لـ ١١٣ / ب.

(٦) سقطت من ح، ق.

(٧) في ز : والسارق.

(٨) انظر : شرح تهذيب المدونة لـ ٢٤٩ / ب.

(٩) انظر المدونة ٦ / ٢٨٢، وتهذيب المدونة لـ ١٩٦ / أ.

(١٠) في النوادر لـ ١١٣ / أ. وفي ق : قال أبو بكر.

(١١) في ق : حد ما في.

(١٢) في ق : أن يقتل.

والحديث المشار إليه أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - في كتاب الحدود باب في السارق يسرق مراراً ٢ / ٤٩٦، ولفظه : (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " اقْتُلُوهُ ". فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّمَا سَرَقَ. فَقَالَ : " اقْتُلُوهُ ". قَالَ : فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ فَقَالَ : " اقْتُلُوهُ ". فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ : " اقْتُلُوهُ ". قَالَ : فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ فَقَالَ : " اقْتُلُوهُ ". فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّمَا

ومالك وأصحابه على أنه^(١) يعاقب، إلا أبا المصعب^(٢) فإنه قال : يقتل^(٣).

سَرَقَ فَقَالَ : " اقْطَعُوهُ " . ثُمَّ أَتَى بِهِ الرَّابِعَةَ فَقَالَ : " اقْطَعُوهُ " . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّمَا سَرَقَ قَالَ : " اقْطَعُوهُ " . فَأَتَى بِهِ الْخَامِسَةَ فَقَالَ : " اقْطَعُوهُ " . قَالَ جَابِرٌ : فَأَنْطَلَقْنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ ثُمَّ اجْتَرَرْنَاهُ فَأَقْبَلْنَاهُ فِي بَيْتٍ وَرَمَيْنَا عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ . وأعرضه النسائي في موضعين من السنن أحدهما كالذي رواه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - في كتاب قطع السارق، باب قطع اليدين والرجلين من السارق ٨ / ٩٠ - ٩١ . والأخر من حديث الحارث بن حاطب - رضي الله عنه - في الكتاب نفسه، باب قطع الرجل من السارق بعد اليد ٨ / ٨٩ - ٩٠ . ولفظه : (عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِلِصٍّ فَقَالَ : " اقْطَعُوهُ " . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ : " اقْطَعُوهُ " . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّمَا سَرَقَ قَالَ : " اقْطَعُوا يَدَهُ " . قَالَ ثُمَّ سَرَقَ فَقَطَعَتْ رِجْلُهُ ثُمَّ سَرَقَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى قُطِعَتْ قَوَائِمُهُ كُلُّهَا ثُمَّ سَرَقَ أَيْضًا الْخَامِسَةَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَغْلَمَ بِهَذَا جِبِينَ قَالَ : " اقْطَعُوهُ " . ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى يَتِيمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ لِيَقْتُلُوهُ يَنْهَمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَكَانَ يُجِبُّ الْإِسَارَةَ فَقَالَ : أَمُرُونِي عَلَيْكُمْ فَأَمْرُوهُ عَلَيْهِمْ فَكَانَ إِذَا ضَرَبَ ضَرْبَهُ حَتَّى قَتَلُوهُ) . والحاكم في المستدرک من حديث الحارث بن حاطب - رضي الله عنه - في كتاب الحدود، باب حكاية سارق قُتِلَ فِي الْخَامِسَةِ ٤ / ٣٨٢ .

(١٣) هو كما نقل المصنف عن ابن أبي زيد - رحمه الله - حيث أن حديث جابر - رضي الله عنه - في سننه مصعب بن ثابت قال عنه النسائي في السنن ٨ / ٩١ : (هذا حديث منكسر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث، والله أعلم) . وقال عنه المنذري في مختصر سنن أبي داود ٦ / ٢٣٨ : (قد ضعفه غير واحد من الأئمة) .

وأما حديث الحارث بن حاطب - رضي الله عنه - فقد قال عنه الحاكم - رحمه الله - ٤ / ٣٨٢ : (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) . وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرک ٤ / ٣٨٢ فقال : (منكسر) .

وقد نقل ابن عبد البر في الاستذکار ٢٤ / ١٩٥ عن النسائي أنه قال : (لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم -) .

وانظر : التلخيص الحبير ٤ / ٦٨ - ٦٩ ، والمداية في تخريج أحاديث البداية ٨ / ٦١٣ - ٦١٥ ، وإرواء الغليل ٨ / ٨٦ - ٨٩ .

(١) في ح : أن .

(٢) أبو مصعب هو : أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زورارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني، قاضي المدينة، كان إماماً ثقة، لازم الإمام مالك - رحمه الله تعالى - وتفقه به وأخذ عنه الموطأ، له كتاب : المختصر في قول مالك، حدث عن أبي مصعب الستة، إلا أن النسائي عن رجل عنه، كما روى عنه غيرهم من أئمة العلم، مات - رحمه الله تعالى - سنة إحدى وأربعين وميتين، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في الديباج المذهب ٣٠، والعمر ١ / ٣٤٣، وسير أعلام النبلاء ١١ / ٤٣٦ وما بعدها .

(٣) انظر النوادر والزيادات ل ١١٣ / أ، والاستذکار ٢٤ / ١٩٥، والمقدمات ٣ / ٢٢٢ - ٢٢٣،

ولو سرق أولاً ولا يمين له قطعت رجله اليسرى قاله مالك، وأخذ به ابن

من سرق ولا يمين
له أو كانت شلاء

القاسم.

ثم قال مالك بعد ذلك : تقطع يده اليسرى^(١).

قال مالك : وإن سرق ويده اليمنى شلاء قطعت رجله اليسرى^(٢).

قال ابن القاسم : ثم عرضتها عليه فمحاها^(٣) وأبى أن يجيبني^(٤) فيها بشيء، ثم بلغني عنه أنه قال : تقطع يده اليسرى، وأراه تأول قول الله تعالى : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٥)، والقول الأول أحب إلي^(٦).

وإن^(٧) سرق ولا يمين له ولا رجلين، أو كان أشل اليدين والرجلين، واستهلك^(٨) السرقة وهو عديم لم يقطع منه شيء^(٩)، ولكن يضرب ويسجن، ويضمن قيمة^(١٠) السرقة^(١١).

عقوبة من سرق
وجميع أطرافه
مقطوعة أو مشلولة

وعقد الجواهر ٣/ ٣٣٨. وقال ابن عبد البر في الاستذكار بعد ذكره للحديث الذي مرّ قرياً والذي يقول بقتل السارق في الخامسة : " لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به، إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن أهل المدينة " ونحو قوله قال ابن رشد في المقدمات.

(١) انظر المتن ٦ / ٢٨٢، وتهذيب المتن ل ١٩٦ / ١.

(٢) من قوله : (قال مالك : وإن سرق) سقط من "ح". نقل نظر .

(٣) في ح : فقال امحها فمحاها.

(٤) في ح : (ولم يجيبنا). وفي "ق" : (وأبى يجيبنا).

(٥) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٦) انظر المتن ٦ / ٢٨٨، والعتبة مع شرحها ١٦ / ٢٤٨، وتهذيب المتن ل ١٩٦ / ١.

(٧) في ح : فإن.

(٨) في ز، ق : فاستهلك.

(٩) (شيء). مطبوعة في ق. وجاء أسفل للوضع للطبوس (حذفه) هكنا قرأ، وقد تكون غير ذلك فالله أعلم.

(١٠) نهاية ل ١١٩ / ب. ق. وبنهاية هذه اللوحة وجد سقط في هذه النسخة وهو بقية هذا الباب،

والباب الذي يليه كاملاً، وهو : (رجوع البينة قبل الحكم أو بعده ...). وأكثر الباب الذي

يليهما، وهو : (في السارق يحدث فيما سرق بيعاً أو صيفاً أو غيره).

(١١) انظر المتن ٦ / ٢٨٢، ٢٨٨، وتهذيب المتن ل ١٩٦ / ١.

قال^(١) أبو محمد : وقال أشهب : لا يتبع في عدمه بشيء^(٢).

قال ابن القاسم : وكل ما درأت به الحد في السرقة ضمنت السارق قيمة السرقة وإن كان عديماً^(٣).

قال : وإن سرق وقد ذهب من يده أصبع [١٠٩/أ] قطعت^(٤) يده،
كما لو قطع يمين رجل وإبهام يده مقطوعة أن يده تقطع، وإن^(٥) لم يبق من
يمنى يده إلا أصبع أو أصبعان قطعت رجله^(٦) اليسرى، وإن كانت يده
ورجله^(٧) كذلك لم يقطع وضرب وسجن، وضمن قيمة السرقة^(٨).

م : المقطوع الأصبع الواحدة كالصحيح^(٩)، تقطع يده في السرقة، ويقتص
مقطوع الأصبع لراحة
كصحيح في اليد
واقصاص وما زاد فلا له إن قطعها رجل، ويقتص منه إن قطع هو يد رجل.

ولانص في المدونة إن كان ذهب من يد السارق أو القاطع أصبعان^(١٠).

(١) ليست في ح.

(٢) انظر النوادر ل ١٠٩ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٠ / أ.

(٣) انظر المدونة ٦ / ٢٩١.

(٤) في ح : فقطعت.

(٥) في ز : ولو.

(٦) في ح : يده.

(٧) نهاية ل ٣١٠ / ب، ز.

(٨) انظر المدونة ٦ / ٢٨٨، والعتبة مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٤٨، وتهذيب المدونة ل ١٩٦ / أ - ب.

(٩) من قوله : (يقطع وضرب وسجن) سقط من " ح ". لعله نقل نظر.

(١٠) في المدونة ٦ / ٢٨٨ : " قلت : فإن سرق وأصبعه اليمنى الإبهام ذاهبة، أو أصبعان أو ثلاثة، أو جميع أصابع كفه اليمنى ذاهبة، أيقطع في قول مالك كفه أو رجله اليسرى؟ قال : أنا الأصبع إذا خفت فأرى أن يقطع، لأنني سألت مالكا عن الرجل يقطع يد الرجل اليمنى وإبهام يده اليمنى مقطوعة ؟ قال : أرى أن تقطع يده، قال مالك : والأصبع اليسرى، فأرى أن تقطع يده على ما قال مالك. قال : وأما إذا لم يبق إلا أصبع أو أصبعان فلا أرى أن تقطع يده لأن من لم تبق له إلا أصبع أو أصبعان فهو مثل الأشل، فتقطع رجله اليسرى . . . " .

وقال في ٦ / ٣٢٤ بعد أن ذكر الجنابة على كف منها أصبع ناقص وأن فيها القصاص " قال وأما

وقال في الصحيح يقطع^(١) يد رجل وقد ذهب منها أصبعان : ليس له إلا^(٢) العقل.

وإن كان إنما ذهب من أيديهم ثلاثة أصابع فتقطع^(٣) رجل السارق اليسرى^(٤)، وخيِّره^(٥) في القاطع بين^(٦) أن يقتص منه من اليد الناقصة وإلا لزمه العقل.

وأما الصحيح يقطع يد ناقصة فليس عليه إلا^(٧) العقل^(٨).

الأصبعان والثلاثة فقول مالك الذي سمعت فيه وبلغني عنه في الأصبعين والثلاثة : أنه لا يقتص له من قاطعه، ولكن يكون له العقل في ماله".

(١) (يقطع). سقطت من ح.

(٢) (إلا). ليس في ح.

(٣) في ح : فيقطع.

(٤) انظر المدونة ٦ / ٢٨٨.

(٥) في ح : ويخبر.

(٦) (بين). ليست في ح.

(٧) (إلا). ليست في ح.

(٨) انظر المدونة ٦ / ٣٢٤.

الباب^(١) [الخامس عشر]

في رجوع البينة قبل الحكم أو بعده، والكشف عنهم، وجرحتهم،
وجامع مسائل الشهادات.

[٤٥ - فصل : في رجوع البينة قبل الحكم أو بعده]

قال مالك^(٢) : وإذا شهد رجلان على رجل بالسرقة ثم قالوا قبل القطع :
أوهمنا بل هو هذا الآخر؛ لم يقطع واحد منهما.

وما بلغ من خطأ الإمام^(٣) ثلث الدية فأكثر فعلى عاقلته، مثل خطأ الطبيب
والمعلم والخاتن.

خطأ الإمام

قال ابن القاسم : وأبى مالك^(٤) : أن يجيبنا في خطأ الإمام بشيء.

وإذا رجع الشاهدان قبل الحكم ولهما^(٥) عذر بين يعرف به صدقهما وكانا
بيني^(٦) العدالة؛ أقيلا^(٧) وحازت شهادتهما بعد ذلك^(٨)، وإن لم يتبين صدقهما
لم يقبلا^(٩) فيما يُستقبل^(١٠)، ولو أدبا لكانا بذلك أهلا، ولو^(١١) رجعا بعد

(١) ليست في ز.

(٢) مالك. ليست في ح.

(٣) الإمام. سقطت من ح.

(٤) مالك. ليست في ز.

(٥) في ح : وله.

(٦) في ز : ثابتي.

(٧) في ز : أحيزا.

(٨) في ز : وحازت بعد ذلك شهادتهما.

(٩) في ح : (لم يقبلا). بالثناة التحتية بعد القاف.

(١٠) في ح : (يستقبلان). بالثناة التحتية بعد القاف. وفي المدونة : (يستقبلان).

(١١) في ح : وإن.

الحكم وقد شهدا على دين أو طلاق أو حد أو عتق أو غير ذلك، فإنهما يضمنان الدَّين، ويضمنان العقل في أموالهما، ويضمنان قيمة المعتق^(١)، وفي الطلاق إن دخل بالزوجة فلا شيء عليهما، وإن لم يدع^(٢) ضمنا نصف الصداق للزوجة^(٣).

٤٦ - فصل [في الكشف عن البينة وتجريرهم]

ولا يقضي القاضي ببينة^(٤) حتى تزكى^(٥) عنده^(٦) وإن لم يطعن فيهم الخصم، ويكشف عنهم إن شاء في السر والعلانية، ولا يقبل إلا تزكية رجلين عدلين، لا يبال^(٧) فيما كانت الشهادة، في حق الله عز وجل أو للناس، من حد أو قصاص.

وإذا ارتضى القاضي رجلاً للكشف حاز، ويقبل منه ما نقل إليه من التزكية عن رجلين لا أقل من ذلك^(٨).

(١) في ح : العين.

(٢) في ز : يدعلا.

(٣) انظر المدونة ٦ / ٢٨٣، وتهذيب المدونة ل ١٩٦ / ب. وفيه : (وإن لم يدعل ضمنا نصف الصداق للزوج). وهي كذلك في التاج والإكليل ٦ / ٢٠٢ وقال : (قال عياض : عندنا في الأصل " ضمنا نصف الصداق "؛ حمله أكثر الشيوخ أن غرمه للزوج، وحمله غير واحد أن غرمه للمرأة). وانظر أيضا مواهب الجليل.

(٤) نهاية ل ٣١١ / أ، ز.

(٥) في ح : يزكوا.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) في ز : لا أبالي.

(٨) انظر المدونة : ٦ / ٢٩٠، وتهذيب المدونة ل ١٩٧ / أ. وقال في المنتقى ٥ / ١٩٤ : (وأما تزكية السر فقد روى ابن حبيب عن مُطَرِّف وابن الماحشون وأصبغ : ينبغي أن يكون للحاكم رجل عرف دينه وفضله وميزه وتحرزه لا يعرفه أحد سوى الحاكم فيبحث عن أحوال الناس ويحكم بذلك فإذا كلفه القاضي أن يتعرف له حال شاهد تسبب إلى ذلك بالبحث والسؤال من حيث لا يعلم به أحد ثم يُعلم الحاكم بما عنده من ذلك فهله تزكية السر).

فإذا^(١) زكيت البينة والمطلوب يجهل وجه التحريج من جهلة الرجال^(٢)،
أو من ضعفة النساء فليخبره [١٠٩/ب] القاضي بحاله من ذلك ويبينه له لعل^(٣)
بينه وبينهم^(٤) عداوة أو شركة^(٥) مما لا يعلمه المعدلون.

من يجهل التحريج
أعلمه به القاضي

وإن كان مثله لا يجهل وجه التحريج لم يدعه إليه، وليس كرد اليمين الذي
لا يتم الحكم إلا بها^(٦).

وإن^(٧) أقام المشهود عليه بينة على الشهود بعد أن زكوا أنهم شربة خمر،
أو أكلة ربا، أو فحّار، أو أنهم يلعبون بالشطرنج، أو بالنرد مدمنون عليها^(٨)،
أو بالحمام، فذلك^(٩) كله^(١٠) مما تجرح به شهادتهم.

ما تجرح به
الشهود

وإن^(١١) ثبت أنهم حلدوا في قذف، فمن تاب ممن حد في القذف وحسنت
حالته^(١٢)، أوزاد على ما كان يعرف منه من حسن الحال جازت شهادته.
ولو حُدَّ نصراني في قذف ثم أسلم بالقرب قبلت شهادته^(١٣).

(١) في ح : وإذا.

(٢) في ز : من جهلة التحريج.

(٣) في ز : ويبيحه له فلعل.

(٤) في ح : بينه وبينه.

(٥) في ح، ز : (شركة). وفي المدونة ٦ / ٢٨٤ : (شوكة) والصواب ما أثبتناه. قال في شرح
تهذيب المدونة ل ٢٥٢/ب : (أو شركة : قيل معناه : بين المشهود له وبين الشهود شركة
مفاوضة، فكأنهم شهدوا لأنفسهم . . . وقيل : مثل أن يشهدا على شريكهما في الدار أنه باع
نصيبه، فبهما على أن يثرا لأنفسهما الأخذ بالشفعة إن ثبت البيع . . .) .

(٦) في ح : وليس كرد اليمين التي لا يرد الحكم إلا بردها. وفي تهذيب المدونة ل ١٩٧/أ : (وليس كرده
اليمين لأن الحكم لا يتم إلا بردها). وانظر : المدونة ٦ / ٢٨٣ - ٢٨٤، وتهذيب المدونة ل ١٩٧/أ.

(٧) في ح : فإن.

(٨) في ح : بالشطرنج مدمنون عليها أو بالنرد.

(٩) في ح : وذلك.

(١٠) ليست في ح.

(١١) في ح : وإذا.

(١٢) في ز : حاله.

(١٣) المدونة ٦ / ٢٨٤ - ٢٨٥، وتهذيب المدونة ل ١٩٧/أ.

٤٧ - فصل [جامع مسائل الشهادات]

ولا تجوز شهادة العبد^(١) في شيء من الأشياء.

شهادة العبد

وإن شهد رجل وامرأتان على رجل بالسرقة لم يقطع^(٢)؛ وضمن قيمة ذلك^(٣)، ولا يمين على صاحب المتاع^(٤).

شهادة النساء

وإن شهد بذلك رجل واحد حلف الطالب مع شهادته^(٥) وأخذ المتاع إن كان قائماً بعينه، ولا يقطع السارق، وإن كان المتاع مستهلكاً ضمن السارق قيمته وإن كان عديمًا.

شهادة الرجل الواحد

وتجوز الشهادة على الشهادة في السرقة وغيرها إذا شهد رجلان على شهادة رجل.

الشهادة على الشهادة

وإذا شهدت بيعة على رجل غائب بالسرقة^(٦) ثم قدم فإنه يقطع، ولا تعاد البيعة حضروا أو غابوا إذا كان الإمام قد استأصل تمام شهادتهم، وإذا لم يقم بالسرقة حتى طال الزمان، وحسنت حالة^(٧) السارق، ثم اعترف، أو قامت عليه بذلك بيعة فإنه يقطع، وكذلك حد الزنى، والخمر، ولا يحد السكران حتى يصح^(٨).

الشهادة على الغائب وتأخر المطالبة بالحد أو رفع الدعوى

وقد تقدم في كتاب الشهادات إيعاب مسائل هذا الباب فأغنى عن إعادتها^(٩).

(١) في ح : العبد.

(٢) لأن الشهادة في الحدود لا يكفي فيها رجل وامرأتان بل لابد من رجلين.

(٣) في ز : (وضمن ذلك). لأن الأمر المشهود فيه آل إلى مال المأل تُقبل فيه شهادة النساء.

(٤) أي لا مدخل لتقوية البيعة باليمين من جانب صاحب المتاع لعدم الحاجة إليها لا كتمال الشهادة على المال إذ المال يثبت برجلين أو برجل وامرأتين، وطالما أطلقنا على هذا اسم بيعة فلسنا في حاجة إلى اليمين لا للأثبات ولا للتقوية واليمين إنما تكون مع شاهد واحد لتقويته.

(٥) في ح : مع شهادة واحد.

(٦) في ح : بسرقة. وهنا نهاية ل ٣١١ / ب. ز.

(٧) في ز : حال.

(٨) انظر المدونة ٦ / ٢٨٥ - ٢٨٦، وتهذيب المدونة ل ١٩٧ / ٢ - ب.

(٩) من قوله : (وقد تقدم) ساقط من ح.

الباب^(١) [السادس عشر]

في السارق يحدث فيما سرق بيعاً أو صبيغاً أو غيره

[٤٨ - فصل : في السارق يُحدث فيما سرق بيعاً]

قال مالك : وإذا باع السارق^(٢) السرقة فقطع ولا مال له ثم أُلْفِيَتْ عند المبتاع قائمة فلربها أخذها. لرب العين للسرقة
أخذها من مبتاعها
وما توالد منها

وكذلك لو كانت غنماً فتوالدت عند المبتاع لأخذها ربها^(٣) وأولادها، وأتبع المبتاع السارق بالثمن.

فإن هلك السرقة عند المبتاع^(٤) بسببه^(٥) أكلها، أو لبسها، أو حرقها^(٦)، أو باعها، فلربها أن يرجع على المبتاع بقيمتها، وإن هلكت عنده بأمر من الله تعالى فلا شيء عليه^(٧). للقيمة لرب السرقة
على مبتاعها إذا
أهلكها

قال ابن المواز : وأما^(٨) إذا باعها المشتري فلا يلزمه إلا الثمن الذي باعها به، وإن أكلها فعليه [١١٠ / أ] قيمتها، ويرجع هو على السارق بالأقل مما دفع إلى صاحبها، أو بالثمن^(٩) الذي كان دفع إلى السارق. وقاله^(١٠) أشهب. فمن على مشري
سرقة إذا باعها
ويرجع على السارق

(١) ليست في ز.

(٢) (السارق) . سقطت من ح.

(٣) (ربها) . ليست في ح.

(٤) (عند المبتاع) . سقطت من ز.

(٥) في ح : بشبهة.

(٦) في ز : حرقها.

(٧) انظر المدونة ٦ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وتهذيب المدونة ل ١٩٧ / ب.

(٨) في ح : أما.

(٩) في ح : أو الثمن.

(١٠) في ح : قاله.

قال^(١) : وإن ألقى^(٢) ربها المشتري عدما فلربها أن يتبعه بذلك في ذمته، وإن أيسر السارق قبله رجح عليه ربها بالأقل من قيمتها^(٣) يوم أكلها المشتري، أو الثمن الذي دفع إلى السارق، أو من قيمتها يوم سرقها^(٤).

فإن كانت قيمتها يوم أكلها المشتري أكثر، رجح على المشتري بتمام ذلك يتبعه^(٥) بها ديناً. وإنما يرجح بما ذكرنا على السارق؛ لأنه غريم لغريمه المشتري.

قال أبو محمد : كذا في^(٦) الأم^(٧)، فانظر لو^(٨) أكلها وقيمتها يوم الأكل^(٩) مثل الثمن، وقيمتها يوم السرقة أقل، لم^(١٠) لا يأخذ من السارق الثمن وهو غريم غريمه؟ وهو^(١١) لو أخذ قيمتها من المشتري كان له على السارق الثمن^(١٢).

٤٩ - فصل^(١٣) [في السارق يُحدث فيما سرق صبيغاً أو غيره]

ومن المدونة : ومن سرق ثوباً فصبغه ثم قطع ولا مال له غيره فلرب الثوب

الثمن إن سرق
ثوبه ولم يقبله
مصبوغاً

(١) ساقطة من ح.

(٢) في ح : وإن لقي.

(٣) في ح : ثمنها.

(٤) في ح : يوم سرق.

(٥) في ز : يتبع.

(٦) (في). ليست في ح.

(٧) قد نقل هذا النص بتمامه في شرح تهذيب المدونة ل ٢٥٤ ب/ وقال : (قال أبو محمد : "كذا الأمر"، في بعض النسخ : "كذا في الأم". قال : انظر قوله هل أراد كتاب ابن السوازي، ولكن ليس هذا باصطلاحه).

(٨) في ح : فانظر إن.

(٩) نهاية ل ٣١٢ / أ، ز.

(١٠) في ح : ثم.

(١١) في ح : لأنه.

(١٢) انظر النوادر ل ١٠٩ / ب، والذميرة ١٢ / ١٩٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٤ / أ - ب.

(١٣) ليس في ز.

أن يعطيه قيمة الصبغ ويأخذ ثوبه، فإن أبى بيع الثوب وأخذ ربه من الثمن قيمة ثوبه يوم سرقة وكان الفضل للسارق، وإن عجز ثمنه لم يتبع السارق بشيء لعدمه^(١).

قال في كتاب محمد : وإن كان عليه دين فالغرماء أحق بثمنه دون ربه، إلا أن يفضل منه شيء، لأنه أسلمه^(٢) وفات بالبيع وليس لربه نقض بيعه ولا أخذ ثمنه، لأنه بعد إسلامه بيع^(٣)، وليس هو ثمن سرقة^(٤) بعينها^(٥).

م : واختلف إذا قام ربه فوجده مصبوغاً. الخلاف فيمن أراد أخذ ثوبه من سارق صيفه في حالة وجوده أو إذا كان قائماً أو قبل بيعه

فروي عن ابن القاسم أنه قال : له^(٦) أخذ الثوب بعد أن يدفع قيمة الصبغ كما في المدونة.

وروي عنه : أنه^(٧) ليس له أخذ الثوب بحال، وإن دفع قيمة الصبغ^(٨). وقال^(٩) أشهب : ربه بخير، إن شاء أخذ قيمته يوم السرقة، وإن شاء دفع^(١٠) قيمة الصبغ، وأخذ ثوبه، وإن شاء كان فيه شريكاً^(١١) بقيمته أبيض. وروي عنه : أن له أخذه مصبوغاً ولا غرم عليه في الصبغ إن شاء أخذه، كمن غصب داراً فبيّضها وزوقها وهذا الثابت من قوله، وبه أخذ أصبغ

(١) للمدونة ٦ / ٢٨٦ - ٢٨٧، وتهذيب المدونة ل ١٩٧ / ب.

(٢) أي رب الثوب أسلمه لعدم رضاه بأخذه.

(٣) في ز : لأنه يعد إسلامه بيعاً.

(٤) في ح : سرقتها.

(٥) النوادر ل ١١١ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٤ / ب. ونصّ الذخيرة ١٢ / ١٩٢ : (وليس له هو ثمن سرقة بعينها) وهذا كلام غير مستقيم والثابت هو المستقيم.

(٦) في ح : ابن القاسم أن له.

(٧) في ح : أن.

(٨) كأنه يرى أن صبغ الثوب كالإتلاف لأنه أحاله عن هيئته فله قيمة الثوب بمجرد.

(٩) في ح : قال.

(١٠) سقط من "ح" قوله : (قيمته يوم السرقة، وإن شاء دفع).

(١١) في ح : كان شريكاً فيه.

وغيره^(١).

ومن المدونة قال ابن القاسم : وإن قطع السارق الثوب وجعله ظهارة لجبة أو لقلانس^(٢)، فأراد ربه فتقه وأخذته مقطوعاً فذلك له، لأن مالكاً قال فيمن سرق خشبية فبنى عليها : فلربها أخذها وإن أحرقت^(٣) بنيانه، فذلك هذا.

لر عياط السارق
الترب لظهارة فله
قطعه وأخذته أو ثمنه

وإن أبى أن يأخذ ثوبه مقطوعاً والسارق عديم صنع به كما وصفنا في الصبغ^(٤).

قال : ومن [١١٠/ب] سرق حنطة فطحنها^(٥) سويقاً ولتها ثم قطع السويق ويشترى له من ثمنه مثل حنطته^(٦).

من سرق حنطة
فطحنها ولتها سويقاً

م^(٧) : وفي الأم فقال رب الحنطة : أنا آخذ السويق فهو مثل ماوصفنا، يباع السويق ويشترى له من ثمنه مثل حنطته^(٨).

م : وهذا أصوب ؛ إذ ليس لرب الحنطة أخذ السويق ملتوتاً^(٩).

(١) انظر النوادر ل ١١١ / ب - ١١٢ / أ، والبيان والتحصيل ١٦ / ٢٤٦ - ٢٤٧، والذميرة ١٢ /

١٩٢ - ١٩٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٤ / ب.

(٢) ظهارة الثوب : هي ما علا منه وظهر ولم يل الجسد، عكس البطانة. انظر اللسان مادة (ظهر) ٤ / ٥٢١.

الجبة : بضم الجيم، نوع من اللباس معروف، جمعها جباب. انظر المطلع على أبواب المقنع ٣٥٣.

والقلانس : من ملابس الرؤوس. انظر اللسان مادة (قلس) ٦ / ١٨١.

(٣) في ح : أحرقت.

(٤) المدونة ٦ / ٢٨٧، وتهذيب المدونة ل ١٩٧ / ب.

(٥) نهاية ل ٣١٢ / ب، ز.

(٦) المدونة ٦ / ٢٨٧، وتهذيب المدونة ل ١٩٧ / ب - ١٩٨ / أ.

(٧) ليس في ح.

(٨) انظر المدونة ٦ / ٢٨٧.

(٩) في ح : (إذ ليس لرب السويق أخذه ملتوتاً). وعليه : فإن صاحب الحنطة ليس له إلا مثل حنطته

تشتري له من ثمن السويق إذا لم يكن للسارق مالاّ سواء أبى للمسروق منه (رب الحنطة) أخذ السويق أو رضي بأخذه.

وقد^(١) قال ابن القاسم وأشهب في كتاب محمد : ليس لرب الخنطة أخذ السويق ولكن يباع ويشترى له مثل^(٢) حنطته، وما فضل للسارق، وما عجز فلا يتبع بشيء لعدمه.

قال أشهب : وهو^(٣) كالخشبة يعمل منها بابا، وهما بخلاف الصبغ، لأن ثوبه قائم بعينه^(٤).

قال فيه وفي المدونة : وإن سرق فضة فصاغها حلياً، أو ضربها دراهماً، ثم قطع ولا مال له غيرها، فليس لربها إلا وزن فضته، لأنني إن أحزرت له أخذها ظلمت السارق، وإن أمرته بأخذها ودفع أجرة^(٥) الصياغة كانت فضة بفضة وزيادة، وهذا^(٦) ربا.

وإن سرق نحاساً، فعمل منه قمقم^(٧)، فعليه مثل وزنه، ليس^(٨) له أخذه، كالنقرة يصوغها دراهماً^(٩).

محمد، وقاله أشهب.

وقال أيضاً : إن^(١٠) ربه مخير، إن شاء أخذ القمقم وأعطاه قيمة صنعته^(١١)، وإن شاء أغرمه مثل وزن^(١٢) نحاسه.

(١) ليست في ح.

(٢) في ز : بمثل.

(٣) في ح : فهو.

(٤) انظر النواذر ل ١١٢ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٤ / ب.

(٥) في ز : أجر.

(٦) في ح : فهذا.

(٧) القمقم : نوع من الآنية . انظر المصباح المنير مادة (قمم).

(٨) في ز : فليس.

(٩) المدونة ٦ / ٢٨٧، وانظر تهذيب المدونة ل ١٩٨ / أ.

(١٠) ليس في ح.

(١١) في ح : صيفه.

(١٢) (وزن) . سقطت من ح.

محمد : وهذا^(١) أحب إلي^(٢)، وليس في النحاس حجة^(٣) إلا إحالته عن حاله، فإذا أخذ قيمة صنعته^(٤) لم يظلم، والدراهم لا يقلر أن^(٥) يعطيه قيمة صنعته^(٦)، لأنه يصير فضلاً بين القضيتين، وإن أخذه بغير غرم لأجر الصنعة^(٧) ظلم السارق^(٨).

قال فيه وفي المدونة : ومن سرق خشبة فعملها باباً فعليه قيمتها^(٩). محمد^(١٠) : يوم سرقها، وليس لربها أخذها وإن أدى قيمة الصنعة.

قال سحنون : كل ما غيره حتى صار له اسم غير اسمه، فليس لربه أخذه، وإنما له أخذ^(١١) قيمته فيما يقوم، أو مثله فيما له مثل^(١٢).

محمد، قال ابن القاسم : فيمن غصب عموداً أو خشبة وبنى عليها قصرًا فلربه أخذه، وإن أعرب بنيانه.

واستحسن أشهب : أنه إن كان يخرب به سائر بنيانه ألا يأخذ إلا قيمته

من سرق خشبة فعملها باباً فليس لربها إلا القيمة

المخلاف في المسروق الذي يغيره السارق بعمله هل يحق لربه أخذه أو ليس له إلا القيمة؟

(١) في ح : وهو.

(٢) أي أخذ القمقم وإعطاء السارق قيمة صنعته.

(٣) أي ليس في النحاس علة تمنع من ردّها إلا كونها صنعت قمقماً فإذا أعطي السارق قيمة الصنعة لم يكن ظلماً.

(٤) في ح : صيفه.

(٥) (يقلر أن). ليس في ز.

(٦) في ح : (صيفته). والمراد - والله أعلم - أن الدراهم إذا صاغها السارق لا يمكن للمسروق منه إعطاء السارق قيمة الصياغة؛ لأن القيمة ستكون زائداً عن الدراهم وهذا ربا.

(٧) في ح : الصيغة.

(٨) انظر التواتر ل ١١٢ / أ. ولفظ النص فيها : (قال محمد : وهذا أحب إليّ، قال محمد : ولم يكن له أخذ الدراهم، لأننا نظلم السارق للمحاب صنعته، وليس ذلك كالشيء بعينه كالدار والشوب [إذا] أخذها وأعطاه قيمة الصنعة، وفصل بين الصفتين، وبهذا احتجنا، ولم يرو فيه ابن القاسم عن مالك شيئاً، وليس في النحاس حجة إلا إحالته عن حاله).

(٩) المدونة ٦ / ٢٨٧.

(١٠) (محمد). ليست في ز.

(١١) (أخذ). ليست في "ح". وهنا نهاية ل ٣١٣ / أ، ز.

(١٢) انظر الذخيرة ١٢ / ١٩٣.

يوم السرقة.

قال ابن حبيب عن ابن الماجشون : فيمن سرق فضة فصاغها حلياً، أو صغراً فعمله آنية، أو ثوباً فصبغه أو حاطه وجعله^(١) بطانة لجبة أو ظهائر^(٢) قلانس، أو خشبة عمل منها باباً، أو تابوتاً، أو حنطة [١١١/أ] فطحنها فكل ما أثر فيه من هذا ولا يقدر على أخذ صنعته^(٣) إلا بأن يشاركه فيه، فإن^(٤) لرب السرقة أخذها بما في ذلك من الصنعة بلا غرم شيء، نقصه ذلك أو زاده^(٥)، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ)^(٦).

(١) (وجعله). ليست في ح.

(٢) في ز : أو لظهاير.

(٣) في ح : ولا يقدر على صفته.

(٤) في ز : كان.

(٥) انظر : النوادر ل ١١٢ / أ - ١١٢ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٥ / أ.

(٦) هو بعض حديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأقضية باب القضاء في عمارة الموات ٢ / ٥٧٠ بلفظ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ " . قَالَ مَالِك : وَالْعِرْقُ الظَّالِمُ كُلُّ مَا اخْتَفَرَ أَوْ أُجِدَّ أَوْ غُرِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ). وقال ابن عبد البر في التمهيد ٢٢ / ٢٨١ : (وهذا الحديث مرسل عند جماعة الرواة عن مالك لا يختلفون في ذلك).

وهو بلفظ الموطأ عند أبي داود في سننه كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في إحياء الموات ٢ / ١٧٤، والترمذي في جامعه في أبواب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء الموات، تحفة الأحوذى ٤ / ٦٣٠.

وهو بعض حديث طويل لفظه غير هذا في مسند الإمام أحمد ٥ / ٣٢٦ - ٣٢٧ في أخبار عبادة بن الصامت ولفظه : (عَنْ عَبَادَةَ قَالَ : إِنَّ مِنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ الْمَعْدِنَ جُبَّارٌ وَالْبَقَرُ جُبَّارٌ وَالْعَجَمَاءُ حَرْحُهَا جُبَّارٌ . . . وَقَضَى أَنَّهُ لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ . . .) .

وهو باللفظ الذي أورده المصنف في مسند الشهاب ٢ / ٢٠٣، حديث رقم ١١٨٧.

وعلقه البخاري في كتاب الحرج والمزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً، بقوله : ويروى عن عمرو بن عوف. الصحيح مع الفتح ٥ / ١٨.

والحديث قال عنه الترمذي : " حسن غريب " . وذكره المنذري في مختصر السنن ٤ / ٣٦٥ وسكت على تحسين الترمذي. وقال الحافظ في الفتح بعد أن ذكر طرقه ٥ / ١٩ : " وفي أسانيدنا مقال، لكن يتقوى بعضها ببعض " . وانظر التمهيد ٢٢ / ٢٨٠ - ٢٨٤. والتلخيص الحبير ٣ / ٥٤، والهداية في تخريج أحاديث البداية ٨ / ١٧٩ - ١٨١، وإرواء الغليل ٥ / ٣٥٣ - ٣٥٦.

فياخذ الثوب المصبوغ^(١)، والقمح المطحون، والفضة والنحاس المعمولين^(٢)، والباب والتابوت^(٣).

وأما الثوب الذي جعله ظهائر^(٤) قلانس، أو بطانة^(٥) جبة، فله أن يفتق ذلك ويأخذه، ويسلم إليه مازاد، لأنه عين شيعه، والمسروق منه مخير في أخذ ذلك كله بلا غرم عليه، أو يسلمه ويغرم السارق^(٦) قيمته يوم سرقه^(٧)، والغاصب والسارق سواء.

وقد قال مالك : في غاصب الأرض بينها، أو يزوق الدار أو يخصصها^(٨)، فلربها أخذ^(٩) ذلك ولا شيء عليه في التزويق والتخصيص، وأما البناء، وماله قيمة، إذا نقص فيأذن^(١٠) له في أخذه، أو يعطيه قيمته منقوصا^(١١)، فهذا أصل ذلك^(١٢).

ومن العتية قال عيسى عن ابن القاسم : وإذا سرق عصفراً^(١٣) أو زعفراناً لرجل، وثياباً لآخر^(١٤)، فصبغها بذلك، وأخذ^(١٥) وقطعت يده؛ فإن

من سرق ثياباً لرجل
وصبغها بزعفران
لآخر

(١) في ح : (فياخذ التابوت والمصبوغ والمصبوغ).

(٢) في ح : (والفضة البيضاء والنحاس المعمول).

(٣) (التابوت). سقط من ح.

(٤) في ح : ظهارة.

(٥) في ز : بطائن.

(٦) (السارق). ليست في ح.

(٧) من قوله : (يوم سرقه). تعود نسخة ق.

(٨) في ح : ويخصصها.

(٩) قوله : (فلربها). أكثر الكلمة ذاهب في "ق" من آثار الرطوبة، وكذلك جميع الكلمة التي تليها.

(١٠) في ح، ق : فأذن.

(١١) (قيمته منقوصاً). ذاهب أكثرها من آثار الرطوبة في "ق".

(١٢) في "ز، ق" : (أصل مالك). وانظر النص في النوازل ١١٢ / ٢ - ١١٢ / ب.

(١٣) في ق : عصفوراً.

(١٤) (لآخر). ذاهبة من آثار الرطوبة في ق.

(١٥) في ح : فأخذ.

كان له مال يوم السرقة لزمته^(١) قيمة الثياب^(٢)، ومثل العصفرة أو الزعفران، وإن^(٣) لم يكن^(٤) له مال ووحدت^(٥) الثياب مصبوغة فليتحاصاً في ثمنها^(٦) هذا بقيمة ثيابه^(٧)، وهذا بقيمة عصفرة أو زعفرانه^(٨).

وكثير^(٩) من معاني هذا الباب^(١٠) في كتاب الغصب.

م^(١١) : قال بعض أصحابنا : الفرق عند ابن القاسم بين صبغ الثوب، وبين^(١٢) عمل النحاس قمقماً^(١٣) : أن رب النحاس إذا أعطيناه مثل صفة نحاسه ووزنه لم يُظلم، ولم يُظلم^(١٤) السارق بحجره على بيع صنته^(١٥)، والثوب ليس^(١٦) مما يقضى فيه بمثله^(١٧)، فلو لم يبح لربه^(١٨) أن يعطي السارق قيمة الصبغ لم يبق إلا أن يعطيه السارق^(١٩) قيمة ثوبه^(٢٠).

الفرق عند ابن القاسم
بين ثوب للصبغ
والمحل للمول

(١) في ح، ق : لزمه.

(٢) في ق : قيمة الثياب.

(٣) في ح : فإن.

(٤) (لم يكن). ذاعبة من آثار الرطوبة في ق.

(٥) نهاية ل ٣١٣ / ب. ز.

(٦) في ح : ثمنه.

(٧) في ح : بقيمة ثمنه.

(٨) العتية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٤٧.

(٩) مطموسة في ق.

(١٠) في ق : من هذا الباب.

(١١) ليس في ح.

(١٢) (يون). سقطت من ح.

(١٣) (قمقماً). مطموسة في ق.

(١٤) في ح : ووزنه لم تظلمه، ولم تظلم.

(١٥) سقط من ح قوله : (بحجره على بيع صنته).

(١٦) في ق : فليس.

(١٧) في ح : والثوب ليس مما يقضى بمثله.

(١٨) (لربه). ليست في ح.

(١٩) (السارق). سقطت من ح.

فلما كان كل واحد منهما يباع عليه شيء^(١) كان أولاهما بالحمل عليه السارق، وكان رب الثوب مقدماً عليه^(٢). والله أعلم^(٣).

(٢٠) ثوبه. مطموسة في ق.

(١) في ق : يباع عليه بيته.

(٢) انظر النكت ص ٤٢٤ - ٤٢٥، والذخيرة ١٢ / ١٩٣، وشرح تهذيب المنونة ل ٢٥٤ / أ، وعدة

البروق ٦٨٢ - ٦٨٣.

(٣) غير مذكورة في "ق" فلعلها مطموسة حيث أنها تقع في موضع يكثر فيه ذلك.

الباب^(١) [السابع عشر]

في السارق يقطع رجل يمينه، أو يغلط القاطع فيقطع يساره^(٢)
وفيمن اجتمعت عليه حدود

[٥٠ - فصل : في السارق يقطع رجل يمينه]

قال مالك : ومن شهدت عليه بيعة زكيت أنه سرق فحبسه القاضي حتى
يقطعه فقطع^(٣) رجل يمينه في السجن؛ لم يقتص منه^(٤)، ونُكِّل^(٥)، واجزأ ذلك
من قطع السرقة.

ولو فعل ذلك به قبل عدالة البيعة [١١١ / ب] أرجىء الحكم^(٦)، فإن
عدلت البيعة كان الأمر كذلك، وإن لم تعدل البيعة اقتص منه^(٧).

محمد^(٨) قال مالك : ومن سرق ثم قطع^(٩) رجل يمينه عمداً أو خطأ^(١٠)، فقد زال عنه
قطع السرقة، ولا قصاص في يده في عمله^(١١)، ولادية في الخطأ، ويعاقب للتعمد^(١٢).

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) يساره. مطموس أكثرها في ق.

(٣) فقطع. مطموس بعضها في ق.

(٤) لأن الجاني قطع ماله ليس بمعصوم مما يجب قطعه.

(٥) نُكِّل لافتياته على الإمام.

(٦) (الحكم). ساقطة من ح، ق.

(٧) انظر المتن : ٦ / ٢٨٨، وتهذيب المتن ل ١٩٨ / ١.

(٨) في ق : م.

(٩) في ز : فقطع.

(١٠) (خطأ). مطموسة في ق.

(١١) في ق : ولا قصاص في يده ولا في عمله.

(١٢) في ق : ويعاقب للتعمد.

وكذلك المحارب الذي وجب عليه القتل لو تعمد رجل قتله^(١) لم يقتص منه، وإن قتله خطأ فلا دية فيه^(٢).

من قتل عارياً
عمداً أو خطأ

[٥١ - فصل : في السارق يغلط القاطع فيقطع يساره]

ومن المدونة : وإذا أمر القاضي بقطع يمين السارق فغلط القاطع فقطع يساره أجزأه ولا تقطع يمينه ولا شيء على القاطع^(٣).

عند مالك يجوز قطع
يسرى السارق خطأ
ولا شيء على القاطع
أو الإمام

محمد^(٤) قال أشهب : وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٥).

ابن حبيب : وقاله مطرف^(٦) عن مالك، ولا شيء على الإمام ولا على القاطع^(٧).

وقال ابن الماجشون : ليس خطأ الإمام والقاطع مما يزيل القطع عن^(٨) اليد التي أمر الله تعالى بها، ولتقطع يمين السارق^(٩)، ويكون عقل يساره في مال

عند ابن الماجشون
لا يجوز قطع يسرى
السارق خطأ وعلى
للخطيء الضمان

(١) في ح : أو تعمد رجل لقتله.

(٢) انظر النوادر ل ١١٣ / أ، والذخيرة ١٢ / ١٩٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٥ / أ - ب.

(٣) انظر للمدونة ٦ / ٢٨٨، و تهذيب للمدونة ل ١٩٨ / أ.

(٤) في ق : م. وهنا نهاية ٣١٤ / أ. ز.

(٥) انظر المدونة ٦ / ٢٨٨ - ٢٨٩، والنوادر ل ١١٣ / أ - ب، والذخيرة ١٢ / ١٩٤، وشرح تهذيب

المدونة ل ٢٥٥ / ب. وانظر أيضاً في الأثر عن علي رضي الله عنه مصنف ابن أبي شيبة في

كتاب الجنود، باب السارق يؤمر بقطع يمينه فيلس يساره ١٠ / ١١٢.

(٦) هو مطرف - بضم الميم وكسرهما كمنصَحف ويصحف وضم الميم أشهر - بن عبد الله بن مطرف

بن سليمان بن يسار البساري الحلالي أبو مصعب المدني، مولى أم المؤمنين ميمونة - رضي الله عنها

- وأمه أخت الإمام مالك، روى عن الإمام مالك وغيره، وعنه البخاري وغيره، وقال عنه الإمام

أحمد : كانوا يقدمونه على أصحاب مالك، صاحب مالكا سبع عشرة سنة. وتوفي بالمدينة سنة

عشرين وميتين. انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ١٥٣، وتهذيب التهذيب ١٠ /

١٥٨ - ١٥٩، والذَّيَّاج الملعب ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٧) في ز : ولا شيء على القاطع ولا على الإمام.

(٨) في ح، ق : من.

(٩) (السارق)، مطموس بعضها في ق.

الإمام محاسبة إن كان هو المخطيء، أوفي مال القاطع دون عاقلته إن كان هو المخطيء، أوفي^(١) مال المسروق منه إن كان هو قطع^(٢) يساره دون أمر الإمام، وإن قطع يمينه عوقب ولا شيء عليه في ماله^(٣)، هذا إذا أقام شاهدين أنه سرق ما يجب فيه القطع، وإلا اقتصر منه^(٤).

ابن حبيب : وبالأول أقول، وإليه ذهب المصريون^(٥).

[٥٢- فصل : فيمن اجتمعت عليه حدود]

ومن المدونة قال مالك^(٦) : وإذا قطعت يمين السارق كان ذلك لكل سرقة تقدمت أو قصاص وجب في تلك اليد، وإن ضرب في شرب خمر ، أو أقيم عليه حد الزنا أحزاه لهذا ولما كان قبله من ذلك، فإن^(٧) فعل بعد ذلك شيئا أقيم عليه ذلك^(٨).

(١) في ح : وفي.

(٢) في ز : إن قطع هو.

(٣) من قوله : (إن كان هو قطع) . سقط في ق.

(٤) النوادر ل ١١٣ / ب، وعقد الجواهر ٣/ ٣٣٨، وجامع الأمهات ل ٢٣٠ / أ، وشرح تهذيب للمدونة ل ٢٥٥/ ب.

(٥) النوادر ل ١١٣ / ب. ويشار بالمصريين عند المالكية لابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، واصبغ بن الفرج، وابن عبد الحكم. ونظرائهم. انظر : الخرشى على خليل ١ / ٤٨ - ٤٩.

(٦) (مالك) . سقطت من ح.

(٧) في ح : وإن.

(٨) انظر المدونة ٦ / ٢٨٩، وتهذيب المدونة ل ١٩٨/ أ.

الباب^(١) [الثامن عشر]في التحاصص^(٢) في مال السارق وتقويم السرقة

قال مالك^(٣): ومن سرق فقطعت يده ولا مال له إلا قدر قيمة السرقة فغرمها ثم قام قوم سرق منهم قبل ذلك؛ فإن كان من وقت سرق منهم^(٤) لم يزل ملياً بمثل هذا الذي غرم الآن^(٥) تحاصوا فيه^(٦) كلهم، وإن أعدم في خلال ذلك ثم أيسر، فكل سرقة سرق^(٧) من يوم يسره^(٨) المتصل إلى^(٩) الآن فأهلها يتحاصون في ذلك دون من قبلهم، وإن لم يحضروا يوم القطع كلهم فلمن غاب الدخول عليهم فيما أخذوا كغرماء^(١٠) الفللس^(١١).

ومن سرق سرقة لرجلين وأحدهما غائب؛ فإنه يقطع إن كانت قيمتها ثلاثة دراهم فأكثر ويقضى للحاضر [١١٢/أ] بنصف^(١٢) قيمتها إن كانت مستهلكة، ثم إن قدم الغائب والسارق عديم؛ فإن كان يوم القطع مليء^(١٣) بقيمة الجميع رجع على شريكة بنصف ما أخذ، ويتبعان السارق بنصف القيمة،

فمن سرق نصيباً
لرجلين أحدهما
غائب ثم قدم

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) (في التحاصص). ساقطة من ح.

(٣) (قال مالك). ساقطة من ز.

(٤) من قوله: (قبل ذلك). سقط من ق.

(٥) (الآن). ليست في "ز". وفي "ق": (لا أن).

(٦) في ح: فيهم.

(٧) (سرق). ليست في ح.

(٨) (يسره). سقطت في ق.

(٩) (إلى). مكرر في ز.

(١٠) في ق: لغرماء.

(١١) انظر المئونة ٦ / ٢٨٩ - ٢٩٠، وتهذيب المئونة ل ١٩٨ / أ - ب.

(١٢) نهاية ل ٣١٤ / ب. ز.

(١٣) (مليء). سقطت في ق.

فإن^(١) لم يكن معه يوم القطع إلا ما أخذ الشريك رجع على الشريك بنصف ما أخذ، ولم^(٢) يتبعا السارق.

وهذا مثل ما قال مالك^(٣) في الشريكين يكون^(٤) لهما دين على رجل فيقبض^(٥) منه أحدهما^(٦) حصته وصاحبه غائب، ثم يقدم^(٧) الغائب فيجد الغريم عديماً فإنه يدخل مع صاحبه فيما كان أخذ^(٨).

م^(٩): وحكى^(١٠) عن الشيخ^(١١) أبي محمد رحمه الله: أنه فرّق بين هذه المسألة وبين مسألة الكفالة إذا قضى للشريك بحقه والغريم مليء بحقيهما^(١٢) ثم قدم الغائب أنه^(١٣) لا يدخل على المقتضي فيما أخذ وإن أعدم^(١٤) الغريم. وقال في المسروق منه: أنه يدخل على شريكه.

قال: والفرق بينهما أن السارق لم يأمنه^(١٥) المسروق منه على بقاء ما وجب له في ذمته؛ فكان يجب أن يوقف القاضي نصيب الآخر، فلما جهل وغلط صارت قسمة^(١٦) غير جائزة فلم يتم^(١٧) للقابض ما قبض.

فرق بين مسألتين
متشابهتين إحداهما في
السرقة والأخرى في
الكفالة

(١) في ح، ق: وإن.

(٢) في ح: ولا.

(٣) (مالك). سقطت من ح.

(٤) (يكون). سقطت من ح.

(٥) في ق: فقبض.

(٦) (أحدهما). سقطت في ق.

(٧) في ق: ثم تقدم.

(٨) انظر المدونة ٦ / ٢٩٦.

(٩) في ح: محمد.

(١٠) في ح، ق: حكى.

(١١) (الشيخ). ليست في ح، ق.

(١٢) في ح، ق: بحقيهما.

(١٣) نهاية ل ١٢١ / أ. ق.

(١٤) في ق: عدم.

(١٥) في ز: (يؤمنه). وساقطة في ق.

(١٦) في ح: قيمته.

(١٧) في ح: ليق.

وفي مسألة كتاب الكفالة^(١) صاحب الدين هو الذي اتّمن^(٢) الغريم على بقاء دينه في ذمته^(٣) فالقسمة جائزة، فلا رجوع للغائب على القابض إذا حكم له القاضي بقبض نصيبه.

وأبى أبو محمد^(٤) أن يكون معنى مسألة كتاب السرقة^(٥) أنه قبض جميع^(٦) حصته بغير حكم، قيل له : فقد مثلها بالدين، فقال^(٧) : إنما مثلها به ليرى^(٨) أن للشريك أن يدخل مع شريكه^(٩) فيما قبض، وأما^(١٠) الأمر في الحكم^(١١) فعلى ماتقدم^(١٢).

وقد تقدم في الباب الأول أن يقوم السرقة أهل العدل والنظر.

الذين يقومون بسرقة وكيف إذا اختلفوا؟

قيل : فإن اختلف المقومون؟ فقال^(١٣) : إذا اجتمع عدلان بصيران^(١٤) أن قيمتها ثلاثة دراهم وجب القطع^(١٥)، ولا يقطع بقيمة رجل واحد^(١٦)، وهناك الحجة فيها موفاة فأعلم ذلك^(١٧).

(١) في ح : مسألة الكفالة.

(٢) (اتّمن) . مطبوسة في ق.

(٣) في ق : (على بقاء ذمته في ذمته) .

(٤) أي منع . وفي ح : (وأما أبو محمد) . وفي "ز" : (وأبا محمد) .

(٥) في ح ، ق : مسألة السرقة.

(٦) (جميع) . ليست في "ز"، ق.

(٧) في ح : وقال.

(٨) (ليرى) . غير واضحة في ق.

(٩) في ح : أن الشريك يدخل مع شريكه.

(١٠) في ق : وإلا.

(١١) في ح : بالحكم.

(١٢) انظر : النكت ص ٤٢٥ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ .

(١٣) في ق : قال.

(١٤) في ق : بصيران عدلان.

(١٥) نهاية ل ٣١٥ / أ . ز .

(١٦) انظر المدونة ٦ / ٢٩٠ ، وتهذيب المدونة ل ١٩٨ / ب .

(١٧) من قوله : (وقد تقدم) . سقط من "ح" . وسقط في "ق" : (موفاة فأعلم ذلك) . وانظر

النص في المدونة ٦ / ٢٩٠ ، وتهذيب للمدونة ل ١٩٨ / ب .

الباب^(١) [التاسع عشر]

في سرقة السفينة، أو منها، أو من دار الحرب^(٢)، وسرقة الحربي، أو منه،
أو من بلد الحرب، وإقامة الحدود في الجيش^(٣)، ومن أكل لحم خنزير،
أو شرب خمرًا في رمضان.

[٥٣ - فصل : في سرقة السفينة، أو منها]

قال ابن القاسم : ومن سرق من سفينة قطع^(٤).

ومعناه : أن السارق من غير أهل السفينة، فهو إذا سرق منها^(٥) مستترًا
فليقطع إذا أخرج ذلك من المركب. قاله ابن المواز. قال^(٦) : وأما أهل السفينة
يسرق بعضهم من بعض فلا قطع عليه، وهي^(٧) كالحرز الواحد^(٨).

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) في ح : أو من دار الرس.

(٣) في ح : في الحبس.

(٤) انظر المدونة ٦ / ٢٩٠، وتهذيب المدونة ل ١٩٨ / ٢.

(٥) في ز : منه.

(٦) (قال). سقطت من "ق". والمراد بالقاتل ابن المواز كما هو مصرّح به في النوادر ل ١٠٣ / ١.

(٧) في ح : فهو.

(٨) انظر النوادر ل ١٠٣ / ١، والتبصرة للحمي ل ١٢٣ / ١.

قال شيخنا المشرف - حفظه الله - : وهذا الحكم قد يكون صوابا في السرقة من مثل تلك
السفن، أما السفن الكبار الموجودة في هذه الأزمان فإن الحكم يختلف لوجود الأمكنة المخصصة
لكل راكب أو مجموعات الركاب، فالأمتعة لها حرز، والأشخاص وما يصحبونه له حرز، فمن
سرق فهو يقطع، ولا يتعارض هذا مع قول ابن المواز؛ فإن حكمه في هذه المسألة مخصص بالعرف
والعادة. والله أعلم.

ومن المدونة قال^(١): وإن سرق السفينة نفسها فهي كالدابة تحبس [١١٢/ب] وترتبط وإلا ذهبت، فإن كان معها من يحسكها قطع^(٢) سارقها وإلا فلا.

وإن نزلوا بالسفينة في سفرهم منزلا فربطوها فإنه يقطع سارقها، كان معها ربها أو ذهب لحاجته^(٣).

قال ابن المواز : قال ابن القاسم، وأشهب : إن^(٤) كانت السفينة في المرسا على وتدها، أو بين السفن، أو بموضع لها حرز، فعلى سارقها القطع، وإن لم يكن معها^(٥) أحد. وإن كانت بخلافة، أو أفلتت^(٦) ولا أحد معها، فلا قطع فيها إلا أن يكون معها أحد.

وإذا^(٧) كان فيها مسافرون فأرسوا بها في مرسا^(٨)، وربطوها، ونزلوا كلهم، وتركوها^(٩) :

فقال ابن القاسم : يقطع من سرقها.

وقال أشهب : إن ربطوها في غير مرتبط لم يقطع^(١٠)؛ كالدابة.

وقال^(١١) محمد : إن كانت بموضع يصلح أن ترسا به^(١٢) قطع، وإن كان

(١) في ز : قال مالك. والذي في المدونة عن ابن القاسم وليس عن الإمام مالك.

(٢) في ح : وإذا قطع.

(٣) انظر المدونة ٦ / ٢٩٠ - ٢٩١، وتهذيب المدونة ل ١٩٨ / ب.

(٤) في ح : إذا.

(٥) في ح : معه.

(٦) في ح : أفلتت.

(٧) في ح : وإن.

(٨) في ح : في موضع مرسا. وفي ق : فأرسوا فيها مرسا.

(٩) في ح : فتركوها.

(١٠) (لم يقطع). سقطت في ق.

(١١) في ز، ق : قال.

(١٢) في ز : (يصلح المرسا به). وفي "ق" : (يصلح أن يرسا به).

غير ذلك لم يقطع^(١).

٥٤ - فصل [في السرقة من دار الحرب، وسرقة الحربي، وإقامة الحدود في الجيش]

وقد^(٢) تقدم أن كل مادرأت به الحد في السرقة ضمنت السارق قيمة السرقة وإن كان عدما^(٣).

قال^(٤) : وإذا سرق^(٥) مسلم من حربي دخل إلينا بأمان قطع^(٦).

وإن سرق الحربي وقد دخل بأمان قطع^(٧).

وإن دخل المسلمون دار الحرب^(٨) فسرق بعضهم من بعض، أو زنى، أو شرب الخمر، ثم قدموا فشهد بعضهم على^(٩) من فعل ذلك؛ فإنه يحد.

ويقسم أمير الجيش الحدود بدار الحرب على أهل الجيش في السرقة وغيرها، وذلك أقوى له على الحق^(١٠).

(١) انظر التوادر ل ١٠٣ / أ - ب، والمنتقى ٧ / ١٧٧، والتبصرة للنجمي ل ١٢٣ / أ.

(٢) (قد). مطموسة في ق.

(٣) انظر المدونة ٦ / ٢٩١، وتهذيب المدونة ل ١٩٨ / ب.

(٤) من قوله : (وقد تقدم). ساقط من ح.

(٥) نهاية ل ٣١٥ / ب. ز.

(٦) انظر المدونة ٦ / ٢٩١، وتهذيب المدونة ل ١٩٨ / ب.

(٧) انظر المدونة ٦ / ٢٧٥، ٢٩١، وتهذيب المدونة ل ١٩٨ / ب.

(٨) في ز، ق : دار الحرب بأمان.

(٩) (على). ليس في ح.

(١٠) انظر المدونة ٦ / ٢٩١، وتهذيب المدونة ل ١٩٨ / ب. وكأنه يشير إلى خلاف من منع إقامة

الحدود في الحرب. انظر المغني ١٣ / ١٧٢ - ١٧٤.

طاعة الإمام في
تنفيذ الحدود

قال^(١) : وإذا دعاك إمام عادل^(٢) إلى قطع يد رجل أو رجله في سرقة^(٣)، أو إلى قطع أو قتل^(٤) في حراة، أو رجم في زنى، وأنت لاتعلم صحة^(٥) ما قضى به إلا بقوله، فعليك طاعته، "وقد أقام علي بن أبي طالب الحدود بأمر عمر رضي الله عنهما"، وقد أمر الخلفاء الناس بالرحم فرجموا. ويطاع في ذلك الإمام^(٦) العادل العارف^(٧) بالسنة، وأما^(٨) الجائر فلا، إلا أن تعلم^(٩) صحة ما أنفذ من الحد^(١٠) وعدالة البيئة، فلتطعه^(١١) لتلا تضييع^(١٢) الحدود^(١٣).

[٥٥- فصل : فيمن أكل لحم خنزير، أو شرب خمرًا في رمضان]

الجامع بين الحد
والخنزير

ومن المدونة^(١٤) : وإذا أكل المسلم لحم الخنزير^(١٥) عوقب، وإن شرب الخمر في رمضان جلد الحد للخمير ثمانون^(١٦)، ثم يضرب

(١) ساطة من ز.

(٢) في ز : عدل.

(٣) في ح : السرقة.

(٤) في ح، ق : قتل أو قطع.

(٥) في ق : بصحة.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) في ز : (العارف العدل). وكلمة (العارف) كتبت في الماشي وليست في الصلب.

(٨) في ح : فأنا.

(٩) في ح، ق : يعلم.

(١٠) في ح : الحدود.

(١١) في ح، ق : فليطعه.

(١٢) في ق : يضيع.

(١٣) انظر المدونة ٦ / ٢٤٣ - ٢٤٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب.

(١٤) في ز، ق : ومن السرقة.

(١٥) في ح : خنزير.

(١٦) أخرج مالك في الموطأ في كتاب الأشربة باب الحد في الخمر ٢ / ٦٤٢ : (أن عمر بن الخطاب

استشار في الخمر يشربها الرجل. فقال له علي بن أبي طالب : نرى أن تعليده ثمانين فإنه إذا

شرب سكرًا وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى. - أو كما قال - فعلده عمر في الخمر ثمانين).

للإفطار^(١) في رمضان، وللإمام أن يجمع ذلك عليه^(٢) أو يفرقه^(٣).

وانظر صحيح مسلم مع شرح النووي كتاب الحلود، باب حد الخمر ١١ / ٢١٥ وما بعدها.

(١) في ز : للقطر.

(٢) في ز : عليه ذلك.

(٣) انظر المتن ٦ / ٢٩١ - ٢٩٢، وتهذيب المتن ل ١٩٨ / ب.

الباب^(١) [العشرون]

متى يجب الحد على الصبيان؟

وقد تقدم أنه لا يجب على الصبيان حد في سرقة ولا زنى^(٢) حتى يحتلم الغلام وتحيض الجارية، أو يلغا سنا لا يبلغه أحد إلا بلغ ذلك من احتلام أو الحيض أو الإنبات [١١٣/أ] حيض^(٣).

الخلاف في إنبات
البلوغ بالاحتلام
والحيض أو الإنبات

قيل لابن القاسم : فإن أنبت الشعر قبل ذلك؟

قال : قد قال مالك^(٤) : يحد إذا أنبت، وأحب إلي ألا يحكم بالإنبات، وقد أصغى^(٥) مالك إلى الاحتلام حين كلمته في الإنبات^(٦).

قال ابن المواز : وثبت^(٧) غيره من أصحاب مالك أنه يجب الحد بالإنبات.

قال محمد : وذلك في الإنبات البين، قاله مالك.

قال ابن حبيب^(٨) : وهو سواد الشعر.

"وحكم عثمان رضي الله عنه بالإنبات"^(٩).

قال أشهب : وإذا بلغ سنًا^(١٠) لا يبلغه أحد إلا احتلم ولم^(١١) يحتلم ولم

الحكم بالسن في
البلوغ

(١) ساقطة من ز، ق.

(٢) في ح : (أو زنى). وفي "ق" : (وزنى).

(٣) في ح : الاحتلام أو الحيض.

(٤) (قال قد قال مالك). ساقط في ق.

(٥) أي مال إلى القول بالاحتلام ولم ينصرف إلى الإنبات.

(٦) من قوله : (وقد أصغى). ساقط من ح. وانظر للنويرة ٦ / ٢٩٢ - ٢٩٣، ٢٢٠ - ٢٢١،

وتهذيب للنويرة ل ١٩٩/أ.

(٧) في ح : وثبته.

(٨) في ح : ابن ابن حبيب.

(٩) أخرج ذلك عنه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب المحصر، باب البلوغ بالإنبات ٦ / ٥٨.

(١٠) نهاية ل ٣١٦ / أ.ر.

ينبت، أو كانت جارية فلم تحض ولم تنبت حكم لهم^(١) بحكم البلوغ.

قال^(٢) ابن حبيب وغيره : وذلك ثماني عشرة سنة، وقيل : سبع عشرة سنة^(٣).

أبو محمد : وقال بعض أصحابنا من البغداديين : إن^(٤) الاحتلام من المرأة بلوغ وإن لم تحض^(٥).

قال يحيى بن عمر^(٦) : أما كل^(٧) شيء بين المرء وبين الله عز وجل مما يلزمه فيقبل^(٨) قوله أنه لم يحتلم، وأنها لم تحض، ولا يراعى الإنبات، وأما كل شيء يطلب^(٩) به من حد أو شبهه^(١٠) فلا ينظر فيه^(١١) إلى إنكاره البلوغ ويحكم فيه بالإنبات.

ما كان بين المرء وبين الله كالصوم وغسل الجنابة وما أشبهه مما لا يطلع عليه الناس فيقبل قوله في الاحتلام

(١١) (و لم). مطموسة في ق.

(١) في ح : (حكم لها). والصواب (لها) إلا إذا قلنا أقل الجمع اثنان.

(٢) في ح : وقال.

(٣) انظر العتبية وشرحها البيان والتحصيل ١٠ / ٢٣٥ - ٢٣٦، والنوادر ل ١١٣/ب، وشرح تهذيب اللبونة ل ٢٥٨/أ.

(٤) (إن). سقط من ح.

(٥) انظر النوادر ل ١١٣/ب.

(٦) يحيى بن عمر بن يوسف الكنانى الأندلسي، مولى بني أمية، أبو زكريا شيخ المالكية، من كبار أصحاب سحنون، انتهت إليه الرحلة في وقته، سمع من ابن حبيب، وأبي مصعب الزهري، وغيرهما، وعنه أبو بكر بن اللباد، وغيره، وأهل القيروان، له تصانيف منها : اختصار المستخرجة، والرد على المرجئة، استوطن سوسة، ومات بها سنة تسع وثمانين وميتين. انظر طبقات الشيرازي ١٦٥، وأعلام النبلاء ١٣/٤٦٢، والذبيح ٣٥١، ولسان الميزان ٦/٢٧٠.

(٧) في ق : ما كل.

(٨) في ز : يلزمه فيه فيقبل.

(٩) نهاية ل ١٢١ / ب.ق.

(١٠) في ز : وشبهه.

(١١) (فيه). ليس في ح، ق.

ومثل هذا في الحديث^(١)، وحكم السلف أن ينظر إلى^(٢) مؤثره^(٣).

(١) أخرج الدارمي في كتاب السير، باب حد الصبي متى يقتل ٢ / ١٤٢، وأبو داود في كتاب الحدود، باب في الغلام يصيب الحد ٢ / ٤٩٤، والترمذي في أبواب السير، باب ما جاء في النزول على الحكم، تحفة الأحوذى ٥ / ٢٠٨، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب من لا يجب عليه الحد، ٢ / ٨٤٩، والحاكم في كتاب الجهاد، باب ما من نسمة تولد إلا على الفطرة، ٢ / ١٢٣، عن عطية القُرطبي - رضي الله عنه - قَالَ : (غُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَكَانَ مَنْ أَثْبِتَ قِيلَ وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ عَلَيَّ سَبِيلُهُ فَكُنْتُ وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ فَعَلَيَّ سَبِيلِي). هذا لفظ الترمذي وقال : (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِنْبَاتَ بُلُوغًا إِنْ لَمْ يُعْرِضُوا اخْتِلَامَهُ وَلَا سَبِيلَهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ). وقال الحاكم : على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرک، والحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٣ / ٤٢.

(٢) من قوله : (به من حد أو شبهة). عليه آثار وطوبة في "ق".

(٣) انظر النواذر ل ١١٣ / ب، وتهذيب المدونة ل ٢٥٨ / أ - ب.

[الباب الواحد والعشرون]

جامع الإقرار في السرقة عن محنة أو غير^(١) محنة ثم يرجع

وكيف إن أخرجها، وفي حبس المتهم وعقوبته ويمينه

والقطع في السرقة يجب^(٢) بأمرين :

ما ثبت به السرقة

إما بشاهدين، أو بإقرار يثبت^(٣) عليه المقر حتى يحد، وإن رجع أقيل^(٤).

لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع، فقال له^(٥) النبي صلى الله عليه وسلم : (مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ)، فقال^(٦) : بلى، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً، (فَأَمَرَ بِهِ فُطِّعَ)، فقال : (اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَكُتِبَ إِلَيْهِ) قال : استغفرته وتبت إليه، فقال^(٧) : (اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ)^(٨).

الدليل على القطع
بالإقرار

(١) في ز : وغير.

(٢) (يجب). سقطت من ح.

(٣) في ح : ثبت.

(٤) انظر شرح تهذيب المتن ل ٢٥٧ / ب.

(٥) (له). ليس في ق.

(٦) في ح، ق : قال.

(٧) في ق : ثم قال.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥ / ٢٩٣، وأبو داود في السنن في كتاب الحدود، باب في التلقين في الحد ٢ / ٤٨٨، وفي المراسيل حديث رقم ٢١٤، والنسائي في كتاب قطع السارق، باب تلقين السارق، باب تلقين السارق ٨ / ٦٧، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب تلقين السارق، ٢ / ٨٦٦، والحاكم في كتاب الحدود، باب النهي عن الشفاعة في الحد، ٤ / ٣٨١، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرک، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب السرقة، جماع أبواب قطع اليد والرجل في السرقة، باب السارق يسرق أولاً فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف ثم يحسم بالنار ٨ / ٢٧١. والحديث روي بالارسال والاتصال، ورجح ابن المديني وغيره إرساله، وصحح ابن القطان الموصول. انظر : التلخيص الحبير ٤ / ٦٦، وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ الرام : (رجاله ثقات) انظر سبل السلام ٤ / ٢٣،

ففي تكملة النبي صلى الله عليه وسلم : (مَا إِخَالِكَ مَرَقَتْ) ، دليل على أنه لو رَجَعَ قُبِلَ مِنْهُ .

وقد روي^(١) أن المرحوم^(٢) لما أخذته الحجارة هرب^(٣) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ)^(٤) .

وإذا انتهت الحدود إلى الإمام وجب أن تقام ولا يجوز فيها^(٥) العفو، وذلك

لا عفو في الحد إذا بلغ الإمام

وقال الخطابي : (في إسناد هذا الحديث مقالاً، والحديث إذا رواه رجل مجهول لم يكن حجة، ولم يجب الحكم به) انظر معالم السنن ٦ / ٢١٧، قال المنذري : (وكأنه يشير إلى أن أبا المنذر - مولى أبا ذر - لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة من رواية حماد بن سلمة)، انظر مختصر سنن أبي داود ٦ / ٢١٨ .

(١) في ح : وروي .

(٢) تعريف المرحوم في صياغة المصنف إما أن تكون بمعنى الذي رُجم، أو يكون سهواً حيث لم يتقدم له ذكر فليست الألف واللام للعهد التَّهْنِي ولا للعهد الذَّكْرِي . لكن قد يقال : إنها للعهد التَّهْنِي لأن هذا التعبير إذا ذُكر في مثل هذه العبارة تنصرف أفهام الناس إلى ما عرَضَ رضي الله عنه . والله أعلم . وعلى كل فهو : ما عرَضَ بن مالك الأسلمي، وقيل : اسمه غريب، وما عرَضَ لقب، كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً بإسلام قومه . تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٧٥، والإصابة ٣ / ٣١٧ . وقصته ذكرها البعاري في كتاب الحدود، في الصحيح مع الفتح في باب رجم الحصن ١٢ / ١١٧، وباب لا يرحم المجنون والمجنونة ١٢ / ١٢٠-١٢١، وباب الرجم بالمصلى ١٢ / ١٢٩، وباب هل يقول الإمام للمقر : لعلك كَمَسْتَ أو غَمَزْتَ، الصحيح مع الفتح ١٢ / ١٣٥، وباب سؤال الإمام المقر : هل أحصنت ١٢ / ١٣٦ . وفي مسلم، كتاب الحدود، باب حد الزنا، صحيح مسلم مع شرح النووي ١١ / ١٩٢-٢٠٣ .

(٣) في ح : وهرب .

(٤) هذه اللفظة وردت من طريق آخر غير الصحيحين، فقد أخرجهما الإمام أحمد في المسند ٢ / ٤٥٠، وأبو داود في السنن في كتاب الحدود، باب رجم ما عرَضَ بن مالك ٢ / ٤٩٨ - ٤٩٩، والزمذني في كتاب الحدود، باب ما جاء في ذرء الحد عن المقر إذا رجع، تحفة الأحوذى ٤ / ٦٩٣ - ٦٩٤، وابن ماجة في كتاب الحدود، باب الرجم، ٢ / ٨٥٤، والحاكم في كتاب الحدود، باب حفرها لما عرَضَ إلى صلبه عند الرجم ٤ / ٣٦٣، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرک .

(٥) في ق : فيه .

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لصفوان : (فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ)^(١).

قال مالك في آخر الكتاب^(٢) : فيمن أقر أنه سرق من رجل مائة درهم^(٣) من غير محنة^(٤) ثم نزع لم يقطع، ويغرم المائه لمذيعها^(٥).
الخلاص في قطع من أقر بسرقة ثم أنكر

وقيل : لا يقال^(٦) [١١٣/ب] إلا بعذر بين^(٧).

م : والأول آيين لقول النبي عليه السلام (مَا إِحْأَلَّكَ سَرَقْتَ) ، ولقوله (فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ) ، وهو لم يأت بعذر.

قال ابن القاسم عن مالك : ومن شهدت عليه^(٨) بينة أنه أقر بالسرقة أو بالزنى فأنكر، فإن ذكر أنه إنما أقر لأمر يعذر به^(٩) أقيل، وإن^(١٠) جحد ذلك الإقرار أصلاً أقيل أيضاً^(١١).

و قال^(١٢) غيره : لا أقيله إلا لعذر^(١٣) بين.

قال في كتاب محمد : وإذا رجع قبل تمام الحد أقيل^(١٤)، ويغرم^(١٥) الحر

(١) تقدم تخريجه ص ١١٦-١١٧.

(٢) نهاية ل ٣١٦ / ب.ز.

(٣) في ق : فيمن أقر لرجل أنه سرق مائة درهم.

(٤) المحنة : هي الإكراه بالسحن أو الضرب أو التهديد.

(٥) انظر المدونة ٦ / ٢٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٠/أ. والذي في المدونة وتهذيبها : أن المسروق ألف درهم، وليس كما قال المصنف - رحمه الله تعالى - أنها مائة درهم. وهذا الاختلاف لا يختلف به حكم المسألة.

(٦) أي لا يرجع عن إقامة الحد عليه.

(٧) انظر العتية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٣٠، وتبصرة اللغوي ل ١٢٦ / ب، وانظر أيضاً البيان والتحصيل ١٦ / ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٥٠.

(٨) (عليه). سقطت من ز.

(٩) في ق : لأمر بعد يعذر له.

(١٠) في ح : فإن.

(١١) انظر المدونة ٦ / ٢٩٢، وتهذيب المدونة ل ١٩٩/أ.

(١٢) في ز : قال.

(١٣) في ح : بعذر.

(١٤) في ح : أقيم.

(١٥) في ق : وأغرم.

قيمة السرقة يوم سرقها، ولا شيء على العبد، ويتبع بذلك الحر^(١) في عدمه.

وكل حد هو لله عز وجل لم يثبت إلا بإقرار المقر فإنه يقبل رجوعه^(٢) فيه^(٣) ما لم يحد أو يأت من ذلك من السبب ما يشبه البيئة من تعيين المتاع^(٤) في السرقة وهو من أهل التهم، فهذا يقطع ولا يقبل رجوعه^(٥).

قاعدة في الرجوع
في الحدود

ونحو هذا^(٦) روى ابن القاسم عن مالك في العتبية فقال^(٧) : فيمن اعترف بالسرقة بغير محنة ثم نزع قال^(٨) : لا يقال، قال ابن القاسم : يريد إذا عيّن^(٩) وبلغني^(١٠) ذلك عن مالك.

وقال^(١١) عنه في رواية عيسى : لا أرى أن يقام^(١٢) عليه الحد^(١٣) حتى يُعَيّنَ ما قال^(١٤) بأمر يقيم عليه.

قال ابن القاسم : وهو رأيي، قيل^(١٥) له : فإن أخرج الدنانير، فقال :

(١) أي أن قيمة السرقة تثبت في ذمة السارق الحر إن عدم القيمة.

(٢) في ح : برجوعه.

(٣) (فيه). ليست في ح، ق.

(٤) في ح : تغيير للمتاع.

(٥) قوله : (ولا يقبل رجوعه). مكرر في ح. وانظر النص في النوازل ١١٣ / ب.

(٦) في ح، ق : ونحوه.

(٧) في ح، ق : قال.

(٨) في ز : (فقال). وفي "ق" : (ثم نزل قال).

(٩) في ح : إذا أعين.

(١٠) (بلغني). سقطت في ق.

(١١) في ق : قال.

(١٢) في ح : أن يقيم.

(١٣) في ز، ق : حد.

(١٤) في ق : حتى يعين على ما قال.

(١٥) في ح : وقيل.

هذه هي؟ قال : ليس^(١) في الدنانير تعيين^(٢).

قال : وإذا اعترف بعد أن ضرب عشرة أسواط، أو حبس ليلة^(٣) لم يلزمه إقراره، كان الوالي عدلاً، أو غير عدل، وربما أخطأ العدل، وقد قال رجل^(٤) لعمر بن عبد العزيز : إن ضربتني سوطاً واحداً^(٥) أقررت على نفسي^(٦)، فقال : ماله قبحه الله؟.

من اعترف بعد
الضرب والحبس
لا يلزمه اعترافه إلا
إذا عين ما سرق

فإذا^(٧) أقر على خوف^(٨) لم يلزمه إقراره إلا أن يُعَيَّن، - يعني يُرى^(٩) بعض ما أقر به -^(١٠).

وقال^(١١) محمد بن خالد^(١٢) عن ابن القاسم فيمن أقر بسرقة وعينها^(١٣) -

(١) (ليس). سقط من ح.

(٢) العتبية مع شرحها ١٦ / ٢٣٠.

(٣) (ليلة). ساقطة من ز.

(٤) في ق : قال لرجل.

(٥) (واحداً). ساقطة من ح.

(٦) في ق : لنفسي.

(٧) في ح : وإذا.

(٨) في ق : فإذا أقر بسرقة وعينه على خوف.

(٩) (يعني يُرى). سقطت من ح، ق.

(١٠) المرجع نفسه ١٦ / ٣٢٢، وانظر النوازل ١١٣ / ب - ١١٤ / أ. والأثر عن عمر بن عبد العزيز بنصه في العتبية، والنوازل، وقد جاء عنه رضي الله عنه في مصنف عبد الرزاق في كتاب اللقطة، باب الاعتراف بعد العقوبة والتهديد ١٠ / ١٩٢ : (أن رجلاً كان مع قوم يتهمون بهوى فأصبح يوماً قتيلاً فأتهم به رجل من القوم فأرسل له عمر بن عبد العزيز وأمر بالسياط، فقال الرجل : إني والله ما قتلته وإن جلدني لأعترفن. فأمر به عمر فاستحلف وعلى سبيله. وروى عنه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الحدود، باب في الامتحان في الحدود ٩ / ٥١٩ (عن أبي عيينة بن المهلب قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يقول : من أقر بعد ما ضرب سوطاً واحداً فهو كذاب).

(١١) في ح : قال.

(١٢) محمد بن خالد بن مرتنيل، يعرف بالأشج، من أهل قرطبة، رحل فسمع ابن القاسم وأشهب وابن وهب، وغيرهم من المدنيين والمصريين، ولي الشرطة والصلاة والسوق بقرطبة، وكان ورعاً

والتعيين الإظهار لها -، هل عليه قطع إن^(١) أنكر بعد ذلك ؟

قال ابن القاسم : إن أقر بها وعينها عند غير^(٢) السلطان فإنه يقطع، وإن^(٣) أقر بها على الضرب وعينها ثم أنكر فلا يقطع^(٤).

ابن المواز^(٥) وقال أشهب : إذا أخرج السرقة فإنه يقطع وإن كان بعد ما ذكرت من سجن وقيد ووعيد وإن نزع لم يقبل^(٦) نزوعه، وأما إن لم يعين فلا يجد أبداً، وإن ثبت على إقراره؛ لأنه^(٧) يخاف أن يعاد لمثل الأمر الأول^(٨).

محمد^(٩) : وروي عن ابن عمر^(١٠) ويحيى بن سعيد وربيعة^(١١) في المقر عن جلد : أنه لا يقطع حتى يبرز السرقة [١١٤/أ].

قال محمد^(١٢) : ولو أخرج المتاع ثم نزع وكان^(١٣) له سبب مثل أن

فاضلاً لا تأخذه في الله لومة لائم وتوفي سنة عشرين ومعين، وقيل أربع وعشرين، وبيته في قرطبة بيت تبيه في العلم والسودد. انظر ترتيب المدارك ٢٦/٣، والدياج ٢٣١.

(١٣) (الواو) من قوله : (وعينها) هو آخر حرف في لوحة ٣١٧ / أ. ز.

(١) في ز : وإن.

(٢) (غير). ساقطة من ز.

(٣) في ز : فإن.

(٤) للمرجع نفسه ٢٦ / ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٥) في ح : (محمد). وفي "ق" : (م).

(٦) في ز : يعمل.

(٧) (لأنه). مطموس بعضها في ق.

(٨) في ح : (يعاد بمثل الأول). وفي "ز" : (يعاود إلى الأمر الأول).

(٩) ليست في ح. وفي "ق" : (م).

(١٠) انظر مصنف ابن أبي شيبة ٩ / ٥٢٠ - ٥٢١.

(١١) ذكر ذلك عنهم - رضي الله عنهم - ابن حزم - رحمه الله تعالى - في المحلى ١١ / ٣٩٣، وانظر

المتقى ٧ / ١٦٨.

(١٢) في ق : قال. سقطت. ومحمد. م.

(١٣) في ح : فكان.

يقول^(١): قيل لي^(٢): إن أخرجت المتاع حليت، فبعثت^(٣) وأخذته من فلان، فهذا لا يقطع.

وروى نحوه ابن وهب عن يحيى بن سعيد وعن مالك^(٤).

ومن المدونة قال مالك: ومن أقر بشيء من الحدود بوعيد أو سجن أو قيد^(٥) أو ضرب أقيّل، وذلك كله إكراه، فإن تمادى على إقراره بعد زوال الإكراه فإنه يُحبس حتى يُستبرأ أمره، فإن تمادى على إقراره بعد^(٦) أن أمن أقيم عليه الحد إذا أتى بأمر^(٧) يعرف به صدقه وعيّن والّا لم يحد^(٨) في قطع ولا غيره^(٩).

من أقر بوعيد لا يحد إلا إذا تمادى على إقراره بعد أمنه

محمد^(١٠) قال أشهب: إذا لم يعيّن فلا يحد أبداً وإن ثبت على إقراره؛ لأنه يخاف أن يعاود لمثل الأمر الأول^(١١).

قال في المدونة: وإن أخرج السارق السرقة أو القتيل^(١٢) في حال التهديد^(١٣)، لم أقطعه ولم أقتله حتى يقر بعد ذلك آمناً، ولو جاء ببعض المتاع

(١) قوله: مثل أن يقول. سقط من ز.

(٢) (لي). ليس في ح.

(٣) في ح: حلت فبعث.

(٤) في ح، ق: عن يحيى بن سعيد عن مالك. وانظر النوازل ل ١١٤ / أ، والمتقى ٧ / ١٦٨.

(٥) (أو قيد). سقطت من ح، ق.

(٦) من قوله: زوال الإكراه. سقط في ق.

(٧) من قوله: يستبرأ أمره. سقط في ح.

(٨) في ح: والّا لم يحز.

(٩) المدونة ٦ / ٢٩٣، وتهذيب المدونة ل ١٩٩ / أ. وقال معللاً إقامة الحد: (لأن الذي كان من

إقراره أول مرة قد انقطع وهذا كأنه إقرار حادث). وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٥٨ / ب.

(١٠) في ق: (م).

(١١) في ح: (لأنه يخاف أن يعاود الأمر). وفي "ز": (لأنه يخاف أن يعاد بمثل الأمر الأول). وانظر

النوازل ل ١١٤ / أ، وتبصرة اللخمي ل ١٢٧ / أ، وتبصرة ابن فرحون ٢ / ٢٥٠.

(١٢) في ق: (أو القتل).

(١٣) (في حال التهديد). سقطت من ح.

وأُتلف^(١) بعضه لم أضْمَنْه ما بقي إن^(٢) جاء بما يعذر به في إقراره، وكذلك لا أضْمَنْه الدية في القتل إذا جاء بوجه يعذر به^(٣).

وإذا أقر عبد أو مذهب أو مكاتب أو أم ولد بسرقة قطعوا إذا عينوا السرقة وأظهروها^(٤)، فإن ادعى السيد أنها له صدق مع يمينه، وقاله مالك في أمة^(٥) ادعى رجل في ثوب بيدها فصدقته وادعاه السيد لنفسه : أنه يقضى له به مع يمينه^(٦).

لا يقطع العبد في السرقة من غير السيد بإقرارهم إلا إذا عينوا السرقة

قال محمد^(٧) : إذا كان المتاع الذي أقر به^(٨) أنه سرقه بيده^(٩)، لم يصدق^(١٠) فيه ويقطع فيه إذا كان مما فيه^(١١) القطع، ويكون سيده^(١٢) أحق به، ويحلف السيد أنه ما يعلم لهذا فيه حقا.

قال أشهب : وكذلك إذا قال : لأدري العبد^(١٣) هو أم لا، ولكنه بيد عبيدي، فهو للعبد أبداً ولا يقبل فيه إقراره إلا أن تقوم^(١٤) بينة بمعرفة^(١٥) المتاع لربه^(١٦).

(١) في ح : وتلف.

(٢) في ق : وإن.

(٣) المتن ٦ / ٢٩٣، وتهذيب المتن ل ١٩٩ / ١.

(٤) في ق : فأظهروها.

(٥) نهاية ل ٣١٧ / ب. ز.

(٦) في ح : (أنه يُقضى له بعد يمينه). وانظر المتن ٦ / ٢٩٢، وتهذيب المتن ل ١٩٩ / ١.

(٧) في ق : (قال محمد). مكانها (م).

(٨) في ق : أقر له.

(٩) نهاية ل ١٢٢ / ق.

(١٠) لم يصدق. مطموسة في ق.

(١١) في ح، ق : ما فيه.

(١٢) في ح : السيد.

(١٣) في ح، ق : لعبيدي.

(١٤) (إلا أن تقوم). مطموسة في ق.

(١٥) (بمعرفة). سقطت من ح.

(١٦) انظر النواذر ل ١١٤ / ب.

م : إن ادعى السيد أن^(١) الثوب له حلف على البت أنه له، وإن^(٢) ادعى أنه لعبده حلف^(٣) أنه لعبده^(٤) ما يعلم لهذا فيه حقاً، وإن قال : هو بيد عبدي لا أدري^(٥) أهو له أم لا، فلا يمين عليه إلا أن يدعي المقر له^(٦) أنه يعلم أنه له فيحلفه أنه ما يعلم له فيه حقاً^(٧)، قاله بعض فقهاءنا^(٨).

ومن قامت عليه بينة بسرقة لم أر للإمام أن يقول له : قل : ماسرقت، إنما يعني بينة بإقراره^(٩)، فأما المعاينة فلا يقبل إنكاره^(١٠)، وروى ابن عينة^(١١) أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقال له : (أَسْرَقْتَ؟ مَا إِخَالَكَ فَعَلْتَ). فقال : قد^(١٢) فعلت، (فأمر أن يُقطع ثم يُخْصَم)، ثم قال : (تَبْ إِلَى اللَّهِ). فتاب، فقال^(١٣) : (اللَّهُمَّ تَبْ عَلَيْهِ)^(١٤). وروى مثله ابن حبيب^(١٥).

تلقين للشهود عليه
بالسرقة والأكثار
للوّثب عليه

(١) (أن). ليس في ح.

(٢) في ح : فإن.

(٣) (حلف). مطموسة في ق.

(٤) قوله : (حلف أنه لعبده). سقط من ح.

(٥) في ق : لا يدري.

(٦) (المقر له). مطموسة في ق.

(٧) من قوله : (وإن قال هو بيد عبدي). ساقط من ح.

(٨) في ح، ق : قال بعض فقهاءنا.

(٩) أي أن البينة شهدت بإقراره بالسرقة لا بالسرقة نفسها.

(١٠) انظر المدونة ٦ / ٢٩٣، وتهذيب المدونة ل ١٩٩ / أ - ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٩ / ب.

(١١) هو سفيان بن عينة بن أبي عمران ميمون الحلالي مولى محمد بن مزاحم، شيخ الاسلام، ابو محمد

الكويتي ثم المكي، سمع من عمرو بن دينار، وابن شهاب، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم، وعنه

: الأعمش، وابن جريج، والحميدي، والشافعي، وخلائق سواهم، مات - رحمه الله تعالى - سنة

ثمان وتسعين ومئة. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٥٤ وما بعدها، وتهذيب التهذيب

١٠٤ / ٤ وما بعدها.

(١٢) (قد). ليس في ح.

(١٣) في ق : ثم قال.

(١٤) تقدم تفريجه.

(١٥) انظر النوادر ل ١١٤ / أ.

ومن المدونة : ومن أقر أنه^(١) سرق من فلان شيئا وكذبه^(٢) فلان؛ فإنه يقطع بإقراره ويقتى المتاع له إلا أن يدعيه [١١٤/ب] ربه فيأخذه.

القطع على من
أقر بسرقة وكذبه
رب المتاع.

ولو قال المسروق منه : قد سرقه مني إلا أنه كان له ودیعة عندي^(٣)، أو بعته^(٤) إليه^(٥) معي^(٦) رجل، لم يقبل ذلك منه^(٧) ويقطع^(٨).

ومن سرق متاعاً كان أودعه رجلاً فحجده^(٩) إياه فإن أقام على ذلك بينة وعرفوا المتاع بعينه لم يقطع^(١٠)، وقد تقدم بعض هذا^(١١).

رب الوديعة يسرقها
من حجدها

[٥٦- فصل : في حيس المتهم وعقوبته وعينه]

قال ابن القاسم : ومن ادعى على رجل أنه سرقه لم احلفه له^(١٢) إلا أن يكون متهما يوصف بذلك فإنه يحلف ويهدد ويسجن وإلا لم يعرض له، وإن كان المادعى عليه من أهل الفضل ومن^(١٣) لا يشار إليه بهذا أدب الذي ادعى ذلك عليه^(١٤).

لا يحلف السارق
ولا يسجن إلا إذا
كان متهماً، أما
أهل الفضل فالأدب
على من اتهمهم

(١) (أقر أنه) - سقط من ح.

(٢) في ز : ثم كذبه.

(٣) (عندي) - سقطت من ح.

(٤) في ح : وبعته.

(٥) في ق : إليّ.

(٦) في ح : مع.

(٧) منه، ليس في ح، ق.

(٨) للمدونة ٦ / ٢٩٥، وتهذيب المدونة ل ١٩٩/ب.

(٩) في ق : فسرقه فحجده.

(١٠) للمدونة ٦ / ٢٩٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٠/أ.

(١١) نهاية ل ٣١٨ / أ. ز.

(١٢) (له) - ليس في ح.

(١٣) في ح : من.

(١٤) للمدونة ٦ / ٢٩٦ - ٢٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٠/أ.

وقد تقدم في كتاب^(١) الشهادات ذُكر المرأة تدعي : أن فلاناً أكرهها^(٢)، أنه^(٣) إن كان ممن لا يشار إليه بذلك حَدَّتْ، وإن كان ممن يشار إليه^(٤) بذلك^(٥) نظر فيه الإمام^(٦).

ومن كتاب ابن المَوَاز، وذكره ابن حبيب عن اصبيغ قال : ومن جاء إلى الوالي^(٧) برجل^(٨) فقال : سرق متاعي؛ فإن كان موصوفاً بذلك متهماً هدد وسجن^(٩)، وأحلف، وإن لم يكن كذلك لم يعرض له^(١٠)، وإن كان من أهل الصلاح^(١١) والبراءة لا يشار إلى مثله بذلك^(١٢)؛ أَدَّب^(١٣) له المدعي^(١٤).

ابن حبيب قلت لمطرف : فمن سرق له^(١٥) متاع فاتهم من^(١٦) جيرانه رجلاً غير معروف^(١٧)، أو اتهم رجلاً غريباً لا يعرف حاله، أيسجن^(١٨) حتى

يسجن على مجهول للثلث
فاتهم بسرقة حتى يُعرف
سلطه كما للمعروف بها فاته
يسجن إلى الموت

(١) (كتاب). ليس في ز، ق.

(٢) أكرهها. مطموسة في ق.

(٣) أنه. ليس في ق.

(٤) من قوله : (بذلك حدث). سقط في ق.

(٥) في ق : في ذلك.

(٦) وانظر المئونة ٦ / ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٧) (الوالي). مطموسة في ق.

(٨) في ح : برجله.

(٩) في ز، ق : وامتنح.

(١٠) في ح : لم أعرض له.

(١١) (من أهل الصلاح). مطموسة في ق.

(١٢) في ح : لا يشار إليه بذلك. وفي ق : والمرأة لا تشار بذلك إلى مثله.

(١٣) في ز، ق : ودب.

(١٤) انظر النوادر ل ١١٤ / ب، والمتقى ٧ / ١٦٦.

(١٥) (له). ليست في ح.

(١٦) (من). سقط في ق.

(١٧) (غير معروف). مطموسة في ق.

(١٨) في ح : سُجن.

يكشف عنه^(١)؟ قال : نعم، ولا يطال^(٢) سجنه، وذكر : (أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً اتهمه^(٣) المسروق منه بسرقة لغيره وقد صحبه في السفر^(٤)).

قال مطرف : وإن^(٥) كان المتهم بالسرقة معروفاً بها كان سجنه أطول^(٦)، وإن^(٧) وجد معه مع ذلك بعض^(٨) السرقة فقال : اشتريته، ولا بينة له، وهو من أهل التهم، لم يؤخذ منه غير ما في يديه؛ فإن^(٩) كان غير معروف^(١٠) حبسه وكشف عنه، وإن كان معروفاً بذلك حبسه أبداً حتى يموت في السجن، وقاله مطرف وابن الماجشون واصبغ^(١١).

(١) في ق : حتى يعرف حاله.

(٢) في ق : ولا يطل.

(٣) (حبس رجلاً اتهمه). مطموسة في ق.

(٤) أخرج أبو داود والترمذي والنسائي عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده (أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في تهمته ثم حلى عنه). راجع سنن أبي داود كتاب الأقضية باب في الحبس في الدين وغيره ٢ / ٣٠٧، وتحفة الأحوذى كتاب الديات باب ما جاء في الحبس والتهمة ٤ / ٦٧٧، وسنن النسائي كتاب قطع السارق باب امتحان السارق بالضرب والحبس ٨ / ٦٧. والحديث قال عنه الترمذي : (حديث حسن)، كما أخرجه الحاكم في المستدرک كتاب الأحكام باب حبس الرجل في التهمة احتياطاً ٤ / ١٠٢، وقال الحاكم : (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه). ووافقه الذهبي. وذكر المنذري في مختصر السنن ٥ / ٢٣٨ أن جد بهز بن حكيم هو معاوية بن حيدة القشيري، له صحبة، وفي الاحتجاج بحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده اختلاف.

(٥) في ح : قال : كيف فإن .

(٦) في ح : (سجنه بها أطول). و (أطول). مطموسة في ق.

(٧) في ح : فإن. وهي مطموسة في ق.

(٨) في ق : نقص.

(٩) في ح : وإن.

(١٠) (معروف). مطموسة في ق.

(١١) انظر النوادر ل ١١٤/ب، والمتنقى ٧ / ١٦٦، والذخيرة ١٢ / ١٨٠. وفي النوادر : (وقاله :

ابن الماجشون، وابن عبد الحكم، واصبغ)، وفي الذخيرة (وقاله: عبد الملك، واصبغ، وعمر بن عبد العزيز).

محمد^(١) قال ابن وهب عن الليث : فيمن وُجد معه متاع مسروق فقال : اشتريته؛ فإن كان متهماً عوقب^(٢).

وكتب عمر بن عبد العزيز في مثله أن يسجن إن اتهم^(٣) حتى يموت^(٤).

وقال مالك : يسجن بقدر ما يرى^(٥) الإمام ثم يعاقب ويُسرح^(٦) ولا يسجن حتى يموت.

قال أشهب : و إذا^(٧) شهد عليه أنه متهم فإنه يسجن^(٨) بقدر ما اتهم عليه، وعلى قدر حاله، ومنهم من يجلد بالسوط مجرداً، وإن كان الوالي غير عدل فلا [١١٥/أ] يذهب به إليه^(٩)، ولا يشهد عليه^(١٠) عنده، إلا^(١١) أن يعلم أن السلطان^(١٢) لا يخالف^(١٣) فيه إلى غير حق^(١٤).

(١) في ق : م.

(٢) انظر المنتقى ٧ / ١٦٦.

(٣) أن يسجن إن اتهم. مطموسة في ق.

(٤) انظر الأثر في مصنف عبد الرزاق ١٠ / ٢١٨، وفي مصنف ابن أبي شيبة ١٠ / ١١٩.

(٥) في ح، ق : (بقدر رأي). وحرف "ما" من قوله (ما يرى) هو آخر حرف في لوحة ٣١٨ / ب. ز.

(٦) في ح : ويستخرج.

(٧) في ح، ق : إذا.

(٨) في ز، ق : يُمتحن.

(٩) إليه. مطموسة في ق.

(١٠) (عليه). ليست في ح.

(١١) (الاً). مكرر في ح.

(١٢) في ق : أن للسلطان.

(١٣) في ح : لا يخالفه.

(١٤) انظر النوازل ١١٤/أ، والمنتقى ٧ / ١٦٦، والذخيرة ١٢ / ١٨٠.

الباب^(١) [الثاني والعشرون]

في إقامة الحد في البرد أو الحر^(٢)، ومن اجتمع عليه^(٣) حد لله تعالى وحد للعباد، ومن سرق من بيت المال أو من المغنم^(٤)، وسرقة من فيه علقه رق من سيده، والسارق يرث السرقة أو توهب له^(٥)

[٥٧- فصل : في إقامة الحد في البرد أو الحر]

قال مالك : ومن سرق في شدة البرد فخيّف عليه الموت إن قطعت يده فليؤخره الإمام إلى بعد ذلك.

قال ابن القاسم : وإن كان الحر^(٦) أمراً يعرف خوفه كالبرد فأراه مثله^(٧).

قال ابن المواز : قال مالك : يقطع في شدة الحر^(٨)؛ لأنه ليس بمختلف وإن كان فيه بعض الخوف؛ لأنه^(٩) حق لزمه وإن مات فيه^(١٠)، قال مالك : وإنما يتقى هذا في البرد^(١١).

(١) ليست في ز، ق.

(٢) في ح : في البرد و الحر.

(٣) (عليه). سقطت من ح.

(٤) في ح : أو المغنم.

(٥) في ز : أو توهب له السرقة.

(٦) الحر. مطموسة في ق.

(٧) انظر المتن ٦ / ٢٩٣ - ٢٩٤، وتهذيب المتن ١٩٩ / ب.

(٨) من قوله : (كالبرد). سقط من ح.

(٩) حرف (لا) من قوله (لأنه) مطموس في ق.

(١٠) (فيه). ليست في ح.

(١١) انظر النواذر ل ١١٣ / ب، والذخيرة ١٢ / ١٩٥، وشرح تهذيب المتن ٢٥٩ / ب.

قال محمد : وإذا رأى الإمام قطع المحارب من خلاف وذلك في برد شديد
فلا يؤخره بخلاف من لزمه القطع في سرقة؛ لأن الإمام لو قتل هذا المحارب جاز
له ذلك^(١).

يقام الحد على
المحارب في البرد

[٥٨- فصل : فيمن اجتمع عليه حد لله تعالى وحد للعباد]

ومن المدونة قال^(٢) ابن القاسم : ومن سرق^(٣) وقتل عمداً فإنه يقتل ولا
يقطع، والقطع داخل في النفس، ولو عفا عنه ولي القتل^(٤) لقطعته للسرقة.

من سرق وقتل
عمداً قُتل فقط

وإن سرق وقطع يمين رجل قطع للسرقة فقط إذ هي أكد ولا عفو فيها ولا
شيء^(٥) للمقطوعة يده، كما لو ذهبت يد القاطع بأمر من الله لم يكن
للمقطوعة يده على القاطع دية ولا غيرها؛ لأن الذي كان حقه فيه^(٦) قد
ذهب^(٧).

من سرق وقطع
يمين شخص عمداً
قُطع للسرقة فقط
ولا دية

ولو سرق وقطع^(٨) شمال رجل قطعت يمينه في السرقة وشماله قصاصاً،
وللإمام أن يجمع ذلك عليه أو يفرقه بقدر ما يخاف عليه أو يأمن، وكذلك^(٩)
الحد والنكاح^(١٠) يجتمعان^(١١) جميعاً^(١٢) على رجل.

من سرق وقطع
شمال شخص عمداً
قطعت يده للحد
والقصاص

(١) انظر الذميرة ١٢ / ١٩٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٥٩ / ب.

(٢) قال. (قا) مطموس في ق.

(٣) من قوله : (لأن الإمام). ساقط من ح.

(٤) في ح : ولو علقه عنه في القتل. وفي ق : ولي القتل.

(٥) في ح : فلا شيء.

(٦) نهاية ل ٣١٩ / أ. ز.

(٧) من قوله : (يمين رجل قطع للسرقة). سقط في ق.

(٨) في ح : (ولو ذهب قطع). وفي "ق" : الكلمة الأولى من هذه العبارة مطموسة.

(٩) (وكذلك). مطموسة في ق.

(١٠) في ح : والنكاح. والنكاح هنا : العقاب بالتعزير. وعبارة الذميرة ١٢ / ١٩٥ : (وللإمام جمع

ذلك عليه وتفرقه بقدر الخوف عليه وكذلك الحد والتعزير).

(١١) في ق : يجتمعان.

(١٢) (جميعاً). ليست في ز، ق.

وإذا^(١) اجتمع عليه حد الله تعالى وحد للعباد بدأ بالحد الذي لله تعالى إذ لا عفو فيه، فإن عاش اخذ^(٢) منه حد العباد، وإن مات بطل ذلك، ويجمع الإمام ذلك^(٣) كله عليه إلا أن يخاف عليه الموت فيفرق ذلك. والقطع في السرقة في الرجل والمرأة^(٤) سواء^(٥).

إذا اجتمع حد لله
وأمر للعباد يُدعى
بالذي لله من رجل

المرأة كالرجل في
قطع السرقة

٥٩ - فصل [فيمن سرق من بيت المال أو من المغنم]

ومن سرق من بيت المال أو من المغنم وهو من أهله قطع، قيل لمالك^(٦) :
ليس له في المغنم^(٧) حصة؟ قال : قال مالك^(٨) : وكم تلك الحصة^(٩)؟
قال غيره في كتاب العتق : إنما يقطع إذا سرق فوق حقه بثلاثة^(١٠)
دراهم؛ لأن حقه في الغنيمة واجب معروف، بخلاف حقه في بيت المال؛ لأنه إنما
يجب^(١١) له إذا أخذه وإن مات لم يورث عنه^(١٢).
واختلف قول سحنون فقال مرة : يقطع إن سرق [١١٥ / ب] فوق حقه
من الغنيمة كلها ثلاثة دراهم، وقال مرة : فوق حقه من المسروق^(١٣).

(١) في ح : فإن.

(٢) (فإن عاش أخذ) . مطبوسة في ق.

(٣) قوله : (ويجمع الإمام ذلك) . مكرر في ح . وفي " ق " : (ويجمع للإمام) .

(٤) في ق : في المرأة والرجل.

(٥) المتن ٦ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، وتهذيب المتن ١٩٩ ل / ب.

(٦) في ح : (قيل له) . وفي ق : (مالك) سقطت.

(٧) نهاية ل ١٢٢ / ب . ق . وقد تكرر في " ق " قوله : (وهو من أهله قطع ، قيل : ليس له في المغنم) .

(٨) قوله : (قال مالك) . ليس في ز .

(٩) المتن ٦ / ٢٩٥ ، وتهذيب المتن ١٩٩ ل / ب.

(١٠) في ق : ثلاثة.

(١١) (يجب) . مطبوسة في ق.

(١٢) المتن ٣ / ٢١٤ - ٢١٥ .

(١٣) انظر شرح تهذيب المتن ل ٢٦٠ .

٦٠ - فصل [في سرقة من فيه علقه رق من سيده]

ولا تقطع أم الولد إذا سرقت من مال سيدها^(١)، وكذلك العبد، و
المكاتب^(٢)، وإذا شهد^(٣) على أحرس بالسرقة قطع، وكذلك إن أقر بوجه
يعرف به إقراره وإلا لم يقطع^(٤).

يُقطع الأحرس
بالشهادة عليه
وبإقراره

٦١ - فصل : في السارق يوث السرقة أو توهب له]

ومن سرق سرقة فلم يقطع حتى ورثها^(٥) أو اشتراها أو وهبت له أو
تصدق بها عليه، فلا بد من قطعه^(٦).

وقد تقدم القول فيمن سرق متاعاً كان أودعه، أو سرق لرجلين وأحدهما
غائب، وبعض معاني هذا الباب فأغنى^(٧) ذلك عن إعادتها هنا^(٨).

(١) جاء في هامش "ح" أمام هذه العبارة : " ينبغي أن تُقيد أم الولد بما قيدت به الزوجة فيما تقدم".

(٢) في ح : وكذلك للمكاتب.

(٣) قوله : (وإذا شهد) . مطموسة في ق.

(٤) المتن ٦ / ٢٩٥ ، وتهذيب المتن ل ١٩٩ ب / - ٢٠٠ / ١.

(٥) (حتى ورثها) . مطموسة في ق.

(٦) انظر المتن ٦ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وتهذيب المتن ل ٢٠٠ / ١.

(٧) جاء بعد قوله : الباب، بياض في "ز"، وهو ضمن سقط في "ح" تأتي الإشارة إليه.

(٨) قوله : (هنا) سقطت في "ق". ومن قوله : (وقد تقدم) . ساقط من "ح". وجاء بعد هذا في "ز"

" - وهو ساقط من "ح، ق" أيضاً - : (تم السفر الحادي عشر من ديوان ابن يونس والحمد لله

رب العالمين، ويلي في السفر الثاني عشر كتاب المحارير) . وبنهاية هذه العبارة انتهت اللوحة

٣١٩ / ب. ز. وهو آخر المرحوم من نسخة "ز".

[كتاب المحاربين والمرتدين]

[الباب الأول]

جامع القضاء في المحاربين^(١) وشيء من مسائل المرتدين

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٢) الآية (٣).

الجزاء الذي يستحقه المحارب على ضوء الكتاب والسنة

وقال تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْلِبُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (٤).

وقال النبي عليه السلام : (مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ) (٥).

وقال مالك : وجهاد^(٦) المحاربين جهاد^(٧).

قتال المحارب جهاد

(١) المحاربون في اللغة : قال في المطلع ٣٧٦ : (واحد المحاربين محارب، وهو اسم فاعل من حارب، وهو فاعل من الحرب، قال ابن فارس : الحرب اشتقاقها من الحرب، يعني بفتح الراء، وهو مصدر حَرَبَ ماله أي سلبه، والحرب المحروب، ورجل يحْرَبُ : أي شعاع).
والحرابة في الشرع عرفها القاضي عياض في التنبيهات (ل ١٦٧ / ب) بأنها : كل مال أخذ بمكابرة ومدافعة.

وعرفها ابن عرفة فقال : (الحرابة : الخروج لإعانة سبيل لأخذ مال محرم بمكابرة قتال أو خوف، أو لإذهاب عقل أو قتل خفية، أو لمجرد قطع الطريق لا لأمرة ولا نائرة - أي فتنة - ولا عداوة).
حنود ابن عرفة بشرح الرصاع ٦٥٤ / ٢.

(٢) في ح : إلى قوله تعالى : ﴿ فَسَادًا ﴾. والآية هي ٣٣ في سورة المائدة.

(٣) هذه الكلمة ليست في ق.

(٤) الآية ٣٤ من سورة المائدة. وفي "ق" : بياض بمقدار كلمة بعد قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب : من قاتل دون ماله. الصحيح مع الفتح ١٢٣ / ٥.
ومسلم في كتاب الإيمان، باب : الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان مهتر الثم. صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٤ / ٢.

(٦) في ق : فجهاد.

(٧) انظر : اللئونة ٦ / ٣٠٥، وتهذيب اللئونة ل ٢٠٢ / ب.

[١- فصل : في المحارب إذا أخذ قبل توبته]

قال : وإذا أخذ المحارب^(١) قبل توبته فحكمه إلى الإمام لاعفو فيه لأحد وهو فيه^(٢) مخير، إلا أنه إن قتل فلا بد^(٣) من قتله ليس له أن يختار قطعه من خلاف أو نفيه.

المحارب إذا قتل
فإنه يقتل

قال : وإن أخاف وأخذ المال ولم يقتل أحداً ؟

حكمه إذا أخاف
ولم يقتل

قال مالك : فأرى أن يقتل إذا رأى ذلك الإمام لأن الله تعالى قرن^(٤) الفساد في الأرض^(٥) بالقتل بقوله : ﴿ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٦). وإن لم يقتل ولم يأخذ^(٧) مالا وحارب وأخاف فالإمام فيه مخير أن^(٨) يقتله أو يقطع يده ورجله من خلاف أو يضربه بقدر اجتهاده وينفيه ويسجنه في المكان الذي ينفيه إليه حتى تظهر^(٩) توبته وكذلك إن لم يخف، وأخذ مكانه قبل أن يتفاقم^(١٠) أمره، أو خرج بعضا وأخذ مكانه فهو مخير وله أن يأخذ في هذا بأيسر^(١١) الحكم، وذلك الضرب والتفني، ويسجنه في المكان الذي ينفيه إليه^(١٢).

قال محمد : فيمن عظم فساده وأخذ المال ولم يقتل^(١٣) قال مالك وابن

(١) في ق : محارب.

(٢) قوله : (لأحد وهو فيه) . سقط في ح .

(٣) في ح : فلا بد له .

(٤) في ح : وزن .

(٥) (في الأرض) . ليست في ق .

(٦) المائدة الآية ٣٢ . فقد قال تعالى : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير

نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ... ﴾ الآية .

(٧) في ق : وأخذ .

(٨) (أن) . مطموس في ق .

(٩) (تظهر) . مطموسة في ق .

(١٠) في ق : قبل تفاقم .

(١١) (في هذا بأيسر) . مطموسة في ق .

(١٢) انظر : المدونة ٦ / ٢٩٨ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠٠ / ب .

(١٣) (ولم يقتل) . مطموسة في ق .

القاسم : إنه يُقتل.

وقال أشهب : الإمام فيه مخير^(١).

وقال ابن القاسم : إنما يخير إذا أخاف ولم يأخذ مالا ولم^(٢) يقتل وأخذ بحضرة ذلك أوبعد الطول فهو مخير فيه، فأما من طال زمانه واشتدت مناصبته^(٣) وأخذ المال ولم يقتل فليقتله^(٤) ولا يكون فيه مخيراً^(٥).

م : وما روي في المدونة في من أخذ المال أو لم يأخذه إذا أخاف وحارب ولم يقتل؛ أن الإمام فيه مخير^(٦) كقول أشهب^(٧).

[٢- فصل : في المحارب يؤخذ بحضرة خروجه، أو بعد تمكنه، وحرابة النساء والعبيد وفي بعض أحكام النفي^(٨)]

ومن المدونة قال ابن القاسم : وليس للإمام أن يعفو عن أحد من المحاربين ولكن يجتهد في ضربه ونفيه^(٩) إن أخذ بحضرة خروجه، وقد نفى عمر بن عبد العزيز محاربا [١/١١٦] أخذ بمصر إلى شغب^(١٠).

ضرب المحارب ونفيه
إذا قدر عليه أول
خروجه

(١) انظر : النوادر ل ١/١١٦، وللتقى ٧/ ١٧١.

(٢) (مالاً ولم). مطبوسة في ق.

(٣) في ح : واشتد ناصبته.

(٤) (ولم يقتل فليقتله). مطبوسة في ق.

(٥) انظر : المدونة ٦/ ٣٠٠.

(٦) من قوله : (م : وما روي). سقط من ح.

(٧) انظر : المدونة ٦/ ٢٩٨.

(٨) وسيأتي إن شاء الله تعالى في ثانيا كتاب الزنى باب عقده للمصنف رحمه الله هناك جمع فيه أحكام النفي، ورسمه (جامع القول في النفي).

(٩) في ق : بنفيه.

(١٠) في ق : (إلى شغب). وانظر : المدونة ٦/ ٢٩٩، وتهذيب المدونة ل ٢٠٠/ب. وشغب : بشون مفتوحة، وسكون التين المصححة، ثم موحدة، قال ياقوت : (هي ضيعة حلف وادي القرى كانت للزهري وبها قومه)، ووادي القرى يقع بين المدينة والشام، ولأن هذه البلدة تقع في ملتقى حدود بعض الأماكن المتعارف عليها، فقال القاضي عياض في التنبهات ١/١٧١ : (قرية من مصر على

قال مالك وقد كان^(١) ينفي عندنا إلى فذك^(٢) وخير ويسجن في الموضع الذي ينفي إليه حتى تعرف توبته^(٣).

قال بعض أصحابنا : وأقل النفي عند مالك على^(٤) مسيرة يوم وليلة، دليله (نهى النبي عليه السلام : أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا سَفَرٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) ^(٥). فذلك^(٦) أقل السفر^(٧).

ومن المدونة قال مالك : وإذا أخذ الإمام المحارب وقد قتل وأخذ المال وأخاف السبيل؛ فليقتله ولا يقطع يده ولا رجله والقتل يأتي ذلك كله، وأما الصلب مع القتل فذلك إلى الإمام يصنع ما يراه.

إنما سجن المحارب لقتل
فلا قطع عليه وللإمام
صلبه إن أرى ذلك

انتهى عشرة مرحلة (ومثل قوله قاله شارح تهذيب المدونة ٢٦٢/ب، وقال ياقوت ٣/ ٣٥١ : بأرض الحجاز)، وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٩٢/١ (بأطراف الشام). وقال الزركلي في الأعلام في ترجمة الزهري ٩٧/٧ (أسير أحد الحجاز وأول أحد فلسطين). وراجع معجم البلدان ٣/ ٣٥٢، ٣٤٥/٥.

(١) (مالك : وقد كان). عليها آثار رطوبة في "ق".
(٢) في ح : (بفذك). وفذك : قرية بينها وبين المدينة يومان. انظر : الروض الماطر في سير الأقطار ٤٣٧.

(٣) انظر : المدونة ٦/ ٢٩٩، وتهذيب المدونة ل ٢٠٠/ب.

(٤) (على). ليس في ق.

(٥) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الاستئذان، باب : ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء ٢/ ٧٤٦ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا "). كما أخرجه البخاري كتاب تقصير الصلاة، باب : في كم يقصر الصلاة؟ الصحيح مع الفتح ٢/ ٥٦٦. ومسلم في كتاب الحج، باب : سفر المرأة مع محرم إلى حج أو غيره. مسلم بشرح النووي ٩/ ١٠٧.

(٦) (فذلك). مطبوسة في ق.

(٧) انظر : النكت ٤٢٥، والذخيرة ١٢/ ١٣٠، والتبصرة لابن فرحون ٢/ ٢٥٦.

صلب عبد الملك بن
مروان للحارث
الذي تنبأ في عهده

قال مالك : ولم أسمع أحدا صلب إلا عبد الملك بن مروان^(١) فإنه صلب
الحارث^(٢) الذي تنبأ وهو حي وطعنه بالحرية بيده ، وكذلك يفعل بمن صلب
من المحاريق.

حرابة النساء
والعبد والفلل على
عدم شهيم

وحكم النساء والعبيد وأهل الذمة في الحرابة مثل ما وصفنا^(٣) في الأحرار
المسلمين إلا أنه لانفي على النساء والعبيد^(٤).

محمد^(٥) : الذي جاء عن النبي عليه السلام قال^(٦) : (لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةَ إِلَّا
وَمَعَهَا^(٧) ذُو مَحْرَمٍ) ، فالضيعة تصيها ، وأما العبد فإن ذلك^(٨) ضرر على
سيده^(٩).

قلت : فقد جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "أَنَّهُ جَلَدَ امْرَأَةً
وَعَرَّيَهَا إِلَى الْبَصْرَةِ"^(١٠).

(١) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص ، الخليفة الفقيه أهر الوليد الأموي ، سمع عثمان ،
وأباهيرية ، وابن عمر ، وغيرهم - رضي الله عنهم - . وعنه : عروة ، ورجاء بن حيوة ، والزهرى ،
وغيرهم . مات سنة ست وثمانين ، وكانت خلافته اثنتين وعشرين سنة ونصفا . انظر ترجمته في :
تاريخ بغداد ١٠ / ٣٨٨ ، وسر أعلام النبلاء ٤ / ٢٤٦ .

(٢) الحارث بن سعيد الكذاب ، من أهل دمشق ، ادعى النبوة وتبعه خلق كثير لما يريهم من الأعاجيب
ويعرف أتباعه بالحارثية ، وصل حيوة إلى الخليفة عبد الملك فطلبه إلى أن ظفر به فصلبه وقتله . انظر
ترجمته في : لسان الميزان ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، والأعلام ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) في ق تكرر : (مثل ما وصفته ، مثل ما وصفنا) .

(٤) انظر : المدونة ٦ / ٢٩٩ ، ٢٣٦ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠٠ / ب .

(٥) في ق : م .

(٦) (قال) . سقطت في ق .

(٧) في ق : إلا مع .

(٨) في ق : وأما العبيد فأنما ذلك .

(٩) انظر : المتقى ٧ / ١٣٧ ، والذخيرة ١٢ / ٨٨ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٦٣ / ب .

(١٠) راجع : مصنف عبد الرزاق ، كتاب الطلاق ، باب : النفي ٧ / ٣١٤ . وسنن البيهقي كتاب

الحدود ، باب : ما جاء في نفي البكر ٨ / ٢٢٢ .

قال : فقد^(١) "جلد أبو بكر الصديق رضي الله عنه الرجل والمرأة
البكرتين في الزنى، وغرّب الرجل"^(٢) ولم يبلغنا أنه غرّب المرأة.

قيل^(٣) : فما يرد ما جاء^(٤) عن عمر "أن عبداً كان يقوم على رقيق
الخمس فاستكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر ونفاه، ولم
يجلد الوليدة لأنها مكروهة"^(٥).

قال : قد جاء عن النبي عليه السلام وعن عمر^(٦) ما يدل على خلافه،
قوله^(٧) عليه السلام في الأمة : (إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا،
ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا^(٨)، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ). قال ابن شهاب^(٩) :
لأدري أبعد الثالثة أو الرابعة^(١٠). والضفير : الحبل^(١١).

(١) في ح : وقد.

(٢) راجع : الموطأ، كتاب الحدود، باب : فيمن اعترف على نفسه بالزنا ٢ / ٦٣٠. ومصنف عبد
الرزاق، كتاب الطلاق، باب : الرجل يزني بامرأة ثم يتزوجها ٧ / ٢٠٤، ٣١١ إلا أنه لم يجلد
المرأة في الموضع الأول، وسنن البيهقي كتاب الحدود، باب : ما جاء في نفي البكر ٨ / ٢٢٣.

(٣) ساقطة في ح.

(٤) في ق : فما ترد به أنه جاء.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ، في كتاب الحدود، باب جامع ما جاء في حد الزنى، ٢ / ٦٣١، والبحاري
في كتاب الإكراه، باب إذا استكرهت المرأة على الزنى فلاحد عليها، الصحيح مع
الفتح ١٢ / ٣٢١.

(٦) (وعن عمر). سقط من ح.

(٧) (قوله). مطبوسة في ق.

(٨) في ق كرر (إن زنت فاجلدوها) أربع مرات.

(٩) في ح : أشهب.

(١٠) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب جامع ما جاء في حد الزنا، ٢ / ٦٣٠-٦٣١،
وبالحاري في كتاب البيوع، باب بيع العبد الزاني. الصحيح مع الفتح، ٤ / ٣٦٩. ومسلم في
كتاب الحدود، باب حد الزنا. الصحيح مع شرح النووي ١١ / ٢١٢. غير أنه لم يكرر البيع في
البخاري إلا مرتين.

(١١) هذه العبارة هي في الموطأ من قول مالك. وأخرجها مسلم في الموضع السابق من قول ابن شهاب.
وقال في التمهيد ٩ / ١٠٧ : (والضفير الحبل، قيل : من سفع النعل، وقيل : حبل الشعر).

فقد قال عليه السلام : (إن زنت فاجلِدْوها) . قال مالك^(١) : ولم^(٢) يقل عليه السلام في ذلك نفي ولا ذكره^(٣) .

وفي حديث آخر^(٤) " أَنَّهُ أَمَرَ بِجَلْدِ وَلَايِدٍ مِنْ وَلَايِدِ الْإِمَارَةِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزَّوْنِ " ^(٥) .

قال مالك : ولم أسمع في ذلك بنفي ، قال : وعليه أدركت أهل العلم ببلدنا أن لا نفي^(٦) على العبيد^(٧) .

قال عنه^(٨) ابن وهب : ولا على النساء للحديث : (لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ) ^(٩) . والضيعة^(١٠) تصيبها .

قيل^(١١) : [١١٦ / ب] فكيف^(١٢) النفي ، وكم وقته ؟

قال : قد نُفي من مصر إلى الحجاز ، شغب^(١٣) وما والاها ، ومن^(١٤) المدينة إلى فدك وخيبر^(١٥) من الحجاز ، ويكتب إلى والي ذلك الموضع حتى يقبضه

براطن النفي
ومدته

(١) من قوله : (فقد قال عليه السلام) . سقط من ح . وهنا نهاية ل ١٢٣ / ق .

(٢) في ح : فلم .

(٣) (ولا ذكره) . سقطت من ح . وانظر : التمهيد ٩ / ١٠٦ ، والاستذكار ٢٤ / ١١٠ .

(٤) جاء عن عمر رضي الله عنه .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الحدود ، باب : جامع ما جاء في حد الزنا ، ٢ / ٦٣١ ، والبيهقي في السنن ، كتاب الحدود ، باب : ما جاء في حد المالك ٨ / ٢٤٢ .

(٦) في ح : وعليه أدركت أهل العلم ألا نفي .

(٧) انظر : الموطأ ٢ / ٦٣٠ .

(٨) (عنه) . ليس في ق .

(٩) في ق : ألا تسافر المرأة إلا ومعها ذو محرم .

(١٠) في ق : فالضيعة .

(١١) في ح : قال .

(١٢) في ح : وكم .

(١٣) في ح : سقب . وفي ق : سعت .

(١٤) في ح : وما والاها .

(١٥) (وخيبر) . تكررت في ق .

ويسجنه^(١) أبداً حتى يتوب، وليس لحبسه^(٢) وقت^(٣) كما ليس لضربه^(٤) وقت، وأما الزاني فيحبس سنة من يوم يصير في الحبس وتكون النفقة في حملهما وحبسهما وكراهما على أنفسهما من أموالهما، فإن لم يكن لهما شيء ففي مال^(٥) المسلمين^(٦).

قال مالك : سمعت^(٧) (إن الرسول صلى الله عليه وسلم نفى المختشين)^(٨)، ولا أرى نفهم إلا حسناً^(٩).

نفى المختشين
ودليله

وقال : إنما ينفي المختشون إلى الموضع القريب، ولا يحبسون ويخلون اليوم بعد الأيام للمسألة^(١٠) والمعاش^(١١).

(١) في ق : ويحبسه.

(٢) في ح : وليس يحبسه.

(٣) وقت. سقطت في ق.

(٤) في ح : يضربه.

(٥) في ح : ففي أموال.

(٦) انظر : المدونة ٦ / ٢٣٦ - ٢٣٧، ٢٩٩، والنوادر ل ٧٠ ب / ٧١، والمتقى ٧ / ١٣٧، وعقد الجواهر الثمينة ٣ / ٣٠٤، والذخيرة ١٢ / ٨٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٦٣ ب.

(٧) في ق : وسمعت.

(٨) راجع : صحيح البخاري مع الفتح، كتاب النكاح، باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء

على المرأة ٩ / ٣٣٣، وكتاب اللباس، باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت ١٠ / ٣٣٣، وكتاب

الجلود، باب : نفى أهل المعاصي والمختشين ١٢ / ١٥٩. قال ابن حجر في الفتح ٩ / ٣٣٤ :

المختش بكسر التون وفتحها؛ من يشبه علقه النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك، فإن كان من

أصل الخلقة لم يكن عليه لوم، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك، وإن كان بقصد منه وتكلف له فهو

المذموم، ويطلق عليه اسم مختش سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل.

(٩) في ح : حسناً.

(١٠) في ح : والمسألة.

(١١) انظر : النوادر ٧١ / ١، والذخيرة ١٢ / ٨٩. وفي الحديث (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ :

كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَثٌ فَكَانُوا يَعْلُونَهُ مِنْ خِمَرٍ أُولَى الْإِزْمِ

فَدَحَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ وَهُوَ يَنْعَثُ امْرَأَةً فَقَالَ : إِنَّهَا

إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلْتُ بِأَرْبَعٍ وَإِذَا أَذْبَرَتْ أَذْبَرْتُ بِثَمَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَلَا أَرَى

قلت : فقاتل العمد الذي يجب عليه ضرب مائة وحبس سنة؟

قال : يحبس في موضعه، ولا نفي عليه، ولا على أحد غير من^(١) ستمينا لك.

[٣- فصل : في استواء حكم المحارب فيما أخذ من المال، وفيمن قطع عليهم]

ومن المدونة قال مالك : وحكم المحارب فيما أخذ من قليل المال أو كثيره سواء وإن^(٢) كان أقل من ربع دينار، وإن قطعوا على المسلمين أو على^(٣) أهل الذمة فهي سواء، وقد قتل عثمان مسلماً قتل ذمياً على وجه الحراية على ما كان معه^(٤).

[٤- فصل : في توبة المحاربين قبل القدرة عليهم وقد تعاونوا على قتل رجل

أو أخذ مال، وفي عفو الأولياء عنهم، وفي الشفاعة لهم، وحراية الصبيان، وفيمن يُقطع ثم يُعاود الحراية، وفي الأموال التي بأيدي المحاربين]

قال مالك وإذا أتى المحارب تائباً قبل أن يُقدر عليه سقط عنه ما يجب عليه لله تعالى من حد المحارب^(٥)، وثبت مال للناس عليه من نفس أو جرح أو مال، ثم

هَذَا يَقْلَمُ مَا هَاهُنَا لَا يَدْخُلَنَّ عَلَيْهِمْ هَذَا " فَحَصَّيْتُهُ. مسلم بشرح النووي كتاب السلام، باب منع المخت من الدخول على النساء الأجانب ١٦٣-١٦٢/١٤. (واللفظ لأبي داود). وفي رواية : (وَأَمْرُهَا فَكَانَ بِالْبَيْتَاءِ يَدْخُلُ كُلُّ جُمُعَةٍ يَسْتَلِيمُ). وفي رواية : (فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ إِذْنٌ يَمُوتُ مِنَ الْجُوعِ. فَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ فَيَسْأَلُ ثُمَّ يَرْجِعُ). سنن أبي داود كتاب اللباس، باب في قوله (غير أولي الإربة) ٤١٧/٢. وهاتان الروايتان سكّتا عنهما أبو داود، والمنذري في مختصر السنن ٦٠٥٩/٦. وانظر إرواء الغليل ٢٠٥/٦.

(١) في ق : ولا نفي عليه، ولا على العارف ولا أحد غير من. ثم يتلوه سقط تأتي الإشارة إليه.

(٢) من قوله : (سبعينا لك). سقط في ق.

(٣) في ح : وعلى.

(٤) راجع : المدونة ٦/٣٠٠، وتهذيب المدونة ل ٢٠٠/ب- ٢٠١/أ، والنوادر ل ١٢١/أ، والمخلى لابن

حزم ٣٤٩/١٠.

(٥) في ق : (سقط عنه ما يجب لله عليه من حد الحراية).

للأولياء القتل أو العفو فيمن قتل. وكذلك المجروح في (١) القصاص (٢).

قال : وإن كانوا (٣) جماعة قتلوا رجلاً، ولكي أحدهم قتله وباقيهم عون له، فأخذوا على تلك (٤) الحال (٥)؛ قتلوا كلهم. وذكر مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : "لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعاً" (٦)، وذكر عن عمر أن ربيعة كان ناظرًا (٧) للذين قتلوا فقتله عمر معهم (٨).

تعاونهم في
القتل

قال ابن القاسم : وإن تابوا قبل أن يؤخذوا دفعوا (٩) إلى أولياء المقتول فقتلوا من شاءوا (١٠)، وعفوا عن من شاءوا، وأخذوا الدية ممن شاءوا.

قال : وإذا ولي أحدهم أخذ المال، وكان الباقيون له قوة، ثم اقتسموا قتال أحدهم ممن لم يل أخذ المال؛ فإنه يضمن جميع المال ما أخذ في سهمه وما أخذ أصحابه. وإذا أخذوا المال ثم تابوا وهم عذم فذلك عليهم دين، وإن كانوا (١١) أخذوا قبل أن يتوبوا فأقيم عليهم الحد قطعوا (١٢)، أو قتلوا ولهم أموال أخذت

تعاون الحارين
في أخذ المال

(١) في سقط في ح.

(٢) المدونة ٦ / ٣٠٠، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ٢.

(٣) في ح : كان.

(٤) في ح : ذلك.

(٥) سقطت في ح.

(٦) في ح : (كلهم جميعاً). وهو غير موافق لما في الموطأ.

والأثر أخرجه الإمام مالك في الموطأ، في كتاب العقول، باب : ما جاء في القيلة والسحر، ٢ / ٦٦٣، وعلقه البخاري في صحيحه بصيغة : (وقال لي ابن بشار...) في كتاب الديات، باب : إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتص منهم كلهم؟ الصحيح مع الفتح ١٢ / ٢٢٧. وقال الحافظ في الفتح : (وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد).

(٧) في ق : ناظرًا. وقال في القاموس (مادة ربا) : (رباهم، و ربا لهم، كمنع : صار ربيعة لهم، أي طلعة).

(٨) انظر : للمدونة ٦ / ٣٠٠ - ٣٠١، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ٢.

(٩) في ح : وثقوا.

(١٠) في ق : قتلوا من ساوى.

(١١) (كانوا). ليس في ح.

(١٢) (قطعوا). ليست في ح.

أموال الناس من أموالهم [١١٧/أ] - يريد : ويُسْرُهُم متصل من يوم أخذوه - ، وإن لم يكن لهم يومئذ مال لم يتبعوا بشيء مما أخذوا كالسرقة^(١).

لاعلم من المحاريين
ولاشداعة لهم

قال مالك : وإذا أخذهم الإمام وقد قتلوا أو جرحوا وأخذوا^(٢) الأموال فعفى^(٣) عنهم أولياء القتلى وأهل الجراح والأموال، لم يجز العفو هاهنا لأحد ولا للإمام، ولا يصلح لأحد أن يشفع^(٤) فيه لأنه حد لله تعالى قد بلغ الإمام^(٥).

قتل المسلم لذمي
وحراة أهل الذمة
وتربيتهم

فإن^(٦) تابوا قبل أن يُقدر^(٧) عليهم وقد قتلوا^(٨) ذميا فعليهم ديتة لأوليائه؛ إذ لا يقتل مسلم بذمي ولو كانوا أهل ذمة أقيد منهم ؛ لأن مالكا قال : يقتل النصراني بالنصراني^(٩).

وتعرف توبة المحاريين من أهل الذمة بترك ما كانوا فيه قبل أن نقدر^(١٠) عليهم^(١١).

فإن^(١٢) كان فيهم نساء فلهم حكم الرجال في ذلك، وأما الصبيان فلا يكونوا محاريين حتى يحتلموا وإن قطعوا الطريق إلى مدينتهم التي خرجوا منها فاعذبوا فهم محاربون^(١٣).

حرابة النساء
والصبيان

(١) في ح : (مثل السرقة). وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٠١ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ٢.

(٢) في ق : فأخذوا.

(٣) في ق : وعفى.

(٤) في ح : ولا يصلح هاهنا أن يشفع.

(٥) انظر المدونة ٦ / ٣٠١ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ٢.

(٦) في ق : وإن.

(٧) في ق : يقدروا.

(٨) في ق : قتل.

(٩) انظر : المدونة ٦ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ٢.

(١٠) في ح : يُقدر.

(١١) المدونة ٦ / ٣٠٢ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ٢ - ب.

(١٢) في ق : وإن.

(١٣) المدونة ٦ / ٣٠٢ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ٢ - ب.

وإذا قطع يد المحارب ورجله ثم حارب ثانية ثم أخذه الإمام فرأى أن يقطعه؛ فليقطع يده الأخرى ورجله، وإذا أخذ الإمام محارباً وهو أقطع اليد اليمنى فأراد قطعه فليقطع يده^(١) اليسرى ورجله اليمنى، وقد قال مالك في سارق لا يمين له : أن تقطع رجله اليسرى، واليد والرجل من المحارب كعضو واحد من السارق، يبدأ^(٢) الحكم في الذي بعده^(٣).

من قطع من خلاف
ثم رجع فحارب

وإذا خرج محارب بغير سلاح ففعل فعل المحارب من التلصص وأخذ المال مكابرة فهو محارب، ويكون الرجل الواحد محارباً^(٤).

من خرج بغير سلاح
وحارب فهو محارب

وتجوز على المحاربين شهادة من حاربوه إذا كانوا عدولاً إذ لا سبيل إلى غير ذلك، شهدوا بقتل أو بأخذ^(٥) مال أو غير ذلك^(٦)، ولا تقبل شهادة أحد^(٧) منهم في نفسه، وتقبل شهادة بعضهم لبعض^(٨).

الشهادة في الحاربة

والمحاربون إذا أخذوا ومعهم^(٩) أموال^(١٠) فادعاهم^(١١) قوم لاينة لهم فلتدفع إليهم بعد الاستيناء في استيلاء ذلك من غير طول فإن لم يأت من يدعيها^(١٢) دفعت إليهم بعد أيمانهم بغير حميل^(١٣)، ولكن يضمنهم الإمام إياها إن جاء

العمل في الأموال
التي مع المحاربين

(١) من قوله : (الأخرى ورجله). سقط في ح.

(٢) في ح : نبدأ.

(٣) انظر : المدونة ٦ / ٣٠٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ب.

(٤) انظر : المدونة ٦ / ٣٠٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ب.

(٥) في ح : أو أخذ.

(٦) في ق : أو غيره.

(٧) (أحد) . سقطت في ق.

(٨) انظر : المدونة ٦ / ٣٠٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ب. ونص الذخيرة ١٣٦ / ١٢ : (ولا تقبل

شهادة أحد منهم لنفسه بل بعضهم لبعض) .

(٩) في ق : معهم.

(١٠) في ح : الأموال.

(١١) في ق : فادعى.

(١٢) (يدعيها) . مطموسة في ق.

(١٣) في ح : دفعت إليهم بغير حميل بعد أيمانهم. أ هـ . والحميل : الكفيل الضامن.

لذلك طالب ويشهد^(١) عليهم^(٢).

محمد^(٣) : وقال^(٤) بعض أصحابنا : يضمنوها وإن ذهبت عندهم^(٥) بأمر من الله تعالى.

وأما إن أخذ المتاع^(٦) بينة^(٧) - يريد^(٨) : أو بشاهد وعين - ثم يثبت^(٩) ما هو أقطع من ذلك^(١٠) وقد هلك^(١١) بأمر من الله تعالى فإنه لا يضمن شيئا^(١٢).

[٥- فصل : في التجار يقطع بعضهم الطريق على بعض، وفي الخناقين وشبههم، وفي قتل الغيلة، ومن قاتل رفقة في السفر لأخذ أموالهم]

ومن المدونة : وإذا خرج التجار^(١٣) إلى أرض الحرب فقطع بعضهم الطريق على بعض [١١٧/ب] بيلد الحرب، أو قطعوها^(١٤) على أهل ذمة دخلوا دار الحرب بأمان فهم^(١٥) محاربون^(١٦).

(١) في ق : شهد.

(٢) انظر : المدونة ٦ / ٣٠٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ب.

(٣) ليس في ح.

(٤) في ق : قال.

(٥) في ح : يضمنوها إذا ذهبت عنهم.

(٦) في ح : المتاع.

(٧) أي أن المحارب إذا أتى بينة أثبت بها أن المال الذي بيده ماله لا مجرد يمينه.

(٨) (يريد) . ليس في ق.

(٩) في ح : لم يثبت.

(١٠) أي مما أخذ به المحارب المال.

(١١) في ح : من ذلك فذهب.

(١٢) انظر : النكت ٤٢٥ - ٤٢٦.

(١٣) في ق : تجاراً.

(١٤) في ح : وقطعوها.

(١٥) (بأمان فهم) . مطموسة في ق.

والخناقون والذين يسقون الناس السيكران^(١) ليأخذوا أموالهم محاربون^(٢).
 ومن قتل أحدا قتل غيلة فرفع إلى قاض يرى ألا يقتله، وقضى^(٣) بأن أسلمه
 إلى أولياء المقتول فعفوا عنه، فذلك حكم قد مضى، ولا يغيره من ولي بعده لما
 فيه من الاختلاف^(٤).

أبو محمد : وقال أشهب وغيره : لغيره نقض ذلك وقته^(٥)؛ لأنه اختلاف
 شاذ، وقاله ابن القاسم في نقض الحكم بالشاذ كتوريث العمة ونحوه^(٦).

قال في المستخرجة : والمغتال الذي يعرض للرجل أوللصبي فيخذه
 حتى^(٧) يدخله^(٨) بيتا فيقتله ثم يأخذ متاعه وماله، وإنما قتله على ذلك فهو
 بمنزلة المحارب^(٩).

وسئل عن صاحب أربعة نفر في الطريق^(١٠) وأطعمهم سويقا فمات منهم
 اثنان ولبط^(١١) بصاحبيهما^(١٢) فلم يدر أحيان هما أم ميتان^(١٣) حتى من الغد

(١٦) المدونة ٦ / ٣٠٤. وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ب.

(١) السيكران : البنج. انظر : حاشية القاموس المحيط (مادة سكر) ص ٥٢٤.

(٢) المدونة ٦ / ٣٠٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠١ / ب - ٢٠٢ / أ.

(٣) نهاية ل ١٢٣ / ب. ق.

(٤) انظر : المدونة ٦ / ٣٠٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢ / أ.

(٥) لأن قتل الغيلة يقتل القاتل فيه حدا لا قصاصا، ولهذا أوجب مالك فيه القتل.

(٦) في ح : (ونحوها). وانظر النص في النوازل ل ١١٧ / أ، وتبصرة ابن فرحون ٢ / ٢٧٢.

(٧) (فيخذه حتى). سقطت في ح.

(٨) في ح : فيدخله.

(٩) العتية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٣٧٣.

(١٠) في ح : في طريق.

(١١) يقال : لبط به : سقط من قيام وضرب. انظر : القاموس المحيط (مادة لبط). وفي "ح" كلمة في

موضع لبط لم استطع قراءتها لأنها مهملة من النقط، وقد تكون : وانصاب.

(١٢) في ح : (صاحبيهما).

(١٣) في ح : فلم يدر أحيان هما أم ميتان.

وأخذ منهم خمسة دنانير فأخذ الرجل فاعترف، وقال : ذلك السوق أعطانيه رجل وأخبرني أنه يسكر من أكله، فأطعمتهم إياه للسكر^(١) ولم أرد^(٢) قتلهم، وإنما أردت أخذ مامعهم، قال مالك^(٣) : أرى عليه القتل؛ لأنه محارب أراد قتلهم.

قيل : إنه لم يرد القتل؟

قال : ومن يقبل^(٤) ذلك منه، أما هو فقد تعمد^(٥) إطعامهم، أرأيت من ضرب إنسانا فمات من ذلك، فقال : لم ارد قتله، أيقبل ذلك منه؟ لا يقبل ذلك منه^(٦).

[٦- فصل : فيمن قتل محارباً أو سارقاً ونحوهما، وفيما يعتبر حراية وما لا يعتبر]

ومن المدونة قال مالك : وإذا قامت بينة على محارب فقتله رجل قبل من قتل محارباً وقد رُفِعَ إلى الإمام أن^(٧) يزكوا البينة فإن زكيت^(٨) أدبه الإمام، وإن لم ترك قتل به^(٩).

قال مالك : ومن دخل على رجل حريمه ليأخذ ماله فهو كالمحارب^(١٠).

قال مالك^(١١) : ومن قتل سارقاً دخل إليه وادعى أنه كابره وقتلته؛ لم يقبل وادعى أنه كابره من قتل سارقاً

(١) في ق : ليسكرا.

(٢) في ق : ولم أدر.

(٣) (مالك). ليس في ق.

(٤) في ق : ومن يقل.

(٥) (تعمد). سقطت من ح.

(٦) العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٧) (أن). ليس في ح.

(٨) في ق : زكت.

(٩) للمونة ٦ / ٣٠٤ - ٣٠٥، وتهذيب المونة ل ٢٠٢ / ١.

(١٠) للمونة ٦ / ٣٠٤، وتهذيب المونة ل ٢٠٢ / ١.

(١١) (قال مالك). في ق : م.

قوله^(١) وقتل به، وكذلك لو قال : وحدته مع امرأتي يطأها^(٢).

قال في كتاب الغصب : وليس كل غاصب محارباً لأن السلطان يغصب ولا يعد^(٣) محارباً، والمحارب القاطع^(٤) للطريق أو من دخل على رجل بيته فكابره على ماله، أو كابره عليه في طريق بعضاً أو سيف أو غير ذلك^(٥).

لغصب والاختلاس
ليس من الحاربة

قال في العتبية فيمن لقي رجلاً عند العتمة أو في السحر في الخلوة فيبتزّه ثوبه ويبتزعه^(٦) منه؛ لا قطع عليه إلا أن يكون محارباً^(٧).

م^(٨) : يريد؛ [أ/١١٨] لأن هذا مختلس ولا قطع على مختلس^(٩).

قال : ومن دخل على رجل حريمه فكابره^(١٠) حتى جرحه أو ضربه أو قتله، ثم خرج ولم ينهب متاعاً إنما كان^(١١) ذلك لعداوة أو نائرة^(١٢) بينهما؛ فهذا ليس بمحارب وعليه القصاص، وفيه العفو من أولياء المقتول، فإن عفوا جلد مائة وحبس عاماً^(١٣).

القتل لعداوة
ليس من الحاربة

(١) في ح : لم يقبل منه.

(٢) انظر : الاشراف ٢ / ٢١٧ - ٢١٨.

(٣) في ق : فلا يعد.

(٤) (القاطع) . سقطت في ح.

(٥) انظر : المدونة ٥ / ٣٦٦.

(٦) في ح : فينتزّه ثوبه ويبتزعه. في ق : فيشر له ثوبه ويبتزعه. والاصلاح من العتبية.

(٧) العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٣٨٥.

(٨) في ق : محمد.

(٩) والذي يظهر أنه لا قطع عليه لأنه غاصب وليس بمختلس؛ لأن الخلصة أن يأخذ الشيء خفية دون أن يحس به صاحب المتاع، وأمّا هذا فقد ابتزّه وانتزعه منه فدل على أن فيه مقاومة ومكابرة وليس كذلك الخلصة والله أعلم.

(١٠) في ق : مكابرة.

(١١) كان. ليس في ق.

(١٢) في ح : (بعداوة أو نائرة). أ. هـ. يقال : بينهم نائرة، أي عداوة وشحناء. كما في الصحاح

(نور). وفي القاموس (مادة نأ) : (نأرت نائرة : هاجت هاججة).

(١٣) العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٣٧٣.

قال في كتاب الجهاد : وان^(١) طلب اللصوص مثل العلف أو الشوب فأحب الي أن يعطوه^(٢) ولا يقاتلوا^(٣).

إذا طلب اللصوص الشيء الخفيف فهل يعطوه أم يقاتلوا؟

وقال سحنون : لا يعطوا شيئاً، ولا يدعوا لأن الدعوة لاتزيدهم إلا استئساداً^(٤) وجرأة، فلا أرى^(٥) أن يدعوا وليقاتلوا^(٦).

قال أصبغ : وسئل ابن القاسم عن اللص^(٧) يولي مدبراً أيتبع؟

الخلاف في اتباع اللصوص إذا فروا

قال : إن كان قتل فتعم^(٨) فليتبع ويقتل، وإن لم يكن قتل فلا يتبع ولا يقتل.

قال^(٩) : ولا بأس بقتل^(١٠) الأسير من اللصوص إذا قتل^(١١) وإن لم يبلغ به الإمام، وقاله مالك^(١٢)؛ لأنه قد استوجب القتل.

(١) في ح : فإن.

(٢) في ح : يعطوا.

(٣) المدونة ٢ / ٣. وانظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٣٧٢.

(٤) في ح : (إلا أيسا) - وفي "ق" : (إلا أسلا). والمثبت كما في العتبية ١٦ / ٣٧٣.

(٥) في ق : (فلم أر).

(٦) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٣٧٢ - ٣٧٣. وفيها : (قال مالك في القوم يكونون في السفر

فيلقاهم اللصوص قال : يناشئونهم بالله فإن أبوا فيقاتلونهم. وسئل عنها سحنون فقال : أرى أن

يقاتلوا... قال محمد بن رشد : تكلم سحنون على ما يعرف من غالب أمرهم، وتكلم مالك

على قدر ما يرجح في النادر منهم، وذلك يرجع إلى أنه إن رجي إن دعوا أو نشدوا أن يكفوا

استحب دعائهم وترك معاجلتهم بالقتال، وإن تيقن وجب أن يدعوا، وإن عيىف إن دعوا أن

يستأسدوا [ويماعلوا] المسلمين وجب أن لا يدعوا كما قال سحنون).

(٧) في ح : اللصوص.

(٨) في ح : فهم.

(٩) ساقطة في ح.

(١٠) في ق : ويقتل.

(١١) (إذا قتل) - سقطت في ح.

(١٢) هذا في ظاهره يتعارض مع ما جاء في قتل المحارب بعد ثبوت البيعة وقبل التزكية أنه يقتل به؛ فلملح

من القولين للإمام.

قلت^(١) لابن القاسم : إنه^(٢) قد استوجب القتل وإن لم يقتل.

قال : ذلك أشكل، ولا يقتله إلا الإمام إذا اجتهد الرأي.

قلت لابن القاسم : أرايت إن كان بعضهم قتل؟

قال : إذا قتل واحد منهم فقد^(٣) استوجبوا القتل جميعاً ولو كانوا مائة ألف^(٤).

سئل^(٥) سحنون : عن اللصوص إذا ولوا مدبرين أيتبعون؟

قال : نعم يتبعون ولو بلغوا برك الغماد^(٦).

قيل له : فلو أن لصاً أو محارباً عرض لي فجرحته أو ضربته بشيء فأسقطته

أترى أن أجهز عليه^(٧)؟

لخلاف في المحارب إذا
سُرح ولم يمت فهل
يُجهز عليه؟

قال : نعم. فأعلمته بقول ابن القاسم : أنه لا يجهز عليه فلم^(٨) يره شيئاً،

وقد حل حين عرض ونصب للحرب وقطع الطريق وأخاف السبيل^(٩).

(١) في ح : قيل.

(٢) في ق : لأنه.

(٣) في ح : قد.

(٤) انظر النواذر ل ١٢١/ب.

(٥) في ح : سئل.

(٦) برك الغماد : بكسر الغين المعجمة، وقيل : بضمها. قال ياقوت : موضع وراء مكة بخمس ليال مما

يلي البحر، وقيل : بلد باليمن. انظر : معجم البلدان ١ / ٣٩٩. وقد جاء ذكر (برك الغماد) في الحديث : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاوَرَ النَّاسَ يَوْمَ يَذَرُ فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِيَّانَا تُرِيدُ. فَقَالَ الْيَقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ - وفي رواية سعد بن عباد - : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَعِيشَ بِهَا الْبَحْرَ لَا نَعْشُهَا وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِمَادِ فَعَلْنَا فَنَشَأُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . . .).

الحديث. انظر : مسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٩ - واللفظ له -، و ٢٥٧ - ٢٥٨، وصحيح مسلم

بشرح النووي كتاب الجهاد والسير، باب : غزوة بدر ١٢ / ١٢٤، وغيرهما.

قلت : وهناك مدينة الآن تقع على طريق المنصرف من مكة جنوباً على بُعد خمس مئة كيلو متر

تقريباً تسمى (البرك) وهي ترد على القول الأول لياقوت رحمه الله.

(٧) (عليه) . سقطت في ح.

(٨) في ح : ولم.

[الباب الثاني]

جامع القول في المرتدين وأولادهم وما يعد ارتداداً أم لا

[٧- فصل : تعريف المرتد، ودليل قتله، والقول في استتابته، ودليلها]

من المستخرجة قال^(١) عليه السلام : (مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)^(٢).قال مالك : وذلك^(٣) فيمن خرج من الإسلام إلى غيره لا من عرج من ملة
سواه إلى غيرها^(٤).

(٩) انظر : العتبية ١٦ / ٤١٦ - ٤١٧، والنوادر ل ١٢١ / ب - ١٢٢ / أ.

(١) في ح : وقال.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، في كتاب الأقضية، باب : القضاء فيمن ارتد عن الإسلام ٢ / ٥٦٥ عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ)) وقال ابن عبد البر في التمهيد ٥ / ٣٠٤ : (هكذا رواه جماعة رواة الموطأ مراسلاً، ولا يصح فيه عن مالك غير هذا الحديث المرسل عن زيد بن أسلم). كما أخرجه البخاري في موضعين من الصحيح بلفظ : ((مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)) . الصحيح مع الفتح كتاب الجهاد، باب : لا يعتب بعذاب الله ٦ / ١٤٩، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتلهم، باب : حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ١٢ / ٢٦٧.

(٣) (وذلك). سقط من ح.

(٤) انظر : الموطأ ٢ / ٥٦٥. ولفظه فيه (معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله أعلم : (مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ) أنه من عرج من الإسلام إلى غيره مثل الزنادقة وأشباههم فإن أولئك إذا ظهر عليهم قتلوا ولم يستتابوا لأنه لا تعرف توبتهم وأنهم كانوا يسرون الكفر ويعلمون الإسلام فلا أرى أن يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قولهم وأما من عرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل وذلك لو أن قوماً كانوا على ذلك رأيت أن يدعوا إلى الإسلام ويستتابوا فإن تابوا قبل ذلك منهم وإن لم يتوبوا قتلوا ولم يمن بذلك فيما نرى والله أعلم من عرج من اليهودية إلى النصرانية ولا من النصرانية إلى اليهودية ولا من يغير دينه من أهل الأديان كلها إلا الإسلام فمن عرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك فذلك الذي عني به والله أعلم).

وجاء عن عمر وغيره : "استتابه المرتد ثلاثاً" ^(١) ؛ لقول الله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ^(٢) .
وسئل مالك عن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "ألا حيستموه ثلاثاً، وأطعمتموه في كل يوم" ^(٣) رغيفاً؟ فقال : لا بأس به، وليس بالاجتماع عليه ^(٤) .

-
- وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بأن الحديث وقول مالك هذا في المستخرجة ولم أقف عليه فيها في مظانه، وإنما الذي في المستخرجة قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويأتي.
- (١) أخرج ذلك عن عمر رضي الله عنه الإمام مالك في الموطأ كتاب الأقضية، باب : القضاء فيمن ارتد عن الإسلام ٢ / ٥٦٥ - ٥٦٦، وعبد الرزاق في المصنف، كتاب اللقطة، باب : في الكفر بعد الإيمان ١٠ / ١٦٥، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد، باب : من قال : يحبس ثلاثة أيام ٨ / ٢٠٦ - ٢٠٧.
- كما روي ذلك عن غير الفاروق كما ذكر المصنف، فقد روي عن عثمان، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم.
- فما روي عن عثمان رضي الله عنه أخرجه : عبد الرزاق في المصنف، كتاب اللقطة، باب : في الكفر بعد الإيمان ١٠ / ١٦٤، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد، باب : من قال في المرتد : يستتاب مكانه فإن تاب وإلا قُتل ٨ / ٢٠٦.
- وما روي عن علي رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب اللقطة، باب : في الكفر بعد الإيمان ١٠ / ١٧٠، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الحدود، باب : في المرتد عن الإسلام ماعليه؟ ١٠ / ١٣٨، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد، باب : من قال : يستتاب ثلاث مرات فإن عاد قُتل ٨ / ٢٠٧.
- وما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه : البيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد، باب : من قال في المرتد : يستتاب مكانه فإن تاب وإلا قُتل ٨ / ٢٠٦.
- وما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه : ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الحدود، باب : في المرتد عن الإسلام ماعليه؟ ١٠ / ١٣٨، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد، باب : من قال : يستتاب ثلاث مرات فإن عاد قُتل ٨ / ٢٠٧.
- (٢) الأنفال ٣٨. وفي الآية دليل على استتابة المرتد وقبول توبته، ولادلة فيها على اشراط الثلاثة الأيام.
- (٣) (في كل يوم). سقطت من ح.
- (٤) العتبية مع شرحها ١٦ / ٣٧٩، وانظر : النوادر ١٢٣/ب، و التمهيد ٥ / ٣٠٩، والاستذكار ٢٢ / ١٤٦.

قتل المرأة
للمرتدة

وروي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه : "استتاب امرأة ارتدت عن الإسلام فلم تنب [١١٨/ب] فضرب عنقها" (١).

قبول الرجوع عن
الردة والشهادة

قال مالك : وإذا تاب المرتد قبلت توبته، ولاحد عليه فيما صنع من ارتداده.
قال سحنون : وكذلك الراجع عن شهادته قبل أن يُقضى بها أنه يقال (٢)
ولا عقوبة عليه وإن كان غير مأمون؛ لأنه لو عوقب الناس (٣) بالرجوع (٤) عن
شهادتهم لم يرجع شاهد بباطل إذا تاب خوفا من العقوبة قياسا على المرتد (٥).

٨ - فصل [في جنابة المرتد، والجنابة عليه، وولاء ما أعتق من عبيده، وما
يقام عليه من الحدود بعد توبته وما لا يُقام]

وقال ابن القاسم : في المرتد يقتل في ارتداده نصرانيا أو يجرحه؟ قال (٦) :
إن (٧) أسلم لم يقتل به، ولم يستقد (٨) منه في جرح؛ لأنه ليس على دين يقر
عليه، وحاله في ارتداده في القتل والجراح (٩) حال المسلم إن (١٠) جرح مسلما
أو قتله؛ اقتص منه، وإن قتل نصرانيا أو جرحه لم يقتل به، ولم يستقد (١١) منه (١٢).
وكذلك قال أصبغ في المرتد يقتل مسلما أو نصرانيا أو عبداً خطأ أو

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد، باب : قتل من ارتد عن الإسلام إذا ثبت عليه رجلا كان أو امرأة ٨ / ٢٠٤، وانظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٣٩٢.

(٢) من الإقالة وهو الرجوع عن الشهادة.

(٣) (عوقب). سقطت من ح.

(٤) في ح : الرجوع.

(٥) العتبية مع شرحها ١٦ / ٣٧٨، وانظر : النوادر ١٢٣/ب.

(٦) (قال). سقطت من ق.

(٧) في ق : فإن.

(٨) في ح : يستفيد.

(٩) في ق : والجرح.

(١٠) إن. سقط من ق.

(١١) في ح : يستفيد.

(١٢) (منه). سقطت من "ق". وانظر النص في العتبية ١٦ / ٣٨٩.

عمداً^(١) أو يجرح بعضهم أو يقذف أو يسرق فإنه يستتاب، فإن لم يراجع الإسلام قتل وأتى القتل على ذلك كله إلا القرية، وإن راجع^(٢) الإسلام أقيم عليه الحد الذي يقام^(٣) على المسلم في كل ما وصفنا وهو بمنزلة^(٤) ما كان^(٥) منه^(٦) قبل الارتداد إذا راجع الإسلام. وإن قذفه رجل في حال ارتداده فلا حد على القاذف، رجع المرتد إلى الإسلام أو قتل. وإن كان قذفه^(٧) قبل ارتداده فإن رجع إلى الإسلام حد له، وإن قتل على الارتداد^(٨) فلا حد عليه، ولم ترثه ورثته^(٩).

وأما الزنديق^(١٠) الذي يُظْهَرُ عليه فإنه يقتل ولا تقبل توبته؛ لأن توبته لا تعلم إلا أن يتوب قبل أن يظهر عليه^(١١).

حكم الزنديق

فاذا^(١٢) قُتل الزنديق فقد اختلف في ميراثه.

قال أبو محمد : يعني الذي يشتهر^(١٣) بالتوبة فلم يقبل منه أو ينكر ما شهد

(١) في ق : عمداً أو عوطاً.

(٢) نهاية ١/٢٤ ق.

(٣) في ق : أقيم عليه ما يقام.

(٤) جاء في ح : (في كل ما وصفنا - على القاذف رجع المرتد إلى الإسلام في كل ما وصفنا - وهو بمنزلة).

(٥) في ح : ما لو كان.

(٦) سقط من ح.

(٧) من قوله : (رجل في حال ارتداده). سقط من ق.

(٨) في ق : ارتداده.

(٩) في ق : ولم يرثه ورثته. وانظر النص في العتبية ١٦ / ٤٢١ - ٤٢٢.

(١٠) الزنديق : قال شارح الطحاوية ٣١٩ : (الزنديق هو المنافق) أ.هـ. قيل هو فارسي معرّب، جمعه زنادة وزناديق، وهو الذي لا يتمسك بشريعة، ويطعن في الأديان، أو من لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدانية الخالق، أو من يطن الكفر ويظهر الإسلام. انظر : المصباح المنير (مادة زندق) ١ / ٢٥٦، والقاموس المحيط (مادة زندق) ١١٥١، وكتاب الألفاظ الفارسية للعروة ٨٠ - ٨١.

(١١) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٣٩١.

(١٢) في ق : وإذا.

(١٣) في ق : يستهل.

به عليه فيقتل، وأما المتماذي^(١) فلا خلاف أنه لا يورث^(٢).

قال ابن القاسم : وإذا^(٣) جرح المرتد في ارتداده عمداً أو خطأ^(٤) فإن عقل جراحاته للمسلمين إن قُتل، وله إن تاب^(٥)، وعمد من جرحه كالخطأ لا يقاد بمن جرحه.

قلت : فلو كان جرحه عمداً^(٦) نصرانياً؟

قال : فلا قود^(٧) له لأنه ليس على دين يقرر عليه فعمد من أصابه بجرح خطأ يعقل، ولا يقاد، أصابه بالجرح مسلم أو غير مسلم^(٨).

وقال سحنون : في المرتد [أ/١١٩] يُقتل عمداً أنه لادية له^(٩) ولا قصاص على عاقلته^(١٠) إلا الأدب من السلطان فيما^(١١) افتات^(١٢) عليه.

وقد كان عبد العزيز بن أبي سلمة^(١٣) يقول : يقتل المرتد ولا يستتاب.

الجنابة على المرتد

سحنون لا يقول
بإستتابه المرتد

(١) في ح : التماذي.

(٢) انظر : النواحر ١٢٨ / ٢ - ١٢٨ / ب.

(٣) في ق : ولو.

(٤) (أو خطأ) . سقطت من ق.

(٥) في ق : وإن تاب فذلك له.

(٦) في ق : عبداً.

(٧) في ح : قول.

(٨) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٩) (له) . سقطت من ق.

(١٠) لو قال : (على عاقلة القاتل) . كان أوضح؛ لأن الضمير لا يعود على المذكور.

(١١) في ق : لما.

(١٢) في ح : (اقتاب) . والمراد : قتل المرتد دون الرجوع إلى السلطان. والإفتيات على الحاكم : هو إحداث أمر محاص به دون إذنه.

(١٣) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الإمام أبو عبد الله التيمي مولا هم، أصله من أصبهان، صاحب مالكا، وروى عن الزهري، وابن المنكر، وهشام بن عروة، وسواهم. وعنه الليث بن سعد، ووكيع، وابن مهدي، وغيرهم. كان كبير الشأن، من فقهاء المدينة الثقات المشهورين، صاحب تصانيف، انتقل إلى بغداد ومات بها سنة أربع وستين ومائة. ترجمته في : تاريخ بغداد ١٠ / ٤٣٦، وميزان الاعتدال ٢ / ٦٢٩، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٣٠٩، والأعلام ٤ / ٢٢.

ويذكر "أن أبا موسى الأشعري^(١) وقف^(٢) على معاذ بن جبل^(٣) وأمامه مسلم تهوّد فقال له معاذ : انزل أبا موسى ، فقال : لا والله لا نزلت حتى يُقتل^(٤) هذا"^(٥). فلو رأى عليه استتابة ماقاله، ولو رأيت عليه^(٦) استتابة لرأيت ذلك

(١) هو : عبد الله بن قيس بن سليم، من بني الأشعر، من قحطان، صحابي، من الشجعان الفاتحين، ممن هاجروا إلى الحبشة، واستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض اليمن، وولاه عمر الفاروق على البصرة، فافتتح الأهواز، وأصبهان، واستعمله عثمان على الكوفة، كان حسن الصوت في تلاوة القرآن، له (٣٥٥) حديثاً، توفي بالكوفة، وقيل بمكة سنة أربع وأربعين، وقيل غير ذلك. انظر : الإصابة ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢، والأعلام ٤ / ١١٤.

(٢) (وقف). تكررت في ح.

(٣) هو : معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي، صحابي حليل، من علماء هذه الأمة، شهد العقبة الثانية، وبدراء، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، له (١٥٧) حديثاً، توفي في الشام بطاعون عمواس، سنة ثمان عشرة. انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٢ / ٣٤٧، وحلية الأولياء ١ / ٢٢٨ - ٢٤٤، وصفة الصفوة ١ / ٤٨٩، وتهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩٨، والإصابة ٣ / ٤٠٦.

(٤) في ح : أقتل.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتلهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم. وفي كتاب الأحكام، باب : الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه، الصحيح مع الفتح ١٢ / ٢٦٨، ١٣ / ١٣٤، والإمام أحمد في المسند ٤ / ٤٠٩، وأبو داود في كتاب الحدود، باب : الحكم فيمن ارتد ٢ / ٤٨٠ - ٤٨١. والحديث نقله المصنف كما هو في العتبية ١٦ / ٤٢٩، وفيه اختلاف عما في كتب الحديث، ففي كتب الحديث الذي وقف هو معاذ بن جبل وقف على أبي موسى الأشعري؛ لأن أبا موسى هو الذي سبق معاذاً إلى اليمن. ونص الحديث كما في البخاري في كتاب استتابة المرتدين : (عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُكَ فَيَكْلَاهُمَا سَأَلَ فَقَالَ : "يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ" قَالَ : قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِ تَحْتَ شَفَايَ فَلَصْتُ فَقَالَ : "لَنْ أَوْ لَا تَسْتَعْبِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ إِلَى الْيَمَنِ" ثُمَّ اتَّبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً قَالَ : انْزِلْ وَإِذَا رَجُلٌ جِنْدُهُ مُوثِقٌ قَالَ : مَا هَذَا؟ قَالَ : كَانَ يَهُودِيًّا فَاسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ. قَالَ : اجْلِسْ. قَالَ : لَا اجْلِسْ حَتَّى يُقْتَلَ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ثَلَاثَ

في المحارب والزاني المحصن^(١)، ودمهما^(٢) أيسر من المرتد^(٣).

قلت لابن القاسم : رأيت ولاء ما أعتق من عبيده، اثبت له إذا تاب ولزمه عتقهم؟
ولاء ما أعتق أو كاتب أو دبر المرتد

قال : الولاء للمسلمين؛ لأنه^(٤) عَتَقَهُمْ حين لم يثبت له ولاء ما أعتق من المسلمين، قال : وكذلك ولاء ما كاتب من المسلمين^(٥) إذا أدى ما كوتب به^(٦) فولأؤه للمسلمين، وإن عجز رَقَّ له. والكتابة تمضي عليه إذا تاب، وترد إن قتل^(٧)، وكذلك التدبير يمضي عليه إن تاب ويرد إن قُتل^(٨).

وإذا^(٩) زنى أو شرب الخمر^(١٠) أو قذف في حال رده أو قبل ذلك لم يقم عليه حد الزنا ولا شرب الخمر^(١١) إذا تاب، ويقام عليه حد الفرية والقطع في السرقة^(١٢).
ما يلحق المرتد من الجنود بعد توبته وما لا يلحقه

مَرَّاتٍ فَأَنزَرَهُ بِقَتِيلٍ، ثُمَّ تَذَكَّرًا يَتِمُّ اللَّيْلَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنْتُمْ وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي).

(٦) (عليه). سقطت من ح.

(١) في ق : والزاني في المحصن.

(٢) في ق : (وديهما). وفي العتية : وذيها.

(٣) انظر : العتية ١٦ / ٤٢٩، والاستذكار ٢٢ / ١٤٣، ١٤٥.

(٤) في ح : (لأن). وهو أول سقط في ق تأتي الإشارة إليه. والتصويب من العتية ١٦ / ٤٣٠.

(٥) من قوله : (لأنه عتقهم). سقط من ق.

(٦) في ح : (من المسلمين إلا ما كوتب به).

(٧) في ح : (وترد). غير معجمة. وفي "ق" : (ويرد إن قبل).

(٨) من قوله : (وكذلك التدبير). سقط من ح. وانظر النص في العتية ١٦ / ٤٣٠.

(٩) في ق : فإذا.

(١٠) في ق : أو شرب حمرا.

(١١) في ح : ولا شرب حمرا.

(١٢) انظر : المدونة ٦ / ٢٣٣، والعتية ١٦ / ٤٣٦.

٩ - فصل [في أحكام أولاد المرتد]

قال ابن القاسم : وما ولد للمرتد^(١) وهو مسلم فأدخلهم^(٢) في نصرانيته قبل أن يموت فإن ذلك الولد يستتاب ويكره على الإسلام على ما أحب أو كره ويضيق عليه ولا يبلغ به القتل، وما ولد له في حال ارتداده؛ فإن أذركوا قبل أن يحتلموا، أو يحضن^(٣) النساء^(٤) فليجبروا على الإسلام، وإن لم يدركوا حتى كبروا وصاروا رجالا ونساء رأيت أن يقروا على دينهم؛ لأنهم إنما ولدوا على ذلك وليس ارتداد أبيهم قبل أن^(٥) يولدوا ارتداد أ لهم.

وقال^(٦) ابن كنانة : في ولد المرتد إذا قُتل أنه يعقل عنه المسلمون، ويصلون عليه إذا مات، فإذا^(٧) تنصّر وعلم بأمره استتيب فإن تاب وإلا قُتل، وإن غفل عنه حتى تشيخ وتزوج^(٨) لم يستتب ولم يقتل^(٩).

١٠ - فصل [فيما يعد ارتداداً أم لا]

من سماع عيسى عن ابن القاسم^(١٠) وقال : في نصراني اشترى جارية مسلمة فلما ظهر عليه قال : أنا مسلم، ثم علم أنه نصراني، وقال : أنا نصراني وإنما قلت أنا مسلم لمكانها. قال : يؤدب.

لا يقتل نصراني ملك جارية مسلمة وقال : أنا مسلم ثم رجع

(١) في ق : للمدبر.

(٢) في ح : فأدخله.

(٣) من الحيض؛ لأنه من علامات البلوغ عند النساء. والصواب لغة (أو تحيض النساء) إلا على لغة أكلوه البراءة.

(٤) في ق : أو يحض الإسلام.

(٥) أن. سقط من ح.

(٦) في ح : قال.

(٧) في ح : فإن.

(٨) في ق : نسح ويروح.

(٩) العتبية مع شرحها ١٦ / ٤٣٩ - ٤٤٠.

(١٠) (عن ابن القاسم). سقط من ق.

قيل : أيؤدب^(١) سبعين^(٢)؟

قال : الأدب في هذا دون ذلك^(٣).

من سماع يحيى^(٤) قال ابن القاسم عن مالك في النصراني [١١٩/ب] يصحب المسلمين فيصلي بهم أياماً^(٥) ثم يبين لهم أمره : أنهم يعيدون كل ما صلي بهم أبداً، ولا أرى عليه^(٦) قتلاً.

لو صلي نصراني
بالمسلمين ثم بان
أمره فلا يقتل

وسئل عنها سحنون^(٧) فقال : إن كان النصراني في موضع يخاف فيه على نفسه فدارى بذلك عن^(٨) نفسه وماله^(٩) فلا سبيل إليه، ويعيد القوم صلاتهم، وإن كان في موضع يأمن فيه فإنه يعرض عليه الإسلام، فإن أسلم لم يعد القوم صلاتهم وصلاتهم تامة^(١٠)، وإن لم يسلم ضربت^(١١) عنقه وأعاد القوم صلاتهم^(١٢).

(١) (قيل يؤدب). سقطت من ق.

(٢) في ح : تسعين.

(٣) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٣٨٧.

(٤) يحيى بن يحيى بن أبي عمير كثير بن وسلاس الليثي بالولاء، أبو محمد، عالم أهل الأندلس في عصره، بربري الأصل، من طنجة، ولد سنة اثنتين وخمسين ومئة، ورحل إلى الإمام مالك وهو صغير، وتفق به، وروى عنه الموطأ، وهو من كبار أصحابه، وسماء عاقل أهل الأندلس، وأخذ أيضاً عن الليث بن سعد، وابن عينة، وحمل مسائل كثيرة عن ابن القاسم، وغيرهم من علماء مكة ومصر، وعاد إلى الأندلس، ونشر بها مذهب الإمام مالك، وتوفي بقرطبة سنة أربع وثلاثين ومائتين. له ترجمة في طبقات الفقهاء للشرازي ١٥٧، وترتيب المدارك ٥٣٤/٢ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥١٩ وما بعدها، والأعلام ٨/ ١٧٦.

(٥) في ح : إماماً.

(٦) في ق : عليهم.

(٧) في ح : وسئل سحنون عنها.

(٨) في ح : على.

(٩) (وماله). سقطت من ق.

(١٠) في ق : لم يعد القوم وصلاتهم تامة.

(١١) في ح : ضرب.

(١٢) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٤٢٦ - ٤٢٧.

م : وفي كتاب الصلاة زيادة فيها.

وسئل ابن وهب : عن راهب قيل له : أنت فصيح عربي، وقد عرفت
 فضل الإسلام على غيره فما يمنعك^(١) منه؟ قال : كنت مسلماً زماناً فغرقت
 ومارأيت ديناً خيراً من النصرانية^(٢) فرجعت إليها، فبلغ ذلك السلطان فسأله؟
 فقال : قد قلت ذلك ولم أكن^(٣) قط مسلماً فحبسه والتمس البيعة على
 إسلامه^(٤) فلم يجد إلا القول^(٥) الذي أقر به، قال : لأرى عليه قتلاً ولا عقوبة
 ولا استتابة، وإنما المرتد من شهد عليه أنه يصلي ولو ركعة^(٦).
 قال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : لا يقتل على ارتداد^(٧) إلا من ثبت عليه
 أنه كان على الإسلام طائعاً من غير أن يدعّل فيه هرباً من ضيق عذاب على
 الجزية أو حمل منها مالا طاقة له به فألجأه^(٨) ذلك إلى الإسلام فإنه يقال، وقاله
 ابن وهب^(٩).

وقال أشهب : يقتل إذا رجع عن^(١٠) الإسلام، كان أسلم من ضيق وشهد
 له به أم لا^(١١).

(١) في ح : منعك.

(٢) في ح : النصراني.

(٣) في ح : ولم أك.

(٤) (على إسلامه). سقطت من ح.

(٥) في ق : فلم يجد مقاً إلا القول. ولعله : فلم يجد مقالاً إلا القول.

(٦) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٧) في ح : ارتداده.

(٨) في ق : بالجماء.

(٩) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٤٣٣.

(١٠) في ق : على.

(١١) انظر : العتبية مع شرحها ١٦ / ٤٣٣.

الباب (١) [الثالث]

فيمن يظهر الإسلام ويسر ديناً غيره والحكم في الساحر والمتنبى

[١١ - فصل : فيمن يظهر الإسلام ويسر ديناً غيره]

قال مالك : ومن (٢) أسر اليهودية أو النصرانية أو الزندقة، فإن أتى تائباً قبلت توبته، وإن أخذ على دين إخفاه (٣) قتل ولم يستتب، وقاله ابن القاسم، قال (٤) : وميراثه لورثته من المسلمين إذا أنكر ما شهد به عليه أو تاب فلم تقبل توبته (٥)، قال : هذا ميراثه (٦) للمسلمين، وأما المتعادي فلا خلاف أنه لا يرث، قاله أبو محمد (٧).

من أسر ديناً وظاهر عليه قتل ولا يستتب

قال (٨) : ومن كفر بمحمد عليه السلام وأنكره من المسلمين فهو بمنزلة

من الردة إنكار نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المرتد.

ومن عبد شمساً أو قمراً أو حجراً؛ أو غير ذلك فإنهم يقتلون ولا يستتابون (٩) إذا كانوا في ذلك مظهرين للإسلام مستسرين (١٠) [١٢٠ / أ] بما أخذوا عليه؛ لأنهم لا تعرف توبتهم، ويرثهم ورثتهم من المسلمين؛ لأنهم مقرين بالإسلام

من عبد الشمس أو نجوها سرّاً يقتل ولا يستتاب ويرثه ورثته من المسلمين

(١) سقطت من ق.

(٢) في ق : من.

(٣) في ح : وإن أخذ على إخفائه.

(٤) قال. سقطت من ق.

(٥) انظر : العتبية ١٦ / ٤٠٦، ٣٩١.

(٦) من قوله : من المسلمين. سقط من ق.

(٧) انظر النوازل ل ١/١٢٨ - ١/١٢٨ ب.

(٨) قوله : (قاله أبو محمد، قال). في ح : (قال أبو محمد). وهو بهذا نسب إليه الكلام اللاحق،

وليس كذلك؛ لأن الكلام اللاحق لابن القاسم في العتبية.

(٩) نهاية ل ١/٢٤ ب. ق.

(١٠) في ق : مسرين.

وبأحكامه فهم كالمُنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن النفاق الذي كانوا عليه إسرار الكفر^(١) وإظهار الإسلام؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٢)، ولكنهم يستخفون بذلك وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم بكفرهم، وورثهم وورثتهم^(٣) من المسلمين^(٤).

قال ابن القاسم : وتجوز^(٥) وصاياهم وعقبتهم لأنهم يورثون^(٦).

قال سحنون : سألت ابن نافع^(٧) عن ميراث الزنديق والمرتد، وهل سمع^(٨) من مالك فيه^(٩) شيئاً؟

ميراث المرتد
والزنديق لبيت المال

فقال^(١٠) : سمعت مالكا يقول : ميراثهما للمسلمين ليس في أموالهما^(١١) سنة دماهما.

(١) في ق : إسراراً للكفر.

(٢) للمنافقون ١. وفي ح : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ الآية .

(٣) في ق : وورثهم ورهم.

(٤) انظر : العتبية ١٦ / ٤٠٦ - ٤٠٧.

(٥) في ق : ويجوز.

(٦) انظر : العتبية ١٦ / ٤٠٧.

(٧) هو : عبد الله بن نافع الصائغ مولى بني غزوم، من كبار فقهاء المدينة، روى عن مالك، وابن أبي ذئب، والليث، وغيرهم، وعنه : سحنون، والزبير بن بكار، وغيرهما، لزم مالكا، وجلس مجلسه بعد ابن كنانة، قال النهي في السير : حديثه يخرج في الكتب الستة سوى صحيح البخاري. مات رحمه الله تعالى سنة ست ومئتين. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ١٥٢، وترتيب المدارك ١ / ٣٥٦ - ٣٥٨، وميزان الاعتدال ٢ / ٥١٣ - ٥١٤، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٧١ - ٣٧٤.

(٨) في ق : وهل سمعت.

(٩) (فيه) . سقطت من ح.

(١٠) في ح : قال.

(١١) في ق : ليس بأموالهم.

قال مسخون : فأعبرت بذلك ابن عبد الحكم فاستحسن روايته فيها جدا.

قال عيسى عن ابن القاسم : وكل من أعلن^(١) من أولئك دينه الذي هو عليه وأظهره واستمسك به فإنه يستتاب، فإن تاب ولا قتله، وميراثه للمسلمين عامة بمنزلة الفيء، ولا يرثه ورثته المسلمون^(٢).

أهل الأهواء للمعاصي
بالسنة للمسلمين يستتابون
ورثتهم ورثتهم للمسلمين

قال : وأما أهل الأهواء الذين هم على الإسلام والعارفين^(٣) بما لله مثل القدرية^(٤) والإباضية^(٥) وشبههم ممن هو على غير ما عليه جماعة المسلمين من البدع والتحريف لكتاب الله وتأويله على غير تأويل^(٦)، فإن أولئك يستتابون

(١) في ح : اعلا.

(٢) انظر : العتبية ١٦ / ٤٠٧.

(٣) في ق : العارفين.

(٤) قال الجرجاني في التعريفات ١٧٤ : (القدرية : هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى). قال ابن أبي العز الحنفي في شرحه على العقيدة الطحاوية ٢٤٩-٢٥٠ : (أصل القدر سر الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى. قال علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه : القدر سر الله فلا نكشفه. والنزاع بين الناس في مسألة القدر مشهور. والذي عليه أهل السنة والجماعة : أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالى خالق أفعال العباد. قال تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ القمر ٤٩. وقال تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ قَدْرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ الفرقان ٢. وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً، ولا يرضاه ديناً. وحالف في ذلك القدرية والمعتزلة، وزعموا : أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكن الكافر شاء الكفر، فردوا إلى هذا لئلا يقولوا : شاء الكفر من الكافر وعذبه عليه، ولكن صاروا كما لمستحجر من الرضاء بالنار. فإنهم هربوا من شيء فوقوا فيما هو شر منه، فإنه يلزم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإن الله قد شاء الإيمان منه - على قولهم - والكافر شاء الكفر، ف وقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله تعالى، وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل).

(٥) الإباضية : قوم أجمعوا على القول بإمامة عبداً لله بن إباض، وانفردوا فيما بينهم، ولكن يجمعهم القول بتكفير من مخالفهم. راجع : الفرق بين الفرق للبغدادى ١٠٣، والمثل والتحل للشهرستاني ١ / ١٤١. وقد أطال الزركلي في الأعلام ٤ / ٦١ - ٦٢ في ترجمة عبداً لله بن إباض والتحريف عنهما.

(٦) (على غير تأويل). سقطت من "ق". وفي العتبية : على غير تأويله.

أظهروا ذلك أو أسروه، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم لتحريفهم لكتاب الله^(١) وخلافهم الجماعة والتابعين لرسول الله عليه السلام ولأصحابه بإحسان، وبذلك عملت أئمة الهدى وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم ومن قُتل منهم على ذلك فميراثه لورثته لأنهم مسلمون إلا أنهم إنما قتلوا لرأيهم السوء^(٢).

١٢ - فصل [فيمن علم بزندق فقتله، وفيمن شتم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والحكم في الساحر والمتنبئ] .

وسئل أصبغ عن رجل أيقن برجل أنه زنديق فاغتاله^(٣) فقتله؟ قال^(٤) : إن صح ذلك بالبينه عزره السلطان للعجلة قبل^(٥) أن يثبت^(٦) ذلك للسلطان وهو محسن فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان على يقين لالبس فيه من أمره وكفره وزندقته، ولعل الولاة تصنع^(٧) مثل هذا ولا تصححه^(٨).

وقد بلغني عن ابن عمر^(٩) أنه ذكر له [١٢٠/ب] راهب يتناول النبي عليه

(١) في ق : (كتاب الله).

(٢) العتبية مع شرحها ١٦ / ٤٠٩ - ٤١٠، وانظر المدونة ٥٠/٢.

(٣) (فاغتاله). سقطت من ح.

(٤) في ق : فقال.

(٥) (قبل). سقطت من ح.

(٦) في ح : ثبت.

(٧) في ق : (يصنع). وفي العتبية : تضيع.

(٨) في النسختين "ح، ق" : (ولا يصححه). وفي العتبية : ولا تصححه.

(٩) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو عبد الرحمن، أسلم وهو صغير وهاجر مع أبيه، واستصفر يوم بدر، وأحد، وشهد بيعة الرضوان، والخندق، والمشاهد بعدها، وغزا إلى إفريقية مرتين، شديد التبع لآثار الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن المكثرين عنه في الرواية، له في كتب الحديث (٢٦٣٠) حديثاً، كف بصره في آخر حياته، توفي بمكة سنة ثلاث وسبعين، وقيل غير ذلك، وهو آخر من مات بها من الصحابة رضي الله عنهم. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٨/١، والإصابة ٣٣٨/٢، وتهذيب التهذيب ٢٨٧/٥، والأعلام ١٠٨/٤.

السلام، فقال : "فَهَلَا^(١) قَتَلْتُمُوهُ" ، وبلغني عنه أن يهودياً يتناول^(٢) شيطاناً
حرمة الله^(٣) تبارك وتعالى غير ماهو فيه من ذمته ويحاج^(٤) فيه فأغتاظ عليه
"فخرج عليه بالسيف فطلبه حتى هرب منه"^(٥).

قال عيسى فيمن سمع نصرانياً أو يهودياً يشتم النبي عليه السلام فأغتاظ
فقتله^(٦)، قال : إن كان شتمه شتماً يجب به القتل^(٧) وثبت ذلك عليه بيينة فلا
شيء عليه، وإن لم يثبت ذلك بيينة، أو شتمه بما لا يجب عليه به القتل فأرى عليه
ديته ويضرب مائة ويسجن عاماً^(٨).

قتل من شتم النبي
صلى الله عليه وسلم

قال^(٩) عن ابن القاسم في النصراني يوحّد^(١٠) على الزندقة قال : يترك
وزندقته^(١١).

للنصراني الزنديق

من سماع أصبغ عن^(١٢) ابن القاسم قلت له^(١٣) : رأيت الساحر من أهل
الذمة إذا عثر عليه؟ قال : إن أسلم لم يقتل، وإن لم يسلم قتل، وهو بمنزلة من

الساحر للمسلم إن
أسلم ولا قتل

(١) في ح : هلاً.

(٢) في ق : يتناول.

(٣) في ح : سر من غيب حرم الله.

(٤) في ح : (ونحاج) . وفي العتبية : ونحاج فيه آونة.

(٥) انظر : العتبية ١٦ / ٤٤٥ . وانظر أيضاً الأحكام للمالقي ٣٥٣ .

(٦) في ح : وقتله.

(٧) في ق : يجب عليه القتل.

(٨) (عاماً) . سقطت من ح . وانظر النص في العتبية ١٦ / ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٩) في ق : فقال.

(١٠) في ح : يوحّد.

(١١) انظر : العتبية ١٦ / ٣٨٨ .

(١٢) في ق : من.

(١٣) له . سقطت من ق .

شتم النبي عليه السلام من النصارى إذا أسلم لم يقتل، وإن لم يسلم قتل^(١).

قلت : فلو أن رجلاً تنبأ وزعم أنه يوحى إليه هل يستتاب^(٢)؟

يستتاب المتنبي
ولا يستتاب الساحر

قال : نعم يستتاب، فإن تاب وإلا قتل^(٣).

ويقتل الساحر ولا يستتاب كالزنديق^(٤).

(١) انظر : العتبية ١٦ / ٤٤٣.

(٢) في ق : هذا يستتاب.

(٣) العتبية ١٦ / ٤٢١.

(٤) انظر : البيان والتحصيل ١٦ / ٤٤٣، ٤٤٤.

الباب (١) [الرابع]

فمن سب الله تعالى أو أحداً من الملائكة أو النبيين أو الصحابة أو تكلم
بسنة (٢) الكفر

قال عيسى عن ابن القاسم : ومن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) أو شتمه أو عابه (٤) فإنه إن كان مسلماً قُتل ولم يستتب (٥)، وميراثه لجميع المسلمين، وهو بمنزلة الزنديق الذي لا تعرف توبته؛ لأنه يتوب بلسانه ويراجع ذلك في سريره، وإن كان نصرانياً فإنه يقتل صاغراً قمياً (٦) إلا أن يسلم؛ لأنه ليس على هذا (٧) عوهوا ولا نَعِمَتْ (٨) عين (٩) [على شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم] (١٠) وليس يقال (١١) له : أسلم. ولكن يُقتل إلا أن يسلم طائعاً لقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١٢)، وكذلك قال مالك (١٣).

من سب الله تعالى
لورسول الله عليه السلام
قُتل مسلماً كان أو نصرانياً

قال أبو محمد في الرسالة : وكذلك من سب الله تعالى بغير ما به كفر،

(١) سقطت من ق.

(٢) في ق : فسر.

(٣) في ح : النبي عليه السلام.

(٤) في ح : أو أعابه.

(٥) في ح : ولا يستتاب.

(٦) ذليلاً صغيراً حقيراً.

(٧) في ق : على ذلك.

(٨) في ح : غير معصية. وفي ق : نعمة.

(٩) في ح : عن.

(١٠) زيادة من العتية يقتضيها السياق.

(١١) في ق : وليس فقال.

(١٢) الأنفال ٣٨.

(١٣) العتية مع شرحها ١٦ / ٤١٣ - ٤١٤.

ويقتل النصراني إلا أن يسلم^(١).

قال العتيبي : وبلغني^(٢) عن مالك أنه قال : إذا قال النصراني أو اليهود^(٣) : إن محمداً لم يرسل إلينا وإنما أرسل اليكم وإنما نبينا عيسى وموسى فليس في ذلك شيء، فأما إن قالوا: ليس بنبي^(٤) ولم يرسل، ولم ينزل عليه قرآن وإنما هو بقوله [١٢١/أ] وما أشبهه، فالقتل على من قال ذلك واجب لاشك فيه^(٥).

في قول الكافي: محمد لم يرسل إليهم أو أنه ليس بنبي أو فضلوا غيره من الأنبياء عليه

قال عيسى عن ابن القاسم : وإن قالوا نبينا خير من نبيكم، أو لما سمعوا المؤذن قال : أشهد أن محمداً رسول الله، قال : كذلك يعطيكم الله، فأرى أن يعاقبوا عقوبة موجعة مع طول السجن^(٦).

قال ابن القاسم ومن سب أحد أ من الأنبياء أو من^(٧) أرسل أو جحد بما أنزل عليه^(٨) أو جحد أحد أ منهم فهو بمنزلة من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع به كما يصنع فيه^(٩) سواء؛ لأن الله تعالى يقول في كتابه^(١٠) : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ كُتُبُهُ وَرُسُلُهُ لَا تَفَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾^(١١) الآية^(١٢)، وقال تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رُسُلِهِ ﴾^(١٣) إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق

من سب أحدا من الأنبياء أو الرسل أو جحد ما جحد أو جحد ما أنزل إليه قتل

(١) الرسالة لابن أبي زيد ص ٩٢.

(٢) في ق : وتلغني.

(٣) في ق : إذا قال للنصراني أو اليهودي.

(٤) في ح : ليس بشيء.

(٥) العتبية مع شرحها ١٦ / ٤١٤.

(٦) العتبية مع شرحها ١٦ / ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٧) من. سقطت من ح.

(٨) في ح : أو جحد ما أنزل الله.

(٩) في ق : يصنع فيه ما يمنع فيه.

(١٠) (في كتابه). سقطت من ح.

(١١) البقرة ٢٨٥. وفي ح : الآية إلى قوله تعالى : ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ ﴾.

(١٢) هذه اللفظة ليست في ق.

(١٣) من أول الآية عليه آثار رطوبة في ق. وهنا نهاية ل ١٢٥ / أ. ق. وتكملتها في ١٢٨ / ب. ق.

وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١﴾ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (١). وقال تعالى في سورة (٢) النساء : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ (٣).

قلت لسحنون فإن شتم ملكاً من الملائكة؟

من شتم ملكاً يقتل

قال : عليه القتل، وإن (٤) قال : إن جبريل أخطأ استتيب (٥) فإن تاب وإلا قتل.

قلت : فإن شتم أحداً من الصحابة أبي بكر أو عمر أو علي (٦) أو معاوية

من شتم صحابياً ينحر

كفر قتل، وبغره ينكل أو عمرو بن العاص (٧)؟

(١) البقرة ١٣٦، ١٣٧. وفي ح : (وقال تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾).

(٢) (سورة). ليست في ق.

(٣) النساء ١٥٠. وفي ح : (وقال تعالى في سورة النساء : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ عَذَابًا مُهِينًا ﴾). وانظر العتبية مع شرحها ١٦ / ٤١٥.

(٤) في ح : فإن.

(٥) (استتيب). سقطت من ح.

(٦) في ح : أبا بكر وعمر وعلي.

(٧) عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم، القرشي، السهمي، أبو عبد الله، اختلف في وقت اسلامه، فقبل عام خير سنة سبع، وقيل غير ذلك، كان من أبطال العرب، ودهاتهم، أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم، في غزوة ذات السلاسل، وأرسله أبو بكر رضي الله عنه أمراً إلى الشام فشهد فتوحه، وعمل لعمر بن الخطاب، وعثمان، ومعاوية، رضي الله عنهم، وكان قد ولّاه عمر على فلسطين ثم أرسله في جيش إلى مصر ففتحها، ولم يزل والياً عليها حتى توفي عمر رضي الله عنه، وعزله عنها عثمان بعد خلافته بأربع سنين، ثم أعاده معاوية إلى ولايتها، فبقي

قال : أما إن قال : إنهم^(١) كانوا على ضلال أو كفر قتل، وإن شتمهم
بغير هذا كما يشتم الناس^(٢) رأيت^(٣) أن ينكل نكالا شديداً^(٤).

قلت : فمن لزم رجلاً يدين فأغضبه فقال له^(٥) الغريم : صل على محمد،
فيقول صاحب الدين وقد غضب : لا صلى الله على من يصلي عليه، هل
تري^(٦) عليه قتلاً؟

لا عقوبة على الفضيل
والسفيه والجاهل
في أقوالهم

قال : لا إذا كان على ما وصفت من الغضب؛ لأنه لم يكن مضمراً على
الشتم وإنما لفظ بهذا على وجه الغضب^(٧).

ابن القاسم وسئل مالك عن نأى رجلاً باسمه فقال له : لبيك اللهم
لبيك أعليه شيء^(٨)؟

قال : إن كان جاهلاً أو على وجه السفه فلا شيء عليه^(٩).

بها إلى أن توفي وهو واليها سنة ثلاث وأربعين، وقيل غير ذلك، روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (٣٧) حديثاً. انظر الاستيعاب ٥٠١/٢، وتهذيب الأسماء واللغات ٣٠ / ٢، الإصابة
٢/٣.

(١) (إنهم). سقطت من ق.

(٢) (الناس). ساقطة من ق.

(٣) (رأيت). مطموسة في ق.

(٤) العتبية مع شرحها ١٦ / ٤٢٠

(٥) في ق : فأغضبه ثم قال له.

(٦) في ق : يرى.

(٧) العتبية ١٦ / ٤١٩. وانظر الأحكام للمالقي ٣٥٢.

(٨) (أعليه شيء). سقطت من ح.

(٩) العتبية ١٦ / ٣٧٠.

[الباب الخامس]

جامع القول في أهل الأهواء ومجانبتهم وترك جدالهم والقول في القدر

والاستواء على العرش والأسماء والصفات

قال أشهب سئل مالك عن القدرية فقال : قوم سوء^(١) لا يجالسوهم احتساب أهل الأهواء كالقدرية وغوهم ولا تصلوا وراءهم وإن جامعوكم في مصر^(٢) فأخرجوهم منه^(٣).

قال سحنون : وكان ابن غانم^(٤) يكره^(٥) مجالستهم، ويقول^(٦) : أرأيت لو أن أحداً قعد [١٢١/ب] إلى سارق وفي كفه بضاعة أما كان يحترز منه خوفاً أن يقتاله فيها فدينك^(٧) أولى بأن تحترز^(٨) به^(٩) منه^(١٠).

قال مالك : قال عمر بن عبد العزيز : "من جعل دينه^(١١) عرضاً

(١) (سوء). مطموسة في ق.

(٢) في ق : في نفر.

(٣) العتية ١٦ / ٣٨٠.

(٤) هو : عبد الله بن عمر بن غانم الرعي، أبو عبد الرحمن، قاض فقيه، رحل إلى الحجاز والشام والعراق، يسمع من مالك ودون عنه كتابا يسمى : ديوان ابن غانم، كما يسمع من سفيان الثوري، وعنه : القعني، وسحنون، وغيرهما، ولاء هارون الرشيد قضاء إفريقية، توفي سنة تسعين ومئة بالقيروان. ترجمته في : ترتيب المدارك ١ / ٣١٦ - ٣٢٥، وميزان الاعتدال ٢ / ٤٦٤، والتقريب ٣١٥، والأعلام ٤ / ١٠٩.

(٥) في ق : كره.

(٦) (ويقول). مطموسة في ق.

(٧) في ح : فذلك.

(٨) في ح : بأن يخبر.

(٩) (٤). ليس في ق.

(١٠) انظر : العتية ١٦ / ٣٨٠.

(١١) في ح : الله.

للخصومات أكثر التنقل^(١).قال مالك : أراه يعني أصحاب الأهواء^(٢).

قال مالك : كان هاهنا رجل يقول : ما بقي دين إلا وقد دخلت فيه، يعني من فرق الإسلام، قال : ولم أر شيئاً مستقيماً، فقال له رجل : أنا أخبرك ما شأنك لم تعرف المستقيم، أنت رجل سوء^(٣) لا تتقي^(٤) الله عز وجل، يقول الله تبارك وتعالى^(٥) : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾^(٦).

قال سحنون عن قول مالك في أهل البدع والإباضية والقدرية^(٧) وجميع أهل الأهواء : أنه لا يصلي عليهم^(٨)، فقال^(٩) : لأرى ذلك، وأرى أن يصلي عليهم ولا يتركوا بغير صلاة لذنوب ركبوه، ومن قال : لا أصلي^(١٠) عليهم فقد كفرهم بذنوبهم، وقد جاء الحديث أن الرسول عليه السلام قال (لَا تُكْفِرُوهُمْ^(١١) بِذَنْبِ)^(١٢)، وإنما قال مالك : لا يصلي على موتاهم تأدياً

الصلاة على من مات
من أهل الأهواء

(١) في ح : السقل. وفي "ق" : (التنقل). والنص في العتبية ١٦ / ٣٦٩ : (من جعل الله غرضاً للخصومات أكثر للتنقل). قال ابن رشد شارحاً لذلك : (لأن من خاصم أهل الأهواء والبدع وجادلهم، يوشك أن يسمع من شبههم ما لا يظهر له إبطاله فينتقل عن اعتقاده إلى ذلك، فلا ينبغي للرجل أن يمكن زائفاً من أذنه، ولا ينعمه عينا بالمجادلة في بدعته، وبالله التوفيق).

(٢) العتبية ١٦ / ٣٦٩.

(٣) (سوء). سقطت من ح.

(٤) في جميع النسخ (لا تتقي). وعليه تكون (لا) ناهية، ولعل الصواب والله أعلم ما أثبتته من كونها نافية.

(٥) في ح : لقول الله تعالى.

(٦) الطلاق ٢. وانظر النص في العتبية ١٦ / ٣٦٣.

(٧) من قوله : (عن قول مالك). سقط من "ق".

(٨) انظر رأي الإمام مالك في المدونة ٤٨/٢.

(٩) في ح : قال.

(١٠) في ق : (لا تصلي). وفي العتبية : لا يصلي.

(١١) من قوله : (بذنوبهم وقد جاء الحديث). سقط من "ق".

(١٢) أخرج أبو داود في السنن في كتاب الجهاد، باب : في الغزو مع أئمة الجور ١٩ / ٢ عَنْ أَنَسٍ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلَابِ الْإِيمَانِ : الْكَفُّ عَنْ مَنْ قَالَ

لهم، ونحن نقول ذلك على وجه التأديب، فأما إن^(١) بقوا ولم يوجد من يصلي عليهم فلا يتركون بغير صلاة وليصلي عليهم^(٢).

قيل له : فما تقول في إعادة^(٣) الصلاة خلف أهل البدع؟

قال : لا يعيد من صلى خلفهم في وقت ولا بعده^(٤)، وكذلك يقول جميع أصحاب مالك وأشهب والمغيرة^(٥) وابن كنانة، قال : وإنما يعيد^(٦) من صلى خلف نصراني وهذا مسلم وليس دينه مما يخرج من الإسلام فكما تجوز صلاته لنفسه كذلك^(٧) تجوز لمن خلفه، والنصراني لا تجوز صلاته لنفسه فكذلك لا تجوز لمن خلفه، وقد أنزله من يقول تعاد الصلاة خلفه أبداً بمنزلة النصراني، وركب فيه قياس قول الحرورية^(٨) والاباضية الذين يكفرون جميع المسلمين بالذنوب من

لا يعيد الصلاة من
صلى خلف مبتدع
ويعيد خلف النصراني

: لا إله إلا الله، ولا تكفره بذنبي، ولا نخرجهُ مِنَ الإسلام بِمَعْلٍ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدِّجَالَ لَا يُطِلُّهُ حَوْرُ حَايِرٍ وَلَا عَذْلُ حَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ (). كما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي داود، في كتاب السير، باب : في الغزو مع أئمة الجور ٩ / ١٥٦. والحديث ذكره المنذري في مختصر السنن ٣ / ٣٨٠ وقال : (والراوي عن أنس يزيد بن أبي نَشْبَة، وهو في معنى المجهول، ... ونَشْبَة : بضم النون، وسكون الشين المعجمة، وبعدها باء بواحدة مفتوحة وتاء تأنيث). وانظر : ميزان الاعتدال ٤ / ٤٤٠، والتقريب ٦٠٥.

(١) في ق : إذا.

(٢) العتية ١٦ / ٤١٠.

(٣) (إعادة). سقطت من ق.

(٤) في ق : ولا بعد.

(٥) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش المعزومي، أبو هاشم المدني، روى عن هشام بن عروة، ومالك بن أنس، وغيرهما. وروى عنه : ابنه عياش، وابن مهدي، وغيرهما. كان فقيه أهل المدينة بعد الإمام مالك. عرض عليه الرشيد القضاء فامتنع. مات رحمه الله ثمان وثمانين ومئة. وقيل غير ذلك. انظر ترتيب المدارك ١ / ٢٨٢ وما بعدها، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٢٣٦، والأعلام ٧ / ٢٧٧.

(٦) (يعيد). مطموسة في ق.

(٧) في ق : فكذلك.

(٨) الحرورية : هم الخوارج الذين خرجوا على الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه،

القول^(١).

قيل له : فأهل البدع يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما قال مالك؟.

للبدع إذا كان بين أظهر
الجماعة يسعون ويضرب
وإذا خرج عليهم قوتل

قال : أما ما كان بين أظهرنا وفي جماعة أهل السنة فإنه لا يقتل والشأن فيه أن يضرب مرة بعد أخرى^(٢) ويحبس وينهى الناس أن يجالسوه أو يسلموا عليه تأدياً له^(٣) ولا يبلغ^(٤) به القتل، ألا ترى "أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب صبيغاً^(٥) بجريد النخل حتى إذا كاد^(٦) أن يبرأ الجراح^(٧) ضربه وحسبه ثم إذا كاد^(٨) أن يبرأ [١٢٢/أ] ضربه، فقال صبيغ^(٩) : يا أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني الدواء^(١٠)، وإن كنت تريد قتلى فأجهز،

وهم فرق كثيرة، وسما بالحرورية؛ لأنهم بعد رجوع علي رضي الله عنه من معركة صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حروراء - قرية بظاهر الكوفة - وزعيمهم عبد الله بن الكواء، وشيخ بن ربيعة. والذي يجمع فرق الخوارج هو القول بتكفير علي بن أبي طالب، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما، والخروج على السلطان الجائر. فهم يكفرون المسلم بكل ذنب، ويرون أنه مغلّد في النار. راجع : الفرق بين الفرق ص ٧٢ وما بعدها، والملل والنحل ١٢٢/١ وما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢، ومعجم البلدان ٢/ ٢٤٥، والكمال في التاريخ لابن الأثير ٣ / ١٦٥ وما بعدها.

(١) العتبية ١٦ / ٤١١ - ٤١٢.

(٢) في ح : مرة بعد مرة.

(٣) في ح : تأدياً لهم.

(٤) في ح : لا يبلغ.

(٥) في ح : (صنيغاً)، وفي "ق" جميع الحروف مهملة. وصبيغ هذا لم أقف له على ترجمة إلا ما قاله ابن حجر رحمه الله في تبصير المنتبه بتحريم المشتبه ٣ / ٨٥٥ : (وبفتح المهملة وكسر آخره معجمة : صبيغ بن عيسل، الذي سأل عمر عن المتشابه).

(٦) في ق : حتى إذا كان.

(٧) (الجراح) . سقطت من ح .

(٨) في ق : كادت.

(٩) في ح، ق : صبيغ.

(١٠) يريد : إن كنت يا أمير المؤمنين تريد بهذا الضرب مداواتي من هذا الداء وإقلاعي عنه فقد حصلت بهذا الضرب تلك المداواة.

فخلى عمر عنه ونهى الناس أن يجالسوه^(١)، فيفعل بمن كان بين^(٢) أظهر المسلمين كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ^(٣).

وأما من كان من أهل البدع قد بان عن الجماعة ودعوا^(٤) إلى ما هم عليه ومنعوا^(٥) فريضة من الفرائض؛ كان على الإمام أن يدعوهم إلى السنة وإلى^(٦) مراجعة الجماعة، فإن أبوا ونصبوا الحرب قاتلهم واستتابهم فإن تابوا وإلا قتلهم^(٧) كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين قال: "لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا^(٨) لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَيْهِ"^(٩)، فجاهدتهم وأمر بجهادهم، وقتلهم^(١٠) على تلك

(١) أخرجه الدارمي في سننه باب: من هاب الفتيا وكره التطع والتبدع ١/ ٥١، حديث رقم (١٥٠) (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ صَبِيعٌ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَحَقَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّعْلِ فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِيعٌ. فَأَخَذَ عُمَرُ عَرَجُونًا مِنْ تِلْكَ الْعَرَاجِينَ فَضَرَبَهُ وَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ فَحَقَلَ لَهُ ضَرْبًا حَتَّى دَسِيَ رَأْسُهُ. فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ حَسْبُكَ قَدْ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي). وانظر: العتبية ١٦/ ٤١٠، والشرح والإبانة على أصول السنة والدعابة، لابن بطة العكبري ١٢٢.

وفي الموطأ ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤ أخرج الإمام مالك (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَحْمَدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْأَنْفَالِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْقَرَسُ مِنَ النَّفْلِ وَالسَّلْبُ مِنَ النَّفْلِ. قَالَ: ثُمَّ عَادَ الرَّجُلُ لِمَسْأَلَتِهِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ أَيْضًا. ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ: الْأَنْفَالُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مَا هِيَ؟ قَالَ الْقَاسِمُ: فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَدْرُونَ مَا مَثَلُ هَذَا؟ مَثَلُ صَبِيعٍ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ). وانظر الأثر بسنده في المدونة ٢/ ٣٠ - ٣١. وانظر أيضا المغني ١٤/ ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) (بين) .. سقطت من ق.

(٣) في ح: بصنع، وفي ق: بصع. وانظر النص في: العتبية ١٦/ ٤١٠ - ٤١١.

(٤) في ح: ودعا.

(٥) في ح: ومنعهم.

(٦) (إلى) .. سقط من ح.

(٧) في ق: قتلوا.

(٨) في ق: لو منعوني قتل.

(٩) هذه العبارة مشهورة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أخرجهما الإمام مالك في الموطأ في كتاب الزكاة، باب ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد فيها ١/ ٢٢٦ قال: (أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ: لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَيْهِ). وهي جزء من حديث في الصحيحين،

البدعة فهذا يبين لك جميع^(١) ما سألت عنه، فقد^(٢) مضت السنة من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعمر الفاروق رضي الله عنه في من بان أو لم يبين^(٣). وأخبرني ابن وهب عن^(٤) محمد بن عمرو^(٥) عن ابن جريج^(٦) عن عبد

أمر الخروبة وكيف
عاشهم أمر المؤمنين
علي رضي الله عنه؟

فعند البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب : الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾، الصحيح مع الفتح ١٣ / ٢٥٠. ومسلم في كتاب الإيمان، باب : الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، الصحيح بشرح النووي ١ / ٢٠٠ - ٢١٠.

(١٠) في ق : فقتلهم.

(١١) (جميع). سقطت من ح.

(٢) في ح : قد.

(٣) انظر : العتبية ١٦ / ٤١١.

(٤) في ح : (وأخبرني ابن وهب عن محمد بن عمرو بن خديج عن عبد الكريم). وفي "ق" : (وأخبرني ابن وهب عن محمد بن عمرو بن جريج عن عبد الكريم). وقد فتشت عن محمد بن عمرو بن خديج، ومحمد بن عمرو بن جريج، فلم أجدهما، والذي في المدونة ٢ / ٤٨ : (ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عبد الكريم). والذي في العتبية ١٦ / ٤١٢ : (وأخبرني ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عبد الكريم). ومن هو محمد بن عمرو هذا؟ ولمقرته لا بد من النظر فيمن روى عنهم ابن وهب، فراجعت تهذيب الكمال للمزي - لأنه أشمل - في موطن ترجمة ابن وهب ٢ / ٧٥٣ فرأيت لم يذكر أحدا ممن روى عنهم ابن وهب له اسم محمد غير محمد بن عمرو اليافعي، ثم راجعت فيه ٣ / ١٢٥٣ ترجمة محمد بن عمرو اليافعي فوجدته من شيوخ ابن وهب بل تفرّد بالرواية عنه، ثم راجعت فيه ٢ / ٨٥٥ - ٨٥٦ ترجمة ابن جريج فوجدت أن محمد بن عمرو اليافعي من تلاميذ ابن جريج، بل إنه لم يوجد غيره بهذا الاسم. فلهذا، واستناسا بما في المدونة والعتبية، رأيت أن هذا هو الصواب فيلزم إثباته. والله أعلم.

(٥) هو : محمد بن عمرو اليافعي الرعيبي، مصري، روى عن ابن جريج، وسفيان الثوري، وعنه ابن وهب وهو قريب السن منه، تكلم الناس فيه، وقال في التقريب : صدوق له أوهام، من التاسعة. (أي : من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين) انظر : ميزان الاعتدال ٣ / ٦٧٤ - ٦٧٥، والكاشف ٣ / ٧٥، وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٣٧ - ٣٣٨، والتقريب ٥٠٠.

(٦) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاها، الرومي الأصل، الحافظ شيخ الحرم أبو الوليد المكي، من أوائل الذين دونوا العلم، روى عن عطاء بن أبي رباح، والزهرري، وعبد الكريم الجزري، ونافع مولى ابن عمر، وسواهم. وعنه : السفينان، والحامدان، وعبد الرزاق، وغيرهم.

الكريم^(١) : أن الحرورية خرجوا فنازعوا عليا رضي الله عنه وفارقوه^(٢) وشهدوا^(٣) عليه بالشرك فلم يهيجهم^(٤) حتى خرجوا إلى حروراء، فأخبر علي أنهم يتجهزون^(٥) من الكوفة^(٦)، فقال : "دَعُوهُمْ حَتَّى يَخْرُجُوا"^(٧) فنزلوا بالنهر وان^(٨) فمكتوا^(٩) شهراً، فقليل^(١٠) : اغزهم الآن، فقال : "لا"^(١١)، حتى

وفي التقريب : ثقة فقيه فاضل، وكان بدلس ودرسل، من السادسة.أ.هـ. مات سنة خمسين ومئة. انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٠ / ٤٠٠ - ٤٠٧، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٣٢٥ - ٣٣٦، والتقريب ٣٦٣.

(١) روى ابن جريح عن رجلين لهما هذا الاسم كما في تهذيب الكمال ٢ / ٨٥٥ هما : الأول : عبد الكريم بن مالك الجزري الإمام الحافظ أبو سعيد، مولى بني أمية، رأى أنس بن مالك، عداده في صفار التابعين، حدث عن سعيد بن المسيب، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما، وعنه : ابن جريح، ومالك، وغيرهما، قال في التقريب : ثقة متقن. ترجمته في : أعلام النبلاء ٦ / ٨٠ - ٨٣، تهذيب التهذيب ٦ / ٣٣٣ - ٣٣٤، التقريب ٣٦١.

الثاني : عبد الكريم بن أبي المحارق، أبو أمية البصري، روى عن أنس بن مالك، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما، وعنه : مالك، والسفيانان، وغيرهم. ضعيف في الحديث. قال الذهبي في الميزان ٢ / ٦٤٧ : وقد مات هو وعبد الكريم الجزري الحافظ في عام سبعة وعشرين ومئة، واشتركا في الرواية عن سعيد بن جبير، ومجاهد، والحسن، وروى عنهما : الثوري، وابن جريح، ومالك، فقد يشتبهان في بعض الروايات.أ.هـ. انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال ٢ / ٦٤٦ - ٦٤٧، وأعلام النبلاء ٦ / ٨٣، وتهذيب التهذيب ٣٣٥ - ٣٣٧.

(٢) في ق : وفارقوا.

(٣) (وشهدوا). سقطت من ق.

(٤) وفي العتبية ١٦ / ٤١٢ : فلم يهيجهم.

(٥) في ح : يتجهزون. والمثبت كما في العتبية.

(٦) قوله : علي أنهم يتجهزون من الكوفة. مطبوس في ق.

(٧) في ق : حتى خرجوا.

(٨) قال ياقوت في معجمه ٥ / ٣٢٤ - ٣٢٥ : (نهر وان : وأكثر ما يجري على الألسنة بكسر النون، وهي ثلاثة نهروانات : الأعلى والأوسط والأسفل، وهي كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي حدها الأعلى متصل ببغداد وفيها عدة بلاد متوسطة، منها : اسكاف وجرجاريا والصافية ودير قتي وغير ذلك، وكان بها وقعة لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع الخوارج مشهورة، وقد خرج منها جماعة من أهل العلم والأدب . . .) .

(٩) في ح : بمكتوا.

يُهْرِقُوا^(١) الدَّمَاءَ وَيَقْطَعُوا السَّبِيلَ وَيُخَيِّفُوا الْأَمْنَ" فلم يَهْجِهِمْ حتى قتلوا
فغزاهم فقتلهم^(٢).

قيل له : فهؤلاء الذين قتلهم الإمام من أهل الأهواء لما مالوا^(٣) عن الجماعة
هل^(٤) يصلى على قتلاهم؟.

قال : نعم، وهم مسلمون، وليس بذنوبهم التي استوجبوا القتل بها^(٥) ترك
الصلاة عليهم، ألا ترى أن الزاني المحصن قد وجب عليه القتل بذنبه، والمحارب
والقاتل عمداً قد استوجبوا القتل، فإذا قتلوا لم تترك الصلاة عليهم، وليس
ذنوبهم التي ركبوها واستوجبوا بها القتل تخرجهم^(٦) من الإسلام فكذلك أهل
البدع^(٧).

١٣ - فصل [في القول في القدر والاستواء على العرش والأسماء والصفات]

من سماع ابن القاسم قال : سمعت مالكا يقول لرجل : سألتني^(٨) أمس
عن القدر، فقال له الرجل : نعم، فقال : يقول الله تبارك تعالى في كتابه

[حاجه مالك في
مسألتي القدر،
والاستواء

(١٠) في ح : فقال.

(١١) (فقال : لا). مطموسة في ق. وهنا نهاية ل ١٢٨/ب. ق.

(١) في ح : يهريقوا.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب قتال الحروراء ١٠/١١٧. وانظر المدونة
٤٨/٢، والعنبة ١٦/٤١٢، والكامل لابن الأثير ٣ / ١٧٢-١٧٣.

(٣) أكثر العبارة مطموس في ق.

(٤) (هل). سقط من ح.

(٥) (بها). سقط من ق.

(٦) في ق : يخرجهم.

(٧) انظر : العنبة ١٦ / ٤١١.

(٨) (لرجل سألتني). مطموسة في ق.

العزير^(١) : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(٢)، حقت كلمته ليملأ جهنم [١٢٢/ب] فلا بد مما قال^(٣).

قال سحنون أخبرني بعض أصحاب مالك أنه كان عند مالك جالساً فأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله مسألة، فسكت عنه، ثم قال مسألة، فسكت عنه، ثم أعاد عليه^(٤)، فرفع فيه^(٥) رأسه كالحبيب له، فقال له السائل^(٦) : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٧) كيف كان^(٨) استواؤه؟، قال^(٩) : فطاطاً مالك^(١٠) رأسه ساعة^(١١) ثم رفعه فقال : سألت عن غير مجهول، وتكلمت في غير معقول، ولا أراك إلا امرئ سوء، أخرجوه^(١٢).

قال أصبغ عن ابن القاسم^(١٣) : من قال : إن الله تعالى لم يكلم موسى استتيب فإن تاب وإلا قتل، وأراه من الحق والواجب الذي أدين الله سبحانه عليه^(١٤).

من نفى تكليم الله تعالى
لموسى عليه السلام
تاب وإلا قتل

(١) (العزير). ليس في ق.

(٢) السجدة ١٣.

(٣) العتبية ٣ / ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٤) من قوله : (ثم قال مسألة). سقط من ح.

(٥) (فيه). ليس في ح.

(٦) في ح : فقال له أيها السائل.

(٧) سورة طه الآية ٥.

(٨) (كان). مكرر في ح.

(٩) (قال). سقطت من ح.

(١٠) (مالك). سقطت من ق.

(١١) (ساعة). سقطت من ق.

(١٢) (أخرجوه). سقطت من "ح". وانظر النص في العتبية ١٦ / ٣٦٧ - ٣٦٨. وانظر أيضاً :

شرح الطحاوية ١٢٤.

(١٣) (عن ابن القاسم). سقطت من ق.

(١٤) العتبية ١٦ / ٣٩٩. وذلك لقوله تعالى في سورة النساء آية ١٦٤ : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

تَكْلِيمًا﴾. وانظر : البيان والتحصيل.

لا يوصف الله تعالى
إلا بما وصف به نفسه
من غير تشبيه ولا تمثيل

قال ابن القاسم : ولا ينبغي لأحد أن يصف الله عز وجل إلا بما^(١)
وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبه يديه بشيء، ولكن يقول : له يدان
كما^(٢) وصف به نفسه، وله وجه كما وصف به نفسه، يقف^(٣) عند ما وصف
به نفسه في الكتاب، فإنه تبارك وتعالى لا مثل له ولا شبهة^(٤) ولا نظير ولا يدر^(٥)
أحد هذه الأحاديث أن الله خلق آدم على صورته أو نحوها من الأحاديث
ولكن هو الله الذي لا إله إلا هو كما قال^(٦) جلَّت قدرته^(٧) : ﴿يَذَاهُ
مَبْسُوطَتَانِ﴾^(٨)، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ
بِيمِينِهِ﴾^(٩) سبحانه وتعالى^(١٠) هو^(١١) كما وصَفَ نفسه فلا^(١٢) يشبه بشيء
فإنه تعالى لا شبهة^(١٣) له^(١٤).

(١) في ق : إلا ما .

(٢) (له يدان كما) . مطبوعة في ق .

(٣) في ق : نقف .

(٤) في ق : ولا شبه .

(٥) في ق : (لاندلر) . وفي العتبية ١٦ / ٤٠٠ : (ولا يروى) . ولعل الصواب - والله أعلم - ولا يروى .

(٦) في ق : كما وصف به نفسه .

(٧) (جلَّت قدرته) . سقطت من ق .

(٨) قال تعالى في سورة المائدة ٦٤ : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ
يَذَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُفِيقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلْيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا
وَالْقِيَامَةُ إِلَيْنَا وَالْبَعْثُ إِلَيْنَا وَالْقِيَامَةُ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي
الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ .

(٩) الزمر ٦٧ .

(١٠) (سبحانه وتعالى) . سقطت من ق .

(١١) (هو) . سقط من ح .

(١٢) في ق : ولا .

(١٣) في ق : لا شبه .

(١٤) العتبية ١٦ / ٤٠٠ . وجاء في " ح " بعد تمام هذا النص : (ثم كتاب القطع في السرقة
والمحاربين) . وفي " ق " : (ثم الكتاب بحمد الله وعونه) .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله

كتاب الرّجم^(١) والزّنى^(٢)

(١) الرّجْمُ في اللغة قال الجوهري : (القتل، وأصله الرمي بالحجارة. وقد رَجِمْتُهُ أَرْجُمُهُ رَجْمًا، فهو رَجِيمٌ وَمَرْجُومٌ). الصحاح مادة (رجم) ١٩٢٨ / ٥ .
والرّجم أحد حدّي الزّنى؛ لأن الحد نوعان؛ رجم وجلد، فأما الرجم فعلى الزاني الثيب، وأما الجلد فعلى الزاني البكر. انظر المعونة ٣ / ١٠٧٢، وعقد الجواهر ٣ / ٣٠٣ - ٣٠٤. قال ابن رشد في المقدمات ٣ / ٢٤٠ - ٢٤١ : (فرض الله تبارك وتعالى الحدود في الزنى على المحصنين من عباده على قدر مراتبهم في الإحصان. والإحصان هو التعفف عن الفواحش والامتناع منها . وهو مأخوذ من قولهم حصن منيع ودرع حصينة. وله ثلاثة أسباب وهي : الإسلام والحرية والتزويج، فهو على مراتب ثلاث. ... فإذا زنى الكافر بكافرة مثله فلا حد على واحد منهما عندنا، حرّين كانا أو عبيدين، بكرين كانا أو ثيبين، ويودعان عليه إن أعلناء لأنه ليس بمُحْصَنٍ بسبب من أسباب الإحصان. . . . ، فإذا أسلم الكافر ثم زنى وهو عبد كان حده خمسين جلدة لإمامه بالفاحشة المحرّمة عليه بعد التحصن بالإسلام. فإن اعتق ثم زنى كان حده مائة جلدة لإمامه بالفاحشة المحرّمة عليه بعد التحصن بالإسلام والحرية، فإن تزوج ووطئ زوجته ثم زنى كان حده الرجم لإمامه بالفاحشة المحرّمة عليه بعد تحصنه بالإسلام والحرية والتزويج؛ وهي أرفع مراتب الإسلام في التحصين). وسيأتي في كلام المصنف رحمه الله الشروط التي يجب توفرها في الزاني لوجوب إقامة الحد عليه.

(٢) في ح : (كتاب الرّجم في الزنى).

والزنى في اللغة : قال عنه في الصحاح : (الزّنى يُمد ويقصر، فالقصر لأهل الحجاز. قال تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزّٰنِيَّ﴾ والمدة لأهل نجد. قال الفرزدق : أبا حاضِرٍ من يزنِ يُعرف زِنَاؤُهُ ...، وقد زَنَى يَزْنِي، والنسبة إلى المقصور زَنَوِيٌّ، وإلى الممدود زِنَالِيٌّ). الصحاح للجوهري مادة (زنى) ٦ / ٢٣٨٦، وانظر لسان العرب مادة زنا، ١٤ / ٣٥٩.

وفي الاصطلاح : مغيب حشفة آدمي في فرج آخر دون شبهة جِلّه عمدًا. حدود ابن عرفة بشرح الرّصاع ٢ / ٦٣٦.

[الباب الأول]

في تحريم الزنى وفرض الحد فيه ورجوع المقرّبه

[١- فصل : دليل تحريم الزنى]

قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (١).

وعم تحريم الفواحش ما ظهر منها (٢) وما بطن (٣).

وقال تعالى : ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤).

وقال عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَاذُونَ ﴾ (٥).

وقال تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٦).

(١) الاسراء ٣٢.

(٢) منها . سقطت من ق.

(٣) قال الله تعالى في سورة الأنعام آية ١٥١ : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ وقال تعالى في سورة الأعراف آية ٣٣ : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾.

(٤) النور ٣.

(٥) المؤمنون الآيات ٥ - ٧.

(٦) في ق : (قال عز وجل : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾).

(٧) النور ٢.

[٢- فصل : في ثبوت الحد بالإقرار ورجوع المقر]

ورجم الرسول عليه السلام الزاني الثيب بإقراره، وقال فيه لما هرب حين أخذته^(١) الحجارة (فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ)^(٢)، ورأى^(٣) أن ذلك [١٢٣/أ] رجوع منه، فدل بذلك أنه يقبل رجوعه ما لم يجد.

ولا خلاف بين مالك وأصحابه أنه يقبل رجوعه إذا ذكر لإقراره وجهها يعذر به^(٤).

واختلفوا إذا لم يذكر له وجهها إلا على وجه التوبة :

فروى ابن القاسم عن مالك : أنه لا يقبل رجوعه إلا أن يأتي بوجه. وأخذ بهذا أشهب وعبد الملك، وأباه ابن القاسم وابن وهب وقالوا : يقبل رجوعه وإن لم يأت بعذر. ورواه^(٥) ابن وهب عن مالك ما لم يكن لاحداً فيه تباعة^(٦).

قال ابن القاسم : وكذلك كل حد هو لله تعالى بخلاف مال الناس، واحتج ابن القاسم^(٧) بحديث ماعز حين هرب لما أخذته الحجارة فضربه رجل فقتله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ)^(٨)، ورأى أن ذلك منه رجوع. قال محمد^(٩) : وبه أخذ أن رجوعه جائز وإن لم يكن له عذر، وإن

(١) في ق : (وقال فيه حين هرب لما أخذته الحجارة).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في ح : فرأى.

(٤) انظر رأي الإمام مالك في الموطأ ٢/٦٣٠، والمدونة ٦/٢٠٨.

(٥) في ق : وقاله.

(٦) انظر النواذر ٧٣ / أ، والمنتقى ٧ / ١٤٣. ومعنى تباعة : مطالبة. وفي المصباح (مادة تبع)

٧٢/١ : (التبعة وزن كَلِمَة : ما تطلبه من ظَلامة ونحوها).

(٧) في ح : واحتج لابن القاسم.

(٨) في ح : (لما أخذته الحجارة. الحديث).

(٩) في ق : م.

كان إظهار عذره أفضل^(١).

م : ولا يقبل الإنكار مع البينة^(٢).

[٣- فصل : الرّجم هو حد الثيب والثيبة ودليل ثبوته]

ومن كتاب ابن المواز وغيره : والرجم فرض من الله سبحانه على كل ثيب وثيبة^(٣)، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "الرّجْمُ في كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى حَقٌّ"^(٤).

قال بعض البغداديين : قال الله تعالى : ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾^(٥)، هي ذات الزوج المحصنة، ولم يذكر ما ذلك العذاب، فبيّن الرسول عليه السلام أن الرّجم في الثيب^(٦).

م^(٧) : وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "وَيَأْتِيكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : لَا نَجِدُ حَدَّثَيْنِ"^(٨) في كتاب الله عز وجل فَقَدْ قَرَأْنَاهَا"^(٩). (وحكّم به رسول الله صلى الله عليه وسلم بما وجد في

(١) انظر النوادر ٧٣ / ١.

(٢) انظر المنتقى ٧ / ١٤٣.

(٣) انظر النوادر ل ٧٠ / ١.

(٤) هذا بعض محطبة لعمر رضي الله عنه أخرجه مختصرة مالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم ٢ / ٦٢٨، والبخاري في كتاب الحدود، باب رجم الحلي من الزنى إذا أحصنت، الصحيح مع الفتح ١٢ / ١٤٤، ومسلم في كتاب الحدود، باب حد الزنى، مسلم بشرح النووي ١١ / ١٩١.

(٥) الآية ٨ من سورة النور.

(٦) انظر النوادر ل ٧٠ / ١، والتمهيد ٣١/١٥، ٣٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٣ / ١٣٤٦.

(٧) في ح : محمد.

(٨) يعني : الجلد والرّجم في الزنى.

(٩) هذا الأثر أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم ٢ / ٦٢٨ - ٦٢٩ وفيه (. . .) ثُمَّ قَالَ إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : لَا نَجِدُ حَدَّثَيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا وَالَّذِي تَقْسِي يَبْدُو لَوْلَا أَنْ يَقُولَ

التوراة^(١) قبل الفرقان).

[٤- فصل : في عقوبة الزنى في أول الإسلام، ونسخها، وبيان ما استقر عليه الأمر بعد ذلك]

وقد أنزل الله تعالى في كتابه في الثيب^(٢) والبكر غير الرجم والجلد ثم نسخ ذلك بالرجم والجلد وذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ^(٣) ﴾^(٤)

الحبس في البيوت
هو العقوبة الأولى

الناس : زَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِيِّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَكَتَبْتُهَا الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ فَإِنَا قَدْ قَرَأْنَاهَا . وانظر : الصحيحين في الموضعين السابقين . والمراد بالشيخ والشيخة كما قال الإمام مالك في الموطأ (الثَّيْبُ وَالثَّيْبَةُ فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ) . وآية الرجم هذه مما نُسَخَ لفظه وبقي حكمه . كما ذكر ذلك النووي في شرحه على صحيح الإمام مسلم ١١ / ١٩١ .

(١) أخرج الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم ٢ / ٦٢٥، والبخاري في كتاب الحدود، باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام، الفتح ١٢ / ١٦٦، ومسلم في كتاب الحدود، باب حد الزنى، الصحيح بشرح النووي ١١ / ٢٠٨، ولفظ الإمام مالك رحمه الله : (عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ جَاءَتِ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "مَا تَعْلَمُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟" فَقَالُوا : نَفَضْنَهُمْ وَنَحْمِلُهُمْ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذَبْتُمْ إِنِّي فِيهَا الرَّجْمُ . فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ ثُمَّ قَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ارْفَعْ يَدَكَ . فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَقَالُوا : صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ . فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ يَخْنِيهَا الْحِجَارَةُ . قَالَ مَالِكٌ : يَخْنِي يَخْنِي بِكَيْسٍ عَلَيْهَا حَتَّى تَقَعَ الْحِجَارَةُ عَلَيْهِ) .

(٢) نهاية ل ١٢٩ / ق .

(٣) وعام الآية والحكم المشار إليه : ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَمُوتَا هُنَّ أَوْ يَحْتَمِلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا * وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ . قال القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٨٤ - ٨٥ : (قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ﴾ هذه أول عقوبات الرساءة؛ وكان هذا في ابتداء الإسلام؛ قاله عبادة بن الصامت والحسن ومجاهد حتى نُسَخَ بالأذى الذي بعده، ثم نُسَخَ ذلك بآية النور وبالرجم في الثيب . وقالت فرقة : بل كان الإبداء هو الأول ثم نُسَخَ بالإمساك،

الآية^(١)، فكان هذا حد الثيب أن تحبس أبداً حتى تموت^(٢)، أو يجعل الله لمن سبيلا. يوريد : أو^(٣) ينزل عز وجل فيهن غير ذلك، فأنزل الله بعد ذلك الرجم فهو السبيل.

قال^(٤) ابن حبيب^(٥) : قال الثوري^(٦) : قال الرسول صلى الله عليه

معنى قوله تعالى ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِمَنْ سَبَّاهُ﴾

ولكن التلاوة أعرت وقدمت؛ ذكره ابن فورك. وهذا الإمساك والحبس في البيوت كان في أول الإسلام قبل أن يكثر الجناة، فلما كثروا وعشيت قوتهم اتخذ لهم السجن. ... واختلف العلماء هل كان هذا السجن حداً أو توعداً بالحد على قولين : أحدهما - أنه توعده بالحد، والثاني - أنه حد؛ قاله ابن عباس والحسن. زاد ابن زيد وأنهم : منعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه. وهذا يدل على أنه كان حداً بل أشد، غير أن ذلك الحكم كان ممدوداً إلى غاية وهو الأذى في الآية الأخرى، على اختلاف التأويلين في أيهما قيل، وكلاهما ممدود إلى غاية وهي قوله عليه السلام في حديث عبادة بن الصامت : "خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ بِعَةِ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدٌ مِثْلُ وَالرَّجْمُ". وهذا نحو قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَمَرُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ فإذا جاء الليل ارتفع حكم الصيام لانتفاء غايته لالنسخه هنا قول المحققين المتأخرين من الأصوليين، فإن النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه اللذين لا يمكن الجمع بينهما، والجمع ممكن بين الحبس والتعير والجلد والرجم، وقد قال بعض العلماء : إن الأذى والتعير باق مع الجلد؛ لأنهما لا يتعارضان بل يحملان على شخص واحد. وأما الحبس فمنسوخ بإجماع، وإطلاق المتقدمين النسخ على مثل هذا يجوز. والله أعلم. (وانظر التمهيد ٩ / ٨٢، وأحكام القرآن لابن العربي ١ / ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦١-.

(٤) النساء ١٥.

(١) من قوله : (واليكبر غير الرجم والجلد). سقط من ق.

(٢) في ح : فكان هذا حد الثيب أن يحبس أبداً حتى يموت.

(٣) في ق : (أن).

(٤) (قال). سقطت من ح.

(٥) انظر النوادر ل ٧٠ / أ.

(٦) هو : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي المجتهد، قال عنه في التقريب ٢٤٤

: " ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة - يعني : من كبار أتباع التابعين -

وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين - يعني : بعد المائة - وله أربع وستون سنة ". وانظر

أيضاً سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٢٩-٢٧٩.

ومسلم : (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا)^(١)، والسبيل الرجم.

قال فيه^(٢) وفي كتاب محمد ثم قال في البكرين : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ﴾^(٣)، يريد والله أعلم : يفضحون بذلك^(٤) ويُعيرون^(٥) ويردد عليهم [١٢٣/ب] ذلك^(٦) ويؤذون^(٧) به ويشتهرون^(٨) حتى يتوبوا ويصلحوا فيعرض حينئذ عنهما^(٩).

معنى قوله سبحانه

﴿ فَأَذُوهُمَا ﴾

ثم أنزل^(١٠) عز وجل مانسوخ ذلك، فقال عز وجل : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ^(١١) ﴾^(١٢) الآية^(١٣)، فأخبر أن هذا دين الله تعالى وحكمه.

نص القرآن على أن

عقوبة البكر الجلد

(وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم الثيب والثيبة، وجلد البكر مئة ونفاه)^(١٤).

ثبوت رجم الثيب

بالسنة

(١) أخرجه الإمام مسلم ولفظه : (عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " خُذُوا عَنِّي خُلُودًا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِئَةً وَتَفِي سَنَةٌ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدٌ مِئَةً وَالرَّحْمُ "). الصحيح بشرح النووي كتاب الحدود، باب حد الزنى ١١ / ١٨٨.

(٢) يعني في كتاب ابن حبيب (الواضحة).

(٣) النساء ١٦.

(٤) (بذلك). سقط من ح.

(٥) في ق : ويغيرون.

(٦) في ق : وتردد ذلك عليهم.

(٧) في ق : ويرددون.

(٨) في ق : ويشتهون.

(٩) انظر أحكام القرآن للقرطبي ٨٦/٥.

(١٠) في ح : نزل.

(١١) النور ٢.

(١٢) في ح الآية إلى قوله تعالى : ﴿ مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾

(١٣) هذه اللفظة ليست في ق.

(١٤) (ونفاه). مطموسة في ق. وانظر هذا النقل في النوادر ل ٧٠ / أ. وانظر أيضاً أحكام القرآن

لابن العربي ١ / ٣٦٠، ٣٦١.

قال محمد^(١) : أخبرنا^(٢) أصحاب مالك أن مالكاً أخبرهم عن ابن شهاب أنه أخبره عن عبيد الله^(٣) بن عبد الله بن عتبة بن مسعود^(٤) وعن^(٥) زيد بن خالد الجهني^(٦) (أن رجُلين أتيا إلى^(٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم : يختصمان، فقال أحدهما : يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله، وقال الآخر وكان أفقههما : أجل فاقض بيننا بكتاب الله^(٨) يا رسول الله وأذن لي أن أتكلّم، إن أنبي كان عسيفاً^(٩) على هذا، وأنه زنى بامرأته، فقال : إن على ابني الرّحم^(١٠)، فافتديت منه بمئة شاة، ثم سألت أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مئة وتغريب عام، وأنما الرّحم على امرأته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (واللّذي نفسي بيده لأقضيّن بينكما بكتاب الله عز وجل؛ أما غنمك وجاريتك فردّ عليك)، وجلّد ابنه مئة، وغرّبه عاماً، وأمر أنيساً الأسلمي^(١١) أن^(١٢) يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت رجّمها، فاعترفت

(١) في ق : م.

(٢) في ق : فا أخبرنا.

(٣) في ح : عبد الله.

(٤) هو : التابعي الجليل أبو عبد الله الهذلي المدني، عالم المدينة وأحد فقهاها السبعة، حدّث عن أمنا عائشة، وغيرها من الصحابة، ولازم ابن عباس - رضي الله عنهم أجمعين -، وعنه : الزهري، وأبو الزناد، وغيرهما. وهو معلّم الخليفة عمر بن عبد العزيز، كان ثقة عالماً فقيهاً ثباتاً. مات سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك. ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤ / ٤٧٥، والتقريب ٣٧٢.

(٥) في ق : (عن). وفي سند الحديث كما في الموطأ وغيره : عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني.

(٦) قال في التقريب ٢٢٣ : (زيد بن خالد الجهني، المدني، صحابي مشهور) أ. هـ. أبو زرعة وأبو عبد الرحمن، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان معه لواء جهينة يوم فتح مكة. اختلف في مكان وسنة وفاته فقيل : بالمدينة وقيل : بالكوفة، سنة ثمان وسبعين. وقيل غير ذلك. الاستيعاب ١ / ٥٣٩، والإصابة ١ / ٥٤٧.

(٧) (إلى). سقط من ح.

(٨) من قوله : (وقال الآخر وكان أفقههما). سقط من ق.

(٩) قال الإمام مالك في الموطأ ٢ / ٦٢٧ " العسيف الأجير".

(١٠) في ح : (فقال : إن على ابني الرحم. الحديث إلى آخره).

(١١) قال في الإصابة : ٨٩ / ١ : (أنيس الأسلمي مذكور في حديث العسيف - وذكر الحديث - ثم

فَرَجَمَهَا^(١).م^(٢) : وفي هذا الحديث من الفقه^(٣) :

نقض الصلح الحرام، لقوله صلى الله عليه وسلم : (أَمَّا غَنَمُكَ
وَجَارِيَتُكَ فَرَدَّ عَلَيْكَ)^(٤).

وفيه : تغريب البكر الزاني^(٥) عاما^(٦).

وفيه : أن^(٧) من أقر على نفسه بالزنى مرة واحدة وكان محصناً رُجم^(٨)،
بخلاف من قال : لا يحد حتى يقر أربع مرات^(٩)، كما لا يحد إلا بشهادة أربعة،
وكما في ظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الذي أقر بالزنى وإنما
أعرض النبي عليه السلام^(١٠) عن هذا المقرر بعد إقراره من أجل ما وقع في نفسه

قال : ويقال : هو أنيس بن الضحاك الأسلمي . زاد النووي : بأنه : صحابي مشهور ، معدود
في الشاميين . ولم يذكر سنة ومكان وفاته . انظر تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ،
وشرح صحيح مسلم ١١ / ٢٠٧ .

(١٢) مطموس في ق . وهي مذكورة في نص الحديث .

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب الحدود ، باب ماجاء في الرجم ٢ / ٦٢٧ ، والبخاري في
أكثر من موضع من الصحيح ، وفي أكثر من موضع في كتاب الحدود ، فأول ذكره في كتاب
الحدود في باب الاعتراف بالزنى ، الصحيح مع الفتح ١٢ / ١٣٦ - ١٣٧ . وأخرجه مسلم في
كتاب الحدود ، باب حد الزنى ، مسلم بشرح النووي ١١ / ٢٠٥ .

(٢) ساقط من ح .

(٣) (من الفقه) . سقطت من ق .

(٤) انظر التمهيد ٩ / ٧٦ ، ٩١ ، والاستذكار ٢٤ / ٤٥ .

(٥) في ق : الزاني البكر .

(٦) انظر الاشراف على مسائل الخلاف ٢ / ٢٠٩ ، والاستذكار ٢٤ / ٥٤ ، والمتقى ٧ / ١٣٧ .

(٧) أن . سقط من ق .

(٨) انظر الاشراف على مسائل الخلاف ٢ / ٢١١ ، والتمهيد ٩ / ٩٢ ، وإكمال إكمال العلم شرح
صحيح مسلم ٤ / ٤٤٩ .

(٩) وهم الحنفية والحنابلة . انظر مختصر القدوري مع شرحه الباب ٣ / ١٨٢ ، والمفني ١٢ / ٣٥٤ .

(١٠) من قوله : (في الذي أقر بالزنى) . سقط من ق .

الأحكام المستنبطة
من حديث المسيب

أنه مجنون، ولذا لك^(١) سأل عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
(أَبْصَحِيكُمْ مِنْ جَنَّةٍ) ^(٢) فلما أخبر أنه عاقل وإنما أقر تأثبا من ذنبه^(٣) أمر به
فرجم^(٤).

رحم اليهوديين

وقال الرسول عليه السلام في اليهودي واليهودية^(٥) : (إِنِّي أَقْضِي
بَيْنَكُمْ بَمَا فِي التَّوْرَةِ فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا) ^(٦) وَقَالَ : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنِّي
أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ وَأَمَاتُوهُ) ^(٧) ثُمَّ أَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا ^(٨).

(١) في ح : وكذلك.

(٢) من قوله : (فقال النبي صلى الله عليه وسلم). سقط من ح.

(٣) ذنبه . مطموسة في ق.

(٤) في ح : (أمر برجمه فرجم). والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ كتاب الحدود، باب ما جاء
في الرحم ٦٢٦ / ٢ ولفظه : (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ
الْصِّدِّيقِ فَقَالَ لَهُ : إِنَّ الْأَعْيَرَ ذَنِي . فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ : هَلْ ذَكَرْتَ هَذَا لِأَخِي غَيْرِي؟ فَقَالَ : لَا .
فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ : فَتَبَّ إِلَى اللَّهِ وَاسْتَيْزِرْ بِسَمِيِّ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . فَلَمْ تَقْرَرَهُ نَفْسُهُ
حَتَّى أَتَى عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَالَ لَهُ يَثَلُ مَا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ . فَقَالَ لَهُ عُمرُ يَثَلُ مَا قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ .
فَلَمْ تَقْرَرَهُ نَفْسُهُ حَتَّى جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ : إِنَّ الْأَعْيَرَ ذَنِي . فَقَالَ
سَعِيدٌ : فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَهْلِهِ
فَقَالَ : " أَيَشْكِيكُمْ أَمْ يَوْجَنَّة؟ " . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَاللَّهِ إِنَّهُ لَصَّحِيحٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَبَكَّرَ أَمْ تَيْبٌ " . فَقَالُوا : بَلَى تَيْبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَ) . وأخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب لا يرحم المهنون والمهنونة،
الصحيح مع الفتح ١٢ / ١٢٠ - ١٢١، ومسلم في كتاب الحدود، باب حد الزنى، مسلم مع
شرح النووي ١١ / ١٩٢ - ١٩٣ .

(٥) تقدم قريبا نص الحديث الوارد فيهما.

(٦) هذه الرواية أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : (. . . فَقَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنِّي أَحْكُمُ بَمَا فِي التَّوْرَةِ " فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا) . راجع سنن أبي داود،
كتاب الحدود، باب في رحم اليهوديين ٢ / ٥٠٨ . وانظر فتح الباري ١٢ / ١٧١ .

(٧) هذه العبارة وردت في حديث آخر غير حديث اليهودي واليهودية في صحيح مسلم لكن ليس
فيها (إِنِّي أَشْهَدُكَ) ولفظه : (مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيٌّ مُحْتَمًا مَخْلُودًا
فَدَعَاهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟ " قَالُوا : نَعَمْ . فَدَعَا

[الباب الثاني]

جامع ما يجب فيه حد الزنى من شهادة أو إقرار أو حمل

واختلاف^(١) البينة ورجوعها

[٥ - فصل : الأدلة على حد الزنى]

قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٢).

(وحدَّ الرسول عليه السلام الزاني والزانية بإقرارهما)^(٣).

رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ فَقَالَ : "أَشْهَدُكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَهَكَذَا تَجِئُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟" قَالَ : لَا وَلَوْلَا أَنَّكَ تَشَدِّتُنِي بِهَذَا لَمْ أُغَيِّرَكَ نَحْدَهُ الرَّحْمَ وَلَكِنَّهُ كَفَّرَ فِي أَشْرَافِنَا فَكُنَّا إِذَا أَحَدُنَا الشَّرِيفَ تَرَكْنَاهُ وَإِذَا أَحَدُنَا الضَّعِيفَ أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ قُلْنَا تَعَالَوْا فَلْتَخْتِمْ عَلَى شَيْءٍ نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ فَحَمَلْنَا التَّخْمِيمَ وَالْحَلْدَ مَكَانَ الرَّحْمِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْبَبَ أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ" (. . .) صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ٢٠٩ - ٢١٠. وهو في سنن البيهقي وفيه (إني أشهدك) ولفظه : (. . .) فَأَصْطَلَحْنَا عَلَى الْحَلْدِ وَالتَّخْمِيمِ. فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ فَرَجِمَ ثُمَّ قَالَ : "اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْبَبَ سُنَّةَ أَمَاتُوهَا" (. السنن الكبرى كتاب الحدود ، باب ما يستدل به على شرائط الإحصان ٨٩ / ٢١٥ .

(٨) من قوله : (وقال اللهم اني أشهدك) .. سقط من ح .

(١) في ق : أو اختلاف .

(٢) الآيات ٤ ، ٥ من سورة النور . وفي " ح " : (قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾) .

(٣) تقدم قريباً حديث الرجل الذي أقر على نفسه بالزنى ورجحه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما حديث المرأة فقد أخرجه مالك في الموطأ بلفظ : (عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ بِنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ بِنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

الأبهري : وقد روى مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :
 "الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا كَانَتْ أَلْيَنَةُ أَوْ الْحَمْلُ أَوْ
 الْإِغْتِرَافُ"^(١)، فأجري الحمل [١٢٤/أ] إذا لم يعلم أنه من نكاح أو ملك مجرى
 البينة والاعتراف^(٢). ونحوه عن عثمان^(٣) وعلي^(٤) وابن عباس^(٥) رضي الله
 عنهم، ولا يخالف لهم في الصحابة^(٦)، وقد خالف في الحمل أبو حنيفة^(٧)
 والشافعي^(٨) وهذا خلاف أصلهما^(٩)؛ لأن القول إذا انتشر في الصحابة ولم

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا زَنَتْ وَهِيَ حَامِلٌ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "اذْهَبِي
 حَتَّى تَضَعِي". فَلَمَّا وَضَعَتْ جَاءَتْهُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "اذْهَبِي حَتَّى
 تُرْضِعِيهِ". فَلَمَّا أَرْضَعَتْهُ جَاءَتْهُ فَقَالَ : "اذْهَبِي فَاسْتَوْدِعِيهِ". قَالَ : فَاسْتَوْدَعَتْهُ ثُمَّ جَاءَتْ فَأَمَرَ بِهَا
 فَرُجِحَتْ. الموطأ كتاب الحدود، باب ما جاء في الرحم ٢/٦٢٧، وأخرجه مسلم في كتاب
 الحدود باب حد الزنى، الصحيح بشرح النووي ١١/٢٠٢ - ٢٠٣.

(١) تقدم تخريجه قريبا.

(٢) من قوله : (فأجري الحمل). سقط من ق. وانظر الموطأ ٢/٦٣١، والاستذكار ٢٤/٦٤،
 والمعونة ٣/١٠٨٦.

(٣) أخرجه عنه مالك في الموطأ كتاب الحدود باب ما جاء في الرحم ٢/٦٢٩، والبيهقي في السنن
 الكبرى، كتاب العدد، باب ما جاء في أقل الحمل ٧/٤٤٢.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحدود، باب من يلد بالرحم ١٠ / ٩٠، والبيهقي في السنن
 الكبرى، كتاب الحدود، باب من اعتبر حضور الإمام والشهود وبداية الإمام بالرحم ٨ / ٢٢٠.

(٥) هو عبد الله بن العباس رضي الله عنهما بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، صحابي
 جليل، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حبر الأمة، وترجمان القرآن، كان آية في الحفظ
 والفهم، كان عمر رضي الله عنه إذا أعضلت عليه قضية دعاه لها، ويسأخذ بقوله، شهد الحمل
 وصفين مع علي رضي الله عنه، كفّ بصره في آخر حياته، واستقر بالطائف، ومات بها سنة
 ثمان وستين، وله في كتب الحديث (١٦٦٠) حديثا. له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٣/٣٣١،
 والإصابة ٢/٣٢٢، والأعلام ٤/٩٥.

(٦) انظر المقدمات ٣/٢٥٥، وعقد الجواهر الثمينة ٣/٣٠٩، والذخيرة ١٢/٦٠،٥٨، والمغني
 ١٢/٣٧٧.

(٧) انظر الهداية للمرغيناني ٤/١٣٧.

(٨) انظر حاشية الرّملي على أمّنى المطالب شرح روض الطالب ٤ / ١٣٠ - ١٣١.

(٩) في ق : أصلهم.

يعلم له خلاف كان إجماعاً عندهما^(١).

[٦- فصل : البينة التي يثبت بها حد الزنى]

قال في كتاب ابن المواز : ولا^(٢) يجب رجم ولا جلد إلا بأحد هذه الثلاثة أوجه^(٣) :

إما بإقرار لارجوع بعده إلى قيام الحد، أو يظهر الحمل بجرّة غير طارئة^(٤) ولا يعرف^(٥) لها^(٦) نكاح، أو بأمة لا يعرف لها زوج، وسيدها منكر لوطئها^(٧)، أو^(٨) يشهد أربعة^(٩) رجال عدول كما أمر الله عز وجل^(١٠) وبعد أن يصفوا

(١) راجع للحنفية : تيسر التحرير ٣ / ٢٤٦. أمّا الإمام الشافعي فقد اختلف النقل عنه في ذلك، فقيل : إنه ليس بإجماع لقوله رحمه الله : (لا ينسب إلى ساكت قول)، انظر : البحر المحيط ٤ / ٤٩٤ وما بعدها، والمحصل ٢ / القسم الأول / ٢١٥ وما بعدها، والمسودة في أصول الفقه لآل تميمية ٢٩٩ - ٣٠٠. وقال في البحر المحيط ٤ / ٤٩٥ : (قال النووي في شرح الوسيط : لا تغزّن باطلاق المتساهل القائل بأن الإجماع السكوتي ليس بحجة عند الشافعي؛ بل الصواب من مذهب الشافعي أنه حجة وإجماع ...) وانظر : شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٥٥. وقال ابن السبكي : (الصحيح حجة) جمع الجوامع بحاشية العطار على شرح الجلال المحلي ٢ / ٢٢٤. وانظر المسألة في العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ٤ / ١١٧٠ وما بعدها، والإحكام للأمدى ١ / ٢٥٢.

(٢) في ق : فلا.

(٣) في ح : بأحد هذه الأوجه.

(٤) المراد بالطارئة القادمة من مكان آخر ولا يعرف حالها فقد يكون لها زوج فارقت بطلاق أو وفاة، أو على ذمة زوج، وهي بخلاف المقيمة فحالتها الاجتماعية معروفة وبالتالي فإن ظهور الحمل عليها من غير أن يعرف لها نكاح دليل على أنه من زنا.

(٥) في ق : أو يظهر بجرّة طارئة حمل ولا يعترف.

(٦) في ح : له.

(٧) في ق : وينكر سيدها لوطئها منكر.

(٨) في ق : و.

(٩) في ح : تشهد أربع.

(١٠) يعني في قوله تعالى في سورة النساء آية ١٥ : ﴿ وَاللّٰتِي يَمٰٓئِنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوْا عَلَیْهِنَّ اَرْبَعَةً مِّنْكُمْ ... ﴾ الآية. وقوله تعالى في سورة النور آية رقم ٤ : ﴿ وَالَّذِيْنَ يَزْمُوْنَ الْمُحْصَنٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوْا بِاَرْبَعَةِ شَهِدَآءَ فَاَجْلِدُوْهُنَّ ثَمٰنِيْنَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوْا لَهُنَّ شَهِادَةً اَبَدًا

حقيقة ذلك على معاينة الفرج في الفرج كالمرود^(١) في المكحلة بصفة واحدة وموضع واحد^(٢) ووقت واحد وإلا لم تتم الشهادة^(٣).

[٧ - فصل : اختلاف الشهود في غير الرؤية]

قال محمد^(٤) : وإن قال بعضهم : ليلاً وقال بعضهم : نهاراً، وقال بعضهم : كان وطؤه إياها متكئة، وقال بعضهم : مستلقية، وقال بعضهم : في غرفة، وقال بعضهم : في سفلى^(٥)، واختلفوا في الأيام والساعات بطلت شهادتهم، وحدوا حد القذف، بخلاف الأقرار يشهدون به^(٦) عليه في وقتين^(٧).

وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون : في الشهود يتفقون على صفة الزنا والرؤية ويختلفون في الأيام والمواطن^(٨)، فهذا لا يبطل^(٩) الشهادة، وانظر فإذا^(١٠) اختلفوا فيما^(١١) ليس على الإمام أن يسألهم عنه^(١٢)، وتتم الشهادة مع

وَأَوَّلَيْكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١﴾

(١) في ح : كالمرودة.

(٢) (وموضع واحد). مكرر في ق.

(٣) انظر العتبة ١٦ / ٣١٩، والنوادر ل ٧١ / ٤، والمنتقى ٧ / ١٤٣، وعقد الجواهر الثمينة ٣ / ٣٠٨.

(٤) في ق : (م).

(٥) اختلف نصُّ العبارة فالثبت كما في "ح"، والذي في "ق" من بدايتها : (م : وإن قال بعضهم :

كان وطؤه أنها متكئة، وقال بعضهم : وكما مستلقية، أو قال بعضهم : في غرفة، والآخرون : في

سفلى، أو قال بعضهم ليلاً، وقال بعضهم : نهاراً). ثم اتفق النص.

(٦) (به). سقط من ق.

(٧) انظر النوادر ل ٧١/ب.

(٨) في ح : والموطن.

(٩) في ق : لا تبطل.

(١٠) (فإذا). مطموسة في "ق". والنص في المنتقى ٧ / ١٤٤ : (وانظر إن اختلفوا فيما ليس على

الإمام أن يسألهم عنه، ولهم الشهادة مع السكوت عنه لم يضرهم اختلافهم فيه مع ذكرهم).

(١١) في ح : فيها.

(١٢) في ح : (يسألهم عنها). وفي "ق" : (أن يسلم عليهم). والتصويب من النوادر ل ٧١ / ب،

والمنتقى ٧ / ١٤٤.

السكوت عنه^(١)، فلا يضرهم^(٢) اختلافهم فيه مع ذكرهم له^(٣).

قال ابن المواز : وإن وصفوا كلهم وصفاً واحداً ولم يقولوا^(٤) :
كالمرود^(٥) في المكحلة، فالتكامل على المشهود عليه، وذلك إن^(٦) لم يكن في
شهادتهم^(٧) أنه زنى، ولاذكروا زنى، وإنما يشهدون على ما وصفوا^(٨).

إن لم يقل الشهود
كالمرود في المكحلة
فلا حد ويتكامل

[٨ - فصل : في سؤال الشهود، ودرء الحد]

قال فيه وفي المدونة معناه : وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود^(٩) عن صفة
شهادتهم، كيف رآوه؟ وكيف صنع؟ فإن رأى في شهادتهم ما يدرأ^(١٠) به
الحد درأه^(١١)؛ "كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالذين شهدوا على
المغيرة"^(١٢)، وقد (سأل النبي صلى الله عليه وسلم المعترف بالزنى^(١٣) :

(١) في ح : فيه.

(٢) في ح : ولا يضرهم.

(٣) انظر النوادر ل ٧١/ب.

(٤) (وصفاً واحداً ولم يقولوا). مطبوعة في ق.

(٥) في ح : كالمرود.

(٦) (إن). مطبوس في ق.

(٧) نهاية ل ١٢٩/ب. ق.

(٨) انظر النوادر ل ٧١/أ، والمتقى ٧/٢٤٣.

(٩) من قوله : (أنه زنى ولا ذكروا زنى). مطبوس في "ق". وهو السطر الأول في لوحة ١٣٠/أ.

(١٠) في ق : ما يدرأ.

(١١) (درأه). سقطت من "ح". وانظر المدونة ٦ / ٢٣٥، ٢٦٥، وتهذيب المدونة ل ٢٢٣/أ.

(١٢) هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود من كبار الصحابة أبو عبد الله الثقفي، أسلم عام
الحندي، وشهد بيعة الرضوان، وشهد اليمامة، وفتح الشام والعراق، كان أحد دهاة المسلمين
الشجعان، ولأه عمر على البصرة ثم الكوفة، له (١٣٦) حديثاً، مات رضي الله عنه في خلافة
معاوية سنة خمسين، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات ١٠٩/٢، وسير
أعلام النبلاء ٣ / ٢١، والإصابة ٣ / ٤٣٢، والأعلام ٧ / ٢٧٧.

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الحدود، باب في الرجل يقتل الرجل فيقيم عليه
الحد ثم يقتله أيضاً ٩ / ٥٣٥، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الحدود، باب شهود الزنات إذا

كيف صنع؟ (١)، إذ قد يكون ممن يجهل وجه الزنى فيرتفع عنه الحد، وكذلك (٢) البيضة (٣).

م (٤) : وهذه (٥) رحمة [١٢٤/ب] من الله تعالى، وكذلك التأكيد في الشهادة كالمرود في المكحلة، ودراة الحد بالشبهة، هذا كله رفقا من الله تعالى بعباده وسرا عليهم، ومنه قول النبي صلى عليه وسلم : (فَهَلَّا سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ) (٦)، وقوله عليه السلام : (مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ

الأمر بالسرا
على الزاني

لم يكملوا أربعة ٨ / ٢٣٤-٢٣٥. وانظر المجلد ١١ / ٢٥٩.

(١٣) يعني : ماعزا الأسلمي.

(١) تقدم قريبا تخريج حديثه، إلا أن سؤاله كيف صنع أخرجه البخاري (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : "لَقَلَّكَ قَبْلَتْ أَوْ غَمَزَتْ أَوْ نَفَرَتْ؟" قَالَ : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : "أَيْنَكْتَهَا" - لَا يَكُنِّي - قَالَ : فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْوِهِ . وأخرج ذلك أبو داود بإكثر من رواية في السنن في كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك. أنه حين أقر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ("هَلْ ضَاغَتْنَهَا؟" قَالَ : نَعَمْ. "قَالَ : هَلْ بَاشَرْتَهَا؟" قَالَ : نَعَمْ. قَالَ : "هَلْ جَامَعْتَهَا؟" قَالَ : نَعَمْ. قَالَ : فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ. . .) . وفي رواية : (قَالَ : "أَقْلَمْتَ بِهَا؟" قَالَ : نَعَمْ.) . وفي رواية : (فَقَالَ : "أَيْنَكْتَهَا؟" قَالَ : نَعَمْ. قَالَ "حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟" قَالَ : نَعَمْ. قَالَ : "كَمَا يَنْبَغُ الْخُرُودُ فِي الْمَكْحَلَةِ وَالرَّشَاءُ فِي الْبَيْتِ؟" قَالَ : نَعَمْ. قَالَ : "فَهَلْ تَذَرِي مَا الرِّثَاءُ؟" قَالَ : نَعَمْ أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَامًا مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَاتِهِ حَلَالًا. قَالَ : "فَمَا تُرِيدُ بِهِذَا الْقَوْلُ؟" قَالَ : أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي. فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.) . راجع السنن ٢ / ٤٩٨ وما بعدها.

(٢) في ق : فكذلك.

(٣) انظر التبصرة لابن فرحون ٢ / ٢١٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٦٨ / ١.

(٤) سقط من ق.

(٥) في ق : وهذا.

(٦) في ح : (ومنه قوله عليه السلام). وفي "ق" : (ومنهم قول النبي صلى عليه وسلم لهرال : ماسترته بردائك).

والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم ٢ / ٦٢٦ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ يُقَالُ لَهُ هَزَالٌ : "يَا هَزَالُ لَوْ سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ". قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ نَبِيَّ هَزَالٍ الْأَسْلَمِيُّ فَقَالَ يَزِيدُ : هَزَالُ حَدَّثِي

فَلْيَسْتَبْرِزْ عَنَّا بِسِتْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (١).

قال (٢) بعض البغداديين : وليس بواجب على البينة إذا رأوا رجلاً يزني أن يوقعوا (٣) شهادتهم عليه، ويسعهم السر عليه، ويدل على ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (٤)، وهم لا يأتون إلا بمن تقدمت رؤيته، فلو كان لم يسعهم السكوت عنه لكان (٥) تركهم الشهادة عليه حتى يدعوا إليها تجريحاً لهم (٦)، ويدل عليه أيضاً أمره صلى الله عليه وسلم : من أتى شيئاً من ذلك بالسر (٧) على نفسه.

قال ابن المواز : فإن غاب الشهود الأربعة قبل أن يكشفهم الإمام عن

يقام الحد إن تعذر
كشف الشهود

وَهَذَا الْحَدِيثُ حَقٌّ.

ورواه الإمام أحمد موصولاً ٥/ ٢١٦ - ٢١٧، وأبو داود في السنن كتاب الحدود، باب السر على أهل الحدود ٢/ ٤٨٧، وسكت عنه المنذري في مختصر السنن ٦/ ٢١٤ - ٢١٥، والحاكم في المستدرک کتاب الحدود، باب حفروا الماعز إلى صدره عند الرجم ٤/ ٣٦٣ وقال (صحيح الإسناد ولم يخرجاه). ووافقه الذهبي.

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب ماجاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى ٢٦٩-٦٣٠، بلفظ (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَوَاطِئِ بَسْوَاطِ مَكْشُورٍ فَقَالَ : "تَوَقَّ هَذَا". فَأَتَيْ بِسَوَاطِ حَبِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ فَقَالَ : "ذُو هَذَا". فَأَتَيْ بِسَوَاطِ قَدْ رُكِبَ بِهِ وَلَانَ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحُلِدَ ثُمَّ قَالَ : "أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَبْرِزْ بِسِتْرِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْذَى لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمُ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ"). وأخرجه الحاكم في المستدرک كتاب التوبة والإنابة، باب من ألم فليستبر بسر الله ٤/ ٢٤٤، وقال : (على شرط الشيخين ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

(٢) في ح : وقال.

(٣) في ق : يرفعوا.

(٤) سورة النور آية ٤.

(٥) في ح : لمكان.

(٦) انظر الذخيرة ١٢ / ٥٨.

(٧) في ق : السر.

صفة شهادتهم غيبية بعيدة أو ماتوا قال : إذ أتنفذ^(١) شهادتهم، ويقام الحد على من شهدوا عليه^(٢) بالزنا، وكذلك بالسرقة، فاما إن أمكن الإمام مسألتهم أو مسألة أحد منهم^(٣) لم ينفذ الحد أبدا حتى يسأله؛ فإن^(٤) وجد في شهادة^(٥) من قدر عليه منهم مالا يوجب^(٦) الحد على المشهود عليه سقطت شهادة جميعهم^(٧)، ووجب عليهم حد القرية، وإن كان ذلك في سرقة^(٨) لم يعاقبوا^(٩).

[٩- فصل : في رجوع بعض الشهود عن شهادتهم]

قال : وإن كان الشهود أكثر من أربعة فغاب منهم أربعة بعد أن شهدوا لم يُسأل^(١٠) من حضر، ولم يُكشف، وكان الحد ثابتا؛ لأن من حضر لو رجع عن شهادته لكان الحد ثابتا بمن غاب، وكذلك لو كانوا حضورا كلهم^(١١) ورجع^(١٢) بعضهم وبقي أربعة^(١٣) لم يسقط الحد، ولو كان بعد إقامة الحد لم يكن على من رجع غرم^(١٤).

إذا كان الشهود أكثر من أربعة فرجع بعضهم وبقي أربعة فغاب منهم أربعة

قال ابن القاسم : وإذا بقي بعد الراجعين أربعة^(١٥) عدول لم يختلفوا أقيم

إقامة حد القرية على من رجع من الشهود وإن بقي أربعة

(١) في ق : نفذ.

(٢) (عليه). مطموسة في ق.

(٣) في ح : أحد منهم.

(٤) في ق : فإن لم.

(٥) (وجد في شهادة). مطموسة في ق.

(٦) في ق : مالا يجب.

(٧) في ق : جماعتهم.

(٨) في ح : وإن كان في ذلك سرقة.

(٩) انظر النوادر ل ٧١/ب، وتبصرة اللخمي ل ٤٣/ب.

(١٠) في ح : لم يسألهم.

(١١) في ح : وكذلك إن كانوا حضورا كلهم.

(١٢) في ق : فرجع.

(١٣) أربعة. عليها آثار رطوبة في ق.

(١٤) انظر النوادر ل ٧١/ب، والنكت ص ٤٢٧.

(١٥) من قوله : لم يسقط الحد. سقط من ق.

على الثيب الرجم، وعلى البكر الجلد، وحد الراجعون حد الفرية؛ لأنهم عند أنفسهم وغيرهم^(١) ممن ثبت^(٢) على شهادته قاذفون لمن لم يزن^(٣)، وكاذبون عليه، وقاله أشهب.

قال ابن المواز : وقد سمعت عن ابن القاسم وأشهب فيه اختلافًا، وأحب [١٢٥/أ] إليّ ألا يكون على الخامس^(٤) حد ولا غرم؛ لأن الحد قد أثبتته أربعة شهود، وكذلك لو قذف رجلا فحبس ليحلد فأخذ المقتوف في زنى غير مارمي به، ولكن إن رجع بعد ذلك من الأربعة واحد^(٥) لزمه غرم ربع الدية ثم شركه^(٦) في الغرم^(٧) من رجع قبله وإن كثروا يتساووا في كل ذلك على قدر^(٨) عددهم ويحدوا، وقاله ابن القاسم^(٩) وأشهب، ثم إن رجع آخر^(١٠) كان على كل من رجع نصف الدية مع الحد، وكذلك إن رجع الثالث^(١١) كان على كل من رجع ثلاثة أرباع الدية، وكذلك إن رجع الباقي^(١٢) تمت الدية على جماعتهم مع الحد؛ لأنهم مقيمون أنهم قاذفون لمن هم عليه كاذبون وكل من قلفه من غيرهم فلا حد عليه؛ لأن الحد^(١٣) قد^(١٤) كان وجب على المشهود عليه وليس بساقط عنه برجوع هؤلاء^(١٥).

إذا لم يبق من الشهود
أربعة تسوى للراجعون
في الغرم من الدية

(١) في ق : لأنهم عند غيرهم وأنفسهم.

(٢) في ح : ممن ثبت.

(٣) في ح : قاذفون لمن يزن.

(٤) في ح : الحاضر.

(٥) في ق : من الأربعة واحد الأربعة.

(٦) في ق : ويشركه.

(٧) (في الغرم) . سقطت من ق.

(٨) (قدر) . سقطت من ق.

(٩) (ابن القاسم) . عليه آثار رطوبة في ق.

(١٠) (آخر) . سقطت من ح.

(١١) في ح : الثاني.

(١٢) من قوله : (كان على كل من رجع ثلاثة أرباع الدية) . سقط من ح.

(١٣) في ح : لأن الحدود.

(١٤) قد. سقط من ح.

(١٥) انظر العتبية وشرحها ١٦ / ٣٤٩ - ٣٥٠، والنوادر ل ٧١ / ب، ٧٢ / ب، والنكت ص ٤٢٧.

الباب (١) [الثالث]

في كشف الزاني عن حاله، وما يوجب الإحصان، واختلاف الزوجين بعد
الزنى في الوطء، وفيمن وجد مع امرأته رجلاً

[١٠ - فصل : في كشف الزاني عن حاله من حيث الإحصان وعدمه]

وقد سأل الرسول صلى الله عليه وسلم المعترف بالزنى (أَبْكَرُ أَنْتَ أَمْ
ثَيْبٌ) (١) ؟ ، وَحَدَّ الْبَكْرُ، وَرَجَمَ الثَّيْبُ.

قال مالك : وإذا (٢) عُدَّتْ البينة على رجل بالزنى والقاضي لا يعرف أبكر
هو أم ثيب، فينبغي أن يقبل قوله أنه بكر ويجلده (٣) مئة؛ لهذا الحديث؛ إلا أن
يشهد عليه (٤) شاهدان بالإحصان فيرجم (٥).

ولا يجوز في الإحصان شهادة النساء وحدهن، ولا مع رجل، ولا في
النكاح (٦)، ولا يجوز (٧) إلا حيث أجازها الله تعالى فيه (٨) في الدَّيْنِ (٩)، وما
شهادة النساء في الإحصان غير جائزة

(١) سقطت من ق.

(٢) في حديث ماعز وقد تقدم تخريجه قريباً.

(٣) في ق : فإذا.

(٤) في ح : ويجلد.

(٥) (عليه) . سقطت من ح.

(٦) في ق : فيرجع.

(٧) انظر المدونة ٦ / ٢٣٥، وتهذيب المدونة ل ٢٢٣ / ١.

(٨) في ق : يجوز.

(٩) (فيه) . ليست في ح.

(١٠) وهي قوله تعالى في سورة البقرة آية ٢٨٢ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ إِلَى أَجَلٍ
مَمْسَى فَكُتِبَ . . . وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ
مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى . . . ﴾ الآية.

لا يطلع عليه إلا النساء^(١)؛ للضرورة إلى ذلك^(٢).

قال ابن المواز : وقيل : لا يسأله حتى يكشف عنه، فإن وجد من ذلك علماً، وإلا سأله وقبل قوله بلا يمين، وهو أحب إلينا^(٣).

[١١- فصل : في عدم جمع الجلد والرجم على الثيب]

ومن المدونة^(٤) قال مالك : ولا يجمع الجلد^(٥) والرجم في الزنى على الثيب، والثيب حده الرجم بغير جلد، والبكر حده الجلد بغير رجم، بذلك مضت السنة^(٦)، وقد قال الله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧).

وبين الرسول صلى الله عليه وسلم : أن ذلك في البكر، وقد ثبت الرجم على الثيب بذليل الكتاب والسنة^(٨).

قال الأبهري : وإجماع الصحابة عليه، " رجم [١٢٥/ب] عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم " ولا أعلم في ذلك خلافاً في الصدر الأول^(٩)، والفقهاء

(١) في ق : (إلا هن). وما يشهد فيه النساء : الاستهلالا ونحوه، انظر المدونة ٥ / ١٥٧ - ١٥٨، ١٦٠ - ١٦٣. وفيها ذكر للأشياء التي تصح فيها شهادة النساء وما لا تصح. وانظر أيضا العتبية وشرحها ١٠ / ١١٥ - ١١٦.

(٢) انظر المدونة ٥ / ١٦٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٣ / ٢.

(٣) انظر المنتقى ٧ / ١٣٥.

(٤) (ومن المدونة). سقطت من ق.

(٥) في ح : الحد.

(٦) انظر المدونة ٦ / ٢٣٦، وتهذيب المدونة ٢٢٣ / ٢.

(٧) آية ٢ من سورة النور.

(٨) قد تقدمت الأحاديث الدالة على ذلك في الباب قبل هذا.

(٩) انظر التمهيد ٥ / ٣٢٤ - ٣٢٥، والهداية للمرجعاني مع شرحها فتح القدير لابن الهمام ٤ / ١٢١ - ١٢٢. وقد تقدم تخريج الآثار الواردة عن الصحابة الذين ذكرهم في الباب السابق.

الذين يعتمد عليهم في^(١) الأحكام^(٢).

[١٢- فصل : فيما يوجب الإحصان والرجم]

قال مالك في المدونة : وإنما الرجم على من^(٣) أحصن بنكاح يصح عقده، ويصح الوطء فيه^(٤).

وقد ذكرنا مسائل الإحصان في كتاب النكاح.

قال الأبهري : ولا يجب الرجم على الإنسان إلا^(٥) باجتماع شرائط وهي : البلوغ، والحرية، والإسلام، والتزويج بنكاح صحيح، والدخول فيه بوطء مباح، وأن يكون الإنسان عاقلاً^(٦) مميزاً^(٧).

شروط
وجوب الرجم

فتمتى انخرم واحد من هذه الأوصاف لم يجب الرجم؛ لاختلاف في هذه الجملة بين أهل العلم إلا في الوطء، فإن من أهل العلم من يقول : إذا وطء زوجته في حال منهي عنها كالحيض والإحرام أن ذلك يحصنها إذا صح عقده في النكاح^(٨).

(١) من قوله : في ذلك خلافاً عليه آثار رطوبة في ق.

(٢) انظر الإجماع لابن المنذر ص ١١٢، وبداية المجتهد ٢ / ٤٣٤، والمغني ١٢ / ٣٠٩، وشرح النووي على صحيح مسلم ١١ / ١٨٩.

(٣) (وإنما الرجم على من) مطموس في ق.

(٤) انظر المدونة ٦ / ٢٣٧، وتهذيب المدونة ٢ / ٢٢٣.

(٥) (على الإنسان إلا) مطموس في ق.

(٦) في ق : عالماً.

(٧) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٦٧ / ب - ٢٦٨ / أ.

(٨) الذين يقولون بذلك هم الحنفية؛ انظر بدائع الصنائع ٤١/٧، و عبد الملك بن الماجشون من المالكية؛ انظر المقدمات لابن رشد ٣ / ٢٤٨، وعقد الجواهر الثمينة ٣ / ٣٠٤. كما خالف الشافعية والحنابلة في اشتراط الإسلام؛ انظر التنبيه في الفقه الشافعي ٢٤١، والروض المربع مع حاشية بن قاسم ٣١٣/٧. وذكر صاحب المغني رحمه الله أن أبا ثور خالف في اشتراط النكاح الصحيح، والحرية؛ فهو يرى أن الإحصان يحصل بالنكاح الفاسد، وحكاه أيضاً عن الليث والأوزاعي. وأن العبد والأمة إذا زنيا رجما إذا كانا محصنين. ويرى الأوزاعي أن العبد إذا كانت

ومالك يقول : لا يحصنها ذلك؛ لأن الوطء وقع على وجه^(١) فاسد ممنوع، كالعقد إذا وقع على وجه فاسد أنه لا يحصن.

م^(٢) : وهذا وجه قول مالك.

ووجه قول غيره : أنه حر مسلم بالغ صحيح العقل وطأ زوجته في عقد نكاح صحيح وطأ تعفف^(٣) به فوجب أن يكون محصنا.

[١٣ - فصل : في اختلاف الزوجين بعد الزنى في الوطء]

ومن المدونة قال ابن القاسم : ومن تزوج امرأة وتقادم مكثه معها بعد الدخول بها فشهد عليه بالزنى، فقال : ما جامعها منذ دخلت عليها، فإن لم يعلم وطؤه بولد يظهر أو بإقراره بالوطء لم يرحم، لدرأة الحد بالشبهة، وإن علم منه إقرار بالوطء قبل ذلك رجم^(٤).

وقد^(٥) قال في كتاب النكاح : إذا قامت امرأة مع زوجها عشرين سنة ثم زنت، ثم قالت : لم يكن الزوج جامعني، والزوج مقر بجماعها فهي محصنة^(٦). فنحا يحيى بن عمر أن ذلك منه اختلاف قول^(٧)، وليس الأمر كما توهم.

م^(٨) والفرق بينهما : أن مسألة هذا الكتاب لم تدع الزوجة أنه وطئها،

فرق بين مسألتين
إحداهما في الزنى
والأخرى في فساد
النكاح

تحته حرة فهو محصن. المنعي ١٢ / ٣١٥ - ٣١٦.

(١) (على وجه). سقطت من ق.

(٢) (م). ساقط من ح.

(٣) في ق : يعفف.

(٤) المدونة ٦ / ٢٣٦، وتهذيب المدونة ٢٢٣ / ١.

(٥) (قد). سقط من ح.

(٦) المدونة ٢ / ٢٨٩.

(٧) انظر النكت ٤٢٦، والذخيرة ١٢ / ٧٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٦٨ / ب.

(٨) (م). سقط من ق.

وفي مسألة النكاح الزوج مقر بجماعها^(١)، وقد قال ابن المواز : إذا اختلفا في الوطء بعد أن وقع الزنى؛ لم يقبل قول الزاني منهما ورجم^(٢) وإن لم يكن ابتنى^(٣) بها إلا ليلة أو أقل، وأما إن اختلفا قبل الزنا فلا يكون المقر منهما محصنا ولو كان قد أقام معها الدهر الطويل، وهذا [١٢٦/أ] قول ابن القاسم وعبد الملك^(٤).

م : فهذا يبين فرق ما بينهما^(٥).

وإنما فرّق بين الإقرار قبل الزنى وبعده؛ لأن الزوجة تقول : قبل الزنى إنما أقررت لأخذ جميع الصداق، والزوج يقول : إنما أقررت لتكون^(٦) لي الرجعة لو

(١) وذكر المسألة عبد الحق في النكت ٤٢٦ - ٤٢٧ ونقل عن بعض شيوخه من القرويين قوله : (السؤال فيها مختلف؛ وذلك أن مسألة كتاب القذف هذه إذا أحد زنى بعد مكثه طويلا مع زوجته ليس فيها دعوى من أحد الزوجين الوطء فلذلك قال إن لم يعلم وطؤه بولد ظهر أو إقرار لم يرحم، ومسألة كتاب النكاح في التي زنت هو إقامتها مع زوجها عشرين سنة ذكر فيها أن الزوج مقر بالوطء فلذلك أوجب حدها. والله أعلم. وقال غيره من شيوخنا القرويين : بل قد يحتمل أن يكون الطول في مسألة كتاب الحدود أقل من المقدار الذي وقته في كتاب النكاح، ويحتمل أن يكون اختلاف قول كما قال يحيى بن عمر. وبعض الناس يفرّق بين المسألتين ويقول : لما طال الأمر ولم تقم المرأة على زوجها دلّ أنها وطئت إذ لو لم يكن ذلك لما ترك القيام في أغلب الحال؛ فلذلك حُدّت إذا طال الأمر كما قال في كتاب النكاح، وفي مسألة كتاب الحدود لما كان الزوج هو الذي زنى فليس من شأنه أن يظهر الوطء فصارت شبهة تنفي عنه الحد حتى يُعلم دليل الوطء بالأسباب التي شرط، وليس هذا عندي بشيء، والتفريق الذي فرّق ينعكس على هذا القائل في الزوج إذا كان هو الزاني يقال له أيضا : ترك زوجته للقيام عليه دليل أن الوطء كان، فليس ما قال بشيء. والله أعلم.) وانظر المقدمات ٣ / ٢٥٠ - ٢٥١، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٦٨/ب، والذخيرة ١٢ / ٧٣، والتاج والإكليل ٢٩٧/٦.

(٢) في ق : ورجع.

(٣) في ق : اثبتا.

(٤) في ح : ابن عبد الحكم. وانظر النص في النوادر ل ٧٠ / أ، والذخيرة ١٢ / ٧٣ - ٧٤.

(٥) من قوله : (م). سقط من ح.

(٦) في ق : ليكون.



[١٤ - فصل : فيمن وجد مع امرأته رجلاً]

ومن كتاب محمد قلت^(١) : فما تفسر حديث علي رضي الله عنه في
الذي وجد مع امرأته رجلاً فقتله : "إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُغَطَّ
بِرُؤْمِهِ"^(٢) ؛ أذلك في البكر وفي الثيب ؟

قال : قال مالك : لم أسمع فيه شيئا .

وقال ابن القاسم : وذلك عندي سواء في البكر والثيب أنه إذا أقام أربعة
شهداء^(٣) يشهدون أنهم رأوه معها يطؤها، لم^(٤) يقتص منه لواحد منهما ويترك،
ولكن إن كان بكرا فدية الخطأ على عاقلته، وإن لم يأت بأربعة شهداء قتل^(٥)
القاتل بكراً كان المقتول أو ثيباً^(٦) .

(١) قلت . سقطت من ح .

(٢) أخرج مالك في الموطأ بسنده إلى سعيد بن المسيب : (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ
عَبَّيْرٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهُمَا مَعًا فَأَشْكَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْقَضَاءُ فَبُيِّنَ
فَكُتِبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ يَسْأَلُ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنْ ذَلِكَ فَسَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ
ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ : إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ مَا هُوَ بِأَرْبَعِي عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَنْعِيرَنِي
فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى : كُتِبَ إِلَيَّ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّكَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ عَلِيُّ : أَنَا أَبُو
حَسَنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُغَطَّ بِرُؤْمِهِ) . الموطأ كتاب الأقضية ، باب القضاء فيمن وجد
مع امرأته رجلاً ٢ / ٥٦٦ ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الحدود ، باب الشهود في
الزنى ٨ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، وفي كتاب الأشربة ، باب الرجل يجد مع امرأته الرجل فيقتله ٨ / ٣٣٧ ،
وفي كتاب الشهادات ، باب الشهادة في الزنى ١٠ / ١٤٧ . وقوله : فليغط برمته : يعني : يُسَلَّم
إلى أولياء المقتول للقصاص إذا أرادوا ذلك . انظر المنتقى ٥ / ٢٨٥ . وقال ابن حجر في الفتح ١٢ /
١٧٤ : (وقد ثبت عن علي أنه سئل عن رجل قتل رجلاً وجده مع امرأته فقال : إن لم يأت
بأربعة شهداء وإلا فليغط برمته . قال الشافعي : وبهذا نأخذ . ولا نعلم لعلي مخالفاً في ذلك) .

(٣) من قوله : (فليغط برمته) . سقط من ح .

(٤) في ح : فلم .

(٥) في ق : قيل .

(٦) العتبية ١٦ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والنوادر ١ / ٧٦ .

م^(١) وإلى هذا رجح ابن كنانة : أن^(٢) في البكر دية الخطأ، وثبت
المخزومي^(٣) فقال : لاشيء على القاتل إذا أتى بأربعة شهداء كان المقتول بكرًا
أو ثيبًا^(٤).

محمد : وقاله ابن عبد الحكم إذا كان قد أكثر فيه الشككية^(٥) قَبِلَ ذلك^(٦).

قلت : فمن وجد مع امرأته^(٧) رجلا في بيت^(٨) بشهادة رجلين؟

من وجد رجلاً مع امرأته
بشهادة دون الصلب

قال : يجلد الرجل والمرأة نكالا على قدر ما يراه الإمام من شنعة^(٩) ذلك،
وربما كان النكال للمرأة^(١٠) أكثر من الرجل^(١١)، "وقد جلد فيه علي رضي الله
عنه مئة ، وجلد عمر رضي الله عنه دون المئة"^(١٢).

(١) (م) . سقط من ق.

(٢) (أن) . سقط من ق.

(٣) هو المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي. وقد تقدمت ترجمته.

(٤) انظر النوادر ل ٧٦/أ، والبيان والتحصيل ١٦/٢٧٣.

(٥) في ق : السكنة.

(٦) انظر النوادر ل ٧٦/أ، والبيان والتحصيل ١٦/٢٧٣.

(٧) في ق : امرأة.

(٨) (في بيت) . سقطت من ح.

(٩) في ح : سفه.

(١٠) (للمرأة) . سقطت من ق.

(١١) انظر العتبية ١٦/٣٢٣، والنوادر ل ٧١/أ، ٧٦/أ.

(١٢) أخرج ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما عبد الرزاق في مصنفه، في كتاب الطلاق، في

أبواب القذف والرجم والإحصان، باب الرجل يوجد مع المرأة في ثوب أو بيت ٧/٤٠٠ -

٤٠١، وابن أبي شيبة في كتاب الحدود، باب في الرجل يوجد مع المرأة في ثوب ٩/٥٢٧ -

[الباب الرابع]

جامع القول في النفي

[١٥- فصل : من يُنفى ومن لا يُنفى]

وقامت السنة من النبي صلى الله عليه وسلم بنفي البكر الحر بعد الجلد^(١)، ولم يأت ذلك في النساء والعبيد، وقد (نهى الرسول عليه السلام أن تُسافر المرأة إلا مع محرمٍ منها)^(٢)، وقال في الأمة : (إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فبيعوها وكو بضيق)^(٣)، فردد ذكر الجلد بعد ذكر نفي^(٤) والنفي لانصف له كما للحد^(٥).

قال مالك : ولا^(٦) نفي على النساء والعبيد ولا تغريب، ولا يُنفى إلا الرجل الحر في الزنى أو في الحرابة.

[١٦- فصل : مواضع النفي ومدته]

وقد "نفى عمر بن عبد العزيز محارباً أخذ بمصر إلى شغب".

[١٢٦/ب] قال مالك : وكان ينفي عندنا إلى فداك وخيبر، قال :

ويسجنان جميعاً في الموضع الذي ينفيان إليه، يسجن الزاني سنة^(٧). محمد^(٨) عن

(١) تقدم ذلك في حديث العسيف.

(٢) من قوله : (وقد نهى). سقط من "ق". والحديث تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) سقط من "ح" قوله : (فردد ذكر الجلد بعد ذكر نفي).

(٥) في ح : ولا لنفي لأنه كما للحد.

(٦) في ق : فلا.

(٧) انظر المدونة ٢٣٦/٦ - ٢٣٧، ٢٩٨ - ٢٩٩، وتهذيب المدونة ٢٢٣/أ.

(٨) في ق : م.

ابن القاسم : من يوم يصير في السجن، والمحارب أبدا حتى تعرف توبته ونزوعه ويخلى سبيله.

محمد^(١) : وليس لحبسه^(٢) وقت كما ليس لضربه وقت، وتكون النفقة في حملها وحبسها وكرائهما على أنفسهما من أموالهما، فإن لم يكن لهما شيء ففي مال المسلمين، وقاله كله أصبغ^(٣).

قال مالك : سمعت (أن الرسول صلى الله عليه وسلم نفى المختنئين)، ولا أرى نفهم إلا حسنا^(٤).

نفى المختنئين

م : وإنما ينفي المختنون^(٥) إلى الموضع القريب^(٦) ولا يحبسون ويخلون اليوم بعد الأيام للمسألة والمعاش^(٧).

قال ابن حبيب^(٨) : (كان في عهد النبي عليه السلام مختنان^(٩) فنفاهما

(١) في ق : م.

(٢) في ح : يحبسه.

(٣) انظر النوادر ل ٧١/أ، والمتقى ١٣٧/٧ - ١٣٨، ١٧٣، والذخيرة ٨٩/١٢، والتاج والإكلیل ٢٩٦/٦.

(٤) تقدم هذا (ص ٢٥٤ من الرسالة) وفيه ذكر مواطن الأحاديث الدالة على نفهم.

(٥) قوله : (ولا أرى نفهم إلا حسنا. م : وإنما ينفي المختنون). سقط من "ح". وفي "ق" : (ولا أرى "ثم قدر كلمة مطموس" إلا حسنا). وقد تقدمت العبارة في الفصل الثاني من الباب الأول من كتاب المحاريين (ص ٢٥٤) فأتممتها على حسب ما تقدم. ثم إن حرف (م) الذي قد قلنا عنه : أنه استعمله المصنف للنيابة عن اسمه، لم يرد في كلام المصنف السابق في المحاريين، وقوله : (وإنما ينفي المختنون . . . الخ) في المحاريين من كلام الإمام مالك رحمه الله، وليست من قول المصنف رحمه الله، ونقل العبارة صاحب الذخيرة في ٨٩/١٢ بلفظ (قال محمد) ولعل مراده ابن يونس لا ابن المواز كما يتضح من نقله، ولأن الحرف (م) مذكور في نسخة واحدة فقط، وساقط من الأخرى في ثانيا العبارة المشار إليها وأبت إثباته في النص. والله أعلم بالصواب.

(٦) نهاية ل ١٢٥/ب. ق.

(٧) انظر النوادر ل ٧١/أ، والذخيرة ٨٩/١٢. وقد تقدم ذكر ما يدل على ذلك من الحديث.

(٨) انظر النوادر ل ٧١/أ، والتبصرة لابن فرحون ٢٥٧/٢.

(٩) أخرج البخاري في كتاب اللباس، باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت ٣٣٣/١٠، وفي

إلى غير جيل بالمدينة^(١).

قلت لمحمد : فقاتل العمد الذي يجب عليه ضرب مائة وحبس عام؟

لا نفي على قاتل
وقاذف وامرأة وعبد

قال : يحبس في موضعه ولا نفي عليه ولا على القاذف، ولا على أحد غير من سميت لك، وإنما ينفي الرجال الأحرار وأما العبيد والنساء الأحرار والإماء فلا نفي عليهم؛ لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم (**الْأُتْسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا**) ، والضبيعة تصيبها. وأما العبد^(٢) فذلك ضرر على سيده.

كتاب الحدود، باب نفي أهل المعاصي والمختئين ١٥٩/١٢ : (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُخْتئينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَقَالَ : "أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ" وَأَخْرَجَ فَلَانًا وَأَخْرَجَ عُمَرُ فَلَانًا**) .

وأخرج أبو داود في كتاب الأدب باب الحكم في المختئين ٦٣٢/٢ وفيه (**... وَقَالَ : "أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ وَأَخْرِجُوا فَلَانًا وَفُلَانًا" - يَعْنِي الْمُخْتئينَ -**) .

وأخرج البيهقي في سننه في كتاب الحدود، باب ما جاء في نفي المختئين ٢٢٤/٨ : (**كَانَ الْمُخْتئونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةً : مَاتَعَ وَقَدَّمَ وَهَيْتَ ...**) . وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود ٢٤١/٧ : (**الْمُخْتئُ اسمه هيت بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبعدها تاء ثالث الحروف . هكذا ذكره البخاري وغيره . وقيل : اسمه مَاتَعَ بالياء ثالث الحروف . وقيل : أنه . وقيل : هَيْتَ بالهاء المكسورة وبعدها نون ساكنة وباء موحدة . وذكر بعضهم : أن هَيْتاً ومَاتَعاً وأنه ؛ أسماء لثلاثة من المختئين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكونوا يزنون بالفاحشة الكبرى إنما كان تأنيبهم لِيُنْأَى في القول وخضاباً في الأيدي والأرجل كخضاب النساء ولعباً كلعبين) . وانظر التلخيص الجدير ٦٠ / ٤ .**

(١) في ح : (**عمر جيل المدينة**) . وفي "ق" : (**غير**) . وانظر التعريف بالجيل معجم البلدان (**عمر**) ١٧٢/٤ . ووفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى ٩٢/١ ، وقد ورد ذكر هذا الجبل في الحديث المتفق عليه في تحريم المدينة . راجع صحيح البخاري مع الفتح كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع ... ٢٧٥ / ١٣ ، ومسلم بشرح النووي كتاب الحج ، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالركعة ١٤٣/٩ . وقال النووي : (**عمر يفتح العين المهملة وإسكان المثناة تحت : وهو جبل معروف**) .

(٢) من قوله : (**والنساء الأحرار والإماء**) . سقط من ح .

قال غيره : وإنما ينفي ذو القرار ولاقرار للعبيد^(١).

[١٧- فصل : في ذكر آثار عن الخليقتين في النفي]

قيل لمحمد^(٢) : فقد جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه "أنه جلدَ امرأة في الزنى وغربها إلى البصرة".

قال : فقد "جلد أبو بكر الصديق رضي الله عنه المرأة والرجل البكرين في الزنى، وغرب الرجل" ولم يُغرب المرأة فيما بلغنا^(٣).

وروى ابن وهب عن نافع^(٤) عن عبد الله بن عمر^(٥) : "أن رجلاً أتى إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه فأخبره عن أخيه بغض الخبر، فأعرض عنه أبو بكر وكرة ما قال، ثم قال^(٦) : أدع لي غمراً، فدعاه له، فقال : انظر ما يقول هذا؟ فقال له غمراً رضي الله عنه : قم لا أقام الله رجلك، فسأله؟ فأخبره : أن أخته^(٧) أخذت^(٨) برجل كان يدخل عليهم، ويضيف بهم، فقال^(٩) له غمراً : ما أتيت الله ولا حل لك هذا، وما كان لك أن تكشف

(١) في ق : (للعبد). وانظر التوارد ل ٧٠/ب، والمعونة ١٠٧٩/٣، والنكت ٤٢٧، والمتقى ١٣٧/٧، والذخيرة ٨٨/١٢.

(٢) في ق : م.

(٣) في ق : (ولم يبلغنا أنه غرب المرأة). وقد تقدم تخريج ذلك.

(٤) هو نافع مولى ابن عمر وراويته، أبو عبد الله المدني، عالم المدينة المشهور، ثقة ثبت، دليمي الأصل، روى عن أمنا عائشة، وأبي هريرة، وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، وعنه خلق كثير من علماء الأمة منهم : الزهري، وأيوب السختياني، ومالك، بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن. مات رحمه الله سنة سبع عشرة ومئة، وقيل غير ذلك. ترجمته في سير أعلام النبلاء ٩٥/٥، والتقريب ٥٥٩، والأعلام ٥/٨.

(٥) في ح، ق : (وروى ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع). وهو خطأ.

(٦) في ح : وقال.

(٧) في ق : أجه.

(٨) هكذا الكلمة في ح. وفي "ق" الرسم نفسه لكن بدون إعجام.

(٩) في ح : وقال.

مِثْرًا مِثْرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، قَالَ^(١) : فَدُعِيَ الرَّجُلُ فَسُئِلَ فَاغْتَرَفَ ، فَجَلَدَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَاهُ ، وَجَلَدَ الْمَرْأَةَ وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَفَاهَا ، قَالَ : ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الرَّجُلُ فَرَأَيْتُ^(٢) لَهُمَا أَوْلَادًا^(٣) .

قلت لمحمد : فما يرد به ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه [١٢٧/أ] فيما كنت حدثنا^(٤) به عن أصحاب مالك : أنهم أخبروك عن مالك عن نافع^(٥) "أَنْ عُبْدًا كَانَ يَقُومُ عَلَى رَقِيقِ الْخُمْسِ وَأَنَّهُ اسْتَكْرَهَ جَارِيَةً مِنْ ذَلِكَ الرَّقِيقِ فَوَقَعَ بِهَا فَجَلَدَهُ عُمَرُ وَنَفَاهُ وَلَمْ يَجْلَسِ الْوَلِيدَةُ ؛ لِأَنَّهُ^(٦) اسْتَكْرَهَهَا؟"

قال : قد جاء^(٧) عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن عمر رضي الله عنه ما يدل على خلافه ، أخبرنا أصحاب مالك عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٨) بن مسعود عن أبي هريرة^(٩) ، وعن زيد بن

(١) (قال) . سقطت من ح .

(٢) في ح : فولدت .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في أبواب اللعان من كتاب الطلاق ، باب الرجل يزني بامرأة ثم يتزوجها ، ٢٠٤/٧ ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في نفي البكر ٢٢٣/٨ وقال : (وبمعناه رواه مالك وغيره عن نافع في النفي) . وعليه انظر الموطأ ، كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى ٦٣٠/٢ ، ومصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الحدود ، في البكر والثيب ما يصنع بهما إذا فحرا ٨٣/١٠ .

(٤) في النسختين " ح ، ق " : (حدثنا) .

(٥) في ق : (نافع عن مالك) . وكُتب فوق (نافع) مؤخر ، و (مالك) مقدم .

(٦) في ق : لأنها .

(٧) في ق : (قال : قد قال) .

(٨) في ق : عبيد الله بن عتبة .

(٩) اختلف في اسمه والمشهور عند المحققين أنه : عبد الرحمن بن صععر الدوسي ، اشتهر بكنيته ، صحابي جليل ، قدم المدينة سنة سبع للهجرة ، كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له ، حيث روى (٥٣٧٤) حديثا ، استعمله عمر رضي الله عنه على البحرين ثم عزله ، توفي بالمدينة ، سنة سبع وخمسين وقيل غير ذلك فيها . له ترجمة في صفة الصفوة ٦٨٥/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٧٠/٢ ، والإصابة ٣٩٥/٢ ، ٢٠٠/٤ ، والأعلام ٣٠٨/٣ .

خالد الجهنّي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَكَمْ تُخَصَّن؟ فَقَالَ : (إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا^(١)) ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ : ثُمَّ يَبِيعُوهَا وَكُلُو بِضْفِيرٍ)، وَالضَّفِيرُ^(٢) : الْحَبْلُ ، فَقَدْ^(٣) قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا) .

قَالَ ذَلِكَ مَرَارًا وَأَسْقَطَ النَّفْيَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

وحديث لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أخبرنا أصحاب مالك عنه عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار^(٤) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَيَّاشٍ^(٥) بن أبي ربيعة الْمُخَزُومِيَّ^(٦) قَالَ : "أَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِجَلْدٍ وَلَايِدَ مِنْ وَلَايِدِ الْأَمَارَةِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزَّانَا"^(٧) .

قَالَ مَالِكُ : وَلَمْ أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ بِنَفْيٍ، وَعَلَيْهِ أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدُنَا أَلَّا نَفِيَّ عَلَى الْعَبِيدِ إِذَا زَنَوْا، وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى^(٨) .

قَالَ غَيْرُهُ : إِنَّمَا نَفَى عُمَرُ هَذَا الْعَبْدَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَبْدًا لِرَجُلٍ بَعَيْنُهُ فَيَقَعُ

(١) (ثم إن زنت فاجلدوها) . وردت في "ح" مرة واحدة، وفي "ق" : مرتين، وفي نص الحديث كما في الموطأ ٦٣٠/٢ مكررة ثلاث مرات .

(٢) في ح : الظفيل .

(٣) في ق : وقد .

(٤) هو سليمان بن يسار، أبو أيوب الهلالي المدني، أحد الفقهاء السبعة، ثقة فاضل، مولى أم المؤمنين ميمونة، حدث عن ابن عباس، وأبي هريرة وأم المؤمنين عائشة، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وعنه : الزهري، وعمر بن دينار، وأبو الزناد، وغيرهم . مات رحمه الله سنة سبع ومئة . له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٤/٤٤٤، والتقريب ٢٥٥، والأعلام ٣/١٣٨ .

(٥) في ح : عبد الله بن عباس .

(٦) عبد الله بن عياش بن عمرو بن المغيرة القرشي أبو الحرث المخزومي، صحابي، أسلم أبوه قديما فهاجر إلى الحبشة فولد له عبد الله بها، حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عن عمر وغيره، وعنه ابنه الحرث، وسليمان بن يسار، ونافع مولى ابن عمر . انظر الاستيعاب ٢/٣٥٥، والإصابة ٢/٣٤٨ . ولم يذكر سنة وفاته رضي الله عنه .

(٧) تقدم تخريج هذه الأحاديث .

(٨) انظر الموطأ ٢/٦٣٠ .

بنفيه الضرر على سيده، وإنما كان موقوفاً لخدمة المسلمين مع غيره من العبيد
فلذلك نفاه، وولائد^(١) الامارة خدم قد رتبهنَّ عمر يَضَعْنَ الطعام لأصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ثم يطعمهم إياه.

قال : وحديث عبد الله بن عيَّاش^(٢) : "أَمَرَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي فِتْيَةٍ
مِنْ قُرَيْشٍ فَجَعَلَدْنَا^(٣) وَلَايِدَ مِنْ وَلَايِدَ الْإِمَارَةِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزَّوْءِ".

قال عيسى بن دينار : هم الذين جلدوهم وكانوا مع ذلك طائفة^(٤)،
لقوله عز وجل : ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥).

[١٨ - فصل : الدليل على عدم نفي النساء]

قال مالك : ولا أرى على النساء^(٦) تغريباً للحديث الذي جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم : (لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا)،
والضيعة تصيبها^(٧).

قال غيره : ولو كلف وليها السفر معها لكان في^(٨) ذلك [١٢٧/ب]
المشقة على الولي؛ ولأنها لو غربت وحدها كان ذلك سبباً لآتيانها الفاحشة^(٩).

(١) في ق : ولائد. بدون واو عطف.

(٢) في ق : عبد الله بن عباس.

(٣) (فجعلدنا) . سقطت من ق .

(٤) انظر المنتقى ١٤٦/٧ .

(٥) آية ٢ من سورة النور .

(٦) في ح : المرأة .

(٧) انظر النوادر ل ٧٠/ب، والمقدمات ٢٠٢/٣ .

(٨) في . سقط من ح .

(٩) انظر المعونة ١٠٧٩/٣، والإشراف ٢٠٩/٢، والذخيرة ٨٩/١٢ .

الباب^(١) [الخامس]

جامع مسائل من القذف

[١٩ - فصل : القيام بالقذف بعد موت المَقْدُوف أو طول الزمان]

قال ابن القاسم : ومن خاصم في قذف فمات قبل إيقاع البينة فلورثته القيام بذلك، ويحد لهم القاذف إن أتوا ببينة، وإن لم يقيم المَقْدُوف بقذفه حتى مضت سنة أو أقل أو أكثر، ولم يسمع منه عقو ثم مات فقام بذلك وارثه، فإن لم يمض من طول الزمان ما يعد به المَقْدُوف تاركاً فلورثته القيام، فإن مضى من طول الزمان ما يرى أنه ترك فلا قيام لهم، فأما لو قام المَقْدُوف نفسه بعد طول الزمان لحلف بالله ما كان تاركاً لذلك، ولا كان وقوفه^(٢) إلا على أن يقوم بحقه إن بدى له بخلاف ورثته.

[٢٠ - فصل : قيام ورثة ولي الدم مقامه بعد موته]

وقد سئل مالك : عن رجل قتل وله أم وعصبة فماتت الأم؟ فقال مالك : ورثتها مكانها^(٣) إن أحبوا أن يقتلوا قتلوا، وأن لَأَعْفُو للعصبة دونهم، كما لو كانت^(٤) الأم باقية^(٥).

(١) سقطت من ق.

(٢) في ح : وقوعه.

(٣) (ورثتها مكانها) . مطموسة في ق.

(٤) قوله : (وأن لَأَعْفُو للعصبة دونهم، كما لو كانت) . مطموسة في ق. وكلمة : " دونهم " من هذه العبارة هي نهاية لوحة ١٢٦ أ. ق.

(٥) انظر المدونة ٦ / ٢٣٧ - ٢٣٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٣ / ٢ - ب.

٢١ - فصل : [من قذف محدوداً في زنى]

قال مالك : ومن افترى على رجل يخلو في زنى، أو مرجوم في زنى، فلا حد عليه.

قال : ومن قال لرجل : يا ابن الزانية، وقال : أردت جدة من جداته لأمه؛ فإن كان جدته لأمه قد عرفت بذلك، حلف^(١) أنه ما أراد غيرها ولاحد عليه، وعليه العقوبة.

قيل : فهل يُنكَلُ في قذفه^(٢) هؤلاء الزناة؟

قال : إذا آذى مسلماً نُكِّل^(٣).

النكال على من
آذى المسلمين

(١) في ح : (فإن سئلت كل جدته لأمه فاعترفت بذلك حلف).

(٢) في ح : قذف.

(٣) انظر المدونة ٢٣٨/٦، وتهذيب المدونة لـ ٢٢٣/ب.

الباب^(١) [السادس]

فيمن رجع من البينة على زنى أو غيره، أو وجد مسخوطا^(٢)، أو كان ممن لا يتجاوز شهادته في الزنى، أو شهد على محبوب^(٣)، وخطأ الإمام،

وغيبة الشهود وعماهم

قال ابن القاسم : وإذا شهد أربعة على رجل بالزنى^(٤) فرجع أحدهم قبل إقامة الحد، أو وجد عبدا أو مسخوطا أو من لا يتجاوز شهادته؛ فإنهم يحدون كلهم حد القرية، ولاحد على المشهود عليه^(٥).

م : لأنه لما سقط واحد منهم لم تتم شهادتهم، وصاروا قذفة، فوجب حدهم، كالذين شهدوا على المغيرة^(٦).

وإن رجع شهود الزنى بعد الرجم حدوا حد القرية، وكانت الدية في الحد والدية على الشهود برجعهم بعد الرجم أموالهم^(٧).

قيل لابن المواز : فإن قالوا : تعمدنا الشهادة عليه بالزور حتى^(٨) قتل بها،

(١) سقطت من ق.

(٢) المسخوط : المكروه. قاله في القاموس (مادة سخط) ٨٦٤. والمراد هنا : أنه غير مرضي الشهادة.

(٣) في ح : (مجذوب). والمحبوب : من استوصلت مذاكره. انظر لسان العرب (حبيب) ١ / ٢٤٩، والمصباح المنير (حبيب) ٨٩ / ١.

(٤) (بالزنى). سقطت من ح.

(٥) (عليه). سقطت من "ح". وانظر المدونة ٦ / ٢٣٨ - ٢٣٩، وتهذيب المدونة ٢٢٣ / ب، وشرح تهذيب المدونة ٣٧٠ / أ.

(٦) انظر شرح تهذيب المدونة ٢٧٠ / أ.

(٧) انظر المدونة ٦ / ٢٣٧، وتهذيب المدونة ٢٢٣ / ب، والتبصرة للحمي ل ١ / ٤٦، وشرح تهذيب المدونة ٢٧٠ / أ.

(٨) من قوله : (الرجم حدوا حد القرية). سقطت من ق.

هل يقتلون؟

قال : لاقتل عليهم؛ لأنهم ليس هم القاتلون، ورواه أصبغ عن ابن القاسم، [١٢٨/أ] وقاله ابن عبد الحكم، وغيره.

وكذلك إن قالوا : تعمدنا الشهادة عليه^(١) في قطع أو قصاص، لم يقتص منهم، وعليهم^(٢) غُرم دية اليد والنفس، وقاله أصبغ^(٣).

م : وقال الأبهري : روى ابن وهب عن جرير بن حازم^(٤) عن الحسن^(٥) وإبراهيم^(٦) "أنهم إذا قالوا : تعمدنا الزور ليقتل، قتلوا به جميعاً،

(١) في ح : تعمدنا عليه الشهادة.

(٢) في ح : وعليكم.

(٣) انظر النوازل ٧٢ / ب - ٧٣ / أ، والذخيرة ١٢ / ٧٨.

(٤) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النظر البصري، الإمام الحافظ، حدث عن الحسن، وابن سيرين، ونافع، وسراهم، وعنه : أيوب السختياني، والأعمش، وابن وهب، وغيرهم. اختلط آخر حياته. مات رحمه الله سنة سبعين ومئة. له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٩٨/٧، وتهذيب التهذيب ٦٠/٢، والتقريب ١٣٩.

(٥) الحسن بن يسار البصري، التابعي، أبو سعيد الأنصاري مولاهم، ولد بالمدينة، وسمع جماعة من الصحابة منهم ابن عمر رضي الله عنهما، وسمع من كثير من كبار التابعين، وروى عنه خلائق من التابعين وغيرهم، كان أحد العلماء النساك، الفصحاء الشجعان، كان يدخل على الولا فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف في الله لومة لائم، توفي بالبصرة سنة عشر ومئة. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ١/٦٦، والعبر ١/٢٠٣، والأعلام ٢/٢٢٦.

(٦) المعروف أنه إذا أطلق اسم إبراهيم في كتب الفقهاء فالمراد إبراهيم النخعي فقيه الكوفة في زمانه، ولكن أحيانا قد يخلط هذا، كما هنا، إذ ليس إبراهيم الذي أراده المصنف هو النخعي - حسب ما توصلت إليه - ؛ فقد فتشت في أسماء الذين روى عنهم جرير بن حازم فلم أجد منهم النخعي، وإنما الذي روى عنهم بهذا الاسم واحد فقط وهو (إبراهيم بن يزيد المصري)، كما في تهذيب الكمال للمزي ١/١٨٧، وسير أعلام النبلاء ٩٨/٧، وغيرهما. ثم أني فتشت عن قول للنخعي في المسألة فلم أعتد لذلك مستعينا بمصنفي عبدالرزاق وابن أبي شيبة والمجلي والمغني وموسوعة فقه إبراهيم النخعي التي وضعها الدكتور محمد رواس قلعه جي. ثم أن إبراهيم النخعي توفي وجرير بن حازم صغير في العاشرة تقريباً يدل لذلك ما جاء في أعلام النبلاء ١٠١/٧ : (حكى عن جرير ابنه وهب قال : مات أنس سنة تسعين ولي خمس سنين). أ. هـ. ومات النخعي سنة ست وتسعين. وعليه فإبراهيم الذي أشار إليه المصنف هو :

وإن قالوا : شُبِّه علينا^(١) فلا قتل عليهم، وعليهم الدية في أموالهم^(٢).

قال في المدونة : وإن رجع واحد بعد قيام الحد جلد الرابع^(٣) وحده دون الثلاثة، وإن كان^(٤) رجماً غُرم الرابع وحده ربع الدية^(٥).

قال ابن القاسم : وإن علم بعد الرجم أو الحد أن أحدهم عبد، يريد : أو نصراني أو أعمى أو ولد زنى؛ حد الشهود أجمع، يحد النصراني والأحرار ثمانون والعبد أربعون، وإن وجد أحدهم مسخوطاً لم يحد واحد منهم؛ لأن شهادتهم قد تمت باجتهاد الإمام في عدالتهم، وقد يعدل المسخوط ويسخط العدل، ولم تتم في العبد وشبهه، ويصير ذلك من خطأ الإمام، وإن^(٦) لم يعلم الشهود كانت الدية في الرجم على عاقلة الإمام، فإن علموا فذلك على الشهود في أموالهم ولا شيء على العبد في الوجهين، وما أخطأ به الإمام من حد هو^(٧) لله عز وجل فبلغ ثلث الدية فأكثر فعلى عاقلته، وما كان دون الثلث ففي ماله

إذا رجع شاهد بعد الحد جُلِدَ وغرم رُبْع الدية إن كان الحد رجماً

إذا كان بعد الحد أن أحد الشهود لا يجرى شهادته

أبراهيم بن يزيد الثاني أبو حزيمة المصري القاضي، - وثات : بمثلثة ثم مثناة، قبيلة من حمير، كما قال الذهبي، وقال ابن حجر في لسان الميزان : بمثلثة ثم مثناة - ونقل : أنه لم يحدث عنه غير جرير بن حازم، وحدث عن يزيد بن أبي حبيب، وولاه يزيد بن حاتم المهلبى القضاء، فلم يزل عليه إلى أن مات في ذي القعدة سنة أربع وخمسين ومائة، وكانت ولايته للقضاء عشر سنين. لسان الميزان ١٢٦/١ - ١٢٧، وانظر الإكمال لابن ماكولا ٥٧٣/١، وسمر أعلام النبلاء في ترجمة جرير بن حازم ٩٩/٧، وتبصير المتنبه ١١٥/١.

(١) في ق : شبه عمد لينا.

(٢) انظر الذخيرة ٧٨/١٢. وانظر : مصنف عبد الرزاق، كتاب العقول، باب من نكل عن شهادته

٨٨/١٠، ٩٠-٩١، وابن أبي شيبة كتاب الديات، باب أربعة شهدوا على رجل بالزنا

٤١٨/٩، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب الرجوع عن الشهادة ٢٥١/١٠.

(٣) في ق : الرابع.

(٤) في ق : كانوا.

(٥) المدونة ٦/٢٣٩، وتهذيب المدونة ٢٢٣/ب.

(٦) في ح : فإن.

(٧) في ق : هو من حد هو.

شهادة الأعمى
في الزنى

خاصة. ولا تجوز شهادة الأعمى في الزنى، ويحد^(١).

قال^(٢) : وإذا حكم القاضي بشاهدين في مال ثم تبين أن أحدهما عيب^(٣)، أو ممن لا تجوز شهادته، حلف الطالب مع شهادة الباقي، ونفذ الحكم، فإن نكل حلف المطلوب، واسترجع المال.

الحكم باليمين
مع الشاهد

وإن شهدا عليه بقطع يد رجل عمدا، فاقصص منه، ثم تبين أن أحدهما عيب، أو ممن لا تجوز شهادته، لم يكن على متولي القطع شيء، وهذا من خطأ الإمام^(٤).

[٢٢- فصل : في شهادة أربعة على امرأة بالزنى أحدهم زوجها]

قال ابن المواز : وإن شهد أربعة على امرأة بالزنى فلم ترجم حتى ظهر أن أحدهم زوجها، جلد^(٥) الثلاثة، ولاعن الزوج، فإن لم يلتعن؛ جلد الحد معهم^(٦).

إن لم تُحد المرأة
لاعن الزوج ولا
جلد مع الثلاثة

الأيهري : إنما قال ذلك؛ لأنهم صاروا قذفة؛ لسقوط شهادة الزوج، وإنما سقطت شهادة الزوج؛ لأنه خصم لها في ذلك، ولاعن؛ لأن به حاجة إلى رفع نسب ولد ليس منه^(٧).

قال ابن القاسم : وإن لم يعلم بذلك حتى رجمت ثم [١٢٨/ب] علم به، قيل له لاعن، فإن التعن لم يحد، وإن نكل حد، ولم يكن على الثلاثة حد، لاعن

إن لم يعلم بالزوجة إلا
بعد رجمها لاعن الزوج
ولا جلد وحده

(١) انظر المدونة ٦ / ٢٣٩، وتهذيب المدونة ٢٢٣/ب - ٢٢٤/أ، والنوادر ل ٧٣/أ.

(٢) (قال). سقطت من ح.

(٣) (عيبا). مطبوعة في ق.

(٤) المدونة ٦ / ٢٣٩ - ٢٤٠، وتهذيب المدونة ٢٢٤/أ.

(٥) في ق : وجلد.

(٦) انظر النوادر ل ٧٣ / أ، والذخيرة ١٢ / ٧٨.

(٧) انظر الإشراف ٢ / ١٥٧، ١٦٣، والمعونة ٢ / ٦٦٥، ٦٦٧، والمتقى ٧ / ١٤٣، وأحكام القرآن

الزوج أو لم يلاعن^(١)، ويكون له الميراث منها، لاعن أو لم يلاعن^(٢).

قال أصبغ : إلا أن يعلم أنه تعمد الزور ليقتلها^(٣)، وهو يعلم أن شهادته لا تجوز، فلا يرث، ويكون عليه الحد، والقول قوله إن قال : لم أتعمد وشهدت بحق^(٤).

م^(٥) : وإنما لم يحد الثلاثة لاعن الزوج أو لم يلاعن؛ لأن الشهادة قد تمت ورجعت، وإنما الزوج كالمسحوط؛ لأنه خصم، وكما لو رجع واحد من الأربعة بعد الرجم أنه لا حد على الثلاثة^(٦).

وقال ابن حبيب عن أصبغ : إن الزوج إن لاعن بعد الرجم سقط الحد عن الشهود، وإن لم يلتعن حد هو وهم^(٧). يرى أصبغ أن على الشهود الحد إن لم يلتعن الزوج

والأول أبين لما قدمنا، ولا يكون أسوأ حالا من الراجع.

محمد^(٨) وقال ابن القاسم : ولا يكون على الزوج من ديتها شيء، ولا على الشهود، ولا على الإمام؛ لأن ذلك ليس بخطأ صراح، وهو مما يختلف فيه الحكم وليس كالخطأ بإجازة^(٩) شهادة العبد والنصراني، وقاله أصبغ، وأعجبه ما خلا الميراث، فإنه توقف عنه، ورأى أن لا ميراث له؛ لأن فيه تهمة القتل العمد^(١٠)، وقد جاءت السنة : (أَلَا يَرِثُ مَنْ قَتَلَ عَمْدًا مِنْ دِيَّةٍ وَلَا

إذا رُجمت المرأة بشهادة ثلاثة مع زوجها فليس على أحد شيء من ديتها

(١) من قوله : (فإن التعن لم يُحد). سقط من ق.

(٢) انظر النوادر ل ٧٣ / أ، والذخيرة ١٢ / ٧٨.

(٣) في ق : وليقتلها.

(٤) في ق : ولكن القول قوله إن قال : لم تتعمد وشهدت نحن.

(٥) سقط من ح.

(٦) انظر الذخيرة ١٢ / ٧٨.

(٧) انظر النوادر ل ٧٣ / أ.

(٨) في ق : م.

(٩) في ح : بإجازة.

(١٠) انظر النوادر ل ٧٣ / أ.

(مَال) (١).

قال محمد : وأخبرت عن أشهب (٢) أنه قيل لمالك : أن ابن شهاب حدث "أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أتاه رجلٌ من البادية بثلاثة (٣) شهود وهو رابعهم يشهدون أنهم وجدوا غلاماً مع امرأته يزني بها، فجلد عثمان الثلاثة، ولأعن بين الزوج وامرأته" ، فقال مالك : هو الصواب والذي عليه رأيي (٤).

[٢٣- فصل : من قذف امرأة رماها زوجها بالزنى]

قال محمد : وإن قذفها رجل بعد مارماها (٥) به زوجها فليضرب قاذفها الحد، ولا ينتظر به أن يلاعن الزوج (٦).

قيل : فإن كان قذفه إياها بعد لعان الزوج (٧) وقبل (٨) لعانها؟.

قال (٩) : قد اختلف فيه قول ابن القاسم وأشهب :

الخلاص في إقامة
الحد على القاذف
إن لم تلتمن المرأة

(١) روى الإمام مالك في الموطأ : (أن رجلاً من بني مذليج يُقال له قنادة حَدَفَ ابْنَهُ بالسَّيْفِ فَأَصَابَ سَاقَهُ فَتَرَى فِي جُرْحِهِ قَمَاتَ فَقَدِيمِ سُرَاقَةٍ ابْنُ جُعْشَمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْعَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : اْعُدُّ عَلَى مَاءٍ قَدِيدٍ عِشْرِينَ وَبِعْهُ بِعِيرٍ حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ فَلَمَّا قَدِمَ إِلَيْهِ عُمَرُ ابْنُ الْعَطَّابِ أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ جِفَةً وَثَلَاثِينَ حَدَّعَةً وَأَرْبَعِينَ خِلْفَةً ثُمَّ قَالَ : ابْنُ أَخُو الْمُتَقْتُولِ؟ قَالَ : هَآئِنَا. قَالَ : خُذْهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "كَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ"). الموطأ كتاب العقول، باب ما جاء في ميراث العقل والتقليظ فيه ٦٦٠/٢، ورواه الشافعي مختصراً في الرسالة، فقرة ٤٧٦، بتحقيق أحمد شاكر، وانظر : التلخيص الحبير ٨٤/٣. وقال الإمام مالك في الموطأ في الباب ٦٦١/٢ : (الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من ماله).

(٢) في ح : (قال محمد وأشهب وأخبرت عن أشهب). وفي "ق" : (م ومن أخبرت عن أشهب).

(٣) في النسختين "ح ، ق" : (بثلاث).

(٤) (رأيي). سقطت من ق. وانظر المدونة ١١٧/٣ - ١١٨.

(٥) في ق : بعد رماها.

(٦) انظر التمهيد ٤٣/١٥، والذخيرة ٧٩/١٢.

(٧) نهاية ل ١٢٦/ب. ق.

(٨) مطموسة في ق.

(٩) في ق : قيل.

فقال أشهب^(١) : يحذ قاذفها ولا ينتظر به التعانها^(٢).

وقال ابن القاسم : بل أءخره حتى تلتعن هي فأحده، أو تنك^(٣) فلا أحده، وكذلك لو ماتت^(٤) قبل أن تنك، وقبل تلتعن^(٥) فلا حد على قاذفها بعد لعان الزوج؛ لأن لعان الزوج^(٦) أربع شهادات.

قال محمد^(٧) : يجب عليها بذلك^(٨) الرجم إن لم تدفع^(٩) ذلك باللعان، قال : وكذلك لو قذفها قاذف بعد [١٢٩/أ] موتها ولم تكن التعت لم يكن على قاذفها حد؛ لأن لعان الزوج^(١٠) أوجب ذلك عليها حين لم تخرج^(١١) منه قبل موتها^(١٢).

لعان فروج يوجب الحد
على المرأة إلا أن تلتعن

٢٤ - فصل : [في الشهادة بالزنى على محبوب]

قال في المدونة : وإذا شهد أربعة على رجل بالزنى فرجمه الإمام ثم أصابوه محبوباً؛ لم يحذ الشهود^(١٣)، إذ لا يحذ من قال لمحبوب : يازان، وعليهم الدية في

(١) في ق : فقال ابن القاسم أشهب.

(٢) به التعانها () . مطموسة في ق .

(٣) في ح : (فأحدها وينك) . وفي "ق" : (فأحده أو ينك) . والصواب ما أثبتته لأن المعنى : أنه إذا التعت الزوجة وجب الحد على القاذف، وإن نكلت (أي : امتنعت) فلا حد عليه . والله أعلم .

(٤) في ق : مات .

(٥) في النسختين "ح، ق" : (يلتعن) .

(٦) في ق : بعد لعان للزوج لا لعان الزوج .

(٧) في ق : م .

(٨) في ق : يجب بذلك عليها .

(٩) في ق : يدفع .

(١٠) في ق : للزوج .

(١١) في ق : لم يخرج .

(١٢) الذخيرة ٧٩ / ١٢ .

(١٣) في ق : لم تجز الشهادة .

أموالهم، مع وجيع الأدب وطول السجن^(١).

محمد^(٢) وقال أشهب : بل على عاقلة الإمام، وعليهم الأدب وطول السجن إلا أن يقولوا : رأيناه يزني قبل حجابيه، فتحوز شهادتهم؛ ولا حد عليهم على كل حال^(٣).

٢٥ - فصل : [في تزكية الشهود بعد غيبتهم وعماهم ونحوه]

قال في المدونة : وإذا شهدت^(٤) بينة على الحدود فماتوا، أو غابوا، أو جنوا، أو عموا، أو خرسوا، ثم زكوا بعد ذلك؛ فليقم الإمام الحد؛ إذا كان قد استقصى شهادتهم وكذلك الحقوق^(٥).

(١) المدونة ٢٤٠/٦، وتهذيب المدونة ١/٢٢٤.

(٢) في ق : (م) .

(٣) انظر تبصرة المحقق ل ١٤٧/١.

(٤) في ق : شهد.

(٥) المدونة ٢٤٠/٦، وتهذيب المدونة ل ١/٢٢٤.

الباب (١) [السابع]

فيمين يتولى إقامة الحد، وما يصنع بالحدود، وصفة الحد

[٢٦- فصل : من يتولى إقامة الحد]

قال ابن القاسم : ولم يكن مالك يعرف أن البيّنة تبدأ في الرّجْم ثم الإمام ثم الناس، ولا أن^(٢) في الإقرار أو الحمل يبدأ^(٣) الإمام ثم الناس.

قال : وليأمر الإمام في ذلك^(٤) كله كسائر الحدود^(٥).

قال الأبهري : وإنما قال ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يباشر حد ماعز ولا غيره بنفسه، وإنما أمر بذلك غيره^(٦).

قال محمد^(٧) : وقد أقامت الأئمة الحدود في القذف، وقطعوا في السرقة، وجلدوا البكر في الزنا مائة، والمفتري ثمانين، ولم يعلم أن أحدا من الأئمة وكلي شيئا من ذلك بنفسه، ولا لزم ذلك أحد من الشهود خاصة، وإنما الرجم حد من الحدود يأمر به الإمام كما يأمر بغيره، فيرمي بالحجارة التي يرمي بعثلها، وأما بالصخور العظام فلا^(٨).

(١) سقط من ق.

(٢) في ح : ولان.

(٣) في ح : بيد.

(٤) في ق : كذا في ذلك.

(٥) المدونة ٦ / ٢٤١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤ / ١.

(٦) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢ / ١.

(٧) في ق : (م).

(٨) انظر المنتقى ٧ / ١٣٤، وتبصرة اللخمي ١٤٥ / ١، والذخيرة ١٢ / ٧٦، وشرح تهذيب المدونة ل

٢٧٢ / ١.

قال مالك : ولا^(١) يرفع^(٢) عنه بالرمي حتى يأتي على نفسه، والمرأة في ذلك كالرجل^(٣). يستمر رجم المحدث حتى الموت

م^(٤) وإنما قال ذلك؛ لأن الزاني المحصن قتل بالرجم، كذلك فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أجمعين بماعز والغامدية^(٥) رجما حتى ماتا.

٢٧ - فصل [فيما يُصنع باخذود]

ومن المدونة قال مالك : ولا يربط المرجوم، ولا يحفر له، وكذلك المرأة، وفي الحديث^(٦) : (قَرَأْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ) ، فلو كان في حفرة ما خَنِيَ عليها^(٧). لا يربط المرجوم ولا يحفر له وطيل ذلك

م : قوله : يخني : أي يتطأطأ عليها ليقبها من الحجارة^(٨).

[١٢٩/ب] الأبهري : إنما قال لا يحفر للمرجوم لأن^(٩) النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالحفر لماعز بن مالك : ألا ترى أنه قيل في الحديث : (فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ^(١٠) الْحِجَارَةُ حَضَرَ^(١١)) ، ومعناه : عذأ، فلو كان في الحفرة ما

(١) في ق : فلا.

(٢) في ح : يدفع.

(٣) انظر المتقى ١٣٤/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢/١.

(٤) سقط من ح.

(٥) في "ح، ق" : (الغامدي). بالتذكير. وحديث الغامدية أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٤٨ / ٥.

والإمام مسلم في كتاب الخدود، باب حد الزنى، الصحيح بشرح النووي ١١ / ٢٠١ - ٢٠٣.

وقد فتشت عن اسمها فلم أقف عليه، ولم يزد الحافظ ابن حجر في كتابه تبصير المتبصر ١٠٥٤/٣ على قوله : (الغامدية : التي رُجمت بالزنى).

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) المدونة ٢٤١/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/١.

(٨) في ق : (ليقبها الحجارة). وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢/١.

(٩) في ق : فلأن.

(١٠) قال النووي في شرح صحيح مسلم ١١ / ١٩٤ : (بالذال المعجمة وبالقف أي أصابته بحدتها).

(١١) في ح : حضر. وانظر : المحكم لابن سيده مادة (عذو) ٢ / ٢٢٦، ولسان العرب مادة (حضر) ٢٠١/٤، ومادة (عدا) ٣١/١٥.

قدر أن يعدو؛ ولأن الرجم يجب أن يكون على جملة البدن^(١)، فإذا حفر له غاب شيء من بدنه عن الرجم^(٢).

٢٨ - فصل : [في كون جنازة المخلود كسائر المسلمين]

ويغسل المرحوم، ويكفن، ويصلى عليه^(٣)، ويدفن، ولا يصلي عليه الإمام على المخلود تأديباً لغيره الإمام^(٤).

م : تأديباً لغيره^(٥).

الأبهرى : وإنما قال ذلك؛ لأنه كذلك فَعِيلٌ بِمَاعِزٍ، غسل وصلي عليه؛ لأن حكمه حكم^(٦) المسلمين في كل شيء، من الموارث وغيرها، وكذلك غسله والصلاة عليه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في مَاعِزٍ : (لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتِ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ كَفَّتُهُمْ) ، أو هذا^(٧) معناه^(٨).

وقوله : والمرأة في ذلك كالرجل^(٩)؛ لأنه لا فرق بين الرجل والمرأة في هذا بين أهل العلم.

(١) في ق : (ولأن الرجم يجب أن يكون على جملة البدن) .

(٢) انظر الذخيرة ١٢ / ٧٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢ / أ.

(٣) في ح : ويصلى عليه ويكفن.

(٤) المدونة ٦ / ٢٤١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤ / أ، والذخيرة ١٢ / ٧٧.

(٥) انظر القبس ٣ / ١٠١٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢ / أ.

(٦) في ق : لأن حكمه حكام.

(٧) في ق : وهذا .

(٨) قال الإمام مسلم في صحيحه : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتِ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوْ سَبَعَتْهُمْ") . وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢ / أ.

(٩) يعني - والله أعلم - قول الإمام مالك الذي سبق قريبا، وهو ما أورده المصنف بقوله : (ومن المدونة قال مالك : ولا يربط المرحوم، ولا يحفر له، وكذلك المرأة) .

٢٩ - فصل^(١) [في هيئة جلد الحد وتجريد الرجل]

ومن المدونة قال مالك : ويُضرب المحدود في الزنى، والقذف، والخمر، على ظهره ويُجَرَّد الرجل في الحدود، والنكال، ويكشف^(٢) ظهره بغير ثوب، ويُقعد^(٣) ولا يقام ولا يمد^(٤).

قال محمد^(٥) : قال مالك : وترك له يده^(٦)، ولا يُمد في الجبال^(٧)، وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للذي يجلد : "اضرب، وَدَعْ لَهُ يَدَاهُ"^(٨) يَتَّقِي بِهِمَا"^(٩).

(١) (فصل). سقطت من ق.

(٢) في ح : وتكشف.

(٣) في ق : ويقعده.

(٤) المدونة ٦ / ٢٤٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب، وانظر العتبية مع شرحها ١٦ / ٢٧٦.

(٥) في ق : م.

(٦) في ق : ويترك يده.

(٧) في ح : (ولا يمد في الحال). وهو بداية سقط في "ق" تأتي الإشارة إليه. والتصويب من العتبية

١٦ / ٢٧٦، وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/ب. والحيال : الرمال. قال في المصباح المنير

مادة (حبل) ١١٩ / ١ : (الحبل من الرمل ما طال وامتد واجتمع وارتفع). وانظر (مادة حبل

(في المحكم ٣ / ٢٧١، ولسان العرب ١١ / ١٣٧. وفي الحديث الذي أخرجه مسلم في صفة حج

النبي صلى الله عليه وسلم : (. . . وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ شَقَّ لِلْقَصْوَاءِ

الرِّثَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا كَصِيبٍ مَزْرُوكٍ رَحْلُهُ وَيَقُولُ يَدْيُ الْهَمْنَى : "أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ"

كَلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْجِبَالِ أَرَحَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ حَتَّى آتَى الْمُرْدَلَقَةَ . . .). قال النووي

في شرحه : (الحبال هنا بالحاء المهملة المكسورة جمع حبل وهو التل اللطيف من الرمل الضخم).

(٨) من قوله : ولا يمد بالحبال. سقط من ق.

(٩) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب ضرب الحدود، وهل ضرب النبي صلى الله عليه وسلم

بالسوط ٧ / ٣٧٠، بلفظ : (اضرب ودَعْ يَدْيُ يَتَّقِي بِهِمَا)، والبيهقي في السنن الكبرى في

كتاب الأشربة واحد فيها، جماع أبواب صفة السوط، باب ماجاء في صفة السوط والضرب

٨ / ٣٢٦.

كيفية جلد المرأة
في الحد

وتُقعد^(١) المرأة، ولا تُجرّد مما لا يقيها الضرب، وإن جعلت على ظهرها ما يقيها الضرب من لَبَدٍ ونحوه نُزِعَ، وبلغ مالكا أن بعض الأئمة أقعد امرأة للجلد في^(٢) قَفَّةٍ فأعجبه ذلك^(٣).

٣٠ - فصل [في صفة الحد]

قال : وصفة الجلد في الزنى، والشرب، والفرية، والتعزير، واحد؛ ضربا بين الضربين، ليس بالمرح ولا بالخفيف^(٤)، ولم يحد مالك ضم الضارب يده إلى جنبه^(٥)، ولا يجزىء في الحدود بقضيب^(٦)، ولا بشراك^(٧) ولا ذرة^(٨)، ولكن السوط، وإنما كانت دِرَّةٌ عمر للأدب^(٩)، فإذا وقعت الحدود قرب السوط^(١٠).

٣١ - فصل : [أمر الإمام بإقامة الحد]

وإذا دعاك إمام عادل عارف بالسُّنة؛ إلى قَطْع يد رَجُلٍ أو رِجْلِهِ في سرقة،

(١) في ق : ولا تقعد.

(٢) في ق : على.

(٣) المدونة ٦/ ٢٤٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب. وانظر العتبية مع شرحها ١٦/ ٢٧٦. قال في الذخيرة ١٢/ ٨٢ : (وتُجعل المرأة في قفة بها تراب وماء فإن حدث منها شيء عفى). وانظر التبصرة للحمي ل ١٤٥/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/ب.

(٤) المدونة ٦/ ٢٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب.

(٥) قال في شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٤/أ : (ولم يحد مالك ضم الضارب يده : لأنه إذا ضم يده لا يراه، وكذلك أيضا لا يرفع يده جدا).

(٦) في ق : بقبص.

(٧) قال في شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٤/أ : (الشراك : هو الواسع لأنه لم يؤلم).

(٨) الدِّرة : بكسر الدال وتشديد الراء، ويقال لها العَرَقَةُ بفتح العين والراء، ويقال أن أول من اتخذها عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر : طبقات ابن سعد ٣/ ٢٨٠، والمحكم لابن سيده مادة (عرق) ١٢/ ١، وتهذيب الأسماء واللغات ٣/ ١٠٤. وقال شارح تهذيب المدونة ل ٢٧٤/أ : إن الدِّرة : أوسع من السوط، وقيل : التي يؤدب بها الصبيان.

(٩) في ح زيادة : للضرب للأدب.

(١٠) المدونة ٦/ ٢٤٩ - ٢٥٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب.

أو إلى قطع أو قتل في حرابة، أو إلى رجم في زنى، وأنت لاتعلم صحة ما قضى به إلا بقوله؛ فعليك طاعته، وأما الجائر فلا، إلا إن يعلم صحة ما أنفذ من الحد، وعدالة البيعة، فعليك^(١) طاعته؛ لئلا^(٢) تضيع^(٣) الحدود^(٤)، "وقد أقام علي بن أبي طالب رضي الله عنه [١/١٣٠] حداً أمره بإقامته عمر بن الخطاب رضي الله عنه"^(٥)، قال عبداً لله بن عيَّاش^(٦) "أمرنا عُمرُ بن الخطابِ في فِئَةٍ من قريشٍ نَجَلِدَ ولائِدَ من ولائِدِ الإمارةِ حمسينَ حمسينَ"^(٧).

(١) نهاية ل ١/٢٧ أ. ق.

(٢) طاعته لئلا. مطموسة في ق.

(٣) في ق : يضيع.

(٤) المدونة ٦ / ٢٤٣ - ٢٤٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤ / ب.

(٥) قوله : (حداً أمره بإقامته عمر بن الخطاب رضي الله عنه). سقط من "ح". والأكثر مذكور في المدونة ٦/٢٤٤.

(٦) في ق : عبداً لله بن عباس.

(٧) تقدم تخريجه.

الباب^(١) [الثامن]

في زنى الصغير، والمجننون، ومن زنى بنائمة، أو مجنونة، أو مفسوبة، أو
ذمية، أو مرهونة، وهل يعذر بالجهالة؟، وكيف إن ادعى النكاح؟،
ومن اشترى حرة فوطئها

[٣٢- فصل : حد البلوغ في الرجال والنساء والدليل عليه]

قال^(٢) الرسول صلى الله عليه وسلم : (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ^(٣)) عَنِ
الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَنْتَبِهَ ^(٤) .
قال الأبهري : وحدُّ البلوغ في الرجال : الاحتلام أو الانبات، وفي النساء
: الاحتلام أو الحيض^(٥) أو الانبات أو الحمل، وقاله مالك^(٦) .

[٣٣- فصل : في زنى الكبير بالصغيرة وزنى الكبيرة بالصغير]

ومن المدونة قال مالك : ومن زنى بصغيرة يوطأ مثلها ولم تحض^(٧) فعليه
الحد^(٨) .

م : لأنه ينال منها من اللذة ما ينال من الكبيرة، ولاحد على الصغيرة، لعدم

(١) سقطت من ق.

(٢) في ح : وقال.

(٣) (عن ثلاثة) . سقطت من ح.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) في ق : (الاحتلام والحيض) .

(٦) انظر المدونة ٦ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، ٢٢٠ - ٢٢١ ، وتهذيب المدونة ل ١٩٩ / ١.

(٧) في ق : ولم تحض.

(٨) المدونة ٦ / ٢٤١ ، ٢٥٤ ، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤ / ٢.

اللذة، ورفوع القلم عنها^(١).

قال ابن المواز : ولا صداق لها؛ لأنه إنما زنا بها برضاها، ولو لزمه في ذلك صداق لزمه ذلك في الأمة والبكر إذا طوعتاه^(٢).

قال مالك : وإن زنت امرأة بصبي مثله يجامع إلا أنه لم يحتلم فلا حد على واحد منهما^(٣)؛ لعدم اللذة لجماعه وإنما ذكره كالإصبع.

م : إن كان الصبي مراهقاً ممن يلتذ بوطئه وتنزل المرأة لجماعه فينبغي أن يكون عليها الحد؛ لأنها نالت منه ماتناً من الكبير، وكوطء الكبير للصغيرة، ولم أره لغيري^(٤).

[٣٤- فصل : الزنى بالمجنون والمجنونة والنائمة]

قال مالك : وإن زنت بمجنون فعليها^(٥) الحد^(٦)؛ لأنه بالغ تلتذ به كالعاقل، ولا حد عليه هو لرفع^(٧) القلم عنه، وعدم الالتذاذ له.

قال : ويحد قاذف المجنون^(٨).

يحد من قذف
مجنوناً

وإن زنى رجل عاقل بمجنونة؛ فعليه الحد، والصداق؛ لأنه نال منها ما ينال من العاقلة، ولا حد عليها لرفوع القلم عنها، وعدم اللذة لها، وكذلك إن أتى نائمة فعليه الحد، والصداق، والعلة واحدة^(٩).

(١) انظر الذخيرة ٥٣ / ١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢/ب.

(٢) في ق : (إذا طوعته). وانظر النوادر ل ٧٦/أ، والذخيرة ٥٣ / ١٢.

(٣) المدونة ٦ / ٢٤٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/أ.

(٤) انظر الذخيرة ٥٣ / ١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢/ب.

(٥) في ق : عليها.

(٦) انظر المدونة ٦ / ٢٤٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب.

(٧) في ق : لرفع.

(٨) انظر المدونة ٦ / ٢٤٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب.

(٩) انظر المدونة ٦ / ٢٤٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/أ.

قال محمد^(١) : وهما كالمكرهة^(٢).

[٣٥- فصل : فيمن أتى امرأة ميتة أو بهيمة أو مغتصبة]

وأما من أتى ميتة فعليه الحد ولا صداق عليه.

محمد^(٣) : كما لو قطع لها عضو لم يلزمه أرش^(٤).

ومن أتى بهيمة لم يحد، وعوقب^(٥)، وقول [ابن] عمر رضي الله عنه :
"لَوْ وَجَدْتُ مَنْ أَتَى بِهَيْمَةٍ^(٦) لَقَتَلْتُهُ"^(٧). فعلى وجه التغليظ^(٨).

وكذلك إن غصب^(٩) امرأة [١٣٠/ب] نفسها فعليه الحد والصداق، ولا شيء على المرأة؛ لأنها مكروهة^(١٠)، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : (حُمِلَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ)^(١١).

(١) في ق : م.

(٢) انظر النوادر ل ١/٧٦.

(٣) في ق : م.

(٤) انظر النوادر ل ١/٧٦.

(٥) انظر النوادر ل ١/٧٦.

(٦) من قوله : (لم يحد وعوقب). سقط من ق.

(٧) نُسِبَ هذا الأثر في نسخة "ح" إلى عمر رضي الله عنه وهو ضمن سقط في نسخة "ق" تقدمت الإشارة إليه، والمأثور عن عمر أنه لا حد على من أتى بهيمة، أخرج ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الحدود، من قال لا حد على من أتى بهيمة ٦/١٠. وقد ذكره بهذا النص المذكور في الصلب في النوادر ل ١/٧٦ عن ابن عمر، وهو كذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما في المحلى ١١ / ٣٨٦. وسرد ذكره إن شاء الله تعالى في كتاب القذف؛ وقد عزاه المصنف هناك إلى ابن عمر.

(٨) انظر النوادر ل ١/٧٦.

(٩) في ق : اغتصب.

(١٠) انظر المدونة ٦/٢٤٢، وتهذيب المدونة ٢٢٤/ب.

(١١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي ٦٥٩/١ ولفظه : (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ").

الأبهرى : وإنما جعل عليه الحد والصّداق؛ لأن الحد حقّ لله عز وجل^(١)،

قال البوصيري في الزوائد ٣٥٣/١ : (صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع). وأخرج الدار قطني ١٧١/٤، وابن حبان كما في موارد الفلمّان كتاب الحدود، باب الخطأ والنسيان والاستكراه ٣٦٠ حديث (١٤٩٨)، والحاكم في كتاب الطلاق، باب ثلاث جدهن جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة ١٩٨/٢، وقال : (صحيح على شرط الشيعين ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي في تلخيصه. وأخرج البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره ٣٥٦/٧ وقال : (جَوَّدَ إسناده بشّر بن بكر وهو من الثقات). وقال النووي في شرح من الأربعين النووية ص ١٢٩ حديث ٣٩ : (حديث حسن). وقال آخرون من علماء الحديث عكس هذا الوصف :

ففي العلل للإمام أحمد بن حنبل ٢٢٧/١ قال ابنه عبد الله : (سألت عن حديث - وذكره - فأنكره جدا، وقال : ليس يروى فيه إلّا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم). وفي العلل لابن أبي حاتم ٤٣١/١ وذكر طرق الحديث وفي بعضها الأوزاعي عن عطاء ثم قال : (قال أبي هذه أحاديث منكّرة كأنها موضوعة، وقال أبي لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث عن عطاء أنه سمعه من رجل لم يسمه أتوهم أنه إبراهيم بن عامر أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده).

وذكر محمد بن نصر المروزي في كتابه اختلاف العلماء ص ١٧٥-١٧٦ أنه لا يحتج بمثله. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٨٢/١ بعد أن ذكر كلام الإمام أحمد السابق : (ونقل الخلال عن أحمد قال : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ كفارة، ...). وقال ابن الترمذاني في المعجم النقي بهامش السنن الكبرى للبيهقي ٣٥٧/٧ : (نفس الفعل ليس بموضوع؛ فالمراد وضع الإثم، . . . فإن قالوا : المراد رفع الحكم. قلنا : حكم الخطأ ليس بموضوع بالإجماع بدليل وجوب الدية وضمان الأموال).

ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالصحة، وردّ ذلك المناوي في شرحه عليه ٣٥/٤ فقال : (رمز المصنف لصحته وهو غير صحيح فقد تعقبه الهيثمي بأن فيه يزيد بن ربيعة الرجي وهو ضعيف).

وذكر الحديث وطرقه السخاوي في المقاصد الحسنة بلفظ (رفع عن أمي) ٢٢٨-٢٣٠ وقال : (وبمجموع هذه الطرق يظهر للحديث أصلا).

وانظر الحديث وطرقه في نصب الراية ٦٤/٢، والتلخيص الحبير ٢٨٢/١، والدرية في تخريج أحاديث الهداية ١٧٥-١٧٦، وجامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٣٢٥، وإرواء الغليل ١٢٣/١.

(١) في ق : لأن الحد هو لله عز وجل.

والصَّدَاقُ حقٌّ لآدمي، فلا يسقط أحدهما الآخر، كالدية والكفارة في قتل الخطأ؛ لأن الكفارة حقٌّ لله عز وجل، والدية حقٌّ لآدمي^(١)، وكذلك قيمة الصيد إذا قتله محرم لرجل فعليه قيمته للرجل، وجزاؤه للمساكين، فكذاك الصداق والحد في المغتصبة^(٢).

[٣٦ فصل : في زنى المسلم بالذمية]

قال مالك : وإن زنى مسلم بذمية حُدَّ^(٣) وردت إلى أهل دينها، فإن شاءوا رجمها^(٤) لم أمنعهم^(٥).

الأيهري : إنما قال : يحد المسلم؛ لأن الله عز وجل حرّم الزنى على المؤمنين، فلا تبالي ما كانت الزنى بها، وإنما لم تحد هي؛ لأن الحد تطهير للمسلمين، والكافر لا يطهره الحد^(٦).

فإن قيل : فقد (رجم النبي صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا)^(٧) ؟.

قيل له : إنما أقام^(٨) النبي صلى الله عليه وسلم عليهما التوراة؛ لأنه قال : (مَا حَدُّ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ فِيكُمْ) ؟.

فقالوا : الحَدُّ، فكذبهم عبدا لله بن سلام^(٩) وقال^(١٠) : في التَّورَةِ

(١) في ق : للآدمي.

(٢) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/١.

(٣) في ق : حدث.

(٤) في ح : رجموها.

(٥) انظر المدونة ٦/ ٢٤٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/١ - ب.

(٦) انظر اللعيرة ١٢/ ٧٣.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) في ح : إنما م.

(٩) عبدا لله بن سلام بن الحارث، أبو يوسف الإسرائيلي من بني قينقاع، صحابي، أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وقيل تأخر إسلامه، كان اسمه الحصين فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا لله، شهد مع أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فتح بيت المقدس، روى عنه

الرَّحْمَ، فأقامه النبي صَلَّى الله عليه وسلم عَلَيْهِمْ بِمَا فِي التَّوْرَةِ^(١).

[٣٧- فصل : في وطء الأمة المرهونة ونحوها وادعاء الجهل]

ومن المدونة : : قال : ومن وطئ أمة^(٢) بيده رهناً وقال : ظننت أنها تحل لي، حُدَّ^(٣) ولا يعذر بذلك، وكذلك إن كانت بيده وديعة أو عارية أو بإجارة، وكذلك العجم إذا ادعوا الجهالة، ولم يأخذ مالك بالحديث الذي قال : "رَأَيْتُ بِمَرْغُوشٍ^(٤) بِدِرْهَمَيْنِ"^(٥)، ورأى أن يقام الحد في هذا^(٦).

ابناء يوسف ومحمد وغيرهما. له (٢٥) حديثاً. أقام بالمدينة المنورة إلى أن مات سنة ثلاث وأربعين للهجرة. انظر الإصابة ٣١٢/٢، والأعلام ٩٠/٤.

(١٠) في ق : وكان.

(١) انظر المتقى ٧/ ١٣٢-١٣٣، والذخيرة ١٢/ ٧٠.

(٢) (أمة). سقطت من ق.

(٣) (حد). سقطت من ق.

(٤) "مَرْغُوشٌ" هكذا في النسختين "ح، ق". وقد غلبها القاضي عياض رحمه الله تعالى وفسرها في التنبيهات ل ١٧١/ب فقال : بفتح الميم وسكون الراء وضم الفين المعجمة وآخره سين مهملة، يعني أسود، وقال بعضهم : هو اسم عبد أسود مقعد كانت هذه الجارية تحتلف إليه فأعطاها درهمين وفجر بها، وقيل : قوله : بدرهمين تفسير بمرغوش، أي بدرهمين، وهذا ضعيف لأنه جاء في أصل هذا الخبر حين استفهمها عمر رضي الله عنه وكانت جارية نوبية معتقة لحاطب بن أبي بلتعة فقالت : بدرهمين من مرقوص؛ بقاف. وانظر الذخيرة ١٢/ ٥٤.

(٥) هذا الأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الطلاق، باب لأحد إلا على من علمه ٤٠٣/٧، ٤٠٤، ٤٠٥، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات ٢٣٨/٨. وذكره الشيرازي في أوائل كتابه طبقات الفقهاء في ترجمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ص ٢٢.

ولفظه عند عبد الزاق : (عن ابن جريج قال : أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب حدثه قال : توفي عبد الرحمن بن حاطب وأعتق من صلى من رقيقه وصام، وكانت له نوبة قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم يرجع إلا حبلها وكانت ثيباً فذهب إلى عمر فرعاً فحدثه فقال له عمر : لأنت الرجل لا يأتي بخير، فأفرغه ذلك، فأرسل إليها فسألها فقال : جليست؟ قالت : نعم، من مرغوش بدرهمين، وإذا هي تستهل بذلك لا تكتمه، فصادف عنده علياً وعثمان وعبد الرحمن بن عوف، فقال : أشيروا عليّ ! وكان عثمان جالساً فاضطجع،

م : وأراه إنما ذلك في أول الإسلام^(١) وأما اليوم فقد علم الناس أن الزنى حرام، والمرهونة لا تحل؛ فلذلك لم يعذرهم مالك رحمة الله عليه^(٢).

قال ابن حبيب : وذهب أصبغ إلى الأخذ بحديث مرعوش^(٣)، وأن يدرا الحد عن من جهل الزنى ممن يرى أنه يجهله، مثل السي وغيرهم^(٤).

[٣٧ - فصل : فيمن وجد مع امرأة فادعت أنه زنى بها وادعى هو نكاحها]

قال مالك : وإذا قالت امرأة : زنى مع هذا الرجل، وقال الرجل^(٥) : هي زوجتي وقد وطقتها، أو وحدا في بيت فأقر لها بالوطء، وادعيا^(٦) النكاح، فإن لم يأتيا ببينة حدا^(٧).

م : لأن من سنة النكاح الإظهار والإعلان^(٨) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم [١٣١/أ] (أَغْلِنُوا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْفَرْتَالِ)^(٩)، يعني

فقال عليّ وعبد الرحمن : قد وقع عليها الحد ، فقال : أشير عليّ يا عثمان ! فقال : قد أشار عليك أخواك، فقال : أشير عليّ أنت ! قال عثمان : أراها تستهل به كأنها لا تعلمه ، وليس الحد إلا على من علمه. فأمر بها فجلدت مرة، ثم غربها، ثم قال : صدقت، والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علم.

(٦) المدونة ٦/ ٢٤٢، والذخيرة ١٢/ ٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب.

(١) في ق : في الأول الإسلام.

(٢) انظر النواذر ل ٧٨/ب، والذخيرة ١٢/ ٥٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/أ.

(٣) في ح : بالحديث مرعوش.

(٤) انظر النواذر ل ٧٨/ب، والذخيرة ١٢/ ٥٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/أ.

(٥) في ق : وهذا الرجل.

(٦) في ق : وادعى.

(٧) انظر المدونة ٦/ ٢٤١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/أ.

(٨) انظر التاج والإكليل ٦/ ٢٩٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢/ب.

(٩) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب النكاح، باب إعلان النكاح ٦١١/١. قال البوصيري في

الزوائد ١/ ٣٣٤ (فيه خالد بن الياس أبو الميثم العدوي وهو ضعيف بل نسبه إلى الوضع ابن

الدُّف، فإذا ادعى ما لا يعرف ولم يسمع^(١) لم يقبل قولهما؛ لأنهما يريدان إسقاط حد قد وجب^(٢).

محمد^(٣) وقال^(٤) أشهب في التي أقرت أنها زنت مع هذا الرجل، وقال^(٥) هو : تزوجتها، وأقر بالوطء : أنه^(٦) لأحد على الرجل؛ لأنه إنما قال^(٧) : وطئتها بنكاح، وتحد هي؛ لأنها أقرت بالزنى ولا تقذف، وقال : هي بخلاف من أخذ مع امرأة ثم ادعى نكاحها؛ لأنه قد أخذ فهو يدفع عن نفسه، فلا يصدق^(٨).

وقال ابن القاسم : هما سواء^(٩) يحدان^(١٠).

[٣٨- فصل : فيمن اشترى حرة ووطئها]

ومن المدونة : ومن اشترى حرة وهو يعلم بأنها حرة فأقر أنه

حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش). وأخرج أيضا البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصداق، باب ما يستحب من إظهار النكاح وإباحة الضرب بالدف عليه وما لا يستكر من القول ٢٩٠/٧. وانظر الملل المتناهية لابن الجوزي ١٣٨/٢، والتلخيص الجبر ٢٠١/٤.

(١) في ق : ولا يسمع.

(٢) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٢/ب.

(٣) في ق : م.

(٤) في ق : قال.

(٥) في ق : فقال.

(٦) في ق : لأنه.

(٧) في ق : لأنه قال إنما.

(٨) في ح : فلا تصدق.

(٩) نهاية ل ١٢٧/ب. ق.

(١٠) انظر التوارد ل ٧٤/أ، والذخيرة ٥٣/١٢.

وطئها^(١) حُدَّ^(٢)، لأن^(٣) الحر لا يصح فيه ملك يمين^(٤) فقد وطأ من ليست له^(٥) بزوجة ولا يملك يمين، فعليه الحد^(٦).

قال ابن القاسم : ولا تحد هي إن أقرت له^(٧) بالملك^(٨)، يريد : وإن كانت تعلم^(٩) أنها حرة^(١٠)؛ لأنه لا ينفعها دعواها الحرية، إذ لاينة لها تقوم^(١١) بهم^(١٢). وقال الأبهري : تحد هي إذا علمت بأنها حرة؛ يريد : لأنه^(١٣) كان الواجب عليها أن تمنعه من نفسها، وتدعي الحرية فلعله يصدقها، ويكف^(١٤) عنها، وإن لم يصدقها وأكرهها^(١٥) على الوطء؛ فلا حد عليها بإجماع^(١٦)، والله عز وجل أعلم^(١٧).

(١) من قوله : (يحدان). عليه آثار رطوبة في "ق".

(٢) قوله : (حُدَّ). سقطت من "ح". وهي ضمن مطموس في "ق" تأتي الإشارة إليه. والتصويب من المدونة ٢٤٣/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٤/ب حيث النص مذكور حرفيا.

(٣) في ح : (ولأن). وهو خطأ. والكلمة ضمن طمس في "ق" تأتي الإشارة إليه. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/ب، حيث نقله عن ابن يونس.

(٤) من قوله : (حد). مطموس في ق.

(٥) (له). سقطت من ح.

(٦) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/ب.

(٧) (له). سقطت من ح.

(٨) انظر التاج والإكليل ٢٩٧/٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/ب.

(٩) (وإن كانت تعلم). مطموسة في ق.

(١٠) من قوله : (فأقر أنه وطئها). سقط من الصلب في "ح" وجعلت له خرقة في الهامش. وقد

نقل النص بتمامه عن ابن يونس شارح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/ب.

(١١) في ق : يقوم.

(١٢) انظر التاج والإكليل ٢٩٧/٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/ب.

(١٣) (لأنه). مطموسة في ق.

(١٤) في ح : أو يكف.

(١٥) في ق : ويكرهها.

(١٦) ذكر الإجماع على هذه المسألة في المغني ٣٤٧/١٢.

(١٧) انظر الذخيرة ١٢/٥٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٣/ب.

الباب (١) [التاسع]

بقية القول في الشهادة على الزنى، والشهادة على الشهادة،

ومسائل من الشهادات

وقد تقدم : أن وجه الشهادة في الزنى؛ أن يأتي الأربعة شهداء في وقت واحد، فيشهدون على وطء واحد، في (٢) موضع واحد، بصفة واحدة، فبهذا تتم الشهادة.

كيفية الشهادة
على الزنى

ويسألهم (٣) الإمام كيف رأوه؟، فإن وصف الثلاثة الزنا وقال الرابع : رأيته بين فخذيهما، حد الثلاثة، وعوقب الرابع، و "كذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الذين شهدوا على المغيرة" .

اختلاف الشهادة
على الزنى

وقال في كتاب محمد : يحد الثلاثة، ولا شيء على الرابع.

قال (٤) محمد : ولو شهد اثنان : أنه زنى بها؛ كالمرود في المكحلة، وشهد اثنان : على الخلوة والنفس العالي والملاصقة؛ فليحد الشاهدان على الرؤية، ويعاقب الرجل والمرأة بشهادة الذين شهدوا على الخلوة والنفس.

قال أشهب : مئة جلدة ونحوها، ولا شيء (٥) على الشاهدين (٦) بخلاف شهادة الواحد على الخلوة (٧).

اختلاف اليهود في
مطالبة المرأة واكرامها

(١) سقطت من ق.

(٢) (وطء واحد في) . سقطت من ق.

(٣) في ق : ويسلمهم.

(٤) (قال) . سقطت من ح.

(٥) (ولا شيء) . سقطت من ق.

(٦) في ق : على الشاهد.

(٧) انظر النوادر ل ٧١/ب.

قال محمد^(١) : ولو شهد اثنان : أنه زنى بها، وشهد اثنان : أنه غلبها^(٢) على نفسها؛ حد الأربعة، ولاحد على الرجل والمرأة [١٣١/ب] ولا أدب^(٣).

م : والفرق بينهما وبين الأولى : أن الأربعة في هذه أثبتوا على الرجل فرق بين مسألتين
في الشهادة على الزنى، واختلفوا في صفة؛ فوجب حدهم، وفي الثانية^(٤) : لم يقل إلا اثنان أنه زنى بها، وإنما شهدوا على الخلوة والملاصقة، فقبلت شهادتهم عليه، ووجب أدبه.

٣٩ - فصل [في قيام الشهود بالزاني وحضورهم حين الشهادة]

قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون : إذا شهد بالزنى أربعة جازت شهادتهم، وإن كانوا هم القائمين بذلك^(٥)، وجاعوا مجتمعين أو مفترقين إذا كان افتراقهم قريباً بعضهم من بعض^(٦).

وقال أصبغ عن ابن القاسم في العتبية : في أربعة شهدوا على رجل بالزنى، فتعلقوا به وأتوا به السلطان فشهدوا عليه، فلا يجوز شهادتهم عليه، وأراهم قذفة^(٧)، وروي عنه خلافه^(٨).

محمد : قال^(٩) أشهب فيمن قذف رجلاً بالزنى، وقال : أنا أقسم عليه أربعة، فأتى بواحد، وقال : هذا آخر في المسجد، وهذا آخر في القيسارية،

القاذف يستدعي
الشهود على قوله
وهم متفرقون

(١) في ق : م.

(٢) في ق : عليها.

(٣) انظر العتبية ١٦ / ٣٢٢، والنوادر ل ٧١/ب، والتبصرة للعمي ل ١٤٧/ب، والذخيرة ١٢ / ٥٨.

(٤) في ق : فوجب حدهم، في الثانية.

(٥) يعني هم الذين رفعوه إلى القاضي.

(٦) انظر المنتقى ٧ / ١٤٤، والبيان والتحصيل ١٠ / ٢٤، ١٦ / ٣٣٦.

(٧) العتبية ١٦ / ٣٣٥. وانظر ١٠ / ٢٣.

(٨) في ح : بخلافه. وانظر النوادر ل ٧١/أ، والمنتقى ٧ / ١٤٤، والذخيرة ١٢ / ٥٨.

(٩) في ح : وقال.

وآخر في السوق، فذكر أمكنة قرية، وأتى بهم من ساعته^(١)؛ قال : كان ينبغي للإمام أن لا ينتظره، ويحده ومن شهد معه إذا لم تكن^(٢) متواترة، فأما إذا تمت الشهادة قبل إسقاطها بجهالة من الإمام فهي جائزة^(٣).

قال : وكذلك لو أتى بشاهدين اليوم أو بواحد، ولم^(٤) يضرب حتى أتى بآخر بعد ذلك ثم بآخر حتى أتم أربعة مفترقين؛ فإنه تقبل شهادتهم؛ يحد المشهود عليه^(٥).

قال محمد^(٦) : - ونحوه في المدونة^(٧) - وإن جاء رجل إلى الإمام على وجه الشهادة فقال : أشهد على فلان أنه زنا فليحد، إلا أن يأتي بأربعة سواه^(٨)، فإن ذكر أنهم حضور أوقرية^(٩) غيبتهم ترك، وتوثق منه، وكلف أن يبعث فيهم، وإن ادعا بينة بعيدة حد، ثم إن جاء بهم سقطت عنه جرحة^(١٠) الحد، وأقيم على المشهود عليه حد الزنى^(١١).

يُحد من شهد على رجل بالزنى إن لم يأت بأربعة سواه

٤٠ - فصل [في الشهادة على الشهادة في الزنى]

قال مالك : وتجوز الشهادة على الشهادة في الزنى، مثل أن يشهد^(١٢) أربعة على شهادة أربعة، أو اثنان على شهادة اثنين، واثنان على شهادة اثنين

(١) في ق : من متاعته.

(٢) في ق : إذ لم يكن.

(٣) انظر النوادر ل ١/٧١.

(٤) في ق : فلم.

(٥) انظر النوادر ل ١/٧١.

(٦) في ق : م.

(٧) ٢١٧/٦ - ٢١٨.

(٨) في ق : سوا.

(٩) في ح : وقرية.

(١٠) (جرحة). سقطت من ق.

(١١) انظر النوادر ل ١/٧١، والمتقى ١٤٤/٧.

(١٢) في ح : يشهلوا.

آخرين، فتمت الشهادة..

ولو شهد اثنان أو ثلاثة على شهادة أربعة؛ لم يجز ذلك، ويحدوا إلا أن يقيموا أربعة [١٣٢/أ] سواهم على شهادة أربعة^(١) أشهدوهم فلا يحدوا، ويحد الزاني أو يرحم.

وكذلك لو شهد ثلاثة على شهادة ثلاثة، وواحد على شهادة واحد؛ لم تتم الشهادة ويحدوا إلا أن يشهد على الرابع اثنان^(٢).

قال ابن القاسم : ولا تتم الشهادة حتى يكون الشهود عند الحاكم^(٣) أربعة، ثم يؤخذ^(٤) عدد الشهود على الرؤية أربعة، مثل أن يشهد اثنان على رؤية أنفسهما، واثنان على شهادة اثنين، أو يشهد واحد على رؤية نفسه، وثلاثة على شهادة ثلاثة، فتحوز الشهادة؛ لأنها تمت أربعة^(٥) من كلا الفريقين، وأما لو شهد شاهد على رؤية نفسه، وشاهدان على شهادة ثلاثة على^(٦) رؤية أنفسهم^(٧) مع الرابع^(٨) لم تجز الشهادة، ويحد الشاهد على رؤية نفسه، ولا شيء على الشاهدين إذا لم يكن في شهادتهما أنه زان، وإنما شهدوا على شهادة غيرهم أن فلانا رأيناه يزني، وفلانا معنا، يعنون^(٩) الذي شهد على رؤية نفسه، ويحد الثلاثة إذا قدموا إلا أن يتأخر ضرب الأول حتى يقدم الثلاثة؛ فتحوز شهادتهم،

(١) من قوله : (لم يجز ذلك) . سقط من ق .

(٢) انظر المدونة ٦/٢٤٥ ، ٢٠٨ وتهذيب المدونة ل ٢٢٥ ب .

(٣) في ح : حتى تكون الشهود عند الحاكم .

(٤) في ق : يوجد .

(٥) أربعة . سقطت من ح .

(٦) في ح : أو على .

(٧) تكرر في ح كلام سبق وهو : (أو ثلاثة على شهادة ثلاثة فتحوز الشهادة) . ثم إن النص

مذكور في النوازل ل ٧١/أ وليس فيه (على رؤية أنفسهم مع الرابع) .

(٨) في ح : مع الزاني .

(٩) في ق : يعني .

ويحد المشهود عليه^(١).

وقال ابن حبيب عن مطرف عن مالك : لا يجوز من الشهادة على الشهادة في الزنى^(٢) إلا أن يشهد على كل واحد^(٣) من الأربعة أربعة، ولا يجوز أربعة على أربعة، وإن كانوا كلهم قد سمعوا من الأربعة، إلا^(٤) ستة عشر شاهدا^(٥).

قال : ولو حضر ثلاثة على رؤية أنفسهم وغاب الرابع^(٦) أو مات فلا تقوم شهادته إلا بأربعة ينقلون عنه، وإن احتاج الإمام إلى تعديلهم فلا يقبل إلا أربعة يعدلون كل واحد^(٧).

وقال ابن الماجشون، وابن القاسم، وجميع أصحاب مالك : يجوز شهادة أربعة على شهادة أربعة إذا كانوا كلهم سمعوا من الأربعة، فإن تفرقوا جاز^(٨) اثنان على كل واحد معهم حتى يصيروا ثمانية، ويجوز في تعديلهم ما يجوز في تعديل غيرهم، اثنان على كل واحد، وأربعة عليهم^(٩) أجمعين^(١٠).
م : وهذا كله خلاف المدونة.

٤١ - فصل [فيمن قال لرجل : سمعت فلانا يشهد أنك زان]

ومن قال لرجل : سمعت [١٣٢/ب] فلانا يشهد أنك زان، أو يقول لك

(١) انظر النوادر ل ٧٢/أ - ب.

(٢) نهاية ل ١٢٨/أ. ق. ويليها لوحة ١٣٠/ب.

(٣) (كل واحد). مطموسة في ق.

(٤) (إلا). مطموسة في ق.

(٥) انظر النوادر ل ٧٢/أ.

(٦) في ق : الراجع.

(٧) انظر النوادر ل ٧٢/أ.

(٨) (جاز). مطموسة في ق.

(٩) (عليهم). مطموسة في ق.

(١٠) انظر النوادر ل ٧٢/أ.

فلان : يازاني؛ فإنه يحد، إلا أن يقيم^(١) بينة على قول فلان^(٢).

قال ابن المواز : وقيل : إن كان ذلك منه في غير مشائمة؛ لم يكن على الشاهد حد ولا يمين أنه لم يرد به القذف.

محمد : وهذا أحب إلي؛ ألا يحد إلا أن يكون ذلك على وجه المشائمة^(٣)، وقد قال مالك على من افتري على رجل ولا شاهد عليه وطلب يمينه أنه لا يمين عليه^(٤).

قيل : فإن أقام عليه شاهداً أنه زناه؟

قال : فعلى المشهود عليه اليمين، فإن نكل سجن أبداً حتى يحلف، ورواه ابن القاسم عن مالك^(٥).

قال ابن القاسم : فإن طال سجنه جداً رأيت أن يخلأ سبيله، ولا أدب عليه.

قال أصبغ : إلا أن يعرف بالمشاررة^(٦) والفحش، وإلا فسجنه أدباً له يكفيه^(٧).

[٤٢- فصل : فيمن سمع رجلاً يقذف غائباً، وفيمن سمع رجلين فطلب أحدهما شهادته، وفيمن نسي الشهادة]

ومن المدونة : ومن سمع رجلاً يقذف رجلاً غائباً فليشهد له إن كان معه

(١) في ق : تقوم.

(٢) المدونة ٢٤٥/٦، وانظر ٢٢٤/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/١.

(٣) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٦ / ١.

(٤) انظر العتبية ٢٧٠/١٦.

(٥) انظر العتبية ٤٧٢/٩، ٢٧٠/١٦ - ٢٧١.

(٦) المشاحرة والمخاصمة.

(٧) انظر العتبية ١٦ / ٣٣٩، وانظر أيضاً النوادر ل ٩٥/١، والبيان والتحصيل ٩ / ٤٧٣، ١٦ / ٢٧١، والذخيرة ١٢ / ١١٤.

غيره^(١).

م : خوف أن يقول له المشهود له ما شتني أحد وإنما أنت عرّضت
بشتني فيحده^(٢).

قال مالك : وإن مرّ برجلين يتكلمان في أمر فسمع منهما شيئا ولم
يُشهداه، ثم طلب أحدهما تلك الشهادة فلا يشهد له.

قال ابن القاسم : إذ قد يكون قبله أو بعده كلام لا تتم^(٣) الشهادة أو
تسقط إلا به، ولا يميز القاضي شهادة مثل هذا إلا أن يستوعب كلامهما من
أوله إلى آخره فليشهد وإن لم يشهداه^(٤).

قيل لمالك : فمن شهد بين رجلين في حق فنسي بعض الشهادة وذكر
بعضها؟

فقال : إن لم يذكرها كلها فلا يشهد^(٥).

قيل : فرجلين تنازعا في أمر فأدخلا بينهما رجلين على أن لا يشهدا بما سمعا
منهما فيتقاررا ثم يفرقا فيتجاحدا؟

قال : فليعذر الشاهدان إليهما ولا يعجلان، فإن تماديا على الجحد فليشهدا
عليهما^(٦).

الشهادة الناقصة

نسيان بعض
الشهادة

(١) انظر المدونة ٦/ ٢٤٥، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/١.

(٢) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٦/أ.

(٣) في ق : لا يتم.

(٤) انظر المدونة ٦/ ٢٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/١.

(٥) انظر المدونة ٦/ ٢٤٦ - ٢٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/١ - ب.

(٦) انظر المدونة ٦/ ٢٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

الباب (١) [العاشر]

في القاذف يُضرب بعض الحد ثم يَقْذِفُ أَوْ يَقْذَفُ بعد تمام الحد،
وفي العفو عنه، وهل يجمع على الرجل حدّان في وقت؟

ومن قذف رجلاً فلما ضُرب أسواطاً قذف آخر، أو قذف الذي يُجلد
له (٢)؛ ابتداءً الجلد عليه ثمانين من حين يقذفه، ولا يعتد بما مضى [١٣٣/أ] من
السياط.

ومن قذف رجلاً فحدّه له ثم إن قذفه حد له ثانية (٣).

تكرر الحد بتكرر
القذف

٤٢ - فصل [في العفو عن القذف، وكتابه، وشهادة القاذف]

ومن عفا عن قاذفه جاز عفوّه ما لم يبلغ الإمام، فإن (٤) عفا عنه على أنه
متى شاء قام بحده، وكتب بذلك كتاباً، وأشهد على ذلك؛ فذلك له متى قام
به، فإن مات كان لولده أن يقوم عليه بذلك الكتاب، ولا تبطل شهادة القاذف
حتى يموت، وكذلك إن عفا عنه فإذا ضرب سقطت شهادته حتى يُحدث توبة
وخيراً (٥).

ومن عفا عن قاذفه لم يكن لغيره أن يقوم بحده (٦).

(١) سقطت من ق.

(٢) في ق : (يجلده له). وفي المدونة ٢٤٧/٦ : (الذي يجلده). وفي تهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب
كالمثبت.

(٣) انظر المدونة ٢٤٧/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

(٤) في ح : وإن.

(٥) انظر المدونة ٢٤٧/٦ - ٢٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

(٦) انظر المدونة ٢٤٩/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

[٤٣ - فصل : في القذف هل هو حق للمقذوف أو حق لله سبحانه؟ أو هو حق مشترك؟]

وإن رفع القاذف إلى الإمام أجنبي غير المقذوف لم يمكن من ذلك ولا يحل له.

قيل : أليس هذا حد لله عز وجل قد بلغ الإمام؟

قال : هذا حد للناس لا يقوم به عند الإمام إلا صاحبه^(١).

واختلف في العفو عن حد القذف بعد بلوغ الإمام فأجازه مالك مرة^(٢) ثم رجع عنه^(٣).

وفي كتاب القذف إيعاب هذا والزيادة فيه.

٤٤ - فصل [في اجتماع الحدود، وكيفية الضرب، وأي الحدود يُقام أولاً؟]

ومن قذف وشرب حمراً سَكِرَ منه^(٤) أو لم يسكر، جُلِدَ حداً واحداً^(٥).

قال مالك : وجعل حد الخمر على وجه حد الفرية؛ لأنه إذا شَرِبَ هَذَى، وإذا هَذَى اقْتَرَى^(٦). "وقاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه"^(٧). ومضى

(١) انظر المدونة ٦/ ٢٤٩، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب - ١/٢٢٦.

(٢) مرة () سقطت من ق.

(٣) انظر المدونة ٦/ ٢٤٩، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

(٤) في ح : وسكر منه.

(٥) انظر المدونة ٦/ ٢٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

(٦) في ق : (لأنه إذا شرب هذى، وإذا اقترى على هذا) . وانظر المدونة ٦/ ٢٤٨.

(٧) أخرج الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر ٦٤٢/٢ : (أن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْعَمْرِ بِشَرِبِهَا الرَّجُلُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ نَرَى أَنْ تَحْلِلَهُ ثَمَانِينَ فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى اقْتَرَى - أَوْ كَمَا قَالَ - فَجَلَدَ عُمَرُ فِي الْعَمْرِ ثَمَانِينَ). وقول علي هذا أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الحدود، باب مشاورة الصحابة في باب حد الخمر ٣٧٥/٤. وقال : (صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي. وانظر : نصب الرأية ٣/ ٣٥١، والتلخيص الحبير ٤/ ٧٥.

عليه العمل أن حدَّ الخمر ثمانون^(١).

ابن القاسم : وإذا اجتمع على الرجل مع حد الزنى حد قذف أو شرب خمر، أقيما^(٢) عليه جميعا، ويجمع الإمام ذلك عليه، إلا أن يخاف عليه^(٣) فيفرقهما، وذلك إلى اجتهاده^(٤).

محمد^(٥) : وقال عبد الملك : إذا زنى وقذف، ضربه أكثر الحدين مئة وأجزأه عن الحدين.

ويقول ابن القاسم أقول^(٦).

قال ابن القاسم في المدونة : وإذا اجتمع عليه حد الزنى، وحد الفرية؛ فأحب الي أن يبدأ بحد الزنى؛ لأنه حد لله عز وجل لا عفو فيه^(٧).

٤٥ - فصل [في إقامة الحد على المريض أو في البرد أو الحر]

قال : والمريض إذا خيف عليه الموت من إقامة الحد فليؤخر^(٨).

قال محمد^(٩) : وقد جاء "أن عمر أقام حدَّ الخمر على قدامة بن مظعون^(١٠)".

(١) انظر الاستذكار ٢٤/٢٦٩، والمغني ١٢/٤٩٨.

(٢) في ق : فيما.

(٣) (عليه). سقطت من ح.

(٤) انظر المدونة ٦/٢٤٨، والعتبة ١٦/٣١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

(٥) في ق : م.

(٦) انظر النوادر ل ٨٣/ب، والذخيرة ١٢/٨٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٧/ب.

(٧) المدونة ٦/٢٤٩.

(٨) انظر المدونة ٦/٢٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

(٩) في ق : م.

(١٠) قدامة بن مظعون بن حبيب القرشي، أبو عمرو الجمحي، من السابقين الأولين، هاجر المجرتين، وشهد بدرًا وأحدا وسائر المشاهد، استعمله عمر رضي الله عنه على البحرين، وتوفي سنة ست وثلاثين وقيل غير ذلك. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٢/٦٠، والإصابة ٣/٢١٩، والأعلام ١٩١/٥.

ثمانين وهو مريض" ^(١)، غير أن العمل على خلافه ^(٢)، وسمعنا من يقتدى ^(٣) به ^(٤) أنه ^(٥) لا يراه، وينهى عنه، ومن الحجة له في ذلك إنما وجب عليه الجلد لا القتل، فإذا ضربته حين الخوف عليه فأنا ^(٦) الذي ^(٧) قتله.

ابن وهب : وقاله ربيعة ^(٨) ومالك ^(٩).

[١٣٣/ب] قال مالك في المدونة : وكذلك إذا خيف على السارق أن يقطع في البرد فليؤخر ^(١٠).

قال ابن القاسم : والذي ^(١١) يضرب الحد عندي في البرد بمنزلة القطع في البرد إذا خيف عليه فيؤخر ويحبس إلى إمكان ذلك فيه، فالحر عندي ^(١٢) بمنزلة البرد في ذلك، وأما في الرجم ^(١٣) فلا يؤخر لمرض ولا غيره؛ لأنه الموت ^(١٤).

(١) وهو مريض. بين الكلمتين في "ق" كلمة لم أستطع قراءتها. والظاهر أنه مضروب عليها. وهذا الأثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، في كتاب الأشربة، باب من أخذ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ٩ / ٢٤٠ - ٢٤٣، وابن أبي شيبة، في كتاب الحدود، باب من قاء الخمر ماعليه ١٠ / ٣٩، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في عدد حد الخمر ٨ / ٣٢٠ - ٣٢١.

(٢) انظر النواذر ل ٨٣/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٧/ب.

(٣) في ح : يقيد.

(٤) (به). سقطت من ح.

(٥) (أنه). سقطت من ق.

(٦) في ح : فأبأ.

(٧) (الذي). سقط من ق.

(٨) نهاية ل ١٣٠/ب. ق.

(٩) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٧/ب.

(١٠) المدونة ٦ / ٢٤٩، ٢٩٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

(١١) قال ابن القاسم : والذي. مطموسة في ق.

(١٢) فالحر عندي. مطموسة في ق. وهي نهاية سقط وقع في ح من قوله : في البرد بمنزلة القطع.

وانتمتها من المدونة ٦ / ٢٤٩.

(١٣) (الرجم). مطموسة في ق.

(١٤) المدونة ٦ / ٢٤٩، ٢٩٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

[٤٦- فصل : في أن المرأة الحامل لا تحد حتى تضع]

قال مالك : ولا تجلد البكر الحامل في الزنى حتى^(١) تضع وتستقل^(٢) من نفاسها لأنه مرض، ولو كانت محصنة امهلت حتى تضع، فإذا وضعت رجعت مكانها، ولم تؤخر لأن حدها القتل، وهذا إذا وجد للمولود من يرضعه، وإن لم يوجد أو يقبل غيرها أخرت حتى ترضع ولدها لخوف هلاكه، وكما يجب تأخير الحمل خوفاً هلاك الولد، فكذلك^(٣) تؤخر بعد الوضع لعدم من يرضعه لخوف هلاكه^(٤)، وروي ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم^(٥).

محمد^(٦) وروى ابن وهب أنه قال : أتني عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بامرأة حامل وقد^(٧) أخذت فأراد ضربها، فقال له مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ : "هَذَا لَكَ عَلَيْهَا، فَمَا الَّذِي لَكَ عَلَيَّ بِطُيْهَا؟ أَخْرَجَهَا حَتَّى تَضَعَ ثُمَّ شَأْنُكَ بِهَا". فقال عمر : "أَعْجَزَتْ^(٨) النِّسَاءُ أَنْ تَأْتِيَ بِمِثْلِ مُعَاذٍ، وَلَوْلَا مُعَاذٌ^(٩) هَلَكَ عُمَرُ"^(١٠).

قال في المدونة : وإذا زنت امرأة^(١١) فقالت : إني حامل، وكيف إن قالت

(١) (في الزنى حتى). مطبوسة في ق.

(٢) في ق : (وتستقل). وفي المدونة : تعال.

(٣) في ق : وكذلك.

(٤) انظر المدونة ٢٥٠ / ٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٦ / ١.

(٥) في خبر تقدم تخريجه.

(٦) في ق : م.

(٧) في ق : قد.

(٨) هكذا في النسختين (أعجزت) والموجود في مصنف ابن أبي شيبة (عجزت).

(٩) (ولولا معاذ). سقطت من ح.

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الحدود، باب من قال : إذا فحرت وهي حامل انتظر

بها حتى تضع، ثم ترجم ٨٨/١٠، ٨٩.

(١١) (وإذا زنت امرأة). سقطت من ح.

البينة : إنا رأيناها تزني منذ شهرين أو ثلاثة أو أربعة؛ فإنه ينظر إليها النساء^(١)
فإن صدقوها لم يعجل عليها، وإلا حدث^(٢).

[٤٧- فصل : لا تقبل شهادة النساء في تصديقهن المشهود عليها بالزنى أنها
عذراء، وتقبل في تصديقهن ادعاءها الحمل]

قال : وإذا شهد عليها بالزنى أربعة عدول، فقالت : أنا عذراء، أو رتقاء،
ونظر^(٣) إليها النساء وصدقوها؛ لم ينظر إلى قولهن، وأقيم عليها الحد لأنه قد
وجب ذلك بخلاف الحمل، ألا ترى أن البكر إذا أنكر^(٤) زوجها الوطء بعد
إرخاء السر وادعته، وشهد النساء أنها بكر، أن قولهن لا يقبل، وتصدق المرأة،
ولا يكشف^(٥) الحرائر عن مثل هذا^(٦).

م : ولأن شهادة النساء في الحمل لم ترفع^(٧) الحد وإنما أخرته^(٨)؛ لخوف
هلاك الحمل ثم تحم^(٩) بعد ذلك، وفي شهادتهن عذراء^(١٠)، أو رتقاء، أردن أن
يرفعن حداً قد وجب، وكذب البينة في شهادتها^(١١)، فلم يقبل منهن^(١٢).

توجه للصنف للفروق
بين التصليقين

(١) (النساء). سقطت من ح.

(٢) المتنونة ٦ / ٢٥٠، وتهذيب المتنونة ل ٢٢٦ ب.

(٣) ونظر. مطموسة في ق.

(٤) (أنكر). مطموسة في ق.

(٥) في ح : ولا تكشف.

(٦) المتنونة ٦ / ٢٥٠، ٢٥١، وتهذيب المتنونة ل ٢٢٦ ب.

(٧) في ق : لم يرفع.

(٨) في ق : وإنما أعدد به.

(٩) في ق : ثم حم.

(١٠) في ح : في شهادتين أن عذراء.

(١١) في ح : في شهادتهما.

(١٢) انظر الذخيرة ١٢ / ٦٢، وشرح تهذيب المتنونة ل ٢٧٨ أ.

[٤٨- فصل : في زنى زوجة الغائب وهي حامل، وكيف يُنفى الولد؟]

قال في المدونة : وإذا شهدت بينة على امرأة بالزنى^(١) أنها زنت منذ أربعة أشهر، والزوج غائب منذ أربعة أشهر، وادعت هي الحمل، وصدقها النساء^(٢)، فأعترت حتى وضعت، ثم رجعت، ثم قدم الزوج^(٣) فنفى الولد، وادعى [١٣٤/أ] الاستبراء؛ فإن كانت المرأة قالت قبل أن ترجم : ليس الولد منه، وقد استبرأني، نفى الولد بللعان لأن مالكا قال فيمن ظهر بامرأته حمل قبل البناء فنفاه، وصدقته هي أنه من زنى، وأنه لم يطأها : فإنه ينفى بلا لعان وتحد هي^(٤).

قال ابن القاسم : وإن كانت بكراً جلدت، وبقيت^(٥) له زوجة، إن شاء أمسك، وإن شاء طلق^(٦)، وإن لم تذكر المرأة قبل موتها الاستبراء في المسألة الأولى، وادعى الزوج الاستبراء، أو نفى الولد^(٧) فلا ينفيه هاهنا إلا بللعان، وكذلك لو نفاه ولم يدع استبراء فإنه يلتعن وينفى الولد. قيل : أليس من قول مالك : أن من لم يدع استبراء ونفى الولد ضرب الحد والحق به الولد؟ وقاله المخزومي. وابن دينار^(٨) قال : ليس ذلك قول مالك، ولكن قال مالك : إذا

(١) (بالزنى). سقطت من ق.

(٢) في ق : وصدقها البينة فيه.

(٣) (ثم قدم الزوج). سقطت من ح.

(٤) المدونة ٦ / ٢٥١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٦ / ٢.

(٥) في ق : بقيت.

(٦) في ق : وإن شاء طلق أو أمسك.

(٧) (الولد). مطموسة في ق.

(٨) هو محمد بن إبراهيم بن دينار الجهمي مولاهم، أبو عبد الله الإمام الثقة، مقيم المدينة، روى عن ابن أبي ذئب، وموسى بن عقبة، ودرس مع الإمام مالك على ابن هرمز، وأخذ عنه ابن وهب، ومحمد بن مسلمة، وغيرهما. وكان فقيهاً فاضلاً له بالعلم رواية وعناية، قال الشافعي : ما رأيت في فتيان مالك أفقه من محمد بن دينار، وتوفي رحمه الله سنة اثنتين ومئتين ومئة. له ترجمة في طبقات الشيرازي ١٥١، وترتيب المدارك ٤٩١/١، والديهاج ٢٢٧.

رأى الرجل امرأته تزني وقد كان يطأها قبل الرؤية؛ لاعن ونفى الولد، إلا أن يطأها بعد الرؤية فيلحق به الولد ويحد، وإن لم يطأها بعد الرؤية إلا أنها كانت حاملا يوم قال : رأيتها تزني، فإنه يلاعن^(١)، ويلحق به الولد، إذا كان حملها يومئذ بينا مشهودا عليه، أو مقرا به قبل ذلك؛ لأنه لم ينتف من الحمل، فإن لم يلتعن صار قاذفا وحدا، ولحق به الولد^(٢).

وفي كتاب اللعان إيعاب هذا.

(١) في ح : فإنه تلاعن.

(٢) المدونة ٢٥١/٦ - ٢٥٢، وتهذيب المدونة ل ١/٢٢٦ - ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٨/ب -

الباب^(١) [الحادي عشر]في حد العبد والذمي^(٢)

قال مالك : وحد العبد في الزنى خمسون جلدة، وفي الخمر والفرية أربعون جلدة^(٣).

مقدار حد
العبد

قال ابن المواز : وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ "جَلَدُوا عَبِيدَهُمْ نِصْفَ حَدِّ الْخُرِّ"^(٤) فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ^(٥).

م^(٦) لقوله عز وجل : في المملوكات : ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٧) وليس على العبيد في الزنى رجم، لأن الله تعالى جعل عليهن^(٨) نصف حد المحصنات، ولا نصف للرجم، ومعنى الإحصان هاهنا إحصان الحرية، لا إحصان النكاح؛ لأن الإحصان^(٩) في اللغة ينصرف على وجوه : فمنه إحصان الحرية^(١٠)، وإحصان عفاف، وهو قوله عز وجل :

(١) من هنا تبدأ نسخة رقم (٣٧٠٠ و يرمز لها " أ ")، ونسخة رقم (٨٣٧٩ و يرمز لها " هـ ") .

ولفظه "باب" ساقطة من هـ، وفي أ : "كتاب الحدود".

(٢) في ح في حد الذمي والعبد.

(٣) انظر المدونة ٢٥٢/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٦/ب.

(٤) في ح : نصف الحد في الخمر.

(٥) الموطأ ٢/٦٤٢.

(٦) ساقطة من أ، هـ.

(٧) النساء ٢٥.

(٨) في أ، هـ : عليهم.

(٩) (لأن الإحصان) . سقط من ق.

(١٠) في ق : بحرية.

﴿وَأَلَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾^(١)، وإحصان بنكاح^(٢).

[٤٩- فصل : في العبد إذا ارتكب حداً أو جنابة أو طلق ثم بان أنه عتق قبل ذلك فكا الحر]

ومن المدونة قال مالك : وإذا زنى العبد أوقذف، أو شرب حمراً، ثم قامت بينة أنه عتق قبل ذلك؛ فإنه يكون له وعليه حكم [١٣٤/ب] الحر في ذلك كله^(٣)، وفي القصاص بينه وبين الحر، وإن كان قد طلق زوجته تطليقتين بعد العتق جعلت له عليها الثالثة، علم العبد بعتقه في ذلك كله أو لم يعلم، كان^(٤) السيد مقراً بالعتق أو منكراً^(٥)، والقول في غلته وخدمته^(٦) في كتاب العتق^(٧).

قال ابن المواز^(٨) : ولو أقيم عليه^(٩) حد العبد^(١٠)، ثم علم أنه كان حيثئذ حراً؛ فليرجع عليه بحكم الحر.
يريد : يتم عليه حد الحر^(١١).

قال : ولو زنى وهو مملوك ثم عتق^(١٢) قبل الحد^(١٣) فليس عليه إلا حد

(١) الأنبياء ٩١.

(٢) انظر التمهيد ٩/ ٩٨ - ٩٩، والاستذكار ١٠١/ ٢٤ - ١٠٢، والمتقى ٧/ ١٤٤ - ١٤٥، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٣) (كله). سقطت من ح.

(٤) في أ، هـ : أن.

(٥) (أو منكراً). ساقطة من "ق". المدونة ٦/ ٢٥٢ - ٢٥٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢٦/ب.

(٦) في ح : والقول عليه وحر منه.

(٧) أي أن ذلك مذكور في كتاب العتق.

(٨) في ح : ابن القاسم.

(٩) (عليه). مطموس أكثرها في ق.

(١٠) في ق : الحد العبد.

(١١) (الحر). مطموسة في ق.

(١٢) نهاية ل ١٣١/أ. ق.

(١٣) (قبل الحد). مطموسة في ق.

العبد^(١) وكذلك^(٢) كل أمر جناه في رقه، وقاله مالك وأصحابه^(٣).

وكل من كان^(٤) فيه بقية رقى، من كتابة^(٥)، أو تدبير، أو أم ولد، أو من بعضه حر، فحدهم حد العبد^(٦) في جميع الحدود^(٧).
 من فيه بقية رقى
 فحكمه كالعبد

٥٠ - فصل [في بعض أحكام أهل الذمة في الحدود والجنايات]

قال مالك : وما^(٨) تظالم به^(٩) أهل الذمة^(١٠) بينهم من قطع جارحة، اخذ ذلك من بعضهم لبعض، وإن قتل ذمي ذمياً؛ قتل به، وإن سرق ذمي من مسلم أو من ذمي؛ قطع؛ لأن هذا من الحاربة^(١١)، ولا يقبل في شيء من ذلك إلا شهادة المسلمين^(١٢)، وإذا زنى الكافران لم يحدا، ويرد^(١٣) إلى أهل دينهما، وإن أعلنوا بالزنى، وشرب الخمر؛ فلينكلوا، فاما إن وجدوا على ذلك ولم يعلنوه فلا^(١٤).

الأبهرى إنما قال ذلك : لأن اظهروا الزنى، وشرب الخمر بين

(١) من قوله : (قال : ولو زنى). سقط من ح.

(٢) (العبد وكذلك). مطموسة في ق.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٥/٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٩/١ - ب.

(٤) (كان). سقط من ح.

(٥) (بقية رقى، من كتابة). مطموسة في ق.

(٦) في ق : العبد.

(٧) المدونة ٦ / ٢٢١-٢٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٥/٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٧٩/ب.

(٨) في أ : ومن.

(٩) (به). سقط من ح.

(١٠) (وما تظالم به أهل الذمة). عليه آثار رطوبة في ق. وهو نهاية لوحة ٢ / أ، هـ.

(١١) في ح : من الحرام.

(١٢) انظر المدونة ٦ / ٢٥٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢٦/ب.

(١٣) في ح : وترد.

(١٤) انظر المدونة ٦ / ٢٥٥ - ٢٥٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧/أ.

المسلمين^(١)، مما قد منعوا من إظهاره، فإن أظهره^(٢) عوقبوا، ولم^(٣) يجب عليهم في ذلك حد؛ لأن الحد يطهر، والكافر لا يطهر. ولأن ذلك من حقوق الله عز وجل فلا يقام عليهم كما لا يقام عليهم^(٤) حد الكفر، فأما القتل، والسرقة، والقذف، فهو حق لآدمي، فإن أتوا شيئا من ذلك وجب عليهم إقامة الحد^(٥).

٥١ - فصل : [إذا ارتكب النصراني ما يوجب الحد ثم أسلم]

قال : وإن أسلم النصراني قبل أن يقام عليه حد القتل، والفرية، والسرقة؛ فإنه يقام عليه؛ لأنه حق لآدمي^(٦) فهي^(٧) لازمة له^(٨) كالدين، ألا ترى أنها تقام على المسلم إذا أتاها، فكذلك إذا ارتكبها الكافر ثم أسلم، فأما حقوق الله عز وجل فلا يقام^(٩) عليه، كحد الزنى، والخمر؛ لقوله عز وجل : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾^(١٠).

٥٢ - فصل : في الذمي يزني بمسلمة، أو يستكره أمة، ووجه الفرق بينهما في الحكم]

وإن زنى ذمي بمسلمة حدث وعوقب هو^(١١) أشد العقوبة، ولا يقتل إلا أن

(١) (بين المسلمين). سقطت من "أ، هـ".

(٢) في أ : فإن منع أظهره.

(٣) في ح : ولا.

(٤) قوله : (كما لا يقام عليهم). سقط من ح.

(٥) انظر الدعوة ٧٣/١٢.

(٦) من قوله : (فإن أتوا شيئا من ذلك). سقط من أ، ق، هـ.

(٧) في أ، هـ : (في). وفي "ق" : (فهو).

(٨) في أ، هـ : لازمة لهم.

(٩) في ح : يقام.

(١٠) الآية مثبتة في ح فقط. وهي رقم ٣٨ من سورة الأنفال، وانظر المدونة ٦/ ٢١٨ - ٢١٩.

(١١) في ق : فهو.

يكرهها^(١).

الأبهري^(٢) : ولو استكره أمة مسلمة، فعليه لسيدها مانتقصها، بكرراً كانت أو ثيباً، ولا يقتل، وقاله الليث بن سعد .

وإنما قال ذلك^(٣) : لأنه لا يجوز للنصراني أن يملك [١٣٥/أ] الأمة المسلمة بوجه؛ لأنه لو اشتراها أو ورثها لبيعت عليه، وكذلك لو أسلمت وهي^(٤) في ملكه لبيعت^(٥) عليه، فقد صح ملكه على هذه المسلمة^(٦) بوجه ما، فلهذا لم يقتل^(٧).

وأما إذا استكره الحرة المسلمة^(٨)؛ فإنه يقتل؛ لأنه لا يجوز أن يملكها بوجه، فما لا يصح له نكاحها ولا ملكها^(٩)، فلا شبهة له فيها^(١٠)، فيقتل بنقضه العهد؛ لأنه إذا زال عهده صار حربياً، فوجب قتله إلا أن يسلم^(١١).

(١) انظر العتبية ١٦ / ٣٣٠، ٣٣٤.

(٢) (الأبهري). سقط من ح.

(٣) (ذلك). سقط من ح.

(٤) (وهي). سقط من أ، هـ.

(٥) في ح : (بيعت). وفي "ق" : (فبيعت).

(٦) في ق : المسلة.

(٧) في ح : يقتل.

(٨) نهاية لوحة ٤٥ / ب. أ.

(٩) في ح : ملكها ولا نكاحها.

(١٠) (فيها). عليها آثار رطوبة في ق.

(١١) انظر العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤، والنوادر ٧٥/أ، والمعونة

١٠٩٠/٣، والذخيرة ١٢/٩٤.

وبنهاية هذا الباب توقفنا عن مقابلة نسخة (ق) لأسباب ذكرناها سابقاً في الدراسة في المبحث التاسع وهو (وصف النسخ المخطوطة للكتاب ص ٧٩)، وتحديدًا ص ٨٠ بند رقم (٦).

الباب^(١) [الثاني عشر]

فيمن أفض^(٢) زوجته أو أمته أو غيرها، أو وطئ امرأة في دبرها،
أو قذف صبيا، أو صبية^(٣)

[٥٣ - فصل : فيمن أفض زوجته البكر، وأفض امرأة بالزنى]

قال مالك : ومن دخل بزوجه البكر فأفضها^(٤) ومثلها يوطأ^(٥)، فماتت من جماعه؛ فإن علم أنها ماتت من جماعه، فديتها على عاقلته، وإن لم تمت فعليه ما شأنها^(٦) بالاجتهاد في ماله، وتبقى له زوجة إن شاء طلق أو أمسك، فإن بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فأكثر؛ كان على العاقلة، وقد جعل في هذا^(٧) بعض الفقهاء ثلث الدية على عاقلته، وجعلوا ذلك بمنزلة الجائفة^(٨).

وإن^(٩) وطأ أمته فأفضها^(١٠)، فلا شيء لها، ولا تعتق عليه؛ لأنه لم يقصد إلى المثلة وهذا كالأدب يؤول إلى المثلة.

(١) ساقطة من أ، هـ.

(٢) في جميع النسخ : (أفاض). والإفضاء : خلط غرغ البول ومخرج الولد حتى يصيرا شيئا واحدا. انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٧٩ ب.

(٣) في أ، هـ : أو صبية.

(٤) في ح، هـ : فأفاضها.

(٥) في أ، هـ : ومثلها لم يوطأ.

(٦) (ما شأنها). سقطت من ح.

(٧) في أ، هـ : فيها.

(٨) يأتي معنى الجائفة في أول كتاب الجراح إن شاء الله تعالى.

(٩) في ح : فإن.

(١٠) في ح، هـ : فأفاضها.

وإن زنى بإمرأة فأفوضها^(١)، فلا شيء عليه^(٢) لها، إن أمكنته^(٣) من نفسها، وإن اغتصبها فلها الصّداق مع ما أشانها جميعاً؛ كمن أوضح رجلاً موضحة، فسقطت عينه من ذلك؛ فعليه دية الموضحة، ودية العين جميعاً^(٤)، ولا يدخل بعض ذلك في بعض^(٥).

م : والفرق بين الزوجة إذا أفوضها^(٦)، وبين الأجنبية إذا أطاعت : أن الزوجة واجب^(٧) عليها تركه يطأها، ولا تستطيع الامتناع من ذلك؛ فلذلك كان عليه ما شانها.

بيان للمصنف وجه
الفرق بين الزوجة
والزنى بها إذا أفوضها

والأجنبية الواجب عليها منعه، فلما طاعت له لم يكن لها^(٨) عليه^(٩) شيء، كما لو أذنت له أن يوضحها^(١٠).

٥٤ - فصل [في الوطء في الدبر]

ومن وطأ امرأة في دبرها زنى^(١١)؛ فعليه الحد، وهو وطء يغتسل^(١٢) منه، وقد جعله^(١٣) الله عز وجل وطأ، فقال : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾^(١٤).

الزنى في الدبر

(١) في ح، هـ : فأفوضها.

(٢) عليه () سقطت من ح.

(٣) في أ : مكنته.

(٤) في أ، هـ : فعليه دية العين ودية الموضحة جميعاً.

(٥) انظر المدونة ٦/ ٢٥٣ - ٢٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٦ / ب - ٢٢٧ / أ.

(٦) في ح : (أفوضها) . وهنا نهاية ل ٢ / ب، هـ.

(٧) في أ : أن الزوجة إذا واجب.

(٨) لها () سقطت من أ، هـ.

(٩) عليه () سقطت من ح.

(١٠) انظر : شرح تهذيب المدونة ل ٢٨٠ / أ، وعدة البروق ٦٧٧.

(١١) في أ، هـ : يزنى.

(١٢) في أ : يقتل.

(١٣) في ح : جعل.

(١٤) الآية ٢٨ من سورة العنكبوت، وانظر المدونة ٦ / ٢٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / أ.

ومن آلى^(١) من امرأته فحاممها في دبرها فقد حنث، ويسقط عنه الإيلاء، ولزمته الكفارة.

جامع المولي
الدبر

قيل : أيسقط^(٢) الإيلاء وهو لم يكفر؟

قال : نعم؛ لأن هذا [١٣٥/ب] عند مالك جماع لاشك فيه إلا أن يكون نوى الفرج بعينه حين حلف؛ فلا تلزمه كفارة^(٣) في الدبر، وهو مولي بحاله.

وإن وطأها المولي فيما دون الفرج، ولانية له؛ فعليه الكفارة، ويسقط عنه الإيلاء إذا كفر؛ لأنه لو كفر قبل أن يطأ لسقط عنه الإيلاء، فكيف إذا كفر^(٤) للإيلاء^(٥).

وقال في كتاب الإيلاء : لا يفيء^(٦) بالوطء دون الفرج، إلا أن الكفارة تلزمه بذلك الوطء، إلا أن يكون نوى^(٧) الفرج فلا تلزمه الكفارة^(٨).

(١) الإيلاء بالمذ الحلف، وهو مصدر، يقال : آل بمدة بعد الممزة، يؤلى لإيلاء، وتألّى وأتلى، والأتية بوزن فعيلة اليمين، وجمعها ألياء.

والإيلاء شرعاً : حلف الزوج القادر على الوطء بالله تعالى أو صفة من صفاته على ترك وطء زوجته في قبلها مدة تزيد على أربعة أشهر. انظر المطلع على أبواب المنع ٣٤٤. وانظر أيضاً شرح حدود ابن عرفة ٢٩١/١.

(٢) في ح : أسقط.

(٣) مكان كلمة (كفارة) يياض في "أ"، هـ.

(٤) من قوله : (لأنه لو كفر) . سقط من ح.

(٥) انظر المدونة ٦ / ٢٥٥، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / ١.

(٦) مكان كلمة (لا يفيء) يياض في "أ". وفي "ح" : الكلمة مهملة من النقط، وفي "هـ" : (لا يفيء).

(٧) (نوى) . سقطت من ح.

(٨) في هـ : (كفارة) . وانظر للمدونة ٣ / ٩٨.

٥٥ - فصل [من قذف امرأة زنت في صغرها أو صبياً]

ومن زنى بصغيرة لم تحض طائفة، ومثلها يوطأ فحد ثم قذفها رجل^(١) بعد أن بلغت؛ فإنه يحدد؛ لأن ما فعلته في الصبا لم يكن زنى، وكذلك لو قذفها بالزنى وهي لم تبلغ الحيض^(٢)، ومثلها يوطأ، فعليه الحد لما يلحقها من العار.

ولا يحدد من قذف صبياً لم يحتلم وإن كان مثله يوطأ^(٣)، إذ لا عار يلحقه في ذلك^(٤).

(١) (رجل). مكررة في ٣٣.

(٢) في أ : الحيض.

(٣) في أ، ح : يوطأ.

(٤) انظر المتن ٦ / ٢٥٤ - ٢٥٥، وتهذيب المتن ل ٢٢٧ / ١.

الباب^(١) [الثالث عشر]

في البينة تعتمد النظر للزاني، وكيف إن قال الزاني : هم عبيد، أو القاذف
للمقذوف : إنه عبد، وتعتمد القاضي للجور^(٢)

[٥٦ - فصل : في البينة تعتمد النظر للزاني، واتهامه لهم بالرق]

قيل لابن القاسم : وإن شهد أربعة على رجل بالزنى، فقالوا : تعمدنا
النظر إليهما لتثبت^(٣) الشهادة؟

فقال^(٤) : وكيف يشهد الشهود إلا هكذا.

قلت : فإن قال المشهود عليه : هم عبيد، وقال الشهود : نحن أحرار، فهم
على قولهم أنهم أحرار، والبينة عليه أنهم عبيد، وأصل الناس عند مالك على
الحرية حتى يثبت رقبهم^(٥).

أبو محمد^(٦) : وقال أشهب^(٧) : إن لم يعرفوا فعليهم البينة أنهم أحرار،
كالتركية يقيم الطالب أنهم عدول^(٨).

(١) ساقطة من أ، هـ.

(٢) في أ، هـ : للحررة.

(٣) في ح : ليست.

(٤) في ح : قال.

(٥) انظر المئونة ٢٥٦/٦، وتهذيب المئونة ل ٢٢٧/أ.

(٦) نهاية ل ٤٦ / أ.

(٧) (أشهب) . سقطت من ح.

(٨) انظر التواتر ل ٩٢/ب، وشرح تهذيب المئونة ل ٢٨١/أ.

وقول ابن القاسم آيين؛ لأن تكليف التزكية إنما احدثت لكثرة ما أحدث الناس من الفساد^(١).

[٥٧ - فصل : قول القاذف للمقذوف إنه عبد]

ومن المدونة : ومن قذف رجلا لأ يعرف برقي وهو يدعي الحرية، وقال القاذف : بل هو عبد، فهو على الحرية، ومن يعرف البصري^(٢) والشامي والافريقي بالمدينة، فأرى^(٣) أن يحمد له إلا أن يأتي بيينة على رقه، فإن ادعى بذلك بيينة قريية لم يجعل عليه، وأن كانت بعيدة جلد الحد، ولم يلتفت إلى قوله، ثم ان أقام تلك البيينة بعد الضرب زالت عنه^(٤) جرحه^(٥) الحد، وحازت شهادته، ولا يكون له من أرش الضرب شيء^(٦).

[٥٨ - فصل : في تعمد القاضي للجور]

وإن أقر القاضي أنه رجم^(٧)، [١/١٣٦] أو قطع الأيدي، أو جلد تعمدًا للجور، أقيد منه. وقد (أقاد النبي صلى الله عليه وسلم من^(٨) نفسه فيما لم يظلم فيه أحدا) ، وقد^(٩) "أقاد الخلفاء من أنفسهم فيما لم يتعمدوا فيه ظلما"^(١٠)، وذلك على التحرج منهم، والله عز وجل أعلم^(١١).

(١) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٨١ / أ.

(٢) في ح : المصري.

(٣) نهاية ل ١/٣ هـ.

(٤) (عنه) . سقطت من ح.

(٥) في "أ، هـ" : جرحه.

(٦) المدونة ٦ / ٢٥٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / أ - ب.

(٧) في أ، هـ : رجع.

(٨) (من) . سقطت من "أ، هـ".

(٩) (قد) . ليست في "أ، هـ".

(١٠) انظر الآثار الواردة في هذا الشأن في مصنف عبد الرزاق، كتاب العقول، باب القود من

الباب^(١) [الرابع عشر]

في السيد يقيم الحد على عبده^(٢)، أو يقتص^(٣) منه

السيد يقيم الحدود
على عبده إلا للسرقة

قال ابن القاسم : ولا بأس أن يقيم السيد على عبده حد الزنى، وحد
الخمر، وحد القذف^(٤).

محمد : قال^(٥) ابن القاسم : وهو قول مالك وأصحابه أجمع، والمدنيون^(٦)
كلهم^(٧).

قال^(٨) ويحضر جلده في الخمر والفرية رجلين، ويحضر في الزنى أربعة
نفر^(٩) عدول.

السلطان، وباب قود النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه ٩ / ٤٦٢ - ٤٧٠. والسنن الكبرى
للبيهقي كتاب الجنائز، باب ما جاء في قتل الإمام ومجره ٨ / ٤٨ - ٥٠.
(١١) انظر المدونة ٦ / ٢٥٦-٢٥٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل
٢٨١/ب.

(١) ساقطة من أ، هـ.

(٢) في هـ : عبد.

(٣) في أ : ويقتص.

(٤) انظر المدونة ٦ / ٢٥٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧/ب.

(٥) في أ : وقال.

(٦) المدنيون من أصحاب الإمام مالك يُشار بهم إلى : ابن كنانة، وابن الماحشون، ومطرف، وابن
نافع، وابن مسلمة، ونظراتهم. انظر مواهب الجليل ١ / ٤٠، والخرشي على مختصر خليل ١ / ٤٨.

(٧) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٨٢ / أ.

(٨) (قال) . سقطت من ح.

(٩) (نفر) . سقطت من ح.

قال مالك : لأن العبد عسى أن يعتق يوما، ثم يشهد بين الناس فيجحد من شهد عليه ما يرد به شهادته^(١).

قال فيه وفي المدونة : وأما السرقة فلا، وإن شهد بها عليه غير^(٢) السيد عدلان سواه؛ فلا يقيمها على العبد^(٣) إلا الوالي^(٤). قال في الجنايات : لأنها ذريعة إلى أن يمثل بعبد، ويدعي أنه سرق^(٥)، قال^(٦) هاهنا : فإن قطعه السيد دون الوالي، وكانت البيئة عادلة، وأصاب وجه^(٧) القطع؛ عوقب.

ولا يحد السيد عبده في الزنى إلا بأربعة شهداء سوى السيد^(٨)، فإن كان^(٩) السيد رابعهم فلا يحده هو، ويرفعه إلى الإمام فيقيم الإمام عليه الحد، ويكون السيد شاهدا، ألا ترى أن الإمام إذا شهد على حد فلم تتم الشهادة إلا به، أنه لا يقيم الحد في ذلك، ولكن يرفعه إلى من هو فوقه فيقيمه، ويكون هو شاهدا^(١٠).

مل يقيم السيد حدونه
على عبده من غير

الأبهرى : إنما قال : لا يقيم عليه السيد الحد بعلمه إلا بأربعة شهداء^(١١) سواه^(١٢)؛ لأنه كالحاكم الذي لا يحكم بعلمه في رعيته.

(١) في "أ، هـ" : (عما تردد في شهادته). وانظر النص في الذخيرة ٨٥/١٢، وتبصرة ابن فرحون ٢٥٦/٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٢/أ، ومواهب الجليل ٢٩٧/٦.

(٢) في ح : عند.

(٣) مكان كلمة (العبد) بياض في أ، هـ.

(٤) المدونة ٦/٢٥٧ - ٢٥٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / ب.

(٥) المدونة ٦ / ٣٦٨.

(٦) في ح : فقال.

(٧) في أ، هـ : ربه.

(٨) في هـ : يوما لسيد.

(٩) (كان). سقطت من هـ.

(١٠) المدونة ٦/٢٥٧ - ٢٥٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / ب.

(١١) (شهداء). ليست في أ، هـ.

(١٢) في "أ" : سوا.

قال : وقد قال : أن له أن يحده^(١) بعلمه؛ ووجه ذلك : بأنه^(٢) لا يتهم في جلد عبده؛ لأن في ذلك إضرارا بماله، وإدخال النقص عليه، فصار في ذلك^(٣) مخالفا للحاكم؛ لأن الحاكم لا يدخل عليه في ذلك ضرر في ماله فيتهم فيه^(٤).

[٦٠- فصل : فيمن زنت جاريته المتزوجة]

ومن المدونة قال : ومن زنت جاريته ولها زوج فلا يقيم عليها الحد، وإن شهد عليها أربعة سواء، حتى يرفع ذلك إلى السلطان^(٥).

قال في المختصر^(٦)، وكتاب ابن المواز : وهذا إذا كان [١٣٦/ب] زوجها حرا، أو مملوكا لغيره. وأما إن^(٧) كان الزوج عبدا له؛ فله أن يقيم عليها الحد.

الأبهرى : إنما قال ذلك : لأن للزوج^(٨) حقا في الفراش، وما يحدث له فيه^(٩) من ولد فليس لسيد الأمة أن يفسده^(١٠)، ولا يدخل عليه فيه ضرر إلا بحكم، وجاز له ذلك في عبده؛ لأنه ليس بمخصم لسيده.

(١) في أ، هـ : أنه يحده.

(٢) في أ، هـ : فلائته.

(٣) (في ذلك) . ليست في ح، هـ.

(٤) انظر الذخيرة ١٢ / ٨٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٢ / أ، وعدة البروق ٦٧٣.

(٥) المدونة ٦ / ٢٥٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / ب.

(٦) المختصر الكبير لابن عبد الحكم.

(٧) في ح : وأما إذا.

(٨) في أ : الزوج.

(٩) في ح : فيه له.

(١٠) نهاية ل ٣ / ب. هـ.

قال أشهب : إلا أن يكون زوجها^(١) وغدا^(٢) لا يلحقه عيب ذلك فله أن يقيمه عليها، قال : وكذلك المرأة في عبدها، وقد بلغني أن فاطمة بنت رسول الله^(٣) صلى الله عليه وسلم "حدثت مملوكها"^(٤).

[٦١ - فصل : السيد لا يقيم القصاص على عبده]

قال فيه وفي المدونة : ولا يقيم الرجل على عبده قصاصاً حتى يرفعه إلى الإمام، وكذلك إن كان العبدان له، فخرج^(٥) أحدهما صاحبه فلا يقتص منه حتى يرفعه إلى الإمام.

وقال ناس^(٦) : إن^(٧) كان العبدان له فلا قصاص له^(٨) عليهما^(٩)؛ لأن ماله جرح^(١٠) ماله، وأبى ذلك مالك، قال : وله أن يقتص إن شاء بعد مطالعة الإمام، وثبات ذلك عنده^(١١).

(١) في أ، هـ : ربهما.

(٢) قال في المصباح المنير (مادة وغد ٦٦٦/٢) : (الوغْدُ : الدنيء من الرجال، والجمع "أوغاد" مثل : بغل وأبغال، وهو الذي يخدم طعام بطنه، وقيل : هو الخفيف العقل، يقال منه "وغْد" بالضم "وغادة". قال أبو حاتم : قلت لأم الميثم : ما الوغد؟ قالت : الضعيف. قلت : أو يقال للعبد "وغْد" قالت ومن أوغد منه).

(٣) نهاية ل ٤٦ / ب.أ.

(٤) انظر اللخمة ١٢ / ٨٥ - ٨٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٢ / أ - ب، وتبصرة ابن فرحون ٢ / ٢٥٦. والأثر عن فاطمة رضي الله عنها أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الطلاق، باب زنى الأمة ٣٩٤/٧، وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الحدود، باب في الرجل يزني مملوكه، يقام عليه الحد أم لا ٩ / ٥١٤ - ٥١٥، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحدود، باب حد الرجل أمته إذا زنت ٨ / ٢٤٥. وانظر التلخيص الجبر ٦٢/٤.

(٥) في ح : فخرج.

(٦) في أ، هـ : إذا.

(٧) (له). ليست في ح.

(٨) (عليهما). ليست في أ، هـ.

(٩) في ح : عرج.

(١٠) المدونة ٦ / ٢٥٨، وانظر أيضاً ٦ / ٣٦٧ - ٣٦٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / ب.

الباب (١) [الخامس عشر]

فيمن لا تجوز شهادته، وتجرىح البينة، وقذفهم

ولا تجوز شهادة آكل ربا^(١)، أو شارب خمر، أو لاعب بالحمام، إذا كان يقامر عليها، ولا شهادة من يعصر الخمر ويبيعهها، وإن كان لا يشربها.

من لا تجوز شهادته
ومتى يتم لإبطالها؟

وإذا^(٢) طلب المشهود عليه تجريح البينة أمكن من ذلك فمن أقام^(٣) البينة عليه بشيء أنه^(٤) فيه مما لو شهد عند القاضي، فعلمه القاضي منه أبطل به شهادته، كان ذلك له^(٥) تجريحا، وإذا ادعى الخصم بينة بعيدة في التجريح لم ينتظر؛ لأن الحق وجب، وإنما يتلوم له القاضي في التجريح بقدر ما يرى، فإن جرحهم وإلا مضى الحكم عليه^(٦).

وإن جرح^(٧) واحداً من شهود الزنى وهم^(٨) أربعة؛ حد جميعهم حد القرية^(٩).

أثر تجريح
واحد من شهود
الزنى

(١) ساقطة من أ، هـ.

(٢) في ح : الربا.

(٣) (وإذا) تحرفت في أ، هـ : (انما). وهي ضمن سقط في ح تأتي الإشارة إليه. والثبت كما في ق ل ١٣٢ / ١.

(٤) (أقام). تكررت في هـ.

(٥) من قوله : (وإن كان لا يشربها). سقط من ح.

(٦) (له). ليست في أ، هـ.

(٧) اللوثة ٦ / ٢٥٨ - ٢٥٩، وتهذيب اللوثة ل ٢٢٧ / ب - ٢٢٨ / أ.

(٨) في أ : جرح.

(٩) في أ، هـ : فيهم.

(١٠) اللوثة ٦ / ٢٥٩، وتهذيب اللوثة ل ٢٢٨ / أ.

ومن شهدت^(١) عليه بينة بالزنى فقتلهم؛ حد للزنى، وحد لقتلهم حد
الفرية، ولا تبطل شهادتهم بالزنى لطلبهم لحد القذف منه^(٢). وأكثر هذا في
كتاب الشهادات.

(١) في ح : شهد.

(٢) المتن ٦ / ٢٥٩، وتهذيب المتن ل ٢٢٨ / ٢.

الباب^(١) [السادس عشر]

في شهادة الإمام أو القاضي^(٢)، وكتابة قاض إلى قاض، ومن يقيم الحدود

[٦٢ - فصل : في شهادة الإمام أو القاضي]

قال مالك : وإذا شهد الإمام على حد، رفعه إلى من فوقه إذا كان معه غيره ممن يثبت الحد بهم، فإن لم يكن فوقه أحد رفعه إلى قاضيه، وشهد [١/١٣٧] عنده^(٣).

محمد : روى^(٤) ابن وهب أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال : "لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا أَخَذْتُهُ"^(٥) وَلَا دَعَوْتُ إِلَيْهِ أَحَدًا حَتَّى يَكُونَ مَعِيَ^(٦) غَيْرِي"^(٧).

قال ابن شهاب : فرى إن كان معه غيره ممن يجب بشهادتهم^(٨) الحد، أن يرفعه إلى السلطان^(٩).

(١) ساقطة من أ، هـ.

(٢) في أ : والقاضي.

(٣) انظر المدونة ٦ / ٢٥٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨ / أ.

(٤) في أ، هـ : وروى.

(٥) في أ، هـ : ما أخذته.

(٦) في أ : في.

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب آداب القاضي، باب من قال ليس للقاضي أن يقضي

بعلمه ١٤٤/١٠ وذكر البيهقي أن فيه انقطاعا. وانظر التلخيص الجبر ٤ / ١٩٧.

(٨) في أ، هـ : تجب شهادتهم.

(٩) جاء في ح زيادة بعد هذا : (ولا أخذ فيه بقول أبي بكر رضي الله عنه).

قال ابن وهب : وأخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج^(١)، أن سليمان بن عبد الملك^(٢) في خِلَافَتِهِ "رَأَى غُلَامًا لَهُ يَزْنِي، فَهَمَّ بِحَدِّهِ، فَتَنَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ يَأْخُذَ بِشَهَادَتِهِ".

قال ابن وهب : وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ : "أَنْ لَا يَأْخُذَ الْإِمَامُ بِعِلْمِهِ وَلَا بِظَنِّهِ"^(٣)، وقال ربيعة نحوه.

كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري

الأيهري : وإنما لم يحكم الإمام بعلمه؛ لانفراده بما يدعيه من العلم الذي لا يشاركه^(٤) فيه غيره، وقد يجوز عليه الهوى والميل^(٥)، وقد (ترك النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بعلمه في تركه قتل^(٦) المنافقين بعلمه^(٧))، وإقامة الحد

الملة في عدم حكم الإمام بعلمه

(١) نهاية ل ٤/أ.هـ.

(٢) سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو أيوب، الخليفة الأموي، ولد في دمشق، بويج بالخلافة بعد أخيه الوليد، وكان عاقلاً فصيحا طموحا إلى الفتح فجهز الجيوش، وحاصر القسطنطينة، وفتح حرجان وطبرستان، وكانت عاصمته دمشق، توفي سنة تسع وتسعين. له ترجمة في سر أعلام النبلاء ٥/ ١١١، والأعلام ٣/ ١٣٠.

(٣) كتاب عمر رضي الله عنه أخرجه الدارقطني في سننه في كتاب الأقضية والأحكام ٤/ ٢٠٦، ٢٠٧، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي وما يفتي به المفتي ١٠/ ١١٥، وأيضا في كتاب الشهادات، باب لا يحمل حكم القاضي على المفتي له والمفتي عليه ولا يحمل الحلال على واحد منهما حراما ولا الحرام على واحد منهما حلالا ١٠/ ١٥٠. وانظر التلخيص الحبير ٤/ ١٩٦، ونصب الرأية ٤/ ٨٢، وإرواء الغليل ٨/ ٢٤١. وهذا الكتاب مشهور عند العلماء، قال عنه ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين ١/ ٨٦ : (هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة، والحاكم والمفتي أخرج شيء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه).

(٤) في أ، هـ : الذي يشاركه.

(٥) (والميل). ساقطة من ج.

(٦) (قتل). سقطت من "أ"، هـ، "و" "ح" : (بعلمه في قتله تركه للمنافقين بعلمه). والمثبت كما في ق ل ١٣٢ ب.

(٧) راجع المسند ٣/ ٣٩٢ - ٣٩٣، وصحيح البخاري في كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوى المجاملة. الفتح ٦/ ٥٤٦، وكتاب التفسير باب قوله : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ

على المرأة التي اتت بالولد على النعت المكروه (١).

٦٣ - فصل [كتابة القاضي إلى قاض في الشهادة على الحدود والحقوق]

وإذا كتب قاضي (٢) إلى قاضي بما ثبت (٣) عنده من شهادة على رجل في حد أو قصاص، أو حق (٤) سواء، أو بقضاء نفيه في ذلك كله، فثبت (٥) ذلك عند (٦) المكتوب إليه أن هذا كتاب القاضي الذي (٧) كتب إليه، وطابعه، أو كان له طابع فانكسر (٨)، أو ثبت (٩) أنه كتابه ولا طابع فيه، فذلك سواء، وينبغي لهذا الذي جاءه الكتاب إنقاذ ما فيه (١٠).

قال ابن المواز : وكذلك (١١) إذا ثبت ذلك عند القاضي الذي كتب

الشهادة على كتب
القضاة

تَسْتَفِيرُ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنْ أَلَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿ الفتح ٨ / ٦٤٨ ﴾، وباب ﴿ يَوْمَ تَكُونُ لَكُمْ رَحْمَةٌ إِلَى الْمَلَكِ كَيْفَ رَحِمَ الْأَعْرُ بِهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْفِزَّةُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنْ الْمُتَّقِينَ لَا يَمْلِكُونَ ﴾ الفتح ٨ / ٦٥٢.

(١) انظر للمتنى ١٨٦/٥. وانظر الحديث الوارد في ذلك في صحيح البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَكَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحِبِّهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ الفتح ٨ / ٤٤٨، وباب ﴿ وَتَنْزِيلُ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ الفتح ٨ / ٤٤٩، وانظر أيضا : صحيح البخاري في كتاب الطلاق، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لو كنت رجلاً بغو بينة. الفتح ٩ / ٤٥٤، وباب قول الإمام : اللهم بين. الفتح ٩ / ٤٦١.

(٢) في أ، هـ : القاضي.

(٣) في أ، هـ : ثبت.

(٤) في أ : أو بحق.

(٥) في أ، هـ : فثبت.

(٦) في أ، هـ : عنه.

(٧) في أ : إلى.

(٨) في أ، هـ : فانظر.

(٩) في أ، هـ : وثبت.

(١٠) انظر للمبينة ٢٥٩/٦ - ٢٦٠، وتهذيب المبينة ل ٢٢٨/١.

(١١) في أ، هـ : وذلك.

الكتاب في الزنى بأربعة عدول، فقبل شهادتهم، فعلى القاضي الذي جاءه الكتاب أن يقيم عليه الحد^(١)، وإن لم يشهد على الكتاب إلا شاهدان، قال : ويحضر^(٢) له طائفة^(٣) أربعة^(٤) عدول فصاعدا يشهدون ضربه كما قال الله عز وجل : ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥)، وأقل الطائفة أربعة، فيحوز^(٦) ذلك، ويتخلص^(٧) بذلك من قال فيه بعد اليوم من حد القذف^(٨).

أبو محمد : وقال مسنون : إذا كتب قاض إلى قاض أنه شهد^(٩) عندي أربعة على فلان بالزنى؛ فلا يقبل فيه^(١٠) إلا أربعة يشهدون على الكتاب الذي [١٣٧/ب] فيه شهادة الأربعة في الزنى؛ لأن بهذا الكتاب يتم الحكم^(١١).

وقال ابن القاسم : يجزىء فيه شهادة رجلين^(١٢).

م : وقول مسنون عندي آيين، كالشهادة على الشهادة في الزنى^(١٣).

قال في المدونة : فإن عُرِلَ المكتوب إليه، أو مات، ووصل الكتاب إلى من ولي بعده؛ فلينفذه^(١٤)، وكذلك إن عزل الذي كتب به^(١٥)، أو مات قبل

تعتمد كتب القضاة
وإن ماتوا أو عزلوا

(١) في أ، هـ : الحدود.

(٢) في أ، هـ : يحضر.

(٣) في أ : طائفة.

(٤) نهاية ل ٤٧ / أ.أ.

(٥) من الآية رقم ٢ من سورة النور.

(٦) في أ، هـ : يجوز.

(٧) في أ : ويتخلص.

(٨) انظر النوازل ل ٧٢/ب.

(٩) في أ : ثبت.

(١٠) في ح : منه.

(١١) انظر العتبية ١٠/١٩٠.

(١٢) انظر البيان والتحصيل ١٠ / ١٩٠.

(١٣) (في الزنى). سقطت من "أ، هـ". وانظر قول ابن يونس في شرح تهذيب المدونة ل ٢٨٣/أ.

(١٤) في أ، هـ : فلينفذ.

(١٥) في أ، هـ : إليه.

وصوله، أو بعده^(١)؛ فلينفذه من وصل إليه، وإن لم تشهد البينة على ما في كتاب القاضي لم يلتفت إلى طابعه.^(٢)

٦٤- فصل [فيمن يجوز له أن يقيم الحدود من الولاية]

ولا ينبغي أن يقيم الحدود ولاية المياه^(٣) وليحلب^(٤) إلى الأمصار، ومصر كلها لا يقام الحد فيها إلا بالفسطاط^(٥)، أو يكتب إلى والي الفسطاط، فيكتب إليه يأمره بإقامة ذلك^(٦).

وقد تقدم كثير من هذا الكتاب^(٧) في كتاب الأقضية^(٨).

(١) في ح : أو بعد.

(٢) انظر المدونة ٦/٢٦٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/١.

(٣) قال في مواهب الجليل ٦/١٣٧ : (قال في التبيهات - يعني القاضي عياض - وولاية المياه البرادي الذين يسكنون على المياه على خلاف أهل الأمصار).

(٤) في ح : أو ليحلب.

(٥) قال في الروض المعطار ٤٤١ : (الفسطاط اسم لمصر التي بناها مصرام بن حام بن نوح عليه السلام، سميت بفسطاط عمرو بن العاص رضي الله عنه، وكان تركه هناك حين توجهه للاسكندرية. قال اليعقوبي : لما فتح عمرو بن العاص رضي الله عنه مصر احتط منازل العرب حول الفسطاط، فسمي الفسطاط لهذا، فمدينة مصر اليوم هي الفسطاط). وانظر معهم البلدان ٢٦٣/٤.

(٦) انظر المدونة ٦/٢٦٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/١.

(٧) (الكتاب). سقطت من ح.

(٨) نهاية ل ٤/ب. هـ. بعد هذا في نسخة "ح" : (ثم كتاب القطع في السرقة، والرحم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله). وهنا توقفت مقابلة نسخة "ح"، ونسخة "هـ" بسبب سقط فيهما، ثم سيعود العمل عليهما فيما بعد في ثنايا كتاب الأشربة. وانظر تفصيل السقط فيهما في المبحث التاسع : (وصف النسخ المخطوطة للكتاب ص ٧٣ - ٧٤ لنسخة "ح"، ص ٨١-٨٣ لنسخة "هـ". وانظر أيضاً : "مخلاصة العمل على جميع النسخ" ص ٨٣-٨٤.

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

صلى الله على سيدنا محمد وآله

كتاب القذف^(٢)

وما دخله من كتاب الرجم

قد تقدم كثير من مسائل هذا الكتاب والزيادات فيها^(٣) في كتاب الرجم فأغنى عن إعادتها.

[الباب الأول]

فيمن وطأ امرأة وادعى نكاحها، أو أمة وادعى شراءها

قال ابن القاسم : ومن شهد أربعة أنه وطأ هذه المرأة، ولا يدرون ماهي منه؛ فعليه الحد إلا أن يقيم بينة أنها زوجته أو أمته، أو يكونا طارئين^(٤) فلا شيء عليه؛ إذا قال : هي امرأتي أو أمتي، وأقرت له بذلك، إلا أن تقوم بينة

الحد على من وطأ
مرة لأخرى على من
ودعى الزوجة أو الملك

(١) بداية نسخة "ط" وهو أول الموجود منها.

(٢) قال في المطلع ٣٧١ - ٣٧٢ : (أصل القذف : رمي الشيء بقسوة، ثم استعمل في الرمي بالزنا ونحوه من المكروهات. يقال : قذف بقذف قلغا فهو قاذف، وجمعه : قذّاف وقذفة، كفساق وفسقة، وكفار وكفرة).

وفي الإصطلاح : ذكر ابن عرفة - رحمه الله - أن القذف الأعم هو : نسبة آدمي غيره إلى الزنى أو إلى قطع نسب مسلم، وأن القذف الأخص الموجب للحد هو : نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً أو صغيرة تطبق الوطء لزنى أو قطع نسب مسلم). انظر شرح حدود ابن عرفة للرصاع ٦٤٢/٢.

(٣) فيها . سقطت من ح.

(٤) قال في لسان العرب (مادة طرأ) ١١٤/١ : (طرأ على القوم يطراً طرُوعاً وطرُوعاً : أتاهم من مكان، أو طلع عليهم من بلد آخر، أو خرج عليهم من مكان بعيد فجأة، أو أتاهم من غير أن يعلموا، ... ويقال للغرباء : الطرُاء، وهو الذين يأتون من مكان بعيد).

بخلاف ما قال (١).

م (٢) : وإنما قال ذلك : لأن من شأن النكاح الإعلان، فإذا لم يعلم ذلك أهل موضعه وجب حده، إلا أن يأتي بالبينه على ذلك، وأما الطائفتان فيخلاف ذلك؛ لغيبتهما عن موضع الإشهاد والإعلان، فلم يدعيا خلاف العرف؛ فقبل قولهما، إلا أن تقوم بينة بخلافه (٣).

قال مالك في كتاب محمد : وسواء وجد مع امرأة يطأها، أو أقر بذلك وادعيا الزوجية؛ فليحدا (٤).

قال ابن القاسم : وحدا في بيت أو طريق، إلا أن تقوم بينة بالنكاح (٥).

ولا تقبل فيه (٦) شهادة أبيها أو أخيها، إلا أن يكون أمر قد سمع وعرف؛ فلا يحدان (٧)، ولكن لا يشتان على ذلك حتى يأتفا نكاحاً [١/١٣٨] جديداً بعد الاستبراء (٨).

شهادة أب المرأة وأخيها على نكاحها

وقال (٩) ابن حبيب عن ابن الماجشون فيمن قال عند قوم : وطأت فلانة بنكاح، أو اشترت أمة فلان ووطئتها (١٠)، فلا يكلف بينة بالنكاح، ولا بالشراء، ولا يحدا؛ لأنه لم يوجد مع امرأة يطأها، فيقول : هي زوجتي، فهذا

من أقر بوطء امرأة قد غلبت واحد الزوجية أو الملك

(١) انظر المدونة ٦ / ٢٠٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢ / ١.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) انظر الذخيرة ١٢ / ٤٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٤ / ١.

(٤) في ط : (فإنهما يحدان). وانظر النص في النواذر ٧٤ / ١، والذخيرة ١٢ / ٤٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٣ / ١.

(٥) انظر النواذر ٧٤ / ١.

(٦) في ح : في ذلك.

(٧) في ح : يحدا.

(٨) انظر النواذر ٧٤ / ١، والذخيرة ١٢ / ٤٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٣ - ٢٨٤ / ١.

(٩) في ط : قال.

(١٠) في ط : فوطئتها.

يكلف البينة إن لم يكن طارئاً، وقاله^(١) علماؤنا، وقد غلط فيها بعض من يشار إليه، وقاله مطرف وأصبغ^(٢).

قال ابن الماجشون : ولو شهدت بينة عليه أنهم رأوا فرجه في فرج^(٣) امرأة غابت^(٤) عنا لاندري من هي، فقال هو : كانت زوجتي وقد طلقته، أو أمي وقد بعته، وهو معروف أنه غير ذي زوجة ولا جارية، فهو^(٥) مصدق، ولا يكلف بينة، ولو وجد معها كلفته البينة إن لم يكن طارئاً؛ لأنه قد^(٦) قصد في امرأة معلومة دعوى بنكاح^(٧) أو ملك، وهي تعرف بغير ذلك؛ فيحد حتى يقيم بينة بما قال، والأول ادعى ذلك في امرأة^(٨) مجهولة^(٩)، قال : ولو لم يدع ذلك، وقال : كذب الشهود؛ لحد، وقاله مطرف وأصبغ^(١٠).

من قامت عليه بينة
وطء امرأة قد غابت
وادعى الزوجية أو الملك

[١- فصل : في شهادة ولي المرأة على نكاحها]

ومن المدونة قال^(١١) ابن القاسم : ومن وطء امرأة وادعى نكاحها، وصدقت هي ووليها، وقالوا : عقدنا النكاح، ولم نشهد، ونحن^(١٢) نريد أن نشهد، فعلى المرأة والزوج الحد، إلا أن يقيما بينة^(١٣) على ما قالاه^(١٤) غير

(١) في ط : قال.

(٢) انظر النوادر ١/٧٤، والذخيرة ١٢/٤٩ - ٥٠، وشرح تهذيب المدونة ل ٢/٢٨٤.

(٣) في ح : فرجها.

(٤) في ح : غابت.

(٥) (فهو). مطبوسة في ط.

(٦) (قد). سقطت من ط.

(٧) في ط : نكاح.

(٨) (امرأة). سقطت من ح.

(٩) (امرأة مجهولة). ذاهب أكثرها في ط بفعل الرطوبة.

(١٠) انظر النوادر ١/٧٤، والذخيرة ١٢/٥٠، وشرح تهذيب المدونة ل ٢/٢٨٤.

(١١) (قال). ذاهبة في "ط" بفعل الرطوبة.

(١٢) (ونحن). ذاهبة في "ط" بفعل الرطوبة.

(١٣) في ط : حتى يقيما بينة.

(١٤) (على ما قالاه). سقطت من ح.

الولي. (١) إنما (٢) حُذِّا لدعواهما خلاف العرف، ولم تجز في ذلك شهادة الولي؛ لأنه يشهد على فعل نفسه، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم (٣) : (لَا يَجِلُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِصِدَاقٍ، وَوَلِيٍّ، وَشَهِودٍ عَدُولٍ) (٤)، فجعل الشهود غير الولي (٥).

النكاح الذي يُحد فيه
يجب فيه الاستبراء
وعقد جديد

قال ابن القاسم : وإن حددتهما (٦) وهما بكران، فأرادا أن يحدثا إشهاداً على ذلك النكاح، لم يجز حتى (٧) تستبرأ من ذلك (٨) الماء الفاسد، ثم يأتفعا نكاحاً إن أحبا (٩).

ومن وطء أمة رجل وادعى أنه ابتاعها منه، وأنكر (١٠) ذلك سيدها؛ فإن لم يأت بالبينة على الشراء حددته، وحددت الأمة، وإن أتى بامرأة تشهد على الشراء لم يزل عنه الحد بذلك، وإن طلب الواطيء بمين السيد أنه لم يبعها منه، أحلفته له، فإن نكل حلف الواطيء، وقضى له بها، ودرأ عنه الحد (١١).

من وطء أمة وادعى
شراؤها وأنكره سيدها
فإن يحد

وقال أشهب في كتاب محمد : إن كانت بيده وحوزه (١٢) لم يحد، ولحق به الولد، وحلف ربها أنه ما باعها منه، وأخذها وأتبعه [١٣٨/ب] بقيمة الولد،

(١) انظر المدونة ٢٠٣/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/ب.

(٢) (إنما). ذاهية في "ط" بفعل الرطوبة.

(٣) قوله : (نفسه، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم). ذاهب في "ط" بفعل الرطوبة.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب النكاح، باب لانكاح إلا بشاهدين عدلين ٧/ ١٢٥.

وقال في إرواء الغليل ٢٦٠/٦ : (رجاله ثقات).

(٥) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٨٥/ب.

(٦) من قوله : (قال ابن القاسم). ذاهب في "ط" بفعل الرطوبة.

(٧) نهاية ورقة ٢ ط.

(٨) قوله : (تستبرأ من ذلك). ذاهب في "ط" بفعل الرطوبة.

(٩) انظر المدونة ٢٠٣/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/ب.

(١٠) (وأنكر). ذاهية في "ط" بفعل الرطوبة.

(١١) انظر المدونة ٢٠٣/٦ - ٢٠٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/ب.

(١٢) (وحوزه). ذاهية في "ط" بفعل الرطوبة.

وإن لم تكن في^(١) يديه؛ فعليه الحد إذا لم يعرف بحوز لها، ولا يلحق به الولد^(٢)، ويحلف السيد ويأخذها وما ولدت، فإن نكل عن اليمين حلف الواطيء، وكانت له أم ولد بإقراره، وأما الولد فلا يلحق به؛ لأنه قد حد في وطء^(٣) جاء منه هذا الولد، وليس له أن يسترق الولد، ولا يسترق أمهم فيبيعهم لإقراره أنهم ولده، وأنهم^(٤) أحرار.

قال : وحددناهما بظاهر الحكم، ولم يسقط عنه الحد يتكول السيد عن اليمين؛ لأنه لو صدقه^(٥) لم يزل عنهما الحد، ولكن تصير له الأمة وولدها بالتكول، ولا يسقط الحد شاهد مع إقرار السيد^(٦) بالبيع ولو كان شاهد وامرأتان استحسنت دراة الحد؛ لأنه قد جاء بما يوجب الملك من الشهادة، وليس^(٧) بالقياس.

وخالفه ابن القاسم وقال : إذا نكل السيد عن اليمين حلف الواطيء وصارت له، وسقط عنه^(٨) الحد^(٩).

قال : وقول ابن القاسم أحب إلينا، وربما كان الاستحسان في العلم أفضل، وأقرب إلى الصواب من^(١٠) القياس^(١١).

(١) (في) - مطموس في "ط" بفعل الرطوبة.

(٢) في ط : ولدها.

(٣) (وطء) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٤) (وأنهم) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٥) (لو صدقه) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٦) (السيد) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٧) (وليس) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٨) (عنه) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٩) انظر التواذر ل ١/٧٤، والذخيرة ٥١/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢/٢٨٥ - ب.

(١٠) (من) - مطموس في "ط" بفعل الرطوبة.

(١١) انظر التواذر ل ١/١٧٤ - ب.

وقد^(١) قال مالك : فيمن أعتق عبده ولا مال غيره فادعى عليه رجل بدين وأقام على ذلك رجلا^(٢) وامرأتين، فإنه يرد بذلك عتق^(٣) العبد، وكذلك لو أقام شاهدا وحلف معه، وكذلك لو لم يقم شاهدا^(٤)، فطلب بمين المعتق، وبينهما خلطة، فنكل له عن اليمين، فحلف^(٥) المدعي؛ لوجب له حقه، ورد بذلك العتق.

[٢ - فصل : ما تجوز فيه شهادة النساء وما لا تجوز]

وكذلك من تزوج أمة وأقام^(٦) سيدها رجلا وامرأتين^(٧) أن زوجها ابتاعها منه؛ فإنه يثبت بيعه، وتحرم على زوجها.

والنساء لا تجوز شهادتهن في طلاق ولا عتاق^(٨).

ومن ذلك أن شهادة المرأتين تجوز في الاستهلال بغير ممين، فيوث^(٩) ويورث، وفي^(١٠) ذلك الأموال العظام، ولو شهدت^(١١) امرأتان على درهم واحد لم يؤخذ بشهادتهما إلا أن يكون معهما^(١٢) رجل أو ممين^(١٣).

(١) (قد) - سقطت من ح.

(٢) (رجلا) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٣) في ح : عتاقة.

(٤) تكرر في "ط" قوله : (وكذلك لو لم يقم شاهدا) -

(٥) (فحلف) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٦) في ط : فأقام.

(٧) (وامرأتين) - مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٨) في ح : عتاق ولا طلاق.

(٩) في ط : فيوث.

(١٠) (وفي) - مطموس في "ط" بفعل الرطوبة.

(١١) في ح : شهد.

(١٢) معهما. مطموسة في ط بفعل الرطوبة.

(١٣) انظر التواذر ل ٧٤/ب، والنخوة ٥١/١٢ - ٥٢.

[٣ - فصل : فيمن وطء جارية امرأته]

قال ابن القاسم : ولقد أتت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت له يا أمير المؤمنين^(١) : زَوْجِي وَطِئَ حَارِيتِي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ، فَاعْتَرَفَ بِوَطْئِهَا، وَقَالَ : إِنَّهَا بَاعَتْهَا مِنِّي، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢) : "لَتَأْتِيَنِي بِالْبَيِّنَةِ [١/١٣٩] أَوْ لَأَرْجُمَنَّكَ" ، فاعترفت المرأة أَنَّهَا^(٣) بَاعَتْهَا مِنْهُ، فَعَمَلًا سَبِيلَهُ^(٤). فهذا يدل على أن من أقر بوطء جارية، وادعى^(٥) أن سيدها باعها منه، أن سيدها إن أنكر حد هذا، وإن أقر له درأ^(٦) عنه الحد^(٧).

وفي حديث غير مالك أنها لما اعترفت ضَرْبَهَا حَدَّ الْفِرْيَةِ^(٨)، وكان مالك لا يرى عليها حداً؛ لأنها^(٩) غَيْرِي^(١٠) لا تدري ماتقول^(١١).

واحتج أشهب^(١٢) في ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا

(١) المؤمن. مطموسة في ط بفعل الرطوبة.

(٢) عنه. مطموسة في ط بفعل الرطوبة.

(٣) في ط : بأنها.

(٤) الأثر رواه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما لا حد فيه ٢/ ٦٣٣. بلفظ : (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَجُلٍ خَرَجَ بِحَارِيَةٍ لِامْرَأَتِهِ مَعَهُ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَهَا فَعَارَتْ اِمْرَأَتَهُ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ وَهَبْتُهَا لِي فَقَالَ عُمَرُ : لَتَأْتِيَنِي بِالْبَيِّنَةِ أَوْ لَأَرْجُمَنَّكَ بِالْحِسَابَةِ. قَالَ : فَاعْتَرَفَتْ اِمْرَأَتُهُ أَنَّهَا وَهَبَتْهَا لَهُ. وفي المدونة ٦/ ٢٠٤ : (باعتها). وكذلك نقله في التواحر ل ٧٤/ب، والمتقى ٧/ ١٥٥-١٥٦.

(٥) في ح : فادعا.

(٦) (له درأ). مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٧) انظر المدونة ٦/ ٢٠٤.

(٨) انظر مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب المرأة تقذف زوجها بامتها ٧/ ٣٤٨.

(٩) قوله : (لا يرى عليها حداً لأنها). مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(١٠) في ح : غيرة.

(١١) انظر التواحر ل ٧٤/أ، والمتقى ٧/ ١٥٦. وقالوا : (انظر مامعنى ذلك - يعني ضرب عمر للمرأة - وكيف تكون قاذفة وهو مقر بالوطء). قلت : إن عمر رضي الله عنه ضربها أدياً لا حداً

لأنها اتهمت زوجها بالفاحشة وهي قد أحلت له الجارية. والله أعلم.

(١٢) انظر المتقى ٧/ ١٥٦.

مرَّ بالرجل^(١) الَّذِي شَكَّته زوجته^(٢) أَنَّهُ وَطِئَ أَمَتَهَا ثُمَّ أَقْرَتَ أَنَّهَا باعَتْهَا مِنْهُ، يَقُولُ لَهُ : "مَا أَقْمَنَّا عَلَيْكَ حَدَّ اللَّهِ^(٣) عَزَّ وَجَلَّ" ، وَكَانَ يُقَالُ لَذَلِكَ الرَّجُلُ : نَكَبَ وَجْهَكَ عَنْ عَمْرٍ ، خَوْفًا أَنْ يَجِدَهُ .

[٤- فصل : في الفرق بين من وطئ أمة وادعى شراءها ونكل سيدها عن اليمين وبين من سرق متاعاً ونكل صاحبه عن اليمين]

محمد^(٤) : والفرق عند ابن القاسم بين الذي يَطْأُ أمةً ويدعي شراءها، فيجب على سيدها اليمين فينكل عنه، أن الحد يسقط عن الواطئ^(٥) إذا حلف، وقضى له بها، وبين الذي سرق متاعاً من دار رجل ثم يقول : حَلَفُوا رَبَّ المتاع، أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ^(٦) لي، فينكُلُ عن اليمين، ويحلف هذا، ويستحق المتاع، أن القطع لا بد منه. أن^(٧) الوطء من شأنه الاستسارار^(٨)، كان^(٩) مباحاً أو محظوراً، فإذا^(١٠) وطئ هذا مستسراً فقد فَعَلَ المعروف^(١١) المأمور به، فلا^(١٢) حجة عليه، والآخر الذي^(١٣) أخذ المتاع^(١٤) مستسراً، فقد فَعَلَ السارق؛ فوجب

(١) قوله : (كان إذا مرَّ بالرجل) . مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة .

(٢) في ط : امرأته .

(٣) قوله : (ما أقمنا عليك حدَّ الله) . مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة . وهنا نهاية ورقة ٣ ط .

(٤) بياض في ط .

(٥) (عن الواطئ) . مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة .

(٦) (ليس هو) . مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة .

(٧) في ح : (وأن) . وهي جواب الفرق .

(٨) (الاستسارار) . مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة .

(٩) في ح : وكان .

(١٠) في ح : وإذا .

(١١) في ح : فقد فعل فعل العرف .

(١٢) في ح : ولا .

(١٣) (الذي) . مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة .

(١٤) (المتاع) . سقطت من ح .

قطعه، إذ لو كان له لكان يأخذها إظهاراً، فهو^(١) بخلاف^(٢) الواطيء^(٣)، والله عز وجل أعلم^(٤).

(١) (فهو) - مطبوعة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٢) في ط : خلاف.

(٣) في ح : الوطاء.

(٤) انظر النكت ص ٤٢٨، وشرح تهذيب اللبونة ل ٢٨٥/ب، وعدة الوراق ٦٧٦.

الباب^(١) [الثاني]

فيمين تزوج من لا تحل له، وما يعذر به من ذلك

روي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (اذَرُّوْا الْحُدُوْدَ بِالشَّيْهَاتِ)^(٢).

الأدلة على درء الحد بالشبهة

قال ابن حبيب : وحدثني ابن المغيرة^(٣) عن الثوري عن ابراهيم^(٤) قال : "كَانَ يُقَالُ : اذَرُّوْا الْحُدُوْدَ"^(٥) عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَلَاَنْ يُخْطِئَ حَكَمٌ"^(٦) مِنْ الْحُكَمِ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ، إِذَا رَأَيْتُمْ لِلْمُسْلِمِ^(٧) مَخْرَجًا فَأَذَرُّوْا الْحَدَّ عَنْهُ"^(٨).

(١) سقطت من ط .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي، تزيل مصر، قال الذهبي في الميزان ٤ / ٤٨٧ : (قال أبو حاتم : ليس بالقوي، وقال ابن يونس منكر الحديث، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه). وانظر الكامل في الضعفاء لابن عدي ٤ / ١٥٣٣ .

(٤) ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران، النخعي، الكوفي، فقيه أهل الكوفة، من أكابر التابعين، صلاحاً، وصدق رواية، وحفظاً للحديث، سمع جماعات من كبار التابعين منهم : علقمة، وروى عنه جماعات من التابعين منهم : حماد بن أبي سليمان، وكان إماماً بمشيتها، مات - رحمه الله - عتقاً من الحاج سنة ست وتسعين. له ترجمة في طبقات ابن سعد ٦ / ٢٧٠، وحلية الأولياء ٤ / ٢١٩، وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٠٤، وتهذيب التهذيب ١ / ١٥٥، والأعلام ١ / ٨٠ .

(٥) في ح : الحلود بالشبهات .

(٦) (حكم) . مضمومة في " ط " بفعل الرطوبة .

(٧) في ح : للمسلم .

(٨) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، في كتاب اللقطة، باب في الكفر بعد الإيمان ١٠ / ١٦٦ . وانظر السنن الكبرى للبيهقي، في كتاب الحلود، باب ما جاء في درء الحد بالشبهة ٨ / ٢٣٨ . وأصل هذا القول حديث روته عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الترمذي بلفظ : (قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اذَرُّوْا الْحُدُوْدَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنْ

قال ابن القاسم : ومن تزوج خامسة، أو امرأة طلقها ثلاثا البتة قبل أن ينكحها زوجها غيره^(١)، أو أخته من الرضاة أو النسب، أو شيئا^(٢) من ذوات المحارم عليه، عامدا عارفا بالتحريم، أقيم عليه الحد ولم يلحق به الولد، إذ لا يجتمع الحد وثبات النسب، يريد وإن عذر بالجهالة ومثله يجهل ذلك^(٣).

من نكح من
لا نكح له

[١٣٩/ب] قال أصبغ : مثل الأعجمي^(٤) وشبهه، فلا حد عليه^(٥).

قال : وإن تزوج امرأة في عدتها، أو على عمتها، أو خالتها، أو نكح نكاح متعة عالما بالتحريم؛ لم يحد وعوقب^(٦).

من نكح معتدة
أو نحوها

قال^(٧) في كتاب ابن حبيب : والعالم أعظم عقوبة من الجاهل، ويلحق به الولد، وكذلك ناكح امرأته المبتوتة؛ لا يحد، عالما كان^(٨) أو جاهلا؛ للاختلاف فيها، وأما إن كانت مطلقة ثلاثا؛ فإن كان عالما حد؛ لأنه لم يختلف فيه، وإن

كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَعَلُوا سَبِيلَهُ فَإِنَّ الْإِيمَانَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْقَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْقَفْوَةِ".
راجع تحفة الأحوذى، كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحد، ٦٨٨/٤، وقد أخرجه الرمزي موقوفا وصحح الموقوف. كما أخرج الحديث الحاكم في المستدرک، في كتاب الحدود، باب إن وجدتم مسلما مخرجا فعلموا سبيله، ٣٨٤/٤، وقال : (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).
وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرک وقال : (قال النسائي : يزيد بن زياد - يعني أحد رجال السند - شامي مزرك). وانظر التلخيص الجليل ٥٦ / ٤، ونصب الراية ٣٠٩/٣.

(١) في ط : قبل زوج آخر.

(٢) (شيئا) . مطبوسة في " ط " بفعل الرطوبة. وفي المدونة ٦ / ٢٠٢ : (أو نساء) .

(٣) انظر وفي المدونة ٦ / ٢٠٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/أ، والنوادر ل ٧٧/أ، والذخيرة ٥٠/١٢.

(٤) في " ح " : (الأخت) . وهكذا نقله عن ابن يونس في شرح تهذيب المدونة ل ٢٨٤/ب، ومثله في عقد الجواهر ٣٠٦/٣، والمعنى مع ما في الصلب واحد.

(٥) انظر عقد الجواهر ٣٠٦ / ٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٤/ب، ومواهب الجليل ٢٩٣/٦ إلا أن النقل فيه عن أشهب وليس عن أصبغ.

(٦) انظر المدونة ٦ / ٢٠٢ - ٢٠٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/أ.

(٧) المراد بالقاتل (أصبغ) .

(٨) في ح : كان عالما.

كان جاهلاً لم يجد استحساناً^(١).

أبو محمد : وروى علي^(٢) بن زياد^(٣) عن مالك فيمن نكح في العدة ووطئ فيها، ولم يعذر بجهل : أنه يجد^(٤).

م^(٥) : وهذا خلاف المدونة^(٦)، وإنما تجب عليه العقوبة، ألا ترى أنها^(٧) لا تحل لأبائه ولا أبنائه، بهذا^(٨) المسيس لشبهة^(٩) النكاح؛ فيجب لذلك أن يرفع عنه الحد^(١٠).

(١) وجاء في هامش (ح) : (اعرف كيف أوجب الحد على المطلق بالثلاث ولم يوجه في المطلق البتة للاختلاف في البتة دون الثلاث). وانظر النص في النواذر ل ٧٧/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٥/أ. وفيه : (قوله : وكذلك ناكح امرأته المبتوتة معناه : إذا قال لها : أنت طالق البتة. قوله : وأما إن كانت مطلقة ثلاثاً : يعول على أنها مفترقات، وهي التي يفرق فيها بين أن يكون عالماً أو جاهلاً، وأما لو كانت في كلمة فلا يجد عالماً كان أو جاهلاً للاختلاف).

(٢) (علي). سقطت من ح.

(٣) هو علي بن زياد أبو الحسن التونسي العبيسي، قيل : أصله من المعجم، ولد بطرابلس ثم انتقل إلى تونس فسكنها، ثقة مأمون، بارع في الفقه، سمع من مالك والثوري والليث بن سعد وغيرهم، وروى عن مالك الموطأ، وكان قد دخل الحجاز والعراق في طلب العلم. وأخذ عنه البهلول بن راشد، وأسد بن القرات، وسحنون، وهو معلم سحنون الفقه، وكان سحنون لا يقدم عليه أحداً من أهل إفريقية. مات سنة ثلاث وثمانين ومئة. انظر ترتيب المدارك ١/٣٢٦. والديباج ١٩٢.

(٤) النواذر ل ٧٧/أ، وانظر وعقد الجواهر ٣/٣٠٧، وشرح تهذيب المدونة ٢٨٤/ب.

(٥) في ح : أبو محمد.

(٦) في ح : للمدونة. وانظر هذه العبارة في التاج والإكليل ٦/٢٩٣.

(٧) (ألا ترى أنها). مطموسة في "ط" بفعل الرطوبة.

(٨) في ح : بخلاف.

(٩) في ط : بشبهة.

(١٠) زاد في شرح تهذيب للمدونة ٢٨٤/ب : (وكأنه يقول - يعني ابن يونس - والخامسة والمطلقة ثلاثاً لا ينشر فيها تحريم فهو زنا محض). وانظر عدة البروق للونشريسي ٦٧٨. وقال عبد الحق الصقلي في النكت ورقة ٤٢٨ : (قال بعض شيوخنا من القرويين : إنما لم يجد من جمع بين المرأة وعمتها أو عائلتها ومن جمع بين الأخيين من الرضاع؛ لأن هذا تحريم بالسنة وليس محرماً بالكتاب، وأما جمعه بين الأخيين من النسب فيحد فيه؛ لأن ذلك منصوص في الكتاب، وهو أصل يحدد عليه أن ما كان محرماً بالكتاب فهو الذي يحد فيه، وما كان من تحريم السنة فلا يحد فيه). وانظر شرح تهذيب للمدونة ل ٢٨٥/ب، وعدة البروق ٦٧٨-٦٨٨.

[هـ فصل : في إقامة الحد على القاذف وإن ذُري عن المقلوف]

قال في المدونة^(١) : وكل وطء درأت فيه الحد عن الرجل؛ وإن^(٢) كان ذلك الوطء لا يحل، فعلى من قذفه الحد^(٣).

وإن^(٤) اقترى ذمي على مسلم؛ جُلِدَ^(٥) ثمانين^(٦).

م^(٧) : وقد نُقِلَتْ إلى كتاب النكاح الثاني^(٨) مسألة من دفع إلى امرأته^(٩) تققة سنة، أو كسوتها، بفريضة قاض، أو بغير فريضة، ثم مات أحدهما بعد ذلك؛ فليرد من النفقة^(١٠) بقدر ما بقي من السنة، واستحسن في الكسوة ألا ترد إذا مات أحدهما بعد أشهر، ولا تتبع المرأة فيها^(١١) بشيء.

ذكر مسألة من كتب
فكاح على بنت
فزوج لزوجته سنة
ثم مات أحدهما

قال ابن القاسم : وإن مات^(١٢) بعد عشرة أيام أو نحوها، فهذا قريب.

قال مالك^(١٣) : إذا مضى الأشهر^(١٤).

(١) في المدونة. مطموسة في (ط) بفعل الرطوبة.

(٢) في ح : فإن.

(٣) المدونة ٢٠٣/٦، وانظر تهذيب المدونة ١/٢٠٢.

(٤) (وإن) . مطموسة في " ط " بفعل الرطوبة.

(٥) في ط : حُذِّ.

(٦) المدونة ٢٠٣/٦، وانظر تهذيب المدونة ١/٢٠٢.

(٧) سقط من ح.

(٨) قوله : (كتاب النكاح الثاني) . سقطت من ح.

(٩) (امرأته) . مطموسة في ط بفعل الرطوبة.

(١٠) (النفقة) . مطموسة في ط بفعل الرطوبة.

(١١) (فيها) . مطموسة في ط بفعل الرطوبة.

(١٢) في ح : ماتت.

(١٣) في ح : ووجه ما قال مالك.

(١٤) انظر المدونة ٢٠٤/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/ب. ثم إن صاحب التهذيب هنا بعد أن ذكر

المسألة قال : (ولا توجد في غير هذا الموضع) . وقال شارحه ل ٢٨٥/ب : (هذه المسألة إنما

هي من مسائل النكاح الثاني ولم تذكر في المدونة إلا ما عاينا ومن نقلها إلى كتاب النكاح لم

ينقلها إلا من هنا) .

الباب^(١) [الثالث]

في وطء أحد الشريكين أمة بينهما، وعقته لحصته، أو لجميعهما^(٢)

[٦- فصل : وطء أحد الشريكين أمة بينهما]

قال ابن القاسم : وإذا وطئ أحد الشريكين أمة بينهما، وهو عالم بتحريم ذلك؛ لم يحد؛ لشبهة الملك، وعليه الأدب إن لم يعذر بجهل^(٣)، وقاله ابن عمر^(٤).

قال أبو الزناد^(٥) : ويعاقب بمئة جلدة^(٦).

قال مالك : ويخير الشريك إن لم تحمل، بين أن تقوم عليه بقيمتها يوم وطئها، أو يتماسك بحصته منها؛ فإن قومنهما عليه فلا صداق له، وإن تماسك فلا صداق له أيضاً، ولا مانقصة؛ لأن القيمة وجبت له فتركها وتمسك بنصيبه ناقصة^(٧).

(١) ليست في ط.

(٢) نهاية ورقة ٤ ط.

(٣) انظر المدونة ٢٠٥/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/ب.

(٤) راجع الأثر عن ابن عمر رضي الله عنهما في مصنف عبد الرزاق في كتاب الطلاق، باب الأمة فيها شركاء يصيبها بعضهم ٣٥٧/٧، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الخلود، باب في الجارية تكون بين الرجلين فوقع عليها أحدهما ١٠/٨ - ٩، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب السور، باب الرجل من المسلمين قد شهد الحرب يقع على الجارية من السي قبل القسم ١٢٤/٩.

(٥) هو عبد الله بن ذكوان القرشي الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن اللدني، أبوه من الموالي، وقيل : إن أباه كان أمياً أي لولوة قاتل عمر رضي الله عنه، كان من علماء الإسلام وأئمة الاجتهاد، حدث عن أنس بن مالك، وعروة بن الزبير، والأعرج - وهو راووه - وغيرهم، وعنه : ابن أبي مليكة، وهشام بن عروة، ومالك، والثوري، وغيرهم، مولده سنة خمس وستين، ووفاته سنة ثلاثين ومائة. وقيل غير ذلك. له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٤٤٥/٥ وما بعدها، وتهذيب التهذيب ١٧٨/٥ وما بعدها، والأعلام ٨٥/٤ - ٨٦.

(٦) راجع مصنف عبد الرزاق في كتاب الطلاق، باب الأمة فيها شركاء يصيبها بعضهم ٣٥٥/٧، وانظر النواذر ل ٧٨/أ، والذخيرة ٦٣/١٢.

(٧) المدونة ٢٠٥/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/ب - ٢٠٣/أ.

محمد : وقال مالك : عليه نصف ما [١٤٠/أ] نقصها وطأه إذا تمسك بها، وقول ابن القاسم : أحب إلينا^(١)، وإن كانت بكراً فافتضها؛ لأن القيمة وجبت له فتركها فلم يكن له مانقصةا، فهذا أصل مالك وأصحابه^(٢).

م^(٣) : فإن قيل : فإن ابن القاسم قال : إذا أفسد المتعدي الثوب فساداً كثيراً، أن ربه بخير أن يضمته قيمته أو يتماسك به، ويغرمه ما نقصه.

قيل له : قد اختلف قول ابن القاسم في ذلك^(٤)، فجوابه في مسألة الأمة على القول الذي لا يرى له مانقص إذا تمسك بالثوب، وقاله بعض فقهاءنا^(٥).

قال ابن القاسم : وإن حملت والواطئ مليء؛ غرم قيمتها يوم حملت، ولا شيء عليه من قيمة ولده، وتكون له أم ولد^(٦).

قال ابن المواز : واختلف في يوم تقويمها^(٧) : فقيل^(٨) : يوم حملت، وقيل : يوم الحكم، وقيل : يوم الوطء، والصواب عندنا^(٩) : إن شاء شريكه يوم

الخلاف في وقت
تقويم الأمة

(١) قلت : قد يتبادر إلى الذهن أن النص بهذه الصيغة غير مستقيم، إذ أين قول ابن القاسم الذي هو أحب إلى ابن المواز؟ ولا بد حتى يستقيم النص أن يكون قول المصنف : (قال مالك : ويخير الشريك إن لم تحمل ...) هو قول ابن القاسم، علماً بأن جميع النسخ نسبت هذا القول للإمام مالك. والذي يظهر لي أن النص مستقيم لأن الإمام مالك وابن القاسم يقولان بتخير الشريك... والخلاف في أخذ ما نقصها بالوطء، فالإمام مالك يرى أن للمتمسك بحصته النصف، وابن القاسم لا يرى له شيئاً. يوضحه ما جاء في النواذر ل ١/٧٨ - بعد أن ذكر التخيير وأنه قول مالك وأصحابه - : (قال مالك : وإن لم تحمل بقيت بينهما وعليه نصف ما نقصها وطأه، وقال ابن القاسم : لا شيء عليه فيما نقصها، قال محمد : وهو أحب إلينا...).

(٢) النواذر ل ١/٧٨.

(٣) في ح : محمد.

(٤) أي في الثوب، فقد اختلف فيه قول ابن القاسم فقال مرة بالتخيير بين أن يأخذ قيمته أو يتمسك به مع أخذ ما نقصه الفساد. ومرة أخرى قال بالتخيير بين أخذ القيمة أو التمسك بالثوب وليس له أخذ ما نقصه الفساد من قيمته. وهو في هذه الحالة كالأمة هنا وجوابه جواب الأمة وهو أن القيمة وجبت له فتركها وتمسك بالثوب ناقصاً.

(٥) انظر النكت ٤٢٨، والذخيرة ١٢/٦٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٦/ب.

(٦) في ط : (وتكون له أم ولده). وانظر المدونة ٦ / ٢٠٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/أ.

(٧) في ح : يوم قيمتها.

(٨) (فقيل). سقطت من ط.

(٩) في ط : والصواب عنه.

الوطء، وإن شاء يوم الحمل، وهذا إن وطئها مرة بعد مرة، وإن كان مرة واحدة فيوم الوطء هو يوم الحمل، وإذا لم يتبين بها^(١) حمل فرضي بإمسакها ثم ظهر بها حمل، لم تقوم إلا يوم الحمل^(٢)، وقاله مالك في الموطأ^(٣).

م : إن قيل : لم كانت القيمة على الشريك^(٤) يوم الوطء أو يوم الحمل كيف شاء شريكه، والشريك إذا أعتق شقصا إنما يغرم^(٥) قيمته يوم الحكم ولا تخيير لشريكه، والحمل فهو يجر إلى العتق؟

فالجواب : إن وطئ الشريك وطء عداء، والمتعدي إنما تقوم عليه يوم العداء، والمتق شقصه^(٦) ليس بمتعدي، فهذا فرق ما بينهما^(٧).

الفرق بين وطء الشريك وعتقه

ومن المدونة : وإن كان معسرا خيّر شريكه، فإن شاء تماسك بنصيبه، وأتبعه بنصف قيمة الولد، وألحق^(٨) الولد بأبيه^(٩)، وإن شاء أخذه بنصف قيمتها يوم حملت، ويبيع ذلك النصف على الواطئ بعد أن تضع^(١٠) فيما لزمه من نصف قيمتها فيأخذ الشريك ثمنه إن كان كفافا لما لزمه ويتبعه بنصف قيمة الولد ديناً، وإن بلغ أقل^(١١) مما لزمه أتبعه بالناقص مع نصف قيمة الولد^(١٢). يريد : وإن بلغ أزيد مما لزمه لم يتبع منها إلا بقدر ما لزمه من نصف قيمتها يوم حملت، ويكون الباقي منها بحساب أم ولد، ويتبع بنصف قيمة [١٤٠/ب] الولد على كل حال^(١٣).

وطء الشريك المعسر والقول في الولد

(١) في ح : لها.

(٢) انظر النواذر ل ٧٨/أ، والذخيرة ٦٣/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٦/ب.

(٣) الموطأ ٢/٦٣٣.

(٤) قوله : (على الشريك). مكررة في ط.

(٥) في ح : تقوم.

(٦) في ط : شقصا.

(٧) في "ط" : (فرق بينهما). وانظر النكت ٤٢٨، والذخيرة ٦٣/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٦/ب -

٢٨٧/أ.

(٨) في ط : فالحق.

(٩) في ح : بالولد ثانية.

(١٠) في ح : يضع.

(١١) في ح : أزيد.

(١٢) المدونة ٦/٢١٠ - ٢١١، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣.

(١٣) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٨٧/أ.

وقال^(١) مسحتون في غير المدونة : لاشيء له من قيمة ولدها إذا اختار قيمتها^(٢).

قال ابن القاسم : ويعتق عليه النصف الذي بقي بيده، إذ لامتعة^(٣) له فيه، ويكون النصف الآخر رقيقا لمن اشتراه.

وقال غيره : لا يعتق عليه ذلك النصف إذ لعله يملك باقيها^(٤) فيحل له وطؤها.

محمد : وقاله^(٥) ابن القاسم أيضا^(٦)، ورواه أشهب عن مالك، وهو أحب إلي، وليس لها منفعة في تعجيل العتق بل ذلك أضر بها^(٧).

قال في المدونة : ولو ماتت هذه الأمة قبل أن يحكم فيها، كان عليه نصف قيمتها مع نصف قيمة الولد^(٨).

موت الأمة قبل
الحكم فيها

٧ - فصل [عتق أحد الشريكين حصته من أمة أو جميعها ووطء الآخر لها قبل التقويم]

وإذا عتق أحد الشريكين في الأمة حصته منها، وهو مليء، ثم وطئها المتمسك بالرق قبل التقويم؛ لم يحد؛ لأن حصته^(٩) في ضمانه قبل التقويم، ولا صداق^(١٠) عليه إن طأعته، ولا مانقصها، وإن أكرهها فعليه نصف ما نقص من قيمتها بلا صداق؛ لأن من اغتصب أمة فوطئها؛ إنما عليه مانقصها مع

(١) في ط : قال.

(٢) انظر الذخيرة ٦٣/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٧/١.

(٣) في ح : منفعة.

(٤) في ط : بقيتها.

(٥) في ط : وقال.

(٦) نهاية ورقة ه ط.

(٧) انظر الذخيرة ٦٤/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٧/١.

(٨) المدونة ٢١١/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/١.

(٩) من قوله : (منها وهو مليء). ساقط من ط.

(١٠) في ط : ولضمان.

الحد، وإن كان نصفها حراً، فوطئها رجل مكرهاً؛ فعليه الحد مع مانتقصها^(١)، ويكون ما نقصها بينها وبين السيد الذي يملك نصفها، وكذلك أرش جراحته^(٢) بينها وبين الذي يملك نصفها^(٣)، وأحكامها أحكام أمة.

وإن جنت هي خير السيد بين أن يسلم نصفها، أو يفديه بنصف الأرض. وأما^(٤) مهرها الذي تتزوج به بإذن السيد، فجميعه يكون موقوفاً بيدها، كالقوائد^(٥)، بخلاف الأرض، ويزوجها المتمسك بالرق برضاها دون الآخر^(٦). قال مالك : وإن أعتق أحد الشريكين في الأمة جميعها وهو مليء؛ لزم ذلك شريكه^(٧).

قال ابن القاسم : ثم ليس لشريكه عتق حصته^(٨).

قال سحنون : بل له ذلك^(٩)، عند جميع الرواة غيره^(١٠).

قال ابن القاسم : وإن وطئها الآخر بعد علمه بعتق الملية لجميعها؛ لحد، إن لم يعذر بجهالة، وإن^(١١) جهل أن عتق الشريك يلزمه؛ فلا حد عليه^(١٢). وقال أشهب : لا يحد بحال^(١٣).

(١) في ح : مع نقصها.

(٢) في ح : جراحها.

(٣) في ح : بينها وبين السيد.

(٤) في ح : ولها.

(٥) في ح : كالقول به.

(٦) المدونة ٢٠٥/٦ - ٢٠٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/١.

(٧) المدونة ٢٠٦/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/١.

(٨) المدونة ٢٠٦/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/١ - ٢٠٣/ب. وقال في شرح تهذيب المدونة ل

٢٨٧/ب: هذه الرواية المنكورة وهي العتق بالسراية والقاتلون بها أهل العراق يقولون ذلك فيمن

أعتق بعض عبده وعندنا حتى يستتم عليه الحكم، وكذلك يقولون فيمن أعتق شركاً له في عبد.

(٩) (ذلك). ليست في ط.

(١٠) انظر الذخيرة ٦٤/١٢، وشرح تهذيب المدونة ٢٨٨/١.

(١١) في ط : فإن.

(١٢) المدونة ٢٠٦/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/ب.

(١٣) انظر النوادر ل ٧٨/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٨/١.

قال أبو محمد^(١) : ويلزم على قول ابن القاسم؛ أن عليه القيمة يوم العتق، لا يوم الحكم، وتلزم تركته، وليس هذا أصلهم أجمع^(٢).

قال ابن القاسم : وإن كان [١٤١/أ] المعتق لجميعها عدياً؛ لم يحد الواطىء بحال، ولو كان ملياً فلم يؤخذ بالقيمة حتى أعدم، فإن علم الآخر بعتقه فتركه ولو شاء أقام عليه فأخذه بذلك فالتعتق ماض، وتلزمه نصف القيمة ديناً، وإن كان غائباً، أو لم يعلم^(٣) بالمعتق حتى أعسر المعتق؛ فهو على حقه منها^(٤).

م^(٥) : قال بعض أصحابنا : وهذا خلاف أصله في هذه المسألة، وكان ينبغي على ما أصل فيها ألا يفترق^(٦) كون^(٧) الشريك حاضراً، ولا غائباً؛ لأنها قد فانت بعتق جميعها لما كان المعتق موسراً^(٨)، ووجب نفاذ^(٩) العتق، هكذا يلزمه، ولكنه رجع في غيبة^(١٠) الشريك إلى أصلهم، والله عز وجل أعلم^(١١).

(١) في ح : قال محمد.

(٢) انظر النكت ورقة ٤٢٨. وإنما لزم ما تقدم على قول ابن القاسم لأنها يوم الحكم في ملك غيره وهو الشريك إذ يلزمه عتق الشريك لنصيه وليس الحال كذلك في قول سحنون ويوم العتق في ملكه فازمت القيمة يوم العتق. وأصل المالكية المشار إليه هنا : هو أن الشريك إذا اعتق شقص الشريك الآخر يلزمه قيمته يوم الحكم لا يوم العتق وبه يقول ابن القاسم. ولذلك قال في النسخة ٦٤/١٢ : (ولم يقله) بعد نقله للمسألة فقد قال : (ويلزم ابن القاسم أن عليه القيمة يوم العتق ويلزم تركته ولم يقله). وانظر شرح تهذيب المدونة ٢/٢٨٨.

(٣) في ط : ولم يعلم.

(٤) انظر المدونة ٦/٢٠٦ - ٢٠٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/ب.

(٥) في ح : محمد.

(٦) في ح : لا يفترق.

(٧) في ط : وكون.

(٨) في ط : معسراً.

(٩) في ح : لفازاً.

(١٠) في ح : هيعة.

(١١) النكت ورقة ٤٢٨، وانظر النسخة ٦٤/١٢، وشرح تهذيب المدونة ٢/٢٨٨. وأصلهم في هذا ما ذكره اللخمي من أن التقويم يجب إذا كان المعتق والمال والعبد والشريك حضوراً؛ فإن غاب أحدهم غيبة قريبة أنصر التقويم حتى يقدم المعتق أو العبد أو المال، وإن غاب الشريك غيبة بعيدة قوّم العبد ولا مقال له إذا قدم فقال : أنا اعتق لتقدم الحكم بالتقويم. انظر النسخة ١١/١٤٣. وبناء على هذا إذا كان الشريك

الباب^(١) [الرابع]

في وطء المكاتب^(٢)، أو المطلقة، أو أم الولد بعد العتق أو الارتداد،
أو وطء المجوسية، أو شيعة من ذوات محارمه بملك يمينه،
ووطء الأب أمة ولده، أو من أحلت له.

[٨ - فصل : في وطء المكاتب]

قال ابن القاسم : ومن وطئ مكاتبته؛ فلا حد عليه، اغتصبها أو طأعته،
وينكل إن لم يعذر بجمل، وعليه مانقصها إن اغتصبها، ولا صداق لها^(٣).
ومن^(٤) وطئ مكاتبته بينه وبين رجل فلا حد عليه^(٥).

٩ - فصل [من وطئ مطلقة أو أم ولده بعد عتقها أو ارتدادها]

ومن طلق امرأته قبل البناء، ثم وطئها بعد^(٦) التطليقة، وقال : ظننت أنه
لا يبينها مني إلا الثلاث؛ فلها صداق واحد، ولا حد عليه إذا عُلِّر^(٧) بالجهالة^(٨).

غائباً وتأخر التقويم لحضوره فحضر وقد أعسر المعتق فهو على حقه من العبد أي يأخذ نصف العبد
لعمره. والله أعلم.

(١) ليست في ط.

(٢) في ح : الكاتبة.

(٣) المدونة ٦ / ٢٠٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣ / ب.

(٤) في ط : وإن.

(٥) المدونة ٦ / ٢٠٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣ / ب.

(٦) في ح : قبل.

(٧) علر. سقطت من ح.

(٨) المدونة ٦ / ٢٠٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣ / ب.

وكذلك لو طلقها بعد البناء بها^(١) ثلاثاً ثم وطئها في العدة، أو أعتق أم ولده، ثم وطئها في العدة، وقال : ظننت ذلك يحل لي؛ فإن عُدِرَ بالجهالة^(٢) لم يحُدْ وإلا حد؛ كمتزوج الخامسة، أو أخته من الرضاعة، وليس على الذي وطئ في العدة بعد الطلاق البائن، أو العتق البتل^(٣) صداق مؤتلف، وذلك داخل في الملك الأول؛ كمن وطئ بعد حنثه فيهما ناسيا ليمينه، أو لم يعلم بحنثه^(٤). ومن ارتدت أم ولده ثم وطئها^(٥) وهو عالم أنها لا تحل له في حال ردتها؛ لم يحُدْ لشبهة الملك^(٦).

[١٠- فصل : في وطء المجوسية]

محمد : وكذلك من وطئ مجوسية بالملك عالماً بالتحريم^(٧) فلا يحُدْ^(٨)، وهو بخلاف أن لو تزوج مجوسية فوطئها عالماً بالتحريم؛ هذا يحُدْ، إذ لا شبهة ملك له فيها، وهو كمتزوج الخامسة يحُدْ إن لم [١٤١/ب] يعذر^(٩) بجهالة^(١٠).

[١١- فصل : في وطء المحارم بملك اليمين]

قال فيه وفي المدونة : ولو وطئ بملك يمينه من ذوات محارمه من لا يعتق عليه إذا ملكه، مثل العمة، والحالة، و بنت الأخت، أو الأخت من الرضاعة، أو البنت، أو الأم من الرضاعة، وهو عالم بتحريم ذلك؛ لم يحُدْ، للملك الذي له في

(١) (بها). ليست في ح.

(٢) نهاية ورقة ٦ ط.

(٣) في ح : (البتل) وكلاهما صواب. وسيأتي تعريف البتل في كتاب الجنائيات ص ٦٤٦.

(٤) المدونة ٦/ ٢٠٧ - ٢٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/ب.

(٥) في ح : فوطئها.

(٦) المدونة ٦/ ٢٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٠٣/ب.

(٧) جاء هنا في ح : (هذا يحُدْ إذ لا شبهة) ومضروب عليه أنه خطأ.

(٨) في ح : تحُدْ.

(٩) في ط : إلا أن يُعذر.

(١٠) انظر الذميرة ١٢/ ٦٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٨٩/أ.

ذلك، وينكل عقوبة موجعة، فإن^(١) حملت منه لحق به^(٢) الولد، وعتق عليه معجلاً إذ لم يبق له فيهن^(٣) منفعة ولا متعة^(٤).

قال ابن المواز : ورواه عيسى عن ابن القاسم في العتبية^(٥).

ولو وطئ ع.ملك بمينه من يحرم عليه بالنسب ويعتق عليه بالملك؛ مثل الأم، والبنت، والأخت، والجدّة، وشبهها^(٦) عامدا عالما بالتحريم؛ فإنه يحد ولا يلحق به الولد، إلا أن يعذر بجهل، فيدراً عنه الحد، ويلحق به الولد، ويعتقن عليه^(٧).

م : وإنما حد فيمن يعتق عليه بالنسب؛ لأنهن أحرار بعقد الشراء، فلا شبهة ملك له فيهن، بخلاف من لا تعتق عليه^(٨).

قال ابن القاسم : ومن زنى بأمه، أو بأخته، أو بعمته، أو بخالته، أو بذات رحم محرم منه؛ فعليه الحد^(٩).

١٢ - فصل [في وطء الأب أمة ولده]

ولا يحد الأب إذا وطئ أمة ولده^(١٠)؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : (أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ)^(١١)، فكان ذلك شبهة أسقطت عنه الحد، ويغرم الأب قيمتها، حملت أو لم تحمل، فإن لم يكن له مال يبيع عليه بعد الاستبراء إن لم

(١) في ح : وإن.

(٢) قوله : (لحق به). تكرر في ط.

(٣) في ح : فيهن.

(٤) انظر المتن ٢٠٧/٦، ٢٠٨، وتهذيب المتن ل ٢٠٣/ب - ٢٠٤ / أ، والذخيرة ١٢/٦٤.

(٥) العتبية ١٦ / ٣٠٩، وانظر شرح تهذيب المتن ل ٢٨٩/أ.

(٦) في ح : وشبهها.

(٧) العتبية ١٦ / ٣٠٩.

(٨) انظر شرح تهذيب المتن ل ٢٨٩/أ.

(٩) المتن ٢٠٩/٦، وتهذيب المتن ٢٠٤/أ.

(١٠) المتن ٢٠٩/٦، وتهذيب المتن ل ٢٠٤/أ.

(١١) تقدم تخريجه.

تحمل^(١) في قيمتها التي لزمته بالوطء، فإن نقص ثمنها عن ذلك^(٢) أتبعه ولده بتمام القيمة، وإن فضل كان^(٣) ذلك للأب^(٤)، وكذلك الجدة لا يحد في أمة ولد ولده، كان لأب أو لأم؛ لأنه كالأب^(٥) في رفع القود وتغليظ الدية^(٦).

محمد : وقاله ابن القاسم، وعبد الملك، وخالفهما أشهب وقال : عليهما الحد والقطع بخلاف الأب.

قالوا : ويدراً عن الأم في السرقة من مال الولد القطع.

وأما إن وطئها عبد^(٧) ابنها، قال أشهب : تحد كما تحد في عبدها^(٨).

١٣ - فصل [فيمن وطئ جارية أحلت له]

قال في المدونة : وكل من أحلت له جارية، أحلها له أجنبي، أو أقاربه، أو امرأته، فإنها ترد أبداً إلى سيدها، إلا أن يطأها الذي أحلت^(٩) له، فيدراً عنه الحد بالشبهة؛ كان جاهلاً أو عالماً، ويلزمه قيمتها حملت أو لم تحمل، وليس لربها التماسك بها بعد الوطء وإن لم تحمل، بخلاف وطء الشريك؛ لأن وطء الشريك وطء عداء، وهذا قد أذن له، فإذا تماسك [١٤٢/أ] بها صح ما قصده من عارية الفرج، وإذا قد لا يؤمن أن يحلها ثانية فمنع منه^(١٠).

(١) (إن لم تحمل). ساقطة من ح.

(٢) في ط : فإن نقص عن ثمنها ذلك.

(٣) كان. سقط من ح.

(٤) انظر النوادر ل ٧٧/ب، والذخيرة ٦٥/١٢.

(٥) (كالأب). سقطت من ط.

(٦) المدونة ٢٠٩/٦، وتهذيب المدونة ٢٠٤/أ.

(٧) في ط : غير.

(٨) انظر النوادر ل ٧٧/ب.

(٩) في ط : أدلت.

(١٠) يعمل المصنف بهذا عدم أحقية رب الجارية في التمسك بها بعد الوطء ذلك بأن تمسكه هذا يصحح عارية الفرج، ولا يؤمن أن يحلها ثانية فلذا منع من التمسك بها.

قال ابن القاسم : فإن كان له مال أخذ منه قيمتها، وإن كان عدواً وقد حملت، كانت القيمة في ذمته، وإن لم تحمل بيعت عليه في ذلك^(١)، فكان له الفضل وعليه النقصان^(٢).

الأيهري : وهذا كله إذا كان غير عالم؛ لأن وطئها لا يحمل له بإباحة مالكها؛ فاما إن كان يعلم أنه لا يحمل له وطئها، وأن أباحه ذلك مالكها فوطئها؛ عليه الحد، ولا يلحق به الولد؛ لأنه زان بوطئه من لازوجة له ولا ملك يمين، ولا هو جاهل بتحريم الوطء، فعليه الحد لهذه العلة^(٣).

م : وهذا خلاف لما في المدونة وغيرها^(٤).

وقد روى^(٥) ابن حبيب أن النعمان بن بشير^(٦) رُفِعَ إليه رجل وطئ جارية امرأته، فقال : "لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ^(٧) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ جَلْدَتُهُ، - يُرِيدُ نِكَالاً -، وَإِنْ لَمْ تُحِلِّهَا لَهُ رَجَمْتُهُ، فَوَجَدَهَا قَدْ أَحَلَّتْهَا لَهُ، فَجَلَدَهُ مِئَةً"^(٨).

(١) نهاية ورقة ٧ ط.

(٢) المدونة ٦ / ٢١٠، وتهذيب المدونة ل ٢٠٤ / أ - ب.

(٣) انظر الذخيرة ١٢ / ٦٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٠ / ب.

(٤) انظر الذخيرة ١٢ / ٦٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٠ / ب.

(٥) في خ : رواه.

(٦) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي، أمير خطيب شاعر، من أجلاء الصحابة، من أهل المدينة، وهو أول مولود في الإسلام بعد الهجرة، له (١٢٤) حديثاً، ومات مقتولاً سنة خمس وستين. انظر الإصابة ٣ / ٥٢٩، والأعلام ٨ / ٣٦.

(٧) في ط : بما قضى.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في المستدرك ٤ / ٢٧٧، والدارمي في كتاب الحدود، باب فيمن يقع على جارية امرأته ٢ / ١٠٢ - ١٠٣، وأبو داود في كتاب الحدود، باب في الرجل يوطئ بجارية امرأته ٢ / ٥١٠، والترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته، الجامع مع تحفة الأحوذى ٥ / ١٣، والنسائي في كتاب النكاح، باب إحلال الفرج ٦ / ١٢٣ - ١٢٤، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب من وقع على جارية امرأته ٢ / ٨٥٣. وقد ضعف المحدثون هذا الحديث فقال الرومزي: (حديث النعمان في إسناداه اضطراب)، ونحوه قال النسائي كما نقله عنه للسنري في تهذيب السنن ٦ / ٢٧١، وقال الخطابي في معالم السنن ٦ / ٢٦٩ : (هذا الحديث غير متصل وليس العمل

١٤ - فصل [في الشهادة على الزنى]

وقد تقدم في كتاب الرجم إذا شهد على امرأة بالزنا^(١) أربعة أحدهم زوجها؛ فإنه يحسد الثلاثة، ويلاعن الزوج، وفيه ذكر الشهادة على الشهادة في الزنى.

ومن قذف رجلاً بالزنى فقال القاذف حين رفع إلى القاضي : أنا آتيك بالبينة أنه زان، أمكن من ذلك، ولا يجوزني ذلك إلا أربعة شهود^(٢) عدول يشهدون^(٣) سوى القاذف^(٤).

عليه). وفي الحديث عطاء بن عرفة قال عنه أبو حاتم الرازي في كتاب العلل ١ / ٤٤٨ : (مجهول)، وانظر علل الترمذي الكبير ٦١٤ / ٢.

(١) في ط : ناس.

(٢) (شهود). ليست في ط.

(٣) (عدول يشهدون). ليست في ح.

(٤) المدونة ٦ / ٢٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٠٤ / ١.

الباب^(١) [الخامس]

فيمن أقر أنه زنى بفلانة، وكشف المقر^(٢)، ورجوعه، ومن قالت :
تزوجني فلان وحملني منه، ومن أقر أنه كان زنى في حال كفره،
وزنى المسلم بالذمية، وإقرار العبد بالحدود

[١٥ - فصل : فيمن أقر أنه زنى بفلانة، وكشف المقر، ورجوعه]

قال ابن القاسم : ومن قال عند الإمام أو غيره : زنى بفلانة ؛ فإن أقام
على قوله حُذَّ للزنى وللقذف، وإن^(٣) رجع عن ذلك حُذَّ للقذف، وسقط عنه
حد الزنا، ويقبل رجوعه، سواء^(٤) قال : أقررت لوجه كذا أو لم يقل^(٥). وقيل
: لا يقبل رجوعه إلا أن يذكر عذره في ذلك^(٦).

والأول أحسن. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في ماعز حين أخذته
الحجارة فهرب، فضربه رجل فقتله : (فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ)^(٧)، ورأى أن ذلك
رجوع منه^(٨).

والمعترف بالزنى لا يكشف كما تكشف البينة، ويلزمه الحد، رجماً كان أو

(١) ساقطة من ط.

(٢) كشف المقر : سؤاله كما تُسأل البينة عن كيفية الفعل والروية.

(٣) في ح : فإن.

(٤) (سواء) . سقطت من ح.

(٥) المدونة ٦ / ٢٠٨ - ٢٠٩، وتهذيب المدونة ل ٢٠٤ / ١.

(٦) هذه رواية عن الإمام مالك كما في النوادر ل ٧٣ / ١، والمنتقى ١٤٣ / ٧، وقال بها أشهب وابن

الماجشون. وانظر : المقدمات ٢٥٥ / ٣.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) انظر : المقدمات ٢٥٥ / ٣.

جلداً [١٤٢/ب] بإقراره مرة واحدة، ولا يقرر أربع مرات^(١)، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأتيس : (اُغْذُ عَلَى امْرَأَةٍ^(٢) هَذَا فَإِنْ اغْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا)^(٣)، ولم يأمره أن^(٤) يقررها أربع مرات، وإنما^(٥) ردَّ النبي صلى الله عليه وسلم ماعزاً^(٦) لما أنكر من أمره، ألا ترى أنه قال لأهله : (أَبْصَاحِكُمْ جِنَّةٌ)^(٧)؛ لا أنه^(٨) أراد أن يعترف أربع مرات، ولو كان الاعتراف أربع مرات بمنزلة الشهادة لكان إذا رجع بعد اعترافه أربع مرات لم يقبل رجوعه، كما لا يقبل بعد^(٩) الشهادة، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في^(١٠) ماعز لما هرب حين أخذته^(١١) الحجارة (فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ) ، ورأى أن ذلك رجوع منه، والله أعلم^(١٢).

قال ابن القاسم : فإذا رجع المقر أقيـل، وكذلك إن رجع بعدما أخذت الحجارة مأخذها، أو بعد أن ضرب بعض الحد أو أكثره^(١٣)، لقوله صلى الله عليه وسلم : (فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ) .

محمد : وقال أشهب وعبد الملك : لا يقال إلا أن يورك^(١٤)، فيقال، ما لم

(١) المدونة ٦ / ٢٠٩، وتهذيب المدونة ل ٢٠٤ / ١.

(٢) في ط : أغد عليها.

(٣) الحديث تقدم تخريجه.

(٤) في ح : بأن.

(٥) في ح : وإنما.

(٦) (ماعزاً). سقطت من ح.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) في ح : لأنه.

(٩) (بعد). سقطت من ط .

(١٠) في . تكرر في ط.

(١١) في ح : حين جدن ادلعن.

(١٢) انظر النوادر ل ٧٣ / ١، والمقدمات ٣ / ٢٥٤.

(١٣) المدونة ٦ / ٢٠٩، وتهذيب المدونة ل ٢٠٤ / ١.

(١٤) أصل التوريك: أن يتوي الخلف يمينه غير ما نواه مستحلفه. ولما هنا : أن يأتي للمقر بمنزلة يفرجه من الحد بعد وجوبه. وقد مثل للمصنف لذلك بقوله : (فإن ذكر بعد ما بمنزلة مثل أن يقول: وطفت في الخيض، أو جارية لي فيها شرك، وطلنت أن ذلك زنى، قبل ذلك منه، وأقبل لدلالة الحد بالشبهة).

يضرب أكثر الحد فليتم عليه، ولا يقال وإن ورك^(١).

م^(٢) : ووجه ذلك^(٣) : أنه لما أقر فقد ألزم نفسه حكم ما أقر به^(٤) عند الإمام، فوجب حده، كما لا تجوز الشفاعة له حيث^(٥)؛ فإن ذكر بعْد^(٦) ما يعذر به مثل أن يقول : وطعت في الحيض، أو جارية^(٧) لي فيها شرك، وظننت أن ذلك^(٨) زنى، قبل ذلك منه، وأقيل لدراة الحد بالشبهة^(٩).

م^(١٠) : وقول ابن القاسم آتينا^(١١).

[١٦- فصل : من قالت : تزوجني فلان وحلي منه]

قال في المدونة : وإن ظهر بامرأة حمل، فقالت : تزوجني فلان، والحمل منه؛ فإن لم تقم بينة بالنكاح حددتها^(١٢)، ويحد الزوج إن صدقها، ولا يلحق به الولد^(١٣)، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقٌّ إِذَا كَانَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ الْحَمْلُ، أَوْ الْإِقْرَارُ"^(١٤)، فقد ساوى بين الحمل، والشهادة، فلذلك وجب حدها.

(١) النوادر ل ٧٣/أ.

(٢) في ح : محمد.

(٣) في ح : ووجه ذلك صحيح.

(٤) في ط : حكما لما أقر به.

(٥) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٩٠/أ.

(٦) (بعد). سقطت من "ط". وهي في "ح" : (بعد).

(٧) في ح : حالة.

(٨) نهاية ورقة ٨ ط.

(٩) انظر النوادر ل ٧٣/أ، والمتقى ١٤٣/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٠/أ.

(١٠) سقط من ح.

(١١) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٩٠/أ.

(١٢) في ح : فحدت.

(١٣) المدونة ٢٠٩/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٤/أ.

(١٤) تقدم تحريجه.

[١٧- فصل : فيمن أقر أنه كان زنى حال كفره، وزنى المسلم بالزمية والحرية]

ومن المدونة : ومن أسلم ثم أقر أنه زنى في حال كفره، لم يحد؛ لأن ذلك زنى لا حد فيه.

وإذا زنى مسلم بذمية حد، وردت هي إلى أهل^(١) دينها.

وإن دخل مسلم^(٢) دار الحرب بأمان، فزنى بحرية، فقامت عليه^(٣) بينة مسلمون، أو أقر^(٤) بذلك؛ فعليه الحد^(٥). وكذلك فيما وطئ من المغنم، وله فيه^(٦) نصيب. محمد : وقال أشهب : لا يحد فيهما^(٧).

١٨ - فصل [إقرار العبد بجناية على عبد وإقراره يحد من حدود الله]

وما أقر به العبد من قصاص، أو حد لله عز وجل يُحكم به في بدنه؛ أقامه عليه [١٤٣/أ] الإمام لإقراره.

وإن أقر أنه جرح عبداً فليس لسيد العبد المجروح إلا القصاص، وليس لهم أن يستحيوه ويأخذوه؛ لأن العبد يتهم حيثذ أنه أراد الخروج من يد سيده إلى هذا. وكذلك إن أقر أنه قتل حراً أو عبداً^(٨)؛ فإنما لسيد العبد، أو ولي الحر القصاص، وليس لهم أن يستحيوه ويأخذوه^(٩).

(١) (أهل). سقطت من ح.

(٢) في ط : رجل.

(٣) (عليه). تكررت في ط.

(٤) في ط : أو اعترف.

(٥) المدونة ٢١١/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٤/ب. وانظر أيضا المدونة ٢٤٢/٦.

(٦) (فيه). سقطت من ح.

(٧) انظر النوادر ل ٧٦/ب، وعقد الجواهر الثمينة ٣/٣٠٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩١/أ. وقول

أشهب بعدم الحد فيهما. أمّا في الأولى : فلشبهة دار الحرب، وفي الثانية : لشبهة الملك. والله أعلم.

(٨) في ط : عبداً أو حراً.

(٩) المدونة ٢١١/٦، وتهذيب المدونة ٢٠٤/ب.

الباب^(١) [السادس]

فيمن اجتمعت عليه حدود

والسنة في الحدود إذا تكررت، وكان موجبها أمراً واحداً^(٢)، أجزأ فيها حد واحد؛ ألا ترى أن الزاني إذا أوجع مرة أو مراراً، إنما عليه حد واحد، وإذا تجرع الخمر جرعة واحدة أو جرعة؛ فإنما عليه حد واحد، وكذلك تكرر^(٣) سرقة؛ لأن الحد تطهير له، فكما كان الإنسان إذا أحدث مراراً يجزيه طهر واحد، فكذلك موجب الحد^(٤) إذا تكرر كالطهر من الحدث، ولا خلاف بين فقهاء الأمصار في هذا^(٥).

قاعدة في الحدود إذا تكررت وموجبها واحد

قال أصبغ : وقد (جلد النبي صلى الله عليه وسلم الذين خاضوا في أمر عائشة رضي الله عنها)^(٦)، كل واحد حداً واحداً، ولو كان على ماقاله

(١) سقطت من ط .

(٢) في ح : أمراً أو أحداً.

(٣) (تكرر) . سقطت من ح .

(٤) من قوله : (تطهير له) . ساقط من ط .

(٥) انظر الذخيرة ١٢ / ٨٤ ، والمغني ١٢ / ٣٨١ .

(٦) يريد المصنف رحمه الله تعالى حادث الإفك، وهو خير صحيح مشهور، أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه وأتم مواضعه في كتاب التفسير، باب ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ * لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْكَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿﴾ الصحيح مع الفتح ٨ / ٤٥٢ - ٤٥٥، وهنا ذكر الحافظ رحمه الله تعالى باقي مواضعه في الصحيح، ومن أخرجه من الأئمة. وأخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب حديث الإفك وقبول توبة القاذف، مسلم بشرح النووي ١٧ / ١٠٢ .
والذين تكلموا بالإفك وعاضوا فيه هم عبد الله بن أبي ابن سلول - وهو الذي أناره وتولى كيده - ، وقال بقوله حسان بن ثابت، ومسطح بن أثانة، وحمزة بنت جحش، هذا هو المشهور في الروايات الصحيحة في أمثالهم كما قال ابن حجر في الفتح ١٢ / ٤٦٤ .

وقد أنزل الله تعالى براءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في سورة النور آية ١١ وما بعدها وهو قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَبِيرٌ لَّكُم

المخالف لجلد كل واحد منهم حدين^(١)، حداً عن عائشة رضي الله عنها، وحداً^(٢) عن الذي رموها به^(٣).

يَكُلُّ أَمْرِيءٌ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ الآيات. وبعد نزول هذه الآيات حد رسول الله عليه وسلم الذين حاضوا في الإفك على الصحيح المعتمد عند أهل العلم. كما في تفسير القرطبي ٢٠١/١٢، وفتح الباري ٤٧٩/١٢.

وقد روى أبو داود في سننه، في كتاب الحدود، باب في حد القذف، ٥١٤/٢، أنه بعد نزول هذه الآيات جلد النبي صلى الله عليه وسلم رجلين وامرأة ممن تكلم بالفاحشة : حسان بن ثابت، ومسطح بن أثانة، وحمنة بنت جحش. كما أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٥/٦، والترمذي في كتاب التفسير، باب سورة النور، تحفة الأحوذى ٣٧/٩، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب حد القذف، ٨٥٧/٢. وهؤلاء لم يصرحوا بأسماء الذين جلدوا كما صرح بهم أبو داود. والحديث قال عنه الترمذي "حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن اسحاق" أ.هـ. وابن اسحاق يختلف في الاحتجاج بحديثه، كما أشار إلى ذلك المنذري بعد أن ذكر كلام الترمذي السابق، وزاد : "وقد أسنده ابن اسحاق مرة، وأرسله أخرى". راجع: مختصر سنن أبي داود ٢٨٣/٦.

وقد ذكر القرطبي في تفسيره ٢٠١/١٢ عن بعض أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام الحد - مع من تقدم - على عبد الله بن أبي لكن القرطبي نفى هذا فقال : (المشهور من الأخبار والمعروف عند العلماء أن الذي حد حسان ومسطح، وحمنة، ولم يسمع بحديث لعبد الله بن أبي، - ثم أورد الحديث المتقدم عند أبي داود وغيره، وقال : - قال علماؤنا : وإنما لم يحد عبد الله بن أبي؛ لأن الله تعالى قد أعد له في الآخرة عذاباً عظيماً، فلو حد في الدنيا لكان ذلك نقصاً من عذابه في الآخرة وتحقيقاً عنه مع أن الله تعالى قد شهد ببراءة عائشة رضي الله عنها وبكذب كل من رماها؛ فقد حصلت فائدة الحد . . .) .

(١) (حدين). تكررت في ج.

(٢) في ط : واحداً.

(٣) انظر التبصرة للحمي ل ١٣٧/١.

والرجل الذي رموا به أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها هو صفوان بن المعطل - بفتح الطاء المهملة المشددة - بن ربيعة - بالتصغير - السلمي ثم الذكواني، كان صحابياً فاضلاً، أول مشاهده الحنفى، وقيل الميسج وهي التي جرى فيها حديث الإفك عند العودة منها، وفي الحديث عند مسلم أنه لما بلغه الأمر قال : (سُبْحَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ مَا كُنْتُ عَنْ كُنْتُ أَتَى قَطُ. قَالَتْ عَائِشَةُ : وَقِيلَ شَهِيداً فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . .) الحديث. وقد قتل رضي الله عنه في خلافة عمر في غزاة أرمينية شهيداً سنة تسع عشرة. ترجمته في الإصابة ١٨٤/٢. وانظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي في كتاب التوبة، باب حديث الإفك وقبول توبة القاذف ١١٥/١٧.

[١٩- فصل : في تقديم بعض الحدود على بعض في الاستيفاء]

قال ابن القاسم : ومن اجتمع عليه قصاص في بدنه للناس، وحدود لله عز وجل، بدأ بما هو لله عز وجل؛ لأنه أكد إذ لا عفو فيه، وإن كان فيه محمل أقيم عليه ماله للناس مكانه، وإن خيف عليه الموت أخر حتى يبرأ أو يقوى، وإن سرق وزنى وهو محصن، رجم ولم تقطع^(١) يده؛ لأن القطع يدخل في القتل، ولا يتبع بقيمة السرقة إن كان معدماً، وإن طرأ له مال علم أنه أفاده بعد السرقة بهبة أو غيرها، لم يأخذ منه المسروق^(٢) منه^(٣) شيئاً في قيمة سرقة إلا أن يعلم أن هذا المال كان له يوم سرق؛ ولأن^(٤) اليد لم يترك قطعها، وإنما دخل قطعها في القتل^(٥).

[٢٠- فصل : في تداعيل الحدود]

ومن أقر أو شهدت عليه بينة أنه زنى بعشر نسوة أجزاء حد واحد، وإن شهدوا عليه أنه زنى وهو بكر، ثم زنى بعد أن أحصن، فأعفا عليه الرجم، ولا يجلد^(٦)، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (واغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا)^(٧)، ولم يأمره بغير ذلك.

من زنى
بعشر نسوة

وكل حد [١٤٣/ب] لله عز وجل، أو قصاص، اجتمع مع القتل، فالقتل يأتي على ذلك كله، إلا حد القذف^(٨)، فإنه يقام قبل القتل، وذلك^(٩) لحجة

القتل يأتي على غيره
من الحدود إلا القذف

(١) في ح : (يقطع). وفي "ط" الكلمة غير معجمة.

(٢) في ح : السارق.

(٣) (منه). سقطت من ح.

(٤) في ح : لأن.

(٥) المدونة ٦/ ٢١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٤/ب - ٢٠٥/أ.

(٦) المدونة ٦/ ٢١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/أ.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) نهاية ورقة ٩ ط.

(٩) (وذلك). سقطت من ح.

المقذوف من لحوق عار القذف به إن لم يحمله^(١).

ومن قذف جماعة في مجلس، أو مفترقين، فعليه حد واحد، فإن^(٢) قام به أحدهم فضرب له، كان ذلك الضرب لكل قذف كان قبله، ولا يحل لمن قام به منهم بعد ذلك، وقد زالت عنهم^(٣) بذلك معرفة القذف، فلا حجة لهم^(٤).

من قذف
جماعة

وكذلك لو شرب خمرًا، وقذف^(٥) رجلًا، فإنما عليه حد واحد^(٦).

من سكر وقذف

قال في كتاب محمد : ولو شرب خمرًا، فضرب الحد له^(٧)، ثم ثبت بعد ذلك أنه افترى على رجل قبل شربه، فإن ضربته للخمير يجزىء^(٨).

وكذلك لو افترى على^(٩) رجل فضرب له الحد، ثم ثبت أنه قد شرب الخمر قبل ذلك؛ فإنه لا يضرب له ثانية^(١٠)، وقاله أصبغ، وقال : وهو الصواب، والسنة واجتمع عليه، وإنما اشتق أحدهما من صاحبه^(١١).

(١) المدونة ٦ / ٢١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥ / ١.

(٢) في ط : وإن.

(٣) في ط : عنه.

(٤) المدونة ٦ / ٢١٥ - ٢١٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥ / ب. وانظر : الموطأ ٢ / ٦٣٢ - ٦٣٣.

(٥) في ط : أو قذف.

(٦) انظر المدونة ٦ / ٢٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥ / ١.

(٧) (له). سقطت من ح.

(٨) انظر تبصرة اللعيبي ل ١٣٧/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٤ / ١.

(٩) (على). سقطت من ح.

(١٠) انظر العتبية مع شرحها ٣١٣/١٦.

(١١) انظر النوادر ل ٩٦/ب. وكأنه يريد أن أحد الحدين - القذف والخمر - فرع عن الآخر، فإطلاق

عليه أنه مشتق منه، يشير بذلك إلى ما رواه مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب الحد في

الخمر ٢ / ٦٤٢ قال : (إِنْ عَمَرَ بِنَ الْعَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْعَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ

أَبِي طَالِبٍ نَرَى أَنْ تَخْلِدَهُ ثَمَانِينَ فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى افْتَرَى - أَوْ

كَمَا قَالَ - فَخَلَدَ عَمَرَ فِي الْعَمْرِ ثَمَانِينَ).

الباب^(١) [السابع]

فيمَن عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ، أَوَاتِي^(٢) بِهِمَّةً، وَذَكَرَ الْمُسَاحِقَيْنِ^(٣)

[٢١- فصل : فِيمَن عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوط]

قَالَ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ فِي قَوْمِ لُوط : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾^(٤).

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾^(٥).

فَدَلَّ أَنَّ اللَّوْطَ أَشَدَّ مِنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُمْ أَتَوْا بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ مِّنْ سَبْقِهِمْ، وَلَأنَّهُ أَتَى مِنْ لَا يَسْتَبَاحُ بِوَجْهِهِ، وَالْمَزْنِي بِهَا قَدْ تَسْتَبَاحُ بِالنِّكَاحِ^(٦).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ)^(٧)، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : (أَخْصِنَا أَوْ لَمْ يُخْصِنَا)^(٨).

حقوبة اللواط
من السنة

(١) سقطت من ط.

(٢) في ح : وَأَتَى.

(٣) في ح : الْمُسَاحِقُونَ.

(٤) العنكبوت آية ٢٨.

(٥) الإسراء آية ٣٢.

(٦) انظر شرح تهذيب المدونة ل ١٩٣/١.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٠٠/١، وأبو داود في كتاب الحدود، باب فِيمَن عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوط ٥١١/٢، والترمذي في كتاب الحدود، باب ماجاء في حد اللوطي، تحفة الأحوذى ٢١/٥، وابن ماجه في كتاب الحدود ٨٥٦/٢، والحاكم في كتاب الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط فعليه الرجم ٣٥٥/٤، وصححه، ووافقه الذهبي. وانظر تهذيب السنن لابن القيم ٢٧٣/٦ - ٢٧٤، والتلخيص الحبير ٥٤/٤ - ٥٥، وإرواء الغليل ١٦/٨ - ١٨.

(٨) أخرجه الحاكم في كتاب الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط فعليه الرجم ٣٥٥/٤، عقب الحديث السابق بلفظ : "من عمل عمل قوم لوط فعليه الرجم أحصين أو لم يُحصن" وصححه، ووافقه الذهبي. وانظر التلخيص الحبير ٥٤/٤ - ٥٥.

حكم الصحابة ومن
يعلمهم في اللوطي

قال ربيعة : وهي العقوبة التي أنزلها الله عز وجل على قوم لوط ^(١)، وبذلك حكم الصديق رضي الله عنه ، وكتب فيه إلى خالد بن الوليد ^(٢)، بعد مشورة خير القرون ، وكان أشدهم فيه علي بن أبي طالب ^(٣) رضي الله عنهم

(١) انظر النوادر ل ٧٦/ب.

(٢) الصحابي الجليل والمجاهد الكبير خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي، سيف الله أبو سليمان، أسلم بعد الحديبية، وشهد غزوة موته وشهد بحير وفتح مكة وحنينا، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٨) حديثا، وروى عنه ابن عباس، وجابر، وغيرهما، كان من المشهورين بالشجاعة والشرف، أمره أبو بكر الصديق رضي الله عنه على قتال مسيلمة الكذاب والمرتين، وكان له في قتالهم الأثر العظيم، وله الآثار العظيمة المشهورة في قتال الروم بالشام، والفرس بالعراق، وافتتح دمشق وغيرها، ومناقبه كثيرة، وألف في سيرته، قال الذهبي : (لم يبق في جسده قيد شبر إلا وعليه طابع الشهداء، . . . عاش ستين سنة، وقتل جماعة من الأبطال، ومات على فراشه، فلا قرّت أعين الجبناء). توفي رضي الله عنه في خلافة عمر ستة إحدى وعشرين بجمّص، وقيل بالمدينة. له ترجمة في الاستيعاب ٤٠٥/١، وتهذيب الأسماء واللغات ١٧٢/١، وسير أعلام النبلاء ٣٦٦/١، والإصابة ٤١٢/١، والأعلام ٣٠٠/٢.

(٣) أخرج البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي ٢٣٢/٨، وابن حزم في المحلى ٣٨٠/١١، واللفظ للبيهقي : (أن خالد بن الوليد كتب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنهما في عيالاته يذكر أنه وجد رجلا في بعض فواحي القربى يترك كما ترك المرأة، وأن أبا بكر رضي الله عنه جمع الناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم عن ذلك، فكان من أشدهم يؤمنون قولا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال : إن هذا ذنب لم تغص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم نرى أن نحرقة بالنار، فاجتمع رأي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن تحرقه بالنار، فكتب أبو بكر رضي الله عنه إلى خالد بن الوليد يأمره أن تحرقه بالنار). وذكره ابن حجر في الدرر في تخريج أحاديث الهداية ١٠٣/٢ وقال : (وهو ضعيف جدا، ولو صح لكان قاطعا للحمية). وانظر : نصب الراية ٣٤٢/٣.

وأخرج عبد الرزاق في كتاب الطلاق، باب من عمل عمل قوم لوط ٣٦٣/٧، وابن أبي شيبة في كتاب الحدود، باب في اللوطي حد كحد الزنى ٥٣٠/٩، والبيهقي في الكتاب والباب السابقين (أن عليا رضي الله عنه رجم لوطيا).

أجمعين^(١)، وروي ذلك عن ابن عباس^(٢) وغيره من الصحابة والتابعين^(٣) رضوان الله عليهم^(٤).

وذكر ابن حبيب: "أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب أن تَحْرِقَهُمْ بِالنَّارِ"^(٥) ففعل ذلك، وفعل كذلك^(٦) ابن الزبير^(٧) رضي الله عنه في

(١) في ح: رضي الله عنه.

(٢) ما ذكره المصنف نقله عنه عبد الرزاق، في كتاب الطلاق، باب من عمل عمل قوم لوط (٣٦٤/٧، وابن أبي شيبة في كتاب الحدود، باب في اللوطي حد كحد الزنى ٥٣٠/٩، والبيهقي في كتاب الحدود، باب ماجاء في حد اللوطي ٢٣١/٨، والمحلى ٣٨١/١١، والمغني ٣٤٩/١٢.

(٣) راجع مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب من عمل عمل قوم لوط ٣٦٣/٧ وما بعدها، وابن أبي شيبة في كتاب الحدود، باب في اللوطي حد كحد الزنى ٥٣٠/٩ وما بعدها، والبيهقي في كتاب الحدود، باب ماجاء في حد اللوطي ٢٣١/٨ وما بعدها، والمحلى ٣٨٠/١١ وما بعدها، وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٧٩/٢٤: (وقال مالك وأصحابه: يرحم اللوطي ويقتل بالرحم، أحصن أو لم يحصن، وهو قول ابن عباس، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وروي عن أبي بكر الصديق أنه أمر بإحراق من فعل ذلك، وبمن قال بقول مالك، في اللوطي يرحم أحصن أو لم يحصن جابر بن زيد أبو الشعثاء وعامر الشعبي، وبه قال الليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، وأحمد في رواية، قال أبو عمر: هذا القول أعلى؛ لأنه روي عن الصحابة، ولا يخالف له منهم، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الحق فيما تنازع فيه العلماء). وقال ابن قدامة في المغني ١٢/٣٥٠: (أنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم أجمعوا على قتله، وإنما اختلفوا في صفته).

(٤) في ح: رضي الله عنهم أجمعين.

(٥) يعني أنه كتب إلى خالد بن الوليد وهو الخير الذي تقدم أنفا.

(٦) في ط: ذلك.

(٧) عبد الله بن الزبير بن العوام، القرشي الأسدي، أول مولود ولد للمهاجرين بالمدينة، أمه أسماء بنت أبي بكر، قال الذهبي: (عبداده في صغار الصحابة، وإن كان كبيرا في العلم، والشرف، والجهاد، والعبادة) أ.هـ. وهو أحد العبادلة الأربعة، وأحد الشجعان من الصحابة، وأحد من ولي الخلافة منهم، وشهد فتح إفريقية زمن عثمان، بويح له بالخلافة سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية فأطاعه أهل الحجاز، واليمن، والعراق، وخراسان، ومصر، وأكثر أهل الشام، وقاعدته المدينة، وحاصره الحجاج بمكة المكرمة إلى أن قتله، بعد أن عدله عامة أصحابه، وذلك سنة ثلاث وسبعين، كان رضي الله عنه فارس قریش في زمنه، ومن خطبائها المعتودين، له في كتب الحديث (٣٣) حديثا. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٦/١، وسير أعلام النبلاء

زمانه^(١)، وهشام بن عبد الملك^(٢) في زمانه، والقسري^(٣) بالعراق.

قال : فمن أخذ بهذا لم يخطيء، والرَّجْم هو الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٤).

[١٤٤/أ] وقال ابن شهاب ومالك^(٥) : إن عليه العمل^(٦).

وفي مختصر أبي محمد^(٧) : ولو كانا عبيدين، أو كافرين؛ لَرُجِمَا^(٨).

حكم العبد والكافر
في اللواط

٣٦٣/٢، والإصابة ٣٠١/٢، وتهذيب التهذيب ١٨٧/٥، والأعلام ٨٧/٤.

(١) ذكر ابن قدامة في المغني ٣٤٩/١٢ أن القول بتحريق اللوطي قول ابن الزبير، وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الحدود، باب ما جاء في حد اللوطي ٢٣٣/٨ عن عطاء بن أبي رباح قال : (شهدت ابن الزبير أتى بسبعة أختلوا في لواط أربعة منهم قد أحصنوا النساء وثلاثة لم يحصنوا، فأمر بالأربعة فأخرجوا من المسجد فُرضخوا بالحجارة، وأمر بالثلاثة فضرَبوا الحدود، وابن عمر وابن عباس في المسند). وانظر المحلى ٣٨٢/١١، ونصب الراية ٣٤١/٣، والدراية في تخريج أحاديث الهداية ١٠٣/٢.

(٢) هشام بن عبد الملك بن مروان، أبو الوليد القرشي الأموي الدمشقي، من خلفاء بني أمية، ولد بدمشق، وبويع بالخلافة سنة (١٠٥) بعد وفاة أخيه يزيد، كان حَسَنَ السياسة، يقطا، يباشر الأعمال بنفسه، توفي بالرصافة - بالشام - سنة عشرين ومئة. له ترجمة في سمر أعلام النبلاء ٥/٣٥١، والأعلام ٨/٨٦.

(٣) خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد، أبو الهيثم القسري، بمانى الأصل من بجيلة، سكن دمشق، روى عن أبيه، وروى عنه حميد الطويل، قتل الجعد بن درهم - وقصته معروفة -، رُسم بالكلام في علي بن أبي طالب كَرَّمَ الله وجهه، ولي إمارة مكة المكرمة للوليد بن عبد الملك سنة (٨٩)، ثم لسليمان، ثم ولاء هشام سنة (١٠٦) العراقيين (الكوفة والبصرة) ثم عزله سنة (١٢٥)، يوسف بن عمر الثقفي وأمره أن يحاسبه فسجنه بالحيرة، ثم قتله سنة ست وعشرين ومئة. له ترجمة في سمر أعلام النبلاء ٥/٤٢٥، وتهذيب التهذيب ٨٨/٣، والأعلام ٢/٢٩٧.

(٤) نقل هذا النص عن ابن حبيب ابن أبي زيد في النوار ل ٧٦/ب، وابن حزم في المحلى ١١/٣٨٠ - ٣٨١، وابن فرحون في التبصرة ٢/٢٥٧.

(٥) في ح : مالك وابن شهاب.

(٦) النوار ل ٧٦/ب، وتبصرة ابن فرحون ٢/٢٥٧.

(٧) في ط : ابن أبي زيد.

(٨) انظر عقد الجواهر ٣/٣٠٣، وشرح تهذيب المدونة ل ١٩٢/أ.

وقال أشهب يحد العبد خمسين، ويودب الكافران^(١)، وليس على العبيد^(٢) في الزنى رجم؛ لأن الله عز وجل جعل عليهم نصف حد المحصنات، ولا نصف للرجم^(٣).

ومن المدونة قال ابن القاسم : ولا صداق على الفاعل في ذلك، في^(٤) طوع ولا إكراه؛ فإن^(٥) كان المفعول مكرهاً، أو صبيّاً طائعاً؛ لم يرحم، ورحم الفاعل، والشهادة فيه كالشهادة على الزنى^(٦).

الشهادة في اللواط
كهي في الزنى

[٢٢ - فصل : في إثبات المرأة في دبرها]

وإن أتى امرأة أجنبية في دبرها، ليست له بزوجة، ولا ملك يمين؛ أقيم عليه^(٧) حد الزنى، وإن أكرهها فعليه المهر مع الحد، ولاحد عليها هي للإكراه^(٨).

٢٣ - فصل : [فيمن أتى بهيمة]

وإن أتى بهيمة، لم يُحد^(٩) ونُكِّل، ولا تحرق البهيمة، ولا يضمنها، ولا بأس أن يوكل لحمها^(١٠).

محمد : وقول ابن عمر : "لَوْ وَجَدْتُ مَنْ أَتَى بِهَيْمَةٍ لَقَتَلْتُهُ" ^(١١)، فقال له

(١) انظر عقد الجواهر ٣/٣٠٣، وشرح تهذيب المدونة ل ١٩٢/أ.

(٢) في ح : العبد.

(٣) انظر شرح تهذيب المدونة ل ١٩٢/أ.

(٤) في. سقط من ح.

(٥) في ط : وإن.

(٦) المدونة ٦/٢١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/أ.

(٧) في ط : عليها.

(٨) المدونة ٦/٢١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/أ.

(٩) (لم يُحد). سقطت من ح.

(١٠) المدونة ٦/٢١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/أ.

(١١) تقدم ترجمه.

على وجه التغليظ، كما قال عمر : "لَوْ تَقَدَّمْتُ بِقَوْلٍ فِي نِكَاحِ السَّرِّ (١) وَالْمُتَعَةِ لَرَجَمْتُ" (٢).

قال غيره : وما روي عن عكرمة (٣)، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مَنْ وَطِئَ بِبَيْمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوْهَا) (٤)، فهو حديث ليس من حديث أهل المدينة، وقد روى أبو رزين (٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) نهاية ورقة ١٠ ط.

(٢) (والمتعة لرجمت). سقطت من ط. وانظر هذا النقل في النوادر ل ٧٦/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٢/٢.

وقد أجمل المصنف رحمه الله هنا أثرين عن أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه أخرجهما عنه البيهقي في السنن الكبرى وكلاهما في كتاب النكاح، الأول قوله في نكاح السَّرِّ في باب لانكاح إلا بشاهدين عدلين ١٢٦/٧ ولفظه : (أَيْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فَقَالَ : هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ وَلَا أُجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَمْتُ). الثاني قوله في نكاح المتعة في باب نكاح المتعة ٢٠٦/٧ ولفظه : (أَنَّ عَوَّلَةَ بِنْتُ حَكِيمٍ دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَتْ : إِنَّ رَبِيعَةَ بِنَ أُمِّةٍ اسْتَمْتَعَ بِامْرَأَةٍ مُؤَلَّدَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ، فَمَعَرَجَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَمْرٍ رِدَاءَهُ فَرَعَا فَقَالَ : هَذِهِ الْمُتَعَةُ وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَمْتُ).

(٣) عكرمة بن عبد الله، أبو عبد الله القرشي الهاشمي مولاها المديني، أصله من البربر من أهل المغرب، مولى ابن عباس رضي الله عنهما، الحافظ، المفسر، من كبار التابعين، طاف البلدان، سمع جماعة من الصحابة منهم : عائشة، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم رضي الله عنهم، وحدث عنه خلق كثير من حلة التابعين منهم : أبو الشعثاء جابر بن زيد، والشعمي، والنخعي، وابن سيرين. توفي بالمدينة سنة خمس ومئة. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٠/١ - ٣٤١، وسير أعلام النبلاء ١٢/٥ وما بعدها، والأعلام ٢٤٤/٤.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٠٠/١، وأبو داود في كتاب الحدود، باب فيمن أتى بهيمة ٥١١/٢، والرمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة، تحفة الأحوذى ٥/١٩، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب من أتى ذات عرم ومن أتى بهيمة ٨٥٦/٢، والحاكم في كتاب الحدود، باب من وجدتموه يأتي بهيمة فاقتلوه ٣٥٥/٤ وصححه، ووافقه الذهبي. وقال أبو داود عن الحديث : (ليس هذا بالقوي)، وقال الرمذي : (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم). وقال في التلخيص الجليل ٥٥/٤ (في اسناد هذا الحديث كلام). وانظر تهذيب السنن لابن القيم ٢٧٥/٦، ومعالم السنن للخطابي ٢٧٤/٦، ونصب الراية ٣٤٢/٣ - ٣٤٣.

(٥) هو مسعود بن مالك الأسدي مولاها الكوفي، ثقة فاضل، روى عن معاذ بن جبل وعلي بن أبي

أَنَّهُ قَالَ : "لَيْسَ عَلَى الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ حَدٌّ" ^(١)، فهذه الرواية أصح من رواية عكرمة عن ابن عباس، وبها أخذ أهل المدينة ^(٢).

ومن المدونة : وأنكر مالك الحديث : (أَنَّ مَنْ غَلَّ أَخْرَقَ رَحْلَهُ) ^(٣).

طالب وابن عباس، وغيرهم، وشهد صفين مع علي رضي الله عنه، مات رضي الله عنه سنة خمس ومائتين. له ترجمة في تهذيب التهذيب ١٠٦/١، والتقريب ٥٢٨.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الحدود، باب فيمن أتى بهيمة ٥١١/٢، والترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة، تحفة الأحوذى ٢٠/٥، والحاكم في كتاب الحدود، باب من وجدتموه يأتي بهيمة فاقتلوه ٣٥٦/٤. وهذا الحديث من رواية عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين. قال أبو داود : (حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو - يعني الرواية السابقة القائلة بقتل البهيمة وقتل من أتاها -). وعلق الخطابي على قول أبي داود هذا في معالم السنن ٦/ ٢٧٤ بقوله : (يريد أن ابن عباس لو كان عنده في هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخالفه)، وقال الترمذي : (وهذا أصح من الحديث الأول، والعمل على هذا عند أهل العلم)، وانظر سنن البيهقي الكبرى في كتاب الحدود، باب من أتى بهيمة ٤٣٣/٨ - ٤٣٤، حيث أخرج الحديث بطريقه وتكلم عليه، وانظر أيضا نصب الراية ٣/ ٣٤٣، والتلخيص الخبير ٥٥/٣.

(٢) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٩٢

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٢/١، وأبو داود في كتاب الجهاد، باب في عقوبة الغال ٧٠/٢، والترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء في الغال ما يصنع به؟ تحفة الأحوذى ٢٩/٥. والحاكم في كتاب الجهاد، باب التشديد في باب الغلول ١٢٧/٢ - ١٢٨، كلهم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه واللفظ للترمذي : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "مَنْ وَجَدْتُمُوهُ غَلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاحْرِقُوا مَتَاعَهُ"). وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وقال الترمذي : (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق، وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة، وهو أبو واقد الليثي، وهو منكر الحديث)، وقال الحافظ في الفتح ٦/ ١٨٧ : (قال البعاري في التاريخ : يحتجون بهذا الحديث في إحراق رحل الغال، وهو باطل ليس له أصل، ورواه لا يعتمد عليه). وانظر علل الترمذي ٦٢٥/٢ - ٦٢٦، والتلخيص الخبير ١١٣/٤ - ١١٤.

وهذا الحديث مذكور في المدونة ٦/ ٢١٣، وفي تهذيب المدونة ل ٢٠٥/أ، وقد جاء ذكره عند الكلام عن حرق البهيمة للاستشهاد به، قال في المدونة : (قلت : رأيت الرجل يأتي البهيمة، ما

٢٤- فصل [في المتساحقتين]

ومن العتبية روى عيسى عن ابن القاسم في المرأة تساحق المرأة، تقرأ أو يشهد عليها بذلك : فليس في عقوبتهما حد، وذلك على اجتهد الإمام على ما يرى^(١) من شناعة ذلك وخبثهما^(٢).

وكذلك روى عنه أصبغ.

وقال أصبغ : ويجلدان خمسين خمسين ونحوهما، وعليهما الغسل إن أنزلتا، وقاله ابن وهب^(٣).

وقال ابن شهاب : سمعت رجلا من أهل العلم يقولون : أنهما يجلدان مئة مئة^(٤).

يُصنع به في قول مالك؟، قال : أرى فيه النكال ولا أرى فيه الحد، قلت : فهل تُحرق البهيمة في قول مالك؟، قال : لم أسمع من مالك فيه شيء، ولا أرى أن تُحرق؛ لأن مالكا سئل عن حديث يذكره بعض أهل الشام عن غير واحد أن من غلّ أحرق رحله فأنكر ذلك إنكارا شديدا، وأعظم أن يحرق رجل رجل من المسلمين).

(١) في ح : وعلى ما يراه.

(٢) العتبية ٣٢٣/١٦. وانظر النوادر ل ٧٦/ب.

(٣) انظر : النوادر ل ٧٦/ب، والأحكام للمالقي ٣٤٨، والبيان والتحصيل ٣٢٣/١٦.

(٤) من قوله : (وقال ابن شهاب) سقط من ط. وانظر قول ابن شهاب في النوادر ل ٧٦/ب، والبيان والتحصيل ٣٢٣/١٦.

الباب^(١) [الثامن]

في الشهادة في القذف وغيره

ولم يذكر الله سبحانه شهادة النساء إلا في آية الدين^(٢)، فلا تجوز شهادتهن^(٣) في الحدود، ولا يجوز فيها إلا شهادة رجلين [١٤٤/ب] حرين، مسلمين، عدلين^(٤).

ومن شهد عليه شاهد أنه قال لفلان يوم الخميس : يا زاني، وشهد آخر أنه قال له يوم الجمعة : يا زاني؛ فعليه الحد، وكذلك الطلاق والعتاق^(٥).

فلو شهد واحد أنه طلق امرأته في رمضان، وآخر في رجب؛ لطلقت عليه^(٦).

وإن شهد عليه رجل أنه قال يوم السبت : إن دخلت دار فلان فامرأتي طالق البتة، وشهد عليه آخر أنه حلف بتلك اليمين يوم الاثنين^(٧)، فإنه إن حث

(١) سقطت من ط .

(٢) وهي آية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة ومنها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ فَأَكْبَرُوا وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْتُبُوا بِالْقَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْقَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ قَرَّبْتُمُ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى . . . ﴾ الآية.

(٣) في ح : شهادتهم.

(٤) في ح : (عدلين حرين مسلمين) . وانظر المدونة ٥ / ١٦٢ .

(٥) في ط : (العتق) . وانظر النص في المدونة ٦ / ٢١٤ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥ / ب . وإنما وجب

عليه الحد في القذف لاتفاق الشهود عليه ولا يضر اختلاف الزمن فقد يكون القذف حصل مرة

في يوم ومرة في يوم آخر . وكذلك الحكم في الطلاق والعتاق .

(٦) المدونة ٦ / ٢١٥ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥ / ب .

(٧) من قوله : (وشهد عليه آخر) ساقط من ح .

طلقت عليه بشهادتهما^(١).

ولو شهد واحد أنه قال : إن دخل دار فلان فامرأته طالق البتة، وشهد عليه^(٢) آخر أنه حلف إن ركب دابة فلان فامرأته طالق البتة، وشهدت عليه بيته أنه دخل الدار، وركب الدابة، لم تطلق عليه؛ لأنهما شهدا على فعلين مختلفين، بخلاف الأول. والعنق مثل هذا سواء^(٣).

ولو شهد شاهد على رجل أنه شج فلاناً موضحة^(٤)، وشهد عليه آخر أنه أقر أنه شجه موضحة، قضى بشهادتهما؛ لأن الإقرار والفعل هاهنا شيء^(٥) واحد، ولو اختلف الفعل والإقرار لم يقض بشهادتهما^(٦).

ولو شهد عليه رجل أنه ذبح فلاناً ذبحاً، وقال آخر : أشهد أنه أقر عندي أنه أحرقه بالنار، فالشهادة باطلة^(٧).

(١) المدونة ٦/ ٢١٤ - ٢١٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/ب. وعبارة المدونة : (قلت : أرايت إن شهد شاهد أنه قال لفلان يوم الخميس يازاني وشهد الآخر أنه قال لفلان ذلك الرجل يوم الجمعة يازاني. قال : قال مالك : يحد لأن الشهادة إنما هي هاهنا واحدة لم تختلف شهادة هذين لأنه كلام. قلت : وكذلك الطلاق والعناق؟ قال : قال مالك : وكذلك الطلاق والعناق هو مثل ذلك ما لم يكن في يمين فإن كانت في يمين فاتفقت الشهادة واختلفت الأيام مثل ما يقول : إن دخلت دار فلان فهي طالق البتة فشهد عليه بذلك رجل يوم السبت وشهد عليه آخر يوم الاثنين أنه حلف بترك اليمين فإنه إن حث طلقت عليه بشهادتهما).

(٢) (عليه). سقطت من ح.

(٣) المدونة ٦/ ٢١٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/ب.

(٤) يأتي تعريفها في كتاب الجراح إن شاء الله تعالى.

(٥) (شيء). سقطت من ح.

(٦) المدونة ٦/ ٢١٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/ب.

(٧) المدونة ٦/ ٢١٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/ب. وهنا بطلت الشهادة لاختلاف الشهود في كيفية الشهادة.

٢٤ - فصل [فيمن شهد بحد ثم أكذب نفسه أو تأخرت بيئته أو نقصت]

وإن قالت البيئته بعد ما وجب الحد : ماشهدنا إلا بزور^(١)؛ دُرئ الحد^(٢).

وإذا شهد رجل على رجل بشرب الخمر، أو بالزنى، وقال للقاضي^(٣) : أنا آتيك بالبيئته على ذلك، فإن ادعى أمراً قريباً في الخمر، حبس^(٤) هو والمشهود عليه، ولا يؤخذ في هذا كفيلاً، وقيل له : ابعث إلى من يشهد معك، فإن أتى بمن يشهد معه، اقيم على المشهود عليه في الخمر الحد، وإن لم يأت به وادعى

(١) الزور بضم الزاي : الكذب والباطل، وشاهد الزور هو الشاهد بالكذب. انظر : مشارق الأنوار ٣٥٧/١، والمطلع ٤١١. وقال في فتح الباري ٢٦١/٥ : (قال الطبري : أصل الزور : تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يُخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به). آهـ.

وقد نهى الله عز وجل عن قول الزور في سورة الحج آية ٣٠ في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ وامتدح عز وجل الذين لا يشهدون الزور عند ذكره لصفات عباد الرحمن في سورة الفرقان آية ٧٢ بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِالْغُفْرِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾. وفي صحيح البخاري في كتاب الشهادات باب ما قيل في شهادة الزور - الصحيح مع الفتح ٢٦١/٥ - : (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَلَا أُتَبِّحُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ " ثَلَاثًا قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ : " الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ " وَجَلَسَ وَكَانَ مَتَكِّيًا فَقَالَ : " أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ " قَالَ : فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ).

وفي مصنف عبد الرزاق ٣٢٧/٨ عن ابن مسعود أنه قال : (غُلِبَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ بِالشَّرْكِ بِاللهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾). وقال القرطبي ٥٥/١٢ عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ : (هذه الآية تضمنت الوعيد على الشهادة بالزور، وينبغي للحاكم إذا عثر على الشاهد بالزور أن يمزره وينادي عليه ليُعرف لئلا يفتَر بشهادته أحد). وقال ٨٠/١٣ عند قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ : (كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يجلد شاهد الزور أربعين جلدة ويسحّم وجهه، ويحلق رأسه، ويطوف به في السوق، وقال أكثر أهل العلم : ولا تُقبل له شهادة أبداً، وإن تاب وحسنت حاله فأمره إلى الله). وانظر مصنف عبد الرزاق في كتاب الشهادات، باب عقوبة شاهد الزور ٣٢٦/٨ - ٣٢٧، وسنن البيهقي في كتاب الشهادات، باب ما يُفعل بشاهد الزور ١٤٢/١٠. ففيهما الأثر المذكور عن عمر، وعن غيره أيضاً.

(٢) المدونة ٦/٢١٧، وتهذيب المدونة ل٢٠٦/١.

(٣) في ط : القاضي.

(٤) في ط : حبسه.

شهادة بعيدة؛ لم يُتَظَر، وَتُكَلَّ.

وأما في الزنى فلا يخرج من حد القذف إلا^(١) أن يأتي بأربعة سواء.
وكذلك لو قذفه بالزنى قذفاً، ثم جاء هو وثلاثة يشهدون؛ فإنهم يحدون
أجمعون^(٢).

وقد تقدم القول فيمن قذف جماعة، وكثير من مسائل هذا الباب مشروحة
في غير هذا الكتاب، فأغنى عن الزيادة فيها.

(١) في ط : حتى.

(٢) المدونة ٦/ ٢١٧ - ٢١٨، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/١.

الباب^(١) [التاسع]

في العفو عن حد القذف، والقيام به، وكتب القضاة إلى القضاة في الحدود^(٢)

[٢٥ - فصل : في العفو عن حد القذف، والقيام به]

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (تَعَاَفُوا الْحُدُودَ فِيمَا [١٤٥/أ] بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ)^(٣) ورواه ابن وهب^(٤).

دليل العفو
عن الحدود

قال ابن القاسم : فليس في حد القذف عفو إذا بلغ الإمام، أو صاحب الشرط، أو الحرس، إلا أن يريد المقتوف سترًا^(٥).

م : لأن واجباً على الإنسان أن يستر على نفسه، وكان مالك يميز العفو بعد أن يبلغ الإمام وإن لم يرد سترًا^(٦)، كما روي عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. يريد : لأنه حدٌ للناس، ثم رجع مالك^(٧)، فلم يجره عند الإمام، إلا أن يريد المقتوف سترًا^(٨).

قال ابن المواز : وهذا إذا قذفه في نفسه، وإما^(٩) ان قذف أبويه، أو

(١) ليست في ط.

(٢) نهاية ورقة ١١ ط.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب الحدود، باب العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان ٤٨٧/٢، والنسائي في كتاب قطع السارق، باب ما يكون حرزاً وما لا يكون ٧٠/٨، والحاكم في كتاب الحدود، باب تعافوا الحدود بينكم ٣٨٣/٤، وقال : (صحيح الاسناد ولم يخرجاه) ، ووافقه الذهبي.

(٤) انظر الذخيرة ١٠٩/١٢.

(٥) (ستر) . سقطت من "ح". وانظر المتن ٢١٦/٦، وتهذيب المتن ل ٢٠٥/ب.

(٦) في ح : شيئاً.

(٧) (مالك) . سقطت من ط.

(٨) المتن ٢٧٠/٦. وانظر النوادر ل ٩٤/ب.

(٩) في ط : فائاً.

أحدهما، وقد مات المذدوف؛ لم يجوز العفو فيه بعد بلوغ الإمام^(١)، قاله ابن القاسم وأشهب^(٢).

قال محمد : ويجوز عفو الولد عن الأب عند الإمام^(٣)، قاله مالك وأصحابه رضي الله عنهم، إذا قذفه في نفسه، وأما إن قذف أمه وقد ماتت، أو قذفت أمه أباه وقد مات، فلا عفو فيه بعد بلوغ الإمام^(٤)، قال^(٥) : ويجوز عفو عن جده لأبيه عند الإمام كأبيه، وأما عن جده لأمه؛ فلا^(٦).

عفو الابن عن أبيه
عند الإمام

ومن كتاب القذف : وأما النكاح^(٧) والتعزير، فيجوز فيه العفو والشفاعة وإن بلغ الإمام، وقد قال مالك فيمن يجب عليه التعزير والنكاح وانتهى إلى الإمام، قال : إن كان من أهل العفاف والمروعة وإنما هي طائفة منه^(٨)؛ تحافى السلطان عن عقوبته، وإن عرف بالأذى؛ ضرب النكاح^(٩).

العفو عن التعزير
عند الإمام

قال : ويجوز العفو عن حد القذف قبل بلوغ الإمام، وقاله مالك^(١٠). محمد : وروى أشهب عن مالك : أنه متى قام^(١١) به بعد ذلك العفو؛

العفو عن حد القذف
قبل بلوغ الإمام

(١) انظر النوازل ل ٩٤/ب، والمتقى ١٤٨/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٤/أ.

(٢) انظر النوازل ل ٩٤/ب، والذخيرة ١٢/١٠٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٤/أ.

(٣) انظر النوازل ل ٩٥/أ، والمتقى ١٤٨/٧، والذخيرة ١٢/١٠٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٤/أ.

(٤) انظر الذخيرة ١٢/١٠٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٤/أ.

(٥) (قال) . سقطت من ح .

(٦) انظر المتقى ١٤٧/٧، والذخيرة ١٢/٩٨، ١٠٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٤/أ. قال في

المتقى : (ووجه ذلك أن الجحد للأب مُدْلٍ بالأب ويوصف بالأبوة، وأما الجحد للأم فلا يوصف بذلك فلم يكن له حكم الأب) .

(٧) (وأما النكاح) . مكررة في ح .

(٨) قال القاضي عياض رحمه الله تعالى في التنبيهات ل ١٧٢/ب : (قوله - يعني في المدونة - : فإنما هي طائفة أطارها : أي زلة زلها وكلمة قالها من فيه ليست بعبادة له أو قتل قُتله لم تكن من أخلقه) .

(٩) للمدونة ٦/٢١٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/ب - ٢٠٦/أ.

(١٠) المدونة ٦/٢١٦، ٢٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/ب، ٢٢٥/ب، والمتقى ١٤٨/٧.

(١١) في ح : ما قام.

حد له إلا أن يكون أراد سترًا، وقاله ابن شهاب وابن وهب^(١).

وقال أصبغ : قول مالك وابن القاسم أحب إلينا، وهو قول الناس : إن عفوّه قبل بلوغ الإمام؛ يسقط عنه الحد^(٢)، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لصفوان إذ عفا عنده عن سارق ردائه : (فَهَلَا^(٣) قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ)^(٤)، وقال : (تَعَاَفُوا الْحُدُودَ^(٥)) فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا يَلْفَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ^(٦))^(٧). ورواه ابن وهب^(٨).

قال في المدونة : ومن عفا عن قاذفه قبل بلوغ الإمام، ولم يكتب عليه بذلك كتاباً؛ فلا قيام له بعد ذلك [١٤٥/ب] عليه، وكذلك النكاح^(٩)، فإن عفا عنه على أنه متى شاء قام بحده، وكتب بذلك كتاباً، وأشهد على ذلك، فذلك له متى^(١٠) ما قام به، فإن مات كان لولده أن يقوم عليه بذلك الكتاب^(١١).

محمد : قال مالك : وإنني لأكره أن يكتب عليه بذلك كتاباً، وما^(١٢) ذلك من عمل الناس^(١٣).

(١) انظر النوادر ل ٩٤/ب، والمتقى ١٤٨/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٤/ب، وعقد الجواهر ٣٢٢/٣.

(٢) النوادر ل ٩٤/ب.

(٣) في ح : فلا.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) في ح : (تعافوا في الحدود)، وفي "ط" : (تعافوا عن الحدود).

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) النوادر ل ٩٤/ب.

(٨) المدونة ٢١٦/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/أ.

(٩) (متى) - سقطت من ط.

(١٠) المدونة ٦/٢٤٧ - ٢٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب.

(١١) (وما) - مكرر في ط.

(١٢) انظر النوادر ل ٩٥/أ، والمتقى ١٤٨/٧. وقال في المتقى : (ومعنى ذلك عندي : قيل أن يبلغ الإمام، وأما إذا بلغ الإمام فإن الإمام يقيم الحد ولا يؤمره، وقد رأيت لمالك نحو هذا وقال : هذا يشبه العفو).

قال في المدونة : ويجوز العفو في القصاص الذي للناس بعد بلوغ الإمام^(١). ولا يقوم بالقذف غير المقدوف^(٢).

لا يقوم بحد القذف إلا المقدوف

قال : وإذا شهد قوم على رجل أنه قذف فلاناً، وفلان يكذبهم، ويقول : ما قذفني؛ لم تجز شهادتهم إلا أن يكون المقدوف هو الذي أتى بهم، وادعى ذلك، ثم أكذبهم بعد أن شهدوا عند السلطان، أو قال : ما قذفني؛ فإنه يُحد؛ لأنه^(٣) حد قد وجب لائزيله، هذا بمنزلة عفو عنه بعد بلوغ الإمام، ويضرب القاذف الحد^(٤).

ابن حبيب : قال اصبغ في القاذف إذا هم الإمام بضربه، فأقر المقدوف على نفسه بالزنى، وصدقه؛ فإن ثبت على إقراره حد للزنا^(٥)، ولم يحد القاذف، وإن رجع عن^(٦) إقراره؛ لم يحد، وحد القاذف^(٧).

إقرار المقدوف بالزنى

وقال ابن الماجشون : إذا رجع عن إقراره بتوريك^(٨)؛ دُرئ عنه الحد، ودُرئ عن القاذف الحد بإقراره^(٩).

قال ابن حبيب : وهو أحب إلي، ما لم يتبين أنه أراد^(١٠) بإقراره إسقاط الحد عن القاذف، فيبطل إقراره^(١١).

(١) المدونة ٢١٧/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/١.

(٢) المدونة ٢٤٩/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٥/ب - ٢٢٦/أ.

(٣) قوله : (يُحد لأنه) سقط من ح.

(٤) المدونة ٢١٦/٦ - ٢١٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/أ.

(٥) في ح : حد الإمام للزنا.

(٦) في ح : على.

(٧) انظر النوادر ل ٩٤/ب، والذخيرة ١٠٩/١٢ - ١١٠.

(٨) التوريك هو : أن يأتي من أقر بما يوجب عليه الحد بعذر يزِيل عنه ذلك الحد.

(٩) انظر النوادر ل ٩٤/ب، والذخيرة ١١٠/١٢.

(١٠) نهاية ورقة ١٢ ط. وقوله : (ما لم يتبين أنه أراد) مكررة في ط.

(١١) انظر النوادر ل ٩٤/ب، والذخيرة ١١٠/١٢.

ومن العتبية قال أشهب عن مالك في القاذف يعطي مئة دينار للمقذوف، على أن عافاه من الحد، قال : لا يجوز ذلك، وعليه الحد^(١).

المعروف عن الحد
مقابل مال

٢٦ - فصل [كتب القضاة إلى القضاة في الحدود]

ويجوز كتب القضاة إلى القضاة في الحدود، والقصاص، والأموال^(٢).

وقد تقدم في كتاب الرجم كثير من معاني هذا الباب.

(١) العتبية ٢٨٩/١٦، وانتظر التوادد ل ١/٩٥.

(٢) المتنونة ٢١٨/٦، وتهذيب المتنونة ل ٢٠٦/ب.

الباب^(١) [العاشر]

جامع في القذف وصنوف الشتم، وما فيه الحد من ذلك أو الأدب

قال الله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ - ومن الخرائر العفاف - ﴿ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٢)، فتاب ذكر النساء عن ذكر الرجال، وهذا من الحكم المسكوت عنه بحكم ما يشبهه من المذكور^(٣).

وقد "ضرب عمر رضي الله عنه الحد الذين"^(٤) شهدوا على المغيرة، إذ لم تتم [١٤٦/١] شهادتهم، ثمانين ثمانين^(٥)، وضرب في التعريض الحد^(٦) أيضا^(٧).

ومن ذلك ما قال الله سبحانه من قول قوم شعيب لشعيب عليه السلام

(١) ليست في ط.

(٢) الآية رقم ٤ من سورة النور.

(٣) في ط : (المذكور). وانظر المقدمات ٢٦٣/٣ - ٢٦٤.

(٤) في ح : للذين.

(٥) تقدم ذلك عن عمر رضي الله عنه.

(٦) الحد . سقطت من ح.

(٧) أخرج الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب الحد في القذف والنفي والتعريض ٦٣٣/٢ : (أَنَّ رَجُلَيْنِ اسْتَبَا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : وَاللَّهِ مَا أَبِي بِزَرَّانٍ وَلَا أُمِّي بِزَارِيَةٍ فَاسْتَشَارَ فِي ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ قَائِلٌ : مَدَحَ أَبَاهُ وَأُمُّهُ. وَقَالَ آخَرُونَ : قَدْ كَانَ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ مَدَحٌ غَيْرُ هَذَا، نَرَى أَنَّ تَحْلِيلَهُ الْحَدَّ فَحْلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ ثَمَانِينَ). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحدود، باب من حدّ في التعريض ٢٥٢/٨.

وأخرج عبد الرزاق في كتاب الطلاق، باب التعريض ٤٢١/٧ : (عن ابن عمر أن عمر كان يحد في التعريض بالفاحشة). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحدود، باب من حدّ في التعريض ٢٥٢/٨.

: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾^(١)، وقال تعالى : ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٢).

قال مالك رحمه الله : فلا يجب الحد إلا في قذف بما فيه الحد، أو نفي، أو تعريض يرى أنه أريد به القذف^(٣).

فمن قال لرجل : يا لوطي، أو يا عامل عمل قوم لوط؛ فعليه حد القرية. وإن قذفه ببهيمة أدباً موحهاً ولم يحد، إذ لا يحد من أتى ببهيمة^(٤).

وكل ما لا يقام فيه الحد فليس على^(٥) من رمى رجلاً بذلك، حد القرية^(٦). ومن قذف رجلاً بالزنى؛ فعليه الحد، وليس له أن يحلف المقلوف أنه ليس بزان، وإن^(٧) علم المقلوف من نفسه أنه قد^(٨) زنى، فحلال له أن يحده^(٩).

ومن قال لرجل : يا مخنث، فرفعه إلى الإمام؛ حد، إلا أن يحلف أنه لم يرد به قذفاً، فإن حلف، أدب ولم يحد^(١٠).

قال غيره^(١١) : هذا إذا كان في كلامه، أو في عمله، أو بدنه، توضيح^(١٢)؛

(١) الآية رقم ٨٧ من سورة هود. قال ابن رشد في المقدمات بعد أن ذكر هذه الآية مستشهداً بها للتعريض كما صنع المصنف ٢٦٧/٣ : (أرادوا إنك لأنت الأحق السفية، فالكلام ظاهره المدح، والمفهوم منه السب والاستهزاء فهو أبطل من التصريح بالسب).

(٢) الآية رقم ٥ من سورة الأحزاب.

(٣) انظر الموطأ ٦٣٣/٢.

(٤) المدونة ٢١٤/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/أ.

(٥) من قوله : (أدباً موحهاً) سقط من ح.

(٦) المدونة ٢١٤/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/أ.

(٧) في ح : فإن.

(٨) (قد). ليست في ط.

(٩) المدونة ٢١٤/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٥/أ - ب.

(١٠) المدونة ٢١٦/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/أ.

(١١) في ح : قال غير.

(١٢) التوضيح والوضاعة والضعة إذا كان في كلام الرجل أو في عمله أو بدنه سقط ووضاعة ولين

وإلا حد، ولم يحلف^(١).

ومن قال لرجل : ياسارق، على وجه المشائمة؛ نُكِّل، وأما^(٢) إن قال : سرقت متاعي، ولايئة له، وكان الذي قال له ذلك من أهل التهم؛ فلا شيء عليه^(٣)، وإما إن كان^(٤) شهد عليه أنه سرق متاع فلان، حلف صاحب المتاع، واستحققه، ولم يقطع السارق بشهادة واحد. وإن لم يكن للسرقة طالب، مثل أن يقول : رأيته دخل داراً، فأخذ منها شيئاً؛ فإن كان الشاهد عدلاً؛ لم يعاقب، وإلا عوقب، إلا أن يأتي بالمرجع^(٥) من ذلك^(٦).

٢٧ - فصل [في بعض الفاظ القذف]

ومن كتاب محمد : ومن قال لرجل : ياقرنان؛ جُلِدَ لزوجته إن طالبت^(٧)؛ لأن القرنان عند الناس : زوج الفاعلة^(٨).

وقال^(٩) ابن القاسم في غير كتاب ابن المواز : أنه يحمد، ولم يذكر زوجه، ولم ير يحيى بن عمر فيه الحد، وقال : يجلد عشرين سوطاً، وقد^(١٠) روي عن أشهب فيمن قال لرجل : ياموآجر، أنه يحمد^(١١).

وإسفاف فيحمل التعنت الذي رُمي به على هذا وإلا حُمِلَ على الفاحشة. وانظر هذا المعنى

ص ٤٦١ من الرسالة. وانظر مادة : (وضع) في القاموس ٩٩٧، والمعجم الوسيط ١٠٣٩/٢.

(١) انظر النوادر ٩٠/ب، والذخيرة ٩٣/١٢.

(٢) في ط : فائاً.

(٣) المدونة ٢١٧/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/ب.

(٤) (كان). سقطت من ط.

(٥) في ح : بمخرج.

(٦) المدونة ٢١٩/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/ب.

(٧) في ط : طلبته.

(٨) العتبية ٣١٥/١٦، والنوادر ٩١/أ، والذخيرة ٩٦/١٢.

(٩) في ح : وقاله.

(١٠) (وقد). ليست في ط.

(١١) النوادر ل ٩١/أ، ب، والبيان والتحصيل ٣١٥/١٦، والذخيرة ٩٦/١٢.

محمد : ومن قال لرجل : ياموآجر بارت إحارتك عليك^(١)، على وجه المشاقمة؛ فعليه الحد^(٢).

قال يحيى بن عمر فيمن قال لأمراته : يا قحبة؛ فعليه الحد^(٣).

ابن حبيب عن ابن الماجشون^(٤) فيمن قال له : يامأبون : وهو رجل في كلامه تأنيث، يضرب^(٥) [١٤٦/ب] الكبّر، ويلعب في الأعراس^(٦)، ويفني، ويتهم بما قيل له^(٧)؛ فما يخرج منه الحد إلا أن يحق^(٨) ذلك^(٩).

٢٨ - فصل [فيمن قال : زنيته وأنت صغيرة أو نصرانية أو أمة]

ومن قال لأجنبية : زنيته وأنت صبية، أو زنيته وأنت نصرانية، أو قال ذلك لرجل؛ فعليه الحد؛ لأنه لا يخلو أن يكون قاذفاً، أو معرضاً، وكذلك لو قال لهما : رأيكما تزنيان في حال الصبا، أو في حال كفر تقدم، أو قذفهما بالزنى قذفاً ثم أقام بينة أنهما زنيا في حال الصبا، أو في حال كفر تقدم^(١٠) منهما؛ لم ينفعه ذلك؛ ويحد؛ لأن هذا لا يقع عليه اسم زنى^(١١).

وأما من قال لعبد وأمة^(١٢) قد عتقا : زنيتهما في حال رقكما، أو قال لهما :

(١) في ط : عليه.

(٢) النوادر ل ٩١/أ.

(٣) النوادر ل ٩١/أ، ب، والبيان والتحصيل ٣١٦/١٦، والذخيرة ٩٦/١٢.

(٤) في ح : ابن القاسم.

(٥) (يضرب). مكررة في ح.

(٦) في ط : العراسة.

(٧) (له). ليست في ط.

(٨) (أن يحق). ساقطة من ط.

(٩) النوادر ل ٩١/ب، والذخيرة ٩٦/١٢.

(١٠) من قوله : (أو قذفهما بالزنا قذفاً) سقط من "ط".

(١١) المدونة ٢١٨/٦ - ٢١٩، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/ب.

(١٢) في ح : (قال لعبد أو أمة). وهنا نهاية ورقة ١٣ ط.

يازانين، ثم أقام بينة أنهما زنيا في الرق؛ لم يجد لأن اسم^(١) الزنى في الرق لازم لهما، وإن لم تقم بينة؛ حد^(٢).

محمد : وقال عبد الملك : إن أقام بينة في ذلك كله؛ لم يجد، وإن لم تقم بينة؛ حد، وإن سمى فقال : في صغرك، أو نصرانيتك، أو رقتك.

وقال أشهب : إن سمى فقال : في نصرانيتك، أو صغرك، أو رقتك^(٣)، فإن كان في غير مشائمة لم يجد^(٤)، وإن كان في مشائمة؛ حد، إلا أن يقيم البينة^(٥).

[٢٩ - فصل : من قال لزوجته أو لأجنبية : زنت مستكرهة]

ومن المدونة : ومن قال لزوجته : زنت وأنت مستكرهة، أو قال ذلك لأجنبية؛ فإنه يلاعن الزوج، وإلا حد، ويحد الأجنبي، ولوجاء في هذا ببينة لم يكن عليه حد، وإن لم يلحقها اسم الزنى بالاستكراه، فقد بين أنه أراد الغصب^(٦).

وفي كتاب محمد قال : يجد^(٧) : وإن^(٨) أقام البينة لأنها ليست بذلك زانية^(٩).

ومن قذف مستكرهة؛ حد، ولو كانت زوجة له لأعن، وإلا حد^(١٠).

(١) (اسم) . مطبوعة في " ط " .

(٢) المدونة ٢١٨/٦ - ٢١٩ ، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/ب .

(٣) من قوله : (وقال أشهب) سقط من " ط " .

(٤) تكرر هنا في ح قوله : (وإن كان في نصرانيتك، أو صغرك، أو رقتك؛ فإن كان في غير مشائمة؛ لم يجد) .

(٥) انظر النوادر ل ٩١/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٦/أ .

(٦) المدونة ٢١٨/٦، ٢١٩، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/ب .

(٧) في ح : قال محمد .

(٨) في ح : فإن .

(٩) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٩٦/ب .

(١٠) النوادر ل ٩١/ب .

[٣٠ - فصل : فيمن عرّض لزوجته بالزنى، أو قال لمسلمة : قذفتك في نصرانيتك]

قال فيه وفي المدونة : ومن عرّض بالزنى لامرأته ولم يصرّح بالقذف، ضُرب الحد إن لم يلتعن^(١).

ويكون الذي قذف التي أسلمت، والتي اعتقت، أو الصغيرة^(٢) التي قد بلغت الوطاء، أو امرأته قاذفا حين تكلم بذلك^(٣).

ومن قال لامرأة قد أسلمت : كنتُ قذفتك في نصرانيتك بالزنى؛ فإن كان إنما سألها العفو ممتحناً، أو أخبر بذلك أحداً على وجه الندم على ماضى من ذلك؛ فلا شيء عليه، وإن لم يقل ذلك لوجه يعذر به [١٤٧/أ] فعليه الحد^(٤).

محمد قال^(٥) أشهب : إن كان في مشائمة حد، وإلا لم يحّد^(٦).

(١) المدونة ٢١٩/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/ب.

(٢) في ط : والصغيرة.

(٣) المدونة ٢١٩/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/ب.

(٤) المدونة ٢١٩/٦ - ٢٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٠٦/ب - ٢٠٧/أ.

(٥) قوله : (فعليه الحد، محمد قال) مطموس في ح.

(٦) النوادر ٩١/ب.

[الباب الحادي عشر]

في القيام^(١) بجد القذف

[٣١ - فصل : حد القذف ينتقل إلى أقارب المَقْدُوف بالموث]

ابن القاسم : ومن قذف ميتاً فإن لولده^(٢) وولد ولده، ولأبيه، وجدته لأبيه؛ أن يقوموا^(٣) بذلك^(٤)، ومن قام منهم أخذه بمجده^(٥)، وإن كان ثم من هو أقرب منه؛ لأنه عيب يلزمهم، وليس للأخوة وسائر العصبة مع هؤلاء قيام؛ فإن لم يكن من هؤلاء أحد فللعصبة القيام، وللأخوات، والجدات القيام بالحد إلا أن يكون له ولد ولد^(٦).

وقال في كتاب محمد : إذا ترك ولدًا، وولد ولد^(٧)، وأبًا وجدًا لأب؛ فهم سواء، ومن قام منهم فله أن يجده، فأما أخوة، أو بنات، أو جدات، أو غير من^(٨) سميئنا؛ فلا قيام له بحد الميت إلا أن يوصي به^(٩).

وقال أشهب : لا يقوم إلا الأقرب فالأقرب، فلا قيام لابن الابن مع الابن ولا عفو، والابن أولى بذلك، ثم ابن الابن، ثم الأب بعدهما، ثم الأخ بعده، ثم الجد بعد الأخ، ثم العم بعد الجد، وكذلك قراباته من النساء، الأقرب فالأقرب،

(١) قوله : (في القيام) مطموس في ح.

(٢) قوله : (ومن قذف ميتاً فإن لولده) مطموس في ح.

(٣) في ح : يقيموا.

(٤) قوله : (بذلك) مطموس في ح.

(٥) قوله : (ومن قام منهم أخذه بمجده) عليه آثار طمس في ح.

(٦) المدونة ٦ / ٢٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧ / ١.

(٧) في ط : أو ولد ولد.

(٨) في ح : أو غيره ممن.

(٩) انظر التواذر ل ٩٦ / أ - ب، والذخيرة ١٢ / ١١١.

وأما الزوجة، وبنت البنت، فلا حق لهما^(١).

قال في المدونة : فإن^(٢) لم يكن لهذا المقتوف وارث، فليس لأجنبي أن يقوم بحده، وأما الغائب فليس لولده ولا لغيره القيام بقضه إلا أن يموت، إذ قد يعفو، أو يريد ستر^(٣)، وإن مات ولا وارث له فأوصى بالقيام بقضه، فلو صبه القيام به^(٤).

الوصية بالقيام
بالقذف

[٣٢ - فصل : هل يقوم أحد عن الميت والغائب في حد القذف؟]

وإذا قذفت ميتة، أو غائبة، فقام بحدها ولد، أو ولد ولد أو أخ^(٥)، أو أخت، أو ابن أخت، أو جد، أو أب، أو عم، فأما في الموت فيمكن من^(٦) ذلك، وأما في الغيبة فلا^(٧).

قال^(٨) محمد : قال ابن القاسم : لا يقوم بذلك ولده ولا غيرهم، وإن طالت الغيبة، وقاله أصبغ^(٩).

وقد قيل : لولده القيام في الغيبة البعيدة، ويحد لهم، وليس لهم ذلك^(١٠) في القرية، ويكتب إلى المقتوف^(١١).

وذكر ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم : لا يقوم للغائب أحد من

(١) نظر النوازل ل ١/٩٦ - ب، والذخيرة ١٢ / ١١١، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٧ / ١.

(٢) في ح : وإن.

(٣) في ط : فريد ستر.

(٤) المدونة ٦ / ٢٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧ / ١.

(٥) في ح : فقام بحدها ولد أو ولد أخ.

(٦) في ط : فيمكن في.

(٧) تهذيب المدونة ل ٢٠٧ / ١، وانظر المدونة ٦ / ٢٢٠.

(٨) (قال) . سقطت من ح.

(٩) النوازل ل ٩٦ / ب، والذخيرة ١٢ / ١١٢.

(١٠) في ط : وليس ذلك لهم.

(١١) نهاية ورقة ١٤ ط. وانظر النص في النوازل ل ٩٦ / ب، والذخيرة ١٢ / ١١٢.

أقربائه إلا^(١) الولد في أبيه وفي أمه^(٢).

قال : ولو أن السلطان سمعه مع شاهدين عدلين؛ حده، وإن كان المقذوف غائبا^(٣).

وقال محمد عن مالك وابن القاسم : إذا سمعه^(٤) [١٤٧/ب] رجلان فرفعا ذلك إلى الإمام؛ فلا ينتظر في ذلك، ويحد^(٥).

(١) في ط : غير.

(٢) النوادر ل ٩٦/ب، والذخيرة ١١٢/١٢.

(٣) النوادر ل ٩٦/ب، والذخيرة ١١٢/١٢.

(٤) (سمعه) . سقطت من ط .

(٥) النوادر ل ٩٦/ب، والذخيرة ١١٢/١٢.

الباب^(١) [الثاني عشر]

في قاذف واطيء المجوسية، والحائض، وفي الصبي والعبد، والمحارب،
والذمي، والحربي^(٢)، يُقذف أو يُقذف

[٣٣ - فصل : في قاذف واطيء المجوسية والحائض]

قال ابن القاسم : ومن وطىء أمة له مجوسية، أو امرأته وهي حائض،
فقدفه رجل بالزنى؛ فعليه الحد؛ لأنه لا يحد من وطء مجوسية، أو حائض^(٣).

[٣٤ - فصل : في قذف الصبي والصبية]

ولا يحد من قذف بالزنى صبياً لم يحتلم وإن كان مثله يطا^(٤)؛ يريد : لأنه
رماه بما لاحد عليه فيه، ولا عار يلحقه به^(٥).

قال : وإن قذف بذلك صبية لم تبلغ الحيض ومثلها يوطأ؛ فعليه الحد^(٦).

محمد^(٧) : لأن ذلك عار يلحقها، ولا يرغب في نكاح مثلها، وإذا قذفه
هي؛ لم تحد، كما يحد^(٨) من زنى بها، ولا تحد هي، وأما الغلام فلا حد له ولا

(١) ليست في ط.

(٢) (الحربي). سقطت من ط.

(٣) المدونة ٦ / ٢٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧ / ٢.

(٤) المدونة ٦ / ٢٢٠ - ٢٢١، ٢٥٤ - ٢٥٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧ / ٢، ٢٢٧ / ٢.

(٥) (٤). سقط من "ح". وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٩٧ / ٢ - ب.

(٦) المدونة ٦ / ٢٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٧ / ٢.

(٧) في ط : م.

(٨) (كما يحد). سقطت من ح. و (كما) تكررت في ط.

عليه في القذف، كما لا يحد في وطئه^(١)، ولا تحد الموطوءة، وقاله يحيى بن سعيد، وابن شهاب، ومالك، والليث، والأوزاعي^(٢).

م^(٣) : ابن الجهم^(٤)، وابن عبد الحكم، يخالفان مالكا في قاذف الصبية^(٥)، ويقولان : لا حد عليه^(٦).

[٣٥ - فصل : في قذف المجنون والمجنوب]

ولاحد على المجنون إن^(٧) قذف؛ لرفوع القلم عنه.

ومن قال لمجنونة في حال جنونها : يازانية؛ فعليه الحد.

(١) من قوله : (ولا تحد هي) سقطت من ط .

(٢) النوار ل ٩٢ / أ. وانظر عدة البروق ٦٨٨ - ٦٨٩.

والأوزاعي هو : عبد الرحمن بن عمرو بن يحيى - بضم الياء وكسر الميم - الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو الشامي الدمشقي، ولد في حياة الصحابة، وحدث عن : عطاء، وعمرو بن شعيب، والزهرى، وعلق كثير من التابعين. وروى عنه : الزهرى - وهو من شيوخه - وشعبة، والثوري، وغيرهم. كان إمام أهل الشام في عصره بلا منازع، وقد أجمع العلماء على إمامته، وغزارة فقهه، وشدة تمسكه بالسنة، مات رحمه الله تعالى مرابطا بيهروت سنة ست وخمسين ومئة، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٩٨، وسير أعلام النبلاء ٧ / ١٠٧، وتهذيب التهذيب ٦ / ٢١٦، شذرات الذهب ١ / ٢٤١، الأعلام ٣ / ٣٢٠.

(٣) سقط من ح.

(٤) محمد بن أحمد بن الجهم، أبو بكر الوراق المروزي، كان جده وراقا للمعتضد، سمع اسماعيل القاضي وتفقه معه ومع كبار أصحاب ابن بكير وغيره، وروى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، وجعفر القريائي، وغيرهم، وروى عنه أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري، وغيره، قال الخطيب : (له مصنقات حسان مشحونة بالآثار محتج فيها لمالك وينصر مذهبه، ويرد على من مخالفه). أهد منها : كتاب مسائل الخلاف والحجة لمذهب مالك، وشرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير، وله كتاب بيان السنة. مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ١٦٨ - وفيه اسمه أحمد بن محمد، ونبه في الديباج على أن هذا خطأ). - وتاريخ بغداد ١ / ٢٨٧، والديباج المذهب ٢٤٣.

(٥) في ح : الميتة.

(٦) انظر المقدمات ٣ / ٢٦٩، وشرح تهذيب المئونة ل ٢٩٧ / ب.

(٧) في ط : وإن.

قال محمد : إلا أن يكون أصابها الجنون من صغرها إلى كبرها لم تفق؛ فلا حد عليه، ولا يلحقها اسم الزنى.

وكذلك المحبوب إذا حب في الصغر وقذف في الكبر، وإن حب في الكبر وهو حر مسلم؛ فعلى من قذفه الحد^(١).

[٣٦ - فصل : لأبحد الصبي والصبية، حتى يبلغا]

ومن المدونة : ولا يبحد الصبي، ولا الصبية، في زنى أو غيره من الحدود، حتى يبلغ الغلام، وتحيض الجارية، فإن^(٢) تأخر فحتى يبلغا سنا لا يبلغه أحد إلا رأى ذلك من احتلام، أو حيض، فإن أنبت الغلام وقال : لم أحتلم، ويمكن فيمن بلغ سنه أن يحتلم؛ فلا يبحد حتى يحتلم، أو يبلغ سنا^(٣) لا يبلغه أحد إلا احتلم^(٤).

وقد تقدم إيعاب هذا^(٥) في كتاب الرجم.

[٣٧ - فصل : في قذف العبد وأم الولد]

ومن قذف عبدا، أو أم ولد؛ أذّب^(٦).

محمد : وقُذِف رجل بأمه، وهي أم ولد، في خلافة عمر بن عبد العزيز، فأخبر^(٧) أباه، فأعتق أبوه أمه، ثم عاد متعرضا له^(٨) حتى قذفه ثانية، فرفع إلى

(١) انظر النوازل ل ٩٣/أ. وانظر أيضا ٨٩/أ.

(٢) في ح : وإن.

(٣) من قوله : (أن يحتلم؛ فلا يبحد) سقطت من ط .

(٤) المدونة ٦ / ٢٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

(٥) في ط : وقد تقدم هنا موعبا.

(٦) انظر المدونة ٦ / ٢٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/أ.

(٧) في ح : وأخبر.

(٨) (له). سقط من ط.

عمره فحده (١).

قال ابن حبيب : ورؤي عن النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة قالت لأمتها : يَا زَائِنَةُ [١/٤٨] فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنْ لَمْ^(٢) تَجْلِدْكَ فِي الدُّنْيَا جَلَدْتُكَ فِي الْآخِرَةِ)، فقالت لأمتها : اجلديني^(٣)، فأبت، وقالت : عَفَوْتُ عَنْكَ، فَأَعْتَقْتُهَا^(٤)، وَأَخْبَرَتِ^(٥) النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : (عَسَى^(٦)) . قال الأوزاعي : إن كانت كذلك وإلا حُذَّتْ لها يوم

(١) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الحدود، باب من قال يُضرب قاذف أم الولد ٥٠٨ / ٩ نحو هذا عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. وانظر التوادل ل ١/٩٢.

(٢) (لم). سقط من ح.

(٣) في ح : اجلدني.

(٤) في ط : فأعتقها.

(٥) في ح : وأخبر.

(٦) هذا الحديث قُتِحت عنه فلم أحده، وهو ينصه في التوادل ١/٩٢ - ب. وقد أخرج البعاري في كتاب الحدود، باب قذف العبيد، الصحيح مع الفتح ١٨٥/١٢، ومسلم في كتاب الأيمان، باب صحة المالك، مسلم بشرح النووي ١٣١/١١ : يستندهما إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال : (سَوَّعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ يُجْلَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ "). واللفظ للبعاري. قال ابن حجر في الفتح ١٨٥/١٢ : قال المهلب : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد، ودل هذا الحديث على ذلك؛ لأنه لو وجب على السيد أن يُجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة، وإنما حصّر ذلك بالآخرة ممجّزا للأحرار من المملوكين، فأما في الآخرة فلأن ملكهم يزول عنهم ويتكافون في الحدود، ويقتصر لكل منهم إلا أن يعفو، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى. قلت - والكلام لابن حجر - في نقله الإجماع نظر، فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع : " سئل ابن عمر عن قذف أم ولد لأخر فقال : يضرب الحد صاغرا " وهذا يستند صحيح، وبه قال الحسن وأهل الظاهر، وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد، وكذا كل من يقول : أنها عتقت بموت السيد. وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد. وقال مالك والشافعي : من قذف حرا يظننه عبدا وجب عليه الحد. وانظر في الأثر الذي ذكره الحافظ مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب الفرية على أم الولد ٤٣٩/٧. وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧٤/١٢ - ١٧٥، وشرح النووي على مسلم ١٣١/١١ - ١٣٢.

القيامة^(١).

ومن قاله^(٢) لكثاية، أو بحوسية، سئل عن ذلك يوم القيامة^(٣).

من كتاب محمد : وقال في الموصى بعثقه، أو الأمة الحامل من سيدها، يقذفهما رجل بعد موت سيدهما، قبل أن^(٤) يعتق العبد في الثلث، وقبل أن^(٥) تلد الأمة، فأما الأمة فيحد قاذفها إن تبين حملها، ولم يختلف فيه^(٦) قول مالك^(٧).

وأما الموصى بعثقه فلا يحد قاذفه وإن خرج بعد ذلك من ثلثه.

واختلف قوله إذا ترك سيده مالا مأموناً، فقال : لا يحد حتى ينفذ في الثلث^(٨)، وقال أيضا : يحد قاذفه، وأخذ به ابن القاسم، وإليه رجع مالك^(٩).

ومن المدونة : وكل من فيه علقه رق^(١٠) إذا زنى أو قذف فحده حد العبيد، وذلك النصف من حد الأحرار، ويؤخذ المحارب إذا تاب بما قذف في حال حرايته، وبحقوق الناس^(١١).

من فيه علقه رق
فحده كالعبد

٣٧ - فصل [في الذمي يُقذف أو يُقذف]

ومن قذف ذمياً زُجر عن أذى الناس كلهم، ومن قذف نصرانية ولها بنون

(١) النواذر ل ٩٢/ب.

(٢) في ح : قال.

(٣) النواذر ل ٩٢/ب.

(٤) (أن). سقط من ح.

(٥) (أن). سقط من ح.

(٦) (فيه). سقط من ح.

(٧) انظر النواذر ل ٩٢/ب، والذخيرة ١١٥/١٢.

(٨) نهاية ورقة ١٥ ط.

(٩) انظر العتبية وشرحها البيان والتحصيل ١٦/ ٢٦٨ - ٢٦٩، والنواذر ل ٩٢/ب، والذخيرة ١١٥.

(١٠) (رق). حرف القاف من الكلمة مطموس في "ط" بسبب الرطوبة.

(١١) المدونة ٦/ ٢٢١ - ٢٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

مسلمون، أو زوج مسلم، نُكِّل بإذابة المسلمين^(١)، وقد "جلد عمرو بن عبد العزيز رضي الله عنه رجلاً قذف نصرانية، لها ولد^(٢) مسلم، بضعا وثلاثين^(٣) سوطاً"^(٤)، ذكره محمد وابن حبيب^(٥).

وإذا افترى ذمي على مسلم؛ حد ثمانين^(٦).

ويقطع الذمي إذا سرق، ولا يحد إذا زنى^(٧)، وقد تقدم هذا.

٣٨ - فصل [في الحربي والذمي يُسلمان بعد ارتكابهما حداً]

وإذا قذف حربي في بلد الحرب مسلماً ثم أسلم الحربي بعد ذلك، أو أسر فصار عبداً؛ لم يحد للمقذوف، ألا ترى أن القتل موضوع عنه^(٨)، يريد : وأما الذمي يسلم؛ فإنه يؤخذ بما كان في كفره من قذف، أو سرقة، أو قتل، وإذا زنى^(٩).

وإذا أتى حربي بأمان فقذف مسلماً فإنه يحد، وإن سرق قطع؛ لأنه كالحرابة، وليس على هذا عهد^(١٠).

(١) في ط : (بأذاه للمسلمين). وانظر المدونة ٦ / ٢٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

(٢) في ط : بتون.

(٣) في ط : ستين.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الطلاق، باب الرجل يقذف النصرانية تحت المسلم ٧/١٣٠، وابن أبي شيبة في كتاب الحدود، باب في اليهودية والنصرانية تقذف ولها زوج أو ابن مسلم ٩/٤٩٩ - ٥٠٠.

(٥) انظر النواصر ل ٩٢/أ.

(٦) المدونة ٦ / ٢٠٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٢/أ.

(٧) المدونة ٦ / ٢٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

(٨) المدونة ٦ / ٢٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

(٩) (وإذا زنى). ساقطة من "ط". وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٩٧/ب. ويظهر أن هنا كلاماً محذوفاً تقديره - تمثيلاً مع ما تقدم من أن الذمي لا يحد إذا زنى - (وإذا زنى لا يحد) والله أعلم.

(١٠) المدونة ٦ / ٢٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

الباب^(١) [الثالث عشر]

في المقدوف يرد على القاذف

[٣٩ - فصل : من قال لامرأته أو غيرها : يازانية، فردت عليه]

قال ابن القاسم : ومن قال لامرأة : يازانية، فقالت : زيت بك^(٢)؛ حدث للزنى وللقذف [١٤٨/ب] إلا أن ترجع عن الزنى فتحد للقذف فقط، ولا يحد الرجل؛ لأنها صدقته^(٣) وكذلك^(٤) عنه في كتاب محمد^(٥).

قال : وقال أشهب : إلا أن تنزع وتقول : إنما قلت ذلك على المجاورة ولم أرد قذفه، ولا إقرارا بالزنى؛ فيجلد الرجل حينئذ، ولا تحد هي في قذف ولا زنى^(٦).

وقال أصبغ : يحد كل واحد منهما لصاحبه وإن رجعت عن قولها؛ لأن كل واحد منهما قاذف للآخر، وليس قولها تصديقا له، ولكن رد عليه^(٧).

وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم : فيمن قال لامرأته يازانية، فقالت : بك زيت، فقال : لا شيء عليهما؛ لأنها تقول : أردت اصابته إياي بالنكاح، فيدرا عنهما بهذا^(٨) الحد^(٩)، ولا يعد هذا إقرارا منها بالزنى^(١٠).

(١) ليست في ط.

(٢) في ح : بك زيت.

(٣) المدونة ٢٢٢/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/أ.

(٤) (وكذلك). حرف الواو مطموس في (ح) من أثر الترميم.

(٥) انظر النوادر ل ٨٨/أ، وتبصرة اللخمي ١٤٠/ب.

(٦) انظر النوادر ل ٨٨/أ، وتبصرة اللخمي ١٤٠/ب، والبيان والتحصيل ٣٢١/١٦، والذخيرة ٩٢/١٢.

(٧) العتبية ٣٢٩/١٦، وانظر النوادر ل ٨٨/أ، وتبصرة اللخمي ١٤٠/ب، والذخيرة ٩٢/١٢.

(٨) (بهذا). ليست في ط.

(٩) في ح : القذف.

(١٠) العتبية ٣٢٩/١٦، وانظر النوادر ل ٨٨/أ، والذخيرة ٩٢/١٢.

وقال عنه عيسى : لاحد عليها للقذف، وعليه لها الحد، إلا أن يلاعن^(١).

وقال^(٢) عيسى : لاحد عليه ولا لعان^(٣).

[٤٠ - فصل : إذا قال المقتدوف لقاذفه : أنت أزنى مني]

محمد : ومن قال لرجل : يازاني، أو أراك زاني، فقال له الآخر : أنت أزنى مني، وهما عفيفان، قال : عليهما الحد^(٤)، وقاله يونس^(٥) عن ربيعة ، وقال ابن شهاب : إن ذلك قذفا له، وإقرارا على نفسه بالزنى^(٦).

م^(٧) : يريد فيحد المجاوب حد الزنى وحد القذف على هذا القول^(٨)، إلا أن يقول : ما كان ذلك مني إقرارا، وإنما كان على المجاوبة، فيحد للقذف فقط، ويعد ذلك رجوعا منه^(٩)، والله عز وجل أعلم.

[٤١ - فصل : فيمن قذف عبداً أو نصرانيا أو ابن زنى فردّ عليه]

ومن المدونة : وإن قال حر لعبد : يازاني، فقال له العبد : لا، بل أنت،

(١) العتبية ٣٢٠/١٦، وانظر النوادر ل ١/٨٨ - ب.

(٢) في ط : قال.

(٣) العتبية ٣٢١/١٦، وانظر النوادر ل ٨٨ / ب.

(٤) النوادر ل ٨٨ / ب، ، وتبصرة اللعني ١٤٠ / ب.

(٥) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي - بفتح الهمزة - أبو يزيد مولى معاوية بن أبي سفيان الأموي، المحدث، روى عن ابن شهاب، وناقع، وغيرهما، وعنه الليث، والأوزاعي، وابن وهب، وسواهم، توفي سنة تسع وخمسين ومئة على الصحيح. انظر : سير أعلام النبلاء ٢٩٧ / ٦ وما بعدها، وتهذيب التهذيب ٣٩٥/١١ وما بعدها، والتقريب ٦١٤.

(٦) انظر النوادر ل ٨٨ / ب.

(٧) من قوله : (وقاله يونس) سقط من "ط". و (م) في ح : (محمد). وما أثبتته هو الصواب والله أعلم.

(٨) (القول). سقطت من ط.

(٩) في ط : منه رجوعا.

نُكِّل الحر، وجلد^(١) العبد حد الفرية أربعين^(٢).

ومن كتاب^(٣) محمد، والعتبية قال أصبغ عن ابن القاسم : ومن قال لنصراني : يابن الفاعلة، فقال له النصراني : أخزى الله ابن الفاعلة؛ فليحلف النصراني أنني ما أردت قذفه، فإن نُكِّل سجن حتى يحلف. وقال أصبغ : يجلد^(٤) النصراني ثمانين؛ لأنه جواب على المشائمة، فهو تعريض، وكأنه قال لها : يازانية، فقالت : زني بك، قال : ويعاقب المسلم^(٥).

ومن كتاب محمد وقال : فيمن أمه زانية، فقال له رجل : يابن الزانية، فقال له رجل أمك^(٦) شر منها، فقال فيها ابن شهاب : لاحد عليه، وإن كان عرّض، ولكن لو قال : أمك^(٧) أزنى منها؛ جلد الحد^(٨).

[٤٢- فصل : فيمن قال لرجل يا أحمق، فعرض به الآخر]

ابن حبيب قال أصبغ [١٤٩/أ] : ومن قال لرجل : يا أحمق، فقال له الآخر : أحمقنا ابن الزانية، فهو قذف من قائله؛ لأنه جواب للشتم، واستتار عن القذف بذكر الحمق، وسواء كان المقول له ذلك أحمق أو حليماً^(٩).

(١) في ط : وضرب.

(٢) المدونة ٦/ ٢٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/أ.

(٣) (كتاب) . سقطت من ط.

(٤) (يجلد) . سقطت من ط.

(٥) العتبية ١٦/ ٣٣٨، وانظر النوادر ل ٨٨/ب.

(٦) نهاية ورقة ١٦ ط.

(٧) من قوله : (شر منها) . سقط من ط.

(٨) النوادر ل ٨٨/ب.

(٩) النوادر ل ٨٨/ب.

الباب^(١) [الرابع عشر]

في الشتم بما فيه النكال، أو يتعلق له^(٢) فيه الحد

روى ابن^(٣) وهب أن علي بن أبي طالب، وابن المسيب^(٤)، وعمر بن عبد العزيز، وعراك^(٥) بن مالك^(٦)، وسليمان بن حبيب^(٧) المحاربي^(٨)،

(١) ليست في ط.

(٢) في ط : به.

(٣) (ابن). مطموسة في "ح" بفعل الرميم.

(٤) سعيد بن المسيب - بمضمومة وسين فياء مشددة مفتوحين وقد تكسر الياء - بن حزن - بمفتوحة وسكون زاي - بن أبي وهب المخزومي أبو محمد القرشي، قال عنه في التقريب : " أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني : لا أعلم في التابعين أوسع علما منه " أ هـ. وهو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، روى عن جماعة من الصحابة منهم : أبوه، وعمر، وعثمان، وابن عمر، وغيرهم. وعنه : ابنه محمد، وسالم بن عبد الله، والزهرري، وغيرهم. من كلامه رحمه الله : ما أكرمت العباد أنفسها بمثل طاعة الله عز وجل، ولا أهانت أنفسها بمثل معصية الله، وكفى بالمومن نصرة من الله عز وجل أن يرى عدوه يعمل بمعصية الله. توفي بالمدينة سنة أربع وتسعين. وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في صفة الصفوة ٧٩/٢، وسير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ وما بعدها، وتهذيب التهذيب ٧٤/٤، والتقريب ٢٤١، والأعلام ١٠٢/٣. والضبط من المقتني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم، لمحمد طاهر بن علي الهندي.

(٥) (عراك). بعض الكلمة مطموس في "ح" بفعل الرميم.

(٦) عراك بن مالك الغفاري الكنتاني المدني، أحد العلماء الثقات، روى عن أبي هريرة، وابن عمر، وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم. وعنه : الحكم بن عتيبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومكحول الشامي، وغيرهم. نفاه يزيد بن عبد الملك إلى دهلج بأرض اليمن، ومات هناك في زمن يزيد في سنة أربع ومئة تقريبا. انظر سير أعلام النبلاء ٦٣/٥ - ٦٤، وتهذيب التهذيب ١٥٦/٧ - ١٥٧.

(٧) في "ح، ط" : (سليمان بن أبي حبيب) وكذلك في النوادر ل ٩٦/١، ولا أراه إلا خطأ. والله أعلم.

(٨) سليمان بن حبيب المحاربي، أبو أيوب الدمشقي الذاراني القاضي، روى عن أبي هريرة، وأنس، وأبو أمانة الباهلي، وعنه : الزهرري، وعمر بن عبد العزيز، وهما من أقرانه. كان إماما كبيرا

وابن قسيط^(١)، وابن شهاب، وغيرهم رضي الله عنهم، أنهم قالوا : من قال لرجل : يافاسق، ياكافر، ياعبيث، ياخنزير، ياشارب الخمر، يامحدود في الحرية، ولم يقل في الزنى؛ فلا حد عليه في شيء من ذلك، ولكن^(٢) يعاقب بإذابة^(٣) أخاه المسلم^(٤).

من قال : يافاسق
ياكافر ياخنزير ولغيرها

قال في المدونة : ومن قال لرجل : يافاجر، يافاسق، أو قال له : يابن الفاجرة، أو يابن الفاسقة؛ فعليه في ذلك النكال^(٥). وإن قال له^(٦) : يافاجر بفلانة؛ ضرب الحد ثمانين، إلا أن يأتي بيينة على أمر صنعه بها على وجه الفجور، أو يدعي أمراً له فيه مخرج، مثل : أن يحجدها مالا^(٧)، فتقول له : لم تَقْعُرْ بي وحدي، قد فجرت بفلانة قبلي، للأمر الذي كان بينهم؛ فليحلف أنه إنما أراد ذلك، ويصدق؛ فإن لم يكن على ما وصفت؛ فعليه الحد^(٨).

من قال : يافاجر أو
يابن الفاجرة أو
يافاجر بفلانة

قال مسحنون : وقال أيضاً في قوله يافاجر بفلانة : أنه يحلف ما أراد قذفاً^(٩)، وإذا قال له : ياعبيث؛ حلف ما أراد القذف، وتُكَلِّ، فإن لم يحلف؛ لم

القدر، من الثقات، ولاء عمر بن عبد العزيز قضاء دمشق، ف قضى بها أربعين سنة، توفي سنة ست وعشرين ومئة. انظر سير أعلام النبلاء ٣٠٩/٥، وتهذيب التهذيب ١٥٦/٤ - ١٥٧، والتقريب ٢٥٠.

(١) يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة الليثي، أبو عبد الله المدني، الأخرج، الإمام الفقيه الثقة، روى عن أبي هريرة، وابن عمر، وغيرهما، وعنه : مالك، والليث، وغيرهما. مات سنة اثنتين وعشرين ومئة، وله تسعون سنة. ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٦٦/٥، والتقريب ٦٠٢.

(٢) في ط : ولكنه.

(٣) في ط : بأذاه.

(٤) النوادر ل ٩٦/أ.

(٥) المدونة ٦/ ٢٢٢ - ٢٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

(٦) (له) . ليس في ح.

(٧) في ح : مثل أن تدعي فحجدها مالا.

(٨) المدونة ٦/ ٢٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/أ.

(٩) المدونة ٦/ ٢٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/أ.

يُحَدِّد، وَتُكَلَّل^(١).

ولو قال له : يابن الخبيثة؛ حلف أنه ما أراد قذفاً، فإن لم يحلف؛ لم يحدِّد، و^(٢)سُحِنَ حتى يحلف، فإن طال سَحْنُهُ نُكِّلَ^(٣).

وذكر ابن المواز عن ابن القاسم : أنه إذا^(٤) نُكِّلَ؛ سُحِنَ في الوجهين، فإن طال سَحْنُهُ نُكِّلَ، وعُطِيَ.

قال ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم : فيمن قال لرجل : يا ولد الخبيث^(٥) فإنه يحدِّد، وإن قال له : يابن الخبيثة؛ فليحلف^(٦) ما أراد القذف، وأنه أراد عيباً^(٧) في فعل، أو خلق وتُكَلَّلَ، فإن نُكِّلَ عن اليمين سُحِنَ حتى يحلف.

من قال : يابن الخبيثة
أو يا ولد الخبيث

وكذلك إن قال : يابن الفاسقة أو الفاجرة؛ فإن طال سَحْنُهُ، ولم يحلف؛ أوجع أدياً، وعُطِيَ .

وقال ابن الماجشون في هذا كله : إذا نُكِّلَ حَدٌّ، وبه [١٤٩/ب] أقول^(٨).

وقد تقدم أن من قال لرجل يا عنت : أنه يحدِّد، إلا أن يحلف أنه ما أراد قذفاً، وتُكَلَّلَ، وهذا إذا كان في كلامه توضيح، أو لين^(٩)، أو يعمل عمل النساء؛ فإن لم يكن في الرجل شيء من ذلك حد له، وكذلك في كتاب محمد، وابن حبيب^(١٠) عن ابن الماجشون عن مالك^(١١).

من قال : يا عنت

(١) المدونة ٢٢٢/٦ - ٢٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

(٢) من قوله : (لم يحدِّد، وتُكَلَّل) سقط من ط.

(٣) المدونة ٢٢٣/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

(٤) في ط : وإذا.

(٥) في ح : الخبيث.

(٦) في ط : فليحلف.

(٧) في ح : عيباً.

(٨) النوادر ل ٩٠/أ، وتبصرة ابن فرحون ٢٦٣/٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٨/أ.

(٩) في ط : ولين.

(١٠) في ط : محمد بن حبيب.

(١١) انظر النوادر ل ٩٠/ب، والذخيرة ١٢/٩٣، وتبصرة ابن فرحون ٢٦٣/٢.

قال ابن حبيب : ولم ير^(١) عمر بن عبد العزيز فيه الحد، إلا أنه جلد فيه جلدًا^(٢) أشد من الحد^(٣).

قال في كتاب محمد : وكذلك إن قال له : ياموث، وفي كلامه لين حلقة فيه^(٤)، أو غيره مما يشبهه؛ فليحلف^(٥)، ويودب^(٦). من قال : ياموث

[٤٣ - فصل : اختلاف النكال باختلاف أقدار الناس]

قال في المدونة : والنكال على قدر ما يرى الإمام، وحالات الناس في ذلك مختلفة؛ فالمعروف^(٧) بالأذى يُبالغ في عقوبته، وأما ذو الفضل والمرؤة تقع منه الفلتة؛ فليعاقب في الشتم الفاحش عقوبة مثله، وإن كان شتما خفيفا فليتحافى عنه^(٨).

ومن قال لرجل : يا شارب الخمر، أو يا خائن، أو يا آكل ربا، أو يا حمار، أو يا ابن الحمار، أو ياثور، أو يا حنزيق؛ فعليه النكال^(٩). من قال : يا ابن الحمار أو ياثور ونحوهما

(١) في ط : ولم يقم.

(٢) (جلدًا). ليست في ط.

(٣) انظر النوادر ل ٩٠/ب.

(٤) (فيه). ليست في ط.

(٥) في ط : فيحلف.

(٦) انظر النوادر ل ٩٠/ب - ٩١/أ.

(٧) في ط : كال معروف.

(٨) المدونة ٦/ ٢٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب.

(٩) المدونة ٦/ ٢٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٠٧/ب - ٢٠٨/أ.

الباب^(١) [الخامس عشر]

في التعريض

[٤٣ - فصل : في التعريض والقذف الموجب للحد]

قال ابن المواز : ومن السنة ألاّ يجب حد إلا في قذف مصرّح، أو بنفي أحد من آباءه^(٢)، أو تعريض يرى أنه^(٣) لزنّى، وقاله مالك.

وقد جلد عمر في التعريض^(٤)، وقال : "حِمَى اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا تُرْعَى جَوَائِبُهُ"^(٥).

ومن قال لرجل : جامعت فلانة حراماً، أو وطئتها حراماً، أو حكى ذلك عن نفسه، فطالبتة^(٦) المرأة بذلك، فقال : لم أرد قذفاً، وإنما^(٧) أردت أنني كنت وطئتك بنكاح فاسد؛ فإنه يحد، إلا أن يقيم البيّنة في الوجهين؛ أنه تقدم فيها نكاح فاسد منه، أو من الرجل المقذوف، إما تزوجها في عدتها، أو تزويجا حراماً؛ ويحلف أنه ما أراد إلا ذلك؛ فيدراً عنه الحد^(٨).

وكذلك قوله لرجل : كنتُ وطئت أمك، وقال : أردت بنكاح؛ فإن أتى

(١) ليست في ط.

(٢) في ح : (أو بنفي أحد من أحد آباءه). والمثبت أدق وأوضح.

(٣) نهاية ورقة ١٧ ط.

(٤) في ح : التعزير.

(٥) النوادر ل ٨٩/أ، والمتقى ٧/ ١٥٠، وانظر أيضاً الموطأ ٢/ ٦٣٣، والمدونة ٦/ ٢٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٠، والمقدمات ٣/ ٢٦٦ - ٢٦٧، والذخيرة ١٢/ ٩٤ - ٩٥، والأثر أورده ابن حزم بسنده في المحلى ١١/ ٢٧٦.

(٦) في ح : وطالبتة.

(٧) (إنما). ليست في ح.

(٨) المدونة ٦/ ٢٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/أ.

بيينة أنه تزوجها لم يحّد، وإلا حد^(١).

وإذا قال لرجل : جامعت فلانة بين أفخاذها، أو في أعكانها^(٢)؛ فهو تعريض بين^(٣)، ويحد له^(٤)، وقال أشهب : لا حد عليه^(٥) في ذلك؛ لأنه صرح بما^(٦) رماه به^(٧).

ومن قال لرجل : ما أنا بزاني، أو قال : قد أُخبرت أنك زاني؛ فإنه يحّد^(٨)، فإن أقام شاهدين على إقرار المقذوف [أ/١٥٠] بالزنى، فقال ابن القاسم، وعبد الملك : لا حد عليه. وقال أشهب : عليه الحد^(٩).

[٤٤ - فصل : من أقر بعد القذف أو قال : أشهدني فلان]

محمد : إن أقر بعد القذف؛ فلا حد على قاذفه، وإن كان القذف^(١٠) بعد رجوعه؛ فالحد على قاذفه^(١١).

وإن قال له : أشهدني فلان أنك زان، حد إلا^(١٢) أن يقيم البيينة على قول^(١٣) فلان. وكذلك إن قال : يقول لك فلان : يازان، قال^(١٤) ذلك كله

(١) المدونة ٦ / ٢٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨ / أ.

(٢) الأعكان جمع عُكْنَة، وهي الطي في البطن من السمن ويجمع على (عُكْن) مثل عُزْفَة وعُزْف، وربما قيل : (أعكان) و (تعكّن) البطن صار ذا (عُكْن). انظر المصباح (مادة عكن) ٤٢٤ / ٢.

(٣) (بين) . سقطت من ط.

(٤) المدونة ٦ / ٢٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٠ / ب.

(٥) في ح : لا يحّد.

(٦) في ط : لا.

(٧) المدونة ٦ / ٢٣٣، والنوادر ل ٨٩ / أ، ٨٩ / ب.

(٨) المدونة ٦ / ٢٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨ / أ.

(٩) النوادر ل ٩٥ / ب.

(١٠) بعض الكلمة مطموس في "ح" بفعل الترميم.

(١١) النوادر ل ٩٥ / ب.

(١٢) (إلا) . مطموسة في "ح" بفعل الترميم.

(١٣) في ط : على ما قال.

(١٤) (قال) . مطموسة في ح بفعل الترميم.

عند الإمام أو عند غيره^(١).

[٤٥ - فصل : في القذف في الفرج وغيره]

ومن قال لرجل : زنى فرجك، أو يدك^(٢)، أو رجلك؛ فعليه الحد^(٣)، يريد : وذلك من التعريض في غير الفرج^(٤).

محمد : وقال أشهب : يحذف في قوله : زنى فرجك، ولا يحذف في قوله : زنت يدك، أو رجلك؛ وينكح^(٥).

محمد : ومن قال لرجل في مشائمة : إني لعفيف الفرج، أو ما يُطعن في فرجي؛ فعليه الحد، وقاله لي عبد الملك، قال : وكذلك لو قال : إنك لحيث الفرج؛ فعليه الحد، وقاله غير واحد من العلماء^(٦).

قلت : فإن قال له : إني لعفيف، قال : إن كان في مشائمة؛ حلف ما أراد الفرج، وأدب^(٧)، وهو في الرجل أخف منه في المرأة^(٨).

(١) المدونة ٦ / ٢٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨ / ١.

(٢) بعض الكلمة مطموس في "ح" بفعل الترميم.

(٣) المدونة ٦ / ٢٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨ / ١.

(٤) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢٩٩ / ب.

(٥) انظر اللعيرة ١٢ / ٩٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٩ / ب.

(٦) النوادر ل ٨٩ / ١. والحد في التعريض مروي عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن العاص، ومسلمة بن مخلد، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وربيع، والزهرى، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. راجع مصنف عبد الرزاق، في كتاب الطلاق، باب التعريض ٧ / ٤٢٠ - ٤٢٥، ومصنف ابن أبي شيبة، في كتاب الحدود، باب من كان يرى في التعريض عقوبة ٩ / ٤٣٧ - ٤٣٩، وأهمل لابن حزم ١١ / ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٧) في ح : وودب.

(٨) النوادر ل ٨٩ / ١.

٤٦ - فصل : من قال لرجل : يابن العفيفة، أو منزلة الركبان، أو ذات الرأية]

ابن وهب^(١) : وبلغني عن مالك فيمن قال لرجل : يابن العفيفة؛ انه يحلف
أنه ما أراد القذف، ويعاقب.

وقال أصبغ : إن قاله على وجه المشائمة فعليه الحد^(٢).

ابن حبيب : وقاله مطرف، وابن الماجشون^(٣).

ومن كتاب ابن المواز : ومن قال : يابن منزلة الركبان؛ فإنه يحدد؛ لأنه كان
في الجاهلية إذا طلبت المرأة الفاحشة أنزلت الركبان^(٤)، قال يحيى بن سعيد :
"جلد مروان^(٥) في ذلك الحد"^(٦).

قال : ومن قال : يابن ذات الرأية؛ حدّ، وكان في الجاهلية على باب المرأة
البغي رأية^(٧)، وقد "جلد عمرو بن العاص في ذلك"^(٨).

(١) (ابن وهب). ليست في ط.

(٢) (فعليه الحد). سقطت من ح.

(٣) النوادر ل ٨٩/١.

(٤) (الركبان). سقطت من ح.

(٥) مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس، أبو عبد الملك، القرشي الأموي، خليفة أموي،
إليه ينسب بنو مروان، ولد بمكة بعد الهجرة بستين، ونشأ بالطائف، وسكن المدينة، قيل : له رؤية،
وهو ابن عم عثمان رضي الله عنه، وكتابه، روى عن غير واحد من الصحابة، منهم : عمر، وعثمان،
وعلي، وعنه : سعيد بن المسيب، وعروة، وابنه عبد الملك، وغيرهم، كان يعد في الفقهاء، كان ذا
شجاعة ودهاء، استعمله معاوية على المدينة ومكة والطائف، وشهد معه صفين، وخرج إلى الشام في
أوائل امرة يزيد بن معاوية، وبعد وفاة معاوية بن يزيد بن معاوية بايعه بعض أهل الشام، وخرج إلى
مصر فبايعه أهلها ثم رجع إلى الشام، فلم يلبث أن مات وذلك في شهر رمضان سنة خمس وستين،
وكانت مدة ولايته عشرة أشهر تقريباً. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٨٧/٢ - ٨٨، وسير
أعلام النبلاء ٤٧٦/٣ - ٤٧٩، والإصابة ٤٥٥/٣ - ٤٥٦، والأعلام ٢٠٧/٧.

(٦) النوادر ل ٩٠/١، والذخيرة ٩٦/١٢.

(٧) (رأية). سقطت من "ح". وانظر النص في النوادر ل ٩٠/١، والذخيرة ٩٦/١٢.

(٨) الأثر ذكره ابن حزم في المحلى ١١/٢٧٦ - ٢٧٧. وانظر النوادر ل ٩٠/١.

الباب^(١) [السادس عشر]

جامع في النفي عن الآباء، وعن القبيلة

قال الله سبحانه : ﴿ اذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٢).

قال مالك : فمن^(٣) نفى أحداً عن آباءه، أو قبيلته؛ فعليه الحد^(٤).

[٤٧ - فصل : في نفي النسب أو قذف الأبوين]

قال : ومن قال لرجل مسلم : لست لأبيك، وأبوه وأمه نصرانيان، أو كان أبوه عبداً مسلماً؛ فإنه يحد؛ لأنه نفاه، ألا ترى أن بعض الصحابة رضوان الله عليهم أبأؤهم مشركون، ولو قال ذلك لأحدكم؛ لحد^(٥).

وكذلك إن قال : لست ابن فلان لجدته، وجده كافراً؛ لحد^(٦).

قال في كتاب محمد^(٧) : وكذلك إن قال له : يا ولد [١٥٠/ب] زنى، أو يابن زنى، أو أنت للزنى، أو ولد زنية، أو لزنية^(٨)، أو فرج زنى^(٩)، فالحد في هذا كله. وإن كانت أمه مملوكة، أو مشركة، وأبوه وجده كذلك بخلاف قوله : يابن الزانية، وأمّه مملوكة، أو ذمية^(١٠).

(١) ليست في ط.

(٢) الأحزاب آية ٥.

(٣) في ح : فيمن.

(٤) انظر الموطأ ٢/٦٣٣، والمدونة ٦/٢٢٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/ب - ٢٠٩/أ.

(٥) المدونة ٦/٢٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/أ - ب.

(٦) المدونة ٦/٢٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/ب.

(٧) من قوله : (وكذلك إن قال) سقط من ط.

(٨) (أو لزنية). سقطت من ط.

(٩) نهاية ورقة ١٨ ط.

م (١) : يريد وكذلك قوله : يابن الزاني ؛ لأن هذا قذف للأبوين، والأول نفى (٢).

قال ابن القاسم : وقوله (٣) : ياولد الخبيث (٤) مثل قوله : ياولد زني ؛ لأن مخرجه مخرج الزني والنفى (٥).

عبارة : ولد الخبيث
مثل قوله : ولد الزني
في إقامة الحد

[٤٨ - فصل : فيمن قطع نسب رجل بنفيه من أبيه أو جده]

ومن المدونة : ولو قال لرجل من ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لست ابن الخطاب ؛ فإنه يحمد ؛ لأنه قطع نسبه.

وإن قال : ليس أبوك الكافر ابن أبيه ؛ لم يحمد حتى يقول لمسلم لست من ولد فلان.

وكذلك لو قال لكافر (٦) : لست لأبيك، أو ليس أبوك فلاناً، أو ياولد زني، أو يابن الزانية (٧) ؛ فلا يحمد، وإن كان للمقذوف ولد مسلم.

وإن قال لرجل : لست ابن فلان لجده، وقال : أردت أنك لست ابنه لصلبه ؛ لأن دونه لك أب ؛ لم يصدق، وعليه الحد، كان جده مسلماً، أو كافراً (٨).

(١) في ح : محمد.

(٢) الذمعة ١٢ / ١٠٠، وشرح تهذيب المدونة ل ٢٩٩/ب.

(٣) من قوله : (قوله : يابن الزاني) سقط من ح.

(٤) في ح : الخبيث.

(٥) النوادر ل ٩٠/ب.

(٦) في ط : الكافر.

(٧) في ح : الزانية.

(٨) المدونة ٦ / ٢٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/ب.

محمد : قال^(١) أشهب : وهذا إذا كانت ولادة جده في الإسلام، ولم يكن محمولا^(٢)، فإن كان محمولا لم يحدد إن كان مولى.

وكذلك لو نفاه من أبيه دنية^(٣)، أو قال له^(٤) : يا ولد زنى؛ لأن المحمولين لا تثبت أنسابهم، ولا يتوارثون بها، وإن كان من العرب؛ حد، وإن كان^(٥) ولادة أبيه أو جده في الجاهلية، ووُلِدَ المنفي في الإسلام، وإن كان محمولا مع أبيه لم يحدد من نفاه^(٦).

[٤٩ - فصل : فيمن نسب آخر إلى جده أو عمه أو خاله أو زوج أمه في مشاتمة أو غير مشاتمة]

ومن المدونة : وإن قال له : أنت ابن فلان، فنسبه لجده^(٧) لأبيه؛ لم يحدد، لافي مشاتمة ولا غيرها.

وكذلك لو نسبه إلى جده لأمه؛ لم يحدد؛ لأنه كالأب، يحرم عليه مانكح^(٨). وقال أشهب : يحدد إن كان في مشاتمة^(٩).

قال محمد : قول ابن القاسم أحب إلي، إلا أن يكون ثم ما يعرف به أنه

(١) في ط : وقال.

(٢) للمحمول عدة معان منها : النبوذ الذي يحمله قوم فيربونه، ومنها : الولد في بطن أمه إذا أخذت من أرض الشرك، ومنا الدعي، ومنها : الغريب، ومنها - وهو المراد هنا - : الذي يُحمَل من بلاد الشرك صغيراً ولم يولد في الإسلام. انظر المحكم لابن سيدة، مادة (حمل) ٢٨٠/٣، ولسان العرب، مادة (حمل) ١٧٨/١١، والمصباح المنير، مادة (حمل) ١٥٢/١.

(٣) أي المباشر أو الحقيقي في مقابل الأب غير المباشر أو المجازي وهو الجد وهذا إذا كان محمولا.

(٤) له. ليس في ط.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) انظر النوازل ٨٦/أ - ب.

(٧) في ط : إلى جده.

(٨) المدونة ٦/٢٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/ب.

(٩) انظر المتقى ١٥٢/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٠/أ.

أراد القذف، مثل أن يتهم الحر بأمه ونحوه، وإلا لم يحسد، وقد ينسب إليه لشبهه به في خلق أو طبع، فيقال أنت ابن فلان، يريد : لشبهه به^(١).

ومن المدونة : ولو نسب إلى عمه، أو خاله، أو زوج أمه؛ الحد^(٢).

محمد : وقال أشهب : لا يحسد إلا أن يقوله في مشامة. وقاله أصبغ، ومحمد.

قال^(٣) أصبغ : وقد سمي الله عز وجل العم أبا بقوله تعالى : ﴿إِلَهُكُمْ وَإِلَٰهَةُ آبَائِكُمْ إِِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٤).

ومن المدونة : وكذلك إن نسب إلى غير [١٥١/أ] أبيه، أو جده، على سباب أو غير^(٥) سباب، فعليه الحد^(٦).

محمد : وقال أشهب : لا يحسد^(٧) لأنه قاله وهو يرى أنه كذلك إلا أن يقوله على السباب فيحد.

وقال محمد : يحسد إلا أن يقوله على وجه الخطأ أو الاختبار، وإن علم أنه تعمّد ذلك؛ حد له، وإن أشكل، وادعى الخطأ؛ أحلف وترك^(٨).

(١) (به) . ليس في "ح". وانظر النص في النواذر ل ٨٦/أ، والمتقى ١٥٢/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٠/أ.

(٢) المدونة ٦/٢٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/ب.

(٣) في ح : وقال.

(٤) في ح : ﴿إِلَٰهَةُ آبَائِكُمْ إِِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ والآية هي ١٣٣ من سورة البقرة. وانظر النص في النواذر ل ٨٦/أ، والمتقى ١٥٢/٧، وعقد الجواهر ٣١٨/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٠/أ.

(٥) (غير) . ساقطة من ح.

(٦) المدونة ٦/٢٢٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨/ب.

(٧) (لا يحسد) . ليست في "ح" ولعلها طُمست بفعل الرميم.

(٨) النواذر ل ٨٦/أ. وانظر المتقى ١٥٢/٧.

٥٠ - فصل [في النفي عن القبيلة]

ومن المدونة^(١) ومن قال^(٢) لعربي : لست من بني فلان؛ للقبيلة التي هو منها؛ حد، ولو كان مولى لم^(٣) يحمد بعد أن يحلف أنه لم يرد نفياً؛ لأن من عرض بقطع نسب رجل كمن عرض بالحد^(٤).

وكذلك إن قال لعربي : يانبطي؛ فعليه الحد.

وإن قال ذلك لرجل من الموالي؛ حلف أنه لم يرد نفياً، ونُكِّل، فإن^(٥) لم يحلف؛ لم يحمد؛ ونُكِّل^(٦).

وإن قال لرجل^(٧) من الموالي : لست من موالي بني فلان، وهو منهم؛ ضرب الحد؛ لأنه قطع نسبه.

وكذلك إن قال له^(٨) : لست من الموالي، وله أب معتق، أو قال له : لست من موالي بني فلان، وفلان قد أعتق أباه أوجه^(٩)؛ فإنه يحمد، وقال^(١٠) أشهب : لا يحمد.

ابن القاسم : وإن قال لرجل^(١١) : لست مولى فلان، وفلان قد أعتقه

(١) (ومن المدونة). سقطت من ح.

(٢) (قال). مطموسة في "ح" بفعل الترميم.

(٣) (لم). حرف "الميم" مطموس في "ح" بفعل الترميم.

(٤) المدونة ٦ / ٢٢٦، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨ / ب.

(٥) في ح : وإن.

(٦) المدونة ٦ / ٢٢٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٨ / ب.

(٧) في ح : وإن قال ذلك لرجل.

(٨) (له). ليس في ح.

(٩) في ح : وجهه.

(١٠) من هنا إلى قوله : (فقد رمى أباه بالزنى) مكتوب بهامش ورقة "١٩ ط". وبعضه مكرر في

ورقة ٢٠ ويبدأ فيها من قوله : (قال لعبد : لست لأبيك). ولكن المكرر مضروب عليه.

(١١) (لرجل). سقطت من ح.

نفسه؛ لم يحد؛ لأنه لم يتفه من تسب^(١).

[٥١ - فصل : في نفى من أمه أم ولد، والنفى من الأم، ونفى العبيد]

ومن قال لرجل : لست^(٢) ابن فلان^(٣)، وأمه أم ولد؛ ضُرب الحد^(٤).

ومن قال لرجل : لست ابن فلانة^(٥) لأُمِّه؛ لم يحد، قاله مالك وأصحابه^(٦).

ومن قال لعبده وأبواه حران مسلمان : لست لأبيك؛ ضُرب سيده الحد.

وكذلك إن قال له : يابن الزانية، أو يابن الزاني، ولو قال له : يابن الزانيين؛ فأثما عليه حد واحد؛ كالحر في ذلك كله.

وإن^(٧) كان أبوا العبد قد ماتا ولا وارث لهما، أو لهما وارث؛ فإن للعبد أن يحد سيده في ذلك.

وإن^(٨) قال لعبده : لست لأبيك، وأبوه مسلم، وأمه كافرة أو أمة؛ فقد وقف فيها مالك.

قال ابن القاسم : وأنا أرى أن يحد؛ لأنه حمل أباه على غير أمه، فصار قاذفا لأبيه^(٩).

(١) المئونة ٦ / ٢٢٨، وتهذيب المئونة ل ٢٠٨/ب. وانظر النوادر ل ٨٧/ب.

(٢) من قوله : (مولى فلان، وفلان قد أعتقه) سقط من "ط". ولعله انتقل نطرا.

(٣) في ح : ابن فلانة.

(٤) المئونة ٦ / ٢٢٦، وتهذيب المئونة ل ٢٠٨/ب - ٢٠٩/أ.

(٥) في ط : فلان.

(٦) (وأصحابه). سقطت من "ط". وانظر النوادر ل ٨٦/ب، ٨٧/أ.

(٧) في ط : فإن.

(٨) في ح : (فإن). ومن هنا بدأ المكرر المشار إليه سابقا. وهنا أيضا بداية ورقة "٢٠ط"

(٩) المئونة ٦ / ٢٢٦، وتهذيب المئونة ل ٢٠٩/أ.

م^(١) : يريد بقوله لأنه حمل أباه على غير أمه^(٢)، يعني^(٣) : أن أباه زنى بغير التي^(٤) يزعم هذا أنها أمه، فهو ولد زنى لا يلحق بأبيه فقد رمى^(٥) أباه^(٦) بالزنى، والله أعلم^(٧).

[٥٢ - فصل : في كون عفو المنفى المسلم عن نافية متعلق بأبويه، ومن قال : لست لأبيك]

م^(٨) : قال بعض أصحابنا : وإذا نفى مسلما من أبيه [١٥١/ب] فوجب حده، فأراد المنفى أن يعفو عن الذي نفاه، فإن^(٩) كان أبواه عبيدين، أو نصرانيين؛ كان ذلك له، ولم يكن لأبويه في ذلك مُتَكَلِّم، وإن كان أبواه حرين^(١٠) مسلمين؛ كان لأبويه أن يقوموا بذلك^(١١) على من نفى ولدهما ويحد لهما^(١٢)؛ لأنه قطع نسبه من أبيه، وزنى أمه.

وكذلك إن كان أبوه حراً مسلماً، وأمّه نصرانية، أو أمة؛ كان لأبيه أن يقوم

(١) في ح : (محمد) . وهي ضمن سقط في " ط " تأتي الإشارة إليه . ولعل المثبت هو الصواب .

(٢) من قوله : (فصار قاذفا لأبيه) سقط من ط .

(٣) (يعني) . سقطت من ح .

(٤) في ح : الذي .

(٥) في ح : بعد مارمي .

(٦) نهاية ورقة " ١٩ ط " ، وقد بدأت ورقة " ٢٠ ط " - كما أشرت قريبا - عند قوله : (قال لعبد :

لست لأبيك) ، أي قبل نهاية ورقة " ١٩ " بأسطر ، ولكن المكرر مضروب عليه في هامش " ١٩ ط " .

(٧) انظر النكت ٤٢٩ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٠ ب .

(٨) م . ساقط من ح .

(٩) في ح : وإن .

(١٠) في ح : أبواه في ذلك حرين .

(١١) في ح : يقوموا بهما .

(١٢) قوله : (ويحد لهما) ، سقطت من ح .

بجده على من نفى ولده منه؛ لأنه حمل أباه على غير أمه، فصار^(١) قاذفا لأبيه.
ولو كان أبوه عبداً، وأمّه حرة مسلمة؛ كان لها أن تقوم بجدها على من
قال لولدها : لست لأبيك^(٢)، وإن كان ولدها قد عفى عنه؛ لأنه رماها
بالزنى^(٣).

م^(٤) : وهذا كله على قول ابن القاسم فيمن قال لعبده : لست لأبيك
وأبواه^(٥) حران مسلمان.

وذكر ابن المواز عن أشهب أنه قال : لأحد عليه ؛ لأن الابن عبد،
ولاحد في نفيه، ولم يقذف الأب الحر، ولم ينقه من نسبه، وكذلك رواه ابن
حبيب عن ابن الماجشون : لأحد عليه؛ إذ لأحد في نفى نسب العبد من أبيه؛
لأنه لأحرمة لأمه^(٦).

[٥٣ - فصل : فيمن قال لرجل : يابن السوداء، أو الأمة، أو البربرية، أو
اليهودية]

قال : وقال مطرف : من قال لرجل : يابن السوداء، وأمّه بيضاء، حد؛
لأنه حمل أباه على غير أمه، وجعله ابن زنية.

ولو قال له : يابن زينب السوداء، وأمّه زينب، وهي بيضاء؛ لم يحد.

وقال ابن^(٧) الماجشون : ذلك سواء؛ ولأحد عليه في الوجهين.

(١) في ح : وصار.

(٢) في ح : (لأملك). وهو خطأ والصواب المثبت.

(٣) النكت ٤٢٩.

(٤) في ح : محمد.

(٥) في ح : وأبوه.

(٦) النكت ٤٢٩.

(٧) (ابن). ليست في ح.

وقول مطرف أحب إلي^(١).

قال : وكذلك اختلفا إذا قال له : يابن الأمة، أو يابن البربرية، وأمه عربية.
وقال ابن الماجشون : لا يحد؛ لأنه ليس في الأم نفى، وكأنه قال لأمه :
أنت أمة، فلا شيء عليه.

وقال مطرف : يحد، إلا أن يسميها باسمها.

وكذلك في المختصر، وكتاب ابن المواز : أنه يحد؛ لأنه نفى أمه من
أبيها^(٢).

محمد : ولو قال له : لست ابن فلانة^(٣)؛ لم يحد، وإن^(٤) قال له : يابن
النصرانية، أو اليهودية، وهي مسلمة؛ لم يحد^(٥).

ومن المدونة : ومن قال : إن فلاناً الميت^(٦) ليس لأبيه؛ فلا يبي الميت القيام
بالحد لما نفى من نسب ولده^(٧). نفى الميت من أبيه

٥٤ - فصل [فيمن نسب رجلاً إلى غير قومه]

ومن قال لعربي^(٨) : لست من العرب، أو قال له : ياحبشي، [١/١٥٢] أو
يافارسي، أو يارومي؛ فعليه الحد.

وإن قال لفارسي : يارومي^(٩)، أو ياحبشي، أو لبربري : يافارسي، أو

(١) النوادر ل ٨٦/ب.

(٢) النوادر ل ٨٧/أ.

(٣) في النسختين "ح، ط" : (ابن فلان) وهو خطأ، والمثبت كما في النوادر ل ٨٧/أ.

(٤) في ط : فإن.

(٥) النوادر ل ٨٧/أ.

(٦) الميت. سقطت من ح.

(٧) المدونة ٦/ ٢٢٦ - ٢٢٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٩/أ.

(٨) في ح : ومن قال : إن فلاناً الميت لعربي.

(٩) قوله : (يارومي؛ فعليه الحد. وإن قال لفارسي : يارومي). مكرر في "ط"، وعليه إشارة إلغاء.

ياحبشي، أو نحو هذا لم يجد.

وقد اختلف^(١) عن مالك في الذي يقول لبربري، أو لرومي : ياحبشي؛ أن عليه الحد، ولاحد^(٢) عليه.

وأنا أرى^(٣) ألاّ حد^(٤) عليه إلا أن يقول : يابن الأسود، فإن لم يكن في آياه أسود فعليه الحد، وأما^(٥) إن نسبه إلى حبشي فيقول له : يابن الحبشي، وهو بربري، فالحبشي^(٦)، والرومي، في هذا سواء إذا كان بربرياً^(٧).

م^(٨) : وسواء قال له ياحبشي، أو يابن الحبشي، أو يارومي، أو يابن الرومي؛ فإنه لايجد، وكذلك عنه في كتاب محمد.

قال فيه : ويخلف^(٩) أنه^(١٠) ما أراد نفيه، وينكل؛ فإن نكل؛ لم يجد، وينكل^(١١)، وقال أشهب : يجد^(١٢).

ومن المدونة : وإن قال لفارسي، أو لبربري : ياعربي؛ فلا حد عليه.

وإن قال^(١٣) لعربي : يافارسي، أو لمصري : ياماني، أو ليماني : يامصري، أو لقيسي : ياكلي، أو لرجل من كلب : ياتميمي؛ فعليه الحد؛ لأن

(١) (اختلف). مكررة في ط.

(٢) في ح : أولا حد.

(٣) الكلام لابن القاسم.

(٤) في ط : لا حد.

(٥) في ط : فأما.

(٦) في ط : والحبشي.

(٧) المدونة ٦ / ٢٢٧، وتهذيب المدونة ل ٢٠٩ / أ.

(٨) في ح : محمد.

(٩) في ح : يخلف.

(١٠) (أنه). سقط من ح.

(١١) في ط : ونُكِّل.

(١٢) انظر النوادر ل ٨٧ / أ، والذخيرة ١٢ / ١٠١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠١ / أ.

(١٣) نهاية ورقة ٢٠ ط.

العرب تنسب إلى آبائها، وهذا نفي لها من آبائها.

وإما إن قال لقرشي : يا عريبي^(١)؛ فلا حد عليه؛ لأن كل^(٢) قبيلة من العرب يجمعها هذا الاسم.

محمد : وكذلك إن قال لقرشي : يا مُضَرِّي؛ لم يحد بذلك^(٣)؛ لأن قريشا من مُضَر^(٤).

(١) في ح : يا عدي.

(٢) (كل). سقطت من ح.

(٣) في ح : يريد.

(٤) المئونة ٦ / ٢٢٧ - ٢٢٨، وتهذيب المئونة ل ٢٠٩ / ١.

الباب^(١) [السابع عشر]

فيمن قذف ولده، أو ولد ولده، أو قال لزوجته، أو لأُمته في ولدها منه :
لم تلديه

[٥٥ - فصل : فيمن قذف ولده أو ولد ولده]

قال ابن القاسم : ومن قذف ولده، أو ولد ابنه، أو ولد ابنته؛ فقد استنقل مالك أن يُحدَّ لولده، وقال : ليس ذلك من البر.

قال ابن القاسم : وأرى إن قام على حده أن يحد له، ويجوز في ذلك عفوهُ عند الإمام.

وكذلك ولد الولد، ولا يقاد من أب، أو جد، في نفس، أو في جارحة، وتغلَّظ عليهم الدية، إلا في العمد^(٢) البين، مثل : أن يضجعه فيذبحه، أو يشق جوفه.

ومن قال له أبوه : يا بن الزانية، فله القيام بحد أمه إن كانت ميتة^(٣)، وإن كانت حية؛ فلا قيام له بذلك إلا أن توكله.

ومن قال لبيته : ليسوا بولدي، فقام عليه اخوتهم لأُمهم من رجل غيره، فطلبوا حدَّ أمهم وقد ماتت؛ فإن حلف أنه لم يرد قذفًا، وأنه أراد في قلة طاعتهم له؛ لم يحد، وإن^(٤) نكَل؛ حدَّ، ولو كانت الأم حية كان القيام [ب/١٥٢] لها دون بنيتها^(٥).

من قال له أبوه :
يا بن الزانية

من قال لابنته :
لست ولدي

(١) ليست في ط.

(٢) في ح : المتعمد.

(٣) في ح : إن ماتت.

(٤) في ح : فإن.

(٥) المئونة ٦ / ٢٢٨ - ٢٢٩، وتهذيب المئونة ل ٢٠٩ / ٢ - ب.

٥٦ - فصل [من قال لزوجته، أو لأخته في ولدها منه : لم تلديه، ومن رأت رجلا فقالت : هو ابنها]

ومن قال لامرأته في ولدها : أنك لم تلديه، وقالت : بلى قد ولدته؛ فإن كان مقرا به قبل ذلك فهو ولده ولا يلاعن فيه وليس بقاذف، وإن^(١) كان لم يقر به قط ولم يعلم بالحبل؛ فالولد ولده، إلا أن ينفيه بلعان؛ لأن من أقر بالوطء فالولد ولده، فإن نفاه التعم وإن^(٢) نكل عن اللعان، لزمه الولد، ولم يحدد، وكان كمن قال لرجل : لست لأمك؛ بأنه لا يحدد.

ومن أقر بوطء أخته، ثم أتت بولد، فقالت لها : لم تلديه، ولم يدع استبراء، وقالت الأمة : بلى، قد ولدته منك؛ فهي مصدقة، والولد به لاحق^(٣).

وإذا نظرت امرأة إلى رجل فقالت : ابني، ومثله يولد لمثلها، وصدقها، لم يثبت نسبه منها؛ إذ ليس هاهنا أب يلحق به^(٤).

٥٧ - فصل : لا يقيم القاضي حد القذف بسماعه وحده أو بسماعه مع آخر ويرفع الأمر إلى قاضي آخر]

وقد تقدم في كتاب الأقضية أن من قذف رجلا بين يدي القاضي وليس معه غيره؛ فلا يقيم عليه الحد، وإن شهد معه رجل غيره؛ فلا يحده هو أيضا ويرفع ذلك إلى من هو^(٥) فوقه فيقيم عليه^(٦) الحد، وكذلك إن رأى رجلا اغتصب رجلا مالا، ولم يره غيره؛ فليرفع ذلك إلى من فوقه، ويكون هو شاهدا^(٧).

(١) في ح : فإن.

(٢) في ح : حرف الواو من قوله (وإن) ذهب من الرميم.

(٣) المدونة ٦ / ٢٣٠ - ٢٣١، وتهذيب المدونة ل ٢٠٩ / ب - ٢١٠ / أ.

(٤) المدونة ٦ / ٢٣١، وتهذيب المدونة ل ٢١٠ / أ.

(٥) (هو) . ساقطة من ح.

(٦) (عليه) . ساقطة من ح.

(٧) المدونة ٦ / ٢٢٩ - ٢٣٠، وتهذيب المدونة ل ٢٠٩ / ب.

الباب (١) [الثامن عشر]

فيمن نفى رجلا من أبيه إلى غير جنسه، أو صفته، أو عمله

[٥٨ - فصل : فيمن نسب رجلا من أبيه إلى غير صفته، أو نفى عنه صفته]

قال ابن القاسم : ومن قال لرجل : يابن الأقطع، أو المقعد، أو الأعمى، أو الأحمر، أو الأزرق، أو الأصهب^(٢)، أو الآدم^(٣)، أو الأسود؛ فإن لم يكن أحدا من آباءه^(٤) كذلك؛ جلد الحد^(٥).

محمد : كان عربياً أو مولى^(٦).

قال مالك : وأما إن قال ذلك في نفسه : يا أعور، يا أقطع^(٧)؛ فلا حد عليه^(٨)، كان عربياً، أو مولى، حتى يقول : يابن كذا، بخلاف القائل لعربي : يا حبشي، يا عبد، يا أعجمي، أو سماه بشيء من الأجناس؛ فهذا إن كان عربياً حد له.

(١) ليست في ط.

(٢) أو الأصهب. مكرر في ط. والأصهب عرفه ابن سيدة فقال في المحكم (مادة صهب) ١٥٠/٤ : (الصَّهْبُ والصَّهْبَةُ : أن تعلق الشعر حمرة وأصوله سود، فإذا دُهن عُمِلَ إليك أنه أسود، وقيل : هو أن يحمّر الشعر كله، صهب صهباً، واصهب واصهباً، وهو أصهب ...) .

(٣) قال الجوهري في الصحاح (مادة آدم) ١٨٥٩ / ٥ : (الآدم من الناس : الأسمر، والجمع أَدَمَانٌ) .

(٤) في ط : (فإن لم يكن في آباءه أحد) .

(٥) المتن ٢٣١ - ٢٣٢، وتهذيب المتن ل ٢١٠/١.

(٦) انظر المتن ٢٣١ / ٦، وتهذيب المتن ل ٢١٠/١، والنوادر ل ٨٥/ب.

(٧) في ح : يا يا أقطع.

(٨) في ط : فلا حد فيه.

وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون : من قال لعربي : يا يهودي؛ لم يحد، ولو قال له^(١) : يا بن اليهودي؛ حد.

قال محمد : ولو سمي أباه باسمه لم يحد، وإن^(٢) وصفه بصفة غير صفته^(٣)، مثل أن يقول له : يا بن فلان الأقطع، أو الأسود^(٤)، قال عبد الملك : وهو شاتم ويؤدب^(٥).

[٥٩ - فصل : فيمن نسب أباً إلى غير عمله]

قال في المدونة : وإن قال له : يا بن الحمام، أو يا بن الخياط؛ فإن كان من العرب ضرب الحد، إلا أن يكون [١٥٣/أ] من آبائه أحد عمل^(٦) ذلك العمل، فإن كان من الموالي رأيت أن يحلف بالله ما أراد أن يقطع نسبه؛ فلا يحد، وعليه التعزير^(٧)؛ لأن ذلك عمل الموالي^(٨).

وروى ابن وهب عن مالك في موطأه : أن عليه الحد، كان من الموالي أو من العرب، إلا أن يكون في آبائه أحد^(٩) من هو كذلك.

وقال أشهب : هما سواء لأحد عليه، ويحلف ما أراد نفياً، وكأنه قال : أبوك الذي ولدك^(١٠) حمام، أو حائك، أو دباغ؛ فلا حد عليه^(١١)، وإن كان

(١) (له). ليست في ح.

(٢) (وإن). سقط من ح.

(٣) في ط : وصفه بغير صفته.

(٤) نهاية ورقة ٢١ ط.

(٥) النوار ل ٨٥/ب. وانظر المدونة ٦/ ٢٣٢ - ٢٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٠/أ - ب.

(٦) في ح : يعمل.

(٧) في ط : وعليه العقوبة.

(٨) المدونة ٦/ ٢٣١، وتهذيب المدونة ل ٢١٠/أ.

(٩) (أحد). ليست في ح.

(١٠) في ح : ولد.

(١١) في ط : فيه.

عريباً^(١).

وروى ابن وهب^(٢) أن عمر بن عبدالعزيز رُفِعَ إليه في رجل قال لآخر :
يا بن الحجام، وأبوه جزار، فلم ير عليه حداً، ولا رآه نفيّاً لنسبه".

وقال ربيعة ، ويحيى بن سعيد : "عليه الحد"، وقاله ابن وهب، وابن
كنانة^(٣).

ومن المدونة : قال ابن القاسم : وسئل مالك عن من قال لرجل : يا بن
المطوق - يعني الراية التي تجعل في الأعناق^(٤) - وهو مولى؟، فقال : لا يحد،
وكان رأيته أن لو كان عربياً لجعل عليه الحد^(٥).

٦٠ - فصل [فيمن نفى رجلاً من أبيه إلى غير جنسه]

ومن قال لرجل أبيض : يا حبشي؛ فإن كان من العرب حداً، وإن كان من
غير العرب، فدعاه بغير اسم^(٦) جنسه من البيض كلهم؛ فلا حد عليه، وإن قال
له : يا بربري، وهو حبشي؛ لم يحد.

ومن قال لرجل : يا أعور، يامقعد، وهو صحيح^(٧)، على وجه المشائمة؛
فلانما عليه الأدب؛ لأن من آذى مسلماً أدب.

وإن^(٨) قال لعربي : يامولى، ياعبد؛ فعليه الحد.

وإن قال لمولى : ياعبد؛ لم يحد.

(١) النوادر ل ٨٥/ب - ٨٦/أ، وانظر المنتقى ١٥٢/٧، والبيان والتحصيل ٢٩٩/١٦ - ٣٠٠.

(٢) في ح : ابن حبيب.

(٣) النوادر ل ٨٦/أ.

(٤) قوله : (يعني الراية التي تجعل في الأعناق). سقطت من "ح".

(٥) المدونة ٦/٢٣٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٠/أ.

(٦) (اسم) . سقطت من ح.

(٧) في ح : يامقعد بالصحيح.

(٨) في ح : فلان.

ومن قال لرجل : يابني، يا أبي^(١)؛ فلا شيء عليه.

وإن قال له : يايهودي، أو يانصراني، أو ياجوسي، ونحوه؛ تُكَلَّ. ولم يَحُد مالك في النكال حداً، وذلك على قدر أذى القاتل، وحال المقول^(٢) له.

وإن قال له : يابن اليهودي، أو يابن المجوسي، أو يابن عابد وثن؛ حُدَّ، إلا أن يكون أحداً من آباءه كذلك؛ فيُنكَل^(٣).

ابن المواز : وقال أشهب : لا يحد إذا حلف أنه لم يرد نفياً.

قالا : ولو قال له نفسه : يايهودي، ياعابد وثن؛ لم يحد، وإن كان عريباً، ويُنكَل^(٤).

وروى الليث في هذا للنبي صلى الله عليه وسلم : فيمن قاله لأنصاري : (أَنَّهُ يُجَلَّدُ عِشْرِينَ سَوْطاً)^(٥).

وقد تقدم أن من قال : جامعت فلانة بين أفخاذها، أو في أعكائها؛ أنه يحد؛ لأنه تعريض. ولو قال : جامعتها في دبرها؛ فإنه يحد لها، وإن ثبت على إقراره؛ حد للزنى^(٦).

(١) في ح : يابني يابي.

(٢) في ح : المقال.

(٣) المدونة ٦/ ٢٣٢ - ٢٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٠/ ٢ - ب.

(٤) النوادر ل ٨٥/ ب، وانظر المنتقى ٧/ ١٥٢، والبيان والتحصيل ١٦/ ٢٩٩.

(٥) أخرج البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الحدود، باب ما جاء في الشتم دون القذف ٨/ ٢٥٢ -

٢٥٣ بسنده (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ :

يَا مُعْتَتُ فَأَجْلَيْتُوهُ عِشْرِينَ، وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَا يَهُودِي فَأَجْلَيْتُوهُ عِشْرِينَ") وقال البيهقي :

(تفرد به إبراهيم الأشعري وليس بالقوي، وهو إن صح محمول على التعمير).

(٦) وانظر المدونة ٦/ ٢٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٠/ ب.

[١٥٣/ب] الباب^(١) [التاسع عشر]

فيمن قذف مرتداً، أو ملاحنة، أو ولدها^(٢)

[٦٠ - فصل : فيمن قذف مرتداً]

قال ابن القاسم : ومن قذف رجلاً، ثم ارتد المَقْذُوف، أو قذفه وهو مرتد؛ لم يحْد قاذفه، ولو رجع إلى الإسلام؛ لم يحْد له، كمن قذف رجلاً بالزنى فلم يحْد له حتى زنى المَقْذُوف^(٣)؛ فلا يحْد قاذفه.

ومن قذف رجلاً ثم ارتد القاذف أو قذفه وهو مرتد؛ فإنه يحْد، أقام على رَدِّته، أو راجع الإسلام^(٤).

[٦١ - فصل : فيمن قذف ملاحنة أو ولدها]

ومن قذف ملاحنة التعتت بولد أو بغير ولد؛ حُد.

ومن قال لولد الملاحنة : لست لأبيك، فإن كان في مشائمة، حد، وإن كان على وجه الخبر لم يحْد^(٥).

(١) ليست في ط.

(٢) في ح : أو وولدها.

(٣) من قوله : (أو قذفه وهو مرتد) ساقط من ط.

(٤) المدونة ٦ / ٢٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٠ / ب.

(٥) المدونة ٦ / ٢٣٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٠ / ب.

وفي كتاب الرجم^(١) مسألة^(٢) من وطئ جارية يئده رهناً، أو عارية، أو وديعة، أو بإجارة؛ فعليه الحد^(٣).

تم كتاب القذف بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد رسوله وعبد^(٤).

(١) يعني من المدونة، والمسألة كذلك في كتاب القذف منها.

(٢) (مسألة). سقطت من ح.

(٣) وانظر المدونة ٦ / ٢٣٤، ٢٤٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٠ ب، ٢٢٤ ب.

(٤) (وصلى الله على محمد رسوله وعبد). من "ط" فقط.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم^(١)

كتاب الأشربة

[الباب الأول]

في تحريم الخمر^(٢)، وما يحرم من الأنبذة^(٣)

[١- فصل : في التدريج في تحريم الخمر]

قال مالك رحمه الله : وما^(٤) أسكر كثيره من الأشربة^(٥) فقليله حرام^(٦).

قال ابن حبيب : ذم الله سبحانه الخمر^(٧) في آيتين، وحرّمها في الثالثة التي أنزلها بعدهما في سورة المائدة فنسخ بها^(٨) الآيتين، وهما قوله عز وجل :

(١) من هنا عادت نسخة "أ"، ونسخة "هـ" بعد سقط كان فيهما سبقت الإشارة إليه. ثم إن البسمة والصلاة على نبينا محمد لم تذكر في "أ"، وهي في نسخة "ط" بعد العنوان. وفي نسخة "ح" ينقص بعض الألفاظ.

(٢) قال الجوهرى في الصحاح (مادة خمر) ٦٤٩/٢ : (خَمْرٌ وَخَمْرٌ وَخُمُورٌ، مثل تَمْرَةٍ وَتُمُرٍ وَتُمُورٍ، . . . سميت الخمر حمرا لأنها تُركت فاختمرت، واختمارها تغير ريحها، ويقال : سميت بذلك لمخامرتها العقل، وما عند فلان خل ولا خمر أي خمر ولا شر). وانظر : القاموس (خمر) ٤٩٥.

(٣) من قوله : (في تحريم الخمر). سقط من "أ"، هـ. وهنا نهاية ورقة "٢٢ط".

(٤) في أ: وقد.

(٥) (من الأشربة). سقطت من ح.

(٦) انظر تهذيب المدونة ورقة ٢١٠. فلم رقم (١٢١)، وهو إشارة إلى الحديث الوارد في هذا الشأن ويأتي تخريجهم قريبا.

(٧) (الخمر). سقطت من ح.

(٨) في أ، هـ. فنسخ به.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾^(١)، يقول : ما يحير^(٢) إليه من دواعي السكر، ومنافع للناس^(٣)، كان يشربها الرجل للهمّ يعرض له فتسكره^(٤)، ومنافع الميسر^(٥) مقامرتهم به، وإثمه ما يقع في حلال^(٦) ذلك من الشحنة^(٧) والمنازعة^(٨)، ثم أنزل الله سبحانه الآية^(٩) الثالثة الناسخة : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ إلى قوله : ﴿مُتَّهَوْنَ﴾^(١٠)، فأمره^(١١) عز وجل باجتنابها تحريم لها؛ لأن أوامره

- (١) البقرة ٢١٩.
(٢) (ما يجز) . مطبوسة في أ .
(٣) (ومنافع للناس) . تكررت في ح .
(٤) في أ، هـ : فتركه .
(٥) (اليسر) . سقطت من ح .
(٦) (حلال) . سقطت من أ، هـ .
(٧) في أ، هـ : الشحن .
(٨) والآية الثانية في سورة النساء رقم ٤٣ وهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ الآية . وانظر النواذر ل ٧٩/أ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/ ٢٨٦ .
(٩) قوله : (الآية) . ليست في أ، هـ .
(١٠) المائدة ٩٠، ٩١ . وأخرج أبو داود والترمذي - واللفظ له - والنسائي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : (اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْعَمْرِ بَيِّنَاتٍ شِفَاءَ فَنَزَلَتْ إِلَيْنِي فِي الْبَقَرَةِ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْعَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ الآية . فَدَعَيْتُ عُمَرَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْعَمْرِ بَيِّنَاتٍ شِفَاءَ فَنَزَلَتْ إِلَيْنِي فِي النَّسَاءِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى ﴾ فَدَعَيْتُ عُمَرَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْعَمْرِ بَيِّنَاتٍ شِفَاءَ . فَتَزَلَّتْ إِلَيْنِي فِي الْمَائِدَةِ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْعَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ فَدَعَيْتُ عُمَرَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : انْتَهَيْنَا انْتَهَيْنَا) . سنن أبي داود، كتاب الأشربة، باب في تحريم الخمر ٣١٨/٢، وجامع الرمزي، في أبواب التفسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، تفسير سورة المائدة، تحفة الأحوذى ٤١٥/٨ - ٤١٧، وسنن النسائي، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر ٢٨٦/٨ - ٢٨٧ . وذكر الحديث الحافظ في فتح الباري ٨/ ٢٧٩ وقال : (صححه علي بن المديني والرمزي) . وذكر القرطبي في تفسيره ٦/ ٢٨٥ : أن تحريم الخمر كان سنة ثلاث بعد معركة أحد .
(١١) في ط : فأمر .

واجبة، وقد قرنها عز وجل بالميسر والأنصاب - وهي الأصنام -^(١).

[٢- فصل : في الإجماع على أن الشدة في العصير تنقله إلى الخمر]

قال غيره : وأجمعت الأمة على انتقال اسم العصير إلى اسم الخمر بالشدة^(٢) الحادثة في العصير، فدل ذلك على أن الشدة أصل التحريم، فكل ما^(٣) كانت الشدة فيه موجودة من [١٥٤/أ] جميع الأشربة وجب له حكم الخمر، وإنما حُرِّمت الخمر؛ لأنها تحدث منها العداوة والبغضاء، وتصد عن ذكر الله عز وجل، وعن الصلاة^(٤).

[٣- فصل : فيما يحرم من الألبدة وعلة تحريمه]

قال ابو بكر بن البكير^(٥) : والخمر التي حرم الله عز وجل هي^(٦) السكر، وهي المسكر^(٧) الذي^(٨) يُثْمِلُ^(٩) كثيره، ويدعو إلى العداوة، والبغضاء، ويصد عن ذكر الله عز وجل وعن الصلاة، فالخمر لم تحرم لطيب طعم، ولا للون، ولا رائحة، لكن لما يكون عنها، ولا فرق بين مسكر العنب، ومسكر التمر

(١) النوادر ل ٧٩/أ.

(٢) في ط : لشدة.

(٣) في أ، هـ : وكلمة.

(٤) من قوله : (وإنما حُرِّمت الخمر). سقط من أ، هـ. وانظر النص في النوادر ل ٧٩/أ، وانظر

التمهيد ٢٤٥/١ - ٢٤٦، والاستذكار ٢٤/٢٩٧.

(٥) محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير، أبو بكر البغدادي التميمي، ولي القضاء، وكان فقيها جديبا،

يروى عن القاضي اسماعيل، وهو من كبار أصحابه الفقهاء، وروى عنه ابن الجهم وغيره، له

كتاب في أحكام القرآن، وكتاب مسائل الخلاف، توفي سنة خمس وثلاث مئة. انظر طبقات

الشيرازي ١٦٨، الديباج ٢٤٣، وشجرة النور الزكية ٧٨/١.

(٦) في أ، هـ : هو.

(٧) في أ، هـ : السكر.

(٨) في أ، ح : التي.

(٩) قال في اللسان (مادة : ثمل ٩٢/١) : (الثَمَلُ : السُّكْرُ. ثَمِلَ بالكسر، ثَمَلًا، فهو ثَمِلٌ

إذا سكر وأخذ فيه الشراب). وانظر القاموس المحيط (مادة ثمل ١٢٥٧).

وغيره، وإنما سميت حمراً لمحامرتها العقل، والسكر إنما سمي سكرأ؛ لأنه يسكر^(١) بمحامرته^(٢) العقل، قال الله عز وجل: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾^(٣)، فالسكر الخمر، وقد قال أنس^(٤): "إِنَّ حَمْرَهُمْ كَانَتْ يَوْمَ نَزَلَ تَحْرِيمُهَا مِنْ فَضِيخِ التَّمْرِ وَالرُّطَبِ، فَأَمَرَ مَنْ حَضَرَ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنْ يَرِيقَهَا حِينَ نَزَلَتِ الْآيَةُ، فَلَمْ يَشْكُرُوا أَنَّهَا الْخَمْرُ"^(٥).

والفَضِيخُ: هو^(٦) أن يؤخذ البُسْرُ فيُهَشَّمُ ويصب عليه الماء، ثم يترك^(٧) حتى يطيب ثم يشرب، ومن تركه حتى تحدث فيه الشدة صار حمراً حراماً.

(١) أي يقفل أو يحبس أو يعلق.

(٢) في ح: لأنه مسكر لمحامرته.

وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٩٩/٣ بعد أن تكلم عن معنى الخمر عند أهل اللغة قال: (وَأَمَّا حَدُّهَا فَقَدْ اختلف العلماء فيه فقال سفيان الثوري وأبو حنيفة وأهل الرأي: الخمر ما اعتصر من العنب والنخلة فيغلي بطبعه دون عمل النار وما سوى ذلك ليس بخمر، وقال مالك والشافعي وأحمد وأهل الأثر رضي الله عنهم: أن الخمر كل شراب مسكر فسواء كان عصيراً أو نقيعاً مطبوخاً كان أو نبيئاً. واللغة تشهد لهذا، قال الزجاج: القياس أن ما عمل عمل الخمر يقال له خمر، وأن يكون في التحريم بمنزلتها).

(٣) النحل ٦٧.

(٤) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضَمَضَمَ بن زيد بن حرام النخاري، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخادمه من صفه إلى أن قبض صلى الله عليه وسلم، وأحد المكثرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرواية، له (٢٢٨٦) حديثاً، ولد بالمدينة المنورة، وبقي بها إلى بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم رحل إلى دمشق ثم إلى البصرة ومات بها سنة ثلاث وتسعين للهجرة، وقيل غير ذلك، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. انظر طبقات ابن سعد ١٧/٧، والإصابة ٨٤/١، والأعلام ٢٤/٢.

(٥) أخرج هذا الخبر عن أنس رضي الله عنه البخاري في الصحيح، في كتاب الأشربة، باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر، فتح الباري ٣٦/١٠ - ٣٧، وفي باب خدمة الصغار الكبار، الفتح ٨٨/١٠. ومسلم في كتاب الأشربة، باب تعريف الخمر، مسلم بشرح النووي ١٤٨/١٣ وما بعدها.

(٦) (هو). ليس في ح.

(٧) في ط: ويترك.

وقد قال^(١) عمر رضي الله عنه : "نَزَلَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ نَزَلَ^(٢) وَهِيَ مِنْ خَمْسٍ^(٣)، ثُمَّ أَجْمَلَ فَقَالَ : أَلَا وَإِنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ"^(٤). فبين معناها.

ومن القياس^(٥) : أن^(٦) مسكر العنب والتمر وغيره^(٧) سواء، إذ من أجل السكر حرمت، واحتيط على العباد فمنعوا من قليلها إذا^(٨) كان داعياً^(٩) إلى كثيرها، كما منع من التصريح بالخطبة في العدة، إذ ذلك داعية إلى النكاح فيها، ومنع سائق الهدى التطوع^(١٠) الأكل منه خيفة التطريق^(١١) إلى نحره^(١٢)، ثم يدعي عطبه، ومنع البيع عند النداء خيفة فوت الجمعة، ومثل هذا كثير^(١٣).

[٤- فصل : في نصوص السنة الواردة في تحريم المسكر]

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (كُلُّ مُسْكِرٍ^(١٤)

(١) نهاية ل ٤٧ / ب. أ.

(٢) يوم نزل. سقطت من ط .

(٣) خمس. بياض في ط. وهذه الخمس مذكورة في الحديث وهي : (العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير).

(٤) هذا الخبر أخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب الخمر من العنب وغيره، الفتح ٣٥/١٠، وفي باب ماجاء أن الخمر ما خامر العقل من الشراب، الفتح ١٠ / ٤٦، ٤٥. ومسلم في كتاب التفسير، شرح النووي ١٦٥/١٨.

(٥) في أ، هـ : ومن المعنى.

(٦) في أ، هـ : بأن.

(٧) (وغيره). ليست في أ، هـ .

(٨) في أ، هـ : إذ.

(٩) في ح، ط : داعية.

(١٠) في ط : ومنع من ساق هدبا تطوعا.

(١١) نهاية ل ١/٥. هـ.

(١٢) في ح : الجرة.

(١٣) النوادر ل ١/٧٩. ومراده بقوله : (ومثل هذا كثير) يعني الوسائل التي تؤدي إلى المحرمات وهو ما يقال عنه : سد الذرائع.

(١٤) في ط : ميسر.

(حَرَامٌ) (١).

وقال : (مَا أَسْكِرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ) (٢).

وقال : (كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ) (٣).

وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن البَيْعِ (٤)، فقال : (كُلُّ

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٦/٢، ١٨٥، ٤٢٩، والترمذي في كتاب الأشربة، باب ما جاء كل مسكر حرام، وقال : " هذا حديث حسن صحيح ". تحفة الأحوذى ٦٠٣/٥ - ٦٠٤. وقال الحافظ الغماري في الهداية في تخريج أحاديث البداية عن هذا الحديث ٣٣٤/٦ : (هو حديث تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية نحو ثلاثين صحابياً جلها بالأسانيد الصحيحة والحسنة، كما أنه ورد عن بعضهم من طرق متعددة تفيد القطع بثبوته عنه أيضاً). وانظر أيضاً ٣١٩/٦ - ٣٢٠. وأيضاً فالحديث أصله في الصحيح في غير موضع وفي سياق أطول من هذا. راجع في البخاري كتاب المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، الصحيح مع الفتح ٦٢/٨، وعند مسلم كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر حمر وأن كل حمر حرام، الصحيح بشرح النووي ١٣/ ٧٠ وما بعدها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٦٧/٢، ١٧٩، وأبو داود في كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، ٣٢١/٢، والترمذي في كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، وقال : " حسن غريب ". تحفة الأحوذى ٦٠٥/٥ - ٦٠٦، وابن حبان في صحيحه، كما في موارد الظلمات، كتاب الأشربة، باب في قليل ما أسكر كثيره ٣٣٦، والمحاكم في المستدرک، في كتاب معرفة الصحابة، باب مناقب عوات بن جبير الأنصاري رضي الله عنه، وسكت عنه، وتبعه الذهبي. وقال الحافظ في التلخيص الخبير ٧٣/٤ : " رجاله ثقات ".

(٣) في ط : (كل مسكر حرام حمر). ومضروب على كلمة حرام. والحديث رواه الإمام أحمد في المسند ١٦/٢، ٣١، بلفظ : " كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ ". وكذلك مسلم في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر حمر وأن كل حمر حرام، شرح النووي ١٣/١٧٢.

(٤) قال في القاموس (مادة بتع ٩٠٥) : (البَيْعُ : بالكسر، وكَيْبٌ : نبيذ العسل المشد، أو سلالة العنب، أو بالكسر : الخمر). أ.هـ. وقد فسره المصنف رحمه الله تعالى بأنه : شراب العسل. وفي بعض طرق الحديث عند البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : (سَئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبَيْعِ وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ وَكَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرَبُونَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " كُلُّ شَرَابٍ أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ "). راجع صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٠/٤١ في كتاب الأشربة، باب الخمر من العسل وهو البَيْع.

شَرَابٍ أَسْكَرَ حَرَامٌ (١). قَالَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ (٢) : حَدِيثُ الْبَيْعِ (٣) صَحِيحٌ (٤).

وَالْبَيْعُ : شَرَابُ الْعَسَلِ.

وَقَالَ (٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلَّذِينَ سَأَلُوهُ مِنَ الْيَمَنِ عَنْ شَرَابِهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَصْلَحُهُمْ (٦) إِلَّا ذَلِكَ لِيَرُدَّ أَرْضَهُمْ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (أَيَسْكُرُونَ؟)، [١٥٤/ب] قَالُوا : نَعَمْ. فَتَهَاكُمُ عَنْهُ، وَقَالَ : (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ) (٧). وَلَمْ يَرِيدُوا أَنَّهُ لَا يَصْلَحُهُمْ إِلَّا السَّكْرَمَنَةُ، وَإِنَّمَا رَغَبُوا فِي شَرْبِهِ (٨)، فَحَرَّمَهُ عَلَيْهِمْ (٩).

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر ٦٤٤/٢، والبخاري في كتاب الأشربة، باب الخمر من العسل، وهو البيع. صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٤١/١٠. وأخرجه مسلم في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر حرام وأن كل خمر حرام، شرح النووي ١٦٩/١٣.

(٢) أحمد بن محمد بن يزيد، أبو عمر القرطبي، الإمام الحافظ، محدث الأندلس، ويعرف بابن الجبَاب، نسبة إلى بيع الجباب، ولد سنة ست وأربعين ومائتين، وسمع بقي بن مخلد وغيره، وسمع منه خلق كثير، قال الذهبي : (كان من أفراد الأئمة، عديم النقص). له مصنفات منها : مسند مالك بن أنس، وكتاب الصلاة، وغيرهما. وتوفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٢٤٠/١٥، والديباج المذهب ٣٤.

(٣) (البيع). سقطت من "ح". وفي "ط" : (البيع).

(٤) وقال ابن رشد في بداية المجتهد ٤٧١/١ : (وقال يحيى بن معين : هذا أصح حديث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم المسكر).

(٥) في أ، هـ : وقد قال.

(٦) في أ : (وأنه لم يريدوا أنه لا يصلحهم). وقوله هنا : (لم يريدوا أنه). في غير موضعها، وستأتي ولعله من قبيل سبق النظر.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه بلفظ : (أَنَّ رَجُلًا قَدِيمًا مِنْ حِمْيَرَ - وَحِمْيَرَانٍ مِنَ الْيَمَنِ - فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَرَابِهِ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذَّرَّةِ يُقَالُ لَهُ الْبِزْرُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ؟" قَالَ : نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْعَبَالِ". قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَمَا طِينَةُ الْعَبَالِ؟ قَالَ : "عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ غَضَارَةُ أَهْلِ النَّارِ". الصحيح بشرح النووي ١٧١/١٣.

(٨) نهاية ورقة "٢٣ط".

(٩) التواتر ل ٧٩/أ.

[٥ - فصل : في الإثبات بالمعقول أن قليل الخمر ككثيره في التحريم]

ولمّا كان العصير من العنب الذي جامعونا عليه^(١) لا يجب له اسم الخمر إلا بحدوث^(٢) الشدة فيه، دل على^(٣) أن^(٤) الشدة أوجبت هذا^(٥) الاسم لقليله وكثيره^(٦)، وقد قرن^(٧) الله عز وجل النخيل والأعناب فيما يحدث^(٨) عنهما بما يجب له هذا الاسم، وقد أمر الله عز وجل^(٩) باحتتاب الخمر فوجب احتتاب قليله إذ اسم الخمر^(١٠) واقع عليه، فكذلك^(١١) كل ما وقع عليه اسم خمر من سائر الأشربة.

فإن قيل : وجب له اسم الخمر لقليلها وكثيرها بالشدة، لكن حرم كثيرها لما فيه^(١٢) من السكر الداعي إلى ما ذكر الله عز وجل من الصد عن ذكر الله^(١٣)، والصلاة.

قيل : إن الخمر هو الداعي إلى ذلك، ولذلك حرمه. ولأن قليله يدعو إلى كثيره، ويتطرق به إليه، كما يدعو كثيره إلى نهاية تلك^(١٤) الأمور، وكثير في

(١) يريد - والله أعلم - وافقونا على تحريمه، ثم إن القليل لا يسكر ومع هذا يكون محرماً.

(٢) في ح : بحدوث.

(٣) (على) . ليست في "ح، ط، هـ".

(٤) (أن) . ليس في هـ.

(٥) (هذا) . مكرر في ط.

(٦) (وكثيره) . سقطت من ح.

(٧) في أ : قارن.

(٨) في هـ : فيما يتولد.

(٩) من قوله : (النخيل والأعناب) . سقط من أ.

(١٠) في ح : إذ الاسم.

(١١) في ح : فكذلك.

(١٢) في ط : فوها.

(١٣) في أ، ط، هـ : الذكر.

(١٤) في ح : ذلك.

الشريعة بهذا المعنى^(١) يُمنع للحرائر والدواعي، وقد^(٢) ألزمتنا المخالف لما أقر^(٣) بما ثبت من الحديث في تحريم المسكر^(٤) أن جملة المشروب^(٥) هو المسكر^(٦)؛ لأن آخر المشروب لا يسكر منفرداً كأوله، فقد دخل القليل تحت هذا الاسم، فوجب هذا^(٧) الاسم لقليله وكثيره.

فإن قيل : إن ذلك مثل قليل العقار القاتل^(٨) كثيره، وما يشم^(٩) من الطعام، وما دونه من الأكل.

قيل : قد نص الله سبحانه وتعالى على تحريم الخمر، وقد بينا أن القليل يقع^(١٠) عليه اسم خمر^(١١)، وأجمعت الأمة على أن قليل العقار الضار كثيره^(١٢) جائز أكله، فهذا كالنص بتحليل قليله، ففاسوا بغير مشتببه^(١٣).

وأيضاً : فإن أخذ قليل العقار^(١٤) ليس بداعية إلى المزيد فيه^(١٥)، وتناول

(١) (بهذا المعنى). يياض في أ.

(٢) في ط : قد.

(٣) في ح : (قر). وفي " ط " : (قرب).

(٤) في ط : السكر.

(٥) في أ : المشوب.

(٦) في أ، هـ : السكر.

(٧) (هنا). زيادة من ط.

(٨) في ح : (العايل). والعقار والعقير : ما يتداوى به من النبات والشجر. انظر المحكم (مادة عقر)

١٠٦/١. وقال الجوهرى في الصحاح (مادة عقر) ٧٥٣/٢ : (العقاقير : أصول الأدوية،

واحدها عقار). وانظر أيضا اللسان (مادة عقر) ٥٩٩/٤.

(٩) في ح، ط : يشم.

(١٠) (يقع). سقطت من ط.

(١١) (خمر). سقطت من أ، هـ.

(١٢) (كثيره). سقطت من هـ.

(١٣) في ط : مشبه.

(١٤) من قوله : (الضار كثيره). سقط من " هـ ". ولعله سبق نظر.

(١٥) (فيه). ليس في ح.

قليل الخمر داعية^(١) إلى المزيد فيه؛ لأنه يحدث في النفس تطلباً إلى المزيد، وطرباً إليه.

وأيضاً : فإننا^(٢) اتفقنا أن الحد يجب على السكر^(٣) من الخمر، فيلزمهم أن يحدوا في السكر من كثير العقار؛ لأنه تناول حراماً كما تناول من الخمر، وهذا لا يقوله أحد^(٤).

[٦ - فصل : في الإثبات بالمتقول أن قليل الخمر ككثيره في التحريم]

قال ابن المواز : أخبرنا ابن عبد الحكم يرفعه [١٥٥/أ] إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ) ، قِيلَ : يا رسول الله أحدثنا يشرب القدح في غدائه وعشائه^(٥)؟ فقال رسول الله صلى^(٦) الله عليه وسلم : (مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ)^(٧).

وقالت عائشة رضي الله عنها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) في ح : وداعية.

(٢) في أ، هـ : فإن.

(٣) في ح : المسكر.

(٤) النوادر ل ٧٩ / أ - ب.

(٥) في ح : أو عشائه.

(٦) نهاية ل ٥ / ب، هـ.

(٧) ورد في مسند الإمام أحمد ١١٢/٣ : (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ سَمِعْتُ الْمُعْتَارَ بْنَ قَلْقَلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الشَّرْبِ فِي الْأَوْجَعِ؟ فَقَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُرَقَّةِ وَقَالَ : "كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ" قَالَ : قُلْتُ : وَمَا الْمُرَقَّةُ؟ قَالَ : الْمَقْيَرَةُ قَالَ : قُلْتُ : فَالْصَّاصُ وَالْقَارُورَةُ؟ قَالَ : مَا بَأْسُ بِهِمَا. قَالَ : قُلْتُ : قَلْبًا نَاسًا يَكْرَهُونَهَا. قَالَ : دَغَ مَا فَرِيئِكَ إِلَى مَا لَا يَرِيئُكَ فَإِنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. قَالَ : قُلْتُ لَهُ : صَدَقْتَ السُّكْرَ حَرَامٌ فَالشَّرْبَةُ وَالشَّرْبَتَانِ عَلَى طَعَامَيْنَا قَالَ : "مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ" وَقَالَ الْعَمْرُؤُ مِنَ الْعَنْبِ وَالْقَمْزِ وَالنَّسْلِ وَالْجَنْطَلِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ فَمَا عَمَّرَتْ مِنْ ذَلِكَ فَهِيَ الْعَمَرُ. قال صاحب شرح بلوغ الأمان من أسرار الفتوح الرباني ١٣٢/١٧ : (رجال أحمد رجال الصحيح).

(مَا أَمْكَرَ الْفَرْقَ ^(١) مِنْهُ فَالْحَسَنَةُ ^(٢) مِنْهُ حَرَامٌ) ^(٣).

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ " ^(٤).

وَرَوَى أَنَّ الْأَنْصَارَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ عَمَدَ أَحَدُنَا إِلَى الشَّرْبَةِ ^(٥) فَمَلَقَهَا بِالنَّمَاءِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (حَرَامٌ قَلِيلٌ مَا ^(٦) أَسْكَرَ ^(٧) كَثِيرُهُ) ^(٨).

(١) الْفَرْقُ بفتحين، مكهال يسع ستة عشر رطلاً، وبالسكون مائة وعشرون رطلاً. انظر لسان العرب (مادة فرق ٣٠٦/١٠).

(٢) فِي ط : (فَإِنَّ الْحَسَنَةَ). ومكان الكلمة بهاض في "أ، هـ". (وَالْحَسَنَةُ : بالضم، ملء الفم مما يُحَسَى، والجمع "حسَى" و "خسوات") المصباح المنير (مادة حسى ١٣٦/١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٧١/٦، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر ٣٢٢/٢، والزمذني - وعنده لفظ المصنف - في كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، وقال : (هذا حديث حسن)، تحفة الأحوذى ٦٠٦/٥ - ٦٠٧، وابن حبان في صحيحه، كما في موارد الظلمان، كتاب الأشربة، باب في قليل ما أسكر كثيره ٣٣٦، والحديث عند عبد الرزاق في مصنفه ٩/ ٢٢١ عن ابن عمر بلفظ المصنف. والتعبير بالفرق والحسوة في الحديث المراد منه التكثير والتقليل لا التحديد.

(٤) أخرجه الدار قطني في سننه ٥٣١/٢. قال في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٥٠/٢ : (إسناده ساقط).

(٥) فِي ح : المشربة.

(٦) (قَلِيلٌ مَا) . سقط من "أ". وسقط من "هـ" حرف "ما" من نص الحديث..

(٧) نَهَايَةُ ل ٤٨ / أ. أ.

(٨) أخرجه الدار قطني في سننه ٢٥٧/٤ بسنده إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاءَ قَوْمٍ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَنِيذُ النَّبِيذَ فَنَشْرَبُهُ عَلَى غَدَائِنَا وَعَشَائِنَا، فَقَالَ : "اشْرَبُوا فَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ". فقالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكْسِرُهُ بِالنَّمَاءِ، فَقَالَ : "حَرَامٌ قَلِيلٌ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ"). وأخرج الإمام أحمد في كتاب الأشربة ص ٢٧ رقم ٩ بسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ("أَنهَأَكُمُ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ"). وهذا عند النسائي في كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ٣٠١/٨.

[٧ - فصل : في النقطة من الخمر تقع في الطعام]

وروى ابن المبارك^(١) عن خالد بن راشد^(٢) عن عبد الله بن عبيد^(٣) بن عمير^(٤) عن أبيه^(٥) قال : "لو أن قَطْرَةً مِنْ خَمْرٍ مُسْكِرٍ وَقَعَتْ فِي بُرْمَةٍ مَاءٍ

(١) هو عبد الله بن المبارك بن واضح، أحد الأئمة شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن الحنظلي مولا هم التركي ثم المروزي الحافظ الغازي أحد الأعلام، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، وأخذ عن بقايا التابعين، وأكثر من الرحلة في طلب العلم والغزو والتجارة، حدث عن هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، ومالك بن أنس، ومعمر، وكثير سواهم، وأخذ عنه : معمر والثوري وهما من شيوخه، وابن وهب وابن مهدي وعبد الرزاق، وسواهم. مات بهيت - على الفرات - سنة إحدى وثمانين ومائة منصرفاً من غزو الروم، من مصنفاته كتاب الجهاد، وكتاب الزهد. له ترجمة في تاريخ بغداد ١٠/١٥٢، وترتيب المدارك ١/٣٠٠، وسر أعلام النبلاء ٨/٣٧٨، وتهذيب التهذيب ٥/٣٣٤، والأعلام ٤/١١٥.

(٢) فتشت عن هذا الاسم في كثير من كتب التراجم فلم اجد إليه، واستقرت كتاب الجهاد وكتاب الزهد لابن المبارك - باختيار أنه من شيوخه - فلم أجد له ذكراً في أسانيده، ثم نظرت في أسماء الذين روى عنهم ابن المبارك في موطن ترجمته في تهذيب الكمال ٢/٧٣٠ فلم أجد، ونظرت أيضاً في أسماء الذين روى عن عبد الله بن عبيد بن عمير في موطن ترجمته في تهذيب الكمال ٢/٧٠٧ - ٧٠٨ فلم أجد، بل لم يرو عنه أحد اسمه خالد. وقد سرد صاحب تهذيب الكمال أسماء من روى عنهم ابن المبارك واسمه خالد وهم : خالد بن دينار أبو خلدة، خالد بن سعيد الأموي، وخالد بن طهمان، وخالد بن عبد الرحمن بن بكر السلمي، وخالد بن مهران الحذاء. وكلهم من رجال التهذيب. ثم وجدت في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ٣/٣٣١ ما نصه : (خالد بن راشد : روى عن عثمان بن عفان روى عنه يزيد بن ابراهيم التستري) . أ.هـ. ويزيد التستري ممن روى عنهم ابن المبارك - كما ذكره في التهذيب ١١/٢٧٢ - وحدث عن ابن سيرين والحسن وقتادة وغيرهم، توفي سنة ثلاث وستين ومئة. وترجم له الذهبي في سر أعلام النبلاء ٧/٢٩٢. وابن المبارك توفي سنة ١٨١ فيمكن اللقيا وإلا كان منقطعاً. والله أعلم.

(٣) في ط : عبيد الله.

(٤) عبد الله بن عبيد بن عمر بن قتادة بن سعد الليثي، أبو هاشم المكي، من علماء المكيين، روى عن أبيه، وأم المؤمنين عائشة، وابن عمر وابن عباس، وعنه : ابن جريج، والأوزاعي، وجريز بن حازم، وغيرهم. وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم. توفي سنة ثلاث عشرة ومئة. انظر سر أعلام النبلاء ٤/١٥٧، وتهذيب التهذيب ٥/٢٦٩.

(٥) عبيد بن عمر بن قتادة الليثي الجندعي، أبو عاصم المكي، ولد في حياة الرسول صلى الله عليه

لَحَرُمٌ^(١) ذَلِكَ عَلَى أَهْلِهِ^(٢).

وقال ابن حبيب في النقطة وشبهها تقع في كثير من الطعام : فلا تجرم،
كالنقطة من الدم تقع في ماء كثير فتذهب فيه^(٣) فلا تفسده^(٤).

وسلم، حدث عن أبيه وله صحبة، وعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأمر المؤمنين علي،
وغرهم. وعنه ابنه عبد الله بن عبيد، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وغرهم. قال
الذهبي : (كان من ثقات التابعين وأئمتهم بحكة، وكان يذكر الناس، فيحضر ابن عمر رضي الله
عنهما مجلسه، ... توفي قبل ابن عمر بأيام يسيرة، وقيل : توفي في سنة أربع وسبعين). سير
أعلام النبلاء ١٥٦/٤، وتهذيب التهذيب ٦٥/٧.

(١) في أ، هـ : يحرم.

(٢) لم أقف على هذا الأثر. ومن باب الاستئناس أنقل ما ذكره ابن عبد البر في التمهيد ٢٥٥/١ حيث
قال : (والأثر في تحريم "ما أسكر كثيره" كثيرة جدا يطول الكتاب بذكرها، وقد ذكرها
جماعة من العلماء، منهم ابن المبارك وغيره). ولعل هذا الأثر يدخل تحت ذلك والله أعلم.

(٣) فتذهب فيه). سقطت من ط.

(٤) انظر النوادر ل ١/٨١.

الباب^(١) [الثاني]

في الحد في شرب الخمر، وفي رائحته، وفي المدمن عليه، وفي الاستنكاه

[٨ - فصل : في الحد في شرب المسكر من أي شراب كان وإن قل]

قال مالك رحمه الله : ومن شرب خمراً، أو نبيذاً مسكراً، قليلاً كان أو كثيراً، سكر منه أم لا؛ فعليه الحد ثمانون جلدة، وكذلك إن شهدت عليه بينة أن به رائحة مسكرة جلد الحد، كان أصله عصير عنب، أو زبيب، أو تمر، أو تين، أو حنطة، أو غير ذلك، وكذلك الأسكر^(٢) إذا أسكرت^(٣)؛ لأنها عنده حمر إذا كانت^(٤) تسكر^(٥).

والأسكر^(٦) : شراب يُعمل من القمح^(٦).

(١) ليست في أ، ط، هـ.

(٢) في أ، هـ : الأسكوكة.

(٣) روى مالك في الموطأ كتاب الأشربة باب تحريم الخمر ٦٤٤/٢ (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغبراء؟ فقال : "لا خير فيها" ونهى عنها. قال مالك : فسألت زيد بن أسلم ما الغبراء؟ فقال : هي الأسكركة).

(٤) نهاية ورقة "٢٤ ط".

(٥) المدونة ٢٦١/٦، وتهذيب المدونة ورقة ٢١٠، فلم رقم (١٢١).

(٦) الأسكركة ضبطها وعرفها القاضي عياض في مشارق الأنوار ١٣٦/١ فقال : (بضم المهملة والكاف الأولى وسكون السين وآخره تاء، وهو شراب الذرة، ويقال : السكركة أيضاً مشدد السين بغير همزة قبلها). وكذلك قال ابن سيدة في المحكم مادة "س ك رك" ١١٩/٧ أنها "شراب الذرة". وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٦٧/٥ : (الأسكركة : نبيذ الأرز، وقيل نبيذ الذرة) وذكره في الاستذكار ٢٩٦/٢٤ وصحح القول بأنها من الأرز، وذكر أنه حمر الحبشة. وقال شارح تهذيب المدونة ل ٣٠٦/٢ (الأسكركة قيل : شراب الذرة، وقيل : شراب يعمل من القمح، وقيل شراب الأرز، وقيل : شراب الشعير).

[٩ - فصل : في الحد على من ظهرت منه رائحة الخمر، وحكم المدمن عليه]

قال ابن حبيب : وهي السنة أن يحذ ثمانين جلدة من شرب مسكراً^(١)، سكر أو لم يسكر، أو وجد منه رائحة سكر، وكذلك فعل عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما "جلداً"^(٢) في الرائحة"^(٣).

قال ابن المواز : وأول من جلد في شرب المسكر^(٤) ثمانين عمر بن الخطاب^(٥) رضي الله عنه، وهو السنة، أجمع المسلمون على ذلك، ويقويه حكم العُمَريين^(٦)، وقاله علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين^(٧)، ومضى عليه العمل أن الحد في الخمر [١٥٥/ب] ثمانون، وكل مسكر حمر^(٨).

وإنا لنرى فيما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيلطين^(٩)

عمر رضي الله عنه
هو أول من جلد في
الخمر ثمانين

(١) في أ، هـ : من شراب مسكر.

(٢) في ح : (جلد). وفي "أ، هـ" : (جلدوا).

(٣) انظر التواتر ل ٨١/أ. والأثر عن عمر رضي الله عنه أخرجه مالك في الموطأ كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر ٦٤٢/٢، وعلقه البخاري في كتاب الأشربة، باب الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة، فتح الباري ٦٢/١٠. وانظر في الأثر عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه مصنف عبد الرزاق ٩/٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) في أ، هـ : الخمر.

(٥) من قوله : (قال ابن المواز). سقط من ط.

(٦) في ح : (العُمَريين). والمراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما.

(٧) روى مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر ٦٤٢/٢ قال : (إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْعَمْرِ بِشَرِبِهَا الرَّجُلُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : تَرَى أَنْ تُعْلِدَ ثَمَانِينَ فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى اقْتَرَى - أَوْ كُنَّا قَالَ - فَعَلِدَ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ). وانظر صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب حد الخمر، الصحيح بشرح النووي ٢١٥/١١.

(٨) انظر الاستذكار ٢٤/٢٧٠، ٢٧٤. وانظر أيضاً التمهيد ٢٣ / ٤١١.

(٩) قال في اللسان (مادة خلط) ٧ / ٢٩١ : (خلط الشيء بالشيء يَخْلِطُهُ خَلْطًا وَخَلْطُهُ فَاخْتَلَطَ : مزجه واختلط). وخالط الشيء مخالطةً وخلاطاً : مازجه. . . . وفي حديث التبيذ : نهى عن الخيلطين في الأنبذة، وهو أن يجمع بين صنفين حمر وزبيب أو عنب ورطب. الأزهرى : وأما

وغيره من الأنبياء الأدب الوجيع لمن^(١) نهى^(٢) عنه وعرف ذلك فارتكب^(٣) المعصية تعمداً^(٤).

وقال^(٥) أشهب عن مالك في المدمن في الخمر : يجلد كلما أخذ الحد. وأرى أن يلزم السجن إذا كان مدمناً خليعاً، "وقد فعله عامر بن الزبير"^(٦) باین له كان ماجناً^(٧).

تفسير الخليلين الذي جاء في الأشربة وما جاء من النهي عن شربه فهو شراب يُتخذ من التمر والتمر أو من العنب والزبيب، يريد ما ينبذ من البسر والتمر معاً، أو من الزبيب والعنب معاً، وإنما نهى عن ذلك لأن الأنواع إذا اختلفت في الابتاذ كانت أسرع للشدة والتخمير (وانظر مشارق الأنوار ١٥٧/٢، والصحاح للجوهري (مادة خلط) ١١٢٤/٣ - ١١٢٥، والقاموس (مادة خلط) ٨٥٨ - ٨٥٩.

(١) في أ : لا.

(٢) في أ، هـ : نبا.

(٣) في أ، هـ : ثم ارتكب.

(٤) في ط : (عمداً). وانظر النوادر ل ٨١/ب. وروى مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، في باب ما يكره أن ينبذ جميعاً ٦٤٤/٢ بسنده : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "نَهَى أَنْ يُشْرَبَ التَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا وَالزَّهْوُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا". قَالَ مَالِكُ : وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَتَلَدُّنَا أَنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ).

(٥) في أ، ح، هـ : قال.

(٦) عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو الحارث الأسدي المدني، كان عالماً عابداً فاضلاً، سمع من أبيه، وأنس، وعمرو بن سليم، وعنه يحيى بن سعيد وابن جريج ومالك وغيرهم. مات وهو يصلي سنة نيف وعشرين ومئة. له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٢١٩/٥، وتهذيب التهذيب ٦٤/٥.

(٧) انظر العتبية ٢٩١/١٦، والنوادر ل ٨١/أ.

١٠- فصل : [في العمل بالاستنكاه]

قال ابن القاسم في الاستنكاه^(١) : أرى أن يعمل به.

وقال^(٢) أصبغ : وقد حضرت العمري القاضي^(٣)، وكان عنده ابن وهب، وجماعة من العلماء، فأمر^(٤) بالاستنكاه، ففاووه بالكلام والمراجعة، ثم أدخل مشمه في شدقه^(٥)، فقطع عليه أنها^(٦) حمرة؛ فجعله^(٧)، قال : وأحب أن يستنكهه اثنان كالشهادة^(٨)، فإن لم يكن إلا واحد فعليه الحد إذا كان الإمام هو الذي أمره بالاستنكاه حين استرايه، وأما إن كان شاهداً عليه بالاستنكاه من قبل نفسه فلا يجوز إلا اثنان كالشهادة^(٩).

(١) قال في المصباح المنير (مادة نكّة) ٦٢٥/٢ نكّة : الرجل على زبده (نكّة) له (نكّهًا) من بابي نفع وضرب إذا تنفس على أنفه، و(نكّهة) (نكّهًا) يتعدى بنفسه إذا فعل ذلك ليشم ريح فمه ليعلم هل شرب أم لا، و (استنكّهة) كذلك و(النكّهة) مثل تمرّة اسم منه .

(٢) في ح، ط : وقاله.

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الجهم بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، ولأه هارون الرشيد قضاء مصر سنة خمس ومائتين ومائة، ثم شكى به إليه، فقال : انظروا كم ولي القضاء من ولد عمر؟ فلم يوجد أحد، فقال : والله لا عزلته، فبقي قاضياً إلى أن عزله الأمين سنة أربع وتسعين. هذه الترجمة مقتبسة بنصها من البيان والتحصيل ٣٣٧/١٦. لأنني لم أعتد إلى ترجمة في غيره.

(٤) في ط : فأمر.

(٥) في ح : سدله.

(٦) في أ، هـ : أنه.

(٧) واضح من النص أنه قد أُمّي بسكران إلى القاضي فأشار العلماء باستنكاهه فبان لهم أن قد شرب حمراً فجعله القاضي حد الخمر.

(٨) نهاية ل ١/٦. هـ.

(٩) العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ٣٣٦/١٦ - ٣٣٧، وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٠٥/ب. وقد جاء في هامش "ح" عند نهاية هذا الفصل : (اعرف وجوب الحد في الخمر بشهادة واحد إذا أمره الحاكم أن يستنكه الشارب).

الباب^(١) [الثالث]

ما يحل وما يحرم^(٢) من الأنبذة، وذكر المطبوخ، والخليطين^(٣)،
والتيبذ في الدُّبَاء^(٤) والمزفت^(٥)

[١١ - فصل : فيما يحل وما يحرم من الأنبذة]

قال مالك رحمه الله : وعصير العنب، ونقيع الزبيب، وجميع الأنبذة،
شربها^(٦) حلال^(٧) ما لم يسكر، فإذا أسكرت فهي خمر، ولا أحد^(٨) في قيام
الانتباز قدراً من توقيت وقت^(٩) أو غليان، والسُّكر علة التحريم، ولا ينتظر إلى
الغليان^(١٠).

قال ابن حبيب : وحدّ بعض التابعين فيه الغليان، وإنما حرّموه بالغليان
حوطه؛ لأنه علم لا ختماره، فأنا^(١١) أنهى عنه، وبالسُّكر يجب التحريم^(١٢).

(١) ساقطة من أ، ط، هـ.

(٢) في ج، ط : ويحرم.

(٣) في أ : والخليط.

(٤) الدُّبَاء : القرع. انظر القاموس (مادة ديب) ١٠٤.

(٥) المَزْفَتُ : الوعاء المطلي بالزفت، والزفت : القار، ويقال : القَطِيرَان. انظر : المصباح (مادة زفت)

١ / ٢٥٣، والقاموس (مادة زفت) ١٩٥.

(٦) في أ : شربها.

(٧) نهاية ل ٤٨ / ب. أ.

(٨) في أ : حد.

(٩) (وقت) . سقطت من أ، هـ.

(١٠) المدونة ٦ / ٢٦٢، وتهذيب المدونة ٢١٠، فلم رقم (١٢١) .

(١١) في أ، هـ : فأنما.

(١٢) النوادر ل ٨٠ / أ.

١٢ - فصل [في شرب المطبوخ ورأي السلف فيه وخلطه بالماء]

قال مالك : وكنت أسمع أن المطبوخ إذا ذهب ثلثاه لم يكره، ولا أرى ذلك، ولكن إذا طبخ حتى لا يسكر كثيره حل^(١)، وإن أسكر كثيره حرم قليله^(٢).
محمد قال أشهب : ولو نقص تسعة أعشاره^(٣).

وقد حدث مالك : "أن عمر بن الخطاب حين قديم الشام شكاً إليه أهل الشام وباء الأرض وفلقها وقالوا : لا يصلحنا إلا هذا الشراب^(٤). فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٥) : اشربوا العسل^(٦). فقالوا : لا يصلحنا العسل. فقال رجل من أهل الأرض^(٧) : هل لك أن^(٨) أجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر قال : نعم. [١٥٦/١] فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث، فأتوه به، فأدخل عمر فيه إصبعه ثم رفع يده فأتبعها^(٩) يتمطط، فقال : هذا الطلاء، هذا مثل طلاء الإبل^(١٠). فأمرهم عمر رضي الله عنه أن يشربوه^(١١). فقال له عبادة بن الصامت^(١٢) : أخلقتها والله^(١٣). قال عمر

(١) (حل) . ساقطة من ح .

(٢) اللونة ٢٦٣/٦ ، وتهذيب اللونة ورقة ٢١٠ ، فلم رقم (١٢١) . وانتظر التوارد ل ٨٠/١ .

(٣) التوارد ل ٨٠/١ ، والمتقى ١٥٦/٣ .

(٤) من قوله : (وباء الأرض) . سقط من ح .

(٥) قوله : (عمر بن الخطاب رضي الله عنه) . سقطت من ح .

(٦) في " ح " : (فقال : اشربوا العسل) وهي في الهامش وسقطت من الصلب .

(٧) في ح : (من أهل الأرض لعمر) و (لعمر) ليست في " أ ، ط ، هـ " وليست في نص الموطأ .

(٨) (هل لك أن) . ساقطة من ح . وفي " أ ، هـ " بياض بقدر كلمة بين " لك " وبين " أن " . والكلام

مستقيم وموافق لباقي النسخ .

(٩) في جميع النسخ (فأتبعها) . وفي الموطأ : (فقبها) .

(١٠) الطلاء قال عنه في النهاية ١٣٧/٣ : (بالكسر والماء الشراب المطبوخ من عصير العنب وهو

الرُّبُّ ، وأصله القطران الحائر الذي تُطلى به الإبل) .

(١١) قال في المتقى ١٥٧/٣ : (يحتمل أنه يريد أمرهم بشره على معنى أنه تدبهم إلى ذلك على

معنى استيقاظ صحة أجسامهم وصلاح أحوالهم والمنع لهم من تحريره ، ويحتمل أن يريد بذلك

إباحته لهم ، فإن القاضي أبا الفرج من أصحابنا قد قال : (إن الإباحة أمر) .

(١٢) عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري ، الخزرجي ، أبو الوليد ، من سادات الصحابة ، وأحد

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَلَامٌ (١) وَاللَّهُ، اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أُحِلُّ لَهُمْ شَيْئًا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَا أُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمْ (٢) اللَّهُمَّ (٣).

وإنما قال ذلك عبادة من أحل أنه اتقاء (٤) ألا يبالغ (٥) في طبعها، فتبقى على حالها فتصير حمراً، فلما فهم عمر قول (٦) عبادة قال : "اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أُحِلُّ لَهُمْ شَيْئًا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَا أُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمْ" (٧) اللَّهُمَّ (٨).

قال محمد : وأكثر ما يعرف من العصور إذا طبخ فذهب ثلثاه أنه يحل؛ لأنه لا يحرم (٩) ولا يسكر (١٠)، وليس ذلك في كل شراب (١١)، ولا كل (١٢) عصور، فأما الموضع المعروف بذلك فلا بأس به إن شاء الله، وقد شره جماعة من

القباء الذين شهدوا العقبة رضي الله عنهم، أعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيته وبين أبي مرثد الغنوي، وشهد بدرًا وسائر المشاهد، له (١٨١) حديثاً، وهو أول من ولي قضاء فلسطين، ومات بالرملة سنة أربع وثلاثين. وقيل غير ذلك. انظر الإصابة ٢/٢٦٠، والأعلام ٣/٢٥٨. (١٣) في ح : (أحلتها والله يا أبا عبد الرحمن). وفي "ط" : (يا عمر). والمثبت كما في "أ"، هـ، وهو موافق لما في الموطأ.

(١) في ح : فلا.
(٢) في "أ"، هـ : (حلت). وفي "ح" : (أحلت). والمثبت من "ط" وهو موافق لما في الموطأ.
(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب جامع تحريم الخمر ٢/٦٤٥ - ٦٤٦.
(٤) في ح، ط : اتقى.
(٥) في ح : أنه يبالغ.

(٦) نهاية ورقة ٢٥ ط. والكلمة - (قول) - مكررة في ٢٦ ط.
(٧) في أ، هـ : (أحلت). وفي ح : (حلت).

(٨) قال ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار ٢٤/٣٢١ : (قول عبادة لعمر في الطلاء المذكور في هذا الحديث : أحلتها لهم، يعني الخمر، لم يرد به ذلك الطلاء بعينه ولكنه أراد أنهم يستحلونها فصيماً دون ذلك الطبخ، ويعتلون بأن عمر أباح المطبوخ منها). وهو ما أشار إليه المصنف.

(٩) في ح : (يجر). والكلمة ليست في "ط".
(١٠) نقله عن ابن يونس في شرح تهذيب المنونة ل ٣٠٦/ب : (أنه يحل؛ لأنه لا يسكر فلا يحرم). وهذا هو التركيب الصحيح.

(١١) في التواتر ٨٠/ب، وللتنقيح ٣/١٥٦، وعقد الجواهر الثمينة ١/٦٠٧ - ٦٠٨ : "بلد" بدلاً عن كلمة "شراب".

(١٢) (كل). ليست في ح.

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)؛ أبو موسى الأشعري، وأبو الدرداء^(٢)، وعقبة بن عامر^(٣)، وأبو عبيدة بن الجراح^(٤)، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم^(٥)، وسئل الحسن رضي الله عنه : عن الطلاء المنصف؟^(٦)

(١) التواضع ل ٨٠/ب. وانظر الاستذكار ٣٢٣/٢٤.

(٢) هو الصحابي الجليل عويمر بن مالك بن قيس بن أمة الأنصاري الخزرجي، أبو الدرداء، مشهور بكنيته واسمه جميعاً، أسلم يوم بدر، وشهد أحداً وأبلى فيها، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتلاه عليه، كان من الحكماء الفرسان القضاة، ولاء معاوية قضاء دمشق بأمر عمر رضي الله عنهم، وهو أول قاض بها، روى عنه أنس بن مالك، وابن عباس، وغيرهما من جلة الصحابة، له في كتب الحديث (١٧٩) حديثاً، مات رضي الله عنه بالشام سنة اثنتين وثلاثين، وقيل غير ذلك. له ترجمة في الإصابة ٤٦/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٣٥/٢، والأعلام ٩٨/٩.

(٣) عقبة بن عامر بن عيس الجهمي، أبو حماد، صحابي مشهور، ومن الأسياد الشجعان، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان، شاعراً، كاتباً، وهو أحد من جمع القرآن الكريم، وشهد فتح الشام، وكان هو البريد إلى عمر رضي الله عنه بفتح دمشق، وشهد صفين مع معاوية، وحضر فتح مصر مع عمرو بن العاص، ووليها لمعاوية ثم عزله عنها، روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥٥) حديثاً، روى عنه جابر بن عبد الله، وابن عباس، وغيرهما من الصحابة، وجماعة من التابعين، سكن دمشق، ثم مصر ومات بها سنة ثمان وخمسين. (وفي القاهرة مسجد عقبة بن عامر بحوار قبره. قاله في الأعلام). له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٦/١، الإصابة ٤٨٢/٢، الأعلام ٢٤٠/٤.

(٤) الصحابي الجليل عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري المكي، أبو عبيدة، مشهور بكنيته، وبالنسبة إلى جده، أحد السابقين إلى الإسلام، وهاجر المحترق، شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة، وسماه أمين الأمة، وشهد بدرأً وجميع المشاهد، كان معلوداً فيمن جمع القرآن، وموصوفاً بحسن الخلق والحلم والتواضع، ولاء عمر قيادة الجيش الزاحف على الشام فتم له فتح الديار الشامية وغيرها، ومناقبه كثيرة، توفي رضي الله عنه بطاعون عمواس سنة ثمان عشرة. له ترجمة في الإصابة ٢٤٣/٢، وأعلام النبلاء ٥/١، والأعلام ٢٥٢/٣.

(٥) الأثر عن أبي موسى الأشعري وأبي الدرداء أخرجه النسائي في سننه في كتاب الأشربة باب ما يجوز شربه من الطلاء وما لا يجوز ٣٣٠/٨، وأشار إليه ابن حزم في المحلى ٤٩٦/٧، وأورده عن أبي الدرداء ابن الركناني في الجوهر النقي بهامش السنن الكبرى ٣٠١/٨.

والأثر عن أبي عبيدة ومعاذ بن جبل حلقه البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة، حيث قال : (بَابُ الْهَادِي وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ وَرَأَى حَرْمَ وَأَبُو عَبِيدَةَ وَمَعَاذُ شَرِبَ الطَّلَاءَ عَلَى الْقُلُوبِ وَشَرِبَ الْبُرَاءَ وَأَبُو جَحِيفَةَ عَلَى النَّصْفِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ اشْرَبُوا الْقَصِيرَ مَا قَامَ طَرِبُهَا

فقال : "لاتشربه" . قلت : فما ذهب^(١) ثلثاه، وبقي ثلثه، وجعل في الخوابي^(٢) تكون هي أوعيته؟ قال : اشربه . قلت : أتشربه أنت يا أبا سعيد؟ قال : نعم، "كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) يشربونه"^(٤).

محمد : قيل لمالك : فمن مزج طلاء العنب بالماء ثم يتركونه يوم ثم يشربونه؟ قال : إن لم يسكر فلا بأس به^(٥).

١٣ - فصل [في جعل شيء في الشراب يجعل بشدته]

قال مالك : ولا يجعل دردي المسكر وعكره^(٦) في شراب يضري

وَقَالَ عُمَرُ وَحَدَّثَ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ رِيحَ شَرَابٍ وَأَنَا سَائِلٌ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ يُسَكِّرُ جَلَدَتْهُ . الصحيح مع الفتح ٦٢ / ١٠ . وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الأشربة باب في الطلاء من قال : إذا ذهب ثلثاه فاشربه ٥٢٨/٨ رقم (٤٠٣٩)، وعبد الرزاق في كتاب الأشربة باب الرجل يجعل الرب نبيلاً ٢٥٥/٩ . الأثر عن أبي الدرداء أورده ابن حزم في المحلى وابن الترمذاني في المعجم النقي بهامش السنن الكبرى ٣٠١/٨ .

(٦) الطلاء المُنَصَّفُ هو : العصير الذي يطبخ حتى يذهب نصفه . انظر لسان العرب (مادة نصف) ٣٣٠/٩ ، والمصباح المنير (مادة نصف) ٦٠٨/٢ .

(١) نهاية ل ٦/ب . هـ .

(٢) الخوابي : جمع خابية، وهي وعاء لحفظ المائعات كالماء والدهن ونحوهما . وأصل الخوابي : الخوابي، وأصل الخابية، الخابية؛ لأنه من خبات، إلا أن العرب تركت الهمزة للتحفيف . انظر : لسان العرب (مادة خبا) ٢٢٣/١٤ ، والقاموس (مادة خبا) ١٦٥٠ ، والمعجم الوسيط (باب الخاء) ٢١٣/١ .

(٣) من قوله : (أبو موسى الأشعري) . مكرر في ط .

(٤) راجع سنن النسائي كتاب الأشربة باب ما يجوز شربه من الطلاء وما لا يجوز ٣٣٠ / ٨ ، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الأشربة باب في الطلاء من قال : إذا ذهب ثلثاه فاشربه ٥٣٠/٨ رقم (٤٠٤٥)، والاستذكار ٣٢٥/٢ .

(٥) النوادر ل ٨٠/ب .

(٦) قال في النهاية عن الدردى ١١٢/٢ : (الحمرة التي تترك على العصير والنبيذ ليتعمر، وأصله ما يركد في أسفل كل مائع كما لأشربة والأدهان) . أ. هـ . والعكر بمعنى الدردى . قال في المصباح (مادة عكر) ٤٢٤/٢ : (العَكْرُ : بفتحين ما عَثَرَ ورَسَبَ من الزيت ونحوه) . وفي القاموس (مادة عكر) ٥٧٠ : (العكر : بحركة دردي كل شيء) .

به^(١) ولا في شيء من الأشربة أو الأطعمة^(٢)، — يريد : فأما دردي غير المسكر^(٣) فلا بأس به ، ورواه أشهب عن مالك^(٤).

وروى عنه ابن القاسم^(٥) في النبيذ يجعل فيه عكره^(٦) يضرى به : فكرهه. وأخذ أصيغ بقول مالك، ولم يعجبه قول ابن القاسم^(٧).

ومن المدونة : وأرخص مالك أن يجعل في النبيذ عججين، أو دقيق، أو سويق، ليعجله أو يشتد به قليلا، ثم نهى عنه، وقال : بالمغرب تراب يجعلونه في العسل، وأنا أكرهه، وهذه^(٨) الأشياء يريدون بها إجازة الحرام. قال ابن^(٩) القاسم : ولا أرى به بأساً ما لم يسكر^(١٠).

١٤ - فصل [في حكم الخليطين]

قال مالك : ولا يعجبني أن ينبذ الثيسر المذنب^(١١)

(١) المراد : لا يجعل ذلك في الشراب ليشدد به، والعلة في منعه لأن أصله المسكر. انظر العتبية وشرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٩٣.

(٢) انظر المدونة ٦ / ٢٦١، وتهذيب المدونة ورقة ٢١٠، فلم رقم (١٢١).

(٣) من قوله : (وعكره). ساقط من ح.

(٤) العتبية بشرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٩٣.

(٥) في أ، هـ : (ورواه عند ابن القاسم). والمثبت كما في "ح، ط" وهو موافق لما في النوادر ل ٨٠ / أ.

(٦) في أ، هـ : عصره.

(٧) النوادر ل ٨٠ / أ.

(٨) في أ، هـ : وهذا.

(٩) نهاية ل ٤٩ / أ. ومن هنا وقع سقط كثير في نسخة "أ" وهو بقية هذا الباب والباب الذي يليه كاملا وعنوان الباب الذي بعدهما وهو "في بيع الخمر وبيع العنب ممن يحصره حرًا". ويأتي التنبيه إليه في موضعه.

(١٠) المدونة ٦ / ٢٦١، وتهذيب المدونة ورقة ٢١٠، فلم رقم (١٢١).

(١١) قال في المطلع ٣٩٠ : (المذنب : الذي بدأ فيه الإرباط من قبل ذنبه؛ يقال : ذنب الثور، فهي مذنبه بكسر النون).

الذي^(١) قد أرطب بعضه حتى يكون بسرّاً كله^(٢).

قال غيره : [١٥٦/ب] وقد "كان ابن عمر ينبذ النبيذ فينظر إلى الثمرة بعضها بسرة وبعضها رطبة فيقطعها ولا ينبذها كلها" كراهية أن ينبذ البسرة والرطب جميعاً؛ انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك^(٣) وعن الخليطين في الانتباز^(٤)؛ لأن بعض ذلك يهيج بعضاً^(٥).

قال مالك^(٦) : ولا يجوز أن ينبذ تمر مع زبيب، ولا يُسر أو زهو^(٧) مع رطب، ولا حنطة مع شعير، ولا شيء من ذلك مع تين أو عسل؛ (لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ البُسْر والتمر جميعاً، أو الزهو والتمر جميعاً)^(٨).

(١) (الذي). مكررة في ط.

(٢) المدونة ٦/٢٦٢، وتهذيب المدونة ورقة ٢١٠، فلم رقم (١٢١).

(٣) روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنه (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَدْ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا). مسلم بشرح النووي كتاب الأشربة، باب كراهية انتباز التمر والزبيب مخلوطين ١٣/١٥٨. وانظر أيضاً مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأشربة، باب في الخليطين من البسر والتمر والزبيب من نهى عنه ٧/٥٣٦ وما بعدها. رقم (٤٠٦٦ - ٤٠٨٥). ومصنف عبد الرزاق كتاب الأشربة، باب الجمع بين النبيذ ٩/٢١٠ وما بعدها.

(٤) راجع صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً، وأن لا يجعل إدامين في إدام. فتح الباري ١٠/٦٦-٦٧. وصحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الأشربة، باب كراهية انتباز التمر والزبيب مخلوطين ١٣/١٥٤ - ١٥٨.

(٥) شرح تهذيب المدونة ل ٣٠٧/أ.

(٦) في هـ : عمداً.

(٧) قال في المصباح (مادة زهو) ١/٢٥٨ : (زها النعل "يزهو" "زهواً" والاسم "الزهُو" بالضم ظهرت الحمرة والصفرة في ثمره).

(٨) قوله : أو الزهو والتمر جميعاً. سقط من "ط". وقد أخرج مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب ما يكره أن ينبذ جميعاً ٢/٦٤٣ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا وَالتَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا). وفي حديث آخر ٢/٦٤٤ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُشْرَبَ التَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا وَالزَّهْوُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا). قَالَ مَالِكٌ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَتْلَوْنَ أَنَّهُ مُكْرَهٌ فَلِكَ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ).

قال مالك رحمه الله : وإن نبذ كل واحد مما ذكرنا على حدة لم ينبغي أن يخلطاً عند الشرب^(١)، وما حل من الأنبة فلا يجوز فيه الخليطين؛ (لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخليطين من الأشربة) ^(٢).

قال ابن حبيب : ولا يجوز شرب الخليطين نبذاً^(٣) كذلك، أو خلطاً عند الشرب^(٤)، كانوا^(٥) من جنس واحد^(٦) أو جنسين، مثل عنب وزبيب، أو زهر ورطب، أو تمر^(٧) مذنب.

قال : وإن نبذ زبيب وحده؛ لم يجوز أن يُصب عليه عند شربه غسل، أو يُلقى فيه تمر أو تين، قال : إلا الفقاع^(٨) فقد استعف^(٩) أصيغ أن يحلى بالغسل عند شربه، قال : وإن كان نبيذان أصلهما زبيب^(١٠)؛ جاز أن يخلطاً عند الشرب^(١١)، وكذلك نبيذ زبيب يطرح عليه زبيب ليحليه أو يشده، أو غسل^(١٢)

(١) في ط : الشراب.

(٢) المتن ٦ / ٢٦١ - ٢٦٢، وتهذيب المتن ورقة ٢١٠، فلم رقم (١٢١).

(٣) في ح : بنبيذ.

(٤) في ط : الشراب.

(٥) في هـ : كانوا.

(٦) (واحد). سقطت من ح، هـ.

(٧) (تمر). ساقطة من ط.

(٨) قال في لسان العرب (مادة فقح) ٨ / ٢٥٦ : (الْفَقَّاع : شراب يُتَعَذُّ من الشعير سمي به إما بعلوه من الزُّبْد). وقال عنه في أسهل المدارك ٢ / ٦٥ : (شراب يُتَعَذُّ من قمح وتمر، وقيل : ما جعل فيه زبيب ونحوه حتى انحل إليه).

ومثل الفقاع السوييا شربها جائز، انظر التفرع لابن الجلاب ١ / ٤١١، والمعونة للقاضي عبد الوهاب ٢ / ٥١٤. والسوييا : شراب يتعذ من الأرز، وهو أن يطبخ الأرز طبعاً شديداً حتى ينوب في الماء ويصفى بنحو متعطل ويحلى بالسكر أو العسل. قاله في أسهل المدارك ٢ / ٦٥.

(٩) في أ، هـ : (استحب). والذي يظهر أن المثلث هو الصواب لأن المصنف رحمه الله يتكلم على أن النبيذ لا يجوز صب غيره عليه عند شربه حتى لا يصير خليطين ثم استثنى الفقاع وهو السوييا فقد جعل أصيغ رحمه الله تحليته بالعسل أمراً عتقاً فأجازته ولم يجعله من باب الخليطين. والله أعلم.

(١٠) (زبيب). ساقطة من هـ.

(١١) في ط : الشراب.

(١٢) في ح : وغسل.

يطرح على^(١) نبيذ عسل.

وذكر ابن المواز في معاني^(٢) الخليطين نحو ما ذكر ابن حبيب^(٣).

قال غيره : ولا بأس أن يخلط شراب ورد مع شراب^(٤) ينفسج ويشربان؛ لأن أصلهما واحد وهو السكر^(٥).

قال ابن القاسم : ولا بأس أن يخلط العسل مع اللبن ويشرب^(٦).

قال عبد الملك بن الحسن^(٧) عن ابن وهب : لا بأس أن يجعل العسل في البس^(٨)؛ لأنه مثل الماء، وليس هو مثل الخليطين^(٩).

وقال عيسى^(١٠) : لا يصلح؛ لأنهما^(١١) خليطان.

(١) في هـ : عليه.

(٢) نهاية ورقة ٢٦ ط.

(٣) النوادر ل ٧٩ ب، وانظر المنتقى ١٥٠/٣.

(٤) في ح، ط : ورد وشراب.

(٥) النوادر ل ٧٩ ب. وانظر النكت ٤٢٩.

(٦) العتية مع شرحها البيان والتحصيل ٢٧٩ / ١٦. وانظر ٣٣٤ / ١٦. والنوادر ل ٧٩ ب.

(٧) عبد الملك بن الحسن بن محمد بن يونس بن عبيد الله بن أبي رافع - مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أبو مروان، يعرف بزُؤنان - بضم الزاي -، من أهل قرطبة، سمع من ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وغيرهم، كان فقيها فاضلا ورعا زاهدا، ولي قضاء طليطلة، وكان يحيى بن يحيى يحبه كلامه، توفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين وثلاثين ومعتين. وقيل غير ذلك. له ترجمة في ترتيب المدارك ٢٠/٣، والديباج ١٥٧.

(٨) في هـ : (السمن). والبس قال عنه في الصحاح (مادة بسس) ٩٠٨/٣ : (اتخاذ البسيصة، وهو أن يلت السويق أو الدقيق أو الأقط المطحون بالسمن أو بالزيت ثم يؤكل ولا يطبخ). وانظر لسان العرب (مادة بسس) ٢٦/٦ ونقل فيه عن الأصمعي قوله : (البسيصة : كل شيء خلطته بغيره، مثل السويق بالأقط ثم تبلة بالزب، أو مثل الشعير بالنوى للإبل).

(٩) العتية بشرحها البيان والتحصيل ٣٣٤ / ١٦. وانظر النوادر ل ٧٩ ب.

(١٠) بياض في " هـ " مكان كلمة عيسى.

(١١) في هـ : وهو.

ومن المدونة : وإن^(١) خلط العسل بنبيذ لم يصلح، - يريد بنبيذ غير العسل..
 قال ابن القاسم : ولا بأس أن يخلط نبيذه^(٢) بالماء ويشربه؛ لأن الماء لا ينيذ
 وإنما يكره أن يخلط بشيء يكون منه نبيذاً، ولا بأس بأكل الخبز بالنبيذ؛ لأن
 الخبز ليس بشراب.
 قيل^(٣) : فهل ينقع الخبز^(٤) [١٥٧/أ] في نبيذ ويتركه^(٥) يوماً أو يومين ثم
 يشربه قبل أن يُسْكِر؟
 قال : هذا مثل ما أعلمتك من الجذيدة^(٦) وشبه ذلك أن مالكا كرهه في
 قوله الآخر^(٧).

١٥ - فصل [في النبيذ في الدباء والمزفت ونحوهما]

قال ابن القاسم^(٨) : قال مالك : ولا يصلح أن ينيذ في الدباء والمزفت.
 قيل^(٩) : أليس نهى النبي صلى الله عليه وسلم^(١٠) عن الظروف ثم وسع

(١) نهاية ل ١/٧. هـ.

(٢) في ح، ط : نبيذ.

(٣) في هـ : فقليل.

(٤) (الخبز). مكررة في ح.

(٥) في ح، هـ : يدعه.

(٦) قال في اللسان (مادة جذذ) ٤٧٩/٣ : (الجديدة : السوق، والجديدة : حشيشة تعمل من
 السوق الغليظ؛ لأنها تُحَدَّ أي تقطع قطعاً وتجش، وروي عن أنس بن مالك أنه كان يأكل
 جذيدة قبل أن يخلو في حاجته، أراد شربة من سوق أو نحو ذلك، سميت جذيدة لأنها تُحَدُّ أي
 تُكسر وتندق وتطحن وتُجش إذا طحنت).

(٧) المدونة ٦/ ٢٦٢، وتهذيب المدونة ورقة ٢١٠، فلم رقم (١٢١).

(٨) ليست في ح، ط.

(٩) في ط : قال.

(١٠) في ح : (أليس النبي صلى الله عليه وسلم نهى).

فيها (١)

قال مالك : ثبت عندي (٢) (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَاتِ) (٣)، فلا يتبذ فيهما، ولا يكره غير ذلك (٤) من الفحار أو غيره (٥) من الطُّرُوف، وأكره مُرَقَّت الدُّبَاءِ وغير مُرَقَّتَه، وأكره كل ظرف مُرَقَّت كان رِقًّا (٦) أو فحاراً أو غيره.

والمُرَقَّت (٧) : شيء يعرفه الناس يزقون به قلائهم وظروفهم (٨).

وذكر ابن حبيب رواية مالك (٩) (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يُتَبَذَّ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرَقَاتِ) ، قال : ورواه جابر (١٠) وزاد : (والنَّقِيرِ

(١) إشارة إلى الأحاديث الواردة في نسخ النهي عن الابتداء في الدُّبَاءِ والمُرَقَّت والحتم والنقير. ومنها ما أخرجه مسلم في كتاب الأشربة باب نسخ النهي عن الابتداء في المُرَقَّت والدُّبَاء والحتم والنقير : (أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : تَهْتِكُمْ عَنِ الطُّرُوفِ وَإِنَّ الطُّرُوفَ أَوْ ظُرْفًا لَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ) . مسلم بشرح النووي ١٦٧/١٣ - ١٦٨.

(٢) (عندي) . سقطت من ط.

(٣) أخرج مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب ما ينهى أن يتبذ فيه ٦٤٣ / ٢ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَخَارِجِهِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ فَأَنْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أَكَلِّفَهُ فَسَأَلْتُ مَاذَا قَالَ ؟ فَقِيلَ لِي : " نَهَى أَنْ يُتَبَذَّ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرَقَاتِ " . وفي حديث آخر (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " نَهَى أَنْ يُتَبَذَّ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرَقَاتِ ") . وأخرجهما مسلم في صحيحه.

(٤) في ط : (ولا يكره غيرهما) . وفي " هـ " : (ولا يكره ذلك) .

(٥) في هـ : وغيره.

(٦) قال في المصباح (مادة زق) ٢٥٤ / ١ : (الزَّقُّ : بالكسر "الطُّرْف" وبعضهم يقول : ظُرْف زَقَّتْ أو قَر، والجمع أَرْقَاقٌ وَزِقَاقٌ وَزِقَانٌ مثل : كِيَابٌ وَرُغْفَانٌ) .

(٧) في هـ : والزيت.

(٨) المدونة ٢٦٣ / ٦، وتهذيب المدونة ورقة ٢١٠ ، فلم رقم (١٢١) .

(٩) (مالك) . ليست في ط.

(١٠) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، أبو عبد الله الخزرجي، الأنصاري السلمي - بفتح السين واللام -، شهد العقبة وبيعة الرضوان، كان أحد الاثني عشر الذين بقوا مع رسول الله صلى الله

وَالْحَتَمُ (١).

قال ابن حبيب : والنقيير : ما كان من عود، والْحَتَمُ : ما كان من الجمر من فحار أخضر كان (٢) أو أبيض (٣).

وقال (٤) أهل العلم : نهى عن ذلك لئلا يتعجل ما ينبغي (٥) فيها (٦).

عليه وسلم في الجمعة التي انفلت عنها الناس حين رأوا التحارة، أحد المكثرين في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم روى (١٥٤٠) حديثاً، فقد بصره آخر عمره، وكان له حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وسبعين، وقيل غير ذلك. له ترجمة في الاستيعاب ٢٢٢/١، وصفة الصفوة ٦٤٨/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٤٢/١، والإصابة ٢١٤/١.

(١) انظر النوادر ل ٧٩/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٨/أ. وراجع فيما رواه جابر صحيح مسلم بشرح النووي في كتاب الأشربة، باب نسخ النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحتم والنقيير ١٦٦/١٣.

(٢) (كان). ليست في ح.

(٣) النوادر ل ٧٩/ب، وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٠٨/أ. وقد جاء في صحيح مسلم بشرح النووي في كتاب الأشربة، باب نسخ النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحتم والنقيير ١٦٥/١٣ معاني هذه الأوعية عن ابن عمر حيث قال له زاذان : (حَدَّثَنِي بِمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَشْرِبَةِ يُلْغِيكَ وَقَسْرَةٍ لِي بُلْغِيْنَا فَإِنْ لَكُمْ لَغَةٌ سِوَى لَغَتِنَا فَقَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَتَمِ وَهِيَ الْحَرَّةُ وَعَنِ الدَّبَاءِ وَهِيَ الْقَرْعَةُ وَعَنِ الْمَزْفَتِ وَهُوَ الْمُقَيَّرُ وَعَنِ النَّقِيرِ وَهِيَ النَّحْلَةُ تَنْسَحُ نَسْحًا وَتَنْقَرُ نَقْرًا وَأَمَرَ أَنْ يُتَبَذَّ فِي الْأَسْقِيَةِ). قال النووي : (النسخ بسين وحاء مهملتين أي تقشر ثم تنقر فتصير نقوراً).

(٤) في ح، هـ : فقال.

(٥) في هـ : أبيض.

(٦) النوادر ل ٧٩/ب، وانظر التمهيد ٢١٩/٣، والمتقى ١٤٨/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٨/أ. وانظر أيضاً : غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ١٨١/٢ - ١٨٢. وقال البيهقي في شرح السنة ٣٦٦/١١ : (النهي عن هذه الأوعية لأنها أوعية متينة ولها ضراوة يشتد فيها التبيذ ولا يشعر بذلك صاحبها فيكون على غرر من شربها، فأما غير الربوب من أسقية الأدم جلد رقيق إذا اشتد فيه التبيذ تقطع وانشق فلا يخفى على صاحبه أمره). وانظر معالم السنن للمخطاطي ٢٧٣/٥.

ثم روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه أرخصَ فيها بعد ذلك فقال :
(كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَوْعِيَةِ فَانْبِذُوا، وَلَا أَجِلُ كُلُّ^(١) مُسْكِرٍ)^(٢).

وأنَّ (عائشة رضي الله عنها كانت تنبذ للنبي صلى الله عليه وسلم في
جَرٍّ أَخْضَرٍ)^(٣)، "وكانت عائشة رضي الله عنها تشرئبُ فيها"^(٤).

وروي (ما كان بين نهيه ورخصته إلا جمعة)^(٥).

واختلف الصحابة في إباحة ذلك وحظره^(٦). وأراه ممن لم تبلغه الإباحة.

فروي عن علي، وابن مسعود^(٧)، ومعاذ^(٨)، والخلدري^(٩)، وأنس،

(١) في جميع النسخ (كل). ونقل النص في شرح تهذيب المدونة ٣٠٨/١ بلفظ : "لكم".

(٢) أخرجه النسائي - بلفظ قريب لما هنا - في كتاب الأشربة، باب الإذن في شيء منها - يعني الأوعية- ٣١١/٨. (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَوْعِيَةِ فَانْبِذُوا فِيمَا بَدَأَ لَكُمْ وَإِيَّاكُمْ وَكُلُّ مُسْكِرٍ"). وينحوه في سنن ابن ماجه في كتاب الأشربة، باب مارخص فيه من ذلك ١١٢٧/٢. وانظر مسند الإمام أحمد ١٤٥/١، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٦٧/١٣-١٦٨.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الأشربة، باب من رخص في نبيذ الجر الأخضر ٥١٤/٧ حديث رقم (٣٩٨٤). وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد في كتاب الأشربة، باب جواز الانتباذ في كل وعاء ٦٤/٥. وقال : (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه حكيم بن جبير وهو متروك).

(٤) النوادر ل ٧٩/ب. وراجع مصنف عبد الرزاق، كتاب الأشربة، باب الظروف والأشربة والأطعمة ٩/٢٠٧.

(٥) النوادر ل ٧٩/ب، وتبصرة اللحمي ١/١٣٣.

(٦) النوادر ل ٧٩/ب، وانظر التمهيد ٣/٢١٩.

(٧) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، حليف بني زهرة بن كلاب، أحد السابقين إلى الإسلام، هاجر المجرتين، وأول من جهر بالقرآن بحمكة، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، وكان خادماً رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمين، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨٤٨) حديثاً، وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ولي بيت مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان رضي الله عنه فمات بها سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع رضي الله عنه. له ترجمة في الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/١٥٠، ٦/١٣، وصفة الصفوة ١/٣٩٥، والإصابة ٢/٣٦٠، والأعلام ٤/١٣٧.

(٨) في هـ : معاوية.

(٩) سعد بن مالك بن سنان، الأنصاري، الخزرجي، أبو سعيد الخدري، مشهور بكنيته، استصغر يوم أحد، وبها استشهد أبوه، وشهد أبو سعيد الخدري وما بعدها، لازم رسول الله صلى الله

رضي الله عنهم "أنهم لم يكونوا يتقون نبيذ الجحر ولا غيره"، وأخذ بذلك نافع، وربيعه.

وأخذ بالتحريم من الصحابة عمر، وابن عمر^(١)، وابن عباس، وأبو هريرة^(٢)، رضي الله عنهم، ومن التابعين: الحسن، وابن سيرين^(٣)، وعطاء^(٤)، وطاوس^(٥)، وسعيد بن جبير^(٦)، وابن شهاب. وأشد ما جاء

عليه وسلم وأكثر عنه في الرواية، له (١١٧٠) حديثاً، كان من نجباء الأنصار وعلمائهم وفضلائهم، مات رضي الله عنه بالمدينة المنورة سنة أربع وسبعين، وقيل غير ذلك. له ترجمة في الاستيعاب ٤٤/٢، وصفة الصفوة ٧١٤/١، الإصابة ٣٢/٢، والأعلام ٨٧/٣

(١) (ابن عمر). ليس في ط.

(٢) اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً والمشهور عند المحققين أنه: عبد الرحمن بن صخر الدوسي، اشتهر بكنيته، صحابي جليل، قدم المدينة سنة سبع للهجرة، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، حيث روى (٥٣٧٤) ولي إمرة المدينة مدة، واستعمله عمر على البحرين ثم عزله، توفي بالمدينة سنة سبع وخمسين. وقيل غير ذلك. له ترجمة صفة الصفوة ٦٨٥/١، تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٠/٢، والإصابة ٢٩٥/٢، ٣٠٠/٤، والأعلام ٣٠٨/٣.

(٣) محمد بن سيرين البصري، أبو بكر الأتسي الأنصاري مولى أنس بن مالك، أبوه من سبي جرحارها، مولده ووفاته بالبصرة، كان إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، سمع أبا هريرة، وابن عمر، وأنس بن مالك، وغيرهم، وروى عنه قتادة، وأيوب السختياني، وغيرهما. اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا، توفي رحمه الله تعالى سنة عشر ومئة. له ترجمة في تاريخ بغداد ٣٣١/٥، وسير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤، والأعلام ١٥٤/٦.

(٤) عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان، القرشي مولاهم، ولد باليمن ونشأ بمكة، من كبار التابعين، سمع العبادة الأربعة رضي الله عنهم، وروى عنه جماعة من العلماء منهم الزهري، وقتادة، وهو مفتي مكة، ومن أئمتها المشهورين، توفي بها سنة خمس عشرة ومئة. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٣/١، تهذيب التهذيب ١٧٩/٧، والأعلام ٢٣٥/٤.

(٥) طاووس بن كيسان المحدثاني، الخولاني اليماني، أبو عبد الرحمن مولى أبناء الفرس، من عباد أهل اليمن، وسادات التابعين، ثقة فقيه، روى عن العبادة الأربعة، وعائشة، وأبي هريرة، وغيرهم، وعنه: ابنه عبد الله، ووهب بن منبه، وعمرو بن دينار، ومجاهد، وغيرهم، كان رحمه الله مستحباب الدعوة، توفي بمكة حاجاً قبل يوم القروية يوم سنة ست ومئة. وقيل غير ذلك. له ترجمة في طبقات فقهاء اليمن ص ٤٧، تهذيب التهذيب ٨/٥، والأعلام ٢٢٤/٣.

(٦) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، الوالي مولاهم، الكوفي، من كبار أئمة التابعين وعلمائهم، حبشي الأصل، سمع من جماعات من أئمة الصحابة منهم: ابن عباس، وابن عمر، ومن جماعات

عنهم نبيذ الجر^(١).

وأخذ مالك بكراهية نبيذ الدُّبَاء، والمزفَّت، وأرخص في نبيذ النقيير^(٢) والحنتم.

والتحليل في جميعه أحب إلي^(٣).

ومن كتاب ابن المواز : وكره مالك الدُّبَاء، والمزفَّت، والنقيير^(٤) عنده كالمزفَّت^(٥).

قال عنه أشهب : وأجاز نبيذ الجرّ، وأجاز الزقاق وإن كانت مزفَّتة، وكره القرعة وإن لم تكن [١٥٧/ب] مزفَّتة ولا مقيرة، وأن يجعل فيها نبيذ^(٦).

من التابعين، وروى عنه جماعات من التابعين، وكان من المتقدمين في التفسير، والحديث، والفقه، والعبادة، والورع، وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه يقول : أليس فيكم سعيد بن جبير، قتله الحجاج بواسط سنة خمس وتسعين. له ترجمة في حلية الأولياء ٢٧٢/٤، وتهذيب الأسماء واللغات ٢١٦/١، وتهذيب التهذيب ١١/٤، والأعلام ٩٣/٣.

(١) النوادر ل ٧٩/ب. راجع الآثار الواردة في هذا الشأن عن من ذكر من الصحابة والتابعين وغيرهم مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الأشربة، باب من رخص في نبيذ الجرّ الأخضر ٥٠٨/٧ رقم (٣٩٥٤) وما بعده. ومصنف عبد الزاق في كتاب الأشربة، باب الظروف والأشربة والأطعمة ٩/١٩٩ - ٢١٠. وأورد النسائي في كتاب الأشربة، باب الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر ٨/٣٢٢، ٣٢٣ رأي ابن عباس رضي الله عنهما. وانظر أيضا التمهيد ٣/٢٢٢، ٢٢٠، والاستذكار ٢٤/٢٨٥، والمجلي ٧/٥١٦، وذكر البغوي في شرح السنة ١١/٣٦٧ رأي ابن عمر وابن عباس.

(٢) (النقيير). سقطت من ح.

(٣) النوادر ل ٧٩/ب، والمتقى ١٤٨/٣.

(٤) في "ط، هـ" : (المقير). والمثبت من "ح" وهو موافق لما في النوادر ل ٧٩/ب، والمتقى ١٤٩/٣.

(٥) في ط : مثل المزفَّت.

(٦) النوادر ل ٧٩/ب - ٨٠/أ، وانظر المتقى ٣/١٤٨، ١٤٩.

١٦ - فصل [في تغسيل أواني الخمر واستعمالها]

من العتبية روى أشهب عن مالك في ^(١) الزُسْكُرَةِ ^(٢) للخمر تغسل أيجعل ^(٣) فيها الخل؟ قال : لا ^(٤)؛ لأنها قد تشربت فلا يفعل، وأخاف أن لا ^(٥) يخرج ريحها منها وإن ^(٦) غسلت، وأما الجرار إذا غسلها ^(٧) فلا بأس بها ^(٨).
قال في المختصر ^(٩) الكبير ^(١٠) : إذا طبخ فيها الماء وغسلت ^(١١).

(١) في هـ : عن.

(٢) قال في القاموس (مادة زكر) ٥١٣ : (الزُسْكُرَةُ : بالضم زُكٌّ للخمر والخل).

(٣) في ح : يجعل.

(٤) (لا) . سقط من ط.

(٥) في ح : الآ.

(٦) في ح : ولو.

(٧) في هـ : غسلتها.

(٨) العتبية بشرحها البيان والتحصيل ١٦ / ٢٩٦ . وانظر المتقى ١٥٥ / ٣.

(٩) نهاية ل ٧ / ب، هـ.

(١٠) لابن عبد الحكم.

(١١) نهاية ورقة ٢٧ ط. والنص في النوادر ل ٨١ / أ، وانظر المتقى ١٥٥ / ٣.

الباب^(١) [الرابع]

في تحليل الخمر، أو يعمله^(٢) مربي، وفي التداوي بها

[١٧ - فصل : في تحليل الخمر من مسلم أو نصراني، وحكم أكلها]

قال مالك رحمه الله : وإذا ملك المسلم خمرأ فليهريقها^(٣)، فإن اجترأ وخللها وصارت خلأ^(٤) أكلها، وبفس ماصنع^(٥).

وقال^(٦) في كتاب محمد : ولا بأس إذا خللها النصراني أن توكل^(٧).

ومن كتاب ابن حبيب : ومن عصر عصيراً يريد به الخل فلا بأس أن يعالجه ليخلله ويلقيه على دردي العنب وختالته^(٨)، وإن دخلته^(٩) الخمر ثم ان عجل بفتحها^(١٠) قبل أوانه فوجده قد دخله عرق الخل فله^(١١) أن يقره ويعالجه حتى يتحقق تحليله وإن لم يدخله عرق خل، ولا رائحته، فهو خمر فليهريقه، ولا يحل له حبسه ولا علاجه ليصير خلأ، فإن اجترأ على المعصية فحبسها حتى صارت^(١٢) خلأ؛ فقد باء بإثمه^(١٣).

(١) ليست في ط، هـ .

(٢) في هـ : أو يعمله .

(٣) في ط : أهرقها .

(٤) (وصارت خلأ) . سقطت من ح .

(٥) المدونة ٦ / ٢٦٤ ، وتهذيب المدونة ورقة ٢١٠ ، فلم رقم (١٢١) .

(٦) في ح، هـ : قال .

(٧) النوادر ل ٨٠ / ب .

(٨) في ح : وختاله .

(٩) في ح : داخلته .

(١٠) في ط : فتحه .

(١١) (فله) . سقطت من ح .

(١٢) في هـ : صار .

(١٣) النوادر ل ٨٠ / ب - ٨١ / أ . وانظر المنتقى ١٥٣ / ٣ .

وقد اختلف في أكلها^(١) :

فنهى عمر أن يؤكل خل من خمر خللت حتى يبدأ الله عز وجل بتحليلها^(٢)، وقاله ابن مسعود ، وأخذ به ابن الماجشون .
وأجازه ربيعة ، وبه قال مالك وأصحابه^(٣)، وبه أقول^(٤).

١٨ - فصل [في عمل الخمر مربا]

قال في المدونة : وسئل مالك عن الخمر يجعل فيه الحيتان فتصير مربا؟.

فقال^(٥) : لأرى أكله^(٦)، وكرهه ابن حبيب^(٧).

ولا بأس بالمربا الذي يعمل من العصير.

(١) في هـ : أكله.

(٢) أخرجه عن عمر رضي الله عنه عبد الرزاق في مصنفه، في كتاب الأشربة، باب الخمر يُجعل خللا ٢٥٣/٩. وانظر الاستذكار ٣١٤/٢٤.

(٣) النوادر ل ٢/٨١، والاستذكار ٣١٣/٢٤، ٣١٤، وتبصرة اللعمي ١/١٣٣، والذخيرة ١١٨/٤.

(٤) النوادر ل ٢/٨١.

(٥) في ط : قال.

(٦) المدونة ٦/٢٦٤، وتهذيب المدونة ورقة ٢١٠، فلم رقم (١٢١).

(٧) تبصرة اللعمي ١/١٣٣. ونصه : (وقال ابن حبيب : هو حرام).

١٩ - فصل^(١) [في التداوي بالخمر]

قال ابن حبيب : وقد (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التداوي بالخمر، وقال : ليس فيما حرم الله عز وجل شفاءً)^(٢).

وكذلك روينا عن غير واحد من الصحابة والتابعين النهي عن ذلك^(٣)

منهم : عمر ، وعائشة ، وابن مسعود ، وابن عمر ، رضي الله عنهم^(٤).

(١) ساقطة من هـ.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقريب منه ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الضحايا، باب النهي عن التداوي بالمسكر ٥/١٠ (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : نَبَذْتُ نَبِيذًا فِي كَوْزٍ فَدَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَغْلِي فَقَالَ : " مَا هَذَا ؟ " قُلْتُ : اشْتَكَيْتُ ابْنَةً لِي فَنَبَذْتُ لَهَا هَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْفَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ". وذكره الحافظ في فتح الباري ٧٩/١٠ وقال : (أخرجه أبو يعلى الموصلي، وصححه ابن حبان).

وعلق نحوه البخاري في الصحيح في كتاب الطب ٧٨/١٠ عن ابن مسعود رضي الله عنه فقال : (بَابُ شَرَابِ الْخَمْرِ وَالْعَسَلِ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا يَجُوزُ شَرْبُ بَوْلِ النَّاسِ لِشِدَّةِ تَنْزِيلِ لَأَنَّهُ رِجْسٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي السُّكْرِ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْفَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ).

وأورد السيوطي في الجامع الصغير حديثاً لفظه : (مَنْ تَدَاوَى بِخَرَامٍ لَمْ يَخْفَلْ اللَّهُ فِيهِ شِفَاءً). وعزاه إلى أبي نعيم في الطب عن أبي هريرة، ورمز له بالضعف. راجع فيض القدير شرح الجامع الصغير ١٠٠/٦.

وفي صحيح مسلم في كتاب الأشربة، باب تحريم التداوي بالخمر وبيان أنها ليست بدواء (أَنَّ طَارِيقَ بْنِ سُوَيْدٍ الْحُفَيفِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ النِّعَمِ فَتَهَا أَوْ كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا فَقَالَ : إِنَّمَا أُصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ. فَقَالَ : " إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ "). مسلم بشرح النووي ١٥٢/١٣.

(٣) (النهي عن ذلك). سقط من "هـ".

(٤) راجع الآثار عنهم في مصنف عبد الرزاق، كتاب الأشربة، باب التداوي بالخمر ٢٥٠/٩ - ٢٥٢. ومصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطب، باب في الخمر يتداوى به والسكر ٣٨٠/٧ وما بعدها رقم (٣٥٤٢ - ٣٥٥١).

وكره ابن عمر أن تسقاه الناقة، وأن تداوى بها دبر^(١) الدواب^(٢).
قال مكحول^(٣)، ومالك : ولا يحل لمضطر أن يشربها لعطش أو جوع؛
لأنها لا تغني من^(٤) ذلك^(٥).

(١) (دبر) . ليست في هـ.

(٢) أخرج عنه ذلك عبد الرزاق في مصنفه، في كتاب الأشربة، باب التدوي بالخمير ٢٥٢/٩. و
ابن أبي شيبة، في كتاب الطب، باب في الخمير يتداوى به والسكر ٣٨١/٧ وما بعدها رقم
(٣٥٤٤، ٣٥٤٦، ٣٥٥١).

(٣) مكحول الشامي بن أبي مسلم شهراب بن شاذل، أبو عبد الله، المذلي، بالولاء، فارسي الأصل،
مولده بكابل - عاصمة أفغانستان الآن - رحل في طلب العلم إلى العراق والمدينة وغيرهما،
واستقر بدمشق، وهو من علمائها في عصره، من حفاظ الحديث، كان في لبائه عصمة، أرسل
عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث، وأرسل عن عدة من الصحابة كأبي بن كعب،
وعائشة، وأبي هريرة، وحدث عن واثلة بن الأسقع، وأبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك.
وحدث عنه : الزهري، وربيعة، والأوزاعي. وغيرهم. عداده من أوساط التابعين، من أقران
الزهري. مات بدمشق سنة وفاته مختلف فيها فقبل سنة اثني عشرة ومئة. وقيل غير ذلك. له
ترجمة في سير أعلام النبلاء ١٥٥/٥، وتهذيب التهذيب ٢٥٨/١٠، والأعلام ٢٨٤/٧.

(٤) في ط : عن.

(٥) انظر نص ابن حبيب في التوادد ل ٨١/أ.

الباب^(١) [الخامس]

في بيع الخمر، وبيع العنب ممن يعصره خمرًا^(٢)

٢٠- فصل : في بيع الخمر والعصير والعنب [

من كتاب ابن المَوَّاز، وابن حبيب : وَقَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي الْخَمْرِ : (إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا)^(٣) ، (وَلَعَنَ شَارِبَهَا ،
وَسَاقِيَهَا ، وَبَائِعَهَا ، وَمُشْتَرِيَهَا)^(٤) ، [١/١٥٨] وَحَامِلَهَا ، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ ،
وَعَاصِرَهَا ، وَمُعْتَصِرَهَا ، وَالْقَيْمَ عَلَيْهَا ، وَآكِلَ ثَمَرِهَا)^(٥) .

(١) ساقطة من ط، هـ.

(٢) نهاية السقط المتقدم ذكره الحاصل في نسخة "أ".

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب جامع تحريم الخمر ٦٤٥/٢، والإمام أحمد في المسند ٢٣٠/١، ومسلم في صحيحه في كتاب المساقاة والمزارعة، باب تحريم بيع الخمر. صحيح مسلم بشرح النووي ٣/١١ - ٤. ولفظه في الموطأ : (عَنْ ابْنِ وَغْلَةَ الْبُصْرِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاوِيَةً خَمْرٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟" قَالَ : لَا. فَسَارَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "بِمَ سَارَرْتَهُ؟" فَقَالَ : أَمَرْتُهُ أَنْ يَبِيعَهَا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا" فَفَتَحَ الرَّجُلُ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا).

(٤) في أ : (وشاربها). وفي "هـ" : (وشربها).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣١٦/١، وأبو داود في كتاب الأشربة، باب في العنب يعصر للخمر ٣١٩/٢، والترمذي في أبواب البيوع، باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك، تحفة الأحوذى ٥١٦/٤ - ٥١٧. وابن ماجه في كتاب الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه ١١٢١/٢ - ١١٢٢، والحاكم في المستدرک في كتاب البيوع، باب ان الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها ٣١/٢ وقال : (صحيح الاسناد) ووافقه الذهبي. وكلهم رووا الحديث بالفاظ متقاربة إلا أنه ليس عند واحد منهم قوله : (والقيم عليها). وأخرج الطيالسي الحديث في مسنده ٢٦٤ رقم (١٩٥٧) وفيه : "غارسها . . . ومديرها". وانظر : التلخيص الحبير ٧٣/٤، وأرواء الغليل ٥/٣٦٤ - ٣٦٧.

"ونهى ابن عمر عن بيع العصير، فقال له رجل : إذا أشربه^(١)، قال : نعم. قال : فحل شربه وحرم بيعه، فقال له : أجئت تستفتيني أو تماريني^(٢)."

قال ابن حبيب : وإنما نهى عن بيعه خيفة^(٣) أن يخمره^(٤) مشربه؛ لأنه لا يصرف إلا إلى^(٥) الخمر، إلا أن يكون مبتاعه مأموناً يعلم أنه يشربه^(٦) عصيراً فيحوز^(٧).

قال : وكذلك بيع الكرم إذا^(٨) خيف أن يشتري ليعصر حمراً لم يميز بيعه منه وإن كان مسلماً^(٩)، وأما رومي فلا يحل بحال؛ لأنه هو^(١٠) شأنهم^(١١).

ونهى عنه ابن عمر^(١٢)، وابن عباس، وعطاء^(١٣)، والأوزاعي، ومالك، وغيرهم^(١٤).

قال الأوزاعي : هو^(١٥) كمن باع سلاحاً ممن يعلم أنه يقتل به مسلماً،

(١) في أ، هـ : إذا أشربه.

(٢) في أ، هـ : (تستفتي أو تماري)، وانظر النص في النوادر ل ٨٠/ب.

(٣) (خيفة)، سقطت من أ.

(٤) في أ، هـ : يميزه.

(٥) (إلى)، ليس في ح.

(٦) في أ، هـ : يشرب.

(٧) النوادر ل ٨٠/ب.

(٨) في أ : وإذا.

(٩) نهاية ل ٨/أ. هـ.

(١٠) (هو)، ليس في أ، هـ.

(١١) النوادر ل ٨٠/ب.

(١٢) أخرجه عنه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأشربة، باب جامع تحريم الخمر ٦٤٦/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب البيوع والأقضية ٥٩٨/٦.

(١٣) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب البيوع والأقضية ٦٠٠/٦. وانظر المحلى ٩/٣٠.

(١٤) النوادر ل ٨٠/ب.

(١٥) (هو)، زيادة في ط.

وقاله مالك في الكتابين^(١) : فيمن^(٢) يبيع العسل، أو التمر، أو الزبيب، أو القمح^(٣)، ممن يعمله شراباً مسكراً، وكره طعام عاصرها، وبائعها، ومعاملته، وإن كان مسلماً، أو يكره حانوته من خمار، أو شيئاً يستعمل^(٤) في أمر^(٥) الخمر^(٦).

ونهى عنه^(٧) ابن عمر^(٨)، وابن المسيب^(٩).

تم كتاب الأشربة بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد رسوله وعبد^(١٠).

(١) يعني كتاب ابن المواز وكتاب ابن حبيب.

(٢) في أ، هـ : ممن.

(٣) في أ، ح، هـ : (والتمر، والزبيب، والقمح).

(٤) في أ، هـ : استعمل.

(٥) أمر. ليست في أ، هـ .

(٦) النوادر ل ٨٠/ب.

(٧) عنه. ساقطة من ح.

(٨) في ط : عمر.

(٩) النوادر ل ٨٠/ب. وانظر نهيهما عنه في المدونة ٤ / ٤٢٥. رواه عنهما ابن وهب بسنده.

(١٠) العبارة بكاملها من "ط". وجاء في نسخة "ح" : (ثم كتاب الأشربة، والقطع في السرقة، والحد في الزنى، والحد في القذف، من الكتاب الجامع تأليف الشيخ أبي بكر بن يونس رحمه الله عليه).

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتاب الجراح^(١)

[الباب الأول]

في ديات^(٢) الأعضاء، وشبه العمد، والدية^(٣) المغالطة^(٤)، ودية العمد إذا
قُبلت، ودية الخطأ، وأسنان الإبل في ذلك كله.

(١) قال الجوهري في الصحاح (مادة جرح) ٣٥٨ / ١ : (جَرَحَهُ جَرَحًا، والاسم الجَرْحُ بالضم، والجمع جَرْحٌ. ولم يقولوا : أَجْرَحَ إِلَّا ما جاء في شعر. والجِرَاحُ : جمع جِرَاحَةٍ بالكسر. ورجل جريح وامرأة جريح، ورجال ونسوة جرحى. وجَرَّحَهُ شدد للكثرة. . . .) .

وقال ابن رشد في المقدمات ٣/ ٣٢١ : (قال الله عز وجل : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴾ وقال : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ وقال : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ فالجراح مأخوذة من الجوارح لأنها لاتفعل إِلَّا بها، فكل من جنى جنابة أو جرح جرحاً أو أذنب ذنباً أو اكتسب إيماً بيده أو بلسانه أو بمارحة من جوارحه فهو جراح (في اللغة) . وانظر نحوه في التنبيهات للقاضي عياض ل ١٧٣/١ ونقله عن عياض في الذخيرة ١٢/ ٢٧١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٢/ب.

والجرح في الاصطلاح عرفه ابن عرفة فقال : (هو تأثر الجنابة في الجسم) . شرح حدود ابن عرفة للرصاص ٢/ ٦٢٠ .

(٢) في ح : (دية) .

وقال في المطلع ٣٦٣ : (الدِّيَات : جمع، واحداً دِيَّةٌ، مخففة. وأصلها : دِيَّةٌ، والماء بدل من الواو، تقول : وَدِيْتُ القَتِيلَ أَوِيه دِيَّةً إذا أعطيت دية، واتَّدِيْتُ : إذا أخذت الدية، وتقول : دِ القَتِيلَ إذا أمرت، فالدية في الأصل مصدر، ثم سُمي بها المال المؤدى إلى المحني عليه، أو إلى أوليائه، كما خلُقَ بمعنى المخلوق) . وانظر المصباح المنير (مادة ودى) ٦٥٤/٢ .

وقال القاضي عياض في التنبيهات ل ١٧٣/١ : (الدِّيَات جمع دية، وأصلها والله تعالى أعلم : من الرودي وهو الهلاك، ومنه أودى فلان أي هلك، فلما كانت عن الهلاك سُميت بذلك لكونها

[١- فصل : في ديات الأعضاء، وكتاب عمرو بن حزم]

قال سحنون : أجمع العلماء على ما في كتاب عمرو بن حزم^(١) الذي كتبه^(٢) له رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى بحران. الإجماع على ما في كتاب عمرو بن حزم.

قال^(٣) مالك: وعليه الأمر عندنا^(٤): (أن في النفس مئة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب^(٥) جذعاً مئة من الإبل^(٦)، وفي العين خمسون من

مسببه، وقد تكون أيضاً من التودية وهو شد أطباء الناقة - يعني حلمات الضروع - لئلا يرضعها الفصيل ومنعه من ذلك، فكان الديات تمنع من يطلب بها من فعل ما يوجبها كما يمنع ذلك القصاص والحدود، وقد تكون سميت دية من الإصلاح لأنها سكنت الطلب من قولهم : ودأت الشيء مهموز أي سويته، ودأت الأرض أي سويتها فسهل همزه، وسميت أيضاً أرضاً من أجل الخصومة والطلب من التوريث وهي الخصومة). وانظر الذخيرة ٣٥١/١٢ - ٣٥٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٠/ب.

وفي الاصطلاح عرفها ابن عرفة فقال : (الدية مال يجب بقتل آدمي حر عن دمه أو بجرحه مقدراً شرعاً لا اجتهداً). شرح حدود ابن عرفة للرصاع ٦٢١/٢.

(٣) في أ، هـ : دية.

(٤) في اللغة : الغلظ ضد الرقة، يقال : غلظ الشيء يغلظ غلظاً : صار غليظاً، وغلظ الشيء : جعله غليظاً، والتغليظ : الشدة، وغلظ عليه الشيء تغليظاً : شدد عليه فيه، ومنه الدية المغلظة وهي : ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خليفة في بطونها أولادها. انظر لسان العرب (مادة غلظ) ٤٤٩/٧. وقال ابن رشد في البيان والتحصيل ٤٣٥/١٥ : (ومن تغليظها : أن يطرح تنعيمها). - يعني توزيعها على ثلاث سنين، أو أربع -.

(١) عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان الأنصاري الخرجي النخاري، أبو الضحّاك، صحابي من الولاة، شهد الخندق وما بعدها، استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بحران، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا كتبه له فيه الديات وغيرها، وروى عنه ابنه محمد وجماعة. توفي بالمدينة سنة ثلاث وخمسين، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢٦/٢، والإصابة ٥٢٥/٢، والأعلام ٧٦/٥.

(٢) في أ، هـ : كتب.

(٣) (قال). مكررة في ح.

(٤) النوادر ل ٢٦٩/ب، والمتنقى ٦٦/٧، ومعين الحكام على القضايا والأحكام لابن عبد الرقيق ٨٦٤/٢.

(٥) (في). ليس في ح.

(٦) في أ، هـ : (أوعا). وفي "ط" : (أوعي). وأوعب وأوعي كلمتان صحيحتان ومعنى الجملة هنا : استئصال الأنف بحيث لم يترك منه شيء. وانظر اللسان (مادة وعب، وعي) ٧٩٩/١، ٣٩٦/١٥.

الإِبِلِ، وَفِي الْأُذُنِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي
الرُّجْلِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ ^(١) مِمَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي
الْمَأْمُومَةِ ^(٢) ثَلَاثُ النَّفْسِ ^(٣)، وَفِي الْجَائِفَةِ ^(٤) ثَلَاثُ النَّفْسِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ ^(٥) خَمْسَةُ
عَشَرَ فَرِيضَةً، وَفِي الْمَوْضِحَةِ ^(٦) خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي [١٦٣/ب] السِّنِّ خَمْسٌ

(٧) فِي أ : مِنْ الْإِبِلِ مَعَةً.

(١) قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (مَادَّةُ صَبِعَ) ٣٣٢/١ : (الْأَصْبَعُ : مُؤَنَّثَةٌ وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَسْمَائِهَا مِثْلُ :
الْخِنْصِيرِ وَالْبِنْصِيرِ، وَفِي كَلَامِ ابْنِ فَارَسٍ مَا يَدُلُّ عَلَى تَذْكِيرِ الْأَصْبَعِ فَإِنَّهُ قَالَ : الْأَجُودُ فِي أَصْبَعِ
الْإِنْسَانِ التَّائِيثُ، وَقَالَ الصَّغَانِيُّ أَيْضاً : يَذْكَرُ وَيُؤَنَّثُ وَالْغَالِبُ التَّائِيثُ. قَالَ بَعْضُهُمْ : وَفِي
"الْأَصْبَعِ" عَشْرَ لُغَاتٍ ثَلَاثُ الْهَمْزَةِ مَعَ ثَلَاثِ الْبَاءِ وَالْعَاشِرَةُ "أَصْبُوغٌ" وَزَانَ عَصْفُورٌ، وَالْمَشْهُورُ
مِنْ لُغَاتِهَا كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُ الْبَاءِ وَهِيَ الَّتِي ارْتَضَاهَا الْفَصَحَاءُ).

(٢) الْمَأْمُومَةُ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّحَاجِ قَالَ عَنْهَا الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ ٦٥٤/٢ : (الْمَأْمُومَةُ مَا حُرِقَ الْعِظْمُ
إِلَى الدِّمَاغِ، وَلَا تَكُونُ الْمَأْمُومَةُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ، وَمَا يَصِلُ إِلَى الدِّمَاغِ إِذَا حُرِقَ الْعِظْمُ).
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْكَافِيِّ ص ٥٩٩ : (الْمَأْمُومَةُ وَهِيَ الَّتِي يَسْمِيهَا أَهْلُ الْعِرَاقِ الْأَمَّةَ، وَلَا
تَكُونُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ، وَمَعْنَاهَا : مَا وَصَلَ إِلَى الدِّمَاغِ وَلَوْ بِإِبْرَةٍ، وَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ بَعْدَ الْمَرَّةِ، وَإِنَّمَا
قِيلَ لَهَا أَمَّةٌ وَمَأْمُومَةٌ وَأَمِيمٌ فِيمَا ذَكَرَ أَهْلُ اللُّغَةِ لِبُلُوغِهَا أَمَّ الرَّأْسِ وَهُوَ يَجْتَمِعُ الدِّمَاغُ، وَصَاحِبُهَا
يَصْعَقُ بِصَوْتِ كَصَوْتِ الرَّعْدِ وَرِغَاءِ الْإِبِلِ وَلَا يُمْكِنُ الْبُرُوزُ إِلَى الشَّمْسِ، وَلَيْسَ بَعْدَ الْمَأْمُومَةِ إِلَّا
الدَّامِغَةُ وَهِيَ الَّتِي تَكْسِرُ الْعِظْمَ وَلَا يَعِيشُ صَاحِبُهَا). وَانْظُرِ الْمَعُونَةَ ١٠٢٣/٣، وَالْمَقْدِمَاتِ
٣٢٣/٣، وَالتَّيْبِيَّاتِ لِلْقَاضِي عِيَّاضَ ل ١٧٤/أ، وَالْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ ١٦٤/١٢ - ١٦٥.

(٣) يَعْنِي ثَلَاثَ دِيَةِ النَّفْسِ.

(٤) الْجَائِفَةُ مِنَ الشَّحَاجِ قَالَ عَنْهَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْكَافِيِّ ص ٥٩٩ : (الْجَائِفَةُ مَا وَصَلَ إِلَى الْجُوفِ
مِنْ مَقْدَمِ الْجُوفِ أَوْ مِنَ الظَّهْرِ أَوْ الْجَنْبِ أَوْ الْخِصْرِ أَوْ بِإِبْرَةٍ فَمَا زَادَ، وَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ بَعْدَ
الْمَرَّةِ). وَانْظُرِ الْمَعُونَةَ ١٠٢٣/٣، وَالْمَقْدِمَاتِ ٣٢٣/٣، وَالتَّيْبِيَّاتِ لِلْقَاضِي عِيَّاضَ ل ١٧٤/أ.

(٥) الْمُنْقَلَةُ : قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ ٦٥٤/٢ : (الْمُنْقَلَةُ : الَّتِي يَطِيرُ فَرَّاشُهَا مِنَ الْعِظْمِ، وَلَا تَحْرَقُ إِلَى
الدِّمَاغِ، وَهِيَ تَكُونُ فِي الرَّأْسِ وَفِي الرَّجْلِ). وَانْظُرِ الْكَافِي لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ص ٥٩٩، وَالْمَقْدِمَاتِ
٣٢٣/٣، وَالتَّيْبِيَّاتِ ل ١٧٤/أ، وَالْمَغْنِي ١٦٤/١٢.

(٦) الْمَوْضِحَةُ : هِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى الْعِظْمِ وَتَبْدِي بَيَاضَهُ، وَالْجَمْعُ الْمَوَاضِحُ. انْظُرِ الْمَقْدِمَاتِ ٣٢٣/٣،
وَالْمَغْنِي ١٥٩/١٢، وَالْمَطْلَعُ ٣٦٧.

مِنَ الْإِبِلِ (١).

محمد (٢) : وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أن (٣) في اللسان الدية، وفي الذكر الدية، وفي الأنثيين الدية كاملة، وفي العقل الدية، وفي الصلب الدية (٤)، وفي الشفتين الدية (٥).

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العقول باب ذكر العقول ٦٤٧/٢، والشافعي في مسنده كما في بدائع المتن كتاب القتل والجنايات، باب جامع دية النفس وأعضائها ٢/ ٢٦٠ - ٢٦٣، والدارمي في سننه في كتاب الديات، باب كم الدية من الإبل ٢/ ١١٣ - ١١٤، وأبو داود في المراسيل في كتاب الديات، باب ما جاء كم الدية ص ١٥٢ - ١٥٣ رقم (٢٢٥)، والنسائي في المجتبى من السنن في كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين ٨/ ٥٧ - ٦٠، وابن حبان كما في موارد الظمان في كتاب الزكاة باب فرض الزكاة وما تجب فيه ص ٢٠٢ - ٢٠٣ رقم (٧٩٣) والحاكم في المستدرک في كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب ١/ ٣٩٥ - ٣٩٧. زيادة في بعض الفاظه عند بعضهم ونقص عند آخرين، وقد قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة عمرو بن حزم ٢/ ٢٦ وذكر كتابه هذا ثم قال : (وكتابه هذا مشهور في كتب السنن رواه أبو داود والنسائي وغيرهما مفرقاً، وأكملهم له رواية النسائي في الديات ولم يستوفه أحد منهم في موضع). وقال ابن حجر في التلخيص الحبير بعد أن ذكر من حرج الحديث ٤/ ١٧ : (وقد اختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث - وذكر ما قالوه، ثم قال : - وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة لآمن حيث الإسناد بل من حيث الشهرة، فقال الشافعي في رسالته : لم يقبلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال ابن عبد البر : هذا كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاستناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والعرفة ... الخ) وانظر قول الشافعي في الرسالة ص ٤٢٢ - ٤٢٣ رقم (١١٦٣)، وقول ابن عبد البر في التمهيد ١٧/ ٣٣٨ - ٣٣٩. وانظر أيضاً الاستذكار ٨/ ٢٥، وانظر في الكلام عن الحديث أيضاً نصب الراية ٢/ ٣٣٩ - ٣٤٢.

(٢) ساقطة من "أ"، هـ.

(٣) ليس في ط.

(٤) من قوله : (وفي الذكر الدية) سقط من ح.

(٥) هذا مما جاء في كتاب عمرو بن حزم رضي الله عنه - لإآله - (وفي العقل الدية) - وقد تقدم تخريج حديث عمرو بن حزم قريباً، وانظر مراسيل أبي داود ص ١٥٣ رقم (٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨). وانظر التلخيص الحبير ٤/ ٢٧، ٢٩. أما قوله : (وفي العقل الدية) فهو عند البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب ذهاب العقل من الجناية ٨/ ٨٦. وانظر التلخيص الحبير ٤/ ٢٩.



بسم الله الرحمن الرحيم

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم: أحمد بن حسين بن أحمد الماركي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم: الدراسات العليا الشرعية الأطروحة مقلعة لنيل درجة: الدكتوراه
تخصص: الفقه وأصوله
عنوان الأطروحة: الجامع لمسائل المدونة. تأليف الإمام الفقيه المجاهد أبي بكر محمد بن
عبدالله بن يونس التميمي الصقلي المتوفى (٤٥١هـ) قسم الحدود والأشربة
والجراح والجنائيات والديات . دراسة وتحقيقاً

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد:

لبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها
بتاريخ ١٤١٨/١١/٢٠هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم
لأن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه...

والله الموفق،،،،

أعضاء لجنة المناقشة		
رئيس اللجنة	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: د. محمد العروسي عبد القادر	الاسم: د. محمد أبو الأضغان	الاسم: د. عبد الرحمن عبد القادر الطوي
التوقيع: محمد العروسي	التوقيع: محمد أبو الأضغان	التوقيع: عبد الرحمن عبد القادر الطوي

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

د. عبدالله بن حمد العتيق

د. عبدالله بن حمد العتيق

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة التالية لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

شيء استخلفته. فقد بصره آخر حياته. وتوفي بقديد سنة ست ومئة. وقيل غيرها. له ترجمة في طبقات الفقهاء للشيرازي ٤١، وسير أعلام النبلاء ٥٣/٥، وتهذيب الأسماء واللغات ٥٥/٢، والفكر السامي ٢٩٣/١، والأعلام ١٨١/٥.

والإمام خازجة بن زيد بن ثابت بن الضحاك، الأنصاري، النحاري، أبو زيد المدني، من التابعين، أدرك زمن عثمان رضي الله عنه، سمع أباه وأسامه بن زيد، وغيرهما، وعنه : سالم بن عبد الله، والزهرى، وأبو الزناد. اتفقوا على توثيقه وحلاته، مات بالمدينة سنة مائة وهو ابن سبعين سنة. له ترجمة في طبقات الفقهاء للشيرازي ٤٣، وتهذيب الأسماء واللغات ١٧٢/١، وسير أعلام النبلاء ٤٣٧/٤، والأعلام ٢٩٣/٢.

والإمام سليمان بن يسار الحلبي، مولى ميمونة بنت الحارث، أبو أيوب المدني، تابعي جليل، كان أبوه فارسيا. سمع من جماعة من الصحابة منهم زيد بن ثابت، وابن عباس، وأبو هريرة، وابن عمر، وعائشة، وحدث عنه : الزهرى، وعمرو بن دينار، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. كان كثير الحديث، واتفقوا على وصفه بالجلالة وكثرة العلم. مات سنة سبع ومئة وقيل غيرها. له ترجمة في طبقات الفقهاء للشيرازي ٤٣، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٣٤/١، وسير أعلام النبلاء ٤٤٤/٤، والأعلام ١٣٨/٣.

والإمام أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهرى المدني، اسمه عبد الله وقيل : إسماعيل، قال النووي : (والصحيح المشهور الأول). من كبار التابعين، سمع من أبيه، وعائشة، وأبي هريرة، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وحدث عنه ابنه عمر بن أبي سلمة، وعمر بن عبد العزيز، والزهرى، وغيرهم. اتفقوا على جلالاته وإمامته وعظم قدره وارتفاع منزلته. مات بالمدينة سنة أربع وتسعين. وقيل بعدها. له ترجمة في طبقات الشيرازي ٤٤، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٠/٢، وسير النبلاء ٢٨٧/٤.

والإمام سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر المدني، التابعي الجليل، أمه أم ولد، ولد في خلافة عثمان، وسمع أباه، وأبا أيوب الأنصاري، وأبا هريرة، وعائشة، وغيرهم. وعنه : نافع، والزهرى، وعمرو بن دينار. وكثير غيرهم من التابعين وتابعي التابعين. أجمعوا على إمامته وجلالاته وزهاده. توفي بالمدينة سنة ست ومئة، وقيل غيرها. له ترجمة في طبقات الشيرازي ٤٥، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٠٧/١، وسير أعلام النبلاء ٤٥٧/٤، والأعلام ٧١/٣.

والإمام أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة القرشي المحزومي المدني، التابعي من سادة بني غزوم، قيل : اسمه محمد، والصحيح أن اسمه كتيبه، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه، وكان مكفوفاً، حدث عن أبيه، وعمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وعائشة، وسواهم. وعنه : ابنه عبد الله وعبد الملك، وعمر بن عبد العزيز، ومجاهد، والزهرى، وحلق كثير. كان عالماً سعيماً كثير الحديث، توفي بالمدينة، سنه أربع وتسعين - وكان يقال لهذه السنة

قال^(١) مالك : ولم أزل^(٢) أسمع أن في الصوت إن انقطع الدية، وما نقص منه فبحسابه^(٣).

وقضى عمر، وعثمان، وعمر بن عبد العزيز، وجماعة من التابعين في عين الأعور بالدية^(٤). القضاء في عين
الأعور بالدية

م^(٥) : وسيأتي ذلك كله في موضعه مشروحاً^(٦) إن شاء الله^(٧).

٢ - فصل [في شبه العمد، وتغليظ الدية، ومن يحملها]

قال مالك في المدونة^(٨) : شبه^(٩) العمد^(١٠) باطل لا أعرفه، وإنما هو عمد

سنة الفقهاء لكثرة من مات فيها منهم -، وقيل مات في غيرها. له ترجمة في طبقات الشيرازي ٤٢، وتهذيب الأسماء واللغات ١٩٤/٢، وسير أعلام النبلاء ٤١٦/٤.

(٣) انظر الاستذكار ١٠٢/٢٥، والمغني ١٤٢/١٢. ومعين الحكام على القضايا والأحكام ٨٦٤/٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٢/ب.

(١) ليست في ح.

(٢) (أزل). سقطت من ح.

(٣) في ح : (بحسابه). وانظر النص في التوادر ل ٢٧٠/ب، ومعين الحكام على القضايا والأحكام ٨٦٤/٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٢/ب.

(٤) راجع في الآثار عنهم مصنف عبد الرزاق في كتاب الديات، باب عين الأعور ٣٣٠/٩ وما بعدها، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب الأعور تفقاً عنه ١٩٦/٩ وما بعدها. وسنن البيهقي في كتاب الديات، باب الصحيح يصيب عين الأعور والأعور يصيب عين الصحيح ٩٣/٨ وما بعدها. وانظر الاستذكار ١٠٥/٢٥ وما بعدها. وانظر قول المصنف في معين الحكام على القضايا والأحكام ٨٦٤/٢، شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٢/ب.

(٥) نهاية ل ٤٩ / ب. أ.

(٦) في ط : مشروحاً في موضعه.

(٧) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٢/ب.

(٨) (في المدونة). ساقطة من ح.

(٩) في ط : وشبه.

أو خطأ^(١).

قال أشهب في المجموعة : شبه العمد هو فعل المذلجي بابه^(٢)، وفيه الدية المغلظة، وهي ثلاثة أسنان، ثلاثون حقة^(٣)، وثلاثون جذعة^(٤)، وأربعون خلفة^(٥) وهي التي^(٦) في بطونها أولادها، وهي : ما بين الثنية إلى بازل عامها^(٧).

(١٠) قال عياض في التبيهات ل ١٧٣/١ : (شبه العمد ما أشكل هل أريد به القتل أم لا).

(١١) نهاية ل ٨/ب. هـ. والنص في المدونة ٦/٣٠٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب.

(٢) والذي فعله المذلجي بابه أخرجه مالك في الموطأ بسنده عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب بلفظ : (أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُذَلِّجٍ يُقَالُ لَهُ : قَتَادَةُ، حَدَّثَ ابْنَهُ بِالسِّيفِ فَأَصَابَ سَاقَهُ فَنَزِيَ فِي جُرْحِهِ فَمَاتَ فَقَدِمَ سَرَّاقَةُ ابْنُ جُعْشَمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْعَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : اخْذْ عَلَى مَاءٍ قَدِيدٍ عِشْرِينَ وَبِقَةٍ بِيَوْمٍ حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ فَلَمَّا قَدِمَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْعَطَّابِ أَخَذَ مِنْ يَدِكَ الْإِبِلَ ثَلَاثِينَ حِقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذْعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً ثُمَّ قَالَ : أَيْنَ أَخُو الْمَقْتُولِ؟ قَالَ : هَآنَذَا. قَالَ : خُذْهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ". الموطأ في كتاب العقول باب ما جاء في ميراث العقل والتفليظ فيه ٢/٦٦٠، والإمام أحمد في المسند ١/٤٩، وابن ماجه في كتاب الذبائح، باب القاتل لا يرث ٢/٨٨٤. وقال البوصري في الزوائد ٢/٨٦ : (هذا اسناد حسن، الاختلاف في عمرو بن شعيب وأخي المقتول، ولم أر من صنف في المبهات سماه، ولا يقدح ذلك في الاسناد لأن الصحابة كلهم عدول).

(٣) الحقيقة من الإبل : ما تمت لها ثلاث سنين إلى تمام الرابعة، والجمع حَقَقٌ، والذكر حِقٌّ بالكسر وجمعه حِقَاقٍ، قيل سمي بذلك لأنه استحق أن يُحمل عليه. انظر سنن أبي داود كتاب الزكاة باب تفسير أسنان الإبل ١/٤٠٢، والمصباح المنير (مادة حَقَق) ١/١٤٤.

(٤) الجَذْعَةُ من الإبل : ما استكملت أربعة أعوام ودخلت في السنة الخامسة، والذكر حَذَعٌ. انظر سنن أبي داود كتاب الزكاة باب تفسير أسنان الإبل ١/٤٠٢، ولسان العرب (مادة جذع) ٨/٤٣.

(٥) قال في اللسان (مادة خلف) ٩/٩٤ : (الخليفة : الناقة الحامل، وجمعها خليف، بكسر اللام، وقيل : جمعها مخاض على غير قياس). وقال في التمهيد ١٧/٣٥٧ : (قال أبو عبيد : إذا لقحت الناقة فهي خليفة، فلا تزال خليفة إلى عشرة أشهر، فإذا بلغت عشرة أشهر فهي عشاء).

(٦) (وهي التي). ليست في "أ، ح، هـ".

(٧) قال ابن عبد البر في التمهيد ١٧/٣٥٦ : (إذا كان رأس الخمس سنين فهو الشني، والثنيان جمع الذكور منها، والذكر الواحد ثني والأنثى ثنية، حتى تستوفي ست سنين، فإذا كان رأس ست

وروي مثله عن عمر ، وأبي موسى الأشعري ، وزيد بن ثابت ^(١).
 وذكر ابن شهاب أنه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أن في
 شبه العمدة دية مغلظة) على هذه الأسنان ^(٢).

ستين فهي ربع، والذكر رباع، والأثنى رباعية، فهي كذلك حتى تستوفي سبع سنين، فإذا كان
 رأس سبع سنين فهي سلس، الذكر والأثنى سواء سديس وسدس، فهي كذلك حتى تستوفي
 ثمانين سنين، فإذا كان رأس ثمانين سنين فهي بزل وبزل، الذكر بازل، والأثنى بزل، إلى تسع
 سنين، ويقال أول ما يخرج بازله وهو - نابه - فطر نابه، ثم يكون مخلف عام ومخلف عامين
 ومخلف ثلاثة أعوام ومخلف أربعة أعوام ومخلف خمسة أعوام، فإذا جاوز خمسة أعوام يزره فهو
 عود). وانظر سنن أبي داود كتاب الزكاة باب تفسر أسنان الإبل ٤٠٢/١، والتنبيهات
 ١٧٣/ب، ولسان العرب (مادة بزل) ٥٢/١١.

(١) راجع الآثار عنهم في سنن أبي داود في كتاب الديات، باب دية الخطأ شبه العمدة ٥٣٨/٢، وفي
 مصنف عبد الرزاق، في كتاب العقول، باب شبه العمدة ٢٨٣/٩ - ٢٨٥، وفي مصنف ابن أبي
 شيبة في كتاب الديات، باب دية العمدة كم هي؟ ١٣٦/٩ - ١٣٧، وفي السنن الكبرى للبيهقي،
 في كتاب الديات، باب صفة الستين التي مع الأربعين ٦٩/٨، وفي الاستذكار لابن عبد البر
 ٢٣/٢٥-٢٤، وانظر نصب الراية ٣٥٧/٤.

وزيد بن ثابت هو ابن الضحاك بن زيد بن لوذان الخزرجي الأنصاري، الصحابي
 الجليل، من علماء الصحابة، كان رأساً بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفراغ، أبو سعيد
 وأبو خراجة الفقيه، استصغر يوم بدر، ويقال أنه شهد أحداً، ويقال أول مشاهدته الخندق، كاتب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمينه على الرحي، حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعن صاحبيه، وقرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن، وهو الذي جمع القرآن في عهد
 أبي بكر، وحدث عنه أبو هريرة، وابن عمر، وأنس، وغيرهم. وقرأ عليه أبو هريرة وابن عباس.
 له في كتب الحديث (٩٢) حديثاً. ومناقبه رضي الله عنه حجة، توفي سنة خمس وأربعين وقيل
 غيرها. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٠/١، ومعرفة القراء الكبار ٣٥/١، وسمير أعلام
 النبلاء ٤٢٦/٢، والإصابة ٥٤٣/١، والأعلام ٥٧/٣.

(٢) روى الإمام أحمد في المسند ١١/٢، وأبو داود في سننه في كتاب الديات، باب دية الخطأ شبه
 العمدة ٥٣٧/٢ - ٥٣٨، والنسائي في المجتبى من السنن في كتاب القسامة، باب ذكر الاختلاف
 على خالد الحذاء ٤٢/٨ واللفظ له قال : (عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ عَلَى دَرَجَةِ الْكَعْبَةِ فَحَبَدَ اللَّهُ وَأَتْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ : "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ
 وَعْدُهُ وَتَصَرَّ عَهْدُهُ وَهَزَمَ الْأَخْزَابَ وَخَدَعَهُ أَلَا إِنَّ قَبِيلَ الْعَمْدِ الْخَطْلُ بِالْأَسْوَطِ وَالْعَصَا شِبْهُ الْعَمْدِ فِيهِ
 مِثْقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مَغْلُظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ حِقْلَةً فِي بَطْنِهَا أَوْلَادُهَا). وهذا الحديث ذكره ابن عبد البر

منى تُغْلَظ الدية

قال مالك في المدونة^(١) : ولا تُغْلَظ الدِّية إلا في مثل ما فعل المُذْلِجِي^(٢) بابنه رماه بسيف فقتله، فإن الأب إذا^(٣) قتل ابنه بمحديدة حذفه^(٤) بها، أو غيرها مما يقاد من غير الوالد فيه؛ فإن الأب يدرأ عنه^(٥) الحد، وتغْلَظ^(٦) عليه الدية، وهي : ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة في بطونها أولادها، لاتبالي من أي الأسنان كانت، وكذلك حكم عمر رضي الله عنه في المُذْلِجِي^(٧).

قال^(٨) مالك وابن القاسم^(٩) : وتكون في مال الأب حالة^(١٠)؛ لأنه من^(١١) العمد، والعاقلة^(١٢) لاتحمل العمد، ولا يرث الأب من ماله ولا من ديتة شيئاً؛

في الاستذكار ٢٤/٢٥ وقال : (حديث مضطرب، لا يثبت من جهة الأستاذ). وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٥/٤، ٢٢ : (صححه ابن حبان، وقال ابن القطان : هو صحيح ولا يضره الاختلاف). - يعني اختلاف الصحابة في صفة التغْلِظ -. وانظر نصب الراية ٣٥٦/٤. وروى عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب شبه العمد ٢٨٣/٩ : (عن معمر عن الزهري قال : الدِّيةُ الكُبرى التي غَلَّظَ رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلم ثلاثون حِقَّةً، وثلاثون بِنْتُ كَبُونٍ، وأربعون خَلْفَةً فَيَتَّةٌ سَمِينَةٌ). وانظر نقل المصنف في النوادر ل ٢٩٨/ب.

(١) (في المدونة). سقطت من ح.

(٢) في هـ : الذي يجي.

(٣) في أ، هـ : فإن الاد اما.

(٤) في أ، هـ : حذف.

(٥) في ط : فيه.

(٦) نهاية ورقة ٥٥ ط.

(٧) المدونة ٦/٣٠٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب.

(٨) ليست في ح.

(٩) (ابن القاسم). سقطت من ح.

(١٠) في أ، هـ : (وتكون في ماله حالة). وفي "ح" : (وتكون في المال حالة).

(١١) في ح : مثل.

(١٢) قال في المصباح المنير ٤٢٢/٢ : (عقلت القتل عقلاً : أدبت ديتة. قال الأصمعي : سميت الدية

عقلاً تسمية بالمصدر؛ لأن الإبل كانت تُعقل بغناء ولي القتل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق

العقل على الدية إطلاً كانت أو نقداً. وعقلت عنه : غرمت عنه ما لزمه من دية وجناية. . . .

ودافع الدية : عاقل. والجمع : عاقلة، وجمع العاقلة : عواقل). وانظر الصحاح (مادة عقل)

١٧٦٩/٥ وما بعدها. وزاد في ١٧٧١ : (عاقلة الرجل : عَصْبَتُهُ، وهم القرابة من قبل الأب

لأنه من العمد^(١).

وقال أشهب وعبد الملك : بل^(٢) هي على العاقلة حالة^(٣).

قال^(٤) عبد الملك : ألا ترى أن عمر رضي الله عنه أمر سُرَاقَةَ^(٥) أن يجمع له إبل تلك الدية، من أجل أن سُرَاقَةَ كان^(٦) سيد ذلك الحي، ثم دفعها عمر إلى^(٧) أخيه المقتول؛ لأنه هو الذي انفرد بميراثه، ولم يحجبه أبوه عن الميراث؛ لأن

الذين يعطون دية من قتله خطأ، وقال أهل العراق : هم أصحاب الدواوين). وقال في المغني ٣٩/١٢ : (العاقلة : من يحمل العقل، والعقل : الدية، تُسمى عقلاً لأنها تعقل لسان ولي المقتول. وقيل : إنما سميت العاقلة؛ لأنهم يمتنعون عن القاتل، والعقل : المنع، ولهذا سمي بعض العلوم عقلاً؛ لأنه يمنع من الإقدام على المضار، ولا خلاف بين أهل العلم في أن العاقلة العصبات، وأن غيرهم من الاعوة من الأم وسائر ذوي الأرحام والزوج وكل من عدا العصبات ليس هم من العاقلة. واختلف في الآباء والبنين هل هم من العاقلة أو لا. وعن أحمد في ذلك روايتان؛ أحدهما : أن كل العصبة من العاقلة، يدخل فيه آباء القاتل وأبناؤه وأخوته وعمومته وأبناؤهم، . . . وهو مذهب مالك وأبي حنيفة؛ . . . والرواية الثانية : ليس آبؤه وأبناؤه من العاقلة، وهو قول الشافعي).

وقال المصنف رحمه الله في أول كتاب الذِّيات في فصل : ما تحمله العاقلة وما لا تحمله . . . : (والعاقلة : عشيرة الرجل وقومه). وسيأتي إن شاء الله.

(١) المدونة ٦/ ٣٠٦-٣٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب. وانظر العتبية بشرحها ٤٩/١٦.

(٢) (بل). ليس في أ، هـ.

(٣) انظر النوادر ل ٣٠١/أ، والمعونة ٣/١٠٣٠، والاستذكار ٢٥/٢٠١، وعقد الجواهر ٣/٢٥٦.

(٤) ليست في ح.

(٥) سُرَاقَةُ بن مالك بن حُثَيْثُم - بضم الحيم والشين المعجمة وسكون العين المهملة بينهما، وقيل : بفتح الشين - بن مالك، الكنتاني المدلجي، أبو سفيان، كان ينزل قُديداً، كان في الجاهلية قائفاً، وهو الذي خرج في طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما هاجر فساخت رجلاً فرسه، أسلم عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة حين انصرف من حنين والطائف، روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٩) حديثاً، وروى عنه ابن عباس وجابر وسعيد بن المسيب، وغيرهم. توفي سنة أربع وعشرين. وقيل غيرها. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٠٩، والإصابة ٢/١٨، والأعلام ٣/٨٠.

(٦) (كان). ليس في ط.

(٧) (إلى). سقط من أ.

من لا يرث لعلّة فيه لا يحجب^(١).

قال أشهب : ولأن من العمد ما لا قود^(٢) فيه يبلغ ثلث الدية فتحمله العاقلة^(٣).

قال ابن القاسم : إنما أمره^(٤) عمر رضي الله عنه أن يعدد^(٥) له [١/١٦٤] عشرين ومئة ليختار منها مئة^(٦).

[٣- فصل : مقدار دية العمد إذا قبلت، ومن يحملها]

قال^(٧) مالك : ودية العمد إذا قبلت^(٨) مبهمة فهي على أربعة أسنان، وهي إناث كلها^(٩)، خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون^(١٠)، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة^(١١)، بذلك مضت السنة، وقاله الليث ، وعبد العزيز^(١٢).

(١) انظر النوادر ل ٣/١، والاستذكار ٢٥/٢٠١، والمتقى ٧/١٠٥، ١٠٧، والمقدمات ٣/٢٩٤، والبيان والتحصيل ١٥/٤٣٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٢/٣٣٣ - ب.

(٢) في ح : من لا قود.

(٣) انظر العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٥/٢١، والنوادر ل ٢/١، ٣/١، والمعونة ٣/١٠٣٠.

(٤) في ح : أمر.

(٥) في ط : يعد.

(٦) انظر النوادر ل ٣/٣٠١ - ب.

(٧) ليست في ح.

(٨) في أ، هـ : أقبلت.

(٩) في أ، هـ : الديات كلها. وفي ط : كلها إناث.

(١٠) نقل في التمهيد ١٧/٣٥٥ عن علماء اللغة المراد ببنت المخاض وبنت اللبون فقال : (لقاح الإبل : أن تحمل سنة، وتجم سنة، فإذا وضعت الناقة وانقطع لبنها وحملت لتنام سنة من يوم وضعت سميت المخاض وولدها ابن مخاض وبنت مخاض، فإذا أتى على حمل أمه عشرة أشهر فهي العشاء والعشار، فإذا وضعت لتنام سنة فالولد ابن لبون والأنثى بنت لبون ؛ لأنه قد صار لأمه لبن من الحمل الذي كان بعده).

(١١) انظر الموطأ ٢/٦٤٨، والنوادر ل ٢/٢٩٩، والمتقى ٧/٧٠، والاستذكار ٢٥/٢٠.

(١٢) في ح، ط (عمر بن عبد العزيز)، والمثبت كما في (أ، هـ) وموافق لما في النوادر ل ٢/٢٩٩، وهو

وإذا^(١) قبلت^(٢) دية العمد في النفس، وفيما فيه القصاص من الجراح؛ فلا شيء على العاقلة من ذلك، وذلك في مال الجاني حالاً، فإن كان عديماً ففي ذمته إلا عقل الجائفة، والمأمومة عمداء؛ فإن ذلك على العاقلة، كان للجاني مال أو لم يكن، وعليه ثبت مالك، وبه أقول، وكان يقول : أنها في ماله إلا أن يكون عديماً فهي على العاقلة ثم رجع.

والفرق بين حمل العاقلة للجائفة والمأمومة، وعلم حملها قطع اليد يستطاع القود منه^(٥) لأنها متلفة^(٦)، واليد يقاد منها^(٧).

[٤ - فصل : في صفة دية الخطأ]

قال مالك : ودية الخطأ خمسة وهي^(٨) : عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون ذكراً، وعشرون حقة، وعشرون جذعة^(٩).

(ابن أبي سلمة). ثم إنه وقع بعد هذا اختلاف بسيط بين النسخ بتقديم بعض الكلام على بعض وهو من قوله الآتي : (وإذا قبلت دية العمد) إلى أول قوله : (وتغلظ الدية على الأم). وقد جرى العمل على ما في "أ"، هـ " لان الكلام فيهما مترابط أفضل من غيرهما. وسيأتي في نهاية الاختلاف بين النسخ نص ما في نسختي "ح، ط".

(١) في ح : فإذا.

(٢) في أ : أقبلت.

(٣) يعني والله أعلم الجناية على اليد عمداً.

(٤) من قوله : (عديماً فهي على العاقلة). سقط من "ح".

(٥) في ح، ط : منها.

(٦) في ح : منقولة.

(٧) المدونة ٦ / ٣٢٤ - ٣٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣ ب. وانظر الموطأ ٢ / ٦٥٩، والنوادر ل ٢٩٩ أ، والاستذكار ٢٥ / ٢٠ - ٢١، ١٨٠، ١٨٦، والمتقى ٧ / ٧٠ - ٧١، وعقد الجواهر ٣ / ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٨) خمسة وهي. سقطت في أ، هـ. وفي "ح" سقطت لفظة "وهي".

(٩) في ح : وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن لبون. وانظر الموطأ ٢ / ٦٤٩، والنوادر ل ٢٩٨ ب، والمقدمات ٣ / ٢٩١.

محمد : وذكره ابن وهب عن ابن مسعود وعدد من التابعين رضي الله عنهم^(١).

قال سليمان بن يسار : وما أصيب به من الجراح خطأ فبحساب الخمسة^(٢).

وقالوا : في دية العمد إذا قبلت؛ أنها مُربّعة نحو ما^(٣) قدمنا، إلا أن يصطلحوا على شيء بعينه فهو على ما تراضوا به^(٤).

م^(٥): وكذلك إذا عفا أحد الأولياء فجاز ذلك على من بقي قضي لمن بقي^(٦) من حساب الدية المربّعة أيضا^(٧).

(١) النص في النوار ل ٢٩٨/ب - ٢٩٩/أ. وانظر الآثار في مصنف عبدالرزاق في كتاب العقول، باب أسنان دية الخطأ ٢٨٦/٩ - ٢٨٨، وابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب دية الخطأ كم هي ٩/١٣٣ - ١٣٥، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب أسنان الإبل في الخطأ ٧٣/٨ وقد روى بسنده عن عبد الرحمن بن أبي الزناد : (أن أباه قال : كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم منهم : سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، في ميثقة حلة سواهم من نظرائهم وربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً، قال : وكانوا يقولون : الْعَقْلُ فِي الْخَطَأِ خَمْسَةُ أَخْمَاسٍ، فَخُمْسٌ جِلْدًا، وَخُمْسٌ حِقَاقًا، وَخُمْسٌ بَنَاتٌ كَبُونٍ، وَخُمْسٌ بَنَاتٌ مَعَاضٍ، وَخُمْسٌ بَنَاتٌ كَبُونٍ ذُكُورٌ، . . .)، وانظر السنن أيضا في باب من قال هي أحلاس وجعل أحد أحلاسها بني المعاض دون بني اللبون ٧٤/٨ - ٧٦، وانظر نصب الراية ٣٥٨/٤ - ٣٦١.

(٢) انظر النوار ل ٢٩٩/أ.

(٣) نهاية ل ٩/أ. هـ.

(٤) المدونة ٤١٢/٦، ٤٢٦، وانظر النوار ل ٢٩٩/أ، والمقدمات ٢٨٩/٣. وفي مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب شبه العمد ٢٨٣/٩ : (عبد الرزاق عن ابن جرير عن ابن طاووس قال في الكتاب الذي عند أبي - وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إِذَا اصْطَلَحُوا فِي الْعَمْدِ فَهُوَ عَلَى مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ ").

(٥) سقط من ط.

(٦) (قُضِيَ لِمَنْ بَقِيَ) . سقطت من أ، هـ.

(٧) انظر التاج والاكلیل ٢٥٦/٦. وسبق قريباً التنويه عن اختلاف بين النسخ من قوله : (وإذا قبلت دية العمد في النفس) إلى هنا، وأن العمل جرى على ما في نسختي "أ"، هـ. وهذا نص نسخة

[٥- فصل : في الذين تغلظ عليهم الدية في القتل والجراح]

قال مالك في المدونة^(١) : وتغلظ الدية على الأم إذا قتلت ولدها كالأب، وكذلك تغلظ على^(٢) أبي الأب كما لأب^(٣).

"ح" : (. . .) بذلك مضت السنة، وقاله الليث وعمر بن عبد العزيز . م : وكذلك إذا عفا أحد الأولياء فجاز ذلك على من بقي قُضي لمن بقي من حساب الدية المربعة أيضا. قال مالك : ودية الخطأ خمسة وهي : عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون ابن لبون. محمد : وذكره ابن وهب عن ابن مسعود وعدد من التابعين رضي الله عنهم. قال سليمان بن يسار : وما أصيب به من الجراح خطأ فبحساب المخمصة. وقالوا : في دية العمد إذا قبلت؛ أنها مربعة نحو ما قدمنا، إلا أن يصطلحوا على شيء بعينه فهو على ما تراضوا به. وإذا قبلت دية العمد في النفس، وفيما فيه القصاص من الجراح؛ فلا شيء على العاقلة من ذلك، وذلك في مال الجاني حالا، فإن كان عدما فقي ذمته إلا عقل الجائفة، والمأمومة عمدا؛ فإن ذلك على العاقلة، كان للجاني مال أو لم يكن، وعليه ثبت مالك، وبه أقول، وكان يقول : أنها في ماله إلا أن يكون عدما فهي على العاقلة ثم رجع، والفرق بينهما وبين اليد؛ أن الجائفة والمأمومة موضعها قائم، ولا يستطيع القود منها لأنها متلفة، واليد يقاد منها).

ونص نسخة "ط" : (. . .) بذلك مضت السنة، وقاله الليث وعمر بن عبد العزيز. قال مالك : ودية الخطأ خمسة وهي : عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة. محمد : وذكر ابن وهب عن ابن مسعود وعدد من التابعين رضي الله عنهم. قال سليمان بن يسار : وما أصيب به من الجراح خطأ فبحساب المخمصة. وقالوا : في دية العمد إذا قبلت؛ أنها مربعة نحو ما قدمنا، إلا أن يصطلحوا على شيء بعينه فهو على ما تراضوا به. وكذلك إذا عفا أحد الأولياء فجاز ذلك على من بقي قُضي لمن بقي من حساب الدية المربعة أيضا. وإذا قبلت دية العمد في النفس، وفيما فيه القصاص من الجراح؛ فلا شيء على العاقلة من ذلك، وذلك في مال الجاني حالا، فإن كان عدما فقي ذمته إلا عقل الجائفة، والمأمومة عمدا؛ فإن ذلك على العاقلة، كان للجاني مال أو لم يكن، وعليه ثبت مالك، وبه أقول، وكان يقول : أنها في ماله إلا أن يكون عدما فهي على العاقلة ثم رجع، والفرق بينهما وبين اليد؛ أن الجائفة والمأمومة موضعها قائم، ولا يستطيع القود منها لأنها متلفة، واليد يقاد منها).

(١) (في المدونة). سقطت من ح.

(٢) نهاية ل ٥٠ / أ.أ.

قال : وكذلك الحدود^(١) والجدات^(٢).

قال مالك : ولا تغلظ الدية^(٣) في أخ، ولا زوج، ولا زوجة^(٤)، ولا في أحد من القربات، ولا تغلظ الدية في الشهر الحرام، ولا على من قتل خطأ في الحرم^(٥).
قال مالك : وإذا جرح الأب ولده، أو قطع له^(٦) شيئا من أعضائه بحال^(٧) ما صنع المدلجي، فإن دية ذلك تغلظ عليه بحساب المثلثة^(٨)، ويكون في مال الأب حالا كان أقل من ثلث الدية أو أكثر، ولا تحمله العاقلة^(٩).

[٦- فصل : متى يُقَاد أحد الأبوين بالابن ؟]

قال مالك : ولو أضحج رجل ابنه فذبحه ذبحا، أو شق بطنه، مما يعلم أنه تعمد القتل، أو صنعت ذلك والدته بولدها؛ ففيه القود، إلا أن يعفو من له العفو والقيام^(١٠) [١٦٤/ب] وقد قال غيرنا^(١١) : أنه لا يقاد منه في هذا أيضاً^(١٢).

(٣) (كا لأب). سقطت من "أ"، ح". وانظر النص في المدونة ٣٠٦/٦ - ٣٠٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب.

(١) في ح : الجدد.

(٢) النوازل ل ٢٩٩/أ، والمعونة ١٠١٤/٣، والمتنقى ١٠٦/٧، وعقد الجواهر ٢٣٣/٣.

(٣) (الدية). ساقطة من ح.

(٤) في أ : ولا في زوجة.

(٥) المدونة ٣٠٦/٦ - ٣٠٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب.

(٦) سقطت من ح.

(٧) (له). زيادة في ط.

(٨) في ح : فهو بحال.

(٩) في "أ"، هـ: (المربعة). وفي "ح، ط": تصحفت الكلمة إلى (المثلة). وقال في النكت ٤٣٦ :

(حكى عن بعض شيوخنا من القرويين في الأب إذا جرح ابنه جرحا لا قصاص فيه أن على قول

مالك فيه التغليظ؛ قال : وذلك أنه لما كان الأدب ساقطا عن الأب صار التغليظ عوضا من

ذلك، والأجنبي يودب فافترقا لهذا).

(١٠) المدونة ٣٠٧/٦ - ٣٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب.

(١١) المدونة ٣٠٨/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب.

وسئل مالك : عن امرأة فحرت، فقال لها ابنها : لأخبرن أبي^(١) بذلك^(٢) فقتلته؟ قال : تقتل به^(٣).

قال : وإذا وضعت الفاجرة، فألقت ولدها في بئر فمات، فإن ألقت في مهلك كالبحر^(٤)، أو بئر كبير، فما أحقّها بالقتل، وإن كان مثل بئر الماشية، وما يرى أنه يؤخذ منه فلا تقتل^(٥).

٧- فصل: في مقدار الدية من النكدين، وصفة تغليظها، ومالا يودى به]

ومن المدونة قال مالك^(٦) : وتغليظ^(٧) الدية على أهل الذهب والورق، ينظر^(٨) كم قيمة أسنان دية المغلظة، وكم قيمة أسنان دية الخطأ، وهي^(٩) عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون حقة،

(١٢) في أ، هـ : غيره.

(١٣) تهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب. وقال ابن عبد البر في الاستذكار ١٩٩/٢٥ - ٢٠٠ : (وقد اختلف الفقهاء في قتل الرجل ابنه عمدا، هل يقتص منه أم لا؟ فقال مالك : إذا ذبحه قتل به، وإن حذفه بسيف أو عصا لم يقتل به وكذلك الجد. . . وقال ابو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي : لا يقاد والد بولده، ولا الجد بابن الابن. . . قال أبو عمر : أكثر العلماء على أن الأب لا يقتل بابنه إذا قتله عمدا، ويقتل الابن عند الجميع بالأب إذا قتله عمداً). وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٤/أ، وزاد فيه : (وقاله أشهب من أصحابنا، فعلى مراعاة قول أشهب يصح أن يقال : وقال غيره، ولكنه لم يُرد - يعني صاحب تهذيب المدونة - إلا الجماعة). وانظر عقد الجواهر ٢٣٢/٣.

(١) في ط : لي.

(٢) زيادة من ط.

(٣) نهاية ورقة ٥٦ ط.

(٤) في أ، هـ : كما لجّب.

(٥) العتبية بشرحها البيان والتحصيل ٤٧٠/١٥، وانظر المنتقى ١٠٥/٧.

(٦) (قال مالك). سقطت من ح.

(٧) في ح : وتغلظ.

(٨) في ط : وينظر.

(٩) في ح : وهو.

وعشرون جذعة، فينظر كم زادت^(١) قيمة^(٢) المغلظة على قيمة أسنان دية الخطأ؛ فإن كان قدر ربعها كان له من الذهب والورق دية وربع دية^(٣) وكذلك فيما قلَّ أو كثر من الأجزاء^(٤) ولم يمض في هذا توقيت، ولكن ينظر في كل زمان فيزاد^(٥) في الدية^(٦) بقدر ما بين القيمتين^(٧).

قال مالك : "وقوم عمر رضي الله عنه دية الخطأ على أهل الذهب الف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر الف درهم"، فلا تتغير هذه القيمة، ولا يؤخذ في الدية غنم، ولا بقر، ولا خيل، ولا يؤخذ فيها إلا هذه الثلاثة أشياء^(٨)، الإبل أو الذهب أو الورق^(٩)، وعلى هذا عمل الناس ببلدنا، ولا يؤخذ من أهل صنف صنف غيره^(١٠).

م^(١١): وحكى بعض أصحابنا عن شيوخه القرويين^(١٢) في صفة هذا التقويم^(١٣) : أن تقوم أسنان دية الخطأ، وأسنان المغلظة، أن لو^(١٤) كانت حالة، ولا تقوم أسنان الخطأ على التأجيل. قال : ولو روعي هذا فيها^(١٥) لروعي في

(١) (زادت). ليست في أ، هـ.

(٢) سقطت من ط.

(٣) (دية). ليست في أ، هـ.

(٤) من قوله : (كان له من الذهب). سقط من "ح".

(٥) في أ : فيزداد.

(٦) في أ، هـ : الرقبة.

(٧) المدونة ٦/ ٣٠٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب - ٢٢٩/أ.

(٨) في ط : (أشياء يؤخذ من أهل). وعليه أثر إلغاء.

(٩) في ح : الذهب أو الإبل أو الفضة.

(١٠) انظر الموطأ ٢/ ٦٤٧ - ٦٤٨، والمدونة ٦/ ٣١٧، والاستذكار ١٠/ ٢٥، ١٣، والمنتقى ٧/ ٦٨ -

٦٩، والمقدمات ٣/ ٢٩١ - ٢٩٢.

(١١) سقط من أ.

(١٢) في ط : وحكى عن بعض أصحابنا عن بعض شيوخه القرويين.

(١٣) في أ، هـ : التقدير.

(١٤) في أ : (لو). وفي "هـ" : (ألو).

(١٥) (فيها). سقطت من أ، هـ.

المغلظة إن كانت على فقير أو مليء، فربما أدى ذلك إلى أن تكون قيمة أسنان دية الخطأ لأمنها^(١) أكثر من أسنان المغلظة على الفقير^(٢).

م^(٣): وليس الأمر على ما ذكر^(٤)، بل تقوم أسنان دية الخطأ على تأجيلها^(٥) حسب ما جعلت^(٦) على العاقلة، وتقوّم^(٧) الدية^(٨) المغلظة حالة حاضرة حسب ما جعلت على القاتل، لايراعى في ذلك ملأه من عدمه؛ لأنه إن كان^(٩) مليئا أدى القيمة الآن، وإن كان عندما اتبع بها دينا كما كان يؤدي الإبل إن كان من أهلها، إن كان مليئا^(١٠) أداها حالة، [١٦٥/أ] وإن^(١١) كان عندما أتبع بها^(١٢) ديناً، وكذلك^(١٣) يكون حكمه في قيمتها، وإنما نقلناه من إبل إلى عين فلا^(١٤) يعتبر في ذلك^(١٥) حال ذمته؛ لأن حكمها في الإبل حكمها في العين، وهذا بين. والله عز وجل أعلم^(١٦).

(١) أي مأمونة لكونها على العاقلة لا على واحد فقير إذ ربما لا يحدث له يسار.

(٢) التكت ص ٤٣٦، وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٥/أ.

(٣) بياض في "ط". وسقط من "هـ".

(٤) في ح : ما قال.

(٥) في ح : ناحيتها.

(٦) في ح : جعله.

(٧) نهاية ل ٩/أ. هـ.

(٨) في أ، هـ : دية.

(٩) قوله : (القاتل لايراعى في ذلك ملأه من عدمه؛ لأنه إن كان). مكرري ح.

(١٠) من قوله : (ودى القيمة الآن). سقط من "أ"، هـ.

(١١) (وإن). مكررة في ح.

(١٢) (بها). سقطت من ح.

(١٣) في ط : فكذلك.

(١٤) في أ : لئلا.

(١٥) في أ : (يغير ذلك). وفي "هـ": (يغير ذلك). وفي "ح": الكلمة الأولى غير معجمة، والثانية كما في أ، هـ.

(١٦) انظر النص في شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٥/أ. وانظر المسألة في النواذر ل ٣٠٠/أ — ب، والمعونة ٣/١٠٢٩، والمتنقى ٧/١٠٦ - ١٠٧، والمقدمات ٣/٢٩٤ — ٢٩٥، والبيان والتحصيل ١٥/٤٣٥ - ٤٣٦. وأشار للمسألة القاضي عياض في التنبهات ل ١٧٣/ب وقال : (اختلف

٨ - فصل [في العمد الذي يقاد منه والذي لا يقاد منه]

قال مالك : ومن تعمد ضرب رجل، بلطمة، أو بلكزة، أو ببندقة^(١)، أو بحجر، أو بقضيب^(٢)، أو بعصا، أو بغير ذلك، ففي هذا كله القود إن مات من ذلك.

قال مالك^(٣) : ومن العمد مالا قود فيه، كالمتصارعين^(٤)، أو يتراميا بشيء^(٥) على وجه اللعب فيموت من ذلك، ففي هذا كله دية الخطأ على العاقلة أحماساً، ولو تعمد هذا^(٦) على وجه القتال^(٧) فصرعه^(٨) فمات، أو أخذ برجله^(٩) فسقط فمات؛ كان في ذلك القصاص^(١٠).

شيوخ القرويين والصقليين، هل هذا التقويم على أنها حالة أو على نجومها). قال شارح تهذيب المدونة ل ٢٣٥/١ : (الصقليون الذين أشار إليهم عياض هو ابن يونس).

(١) البندقة واحدة بندق، وجمع الجمع بنادق، وهي ككرة صغيرة في حجم البندقة تُرمى بها في الصيد والقتال، ورميها يكون بالنفخ في عصا مجوفة، وهي غالباً تصنع من فحار. انظر الصحاح (بندق) ١٤٥٢/٤، و مشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٤٧/١، والمعجم الوسيط ٧١/١.

(٢) في أ، هـ : بقصبة.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) في أ، ح، هـ : كالمصارعين.

(٥) (بشئ). ساقطة من أ، ح، هـ.

(٦) نهاية ل ٥٠ / ب. أ.

(٧) في أ، هـ : القتل.

(٨) في ح : فضربه.

(٩) في ح : رجله.

(١٠) في أ، هـ : (كان ذلك في القصاص). وانظر النص في المدونة ٣٠٨/٦، وتهذيب المدونة ل

[الباب الثاني]

تفسير ما فيه دية مؤقّعة، أو حُكُومَة^(١)، وأسماء الجراح، وصفاتها

[٩- فصل : ذكر ما فيه دية مقدرة]

وقد^(٢) تقدم في كتاب عَمُرُو^(٣) بن حَزَمِ الَّذِي كَتَبَهُ^(٤) لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَنَّ فِي الْأَنْفِ الدِّيَّةَ مِثْلَ مَا فِي الْإِبِلِ إِذَا أُوعِبَ جَذْعًا)^(٥).

في الأنف للدية
كاملة

قال سحنون : والإجماع على ما فيه^(٦).

قال مالك : واجتمع الناس أن في اللسان الدية، وفي الذكر الدية^(٧)، وفي كل فرد مثل هذا الدية كاملة، وفي الأنثيين الدية كاملة^(٨).

دية ما كان في اللسان
واحدا كاللسان

(١) سيأتي في كلام المصنف تفسير الحكومة عن الإمام مالك رحمه الله ص ٥٦٤، وقال ابن المنذر في الإجماع ١١٩ : (وأجمع كل من نحفظ قوله أن معنى قولهم حكومة أن يُقال : إذا أصيب الإنسان بجرح لا عقل له معلوم، كم قيمة هذا لو كان عبدا قبل أن يُحرح هذا الجرح أو يضرب هذا الضرب؟ فإن قيل : مئة دينار، قيل : كم قيمته وقد أصابه هذا الجرح وانتهى يروء؟ فإن قيل : خمسة وتسعون دينارا؛ فالذي يجب للمحني عليه على الجرح نصف عشر الدية، وما زاد أو نقص فعلى هذا المثال). وانظر التنبيهات ل ١٧٤/ب، واللسان (سادة حكيم) ١٤٥/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٥/ب، حيث قال : (الاجتهاد والحكومة اسمان لمسمى واحد - وذكر القول السابق وزاد - والذي في تفسير ابن مزين : أن تفسير الحكومة : أن ينظر الإمام قدر اجتهاده ومن يحضره). وانظر النقل عن ابن مزين في التنبيهات للقاضي عياض ل ١٧٤/ب.

(٢) سقطت من ح.

(٣) في أ، هـ : عمر.

(٤) في أ، هـ : كتب.

(٥) في أ، هـ : (أوعى جدها). وفي "ط" : (أوفى جدها). والحديث سبق تخريجه.

(٦) انظر الإجماع لابن المنذر ١١٨، والاستذكار ٨/٢٥.

(٧) قوله : (وفي الذكر الدية) سقط من أ، هـ.

(٨) الموطأ ٦٥٣/٢، والإجماع ١١٨، ١١٩، والنوادر ل ٢٦٩/ب، والاستذكار ٢٥/٢٨، ١٠٠،

والتقى ٨٤/٧.

الأنف والحشفة فيها
الدية كاملة وما نقص
فبحسابه

قال^(١) في المدونة : وفي الأنف الدية كاملة^(٢)، قُطِعَ من المَارِنِ أو من أصله، كالحشفة فيها الدية، كما في استئصال الذكر، وإذا قطع بعض الحشفة فمن الحشفة يقاس، لامن^(٣) أصل الذكر، فما نقص منها ففيه بحسابه من الدية، وكذلك ما قطع من الأنف إنما يقاس من المارن لامن أصله، ألا ترى أن اليد إذا قُطعت من المنكب ثم^(٤) عقلها، وإن^(٥) قطع منها أُملة^(٦) فإنما فيها بحساب الإصبع^(٧).

قال^(٨) محمد : وقد (قضى النبي صلى الله عليه وسلم في أنف استوصل بالقطع^(٩) بالدية كاملة^(١٠)، وقضى في أنف قطع مارنه - وهي الأرنبة - بالدية أيضاً كاملة)^(١١)، وقاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعمر بن

(١) نهاية ورقة ٥٧ ط.

(٢) في أ، هـ : الكاملة.

(٣) في ح : لأن من.

(٤) في أ، ح، هـ : (ثم). بالثقة. وفي "ط" : الحرف مهمل من النقط.

(٥) في ح : فإن.

(٦) قال في المصباح المنير (مادة نمل) ٦٢٦/٢ : (الأثملة : من الأصابع المُقَدَّعة، وبعضهم يقول "الأثامل" رؤس الأصابع، وعليه قول الأزهري : "الأثملة" المفصل الذي فيه الطفر. وهي بفتح الحمة وفتح الميم أكثر من ضمها، وابن قتيبة يجعل الضم من لحن العوام، وبعض المتأخرين حكى تثليت الحمة مع تثليت الميم فوصو تسع لغات).

(٧) المدونة ٦/ ٣٠٨ - ٣٠٩، ٣١١-٣١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/أ.

(٨) سقطت من ط.

(٩) في ط : بالمعظم.

(١٠) هو في كتاب عمرو بن حزم وقد سبق تحريمه.

(١١) أخرج عبد الرزاق في كتاب العقول، باب الأنف ٣٣٩/٩ عن ابن جريج قال : (أخبرني ابن طاووس قال : في الكتاب الذي عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأنف إذا قُطِعَ المَارِنِ مئةً). وهو عند البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب دية الأنف ٨٨/٨، وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب الأنف كم فيه ١٥٥/٩ على أنه من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم ولفظه : (عن أبي بكر بن عمرو بن حزم قال : في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : " في الأنف إذا استوعب مارئته الدية ").

عبد العزيز^(١) والمشيخة السبعة التابعين^(٢) رضي الله عنهم أجمعين^(٣).

١٠ - فصل [في الأنف إذا خرم]

ومن المدونة^(٤) قال مالك : ومن خرم أنف^(٥) رجل أو كسره خطأ؛ فبرأ على غير عثم^(٦) فلا شيء فيه، وإن برأ على عثم فقيه الاجتهاد^(٧).

قال مسحتون : ليس في هذا اجتهاد؛ لأن الأنف [١٦٥/ب] قد جاء فيه فرض مسمى؛ فإذا^(٨) برأ على عثم كان فيه بحساب مانقص من ديتة؛ لأن العثم^(٩) نقص^(١٠).

(١) راجع في الآثار عنهما مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب الأنف ٩ / ٣٣٨ - ٣٣٩، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب الأنف كم فيه ٩ / ١٥٥ - ١٥٧، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب الديات، باب دية الأنف ٨ / ٨٨. وانظر النوار لـ ٢٧٢/أ.

(٢) النوار لـ ٢٧٢/أ، وانظر شرح تهذيب المدونة لـ ٣٣٥/ب.

(٣) (التابعين رضي الله عنهم أجمعين). سقط من "ح".

(٤) ساقطة من ح.

(٥) في أ، هـ : أنفه.

(٦) قال القاضي عياض في التنبهات ١٧٣/ب : (العثم والعث باللام والميم معاً والعين المهملة المفتوحة والشاء للثلاثة للمفتوحة مع اللام وساقطة مع الميم وكلاهما بمعنى وهما الأثر والشين). وانظر الذعيرة ١٢ / ٣٦١. وقال في اللسان (مادة عثم) ١٢ / ٣٨٣ : (العثم : اساءة الجرح حتى يبقى فيه أود كهيمة المشش. عثم العظم يثيم عثاً وعثم عثاً فهو عثم : ساء جرحه وبقي فيه أود فلم يستو، وعثم العظم المكسور : إذا انجر على غير استواء). أ. هـ. وعثم الجرح : إذا يست عليه قشرته وهو لم يبرأ. المحم (مادة عثم) ٢ / ٥٨٤.

(٧) المدونة ٦ / ٣٠٩، وتهذيب المدونة لـ ٢٢٩/أ.

(٨) في ح : فإن.

(٩) في ح، ط : العث.

(١٠) تهذيب المدونة لـ ٢٢٩/أ، والنكت ٤٣٦ - ٤٣٧، وانظر شرح تهذيب المدونة لـ ٣٣٥/ب.

وقال في النكت بعد أن ذكر المسألة : (وهذا مرجعه عندي إلى وجهين؛ اما ان خرم العظم وسلم المارن فقيه الاجتهاد، وإن حرم مادون العظم فذلك الحزم كالقطع يكون فيه بحساب ما نقص من المارن بعد البرء. وهكذا في كتاب ابن المواز، وإلى هذا يرجع ما قال ابن القاسم وسحتون ولا يخرج عن هذين الوجهين. والله أعلم).

١١ - فصل [في كل نافذة في عضو، وعقل الموضحة]

قال مالك^(١) : وكل نافذة في عضو من الأعضاء إذا برأ ذلك وعاد لهيئته^(٢) على غير عثم فلا شيء فيه، وإن برأ على عثم^(٣) ففيه الاجتهاد، وليس العمل عند مالك على ما قيل : أن في كل^(٤) نافذة في كل^(٥) عضو ثلث^(٦) دية ذلك العضو^(٧)، وليس كالموضحة تروا على غير عثم، وبنيت الشعر في موضع الشجة فيكون فيها ديتها، وذلك نصف عشر الدية؛ لأن الموضحة فيها دية مسماة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٨)، وليس في حرم^(٩) الأنف عقل مسمى^(١٠).

قال مالك : وفي موضحة الخد عقل الموضحة، وليس الأنف واللحي الأسفل من الرأس في جراحهما؛ لأنهما عظمان منفردان، وإنما في موضحة ذلك الاجتهاد، وليس فيما سوى الرأس من الجسد إذا أوضح^(١١) عن العظم عقل الموضحة، وموضحة الرأس والوجه إذا برئت على شين زيد في عقلها بقدر الشين، ولم يأخذ مالك بقول سليمان بن يسار في موضحة الوجه^(١٢) أنه يزداد لشينها ما بينها^(١٣) وبين نصف عقلها^(١٤).

عقل موضحة الخد
كالتي في الرأس وما
علها فيه الاجتهاد

(١) نهاية ل ١٠/١. هـ.

(٢) في أ، هـ : وعادت كفتته.

(٣) في ح : عثل.

(٤) (أن في كل). مكررة في أ.

(٥) كل. سقط من ح.

(٦) من قوله : " من الأعضاء إذا برأ . . . " سقط من ط.

(٧) الموطأ ٢/٦٥٥، وانظر المدونة ٦/٣٠٩، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/٢.

(٨) قال ابن عبد البر في الاستذكار ٢٥/١٢١ : (الموضحة في الوجه والرأس مجتمع عليها، يشهد الكافة من العلماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت فيها نصف عشر الدية، وأجمعوا على ذلك).

(٩) في ح : في إلا حرم.

(١٠) انظر النص في المدونة ٦/٣٠٩، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/٢.

(١١) في ح : وضع.

(١٢) في أ، هـ : (موضحة الرأس والوجه). وانظر الاستذكار ٢٥/١٢٢، والمتقى ٧/٨٤ - ٨٥.

(١٣) في ح، ط : ما بينك.

(١٤) الموطأ ٢/٦٥٤، ٦٥٥. والمدونة ٦/٣١٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/٢ - ب.

حد عظم
الرأس

قال^(١) مالك^(٢) : وما^(٣) سمعت أن غيره قاله^(٤). وعظم الرأس من حيث ما أصابه فأوضحه فهو موضحة، وكل ناحية منه سواء، وحد ذلك منتهى الجمجمة، فإن^(٥) أصاب أسفل من الجمجمة فذلك من العنق، لاموضحة فيه^(٦).

[١٢- فصل : في تحديد الموضحة والمنقلة والمأمومة والجائفة، ومقدار دية كل منها]

والموضحة، والمنقلة، لا تكون إلا في الوجه أو الرأس^(٧).

وحده الموضحة : ما أفضى إلى العظم ولو بقدر إبرة فأكثر.

وحده المنقلة : ما أطار فراش العظم وإن صغر.

ولا تكون المأمومة إلا في الرأس، وهي ما أفضى إلى الدماغ ولو بمدخل إبرة.

وحده الجائفة : ما أفضى إلى الجوف ولو بمدخل إبرة^(٨). وإذا^(٩) نفذت

الجائفة فقد اختلف فيها قول مالك، وأحب إلي^(١٠) أن يكون فيها ثلثا^(١١)

اختلاف قول مالك
في الجائفة إذا نفذت

(١) سقطت من أ، ح، هـ.

(٢) سقطت من أ، هـ.

(٣) في ح : ما.

(٤) التواتر ل ٢٧٨/أ، والمتنقى ٨٧/٧.

(٥) نهاية ل ٥١ / أ. أ.

(٦) المدونة ٦/ ٣٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/ب.

(٧) تهذيب المدونة ل ٢٢٩/ب، والاستذكار ١١٩/٢٥.

(٨) من قوله : (وحده الجائفة). سقط من "ح، ط".

(٩) في ح : فإذا.

(١٠) (إلي). سقط من "ق". وقوله : (وأحب إلي) الكلام لابن القاسم. وانظر المدونة ٦/ ٣١٦،

والتواتر ل ٢٧٨/ب، وعقد الجواهر ٢٦٠/٣.

(١١) في أ، هـ : ثلث.

الدية^(١).

محمد : وبه أخذ أشهب، وابن عبد الحكم، وأصيف^(٢). وقد جاء هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه من غير^(٣) جهة^(٤)؛ وإنما كان قوم يرمون فمر^(٥) رجل فأصابه سهم في جوفه فخرج من الجانب الآخر، فقضى في ذلك أبو بكر بدية جائفتين ثلثي [١٦٦/أ] الدية، وقال : هما جائفتان^(٦).

أشهب^(٧) : وهو قول مالك في العمد والخطأ، وإن كان قد روي عنه غير^(٨) هذا^(٩).

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أن في المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة فريضة، وفي الموضحة خمساً من الإبل). كذلك في كتاب عمرو بن حزم.

دية المأمومة والجائفة
والمنقلة والموضحة

قال سحنون : وأجمع^(١٠) الناس عليه.

قال محمد : وأخبرنا^(١١) عبد الملك، وابن عبد الحكم^(١٢)، وابن بكر^(١٣)

ليس فيما دون
الموضحة عقل

(١) المدونة ٦/ ٣١٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/ب. وانظر الموطأ ٢/ ٦٥٤.

(٢) النوار ل ٢٧٨/ب - ٢٧٩/أ، وعقد الجواهر ٣/ ٢٦١.

(٣) (غير). سقطت من أ، هـ.

(٤) في أ : (حرمة). هكذا تقرأ.

(٥) (فمر). سقطت من ح.

(٦) الأثر أخرجه عبد الرزاق في كتاب العقول، باب الجائفة ٩/ ٣٦٩، ٣٧٠، وابن أبي شيبة في كتاب

الديات باب الجائفة كم فيها؟ ٩/ ٢١١، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الديات، باب الجائفة ٨/ ٨٥.

(٧) في أ : (أصيف، أشهب). وكلمة أصيف مضروب عليها.

(٨) في أ : بغير.

(٩) النوار ل ٢٧٨/ب، والمنتنى ٧/ ٦٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٧/أ.

(١٠) في ح : أجمع.

(١١) في ح : وأخبرني.

(١٢) في أ : عبد الملك بن عبد الحكم.

(١٣) في أ، هـ : "أبو بكر". وابن بكر كنيته أبو بكر.

عن مالك أنه قال : الأمر^(١) المجتمع عليه عندنا : أنه ليس فيما دون الموضحة من الشجاج عقل^(٢)، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما انتهى في كتاب عمرو بن حزم^(٣) إلى الموضحة، ولم تقض الأئمة عندنا في القديم ولا في الحديث^(٤) فيما دون الموضحة^(٥) بعقل^(٦).

قالوا : وقال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا^(٧) أن المأمومة، والمنقلة، والموضحة لا تكون إلا في الرأس والوجه^(٨)، فأما ما كان في الجسد من ذلك^(٩) وكان خطأ فبرأ وعاد^(١٠) لهيئته^(١١) بلا نقص فلا شيء فيه، وإن برأ على نقص ففيه الاجتهاد^(١٢)، إلا المأمومة، والجائفة، والمنقلة، والموضحة، فإن في ذلك دية وإن برأ على غير شين^(١٣).

ما كان خطأ من
الجراح وعاد لهيئته

فإن برأ على شين^(١٤) فاختلف فيه قول مالك :
فروى ابن القاسم عنه : أنه يُزاد على عقلها بقدر ما شانت من قليل أو كثير^(١٥).

اختلاف قول مالك
في المأمومة وأمرقتها
إذا برأت على شين

(١) في ح : عن مالك أن الأمر.

(٢) نهاية ورقة ٥٨ ط.

(٣) (ابن حزم) . ليس في ح .

(٤) في ح : (في القديم والحديث) . وفي " هـ " : (ولا في الحادث) .

(٥) من قوله : (من الشجاج عقل) . سقط من " أ " .

(٦) الموطأ ٢ / ٦٥٥ .

(٧) في أ : عندي .

(٨) الموطأ ٢ / ٦٥٥ .

(٩) نهاية ل ١٠ / ب . هـ . وقول الامام مالك : (من ذلك) يعني من عموم الشجاج .

(١٠) في ح : فبرأ على وعاد .

(١١) في أ ، هـ : إلى هيئته .

(١٢) في ح : اجتهاد .

(١٣) الموطأ ٢ / ٦٥٠ .

(١٤) في أ ، هـ : (وإن برأ بشين) . وفي " ط " : (وإن) .

(١٥) المتن ٦ / ٣٠٩ .

وروى عنه أشهب : أنه ليس^(١) فيها إلا خمس^(٢) من الإبل^(٣).

قال^(٤) أشهب : وقد (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك)^(٥) ولم يذكر : بشين ولا بغير شين^(٦)، ومما يدل على ذلك : أن الموضحة تكون بقدر إبرة، وتكون شبراً^(٧)، وديتها سواء، فكذلك إذا شانه لايزاد فيها^(٨).

١٣ - فصل^(٩) في الجنابة على اللسان خطأ، وكيف إن قطع ما يمنع الكلام كله أو بعضه أو لم يمنع شيئاً [

ومن المدونة قال مالك^(١٠) : وإذا قُطع اللسان من أصله ففيه الدية كاملة، وكذلك إذا قُطع منه مامنع الكلام^(١١) وإن^(١٢) لم يمنع من الكلام شيئاً ففيه الاجتهاد بقدر شينه إن شانه، وإن منع من بعض الكلام فبحساب ذلك إذا^(١٣) كان يتكلم بالحروف كلها قبل ذلك^(١٤) وإنما الدية في الكلام لا في اللسان،

الدية في الكلام
لا في اللسان

(١) في ط : (وروى عنه أشهب أنه ليس) .

(٢) في ح : الخمس .

(٣) التواتر ل ٢٧٧ ب - ٢٧٨ أ، وعقد الجواهر ٣ / ٢٦١ .

(٤) سقطت من ح . وفي " ط " : (وقال) .

(٥) يعني بخمس من الإبل في الموضحة، وهو مذكور في كتاب عمرو بن حزم .

(٦) في أ، ح، هـ : ولم يذكر بغير شين ولا بشين .

(٧) في ح : (يسيراً) . قال في المصباح المشر (مادة شمر) ٣٠٢ / ١ : (الشبر : بالكسر ما بين طرقي

الخنصر والإبهام بالتفريق للعتاد، والجمع أشبار، ... وشبر الشيء شبراً من باب قتل يستره بالشبر) .

(٨) التواتر ل ٢٧٨ أ .

(٩) سقطت من ح .

(١٠) (قال مالك) . سقطت من ح .

(١١) تكرر في ح قوله : (ففيه الدية كاملة، وكذلك إذا قطع منه مامنع الكلام) .

(١٢) في أ، هـ : فإن .

(١٣) في أ، هـ : إن .

(١٤) من قوله : (وإن منع بعض الكلام) . سقط من ح .

بمنزلة الأذنين إنما الدِّية في السمع لا في الأذنين^(١).

محمد : وقد^(٢) روى أشهب أن الرسول صلى الله عليه وسلم [١٦٦/ب] قال : (فِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ إِذَا مُنِعَ الْكَلَامُ)^(٣)، وقضى أبو بكر رضي الله عنه فيه إذا أوعب^(٤) قطعه^(٥) من أصله : بالدِّية ، وقضى عمر رضي الله عنه فيمن ضُربَ بحجر في رأسه فذهب لسانه : بالدِّية ، وكان عمرو بن عبد العزيز رضي الله عنه يجعل في اللسان إذا انقطع^(٦) كله أو انقطع كلامه : الدِّية كاملة، وما كان دون ذلك^(٧) فبحسابه، وكتب بذلك إلى عامله بالمدينة^(٨).

ومن المدونة قال^(٩) مالك : وإن قُطِعَ من لسانه ما ينقص من حروفه؛ فعليه بقدر ذلك، ولا يعمل في نقص كلامه على عدد الحروف^(١٠)، فرب حرف أثقل من حرف في المنطق، ولكن بالاجتهاد في قدر ما ينقص من كلامه^(١١).

مل يعمل في النقص
بعد الحروف أو لا

(١) المدونة ٦ / ٣١٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/ب.

(٢) (قد). سقط من ح.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب دية اللسان ٨/٨٩. وقال : (استناده ضعيف).

(٤) في أ، ط، هـ : أوعب. (وأوعب) في (ح) وهي أشهر استعمالاً في هذا المعنى.

(٥) سقطت من ح.

(٦) في ح : قُطِعَ.

(٧) في أ : وما كان ذلك دون.

(٨) راجع في الآثار عن الصديق والفراروق والخليفة الخامس - رضي الله عنهم - مصنف عبدالرزاق في كتاب العقول، باب اللسان ٩/٣٥٧ - ٣٥٨، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب اللسان ما فيه إذا أصيب ٩/١٧٧ - ١٧٨، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب دية اللسان ٨/٨٩. وانظر أيضاً في قضاء الفراروق فيمن رُمي بحجر؛ مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب من أصيب من أطرافه ما يكون فيه ديتان أو ثلاث ١/١٢، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في العقل ٩/٢٦٦، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب فهاب العقل من الجنابة ٨/٨٦، وباب اجتماع الجراحات ٨/٩٨.

(٩) (قال). ساقطة من ح.

(١٠) نهاية ل ٥١ / ب. أ.

(١١) المدونة ٦ / ٣١٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/ب.

قال^(١) ابن القاسم في العتبية : وذلك على قدر^(٢) ما يتوهم الناظر في ذلك عند الاختبار، ويقع في نفسه أنه ذهب نصف كلامه، أو ثلثه، فيعطى نصف الدية، أو ثلثها، وإن شكوا فقالوا : هو^(٣) الربع أو الثلث، أعطي الثلث^(٤) حملاً على الظالم^(٥).

وقال بعض الناس : على الباء والتاء، يريد على عدد^(٦) الحروف^(٧).

(١) قال. سقطت من ح.

(٢) (قدر). ساقطة من ح.

(٣) في ح : هي.

(٤) (الثلث). ساقطة من ح.

(٥) مراده بالظالم : المعتدي، وقوله : "حملاً على الظالم" أي قياساً على المعتدي؛ لأن الفصل معقود في قطع اللسان خطأ، فيقاس في قطع الخطأ كما لو قطعه معتدٍ. وقال ابن رشد في البيان والتحصيل ١٥١/١٦ : (وكان الظالم أولى أن يحمل عليه، فالوجه في ذلك : أنهم إذا شكوا في قدر ما نقص من عقله أو كلامه فقد شكوا في قدر ما بقي من عقله أو كلامه، فإذا لم يعلموا هل بقي من عقله أو من كلامه ثلثه أو ثلاثة أرباعه وجب أن يعمل ذلك على اليقين وي طرح الشك، والذي يرقن به أنه قد بقي من كلامه ومن عقله ثلثه فيكون له ثلث الدية، وأن يؤخذ من الجاني شيء من الدية بشك أولى من أن يسقط من حق المجني عليه شيء من الدية بشك، لأنه إن أخذ من الجاني أكثر من دية ماجنى فيجنايته، وإن أسقط من حق المجني عليه شيء فلفهم سبب، إذ ليس بجبان ولا متعد، ولو كانت الجناية خطأ فشكوا في مقدار ما نقص من كلامه هل هو الثلث أو الربع لكان الأولى ألا يحكم إلا بالأقل).

(٦) (عدد). ساقطة من ح.

(٧) قال عبد الحق في النكت ورقة ٤٣٧ : (على قول من قال : يُعمل في ذلك على عدد الحروف، معناه يقال للمجني عليه : اللفظ بجميع حروف المعجم فما عجز عنه ولم يقدر يلفظ به نُظير كم هو من جملة الحروف فيعطى من الدية بقدر ذلك، وجعل هذا القائل الحروف - وإن كان بعضها أقل من بعض - كما لأصابع التي بعضها أقوى من بعض واليدين وأحكامها متساوية. وقولهم هذا في العمل بعدد الحروف ليس بشيء؛ لأننا وجدنا بعض الحروف لاحظ للسان فيها مثل الهاء والميم والحاء ونحو ذلك). وفي البيان والتحصيل ١٥١ / ١٦ : (قول من قال : إنه ينظر فيما نقص من كلام المجني عليه إلى عدد الحروف ليس بصحيح لما قاله في المدونة : من أن بعض الحروف أثقل على اللسان من بعض، ولأن بعض الحروف لاحظ للسان فيها كالباء والميم. وانظر المدونة ٦ / ٣١٠.

والأول أحب إلينا^(١).

قال^(٢) أبو محمد^(٣) : وذلك أن بعض الحروف لاحظ للسان فيها مثل الباء والميم والحاء ونحوها، فمراعاة^(٤) الكلام أشبه^(٥).

قال ابن حبيب : قال^(٦) مجاهد^(٧) : تجزأ الذية على عدد حروف المعجم^(٨)، وهي^(٩) ثمانية وعشرون حرفاً، فما نقص من هذه الحروف فبحسابه^(١٠).

ابن حبيب : وقال لي^(١١) مثله جماعة ممن سألتهم من أهل العلم. وقاله^(١٢) أصبغ^(١٣).

(١) العتية بشرحها البيان والتحصيل ١٦ / ١٥٠، وانظر النوادر ل ٢٧٣ / ٢.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) في ط : محمد.

(٤) في أ، هـ : ومراعاة.

(٥) شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٧ / ٢.

(٦) في أ، هـ : وقال.

(٧) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخرومي مولاهم المكسي، أخذ عن ابن عباس القرآن والتفسير والفقه، وحدث عن أبي هريرة وعائشة وابن عمر، وغيرهم من الصحابة، وعنه عكرمة وطاروس وعطاء وغيرهم. وتلا عليه جماعة القرآن الكريم. قال النووي : (اتفق العلماء على إمامته وجلالته وتوثيقه وهو إمام في الفقه والتفسير والحديث). تنقل في الأسفار واستقر بالكوفة. ومات رحمه الله وهو ساجد سنة ثنتين ومئة. وقيل في غيرها. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٨٣ / ٢، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٤٤٩ وما بعدها، والأعلام ٥ / ٢٧٨.

(٨) في ح : (عدد الحروف). وفيها - أعني نسخة ح - (والأول أحب إلينا) وعلى العبارة إشارات أنها خطأ.

(٩) (وهي). زيادة من ح.

(١٠) انظر قول مجاهد رحمه الله تعالى في مصنف عبدالرزاق في كتاب العقول، باب اللسان ٩ / ٣٥٧، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب دية اللسان ٨ / ٨٩. وانظر النوادر ل ٢٧٣ / ٢، والمتقى ٧ / ٨٥.

(١١) (لي). سقط من أ، هـ .

(١٢) في أ، هـ : وقال.

(١٣) من قوله : (ابن حبيب : وقال لي مثله) سقط من ح.

ابن حبيب : والحرف الثقيل والخفيف سواء^(١).

[١٤- فصل : شروط القود في اللسان البرء والتماثل]

ومن المدونة قال مالك^(٢) : وفي^(٣) اللسان القود إذا كان يستطيع^(٤) القود منه ولم يكن مُتَلِفًا^(٥)، مثل الفخذ، والمنقلة، والمأمومة، وشبه ذلك^(٦) فإن كان مُتَلِفًا^(٧) لم يُقَدْ منه^(٨).

ابن القاسم : ولا يقاد^(٩) من ذلك أو يعقل حتى يبرأ، وقد سمعت أهل الأندلس سألوا مالكا عن اللسان إذا قطع، وزعموا أنه ينبت^(١٠)، فرأيت مالكا يصغي إلى أنه^(١١) لا يعجل به حتى ينظر إلى ما يصير إذا كان القطع قد منعه الكلام، قلت : في الدية أو في^(١٢) القود؟ قال : في^(١٣) الدية^(١٤)، وفي لسان الأخرس الاجتهاد^(١٥).

(١) النوادر ل ٢٧٣/أ، والمتقى ٨٥/٧، وبصرة اللحى ل ١٠٦/أ.

(٢) (قال مالك). ساقط من ح.

(٣) في ط : في.

(٤) في أ : يستطيع.

(٥) نهاية ل ١١/أ. هـ.

(٦) (وشبه ذلك). سقطت من ح.

(٧) في أ، هـ : مثلها.

(٨) المدونة ٦/ ٣١٠، ٣١١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/ب.

(٩) في ح : ولا يوقد.

(١٠) في ح : فرعموا ينبت. قال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٨/أ : (قيل الباحث على سؤال أهل

الأندلس مالكا في هذا : أن شاعرا هجا هشام بن عبد الرحمن الداعل فقطع لسانه فنبت).

(١١) في أ، هـ : (يصغي إلى ذلك إلى أنه).

(١٢) (في). سقط من أ، هـ.

(١٣) نهاية ورقة ٥٩ ط.

(١٤) المدونة ٦/ ٣١١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/ب، ٢٣٠/أ.

(١٥) المدونة ٦/ ٣٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢/ب.

١٥ - فصل [في الانتظار بالقود أو الدية براء المجني عليه]

قال^(١) : ومن قُطعت حشفته فأخذ الدية، ثم قُطع عسيبه، ففيه الاجتهاد، ويُنتظر^(٢) بالمقطوع^(٣) حشفته حتى يبرأ؛ لأن مالكاً قال : لا يقاد من جراحة^(٤) العمد، ولا يعقل من الخطأ إلا بعد البرء^(٥)، وقال : ذلك^(٦) الأمر المجتمع عليه عندنا^(٧).

قال^(٨) ابن القاسم : فإن أراد المقطوع الحشفة تعجيل فرض الدية إذ لا بد منها مات أو عاش؛ لم يكن له ذلك^(٩)، ولعل [١٦٧/أ] أنثيه أو غيرها يذهب^(١٠) من ذلك، وكذلك إن أوضحه رجل فأراد تعجيل دية^(١١) الموضحة، فلا يعجل له شيء إذ لعله يموت فتكون^(١٢) القسامة فيه، وكذلك إن ضربه مأمومة خطأ فالعاقلة تحملها مات أو عاش، ولكن لا يعجل له شيء حتى يبرأ؛ لأنه لو مات منها لم تجب الدية إلا بقسامة، فإن^(١٣) أبى ورثته أن يقسموا، كان على العاقلة ثلث^(١٤) الدية لمأمومته، وإنما في هذا^(١٥) الاتباع والتسليم للعلماء^(١٦).

(١) ساقطة من ح.

(٢) في أ : وينظر.

(٣) في ط : المقطوع.

(٤) في أ : جراحات.

(٥) المدونة ٦ / ٣١١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/ب.

(٦) في أ، ط : قال : وذلك. وفي ٥ : وقال : وذلك.

(٧) الموطأ ٢ / ٦٥٠، وانظر التوادر ل ٢٨٤/ب.

(٨) ساقطة من ح.

(٩) في ح : ذلك له.

(١٠) في أ، هـ : تذهب.

(١١) (دية). بعض الكلمة مطموس في "ح" من أثر الروم.

(١٢) في أ، هـ : فيكون.

(١٣) في ح : وإن.

(١٤) (ثلث). ساقطة من ح.

(١٥) في ح : (وإنما هذا في). وفي "ط" : (وإنما هذا).

(١٦) المدونة ٦ / ٣١١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٩/أ-ب.

وقال أشهب : ما بلغ ثلث الدية من الخطأ مما لو^(١) برأ على غير شين، لم يكن بد من عقله كالجائفة، والمأمومة، أو مواضح، أو مناقل، تبلغ ثلث الدية^(٢)، فقد وجبت ساعة جرح^(٣) على العاقلة، لأمحيص لهم منها، عادت بفساد^(٤)، أو برئت^(٥).

م^(٦) : وهذا أقيس.

١٦ - فصل [في دية الصلب]

قال مالك : وفي الصُّلب^(٧) الدِّية.

قال^(٨) ابن القاسم : وذلك إذا أقعده عن القيام، مثل اليد إذا شلت، وإن مشى^(٩) على عثل^(١٠)، أو حذب^(١١)، ففيه الاجتهاد^(١٢)، يعني بقدر ذلك من الدية من ما ذهب^(١٣) من قيامه^(١٤).

(١) (لو). ليس في ح.

(٢) من قوله : (من الخطأ مما لو). ساقط من أ.

(٣) في ح : جرح.

(٤) في "أ" : (نفستها). وفي "ط" : (بقسامة). وفي "هـ" : (نفسا).

(٥) انظر النوادر ل ٢٨٥/أ، وبصرة اللخمي ل ١٠٨/ب.

(٦) سقط من أ، هـ.

(٧) قال الجوهري (مادة صلب) ١٦٣/٢ : (الصُّلب من الظهر، وكلُّ شيء من الظهر فيه فقار

فذلك الصُّلب، . . . والصُّلب بالتحريك لغة في الصلب من الظهر). وانظر المطلع ٢٨٧.

(٨) ساقطة من ح.

(٩) (مشى). سقطت من ح.

(١٠) العثل والعثم بمعنى واحد وهو الأثر والشين. قاله القاضي عياض. وقد تقدم.

(١١) في ح : حدث.

(١٢) الملوثة ٦/٣١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/أ.

(١٣) في أ، هـ : وما ذهب.

(١٤) النوادر ل ٢٧٩/أ، وبصرة اللخمي ل ١٠٦/أ.

قال^(١) أشهب : ما نقص من قيامه فله بحسابه^(٢).

محمد : وقد^(٣) قال ابن المسيب : (قضى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصُّلْبِ بِالْذِّبَةِ كَامِلَةً، مِثَّةً^(٤) مِنَ الْإِبِلِ) ، وَبِذَلِكَ مَضَتْ السُّنَّةُ^(٥) ، وقاله مالك وأصحابه، وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة ، قال عبد العزيز : وما جناه بعد كسره فبحساب ما نقص من ذلك ، وهذا قول أشهب.

ومن المدونة : والصُّلْبُ إِذَا كُسِرَ خَطَأً فَبِرَأٍ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ^(٦).

لا شيء في الصلب
إن عاد لهيئته

محمد : وكذلك لو كُسِرَ عَمْدًا فَبِرَأٍ وَعَادَ إِلَى هَيْئَتِهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ^(٧) لَأَنَّهُ لَاقْصَاصُ فِي عَمْدِهِ؛ لَأَنَّهُ مُتَلَفٌ، وَكُلُّ جَرْحٍ لَاقْصَاصُ فِي عَمْدِهِ^(٨) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْخَطَا^(٩).

قال فيه وفي المدونة : وكذلك كل كسر يرأ ويعود لهيئته فلا شيء فيه إلا أربع جراحات؛ الجائفة والمأمومة والمنقلة^(١٠) والموضحة فانهن وإن برئن ففيهن ديتهن إلا أن يكون عمداً يستطاع منه القصاص^(١١) فإنه يقتص منه وإن كان عظيماً، وأما المأمومة، والجائفة، والمنقلة، فليس في عمد ذلك إلا الدية مع الأدب، وكذلك ما لا يستطاع أن يقتص منه^(١٢).

قاعدة : كل جرح
لاقصاص في عمده فهو
بمَنْزِلَةِ الْخَطَا وكل كسر
يرأ ويعود لهيئته فلا شيء
فيه إلا الجائفة والمأمومة
والمنقلة والموضحة

(١) ساقطة من ح.

(٢) التوارد ل ٢٧٩/أ، وتبصرة اللخمي ١٠٦/أ.

(٣) (وقد). ساقطة من ح.

(٤) نهاية ل ٥٢ / أ. أ.

(٥) سنن البيهقي، كتاب الديات، باب ما جاء في كسر الصلب ٩٥/٨.

(٦) المدونة ٦/ ٣١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/أ.

(٧) من قوله : (محمد). سقط من أ، هـ.

(٨) في أ : فيه.

(٩) شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٩/أ.

(١٠) نهاية ل ١١/ب، هـ.

(١١) من قوله : (والموضحة فانهن) ساقط من "ح". وفي "ط" : (والموضحة والمنقلة).

(١٢) المدونة ٦/ ٣١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/أ.

[١٧- فصل : فيما يجري فيه القصاص وما لا يجري من جراحات الجسد]

قال^(١) مالك : وفي عظام الجسد القود من الهاشمة وغيرها إلا ما كان مخوفاً مثل الفخذ وشبهه فلا قود فيه.

قال^(٢) ابن القاسم : وإن كانت الهاشمة في الرأس فلا قود فيها؛ لأنني لا أجد^(٣) هاشمة تكون في الرأس إلا كانت منقّلة^(٤).

ولا قصاص في الصلب، ولا في الفخذ^(٥)، وعظام [١٦٧/ب] العنق؛ لأنه مخوف^(٦).

وفي كسر أحد الزندين - وهما قصبتا اليد -^(٧) القصاص، وإن كان^(٨) خطأ فلا شيء فيه، إلا أن يبرأ^(٩) على عثم فيكون فيه الاجتهاد^(١٠).

وفي كسر الذراعين، والعضدين، والساقين، والقدمين، والإصبع، عمداً القصاص^(١١).

وإذا كسر الضلع خطأ فبرأ على عثم؛ ففيه الاجتهاد، وإن برأ على غير عثم؛ فلا شيء فيه، وإن كسر عمداً؛ فهو كعظام الصدر إن كان مخوفاً كالفخذ فلا قود فيه، وإن كان مثل اليد والساق^(١٢) ففيه القصاص^(١٣).

(١) ساقطة من ح.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) في ح : لا أجدها.

(٤) المدونة ٦/ ٣١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/أ.

(٥) في أ، ح، هـ : والفخذ.

(٦) المدونة ٦/ ٣٢٢ - ٣٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/أ.

(٧) الزندان هما قصبتا اليد كما قال المصنف، وهما الساعد والذراع، والأعلى منهما هو الساعد والأسفل منهما هو الذراع، وطرفهما الذي يلي الإبهام هو الكوع والذي يلي الخنصر هو الكر سوع، والرسغ مجتمع الزندين من أسفل، والمرق مجتمعهما من أعلى. انظر المعجم الوسيط ٤٠٣/١ مادة (زند).

(٨) في ح : كانت.

(٩) في أ، هـ : برأ.

(١٠) المدونة ٦/ ٣٢٢ - ٣٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/أ.

(١١) المدونة ٦/ ٣٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/أ.

(١٢) في ح : اللسان.

(١٣) المدونة ٦/ ٣٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/أ - ب.

وفي الترقوة^(١) إذا كسرت عمداً القصاص؛ لأن أمرها يسير لا يخاف منه، وإن^(٢) كسرت^(٣) خطأ وبرئت على عثم ففيها الاجتهاد، وإن برئت على غير عثم فلا شيء فيها^(٤).

وإن قطعت^(٥) اليد^(٦) من أصل الأصابع، أو من المنكب خطأ؛ فقد تَمَّ عقلها، وذلك على العاقلة، وإن كان عمداً ففي ذلك القصاص، ويقتص منه من المنكب أو من الأصابع، كما قطع هو^(٧).

والأنف إذا كسر^(٨) عمداً اقتص منه، فإن^(٩) برأ الجاني على^(١٠) مثل حال الجاني عليه أو أكثر فقد مضى، وإن كان في الأول عثل^(١١) وبرأ المقتص منه على غير عثل^(١٢)، أو على عثل دون عثل^(١٣) الأول؛ اجتهد للأول من الحكومة على قدر ما زاد شينه^(١٤)، وهذا مثل اليد^(١٥).

(١) قال القاضي عياض في التنبهات ل ١٧٥/أ : (الترقوة : بفتح التاء وضم القاف غير مهموز وهو عظم أعلى الصدر والمتصل بالعنق).

(٢) في ح : فإن.

(٣) نهاية ورقة ٦٠ ط.

(٤) المدونة ٦/٣٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/ب.

(٥) في ح : قطت.

(٦) في ح : اليدان.

(٧) المدونة ٦/٣٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/ب.

(٨) في أ، ح، هـ : كسرت.

(٩) في ح : وإن.

(١٠) (على). سقط من أ، هـ.

(١١) في أ، هـ : (عثم). وفي "ث" تكرر بعض الكلام السابق في الترقوة واليد. ووضح عليه إشارة الإلغاء.

(١٢) في أ، هـ : عثم.

(١٣) في ط : عثم دون عثم.

(١٤) في ح : تسبيه.

(١٥) المدونة ٦/٣٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/ب.

١٨ - فصل [في الحكومة فيما دون الموضحة، ومعنى الحكومة]

وقد تقدم أن مالكا قال: الأمر المجتمع عليه عندنا^(١): أنه^(٢) ليس فيما دون الموضحة من شجاج^(٣) الخطأ عقلٌ مُسمًى، وإنما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم إلى^(٤) الموضحة فيما سمي^(٥) له عقل^(٦)، وليس أجر الطبيب بأمر معمول به^(٧).

القول في نفقة
علاج المجن عليه

وقد سئل عمن كُسرت فتحذه ثم انجبرت مستوية، آله^(٨) ما أنفق في العلاج^(٩)؟ قال^(١٠): ما علمته من أمر الناس، أرأيت إن برأ على شينٍ يأخذ ما شأنه وما أنفق^(١١)، لا يكون قضاء^(١٢) في شيء واحد، وإنما فيه ما شأنه^(١٣).

قال^(١٤) ابن القاسم، وأشهد: وليس في الدامية، والباضعة، والسمحاق، والملطاء، إذا كانت^(١٥) خطأ^(١٦) شيء^(١٧) إذا برأ، إلا أن يبرأ على شين ففيه

يقدر الحكومة
أهل المعرفة

(١) (عندنا). ليست في أ، هـ.

(٢) في ح، ط: أن.

(٣) في أ: شجاج.

(٤) في ط: أن.

(٥) في ط: يسمى.

(٦) الموطأ ٢/٦٥٥، وانظر النوادر ل ٢٧٠/ب.

(٧) (به). سقط من "ح". وانظر النوادر ل ٢٧٠/ب، وعقد الجواهر ٢٦١/٣.

(٨) في ح: أنه.

(٩) (في العلاج). سقطت من أ، هـ.

(١٠) سقطت من ح.

(١١) في "ح": (ما شأنه ولا ما أنفق). ومن قوله: (أرأيت إن برأ) سقط من "أ، هـ".

(١٢) في ح: قصاصان.

(١٣) في "أ، ح، هـ": (ما شأنه). وانظر النص في النوادر ل ٢٧٠/ب، وعقد الجواهر ٢٦١/٣.

(١٤) سقطت من ح.

(١٥) (إذا كانت). ساقطة من أ، ح، هـ. وسيأتي معنى الملطاء وغيرها في كلام المصنف قريبا.

(١٦) ساقطة من ح.

(١٧) مكانها كلمة في "ط" غير معجمة لعلها: (مثلي).

حكومة يقوم ذلك أهل المعرفة بقدر^(١) شينه^(٢) وضرره^(٣).

وروي عن مالك في تفسير الحكومة : أن يقوم المحروح على أنه عبد^(٤) صحيح ويقوم وبه ذلك الشين^(٥) فما نقصه^(٦) نقص مثله من ديته^(٧)، وكذلك في كتاب الأبهري^(٨).

معنى الحكومة

م : يريد فيغرم الجراح مانقص.

[١٩ - فصل : في أسماء الجراح وصفاتها]

قال ابن حبيب : أسماء الجراح في الوجه والرأس عشر^(٩):

أولها الدّامية : تدمي الجلد، بخدش^(١٠) أو بغير خدش^(١١).

(١) في ط : لقدّر.

(٢) نهاية ل ٥٢ / ب. أ.

(٣) النوادر ل ٢٧٠ / ب.

(٤) (عبد) . سقطت من ح.

(٥) في ح : ويقوم بذلك الشيء.

(٦) في أ، هـ : نقص.

(٧) يعني : فللمحروح على الجاني بنسبة هذا النقص من ديته الكاملة. وانظر الذخيرة ٤٠٠/١٢. وقال الزرقاني في شرحه على تحليل ٣٨/٨ : (معنى الحكومة أن يُقدر عبداً فيقوم بعد برئه فيقال : قيمته بدون جناية عشرة ومعها تسعة مثلاً فالتفاوت بين القيمتين مثلاً هو العشر فيحب على الجاني نسبة ذلك من الدية وهو عُشر الدية).

(٨) النوادر ل ٢٧٠ / ب. وانظر التفريع ٢/٢١٥، والمعونة ٣/١٠٣٩، والكافي ٥٩٩، والمقدمات ٣/٣٢٨، والتنبيهات للقاضي عياض ل ١٧٤ / ب، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/٢٠٧ - ٢٠٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٥ / ب.

(٩) في جميع النسخ (عشرة) والصواب بالذكور لأن جراح جمع جراحة. والنظر النص في المتنق ٨٩/٧. (١٠) أصل الخدش الجرح في ظاهر الجلد أو قشره، تقول : خَدَشْتُهُ خَدَشًا أي جرحته في ظاهر الجلد سواء دَبَسِي الجلد أو لا، ويجمع الاسم على خُدُوشٍ. انظر المصباح ١/١٦٥، والمعجم الوسيط ١/٢٢٠ (خدش).

(١١) تكررت كلمة (خدش) في جميع النسخ ولم أفهم المراد منها، ففي "أ"، هـ "هكذا" : "مخوش أو مخوش"، وفي ح : "مخدش أو خدش"، وفي ط : "مخدش أو خدش". والنص هنا بحرفه كما في النوادر ل ٢٧٠ / ب والكلمتان في النوادر رسمتا هكذا : "يمرس أو يخدش". والمثبت كما في شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٠ / أ حيث نقل النص عن المصنف. ولعل التصحيف - والله أعلم -

ثم الحارِصة : تحرص^(١) الجلد، أي تشقه.

ثم السّمحاق : التي [أ/١٦٨] تسلخ الجلد، كأنها تكشطه^(٢) عن اللحم.

ثم الباضعة : تبضع اللحم بعد الجلد، أي تشقه^(٣).

ثم المَلْطَا : بينها^(٤) وبين العظم صفاق^(٥) رقيق^(٦).

ثم المَتَلَحِمة : التي أخذت في اللحم فقطعته^(٧) في غير موضع.

ثم المَوْضِحة : التي توضح عن العظم.

ثم الهاشِمة : التي تهشم العظم.

ثم المنقّلة : التي تطير فراش العظم مع الدواء^(٨).

فيما بين أيدينا من مخطوطات. وانظر التنبيهات ١/١٧٤ والذخيرة ٣٢٨/١٢ وفيهما : (الدامية أولاً لأنها تحلش فتدمي ولا تشق جلدًا). وفي المنتقى ٨٩/٧ : (وقال ابن حبيب : أسماء الجراح في الرأس والوجه عشر أولها : الدامية : وهي التي تدمي الجلد بخدش، ثم الحارِصة ...).

(١) في ح، ط : (الحارِضة تحرض). وفي أ : (تحرس).

(٢) في ح : تكشفه.

(٣) من قوله : (ثم السّمحاق). سقط من أ، هـ.

(٤) نهاية ل ١/١٢. هـ.

(٥) في ح : صفاق.

(٦) في أ، هـ : فتق.

(٧) في ط : فتقطعه.

(٨) هكذا ورد تعريف المنقّلة عند المصنف وفي النواذر ل ٢/٢٧١، والمنتقى ٨٩/٧، كلهم نقلًا عن ابن

حبيب، وقد عرفها الإمام مالك في الموطأ ٦٥٤/٢ فقال : (والمنقّلة : التي يطير فراشها من

العظم ولا تحرق إلى الدّماغ، وهي تكون في الرأس وفي الوجه). وقال ابن المنذر في الإجماع

١١٧ : (وأجمعوا أن المنقّلة هي التي تنقل العظام). وقال في المنقّلة ١٦٤/١٢ : (المنقّلة زائدة

على الهاشمة، وهي التي تكسر العظام وتزيلها عن مواضعها فيحتاج إلى نقل العظم ليلتم). وانظر

التنبيهات ١/١٧٤. وبهذا يظهر أنه لا يشترط أن يطير فراش العظم مع الدواء بل من أصل الجناية،

لكن لعل مراد المصنف أن هذا الاسم يلحق المنقّلة وإن لم تكن كذلك إلا مع الدواء. وسيأتي في

الباب السابع من كتاب الدّيات قول الإمام مالك رحمه الله تعالى : (وإذا شحّه مَوْضِحة عمدًا

ليس فيها هشم فتقلت على الدواء حتى صارت منقّلة؛ أرى أن يستفاد من الجراح مَوْضِحة،

ثم المأمومة : وهي ما أفضت^(١) إلى الدماغ.

قال ابن المواز : والمَلَطَا هي السَّمْحاق^(٢)، وهي التي لاتقطع الجلد ولكن تهشم اللحم^(٣) وتتف الشعر وتدمي ولا تقطع من الجلد شيئاً، والدامية : تدمي ولا تقطع الجلد، والباضعة : هي التي تبضع في الرأس ولا تبلغ العظم^(٤).

٢٠ - فصل [في دية العقل]

قال مالك : وفي العقل الدية^(٥).

محمد : قال ذلك^(٦) مالك وأصحابه، وجاءت به السُّنَّة عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقاله عُمر وغيره^(٧).

نصفه عمر رضي الله عنه
في رجل يبيع ديات

قال^(٨) أشهب : وقضى^(٩) عُمرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه في رَجُلٍ أَصِيبَ بِحَجَرٍ فِي رَأْسِهِ فَذَهَبَ سَمْعُهُ، وَلِسَانُهُ، وَعَقْلُهُ، وَذَكَرُهُ فَلَمْ يُصِيبْ

فإن انتقلت بالمستقاد منه أو زادت أو مات فذلك بذلك، وإن لم ينتقل كان له بقية دية المنقلة، وهو ما بين المنقلة والموضحة وذلك عشر فرائض، ومن الذهب مائة دينار).

(١) في أ، ط، هـ : أفضى. (والمثبت هو الصواب).

(٢) وكذلك قال ابن عبد البر في الكافي ٥٩٩.

(٣) في ح : الجلد.

(٤) النوادر ل ٢٧٠/ب — ٢٧١/أ، والمنتقى ٨٩/٧، وانظر المعونة ١٠٢٣/٣، والكافي ٥٩٩،

والاستذكار ٢٥/١٢٩ — ١٣٠، والمقدمات ٣/٣٢٣، والتهيهات ل ١٧٣/ب — ١٧٤/أ،

والذخيرة ١٢/٣٢٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٠/أ - ب.

(٥) المدونة ٦/٣١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/ب.

(٦) (ذلك). سقط من ح.

(٧) النوادر ل ٢٧٩/أ. وقد تقدم في أول الكتاب حديث : (أن في العقل الدية). أما ما جاء عن

عمر وغيره - رضي الله عنهم - فانظر فيه : مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في

العقل ٩/٢٦٥ - ٢٦٦، وسنن البيهقي في كتاب الديات، باب ذهاب العقل من الجنابة ٨/٨٦.

(٨) سقطت من ح، وفي "٣" : (وقال).

(٩) في أ : قضى.

النِّسَاء، فَقَضَى لَهُ عَمْرٌ بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ وَهُوَ حَيٌّ^(١). وقاله ربعة .

٢١ - فصل [في دية الأذنين]

قال^(٢) مالك^(٣) : وفي الأذنين الدية إذا ذهب السمع، أَصْطَلِمَتَا^(٤) أو بقيتا^(٥).

وذكر بعض البغداديين : أن مالكا رأى مرة في أشرف الأذنين^(٦) الدية كاملة^(٧)، ثم قال : بل حكومة^(٨).

ومن كتاب ابن المواز^(٩) : وقد رأى عمر بن عبد العزيز^(١٠)، وأبو الزناد في أشرف الأذنين الدية، ذكره أبو الزناد عن غير واحد من العلماء^(١١)

(١) وهو (حي). سقطت من "ح". وانظر الأثر في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب من أصيب من أطرافه ما يكون فيه ديتان أو ثلاث. ١٢/١٠، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في العقل ٩/ ٢٦٦، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب ذهب العقل من الجنابة ٨/ ٨٦، وباب اجتماع الجراحات ٨/ ٩٨.

(٢) سقطت من ح، ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) قال عياض في التنبيهات ل ١٧٥/أ : (أَصْطَلِمَتَا الْأُذْنَانِ : قُطِعَتَا مِنْ أَصُولِهِمَا). وقول عياض: (أَصْطَلِمَتَا الْأُذْنَانِ) على لغة : ﴿ يَتَعَابَرُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ﴾. وفي المصباح المنير (مادة صلم) ٣٤٦/١ : (صَلَمْتُ الْأُذُنَ "صَلَمًا" من باب ضرب استأصلتها قطعاً و "أَصْطَلِمْتُهَا" كذلك، و"صَلِمَ" الرجل "صَلَمًا" من باب تعب استوصلت أذنه فهو "أَصْلَمَ").

(٥) المدونة ٦/ ٣١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/ب.

(٦) أشرف الأذنين القطعتان البارزتان حول الصِمَاخ وهو الخرق النافذ إلى الرأس. والمشرف من الشيء ما ارتفع منه، وأشرف الوجه الأذنان والأنف. انظر المصباح (مادة شرف، صمخ).

(٧) من قوله : (إذا ذهب السمع). سقط من "أ"، هـ.

(٨) النوادر ل ٢٧٢/أ، وانظر التفریع ٢/ ٢١٤، والمعونة ٣/ ١٠٣٥، والاستذكار ٢٥/ ٩٩، والمنتقى ٧/ ٨٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤١.

(٩) في ح : محمد.

(١٠) انظر مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات باب الأذن ما فيها من الدية ٩/ ١٥٤.

(١١) وانظر مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب الأذن ٩/ ٣٢٢ وما بعدها، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب الأذن ما فيها من الدية ٩/ ١٥٣ وما بعدها، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب الأذنين ٨/ ٨٥، والخطي ١٠/ ٤٤٨، والاستذكار ٢٥/ ٩٩-١٠٠، والمغني ١٢/ ١١٤-١١٥.

وذلك لما في ظاهر كتاب^(١) عمرو بن حزم، وفي الأذن^(٢) خمسون من الإبل^(٣).

ابن المواز : وقد^(٤) قال^(٥) فيه^(٦) : وفي العين وإنما يعني بذلك البصر^(٧)، وقال : وفي اليد وإنما يعني بذلك الأصابع^(٨).

وقد^(٩) روى أشهب عن ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه^(١٠) إنما أريد بالأذن السَّمْع، وهو معروف^(١١) من كلام العرب، يقول^(١٢) : أذنت لك أي استمعت^(١٣) لك^(١٤).

وقد جاء عن معاوية وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (في السَّمْع الدِّيَّة)^(١٥).

(١) من قوله : (غير واحد من العلماء)، سقط من ح.

(٢) في ط : الأذنين.

(٣) كتاب عمرو بن حزم سبق قريباً. وانظر النص في النوادر ل ٢٧٢ ب، والمتقى ٨٥/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ١/٣٤١.

(٤) (وقد)، ليس في ح.

(٥) في ط : قاله.

(٦) نهاية ورقة ٦١ ط. والمراد بقوله : (قال فيه)، يعني قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن حزم.

(٧) في أ، هـ : النظر.

(٨) النوادر ل ٢٧٢ ب.

(٩) قد. ليس في ح.

(١٠) أنه. ليس في أ، هـ.

(١١) في ح : وهو غير معروف.

(١٢) (يقول)، ساقطة من أ، هـ.

(١٣) في ح : أسمع.

(١٤) النوادر ل ٢٧٢ ب، وانظر الذخيرة ٣٦٣/١٢.

(١٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم، في كتاب الديات، باب السمع ٨٥/٨ - ٨٦.

وقضى بذلك عُمر^(١) وعُثمان ، وعلي^(٢) رضي الله عنهم، وزيد^(٣)، وابن عباس ، وكعب بن سُور^(٤) رضي الله عنهم، وقضوا أن ما نقص من السمع أعطي بحسابه.

وقضى ابو بكر الصديق رضي الله عنه في اصطلام الأذنين بالاجتهاد بخمس عشرة فريضة^(٥)، ولم يقض فيهما^(٦) بالدية، وقال : "يُؤَارِيهِمَا الشَّعْرُ وَالْعِمَامَةُ وَالْقَلَنْسُوَّةُ"^(٧).

(١) راجع مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب من أصيب من أطرافه ما يكون فيه ديتان أو ثلاث ١٢/١٠، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في العقل ٩/٢٦٦، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب السمع ٨/٨٦، وباب ذهاب العقل من الجنابة ٨/٨٦، وباب اجتماع الجراحات ٨/٩٨.

(٢) راجع مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب الأذن ٩/٣٢٣، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب الأذنين ٨/٨٥.

(٣) راجع مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب إذا ذهب سمعه وبصره ٩/١٦٦، وسنن البيهقي الكبرى في كتاب الديات، باب السمع ٨/٨٦.

(٤) هو كعب بن سُور - بضم المهملة وسكون الواو - ابن بكر بن عبيد الأزدي، يقال إنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل : إنه لم يره، وهو معدود في كبار التابعين، وكان من العلماء والأعيان المقدمين في صدر الاسلام، ولاء عمر رضي الله عنه قضاء البصرة، وأقره عثمان رضي الله عنه، فأقام إلى أن كانت وقعة الجمل في جمادى سنة ست وثلاثين، ولما اجتمع الناس خرج بين الصفيين وبهده المصحف يناشدهم ترك القتال فأناه سهم غرَّب - أي لا يُدْرَى من رمى به - فقتله. له ترجمة في المعارف لابن قتيبة ١٩٠، وسير أعلام النبلاء ٣/٥٢٤، والإصابة ٣/٢٩٧، والأعلام ٥/٢٢٧.

(٥) في جميع النسخ (بخمسة عشر فريضة).

(٦) في ح، ط : فيها.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب الأذن ٩/٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، وابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب الأذن ما فيها من الدية ٩/١٥٣، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب الأذنين ٨/٨٥.

[٢٢ - فصل : فيمن ردّ أذنه أو سنه بعد الجناية عليها أو القصاص منها
فنبتت]

قال في المدونة : ومن قُطعت أذنه عمداً فردها فنبتت^(١)؛ فله القود فيها،
والسن كذلك^(٢)، ولو ردّ السن في الخطأ لكان له العقل^(٣).

وقال^(٤)أشهب : إذا رُدّت الأذن أو السن [١٦٨/ب] في الخطأ فنبتت فلا
عقل لها، لأن جراح الخطأ إذا برئت فلا شيء فيها، إلا^(٥) أن تَبْرَأَ على شَتَيْنٍ، إلاّ
المُوضِحة، والمُنْقَلَة، والمأمومة، والجائفة^(٦).

ومن العتية قال^(٧)يحيى عن ابن القاسم : ومن قطع أذن رجل فردها
فنبتت، فإن عادت لهيتها فلا عقل له فيها، وإن كان في نبوتها ضعف فله
بحساب ما يُرى من نقص قوتها.

قيل له : فالسن تطرح ثم يردّها بعد ذلك^(٨)صاحبها فتنبت؟
قال : يغرم عقلها تماماً.

والفرق بينهما : أن الأذن إذا ردت استكملت وعادت لهيتها، وجرى
فيها الدم^(٩)، والسن لا يجري فيها دمها أبداً^(١٠)، ولا ترجع^(١١) كما كانت

الفرق بين السن والأذن
على رأي ابن القاسم

(١) (فنبتت). سقطت من ح.

(٢) في ط : وكذلك السن.

(٣) المدونة ٦ / ٣١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/ب.

(٤) في ح : قال.

(٥) (إلاّ). سقط من أ.

(٦) انظر التواذر ل ٢٨٧/ب، والتبصرة للحمي ١٠٧/أ، والبيان والنحصيل ١٦ / ٦٥، ٦٦، ٦٧،
وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٢، والذخيرة ١٢ / ٣٦٣.

(٧) (قال). سقط من ح.

(٨) (بعد ذلك). زيادة من ط.

(٩) في "٣" : (فيه الدم). وهنا نهاية ل ٥٣ / أ.

(١٠) (أبداً). سقطت من "أ"، ط، هـ. والمثبت من "ح" وموافق لما في العتية.

(١١) في ط : ولا رجع.

أبدأ^(١)، وإنما تراد^(٢) للجمال^(٣).

ومنه ومن كتاب محمد^(٤) قال^(٥) أشهب عن مالك : وإن كُسرت^(٦) سن الكبير خطأ، فأخذ^(٧) ديتها ثم ردها فنبتت؛ فإنه لا يرد شيئاً^(٨).

سن الكبير
تُكسر خطأ

محمد : وقاله ابن القاسم، وليس السن عند ابن القاسم^(٩) كغيرها؛ لأنه يرى فيها ديتها وإن نبتت قبل أن يأخذ^(١٠).

وقال أشهب : هي كغيرها من الجراح لا شيء له إن^(١١) نبتت أو ردها فنبتت - إلا أن يكون ذلك [بعد] أن يأخذ لها عقلاً^(١٢) - فلا شيء له إلا في العمد، فله^(١٣) القصاص^(١٤).

السن كغيرها
عند أشهب

قال فيه وفي المجموعة عن مالك : ولو طرح سن رجل عمداً^(١٥)، أو

(١) أبدأ. سقطت من ح. والمثبت من باقي النسخ وموافق لما في العتبية.

(٢) في ح : يرجع.

(٣) العتبية بشرحها البيان والتحصيل ١٦/١٥٨، وانظر شرح تهذيب المدونة ل ١/٣٤١.

(٤) نهاية ل ١٢/ب. هـ.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) في ح، ط : طُرحت.

(٧) في ط : وأخذ.

(٨) العتبية مع شرحها البيان والتحصيل ١٦/١٠٥.

(٩) في "هـ" : (عند ابن عباس القاسم). و"عباس" مضروب عليه.

(١٠) النوادر ل ٢٨٧/أ، وتبصرة اللخمي ل ١٠٧/ب.

(١١) (إن). في ط فقط. والعبارة في أ، هـ : (كغيرها من الجراح إذ لا شيء له...).

(١٢) العبارة في جميع النسخ وفي النوادر ل ٢٨٧/أ : (إلا أن يكون ذلك قبل أن يأخذ لها عقلاً).

وحتى تتفق العبارة مع ما ذهب إليه أشهب، وليستقيم النص تكون العبارة كما في الصلب.

وأعاد المصنف (لا شيء له) ليستثني منها العمد فله فيه القصاص. وانظر تبصرة اللخمي ل ١٠٧/أ.

وقال فيه (قال محمد : وليس السن عند ابن القاسم كغيرها، ... وقال أشهب : ذلك مثل غيره

من الجراح لا شيء له، قال : وكذلك لو ردها فنبتت لم يكن له شيء إلا أن يكون قد أخذ

لذلك عقلاً ولا يرده إلا أن يكون عمداً ففيه القصاص بكل حال).

(١٣) في ح : (وله). وفي "أ، هـ" : (فلها).

(١٤) النوادر ل ٢٨٧/أ، وتبصرة اللخمي ل ١٠٧/أ، والبيان والتحصيل ١٦/٦٦.

(١٥) (عمداً). ساقطة من أ.

قطع^(١) أذنه عمداً^(٢)، فردها فلم تثبت، فاقتص من الجاني فردها الجاني فنبئت؛ فإن للمجروح عقل أذنه وسنه.

قال : وكذلك لو ردهما الأول فنبتا^(٣) ثم اقتص من الجاني فردهما^(٤) الجاني أيضاً فنبتا^(٥)، فلأول^(٦) العقل، وإن لم ينبتا للجاني؛ فلا شيء له^(٧).

٢٣ - فصل^(٨) [في دية الأسنان]

ومن المدونة قال^(٩) مالك : وفي كل سن^(١٠) خمس من الإبل، والأضراس والأسنان سواء^(١١).

محمد : وقاله^(١٢) ابن القاسم وأشهب عن مالك، واجتمع^(١٣) عليه رأي أهل العلم؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (في السن خمس من الإبل)^(١٤). والضرس سن، روي ذلك عنه من غير^(١٥) طريق^(١٦).

(١) في ح : طرح.

(٢) ساقطة من أ، ط، هـ.

(٣) في أ، هـ : فنبتا.

(٤) في ح : وردهما.

(٥) في أ، هـ : فنبتا.

(٦) في أ : فللجاني.

(٧) النوادر ل ٢٨٧ ب، وانظر ٢٨١ ب، والذخيرة ١٢/٣٦٣.

(٨) ساقطة من ح.

(٩) قال (. ساقطة من ح.

(١٠) (سن). سقطت من "٣". وفي "هـ" : (من).

(١١) الكلمة مكررة في أ. وانظر النص في المدونة ٦/٣١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠ ب.

(١٢) في ح : وقال.

(١٣) في أ : واجتمعا.

(١٤) هذا ورد في كتاب عمرو بن حزم وقد تقدم تخريجه، وانظر الموطأ في كتاب العقول، باب ذكر

العقول ٢/٦٤٧، وباب العمل في عقل الأسنان ٢/٦٥٧، وانظر أيضاً سنن البيهقي الكبرى في

كتاب الدييات، باب دية الأسنان ٨/٨٩.

(١٥) (غير). ساقطة من ح.

(١٦) انظر النوادر ل ٢٧٣ ب، والاستذكار ٢٥/١٤، ١٤٧، والمنتقى ٧/٩٤، والمغني ١٢/١٣٠ - ١٣١.

وفي حديث ابن شهاب : (في كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ) (١).

قال مالك : وأخبرني داود بن الحصين (٢) أَنَّ أَبَا غَطَفَانَ الْمُرِّيَّ (٣) أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ (٤) أَرْسَلَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ (٥) فَسَأَلَهُ عَنْ مُقَدِّمِ الْقَمِ (٦) وَمِثْلِ الْأَضْرَاسِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : "لَوْ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَصَابِعِ، عَقَلَهُمَا (٧) سَوَاءً" (٨).

قال أشهب : وأخبرني بعض أهل العلم من أهل المدينة عن عطاء بن أبي

اختلاف قضاء
عمر رضي الله عنه
في الأسنان

(١) راجع السنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب دية الأسنان ٩٠/٨. حيث روى رحمه الله تعالى بسنده إلى زيد بن أسلم وذكر حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه : (وفي الْأَسْنَانِ الدِّيَةُ). وروى آخر عن معاذ بن جبل مرفوعاً : (وفي الْأَسْنَانِ الدِّيَةُ كُلُّهَا مِيقَةً مِنَ الْإِبِلِ). ثم قال : (وفي إسناده ضعف، وحديث زيد بن أسلم منقطع ورواية من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : " في كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ " أكثر وأشهر).

(٢) هو داود بن الحصين المدني، أبو سليمان مولى بني أمية، حدث عن أبيه وعكرمة والأعرج، وحدث عنه الإمام مالك وابن اسحاق، وغيرهما. قال في التقريب : (ثقة إلا في عكرمة، ورُمي برأي الخوارج) توفي سنة خمس وثلاثين ومئة. له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ١٠٦/٦، والمسير ١٤٠/١، وتهذيب التهذيب ١٥٧/٣، والتقريب ١٩٨ رقم (١٧٧٩).

(٣) في أ، هـ : (المزني). وفي "ح" : (أن أباه غطفان المزني).

وأبو غَطَفَانَ هو ابن طريف أو ابن مالك الْمُرِّي، المدني، قيل : اسمه سعد، روى عن أبيه، وأبي هريرة، وابن عباس، وغيرهم. وعنه : عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهما. لزم عثمان رضي الله عنه وكتب له وكتب أيضا لسروان. قال في التقريب : (ثقة من كبار الثالثة - يعني من الطبقة الوسطى من التابعين أمثال الحسن وابن سيرين رحمة الله عليهم - له ترجمة في تهذيب التهذيب ٢١٨/١٢ - ٢١٩، والتقريب ٦٦٤ رقم (٨٣٠٢).

(٤) في أ : مروان بن عبد الحكم.

(٥) في ح : إلى عند ابن عباس.

(٦) في أ، هـ : فسأله هل مقدم بالقم.

(٧) في ح : عقلها.

(٨) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العقول، باب العمل في عقل الأسنان ٦٥٦/٢ - ٦٥٧، وعبد الرزاق في مصنفه في كتاب الديات، باب الأسنان ٣٤٥/٩، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب الأسنان كلها سواء ٩٠/٨.

رباح عن عبيد بن عمير^(١) الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :
"الْأَسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءٌ" ^(٢) الضَّرْسُ وَغَيْرُهُ" ^(٣).

وإن كان قد [١٦٩/أ] اختلف في ذلك عن عمر، فروي^(٤) عنه : أنه
قضى في^(٥) الضَّرْسِ بِحَمَلٍ، وفي التَّرْقُوةِ بِحَمَلٍ، وفي الضَّلْعِ بِحَمَلٍ^(٦).

وقال سعيد بن المُسَيَّب : إنما قضى مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه في الضَّرْسِ
بِخَمْسَةِ أَعْرَةِ، تزيد الدية في قضاء^(٧) معاوية، وتنقص في قضاء عمر، ولو كنت
أنا لجلعت في الأضراس بعيرين بعيرين فيتم عقل الفم الدية سواء^(٨)، واستحسن
هذا عبد العزيز بن أبي سلمة^(٩).

قضاء معاوية رضي
الله عنه في الأسنان
ومقارنته بقضاء عمر

(١) في أ، هـ : (عبد الله بن عمر). وفي "ح" : (عبد الله بن عمر). وفي "ط" (عبيد الله).
والصواب المثلث وقد تقدمت ترجمته.

(٢) الكلمة مكررة في أ.

(٣) راجع رأي عمر رضي الله عنه في ذلك في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب الأسنان
٣٤٥/٩، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب الأسنان كلها سواء ٩٠/٨ - ٩١.

(٤) في أ، هـ : وروي.

(٥) في ح : (أنه قضى معاوية في). انتقال نظر.

(٦) نهاية ورقة ٦٢ ط.

وانظر الأكثر في الموطأ في كتاب العقول، باب جامع عقل الأسنان ٦٥٦/٢، ومصنف عبد الرزاق
في كتاب العقول، باب الأسنان ٣٤٥/٩ رقم (١٧٤٩٦)، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب
الديات، باب ما جاء في الترقوة والضلع ٩٩/٨.

(٧) في ط : فضل.

(٨) راجع الموطأ في كتاب العقول، باب جامع عقل الأسنان ٦٥٦/٢، ومصنف عبد الرزاق في كتاب
العقول، باب الأسنان ٣٤٧/٩، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب من قال : تفضل
بعض الأسنان على بعض ١٩٠/٩، وسنن البيهقي الكبرى في كتاب الديات، باب الأسنان كلها
سواء ٩٠/٨.

(٩) هذه العبارة وردت في جميع النسخ، والذي في النوازل ٢٧٣/ب، والمتقى ٩٣/٧ أن الذي
استحسن هذا الرأي هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وقال الباجي في المتقى ٩٣/٧ : (قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأضراس بعير بعير
وقضى معاوية بخمسة أعره، ورأى سعيد بن المسيب بعيرين بعيرين في كل ضرس واستحسن

محمد : ولسنا نرى ذلك صواباً، ويكتفى في^(١) ذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ فِي السِّنِّ خَمْساً مِنَ الْإِبِلِ) ، فلو كان الضرر خلاف^(٢) السِّنِّ لذكره مع ماوافق ذلك^(٣).

ومن^(٤) قول عمر، وابن عباس : "إن الأضراس والأسنان سواء"، وقاله عروة بن الزبير^(٥)، وشريح^(٦)، ومسرئوق^(٧)، وقاله مالك وأصحابه^(٨).

عمر بن عبد العزيز قول ابن المسيب لما فيه من موافقة عقل جميعها الدية الكاملة لأنها تزيد على قضاء معاوية وتنقص في قضاء عمر، قال ابن مزين : وسألت عن ذلك فقال : تفسر ذلك أن عمر بن الخطاب كان يجعل في الأضراس بعيراً بعيراً والأضراس عشرون وكان يجعل في الأسنان خمسة والأسنان اثنتا عشرة أربع ثانياً وأربع رابعيات وأربعة أنياب فدية جميع ذلك ثمانون بعيراً فنقصت عن دية النفس عشرون بعيراً، قال : وكان معاوية بن أبي سفيان يجعل في الأضراس خمسة خمسة فجميع ذلك ستون ومئة فقد زاد على دية النفس ستين، وقال سعيد لو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين بعيرين فذلك أربعون بعيراً وفي الأسنان خمسة خمسة فذلك ستون مائة المئة كاملة، والذي قاله معاوية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانظر الاستذكار ١٤٦/٢٥ - ١٤٧. وقال : (الاختلاف إنما هو في الأضراس العشرين لآي الأسنان الاثنتي عشرة . . . وعلى قول سعيد بن المسيب إذا كان في الأضراس بعيران بعيران وهي عشرون ضرراً وفي الأسنان ستون فذلك الدية سواء. قال أبو عمرو : لاعمى لاعتبار دية الأسنان بدية النفس لا في أصول ولا في قياس لأن الأصول أن يقاس بعضها على بعض، وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن خمسا من الإبل فينتهي من الأسنان جميعا حيث ما انتهى بها عددها كما لو فقت عين إنسان وقطعت يده ورجلاه وذكره وخصيتهاء لجمع له في ذلك أكثر من دية نفسه أضعافاً، فلا وجه لاعتبار دية الأضراس بدية النفس).

(١) في أ، هـ : من.

(٢) في أ، هـ : خالف.

(٣) انظر النوازل ٢٧٣/ب.

(٤) في أ، ط، هـ : من.

(٥) راجع قول عروة رضي الله عنه في الموطأ ٦٥٧/٢، ومصنف عبد الرزاق في كتاب العقول باب الأسنان ٣٤٤/٩، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات باب كم في كل سن؟ ١٨٧/٩.

(٦) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم، أبو أمية الكندي التابعي قاضي الكوفة، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الاسلام، قال النووي : (ويقال : شريح بن شرحبيل، ويقال : ابن شراحيل، ويقال : إنه من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن والصحيح الأول. أدرك النبي صلى

قال مالك : وذلك الأمر اجتمع عليه عندنا^(١).

ابن مزين : الأضراس عشرون، والأسنان اثنتا عشرة سنناً^(٢)، أربع ثنانيا، وأربع رباعيات، وأربعة أنياب، وهذا جارٍ على قول سعيد بن المسيب.

عند الأسنان
وذكر أسنانها

وغير ابن مزين يقول : الأضراس ستة عشر، ويزيد في الأسنان أربع^(٣)

الله عليه وسلم ولم يلقه، وقيل : لقيه، والمشهور الأول). روى عن عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم، وعنه : إبراهيم النخعي، وابن سيرين وغيرهما. ولاء عمر رضي الله عنه قضاء الكوفة وأقرؤه بعده فبقي على قضائها ستين سنة، وكان قد قضى بالبصرة سنة، وكان يقال له : قاضي المصرين. اتفق العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وأنه أعلمهم بالقضاء. مات رحمه الله تعالى سنة ثمان وسبعين وعمره مئة وعشرون سنة. له ترجمة في طبقات الشوازي ٨٠ - ٨١، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٤٣/١، وسمر أعلام النبلاء ١٠٠/٤، وتهذيب التهذيب ٢٨٧/٤، والاصابة ١٤٤/٢، والأعلام ١٦١/٣.

وراجع قول شريح رضي الله عنه في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول باب الأسنان ٣٤٤/٩، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات باب كم في كل سن؟ ١٨٦/٩.

(٧) في "أ"، هـ : (مروان).

ومسروق هو ابن الأجدع بن مالك أبو عائشة الوادعي الحمداني التابعي، الامام العلم، من أهل اليمن، يقال : إنه سُرق في صغره ثم وجد فسمي مسروقاً. روى عن أبي بكر الصديق وعثمان وعلي وابن مسعود - وهو من أصحابه - وغيرهم، وعنه : الشعبي والنخعي وغيرهما، قال النووي : (اتفقوا على جلالة وتوثيقه وفضيلته وامامته). توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث وستين. وقيل في غيرها. له ترجمة في : طبقات الشوازي ٨٠، وتاريخ بغداد ٢٣٢/١٣، وتهذيب الأسماء واللغات ٨٨/٢، وسمر أعلام النبلاء ٦٦/٤، وتهذيب التهذيب ١٠٠/١٠، والاصابة ٤٦٩/٣، والأعلام ٢١٥/٧.

وانظر قول مسروق رضي الله عنه في مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات باب كم في كل سن؟ ١٨٧/٩.

(٨) (وأصحابه). ساقطة من "أ"، هـ.

راجع قول الإمام مالك في الموطأ ٦٥٧/٢، وانظر التفريع ٢١٥/٢، والمعونة ١٠٣٨/٣، والكناني ٥٩٧، والاستذكار ١٤٧/٢٥.

(١) الموطأ ٦٥٧/٢.

(٢) (سنناً). سقطت من "ح، ط". وفي جميع النسخ : (والأسنان اثنا عشر سنناً... وأربع أنياب).

(٣) في ح : أربعة.

ضواحك، وهي التي تلي الأنياب^(١).

قال في المدونة : وفي السن السوداء خمس من الإبل^(٢) كالصحيحة^(٣).

دبة السن السوداء

محمد : لأنه قد أذهب منفعتها، ولو ضرب به فاسودت سنه؛ فقد تم عقلها؛
لأنه قد أذهب جمالها^(٤)، وأن عمر رضي الله عنه لما صنّف أمر^(٥) العقول قال
: "وفي^(٦) السن إذا اسودّت فقد تمّ^(٧) عقلها، وإذا^(٨) طُرِحَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ
تَمَّ عَقْلُهَا أَيْضاً مَرَّةً أُخْرَى" ، وقاله سعيد^(٩) بن المسيب ، وقاله^(١٠) مالك،
وكفى بقول مالك حجة.

قال علي^(١١) بن أبي طالب رضي الله عنه : "يَنْتَظَرُ بِالسِّنِّ حَوْلًا كَامِلًا
إِذَا أَصِيبَتْ، فَإِنْ^(١٢) اسودّت ففِيهَا دِيْتُهَا^(١٣) كَامِلَةٌ، وَإِلَّا فَبِحِسَابِ
ذَلِكَ"^(١٤).

مدة الانتظار بالسن
إذا أصيبت

(١) انظر : النوادر ل ٢٧٣/ب، والنكت ٤٣٧، والمتقى ٩٣/٧، والذخيرة ٣٦٣/١٢ - ٣٦٤.

(٢) نهاية ل ١٣/أ. هـ.

(٣) في ط : مثل الصحيحة. وانظر النص في المدونة ٣١٣/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/ب.

(٤) المتقى ٩٣/٧. وانظر النوادر ل ٢٧٣/ب - ٢٧٤/أ.

(٥) (أمر). سقطت من ح.

(٦) (في). سقط من ح.

(٧) في أ، هـ : فقدم.

(٨) في أ، هـ : فإذا.

(٩) (سعيد). ليست في ح.

(١٠) (قاله). ليست في ح.

(١١) (علي). ليس في ح.

(١٢) في ح : وإن.

(١٣) في أ : دية.

(١٤) أخرج البيهقي في السنن الكبرى قول عمر وعلي رضي الله عنهما، وكذلك قول سعيد بن المسيب
ومالك رحمهما الله في كتاب الديات، باب السن تضرب فتسود وتذهب منفعتها ٩١/٨. وانظر
أيضا في قول عمر وعلي رضي الله عنهما مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب صدع السن
٣٤٩، ٣٤٨/٩ - ٣٥٠، وقول ابن المسيب في باب السن السوداء ٣٥٠/٩. وانظر أيضا في قول علي

وكتب بذلك عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى عامله^(١) بالمدينة :
 "أَنَّ السِّنَّ إِذَا اسْوَدَّتْ^(٢) فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا"^(٣).

قال مالك في المدونة : إلا أن تكون السن السوداء تظطرب اضطراباً شديداً فليس على من قلعها إلا الاجتهاد، وإن كانت سن أو ضرس مأكولة قد ذهب بعضها، فقلعها رجل عمداً أو خطأ؛ ففيها على حساب ما بقي من ديتها^(٤)؛ لأنها غير تامة^(٥).

دنة السن السوداء
الضطربة والسن
للمأكولة والمخلف لونها

وإذا كانت السن سوداء، أو صفراء، أو حمراء، فأسقطها رجل؛ ففيها العقل كاملاً، والسوداء أشد.

قيل : فإن ضربه فاسودت [ب/١٦٩] سنه، أو احمرت، أو اصفرت أو اخضرّت^(٦)؟

قال : إذا اسودت فقد تم عقلها، فإذا^(٧) كان ذلك كالسواد فقد تم عقلها^(٨)، وإلا فعلى حساب^(٩) مانقص^(١٠).

رضي الله عنه مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب السن إذا أصيبت فاسودت ٢٠٠/٩، ٢٠١، وباب السن إذا أصيبت كم يبرص بها ٢٠٢/٩. وقول ابن المسيب رحمه الله في باب السن إذا أصيبت فاسودت ٢٠١/٩. وراجع أيضاً في قولهم جميعاً المحلي ٤١٦/١٠ - ٤١٧. وانظر لقول مالك رحمه الله للذئبة ٣١٣/٦، ٣٢١، وانظر النوادر ل ٢٧٣/ب، والذخيرة ٣٦٤/١٢.

(١) في أ : لعامله.

(٢) في ح : استودت.

(٣) أعرجه عنه ابن حزم في المحلي ٤١٦/١٠.

(٤) (من ديتها) سقط من ح، ط.

(٥) في ح : (غير ناقة). وانظر النص في المدونة ٣١٣/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٠/ب.

(٦) في ح : أو اخضرّت أو اصفرّت.

(٧) في ح : وإذا.

(٨) من قوله : (فإذا كان ذلك كالسواد). سقط من ط.

(٩) (حساب). سقطت من ط.

(١٠) المدونة ٣٢١/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣/ب.

قال أشهب : الخضرة^(١) أقرب إلى السواد، ثم الحمرة ثم الصفرة^(٢)، وفي ذلك كله بقدر ماذهب من بياضها إلى ما بقي منه إلى اسودادها^(٣).

وقال^(٤) ابن القاسم في المستخرجة نحو قول أشهب هذا^(٥).

ومن المدونة قال^(٦) مالك : وإذا ضُربت السن فتحرّكت؛ فإن كان اظطراباً شديداً، تم عقلها؛ وإن كان تحريكاً خفيفاً عقل لها بقدر ذلك. من ضُربت سنة تحركت

قال ابن القاسم : والسنُّ الشديدة الاضطراب ينتظر بها سنة^(٧).

قال في الديات : ومن كسر بعض سن رجل عمداً ففيها^(٨) القصاص بعض السن

٢٤ - فصل [فيما جاء في الأجفان والحاجبين، وشعر الرأس، والظفر]

قال مالك^(١٠) : وليس في جفون العين، وأشعارها، إلا الاجتهاد.

وفي حلق الرأس إذا لم ينبت الاجتهاد، وكذلك اللحية.

وليس في عمد ذلك قصاص.

وكذلك الحاجبين إذا لم ينبتا^(١١).

(١) في أ، ح، هـ : الحمرة.

(٢) في أ، هـ : (ثم الخضرة ثم الصفرة). وفي "ح" : (ثم الحمرة إلى الصفرة).

(٣) في أ، هـ : (سوادها). وانظر النص في النوادر لـ ٢٧٣/ب، والمتقى ٩٤/٧، والذخيرة ٣٦٤/١٢.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) (هذا). سقط من "ح". وانظر قول ابن القاسم في العتبية ٤٥٩/١٥. وانظر النوادر لـ ٢٧٣/ب، والمتقى ٩٤/٧.

(٦) (قال). سقطت من ح.

(٧) المدونة ٦ / ٣٢١، وتهذيب المدونة لـ ٢٣٣/أ.

(٨) في أ : ففيه.

(٩) المدونة ٦ / ٤٣٣، وتهذيب المدونة لـ ٢٤٢/ب.

(١٠) ساقطة من ح.

(١١) المدونة ٦ / ٣١٤، وتهذيب المدونة لـ ٢٣٠/ب - ٢٣١/أ.

وفي الظفر القصاص؛ إلا أن يقلع خطأ فلا شيء فيه إذا برأ وعاد لهيئته، فإن برأ على عثم ففيه الاجتهاد^(١).

٢٥ - فصل [في الجناية على العين، وكيف لو أخذت الدية وبرئت العين، ومدة الانتظار بالجراح، وتأخير القود إلى البرء، ونماء جرح المستقاد منه] قال مالك^(٢) : ومن ضرب عين رجل خطأ فانخسفت، أو ابيضت، أو ذهب بصرها وهي قائمة؛ ففيها ديتها^(٣)، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (في العَيْنَيْنِ الدِّيَةُ، وفي البَصَرِ الدِّيَةُ)^(٤).

قال أشهب : فإذا^(٥) ذهب البصر فليس فيه إلا ما فرض^(٦) النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يزداد لشينها، برئت أو انخسفت^(٧).

قال^(٨) مالك : وإن كان ذلك عمداً فانخسفت العين؛ خسفت عينه^(٩)، وإن كان يستطاع القود من البياض والعين^(١٠) قائمة؛ أقيد، وإلا فالعقل. ومن ضرب عين رجل، فنزل فيها^(١١) الماء أو ابيضت^(١٢)، فأخذ^(١٣) ديتها،

(١) المدونة ٦ / ٤١٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣١ / أ.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) نهاية ورقة ٦٣ ط. وانظر النص في المدونة ٦ / ٣١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣١ / أ.

(٤) قوله صلى الله عليه وسلم " في العينين الدية " في كتاب عمرو بن حزم وقد سبق، لكن قوله : " وفي البصر الدية " لم أقف عليه. ثم إنني وجدت الحافظ قال في التلخيص الحبير ٤ / ٢٩ : (حديث معاذ : " في البصر الدية " لم أجده).

(٥) في ح : وإذا.

(٦) في ح : إلا فرض.

(٧) انظر النوادر ل ٢٧٢ / ب.

(٨) ساقطة من ح.

(٩) في ح : عينه.

(١٠) في أ، هـ : أو العين.

(١١) نهاية ل ١٣ / ب. هـ.

(١٢) في ح : فأبيضت.

(١٣) في ح : وأخذ.

ثم برئت^(١)؛ فليرد الدية^(٢).

محمد^(٣) : وقال^(٤) أشهب : لا يرد شيئا إذا كان قد استوفى بها، وبلغت حقيقتها، ولعل ذلك بقضية قاض بمجتهد.

ابن المواز : إن كان^(٥) ذلك بقضية، وبعد الاستقصاء، والأناة؛ فلا يرد، وإن عادت لهيئتها^(٦) قبل أن يقبض شيئا وقبل الاستيناء بها فلا شيء له^(٧).

قال في المدونة : ويتنظر بالعين سنة؛ فإن مضت السنة والعين منخسفة لم تبرأ؛ فليتنظر برؤها، ولا يكون قودا ولادية^(٨) إلا بعد البرء^(٩).

محمد : وذكر ذلك^(١٠) مالك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. [١٧٠/أ] وقاله^(١١) مالك^(١٢). وقال^(١٣) أيضاً : يتنظر سنة.

وبالسنة أخذ أشهب قال : ويتنظر بالعين تبيض إلى تناهي أمرها، فإن^(١٤) استقر مقرها، عُقِلَ ماذهب منها، وإن كان قبل السنة، وليس^(١٥) وراء السنة

(١) في أ، هـ : فبرئت.

(٢) المدونة ٦ / ٣١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/أ.

(٣) ساقط من ط.

(٤) في ح : قال.

(٥) في "أ، هـ" : (وإن كان). وفي "ح" : (أو كان).

(٦) (لهيئتها). سقطت من "أ، ط، هـ".

(٧) انظر تبصرة اللخمي ١٠٧/أ، وعقد الجواهر ٣/٢٦٤، والذخيرة ١٢/٣٦٤، وشرح تهذيب

المدونة ل ٣٤٢/ب.

(٨) في أ، هـ : ودية.

(٩) المدونة ٦ / ٣١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/أ.

(١٠) (ذلك). سقط من أ.

(١١) في ح : وقال.

(١٢) النوادر ل ٢٨٦/أ.

(١٣) (وقال). سقطت من ح.

(١٤) في ح : وإن.

(١٥) (وليس). سقط من ط.

انتظار، وذلك في الخطأ.

قيل^(١) لأشهب : فإن مضت السنة والجرح بحاله؟

قال : يعقل مكانه، ثم إن برأ^(٢) فله مأخذ، وإن ترامي إلى أكثر من ذلك؛ طالبه^(٣) بما زاد، والظالم أولى بالحمل عليه^(٤).

ومن المجموعة : روى^(٥) ابن القاسم، وابن وهب، عن مالك قال^(٦) : الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا يقاد من كسر اليد، والرجل^(٧)، ولا يقاد من الجراح، ولا يعقل في الخطأ حتى يبرأ الجروح فيستقيد، ثم إذا نما^(٨) جرح المستقاد منه إلى غيره، أو إلى النفس^(٩)؛ فلا شيء له على الأول، ولو برأ وشل^(١٠) الأول، أو برأ جرحه على عظم؛ فلا قود عليه^(١١) في ذلك، ويعقل له^(١٢) بقدر ذلك الشين^(١٣)، قال عنه علي^(١٤) : في مال الجاني دون العاقلة، ويتبع به في عدمه، وكذلك جراح الجسد.

قال^(١٥) أشهب : وإنما لا يقاد من الجرح حتى يبرأ؛ لأنه قد يتفرع إلى

علة انتظار البرء

(١) في ط : قال.

(٢) في ح : بلغ.

(٣) في ح : (طلبه). وهنا نهاية ل ٥٤ / أ. أ.

(٤) (عليه). في " ح " فقط. وانظر النوادر ل ٢٨٥ / ب - ٢٨٦ / أ، والذخيرة ٣٦٢ / ١٢.

(٥) في أ، هـ : وروى.

(٦) (قال). مكررة في " ح، ط ".

(٧) في ط : أو الرجل.

(٨) (نما). سقطت من ح.

(٩) في أ، هـ : (ثم إذا نما جرح المستقاد منه إلى غير النفس).

(١٠) في ح، ط : (وسل). بالمهمل.

(١١) (عليه). سقطت من " ح، هـ ".

(١٢) في أ، هـ : ويعقله.

(١٣) في ط : (بقدر ما في ذلك الشين).

(١٤) علي بن زياد. وقد تقدمت ترجمته.

(١٥) ساقطة من ح.

النفس فلا يؤخذ بقصاص جرح ونفس، وإن كان جرح لا يقاد منه؛ فلا تجتمع^(١) عليه دية جرح، وقود نفس، وإن كان خطأ فقد تعود نفساً، أو تصير إلى ما تحمله العاقلة، وقد كان مما يكون في ماله، وأما كل جرح^(٢) تحمل العاقلة أوله كالجائفة، والمأمومة^(٣)، أو مواضع تبلغ ثلث الدية؛ فقد لزم العاقلة الثلث لا يزول^(٤)، فله تعجيل^(٥) ما حل منها، وما تنامي^(٦) من زيادة فله إذا تنامي.

ولم ير ابن القاسم : أن يعجل له شيء^(٧)، إذ قد يجب على العاقلة دية النفس بقسامة، وقد تقدم هذا^(٨).

قال ابن القاسم^(٩) : وكذلك مقطوع الحشفة لو قال : لي^(١٠) الدية بكل حال، فلم^(١١) يؤخروني؟ لم يكن بد من تأخير ذلك، ولعل ذلك يوول إلى جراحة أخرى.

وقال^(١٢) أشهب في هذا أيضاً : لولا ماضى من فعل السلف ألا قود ولادية حتى يراً المجروح، وبلغني ذلك عن الصديق، لكان هذا لا يؤخر، ولا أدري^(١٣) لعل هذا أصل لا ينبغي خلافه، ولعل من يتوقف في هذا إذ قد ثبت

(١) في أ، هـ : (يجمع). وفي "ح" : (تجمع).

(٢) من قوله : (وقود نفس). سقط من "أ"، هـ. ولعله انتقال نظر.

(٣) في أ، هـ : أو المأمومة.

(٤) في أ، هـ : (إلا أن يزول) وفي ح، ط : (إلا أن لا يزول). وفي النواذر (لأن لا يزول). ولعل

الصواب المثبت.

(٥) في أ، هـ : تعجل.

(٦) في أ، هـ : تناها.

(٧) في "ط" : (ولم ير ابن القاسم : إذا تنامي أن يعجل له شيء).

(٨) (هذا). ليس في ح.

(٩) في ح : (لابن القاسم).

(١٠) في أ، هـ : في.

(١١) في أ، هـ : فلا.

(١٢) في ح : قال.

(١٣) في أ، هـ : ندري.

الحشفة، وقد قيل لمالك : إن اللسان ينبت^(١)، فقال : لا يجعل فيه بالدية^(٢).

قال^(٣) أشهب : فلا^(٤) تفرض عليهم^(٥) [١٧٠/ب] الدية حتى تقرأ الحشفة، فإن تمت سنة ولم تقرأ، فلتفرض عليهم الدية^(٦) في ثلاث سنين مؤتلفة لا يحسب فيها ماتقدم^(٧).

قال في المدونة : وإن ضُربت العين فسال دمعها؛ انتظر بها سنة^(٨) فإن لم يقرأ^(٩) دمعها ففيها حكومة^(١٠).

في العين تُضرب
فيسيل دمعها

٢٦- فصل [في الجناية على اليد أو الرجل، ومن يقتص في الجراح والقتل]

ومن ضرب^(١١) يد رجل، أو رجله، فشلت^(١٢)؛ فقد تم عقلها، وإن كانت الضربة عمداً؛ فإن الضارب يضرب مثلها قصاصاً، فإن شلت يده وإلا كان

(١) في أ، هـ : وقد قيل لما كان اللسان ينبت.

(٢) في أ، هـ : الدية.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) في ح، ط : ولا.

(٥) في ح : عليهما.

(٦) في ح : فليقتض عليهم بالدية.

(٧) انظر هذا النقل من المجموعة بنصه في النوازل ل ٢٨٥/أ - ب.

(٨) نهاية ورقة ٦٤ ط.

(٩) نهاية ل ١٤/أ - هـ.

(١٠) المدونة ٦/ ٣١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/أ. قلت : تقدم قريبا أن العين المنعسفة لاتقاد ولا تُعقل حتى تقرأ وإن جاوزت السنة، وهنا قال في العين الدائمة : إنها إذا كملت السنة ولم تقرأ ففيها حكومة وقد ذكر العلماء الفرق بين الأمرين حيث قال عبد الحق الصقلي في النكت ورقة ٤٣٧ - ٤٣٨ : (العين الدائمة لا ينتظر بها بعد انقضاء السنة بخلاف العين المنعسفة لأن اغتصافها جرح لا بد من بره فينتظر ذلك، وأما العين الدائمة فقد تبقى على حالها تدمع أبداً وهذا موجود في الناس من لا يقرأ دمع عينه البتة فلم ينتظر بها شيئا بعد مرور الفصول الأربعة عليها). وانظر الذميرة ٣٦٢/١٢، وعدة البروق للونشريسي ٧١٦.

(١١) في ح : ولو ضربت.

(١٢) في ح : وفشلت.

العقل في ماله دون العاقلة^(١).

قال أشهب : وهذا إذا كانت الضربة يجرح^(٢) فيه القود، وأما^(٣) إن ضربه على رأسه بعضاً فشلت يده؛ فلا قود عليه، وعليه دية اليد^(٤).

قال في المدونة : ولا يُمكن الذي له القود في الجراح أن يقتص لنفسه^(٥) لئلا يتجاوز، ولكن يقتص له من يعرف القصاص، وأما القتل فإنه يدفع إلى ولي المقتول فيقتله^(٦) وينهى عن العبث عليه^(٧).

قال مالك : وفي شلل الإصبع دية^(٨) كاملة، ثم إن قطع هذا الإصبع بعد ذلك عمداً أو خطأ، ففيه حكومة، ولا قود في عمده^(٩).

شلل الأصبع وقطع
الأصبع المشلول

٢٧ - فصل^(١٠) في دية الإبهام والكف وتقطيع اليد، وخلقتها بنقص أو زيادة]

وفي^(١١) المفصلين من الإبهام^(١٢) عقل الإصبع^(١٣) تام^(١٤)، عشر^(١٥) من

(١) المدونة ٦ / ٣١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣١ / أ.

(٢) في ح : قد تُقرأ (يجرح) وقد تُقرأ (تخرج). لكثرة الاعمام - النقط - عليها. وفي "ط" : الضربة عمداً يجرح. وكلمة (عمداً) عليها إشارة إلغاء.

(٣) (وأما). سقط من ح.

(٤) النوادر ل ٣٤ / ب - ٣٥ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٣ / ب.

(٥) في أ، هـ : أن يقتص منه لنفسه.

(٦) في ح : أولياء المقتول فيقتلونه.

(٧) المدونة ٦ / ٣١٤ - ٣١٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣١ / أ.

(٨) في ح : الأصابع دية.

(٩) المدونة ٦ / ٣١٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣١ / أ.

(١٠) ساقطة من ح، ط.

(١١) في أ، هـ : في.

(١٢) قال اللخمي في تبصرته ل ١٠٨ / أ : (واحتلف في الإبهام - يعني الذي في اليد - فقال مالك :

فيها مفصلان في كل واحد نصف عقل الإصبع. وقال محمد : ذكر عنه أنه رجع عن ذلك وقال

: فيها ثلاثة أنازل. والمسألة تحتل القولين جميعاً أن يقال : فيها أتملتان لأن ذلك هو البائن منها،

الإبل، في كل مفصل خمس من الإبل، وإيهام الرجل مثلها^(١).

قال^(٢) مالك : وهو شيء ما سمعت فيه بشيء، ولكنه رأيي^(٣).

ومن قطعت إيهامه فأخذ دية الإصبع، ثم قطع رجل بعد ذلك العقد الذي بقي من الإيهام في الكف، فليس فيه إلا حكومة، وإذا لم يكن في الكف إصبع، فعلى من قطعها أو بعضها حكومة، وإن كان فيها إصبع واحدة^(٤)، ففي الإصبع دية^(٥)، واستحسن في الكف حكومة^(٦).

وقال^(٧) أشهب : لا شيء في الكف مادام بقي شيء له دية^(٨).

وأن يقال : فيها ثلاثة لأن الثالث وإن لم يكن باتناً فهو متحرك بحركة الإيهام عند استعمال البائن من ذلك واستعمال الإيهام بالجميع بالباين وغيره وهو أقيس. . . . وفي أصابع الرجلين الدية إلا أن الإيهام منها فيها أثنتان قولاً واحداً. وانظر النوادر ل ٢٧٥/ب، و شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٥/ب. وقال ابن المنذر في الإجماع ١١٨ : (وأجمع كثير من أهل العلم أن في الإيهام أثنتين، وانفرد مالك بن أنس فقال : ثلاثة أنامل، أحد قوله، والآخر يوافق).

(١٣) في ح : الأصابع.

(١٤) سقطت من ط.

(١٥) مكررة في "ح، ط". بلفظ (عشرة عشرة). وبالفظ نفسه في "أ، هـ" لكن بغير تكرار.

(١) المدونة ٦/٣١٦ - ٣١٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/ب. وتبصرة اللعمي ١٠٨/أ.

(٢) سقطت من ح.

(٣) في "أ، هـ" : (رأي). وفي "ح" : (ولكن رأيي). وانظر النوادر ل ٢٧٥/ب، و شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٥/أ.

وهذه المسألة - أعني القضاء بخمس من الإبل في أثملة الإيهام - هي إحدى المسائل الأربع التي نقلت عن الإمام مالك أنه قال فيها : (إنه لشيء أستحسنه وما علمت أحداً قاله قبلي). والمسائل الأربع قد تقدم ذكرها في التعليق في أول كتاب السرقعة عند ذكر الاستحسان وهي : الشفعة في الدار المشتركة المقامة على الأرض المحبسة، والشفعة في الثمار، والقصاص بشاهد ويمين في جراح العمد، والرابعة : أن الأثملة من الإيهام فيها خمس من الإبل - وهي مسألتنا -.

(٤) في ح : واحد.

(٥) في ح : دية.

(٦) المدونة ٦/٣١٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/ب.

(٧) في أ، هـ : قال.

(٨) انظر المنتقى ٧/٦٧، وتبصرة اللعمي ١٠٨/أ.

قال^(١) ابن القاسم : وأما^(٢) إن كان فيها إصبعان؛ فلا شيء في الكف^(٣)، ومن قطعت له إصبعان عما يليهما^(٤) من الكف؛ ففيهما خمسة دية الكف، ولا حكمة له بعد ذلك^(٥).

وقال^(٦) أشهب : إلا أن ينقص بذلك شيء من قوة بقية الأصابع؛ فله بحساب ذلك^(٧).

قال في غير المدونة^(٨) : وإذا كانت خِلْقَة يد على أربع^(٩) أصابع؛ ففي كل واحدة^(١٠) منهن عشر^(١١) من الإبل، وفي جميعهن أربعون، وكذلك من في يده ثلاث^(١٢) أصابع، أو إصبعان، فقطعت يده؛ ففيها بقدر الأصابع^(١٣). ومن بيده، أو برجله^(١٤) [١٧١/أ] إصبع زائدة^(١٥)، فإن كانت قوية^(١٦) كسائر الأصابع؛

(١) ساقطة من ح.

(٢) (أنا). سقطت من أ، هـ.

(٣) من قوله : (مادام بقي شيء له دية) سقط من "ط". ولعله انتقال نظر. وهنا نهاية ل ٥٤/ب. أ.

(٤) في ح : لما بينهما.

(٥) المدونة ٦/ ٣١٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/ب.

(٦) في ح : قال.

(٧) من قوله : (ومن قطعت له إصبعان) سقط من "أ، هـ". وانظر قول أشهب في النوادر ل ٢٧٤/ب.

(٨) القائل هو ابن القاسم، والنص الآتي في العتبية من رواية يحيى بن يحيى عنه ١٦٠/١٦ - ١٦١، ١٦٢ - ١٦٣. ونقله في النوادر ل ٢٧٥/ب عن المجموعة والموازية.

(٩) في ح : (أربعة). والمثبت على الأرجح في الأصبع وهو التانيث.

(١٠) في ح، ط : (واحد). والمثبت على الأرجح في الأصبع وهو التانيث.

(١١) في أ، هـ : (عشرة). والمثبت على الأرجح في الأصبع وهو التانيث.

(١٢) في أ، ح، هـ : ثلاثة.

(١٣) في ح : (ففيها بحساب ذلك من الأصابع). وانظر العتبية ١٦٢/١٦ - ١٦٣، والنوادر ل ٢٧٥/أ.

(١٤) في أ، هـ : أو رجله.

(١٥) في ح، ط : زائد.

(١٦) في ح : قوته.

فَعَقَلَهَا تَامَ، وَإِنْ قَطَعْتَ عَمْدًا، فَلَا قِصَاصَ فِيهَا، إِذْ لَا نَظِيرَ^(١) لَهَا، وَلَوْ قَطَعْتَ يَدَهُ كُلَّهَا خَطَأً فَفِيهَا سِتُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنْ كَانَتْ الزَّائِدَةُ ضَعِيفَةً، فَقَطَعْتَ الْيَدَ، لَمْ يَزِدْ فِي دَيْتِهَا، وَإِنْ قَطَعْتَ الْإِصْبَعُ فَقَطْ، فَفِيهَا حُكُومَةٌ، ثُمَّ إِنْ قَطَعْتَ الْيَدَ، فَفِيهَا دَيْتُهَا كَامِلَةٌ لَا يَحَاسِبُ بِالْحُكُومَةِ^(٢) فِيهَا^(٣).

[٢٨- فصل : الجناية على الأنثيين، وقطعهما مع الذكر أو قبله أو بعده]

ومن المدونة قال مالك : وفي^(٤) الأنثيين^(٥) إذا أخرجهما أو رضّهما^(٦) الدية كاملة.

قيل لابن القاسم : فإن أخرجهما ورضّهما^(٧) عمدًا؟ قال : قال مالك^(٨) : في الأنثيين القصاص، ولا أدري ما قول مالك في الرّض، إلا أنني أخاف أن يكون رضهما متلفًا؛ فإن كان رضهما متلفًا^(٩) فلا قود فيهما^(١٠)، وكذلك^(١١) كل ما علم أنه متلف فلا قود فيه.

قال^(١٢) مالك : وإن قطعت الأنثيان مع الذكر ففيهما^(١٣) ديتان؛ وذلك أن

قاعدة :

لا قود في المتلف

(١) في أ، هـ : نظيرة.

(٢) في ح : (لا يحاسب الحكومة). بين الكلمتين وضعت إشارة الخروج إلى الحاشية وكُتب (بالحكومة).

(٣) العتبية ١٦/١٦٣-١٦٣، والنوادر ل ٢٧٥/٢.

(٤) في ح : في.

(٥) قال في القاموس (مادة أنث) ٢١٠ : (الأنثيان : الحُصْنَتَانِ).

(٦) في أ، هـ : أرضهما.

(٧) (ورضّهما). سقطت من "أ، هـ". ومن قوله : (الدية كاملة) سقط من "ح". ولعله انتقل نظر.

(٨) قوله : (قال : قال مالك) مكرر في "ط".

(٩) قوله : (فإن كان رضهما متلفًا) ساقط من "أ، ح، هـ".

(١٠) في أ، هـ : فيها.

(١١) في هـ : وكذلك.

(١٢) سقطت من ح.

(١٣) في ح : ففيهما.

النبي صلى الله عليه وسلم (قَضَى فِي الذَّكَرِ بِالدِّيَةِ، وَفِي الْأُنْثَيْنِ بِالدِّيَةِ)^(١).
قال^(٢) مالك : وَإِنْ قُطِعَتْ قَبْلَ الذَّكَرِ أَوْ بَعْدَهُ^(٣)، ففيهما الدية، وإن^(٤) قطع
الذكر قبلهما أَوْ بَعْدَهُمَا^(٥)، ففيه الدية، ومن لا ذكر له ففي أنثيه الدية، ومن لا
أنثيين له، ففي ذكره الدية^(٦).

والبيضتان عند مالك سواء اليمنى واليسرى؛ في^(٧) كل واحدة نصف
الدية^(٨)، وقاله^(٩) علي بن أبي طالب^(١٠)، وأبو الزناد رضي الله عنهما عن من
لقي^(١١) من فقهاء المدينة من كبار^(١٢) التابعين رضي الله عنهم^(١٣).
وذكر ابن حبيب أن^(١٤) ابن الماجشون، ومطرفاً روي^(١٥) عن مالك : إنه إن

(١) هذا جزء من حديث عمرو بن حزم وقد تقدم تخريجه. وانظر: الموطأ في كتاب العقول باب ما فيه
الدية كاملة ٦٥٣/٢، وسنن البيهقي في كتاب الديات، باب دية الذكر والأنثيين ٩٧/٨،
والتلخيص الحبير ٢٩/٤.

(٢) ساقطة من ح. وفي "ط" : (وقال).

(٣) في ح : بعد.

(٤) في أ، هـ : فإن.

(٥) في أ، هـ : قبلها أو بعدها.

(٦) نهاية ل ١٤/ب. هـ.

(٧) في أ، هـ : (يسرى ومعنى وفي). وفي "ط" : (اليسرى واليمنى في).

(٨) المدونة ٦/ ٣١٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/٢.

(٩) في ح : قاله.

(١٠) أخرجه عنه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب دية الذكر والأنثيين ٩٧/٨،
وانظر مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول باب الذكر ٣٧١/٩، وفي باب البيضتين ٣٧٣/٩،
ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات باب الذكر ما فيه ٢١٣/٩، وباب في البيضتين ما فيهما
٢٤٢/٩. وانظر النوادر ل ٢٧٦/ب.

(١١) في "أ، هـ" : (عن من له). وفي "ط" : (عن بقي).

(١٢) (كبار). ساقطة من ح.

(١٣) راجع ما ذكره أبو الزناد رحمه الله تعالى في السنن الكبرى للبيهقي في كتاب الديات، باب دية
الذكر والأنثيين ٩٨/٨. وانظر النوادر ل ٢٧٦/ب، والاستذكار ٢٥/ ١٠٠ - ١٠١.

(١٤) في ح : عن.

(١٥) (روي). سقطت من ح.

قُطِعَ الذَّكَرُ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا، فَقَسَى الَّذِي قُطِعَ^(١) بَعْدَهُ حُكُومَةٌ^(٢)، بِخِلَافِ رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ^(٣).

وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ : إِنْ^(٤) قُطِعَ الذَّكَرُ قَبْلَ فِقْهِهِ الدِّيَةِ، وَإِنْ قُطِعَتِ الْأُنْثَى قَبْلَ فِقْهِمَا الدِّيَةِ، وَإِنْ قُطِعَتَا بَعْدَ الذَّكَرِ فَقِيهِمَا حُكُومَةٌ فَإِنْ قُطِعَ الْجَمِيعُ مَعًا فَإِنْ بَدَأَ مِنْ أَسْفَلِ فَدَيْتَانِ وَإِنْ بَدَأَ مِنْ فَوْقِ الذَّكَرِ^(٥) فَدِيَةٌ وَحُكُومَةٌ^(٦).

وَأَخَذَ ابْنُ حَبِيبٍ : بِأَنْهُمَا^(٧) إِنْ قُطِعَتَا بَعْدَ الذَّكَرِ فَلَا دِيَةَ فِيهِمَا، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَةُ قُطِعَ قَبْلَ أَوْ بَعْدَ، وَإِنْ قُطِعَ الْجَمِيعُ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ^(٨) فَقَسَى ذَلِكَ دَيْتَانِ، كَانَ الْقُطْعُ مِنْ فَوْقِ أَوْ مِنْ أَسْفَلِ^(٩).

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَقَدْ قِيلَ فِي الْيُسْرَى مِنَ الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ^(١٠)، وَفِي

حِكَايَةِ قَوْلِ شَاذٍ

(١) نِهَاجَةُ وَرَقَةٍ ٦٥ ط.

(٢) فِي ح : (حُكُومَتُهُ). وَالَّذِي فِي النُّوَادِرِ ل ٢٧٦ ب : فَقَسَى الَّذِي قُطِعَ بَعْدَ حُكُومَةٍ.

(٣) النُّوَادِرِ ل ٢٧٦ ب، وَالْمُنْتَقَى ٨٤/٧.

(٤) فِي أ، هـ : وَإِنْ.

(٥) مِنْ قَوْلِهِ : (فَقِيهِمَا حُكُومَةٌ). سَقَطَ مِنْ ح.

(٦) النُّوَادِرِ ل ٢٧٦ ب، وَانْظُرِ الْمَعُونَةَ ١٠٣٧/٣، وَالْمُنْتَقَى ٨٤/٧، وَالذَّخِيرَةُ ١٢/٣٦٤، شَرْحُ تَهْذِيبِ الْمَدُونَةِ ل ٣٤٤ أ.

(٧) فِي أ، هـ : بِأَنْهُمَا.

(٨) (وَاحِدَةٌ). فِي "ح" فَقَطْ.

(٩) النُّوَادِرِ ل ٢٧٦ ب، وَالْمُنْتَقَى ٨٤/٧، وَشَرْحُ تَهْذِيبِ الْمَدُونَةِ ل ٣٤٤ أ.

(١٠) زَادَ فِي الذَّخِيرَةِ ١٢/٣٦٤ : (لِأَنَّ مِنْهَا النَّسْلَ وَالْيَمْنَى اللَّحْمِيَّةَ). وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ، بَابَ فِي الْبَيْضَتَيْنِ مَا فِيهِمَا ٢٢٦/٩ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَا لَفْظُهُ : (عَنْ دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : فِي الْبَيْضَةِ الْيُسْرَى ثَلَاثُ الدِّيَةِ وَفِي الْيَمْنَى الثَّلَاثُ. قُلْتُ : لِمَ؟ قَالَ : لِأَنَّ الْيُسْرَى إِذَا ذَهَبَتْ لَمْ يُولَدْ لَهُ، وَإِذَا ذَهَبَتِ الْيَمْنَى وَلَدَ لَهُ. وَانْظُرِ مَصْنَفَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ الْعُقُولِ، بَابَ الْبَيْضَتَيْنِ ٣٧٤/٩، وَسَنَنَ الْبَيْهَقِيِّ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ، بَابَ دِيَةِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ٩٧/٨، وَالِاسْتِذْكَارَ ١٠١/٢٥، وَالْمُهَلَّى ٤٥٠/١٠، لَكِنْ قَالَ فِي ٤٥١ : (أَمَّا قَوْلُهُ إِنْ وَلَدَ مِنَ الْيُسْرَى فَقَدْ أَحْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ هِشَامٍ الْعَامِرِيِّ وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا فَاضْلًا أَنَّهُ أَصَابَهُ عَجْرَاجٌ فِي الْبَيْضَةِ الْيُسْرَى أَشْرَفَ مِنْهُ عَلَى الْهَلَكَ وَسَالَتْ كُلُّهَا وَلَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ أَصْلًا ثُمَّ بَرَأَ وَلَدَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرٌ وَأُنْثَى، ثُمَّ أَصَابَهُ عَجْرَاجٌ فِي الْيَمْنَى فَذَهَبَ أَكْثَرُهَا ثُمَّ بَرَأَ وَلَمْ يُولَدْ لَهُ بَعْدَهَا شَيْءٌ...).

العليا من الشفتين ثلثاً^(١) الدية، وهو قول شاذ^(٢).

٢٩ - فصل [في دية الشفتين]

قال مالك : وفي الشفتين الدية، في^(٣) كل واحدة منهما نصف الدية، كانت السفلى أو العليا، ولم يأخذ مالك بقول سعيد بن المسيب : "إن في السفلى [١٧١/ب] ثلثي الدية"^(٤).

قال^(٥) محمد : وجاءت السنة أن في الشفتين الدية^(٦).

قال^(٧) مالك وجميع أصحابه : في كل واحدة منهما نصف الدية^(٨).

قال^(٩) أشهب : ومن قال بقول ابن المسيب : أن في السفلى ثلثي الدية؛

مفاضلة بين
الشفتين واليدين

(١) في ح : (ثلث).

(٢) أقحم كلام ضمن هذه العبارة في "ح" من سهو الناسخ بتوسط كلمتي (قول شاذ) ونصّه : (وهو قول - ابن حبيب، وقد قيل في اليسرى - شاذ). وانظر النص في النوادر ل ٢٧٦/ب، والمنتقى ٨٣/٧، والذخيرة ١٢/٣٦٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣/٤٤٤.

(٣) في أ، هـ : وفي.

(٤) المدونة ٦/٣١٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/ب. وأصل القول بأن في الشفة السفلى ثلثي الدية هو للصحابي الجليل زيد بن ثابت رضي الله عنه؛ لأنها تحبس الطعام والشراب، وبه قال سعيد بن المسيب، ومكحول، وعطاء، والشعبي رحمهم الله تعالى، ذكر هذا ابن عبد البر في الاستذكار ٩٣/٢٥ - ٩٤. وانظر أيضاً الموطأ ٢/٦٥٣، ومصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب الشفتين ٩/٣٤٢، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب : الشفتان ما فيهما؟ ٩/١٧٣ - ١٧٥. وانظر المغني ١٢/١٢٢ - ١٢٤ وقال فيه بعد أن ذكر المسألة : (فصل : حُدُّ الشفة السفلى : من أسفل ما تجافى عن الأسنان واللثة مما ارتفع عن حلقة الذقن، وحُدُّ العليا : من فوق ما تجافى عن الأسنان واللثة إلى اتصاله بالمنخرين والحاجز، وحدهما طولاً طول الفم إلى حاشية الشدقين، وليست حاشية الشدقين منهما). وانظر المنتقى ٨٣/٧.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) ورد ذكر دية الشفتين في كتاب عمرو بن حزم، وقد تقدم. وانظر النوادر ل ٢٧٣/أ.

(٧) ساقطة من ح.

(٨) النوادر ل ٢٧٣/أ، وانظر تبصرة اللحي ل ١٠٧/ب.

(٩) ساقطة من ح.

لأنها أحمل للطعام واللّعب، فالذي^(١) تستر به^(٢) العليا من الوجه أعظم، مع^(٣) انفراده بهذا القول الذي^(٤) لم يقله أحد من أهل العلم، واليد اليمنى أشد من اليسرى لفضل منفعتها وقوتها، وأن الأكل بها، ولم يفضل أحد من أهل العلم بينهما.

وقد^(٥) قال النبي صلى الله عليه وسلم : (في الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ) ، ولم يقل في السفلى ثلثي^(٦) الدية، "وأن عمر بن عبد العزيز كان يساوي بينهما، يجعل في كل^(٧) واحدة نصف الدية"، وقاله أبو الزناد، والشَّغِي^(٨)، والنَّخَعِي^(٩)، وهو قول مالك، وابن أبي سلمة رضي الله عنهم، وليس بعد^(١٠)

(١) في ح : والذي.

(٢) في أ، هـ : (تسوية). وفي "ط" : (تسير به).

(٣) في أ، ط، هـ : من.

(٤) (الذي). ساقطة من "أ، ح، هـ".

(٥) (قد). ساقطة من أ، هـ.

(٦) في ط : ثلث.

(٧) نهاية ل ٥٥ / أ. أ.

(٨) هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار - قيل من أقبال اليمن - الشَّعْبِي الحِمَيْرِي أبو عمرو الكوفي الشَّعْبِي من شعب همدان، من مشاهير التابعين، أمه من سبي جلولاء، ولد في خلافة عمر لست سنين خلعت منها، مولده ونشأته ووفاته بالكوفة، ثقة فقيه فاضل، سمع من عدد من الصحابة منهم : علي بن أبي طالب، وعائشة، وأنس، وابن عمر. وروى عنه : قتادة، ومكحول، وأبو حنيفة. وغيرهم. ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز. ومات رحمه الله تعالى سنة ثلاث ومئة، وقيل غيرها. له ترجمة في طبقات الشيرازي ٨٢ وفيه : (ولد لست سنين خلعت من خلافة عثمان رضي الله عنه). وتاريخ بغداد ٢٢٧/١٢ وما بعدها، وسر أعلام النبلاء ٢٩٤ / ٤ وما بعدها، وتهذيب التهذيب ٥٧/٥ وما بعدها، والتقريب ٢٨٧، والأعلام ٢٥١/٣.

وقد ذكر قوله عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب الشفتين ٣٤٣/٩، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب دية الشفتين ٨٨/٨، وابن عبد البر في الاستذكار ٩٤/٢٥.

(٩) أشار إلى قول النخعي رحمه الله عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب الشفتين ٣٤٣/٩، وابن أبي شية في مصنفه في كتاب الديات باب الشفتين ما فيهما ٩/ ١٧٤، وابن عبد البر في الاستذكار

٩٤/٢٥.

(١٠) في أ، هـ : في.

هذا شك لغير^(١) مخذول^(٢).

٣٠ - فصل [في الجناية على الألتين والشفرين والثديين]

قال ابن القاسم : وأَلْتِي الرجل والمرأة^(٣) سواء فيهما حكومة^(٤).

محمد^(٥) وقال أشهب : في أَلْتِي المرأة ديتها كاملة^(٦)، كما أن^(٧) في ثديها ديتها كاملة وهما أقل ضرراً عليها^(٨) في الجمال والمنفعة من أَلْتِيها^(٩) وإن كان لها في^(١٠) ثديها^(١١) جمال لصدرها^(١٢)، ونماء لولدها، فإن لها^(١٣) في أَلْتِيها^(١٤) جمالا لجميع جسدها، وتفاقاً^(١٥) عند زوجها، ولمصبتها بأَلْتِيها أعظم وأجل^(١٦).

قال^(١٧) ابن حبيب : روى ابن وهب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) في أ، ح، هـ : بغير.

(٢) في "ح" : (محدود). وانظر النوادر ل ٢٧٣/أ - ب، والذخيرة ٣٦٤/١٦ - ٣٦٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٤/ب.

(٣) قال في القاموس (مادة أَلْتِي) ١٦٢٧ : (الأَلْتِي : العَجِيْزَةُ، أو ما رَكِبَ القَحْزَ من شَحْمٍ وَلَحْمٍ). وفي المغني لابن قدامة ١٤٤/١٢ : (الأَلْتِيَانِ : هما ما علا وأشرف عن الظهر وعن استواء الفخذين).

(٤) المدونة ٦/٣١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/ب.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) (كاملة). ساقطة من ط.

(٧) في ط : قال.

(٨) في ط : عليهما.

(٩) في أ، هـ : اليتها.

(١٠) (في). سقط من أ، هـ.

(١١) من قوله : (ديتها كاملة وهما أقل ضرراً) سقط من ح.

(١٢) في أ، هـ : بصدرها.

(١٣) (لها). ليست في أ، هـ.

(١٤) في ح : اليتها.

(١٥) في أ، هـ : تفاقا.

(١٦) انظر النوادر ل ٢٦٩/ب، وتبصرة اللعصي ل ١٠٥/ب، وعقد الجواهر ٢٦٥/٣، والذخيرة

٣٦٥/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٤/ب.

(١٧) ساقطة من ح.

: "قضى في شُفْرِي الْمَرْأَةِ بِالْذِّبَةِ إِذَا سُلِبًا حَتَّى يَنْدُو الْعَظْمُ" ^(١). يعني ^(٢) :
شُفْرِي فرجها. وقاله ابن الماجشون، ومطرف، في شُفْرِيها و في ^(٣) أَلْيَتِيها، وأن
ذلك أعظم عليها مصيبة من ذهاب ثدييها، أو عينيها، أو يديها ^(٤).

ومن المدونة قال ^(٥) ابن القاسم : وليس في ثدي الرجل إلا ^(٦) الاجتهاد ^(٧)،
وأما ثديا المرأة ففيهما الدية ^(٨).

محمد : قال أشهب : وقاله ^(٩) أبو ^(١٠) الزناد عن المشيخة السبعة ^(١١).

قال ^(١٢) ابن القاسم : وإن قطع حلمتيها ^(١٣)، فإن كان قد أبطل مخرج اللبن
أو أفسده ففيه الدية، وإن قطع ثديي الصغيرة؛ فإن استوقن أنه أبطلهما فلا
يعودان أبداً ^(١٤) ففيهما ديتهما ^(١٥)، وإن شك في ذلك وضعت ديتها واستوني

(١) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب العقول باب قبل المرأة ٣٧٧/٩.

(٢) في ح : روي.

(٣) (في) . سقطت من ح.

(٤) في ح : ثديها. وانظر النص في التوارد ل ٢٧٦ ب / ٢٧٧ أ، وانظر المتقن ٨٤/٧، وعقد الجواهر
٢٦٥/٣.

(٥) قال. ساقطة من ح.

(٦) في ط : غير.

(٧) المدونة ٦ / ٣١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣١ ب.

(٨) المدونة ٦ / ٣١٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣١ ب.

(٩) نهاية ل ١٥ / أ. هـ.

(١٠) سقط من هـ.

(١١) انظر الاستذكار ١٠٢/٢٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٤ ب، وانظر المغني ١٤٢/١٢.

(١٢) ساقطة من ح.

(١٣) في أ، ح : (حلمتها) . وفي " هـ " : (حلميتها) .

(١٤) في ح : اتبدا.

(١٥) في أ، هـ : ديتها.

بها^(١)، كسِّن^(٢) الصبي، فإن نبتا فلا عقل لها، وإن لم ينبتا، أو انتظرتا فييستا^(٣)
أوماتت قبل أن يعلم ذلك ففيهما دية [١٧٢/أ] ذلك^(٤).

(١) في ط : لها.

(٢) في أ، هـ : كن.

(٣) في ح : انتظرت فييست.

(٤) في ح : (كاملة). وانظر النص في المدونة ٦ / ٣١٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/ب.

[الباب الثالث]

ما يؤخذ في الدية من العين، والإبل، وذكر تأجيلها، وما تحمل العاقلة منها^(١)
وقد^(٢) (كَتَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْ^(٣)) فِي النَّفْسِ مِثَّةٌ مِنَ
الإِبِلِ (^(٤)) ، فهذا أصل الدية^(٥).

دليل مقدار
الدية من السنة

"وَقَوْمٌ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدِّيةَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ الْفِ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ
الْوَرَقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ" ، حين صارت أموالهم ذهباً^(٦) وورقاً، وترك دية
الإبل على أهل الإبل على حالها^(٧).

[٣١ - فصل : الأصل في الدية الإبل وتقسط على ثلاث سنين]

قال مالك : فلا يؤخذ في الدية إلا الإبل والدنانير والدراهم، وتؤخذ في
ثلاث سنين، كانت إبلاً أو ذهباً^(٨) أو ورقاً، وثلاث الدية في سنة، وإن^(٩) كان
أقل من الثلاث ففي^(١٠) مال الجاني حالاً، وثلاث الدية في سنتين.

(١) (منها) . سقطت من ح .

(٢) في ح : قد .

(٣) (أن) . سقط من أ ، هـ .

(٤) تقدم في حديث عمرو بن حزم .

(٥) انظر المعونة ٣/١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، والمغني لابن قدامة ٦/١٢ .

(٦) نهاية ورقة ٦٦ ط .

(٧) راجع تقويم عمر رضي الله عنه للدية في الموطأ في كتاب العقول، باب العمل في الدية ٦٤٧/٢ ،
ومصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب كيف أمر الدية ٢٩٥/٩ ، ٢٩٦ ، وسنن البيهقي

الكبرى في كتاب الديات، باب ماروي فيه عن عمر وعثمان رضي الله عنهما سوى ما
مضى ٧٩/٨ - ٨ . وانظر الاستذكار ١٠/٢٥ ، ١١ .

(٨) (أو ذهباً) . سقطت من ح .

(٩) في ح : فإن .

(١٠) في ح : فهو في .

وأما نصفها فقال فيه مالك مرة^(١) : تؤخذ في سنتين، وقال أيضاً : يجتهد فيه الإمام^(٢)؛ إن^(٣) رأى أن يفعله في سنتين أو في سنة ونصف فعل.

قال ابن القاسم^(٤) : وفي سنتين أحب إلي^(٥) ؛ لِمَا جَاءَ "أَنَّ الدِّيَّةَ تُقَطَّعُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعٍ"^(٦).

قال^(٧) ابن القاسم : وثلاثة^(٨) أرباعها تؤخذ في ثلاث سنين^(٩)، قيل^(١٠) له فخمسة أسداسها؟ قال : يجتهد الإمام في السدس الباقي^(١١).

قال^(١٢) مالك : وَإِنَّمَا قَوْمٌ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ وَلِأَهْلِ الْوَرَقِ وَلِأَهْلِ الْإِبِلِ وَبِأَهْلِ النَّعَبِ

والورق حين صارت أمواهم ذهباً وورقاً، وترك أهل الإبل على حالهم^(١٣).

(١) في ح : فقال مالك فيه مرة.

(٢) في أ، هـ : الإمام فيه.

(٣) في ح : فإن.

(٤) في أ، هـ : (أو في سنة ونصف فعلى قول ابن القاسم). وفي "ح" : سقطت (قال).

(٥) في ط : (وفي سنة ونصف أحب إلي). وفي "ح" : (ابن القاسم : وثلاثة أرباعها تؤخذ في ثلاث سنين أحب إلي). وقوله : وثلاثة أرباعها تؤخذ في ثلاث سنين. أقحم في غير موضعه وسيأتي بعده.

(٦) (أو أربع). ساقطة من "ط".

وروى مالك في الموطأ في كتاب العقول، باب العمل في الدية ٦٤٨/٢ (أَنَّهُ مَسَّحَ أَنَّ الدِّيَّةَ تُقَطَّعُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ). وانظر المدونة ٣١٧/٦. وانظر أيضاً : مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب في كم تؤخذ الدية ٤٢٠/٩، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب الدية في كم تؤدى ٢٨٤/٩ - ٢٨٥، وسنن البيهقي الكبرى في كتاب الديات، باب تنعيم الدية على العاقلة ١٠٩/٨.

(٧) ساقطة من ح.

(٨) في ح : فثلاثة.

(٩) سقط من ط قوله : (قال ابن القاسم : وثلاثة أرباعها تؤخذ في ثلاث سنين).

(١٠) في أ، هـ : قال.

(١١) المدونة ٣١٧/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣١/ب - ٢٣٢/أ.

(١٢) ساقطة من ح.

(١٣) راجع الموطأ ٦٤٧/٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢/أ.

قال^(١) مالك : وأهل^(٢) الذَّهَب أهل الشام ومصر، وأهل الورق أهل العراق، وأهل الإبل أهل البادية والعمود^(٣).

وقال^(٤) أصبغ في العتبية : أهل مكة والمدينة الآن^(٥) أهل ذهب^(٦).

قال^(٧) مالك : ولا يقبل^(٨) من أهل صنف من ذلك صنف غيره، ولا يقبل في الدية بقر ولا غنم ولا عروض ولا غيرها^(٩).

ما لا يقبل في
الدية

٣٩ - فصل^(١٠) إذا غُدمت عاقلة الرَّجل فكل سكان مدينة يعقلون عن أفرادهم]

قال في الدييات : ومصر والشام أجناد قد جندت، فكل^(١١) جند عليهم جرائرهم، لا يعقل أهل مصر مع أهل الشام^(١٢)، وإفريقية وطرابلس^(١٣) جند

(١) ساقطة من ح.

(٢) في أ : فأهل.

(٣) الموطأ ٦/٢٤٨، والمدونة ٦/٣١٧ - ٣١٨، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٣٢.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) (الآن). سقطت من ح.

(٦) العتبية بشرحها البيان والتحصيل ٦٧/١٦.

(٧) سقطت من ح.

(٨) نهاية ل ٥٥ / ب. أ.

(٩) الموطأ ٦/٢٤٨، والمدونة ٦/٣١٧، ٣١٨، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٣٢.

(١٠) ساقطة من أ، ح، هـ.

(١١) في ح : وكل.

(١٢) في أ، هـ : ولا يعقل أهل مصر مع الشام.

(١٣) في "أ، ط" : (وطرابلس). بهمزة وصل في أولها وهي تكتب هكذا أحياناً إذا أريد بها - عند البعض - طرابلس الغرب، التي هي جزء من ليبيا. انظر وصف إفريقية للحسن بن محمد الوزان الفاسي ٩٧/٢ (هامش). ولما قال في المتن : (إفريقية وطرابلس) دل على أنهما غيران، وطرابلس هي ليبيا، وإفريقية هي القيروان عاصمة تونس. وسيأتي في كتاب الدييات في الباب الأول في فصل : ما تحمله العاقلة وما لا تحمله قول المصنف : (قال سحنون في كتاب ابنه : ويضم عقل أهل إفريقية بعضهم إلى بعض من طرابلس إلى طُنبجة). وقال في المنتقى ٩٨/٧ :

واحد يُضم بعضهم إلى بعض، ولا يعقل أهل البدو مع أهل الحضرة^(١).
وفي الديات إيعاب هذا^(٢).

(قال سحنون : ويضم أهل افريقية بعضهم إلى بعض من طرابلس إلى طنجة). وانظر العتبية
وشرحها البيان والتحصيل ٤٨٦/١٥.

(١) المدونة ٦ / ٣٩٨ - ٣٩٩، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤/ب.

(٢) في ح : وفي الديات إيعابه.

[الباب الرابع]

في معاقلة المرأة مع^(١) الرجل فيما دون النفس إلى ثلث دية

قال أبو بكر^(٢) بن الجهم : لم يُختلف أن دية المرأة في النفس مثل نصف دية الرجل^(٣)، وأنها على النصف منه في الميراث والشهادة، والإجماع في جملة^(٤) الدية حتى تنزل^(٥) إلى الثلث ففيه اختلاف، فقال الفقهاء السبعة^(٦) رضي الله عنهم من تابعي أهل^(٧) المدينة منهم ابن المسيب : [١٧٢/ب] أنها مثل دية الرجل في الجراح إلى ثلث ديته، فترجع^(٨) حينئذ إلى عقلها^(٩)، وما روى مخالفنا عن عمر وعلي رضي الله عنهما باسناد ضعيف^(١٠)، ولنا عنهما خلافه، وروى عروة البارقي^(١١) عن عمر : أنهما سواء في السن

(١) (المرأة مع). سقطت من "ط". وفي "أ" : (الرجل المرأة)*. وفي "هـ" : (المرأة الرجل).

(٢) سقطت من ح. وفي "أ"، هـ : (وقال).

(٣) النوادر ل ٢٩٢/أ. وانظر الإجماع ١١٦، والتمهيد ٣٥٨/١٧، والمتقى ٩١/٧، والمغني ٥٦/١٢.

(٤) في ح : والإجماع على ذلك.

(٥) (حتى تنزل). ساقطة من ح.

(٦) في ط : (السلفة). وهنا نهاية ل ١٥/ب. هـ.

(٧) (أهل). سقطت من ح.

(٨) في ح : (ويرجع). وفي "ط" : (فيرجع).

(٩) النوادر ل ٢٩٢/أ - ب. وانظر التمهيد ٣٥٨/١٧، والذخيرة ٣٧٥/١٢، والمغني ٥٧/١٢.

(١٠) راجع قولهما في سنن البيهقي في كتاب الديات، باب ما جاء في جراح المرأة ٩٦/٨. ولفظه

(عن الشعبي إن علياً رضي الله عنه كان يقول : جراحات النساء على النصف من دية الرجل

فيما قلّ وكثر) وفي لفظ آخر قال : (عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب

رضي الله عنهما أنهما قالوا : عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها. -

قال البيهقي - : حديث إبراهيم منقطع إلا أنه يؤكد رواية الشعبي).

(١١) في ح : (روى عروة عن خلافة البارقي). ومضروب على قوله : (عن خلافة). وفي "ط" :

(عروة الفارض).

وعروة البارقي هو : عروة بن الجعد ويقال : ابن أبي الجعد، ويقال : عروة بن عياض ابن أبي

والموضحة^(١)، وروى عنه شريح^(٢) إلى ثلث ديته^(٣)، وقاله عمر بن عبد العزيز^(٤)، والزهرى^(٥) وعروة^(٦) وغيرهم رضي الله عنهم^(٧).

وروى محمد بن علي^(٨) عن علي رضي الله عنهما فيما^(٩) بَلَّغَ مِنَ الْجِرَاحِ

الجمعد الأزدي البارقى الكوفي، له صحة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (١٣) حديثاً، سكن الكوفة، وولي القضاء بها، روى عنه الشعبي، وغيره. وكان مرابطاً ومعه عدة أفراس مربوطة للجهاد في سبيل الله عز وجل. (ولم تذكر سنة وفاته). له ترجمة في تاريخ بغداد/١٩٣-١٩٤، وتهذيب الأسماء واللغات ١/٣٣١، والاصابة ٢/٤٦٨ - ٤٦٩، وتهذيب التهذيب ٧/١٦١.

(١) راجع الأثر في مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في جراحات الرجال والنساء ٩/٣٠٠، وسنن البيهقي الكبرى في كتاب الديات، باب ما جاء في جراح المرأة ٨/٩٧.

(٢) في ح : شرح.

(٣) الأثر في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب متى يعاقل الرجل المرأة ٩/٣٩٤، وفي سنن البيهقي الكبرى في كتاب الديات، باب ما جاء في جراح المرأة ٨/٩٦ - ٩٧.

(٤) الأثر عنه في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب متى يعاقل الرجل المرأة ٩/٣٩٦، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في جراحات الرجال والنساء ٩/٣٠٣.

(٥) في "أ"، هـ : (أبو هريرة).

والزهرى هو محمد بن مسلم بن شهاب. وقد تقدمت ترجمته. والأثر عنه في الموطأ في كتاب العقول، باب عقل المرأة ٢/٦٥١، ومصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب متى يعاقل الرجل المرأة ٩/٣٩٣ - ٣٩٤، والاستذكار ٢٥/٥٨، ٥٩.

(٦) الأثر عنه في الموطأ في كتاب العقول، باب عقل المرأة ٢/٦٥١، ومصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب متى يعاقل الرجل المرأة ٩/٣٩٤، والاستذكار ٢٥/٥٨، ٥٩.

(٧) (وعروة وغيرهم رضي الله عنهم). سقط من "ح". وفي "ط" : (وعروة وغيرهما). وانظر النص في التوارد ل ٢٩٢/أ - ب. وانظر مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب متى يعاقل الرجل المرأة ٩/٣٩٤ - ٣٩٧، والاستذكار ٢٥/٥٩ - ٦٣، والمتنقى ٧/٩١، والمغني ١٢/٥٧.

(٨) هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم المدني المعروف بابن الحنفية واسمها خولة بنت جعفر الحنفية من سبي اليمامة زمن أبي بكر رضي الله عنه، ولد لستين بقتاً من خلافة عمر رضي الله عنه، من كبار التابعين، كان أحد الأبطال الأشداء في صلب الإسلام، وكان واسع العلم ورعاً، دخل على عمر بن الخطاب، وسمع من أبيه ومن عثمان، وأبي هريرة وغيرهم، وروى عنه أولاده وغيرهم، مولده ووفاته في المدينة، وقيل: مات بالطائف سنة ثمانين وقيل غيرها. له ترجمة في طبقات الشيرازي، ٤٥، تهذيب الأسماء واللغات ١/٨٨، سير أعلام النبلاء ٤/١١٠، و التهذيب ٩/٣١٥، والأعلام ٦/٢٧٠.

(٩) في ط : فما.

أَرْبَعِينَ فَعَلَى نِصْفِ دِيَةِ الرَّجُلِ^(١).

وقال^(٢) أشهب في كتابه^(٣) : وروى^(٤) عن علي : أنها تساويه إلى ثلث عقلها^(٥).

قال^(٦) ابن الجهم : ولم^(٧) يختلف عن ابن عباس، وزيد^(٨) أنها مثل الرجل إلى ثلث ديته^(٩).

وروي عن ابن مسعود : أَنَّهُمَا^(١٠) فِي السِّنِّ وَالْمُوضِحَةِ سَوَاءٌ^(١١).

فلا يجد مخالفنا^(١٢) عن صاحب أنها على النصف منه فيما قل^(١٣)؛

(١) النوادر ل ٢٩٢/ب.

(٢) ساقطة من ح. وفي "ط" : (قال).

(٣) في "ح، ط" : (كتبه). وقد تقدم في ترجمته ذكر مصنفاته، وأن له كتاباً في الفقه. وقال في ترتيب المدارك ٤٤٩/١ : (ألف أشهب كتابه المدونة رواها عنه سعيد بن حسان وغيره، وهو كتاب جليل كبير كثير العلم. قال ابن الحارث : لما كملت الأسدية أخذها أشهب وأقامها لنفسه، واحتج لبعضها، فجاء كتاباً شريفاً).

(٤) في ح : روي.

(٥) النوادر ل ٢٩٢/ب. وانظر الاستذكار ٦٢/٢٥.

(٦) سقطت من ح.

(٧) في ح : لم.

(٨) في جميع النسخ (وراى). والمثبت كما في النوادر ل ٢٩٢/ب.

(٩) الأثر عن زيد رضي الله عنه في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب متى يعاقل الرجل المرأة ٣٩٧/٩، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في جراحات الرجال والنساء ٣٠٠/٩، وفي سنن البيهقي الكبرى في كتاب الديات، باب ما جاء في جراح المرأة ٩٦/٨.

(١٠) في أ، هـ : أنها.

(١١) الأثر عنه رضي الله عنه في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب متى يعاقل الرجل المرأة ٣٩٧/٩، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في جراحات الرجال والنساء ٢٩٩/٩، وفي سنن البيهقي الكبرى في كتاب الديات، باب ما جاء في جراح المرأة ٩٦/٨، والاستذكار ٦٢، ٦١/٢٥.

(١٢) في ح : فلا يصح نقل مخالفنا.

(١٣) في النوادر ل ٢٩٢/ب : (قل أو كثر).

لأن^(١) عمر وعلياً رضي الله عنهما اختلف عنهما مع ضعف روايتهم عنهما^(٢) فلا حجة لهم من قول^(٣) السلف^(٤).

قال غيره : ودلت السُّنة على تساوي الذكر والأنثى في القليل من الدِّية، من ذلك دية الجنين : الذكر والأنثى فيه سواء^(٥).

قال^(٦) ابن الجهم : وقد قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ)^(٧)، فظاهره لا يفرق بين الذكر والأنثى.

فإن قيل : فالأ^(٨) قلته^(٩) في الأربع أصابع؟

قلت : لاجتماعهم فيها، ولا نقيس^(١٠) القليل على الكثير لمخالفته له^(١١)، كمجامعتنا^(١٢) بين الأخذ بالنهاي عن بيع ماليس عندك، وإجازة السلم بالإجماع^(١٣).

(١) في ط : ولأن.

(٢) (عنهما). سقطت من أ، هـ.

(٣) في ط : من طريق قول.

(٤) النوادر ل ٢٩٢/ب. وانظر المغني ٥٧/١٢ - ٥٨.

(٥) في ط : (الذكر فيه والأنثى سواء). وانظر النوادر ل ٢٩٢/ب، والمغني ٥٨/١٢.

(٦) سقطت من ح.

(٧) هذا في كتاب عمرو بن حزم وقد تقدم.

(٨) في "أ، هـ" : (فما). والمثبت كما في باقي النسخ وكذلك في النوادر ل ٢٩٢/ب، وفي النكت ٤٣٨ : فهلاً.

(٩) في أ، هـ : ثلثه. وفي ح : فاته.

(١٠) في ح : ولا يقس.

(١١) له. زيادة في هـ.

(١٢) في النوادر ل ٢٩٢/ب : (كما جمعنا). وكذلك في النكت ٤٣٨.

(١٣) النوادر ل ٢٩٢/ب، والنكت ٤٣٨، وانظر المنتقى ٩١/٧.

ويحتمل قول ابن المسيب : هي السنة^(١)، أنه مستنبط من هذا، ويحتمل أن يكون عن سنة البلد، فإنه^(٢) متظاهر في التابعين^(٣).

قال ابن هرمز^(٤) : أخذنا ذلك^(٥) عن الفقهاء^(٦).

قال مالك رحمه الله : فالمرأة^(٧) تعاقل الرجل في الجراح إلى ثلث ديته^(٨) لاستكماله.

قال ابن القاسم : فإذا بلغت ذلك رجعت إلى عقل نفسها، وتفسير^(٩) ذلك : أن لها في ثلاث أصابع ونصف أتملة إحدى وثلاثين^(١٠) بعيرا وثلثي بعير، وهي والرجل^(١١) في هذا سواء، وإن أصيب منها ثلاث أصابع^(١٢) وأتملة رجعت

تفصيل دية
أصابع المرأة

(١) في ح : (في السنة). وفي " ط " : (في المسألة).

وقول ابن المسيب أخرجه مالك الموطأ في كتاب العقول باب ما جاء في عقل الأصابع ٦٥٥/٢ حيث قال : (عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ : كَمْ فِي إِصْبَعِ الْمَرْأَةِ؟ فَقَالَ : عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ. فَقُلْتُ : كَمْ فِي إِصْبَعَيْنِ؟ قَالَ : عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ. فَقُلْتُ : كَمْ فِي ثَلَاثِ؟ فَقَالَ : ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ. فَقُلْتُ : كَمْ فِي أَرْبَعِ؟ قَالَ : عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ. فَقُلْتُ : حِينَ عَطَلْتُمْ جُرْحَهَا وَاشْتَدَّتْ مُصِيبَتُهَا نَقَصَ عَقْلُهَا. فَقَالَ سَعِيدٌ : أَعَرَأَيْتِ أَنْتِ؟ فَقُلْتُ : بَلْ غَالِمٌ مُنْكِتٌ أَوْ جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ. فَقَالَ : سَعِيدٌ هِيَ السُّنَّةُ يَا ابْنَ أُخَيْمٍ). وانظر المنتقى ٩٢/٧.

(٢) في ح : وأنه.

(٣) النوادر ل ٢٩٢/ب. وانظر النكت ٤٣٨، والاستذكار ٦٠/٢٥، والمنتقى ٧٨/٧.

(٤) هو عبد الله بن يزيد، وقيل : يزيد بن عبد الله بن هرمز أبو بكر الأصم، ولاؤه لبني ليث، أحد الأعلام، عُدَّه في التابعين، من فقهاء المدينة، لازمه مالك وأخذ عنه الفقه، وقال عنه : كان من أعلم الناس بما اختلف الناس فيه من هذه الأهواء، مات رحمه الله تعالى سنة ثمان وأربعين ومئة. له ترجمة في طبقات الشيرازي ٥١، وسير أعلام النبلاء ٦/٣٧٩ - ٣٨٠.

(٥) نهاية ورقة ٦٧ ط.

(٦) النوادر ل ٢٩٢/ب، والنكت ٤٣٨، والمنتقى ٩١/٧.

(٧) في ح : والمرأة.

(٨) في أ، هـ : الدية.

(٩) في أ، هـ : وبعد.

(١٠) في " ح " : (أحد وثلاثين). وفي " أ، هـ " : (إحدى وثلاثون).

(١١) في " أ " : (وهي الرجل).

(١٢) في " أ، هـ " : (ثلاثة أصابع). وفي " ح " : (وإن أصيب ثلاث أصابع منها).

إلى عقلها، فكان لها في ذلك ستة عشر بغيراً وثلاثاً بغيراً.

قال مالك : وإن قطع لها إصبع ففيه عشرة من الإبل، وكذلك في ثاني وكذلك في (١) ثالث، ولو قطع لها ثلاث (٢) أصابع معاً من (٣) [أ/١٧٣] كف واحدة (٤)؛ فلها ثلاثون من الإبل، ثم إن قطع لها من تلك (٥) اليد الإصبعان الباقيان في مرة واحدة (٦) أو مرتين؛ فإن في كل إصبع خمساً من الإبل.

قال : ولو قُطِعَ لها ثلاث أصابع فأخذت ثلاثين بغيراً، ثم قطع لها من اليد (٧) الأخرى إصبع (٨) أو إصبعان أو ثلاث (٩) في مرة أو مرتين، لا بتدئ (١٠) فيها الحكم كالأولى، فيكون لها في الثلاث (١١) أصابع ثلاثون (١٢) بغيراً.

قال (١٣) : وإن قطع لها (١٤) إصبعان من كل يد في ضربة واحدة (١٥)؛ كان لها عشرون بغيراً (١٦).

(١) (وكذلك في). في "ط" فقط.

(٢) في "أ، هـ" : (ولو قطع ثلاثة). وفي "ط" : (ثلث).

(٣) (من). تكرر في ح.

(٤) في أ، ح، هـ : (واحد). والصواب المثلث لأن الكف مؤنثة.

(٥) في ح : ذلك.

(٦) في "ح" أقحم هنا قوله المتقدم : (فلها ثلاثون من الإبل ثم إن قطع لها من ذلك اليد) ومضروب عليه.

(٧) من قوله : (الإصبعان الباقيان في مرة واحدة) سقط من ط.

(٨) نهاية ل ٥٦ / أ. أ.

(٩) في "أ، هـ" : (ثلاثة). وفي "ط" : (ثلث).

(١٠) في ح : فابتدئ.

(١١) في أ، هـ : الثلاثة.

(١٢) نهاية ل ١٦ / أ. هـ.

(١٣) ساقطة من ح.

(١٤) (لها). سقطت من أ، هـ.

(١٥) واحدة

(١٦) المدونة ٦ / ٣١٨ - ٣١٩، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢ / أ.

م : كما لو قطعها من يد واحدة^(١).

قال^(٢) ابن القاسم : ثم إن قطع لها من إحدى اليدين^(٣) إصبع؛ أخذت عشر^(٤) من الإبل، وكذلك لو^(٥) قطع لها^(٦) إصبع من اليد الأخرى ففيها عشرة من الإبل، وكذلك لو قطع^(٧) لها^(٨) هاتان^(٩) الإصبعان من اليدين معاً^(١٠)؛ ففيهما عشرون^(١١)، فما زاد بعد ثلاث أصابع من^(١٢) كل كف ففي كل إصبع خمس خمس^(١٣)، كان القطع معاً أو مفترقاً؛ وإن^(١٤) قطع لها ثلاث^(١٥) أصابع من يد وإصبع من يدها^(١٦) الأخرى في ضربة؛ أخذت خمساً خمساً، ثم إن قطع لها من اليد^(١٧) المقطوع منها الثلاث رابع، ومن اليد الأخرى إصبع أو إصبعان؛ أخذت في الرابع من أحد اليدين خمسة أبعرة، وفي الإصبع أو الإصبعين^(١٨) من

(١) شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧/أ.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) في أ، هـ : (أحد اليد). وفي "ح" : (أحد اليدين).

(٤) في أ، ح، هـ : عشرة.

(٥) في أ، هـ : أن.

(٦) (لها). ليست في ح، ط.

(٧) من قوله : (إصبع من اليد الأخرى). سقط من ط.

(٨) ليست في ح، ط.

(٩) في ح : (مايين). وفي "ط" : (هذان).

(١٠) في ح : من اليدين جميعاً معاً.

(١١) في أ، هـ : عشرة عشرة.

(١٢) (من). سقط من ط.

(١٣) في أ : خمس من خمس.

(١٤) في ح : فإن.

(١٥) في ح : ثلاثة.

(١٦) (يدها). في ط فقط.

(١٧) (اليد). سقطت من ح.

(١٨) في ح : وفي الإصبع والإصبعين.

اليدين الأخرى عشرة عشرة^(١)، افترق القطع أو كان في ضربة واحدة، ما لم يقطع لها من اليدين في مرة واحدة أربعة أصابع، وكذلك رجالها على نحو ما فسرنا في اليدين^(٢).

قال^(٣) ابن القاسم : ولو قطع لها إصبعان عمداً^(٤) فاقتصت^(٥) أو عفت، ثم قطع لها من تلك الكف إصبعان أيضاً خطأ؛ فلها فيهما عشرون بعيراً، وإنما يضاف^(٦) بعض الأصابع إلى بعض في الخطأ^(٧).

ولو ضربها منقلة ثم منقلة؛ فلها في كل ذلك مثل مال الرجل إذا لم يكن في فور واحد، وكذلك لو كانت المنقلة الثانية في موضع الأولى نفسه^(٨) بعد برئها؛ فلها فيها مثل مال الرجل، وكذلك المواضع.

ولو أصابها في ضربة واحدة^(٩) بمناقل أو بمواضع تبلغ ثلث الدية؛ رجعت فيها إلى عقلها^(١٠).

يريد : وكذلك لو كان ذلك في فور واحد، وقاله أشهب في المجموعة، وكتاب ابن المواز^(١١).

(١) لفظ (عشرة) غير مكرر في ح.

(٢) المدونة ٦ / ٣١٩، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢ / ١ - ب.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) (عمداً). ليست في أ، هـ.

(٥) في ط : ثم اقتصت.

(٦) في ط : تضاف.

(٧) المدونة ٦ / ٣١٩، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢ / ب.

(٨) في أ، هـ : تعقبه.

(٩) في ح : (مرة واحدة). وواحدة في "ح" فقط.

(١٠) المدونة ٦ / ٣٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢ / ب.

(١١) في ح : محمد.

قال^(١) أشهب : كالسارق ينقل من [١٧٣/ب] الحرز^(٢) قليلا قليلا في فور واحد إما لضعفه أو لئلا يُقطع؛ فهي سرقة واحدة ويقطع.

قال في كتاب محمد^(٣) : واختلف^(٤) في هذا^(٥) مالك وعبد العزيز.

اختلاف بين مالك
وعبد العزيز في
جراح المرأة

فقال مالك : إذا كان الضرب في فور واحد فهو كضربة واحدة، إلا أن يريد ضربة واحدة ثم يبدو له فيضرب أخرى.

وقال عبد العزيز : ما كان مفترقا فلا يضم بعضه إلى بعض وإن كان في فور واحد، وليس كالضربة الواحدة.

أشهب : وقول مالك أحب إلي، كالسارق يواصل سرقة^(٦).

قال^(٧) ابن المواز : واختلف^(٨) قول ابن القاسم^(٩) في الأسنان :

اختلاف قول ابن
القاسم في دية
أسنان المرأة

فجعلها مرة كالأصابع يحاسب بما تقدم إلى ثلث الدية.

قال أصبغ : وقوله الأول : في كل سن خمس من الإبل، ولا^(١٠) يحاسب بما تقدم وإن أتى على جميع الأسنان ما لم يكن في ضربة واحدة بخلاف الأصابع، وإلى هذا رجع^(١١) ابن القاسم، وهو أحب إلي^(١٢).

(١) سقطت من ح.

(٢) في أ، هـ : الحد.

(٣) من قوله : (واحد إما لضعفه ... الخ) . سقط من ح.

(٤) في ح : فاعترف.

(٥) في أ، هـ : فيها.

(٦) النوادر ل ٢٩٤/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧/أ - ب.

(٧) سقطت من ح.

(٨) في ح : اختلف.

(٩) في أ، هـ : قول مالك. وانظر النوادر ل ٢٩٤/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧.

(١٠) في ح : ولم.

(١١) في أ، هـ : " ركن ". ومثله في النوادر ل ٢٩٤/ب. وفي ط : ذهب. والمثبت من " ح ". ومثله في

شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧.

(١٢) النوادر ل ٢٩٤/أ - ب، والذخيرة ٣٧٥/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧/ب.

قال^(١) محمد : الأسنان^(٢) عندي^(٣) كالرأس^(٤) يصاب بمواضع أو مناقل^(٥)؛ فلا يجمع عليها^(٦) إلا ما كان في ضربة مالم يكن من شيء واحد له دية، فيحسب منه^(٧) مذهب^(٨) كالأرنبة، والسمع، والبصر، وأما المواضع والمناقل فلا يضم شيء منها^(٩) إلى ما قبله^(١٠).

رأي ابن الموارز في
دية أسنان المرأة

محمد : وخالف عبد العزيز مالكاً في الأصابع فجعلها وإن^(١١) كانت من كف^(١٢) واحدة كالأسنان والمواضع؛ أن لها^(١٣) في كل إصبع عشرة من الإبل، وإن^(١٤) أتى على جميع الأصابع مالم يكن ذلك^(١٥) في ضربة واحدة، وقاله^(١٦) ابن وهب وعبد الملك^(١٧).

لخلاف قول
عبد العزيز عن
قول مالك في
الأصابع

-
- (١) سقطت من ح.
(٢) في أ، هـ : والأسنان.
(٣) في ح : (عندنا). ومثله في شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧/ب. والمثبت كما في أ، ط، هـ " والنوادر ل ٢٩٤/ب.
(٤) في ط : مثل الرأس.
(٥) نهاية ل ١٦/ب. هـ.
(٦) في أ، هـ : عليه.
(٧) نهاية ورقة ٦٨ ط.
(٨) سقطت من ط.
(٩) في أ، هـ : منها شيء.
(١٠) النوادر ل ٢٩٤/ب، والمتقى ٧٨/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧/ب.
(١١) في ط : ولو.
(١٢) (من كف). ساقطة من ح.
(١٣) في ح : أن له.
(١٤) في ح : فإن.
(١٥) (ذلك). ساقطة من ح.
(١٦) في أ، هـ : وقالما.
(١٧) نهاية ل ٥٦ / ب. أ.

وقال عبد العزيز^(١) : وإن قطع لها أربع أصابع في ضربة فاخذت فيها^(٢) عشرين بعيراً، ثم قطعت لها الخامسة ففيها خمس^(٣) فرائض.
وقال عبد الملك : بل فيها عشر فرائض. وهو أقيس لقول أبيه^(٤).
وهذا كله خلاف لمالك وأصحابه^(٥).
وقولهم^(٦) : فيه خمسة كان قطع الأربعة مجتمعاً أو مفترقاً.
وعبد العزيز يقول : فيه خمسة^(٧) بعد ضربة واحدة في^(٨) الأربع،
ويخالف^(٩) في ضربة بعد ضربة، فيرى حينئذ في الخامس عشرة^(١٠).

(١) سقط من ط.

(٢) في ح : لها.

(٣) (خمس) . سقطت من ح.

(٤) في "أ، هـ" : (وهو أيقن لقول الله) . وفي "ح" : (وهو أقيس لقول الله عز وجل) . وفي "ط" : (وهو تفسير لقول أبيه) . والمثبت موافق لما في النوادر ل ٢٩٣/ب.

(٥) النوادر ل ٢٩٣/ب، والمتنقى ٧٩/٧، والذخيرة ١٢ / ٣٧٥.

(٦) في النوادر ل ٢٩٣/ب : (ويقولون) .

(٧) في أ، ح، هـ : خمسة.

(٨) في "أ، هـ ط" : وفي.

(٩) في "ط، هـ" : (بخلاف) . والمثبت كما في "أ، ح" والنوادر ل ٢٩٣/ب.

(١٠) النوادر ل ٢٩٣/ب.

[الباب الخامس]

فيمن جنى على عضو ضعيف أو ناقص، عمداً أو خطأً

[٣٢- فصل : في الجناية على لسان الأخرس، واليد الشلاء، وذكر الخصي، والرجل العرجاء، وما كان ناقصاً بأصل الخلقة، أو ضَعُفٌ لِكِبَرٍ أو مرض]

قال^(١) مالك رحمه الله تعالى : وفي^(٢) لسان الأخرس الاجتهاد^(٣).

قال أصحاب مالك في كتاب محمد والمجموعة : أن المجتمع^(٤) عليه عندهم أن ليس في لسان الأخرس، وفي العين القائمة التي ذهب بصرها، وفي اليد الشلاء، وفي^(٥) الأصابع [أ/١٧٤] إذا تم شللها، وفي ذكر الخصي إذا قطع ذلك؛ إلا الاجتهاد، وليس في هذا كله مما ذهب منفعه قصاص^(٦).

قال^(٧) مالك : وفي^(٨) ذكر الخصي هذا عسيب قد^(٩) قطعت حشفته، فأما^(١٠) مقطوع الأثنين فقط؛ ففي ذكره الدية كاملة^(١١).

(١) ساقطة من ح.

(٢) في ح : في.

(٣) المدونة ٦ / ٣٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢/ب.

(٤) في أ : (أن الجميع المجتمع).

(٥) (في). سقط من ح، ط.

(٦) النوادر ل ٢٨٨/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧/ب.

(٧) ساقطة من ح.

(٨) (في). سقط من ح، هـ.

(٩) في ح : عسيب وقد.

(١٠) في ح : وأما.

(١١) النوادر ل ٢٨٨/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧/ب.

قال^(١) مالك : وكذلك الرجل العرجاء التي لم يبق فيها منفعة؛ فإنما فيها الاجتهاد كاليد الشلاء^(٢).

ومن المدونة قيل لابن القاسم : كم في الرجل العرجاء؟ قال : العرج مختلف^(٣)، وما سمعت من مالك فيه شيئا، إلا إنني سمعته يقول : كل شيء من الإنسان إذا أصيب منه شيء وانتقص ثم أصيب^(٤) بعد ذلك الشيء؛ فإنما^(٥) له على حساب ما بقي من ذلك العضو^(٦).

قال مالك : وما كان من خلقة خلقها الله تعالى لم ينتقص منها شيء مثل استرخاء البصر، أو العين^(٧) الرمدة يضعف بصرها، أو ضعف في^(٨) يد أو رجل من كبر أو علة إلا أنه يبصر بالعين، ويستمتع بيده ورجله^(٩)، ويبطش بيده^(١٠)؛ ففي هؤلاء الدية كاملة^(١١).

وكذلك الذي^(١٢) يصيبه أمر من السماء مثل العرق يضرب في رجل رجل^(١٣) فيصيبه منه عرج، أو رمد، إلا أنه يمشي على الرجل، ويبصر بالعين،

الجنابة على الرجل
التي أصابها عرق
والعين الرمدة

(١) ساقطة من ح.

(٢) النوازل ل ٢٨٨/أ - ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٧/ب.

(٣) في "ح" : مختلف.

(٤) في ح : أصيبت.

(٥) في أ، هـ : فإنما.

(٦) المدونة ٦ / ٣٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢/ب.

(٧) في أ، هـ : والعين.

(٨) في. ليس في ح، ط.

(٩) في ح : (يبصر بالعين، ويستمتع بالأذن، ويستمتع بيده ورجله).

(١٠) (ويبطش بيده). ساقطة من ح.

(١١) المدونة ٦ / ٣٢٠ - ٣٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٢/ب.

(١٢) (الذي). ساقطة من ح.

(١٣) في "ط" : (رجل الرجل). قال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٨/أ : (هذا عرق النساء أو غيره).

وقال ابن القيم في زاد المعاد في معرض ذكره لمهدي النبي ﷺ في علاج عرق النساء ٧١/٤: عرق النساء: وجع يتبدى من مفصل الورك، ويتزلزل من خلف على الفخذ، وربما على الكعب، وكلما طالته مدته زاد نزوله، وتهزل معه الرجل والفخذ.

وقد مسها ضعف؛ ففيها إن أصيبت الدية كاملة^(١)، ولو كان ضعف هذه العين، أو اليد، أو الرجل بجناية خطأ أخذ فيها عقلاً، ثم أصيبت بعد ذلك فإنما له ما بقي من العقل^(٢).

قال^(٣) ابن القاسم : والعرج^(٤) عندي مثل هذا^(٥)، قال : وإن^(٦) كان الذي أصيبت به بعد ذلك عمداً اقتصر منه ولم يحاسب، بخلاف الدية، وأما أصابع الكف يصاب بعضها عمداً^(٧)، أو خطأ، أو من السماء، ثم يقطع باقيها؛ خطأ ففيها^(٨) حصة ذلك من الدية^(٩).

[٣٣ - فصل : في الجناية على عضو سبقت عليه جناية]

قال مالك في باب يعد هذا في العين يصيبها الرجل بالشيء^(١٠) فينقص بصرها، أو اليد فيضعفها^(١١) ذلك، وبصرها قائم، واليد تبطش، ولم يأخذ لها عقلاً : فعلى من أصابها بعد ذلك^(١٢) العقل كاملاً، وذلك أن في السن السوداء إذا أصيبت العقل تاماً.

قيل لمالك : فإن كان^(١٣) أخذ لنقصان العين واليد شيئاً؟ قال : ذلك

اختلاف قول مالك
فمن لم يأخذ للنقص
عقلاً ثم شئ عليه

(١) في ح : (الدية كاملة). ومن قوله : (وكذلك الذي يصيبه أمر من السماء) سقط من "أ، هـ".

(٢) المدونة ٦ / ٣٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣ / أ.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) في أ، هـ : فالعرج.

(٥) المدونة ٦ / ٣٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣ / أ.

(٦) في ح : فإن.

(٧) في ح : (تصاب عمداً). ومن قوله : (اقتصر منه ولم يحاسب) سقط من ط.

(٨) نهاية ل ١٧ / أ. هـ.

(٩) المدونة ٦ / ٣٢٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣ / أ، ب.

(١٠) في ح : بشئ.

(١١) في ح : فيضعفها.

(١٢) من قوله : (وبصرها قائم). سقط من ط.

(١٣) (كان). ليس في ط.

أشكل، أي ليس له إلا ما بقي، ويقاص بما أخذ.

قال ابن القاسم : وقد قال لي قبل ذلك : ليس له إلا [١٧٤/ب] بحساب^(١) ما بقي^(٢).

م : فظاهر هذا إنما اختلف قول مالك إذا لم يأخذ لنقص^(٣) ذلك عقلاً، فقال مرة : يحاسب^(٤) الثاني بنقص ذلك.

وقال مرة : لا يحاسب، ويكون عليه العقل تاماً، فأما^(٥) إن أخذ لنقصان ذلك شيئاً^(٦) فإنه يحاسب بلا اختلاف من قوله، هذا ظاهر المدونة^(٧).

وفي كتاب ابن المواز، قال ابن القاسم : اضطرب في هذا قول مالك^(٨). م : يريد وإن أخذ للنقص^(٩) عقلاً^(١٠).

لخلاف قول مالك
فيمن أخذ للنقص
عقلاً ثم حُي عليه

قال : فقال فيمن أصيب على بصره^(١١) بشجة أو بشيء^(١٢)، فنقص لذلك بصره، ثم تفقأ بعد ذلك : فإن كان نقص الأول نقصاً^(١٣) إلا أنه يصير بها كلها وينتفع^(١٤) فله الدية كاملة. فقلت له : فإن كان^(١٥) أخذ لذلك عقلاً.

(١) في أ، هـ : حساب.

(٢) المدونة ٦ / ٣٢٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣/أ.

(٣) نهاية ورقة ٦٩ ط.

(٤) في أ، هـ : بحساب.

(٥) في ح : وأما.

(٦) من قوله : (وقال مرة : لا يحاسب).

(٧) الذخيرة ١٢ / ٣٧٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٨/ب.

(٨) شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٨/ب.

(٩) في ح : البعض.

(١٠) شرح تهذيب المدونة ل ٣٤٨/ب.

(١١) نهاية ل ٥٧ / أ.

(١٢) في أ، هـ : شيء.

(١٣) في أ، هـ : (بصره، ثم اتفقا بعد فإن كان الأول نقصاً).

(١٤) في أ، هـ : ويتبع.

(١٥) من قوله : (نقص الأول نقصاً). سقط من ح.

فقال : ذلك أشكل. ثم قال قد قال^(١) ابن المسيب في السن : إذا اسودَّت فففيها^(٢) العقل، ثم إن طرحت بعد ذلك كان فيها عقلها ثانية^(٣) أيضاً^(٤). فهذا مثله، ولا يضره ما نقص من بصره إذا كان يبصر به فففيه^(٥) الدية كاملة وقال أيضاً مالك^(٦) إن كان أخذ لما نقص بصره عقلاً^(٧)، وكان ذلك من جناية بها أو ضربة في رأسه فنقص بذلك^(٨) بصره، ثم فقأت بعد ذلك؛ لم يعط إلا بحساب ما بقي، وإن كان من ضعف الكبر، أو الرمد، أو خلقة؛ لم يوضع لذلك شيء^(٩).

قال محمد : هذا^(١٠) أحسن ذلك عندنا، وهو وجه ما قال مالك، ومذهب ابن القاسم وأشهب، وإن كان لأشهب فيه اختلاف : أن العين^(١١) إذا أصيبت خطأ، وقد كان أصابها قبل ذلك^(١٢) شيء نقص^(١٣) بصرها؛ فإن كان من جناية وقد^(١٤) أخذ لها عقلاً حوسب به قلٌّ أو كثر؛ لأنه لم يأخذ إلا من نقص معروف، وجزء^(١٥) مسمى، فأما من ضعف البصر فلا^(١٦) يأخذ

للاختلاف قول أشهب
في الجناية على النقص

(١) (قد قال). سقط من ح.

(٢) في أ، هـ : قلها.

(٣) في ط : عقلها كاملاً.

(٤) راجع قول ابن المسيب في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب السن لسوءاء ٣٥٠/٩.

(٥) في أ، هـ : فففيها.

(٦) قوله : (إذا كان يبصر به فففيه الدية كاملة وقاله أيضاً مالك). سقط من ح.

(٧) في ح : (إن أخذ له عقلاً).

(٨) في أ، هـ : (ذلك). وفي "ح" : (لذلك).

(٩) انظر المتن ٣٢٦/٦، والنوادر ل ٢٨٩/١.

(١٠) (هذا). سقط من "ح، ط".

(١١) قوله : (وأشهب، وإن كان لأشهب فيه اختلاف : أن العين). سقط من ط.

(١٢) (قبل ذلك). سقطت من أ، هـ.

(١٣) في ح : ينقص.

(١٤) (وقد). زيادة في ح.

(١٥) في ح : حق.

(١٦) في أ، هـ : ولا.

لذلك شيئا أبداً، إلا^(١) أن ينقص لذلك شيئا معلوما وإن قل. يريد : فيأخذ له.
قال : ثم لا يكون على الفاقئ^(٢) إلا ما بقي، وإن كان عمداً اقتص منه، ولم^(٣)
يحاسب^(٤).

م : يريد^(٥) وإن كان ضعف لا يؤخذ له^(٦) شيء لقلته، فعلى الفاقئ^(٧) بعد
ذلك العقل تماماً.

قال^(٨) : وكذلك إن كان ذلك بأمر من السماء^(٩) ليس من جنابة، ولا
ضربة؛ لم يحاسب مما كان من ضعف يسير، وكان^(١٠) لها عقلها تماماً^(١١).

الضعف بغير
جنابة لا يحاسب

٣٤ - فصل [في الجنابة على العين القائمة، والسن السوداء والحمراء
والخضراء والصفراء]

وقد^(١٢) تقدم أن في العين القائمة الاجتهاد.

(١) في ح : أما.

(٢) في ط : الجاني.

(٣) في ح : وإن لم.

(٤) النوادر ل ٢٨٩/١. ومما العبارة فيها : (ولم يحاسب بما كان من ضعف النظر والشيء اليسير
وفيها عقلها تماماً). وهو ما ذكره المصنف بعد بقوله : يريد.

(٥) ساقطة من ح. و (يريد). سقطت من "ط".

(٦) في ح : لذلك.

(٧) في ط : فعل الجاني.

(٨) سقطت من ح.

(٩) في أ، ط، هـ : من أمر السماء.

(١٠) في ح، ط : فكان.

(١١) انظر المئونة ٣٢٠/٦ - ٣٢١، والنوادر ل ٢٨٨/ب.

(١٢) في ح : قد.

ولم يأخذ مالك بما ذكر عن زيد : أن فيها مئة دينار^(١).

وأن في السن السوداء، والحمراء، والصفراء^(٢)؛ العقل كاملاً، وإذا ضربت سینه^(٣) فاسودّت^(٤)، أو احمرت [١٧٥/أ] أو اخضرت، أو اصفرّت؛ ففي السواد تم عقلها، وإن كان ذلك كالسواد فقد تم عقلها^(٥)، وإلا على حساب مانتقص، وإن اضطربت اضطراباً شديداً تم عقلها، وإن كان خفيفاً؛ عقل لها بقدر ذلك، وينتظر بالشديدة^(٦) الاضطراب سنة^(٧).

٣٥ - [فصل] : فيمن جنى على يد ناقصة، أو كانت يد الجاني ناقصة.

قال : وإذا ذهب إصبع من الكف بأمر من الله سبحانه، أو بجنابة وقع^(٨) فيها قصاص أو عقل، ثم أصيبت الكف خطأ؛ ففيها أربعة أخماس الدية، ولو ذهب منها أغلة قد اقتص منها لقوصص بها^(٩) في دية الكف، ومن^(١٠) قطع كفاً خطأ وقد ذهب^(١١) بعض أصابعها؛ فإنما عليه بحساب ما بقي من الأصابع في الكف^(١٢)، فإن لم يبق في الكف إلا^(١٣) إصبع واحدة^(١٤)؛ فعليه في الإصبع

(١) في ٣، هـ : (مئة بعير). وانظر قول الصحابي الجليل زيد بن ثابت في الموطأ في كتاب العقول باب ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها ٦٥٣/٢.

(٢) في ح : أو الحمراء أو الصفراء.

(٣) نهاية ل ١٧ / ب. هـ. ومن هنا يبدأ سقط في نسخة " هـ " بمقدار لروحة كاملة.

(٤) في ط : ثم اسودت.

(٥) في ط : عقله.

(٦) في ح : بالشديد.

(٧) المدونة ٦ / ٣٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣ / ١.

(٨) (وقع). سقطت من ح.

(٩) (بها). ليست في ط.

(١٠) في أ : ولو.

(١١) في أ : ذهب.

(١٢) المدونة ٦ / ٣٢٥ - ٣٢٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣ / ١ - ب.

(١٣) في ط : غير.

(١٤) في أ، ح، هـ : (واحد). والمثبت هو الأولى لأن (الأصبع) مؤنثة على الأصح.

ديته، وأستحسن^(١) في الكف حكومة^(٢).

وقال أشهب : لاشيء في الكف مادام يبقى شيء له دية^(٣).

قال ابن القاسم : ومن قطع كف رجل عمداً وقد ذهب منها^(٤) إصبعان أو ثلاثة بأمر من الله تعالى، أو بجنابة وقع فيها قصاص، أو عقل^(٥)، لم يقتص منه، ولكن عليه العقل^(٦) في ماله، ولو ذهب منها إصبع واحدة^(٧)؛ قطعت يده قصاصاً، وسواء كانت المقطوعة الإبهام أو غيرها^(٨).

محمد : وقال^(٩) أشهب : لا قصاص له مثل الإصبعين؛ وإنما له أربعة أحماس دية اليد في ماله، وكذلك في الأثمتين^(١٠) مثل الإصبع؛ لأنه إذا ذهب أكثر الشيء جعلت أقله تبعاً^(١١)، ولكني^(١٢) أستحسن في الأثمة أن يقتص منه^(١٣).

ابن القاسم : ولو كانت المقطوعة صحيحة وقد ذهب من يد القاطع إصبع؛ لاقتص منه^(١٤) أيضاً^(١٥).

(١) في أ : واستحق.

(٢) المدونة ٦ / ٣٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣/ب. وانظر النوادر ل ٢٧٤/ب.

(٣) النوادر ل ٢٧٤/ب. ول ٢٨/ب، وانظر المتقى ٦٧/٧، وتبصرة اللعني ل ١٠٨/أ، والبيان والتحصيل ١٦/١٢٤.

(٤) في ح : منه.

(٥) في أ : عقل له.

(٦) (العقل). ساقطة من ط.

(٧) في ح : واحد. والمثبت هو الأولى لأن (الأصبع) مؤنثة على الأصح.

(٨) المدونة ٦ / ٣٢٣ - ٣٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣/ب.

(٩) في أ، ح : قال.

(١٠) نهاية ورقة ٧٠ ط.

(١١) نهاية ل ٥٧/ب. أ.

(١٢) في ح : ولكن.

(١٣) النوادر ل ٢٧٥/أ، ل ٢٧/أ من الجزء السادس، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٠/أ.

(١٤) في ط : منها.

(١٥) النوادر ل ٢٧/أ - ب، وعقد الجواهر ٣/٢٤٢.

وقال في المدونة^(١) : ولو كان قد ذهب منها إصبعان أو ثلاثة؛ لخير^(٢) المقطوعة^(٣) يده بين أن يقتص من اليد الناقصة^(٤)، أو يغرمه دية يده^(٥) .

محمد : قال ابن القاسم^(٦) : قال مالك^(٧) : إذا ذهب من يد القاطع إصبع فقطعت هذه اليد قصاصاً؛ فإنه يغرم^(٨) دية الإصبع الخامس^(٩) .

قال ابن القاسم : وأنا أرى أن ليس له إلا قطع كفه بأربع أصابع، ولا دية له في الإصبع الخامس، ولا خيار له في غير [١٧٥/ب] ذلك.

محمد : وقد قال ابن القاسم : إن شاء استقاد من يد [ذي] الإصبع^(١٠)، وإن شاء غرمه دية يده^(١١)، مثل مالو ذهب من يد القاطع^(١٢) إصبعان.

وقال^(١٣) مالك وابن القاسم : إنه خير في الإصبعين، إن شاء استقاد، أو أخذ دية يده^(١٤) .

وقال أشهب وعبد الملك : ليس له أن يستقيد إذا كان قاطعه مقطوع

(١) ساقط من ح. وفي " ط " : (ومن المدونة قال) .

(٢) في أ، ط : يغرم .

(٣) في ح : المقطوع يده .

(٤) (الناقصة) . سقطت من ح .

(٥) من قوله : (وقال في المدونة) تأخر ذكره في " أ، ط " إلى آخر الباب بعد قول أشهب وعبد الملك هناك . وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٣١ ، وتهذيب المدونة ل ٢/٤٤٢ .

(٦) (محمد : قال ابن القاسم) . سقط في " ط " .

(٧) سقط من ح. وفي " ط " : (وقال في المدونة) .

(٨) في أ : (قال مالك : ويغرم) وفي " ط " : (وقال في المدونة : ويغرم) لأنه سقط منهما من قوله : (إذا ذهب من يد القاطع . . . فإنه) .

(٩) النوادر ل ٢٨/أ .

(١٠) في ط : (من يد الإصبع إصبع) . وما بين المعكوفين زدناها حتى يستقيم الكلام .

(١١) في ط : يد .

(١٢) في ح : ما لو ذهب للقاطع .

(١٣) في أ، ط : قال .

(١٤) النوادر ل ٢٨/أ، والبيان والتحصيل ١٦/١٢٣-١٢٤ .

أكثر من إصبع؛ لأن ذلك من وجه العذاب، إلا أن يكون إنما نقصت بعد أن قطع كف الأول فإنه يقتصر منه^(١) فيقطع ما بقي ثم يرجع على من قطع من كف قاطعه، فإن^(٢) شاء أخذ منه عقل ذلك، أو اقتصر منه إلا أن يرضيه قاطع قاطعه^(٣).

(١) منه). سقطت من ط.

(٢) في ح : وإن.

(٣) النوادر ل ٢٨/٢.

[الباب السادس]

فيمين جنى على عضو وليس له مثله، أو له مثله وهو مما لا يقاد منه، وما

تحمله العاقلة من ذلك^(١)

قال : ومن قطع يمين رجل عمداً ولا يمين له فديته في ماله لأعلى العاقلة، فإن كان عديماً ففي ذمته، ولا تغلظ عليه الدية كدية العمد إذا قبلت^(٢).

وعقل المأمومة والجائفة عمداً على العاقلة، كان للجاني مال أو لم يكن، وعليه ثبت مالك، وبه أقول، وكان مالك يقول : إنه في ماله إلا أن يكون عديماً فيكون على العاقلة، ثم رجع^(٣).

عقل للمأمومة
والجائفة على العاقلة

والفرق بين ذلك وبين اليد : أن الجائفة والمأمومة موضعها قائم ولا يستطاع^(٤) منه القود؛ لأنه متلف، واليد المقطوعة لانظير لها عند القاطع^(٥).

الفرق بين جناية
الجائفة والمأمومة
والجناية على اليد

قال أشهب : ولأن^(٦) عمد الجائفة والمأمومة بمنزلة الخطأ إذ لا قود فيها وموضعها قائم^(٧) ؛ بمنزلة المجنون والصبي يقتل أو يجرح رجلاً عمداً ، فلما ارتفع عنهما القصاص للمجنون والصغير^(٨) وفيهما موضع ذلك القود وعُدَّ فعلهما كما لخطأ فكذلك الجائفة والمأمومة والمنقلة^(٩).

(١) في أ : من ذلك أو في عبد.

(٢) المتن ٦ / ٣٢٤ ، وتهذيب المتن ل ٢٣٣ ب.

(٣) المتن ٦ / ٣٢٤ ، وتهذيب المتن ل ٢٣٣ أ.

(٤) في ح : لا يستطاع.

(٥) المتن ٦ / ٣٢٥ ، وتهذيب المتن ل ٢٣٣ ب.

(٦) في ط : لأن.

(٧) (قائم) . سقطت من ط.

(٨) في أ : للمجنون والصغير.

(٩) شرح تهذيب المتن ل ٣٥٠ ب.

ومن المدونة قال مالك^(١) : كل ما ينجيه الجاني عمداً وفي جسده مثله^(٢) ولا يستطيع منه القود فعقل ذلك على العاقلة، وعلى الجاني الأدب، وذلك في المأمومة والجائفة وكذلك كل ما^(٣) لا يستطيع منه القود لأنه متلف^(٤) إذا بلغت الحكومة فيه ثلث الدية.

وأما ماذهب من جسد الجاني ولو كان قائماً لاقتصر منه فعقل ذلك في ماله، أو في^(٥) ذمته في عدمه ولا تحمل العاقلة أقل من الثلث، وإنما تحمل الثلث فصاعداً إذا كان خطأ^(٦).

قاعدة : تحمل العاقلة
عمد للمؤومة والجائفة
وما لا فرد فيه لا تالاه
ولا تحمل أقل من
الثلث وتحمل في
الخطأ الثلث فأكثر

ومن^(٧) شج رجلاً ثلاث مأمومات في ضربة واحدة خطأ ففيها الدية كاملة على العاقلة^(٨).

من شج رجلاً ثلاث
مأمومات أو منقلات
في ضربة ملته العاقلة

وإن شجّه ثلاث منقلات في ضربة واحدة^(٩) حملته العاقلة؛ لأن هذا يبلغ^(١٠) أكثر من ثلث الدية^(١١)، وإن كان ذلك في ثلاث ضربات وكان ضرباً متتابعاً لم يقلع عنه؛ فهي^(١٢) كضربة واحدة تحمله العاقلة، فإن كان متفرقاً^(١٣) في غير فور واحد؛ لم تحمله العاقلة^(١٤).

(١) (مالك). سقطت من ط.

(٢) (مثله). سقطت من ط.

(٣) في أ : (وكلما وكذلك وكلما). ومضروب على "كلما" الأولى.

(٤) (لأن متلف). سقطت من أ. ومن قوله : (واليد المقطوعة لا تنظر لها عند القاطع). سقط من "ح".

(٥) في. سقط من أ.

(٦) المدونة ٦/ ٣٢٤ - ٣٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٣/ب.

(٧) في ح : أو من.

(٨) (على العاقلة). سقطت من ح.

(٩) من قوله : (خطأ ففيها الدية). سقط من ح.

(١٠) في ح : ليبلغ.

(١١) في أ، ط : أكثر من الثلث.

(١٢) في أ : في.

(١٣) في أ : (وإن كان متفرقاً). وفي ح : (فإن كان متفرقاً).

(١٤) في ط : (في غير فور وإن لم تحمله العاقلة). وانظر النص في المدونة ٦/ ٣٢٥، وتهذيب المدونة

ل ٢٣٣/ب - ٢٣٤/أ.

[الباب السابع]

فيمين^(١) طرح سن صبي لم يُثَغِر^(٢)

قال مالك^(٣) : ومن طَرَحَ سِنَّ صَبِي [١/١٧٦] لم يثغر خطأ؛ وقف العقل بيد عدل، فإن عادت لهيئتها رجع العقل إلى مخرجه، وإن لم تعد^(٤)؛ أعطي الصبي العقل كاملاً، وإن^(٥) هلك الصبي قبل أن تنبت سنه؛ فالعقل لورثته، وإن نَبَتَ^(٦) أصغر من قدرها الذي^(٧) قلعت منه؛ كان له من العقل قدر ما نقصت، ولو قلعت عمدًا؛ وقف^(٨) له العقل أيضاً، ولا يعجل بالقود حتى يستبرأ^(٩) أمرها، فإن عادت لهيئتها فلا عقل فيها ولا قود، وإن عادت أصغر من قدرها؛ أعطي الصبي ما نقصت، وإن لم تعد^(١٠) لهيئتها حتى مات الصبي؛ اقتصر منه، وليس فيها عقل، وهو بمنزلة ما لم ينبت^(١١).

ثم كتاب الجراح بحمد الله وعونه وصلى الله على محمد رسوله وعبد^(١٢).

(١) في ط : في.

(٢) (نهاية ل ٥٨ / أ. أ. وورقة ٧١ ط). ويقال : نُثِرَ الغلام ثَغْرًا : إذا سقطت أسنانه الرواضع، فهو مَثْغُور. انظر الصحاح (مادة ثغر) ٦/٢٠٥، واللسان (مادة ثغر) ٤/١٠٣.

(٣) (قال مالك). سقطت من ط.

(٤) في ح : يعد.

(٥) في ح : فإن.

(٦) في ح : نبت.

(٧) في أ : من سنه التي.

(٨) في أ : أوقف.

(٩) في أ : حتى يتبين.

(١٠) في ح : يعد.

(١١) في ط : (ثبت). وانظر النص في المدونة ٦/ ٣٢٦ - ٣٢٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤/٢.

(١٢) من قوله : (ثم) ليست في "أ"، هـ. وهنا فيه اختلاف في ترتيب النسخ ففي "أ"، "ح"، "هـ" جاء (كتاب الجنائيات)، أما في "ط" فجاء (كتاب الديات)، وذلك في الثلث الأول من ورقة ٧٢ ط وسيكون العمل على ما في النسخ الثلاث.

بسم الرحمن الرحيم

وصلی اللہ علی سیدنا محمد وآلہ وصحبہ وسلم.

كتاب الجنایات^(١).

[الباب الأول]

في جنایة العبد علی الحر وما فيه القصاص من ذلك^(٢)

قال مالك رحمه الله : والسنة ألا قود بين الأرقاء والأحرار في الجراح^(٣) كلها، فأما في النفس فلا يقتل حر بعبد^(٤).

هل يقتل الحر
بالعبد والعبد بالحر؟

قال ربيعة ، وابن شهاب : إلا في حراة^(٥).

قال مالك : ويقتل العبد^(٦) بالحر إن شاء ولاية الحر، فإن استحيوه خير^(٧)

(١) في ح : (كتاب الجنایات من الكتاب الجامع لابن يونس).

قال في المطلع ٣٥٦ : (الجنایات واحداثها جنایة، وهي مصدر جنى على نفسه وأهله جنایة إذا فعل مكروهاً). وانظر القاموس (مادة جنى) ١٦٤٠. وقال القاضي عياض في التنبیها ل ١٧٨ / ١ : (أصل اشتقاق الجنایة من اجتناء الثمر باليد فاستعمل في كل ما يكتسب ثم قصر عرفاً على ما يكتسبه من حدث في مال غيره أو نفسه أو حاله، بما يسوء ويضر كان بيد أو غيرها، كما أن الجريرة أصلها ما يجوره الانسان من منفعة لنفسه من مال وغيره ثم استعمل في كل ما يحدثه على غيره عموماً مما لا يوافق ويضره في نفسه أو ماله أو حاله).

(٢) (من ذلك). سقطت من ح. وفيها وفي " ط " (أم لا) تمة للعنوان. وهو بدونها تام بل أدق.

(٣) في ح : في الخراج.

(٤) نهاية ورقة ٢٨ ط. وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٦٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ ب.

(٥) انظر المدونة ٦ / ٣٦٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ ب.

(٦) (العبد). سقطت من ح.

(٧) في أ، هـ : بخير.

سيده بين اسلامه أو فداه^(١) بديّة الحر^(٢).

وقال^(٣) عبد العزيز بن أبي سلمة : "يقاد للحر من العبد من الجراح إذا رضي الحر، ولا يقاد من الحر للعبد وإن رضي الحر"^(٤)، وبه يقول محمد بن عبد الحكم^(٥).

محمد : قال أشهب : أخبرنا بعض أهل العلم : أن جعفر بن محمد^(٦) حدثه^(٧) أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : "إِذَا قَتَلَ الْعَبْدُ رَجُلًا عَمْدًا دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوهُ وَإِنْ شَاؤُوا اسْتَحْيَوْهُ فَكَانَ لَهُمْ

(١) في ح : أن يسلمه أو يقديه.

(٢) للدونة ٦ / ٣٦٤، وتهذيب للدونة ل ٢١٧/ب، وانظر للموطأ ٢/٦٦٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٨/ب.

(٣) في أ، هـ : قال.

(٤) انظر الذخيرة ١٢ / ٢٠٨.

(٥) انظر عقد الجواهر ٣ / ٢٣٨.

ومحمد بن عبد الحكم هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله العالم المبرز الحجة النظار، من كبار العلماء المحققين انتهت إليه الرئاسة بمصر، سمع من أبيه وابن وهب وابن القاسم والشافعي وغيرهم، وعنه أبو حاتم الرازي، وأبو جعفر الطبري، وابن المواز، وغيرهم، له مصنفات في كثير من فروع العلم منها : كتاب أحكام القرآن، ومختصر في الفقه زاد فيه على مختصر أبيه، واختصار كتاب أشهب، وكتاب الرد على أهل العراق، وغيرها. مات منتصف ذي القعدة سنة ثمان وستين ومئتين. وكانت ولادته سنة اثنتين ومئتين ومئة. انظر ترتيب المدارك ٣ / ٦٢ وما بعدها، وشجرة النور ٦٧.

(٦) في "ح، ط" : (جعفر بن أبي محمد). والمراد : الامام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحاته الحسين بن علي رضي الله عنه ابن أبي طالب، أبو عبد الله القرشي، الهاشمي، المدني، أحد الأعلام، كان من جلة علماء المدينة، وأمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ولد ومات بالمدينة، ولد سنة ثمانين، وحدث عن أبيه، وعروة بن الزبير، وجده القاسم بن محمد، وغيرهم. وعنه : ابنه موسى الكاظم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك، وغيرهم. مات سنة مئة وثمان وأربعين. له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٥٥ وما بعدها، وتهذيب التهذيب ٢ / ٨٨، والتقريب ١٤١، والأعلام ٢ / ١٢٦.

(٧) من قوله : (محمد : قال أشهب) سقط من ط.

عَبْدًا^(١).قال مالك : إلا أن يفديه سيده بالدية كاملة، ويصير حينئذ بمنزلة الخطأ^(٢).أشهب : وقال نحوه يحيى بن سعيد ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٣).

١ - فصل [في العبد يقتل رجلاً له وليان فيعفو أحدهما]

قال ابن القاسم : وإذا قتل عبد رجلاً له وليان فعفا أحدهما عن العبد على أن يأخذ جميعه ورضي بذلك سيد العبد؛ فإن دفع السيد إلى أخيه نصف الدية جاز^(٤)، وإن أبى خيّر سيده العافي^(٥) بين أن يكون العبد بينهما أو يرده فإن رده^(٦) فلهما القتل [١٧٦/ب] أو العفو؛ فإن عفوا^(٧) عنه خيّر السيد بين أسلامه أو فداه منهما بالدية^(٨).

وقد قال ابن القاسم أيضاً : إن للأخ الدخول في العبد فيكون بينهما لشركتهما في الدم^(٩).

وكذلك إن عفا أحدهما على أن دفع إليه السيد العبد القاتل وزاده عبداً آخر؛ فإن سيده أن دفع إلى الذي لم يعف^(١٠) نصف الدية ثم^(١١) ماصنع، وإن

لو عفا الولي على
أن يأخذ القاتل
وعبداً آخر

(١) راجع الأكثر في سنن البيهقي في كتاب الجنائيات، باب العبد يقتل الحر ٣٨/٨.

(٢) انظر المقدمات ٣٤١/٣.

(٣) في ح : وربيعة بن عبد الرحمن.

(٤) في ح، ط : ثم فعله.

(٥) أي الذي عفا. وفي "ح" : (خيّر العافي). وهو ضمن سقط في "أ"، هـ " تأتي الإشارة إليه.

(٦) (فإن رده). سقطت من ح.

(٧) في ح : عفا.

(٨) من قوله : (وإن أبى خيّر سيده العافي). سقط من "أ"، هـ.

(٩) المدونة ٦ / ٣٢٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٠ / ب - ٢١١ / أ.

(١٠) في ح : يعف عنه.

(١١) (ثم). سقطت من أ.

أبى قيل للعاني : ادفع إلى أخيك نصف القاتل وحده^(١)، فيتم فعلك، فإن أبى رد العبدین وكانا على أمرهما، وقد قيل : إن للآخر الدخول^(٢) مع أخيه في العبدین بالقضاء^(٣)؛ لأنهما ثمن للدم^(٤) الذي بينهما^(٥). وقاله بعض الرواة^(٦).

قال : وإذا قتل عبدٌ رجلاً له وليان فغفا أحدهما ثم قال : إنما عفوت ليكون لي نصف العبد؛ لم يصدق إلا أن يأتي بدليل، فإن جاء به كان العبد بين الوليين إلا أن يفديه سيده بجميع الدية، وله فداء نصفه بنصفها من أحدهما^(٧)، واسلام نصفه إلى الآخر^(٨).

في قول العاني : إنما عفوت ليكون لي نصف العبد

محمد : ولم يكن لواحد منهما أن يأبى ذلك على السيد.

[٢- فصل : في العبد يقتل عمداً فيعفو عنه المقتول]

قال ابن القاسم : ومن^(٩) عفا عن عبد قتلته عمداً؛ جاز عفوه، وبقي العبد لمولاه، إلا أن يعفو على أن يسترقه؛ فيرجع الخيار إلى سيده^(١٠) بين أن يفديه بالدية أو يسلمه، وإن كان القتل^(١١) خطأ فكانت قيمته قدر ثلث تركة القتل^(١٢)؛ جاز عفوه، وإلا جاز منه قدر الثلث^(١٣).

(١) في أ، هـ : (وعذه). بالأعصام.

(٢) نهاية ل ٥٨ / ب. أ.

(٣) في "ط" أقحم هنا كلام قد تقدم وهو قوله : (في العبدین "وكانا على أمرهما" بالقضاء) ومضروب على قوله : (وكانا على أمرهما).

(٤) في ح : الدم.

(٥) نهاية ل ١٨ / أ. هـ.

(٦) المدونة ٦ / ٣٢٨ - ٣٢٩، وتهذيب المدونة ل ٢١١ / أ.

(٧) في أ، هـ : أيديهما.

(٨) المدونة ٦ / ٣٣٦، وتهذيب المدونة ل ٢١١ / ب.

(٩) في ط : فمن.

(١٠) (الخيار إلى سيده). سقطت من "ط".

(١١) (القتل). سقطت من أ، هـ.

(١٢) في أ، هـ : المقتول.

(١٣) المدونة ٦ / ٣٣٦، وتهذيب المدونة ل ٢١١ / ب.

قال^(١) أبو محمد : إنما ينظر إلى متركه المقتول، وإلى ما يجب له في الدية؛ فإن كان قيمة العبد مثل ثلث جميع ذلك؛ جاز عفوه^(٢).

م : يريد : لأن الذي يجب له في الدية العبد إلا أن يفديه سيده، فلما عفا عنه صار كأنه أوصى به إلى سيده، فينظر؛ فإن كان قيمة العبد مئة، وما تركه^(٣) المقتول مئتين؛ جاز عفوه، وإن كان متركه المقتول مئة غير قيمة العبد؛ كان لسيد العبد ثلثا العبد، وخير في فداء ثلثه من الورثة بثلث الدية، أو اسلامه؛ وإن^(٤) لم يترك شيئاً كان لسيد العبد ثلث العبد، وللورثة ثلثاه، ويخير السيد^(٥) في فداء ذلك منهم بثلثي الدية أو اسلامه^(٦).

قال مسحنون : وقيل إنما يكون في الثلث الأقل من قيمة العبد أو الدية^(٧).

م : يريد : لأن السيد لما^(٨) كان مقدماً على المجني عليه [١٧٧/أ] في أن يسلم له العبد أو يفديه بالدية؛ كان الواجب له في الدم^(٩) أحدهما، وبه أوصى له؛ فوجب أن يجعل في الثلث الأقل؛ لأنه الذي أتلف على الورثة، كما قال فيمن أوصى لرجل بمكاتبه^(١٠) : أن يجعل في الثلث الأقل من قيمة الرقبة، أو قيمة الكتابة^(١١)، فكذلك هذا^(١٢).

(١) سقطت من ح.

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٠/٢.

(٣) في ط : وتركه.

(٤) في ح : فإن.

(٥) في ح : العبد.

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٠/٢.

(٧) المدونة ٦ / ٣٣٦، وتهذيب المدونة ل ٢١١/ب.

(٨) في ح : كما.

(٩) في ح : الدية.

(١٠) في ح : بمكاتب.

(١١) في ح : الجنابة.

(١٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٠/٢.

م : قال بعض فقهاءنا : وهذا لا يخالفه ابن القاسم^(١)، وهو تفسير^(٢) لقوله، وأصل مذهبه^(٣).

م^(٤) : وظاهره خلاف ما تقدم لابن القاسم. والله عز وجل أعلم^(٥).

[٣- فصل : في العبد يقتل خطأ فيوصي المقتول بالعفو عنه]

محمد : وقال أشهب في عبد قتل رجلاً خطأ فأوصى أن يعفا عنه، ويرد إلى سيده ولا مال له، ولم يُجزِ الورثة، قال : يقال لسيده إن شئت فديت جميعه بثلاثي الدية؛ لأن ثلثها عنك ساقط بالوصية، وإلا فأسلم إليهم جميع العبد^(٦) بثلاثي الدية^(٧) كما لو جرح عبدك حرّاً^(٨) جرحاً ديتة مئة دينار، فيطرح^(٩) المحروح عن سيده خمسين ديناراً؛ لكان سيده بالخيار؛ إن شاء افتك^(١٠) جميعه بالخمسين، وإن شاء أسلم جميعه بالخمسين^(١١)، بمنزلة الرهن يضع المرتهن بعض حقه؛ فيكون جميع الرهن رهناً بما بقي^(١٢).

محمد : ولم يعجب أصبغ قول أشهب في وصية المقتول بالعفو، وقال : ليس للورثة إلا ثلثا العبد بثلاثي الدية^(١٣)؛ فإن شاء سيده أسلم^(١٤) ثلثيه وإن شاء

(١) نهاية ورقة ٢٩ ط.

(٢) (تفسير) . سقطت من " ط " . وفي " أ " ، هـ : (نظير) .

(٣) شرح تهذيب المدونة ل ٢١٠ / ١ .

(٤) سقطت من ط .

(٥) (والله عز وجل أعلم) . ليست في " ح " . وانظر النص في : شرح تهذيب المدونة ل ٢١٠ / ٢ .

(٦) من قوله : (لأن ثلثها عنك ساقط بالوصية) سقطت من أ ، هـ .

(٧) سقطت من أ ، ح ، هـ .

(٨) (حرّاً) . سقطت من أ ، هـ .

(٩) في أ ، هـ : فطرح .

(١٠) في أ ، هـ : أفدى .

(١١) قوله : (وإن شاء أسلم جميعه بالخمسين) سقطت من أ ، هـ .

(١٢) الذخيرة ١٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(١٣) (بثلاثي الدية) . سقطت من ط .

(١٤) (أسلم) . سقطت من ط .

افتكها بثلثي الدية، وأما ثلث العبد فهو لسيدته بالوصية، أسلم^(١) بقيته أو فداه^(٢)، بخلاف المجروح^(٣)، وقوله في المجروح^(٤) صواب، وهو بمنزلة الرهن كما قال^(٥).

محمد : وقول أصبغ جيد؛ لأنه لو تمسك الورثة بجميع العبد بثلثي الدية ولعله لا يسوى؛ لم ينفذ للميت من وصيته شيء، ومنعوه الوصية، ألا ترى أنه لو أوصى المقتول بالعبد لأجنبي ولا شيء له غيره؛ لكان له ثلث العبد بثلث الدية، إن فدا منه بذلك كانت له، وإلا كان له ثلث الرقبة^(٦) فكذلك^(٧) السيد سواء؛ لأن الميت إنما^(٨) أراد ألا يعرض للعبد^(٩) وأن يسلم لسيدته.

قال أصبغ : وكذلك قال أشهب في وصيته به لأجنبي : أن للموصى^(١٠) له ثلث العبد؛ فإن شاء سيده افتكه منه بثلث الدية أو أسلمه بها، وإن شاء أيضاً أن يفتك من جميع الورثة ثلثيه^(١١) بثلثي الدية فذلك له، ولا يدخل الموصى له [١٧٧/ب] على الورثة في شيء مما فدي به، وإن شاء افتك من بعض الورثة قدر ما يقع له من العبد، وأسلم إلى الباقيين تصيبيهم.

(١) في ح : وإن أسلم.

(٢) في أ، ط، هـ : فدى.

(٣) نهاية ل ١٨/ب. هـ.

(٤) (وقوله في المجروح). سقطت من ط.

(٥) انظر الذخيرة ١٢ / ٢٠٩.

(٦) تكرر في ط قوله : (بثلث الدية، إن فدا منه بذلك كانت له، وإلا كان له ثلث الرقبة).

(٧) في ط : وكذلك.

(٨) في أ، هـ : إذا.

(٩) في ح : العبد.

(١٠) في ح : أن الموصى.

(١١) في ح : بثلثيه. وهنا نهاية ل ٥٩ / أ.

قال أصبغ : صواب كله.

قال^(١) محمد : فهذا كوصيته^(٢) بالعفو عن قاتله.

(١) من ح فقط.

(٢) في أ، هـ : فهو الوصيته.

[الباب الثاني]

فيمين جنى عبده ثم أعتقه أو باعه^(١)

[٤ - فصل : فيمين جنى عبده فأعتقه فليُسأل : هل أراد حمل الجناية أم

لا؟]

قال مالك : ومن أعتق عبده بعد علمه^(٢) أنه قتل قتيلاً خطأ؛ سُئل، فإن أراد حمل الجناية فذلك له، وإن قال : ظننت أنها تلزم ذمته ويكون حراً^(٣) يتبع بها؛ حلف على ذلك، ثم يرد عتقه، ثم^(٤) إن كان للعبد مال قدر الجناية؛ أخذ منه في جنائته وعتق، وإن لم يكن له مال ووجد من يعينه بمال^(٥)؛ لم يرد عتقه أبضاً^(٦).

قال مالك^(٧) : وكذلك إن جرح عبد حراً، ثم أعتقه سيده وقال : مأردت حمل الجناية؛ حلف على ذلك، ورد عتقه؛ فإن كان للعبد مال قدر الجناية، أو وجد معيناً على أدائها مضى عتقه، فإن لم يجد معيناً، وكان^(٨) في رقبته فضل^(٩) عن الأرش بيع منه بقدر الجناية، وعتق ما فضل، وإن^(١٠) كان

(١) (أو باعه). ساقطة من ح.

(٢) في أ، هـ : بعد أن علمه.

(٣) (حراً). سقطت من أ، هـ.

(٤) (ثم). سقط من ح.

(٥) في أ، هـ : بماله.

(٦) المدونة ٦ / ٣٢٩، وتهذيب المدونة ل ٢١١ / ١.

(٧) في أ، هـ : محمد.

(٨) في ح : أو كان.

(٩) في ح : ما فضل.

(١٠) في ط : فإن.

لافضل فيه؛ اسلم رقاً لأهل الجناية^(١).

وذكر ابن المواز عن مالك : أن السيد إذا حلف أنه لم يرد حمل الجناية؛ رد عتق العبد، ثم خير سيده في اقتكاكه، أو اسلامه، فإن اقتكه كان حراً، وإن أسلمه^(٢) نظر : هل للعبد مال أو يجد معينا، نحو ما في المدونة^(٣).

م^(٤) : وهو تفسير لما في المدونة^(٥).

وكذلك قال في المدونة في المدبر يجني ثم يعتقه سيده، ويحلف أنه^(٦) لم يرد حمل الجناية : أن السيد يخير أولاً؛ فإن أسلمه نظر : هل له مال، أو يجد معينا، وهو والعبد في ذلك سواء^(٧).

في المدبر يجني
ثم يعتقه سيده

قال ابن المواز : وإذا لم يجد العبد معيناً، وكان في قيمته فضل عن الأرش، ولسيده مال يعتق فيه ما بقي؛ عتق كله، وغرم السيد دية^(٨) الجرح^(٩).

السيد للوسر يعتق
عبد له عند جنازة

م^(١٠) : قال بعض أصحابنا : ويجب على هذا إذا كان السيد موسراً؛ ألا يحلف^(١١) أنه لم يرد حمل الجناية؛ لأنه إذا أسلمه فبيع بعضه^(١٢) في الجناية،

(١) المدونة ٦ / ٣٢٩، وتهذيب المدونة ل ٢١١ / ١.

(٢) (وإن أسلمه) . سقطت من أ، هـ .

(٣) الذخيرة ١٢ / ٢١١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٩ / ١.

(٤) سقط من ح .

(٥) الذخيرة ١٢ / ٢١١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٩ / ١.

(٦) في أ، هـ : أن .

(٧) المدونة ٦ / ٣٥٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٥ / ١.

(٨) في ح : ذلك .

(٩) (نهاية ورقة ٣٠ ط) . وانظر النص في النكت ورقة ٤٣٠، والذخيرة ١٢ / ٢١١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٩ / ب .

(١٠) في ط فقط .

(١١) في ح : لا يحلف .

(١٢) في ح : نصفه .

وعتق باقيه؛ أن يقوم عليه مابيع منه فيلزمه أرش الجناية، شاء أو أبى^(١).

قال محمد : وقال ابن عبد الحكم : إذا حلف السيد أنه لم يرد حمل الجناية؛ فليرد عتقه، ثم يَخَيَّرُ^(٢) السيد في أن يفديه، ويبقى له عبداً أو يسلمه [١/١٧٨] عبداً^(٣)، فعمجت من قوله، ثم أخبرت بمثله عن أشهب.

وقال المغيرة في المجموعة : إذا أعتقه عالماً بالجناية؛ فهو ضامن، كما لو أولد أمته^(٤).

[٥ - فصل : في العبد يجرح رجلين فأعتقه سيده بعد علمه بأحدهما]

محمد : قال ابن القاسم : وإذا^(٥) جرح رجلين، فعلم السيد بأحدهما، فأعتقه رضاً يتحمل الجناية التي علم بها، ودفعها إليه، ثم قام الثاني والجنايتان سواء؛ فعليه أن يعطي الثاني الأقل^(٦) من أرش جرحه، أو نصف قيمة العبد^(٧).

قال^(٨) محمد : وله أن يرجع على الأول فيدفع^(٩) له مما دفع إليه قدر نصف^(١٠) قيمة العبد إن كان ما دفع إليه أكثر من ذلك، ويأخذ ما بقي؛ لأنه فدا منه جميعه، وظهر أنه إنما استحق نصفه وهو لا يقدر أن يسلم إليه نصفه بما أحدث فيه من العتق^(١١).

(١) النكت ورقة ٤٣٠، والذخيرة ٢١١/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٩/ب.

(٢) في ط : ويخبر. وهنا نهاية ل ١/١٩. هـ.

(٣) (أو يسلمه عبداً). سقطت من "ط". وانظر الذخيرة ٢١١/١٢.

(٤) الذخيرة ٢١١/١٢.

(٥) في ح : فإذا.

(٦) في ح : الأول.

(٧) الذخيرة ٢١١/١٢ - ٢١٢.

(٨) سقطت من ح.

(٩) في أ، هـ : (فدع). وفي "ط" : (فيترك).

(١٠) (نصف). سقطت من ح.

(١١) الذخيرة ٢١٢/١٢.

٦ - فصل [فيمن جنى عبده فباعه أو وهبه]

قال ابن القاسم : ومن باع عبده بعد علمه أنه قد جنى؛ حلف ما أراد حمل الجناية، ثم ان دفع الأرض لأهل الجناية^(١) وإلا كان لهم إجازة البيع وقبض الثمن، ولهم فسخه، وأخذ العبد^(٢).

قال غيره : إلا أن يشاء المبتاع دفع الأرض إليهم فذلك له ويرجع على البائع بالأقل مما افتكه به أو الثمن^(٣).

قال ابن القاسم : ولو افتكه البائع فللمبتاع رده بهذا العيب إلا أن يكون البائع^(٤) يئنه له؛ فيلزمه البيع^(٥).

جنابة العبد عيب
يُحجز رده بعه

قال غيره : هذا^(٦) في العمد^(٧) وإما في الخطأ فلا، وهو كعيب ذهب^(٨).

قال بعض القرويين : يجب أن يكون إذا^(٩) افتكه المشتري بأقل من الثمن أن تكون عهده على البائع؛ لأن البيع الأول قائم، وإنما يرجع^(١٠) عليه بما غرم لسبب الجناية التي كانت عنده، وإن^(١١) افتكه بالثمن فأكثر؛ فالعهدة على أهل الجناية؛ لأن البائع قد رد الثمن الذي أخذ فيه، وانتقض بيعه، وكان^(١٢) المشتري

(١) نهاية ل ٥٩ / ب. أ.

(٢) المدونة ٦ / ٣٢٩ - ٣٣٠، وتهذيب المدونة ل ٢١١ / ب.

(٣) المدونة ٦ / ٣٣٠، وتهذيب المدونة ل ٢١١ / ب.

(٤) في ح : للبائع.

(٥) المدونة ٦ / ٣٣٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢١ / ب.

(٦) ساقطة من "ح، ط".

(٧) في ط : العبد.

(٨) المدونة ٦ / ٣٣٠، وتهذيب المدونة ل ٢١١ / ب.

(٩) في ط : وإذا.

(١٠) في ح، ط : رجع.

(١١) في ح : فإن.

(١٢) في ح : فكان.

اشتراه بما فداه به ممن استحق رقبتَه والله أعلم^(١).

قال غيره في قول ابن القاسم : وللمبتاع رده بهذا العيب إلا أن يكون البائع^(٢) يئنه له؛ فيلزمه^(٣).

يريد : إذا جنى عنده^(٤) جناية أتلَف بها مالاً، ولو كانت جناية^(٥) يجب على العبد فيها قصاص؛ لكان في هذا البيع غرر؛ لأن المشتري لا يدري هل يقتض منه أم لا، فكان يجب أن لا يجوز، وهذا بين والله أعلم^(٦).

قال ابن القاسم في كتاب [١٧٨/ب] الحبس^(٧) : ولو وهبه بعد علمه بالجناية فلم يرض بأداء الجناية وحلف ما أراد حملها؛ فإن الجناية أولى به^(٨).

ومن كتاب الجنائيات قال مالك : ومن جنى عبده جناية فقال : أبيع وأدفع الأرض من ثمنه؛ فليس له ذلك إلا أن يضمن، وهو ثقة مأمون، أو يأتي بضامن ثقة فيؤخر اليومين^(٩) ونحوها، وإلا فداه أو أسلمه^(١٠).

قال ابن القاسم : وإن باعه ودفع^(١١) إلى المجني عليه دية الجرح؛ جاز بيعه، وإلا لم يجوز^(١٢).

(١) انظر النكت ورقة ٤٣٠، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٩/ب - ٣١٠/أ.

(٢) في أ، هـ : للبائع.

(٣) النكت ورقة ٤٣٠.

(٤) في أ، هـ : (عبداً). وفي "ط" : (عمداً).

(٥) في ح : الجناية.

(٦) انظر النكت ورقة ٤٣٠، وشرح تهذيب المدونة ل ٣١٠/أ.

(٧) في أ، هـ : (الحد). والصواب أن النص في كتاب الحبة من المدونة.

(٨) المدونة ٦/ ١٢٠ - ١٢١.

(٩) في ح : اليوم.

(١٠) المدونة ٦/ ٣٣٦، وتهذيب المدونة ل ٢١١/ب.

(١١) في ح : (وإن دفع). بسقوط (باعه و).

(١٢) المدونة ٦/ ٣٣٦، وتهذيب المدونة ل ٢١١/ب.

[الباب الثالث]

في الأمة تلد بعد الجناية، وجناية المأذون^(١) له^(٢)، وتكرر جناية العبد

[٧ - فصل : في الأمة تلد بعد الجناية]

قال ابن القاسم : وإذا ولدت الأمة بعد أن حنت؛ لم يسلم ولدها معها^(٣)، إذ يوم الحكم يستحقها الجني عليه وقد زايها^(٤) الولد قبله، ولكن تسلم بمالها، وهو قول أشهب في المال والولد^(٥)؛ أنها تسلم بمالها ولا يسلم ولدها معها^(٦).

وقال^(٧) المغيرة : إن ما ولدت بعد الجناية فهو رهن معها في الجناية^(٨).

قال ابن القاسم : ولو ماتت^(٩) فأهل الجناية أحق بمالها إلا أن يدفع السيد الأرض إليهم^(١٠).

[٨ - فصل : في جناية المأذون له، وفي أم الولد تُسبى وتُغتم أكثر من مرة]

وإذا جنى عبد مأذون وعليه دين من تجارته، ثم أسره العدو فابتاعه رجل من العدو فلم يفده سيده بالثمن؛ فليس لأهل الجناية أخذه إلا بدفع الثمن الذي

(١) نهاية ل ١٩/ب. هـ.

(٢) في ح فقط.

(٣) (معها). سقطت من ح.

(٤) في أ، هـ : (فقد زايها). وفي " ط " : (وقد زايه).

(٥) في أ : أو الولد.

(٦) في "أ، ط، هـ" : (معها ولدها). وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٣٧، وتهذيب المدونة ل

٢١١/ب.

(٧) في أ، ح، هـ : قال.

(٨) الذخيرة ١٢ / ٢١٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣١٠/ب.

(٩) نهاية ورقة ٣١ ط.

(١٠) الذخيرة ١٢ / ٢١٣.

صار به لمبتاعه، إذ لو أسلمه^(١) سيده أولاً بالجناية لم يكن لمن صار له أخذه إلا بدفع الثمن وأما الدين فباق في ذمته، وإنما يسقط^(٢) عن العبد وعن^(٣) يصير له ما كان قبل أن يوسر^(٤) العبد في رقبته، وأما ما كان في ذمته فهو^(٥) ثابت عليه يؤخذ به^(٦).

وقال سحنون في^(٧) العتبية : يفتكه السيد بالأكثر من أرش الجناية أو بما ابتاعه هذا به، أو صار له في سهمانه، فإن^(٨) كان أخذه بعشرة دنانير وأرش الجناية عشرون؛ افتكه بعشرين، فيأخذ من هو بيده عشرة والجني عليه عشرة، وإن كانت الجناية عشرة^(٩) والذي صار به في السهمان عشرون؛ دفع السيد العشرين إلى صاحب السهمان، وليس لصاحب الجناية شيء.

وكذلك لو أن أم ولد رجل سبها العدو [١٧٩/أ] ثم غنمها المسلمون فصارت في سهمان رجل بمئة دينار، ثم سببت ثانية، ثم غنمت فصارت في سهمان آخر بمئة دينار^(١٠)، ثم سببت ثالثة^(١١)، ثم غنمت فصارت في سهمان ثالث^(١٢) بخمسين، ثم أتى السيد الأول وكل^(١٣) من صارت في سهمانه، وهي

(١) في ح : سلمه.

(٢) في أ، هـ : سقط.

(٣) في أ، هـ : (ومن). وفي "ح" : (وعن من).

(٤) في أ، هـ : أيوسر.

(٥) تكرر في "ح" عبارة سبقت وهي قوله : (في ذمته "وإنما يسقط عن العبد وعن من يصير له" فهو) ومضروب على المكرر.

(٦) المدونة ٦ / ٣٣٧، وتهذيب المدونة ل ٢١١/ب.

(٧) نهاية ل ٦٠ / أ.

(٨) في ح : وإن.

(٩) في أ، هـ : (عشرين). والمثبت كما في "ح" والعتبية. وقوله : (وإن كانت الجناية عشرة) سقط من "ط".

(١٠) في أ، هـ : (آخر مئة دينار). و (دينار) سقط من "ح".

(١١) (ثالثة). في "ح" فقط.

(١٢) في ح : آخر.

(١٣) في ح : فكل.

في يد صاحب الخمسين؛ فإن السيد الأعلى يأخذها بمقتين، فيعطي الذي هي^(١) بيده خمسين؛ لأنه أحدثهم ملكاً فهو أولى، ثم يعطي الذي يليه مئة، ثم يعطي^(٢) الثالث ما بقي وهو الذي كانت في يديه بمقتين.

ولو كانت صارت للأول بخمسين، وللثاني بمئة، وللثالث بمقتين^(٣)؛ فإن السيد الأول أولى^(٤) بها بالخيار^(٥)، فيدفع مقتين^(٦) إلى من هي^(٧) بيده ويسقط^(٨) حق الباقيين، وكذلك لو كان موضع أم الولد عبد^(٩) فاسلك به هذا المسلك^(١٠).

قال عنه^(١١) ابن عبدوس : وإنما كان على السيد الأكثر؛ لأن الجناية قد لزمته^(١٢) قبل أن يوسر، وإنما بدأت بمن هو بيده^(١٣)؛ لأنه أحدثهم ملكاً.

قال : وإن صار في سهمان رجل ثم جنى، ثم قام ولي الجناية وأبى السيد؛ خير^(١٤) السيد في أن يسلمه أو يفتكه بالأكثر، فإن كانت الجناية أكثر أخذ ذلك

(١) (هي). سقطت من "أ".

(٢) من قوله : (الذي هي بيده خمسين) سقط من ط.

(٣) تكرر في ح قوله : (ولو كانت صارت للأول بخمسين، وللثاني بمئة، وللثالث بمقتين). ومضروب على المكرر.

(٤) في ط : أحق.

(٥) (بالخيار). سقطت من ح.

(٦) (مقتين). سقطت من ح.

(٧) في أ : هو.

(٨) في ح : وسقط.

(٩) في ح : غيره.

(١٠) العتبية بشرحها البيان والتحصيل ١٦٧/١٦ - ١٦٨. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣١١/١.

(١١) (عنه). سقط من "أ"، هـ. والمراد عن سحنون. كما في النكت ورقة ٤٣١.

(١٢) في أ، هـ : لزمته.

(١٣) في ح : هي بيده. وفي ط : هو به.

(١٤) في ح : خير.

المجني عليه ولا شيء للآخر، وإن كان الذي صار له^(١) في السهمان أكثر أخذ منه المجني عليه قدر جنايته^(٢)، وكان الفضل لصاحب السهمان، وإن^(٣) أسلمه السيد؛ خير من هو بيده بين^(٤) أن يسلمه^(٥) فيرق للمجني^(٦) عليه، أو يفتكه فيبقى في يديه.

قال : وإن جنى ثم صار في السهمان، ثم جنى؛ فإن بعضهم لا يدخل على بعض، والآخر منهم مبدأ^(٧).

٩ - فصل [في تكرار جناية العبد]

ومن المدونة قال^(٨) مالك : وإذا جنى عبد فلم يحكم فيه حتى جنى جنائيات على قوم؛ فإن سيده يخير فاما فداه بدياتهم أجمع، وإلا أسلمه إليهم فتحاصوا فيه بقدر مبلغ جناية كل واحد منهم، ولو فداه ثم جنى؛ فعليه أن يفديه ثانية أو يسلمه^(٩).

(١) في ح : به.

(٢) قدر جنايته. سقطت من "ح". بل فيها (أخذ منه المجني عليه ولا شيء للآخر).

(٣) في ح : فإن.

(٤) في ط : بيده وبين.

(٥) (يسلمه). ساقطة من "أ". وفي "ط، هـ" : (يسلم).

(٦) نهاية ل ٢٠/١. هـ.

(٧) التكت ورقة ٤١٣.

(٨) (قال). سقطت من ح.

(٩) المدونة ٦/ ٣٣٧ - ٣٣٨، وتهذيب المدونة ل ٢١١/ب - ٢١٢/أ.

[الباب الرابع]

في جناية المعتق بعضه، والجناية عليه، والقضاء أن كل من لم تتم^(١) حرته
فله حكم العبد في حرمة^(٢)

[١٠ - فصل : في جناية المعتق بعضه قبل عتق بقيته]

قال ابن القاسم : [١٧٩/ب] ومن أعتق نصف عبده ثم جنى قبل القضاء
بعتق بقيته^(٣)؛ لم يكن كالحرة، إذ لو مات السيد، أو لحقه دين قبل الحكم؛ رق
باقية، ولكن يلزم السيد^(٤) الأقل من نصف قيمته أو من نصف الأرض للمجني
عليه^(٥)، ويعتق جميعه؛ لأنه لو أسلمه لقومته عليه أيضاً إن كان موسراً وعتق،
ويكون نصف الأرض الباقي في ذمة العبد بكل حال، ولو مات السيد قبل
القيام^(٦) كان نصف الأرض في ذمة العبد^(٧) ويخير الورثة في النصف الرقيق^(٨) بين
اسلامه رقاً وبين أن يفدوه، ويكون لهم رقاً^(٩).

(١) في أ، هـ : (ان من لم يتم)، وفي " ح " : (ان لم تتم) .

(٢) في أ، ح، هـ : عذمته .

(٣) في أ، هـ : نفسه .

(٤) (السيد)، سقطت من ح .

(٥) في ح : المجني عليه .

(٦) نهاية ل ٦٠ / ب . أ .

(٧) من قوله : (بكل حال) سقط من ح، ط .

(٨) نهاية ورقة ٣٢ ط .

(٩) المدونة ٦ / ٣٣٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٢ / أ .

[١١ - فصل : في العبد بين رجلين عتق أحدهما حصته منه وهو موسر فجنى العبد قبل تقويمه عليه، أو وهبه المتمسك بالرق لغيره]

ولو أعتق المولى شقصاً من عبد بينه وبين رجل ثم جنى العبد قبل التقويم^(١) خيّر المتمسك^(٢) بين أن يفدي شقصه منه^(٣) ثم يقومه على المعتق، أو يسلمه فيقومه المسلم إليه على المعتق بقيمته يوم الحكم معيباً^(٤)، ويتبع العبد لا العاقلة بنصف الجناية وإن جاوزت ثلث^(٥) الدية ؛ لأن العاقلة لا تحمل عن عبد^(٦).

ومن أعتق شقصه من عبد، ثم وهب المتمسك^(٧) نصيبه منه لرجل بعد العتق؛ جاز ذلك، وكان التقويم^(٨) للموهوب له^(٩) بخلاف^(١٠) بيعه لنصيبه، هذا يرد^(١١) بيعه إذا كان الذي أعتق موسراً؛ لأنه في البيع باع نصفه بعين أو عرض، على أن يأخذ المبتاع قيمة مجهولة، فذلك غرر، ولا غرر في الهبة^(١٢).

[١٢ - فصل : تخيير سيد المعتق نصفه إذا جنى بين اسلامه أو فداه]

قال مالك : وإذا جنى المعتق نصفه؛ خيّر سيده في أن يسلم ماله فيه^(١٣)

(١) في أ، هـ : التقويم.

(٢) في ح : التمسك.

(٣) (منه) . سقطت من أ، هـ.

(٤) في "أ، ح، هـ" : معينا.

(٥) في أ، هـ : تلك.

(٦) المدونة ٦ / ٣٣٨ - ٣٣٩، وتهذيب المدونة ل ٢١٢ / ١.

(٧) في أ، هـ : وجب التمسك.

(٨) في ح : وكان على التقويم.

(٩) (له) . في ط فقط.

(١٠) في ح : علاف.

(١١) في أ، هـ : يورد.

(١٢) المدونة ٦ / ٣٣٩، وتهذيب المدونة ل ٢١٢ / ١.

(١٣) (فيه) . سقطت من أ، هـ.

رقاً بنصف دية الجناية أو يفدي نصفه بنصف دية الجناية^(١) ويكون نصف دية الجناية الآخر^(٢) على العبد في نصفه^(٣) الحر، فإن كان له مال؛ أخذ منه في نصف دية الجناية، وإن^(٤) قصر ذلك، أو لم يوجد له شيء؛ اتبع^(٥) به على كل حال^(٦).

محمد : قال أشهب : هذا^(٧) قول مالك^(٨) حرفاً بحرف.

محمد : ولم^(٩) يختلف فيه قول مالك، ولا أحد من أصحابه.

[١٣ - فصل : في الجناية على المعتق نصفه، وحكمه كعبد كله]

قال^(١٠) فيه وفي المدونة : واختلف قول مالك إذا كان العبد مجتئاً^(١١) عليه، فقال مرة : يكون^(١٢) أرش ماجني عليه للسيد نصفه^(١٣)، وللعبد نصفه، كما أنه إذا جنى هو كان ذلك عليهما، وأخذ به ابن^(١٤) القاسم.

اختلف قول مالك في
أرش الجناية على المعتق
نصفه هل يأخذ منه شيئاً

قال محمد : وهو القياس؛ لأنه إنما يكون له من الحكم كما^(١٥) يكون

(١) قوله : (أو يفدي نصفه بنصف دية الجناية) ساقط من أ، ح، هـ.

(٢) قوله : (ويكون نصف دية الجناية الآخر) سقط من ح.

(٣) في أ، هـ : نصف.

(٤) في ح : فإن.

(٥) في ح، ط : اتبعه.

(٦) انظر المدونة ٦ / ٣٣٩ - ٣٤٠، وتهذيب المدونة ل ٢١٢ / ٢.

(٧) في ط : وهذا.

(٨) (قول مالك)، سقطت من ح.

(٩) في ح : لم.

(١٠) في أ، هـ : قالوا.

(١١) في أ، ح، هـ : مجتئاً.

(١٢) في أ، هـ : ليكون.

(١٣) في أ، هـ : بنصفه.

(١٤) (ابن)، سقطت من ح.

(١٥) نهاية ل ٢٠ / ب. هـ.

عليه.

قال فيه وفي المدونة : وقد كان مالك يقول : إن عقل جميع ذلك لسيده وحده وليس للعبد منه شيء^(١).

محمد : [١٨٠/أ] وبهذا أخذ أشهب استحسانا.

قال أشهب : وإنما استحسنت أن يكون للسيد، وإن كان القياس أن يكون بينهما كما يكون^(٢) ذلك عليهما لو جنى هو من قبل أنه عبد في جميع اموره، وليس ما أصيب به العبيد^(٣) بمال من أموالهم، ألا ترى أنه لو قتل لكنت^(٤) قيمته قيمة عبد كله^(٥) لسيده، فكذلك ما قطع منه، والعبد^(٦) إذا جنى هو المحترم^(٧) للجنابة، فلذلك لم أحمل^(٨) على سيده إلا ما يخص ما يملك منه فقط، ولا أسقط عن العبد ما يخصه، فيكون ذلك ذريعة إلى تهاونه^(٩) بالجنابة إذا^(١٠) لم يلزم ذلك ماله الذي بيده ولا ذمته، فرأيت ذلك أحسن، وأدبت^(١١) عنه في المستقبل^(١٢)، وكذلك قاله مالك^(١٣).

قال^(١٤) محمد : وهذا^(١٥) قول حسن، ولكن ما أخبرتك مما أخذت به

(١) المدونة ٦/ ٣٣٩ - ٣٤٠، وتهذيب المدونة ل ٢١٢/أ.

(٢) من قوله : (للسيد وإن كان القياس). سقط من أ، هـ.

(٣) في ح : العبد.

(٤) في أ : كانت. وبعض الكلمة مطموس في هـ.

(٥) (كله). سقطت من ح، ط.

(٦) في ح : والعبد.

(٧) في ح : (المحترم). وفي "ط" : (المخدم).

(٨) في ح : أحمل.

(٩) في أ، هـ : (تعاونه). وفي "ح" : (تهاونه).

(١٠) في ح : إذا.

(١١) في جميع النسخ (وأدت).

(١٢) قوله (وأدبت عنه في المستقبل) أي من المال الذي اكتسبه.

(١٣) (مالك). ساقطة من أ.

(١٤) سقطت من ح، ط.

(١٥) في ح : وهو.

أقيس القولين، وهو قول ابن القاسم، وابن وهب، وعبد الملك، والمخزومي،
وابن دينار : أن ذلك بينهما.

[الباب الخامس]

في جناية الموصى بعقه، والجناية عليه

[١٤ - فصل : في جناية الموصى بعقه والثالث لا يحمله]

قال ابن القاسم : ومن أوصى فقال : عبدي حر بعد موتي بشهر، فمات السيد والثالث لا يحمله، قيل للورثة : أجزوا الوصية وإلا فاعتقوا منه ماحمل الثالث بتلاً^(١)؛ فإن أجازوا خدّمهم^(٢) تمام الشهر ثم خرج كله حراً، فإن جنى^(٣) قبل مضي الشهر قيل للورثة افتدوا خدّمته^(٤) أو سلّموها، فإن سلّموها^(٥) خدّم العبد في الجناية، فإن تم الشهر عتق وأتبع ببقية الأرض في ذمته، وإن افتكه الورثة خدّمهم بقية الشهر ثم عتق، ولم يتبع بشيء؛ فإن لم يجيزوا^(٦) الوصية؛ عتق من العبد محمل الثالث، ثم^(٧) إن جنى أتبع بما يقع^(٨) على ما عتق منه، ويخير الورثة في اسلام ما رق منه أو فداه، ولو جنى^(٩) قبل تخيير الورثة في

(١) في أ، هـ : (مثلاً). والبَتْلُ : قطع الشيء وتمييزه عن غيره، يقال : بَتَلْتُ بَيْتَهُ وَيَتْلَهُ وَيَتْلَهُ بَتْلًا وَيَتْلَهُ فَاَتَبْتُ وَتَبْتُ : أبانه من غيره، ومنه قولهم : طلقها بَتَّةً بَتْلَةً : أي منقطعة لاعود فيها ولا رجعة للزوج عليها. وفي الصدقة : بَتَّةً بَتْلَةً : أي منقطعة عن ملك المتصدق بها. والعتق بتلاً : العتق المنجز. انظر : غريب الحديث للعطائي ٣٣٠/٢، ولسان العرب (مادة بتل) ٤٢/١١، ٤٤، وتسهيل منح الجليل ٤٢٥/٤.

(٢) في ح : أخدمهم.

(٣) في أ، هـ : أجنى.

(٤) نهاية ل ٦١ / أ. أ.

(٥) في ح : (أسلموها). في الموضعين.

(٦) في أ، هـ : يجزوا.

(٧) (ثم). سقط من ح.

(٨) (بما يقع). سقطت من أ، هـ.

(٩) من قوله : (ويخير الورثة). سقط من أ، هـ.

ضيق الثلث؛ خيروا بين أن يفدوه ويخدمهم^(١) إلى الأجل ويعتق^(٢) ولا^(٣) يتبع بشيء فيكونوا قد أجازوا الوصية، وإن أبوا عتق منه بتلاً^(٤) ما حمل الثلث^(٥)، واتبع من الأرض بحصة ذلك، وخيروا^(٦) في فداء ما رق منه أو اسلامه^(٧).

[١٥- فصل : في جناية الموصى بعتقه قبل موت السيد وتغيير الوصية]

وإذا جنى موصى بعتقه قبل موت [١٨٠/ب] السيد؛ خير سيده في اسلامه أو فداه؛ فإن فداه كان على الوصية إذا لم يغيرها قبل موته، وإن أسلمه بطلت الوصية؛ إذ له أن يغيرها، فإن لم يقم ولي الجناية حتى مات السيد فالعبد^(٨) رهن^(٩) بالجناية إن أسلمه الورثة رق^(١٠) للمجنى عليه^(١١)، وإن افتكوه عتق في ثلث سيده^(١٢).

قال ابن المواز : وتفسيره^(١٣) أن يسقط قيمته من مال الميت؛ لأن العبد قد استُحقت رقبته، فيخرج قيمته من رأس ماله، وقد أوصى بعتقه وأقر وصيته، فهو بمنزلة من أوصى بعتق عبد لغيره، فإذا أسقطت^(١٤) قيمته من رأس المال^(١٥)

(١) نهاية ورقة ٣٣ ط.

(٢) في ح : أو يعتق.

(٣) تكرر في أ.

(٤) في أ، هـ : مثلاً.

(٥) رُسمت الكلمة في "ط" هكذا (اله لث)

(٦) في ح : وخيروا.

(٧) المدونة ٦ / ٣٤٠ - ٣٤١، وتهذيب المدونة ل ٢١٢/ب.

(٨) في ح : والعبد.

(٩) في أ، هـ : هنا.

(١٠) (رق) . سقطت من ح، ط.

(١١) في ح، ط : (الورثة والمجنى عليه) . يسقوط (رق)، وزيادة (و) .

(١٢) المدونة ٦ / ٣٤١، وتهذيب المدونة ل ٢١٢/ب.

(١٣) في ح : ولسيده.

(١٤) في ح : سقطت.

(١٥) في أ، هـ : رأس مال.

كان ما بعده هو ماله، فإن فدوه بثلاث ما يبقى من مال الميت بعد العتق^(١)؛ نفذ العتق، وإن فدوه بأكثر^(٢) من الثلاث؛ لم يعتق إلا ما حمل الثلاث^(٣).

محمد : وخالفه أشهب وقال : يكون للورثة فيه^(٤) من الأمر ما كان لميتهم^(٥) إن شاءوا^(٦) اسلموه للمجروح رقيقاً، أو يفدوه منه فيكون رقيقاً لهم بعد أن يحلفوا ما علموا أن الميت أقره تحملاً للجنائية، فإن نكلوا؛ أخرجوا الدية من رأس المال، وأعتقوا العبد من ثلث ما بقي^(٧).

[١٦ - فصل : في جنائية الموصى بعتقه بعد موت السيد حمله الثلاث أم لم يحمله]

ومن المدونة قال : وإن أوصى^(٨) بعتق عبد بعينه بعد موته فجنى العبد بعد موت السيد قبل أن يقوم في الثلاث فهو كالمدبر يجني بعد موت السيد^(٩)؛ فإن^(١٠) حمله الثلاث عتق، وكانت الجنائية في ذمته، وحرمة^(١١) وجدوده كالعبد فيما جنى أو جنى عليه، وإن كان الثلاث يحمله حتى يعتق في الثلاث إلا أن تكون^(١٢) أموال السيد مأمونة فيكون^(١٣) في جنائته، والجنائية عليه كالحر^(١٤).

(١) في أ، ط، هـ : العبد.

(٢) في ط : بها أكثر.

(٣) النكت ورقة ٤٣١، والذخيرة ١٢ / ٢٢٠ - ٢٢١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣١٣ / ١.

(٤) (فيه) سقطت من ط .

(٥) نهاية ل ٢١ / أ. هـ.

(٦) في أ، هـ : تساوى.

(٧) تبصرة للعمري ل ١١٣ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣١٣ / أ.

(٨) في أ، هـ : وإن وأوصى.

(٩) من قوله : (قبل أن يقوم)، سقط من ح.

(١٠) في ط : قال فإن.

(١١) في ح : وخدمته.

(١٢) في ح : يكون.

(١٣) في ح، ط : فتكون.

(١٤) المدونة ٦ / ٣٤١، وتهذيب المدونة ل ٢١٢ / ب - ٢١٣ / أ.

قال سحنون : وقد أعلمتك باختلافهم في المال المأمون^(١).

قال ابن القاسم : وإن لم يحمله الثلث عتق منه^(٢) محمله^(٣) واتبع بما يقع عليه من^(٤) الأرض، وخير الورثة في فداء مارق منه بما يقع عليه من^(٥) الجناية أو إسلامه فيه^(٦).

(١) المدونة ٦ / ٣٤١، وتهذيب المدونة ل ٢١٣/أ. وقوله : (وقد أعلمتك . .) : يشير بذلك إلى ما في كتاب العتق من المدونة ٣ / ١٨٥ من قول بعض الرواة، ثم هل القول لسحنون أم لابن القاسم؟ ظاهره أنه من قول سحنون، وحكى بعضهم أنه من قول ابن القاسم. انظر شرح تهذيب المدونة ل ٣١٣/ب.

والذي في المدونة في كتاب العتق ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ بشأن قوله : (وقد أعلمتك باختلافهم في المال المأمون) هو قوله : (قلت : لو أن رجلاً أعتق عبده في مرضه بتلا ولا مال له سواء بقيمة العبد ثلاثمائة درهم وللعبدة بنت حرة فهلك العبد قبل السيد وترك ألف درهم ثم مات السيد ما حال العبد وحال الألف؟ وهل تراث البنت من ذلك شيئاً؟ قال : قال مالك : العبد رقيق؛ لأن السيد لم يكن له مال مأمون فيعتق العبد منه مثل الدور والأرضين وما وصفت لك، فلما لم يكن ذلك للسيد كان عتقه فيه باطلاً لا يجوز. قال : وإن كانت له أموال مأمونة جاز عتق السيد إياه وكانت الألف بين السيد وبين البنت ميراثاً. وقد قال بعض الرواة : فعل المريض لا ينظر فيه إلا بعد الموت كانت له أموال مأمونة أو لم تكن لا يتعجل بالنظر في شيء من أموره إلا بعد الموت وبعد التقويم كانت له أموال مأمونة أو غير مأمونة. قلت لابن القاسم : فإن كانت له أموال مأمونة تبلغ نصف قيمة العبد أعتق منه النصف أم لا؟ قال : لا يعتق منه قليل ولا كثير إلا أن تكون له أموال كثيرة مأمونة بحال ما وصفت لك تكون أضعاف قيمة العبد مراراً). قال في المدونة ٦ / ٣٤٢ : (والذي قال مالك في المال المأمون أنه : النخل والأرضون والدور).

(٢) منه. سقط من ح.

(٣) في ط : يحمل الثلث.

(٤) في ح : في.

(٥) من قوله : (الأرض) سقط من ح، ط.

(٦) من قوله : (قال ابن القاسم : وإن لم يحمله الثلث). سقط من "أ". وانظر المدونة ٦ / ٣٤٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٣/ب.

[١٧- فصل : فيمن أوصى بشراء عبد بعينه وعتقه فجنى العبد قبل العتق]

قال ابن القاسم : وإن أوصى أن يُشترى عبد^(١) بعينه فيعتق، فاشتروه ثم جنى قبل العتق؛ كان كالموصى بعتقه بعينه يجني بعد موت السيد؛ فإنه يعتق، ويتبع بالجنابة في ذمته، بخلاف عبد ليس بعينه؛ لأن لهم إذا اشتروه ألا يعتقوه ويستبدلوا به غيره إذا كان ذلك خيرا للميت^(٢).

(١) في أ، هـ : عبداً.

(٢) المدونة ٦ / ٣٤٤ - ٣٤٥، وتهذيب المدونة ل ٢١٣/ب.

[الباب السادس]

[١٨١/أ] في جناية المبتل في المرض^(١)، والجناية عليه

[١٨١- فصل: في جناية المبتل في المرض ولسيده مال مأمون أو كثير غير مأمون]

قال ابن القاسم : ومن بتل في مرضه عتق عبده ثم جنى، فإن كان يوم بتله له مال مأمون من ريع أو عقار^(٢)، كان كالحر في جنائنة والجناية عليه، يقتص في العمد، ويتبع العاقلة في الخطأ، وإن كان ماله كثيراً وليس بمأمون^(٣)؛ وقف^(٤) إلى موته، وكان كالمدهر، وكالموصى بعتقه، يجني بعد موت السيد، إن حمله الثلث؛ عتق واتبع بالجنائية، وإن لم يحمله الثلث^(٥) اتبع بحصة ما حمل منه، وخير الورثة فيما راق منه، وقد تقدم هذا.

(١) في أ، هـ : المبتل بالمرض.

(٢) من قوله : (قال ابن القاسم) مكرر في " ط " والمكرر مضروب عليه.

(٣) في أ، هـ : (وليس مأمون). وهو هكذا خطأ والصواب " وليس مأموناً ".

(٤) في أ، ح، هـ : (أوقف). وهو منكر من أهل اللغة، والصحيح أو الفصيح على الأقل " وَقَفَ " لا " أَوْقَفَ " قال الفيومي رحمه الله تعالى بعد كلام : (و " أَوْقَفْتُ " الدار والذابة بالألف لغة تميم وأنكرها الأصمعي وقال : الكلام " وَقَفْتُ " بغير ألف و " أَوْقَفْتُ " عن الكلام بالألف أقلعت عنه وكلمني فلان " فأوقفت " أي أمسكت عن الحُجَّةِ عِيًا وحكى بعضهم ما يمسك باليد يقال فيه : " أَوْقَفْتُهُ " بالألف وما لا يمسك باليد يقال : " وقفته " بدون ألف والفصيح " وقفت " بغير ألف في جميع الباب إلا في قولك : " ما أَوْقَفَكَ " ها ههنا وأنت تريد أي شأن حملك على الوقوف فإن سألت عن شخص قلت : من " وَقَفَكَ " بغير ألف...) إلى آخر كلامه. المصباح المنير ٢/٦٦٩، وانظر القاموس المحيط ١١١٢ (مادة وقف).

(٥) (الثلث). في ح فقط.

[١٩ - فصل : في جناية المبتل في المرض وليس لسيده مال ثم أفاد السيد مالا مأمونا بعد الجناية]

قال ابن القاسم : ولو بتله في^(١) المرض ولا مال له، أو له مال غير مأمون، فجنى العبد جناية؛ فلم ينظر فيه حتى أفاد السيد في مرضه مالا مأمونا^(٢) فإني أبتل عتق العبد، ويتبع بالجناية في الذمة، ولا تحملها العاقلة؛ لأنه يوم جنى^(٣) كان ممن لا تحمل العاقلة جريرته، والعاقلة لا تحمل جريرته حتى يحمل^(٤) هو معهم^(٥) مالزمهم من الجرائر، ولو جُنِيَ عليه في مرض السيد أو قُتِل، فعقله عقل عبد؛ إذ لا تتم حرمة حتى تكون أموال السيد مأمونة^(٦).

والذي قال مالك في المال^(٧) المأمون أنه^(٨) الدور والأرضون والنحل.

المراد بالمال
المأمون

[٢٠ - فصل : في المبتل في المرض يموت سيده ولا مال له غيره]

وإن بتله في المرض فجنى جناية ثم مات السيد ولا مال له غيره عتق ثلثه، واتبع بثلث الأرض، ونحو الورثة في فداء مارق منه أو أسلامه، وهذا كالمدير^(٩) سواء، وإن صح السيد عتق العبد واتبع بالجناية.

[٢١ - فصل : في وقف المبتل في المرض إذا جنى، وكيف يُصنع في ماله]

وإذا جنى المبتل في المرض^(١٠) وقف^(١١)، ولا يقال لسيده أسلمه أو أفده^(١٢)، كما

(١) نهاية ل ٦١ / ب. أ.

(٢) في ح : مالا مأمونا في مرضه.

(٣) من قوله : (أفاد السيد في مرضه) سقط من ط.

(٤) (يحمل) . سقطت من ح.

(٥) (معهم) . سقطت من ح.

(٦) نهاية ورقة ٣٤ ط.

(٧) (المال) . سقطت من ح.

(٨) (أنه) . سقطت من ح.

(٩) في ح : وهذا وكان كالمدير.

(١٠) نهاية ل ٢١ / ب. هـ.

(١١) في أ، ط، هـ : (أوقف) وفي ح : (أوقفه) . وما أثبتته هو الصحيح في اللغة، وقد تقدم قريباً التنويه على هذه اللفظة.

(١٢) في أ، هـ : افتد.

يقال له في المدبر؛ لأن هذا لخدمة له^(١) فيه ولا رِق، وله في المدبر الخدمة إلى الموت.
 قال سحتون : وعلى هذا ثبت ابن القاسم بعد أن قال غيره، وهو أصل قوله
 وأحسنه، فكل قول تجده له أو لغيره على خلاف هذا فأصلحه^(٢) على هذا^(٣).
 قال^(٤) ابن المواز : اختلف فيه قول ابن القاسم، فذكر عنه مثل ماتقدم
 هاهنا^(٥)، قال : وقال مرة : يخير سيده في أن يسلم خدمته^(٦) إلى المجرّوح إلى
 موت سيده، أو يفتديها^(٧) مثل المدبر^(٨).
 وقال أشهب مثل [١٨١/ب] قول ابن القاسم هذا : أما أن يفتديه^(٩)
 سيده أو يسلمه يستخدمه المجرّوح، وبحسب ذلك كالمُدبر.
 قال محمد : الذي هو أحب إلينا^(١٠) : أن ليس له أن يسلمه ولا يكون
 مثل المدبر؛ لأن المدبر^(١١) له فيه الخدمة إلى الموت ولاخدمة له في المبتل.
 ومن المدونة قال^(١٢) ابن القاسم : وإذا وقف المبتل في المرض وقف^(١٣) ماله
 معه، وإن جنى لم يسلم ماله^(١٤) معه في جنايته؛ لأنه قد يعتق بعضه إن مات

مال المبتل في
المرض

(١) (له) . سقط من أ، هـ.

(٢) في ح : وأصلحه.

(٣) المدونة ٦ / ٣٤٢ - ٣٤٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٣ / أ.

(٤) سقطت من ح.

(٥) (هاهنا) . في ح فقط.

(٦) (خدمته) . سقطت من ح.

(٧) في ح : يفتديها.

(٨) انظر تبصرة اللخمي ل ١١٣ / ب.

(٩) في ح : يفتديه.

(١٠) (إلينا) . سقطت من ح.

(١١) من قوله : (قال محمد) سقط من ط .

(١٢) (قال) . سقطت من ح.

(١٣) في أ، ح، هـ : (أوقف) في الموضعين.

(١٤) (ماله) . سقطت من ح.

سيده ولا مال له غيره^(١).

م : يلزمه على هذه العلة أن المدير أيضاً لا يسلم ماله في جنائته؛ لأنه قد يعتق بعضه بعد موت سيده، ولكن العلة : أن المبتل في المرض يتبعه ماله إذا لم يشترطه السيد حين^(٢) بطله، فالسيد حينئذ لا يملك منه خدمة ولا مالا فلم يكن له أن يسلم منه مالا يملكه، كما ليس له أن يسلم رقبته وله في المدير الخدمة، وانتزاع المال ، فله أن يسلم ذلك في جنائته، فهذه العلة أصح والله أعلم^(٣).

قال^(٤) ابن القاسم : وليس للورثة إن افتكوا مارق منه أن^(٥) يأخذوا ماله، وإن أسلموه فلا يأخذ منه المجني عليه شيئا، ويكون المال موقوفاً معه؛ لأن من دخله شيء من الحرية وقف ماله معه، ولم يكن للذي له بقية الرق أن يأخذ من ماله شيئا.

قال سحنون هذه المسألة أصل مذهبهم، فلا تعدوها^(٦) إلى غيرها^(٧).

قيل : فلم وَقَفَ^(٨) مالك جميع مال العبد المعتق بعضه معه^(٩)؟

مال المعتق بعضه

قال : لأنه شريك في نفسه، وكل عبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يأخذ من ماله قدر^(١٠) نصيبه، إلا أن يجتمعا^(١١) على أخذ ماله، وإن أذن

(١) المدونة ٦ / ٣٤٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٣ / ٢.

(٢) في ح : حتى.

(٣) الذخيرة ١٢ / ٢٢١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣١٤ / ٢.

(٤) سقطت من ح.

(٥) في ح : أن يفتكوا مارق منه على أن.

(٦) في ح : يعدها. وفي المدونة : (تعدوها).

(٧) المدونة ٦ / ٣٤٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٣ / ب.

(٨) في جميع النسخ (أوقف).

(٩) (معه). سقطت من ط .

(١٠) في ح : بقر.

(١١) في أ، هـ : يجتمع.

أحدهما لصاحبه في أخذ حصته من المال، وأبقى^(١) هو نصيبه في يد العبد جاز؛ لأنه إن كانت هبة منه أو مقاسمة فهي^(٢) جائزة، ثم إن باعا^(٣) العبد بعد ذلك واشترط^(٤) المبتاع ماله؛ فالثمن بينهما نصفين، لا يخاص هذا بما زاد المال في ثمنه، إذ لاحصة له من الثمن^(٥).

محمد : ولو استثنى ماله الذي أبقى حصته بيده ليخص به نفسه؛ لم ينفعه ذلك، وكان بينه وبين شريكه نصفين.

قال^(٦) أصبغ : لأن ما أبقى صار مالا للعبد [١٨٢/أ] لو أراد الذي تركه^(٧) أن يأخذ منه شيئا لم يكن له ذلك إلا باجماعهما.

قال^(٨) أبو محمد : يريد لأنه أبقاه ملكا للعبد حتى لو أخذه مع صاحبه ثم ردّ إليه أحدهما ما أخذ منه أو شيئا^(٩) منه ليكون بيده للذي ردّه؛ كان له أخذه بعد ذلك^(١٠).

قال في المدونة : ومن بتل في مرضه عتق عبده^(١١) وماله غير مأمون وللعبد مال؛ فهو كمن لامال له^(١٢).

من ماله غير مأمون
وللعبد مال

(١) في أ : أو أبقى.

(٢) في أ، هـ : في.

(٣) في أ، ط، هـ : باع.

(٤) في أ، ط، هـ : فاشترط.

(٥) المدونة ٦ / ٣٤٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٣/ب.

(٦) نهاية ل ٦٢ / أ.

(٧) في أ، هـ : ترك.

(٨) سقطت من ح.

(٩) في ح : أو سما.

(١٠) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٤/ب.

(١١) نهاية ل ٢٢ / أ، هـ.

(١٢) المدونة ٦ / ٣٤٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٣/ب.

[الباب السابع]

في جناية المخدم، والمعق إلى أجل، والجناية عليه^(١)

[٢٢ - فصل : في جناية العبد المُخدم سنين معلومة]

قال مالك رحمه الله : ومن أخدم عبده رجلاً سنين معلومة، فحنى العبد، خيّر مالك رقبته، فإن فداه بقي في خدمته، وإن أسلمه خيّر المخدم؛ فإن فداه خدمه^(٢)، فإذا تمت خدمته؛ فإن دفع إليه السيد ما فداه به^(٣) أخذه، وإلا أسلمه للمخدم رقاً^(٤).

قال ابن القاسم : وكذلك إن كانت خدمة العبد حياة الرجل.

[٢٣ - فصل : في جناية الموصى بخدمته لرجل مدّة وبرقبته لآخر]

وأما^(٥) الموصى بخدمته لرجل سنة، وبرقبته^(٦) لآخر، والثالث يحمله إذا حنى، فإن^(٧) صاحب الخدمة يبدأ؛ فإن فداه خدمه ثم أسلمه بعد الأجل إلى الموصى له بالرقبة ولا^(٨) يتبعه بشيء مما أدى، وإن أسلمه خيّر صاحب الرقبة، فإن فداه أخذه، وسقطت الخدمة.

(١) نهاية ورقة ٣٥ ط.

(٢) في ط : فإن نساء فداه وخدمه.

(٣) (به) . سقط من ح.

(٤) المدونة ٦ / ٣٤٥، وتهذيب المدونة ل ٢١٣ ب.

(٥) في ح : فأما.

(٦) في ح : ولرقبته.

(٧) في ح : وإن.

(٨) في ح : ولا.

قال^(١) ابن القاسم وهذا الذي سمعت، وبلغني عن مالك.

قال^(٢) سحنون : قد اختلف قول ابن القاسم في هذا الأصل، وأحسن ما قال^(٣) هو^(٤) وغيره من كبار أصحاب مالك^(٥) : أن من أخدم عبده رجلاً سنين، أو أوصى^(٦) بذلك ثم^(٧) برقبته لآخر^(٨)، والثالث يحمل الموصى بذلك فيه ثم جنى، أن يبدأ صاحب الخدمة بالتخيير للخدمة^(٩) التي^(١٠) له فيه، وإذا لاسييل لصاحب الرقبة إليه إلا بتمامها؛ فإن فداه خدمه بقية الأجل، ثم لم يكن لصاحب الرقبة سبيل إليه^(١١) حتى يعطيه ما افتكه به، وإلا كان للذي فداه رقاً^(١٢)، وإن أسلمه المخدم سقط حقه، وقيل لصاحب الرقبة : أسلمه أو افتكه^(١٣)؛ فإن أسلمه استرقه المحني عليه، وإن فداه صار له وبطلت الخدمة، فكلما جاءك من هذا الأصل فردّه إلى ما أعلمتك، فإنه أصح مذاهيبهم^(١٤).

(١) سقطت من ح.

(٢) في ح : وقال.

(٣) في ح : وأحسن ما سمعت ممن قال.

(٤) (هو). سقط من أ، هـ.

(٥) (مالك). سقطت من ط.

(٦) في أ، هـ : (و أوصى). وفي "ط" : (أوصى).

(٧) (بذلك ثم). سقطت من ح.

(٨) (لآخر). سقطت من ح.

(٩) (بالتخيير للخدمة). سقطت من ط.

(١٠) في أ، ح، هـ : (الذي). والمثبت هو الصواب.

(١١) في ح : له.

(١٢) في ط : فداه بها.

(١٣) في أ، ط، هـ : (أسلم أو افتك).

(١٤) المدونة ٦ / ٣٤٥ - ٣٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٣ ب / ٢١٤.

[٢٤ - فصل : في جناية العبد المُخدّم سنين ثم مرجعه إلى سيده، أو إلى حرية، أو إلى رجل ملكاً]

محمد : قال أصبغ : وسمعت ابن القاسم يقول^(١) : اختلف قول مالك فيمن أخدم عبده رجلاً سنين معلومة ثم مرجعه إلى سيده، فجنى العبد جناية، فقال : [١٨٢/ب] أولاً يبدأ بالمخدّم فيخير، فذكر مثل ما اختار سحنون، قال : ثم رجع مالك فقال : بل^(٢) يبدأ السيد أولاً، فذكر مثل ما تقدم في أول المسألة لابن القاسم.

قال : وروى أشهب القولين عن مالك مثل ما روى ابن القاسم، وأبى^(٣) ما رجع إليه^(٤) مالك^(٥)، ثم قال : ولكن الذي أخذ به : أن يكونا جميعاً^(٦) فيه كالشريكين^(٧) يقوم مرجع رقبة^(٨)، فإن قيل عشرة دنائير، قومت خدمته أيضاً، فإن كانت عشرة دنائير؛ صار حقهما فيه سواء النصف^(٩) والنصف؛ فإن فدياه جميعاً دفع كل واحد منهما نصف دية الجرح، وكان العبد على حاله، وإن أسلماه رق مكانه للمجني عليه، وإن افتك أحدهما بنصف دية الجرح وأسلم الآخر، فإن أسلم صاحب^(١٠) الخدمة لم يكن للمجني عليه غير بقية الخدمة، وإن أسلمه صاحب الرقبة؛ كان للمجني عليه^(١١) بعد الخدمة^(١٢).

(١) في ط : (وسمعت قول ابن القاسم يقول).

(٢) (بل). سقطت من ح.

(٣) في أ، ط، هـ : (وإلى). وما في الصُّلب هو الصواب الواجب إثباته.

(٤) (إليه). في ح فقط.

(٥) في هـ : ماري.

(٦) (جميعاً). في ح فقط.

(٧) في ط : مثل شريكين.

(٨) في ح : الرقبة.

(٩) في ح : للنصف.

(١٠) نهاية ل ٦٢ / ب. أ.

(١١) من قوله : (غير بقية الخدمة). سقط من ط .

(١٢) الذخيرة ١٢/٢٢٣ - ٢٢٤، شرح تهذيب المتن ل ٣١٥/ب.

قال أصبغ : وقول مالك^(١) الذي رجع إليه أحب إلينا، وهو قول ابن القاسم^(٢).

قال محمد : وهو أحب إلي، وذلك أن رقبته لسيده، وإليه مرجعه، ولو قُتل لكانت له قيمته، ولم يكن للمخدّم فيه قليل ولا كثير.

قيل : فإن كان مرجعه إلى حرية؟.

قال : يكون بمنزلة المعتق إلى أجل، يحل للمخدّم محل مالك الرقبة، فيخير بين أن يفدي خدمته فإذا تم الأجل لم يتبعه بشيء أو يسلمها فيخدم المجروح، فإن تمت الخدمة؛ خرج حراً، وأتبعه المجروح ببقية جنائته، فإن استوفى دية جرحه قبل تمام الخدمة^(٣)؛ رجع إلى المخدّم بخدمة بقية الأجل.

قيل : فإن كان مرجعه إلى رجل آخر ملكاً؟.

قال : هو بمنزلة من^(٤) مرجعه إلى حرية، إن شاء المخدّم افتكه بدية الجنائية واختدمه^(٥) ببقية الأجل ثم أسلمه إلى المبتل بلا شيء، كما لا يتبع العبد نفسه إذا كان مرجعه إلى حرية، قال : وهو بخلاف^(٦) إذا كان مرجعه إلى سيده.

قال أصبغ : ذلك عندي سواء، وخير من له المرجع أولاً؛ فإن فداه بقي على حاله، وإن أسلمه خیر المخدّم، فإن فداه خدمه ببقية الأجل، ولم يكن لمن له مرجع الرقبة^(٧) أخذه إلا يدفع ما فداه به^(٨)؛ لأنه إنما^(٩) أحياناً^(١٠) بالفداء خدمته

(١) نهاية ل ٢٢/ب. هـ.

(٢) في أ، هـ : وهو قول مالك.

(٣) (الخدمة). سقطت من ط.

(٤) من. سقطت من ط.

(٥) في ح : أو اختدمه.

(٦) نهاية ورقة ٣٦ ط.

(٧) في ط : المرجع في الرقبة.

(٨) (به). سقطت من ح.

(٩) (إنما). ساقط من أ، هـ.

(١٠) في ح : اختار.

كالمرتهن يجوز^(١) رهته، فما افتكه به^(٢) ثابت في رقبته مبدأ^(٣) قبل دين المرتهن، وكذلك المخدم [١٨٣/أ] وأما من مرجعه إلى حرية فهو كالمعتق إلى أجل إن^(٤) فداه سيده لم يرجع عليه بشيء.

قال محمد : وقول ابن القاسم أحب إلي؛ لأن صاحب المرجع لم تصر له رقبته^(٥) بعد، ولو مات لم يرثه، ولو قتل لم يأخذ قيمته.

٢٥ - فصل^(٦) [في الموصى بخدمته يُقتل أو يُجرح]

ومن المدونة : وإذا أوصى بخدمة عبده لرجل سنة، وبرقبته لآخر، والثالث بحمله، فمات السيد، وقبضه المخدم، فقتله رجل؛ كان مالزمه^(٧) من قيمته^(٨) للموصى له برقبته.

وكذلك من أوصى لرجل بخدمة عبده سنين معلومة فقتله رجل، أو قطع يده في الخدمة؛ كان مايجب في ذلك للذي له الرقبة.

قال سحنون : ولم يزل هذا قول مالك، واختلف فيه أصحابه^(٩)، فكل ما سمعت خلاف هذا فرده إلى هذا^(١٠)، فإنه^(١١) أصل مذهبهم، مع ثبوت

(١) في أ، هـ : في.

(٢) في ط : له.

(٣) في أ، هـ : سبياً.

(٤) في ح : فإن.

(٥) في ط : بقيته.

(٦) ليس في ح.

(٧) في أ، هـ : مالزمته.

(٨) في هـ : (من خدمته قيمته). والظاهر أنه مضروب على كلمة (خدمته).

(٩) في أ، هـ : أصحاب مالك.

(١٠) في ح : فرده إليه.

(١١) في أ، هـ : فإن.

مالك عليه^(١).

قال ابن المواز : الذي لم يختلف فيه قول مالك وأصحابه : إذا أخدم عبده رجلاً سنين ثم مرجعه إلى سيده، أو أبتله لرجل بعد سنة، فقتل في الخدمة، أو في السنة، فإن قيمته لسيده؛ لأن رقبته له بعد.

قال أشهب : ألا ترى أن السيد لو أحدث ديناً لكان دينه أولى به^(٢) ممن أبتله^(٣) له^(٤) بعد سنة، ولو مات كان العبد ميراثاً^(٥)؛ لأن المبتل له بعد سنة لم يحزه بعد قبل موت صاحبه، ولا قبل فلسه.

قال محمد : وإنما اختلف قول مالك وأصحابه : في الذي أخدمه رجلاً سنة ثم مرجعه لفلان بتلاً فقبضه المخدم ثم قتله رجل^(٦) في الخدمة^(٧).

الخلاص في العبد
للمسلم يقتل في الخدمة
ومرجعه لآخر بتلاً

قال ابن القاسم : فاختلف^(٨) فيه قول مالك.

فمرة قال : هو لصاحب البتل.

ومرة قال : هو^(٩) للسيد الأول^(١٠).

قال ابن القاسم : وأحب إلي أن يكون لسيده الأول، وهو بمنزلة ماله جعله حراً بعد خدمة هذا فقتل في الخدمة، أو مات؛ فإن قيمته وميراثه لسيده

(١) المدونة ٦ / ٣٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٤ / ١.

(٢) (٤) ـ ليست في ح، ط.

(٣) في ط : بتله.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) في أ، هـ : بميراث.

(٦) (رجل) ـ سقطت من ح.

(٧) الذخيرة ١٢ / ٢٢٤.

(٨) في ح : واختلف.

(٩) (هو) ـ سقط من ح.

(١٠) نهاية ل ٢٣ / ١ ـ هـ.

الذي كانت له رقبته^(١)، وقاله مالك في الذي مرجعه إلى حرية^(٢).

وقال أشهب^(٣) في الذي مرجعه إلى آخر بتلاً؛ قبض^(٤) المخدم إياه حيازة له، وللمبتل له^(٥) معه، وخروج ملك سيده منه لا يدخله دين استحدثه^(٦)، ولا يطله موت سيده^(٧)، فإذا قتل فقيمه مثل رقبته فيشترى منها من يخدم مكانه بقية السنة ثم يصير لصاحب المرجع^(٨).

قال أصبغ : وقول ابن القاسم هو الصواب، وأقيس الأقوال؛ لأن الرقبة بعد لم تتم لصاحب البتل، ولا تتم له إلا بعد [١٨٣/ب] الخدمة، وإنما المخدم حائز لنفسه، وإنما تكون^(٩) حيازة للمبتل^(١٠) إذا بقيت الحيازة حتى يأتي وقت البتل.

قال أصبغ : وقد قال أشهب مثل قول ابن القاسم^(١١)، هذا الذي عليه رأيي.

قلت : فمن أخذم عبده سنة فقبضها المخدم فقتله^(١٢) سيده؟

من قتله سيده
وقد أخذمه سنة

قال : إن كان^(١٣) ذلك خطأ فلا شيء عليه، وعليه في العمد غرم قيمته،

(١) في ط : رقبته له.

(٢) في أ، هـ : الذي أخذمه.

(٣) في ط : (قال مالك) . وكلمة (قال) هي نهاية ل ٦٣ / أ .

(٤) في أ، هـ : فقبض .

(٥) (له) . سقطت من ح .

(٦) في أ، هـ : دين إن استحدثه .

(٧) من قوله : (منه لا يدخله دين) سقط من " ح " .

(٨) الذخيرة ١٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٩) في ح : يكون .

(١٠) في أ، هـ : (المبتل) . وهي ضمن سقط في " ط " تأتي الإشارة إليه . ولعلها (للمبتل له) .

(١١) من قوله : (هو الصواب ، وأقيس الأقوال) . سقط من ط .

(١٢) في ط : ثم قتله .

(١٣) (كان) . سقط من ح .

يوقف بيد عدل فيوآجر^(١) منها للمخدم بقية الأجل أو العُمري^(٢) إن كان
أعمره إياه^(٣)، فما فضل^(٤) فلسيده، وما عجز فلا شيء له^(٥) عليه.

وقال^(٦) ابن القاسم : يشتري منها من يخدمه، والإجارة عندي أبين، ولو
اشترى عبداً لجاز^(٧).

قال أصبغ : كل ذلك حسن، ولا حجة للسيد، ولا للمخدم، والقياس أن
يوآجر له، كان يرجع إليه^(٨) أو إلى حرية.

[٢٦ - فصل : من أخدم أمته لرجل فجرحته]

قال : ومن أخدم أمته رجلاً^(٩) ثم هي حرة، فجرحته^(١٠)؛ فليخدمها^(١١)
بالجنابة، فإن استوفى رجعت تخدم بقية^(١٢) الأجل، وإن انقضت الخدمة ولم
يستوف^(١٣) اتبعها بما بقي، فكذلك إن جنت علي غيره^(١٤)، كقول مالك في
المدير يجني على سيده^(١٥).

(١) في أ، هـ : فيوآجر.

(٢) في أ، هـ : (الأجل والعمر). وفي "ح" : (أو العمر).

(٣) في ح : إياه.

(٤) في ط : بقي.

(٥) (له). في ط فقط.

(٦) في ح : قال.

(٧) في ح : لجاز.

(٨) في هـ : يرجع إليه.

(٩) في أ، هـ : رجلاً.

(١٠) في ط : فخدمته.

(١١) في أ، هـ : (فليخدم معها). وفي "ط" : (فليخدمها).

(١٢) في ح : تخدمه بخدمة بقية.

(١٣) في ح : سسر.

(١٤) في ح : عليه. وفي ط : على عبده.

(١٥) الذخيرة ١٢ / ٢٢٥.

٢٧ - فصل^(١) [في جناية المعتق إلى أجل]

ومن المدونة : وإذا جنى معتق إلى أجل؛ خيّر سيده، فإذا فدى الخدمة وأما أسلمها، فإن فداه خدام^(٢) العبد إلى الأجل ولم يتبعه بشيء، وإن أسلمها خدام^(٣) العبد في الجناية فإن أوفاهما قبل الأجل^(٤) رجع إلى سيده^(٥)، وإن حلّ الأجل ولم تتم^(٦)؛ عتق، واتبع ببقية الأرض^(٧). وإذا جنى المعتق إلى أجل^(٨) على سيده فسيبيله سبيل المدبر^(٩).

(١) ساقط من ح.

(٢) في ح : وعدم.

(٣) نهاية ورقة ٣٧ ط.

(٤) من قوله : (ولم يتبعه بشيء) سقط من ح.

(٥) (إلى سيده) . سقطت من ح.

(٦) في ح : تتم.

(٧) المدونة ٦ / ٣٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢١٤ / ١.

(٨) في ح : الأجل.

(٩) الذخيرة ١٢ / ٢٢٥.

[الباب الثامن]

في جنابة المدبر، والجنابة عليه، والقضاء في المدبر يجني أو يستهلك مالا؛
أن ذلك في خدمته إذ هي التي^(١) يملك السيد منه يومئذ، إلا أنه إن كان
للمدبر مال دفع في جنابته، إلا أن يكون مديانا فغرامؤه أحق بماله،
والجنابة في خدمته.

[٢٨ - فصل : في جنابة المدبر على جماعة]

قال مالك : وإذا جنى المدبر على جماعة أسلم إليهم فتحاصوا في خدمته،
ولو جرح^(٢) واحداً فأسلم إليه خدمته ثم جرح آخر تحاص مع الأول في
الخدمة هذا بجنابته والأول بما بقي له^(٣).

[٢٩ - فصل : في جنابة المدبر أو استهلاكه مالا ولا مال له]

قال مالك^(٤) وعبد العزيز : إذا جنى المدبر ولا مال له؛ خير سيده بين أن
يفقدي خدمته بجميع ما جنى، أو استهلك^(٥)، ولا يتبعه بشيء، وإما أسلم^(٦)
خدمته، فاختدمه^(٧) المحجني عليه فيما يجب له بسبب جنابته، فإن تم قصاصها

لو مات السيد
قبل وفاء الجنابة

(١) في ح : الذي.

(٢) نهاية ل ٢٣/ب. هـ.

(٣) المدونة ٦/ ٣٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢١٤/أ - ب.

(٤) في أ : عبد الملك.

(٥) في ح : يستهلك.

(٦) في أ : أسلام.

(٧) في أ، هـ : فاستخدمه.

وسيده حي؛ رجع إليه مدبراً، وإن^(١) مات السيد [١٨٤/أ] قبل وفاتها^(٢) ولادين على السيد وكان يخرج من ثلثه؛ عتق واتبع ببقية الجناية، وإن خرج بعضه اتبع بحصة ذلك، وخير الورثة^(٣) في إسلام مارق منه، أو افتدائه^(٤) بحصته مما بقي من الجناية، وقال نحوه المشيخة^(٥) السبعة، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم^(٦).

قال محمد : وإنما خير الورثة فيه وقد كان السيد أسلمه^(٧)؛ لأنه إنما أسلم خدمته فلما صار بعضه رقيقاً^(٨) خيروا فيه.

قيل : فإذا^(٩) استوفى الجريح ديته من خدمته ثم^(١٠) كان ما^(١١) بقي من خدمته لسيده ولو مات المدبر قبل وفاء الجناية لم يضمن له^(١٢) السيد ما بقي، فكما^(١٣) كان لا يضمن له فلم كان أحق منه بفضل الخدمة^(١٤)؟

قال : لو كنت لم أجعل^(١٥) للمجروح غير الخدمة كان ما قلت، ولكن

(١) في ح : فإن.

(٢) في ح : وفاتها.

(٣) نهاية ل ٦٣ / ب. أ.

(٤) في ح : (وافتدائه). وفي ط : (أو افتدى به).

(٥) في أ، هـ : (الشيعة). وفي ح : (للمشيعه).

(٦) المدونة ٦ / ٣٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢١٤/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣١٦/أ.

(٧) في ح : أسلم.

(٨) في أ، هـ : رقا. وفي ط : رقاقا.

(٩) في ح : وإذا.

(١٠) (ثم). ليس في "أ، هـ".

(١١) في ح : بما.

(١٢) (له). سقط من ح.

(١٣) في ح : فلما.

(١٤) في ح : خدمته.

(١٥) في ح : لأجعل.

جعلت له تضمين المدبر، واتباعه^(١)، مما يبقى له مع^(٢) ما يضمن له الورثة من ذلك فيما رق منه.

[٣٠ - فصل : في جناية المدبر وعلى سيده دين]

قال مالك وعبد العزيز : وإذا^(٣) مات سيده وقد كان أسلمه في الجناية فأدرك سيده^(٤) دين يوفه، والجناية والدين^(٥) يغترقانه^(٦)؛ فالجني عليه أحق برقبته، يكون^(٧) له رقاً لا تدبير فيه إلا أن يفديه^(٨) أهل الدين ببقية الجناية، وإن كان لا يغترقانه؛ يبيع منه للجناية والدين، ثم عتق ثلث ما بقي^(٩).

قال^(١٠) ابن القاسم : وإذا جنى المدبر في حياة سيده وعلى سيده دين يغترق قيمة المدبر أو لا يغترقه؛ فأهل الجناية أحق بخدمته، إلا أن يدفع لهم^(١١) الغرماء الأرض^(١٢) ويأخذوه فيؤآجروه حتى يستوفوا دينهم^(١٣)، فإن لم يأخذوه الغرماء^(١٤) وأسلم للمجني^(١٥) عليه بخدمته، ثم مات السيد وعليه دين،

إذا مات السيد يبيع
للمدبر في الدين

(١) في ح : وانتفاعه.

(٢) في أ، هـ : لمنع.

(٣) في ح : (وعمر بن عبد العزيز : فإذا).

(٤) سقط من ط قوله : (وقد كان أسلمه في الجناية فأدرك سيده). ولعله انتقال نظر.

(٥) (والدين). سقطت من ح. وفي "ط" : (والدين).

(٦) في ح : تغترقه.

(٧) في أ، هـ : ويكون.

(٨) في أ، ط، هـ : يفدوه.

(٩) في ط : (ثم عتق مما بقي ثلثه). وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٤٧ - ٣٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٤ / ب.

(١٠) في أ، هـ : (وقال). والكلمة ضمن سقط في "ط" تأتي الإشارة إليه.

(١١) في ح : (إليهم). والكلمة ضمن الساقط في "ط".

(١٢) في أ : (الغرم في الأرض). وفي "هـ" : (الغرم في الأرض). والكلمة ضمن الساقط في "ط".

(١٣) في ح : (ديتهم). والكلمة ضمن الساقط في "ط".

(١٤) في أ، هـ : (يأخذوه الغرماء). وهو خطأ نحوي إلا على لغة "أكلوه الراغيت". والعبارة ضمن

الساقط في "ط".

(١٥) في ح : (المجني). والكلمة ضمن الساقط في "ط".

وفي^(١) رقية المدبر كفاف الدين والجناية وفضلة، بيع منه لذلك^(٢)، ويُدعى بالبيع للجناية ثم للدين ثم عتق ثلث مابقي^(٣)، وإن كان لافضل في قيمته عنهما أو قيمته أقل منهما^(٤)؛ قيل للغرماء : أهل الجناية أحق به منكم إلا أن تريدوا على قيمة الجناية، فتأخذوه^(٥) ويحط^(٦) عن الميت بقدر الذي زدتم فذلك لكم^(٧).

م : مثل أن تكون الجناية عشرة دنانير والدين عشرة، وقيمة العبد عشرون فأقل^(٨)؛ فإنه لا يباع منه للأرش والدين بل يكون جميعه لأهل الجناية إلا أن يفتكه [١٨٤/ب] أهل الدين كما ذكرنا، فإن كان في قيمته فضل عن عشرين ولو درهما؛ فإنه يباع منه للجناية والدين، ثم عتق ثلث مابقي؛ لأن هاهنا يحصل فيه جزء من الحرية ولا^(٩) يتوصل إلى ذلك إلا بعد^(١٠) أخذ أهل الجناية وأهل الدين^(١١) ما لهم، ويعلم ما بقي، فيعتق ثلثه^(١٢).

(١) في أ، هـ : (في). والكلمة ضمن الساقط في "ط".

(٢) في ح : (بيع منه لذلك ثلث). بزيادة كلمة (ثلث) وهي غير موجودة في "أ، هـ". وضمن الساقط في "ط". وأيضاً النص مذكور بحرفه في تهذيب المدونة ل ٢١٤/ب و(ثلث) غير مذكورة فيه.

(٣) من قوله : (قال ابن القاسم) سقط من ط.

(٤) في أ، هـ : منها.

(٥) في أ، هـ : فتأخذونه.

(٦) في ح : أو يحط.

(٧) المدونة ٦ / ٣٤٨ - ٣٤٩، وتهذيب المدونة ل ٢١٤/ب.

(٨) (فأقل). سقطت من ح.

(٩) في ح : فلا.

(١٠) نهاية ل ٢٤/أ. هـ.

(١١) (وأهل الدين). سقطت من ح.

(١٢) نهاية ورقة ٣٨ ط. وانظر النكت ورقة ٤٣٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣١٦/ب.

قال محمد : إن فداء الغرماء بدية الجناية فقط؛ بيع^(١) لهم، فإن عجز ثمنه^(٢) عما فدوه به^(٣)؛ لم يكن لهم^(٤) غيره، وبقي دينهم^(٥) على حاله، وإن^(٦) كان في ثمنه فضل على ما^(٧) فدوه به حسب ذلك الفضل عليهم من دينهم، فإن^(٨) باعوه بمثل ما فدوه به وبالدين ويفضل^(٩)، استوفوا من ذلك الأرض والدين، وكان ما بقي لورثة الميت.

محمد : وإنما هذا في العبد فأما^(١٠) المدير فيعتق منه ثلث^(١١) الفضل، ويرق ثلثاه، وإن أحب الغرماء أن يفدوه بدية الجناية وبزيادة شيء يحطونه^(١٢) من دينهم على أن يكون العبد لهم ملكاً إن زاد فلهم وإن نقص فعليهم، فذلك لهم^(١٣).

محمد : وإن أحب الورثة أن يفدوه بدية الجناية على أن يباع في دين أبيهم فقط، فما فضل^(١٤) عتق ثلثه ورق^(١٥) ثلثاه لهم^(١٦)؛ فذلك لهم، ولا يحسب لهم

(١) في ح : يقع.

(٢) في ح : عنه.

(٣) (به) . سقط من ح .

(٤) (لهم) . سقطت من أ .

(٥) (دينهم) . سقطت من ح .

(٦) في ح : فإن .

(٧) في ح : (عما) . والكلمة بداية سقط في "أ"، هـ " تأتي الإشارة إليه .

(٨) في ح : وإن .

(٩) من قوله : (على ما فدوه به) سقط من أ، هـ .

(١٠) (فأما) . سقطت من ح .

(١١) (ثلث) . سقطت من ح .

(١٢) في ح : يعطونه .

(١٣) انظر الذخيرة ١٢ / ٢٢٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣١٧ / ١.

(١٤) (فما فضل) . سقطت من ط .

(١٥) في ح : وبقي .

(١٦) (لهم) . سقطت من ح .

شيء مما فدوه به^(١)؛ لأن الورثة في هذا بمنزلة الميت في فدائه^(٢).

قال محمد : والدّين هو الذي^(٣) يرد المدبر إلى البيع، ولولا الدّين^(٤) لم يبيع^(٥) للجنّاية^(٦) وإن كانت أضعاف قيمته، فإذا بيع منه للدّين^(٧) كان صاحب الجنّاية أولى بما يباع^(٨) منه حتى لا يبقى من دية جنّيته شيء، ثم يقضى بعد ذلك دين سيده ثم يعتق منه ثلث ما بقي ويرق ثلثاه للورثة^(٩).

الدّين هو سبب بيع
المدبر لا الجنّاية

م : يريد لأنه لو^(١٠) كان يغرّق الدين^(١١) نصفه فبيع لهم^(١٢) من المدبر^(١٣) نصفه لقام عليهم فيه^(١٤) أهل الجنّاية؛ لأن جنّيتهم أقوى؛ لتعلقها بالرقبة، فيأخذون منهم^(١٥) ثمن^(١٦) ما يبيع منه، فإذا أخذوه منهم^(١٧) قام أهل الدين على ما بقي من المدبر فبيع^(١٨) لهم أيضاً، إذ لا يعتق منه شيء وعلى سيده دين، فإذا بيع لهم ثانية قام عليهم أيضاً^(١٩) أهل الجنّاية فيأخذون ثمن ذلك حتى يستوفوا

(١) (مما فدوه به). سقطت من ح.

(٢) انظر شرح تهذيب المدونة ل ٢١٧ / أ.

(٣) في أ، هـ : الدية.

(٤) في ط : المدبر.

(٥) في ح : تبع.

(٦) نهاية ل ٦٤ / أ. أ.

(٧) في ط : الدين.

(٨) في ح : يبيع.

(٩) (للورثة). سقطت من ط.

(١٠) (لو). سقط من أ، هـ.

(١١) في ط : الدين يغرّق.

(١٢) (لهم). سقطت من أ، هـ.

(١٣) في ح : الدين.

(١٤) (فيه). سقطت من ط.

(١٥) في جميع النسخ (منه).

(١٦) في ح : فمن.

(١٧) في جميع النسخ (منه).

(١٨) في ح : فباع.

(١٩) (أيضاً). ليست في ح، ط.

جنايته^(١)، فإن فضل شيء كان لأهل الدين، فلما كان الأمر كذلك بدأ بالبيع للجناية ثم للدين^(٢) ثم عتق ثلث^(٣) مابقي، [١٨٥/أ] وعلى نحو هذا قاس أشهب مسألة : من أعتق عبده وعليه دين يفتقر نصفه ثم استحدث ديناً بعد العتق يفتقر مابقي منه؛ فإنه إذا بيع للدين المتقدم^(٤) نصفه قام عليهم^(٥) الغرماء الآخرون^(٦) فحاصوهم فيه فيأخذون نصف ما بأيديهم، فإذا أخذوه رجع الأولون على النصف المعتق فأخذوا منه مقدار ما أخذ منهم، فيرجع عليه الآخرون بنصف ما فضلوه به، ثم يرجع هؤلاء على المعتق بمثل ما أخذ منهم، هكذا حتى يرد عتق جميع العبد^(٧). وخالفه ابن القاسم في هذا^(٨).

قال محمد : ولو أسقط الغرماء دينهم على^(٩) الميت كان^(١٠) كمن لم يكن عليه دين، ويعتق^(١١) ثلث المدير أو ما حمل الثلث منه^(١٢)، ويتبع من الجناية بقدر ما عتق منه، ويخير الورثة فيما رق منه. وقاله^(١٣) ابن القاسم وهو أحب إلينا. وقد اختلف فيه :-

لو أسقط
الغرماء دينهم

فقليل : إن المجروح أحق^(١٤) برقبته؛ لأن ذلك وجب له بعد موت السيد، فلا يزيله إسقاط الدين، وقد قال أشهب فيمن أعتق في مرضه أو بعد موته

(١) في ح : جنايتهم.

(٢) في ح : الدين.

(٣) (ثلث). سقطت من ح.

(٤) في ح : ما تقدم.

(٥) في "أ، هـ" : عليه.

(٦) في ط : الآخر.

(٧) في ح : الجميع من العبد.

(٨) سقط من ح قوله : (وخالفه ابن القاسم في هذا). وانظر الذخيرة ١٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٩) في ح : عن.

(١٠) في ح : جاز.

(١١) في ط : وعتق.

(١٢) في ح : أو ما حمل منه الثلث.

(١٣) في ح : قال.

(١٤) في ح : أولى.

رقيقه وعليه دين يحيط^(١) بهم، ولا^(٢) مال له غيرهم، فترك أهل الدين دينهم، وأجازوا له العتق : إنه لا يجوز على الورثة إلا عتق ثلثهم بالسهم^(٣) كمن مات^(٤) ولا دين عليه، وهذا موافق لجواب ابن القاسم في المدبر^(٥).

[٣٩ - فصل : في جناية المدبر وله مال وعليه دين]

ومن المدونة قال^(٦) ابن القاسم : وإذا جنى المدبر وله مال وعليه دين فغرماءه أحق بماله، فإن لم يكن له مال، كان دينه في ذمته، وجنانيته في خدمته^(٧)، والعبد إذا جنى وعليه دين فإن^(٨) دينه أولى بماله، وجنانيته أولى برقبته، يقال لسيدته : ادفع أو افد، وإذا^(٩) مات سيد المدبر وعليه دين^(١٠) يفترق قيمة المدبر، وعلى المدبر دين، فليبيع في دين^(١١) سيده، ويكون دينه في ذمته يتبع به، أو في مال إن^(١٢) كان له مال^(١٣)، ولغرماء السيد أن يؤاخذوا المدبر في^(١٤) دينهم في حياة سيده إن أعدم السيد^(١٥).

وفي كتاب المدبر^(١٦) طرف من هذا^(١٧).

(١) في أ : محيط.

(٢) نهاية ل ٢٤/ب. هـ.

(٣) (بالسهم). سقطت من أ، هـ.

(٤) في ح : مط.

(٥) انظر الذخيرة ١٢ / ٢٢٩.

(٦) قال. سقطت من ح.

(٧) في ح : في خدمته رقبته.

(٨) في ح : كان.

(٩) في ح : فإذا.

(١٠) من قوله : (فإن دينه أولى بماله). سقط من ط .

(١١) في ح، هـ : (فليباع في دين). والعبارة مطموسة في "أ".

(١٢) نهاية ورقة ٣٩ ط.

(١٣) في أ، هـ : قال.

(١٤) (المدبر في). مطموسة في أ.

(١٥) المدونة ٦ / ٣٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٤/ب - ٢١٥/أ.

(١٦) في ط : المديان.

(١٧) تهذيب المدونة ل ٢١٥/أ.

٣٢ - فصل [الفرق بين جناية العبد والمدير على سيدهما]

قال ابن القاسم^(١) : وإذا جنى العبد على سيده فلا شيء عليه، وأما المدير يجني على سيده : فإن عبد الحكم بن أعين^(٢) أخبرني عن مالك أنه قال : يخدمه السيد بجنائيه^(٣)، فإن مات السيد ولم يتمها عتق في ثلثه واتبع ببقية الجنائية، وإن عتق بعضه في الثلث اتبع بحصة ما عتق^(٤) منه من بقيتها و^(٥) سقط ما بقي ورق باقيه للورثة.

[١٨٥/ب] وقال غيره : لا يخدمه السيد بجنائيه إذ له^(٦) عظم رقبته، وإذا لو فداه من أحجني لم يتبعه بما فداه، ولا اختدمه فيه^(٧)، ولو أسلمه لأتبعه^(٨) المجروح بما يبقى إن عتق في الثلث^(٩).

م : اعلم أنه إذا أعتق بعضه^(١٠) على قول ابن القاسم واتبع بما يخص الجزء العتيق من الجنائية أنه^(١١) متى أدى^(١٢) من ذلك شيئاً دخل فيه الجزء الرقيق

(١) (قال ابن القاسم). سقطت من ح.

(٢) عبد الحكم بن أعين بن الليث القرشي مولاهم، من موالى عثمان بن عفان رضي الله عنه، أصله من أهله، أبو عثمان، من فقهاء المالكية بمصر، سكن الاسكندرية، وهو والد عبدا لله بن عبد الحكم، روى عن الامام مالك، وروى عنه ابن وهب، وعبدا لله بن صالح كاتب الليث، وابن القاسم، توفي رحمه الله سنة احدى وسبعين ومئة. انظر ترتيب المدارك ٣١٣/١.

(٣) في هـ : لجنائيه.

(٤) في ط : بحصة ما بقي في عتق.

(٥) من قوله : (عتق في ثلثه) سقط من ح.

(٦) في ط : إذ لو.

(٧) في ح : ولا خدمة له فيه.

(٨) نهاية ل ٦٤ / ب. أ.

(٩) المدونة ٦ / ٣٤٩ - ٣٥٠، وتهذيب المدونة ل ٢١٥ / أ.

(١٠) في ج : نفسه.

(١١) في ح : لأنه.

(١٢) في أ، هـ : متى ما ودى.

فيعتق^(١) منه مقدار ثلث^(٢) ما أَدَّى، و^(٣) جعل على ما عتق منه الآن أيضاً قدر^(٤) ما يقع عليه من بقية الأرض، ويكون ما يودي كمال طارئ يدخل^(٥) فيه المدبر؛ لأنه يدخل فيما علمه السيد وفيما لم^(٦) يعلمه، فكلما أَدَّى شيئاً عتق منه مقدار^(٧) ثلث^(٨) ما أَدَّى، وجعل على ذلك الجزء ما يخصه من بقية الجناية، هكذا كلما أَدَّى شيئاً عتق منه ما يخص ثلث ما أَدَّى وجعل عليه ما يخص ذلك^(٩) وهي^(١٠) مسألة دور قاعرفها^(١١).

[٣٣- فصل : في جناية المدبر على سيده وعلى أجنبي، ومتى يبطل التدبير]

ومن المدونة قال^(١٢) ابن القاسم : وإذا جنى المدبر على سيده وعلى أجنبي؛ اختدماه بقدر جنائتهما.

قال سحنون : وهذه مثل الأولى^(١٣).

(١) في ح : دخل في الجزء العتيق يعتق.

(٢) (ثلث). سقطت من ح.

(٣) من قوله : (من ذلك شيئاً دخل فيه الجزء الرقيق) سقط من ط .

(٤) في ح : مقدار.

(٥) (يدخل). مكررة في ط.

(٦) في ط : لا.

(٧) (مقدار). سقطت من ح.

(٨) (ثلث). سقطت من أ، هـ.

(٩) من قوله : (هكذا كلما ودى) سقط من ح.

(١٠) في ح : وهو.

(١١) في ح : (فاعلمها). وانظر النص في شرح تهذيب المدونة ل ٣١٧/ب. وزاد : (فلا ينقطع

الدور حتى يتم عتق جميعه وتتم الجناية). والدور قال عنه في المطلع ٢٩٤ : (مصدر دار يدور دوراً ودوراناً، إذا طاف بالشيء من جميع جهاته) وفي المصباح المنير (مادة دور) ٢٠٢/١ ذكر نحوه ثم قال : (ومنه قولهم : دارت المسألة، أي كلما تعلقت بمحل توقف ثبوت الحكم على غيره فتنقل إليه ثم يتوقف على الأول وهكذا).

(١٢) (قال). سقطت من ح.

(١٣) المدونة ٦ / ٣٥٠، وتهذيب المدونة ل ٢١٥/أ.

محمد : إذا جرح المدبر سيده فليختمه في جرحه في^(١) العمد والخطأ ويقاصه^(٢) بذلك، وإن كان له مال ولادين عليه؛ أخذه وحبسه^(٣) في جرحه، فإن وفي رجع كما كان في خدمة^(٤) التدبير، وإن لم يف اختدمه فيما بقي، ولو قتل سيده عمداً قُتل به^(٥)، فإن استحيى بطل تدبيره^(٦)، ورق للورثة، ولو قتل خطأ^(٧) عتق في ثلث ماله دون ثلث الدية، وأخذ منه الدية. قال^(٨) : فإن لم يكن له^(٩) مال اتبع بها^(١٠) ديناً، أو بما^(١١) عجز ماله عنها، وإن لم يحمله الثلث عتق منه ما حمل ورق ما بقي واتبع بحصة ما عتق^(١٢) منه من الدية إلا أن يكون له مال فيؤخذ منه مكانه ما لزمه من ذلك.

[٣٤ - فصل : اشراك المدبر مع غيره في الجناية]

ومن المدونة قال مالك : ولو أن مدبراً ورجلاً قتلا^(١٤) قتيلاً خطأ؛ كان^(١٥) نصف ديته على عاقلة الرجل، ونصف الدية على المدبر في خدمته^(١٦)،

(١) في : سقط من ط.

(٢) في ح : وقاصه.

(٣) في أ، هـ : وحسب.

(٤) في ح : حرة.

(٥) في ط : له.

(٦) من قوله : (وإن لم يف اختدمه) سقط من أ، هـ.

(٧) في ح : فإن.

(٨) في ح : في خطأ.

(٩) (قال). ليست في ح، ط.

(١٠) (له). ليست في أ، هـ.

(١١) (بها). سقطت من ح.

(١٢) في ط : وبما.

(١٣) (ما عتق). سقطت من "ح". وهنا نهاية ل ٢٥٠/أ. هـ.

(١٤) في ح : قتل.

(١٥) في ط : كانت.

(١٦) في أ، ح، هـ : (ونصف الدية في خدمة المدبر). وانظر المدونة ٣٥٠/٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٥/أ.

وإذا قتل مدبرٌ رجلاً عمداً^(١) فعفا أولياؤه على أخذ خدمته فذلك لهم إلا أن يفديها السيد بجميع الدية، وليس لهم أن يعفوا على رقه وإن رضي السيد^(٢).

٣٥- فصل [فيما إذا جنى المدبر ثم أعتقه سيده ثم استحدث السيد ديناً]

وإذا جنى المدبر ثم أعتقه سيده؛ فإن أراد حمل الجناية لزمه، وإلا حلف ما أراد حملها، ثم ردت خدمته، وخبر السيد بين أن يسلمه مدبراً، أو يفديه حراً؛ فإن أسلمه وكان للمدبر [أ/١٨٦] مال أُدِّيت منه الجناية وعتق، وإن لم يكن له مال؛ اختدمه المحروح، وإن لم يكن في ماله وفاء بالجناية، أخذ منه وخدم المحروح^(٣)، فإن استوفى عقل جرحه والسيد حي خرج^(٤) المدبر حراً، وإن مات السيد قبل وفاء ذلك، سقط عتق البتل، ورجع إلى عتق التدبير في ثلث سيده؛ لأن التدبير ثابت، وإنما يسقط عتق البتل؛ لأنه لم يرجع إلى ملك سيده الذي أعتقه، وإنما رجع إلى ملك ورثته حتى^(٥) صار ممنوعاً من ماله؛ فإن حمله ثلث سيده عتق واتبع ببقية الجناية وإن لم يدع السيد غيره عتق ثلثه واتبع بثلث باقي الأرض ورق باقيه^(٦) للمحروح، وإن^(٧) كان^(٨) قيمة ذلك مثل ما قابله من بقية الأرض، ولا خيار فيه للورثة؛ لأن صاحبهم قد تبرأ منه^(٩) لما^(١٠) أسلمه^(١١).

(١) (عمداً). سقطت من ح.

(٢) المدونة ٦/ ٣٥١ - ٣٥٢، وتهذيب المدونة ل ٢/٢١٥.

(٣) في ح، ط : (اختدمه وخدم المحروح). والعبارة نهاية سقط في "أ، هـ" يبدأ من قوله : (وإن لم يكن في ماله وفاء بالجناية) والتصويب من المدونة ٦/٣٥٢، وتهذيب المدونة ل ٢/٢١٥.

(٤) في أ، هـ : جرح.

(٥) في "أ، ح، هـ" : حين.

(٦) في ط : (وباقية). بسقوط لفظة (رق).

(٧) في ح : أو.

(٨) نهاية ورقة ٤٠ ط.

(٩) في ح، ط : منهم.

(١٠) في ح : بما.

(١١) المدونة ٦/ ٣٥٢، وتهذيب المدونة ل ٢/٢١٥ - ب.

قال سحنون : إنما لم^(١) يخير الورثة فيما رق منه؛ لأن السيد أعتقه وتبرأ^(٢) من رقه وأسلم الخدمه التي كانت فيه؛ فلم يكن لهم فيه خيار كما لم يكن لوليهم الميث^(٣).

قال ابن القاسم : فإن لم يحلف السيد أنه^(٤) ما أراد حمل الجناية عتق، وكانت الجناية على السيد، وإن لم يكن له مال ردّ عتقه وأسلم إلى المحروح يخدمه^(٥).

قال محمد : إذا^(٦) لم يكن للسيد مال لم^(٧) استحلفه ولم يكن بد من اسلامه إلى المحروح^(٨) يخدمه^(٩).

قال في المدونة : فإن أدى في حياة سيده عتق، ولم يلحقه دين استحدثه السيد بعد^(١٠) عتقه، وإن لم^(١١) يوفها حتى مات السيد وقد استحدث بعد عتقه^(١٢) ديناً يغترق المدبر؛ لم ينظر إلى ذلك، وعتق في ثلث السيد واتبع ببقية الجناية، وإن لم يترك غيره عتق ثلثه، واتبع ببقية الأرض، ثم إن كان له مال أو معين^(١٣) في فداء ثلثيه بثلثي باقي الجناية؛ عتق، وإلا رقّ ثلثاه لأهل الجناية إلا

(١) (لم). سقط من ح.

(٢) في ح : وبرأ.

(٣) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٨٨/ب.

(٤) (أنه). سقط من ح.

(٥) المدونة ٦/ ٣٥٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٥/ب.

(٦) في ح : وإن.

(٧) في ح : ثم.

(٨) في ح : للمحروح.

(٩) انظر النكت ورقة ٤٣٣.

(١٠) نهاية ل ٦٥ / أ. أ.

(١١) في هـ : (ولم). بسقوط حرف (إن). والعبارة بداية سقط في " أ " تأتي الإشارة إلى نهايته.

(١٢) من قوله : (وإن لم يوفها) سقط من أ.

(١٣) في أ، ط، هـ : (مال معين). بسقوط حرف (أو).

أن يكون في ثمن ثلثيه فضل عن ثلثي باقي^(١) الجناية^(٢)، فيباع من ثلثيه بقدر ثلثي باقي^(٣) الجناية^(٤) ويعتق ما بقي^(٥).

قال^(٦) أبو محمد : وفي غير^(٧) رواية يحيى وأحمد^(٨) وقيل : إن كانت قيمة^(٩) ثلثي الرقبة أقل من قيمة باقي الأرض^(١٠)؛ لم يقبل منه معونة من يعينه بمال ورق^(١١) ثلثاه لأهل الجناية^(١٢).

قال^(١٣) سحنون : وإنما أعتقت ثلثه وعلى السيد [١٨٦/ب] دين يغفره استحدثه بعد عتقه؛ لأن الذي ردّ من أجله عتقه هو الجناية التي قبل العتق فلا حجة لأهل الدين؛ لأنه أعتق قبل دينهم، ويقال لأهل الجناية قد كان يعتق^(١٤) في ثلثه، لو^(١٥) لم يكن أعتقه فلا يضره ما أحدث من العتق^(١٦).

(١) في ط : بقية.

(٢) من قوله : (عتق، وإلا رق ثلثاه لأهل الجناية) سقط من أ، هـ.

(٣) في ط : بقية.

(٤) قوله : (فيباع من ثلثيه بقدر ثلثي باقي الجناية) سقط من ح.

(٥) المدونة ٦/ ٣٥٢ - ٣٥٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٥/ب.

(٦) سقطت من ح.

(٧) (غير). سقطت من ط.

(٨) لعل المراد بهما : يحيى بن يحيى الليثي، وأحمد أبو المصعب بن القاسم الزهري. وقد سبقت ترجمتهما.

(٩) (قيمة). سقطت من أ، هـ.

(١٠) في أ، هـ : (أقل من ثلثي باقي الأرض). وفي "ط" : (بقية الأرض). وفي "ط" أيضا بعد هذا أقحم كلام تقدم وهو تكرار من قوله : (ورق باقيه للمحروح ... إلى قوله : - وكانت الجناية على السيد، وإن لم يكن له مال ردّ عتقه). وعلى المكرر علامات أنه ملغى.

(١١) في ح : فوق.

(١٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٨/ب - ٣١٩/أ.

(١٣) سقطت من ح.

(١٤) نهاية ل ٢٥/ب. هـ.

(١٥) في ح : أو.

(١٦) النكت ورقة ٤٣٣.

م : ولأن هذا الدين لما لم يرد عتقه لأنه مستحدث^(١) بعد العتق كان كمن
لادين على سيده، فلا حجة لأهل الجناية في عتق ثلثه^(٢).

وفي كتاب ابن المواز^(٣) : إنما لا يضره الدين المستحدث متى رجع وسيده
حي، فإن^(٤) لم يرجع حتى مات سيده فقد سقط عتق البتل، وعتق بالتدبير
فيكون الدين المستحدث أولى به، وتكون الجناية أولى به من الدين^(٥) إلا أن
يكون فيه فضل عن الدين وعن الجرح؛ فيعتق من تلك الفضلة^(٦) ثلثها، ويرق
سائرها^(٧).

ومن المدونة قال^(٨) : وإن كان دين السيد قبل العتق وقبل الجناية؛ كان
كمدبر لم يعجل له^(٩) عتق سواء^(١٠).

٣٦ - فصل [في العبد بين رجلين يجني وقد دبر أحدهما نصيبه]

قال^(١١) : ولو أن عبداً بين رجلين، دبر أحدهما نصيبه^(١٢) فرضي شريكه
ومماسك هو جاز^(١٣)؛ فإن جنى خيراً من دبر في إسلام خدمة نصف العبد أو

(١) في أ، هـ : مُحدث.

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٨/ب.

(٣) في ح : محمد.

(٤) في ح : إن.

(٥) (من الدين) . مطموسة في ح.

(٦) (تلك الفضلة) . يياض في " ح " . والظاهر أنه طمس مع التصوير. وفي " أ، هـ " : (ذلك
الفضلة) .

(٧) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٨/ب.

(٨) (قال) . سقطت من ح.

(٩) (له) . سقطت من ح.

(١٠) (المدونة ٦ / ٣٥٣ ، وتهذيب المدونة ل ٢١٥ / ب .

(١١) سقطت من ح.

(١٢) في ح : حصته.

(١٣) (جاز) . ليست في ط.

دفع نصف الجناية، وخير المتمسك في إسلام نصف الرقية أو دفع نصف الجناية^(١).

[٣٧ - فصل : فيما استهلكه العبد والمدير من الأموال وما جنياه]

قال : وما جنى العبد أو استهلك^(٢) من الأموال فهو في رقبته^(٣)، وأما المدير يجني أو يستهلك مالا؛ فذلك سواء، وهو في خدمته إلا أن يكون للمدير مال فيدفع في جنائيه، فإن كان فيه وفاء بجنائيه رجع إلى سيده، وإن لم يف بذلك^(٤)، أو لم يكن له شيء؛ خير سيده، فاما فدى خدمته^(٥) لجميع^(٦) ما جنى أو استهلك، أو لما^(٧) عجز عنه ماله^(٨) من ذلك، أو يدفع إليهم خدمته فيتحصون^(٩) فيها، فإن مات السيد، والثالث يحمله؛ عتق^(١٠)، وأتبعوه بما بقي لهم^(١١)، وإن لم يترك غيره؛ عتق^(١٢) ثلثه، وأتبعوه بثلث ما بقي لهم، وخير الورثة في فداء مارق منه أو إسلامه^(١٣).

(١) المدونة ٦ / ٣٥٣، وتهذيب المدونة ل ٢١٥ / ب.

(٢) في ح : واستهلك.

(٣) قال بعد هذا في " ح " : (وأما المدير يجني أو يستهلك من الأموال فهو في رقبته). والعبارة فيها تكرار ومضروب عليها. ثم استقام الكلام.

(٤) (بذلك). سقطت من ح.

(٥) في ح : قد اختلعه.

(٦) في " أ، ح، هـ " : جميع.

(٧) في " أ، ح، هـ " : بما.

(٨) في ح : قال.

(٩) في ط : يتحصون.

(١٠) نهاية ورقة ٤١ ط.

(١١) في ح : له.

(١٢) في ح : أعتق.

(١٣) في ح : (وإسلامه). وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٥٣ - ٣٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٥ / ب - ٢١٦ / أ.

[٣٨ - فصل : في الجناية على المدبر]

قال مالك : وما جُني على المدبر؛ فعقله لسيده، وليس كماله، ومهر المدبرة كمالها^(١)، وهي أحق به بعد موت السيد من ورثته؛ إذ به استحلت^(٢)، ولو اغتصب [١٨٧/أ] المدبرة^(٣) نفسها^(٤)؛ فما^(٥) نقصها للسيد.

[٣٩ - فصل : في جناية مدبر الذمي، وجنانيته بعد إسلامه]

وإذا جنى مدبر الذمي والمدبر ذمي؛ خيّر بين إسلامه عبداً، إذ لا أمنعه بيعه، كما لو أعتق عبداً فلم يخرج^(٦) من يده، كان له بيعه، وإن فادى المدبر بقي على تدبيره، ولو أسلم مدبره ثم جنى؛ خير في إسلام خدمته أو افتدائها، فيؤاجر له ولا يخدمه؛ لأن مدبر الذمي إذا أسلم ألزمته فيه التدبير، وأجبرته^(٧) عليه، وصار حكم بين مسلم وذمي، ولا يعتق عليه.

ولو حلف ذمي يعتق رقيقه فأسلم ثم حنث لم يعتقوا عليه، ولو حلف بعقدهم، وفيهم مسلمون، فحنث عتقوا عليه، إذ لو أعتق النصراني عبده المسلم^(٨) لزمه ذلك.

وإذا أسلم مدبر الذمي ثم قتل أو جرح كان عقله لسيده الذمي؛ لأن العبد إذا مات كان ماله لسيده وإن كان على غير دينه^(٩).

(١) في ط : مثل مالها.

(٢) المدونة ٦ / ٣٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٦ / أ.

(٣) تكررت عبارة (ولو اغتصب المدبرة) في أ، هـ .

(٤) سقطت من أ، هـ .

(٥) في ح : كان ما.

(٦) في أ، هـ : يخرج.

(٧) في أ، هـ : (وأجرته). وفي "ح" : (وحيثه). وفي تهذيب المدونة كما في أ، هـ.

(٨) نهاية ل ٦٥ / ب. أ.

(٩) (غير دينه). سقطت من "ح". وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٥٤ - ٣٥٥، وتهذيب المدونة ل

٤ - فصل [في جناية المدبر الصغير]

قال^(١) ابن المواز : وإذا جنى المدبر وهو صغير لأعمل عنده ولا كسب له^(٢)؛ فلا شيء عليه ولا على سيده حتى يبلغ العمل ويطبقه، وإن^(٣) مات هذا المدبر قبل بلوغ ذلك؛ سقط حق المخرج، وكذلك المدبرة التي لأعمل عندها ولا صنعة^(٤).

(١) سقطت من ح.

(٢) نهاية ل ١/٢٦ هـ.

(٣) في ح : فإن.

(٤) الدخوة ١٢ / ٢٣٢.

[الباب العاشر]

في جنابة أم الولد، وولدها^(١)، والجنابة عليهم

[٤١ - فصل : فيما يلزم السيد بجنابة أم ولده]

قال مالك رحمه الله : أحسن ما سمعت في جنابة^(٢) أم الولد أن يلزم السيد الأقل من أرض جنابتها أو من قيمتها أمة يوم الحكم، زادت قيمتها أو نقصت، فذلك عوض من إسلامها لما لم يكن سبيل إلى إسلامها^(٣). فجعلت قيمتها موضع رقبته، وخير سيدها في إسلام قيمتها^(٤) أو فداه بدية الجنابة، كما كان^(٥) له الخيار في الرقبة، ولزم^(٦) ذلك^(٧) سيدها لما دخل^(٨) فيها من فوات إسلامها، وليست بحرة فيلزمها أو عاقلتها، ولا فيها خدمة^(٩)، فيسلمها وما فيها إلا ما استثنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه^(١٠) قال : "أَيَّمَا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ لَهُ مُتَعَةٌ"^(١١) مَا عَاشَ لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَهَبُهَا فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ"^(١٢) . فلم يكن^(١٣) أحد أولى بتحمل ذلك عنها ممن عقد فيها مانع

(١) في ح : وجنابتها وولدها.

(٢) سقطت من ط.

(٣) الموطأ ٢/٦٢٤، والمدة ٦/٣٥٦، وتهذيب المدة ل ٢١٦/٢.

(٤) في أ، هـ : رقبته.

(٥) (كان). سقط من ح.

(٦) في ح : لزم.

(٧) سقط من ط.

(٨) في ط : أدخل.

(٩) في أ، هـ : (ولا لسيدها خدمة). وفي "ح" : (فلا خدمة فيها).

(١٠) في ح : وأنه.

(١١) في أ، هـ : يجمع.

(١٢) هذا الأكثر عن عمر رضي الله عنه أخرجه الإمام مالك رحمه الله في الموطأ في كتاب العتق

والولاء، باب عتق امهات الأولاد وجامع القضاء في العتاق ٢/ ٥٩٤.

(١٣) في ح : فلا يكون.

اسلامها^(١). قال مالك^(٢) : وذلك الأمر^(٣) اجتمع عليه عندنا^(٤).

[٤٢ - فصل : فيما أهلكته أو أفسدته أم الولد أو ولدها واخراج قيمتها]

قال مالك : وكذلك ما أهلكك [١٨٧/ب] أو أفسدت بيدها أو يد ابنتها^(٥)، أو بحفر حفرة^(٦) حيث لا ينبغي لها، أو اغتصبت أو اختلست^(٧)؛ لأن هذا كله من العيب جنائية، وعلى السيد فيه الأقل كما ذكرنا، وإن كان ذلك أكثر من قيمتها لم يتبع السيد بما ناف^(٨) على قيمتها، ولا هي إن عتقت^(٩)؛ لأنها لو كانت أمة فاسلمت لم يكن عليها فضل الجنائية. واخراج قيمتها^(١٠) بأمر قاض أو بغير^(١١) أمره^(١٢) سواء، ويخاص أهل جنائتها بذلك غرماء سيدها في ماله في الفلس وفي^(١٣) الموت، وتقوم أمة بغير مالها، وقاله مالك وأشهب.

وقيل : تقوم بمالها، وقاله المغيرة، وعبد الملك^(١٤).

(١) شرح تهذيب المدونة ل ٣١٩/ب - ١/٣٢٠.

(٢) (قال مالك). سقطت من ح.

(٣) في ط : وذلك في الأمر.

(٤) الموطأ ٥٧٠/٢، ٦٢٤، والمدونة ٣٥٦/٦.

(٥) في ح : أو يد ابنتها.

(٦) في أ، هـ : (تحفر حفرة). وفي "ح" : (بحفر حفرة). ويظهر عليها أثر تعديل من (حفرة).

(٧) في ح : حسبت.

(٨) في ط : (لم يتبع السيد بشئ مما أناف). والمثبت كما في "أ، ح، هـ" وتهذيب المدونة ل

١/٢١٦. وقوله : (ناف) يعني زاد.

(٩) في أ، هـ : ولا شيء إن أعتقت.

(١٠) تكرر بعد هذا في "ح" كلام تقدم وهو قوله : (ولا هي إن عتقت؛ لأنها لو كانت أمة

فاسلمت) وعليه علامات تبين وقوعه خطأ.

(١١) في ط : أو غيره.

(١٢) سقطت من أ، ط.

(١٣) في. ليس في ط.

(١٤) المدونة ٦/ ٣٦٠، ٣٦٢ - ٣٦٣، وتهذيب المدونة ل ٢/٢١٦ - ب. وانظر شرح تهذيب المدونة

ل ١/٣٢٠.

قال مالك : ولا يقوم ولدها معها^(١) وإن ولدته بعد الجناية، إذ لاتسلم أمة بولدها، يوم الحكم يستحقها المجني عليه، وقد زایلها الولد قبله، وأما إن^(٢) أسلم السيد عبده أو أمته بجرح^(٣) أصابه واحد منهما؛ فليس عليه أكثر من ذلك^(٤).

٤٣ - فصل [في أم الولد تجني على رجل بعد آخر، وكذا المدبر]

ومن قُتلت أم ولده رجلاً خطأ فلم ينظر فيه حتى قتلت آخر خطأ، وقيمتها^(٥) أقل من ذلك؛ فإنه يدفع قيمتها^(٦)، تكون بين أوليائهما نصفين، ولو حكم في الأول^(٧) بالأقل ثم جنت على ثاني^(٨)؛ وجب للثاني^(٩) الأقل أيضاً ثانية^(١٠) يوم يحكم^(١١) به، وكذلك يفديها كلما جنت إلا أن يتأخر الحكم حتى يجتمع لها جنايات، كل جناية مثل قيمتها وأكثر؛ فلا يغرم إلا قيمة واحدة يتحاصون فيها بقدر جناية كل واحد منهم، كالعبد يجني فيفديه السيد^(١٢)، ثم يجني؛ فعليه أن يفديه^(١٣) أيضاً أو يسلمه، وإن^(١٤) اجتمعت له جنايات قبل أن يفديه؛ خير السيد بين أن يدفع قيمة ما جنى، لكل واحد منهم أو يسلمه

(١) معها. سقطت من ح.

(٢) في ح : فإن.

(٣) في ط : لجرح.

(٤) المدونة ٦ / ٣٥٩، ٣٣٧، وتهذيب المدونة ل ٣١٦/ب.

(٥) في أ : وقيمتها.

(٦) في أ، هـ : (فلتدفع قيمتها). وفي "ح" : (فعليه دفع قيمتها).

(٧) في ح : في الأقل.

(٨) الكلمة مطموسة في "أ". وفي "هـ" : (الثاني). وهنا نهاية ورقة ٤٢ ط.

(٩) في ح : وجب على المجاني.

(١٠) ثانية. سقطت من ح.

(١١) في ط : حكم.

(١٢) في ح : سيده.

(١٣) نهاية ل ٢٦/ب. هـ.

(١٤) في ح : فإن.

فيتحاصون فيه بقدر جنائياتهم^(١)، وقيمة أم الولد^(٢) مثل رقبة^(٣) العبد^(٤).

قال محمد : وخالفنا في هذا أبو حنيفة وقال : إذا^(٥) أسلم سيدها قيمتها مرة واحدة^(٦) فليس عليه فيما جنت^(٧) في المستقبل شيء أبدا^(٨) إلا أن تزيد^(٩) قيمتها^(١٠) قال : ويرجع الآخر على الأول الذي أخذ قيمتها^(١١) فيدخل معه فيها، وهذا عظيم من القول، وباطل من الفتيا أن يأخذ سيدها ما جني عليها، ويؤدي غيره جنائيتها، وزعم أن ما أدى من^(١٢) [١/١٨٨] قيمتها أولاً كاسلامها، وليس كما قال؛ لأن الأمة إذا أسلمها لم يبق له فيها نفع، وهذه منافعه فيها^(١٣) قائمة، وإن ما أعطى^(١٤) من قيمتها كآرش^(١٥) فدى به^(١٦) عبده فيصير العبد^(١٧) عبداً له على حاله، فكذلك أم الولد تبقى له^(١٨) على حالها^(١٩).

رأي الامام أبي
حنيفة في المسألة

-
- (١) في أ، ح، هـ : جنائياتهم.
(٢) في أ، هـ : (بقيمة أم الولد). وفي "ط" : (فأم الولد).
(٣) نهاية ل ٦٦ / أ. أ.
(٤) المدونة ٦ / ٣٥٥، وتهذيب المدونة ل ٢١٦ ب.
(٥) في ح : (أبو حنيفة قال : وإذا).
(٦) في ح : من مؤجرة.
(٧) في أ، هـ : يجني.
(٨) في أ، ط، هـ : أبداً شيء.
(٩) في ح : يزيد. وفي ط : الكلمة غير معجمة.
(١٠) في أ، هـ : قيمتها مرة.
(١١) من قوله : (قال : ويرجع) سقط من ح.
(١٢) من. مكرر في ح.
(١٣) في ط : منافعها له.
(١٤) في "ح" : (فإنما ما أعطى). وفي "ط" : (وإنما ما أعطى).
(١٥) في ح : كان من.
(١٦) (به). في ط فقط.
(١٧) (العبد). سقطت من أ، هـ.
(١٨) (له). ليس في ح، ط.
(١٩) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٠ / أ - ب. وانظر رأي أبي حنيفة رحمه الله في مختصر القدروري مع شرحه للباب ٣ / ١٩٦ - ١٩٧.

ومن المدونة قال مالك : وأما^(١) المدبر يجني فيسليم^(٢) خدمته، ثم يجني على آخر فإنه يحاص الأول في الخدمة، ولا يخير السيد هاهنا، ولا من اسلم إليه، بخلاف العبد^(٣).

[٤٤ - فصل : في جنابة أم الولد على رجلين أحدهما أقل من قيمتها والآخر أكثر أو أحدهما حاضر عند القيام والآخر غائب]

وإن جنت أم الولد على رجل أقل من قيمتها ثم جنت على آخر^(٤) أكثر من قيمتها؛ فعلى سيدها قيمتها لهما فيقتسمانها^(٥) بقدر جنابة كل واحد منهما^(٦).

ولو جنت على رجل، ثم جنت على آخر، فقام أحدهما والآخر غائب؛ فله الأقل من أرشه أو مما ينوبه في الحصاص مع الغائب من قيمتها الآن، ثم إن قدم الغائب فله الأقل من^(٧) أرش جرحه أو حصته من قيمتها يوم تقوم^(٨).

قال^(٩) محمد : وإن^(١٠) علم السيد بأحدهما فدفع إليه الأقل من دية جرحه أو من قيمة الأمة، ثم أتى الثاني؛ فليدفع إليه سيدها^(١١) الأقل من دية جرحه أو

لو قام الثاني بعد
أن أخذ الأول
دية جرحه

(١) (أما) . سقط من ح.

(٢) في ح : (وتسلم) . والمراد أن السيد يسلم خدمته للمجني عليه.

(٣) المدونة ٦ / ٣٥٦ - ٣٥٧، وتهذيب المدونة ل ٢١٦/ب.

(٤) في "ح، ط" : (أقل من قيمتها وعلى آخر) .

(٥) (فيقتسمانها) . سقطت من أ.

(٦) المدونة ٦ / ٣٥٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٦/ب.

(٧) من قوله : (أرشه أو مما ينوبه) سقط من "ح، ط".

(٨) المدونة ٦ / ٣٥٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٦/ب.

(٩) سقطت من ح.

(١٠) في أ، هـ : فإن.

(١١) في ط : السيد.

ما يصير له^(١) مع الأول في قيمتها الآن^(٢) لو تحاصا ثم يرجع على الأول فيترك له الأقل من دية جرحه، أو ما^(٣) ينوبه في الحصاص مع الغائب من قيمتها يوم قام الأول^(٤).

قال محمد وسحنون، واللفظ لسحنون في أم الولد تجني على رجلين موضحة موضحة، فقام أحدهما وأسلم إليه السيد قيمتها، ولم يعلم بالآخر^(٥)، وكانت قيمتها يومئذ مثل أرش الموضحة سواء، فلم يقم الثاني حتى جرحته^(٦) ثالثاً موضحة أيضاً، ثم قام هو والثاني : فإنه يرجع السيد على الأول بخمسة وعشرين^(٧)؛ لأنه إنما كان له يوم قام نصف الجناية، ثم ينظر إلى قيمتها اليوم؛ فإن كانت ستين ديناراً^(٨) قيل للثالث : قد جنى عليك نصفها^(٩) المفتك وهو فارغ والنصف الآخر وهو^(١٠) مرتين بجنائة^(١١) الثاني، فنصف موضحتك في النصف الفارغ، فيفتكه السيد منك بخمسة وعشرين^(١٢)؛ لأن نصف جنائتك أقل من نصف قيمتها الآن، والنصف الثاني بينك وبين الثاني على ما بقي لك وله، والذي بقي لك نصف جنائتك، وللثاني^(١٣) جميع [١٨٨/ب] جنائته،

الحكم لو جرحت
أم الولد رجلين كل
واحد موضحة فقام
أحدهما ولم يقم
الثاني حتى جنت
على ثالث موضحة

(١) في ح : إليه.

(٢) في ح : لأن.

(٣) في ط : مما.

(٤) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٠/ب.

(٥) في ح : الآخر.

(٦) في ط : جرحه.

(٧) بناء على أن قومت بخمسين.

(٨) في أ، هـ : كانت تسو دينرا.

(٩) في ط : عليك في نصفها.

(١٠) في ح : فهو.

(١١) في أ، ط، هـ : (الجنائة). والمثبت موافق لما في شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٠/ب.

(١٢) نهاية ل ٢٧/أ. هـ.

(١٣) في ح : والثاني.

فيقتسمان^(١) نصف قيمتها على الثالث والثلاثين، فلك^(٢) ثلثه^(٣) عشرة^(٤) وله ثلثاه عشرون^(٥).

وذكر ابن سحنون لسحنون^(٦) أن أبا زيد روى عن ابن القاسم في هذه المسألة : أنه إذا قام الثاني والثالث؛ فإن السيد يرتجع نصف^(٧) ما أعطى للأول، ثم يعطي لهما إن شاء دية جرحيهما كاملاً أو قيمتها^(٨) الآن فيكون^(٩) بينهما نصفين، فأنكر سحنون قوله : نصفين، وقوله : دية جرحيهما كاملاً^(١٠)، وقال : هذا^(١١) خطأ، وأبو زيد رحمه الله لا يقوم بهذه المسألة، ثم ذكر ابن عبدوس أن أشهب قال فيها مثل رواية أبي زيد، فأنكره^(١٢) سحنون، ثم ذكر شرحها مثل ما قدمنا هاهنا لسحنون وابن المواز، وهو الصواب^(١٣) إن شاء الله تعالى^(١٤).

ذكر رواية أخرى
وإنكار سحنون لها

(١) في أ، هـ : فيقتسمان.

(٢) في ح : (ولك). والكلمة مطبوعة في أ.

(٣) في أ، ح، هـ : ثلاثة.

(٤) في أ، هـ : عشر.

(٥) انظر قول سحنون في العتبية ١٧٢/١٦. وانظر أيضا الذخيرة ١٢/٢٣٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢٠ ب - ٣٢١ أ.

(٦) لسحنون. سقطت من ح.

(٧) في ح : يرجع بنصف.

(٨) في ط : وقيمتها.

(٩) في أ، هـ : إلا أن يكون.

(١٠) من قوله : (أو قيمتها) سقطت من ح.

(١١) نهاية ورقة ٤٣ ط.

(١٢) في ح : فأنكر.

(١٣) في ح : وهو أصوب.

(١٤) العبارة ليست في ح. وانظر النص في شرح تهذيب المدونة ل ٣٢١ أ. وانظر أيضا الذخيرة ١٢/٢٣٨ - ٢٣٧.

٤٥ - فصل [في تأخر الحكم على أم الولد والعبد في جنائيهما إلى أن يُجنى عليهما]

ومن المدونة : ولو جنت أم الولد فلم يحكم عليها حتى جُني عليها، فأخذت^(١) له أرشاً، فعلى سيدها أن يخرج الأقل من أرش الجنابة أو من^(٢) قيمتها معيبة يوم يحكم فيها مع الأرش الذي أخذه فيها، وكذلك العبد يجني ثم يُجنى عليه قبل أن يحكم فيه بشيء؛ فسيده مخير بين إسلامه مع ما أخذ في أرشه أو يفديه، وهذا إذا كان ما أخذ في أرشه^(٣) أقل من دية ما جنيا^(٤)، فإن كان فيه وفاء لذلك أو أكثر؛ فلا خيار للسيد، ويؤدى من ذلك للمجني عليه أرش جرحه^(٥)، ويقووا لسيدهم^(٦).

٤٦ - فصل [فيما يلزم سيد أم الولد إذا قتلت عمدا فعفي عنها على أخذ قيمتها، والعفو عن الحر على أن يغرم الدية]

وأم الولد إذا قتلت رجلاً عمداً، فعفا أولياؤه على أخذ قيمتها من السيد^(٧)؛ لم يلزم السيد ذلك إلا أن يشاء، فإن أبى^(٨) فلهم القتل أو العفو، كالحر يعفا عنه في العمد على غرم الدية فيأبى.

وقال غيره : يلزم السيد في أم الولد غرم الأقل من قيمتها أو من الأرش،

(١) في أ، ط، هـ : (ما أخذت). وهنا نهاية ل ٦٦ / ب. أ.

(٢) (من). سقط من ح.

(٣) في ح، ط : أرشها.

(٤) في أ، هـ : (جنا). وفي "ح" : (جَنَى). هكذا طبعت بالشكل، ورُسمت كذلك في "ط" إلا أنها مهملة وغير مطبوعة. والثبت هو الصواب لموافقته للسياق ولما في المدونة ٣٥٨/٦، وفي تهذيب المدونة ٢١٧/أ.

(٥) (أرش جرحه). سقطت من "ح". وتكررت كلمة (أرش) في "ط".

(٦) المدونة ٣٥٧/٦ - ٣٥٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٦/ب - ٢١٧/أ.

(٧) (من السيد). سقطت من ح.

(٨) (فإن أبى). سقطت من ح.

وليست كالحُر، ولها حكم العبد.

وقال أشهب : في الحر تلزمه الدية وإن كره، ولا يقتل، كمن فداه من أيدي العدو^(١).

واختلف فيه قول مالك^(٢).

ووجه قول ابن القاسم^(٣) : أن الواجب القصاص لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾^(٤) فالدية لا تكون إلا بالتراضي^(٥).

قال^(٦) ابن القاسم : ولو عفا الولي^(٧) في العمد^(٨) على أخذ رقبته؛ لم يكن ذلك له، وإن رضي السيد، وكذلك المدبر^(٩).

٤٧ - فصل [في موت أم الولد أو سيدها بعد جنائيتها وقبل الحكم]

وإن^(١٠) جنت فلم يحكم فيها حتى ماتت؛ فلا شيء على السيد^(١١)، كالأمة الجانية تموت^(١٢) قبل الحكم؛ لأن قيمة أم الولد [١٨٩/أ] إنما جعلت

(١) المدونة ٦ / ٣٥٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ / ١.

(٢) في ٣، ح، هـ : (واختلف قول مالك فيه). والضمير يعود على الحر.

(٣) في هـ : (ووجه قول ابن القاسم فيه). ومضروب على لفظة (فيه).

(٤) البقرة آية ١٧٨.

(٥) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢١ / ١. وقال أيضاً : (ووجه قول أشهب : أن الدية تلزمه على ما أحب أو كره. قياساً على من فدى حراً من أيدي العدو أنه يرجع عليه؛ ولأنه في قتل نفسه وترك ماله لغيره مضار وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾).

(٦) ساقطة من ح.

(٧) في أ، هـ : الأول.

(٨) سقطت من ح.

(٩) المدونة ٦ / ٣٥٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ / ١.

(١٠) في أ، هـ : فإن.

(١١) المدونة ٦ / ٣٥٩، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ / ١.

(١٢) (تموت). سقطت من ط.

مكانها حين لم يستطع السيد تسليمها^(١)، فإذا ماتت فقد صارت لقيمة لها،
 وذهب^(٢) ما كان حقه فيه، كما لو اعورّت لم يكن عليه قيمتها إلاّ عوراء يوم
 ينظر فيها^(٣).

قال ابن القاسم : ولو لم تمت ومات السيد ولا مال له؛ فلا شيء على أم
 الولد^(٤).

م : لأن ذلك^(٥) إنما كان لازماً للسيد فلا^(٦) يسقطه^(٧) موته ويوجبه عليها^(٨).

قال سحنون : وقال^(٩) غيره : هذا إذا قاموا على السيد وهو حي^(١٠).

قال في غير المدونة^(١١) : إذا قاموا عليه^(١٢) وقوموا عليه^(١٣) جرحها، ثم
 مات السيد فلا شيء عليها، واما إن مات السيد قبل قيامهم؛ فلا شيء عليه،

(١) في أ، هـ : أن يسلمها.

(٢) في ح، ط : فذهب.

(٣) انظر المدونة ٦ / ٣٣٤.

(٤) المدونة ٦ / ٣٥٩، وتهذيب المدونة ل ٢١٧/أ.

(٥) نهاية ل ٢٧/ب. هـ.

(٦) في ح : ولا.

(٧) في أ : ينقطعه.

(٨) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢١/ب.

(٩) في ط : فقال.

(١٠) المدونة ٦ / ٣٥٩، وتهذيب المدونة ل ٢١٧/أ.

(١١) هكذا في جميع النسخ، والنص المذكور في المدونة ٣٥٩/١٦ وهو عن غير مالك، حيث إن الذي
 فيها ما نصه : (قال سحنون : قال غيره . . .). فلعل مراد المصنف أن مالكاً قال هذا القول
 في غير المدونة، أو أن تكون العبارة قال غيره في المدونة. وقد ذكر المسألة ابن رشد في البيان
 والتحصيل ٩١/١٦ فقال : (إذا جئت هي فتوفي سيدها قبل أن يحكم عليه بالجنابة هل تؤخذ
 من ماله أو تكون عليها؟ فقال ابن القاسم في المدونة ورواه عن مالك : إن ذلك يؤخذ من ماله
 ولا يكون عليها. وقال غيره فيها : إذا لم يقم على السيد بالجنابة حتى مات فهي عليها).

(١٢) (إذا قاموا عليه). سقطت من ط .

(١٣) (عليه). سقطت من ح.

وذلك^(١) عليها؛ لأنها هي الجانية.

قال سحنون في غير المدونة : وقاله عبد الملك، وروي عن^(٢) ابن القاسم.

م^(٣) : ووجه ذلك أن الجناية انما استحقها^(٤) المجني عليه يوم الحكم وقد صادفها ذلك وهي حرة، فوجب أن يكون ذلك عليها، إلا أن يكونوا^(٥) قد قاموا على السيد، وقوموا الجرح عليه، فيكون ذلك في ماله، ولا يسقطه^(٦) موته. والله عز وجل أعلم^(٧).

٤٨ - فصل [في الجناية على أم الولد]

قال ابن القاسم : وما^(٨) جُني على أم الولد؛ فعقله^(٩) لسيدها، وكذلك المدبرة^(١٠).

قال^(١١) محمد : وإن جُني على أم الولد فلم يقبض السيد دية ما جُني^(١٢) عليها حتى مات سيدها، فقال ابن القاسم : اختلف قول مالك في ذلك : - فقال أولاً : أن ذلك لورثة السيد مثل غيرها من العبيد يعتق بعد أن وجبت له جنابة^(١٣) أن ذلك لسيده.

(١) في ح : فذلك.

(٢) (عن) . سقط من ح. وفي "أ، هـ" : (وروي مثله عن) .

(٣) سقط من أ، هـ.

(٤) في ط : يستحقها.

(٥) في ط : يكون.

(٦) في أ، هـ : ولا يسقط.

(٧) العبارة ليست في ح.

(٨) في ح : ولو.

(٩) في ح : فعقلها.

(١٠) المدونة ٦ / ٣٦٠ - ٣٦١، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ / أ.

(١١) سقطت من ح.

(١٢) في ح : مامضى.

(١٣) (جنابة) . سقطت من ح.

ثم قال : هو لأم الولد؛ لأن لها حرمة ليست لغيرها^(١).

الأخذ بالاستحسان

وقوله الأول هو القياس، ولكن^(٢) استحسنا قوله الذي رجع إليه، واتبعناه فيه، ورأيناه أعجب إليه أن يكون لأم الولد، وكذلك لو لم يمت ولكنه^(٣) أعتقها قبل أن يأخذ ما جني عليها، فإنه^(٤) يكون^(٥) لها^(٦)، قاله^(٧) مالك، وهو استحسان.

محمد^(٨) : وقال أشهب^(٩) : بل ذلك للسيد^(١٠).

قال مالك^(١١) : وأما العبد يُجنى عليه فيعتقه سيده بعد علمه بالجراح، أو

أرض الجنابة على

العبد للسيد وإن عتق يهبه؛ فإن جرحه لسيدته وإن لم^(١٢) يستثنه، بخلاف ماله.

٤٩ - فصل [اغتصاب الحرية أو من فيها علقه رق نفسها]

قال^(١٣) مالك : ومن^(١٤) اغتصب حرة نفسها فعليه صداقها، وإن اغتصب

أمة نفسها، أو أم ولد، [١٨٩/ب] أو مكاتبة، أو مدبرة، فلم ينقصها ذلك؛ فلا شيء عليه إلا الحد، وإن نقصها غرم مانقصها، وكان ذلك للسيد إلا في

(١) العتبية ٩١/١٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢١/ب.

(٢) في ح : ولكننا.

(٣) في ح : ولكن.

(٤) في ح : وإنه.

(٥) سقطت من أ، هـ .

(٦) نهاية ورقة ٤٤ ط.

(٧) في أ، هـ : قال.

(٨) سقطت من أ، هـ.

(٩) نهاية ل ٦٧ / أ. أ.

(١٠) العتبية ٩١/١٦، والبيان والتحصيل ٩١/١٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢١.

(١١) من قوله : (وهو استحسان) سقطت من ط .

(١٢) في أ، هـ : أو لم.

(١٣) سقطت من ح، هـ .

(١٤) في ح : ولو.

المكاتبة؛ فإن سيدها يأخذها ويقاصها^(١) به في آخر نجومها^(٢)، وإنما يقوم من ذكرنا ممن فيه عُلقة رِق في الجناية عليه قيمة عبد^(٣).

٥٠ - فصل [في جناية أم الولد على سيدها]

وإذا جنت أم الولد على سيدها فلا شيء عليها، وأما^(٤) المعتق إلى أجل فهو في جنائته على سيده كالمدير، وقد ذكرناهما^(٥).

قال : وليس أم الولد في جنائتها على سيدها كما المدبرة^(٦)، ألا ترى أن أم الولد إذا جنت على أجنبي لزم سيدها جنائتها، والمدبرة^(٧) لا يلزم سيدها جنائتها؛ بل ذلك في خدمتها، وما بقي في ذمتها إن عتقت^(٨).

٥١ - فصل [في جناية ولد أم الولد]

وإذا ولدت أم الولد ولداً من غير سيدها بعد ما صارت له أم ولد، فجنى ذلك الولد جناية أكثر من قيمته^(٩) أو أقل؛ فإن السيد^(١٠) مخير بين أن يفديه^(١١) ويبقى^(١٢) على حاله، أو يسلم خدمته فيُختدم^(١٣) في الأرض، فإن أوفى رجع

(١) في "ح" : (يأخذها ويقاصها). وفي "ط" : (يأخذها ثم يقاصها).

(٢) في "٣" : (في الحر آخر نجومها). وفي "هـ" : (في الحر نجومها).

(٣) المدونة ٦ / ٣٦١، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ / ٢.

(٤) في ح : فأما.

(٥) المدونة ٦ / ٣٦٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ / ٢ - ب.

(٦) في أ : (المدير). وفي "ح" : (مثل المدبرة).

(٧) في أ، هـ : والمدير.

(٨) المدونة ٦ / ٣٦٢.

(٩) في "ح، ط" : قيمتها.

(١٠) نهاية ل ٢٨ / ١. هـ.

(١١) في ح : يفديه.

(١٢) في ط : أو يبقى.

(١٣) في ح : فيخدم.

إلى سيده، وإن مات السيد قبل أن يوفي عتق^(١) وتوبع^(٢) ببقية^(٣) الأرض، وهو بخلاف أمه^(٤) فيما جنت. وللمحني^(٥) عليه أن يأخذ خدمة^(٦) الولد حتى يتم حقه إلا أن يفتكها السيد بدية الجناية^(٧).

٥٢ - فصل [في جناية أم ولد الدمى، والفرق بين جنائيتها قبل اسلامها وبعده]

وإذا جنت أم ولد^(٨) الدمى فله أن يفديها بالأقل من ذلك^(٩)، وله اسلامها رقاً للمحني عليه، إذ لا أمتعه بيعها، ويحل وطؤها لمن اسلمت إليه^(١٠) أو ابتاعها^(١١).

وقال أشهب : لا يفديها إلا بجميع الأرض^(١٢).

قال ابن حبيب : فإن^(١٣) جنت ثم اسلمت قبل الحكم؛ فإنه يقال لسيدها : افدها وتعتق عليك، وإلا فاسلمها؛ لأنها كانت مرتبهة بالجناية قبل اسلامها،

(١) يعني تبعاً لأمه.

(٢) في أ، هـ : وترجع.

(٣) في ح : في بقية.

(٤) في ٣، هـ : (أمة) . بإصحام الهاء.

(٥) في ح : فللمحني.

(٦) في ح : قيمة.

(٧) قوله : (إلا أن يفتكها السيد بدية الجناية) هكذا في جميع النسخ وكذلك في تهذيب المدونة. ومعناه: إلا أن يفتك السيد الخدمة بدية الجناية. وفي الذخيرة ٢٣٤/١٢: (إلا أن يفتكها السيد بدية الجناية). أي يفتك ولد أم الولد. وانظر النص في المدونة ٣٦٣/٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٧/ب.

(٨) في أ، هـ : أم الولد.

(٩) (من ذلك) . في ح فقط.

(١٠) (إليه) . سقطت من ح.

(١١) المدونة ٣٦٣/٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٧/ب.

(١٢) الذخيرة ٢٣٨/١٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢٢/أ.

(١٣) في ح : وإن.

فإن أسلمها وفي ثمنها^(١) فضل عن جنائتها بيع منها لذلك^(٢) وعتق مابقي، وإن كانت كفافاً أو أقل من الجناية؛ رقت للمجنّي عليه^(٣).

قال^(٤) : ولو أسلمت ثم جنت قبل أن^(٥) يحكم عليه بعقوبتها؛ فإنها تكون حرة، وعلى السيد الأقل من جنائتها أو قيمتها كام ولد المسلم^(٦)؛ لأنه لم يكن يقدر على بيعها ولا على إسلامها؛ ولأنها^(٧) لو ماتت قبل الحكم^(٨) [١٩٠/أ] عليه بعقوبتها لورثها بالرق، ولو قتلت أخذ قيمتها قيمة أمة، وإن أسلم كان أحق بها، وإن جُنّي عليها فجنائتها^(٩) جناية أمة، وأرش ذلك في القياس لسيدها وإن لم يسلم^(١٠)، والاستحسان أن يكون لها^(١١) إن لم يسلم سيدها^(١٢).

م^(١٣) : وما ذكره ابن حبيب من تفرقه بين^(١٤) جنائتها قبل الإسلام أو بعده، فعلى طريق الاستحسان، والقياس أن^(١٥) ذلك سواء لأن^(١٦) إسلامها

الفرق مبني على
الاستحسان

(١) في ح : قيمتها.

(٢) (لذلك). سقط من ط .

(٣) الذخيرة ١٢ / ٢٣٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢٢ / أ.

(٤) سقطت من ح.

(٥) (أن). سقط من ح.

(٦) في ح : كام الولد لمسلم.

(٧) في ح : لأنها.

(٨) في أ، هـ : قبل أن يُحكم.

(٩) (جُنّي عليها فجنائتها). غير واضحة في "أ".

(١٠) في أ، هـ : تسلم.

(١١) في أ، هـ : أن يكون أمة.

(١٢) (يسلم سيدها). غير واضحة في "أ".

(١٣) من قوله : (لسيدها وإن لم يسلم) سقط من "ط". وانظر الذخيرة ١٢ / ٢٣٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢٢ / أ.

(١٤) في ح : في تفرقه قبل.

(١٥) في ط : وأما القياس فإن.

(١٦) في ح : أن.

ليس يعتق لها؛ لأن جميع أحكام أم الولد باق عليها، ولأن الجناية إنما تستحق^(١) يوم الحكم فقد صادفها ذلك^(٢) قبل العتق، فوجب على السيد الأقل من قيمتها أو من^(٣) الأرض، ولم يكن له أن يسلمها؛ لأنه قد صار لها بالاسلام^(٤) حكم أم ولد للمسلم^(٥)؛ لأنه حكم بين مسلم وذمي^(٦)، وهذا هو^(٧) القياس. والله أعلم^(٨).

وروى محمد بن خالد عن ابن القاسم أنها^(٩) إذا أسلمت ثم جنت قبل أن تعتق عليه : أنها تتبع بجنايتها دون سيدها^(١٠).

وكذلك روى عنه يحيى^(١١) بن يحيى وقال : لأنه^(١٢) لا ينبغي أن تعتق عليه، ويؤدي الجناية عنها لأن عتقها أمر^(١٣) ثابت لازم^(١٤).

هل صحتها إذا أسلمت
ثابت لازم أو لا

م^(١٥) : ليس ذلك بثابت لأنه^(١٦) لو أسلم هو^(١٧) بقيت له أم ولد، ولو قُتلت كان له قيمتها، فكنذلك يجب عليه غرم^(١٨) الأقل من قيمتها أو جنايتها^(١٩).

(١) في أ : استحق.

(٢) في ح : فقد كان ذلك.

(٣) (من) . سقط من ح .

(٤) في ح : له باسلامها.

(٥) في ح : أم الولد المسلم.

(٦) في أ، هـ : ذمي ومسلم.

(٧) (هو) . في ح فقط.

(٨) الذخيرة ١٢ / ٢٣٨ .

(٩) (انها) . مكروية في ط .

(١٠) العتبية ١٦ / ١٨١ . وانظر الذخيرة ١٢ / ٢٣٨ .

(١١) نهاية ل ٦٧ / ب . أ .

(١٢) (لأنه) . سقطت من أ، هـ .

(١٣) (أمر) . سقطت من ح .

(١٤) العتبية ١٦ / ١٥٤ .

(١٥) موضع الحرف بياض في ط .

(١٦) في ح : (وليس بل لازم لأنها) . وفي "أ، هـ" : (ليس ذلك ثابت لأنه) .

(١٧) (هو) . في ح فقط.

(١٨) (غرم) . سقطت من ح .

(١٩) انظر العتبية ١٦ / ١٥٥ .

٥٣ - فصل [في وطء السيد لأُمته بعد جنائيتها وحملها منه، والابن يطأ من تركه أبيه أمة وعلى الأب دين، والسيد يبيع أُمته بعد جنائيتها فتلد للمشري]

قال^(١) ابن القاسم : وإذا جنت أمة^(٢) ثم وطئها السيد فحملت؛ فإن لم يعلم بالجنابة أذى الأقل^(٣) من قيمتها يوم حملت أو الأرض، فإن لم يكن معه اتباع به ديناً، وإن علم بالجنابة قبل الوطء لزمه جميع الأرض وإن جاوز قيمتها، فإن لم يكن له مال اسلمت^(٤) للمعجن عليه^(٥). - م : يريد بعد الوضع^(٦) - قال : ولا شيء عليه في الولد؛ إذ لا تسلم أمة بولدها^(٧).

م : وهذا إذا لم يكن^(٨) فيها فضل عن الأرض، فأما إن كان فيها فضل؛ بيع منها بقدر الأرض، وكان الباقي بحساب أم ولد.

م^(٩) : وهذا على قياس قوله^(١٠) : إذا أعتق عبده بعد علمه أنه قد جنس، وقاله بعض فقهاءنا^(١١).

(١) سقطت من ح.

(٢) (أم). سقطت من أ، هـ.

(٣) نهاية ورقة ٤٥ ط.

(٤) في ط : أسلمه.

(٥) انفردت نسخة "أ" بوضع فصل بعد هذه الكلمة. وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٦٥، وتهذيب المدونة ل ٢١٧ ب - ٢١٨ أ.

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٣ ب.

(٧) المدونة ٦ / ٣٦٥، وتهذيب المدونة ل ٢١٨ أ.

(٨) نهاية ل ٢٨ ب. هـ.

(٩) سقط من ح.

(١٠) في "أ، هـ" : (وهذا على قياس من قوله). وقد أتحم في "هـ" في ثانيا هذه العبارة كلام سبق وهو قوله : (إذا لم يكن فيها فضل) ومضروب عليه.

(١١) النكت ورقة ٤٣٣، وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٣ ب.

قال^(١) ابن القاسم^(٢) : وكذلك الابن يطأ من تركه أبيه أمة فتحمل وعلى الأب دين يغرّقها؛ فإن علم به^(٣) وبادر الغرماء^(٤)، لزمه لهم قيمتها، فإن لم يكن له^(٥) مال؛ بيعت لهم في دينهم، وإن لم يعلم بدين أبيه [١٩٠/ب] اتبع بقيمتها في عدمه، وكانت له أم ولد^(٦).

وقال غيره : هذه بخلاف التي^(٧) وطىء السيد، وعلى السيد اسلامها في عدمه إن^(٨) لم يعلم بالجنائية، إذ لو باعها ولم^(٩) يعلم بالجنائية فأعتقها المبتاع لم يكن ذلك فوتاً يطل حق المجني عليه، ولو باعها الورثة ولم يعلموا بالدين فأعتقها المبتاع؛ لم يرد العتق، وإنما لهم الثمن إن وجدوه، وإلا اتبعوا به من أخذ^(١٠).

م^(١١) : وإنما يلزم الابن جميع الدين إذا وطئها عالماً كما لزم^(١٢) السيد جميع الأرض إذا وطئها عالماً؛ لأن الجنائية في رقبة الجانية، والدين إنما هو في ذمة الأب^(١٣)، وإنما للغرماء مال، فإذا دفع إليهم^(١٤) الولد قيمتها؛ فلا كلام لهم إذ

(١) سقطت من "أ، ح، هـ".

(٢) سقطت من "أ، هـ".

(٣) أي : فإن علم الابن بدين أبيه.

(٤) في ط : فإن علم به وبى وبادر الغرماء.

(٥) (له). سقط من ح.

(٦) الملونة ٦ / ٣٦٥ - ٣٦٦، وتهذيب الملونة ل ٢١٨/أ.

(٧) في ط : أن لو.

(٨) في "أ، هـ : وإن.

(٩) في ح : ولو.

(١٠) الملونة ٦ / ٣٦٦، وتهذيب الملونة ل ٢١٨/أ.

(١١) سقط من ح.

(١٢) في "أ، هـ : كما لو لزم.

(١٣) في ح : الأمة.

(١٤) في "أ، هـ : لهم.

هو كتمنها، وإن دفع إليهم^(١) الدين إذ هو أقل^(٢) من القيمة؛ فلا كلام لهم أيضاً، وهذا بين^(٣).

وذكر^(٤) ابن المواز في التي وطنها السيد عن مالك نحو ماتقدم لابن القاسم.

واستحب محمد في إذا وطنها عالماً بالجناية وكان موسراً؛ أن يحلف أنه لم يكن^(٥) ذلك منه رضاءً بتحمل الجناية إذا كانت أكثر من قيمتها، فإذا حلف غرم قيمتها فقط، وإن نكل غرم دية الجناية ما بلغت^(٦).

م^(٧) : وإنما لم يحلفه ابن القاسم إذا وطنها عالماً بجنائيتها أنه لم^(٨) يرد حمل الجناية كما صنع في العبد المعتق بعد أن جنى؛ لأنه يقول في العبد : أردت أن يتبع^(٩) بذلك بعد العتق، وفي هذه جنائياتها^(١٠) لازمة له بعد الإيلاد، بخلاف المعتق فلا حجة^(١١) له في ذلك^(١٢)، وإنما الزمناء جميع الأرض؛ لأنه منع بوطئه^(١٣) من اسلامها فكأنه رضي بافتكاكها بالأرض^(١٤).

(١) في أ، هـ : لهم.

(٢) في أ، هـ : ادفعوا قل. هكذا رسمت.

(٣) (وهذا بين). سقطت من ح. وانظر النكت ورقة ٣٣٤.

(٤) في أ، هـ : فذكر.

(٥) في ح : ما كان.

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٣/ب.

(٧) مكان الحرف بياض في "ط".

(٨) (لم). ليس في ط.

(٩) في ح : اتبع.

(١٠) في أ، هـ : جنائيتها.

(١١) (فلا حجة). غير واضحة في "ق".

(١٢) انظر النكت ورقة ٣٣٤.

(١٣) في ح : لوطئه.

(١٤) العبارة ناقصة بعض الأحرف في "ق". وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٣/ب.

قال^(١) محمد : فإن^(٢) لم يعلم بجناية أمته حتى باعها فأولدها المتباع ثم علم بذلك، قال^(٣) : فإن دفع البائع إلى المحني عليه دية الجناية بعد البيع ولا شيء للمشتري عليه^(٤) إلا أن تكون الجناية عمداً^(٥) فيرجع على البائع بقيمة العيب، ولا يرجع عليه في الخطأ بشيء، وإن لم يدفع البائع^(٦) دية الجناية؛ فعلى المشتري أن يفديها بالأقل من دية الجناية أو من^(٧) قيمتها اليوم، ويرجع على البائع بالثمن إلا ما يقع على المشتري من قيمة الولد^(٨).

قال^(٩) مالك : بعض الثمن على الأم وعلى الولد، كأنه اشتراهما في صفقة^(١٠) واحدة^(١١)، فيرجع على البائع [١٩١/أ] بما يقع على الأم من الثمن إلا أن يعطي البائع دية الجناية للمحني عليه، وقيمة العيب في العبد^(١٢) للمبتاع فلا يرجع عليه بشيء^(١٣).

(١) سقطت من ح.

(٢) في ط : وإن.

(٣) الكلمة غير واضحة في "أ".

(٤) (عليه). سقطت من "ح، ط". ومراد المصنف بقوله : (ولا شيء للمشتري عليه) : أي لكونها معينة بالجناية.

(٥) في ح : أن يكون عمداً.

(٦) في ح : للبائع.

(٧) في ح : ومن.

(٨) انظر العتبية مع شرحها البيان ولتحصيل ١١٧ / ١٦.

(٩) سقطت من ح.

(١٠) نهاية ل ٦٨ / أ. أ.

(١١) (واحدة). في "ح" فقط.

(١٢) في ح : (والعبد). وفي "ط" : (في العمد).

(١٣) نهاية ل ٢٩ / أ. هـ.

[الباب الحادي عشر]

بقية القول في جناية العبد، والجناية عليه وإقراره بالجنائية^(١)

[٥٤ - فصل : في القود بين الحر والعبد]

قد تقدم القول في أول^(٢) الكتاب ألاّ قود بين الأرقاء والأحرار في الجراح كلها، وقضى بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : "وَعَقْلُ الْعَبْدِ قِيَمَةُ رَقَبَتِهِ، وَجَرَّاحُهُ^(٣) مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ رَقَبَتِهِ يَقُومُ"^(٤) صَحِيحاً ثُمَّ يَقُومُ^(٥) مَجْرُوحاً، فَيُغْرَمُ^(٦) الْجَارِحُ لِرَبِّهِ مَا^(٧) نَقَصَهُ"^(٨).

قال مالك : فأما في النفس فلا يقتل حر بعبد.

قال ربيعة : إلا في حراة.

قال مالك : ويقتل العبد بالحر إن شاء ولاية^(٩) الحر، فإن استحيوه خير سيده فاما أسلمه أو فداه^(١٠) بدية الحر؛ لأنه يعود كالحطأ^(١١).

(١) في ح : (وإقراره بالجناية عليه).

(٢) في ح : (قد تقدم القول في القول في أول).

(٣) أي : وعقل جراحه. والكلمة في "ح" : (وجراحه) هكذا أعصمت.

(٤) في ح : (من قيمته يقوم).

(٥) (يقوم). في ح فقط.

(٦) في ح : فيقوم.

(٧) في ح : بما.

(٨) هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه ذكره ابن وهب بسنده إلى عمر في المدونة ٣٦٤/٦. وفي سنن الدار قطني في كتاب الحدود والديات وغيره ١٣٤/٣ : (قال عمر رضي الله عنه في الْحُرِّ يَقْتُلُ الْعَبْدَ، قَالَ فِيهِ كُفَّةٌ). وانظر السنن الكبرى للبيهقي كتاب الجنائيات، باب العبد يقتل فيه قيمته بالغة ما بلغت ٣٧/٨.

(٩) نهاية ورقة ٤٦ ط. وقد تكررت فيها كلمة (ولاية).

(١٠) في أ، هـ : (خير سيده فأبى أسلمه أو أن فداه).

(١١) للمدونة ٣٦٤/٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٧/ب، وانظر للموطأ ٦٦٥/٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٠٨/ب.

ابن وهب : وقال نحو قول مالك؛ ربيعة ، وابن شهاب، وعطاء ، ومجاهد ، وأبو الزناد ^(١).

ابن وهب : وَقَضَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أُمَةِ عَصَّتْ إِصْبَعٌ صَبِيٍّ فَضَمَّرَتْ ^(٢) إِصْبَعُهُ فَمَاتَ؛ "أَنْ يَخْلِفَ وَلَا تُهْ خَمْسِينَ يَمِيناً" ^(٣) لَمَاتَ مِنْ عَصَّتِهَا، وَتَكُونُ الْأُمَةُ لَهُمْ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُمْ" ^(٤).

قال مالك : وإن قتل حر عبداً فعليه قيمته ما بلغت وإن جاوزت الدية ^(٥)، وإن جرحه فعليه ما نقصه بعد برئه ^(٦).

قال ^(٧)مالك : وموضحة العبد، ومنقلته، وجائفته، وأمومته، في ثمنه بمنزلتهن في دية الحر ^(٨)، قال عبد العزيز : إذ لا ينقصون ثمنه إذا برئت، فلا بد أن يكون فيهن ما ذكرنا ^(٩).

(١) راجع أقوالهم في المدونة ٣٦٤/٦ - ٣٦٥.

(٢) في "أ، هـ" : (فضرت). وفي "ح" : (فرمت). والمثبت كما في "ط"، وموافق لما في المدونة ٣٦٥/٦. والضَّمَرُ : يسكون الميم وضمها : المزال. انظر الصحاح للجوهري (مادة ضمير) ٧٢٢/٢، والقاموس (مادة ضمير) ٥٥٠. وذكرها القاضي عياض في التبيينات ل ١٨٠/١ وقال : (قطرت : كذا ضبطناه عن ابن عتاب بفتح الميم وطاء مهمل، وضبطه ابن المرباط بكسر الميم، وفسروه انتفخت، ورواه بعضهم بالضاد المعجمة). ونقله شارح تهذيب المدونة ل ٣٢٦/ب وزاد : (معنى يست) . ومراده أن هذا معنى رواية الضاد المعجمة.

(٣) وهذه الأيمان هي ما يسمى بالقسامة. وسيأتي تعريف القسامة في التعليق في باب القسامة وما يوجبها. . . من كتاب الديات.

(٤) هذا الأثر يسند ابن وهب إلى عمر بن عبد العزيز في المدونة ٣٦٥/٦. وهو كذلك في تهذيب المدونة ل ٢١٩/أ - ب. وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢٦/ب.

(٥) الموطأ ٦٥٩/٢ - ٦٦٠.

(٦) الموطأ ٦٥٧/٢ - ٦٥٨.

(٧) سقطت من ح. وفي "أ، هـ" : (وقال).

(٨) الموطأ ٦٥٧/٢. و المدونة ٣٦٩/٦.

(٩) المدونة ٣٦٩/٦. وقال عبد الحق في التكت ٤٣٨ - ٤٣٩ : (اعلم أنه إنما فرق بين سائر جراح العبد وبين أمومته وجائفته ومنقلته وموضحته؛ لأن سائر الجراح إذا برئت نقصها ثابت قائم،

٥٥ - فصل [في القصاص في جراح العبد، وتخيير سيد المجروح، والفرق بين الحر والعبد في القتل عمداً فيعفى عنهما على الدية]

قال مالك : والقصاص في المماليك بينهم كهيئته في الأحرار، نفس الأمة بنفس العبد، وجرحها بجرحه^(١)؛ لقول الله سبحانه^(٢) : ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾^(٣)، وقال تعالى^(٤) : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(٥).

قال مالك^(٦) : يخير سيد المجروح^(٧)، إن شاء استقاده، وإن شاء أخذ العقل، إلا أن يسلم إليه الجاني سيده^(٨).

ابن وهب : وقال^(٩) علي بن أبي طالب رضي الله عنه : "إِذَا جَنَى الْعَبْدُ فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ غُرْمٌ فَوْقَ رَقَبَتِهِ، إِنْ أَحَبَّ أَسْلَمَهُ أَوْ قَدَّاهُ"^(١٠).

وقال^(١١) عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "يُقَادُ الْعَبْدُ"^(١٢) مِنْ الْعَبْدِ فِي كُلِّ عَمْدٍ يُلْغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْجِرَاحِ، فَإِنْ اصْطَلَحُوا^(١٣) فَقِيَمَةُ

وهذه الأشياء إذا برئت عادت لهيئتها ولم تنقص العبد شيئاً، فلو روعي برؤها أدى ذلك إلى ذهاب جنابة الجاني ولم يتعلق عليه من أجلها شيء، فلم يكن بد من جعل المقدار الذي ذكره. وهذا ما قاله عبد العزيز بن أبي سلمة في المدونة.

(١) في ح : (كجرحه).

(٢) في ح : (لقول النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى).

(٣) البقرة ١٧٨.

(٤) في ح : وقوله.

(٥) المائدة ٤٥.

(٦) (قال مالك). سقطت من ح.

(٧) في ط : يخير السيد المجروح.

(٨) الموطأ ٢ / ٦٥٨، والمدونة ٦ / ٣٦٦، وتهذيب المدونة ل ٢١٨ / ١.

(٩) في ح : (قال). وفي " ط " : (وقاله).

(١٠) هذا الأثر بسند ابن وهب إلى علي رضي الله عنه في المدونة ٦ / ٣٦٧.

(١١) في ح : قال.

(١٢) في ح : للعبد.

(١٣) في ح : اصطلاحا.

[١٩١/ب] الْمَقْتُولِ عَلَى أَهْلِ الْقَاتِلِ^(١). وقاله عمرُ بن عبد العزيز^(٢).

والقضاء أن ليس في العبد دية مؤقتة^(٣)، وإنما هو سلعة يقل ثمنه ويكثر^(٤)، قال^(٥) ذلك عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وغيرهما^(٦) رضي الله عنهما، وإنما ذكر الله عز وجل الدية في الحر^(٧).

قال مالك^(٨) : وإن جرح عبد عبداً عمداً^(٩) فقال سيد العبد^(١٠) المجروح : لا أقتص ولكن أخذ العبد الجارح إلا أن يفديه سيده بالأرض، وقال سيد الجارح : إما أن تقتص وإما أن تدع^(١١) فالقول قول سيد المجروح، وكذلك في القتل^(١٢).

م^(١٣) : لأن نفس القاتل قد وجبت لسيد المقتول فإن شاء قتله أو أحياه؛ فإن أحياه صار عمده كالخطأ، فرجع^(١٤) الخيار إلى سيده؛ بين أن يسلمه أو يفديه.

رجوع الخيار لسيد الجارح

(١) في ط : هذا.

(٢) هذا الأمر أيضاً يستند ابن وهب في المدونة ٣٦٧/٦. وأمرجه عنهما عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب جراحات العبد ٧/١٠ - ٨، والبيهقي في السنن الكبرى في موضعين في كتاب الجنائيات، في باب العبد يقتل العبد ٣٨/٨، وباب القود بين الرجال والنساء وبين العبيد فيما دون النفس ٣٩/٨.

(٣) أي : ليس فيه دية محددة كدية الحر لا تزيد ولا تنقص.

(٤) انظر للموطأ ٢ / ٦٦، والمدونة ٦ / ٣٦٨.

(٥) في أ، هـ : وقال.

(٦) (وغيرهما). سقطت من ح.

(٧) في ح : (في الجرح). وانظر المدونة ٦ / ٣٦٩.

(٨) (قال مالك). سقطت من ح.

(٩) (عبداً عمداً). سقطت من ح.

(١٠) (العبد). في "ح" فقط.

(١١) في أ، هـ : إما أن يقتص أو تدع.

(١٢) المدونة ٦ / ٣٩٠، وتهذيب المدونة ل ٢١٨/أ.

(١٣) سقط من ح.

(١٤) نهاية ل ٦٨ / ب. أ.

والفرق بين العبد في هذا وبين الحر يقتل حراً فيعفى عنه إلى الدية^(١) فيأبى؛ أن ذلك لا يلزمه على قول ابن القاسم : أن العبد سلعة تملك، فلما جاز قتله وإتلافه على سيده جاز استرقاقه^(٢) وخروجه من ملك سيده، والحر لا^(٣) يتملك ولا^(٤) يجوز أخذ ماله إلا بطوعه، وأيضاً فإنه يقول : أءدي^(٥) قصاصي وأبقي مالي لورثتي، والعبد لاحكم له في نفسه، ولا حجة لسيده؛ لأن قتله وأخذه عليه سواء إلا أن يدفع الأرض، فلا حجة لورثة المقتول؛ لأنهم رفعوا عنه القود، فصار^(٦) فعله كالخطأ، ولا يستقيم ذلك^(٧) في الحر؛ لأنه^(٨) كان تكون الدية على عاقلته، وهي لا تحمل شيئاً من عمده، فأمرهما^(٩) مفترق^(١٠).

الفرق بين العبد والحر
في العفو عن قتلها
على الدية في الحر
والقيمة في العبد

ومن المدونة قال مالك^(١١) : وإذا جنى العبد جنابة خيّر سيده كما ذكرنا، فإن مات العبد قبل تخيير سيده^(١٢) بطلت الجنابة^(١٣).
م^(١٤) : لأن الجنابة إنما كانت في رقبته وقد^(١٥) ذهبت الرقبة^(١٦).

بطلان جنابة العبد
بموته قبل تخيير سيده

(١) في ط : فعفى عن الدية.

(٢) نهاية ل ٢٩/ب. هـ.

(٣) في أ، ح، هـ : فلا.

(٤) في ط : فلا.

(٥) في أ : أنه.

(٦) في ح : وصار.

(٧) في ط : وذلك لا يستقيم.

(٨) في أ، هـ : لأنهما.

(٩) في ح : وأمرهما.

(١٠) النكت ورقة ٤٣٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢٤/أ - ب.

(١١) (قال مالك). زيادة في ط.

(١٢) في ح : السيد.

(١٣) تهذيب المدونة ل ٢١٨/أ. وانظر الذميرة ١٢/٢٤٠.

(١٤) سقط من ح. وبياض في ط.

(١٥) في أ، هـ : فقد.

(١٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٤/ب.

قال : وإذا جنى العبد وله مال كانت رقبته^(١) وماله في جنائته، يقال لسيدته : ادفعه وماله أو افده بعقل جنائته، ولو كان العبد مدياناً فأهل دينه أحق بماله والجناية في رقبته^(٢). في العبد يجني وله مال أو كان عليه دين

قال سحنون : إنما يخر السيد في الجناية إن كان مال العبد عرضاً أو عيناً لاوفاء فيه، فأما إن كان عيناً فيه وفاء فلا^(٣) يخر هاهنا^(٤).

م : يريد^(٥) : ويدفع الجناية من مال العبد^(٦).

٥٦ - فصل [في عبيد الرجل يجني أحدهما على الآخر ويريد السيد أن يقتص من الجاني]

قال^(٧) مالك : وللرجل أن يقتص من عبده لعبده في النفس والجراح، ولا يكون ذلك إلا عند السلطان بيّنة تثبت، وكذلك في قطع [١٩٢/أ] السرقة^(٨) لايقطعه إلا السلطان، وإنما للسيد^(٩) أن يقيم حد الخمر والزنى، فإن قطع يد عبده في سرقة دون الإمام؛ عوقب إلا^(١٠) أن يعذر بجهل، ولا يعتق عليه إذا كان له بسرقة بيّنة؛ لأن بعض الصحابة قد^(١١) قطع دون الإمام^(١٢)، وإنما زجر الناس

(١) من قوله : (وقد ذهب الرقبة)، سقط من ط .

(٢) من قوله : (يقال لسيدته) سقط من ح. وانظر النص في المدونة ٦/ ٣٧٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٨/أ - ب.

(٣) في ح : ولا.

(٤) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٤/ب.

(٥) في ط : (م : قال مالك : يريد)، وقد ضرب على عبارة (قال مالك)،

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٤/ب.

(٧) سقطت من ح.

(٨) في ح : وكذلك القطع في السرقة.

(٩) في أ، هـ : له.

(١٠) نهاية ورقة ٤٧ ط.

(١١) (قد)، ليس في أ، هـ.

(١٢) ومراده ببعض الصحابة - والله أعلم - ما فعلته عائشة رضي الله عنها حيث قطعت يد عبد

عن ذلك لئلا يدعي من مثل بعبده أنه سرق^(١).

وقد سئل مالك عن رجل عَدَا فقتل^(٢) قاتل وليه دون الإمام^(٣)؟ قال : إن كان هو الذي^(٤) إليه العفو والقتل لم يلزمه غير الأدب، لئلا يجترأ على الدماء^(٥).

من قتل قاتل وليه

٥٧ - فصل [في العبد يُجرح أو يُقذف ثم يقر سيده بعته]

وإذا جرح رجل عبداً أو قذفه، فأقر سيده أنه أعتقه عام أول^(٦)؛ لم يصدق

سرق، أخرج ذلك الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع ٦٣٥/٢ ولفظه : (عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ وَمَعَهَا مَوْلَاتَانِ لَهَا وَمَعَهَا غُلَامٌ لِيَبْنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَبَعَثْتُ مَعَ الْمَوْلَاتَيْنِ بِمُرْدٍ مَرْجُلٍ قَدْ حَبِطَ عَلَيْهِ بِحُرْقَةٍ حَضْرَاءُ قَالَتْ : فَأَخَذَ الْغُلَامُ الْبُرْدَ فَفَتَقَ عَنْهُ فَاسْتَحَرَّحَهُ وَحَقَلَ مَكَانَهُ لِيُدَا أَوْ فَرَوَةَ وَحَاطَ عَلَيْهِ فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَوْلَاتَانِ الْمَدِينَةَ دَفَعَتَا ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ فَلَمَّا فَتَقُوا عَنْهُ وَحَدُّوا فِيهِ اللَّيْثَ وَلَمْ يَحِدُوا الْبُرْدَ فَكَلَّمُوا الْمَرَاتَيْنِ فَكَلَّمَتَا عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ كَتَبَتَا إِلَيْهَا وَاتَّهَمَتَا الْعَبْدَ فَسُئِلَ الْعَبْدُ عَنْ ذَلِكَ فَاعْتَرَفَ فَأَمَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَطَّعَتْ يَدَهُ وَقَالَتْ عَائِشَةُ : الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا).

وأيضاً ما فعله ابن عمر رضي الله عنهما حيث قطع عبده حينما سرق أخرج ذلك أيضاً الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما جاء في قطع الأبق والسارق ٦٣٤/٢ ولفظه : (عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَرَقَ وَهُوَ أَبِي فَأَرْسَلَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمَاصِي وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ لِيَقْطَعَ يَدَهُ فَأَبَى سَعِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ وَقَالَ : لَا تُقْطَعُ يَدُ الْإِبْقِ السَّارِقِ إِذَا سَرَقَ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : فِي أَيِّ كِتَابِ اللَّهِ وَحَدَّثَ هَذَا ثُمَّ أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَطَّعَتْ يَدَهُ). وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٤/ب.

(١) المدونة ٦/ ٣٦٧ - ٣٦٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٨/ب.

(٢) في "أ"، هـ : (عن رجل قتل وليه عمدا فقتل). والمثبت كما في "ح، ط". وموافق لنص المدونة، وتهذيب المدونة.

(٣) في ط : كلمة هنا غير مفهومة وتقرأ (الامام بهن).

(٤) في أ، هـ : الذي هو.

(٥) المدونة ٦/ ٣٦٨، وتهذيب المدونة ل ٢١٨/ب.

(٦) الكلمة ناقصة في "ح" حرف اللام حيث كتبت (أو).

السيد^(١) على ذلك إلا بيينة، وأرشه أرش عبد يكون للعبد دون سيده لإقراره بحريته، ولو قامت بالعتق بيينة كان له حكم الحر في ذلك كله، أقر السيد أو جحد.

ولو جرحه السيد أو قذفه ثم ثبت أنه كان^(٢) أعتقه قبل ذلك، والسيد جاحد، فلا شيء عليه من ذلك إلا أنه يحكم عليه بالعتق.

وجعل له ابن القاسم حكم الحر مع الأجنيبين بخلاف السيد.

وقال^(٣) غيره : إذا جحد عبده العتق فأثبت ذلك بيينة فله حكم الحر فيما مضى من حد أو جرح له أو عليه، مع أجنبي أو مع السيد^(٤) ذلك سواء، وبه قال سحنون^(٥).

م : وهو القياس^(٦).

وقد تقدمت هذه^(٧) المسألة في كتاب العتق الثاني أتم مما هاهنا^(٨).

٥٨ - فصل [في جناية العبد المباع هل هي في رقبته أو في ذمته]

قال^(٩) مالك : ومن باع عبداً سارقاً دلّس به، فسرقت من المبتاع فردده على سيده بالعيب؛ فذلك في ذمته، إن^(١٠) عتق يوماً ما^(١١).

(١) (السيد). من "ط" فقط.

(٢) (كان). تكرر في ط.

(٣) في ط : قال.

(٤) في ط : سيده.

(٥) المدونة ٦ / ٣٧٠، ٣٧١ - ٣٧٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٨ / ب.

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٥ / ب.

(٧) هذه. سقط من ح.

(٨) قوله : (الثاني أتم مما هاهنا). سقطت من ح. وانظر العبارة في تهذيب المدونة ل ٢١٨ / ب -

٢١٩ / أ. وانظر المسألة المعنية في المدونة في كتاب العتق الثاني ٣ / ٢١٣ - ٢١٤.

(٩) سقطت من ح.

(١٠) في ح : وإن.

(١١) (ما). ليس في أ، هـ. وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٧٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٩ / أ.

وقال^(١) سحنون : بل ذلك في رقبته^(٢).

م^(٣) : لتعديده.

وكذلك اختلفوا إذا أودع المأذون وديعة فأكلها^(٤).

قال مالك : ولو سرق من أجنبي^(٥) مالا قطع فيه فرده على البائع؛ فهي^(٦) جناية، إما أسلمه البائع أو فداه^(٧) بها، بخلاف سرقة من المبتاع إذ^(٨) لا يقطع^(٩) في^(١٠) سرقة من المبتاع لإذنه^(١١) له^(١٢) في دخول^(١٣) بيته واثمانه عليه، وسرقته من الأجنبي يقطع فيها، وإنما يلزم^(١٤) المبتاع ما حدث عنده من العيوب من غير العيب الذي دلّس له به البائع^(١٥).

الفرق في سرقة العبد
من اشترته ومن أجنبي

(١) سقطت من ح.

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٦/أ.

(٣) سقط من ح.

(٤) انظر عقد الجواهر ٧٢١/٢ - ٧٢٢. وانظر المسألة في المدونة ١٥٣/٦.

(٥) في أ، هـ : ولو سرق هو أجنبي.

(٦) في أ، هـ : في.

(٧) نهاية ل ٦٩ / أ. أ.

(٨) (إذ). سقط من ح.

(٩) في ح : (لا قطع عليه). والكلمة في الهامش جرى تغييرها بدلاً عن كلمة في الصلب مضروب عليها وهي (لا دية له) وهذه العبارة أيضاً تصحيف لعبارة (لإذنه له) الآتية في النص.

(١٠) نهاية ل ٣٠ / أ. هـ.

(١١) في أ : (لا دية). وقد تقدم أنها كذلك في "ح" ومضروب عليها.

(١٢) قوله : (في سرقة من المبتاع لإذنه له). سقط من ح.

(١٣) في ط : حق.

(١٤) في ح : تلزم.

(١٥) في "أ"، هـ : (دلّس له البائع). وفي "ح" : (دنس به البائع). وانظر النص في المدونة ٦/٣٧٢.

تهذيب المدونة ل ٢١٩/أ. والتدليس في البيع من العيوب التي يثبت بها الخيار. قال في المطلع : ٢٣٦) التدليس في البيع : كتمان عيب السلعة عن المشتري. والمدالسة كالمعادعة. والدلس بالتحريك : الظلمة. والتدليس المثبت للخيار ضربان : أحدهما : كتمان العيب. والثاني تدليس يزيد به الثمن وإن لم يكن عيباً كتحمير وجه الجارية، وتسويد شعرها، ونحو ذلك).

م^(١) : يريد ولو لم يدلس [١٩٢/ب] فرده يعيب السرقة، لرد^(٢) معه ما نقصه القطع^(٣). ولو سرق مالا قطع فيه واستهلكه لم يرد المبتاع حتى يفديه، ولو كان إنمّا^(٤) سرق من المبتاع فرده لم يتبعه بشيء إلا بعد عتقه؛ لأن ذلك^(٥) في ذمته^(٦).

قال ابن القاسم : وما سرق العبد من سيده فلا يتبع بشيء منه، عتق أو رق، قل ما سرق من ذلك أو كثر^(٧).

٥٩ - فصل [في العبد يغتصب حرة أو أمة]

قال مالك : وإن اغتصب العبد حرة، أو أمة نفسها، ففي رقبتة للحرة صداق مثلها، وللأمة مانقصها، أما فداه سيده بذلك^(٨)، أو أسلمه^(٩)، وقضى بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(١٠).

قال ربيعة^(١١) في عبد افتض بكرة : فهو لها^(١٢)، إلا أن يكون صداقها دون

(١) بياض في ط.

(٢) في ح : فرد.

(٣) في ط : العتق.

(٤) (إنمّا). مكرر في ط.

(٥) قوله : (إلا بعد عتقه؛ لأن ذلك) سقط من ط.

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٦/أ. وقال عبد الحق في النكت ورقة ٤٣٥ : (إن كان البائع غير مدلس لم يكن له في ذمة العبد شيء فإن شاء أمسكه ولا شيء عليه، وإن شاء رده ولا شيء عليه). وذكر قول ابن يونس وقول عبد الحق شارح تهذيب المدونة ل ٣٢٦/أ ثم قال : (ففي قول ابن يونس إشكال لأن ما استهلك العبد أو سرقه من مال سيده فلا يتبعه بشيء كما نص عليه قوله : "وما سرق العبد من سيده فلا يتبع بشيء منه، عتق أو رق، قل ما سرق من ذلك أو كثر" وهذا يؤيد تأويل عبد الحق ويرد ما قاله ابن يونس).

(٧) المدونة ٦/ ٣٧٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٩/أ.

(٨) في أ، ح، هـ : بذلك سيده.

(٩) الموطأ ٢/ ٥٦٤، والمدونة ٦/ ٣٧٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٩/أ.

(١٠) المدونة ٦/ ٣٧٣.

(١١) (قال ربيعة). سقطت من ح.

(١٢) (فهو لها). سقطت من ح.

رقبته؛ فإنه يباع في غير^(١) أرضها فتأخذ صداقها من ثمنه، وما^(٢) فضل فلسيده^(٣).

ابن وهب : وأن عمر بن عبد العزيز أتى بَعْدَ افْتَضْ جَارِيَةٍ وَهِيَ كَارِهَةٌ؛ "فَجَلَدَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ بَاعَهُ بِغَيْرِ أَرْضِيهَا، وَأَعْطِيَتْ ثَمَنُهُ"^(٤).

"وقضى^(٥) عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه فيمن استكره بكَراً أن يفرم الصَّدَاقَ مَعَ الْحَدِّ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَكَانَ ثَمَنُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَدَاهُ أَهْلُهُ إِنْ أَحْبَبُوا وَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ أَقَلَّ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا الْعَبْدُ"^(٦).

قال^(٧) أبو الزناد : وإن كانت أمة غرم^(٨) ما نقصها^(٩).

٦٠ - فصل [في إقرار العبد على نفسه بالجنائية]

قال^(١٠) ابن القاسم : وإن أقر عبد^(١١) أنه وطئ هذه المرأة^(١٢) أو هذه الأمة غصباً؛ لم يصدّق إلا أن تأتي^(١٣) وهي^(١٤) مستغيثة أو^(١٥) متعلقة به^(١٦)،

إقراره
بإغتصاب امرأة

(١) في أ، ط، هـ : بغير.

(٢) في ح : فما.

(٣) اللبونة ٦ / ٣٧٢ - ٣٧٣، وتهذيب اللبونة ل ٢١٩ / ١.

(٤) اللبونة ٦ / ٣٧٣.

(٥) في ح : ف قضى.

(٦) اللبونة ٦ / ٣٧٣.

(٧) سقطت من ح.

(٨) في ط : عدم.

(٩) اللبونة ٦ / ٣٧٣.

(١٠) سقطت من ح.

(١١) في ط : عبده.

(١٢) (هذه المرأة). تكررت في أ.

(١٣) في أ، هـ : (تأتي). وفي "ط" : (ترى).

(١٤) في ح : وهو.

(١٥) (أو). في "ح" فقط. وهو في نص اللبونة.

(١٦) (به). سقط من ح.

وهي تدمى إن كانت بكراً وإن كانت ثيباً أدركت^(١) وهي مستغيثة متعلقة؛ فإنه يصدق^(٢).

وقد قال مالك في عبد أقر أنه وطىء على^(٣) أصبع صبي فقطعه^(٤)، قال : إن أدرك^(٥) الصبي وهو متعلق به^(٦) يدمى صدق في مثل هذا، وخير سيده في أن يفديه أو يسلمه، ولا يتهم^(٧) هاهنا بقرار إلى شيء^(٨)، وما لم يتبين هكذا^(٩) لم يصدق، ولا يلزم^(١٠) ذمته إن عتق^(١١). ألا ترى أن إقرار الحر يقتل خطأ؛ يلزم^(١٢) العاقلة بقسامة، فإن^(١٣) أبى الأولياء من القسامة^(١٤) فلا شيء على العاقلة، ولو اتهم^(١٥) أنه أراد غنى ولد المقتول لقرابة أو صداقة^(١٦)؛ لم يلزمه، هو ولا عاقلته شيء، فكذلك^(١٧) لا يلزم العبد^(١٨) كما لا يلزم السيد^(١٩)

إقراره بقطع
أصبع صبي

(١) من قوله : (وهي تدمى) سقط من ط .

(٢) في أ، هـ : (فإنها تصدق) . والمثبت كما في "ح"، "ط"، والمدونة ٣٧٣/٦ . وانظر النص في المدونة ٣٧٣/٦ ، وتهذيب المدونة ل ٢١٩/١ . وتكملة الكلام في المدونة (فإنه يصدق إن زعم أنه غصبها لأنني سمعت مالكا . . .) ثم ساق ما ذكره المصنف بعد .

(٣) (على) . سقط من ح .

(٤) نهاية ورقة ٤٨ ط .

(٥) في ح : أدركت .

(٦) في ط : به متعلق .

(٧) في أ، هـ : ولا يتم .

(٨) في أ، هـ : (يقرار الا شيء) . وفي "ح" : (يقران إلى شيء) .

(٩) (هكذا) . سقطت من أ، هـ .

(١٠) في أ، هـ : تلتزم .

(١١) في أ، هـ : (أعتق) . وانظر النص في المدونة ٣٧٣/٦ - ٣٧٤ ، وتهذيب المدونة ل ٢١٩/١ .

(١٢) في أ، هـ : تلتزم .

(١٣) في ح : وإن .

(١٤) في أ، ح، هـ : (أبى الأولياء أن يقسموا) .

(١٥) (اتهم) . سقطت من ح .

(١٦) في أ، هـ : لقرابته أو صداقته .

(١٧) في ح : وكذلك .

(١٨) لا يلزم العبد . تكررت في ط .

(١٩) انظر المدونة ٣٧٤/٦ ، ٤٠٦ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦/ب .

[١٩٣/أ] وقضى عمر بن عبد العزيز في أمة أقرت أنها عَضَّتْ إصْبَعِ صَبِيٍّ، وَقَدْ ضَمَرَتْ إصْبَعَهُ فَمَاتَ؛ "أَنْ يَخْلِفَ" وَلِأَنَّهُ خَمْسِينَ يَمِينًا لَمَاتَ مِنْ عَضَّتِهَا وَيَأْخُذُوا^(١) الْأَمَّةَ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُمْ"^(٢). وقد تقدم هذا^(٣).

قال^(٤) ابن القاسم : وما أقر به العبد مما يلزمه في جسده من قتل أو قطع أو غيره؛ فانه يقبل إقراره^(٥).

إقراره بما يلزمه
في جسده

قال أبو الزناد^(٦) : إذا أقر طائعاً غير مسترهب^(٧).

قال ابن القاسم : وما آل إلى غرم على سيده فلا يقبل إقراره فيه^(٨) إلا بيينة على فعله، مثل^(٩) إقراره بغصب أمة أو حرة^(١٠) نفسها ولم يكن من تعلقها به ما وصفنا؛ فلا يصدق^(١١). يريد : ويحد^(١٢).

إقراره بما يوجب
الغرم على سيده

قال^(١٣) : وكذلك إقراره بجرح، أو بقتل خطأ^(١٤)، أو باختلاس مال أو استهلاكه، أو سرقة إذا كانت لاقطع فيها^(١٥)، ولا يعلم ذلك إلا بقوله؛ فلا^(١٦)

(١) في ط : ويأخذ.

(٢) قوله : (ويأخذوا الأمة وإلا فلا شيء لهم). سقط من ح.

(٣) في أول هذا الباب.

(٤) سقطت من ح.

(٥) اللبونة ٦ / ٣٧٤، وتهذيب اللبونة ل ٢١٩/ب.

(٦) في ح : ابن المواز.

(٧) اللبونة ٦ / ٣٧٥، وتهذيب اللبونة ل ٢١٩/ب.

(٨) (فيه). ليس في ط.

(٩) في ح : مثال.

(١٠) نهاية ل ٣٠/ب. هـ.

(١١) اللبونة ٦ / ٣٧٤، وتهذيب اللبونة ل ٢١٩/ب.

(١٢) شرح تهذيب اللبونة ل ٣٢٧/أ.

(١٣) سقطت من ط.

(١٤) في ح : أو خطأ.

(١٥) في أ، هـ : (وسرقته لاقطع فيها). وفي "ح" : (أو سرقة لاقطع فيها).

(١٦) نهاية ل ٦٩/ب. أ.

يصدق العبد^(١) على سيده، ولا يتبع العبد بشيء من ذلك إن عتق^(٢).

قال ابن وهب : أخبرني^(٣) من أثنى به قال : سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون : "مَضَّتِ السُّنَّةُ إِلَّا يَجُوزُ اعْتِرَافُ الْعَبْدِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا^(٤) يَدْخُلُ غَرَمًا^(٥) عَلَى سَيِّدِهِ إِلَّا بَيِّنَةً، إِلَّا اعْتِرَافَهُ بِمَا يَقَامُ^(٦) عَلَيْهِ فِي جَسَدِهِ، مِنْ حَدِّ، أَوْ قَوْدٍ^(٧)، أَوْ قَطْعٍ، أَوْ قَتْلِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِهِ وَيُقَامُ عَلَيْهِ"^(٨).

إقراره بقتل عمداً

قال^(٩) مالك : وإن أقر العبد أنه قتل حراً عمداً؛ فلوليه القصاص ، فإن عفا على أن^(١٠) يستحيه لم يكن^(١١) له ذلك، وله معاودة القتل إن كان ممن يظن أن ذلك له^(١٢)، كعفو الولي عن رجل حر^(١٣) قُتِلَ وليه عمداً على أخذ الدية فيأبى القاتل أداؤها فللولي^(١٤) أن يقتله^(١٥).

(١) (العبد) . في ح نقط .

(٢) المدونة ٦ / ٣٧٤ ، وتهذيب المدونة ل ٢١٩ / ب .

(٣) في ح : أخبرني .

(٤) في أ ، هـ : لما .

(٥) قوله : (على نفسه بما يدخل غرماً) . سقطت من ح .

(٦) في ح : يقوم .

(٧) (أو قود) . سقطت من ح .

(٨) المدونة ٦ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٩) سقطت من ح .

(١٠) في ح : فإن أراد أن .

(١١) في أ ، هـ : يجوز .

(١٢) (له) . سقط من ط .

(١٣) (حر) . سقطت من ح .

(١٤) في أ ، هـ : (فللولي) . وفي " ح " : (والولي) .

(١٥) المدونة ٦ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وتهذيب المدونة ل ٢١٩ / ب .

وإذا أقر بسرقة، فقال المسروق منه : أنا آخذ السرقة وأعفو عن قطع يده
ولا أرفعه إلى الإمام؛ لم يكن له شيء من ذلك^(١).

إقراره بسرقة

ومن العتبية روى أشهب وابن نافع عن مالك في عبد اعترف بقتل خطأ؛
فلا شيء على سيده ولا يمين.

إقراره بقتل خطأ

قيل : فإن^(٢) أقام سيد المقتول شاهداً؟ قال : يحلف معه.

قيل : فإن نكل أيحلف سيد المقر؟

قال : ما أرى ذلك^(٣).

ومن كتاب ابن المواز، قال ابن القاسم^(٤) : ويقبل إقرار المكاتب بالدين،
ولا يقبل في الجناية^(٥).

إقرار المكاتب

بدين أو جنابة

وقال^(٦) أشهب [١٩٣/ب] في الجناية : أن للسيد أن يطلل عنه ذلك^(٧)
قبل عتقه، فإن عتق^(٨) قبل أن يطله لزم ذلك المكاتب، يلزمه الأقل من قيمته أو
من دية ذلك^(٩) الجرح، ولو كان قد أبطله سيده؛ سقط ذلك عنه، إلا أن يقر
به^(١٠) بعد عتقه^(١١).

(١) المدونة ٦ / ٣٧٥، وتهذيب المدونة ل ٢١٩/ب.

(٢) في ح : (قال : وإن).

(٣) العتبية مع شرحها ١٥ / ٤٦٦ - ٤٦٧.

(٤) في ح : (ومن كتاب ابن المواز وابن القاسم). ولفظة (القاسم) غير واضحة في "أ".

(٥) انظر تبصرة اللعي ل ١١٦/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢٨/أ.

(٦) في أ، هـ : قال.

(٧) في ح : ذلك عنه.

(٨) في أ، هـ : أعتق.

(٩) من قوله : (ذلك قبل عتقه) تكرر في أ.

(١٠) في أ : يقديه.

(١١) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٨/أ.

وقال ابن القاسم : إقراره باطل قبل عتقه وبعد عتقه.

قال^(١) محمد : وهو صواب^(٢)؛ لأن جنائته برقبته، فإذا فداه سيده أو^(٣) أسلمه عبداً^(٤)، هذا^(٥) أصل مالك وأصحابه^(٦).

قال^(٧) أحمد^(٨) : قول أشهب أصح بخلاف العبد يقر بالجنائية بعد عتقه؛ لأن جنائية العبد في رقبته، وجنائة المكاتب في ماله^(٩)، إن كان له مال^(١٠) يوديها، وإن لم يرض سيده ولا يكون على سيده^(١١) إلا بعد عجزه^(١٢).

[٦١ - فصل : ما يلزم الحر بإقراره بالجنائية على العبد]

محمد : قال^(١٣) مالك : ولو أقر حر^(١٤) أنه جرح عبداً أو ضربه، فأقام أياماً ثم مات؛ فعليه قيمته، ولا يمين على السيد لمن ضربه^(١٥) مات.

(١) سقطت من ح.

(٢) في أ، هـ : وهذا الصواب.

(٣) في ح : إذا.

(٤) (عبداً). زيادة في ح.

(٥) سقط من ح.

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٢/٣٢٨.

(٧) سقطت من ح.

(٨) هكذا في جميع النسخ وفي شرح التهذيب، ولعله : أحمد أبو المصعب بن القاسم الزهري. وقد

تقدمت ترجمته.

(٩) (المكاتب في ماله). غير واضحة في "أ" بفعل الرطوبة.

(١٠) (مال). ليست في ح، ط.

(١١) قوله : (ولا يكون على سيده). سقط من ح.

(١٢) شرح تهذيب المدونة ل ٢/٣٢٨.

(١٣) في ح : وقال.

(١٤) (حر). سقطت من ح.

(١٥) في ح : ضربته.

قال^(١) محمد : وأحب إلي أن لا^(٢) يكون للسيد شيء حتى يحلف لمن ضربه^(٣) مات، وروى نحوه ابن القاسم عن مالك.

قال^(٤) ابن القاسم : فإن^(٥) نكَلَّ حلف مَنْ ضَرَبَهُ : ما مات من ضربه^(٦)، فإن نكَلَّ ضَمِنَ قيمته^(٧) وبإا الله التوفيق.

(١) سقطت من ح.

(٢) في ح : (والأحب إليّ ألاّ). وفي "أ"، هـ : (وأحب إليّ ألاّ).

(٣) في ح : ضربته.

(٤) سقطت من ح.

(٥) (فإن) . سقطت من "أ".

(٦) في ح : ضربته.

(٧) نهاية ورقة ٤٩ ط.

[الباب الثاني عشر]

في جناية المكاتب، والجناية عليه، وإقراره، وغير ذلك من أحكامه^(١)

[٦٢- فصل : في جناية المكاتب، وعجزه عن أرض جنائية، وأداء سيده

عنه]

قال مالك رحمه الله : أحسن ما سمعت في جناية المكاتب عمداً أو خطأ أنه^(٢) إن^(٣) أدى جميع العقل حالاً^(٤) وإن جاوز قيمة رقبته^(٥)، ولا عُجَزَ وخُيِّرَ سيده في أن يسلمه رقاً أو يقديه بالأرض ويبقى له رقاً^(٦)، وعجزه عن الأرض قبل القضاء عليه به^(٧) وبعده سواء، ولا يَنْجَم^(٨) عليه الأرض، بخلاف العاقلة^(٩).

ابن وهب : قال ابن شهاب وعطاء ومجاهد : "مَضَّتْ السُّنَّةُ بِهِ"^(١٠).

قال^(١١) مالك : ولو قوي على أداء ما حل^(١٢) من الكتابة دون الأرض حالاً

(١) نهاية ل ٣١/أ. هـ.

(٢) في أ، ط، هـ : (أو خطأ فإنه). و "أنه" مكرر في (ح). وقوله "خطأ" نهاية ل ٧٠ / أ. أ.

(٣) سقط من أ.

(٤) في ح : جميع العقل عمداً أو خطأ حالاً.

(٥) في أ، هـ : قيمته رقبته.

(٦) (رقاً). سقطت من أ، هـ .

(٧) (به). ليس في ح، ط.

(٨) قال في المطلع ٣١٦ : (النَّجْمُ : بفتح النون، في الأصل اسم لكل واحد من كواكب السماء وهو بالثريا أخص، ثم جعلت العرب مطالع منازل القمر ومساقطها مواقيتاً لحلول ديونها، ثم غلب

حتى صار عبارة عن الوقت، فمعنى منجَم : مؤقت).

(٩) الموطأ ٦٠٩/٢، والمدونة ٦/٣٧٧، وتهذيب المدونة ل ٢١٩/ب.

(١٠) المدونة ٦/٣٧٧ - ٣٧٨.

(١١) سقطت من ح.

(١٢) في أ، هـ : (على أما ما حل). وفي ح : وفي ط : (على أداء ما حمل).

فقد^(١) عجز؛ لأن الأرض وحقوق الناس ينبغي أن تودى قبل الكتابة^(٢).

قيل : فإن عَجَزَ المكاتب عن أداء العقل وأداه^(٣) عنه سيده، هل يبقى على كتابته؟

قال : إذا لم يقو على أداء^(٤) الجناية؛ رق مكانه، ونحير سيده بين أن يسلمه^(٥) أو يفديه رقاً، وكذلك إن جنى على سيده فلم يعجل له الأرض عجزه^(٦).

م^(٧) : وقال^(٨) بعض فقهاءنا : إن أدى عنه سيده الأرض على أن لا يرجع عليه بما أدى بقي على حاله مكاتباً؛ لأن الجناية^(٩) سقطت، [١٩٤/أ] فإن أدى عنه على^(١٠) أن يتبعه به :

فعلى مذهب من يرى أنه يجبر^(١١) عبده^(١٢) على الكتابة : يجوز ذلك، ويكون ككتابة^(١٣) من السيد مبتدأة.

وعلى^(١٤) مذهب من^(١٥) يقول أنه^(١٦) : لا يجبره^(١٧) على الكتابة لا يجوز

(١) في أ، هـ : بعد.

(٢) المدونة ٦/٣٧٧.

(٣) في ح : فأداه.

(٤) (أداء). سقطت من ح.

(٥) في ح : يسلمه مكانه.

(٦) الموطن ٢/٦٠٩، والمدونة ٦/٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٢، وتهذيب المدونة ل ٢١٩/ج.

(٧) سقط من ح، ط.

(٨) في أ، ح، هـ : قال.

(٩) في ط : الكتابة.

(١٠) (على). تكرر في ح.

(١١) في أ، ح، هـ : يجبر.

(١٢) (عبده). سقطت من ط.

(١٣) في أ، هـ : كمكاتبه.

(١٤) في أ : على.

(١٥) مطموسة في أ.

(١٦) (أنه). في "ط" فقط.

(١٧) في أ، هـ : لا يجبره.

ذلك، و^(١)يرجع العبد له رقاً؛ لأنه قد عجز عن الأرش، فوجب إرقاقه، وقد^(٢)دفع السيد ذلك عنه^(٣) فداء له^(٤).

[٦٣ - فصل : في المكاتب يبيع أم ولده في جنائيه]

قال^(٥)ابن القاسم : وللمكاتب يبيع أم ولده في جنائيه^(٦) إن خاف العجز، كما له بيعها في عجزه^(٧) عن الكتابة^(٨).

م^(٩) : قال بعض علمائنا^(١٠) : وإن باعها من غير^(١١) خوف العجز : -

فعلى القول الذي يراها أم ولد له إذا عتق^(١٢) ينبغي^(١٣) أن يرد البيع إلا أن يفوت بشيء^(١٤) من عقود الحرية، فيمضي^(١٥) ذلك فيها؛ لأنها إن ردت قد

(١) قوله : (لا يجوز ذلك، و) في ح فقط. وفي "ح" أيضاً هنا وقبل قوله "ويرجع": تكرر قوله : (من السيد مبتدأة وعلى مذهب من يقول لا يجره) والعبارة بين قوسين إشارة إلى أنها أقحمت في غير موضعها وبأنها خطأ.

(٢) (وقد). سقطت من "ح". وفي "ط" : (وبعد).

(٣) (عنه). سقط من "ح". وفي "أ، هـ" : (عنه ذلك).

(٤) في ح : (حمله). وانظر النص في النكت ورقة ٤٣٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٢٧/ب.

(٥) سقطت من ح.

(٦) في أ، ط، هـ : جنائيه.

(٧) في ط : عجزها.

(٨) المدونة ٦ / ٣٧٩ - ٣٨٠، وتهذيب المدونة ل ٢١٩/ب.

(٩) سقط من ح، ط.

(١٠) في أ، هـ : فقهائنا.

(١١) في أ، هـ : يجر.

(١٢) في ح، ط : أعتق.

(١٣) في أ : البيع.

(١٤) في أ، ح، هـ : شيء.

(١٥) في ح : ويمضي.

يحصل لها أن تكون أم ولد بأداء^(١) الكتابة^(٢) أو لا يحصل لها إن عجز، فلا تنقل^(٣) عن أمر متحقق^(٤) قد حصل لها إلى أمر يكون أو لا يكون.
وعلى قوله : لا تكون له أم ولد إن عتق؛ فهذه لا يرد بيعها على كل حال.
والله عز وجل أعلم^(٥).

[٦٤ - فصل : في عجز المكاتب عما يُصالح عليه، وإقراره بالقتل]

قال ابن القاسم : وإذا^(٦) جنى مكاتب جنابة عمداً، فصالحه^(٧) منها أولياء الجنابة على مئة دينار فلم يؤدها حتى عجز، فإن ثبتت الجنابة؛ خير السيد في اسلامه^(٨) أو افتدائه بالأقل من المئة أو قيمة الأرض^(٩).
وإن أقر مكاتب بقتل عمداً^(١٠) أو خطأ فصالح منه^(١١) على مال؛ لم يجز، ولهم في العمد قتله^(١٢) بإقراره، فإن لم يقتصوا لم يكن لهم^(١٣) في مال المكاتب شيء، ولا في رقبته إن عجز.

(١) في أ، هـ : فأداء.

(٢) في ح، ط : المكاتب.

(٣) في أ : نقل.

(٤) في هـ : (محقق). والكلمة غير واضحة في أ.

(٥) العبارة ليست في "ح". وفي "ط" : (والله أعلم). وانظر النص في النكت ورقة ٤٣٥، وشرح

تهذيب المدونة ل ٢٢٧/ب.

(٦) سقطت من ح.

(٧) في ح : وإن.

(٨) في ح : وصالحه.

(٩) في ح : في اسلامها.

(١٠) المدونة ٦ / ٣٧٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/أ.

(١١) (عمداً). سقطت من ط.

(١٢) في ح : فيه.

(١٣) في ط : القصاص.

(١٤) في ح : له.

وإن أقر مكاتب^(١) يقتل خطأ لم يلزمه شيء؛ عتق أو عجز^(٢)، ولو أقر بدين؛ لزم ذمته؛ عتق أو رق^(٣).

[٦٥ - فصل : في المكاتب يقتل رجلاً له وليان فيعفو أحدهما]

وإذا قتل مكاتب رجلاً^(٤) له وليان عمداً، فعفى أحدهما؛ فإن أدّى إلى الآخر نصف الدية تمادى على كتابته وإلا عجز وخير سيده في إسلام^(٥) نصفه أو افتدائه بنصف الدية، ولا شيء للعافي، أدّى نصف الدية المكاتب أو السيد بعد عجزه، إلا أن يزعم أنه عفا لأخذ الدية ويستدل على ذلك وإلا لم يقبل قوله^(٦).

[٦٦ - فصل : في المكاتب يجني فيؤدي كتابته قبل القيام عليه بالجنائية]

وإذا جنى المكاتب ثم أدّى الكتابة، وعتق قبل القيام عليه؛ فلا عتق له إلا أن يؤدي^(٧) الجنائية حالة للقائم بها^(٨) وإلا رق، وخير سيده؛ فاما فداءه أو أسلمه ورد معه^(٩) ما اقتضى من نجم بعد الجنائية، ولا يجبس ذلك إذا أسلمه^(١٠).

(١) في ح : المكاتب.

(٢) في "أ"، ط، هـ : عجز أو عتق.

(٣) قوله : (ولو أقر بدين؛ لزم ذمته؛ عتق أو رق). سقط من أ، هـ . وانظر النص في المدونة ٣٧٨/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/أ.

(٤) في أ : (مكاتبان رجل). وفي "هـ" : (مكاتباً رجل).

(٥) في ح : أسلمه.

(٦) المدونة ٣٧٨/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/أ.

(٧) نهاية ل ٣١/ب. هـ.

(٨) في ح : فيها.

(٩) (معه). سقطت من ح.

(١٠) المدونة ٣٧٩/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/أ.

٦٧ - فصل [في المكاتب يموت عن مال وعليه دين وجناية، أو معه ولد حدثوا في كتابته، وعجزه وأداء ولده عنه]

وإذا مات مكاتب وترك مالا وعليه دين وجناية خطأ^(١)؛ فأهل [١٩٤/ب] الدين أولى بماله؛ لأن الجناية في رقبته والدين في ماله، فإن فضل من ماله شيء كان لأهل الجناية حتى يستوفوا الجناية.

وإن مات ولا^(٢) دين عليه؛ فأهل الجناية أولى بماله من سيده إلا أن يدفع إليهم السيد^(٣) الأرش، والعبد مثله.

وإن مات ولم يترك مالا بطلت الجناية والدين^(٤).

وإذا كان على المكاتب دين وجناية ومعه ولد حدثوا في كتابته^(٥)؛ لم يلزم الولد دينه^(٦)، وتلزمه الجناية في حياة الأب إذا^(٧) لم يقدر عليها^(٨) الأب، فإن^(٩) لم يؤدها الابن عجزاً^(١٠).

وقال^(١١) غيره : وكذلك الدين^(١٢) إن لم يؤده الولد عجزاً، إذ لا تؤدى كتابة^(١٣) قبل دين^(١٤).

(١) في ح : وعليه دين وترك مالا وجناية خطأ.

(٢) نهاية ل ٧٠ / ب. أ.

(٣) نهاية ورقة ٥٠ ط.

(٤) المدونة ٦ / ٣٧٩، ٣٩٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠ / أ.

(٥) في أ، هـ : (المكاتب). وفي "ط" : (الكتابة).

(٦) في أ، هـ : دية.

(٧) في أ، ح، هـ : إن.

(٨) في أ، هـ : عليه.

(٩) في ح : وإن.

(١٠) المدونة ٦ / ٣٨٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠ / ب.

(١١) في أ، ح، هـ : قال.

(١٢) (الدين). سقطت من ح.

(١٣) في ح، ط : (جناية). والمثبت كما في "أ، هـ". وتهذيب المدونة.

(١٤) المدونة ٦ / وتهذيب المدونة ل ٢٢٠ / أ.

قالا : فإن عجز أسلم السيد الجاني وحده أو فداه، والدين باق في ذمته^(١).

محمد : قال أشهب : عجز المكاتب عن قضاء دينه كعجزه عن قضاء دية جرحه، تنقض كتابته ويرق، ويتبع^(٢) بذلك في ذمته.

قال^(٣) محمد : ولا يعجبنا^(٤) هذا، وليس عجزه عن قضاء دينه بمنزلة عجزه^(٥) عن دية جنائيه، ألا ترى أن العبد يكون عليه دين لاوفاء له به؛ فلا بأس أن يكاتبه سيده، ولا^(٦) يصلح أن يكاتبه وفي عنقه جنائية صغرت أو كبرت؛ لأن الجنائية في رقبته، فهي^(٧) أولى من كتابته، والدين إنما هو في ذمته أو مال يوهب^(٨) له، وقد يؤدي^(٩) كتابته إذا كان عليه دين من حيث لا سبيل لأهل دينه فيه من اجارته. وقد قاله^(١٠) ابن القاسم عن مالك في المكاتب يؤدي كتابته وعليه دين، فيقوم الغرماء يريدون^(١١) أخذ ما دفع في^(١٢) كتابته؛ أن ذلك ليس لهم إلا أن يعلم أن الذي أخذ السيد هو من أموالهم، فإن لم يعلم ذلك؛ لم يكن لهم شيء مما أخذ السيد^(١٣).

(١) المدونة ٦ / ٣٨٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/ب.

(٢) في ح : ينقص كتابته وترقف يتبع.

(٣) سقطت من ح.

(٤) في ح ، ط : لا يعجبنا.

(٥) في ح : كعجزه.

(٦) في ح : فلا.

(٧) في ط : فهذا.

(٨) في ح : (أو في ماله يوهب). وفي "ه" : (مال يوجب). والمثبت كما في "ط" وموافق لما

في شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٨/ب.

(٩) في ح : تؤدي.

(١٠) في ح : قال.

(١١) في ح : يريدون.

(١٢) في ط : من.

(١٣) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٨/ب.

قال غيره في المدونة : ولو أدى الولد الدين أو الجناية وعتقاً^(١)؛ لم يرجع على أبيه بشيء؛ كادائه عنه^(٢) الكتابة؛ لأنهما إنما^(٣) اعتقا بأداء ذلك، كما يعتقان بأداء الكتابة^(٤).

قال^(٥) ابن القاسم : ولو مات الأب قبل القيام عليه ولم يترك مالاً؛ بطلت الجناية والدين، ولم يلزم ولده من^(٦) ذلك شيء، وإنما كان للأب معونة مال^(٧) الولد في خوف العجز في جنائته، فإذا مات عنها^(٨) عديماً^(٩) لم يلزم ولده من دينه شيء ولا من جنائته أيضاً^(١٠).

محمد : إلا أن يدع^(١١) الجاني مالاً؛ فللمجني عليه أخذ الجناية^(١٢) منه وهو أولى به ممن معه في الكتابة، ومن السيد، وكذلك لو قتل فما أخذ فيه فللمجني عليه من^(١٣) أرشه، إلا أن يفدي ذلك منه السيد^(١٤) أو المكاتبون^(١٥) معه^(١٦)؛

(١) في ح : عتق.

(٢) في أ : عند.

(٣) في ح : إذا.

(٤) المدونة ٦ / ٣٨٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/ب.

(٥) سقطت من ح.

(٦) (ولده من). سقط من ح.

(٧) سقطت من ح.

(٨) (عنها). في "ط" فقط.

(٩) (عنها عديماً). سقطت من ح.

(١٠) في أ، ح، هـ : (لم يلزم ولده من دينه وجنائته شيء). وانظر المدونة ٦ / ٣٨٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/ب.

(١١) في ط : يدعي.

(١٢) (أخذ الجناية). سقطت من ح.

(١٣) من قوله : (هو أولى به). سقط من ح.

(١٤) من قوله : (وكذلك لو قتل). سقط من ط.

(١٥) في أ، هـ : والمكاتبون.

(١٦) سقطت من ح.

لأن فضلة ذلك محسوب لهم على السيد [أ/١٩٥] في آخر^(١) كتابتهم^(٢).
ومن المدونة قال^(٣) ابن القاسم : ولو قام ولي الجناية في حياة الأب،
ولامال له، فاختار^(٤) الولد أداها ويتمادوا على كتابتهم، فلم يؤدوها حتى
مات الأب؛ لزمهم ذلك^(٥).

[٦٨ - فصل : موت المكاتب وعليه دين وترك عبداً جانياً]

وإذا^(٦) مات المكاتب وترك ديناً عليه^(٧)، وترك عبداً قد جنى قبل موته أو
بعده؛ فولي الجناية أحق بالعبد إلا أن يفتكه غرماء المكاتب بالأرض؛ فذلك لهم،
وكذلك عبد الحر المديان يجني جناية^(٨).

ومن جنى ما لا تحمله العاقلة وعليه^(٩) دين وليس له إلا عبد؛ ضرب فيه
أهل دينه وأهل جنائته^(١٠)؛ لأن ذلك كله لزم ذمته^(١١).

[٦٩ - فصل : الجناية على المكاتب من سيده أو أجنبي عمداً أو خطأ]

ومن قتل مكاتبه عمداً أو خطأ، ومعه ولد في الكتابة؛ فليقاصوا^(١٢) السيد

(١) في ط : (أخذ). وهذا موافق لما في شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٩/أ.

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٩/أ.

(٣) (قال). سقطت من ح.

(٤) في ح : واختار.

(٥) المدونة ٦/٣٩٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/ب.

(٦) نهاية ل ٣٢/أ. هـ.

(٧) في "أ"، ح، هـ : مات مكاتب وعليه دين.

(٨) المدونة ٦/٣٨٠ - ٣٨١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/ب.

(٩) في ح : فعليه.

(١٠) يعني - والله أعلم - : اشتركوا فيه على قدر حصصهم.

(١١) المدونة ٦/٣٨١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠/ب.

(١٢) في أ، هـ : (فليقاصا). والثبت هو الصواب لأن العبارة (ومعه ولّد)

بقيته في آخر لجومهم، ويسعون فيما بقي، فإن^(١) وفي ذلك بالكتابة عتقوا، وإن كان فضل أخذه بينهم بالمراث، كانوا ممن كاتب عليهم أو حدثوا معه في الكتابة^(٢).

وكذلك إن قتله أجنبي، فأخذ السيد قيمته؛ فليقاص ولده بها كما وصفنا، ولو^(٣) شحه السيد موضحة؛ فليقاصه في آخر لجومه بنصف عشر قيمته مكاتباً^(٤) على حاله في أدائه وفوته، وكذلك إن جرحه؛ فليحسب له ذلك^(٥) في آخر كتابته.

وكذلك المكاتب تلد ولدًا في كتابتها^(٦) فيقتله^(٧) السيد؛ فإنه يغرم قيمته، فإن كان فيه وفاء بالكتابة كان قصاصاً، وإن كان فيه فضل عن^(٨) الكتابة أخذت الأم من ذلك الفضل قدر مورثها^(٩).

محمد : قال^(١٠) أشهب : إن قتله خطأ وفي قيمته وفاء و^(١١) فضل عن الكتابة؛ أخذت الأم ثلث ما فضل، وهو مورثها منه ويسقط عن السيد ثلثاه^(١٢)،

(١) في ح : وإن.

(٢) من قوله : (فليقاصوا السيد بقيته). سقط من ط.

(٣) في ح : كما لو.

(٤) نهاية ل ٧١ / أ. أ.

(٥) في أ، هـ : ذلك له.

(٦) في ط : في كتابته.

(٧) في ح : ويقتله.

(٨) في ط : من.

(٩) المدونة ٦ / ٣٨١ - ٣٨٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢٠ / ب - ٢٢١ / أ.

(١٠) في ح : وقال.

(١١) (وفاء و). في ح فقط.

(١٢) قوله : (ويسقط عن السيد ثلثاه). سقط من "ح". بل جاء فيها فقط في موضع هذه العبارة قوله : (لها هي فكذاك إلا أنه ما فضل عن قيمتها؛ فلا ينهها كله إن كان ذكراً، وإن كان أنثى فنصفه، ويسقط عن السيد نصفه). وهذا غير مذكور في النسخ الأخرى، ولا عند من نقل قول أشهب كما في النكت ورقة ٤٣٥، ونقله عنه في الذميرة ١٢ / ٢٥٠، وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٩ / ب.

وإن كان القتل عمداً^(١) لم يسقط عن السيد منه شيء، وغرم الجميع، وإن كان فيه فضل^(٢) كان ذلك^(٣) لأولى الناس به بعد السيد^(٤).

م : والصواب^(٥) ألا فرق بين العمد والخطأ؛ لأن القيمة التي تجب على السيد كالدية فلا ينبغي أن يرث منها شيئاً؛ لأن قاتل العمد والخطأ^(٦) لا يرثان^(٧) من الدية، فيجب أن يكون الباقي بعد مورث^(٨) الأم لأولى الناس بعد السيد، كان قتله عمداً أو خطأ. والله عز وجل أعلم^(٩).

[٧٠- فصل : في المكاتب يُقتل تحسب له قيمته ويعتق من معه من أب أو ولد يوفاتها لنجومه]

ومن المدونة قال^(١٠) ابن القاسم : وإذا قُتل مكاتب، ومعه في الكتابة أبواه وولده يعجل للسيد^(١١) قيمته، وحسب ذلك^(١٢) من آخر النجوم، فإن

(١) في ح : ولو كان عمداً.

(٢) (وإن كان فيه فضل). ليس في "أ"، ط، ح.

(٣) في "أ"، ط، هـ : (فكان فضل ذلك).

(٤) نهاية ورقة ٥١ ط. وانظر النص في النكت ورقة ٤٣٥، ونقله عنه في الذخيرة ١٢ / ٢٥٠، وانظر

أيضاً شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٩/ب.

(٥) في أ، ح، هـ : الصواب.

(٦) من قوله : (لأن القيمة التي تجب). سقط من ح.

(٧) في ح : لا يرث.

(٨) في أ، هـ : موت.

(٩) العبارة ليست في "ح". وفي "ط" : (والله أعلم). وانظر النص في النكت ورقة ٤٣٥ وقد ساقه

بقوله : (وقد أنكر قول أشهب هذا بعض شيوخنا من أهل بلدنا وقال : العمد والخطأ سواء

...). وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٢٩/ب.

(١٠) (قال). سقطت من ح.

(١١) في ح : ولو.

(١٢) في ح، هـ : (يعجل السيد). وفي أ : (السيد) مطموسة. وفي تهذيب المدونة : (تعجل السيد).

(١٣) في "أ"، ط : (فحسبت). وفي "هـ" : (فحسبت).

أوفت^(١) بالكتابة عتقوا فيها، ولاتراجع بينهم، وإن كان في القيمة فضل فهو لورثته الذين معه [١٩٥/ب] في الكتابة ميراثاً^(٢).

وكذلك لو كان السيد هو الجاني، وليس لغرماء المكاتب أو العبد في قيمتهما^(٣) إذا قُتلا شيء، قتلها أحني أو السيد، ولا في شيء من قبل رقبتهما من نفس أو جرح^(٤)، كما لا يدخلون في ثمن العبد إن بيع، والدين باق في ذمتها، وعلى قاتل المكاتب قيمته عبداً مكاتباً^(٥) في قوة مثله على الأداء وصفته^(٦)، ولا ينظر إلى قلة ما بقي عليه وكثرته، حتى لو بقي عليه دينار فقط، وآخر لم يؤد شيئاً، فقتلها رجل، وكانت قوتها على الأداء سواء، وقيمة رقابها سواء، فقيمتها متفقة^(٧) وإذا^(٨) تفاضلت قيم^(٩) الرقاب خاصة وقوة الأداء واحدة فقيمتها مختلفة؛ وإنما يقوم^(١٠) على قدر قوته على الأداء مع قيمة رقبته^(١١).

وفي كتاب المكاتب ذكر من وضع عن مكاتبه ما عليه في المرض أنه يجعل^(١٢) في الثلث الأقل من قيمته مكاتباً أو من قيمة كتابته^(١٣).

(١) في ح : وإن وفّت.

(٢) المدونة ٦ / ٣٨٣ - ٣٨٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢١/أ.

(٣) في "أ، ط، هـ" : (قيمتها).

(٤) في أ، هـ : (ولا شيء من قبل رقبتهما في نفس أو جرح). وفي "ح" : (ولا شيء في قبل رقبتهما من نفس أو جرح).

(٥) في أ، هـ : وعلى قاتل المكاتب قيمة عبد مكاتب.

(٦) (وصفته). سقطت من "أ، هـ". وفي "ح" : (وضعفه في مصر). هكذا رُسمت وهكذا تُقرأ.

(٧) في أ، هـ : منفعه.

(٨) في أ، ح، هـ : وإن.

(٩) في ح : قيمة.

(١٠) في ح : تقوم.

(١١) المدونة ٦ / ٣٨٢، وتهذيب المدونة ل ٢٢١/أ.

(١٢) في أ، هـ : (يجعل). وهنا نهاية ل ٣٢/ب. هـ.

(١٣) المدونة ٦ / ٣٨٢ ٣٨٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢١/أ.

وقيل : بل عدد الكتابة^(١)، فاي ذلك حمل الثلث جازت الوصية^(٢).

٧١ - فصل [في الأبوين يكتبان فيولد لهما ولد ويُجنى عليه]

ومن كاتب عبده وأمه وهما زوجان في كتابة واحدة^(٣)، فحدث بينهما ولد، ثم جُني على الولد ما قيمته أكثر من الكتابة؛ فللسيد تعجيل الكتابة من ذلك ويعتقون^(٤)، وما فضل للولد ولا يرجع على أبويه بما عتقا به، وأما ما اكتسب^(٥) الابن فهو له، وعليه^(٦) أن يسعى معهما^(٧)، ويؤدي في الكتابة عل قدر قوته وأداء مثله، وليس للأبوين أن يأخذوا ماله إلا أن يخافا العجز^(٨)؛ فإن لهما أن يؤديا الكتابة^(٩) من مال الولد، وكذلك إن كان للأبوين مال وخاف الولد العجز؛ فإن الكتابة تؤدي^(١٠) من مال الأبوين، وليس للأبوين أن يعجزا أنفسهما إن كان لهما مال ظاهر، وكذلك الولد، ولا يرجع بعضهم على بعض بشيء مما أدى عن أصحابه^(١١).

وفي كتاب المكاتب إيعاب هذا^(١٢).

(١) في أ، هـ : (عند الكتابة). وفي "ح" : (الكتاب).

(٢) (الوصية). سقطت من أ. وانظر المدونة ٦ / ٣٨٣.

(٣) (واحدة). في ح فقط.

(٤) (ويعتقون). مطموسة في أ.

(٥) في أ، هـ : ما اكتسب.

(٦) في ح : وعليهم.

(٧) في جميع النسخ (معهم) بصيغة الجمع. وفي "أ"، هـ : (فله أن يبقى معهم). والمثبت موافق لما في المدونة ٦ / ٣٨٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢١ / أ.

(٨) (العجز). مطموسة في أ.

(٩) في "أ"، هـ : (فلمها أن يؤديا الكتابة). وفي "ح" : (فإن الكتابة تؤدي).

(١٠) (تؤدي). مطموسة في أ.

(١١) المدونة ٦ / ٣٨٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢١ / أ - ب.

(١٢) تهذيب المدونة ل ٢٢١ / ب.

[٧٢ - فصل : موت المكاتب وتركه ولداً لا يستطيعون السعي]

قال^(١) مالك : وإذا مات مكاتب^(٢) وترك ولداً لا سعاية فيهم؛ ربقوا مكانهم إلا أن يكون فيما ترك ما يودى^(٣) عنهم بنجومهم^(٤) إلى أن يبلغوا السعي^(٥) فيفعل ذلك بهم، أو يترك ولداً من^(٦) يسعى فيدفع المال إليهم؛ فإن لم يقووا ومعهم أم ولد للأب دفع إليها المال^(٧) إن لم يكن فيه وفاء، وكان^(٨) لها أمانة وقوة^(٩) على السعي؛ فإن لم يكن فيها ذلك وكان في المال مع ثمنها إن بيعت كفاف [١٩٦/أ] الكتابة؛ بيعت وأديت^(١٠) الكتابة، وعتق الولد أو يكون في ثمنها مع المال ما يودى إلى بلوغ الولد السعي، فإن لم يكن ذلك ربقوا أجمعون مكانهم^(١١).

[٧٣ - فصل : الجناية على المكاتب كالجناية على العبد]

قال^(١٢) مالك : لا اختلاف عندنا أن ما جُني على المكاتب كجناية عبد، وإن ذلك يتعجله السيد، ويحسب عليه من آخر النجوم؛ لحجته أن يعجز المكاتب فيرجع إليه معضوباً^(١٣).

(١) سقطت من ح.

(٢) في ح : المكاتب.

(٣) في ح : ما تودي.

(٤) من قوله : (لا سعاية فيهم). سقط من ط.

(٥) في ح : إلا أن يبلغ.

(٦) (ممن). سقطت من ط.

(٧) من قوله : (فيدفع المال إليهم). سقط من ط.

(٨) في ح : أو كان.

(٩) نهاية ل ٧١ / ب. أ.

(١٠) في أ، هـ : (وودا). وفي ط : (وودي).

(١١) المدونة ٦ / ٣٨٤ - ٣٨٥، وتهذيب المدونة ل ٢٢١ / ب.

(١٢) سقطت من ح.

(١٣) في أ، هـ : (مقصودا). وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٨٥ - ٣٨٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢١ / ب. والمواد

٧٤ - فصل [في جناية عبد المكاتب]

وإذا جنى عبد المكاتب فلسيده^(١) أن يسلمه أو يفديه على وجه النظر^(٢).

٧٥ - فصل [في جناية عبد المكاتب عليه]

والمكاتب إذا قتل عبه فلسيده إن يقتص منه في النفس والجراح بأمر الإمام، كعبدین له إلا أن يكون مع المكاتب ولد في كتابته فيصير له مثل مالسيد من الحجة في النفع بماله^(٣)، فإن اجتمع هو وهم على القصاص قتلوا، ومن أبى ذلك من سيد أو ولد فلا قتل للباقي، ثم إن صار العبد للولد^(٤) بالأداء^(٥) أو للسيد بالعجز؛ لم يكن لمن عفا منه ومنهم أن يقتله إن صار إليه، وإن صار لمن كان أراد القتل من ولد أو سيد فله أن يقتل^(٦).

٧٦ - فصل [في قتل المكاتب أو العبد لرجل عمدا والعفو عنهما على

استرقاقهما]

وإذا قتل المكاتب رجلاً عمداً فعفا أولياؤه على استرقاقه؛ بطل القتل، وعادت كالمخطأ، وقيل للمكاتب : أدّ الدية حالة، فإن^(٧) عجز عن ذلك خير

: أن السيد لا يدفع المال الذي في مقابل الجناية على المكاتب للمكاتب وإنما يأخذه السيد ويحسب للمكاتب من كتابته؛ لأنه يُخشى أن يأخذه المكاتب ويستهلكه ثم يعجز عن أداء كتابته فيرجع للسيد أعور أو مقطوع اليد، أو معضوب الجسد. انظر المدونة ٦ / ٣٨٦. والمعضوب في لغة العرب : (الضعيف ، والزَّيْن لاجراك به) القاموس ١٤٩ (مادة غضب).

(١) في أ، ح، هـ : (فله). وهو موافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٢١/أ.

(٢) المدونة ٦ / ٣٨٦، وتهذيب المدونة ل ٢٢١/ب.

(٣) في ط : لماله.

(٤) في أ، هـ : (لولده). وفي ط : (للعبد للولد). وكلمة (العبد) نهاية ورقة ٥٢ ط.

(٥) في ح : الكلمة ناقصة بعض الحروف حيث كُتبت (بال).

(٦) المدونة ٦ / ٣٨٦ - ٣٨٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢١/ب.

(٧) في ح : وإن.

سيده بين اسلامه أو افتدائه بالدية^(١).

قال^(٢) محمد : إذا جنى المكاتب فليل له : أذ الجنائية، فقال : ما عندي. فقد عجز، فيجبر سيده في إسلامه أو^(٣) افتدائه عبداً، وإن^(٤) قال : ما عندي الآن^(٥) ولكن^(٦) أودي^(٧) إلى أيام؛ فإنه لا يرق إلا بالسلطان فيقول له السلطان : إن أديت هذا من يومك وشبهه وإلا فأنت رقيق؛ جاز^(٨)، فإن أدى^(٩) وإلا فقد عجز، وعجز فيه سيده^(١٠).

قال في المدونة : وكذلك العبد إذا قتل رجلاً عمداً فعفا أولياؤه على أن يكون لهم؛ فسيده محير كما ذكرنا^(١١).

[٧٧ - فصل : في جناية المكاتب على عبد سيده أو مكاتبه]

وإذا جنى مكاتب على عبد لسيده أو على مكاتب آخر لسيده^(١٢) وهو معه في كتابة أو ليس معه في كتابة^(١٣)؛ فعليه تعجيل قيمته للسيد، فإن عجز رجع رقيقاً ويسقط^(١٤) ذلك عنه، وكذلك ما استهلك له؛ لأنه أحرز ماله،

(١) المدونة ٦ / ٣٨٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢١/ب.

(٢) سقطت من ح.

(٣) في ح : و.

(٤) في ح : ولو.

(٥) (الآن). سقطت من "أ". وهنا نهاية ل ٣٣/أ. هـ.

(٦) في ح : ولكن.

(٧) هكذا رسمت الكلمة في جميع النسخ وهو صواب.

(٨) (جاز). في "ح" فقط.

(٩) (فإن أدى). سقطت من ط.

(١٠) شرح تهذيب المدونة ل ٣٣٠/ب - ٣٣١/أ.

(١١) المدونة ٦ / ٣٨٧، وتهذيب المدونة ل ٢٢١/ب - ٢٢٢/أ.

(١٢) قوله : (أو على مكاتب آخر لسيده). سقط من ح.

(١٣) قوله : (أو ليس معه في كتابة). سقط من أ، هـ.

(١٤) في ح : يسقط.

بخلاف^(١) العبد يجني على السيد؛ لأن العبد لو استهلك مالا لسيدته لم يلزمه غرمه^(٢).

٧٨ - فصل [في العبدین يكاتبان كتابة واحدة فيجني أحدهما على الآخر]
ومن كاتب عبدین له في كتابة، فقتل^(٣) أحدهما الآخر، عمداً أو خطأ،
وهما أخوان أو أجنبيان، فللسيد أخذ القيمة في الخطأ، ويخیر في العمد
[١٩٦/ب] بين^(٤) أن يقتص أو يعفو على أخذ القيمة، فإن أخذها في عمد
أو^(٥) خطأ، و كان فيها^(٦) وفاء بالكتابة عتق بها الجاني، واتبعه السيد^(٧) بحصة
ما عتق به منها في عمد أو خطأ^(٨)، كان أحمأ أو أجنبياً^(٩).

م : لأنه^(١٠) لا يرث من القيمة كما لا يرث القاتل من الدية^(١١).

قال^(١٢) : ولا أتهم الجاني أن يكون أراد تعجيل العتق في القيمة التي أدى
إذا كان على أدائها قادراً قبل العتق ويعتق بها، فأما^(١٣) إن لم يكن للجاني مال،
أو كان معه أقل من القيمة، وللمقتول مال؛ فلا أعتقه فيما تركه المقتول، إن

(١) في ط : أحرز فإنه بخلاف.

(٢) المدونة ٦ / ٣٨٧ - ٣٨٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢/أ.

(٣) في أ : فقال.

(٤) في أ، هـ : ويخير في العبدین.

(٥) (عمد أو) . مطموسة في "أ".

(٦) في "أ، ح، هـ" : (وفيها) ، بسقوط (كان) من العبارة. وفي "ط" : (وكان فيهما) .

(٧) (السيد) . في "ح" فقط. وهي ضمن سقط في "ط" تأتي الإشارة إليه.

(٨) من قوله : (عتق بها الجاني) . سقط من ط.

(٩) المدونة ٦ / ٣٨٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢/أ.

(١٠) (لأنه) . سقطت من ح.

(١١) شرح تهذيب المدونة ل ٣٣١/ب.

(١٢) الكلمة خالية عن الاعمام في أ، هـ. وقد رُسمت (مال) فتكون مرتبطة بما قبلها وتُقرأ : (لا

يرث القاتل من الدية مال) . والصواب المثبت.

(١٣) في ح : وأما.

قتله عمداً إذا استحيى^(١) للتهمة^(٢) على تعجيل العتق هاهنا، ويكون عليه قيمة المقتول؛ فإن كانت كفافاً عتق، واتبعه السيد بما ينوبه منها^(٣) وإلا عجز^(٤)، وإن أدّى القيمة ولم تف بالكتابة^(٥)، أخذها السيد وحسبها^(٦) له^(٧) في^(٨) آخر الكتابة^(٩).

محمد : ولا يؤدي^(١٠) من مال المقتول تمام الكتابة، وإن كانا أخوين^(١١).

قال ابن القاسم : ويسعى هذا القاتل فيما بقي عليه، فإن أدّى عتق، ورجع^(١٢) عليه السيد بما كان حسبه^(١٣) له من القيمة في حصته من الكتابة، وإن كان القتل خطأ؛ عتق القاتل في تركة المقتول؛ إذا لم يكن في القيمة التي أدّى وفاء بالكتابة، كان أنحاً أو أجنبياً^(١٤)؛ لأنه لا تهمة عليه، إلا أن السيد يرجع على الأجنبي بما أدّى عنه من المال الذي تركه المكاتب^(١٥) وبقيمة المقتول

(١) في ح : إذا استحيى.

(٢) في أ، ح، هـ : التهمة.

(٣) من قوله : (ويكون عليه قيمة المقتول) سقط من أ، ط، هـ. والمثبت كما في "ح" وموافق لما في المدونة ٦ / ٣٨٨ وتهذيب المدونة ل ٢٢٢ / أ.

(٤) في أ، ط، هـ : ويعجز. والمثبت كما في ح، وموافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٢٢ / أ.

(٥) في ح : يفتد الكتابة.

(٦) في أ، هـ : وحسبها.

(٧) سقط من "ح، ط".

(٨) في ح : من.

(٩) المدونة ٦ / ٣٨٨ - ٣٨٩، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢ / أ.

(١٠) في ح : تؤدي.

(١١) شرح تهذيب المدونة ل ٣٣١ / ب. وعَلَّل الشارح ذلك فقال : (لأن القتل عمد فالتهمة قائمة).

(١٢) في أ، هـ : ويرجع.

(١٣) في أ، ط، هـ : حسبه. وهنا نهاية ل ٧٢ / أ. أ.

(١٤) في أ، هـ : إن كان أجنبياً.

(١٥) في "أ، ط، هـ" : (المقتول). والمثبت كما في "ح"، وموافق لما في المدونة ٦ / ٣٨٩، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢ / أ.

أيضاً، ولا يرجع السيد على الأخ بما عتق به من العركة، ويرجع عليه بقيمة المقتول^(١)؛ لأن القاتل خطأ يرث من المال، ولا يرث من الدية^(٢).

محمد : قال^(٣) أشهب : وإذا لم يكن مع الأخ القاتل خطأ ما يؤدي منه^(٤) القيمة^(٥)، أو كان معه بعضها؛ عجل تمام الكتابة من مال المقتول وعتق^(٦)، واتبع القاتل بجميع القيمة أو بما أدى عنه منها، وإن^(٧) كان في القيمة التي أدى وفاء بالكتابة فإنما تؤدي الكتابة من هذه القيمة لامن مال المقتول، وقاله ابن القاسم، وأشهب^(٨).

ابن المواز : وإذا كان^(٩) أخوان في كتابة، فقتل أحدهما الآخر، ولم يكن السيد^(١٠) قبض من الكتابة^(١١) شيئاً، وقيمة المقتول مثل الكتابة فأداها القاتل وعتق؛ فليرجع عليه السيد بما عتق به^(١٢) منها، وذلك نصفها إن^(١٣) كانا^(١٤) [١٩٧/أ] في الكتابة معتدلين.

(١) (المقتول). سقطت من "أ".

(٢) في "أ" : (دته). وانظر النص في المدونة ٦/ ٣٨٩، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢/أ. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٣١/ب.

(٣) في ح : وقال.

(٤) منه . في ح فقط.

(٥) في "أ"، ط، هـ : للقيمة.

(٦) (وعتق). سقطت من ح.

(٧) في أ، هـ : (إن). وفي "ح" : (فإن).

(٨) شرح تهذيب المدونة ل ٣٣١/ب.

(٩) في ح : كانا.

(١٠) في ح : للسيد.

(١١) في ح : الكتاب.

(١٢) (به). ليس في ح.

(١٣) في ح : وإن.

(١٤) نهاية ل ٣٣/ب. هـ.

وقال^(١) أشهب : يرجع عليه بجميعها، وجعله كموت أحد المكاتين؛ أنه^(٢) لا يوضع بذلك عن^(٣) الباقي شيء ولا يعجبنا^(٤) ذلك؛ لأن قيمة المقتول عوض منه في النفع^(٥) بها، والميت إذا ترك مالا أدت منه الكتابة، ورجع على من معه من الأجنيين بحصته بعد محله^(٦)، وإذا لم يدع شيئا لم يرجع على الباقيين بشيء، وهذا قول ابن القاسم، وعبد الملك، وغيرهما. وهو الصواب إن شاء الله تعالى^(٧).

[٧٩ - فصل : في المكاتب يقتله أجني، ومن كاتبوا كتابة واحدة فجنى أحدهم وعجزوا عن الغرم]

ومن المدونة : والمكاتب إذا قتله أجني فأدى قيمته؛ عتق فيها من كان معه في الكتابة^(٨)، ولا يرجع عليه بشيء إذا كان ممن^(٩) لا يجوز له ملكه^(١٠).

وإذا جنى^(١١) أحد المكاتين في كتابة فعجز عن الغرم فإن لم يؤد من معه في الكتابة الأرض حالا عجزا^(١٢)، وإن لم^(١٣) يحل شيء من نجومهما^(١٤)، وخير

(١) سقطت من ح.

(٢) في ح : لأنه.

(٣) في أ، هـ : على.

(٤) في ح : (فلا يعجبنا). وهنا نهاية ورقة ٥٣ ط.

(٥) في ح : بالنفع.

(٦) (بعد محله). سقطت من ح.

(٧) (وهو الصواب إن شاء الله تعالى). سقطت من "ح". وانظر النص في شرح تهذيب المدونة

ل ٣٣١/أ.

(٨) في ح : (عتق معه من كان فيها في الكتابة).

(٩) في ح : مما.

(١٠) المدونة ٦ / ٣٨٩، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢ / أ - ب.

(١١) في ط : جن.

(١٢) في أ، ح، هـ : عجز.

(١٣) (لم). سقطت من ح.

(١٤) في أ، هـ : نجومها.

السيد في الجاني وحده^(١)، ولو أدى الذي معه الأرض ثم عتقا^(٢)؛ رجع به عليه إلا أن يكون ممن يعتق عليه فلا يرجع عليه، كأدائه عنه الكتابة^(٣).

قال^(٤) محمد : قال أشهب : وكذلك كل من بينهما رحم وإن لم يتوارثا^(٥).

محمد : ولا يعجبنا هذا بل يرجع على كل من لا يعتق^(٦) عليه بالملك لو^(٧) كان حراً، وهذا^(٨) قول ابن القاسم، وعبد الملك، وابن عبد الحكم، وأصبغ^(٩).

[٨٠ - فصل : في قتل المكاتب ولدها عمداً]

قال في المدونة : وإذا قتلت مكاتب^(١٠) ولدها عمداً لم تقتل به ولا يقاد من الأبوين إلا في مثل أن يضجعه فيذبحه، وليس للمكاتب أن يعفو عن قاتل [عبده]^(١١) عمداً أو خطأ على غير شيء إن منعه سيده؛ لأنه معروف صنعه؛

(١) في أ، هـ : وده.

(٢) في ح : عتق.

(٣) المدونة ٦ / ٣٨٩، ٣٩٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢/ب.

(٤) في ح فقط.

(٥) شرح تهذيب المدونة ل ٣٣١/ب.

(٦) في أ، هـ : (لا يضيف). هكذا رُسمت.

(٧) في ط : ولو.

(٨) في ح : وهو.

(٩) وقع تقديم وتأخير في الأسماء في "أ، هـ" : (ابن القاسم، وابن عبد الحكم، وأصبغ، وعبد الملك).

وترتيبهم حسب الرفاة : (ابن القاسم، ابن عبد الحكم، عبد الملك، أصبغ). وانظر النص في

شرح تهذيب المدونة ل ٣٣١/ب.

(١٠) في ح : المكاتب.

(١١) في جميع النسخ (عن قاتل ولده). وفي المدونة ٦ / ٣٩٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢/ب، وشرح

تهذيب المدونة ل ٣٣١/ب : (عن قاتل عبده). والذي يظهر من السياق أن هذا هو الصواب

ولذلك أثبتناه. والله أعلم بالصواب.

لأن للسيد^(١) منعه من هبة ماله، ومن صدقته، ويخبر سيد^(٢) الجاني إذا كان عبداً بين فدائه أو اسلامه رقاً للمكاتب، ولو طلب هو أن يقتص^(٣) وعفا سيده^(٤) على أخذ قيمة العبد فذلك للسيد دونه إلا أن يعجل المكاتب كتابته^(٥) فيتم له ما يشاء^(٦) من عفو أو قصاص^(٧).

[٨٩ - فصل : في جناية السيد على مكاتب مكاتبه]

وإذا قتل السيد مكاتباً لمكاتبه أو عبداً؛ غرم له قيمته معجلاً، ولم يقاصه بها من كتابته؛ لأنه جنى على مال له لا على^(٨) نفسه، فإن كان للمكاتب الأسفل ولد فللمكاتب الأعلى تعجيل تلك القيمة من سيده ويأخذها قصاصاً من آخر كتابة المقتول، ويسعى ولد المقتول فيما بقي، وإن^(٩) كانت كفافاً عتقوا، وإن كان فضلاً ورثوه^(١٠).

قال^(١١) ابن المواز : [١٩٧ / ب] وإن كان^(١٢) السيد عديمّاً بيع عليه كتابة^(١٣) مكاتبه فيما وجب عليه لمكاتبه من قيمة المكاتب المقتول ويكون

(١) في أ، هـ : السيد.

(٢) في ط : السيد.

(٣) في ط : القصاص.

(٤) في ح : سيد.

(٥) في ح : المكاتب من كتابة.

(٦) في ح : ما شاء.

(٧) المدونة ٦ / ٣٩٠، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢ / ب.

(٨) في ح : ولا على.

(٩) في أ، هـ : فإن.

(١٠) المدونة ٦ / ٣٩١، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢ / ب.

(١١) سقطت من ح.

(١٢) سقطت من "ح". وهنا نهاية ٧٢ / ب. أ.

(١٣) (كتابة). سقطت من ح.

المكاتب مكاتباً لمن اشتراه على حاله، فإن^(١) عجزت كتابته عن قيمة المقتول اتبعه^(٢) المكاتب المباع^(٣)، بذلك^(٤)، وإن أراد المكاتب أن يشتري كتابة نفسه بما وجب له على سيده من قيمة مكاتبه فذلك له، وهو أحق بذلك من غيره، ويخرج حراً^(٥).

م^(٦) : وهذا^(٧) جارٍ على قول الغير في كتاب أمهات الأولاد إذا وطئ الرجل أمة مكاتبته^(٨) فحملت، وعلى قول ابن القاسم فيها يجب^(٩) أن يكون يقاصه السيد بالكتابة في العسر؛ فإن^(١٠) كانت كفافاً عتق المكاتب، وإن بقي^(١١) له من القيمة شيء اتبع به^(١٢) سيده^(١٣)، فذلك كما قال في وطء أمة مكاتبته^(١٤)، وهذا بين^(١٥).

(١) في "أ، ح، هـ" : وإن.

(٢) في ح : تبعه.

(٣) في "أ، ط، هـ" : (المبتاع). وفي شرح تهذيب المدونة ل ١/٣٣٢ : (المبيع).

(٤) سقط من ح.

(٥) النكت ورقة ٤٣٥، وشرح تهذيب المدونة ل ١/٣٣٢.

(٦) سقط من ح.

(٧) في أ، هـ : وهو.

(٨) في أ، هـ : (مكاتبته). بإصحام الماء، وبينهما فرق.

(٩) في ح : يجب.

(١٠) في أ، ط، هـ : وإن.

(١١) نهاية ل ٣٤ / أ. هـ.

(١٢) (٤). في ح فقط.

(١٣) في ط : لسيده.

(١٤) في أ، هـ : (مكاتبته).

(١٥) انظر المسألة في المدونة ٣ / ٣١٩ - ٣٢٠. وانظر النص في النكت ورقة ٤٣٥ - ٤٣٦، وشرح

تهذيب المدونة ل ١/٣٣٢.

٨٢ - فصل^(١) [من عجل عتق مكاتبه أو عبده فماتا وعليهما دين]

قال في الجنائيات : ومن عجل عتق مكاتبه^(٢) أو أعتق^(٣) عبده^(٤) وكتب عليهما^(٥) مالا يدفعانه إليه وثبتت حرمتهم ثم ماتا، أو فلسا؛ لم يدخل السيد مع الغرماء ولا يكون^(٦) له إلا ما فضل بعد الدين^(٧).

م : والسيد هاهنا بخلاف المجني عليه يقوم على الجاني وقد فلس؛ فإنه يحاص الغرماء بدية جرحه، ولأن^(٨) دين المجني^(٩) عليه^(١٠) إنما وجب ذلك عليه^(١١) بسبب فعل الجاني فأشبه^(١٢) ما يستحدثه^(١٣) من ديون المباحات^(١٤)، وما جعله السيد على عبده^(١٥) لاصنع للعبد فيه^(١٦) ففارق^(١٧) جنايته، وأيضاً فإن عتق عبده على مال يكون عليه ككاتبته^(١٨) إياه، فكما لا يحاص بالكتابة

(١) في "ط" فقط.

(٢) في أ، هـ : مكاتبته.

(٣) في أ، هـ : عتق.

(٤) في ط : عنده.

(٥) في "ح، ط" : (عليه). والمثبت كما في "أ، هـ". وموافق لما في تهذيب المدونة.

(٦) في ح : ولم يكن.

(٧) المدونة ٦ / ٣٩٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢/ب.

(٨) في ح : وله.

(٩) في ح : للمجني.

(١٠) من قوله : (بخلاف المجني عليه). سقط من ط.

(١١) (عليه). سقط من أ، هـ.

(١٢) في ط : وأشبه.

(١٣) في أ، هـ : يتحدث.

(١٤) في ح : المتابعات.

(١٥) (عبده). سقطت من ح.

(١٦) في ح : (ولا صنع فيه للعبد). وفي "ط" : (ولا صنع للعبد فيه).

(١٧) في أ : ففرق.

(١٨) في ح : ككاتبته.

الغرماء^(١) فكذلك لا يحاص بهذا^(٢).

م : والمكاتب^(٣) في هذا عندي^(٤) بخلاف العبد، لا يجوز على المكاتب أن يعتقه على مال يبقى عليه إلا أن يكون مثل الكتابة فأقل فأما^(٥) أن يعتقه على أن يكتب عليه ألف^(٦) دينار وكتابته مئة فلا يجوز ذلك عليه^(٧) إلا برضاه، والعبد لا ضرر عليه في ذلك^(٨).

وفي كتاب العتق من هذا.

قال ابن القاسم : وليس لسيد المكاتب^(٩) إن يفلس^(١٠) مكاتبه إلا عند محل النجم فينظر في حال العبد في^(١١) العجز والأداء^(١٢).

٨٣ - فصل [في موت المكاتب بعد جنايتها وولادتها]

وإذا ولدت المكاتب بعد أن جنت ثم ماتت هي؛ فلا شيء على الولد، وكذلك الأمة إذا ولدت بعد الجنابة ثم ماتت^(١٣)؛ فلا شيء على الولد ولا على السيد، ولو لم تمت لم تكن الجنابة إلا في رقبتها، ولا تكون^(١٤) في ولدها

(١) في ح : للغرماء.

(٢) في ح : (بها هذا). وانظر النص في النكت ورقة ٤٣٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٢/أ.

(٣) نهاية ورقة ٥٤ ط.

(٤) في أ، هـ : عندي في هذا.

(٥) (فأما). مطبوسة في ط.

(٦) (ألف). سقطت من "٣".

(٧) (علوه). سقطت من ح.

(٨) (في ذلك). سقطت من ح.

(٩) في ط : للسيد المكاتب.

(١٠) في ح : فلس.

(١١) (العبد في). سقطت من ح.

(١٢) المدونة ٦/٣٩٣، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢/ب.

(١٣) (ثم ماتت). سقطت من ح.

(١٤) في ح : ولا يكون.

ولدتهم قبل الجناية أو بعدها [١٩٨/أ] وقاله مالك^(١).

تم كتاب جنائيات العبيد بحمد الله وعونه وصلى الله على محمد رسوله وعبيده^(٢).

(١) المدونة ٦/ ٣٩٣ - ٣٩٤، وتهذيب المدونة ل ٢٢٢/ ب - ٢٢٣ / أ.

(٢) العبارة من "ط". وهي مختلفة في النسخ. ففي "أ" : (كمل كتاب الجنائيات بحمد الله وحسن عونه). وفي "ح" : (تم كتاب الجنائيات من الجامع لابن يونس الصقلي رحمة الله عليه) وفي "هـ" : (كمل كتاب الجنائيات بحمد الله تعالى). ثم إن نسخة "ط" تختلف ترتيب الكتب فيها حيث جاء بعد هذا كتاب الجراح، وفي باقي النسخ جاء كتاب الديات. والعمل على ما في النسخ الثلاث، وقد سبق التنويه عن هذا.

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١)

كتاب الديات

[الباب الأول]

في (٢) دية أهل الكفر، والعبيد، وذكر العاقلة وحملها للدية

[١- فصل : في مقدار دية أهل الذمة والجوس في النفس والجراح]

روى (٣) ابن وهب عن عمرو^(٤) بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) قال : (عَقْلُ^(٦) الْكَافِرِ نَصْفُ عَقْلِ الْمُؤْمِنِ)^(٧).

وقضى به عمر بن عبد العزيز، وقاله فقهاؤنا - يعني بالمدينة^(٨) - : أن دية

(١) العبارة مركبة من جميع النسخ.

(٢) في ح : وبي.

(٣) في أ : وروى.

(٤) في ح : عمر.

(٥) نهاية ل ٧٣ / أ. أ.

(٦) في ط : (عن الرسول عليه السلام أنه عقل).

(٧) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢ / ١٨٠ ، ٢١٥ ، ضمن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم

بمكة عام الفتح. وأخرجه الترمذي - من طريق ابن وهب - في كتاب الديات، باب لا يقتل مسلم

بكافر، تحفة الأحوذى ٤ / ٦٧١ وقال : (حديث حسن). وأخرجه النسائي - من طريق ابن

وهب وباللفظ نفسه - في كتاب القسامة، باب كم دية الكافر؟ ٨ / ٤٥. وأخرجه ابن ماجه في

كتاب الديات، باب دية الكافر ٢ / ٨٨٣. وعنده في السند "عبد الرحمن بن عباس" قال

البوصيري في الزوائد : (لم أر من ضعفه ولا من وثقه).

(٨) في ح : (وقاله الفقهاء السبعة بالمدينة). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في شرح

تهذيب المدونة ل ٣٥١/ب. وأما النوادر ل ٢٩٥/أ فباعتبارها : (وقاله فقهاء بعض أهل المدينة).

أهل الكتاب على النصف من دية^(١) المؤمن^(٢)، واجتمع على ذلك أهل العلم^(٣)، وأن دية نسائهم على النصف من دية رجالهم^(٤).

وقال مالك^(٥) : ما أعرف في نصف الدية فيهم^(٦) إلا قضاء عمر بن عبد العزيز، وكان إمام هدى^(٧) وأنا أتبعه^(٨).

قال : ودية المجوسي ثمان مئة درهم، ودية المجوسية أربع مئة درهم^(٩).

محمد : وروي ذلك عن عمر^(١٠)، وعلي، وابن مسعود^(١١)، وكثير

(١) قوله : (أهل الكتاب على النصف من دية) . سقط من أ.

(٢) الأثر عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العقول، باب ما جاء في دية أهل الذمة ٢ / ٦٥٨ . وهو قول الإمام مالك كما في المدونة ٦ / ٣٩٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ / أ، والنوادر ل ٢٩٥ / أ.

(٣) النوادر ل ٢٩٥ / أ. ولعل المصنف وصاحب النوادر يريدان - والله أعلم - أهل العلم من أصحاب مالك رحمه الله، كما صرح به ابن رشد في المقدمات ٣ / ٢٩٥ حيث قال : (وأما دية اليهودي والنصراني فإنها مثل نصف دية الحر المسلم. هذا الذي ذهب إليه مالك رحمه الله تعالى ورواه في موطأه عن عمر بن عبد العزيز وتابعه عليه عامة أصحابه).

أما إذا كان المراد عامة أهل العلم فليس كذلك فقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم من السلف : إلى أن دية اليهودي والنصراني مثل دية الحر المسلم. وذهب ابن المسيب وعطاء والشافعي وغيرهم : إلى أن ديتهم ثلث دية المسلم. راجع المسألة في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ٥ / ١٥٥، والتمهيد ١٧ / ٣٥٩ - ٣٦٠، والاستذكار ٢٥ / ١٦٢ - ١٧٠، والمغني ١٢ / ٥١ - ٥٣.

(٤) المدونة ٦ / ٣٩٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ / أ، والنوادر ل ٢٩٥ / أ.

(٥) نهاية ل ٣٤ / ب. هـ.

(٦) في ح : (في النصف فيهم).

(٧) في أ، ح، هـ : (إمام هذا). بالمعجمة.

(٨) النوادر ل ٢٩٥ / أ، والمتقى ٧ / ٩٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥١ / ب.

(٩) الموطأ ٢ / ٦٥٨، والمدونة ٦ / ٣٩٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ / أ، والنوادر ل ٢٩٥ / أ.

(١٠) في ح : (عمر بن عبد العزيز).

وأنظر الأثر عن الفاروق رضي الله عنه في مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب دية

المجوسي ١٠ / ٩٥، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب من قال : الذمي على النصف

أو أتى ٩ / ٢٨٨، والبيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الديات، باب دية أهل الذمة ٨ / ١٠٠، ١٠١.

(١١) أنظر الأثر عن علي وابن مسعود في سنن البيهقي في كتاب الديات باب دية أهل الذمة ٨ / ١٠١.

من التابعين^(١).

قال : وعلى أهل الذهب ستة^(٢) وستون^(٣) ديناراً وثلاثاً دينار، والمرأة نصف ذلك، وذلك من صرف اثني عشر درهماً بدینار، كذلك^(٤) حسب^(٥) الديّات، وجراحهم على حساب ديّاتهم^(٦).

محمد : وإن كانوا أهل إبل فدية الرجل منهم ستة أبصرة وثلاثاً بعير على أسنان^(٧) الخمسة في الخطأ، بعير وثلاث من كل صنف، وفي العمد على المربعة بعيران إلا ثلث من كل صنف، والمرأة على نصف ذلك^(٨).

قال مالك فيه وفي المدونة^(٩) : وجراحهم في^(١٠) ديّاتهم على قدر جراح المسلمين من ديّاتهم^(١١).

(١) النوادر ل ٢٩٥/٢. ومن الذين قالوا بهذا القول : سعيد بن المسيّب، وسليمان بن يسار، وعطاء، وعكرمة، والحسن، والشافعي، وإسحاق. انظر : مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب دية الجوسي ٩٤ / ١٠ - ٩٥، ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديّات، باب من قال : الذمى على النصف أو أقل ٢٨٩/٩، والبيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الديّات، باب دية أهل الذمة ٨ / ١٠١. والاستذكار ١٦٥/٢٥، والمغني ٥٥/١٢.

(٢) في أ، هـ : (ست).

(٣) في ح : (وخمسون). وهو خطأ لأن الدينار اثنا عشر درهماً وحاصل ضرب (١٢) في ستة وستين وثلاثين يكون (٨٠٠) درهماً. وليس الحاصل كذلك لو ضربنا (١٢) في ستة وخمسين وثلاثين.

(٤) في ح : (وكذلك).

(٥) في أ، هـ : (حسب). وفي "ح" : الكلمة مهمة.

(٦) النوادر ل ٢٩٥ /، وانظر المقدمات ٢٩٦/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥١/ب.

(٧) في أ، هـ : (انسان).

(٨) النوادر ل ٢٩٥ /، وانظر المقدمات ٢٩٦/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥١/ب.

(٩) من قوله : (من كل صنف، والمرأة). سقط من ح.

(١٠) في ح : من.

(١١) الموطأ ٦٥٨/٢، والمدونة ٦ / ٣٩٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤/أ، والنوادر ل ٢٩٥/أ.

٢ - فصل [في جناية المسلم على الذمي أو المجوسي خطأ بقتل أو جراح وبالعكس]

وإن قتل مسلم ذمياً خطأ حملت عاقلته الدية في ثلاث سنين^(١).

وكذلك إن كانوا جماعة؛ فالدية على عواقلهم.

والدييات كلها دية المسلم والمسلمة، والذمي والذمية، والمجوسي والمجوسية؛ إذا وقعت تحملها العاقلة في ثلاث سنين^(٢).

ديات الأنفس في
للمسلمين وغيرهم
تحملها العاقلة

وإن جنى مسلم على مجوسية خطأ^(٣) ما يبلغ^(٤) ثلث ديتها؛ حملته عاقلته^(٥)، مثل أن يقطع لها إصبعين، فيحمل ذلك عاقلته؛ لأن ذلك أكثر من ثلث^(٦) ديتها^(٧)؛ لأن لها^(٨) في الإصبعين مثل مال الرجل منهم^(٩)، وذلك^(١٠) مئة وستون درهماً، وإنما ثلث ديتها مئة^(١١) وثلاثة وثلاثون درهماً وثلث درهم. وكذلك كل امرأة دية إصبعيها^(١٢) أكثر من ثلث ديتها؛ لأنها فيها كالرجل.

جناية للمسلم على
مجوسية ما يبلغ ثلث
ديتها تحمله العاقلة

كل امرأة دية إصبعيها
أكثر من ثلث ديتها

قال مالك^(١٣) : ولو جنت امرأة على رجل ما يبلغ^(١٤) ثلث ديتها

(١) المدونة ٦ / ٣٩٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ أ/.

(٢) المدونة ٦ / ٣٩٥ - ٣٩٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ أ/.

(٣) (خطأ). سقطت من ح. وفي "ط" مذكورة بعد قوله الآتي : (ثلث ديتها).

(٤) في أ، هـ : (ما بلغ). وفي "ح" : (ما لم يبلغ).

(٥) في أ، هـ : (العاقلة).

(٦) (ثلث). سقطت من أ.

(٧) المدونة ٦ / ٣٩٦، ٣٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ أ/، والنوادر ل ٣ أ/.

(٨) (لها). سقط من ط.

(٩) من قوله : (فتحمل ذلك عاقلته). سقط من ح.

(١٠) في ح : (محمد : وذلك).

(١١) (مئة). سقطت من ح.

(١٢) في جميع النسخ (إصبعيها) وهو خطأ.

(١٣) (مالك). سقطت من ح.

(١٤) في ح : (ما لم يبلغ).

[١٩٨/ب] حملته عاقلتها أيضاً. قال مالك^(١) : والأول أبين^(٢).

قال : وأصل هذا أن الجناية إذا بلغت ثلث دية الجاني، أو ثلث دية المجني عليه؛ حملته^(٣) العاقلة، وثلث دية المجني عليه أبين^(٤).

تحمل العاقلة ثلث دية
الجاني أو ثلث دية
المجني عليه

قال : ولو جنى^(٥) مجوسي أو مجوسية على مسلم ما يبلغ^(٦) ثلث دية^(٧) الجاني؛ حمل ذلك أهل معاقلتهم^(٨) الرجال منهم دون النساء، وهم الذين يؤدون معهم الخراج^(٩).

قال^(١٠) مالك : وإن جنى نصراني جنانية؛ حمل ذلك أهل جزيرته^(١١)، وهم

(١) (قال مالك). سقطت من ح.

(٢) المدونة ٦/ ٣٩٦، ٣٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ / أ، والنوادر ل ٣/ أ. قوله : (والأول أبين) : (يعني مراعاة دية المجني عليه). قاله في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٢/ أ.

(٣) في أ، هـ : (حملتها).

(٤) المدونة ٦/ ٣٩٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ / أ، والنوادر ل ٣/ أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٢/ أ. قوله : (وثلث دية المجني عليه أبين) (لأن الجناية بالمجني عليه أخص منها بالجاني) قاله ابن رشد في البيان والتحصيل ١٥/ ٤٦٥. وقاله في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٢/ أ وزاد : ولأن الاعتبار بالمأخوذ عن المتلف فكان أبين). وفي العتبية عن مالك ١٥/ ٤٦٥ : أن العاقلة لا تحمل إلا ثلث دية المجني عليه خاصة وأنكر مالك رحمه الله تعالى أن العاقلة تحمل ثلث دية الجاني. وكذلك فيها في ١٦ / ٢١ : (وسئل عما تحمل العاقلة مما يبلغ ثلث العقل أذلك إذا بلغ عقل ما جنى الجاني ثلث عقل نفسه أم ثلث عقل المجني عليه . . . ؟ فقال : إنما الأمر فيه أن ينظر إلى عقل المجني عليه إذا كان أحدهما رجلاً والآخر امرأة، فإذا بلغت الجنانية ثلث عقل المجني عليه حملت ذلك عاقلة الجاني . . .). وانظر النوادر ل ٢ / ب.

(٥) في أ : (ولو جنى عليه). والظاهر أن كلمة "عليه" مضروب عليها.

(٦) في أ، هـ : (ما بلغ). وفي "ح" : (ما لم يبلغ).

(٧) (دية). مكررة في ط. وهنا نهاية ورقة ٧٢ ط.

(٨) في ح : (عواقلهم).

(٩) في أ، هـ : (الخراج). وانظر النص في المدونة ٦/ ٣٩٦ - ٣٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ / أ.

ب، والنوادر ل ٢/ أ.

(١٠) سقطت من ح.

(١١) في ح : (جزيرتهم).

أهل كورته^(١) الذين خراجهم معهم^(٢).

وإن^(٣) قتل ذمي مسلماً خطأ؛ حمل ذلك عاقلته^(٤).

٣ - فصل [فيما يلزم بالجناية على عبيد الكفار بقتل أو جراح]

وعلى قاتل عبيدهم قيمتهم ما بلغت، كعبيد^(٥) المسلمين؛ وإن كانت القيمة أضعاف الدية، إلا أن في مأمومة العبد وجائفته في كل واحدة^(٦) ثلث قيمته، وفي منقلته عشر قيمته ونصف عشر قيمته^(٧)، وفي موضحته نصف عشر قيمته، وفيما سوى ذلك من جراحاته^(٨) ما نقصه بعد برئه^(٩).

م^(١٠) : إنما قال ذلك : لأن دية العبد^(١١) هي قيمته فكما^(١٢) كان ذلك فيها من دية الحر، فكذلك يكون^(١٣) فيها من قيمة العبد، وكما كان للحر فيما سواها من جراحاته حكومة كان في ذلك للعبد^(١٤) ما نقصه؛ لأن ذلك تفسير

تفسير الحكومة

(١) قال في المصباح ٥٤٣/٢ (مادة كور) : (الكُورَةُ : الصُّنْعُ ويطلق على المدينة والجمع "كُورٌ" مثل "غُرْفَةٍ وَغُرْفَةٍ") وقال في (مادة : صنع) ٣٤٥/١ : (الصُّنْعُ الناحية من البلاد والجهة أيضاً والمحلة وهو في صنْع بني فلان أي في ناحيتهم ومحلهم).

(٢) في ط : (خراجهم معه). وانظر النص في المدونة ٦/٣٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤/ب. والنوادر ل ٣٠٦/ب، ١/٢ - ب.

(٣) في أ، هـ : (فإن).

(٤) المدونة ٦/٣٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤/ب.

(٥) في ط : (مثل عبيد).

(٦) في ح : (واحد).

(٧) من قوله : (وفي منقلته). سقط من ح.

(٨) في ح : (جراحه).

(٩) المدونة ٦/٣٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤/ب.

(١٠) سقط من ح.

(١١) في ح : العبد.

(١٢) في ح : (كما).

(١٣) في ح : (كان).

(١٤) في أ، هـ : (للعبيد). وفي "ح" : (العبد).

الحكومة^(١) : أن يقوم الجروح أن لو^(٢) كان عبداً سليماً ثم يقوم مجروحاً فما نقص من قيمته سليماً^(٣) كان على الجراح مثله من الدية؛ فكذلك^(٤) يكون في العبد مانقصه من قيمته فعُكِم فيه حكم الحر^(٥) في الوجهين، وهذا بين^(٦).

م : وإن برأت الجائفة أو المأمومة أو^(٧) المنقلة أو الموضحة^(٨) على شين؛ فقال بعض المتأخرين^(٩) : ينظر إلى مانقصه ذلك الجرح؛ فإن يكن أكثر من دية الجرح أعطي ما نقصه، وإن يكن أقل أعطي دية الجرح، إنما له الأكثر من دية الجرح^(١٠) أو مانقصه. وظهر لي أن دية الجرح له ثابتة على كل حال، وله زيادة عليه^(١١) ما شأنه، يقوم على أنه جريح^(١٢) سالم مما^(١٣) شأنه، ثم يقوم على أنه جريح بذلك الشين، فما نقصه من ذلك غرمه مع^(١٤) دية الجرح، كما يصنع في الحر، وهذا على قول ابن القاسم، وأما على قول أشهب : فلا شيء

هل يأخذ العبد ما نقصه
إذا برئت الجائفة أو
للمأمومة أو المنقلة أو
للموضحة على شين أو لا

(١) في ط : (للحكومة).

(٢) في أ، ح، هـ : (آلو).

(٣) نهاية ل ٣٥ / أ. هـ.

(٤) في ح : (وكذلك).

(٥) في أ، هـ : (فعُكِم فيه حكم). والمثبت كما في "ح، ط". والذي في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٢/ب : (فعُكِم فيه بحر الحر).

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٢/ب. وانظر النوادر ل ٢٧٠/ب، والتفريع ٢/٢١٥، والمعونة ٣/١٠٣٩، والكافي ٥٩٩، والمقدمات ٣/٣٢٨، والتنبيهات للقاضي عياض ل ١٧٤/ب، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/٢٠٧ - ٢٠٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٥/ب.

(٧) في ط : (و).

(٨) نهاية ل ٧٣ / ب. أ.

(٩) قال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٢ / ب : (بعض المتأخرين هو عبد الحق). يعني صاحب التكت فهذا قوله فيها ورقة ٤٣٩.

(١٠) من قوله : (أعطي ما نقصه، وإن يكن أقل). سقط من ح.

(١١) في أ، هـ : (زيادة علة).

(١٢) من قوله : (له ثابتة على كل حال). سقط من ح.

(١٣) في ط : (من ما).

(١٤) (مع). سقط من ط.

عليه إلا دية الجرح^(١) المفروضة، ولا شيء عليه في الشَّيْن؛ لأنه كذلك يقول في الحر فاعلم^(٢).

٤ - فصل [في جناية أهل الذمة بعضهم على بعض]

قال^(٣) ابن القاسم : وإذا^(٤) أصاب أهل الذمة بعضهم بعضاً^(٥) خطأ حمل ذلك عواقلهم^(٦).

قال مالك : وما تظالموا بينهم فالسلطان يحكم بينهم فيه^(٧).

٥ - فصل [فيما تحمله العاقلة وما لا تحمله، والمراد بالعاقلة، ومقدار ما يحمله أحدهم، وذكر من يحمل العقل ومن لا يحمله، وما يُسقط الدية بعد توظيفها وإن جرح مسلم ذمياً، أو قطع يديه أو رجله^(٨) أو قتله عمداً فذلك^(٩) في ماله، ولا تحمل العاقلة من عمد المسلم في^(١٠) [١٩٩/أ] جنايته على الذمي إلا^(١١) المأمومة والجائفة، وإنما استحسّن مالك حمل العاقلة للمأمومة والجائفة ولم يكن عنده بالأمر البين^(١٢).

يقتل المسلم للذمي
أو جرحه عمداً

(١) من قوله : (كما يصنع في الحر). سقط من أ، هـ.

(٢) (فاعلم). سقطت من "ح". وانظر النص في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٢ / ب. وقد تقدم قول ابن القاسم وأشهب الذي أشار إليه المصنف في ١٩٩ - فصل : أسماء الجراح وصفاتها، من الباب الثاني من كتاب الجراح. ص ٥٦٤.

(٣) سقطت من ح.

(٤) في ح : (إذا).

(٥) (بعضاً). سقطت من ط.

(٦) في أ، هـ : (على عواقلهم). وانظر النص في المدونة ٦ / ٣٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ / ب.

(٧) المدونة ٦ / ٣٩٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ / ب.

(٨) في ح : (قطع يده أو رجله).

(٩) في أ، هـ : (فكذلك).

(١٠) (في). تكرر في ح.

(١١) في ط : (غير).

(١٢) النواذر ل ٤ / أ، ب.

العاقلة لا تحمل
العمد

قال ابن القاسم : وقد اجتمع أمر الناس أن العاقلة لا تحمل العمد^(١).

محمد : روى^(٢) ابن وهب أن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أنهم^(٣) قالوا : "إِنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صَلْحًا، وَلَا اعْتِرَافًا"^(٤).

وبهذا قال مالك، إلا أنه في الاعتراف ربما جعله كشاهد على العاقلة يؤخذ بالقسامة، وأما في الجراح فلا، إذ لا قسامة فيها^(٥).

ومن كتاب آخر : وحمل العاقلة الدية أمر قديم (كان^(٦) في الجاهلية فأقره النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام)^(٧).

حمل العاقلة للدية
كان في الجاهلية
فأقر في الإسلام

(١) النوادر ل ٤ / ب.

(٢) في ح : (وروى).

(٣) قوله : (رضوان الله عليهم أنهم) من "ط" فقط.

(٤) هذا الأكثر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب من قال لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ٨ / ١٠٤ - ١٠٥، عن ابن عباس، وعن عمر، وعروة، والشعبي، والليث، وذكره أبو الزناد عن فقهاء أهل المدينة. وانظر مصنف عبد الرزاق في كتاب العقول، باب عقوبة القتال ٩ / ٤٠٨-٤١١. ومصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب العمد والصلح والاعتراف ٩ / ٢٨٢-٢٨٤. وانظر الكلام عنه في التلخيص الكبير ٤ / ٣٢١-٣٢٢، نصب الراية ٤ / ٣٧٩-٣٨٠، ٣٩٩.

(٥) النوادر ل ٣٠٢ / ب.

(٦) (كان) سقط من ح.

(٧) (في الإسلام). من "ط" فقط. وانظر النص بحرفه في النوادر ل ٣٠٢ / ب. وقال القرطبي في التفسير ٥ / ٣٢١ : (أجمع أهل السير والعلم أن الدية كانت في الجاهلية تحملها العاقلة فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام).

وقد أخرج البخاري رحمه الله في صحيحه في كتاب المناقب باب القسامة في الجاهلية (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنَّ أَوَّلَ قَسَامَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَقَيْنَا بَنِي هَاشِمٍ كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ قَبِيلٍ أُخْرَى فَأَنْطَلَقَ مَعَهُ فِي إِيلَهِ قَمَرٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ قَدْ انْقَطَعَتْ غُرُورُهُ جُورَلِقِيهِ فَقَالَ أَغْنِي بَعْقَالُ أَشَدُّ بِوَ غُرُورُهُ جُورَلِقِي لَا تَنْفِرُ الْإِبِلُ فَأَعْطَاهُ عِقَالًا فَشَدُّ بِوَ غُرُورُهُ جُورَلِقِيهِ فَلَمَّا نَزَلُوا عَقِلَتِ الْإِبِلُ إِلَّا بَعِيرًا وَاحِدًا فَقَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ : مَا شَأْنُ هَذَا الْبَعِيرِ لَمْ يُقْتَلْ مِنْ بَنِي الْإِبِلِ؟ قَالَ : لَيْسَ لَهُ عِقَالٌ. قَالَ : فَأَيْنَ عِقَالُهُ؟ قَالَ : فَحَذَفُهُ بِمَصٍّ كَانَ فِيهَا أَحَلُّ قَمَرٍ بِوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ : أَتَشْهَدُ الْمَوْسِمُ؟ قَالَ : مَا أَشْهَدُ وَرَبِّمَا

والعاقلة : عشيرة الرجل وقومه، فإن حملوا ذلك بغير إفداح وإلا ضُمَّ إليهم أقرب القبائل إليهم^(١) حتى يرتفعوا^(٢).

المراد بالعاقلة

محمد^(٣) : ولم يجد مالك كم يؤخذ من كل رجل، وليس المكثّر كالماقل، ومنهم من لا يؤخذ منه شيء لإقلاله^(٤).

قال^(٥) مالك : واجتمع^(٦) عليه عندنا أنها على أحرار الرجال البالغين، ولا عقل على النساء، ولا على الصبيان، ولا على مديان^(٧)، ولا على معدم^(٨).

من يحمل الدية من العاقلة ومن لا يحملها

قال في المدونة : وإنما العقل على القبائل كانوا أهل ديوان أم لا، ومصر والشام أجناد قد جندت^(٩)، فكل^(١٠) جند عليهم^(١١) جرائرهم دون غيرهم من

لا يعقل أهل جهة مع أخرى كما لا يعقل أهل القبو مع أهل الحضر ومن سكن بوطن عقل معهم

شهدته. قال : هل أنت مُبْلِغٌ عَنِّي رِسَالَةَ سُرَّةٍ مِنَ الدُّعْرِ؟ قال : نَعَمْ. قال : فَكَتَبَ إِذَا أَنْتَ شَهِدْتَ الْمَوْسِمَ فَنَادَ يَا آلَ قُرَيْشٍ فَإِذَا أَحَابُوكَ فَنَادَ يَا آلَ بَنِي هَاشِمٍ فَإِنْ أَحَابُوكَ فَسَلِّ عَنْ أَبِي طَالِبٍ فَأَخْبِرْهُ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَنِي فِي عِيقَالٍ. وَمَاتَ الْمُسْتَأْجَرُ، فَلَمَّا قَدِمَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ أَتَاهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ : مَا فَعَلَ صَاحِبُنَا؟ قَالَ : مَرَضَ فَأَخْسَنْتُ الْقِيَامَ عَلَيْهِ فَوَلَّيْتُ دَفَنَهُ. قَالَ : قَدْ كَانَ أَهْلُ ذَلِكَ مِنْكَ فَمَكَثَ جِئْنَا ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي أَوْصَى إِلَيْهِ أَنْ يُبْلِغَ عَنْهُ وَأَفَى الْمَوْسِمَ فَقَالَ : يَا آلَ قُرَيْشٍ. قَالُوا : هَذِهِ قُرَيْشٌ. قَالَ : يَا آلَ بَنِي هَاشِمٍ. قَالُوا : هَذِهِ بَنُو هَاشِمٍ. قَالَ : أَتَيْنَ أَبُو طَالِبٍ؟ قَالُوا : هَذَا أَبُو طَالِبٍ. قَالَ : أَمَرَنِي فُلَانٌ أَنْ أُبْلِغَكَ رِسَالَةَ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَ فِي عِيقَالٍ. فَأَتَاهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ لَهُ : اخْتَرْ مِنَّا إِحْدَى فَلَاحِ : إِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَدِّيَ مِنِّي مِنَ الْإِبِلِ فَإِنَّكَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا وَإِنْ شِئْتَ خَلَفَ عَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ إِنَّكَ لَمْ تَقْتُلْهُ فَإِنْ أَتَيْتَ قَتَلْنَاكَ بِو. فَأَتَى قَوْمَهُ فَقَالُوا : نَخْلِفُ . . . الحديث. راجع الفتح ٧ / ١٥٥ - ١٥٦. والحديث دليل على أن الدية كانت في الجاهلية.

(١) (إليه). سقطت من ح.

(٢) النوادر ل ٣٠٢ / ب.

(٣) سقط من ط.

(٤) النوادر ل ٣٠٢ / ب. وانظر المنتقى ٧ / ٩٩ - ١٠٠.

(٥) سقطت من ح.

(٦) في ح : (والأمر المجتمع).

(٧) قوله : (ولا على مديان). سقط من أ.

(٨) الموطأ ٢ / ٦٦٢. النوادر ل ٣٠٢ / ب. وانظر المنتقى ٧ / ٩٩.

(٩) قال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٣ / أ : (أي موضع أجناد).

(١٠) في ح : (وكل).

(١١) (عليهم). مكررة في ط. وهي نهاية ورقة ٧٣ ط.

الأجناد، لا يعقل أهل مصر مع أهل الشام، ولا أهل الشام مع أهل مصر^(١)، ولا أهل الحضرم مع أهل البدو، ولا أهل البدو مع أهل الحضرم، إذ لا يكون في دية واحدة إبل ودنانير أو دراهم ودنانير^(٢)، وإن^(٣) انقطع بدوي فسكن الحضرم عقل معهم، وكذلك^(٤) الشامي يوطن مصر فإنه يعقل معهم؛ بمنزلة رجل من أهل مصر.

ثم إن جنى وقومه^(٥) بالشام وليس^(٦) بمصر من قومه من يحمل ذلك لقلتهم؛ ضُمَّ إليه أقرب القبائل بها إلى قومه، وإن لم يكن بمصر من قومه أحد^(٧) فليضم إليه^(٨) أيضاً أقرب القبائل من قومه حتى يقووا على العقل، إذ لا يعقل أهل الشام مع أهل مصر.

من جنى بمصر
وقومه بالشام

ويحمل الغني من العقل بقدره، ومن دونه بقدره^(٩)، وذلك على قدر^(١٠) طاقة الناس في يسرهم^(١١).

لا تحديد لما يحمله
الفرد من الدية وإنما
كل بقدره

قال ابن القاسم : ولم يجد لنا^(١٢) مالك في ذلك حداً، وقد كان يحمل على

(١) قال اللخمي في التبصرة ل ٩٢ / ١ : (يريد لأنهما كورتان). زاد في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٣ / ٢ : (للتباعد الذي بينهما). وقال اللخمي أيضاً : (أما قول ابن القاسم : في أهل مصر وأهل الشام فإنه أراد بذلك الكورة، ومصر من أسوان إلى الأسكندرية).

(٢) في ح : (إبل ودنانير وورق).

(٣) في ط : فإن.

(٤) في أ، هـ : (فكذلك).

(٥) في أ : (إن جنى) غير واضحة عليها آثار رطوبة. وفي "ط" : (ثم إن جنى قومه).

(٦) في أ، هـ : (بالشام ليس).

(٧) نهاية ل ٣٥ / ب. هـ .

(٨) في أ، هـ : (إليها).

(٩) (بقدره). سقطت من أ.

(١٠) (قدر). سقطت من ح.

(١١) في أ، هـ (سرهم). وانظر النص في المتن ٣٩٧ / ٦ - ٣٩٩، وتهذيب المتن ل ٢٣٤ / ب.

(١٢) (لنا). في ح فقط.

[١٩٩/ب] الناس في أعطيتهم من كل مئة درهم ونصف^(١).

قال في غير المدونة : وأكّره أن يبعث فيه السلطان من يأخذه فيدخل فيه فساد كثير^(٢).

قال^(٣) سحنون في كتاب ابنه : ويضم عقل أهل افريقية بعضهم إلى بعض من طرابلس^(٤) إلى طُنبَة^(٥).

محمد : وإنما يجب على كل^(٦) من كان من أهل^(٧) العاقلة يوم تقسم عليهم الدية وتوظف حياً بالغاً^(٨) ليس يوم مات المقتول ، ولا يوم جرح ، ولا يوم

لزم الدية على الأفراد
يوم توزعها عليهم

(١) النوادر ل ٣٠٢ / ب. وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٣ / ب.

(٢) النوادر ل ٣٠٢ / ب - ٣٠٣ / أ. وانظر المنتقى ٧ / ١٠٠.

(٣) سقطت من ح.

(٤) في ط : (أطرابلس).

(٥) في ح : (طيبة) وفي "ط" : الكلمة غير معجمة. وهي ضمن سقط في "أ"، هـ " تأتي الإشارة إليه.

وفي النوادر ل ٣٠٣ / أ والمنتقى ٧ / ٩٨ ، وبصرة اللحسي ل ٩٢ / أ : (طنجة). وفي عقد

الجواهر ٣ / ٢٧٧ : (طيبة). وفي التاج والاكلیل ٦ / ٢٦٧ : (طينة - وقال : - ذكر أن طُنبَة

قرب بجاية). قال ياقوت عن بجاية ١ / ٣٣٩ : (بجاية : بالكسر ، وتخفيف الجيم ، وألف ، وياء ،

وهاء : مدينة على ساحل البحر بين افريقية والمغرب) . وذكرها في شرح تهذيب المدونة ل

٣٥٣ / ب وقال : (. . . من اطرابلس إلى طنبَة ، وفي بعض النسخ : إلى طنجة " . . . في

قول سحنون من اطرابلس إلى طنبَة معقلة ، وما بين طرابلس إلى مصر معقلة ، وما بين طنبَة إلى

سبّة معقلة ، وأن سلجماسة وما بينها إلى بلد السودان معقلة ") . وقال ياقوت الحموي في معجم

البلدان ٤ / ٢١ : (طُنبَة : يضم أوله ثم سكّون ونون مفتوحة . . . بلدة في طرف افريقية مما يلي

المغرب على ضفة الزاب فتحها موسى بن نصير ، . . . وليس بين القيروان إلى سلجماسة مدينة أكبر

منها) . وقد تقدم في ٣١ - فصل : إذا عُدمت عاقلة الرجل فكل سكان مدينة يعقلون عن

أفرادهم ، من الباب الثالث من كتاب الجراح التعريف بافريقية ، والفرق بين "طرابلس" و"اطرابلس".

ص ٥٩٨ والله الموفق.

(٦) (كل) سقطت من ط .

(٧) (أهل) . سقطت من ط.

(٨) في ط : (وتوضع في بالغ) . والمثبت كما في "ح" ، وموافق لما في النوادر ل ٣٠٣ / أ . وهي نهاية

سقط في "أ"، هـ " أوله قوله : (من طرابلس) .

يثبت الدم، ولكن^(١) يوم تفرّق، فتحلّ^(٢) على الملىء بقدره، وعلى^(٣) المعسر بقدره، ثم لا يزول عن من^(٤) مات بعد ذلك أو أعدم، ولا يدخل فيها بعد ذلك من يبلغ^(٥) من صغير أو يقدم^(٦) من غائب أو منقطع، ولا يزداد على من أيسر منهم^(٧).

قال سحنون : إذا وضعت صارت كدين^(٨) ثابت لا يسقط عن من مات ويكون في ماله، وانكر قول من قال : يوظف ذلك^(٩) على بقية العاقلة^(١٠).

الخلاف في سقوط
الدية عن من مات
بعد التقسيم

وقال^(١١) أصبغ : من^(١٢) مات منهم ممن جعل عليه بقدره قبل أن يحل، فلا يكون ذلك في ماله، ويرجع ذلك على بقية العاقلة^(١٣).

وقال^(١٤) سحنون : ومن استحق^(١٥) بملك بعد^(١٦) توظيفها رجع ما كان عليه على بقية العاقلة^(١٧)، ولا يزداد في التوظيف على بني عمه ديته^(١٨) أكثر مما

(١) في أ، ح، هـ : (لكن).

(٢) في أ : (يفرق فتحصل). وفي "ح" : (يفرق فتحل). وفي "هـ" : (يفرق فتحمل)

(٣) نهاية ل ٧٤ / أ. أ.

(٤) (من). سقط من ح.

(٥) في ح (يلغى).

(٦) في أ، هـ : (يعدم).

(٧) النوادر ل ٣٠٣ / أ، وانظر المنتقى ٧ / ٩٩.

(٨) في ط : (مثل دين).

(٩) (ذلك) ليس في ح.

(١٠) النوادر ل ٣٠٣ / ب، والمنتقى ٧ / ٩٩. والقول أنها ترجع على بقية العاقلة لابن القاسم، وأصبغ:

(١١) في ط : (قال).

(١٢) في ط : (ومن).

(١٣) النوادر ل ٣٠٣ / أ، والمنتقى ٧ / ٩٩.

(١٤) سقطت من ح. وفي "ط" : (قال).

(١٥) في ح : (ومن استحق ذلك).

(١٦) في أ، هـ : (يوم).

(١٧) يَتَبَيَّنُ الغلط في الحكم عليه بنصيب في الدية والحال أنه ليس من أهلها لكونه عبداً.

(١٨) في النوادر ل ٣٠٣ / أ. (دية).

يجعل على بقية^(١) العاقلة، وهم وغيرهم سواء وذلك^(٢) على قدر المال والوجد^(٣).

قال^(٤) أصبغ : ولا يدخل مع العاقلة صبي ولا مجنون، وأما السفّيه البالغ^(٥) فيؤخذ من^(٦) ماله بقدره. وقاله^(٧) ابن القاسم وابن نافع^(٨).

الصبي والمجنون
لا يدخلان مع العاقلة

قال ابن نافع : كما توضع عليه الجزية لو كان نصرانيا^(٩).

قال سحنون : ولا يعقل معهم مولى القاتل من اسفل.

وقال^(١٠) أصبغ عن ابن القاسم : يعقل معهم^(١١).

(١) في أ، هـ : (باقي).

(٢) وذلك . سقط من ح .

(٣) والوجد . سقطت من أ، هـ . وانظر النص في التوادر ل ٣٠٣ / أ .

(٤) سقطت من ح .

(٥) البالغ . سقطت من ح .

(٦) في ح : (في) .

(٧) في ح : (قال) .

(٨) التوادر ل ٣٠٣ / أ، والمتقى ٧ / ٩٩ . وانظر العتبية ١٦ / ١٥٣ .

(٩) التوادر ل ٣٠٣ / أ، والمتقى ٧ / ٩٩ .

(١٠) سقطت من ح .

(١١) التوادر ل ٣٠٣ / أ، والمتقى ٧ / ٩٩، والبيان والتحصيل ١٦ / ٦٨ .

[الباب الثاني]

في جناية الصبي والمجنون والأب على ولده

[٦- فصل : جناية الصبي والمجنون، ورأي السلف في ذلك، وما يكون في ماله من جنايته وما لا يكون، وجناية من يفتق أحياناً]

قال مالك : وإذا جنى الصبي أو المجنون^(١) عمداً أو خطأ بسيف أو غيره؛ فهو كله خطأ تحمله العاقلة إن بلغ الثلث، فإن لم يبلغه^(٢) ففي ماله ويتبع به ديناً في عدمه^(٣).

محمد : وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "لَأَقُودَ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْتَلِمَ"^(٤).

وقاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال : "كُلُّ مَا أَصَابَ الصَّبِيَّانِ مِنْ^(٥) عَمْدٍ أَوْ خَطَأٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْخَطَا؛ لَيْسَ فِيهِ قَوْدٌ"^(٦).

(١) في أ، ح، هـ : (والمجنون).

(٢) في ح : (فإن لم يبلغ الثلث).

(٣) المدونة ٦ / ٣٩٩، وتهذيب المدونة ل ٢٣٤ ب / - ٢٣٥ أ / .

(٤) أخرج عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب القود ممن لم يبلغ الحلم ٩ / ٤٧٤ : (عن ابن جُرَيْج قال : أخبرني عبد العزيز بن عمر أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب أنه " لَأَقُودَ وَلَا قِصَاصَ فِي جِرَاحٍ وَلَا قَتْلٍ، وَلَا أَخَذَ وَلَا نَكَالَ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَلُغِ الْخُلُمَ حَتَّى يَغْلَمَ مَالَهُ فِي الْإِسْلَامِ وَمَا عَلَيْهِ). وهو بنصه هذا في المحلى ١١ / ٣٤٧. وأخرج البيهقي في السنن الكبرى بسنده إلى عمر في كتاب الديات، باب ماروي في عمد الصبي ٨ / ٦١ : قال : (كَتَبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَيُّوْمُنْ أَحَدًا جَالِسًا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَخَطْوُهُ سَوَاءٌ فِيهِ الْكُفَّارَةُ . . .). وقال : (هذا منقطع، ورواية جابر الجعفي). وانظر نصب الراية ٤ / ٣٨٠، وانظر أيضاً النوادر ل ٥ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٤ أ / .

(٥) (من). سقطت من ح.

(٦) أخرج عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب المجنون والصبي والسكران ١٠ / ٧٠ : (عن

"وَأَيْبَى أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِغُلَامَيْنِ تَقَاتَلَا فَعَضَّ أَحَدُهُمَا أُذُنَ صَاحِبِهِ فَقَطَّعَ بَعْضُهَا فَأَيَّبَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَقِيدَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْلُغِ الْخُلْمَ" (١).

وقضى عثمان بن عفان رضي الله عنه في صبيان [٢٠٠/أ] اقْتَتَلُوا فَجَرَحَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا : "الْأَقْوَدَ بَيْنَهُمْ، وَأَنْ يَغْفَلَ ذَلِكَ غَافِلَةً الْجَارِحِ مِنْهُمْ" (٢).

وقضى بذلك (٣) عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بمشورة الفقهاء : "أَنْ

علي قال : عَمْدُ الْمَحْنُونِ وَالصَّبِيِّ خَطَأٌ . وأخرج البيهقي في السنن الكبرى بسنده إلى علي في كتاب الديات، باب ماروي في عمد الصبي ٨ / ٦١ : قال (قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : عَمْدُ الْمَحْنُونِ وَالصَّبِيِّ خَطَأٌ) . وضَعَّفَ اسناده . وفي المحلى ١٠ / ٣٤٥ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (أَنَّ سِتَّةَ صَبْيَانٍ تَغَاطَوْا فِي النَّهْرِ فَفَرَّقَ أَحَدُهُمْ فَشَهِدَ اثْنَانِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَشَهِدَ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ فَجَعَلَ عَلِيُّ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً أَحْمَاسِ الدِّيَةِ وَجَعَلَ عَلَى الثَّلَاثَةِ خُمُسِي الدِّيَةِ) . وانظر نصب الراية ٤ / ٣٨٠ ، وانظر أيضا النوادر ل ٥/ب ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٤/أ .

(١) أخرج الإمام أحمد في مسنده ١ / ١٧ عن رجل من بني سهم يقال له ماجدة، وفي رواية ابن ماجدة قَالَ : (عَارَسْتُ غُلَامًا بِمَكَّةَ فَعَضَّ أُذُنِي فَقَطَّعَ مِنْهَا أَوْ عَضِضْتُ أُذُنَهُ فَقَطَّعْتُ مِنْهَا فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَاجًّا رُفِعْنَا إِلَيْهِ فَقَالَ : انْطَلِقُوا بِهِمَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ الْحَارِجُ بَلَغَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ فَلْيُقْتَصَّ . قَالَ : فَلَمَّا اتَّهَيَّأْنَا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَظَرَ إِلَيْنَا فَقَالَ : نَعَمْ قَدْ بَلَغَ هَذَا أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ اذْعُوا لِي حَجَّامًا فَلَمَّا ذَكَرَ الْحَجَّامُ قَالَ : أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : قَدْ أُعْطِيتُ خَالَتِي غُلَامًا وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يَبَارِكَ اللَّهُ لَهَا فِيهِ وَقَدْ نَهَيْتُهَا أَنْ تَجْعَلَهُ حَجَّامًا أَوْ قَصَّابًا أَوْ صَايِغًا) . وهو في سنن أبي داود في كتاب التجارة، باب الصائغ ٢ / ٢٦٣ . إلا أنه مرة قال : (عن أبي ماجدة) . وفي أخرى : (ابن ماجدة) وفي آخر الحديث : (فَقُلْتُ لَهَا : لَا تَسْلُكِيهِ حَجَّامًا . . .) . وفي السند محمد بن اسحاق وهو متكلم فيه . انظر مختصر السنن للمنذري ٥ / ٧٧ . وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الديات، باب جناية الصبي العمد والخطأ ٩ / ٢٨٤ : (عن علي بن ماجدة قال : قَاتَلْتُ غُلَامًا فَجَدَعْتُ أَنْفَهُ فَأَتَيْتُ بِي إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَاسَنِي فَلَمْ يَجِدْ فِيَّ قِصَاصًا فَجَعَلَ عَلَى غَافِلَتِي الدِّيَةَ) . وانظر النوادر ل ٥/ب ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٤/ب .

(٢) انظر النوادر ل ٥/ب .

(٣) في ح : (به) . وهنا نهاية ورقة ٧٤ ط .

عَمَدَ الصَّبِيِّ خَطَاً لَأَقْوَدَ فِيهِ" (١).

وقاله مالك، قال (٢) : وكذلك المجنون (٣).

وَقَدْ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ "أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ أَتَى إِلَيْهِ بِمَجْنُونٍ قَتَلَ رَجُلًا فَكَتَبَ إِلَيْهِ : أَنْ اغْلِقْهُ وَلَا تُقِدْ (٤) مِنْهُ فَإِنَّهُ (٥) لَيْسَ عَلَى مَجْنُونٍ قَوْدٌ" (٦).

وقال (٧) ذلك ابن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وابن شهاب رضي الله عنهم : "أَنَّ (٨) ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَجْنُونِ" (٩).

قال أشهب عن الليث عن يحيى بن سعيد : ما بلغ الثالث من ذلك فعلى العاقلة، وما كان دون الثالث ففي مال المجنون (١٠).

(١) أخرج عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب القود من لم يبلغ الحلم ٩ / ٤٧٣ - ٤٧٤ : (عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ نَاسٍ مِنْ أَهْلِهِ وَبَيْنَ السَّهْمِيِّينَ أَنَّ أَصَابَ غُلَامٌ لَمْ يَحْتَلِمِ سِنَّ رَجُلٍ، فَأَتَى إِلَّا أَنْ يُقَادَ مِنْهُ، فَكَتَبَ عُثْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ بِبِلَى الْمَدِينَةِ فَكَتَبَ : أَنْ لَا يُقَادَ مِنْهُ). وانظر النوادر ل ٥/ب.

(٢) سقطت من ح.

(٣) نهاية ل ٣٦ / أ. هـ. وانظر النوادر ل ٥/ب.

(٤) في أ، هـ (يقيد). وفي "ح" : (يقيد).

(٥) في ح (وأنه).

(٦) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العقول، باب في دية العمد إذا قُبِلَتْ وحتاية المجنون ٢ / ٦٤٨.

(٧) في ح : (وقد قال).

(٨) في أ، هـ : (فإن).

(٩) من قوله : (وقال ذلك ابن المسيب). سقط من "ط".

وانظر في أقوالهم المحلى ١٠ / ٣٤٦. وروى عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب المجنون والصبي والسكران ١٠ / ٧٠ عن الزهري أنه قال : (مَضَتْ السُّتَةُ أَنَّ عَمَدَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَاً) وقال أيضاً : (إِذَا كَانَ الْمَجْنُونُ لَا يَعْقِلُ فَقَتَلَ إِنْسَانًا فَالِدِيَّةُ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ خَطَاً وَإِنْ كَانَ يَعْقِلُ فَالْقَوْدُ). وانظر النوادر ل ١/ب.

(١٠) انظر النوادر ل ٥/ب، والمحلى ١٠ / ٣٤٦.

قال^(١) أشهب : وقد بلغني "أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أُتِيَ بِمَعْتُوهِ عَدَاً عَلَى رَجُلٍ يَسِيفٍ"^(٢) فَقَتَلَهُ؛ فَضَمَّنَ عَقْلَهُ عَاقِلَةَ الْمَجْنُونِ"^(٣)، وَقَالَ^(٤) : عَمْدُهُ وَخَطَأُهُ سَوَاءٌ"^(٥).

قال محمد : وإذا بلغ الغلام أو الجارية^(٦) الحلم، فجرح أو قتل؛ أُقيد منهما من جرح أو قتل بعد بلوغ الحلم أُقيد منه ما لم يكونا محتوهين^(٧).

قال : وما أخبرتك من أمر الصبي فلانما ذلك فيمن عَرَفَ منهم^(٨) ما يعمل، فأما الصبي الصغير فهو كلا شيء فيما أفسد^(٩).

وأخبرت^(١٠) عن ابن القاسم أنه سئل عن الصبي المرضع يفسد شيئاً أو يكسر لؤلؤة^(١١)، أو يطرح ذلك في بئر وشبهه أنه لاشيء عليه.

محمد^(١٢) : يريد : لا^(١٣) يتبع بشيء منه.

قيل : فإن جرح هذا الصغير رجلاً أو فقاً عينه؟ فلم يُجب فيه بشيء^(١٤)،

(١) سقطت من ح.

(٢) نهاية ل ٧٤ / ب. أ.

(٣) في أ، هـ : (عاقلته).

(٤) سقطت من أ، هـ.

(٥) ذكره عنه في نصب الرأية ٤ / ٣٨٠.

(٦) في ح : (والجارية).

(٧) النوادر ل ٦ / أ. وانظر أيضا ٢ / أ.

(٨) في أ، هـ : (عنهم).

(٩) النوادر ل ٦ / أ.

(١٠) في أ، هـ : (وأخبرتكَ).

(١١) في ح، هـ : (لؤلؤاً).

(١٢) ليس في ح، ط.

(١٣) في ح : (ألاّ). وفي "ط" : (أن لا).

(١٤) من قوله : (منه. قيل : فإن جرح). سقط من ح.

وقال : قد تكلم الناس في هذا^(١)، وأما ما أفسد فهو بين^(٢) لا^(٣) شيء عليه فيه^(٤).

قال فيه وفي المدونة : وإن كان المجنون يفتق أحياناً؛ فما جنى في حال جنونه فهو كما وصفنا، وما جنى في حال الإفاقة فكما الصحيح في حكمه في الجراح والقذف^(٥)، وإذا رفع للقود^(٦) وقد أخذه الجنون أخر^(٧) لإفاقته^(٨).

[٧- فصل : في جناية الأب على ولده عمداً أو خطأ وإرثه من ماله وديته في الحالين وتعليل ذلك]

قال^(٩) ابن القاسم : ومن قتل ابنه خطأ؛ فديته على عاقلته، ويرث الأب من ماله ولا يرث من ديته^(١٠)، وإن قتله^(١١) عمداً كفعل^(١٢) المدلجي فغلظت عليه الدية؛ لم يرث من ماله ولا من ديته^(١٣).

(١) في أ، ح، هـ : (قد تكلم في هذا الناس).

(٢) (فهو بين). سقطت من ح.

(٣) في ح : (فلا).

(٤) (فيه). من ط فقط. وانظر العتبية ١٦ / ١٤٤ - ١٤٥، والنوادر ل ٦ / أ، وتبصرة اللحمي ل ٩٣ / أ.

(٥) في ح : تقديم وتأخير في حالتي المجنون. حيث قدم المتأخر وأخر المتقدم. والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في المدونة ٣٩٩/٦.

(٦) في أ، هـ (إلى القود). وفي "ح" : (القود).

(٧) في ح : (وحر). وفي "ط" : (وحر).

(٨) المدونة ٣٩٩ / ٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / أ. والنوادر ل ٥ ب - ٦ / أ. وانظر أيضاً ٢ / أ.

(٩) سقطت من ح.

(١٠) في أ، ح، هـ : (من ماله لا من ديته).

(١١) في ح : (قتل).

(١٢) في ط : (مثل فعل).

(١٣) المدونة ٦ / ٣٠٧ - ٣٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٢٨/ب.

م^(١) : وإنما ورث في الخطأ^(٢) من المال؛ لأنه غير متعمد^(٣) للقتل، فلا يحمل^(٤) عليه أنه استعجل الميراث قبل وقته فحرمه، وإنما لم يرث من الدية؛ لأن عليه حصة منها، فمتى رجع إليه شيء منها صار كأنه لم يخرج ما عليه [٢٠٠/ب] منها، وكذلك العلة في ميراثه من دية العمد؛ لأنها واجبة عليه، فمتى ورث شيئاً منها صار كأنه لم يودها كاملة، وأما ميراثه من المال؛ فلأنه استعجل الميراث^(٥) قبل وقته فحرمه، كالمتزوج في العدة؛ يحرم عليه نكاحها للأبد؛ لأنه استعجله قبل وقته، وهذا أحسن التعليل في ذلك. والله أعلم^(٦).

(١) سقط من ح. وبياض في "ط".

(٢) (الخطأ). سقطت من أ، هـ.

(٣) في أ، هـ : (معمد).

(٤) في أ، ح، هـ : (فيحمل).

(٥) (الميراث) سقطت من أ، هـ.

(٦) (والله أعلم). ليست في ح.

[الباب الثالث]

في دية الجنين، وما تحمله^(١) العاقلة منها وجميع أحكامه

[٨ - فصل : في دية الجنين]

قال مالك : (قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنِينِ يَخْرُجُ مَيِّتًا بِجَنَائَةِ حَانَ، بِغُرَّةٍ^(٢) عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ^(٣)).

قضاء النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين

قال^(٤) مالك : وَالْحُمُرَانِ^(٥) مِنَ الرَّقِيقِ أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ

(١) في ح : (تحمل) .

(٢) قال الجوهري في الصحاح (٢ / ٧٦٧ - ٧٦٨ مادة غر) : (الغرة بالضم : بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم . يقال : فرس أغر . والأغر : الأبيض . . . وفلان غرة قومه أي سيدهم . وهم غر قومهم . وغرة كل شيء أوله وأكرمه . . . والغرة : العبد أو الأمة) . وقال القاضي عياض في التنبيهات ل ١٧٥ / ١ : (الغرة عند أهل اللغة : النسمة كيف كانت عبداً أو أمة ، وأصله والله تعالى أعلم من غرة الوجه كما تسمى ناصية ورأساً ، وقد تكون من الحسن والانسان أحسن الصور ، والغرة عند العرب أحسن ما يملك) .

(٣) المدونة ٦ / ٤٠٤ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ١ .

وأخرج الإمام مالك رحمه الله تعالى في الموطأ بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه : (أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ) . الموطأ كتاب العقول ، باب عقل الجنين ٦٥١ / ٢ .

وأخرج أيضاً بسنده إلى سعيد بن المسيب : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ : كَيْفَ أَغْرَمَ مَا لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ؟ وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطْلٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ ") . (وفي الصحيحين : فَيُسْتَلُ ذَلِكَ يُطْلَى) . الموطأ ٦٥٢ / ٢ . وانظر الحديثين في صحيح البخاري في كتاب الطب ، باب الكهانة . فتح الباري ١٠ / ٢١٦ ، وصحيح مسلم في كتاب القسامة ، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ . الصحيح مع شرح النووي ١١ / ١٧٥ - ١٧٧ .

(٤) سقطت من ح .

(٥) في أ ، هـ : (الحيوان) .

السودان^(١)، فإن^(٢) قل^(٣) : الحمران بتلك البلاد، فليؤخذ من السودان^(٤)...
قال في كتاب محمد^(٥) : إلا أن يقل^(٦) الحمران^(٧) فمن أوسط
السودان^(٨).

قال في المدونة : والقيمة في^(٩) ذلك خمسون ديناراً^(١٠)، أو ست مئة
درهم، وليست القيمة كسنة^(١١) مجتمع عليها، وأنا لنرى ذلك حسناً، فإذا بذل^(١٢)
الجانبي عبداً أو وليدة؛ جبروا على أخذه، إن سوي ما بذل^(١٣) خمسين ديناراً أو
ست مئة درهم، وإن سوي^(١٤) أقل من ذلك لم يجبروا على أخذه إلا أن
يشاؤا^(١٥)، وليس على أهل الإبل في ذلك إبل، وقد قضى النبي صلى الله عليه
وسلم بالغرة^(١٦) والناس يومئذ أهل إبل، وإنما تقويمها بالعين أمر مستحسن^(١٧).

مقدار قيمة
الغرة

الخلاف في
تقويم الغرة
بالإبل

(١) قال القاضي عياض في التبيّيات ل ١٧٥ / ٤ : (قوله : الحمران أحب إليّ من السودان، أي
البيضان. كما قال عليه السلام : "بعثت إلى الأحمر والأسود"). وهذا الحديث في
المسند ٣٠١ / ١.

(٢) (فإن). سقطت من ح.

(٣) سقطت من ح.

(٤) المدونة ٦ / ٤٠٤، ٤٠٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ١.

(٥) (قال في كتاب محمد). سقطت من ح.

(٦) في ح، ط : (يقلوا). وفي "أ" : مطموسة بفعل الرطوبة.

(٧) سقطت من ح.

(٨) في أ، هـ : (للسودان). انظر النوادر ل ٢٩٥ / ب، وتبصرة اللخمي ل ٩٣ / ب، وشرح
تهذيب المدونة ل ٣٥٤ / ب.

(٩) (في). سقط من أ، هـ.

(١٠) نهاية ل ٣٦ / ب، هـ.

(١١) في هـ : (برل).

(١٢) (بذل). سقطت من هـ.

(١٣) في أ، ح، هـ : سوا.

(١٤) في أ، هـ : (يسوى).

(١٥) في أ، هـ : (بالعدة). وفي "ح" : (في الغرة).

(١٦) المدونة ٦ / ٤٠٥، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / أ.

محمد : وقال ربيعة : على أهل الإبل خمس فرائض، بنت^(١) مخاض، وبنت لبون، وابن لبون^(٢)، وحقة، وجذعة، ولم يبلغنا عن مالك في الإبل شيء.

وقال^(٣) ابن القاسم : لا إبل فيها.

وقال أصحابه^(٤) بالإبل.

وقال أصبغ : ولا أحسب إلا أن ابن القاسم^(٥) قال : بالإبل، ورواه عنه أبو زيد.

وأما توقفه وحجته فيه^(٦) أن الحديث ليس فيه إبل وَهُمْ أهل إبل، فهذا يتكسر عليه؛ لأنه قد خرج إلى الورق على أهل الورق، والذهب على أهل الذهب^(٧).

وقال أشهب : لا يؤخذ من أهل البادية إلا الإبل، ولا يؤخذ من أهل الذهب إلا الذهب^(٨)، ومن أهل الورق إلا الورق^(٩)، وقد "قَوِّمَ عمر رضي الله عنه الغرة؛ عُشر دية الأم الحرة"^(١٠).

(١) نهاية ل ٧٥ / أ. أ.

(٢) (وابن لبون). سقطت من ح.

(٣) في ح : (قال).

(٤) نهاية ورقة ٧٥ ط.

(٥) في أ، هـ : (ولا أحسب أن ابن القاسم). بسقوط "إلا" من العبارة. وفي "ط" : (ولا أحسب إلا ابن القاسم). بسقوط "أن".

(٦) (فيه). سقطت من أ، هـ. في "ح" : (وأما توقفه فيه وحجته).

(٧) النوادر ل ٢٩٥ ب، والمتقى ٧ / ٨١، وتبصرة اللحسي ل ٩٣ ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٥ أ.

(٨) في أ، هـ : (إلا ذهباً).

(٩) في أ، ج، هـ : (ورقاً).

(١٠) (الحرة). سقطت من ح. وانظر النص في النوادر ل ٢٩٥ ب، وتبصرة اللحسي ل ٩٣ ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٥ أ. وانظر أثر عمر رضي الله عنه في مصنف ابن أبي شيبة في كتاب الديات، باب في قيمة الغرة ما هي؟ ٩ / ٢٥٤، والسنن الكبرى للبيهقي في كتاب

٩ - فصل [في وراثة دية الجنين]

قال مالك^(١) : وإذا ضُربت امرأة عمدًا أو خطأ فألقت جنينًا^(٢) ميتًا؛ فلإن علِمَ النساء^(٣) أنه حمل وإن كان مُضغَّةً أو علقَةً أو مصورًا ذكرًا أو أنثى؛ ففيه الغرة بغير قسامة في مال الجاني، ولا تحمله العاقلة، ولا شيء فيه حتى يزایل بطنها، وتورث الغرة^(٤) على فرائض الله عز وجل^(٥).

ما علِمَ أنه حمل ففيه
الغرة بغير قسامة

ابن حبيب : قال ابن الماجشون : قال ابن شهاب : [٢٠١ / أ] الغرة موروثه على فرائض الله عز وجل^(٦).

وقال^(٧) ويبعة : هي للأم خاصة؛ لأنها ثمن عضو منها^(٨).

الديات، باب ما جاء في تقدير الغرة عن بعض الفقهاء ١١٦/٨ بلفظ : (أَنَّ عُمرَ بْنَ الخطَّابِ رضيَ الله عنه قَوَّمَ الْغُرَّةَ خَمْسِينَ دِينَارًا). وهو يتنزل على أنه عُشر دية الأم؛ لأن الحرية المسلمة ديتها خمس مئة دينار. وقد قال مالك في الموطأ ٢ / ٦٥٢ : (عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : الْغُرَّةُ تَقَوَّمُ خَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ سِتُّ مِائَةٍ دِرْهَمٍ وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ الْخُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ خَمْسُ مِائَةٍ دِينَارٍ أَوْ سِتَّةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ. قَالَ مَالِكٌ : قَدِيَّةٌ حَتَّى الْخُرَّةِ عُشْرُ دِيَّتِهَا وَالْعُشْرُ خَمْسُونَ دِينَارًا أَوْ سِتُّ مِائَةٍ دِرْهَمٍ). وذكره ابن عبد البر في الاستذكار ٢٥ / ٧٩ ثم قال : (العلماء القائلون : بأن الدية من الذهب ألف دينار على ما فرضها عمر لا يختلفون فيها).

(١) (قال مالك). سقطت من ح.

(٢) في أ، هـ : (جنينها).

(٣) في أ، هـ : (الناس).

(٤) من قوله : (بغير قسامة). سقط من ح.

(٥) المدونة ٦ / ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / أ. وانظر الموطأ ٢ / ٦٥٢. والغرة تورث على فرائض الله عز وجل : (لأنها دية نفس آدمي مقتولة فكان لجميع ورثتها، أصله إذا انفصل حيًّا). قاله القاضي عبد الوهاب في المعونة ٣ / ١٠٥٩، وشارح تهذيب المدونة ل ٣٥٥/ب.

(٦) النواذر ل ٢٩٧ / أ. وانظر الاستذكار ٢٥ / ٩٨، والمنتقى ٧ / ٨٠.

(٧) في ح : (قال).

(٨) النواذر ل ٢٩٧ / أ. وانظر الاستذكار ٢٥ / ٩٨، والمنتقى ٧ / ٨٠، والمقدمات ٣ / ٢٩٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٥/ب.

وقال^(١) ابن هرمز : هي للأبوين خاصة^(٢) على الثلث والثلثين، فإن لم يكن إلاّ أحدهما فجميعها له^(٣).

وقال بهذا^(٤) مالك مرة، وقال به المغيرة^(٥)، ثم رجع^(٦) مالك إلى قول ابن شهاب : أنها موروثه على فرائض الله عز وجل.

وقاله ابن أبي حازم^(٧)، والذراوردي^(٨).

ابن حبيب : وبه قال أصحاب مالك أجمع^(٩).

قال ابن نافع^(١٠) : وفي التوم غرّتان، ولو صرخا كان فيهما ديتان^(١١).

في التوام غرّتان

(١) في أ، هـ : (قال). وفي "ط" : (فقال).

(٢) (خاصة). سقطت من ح.

(٣) النوادر ل ٢٩٧ / أ. والمتقى ٧ / ٨٠، والمقدمات ٢٩٨/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٥/ب.

(٤) في ح : (وبهذا قال).

(٥) في ح : (أبي المغيرة).

(٦) في أ، ح، هـ : (ورجع).

(٧) هو عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار، أبو تمام المدني، الامام الفقيه، ولد سنة سبع ومئة، وحدث عن أبيه، وهشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وسواهم، وحدث عنه : الحميدي، وسعيد بن منصور، والقنعي، وغيرهم. وكان من أئمة العلم بالمدينة، وكان مدار الفتوى عليه بالمدينة بعد مالك، مات رحمه الله وهو ساجد سنة أربع وثمانين ومئة. له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٣٦٣/٨، وتهذيب التهذيب ٢٩٧ / ٦، وشذرات الذهب ١ / ٣٠٦، والأعلام ١٨/٤.

(٨) في أ : (والداودي). وفي "ح" : (والذي اوردي).

والذراوردي هو : عبد العزيز بن محمد بن عبيد أبو محمد الجهمي، مولاهم المدني الذراوردي نسبة إلى ذراورد من قرى خراسان، أصله منها، كان فقيها صاحب حديث، روى عن ربيعة، ويحيى بن سعيد، وهشام بن عروة، وغيرهم. وعنه : شعبة، والثوري، وإسحاق بن راهوية، وابن وهب. وغيرهم. توفي بالمدينة سنة سبع وثمانين ومئة. وقيل في غيرها. له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٣٦٧/٨، وتهذيب التهذيب ٣١٥ / ٦، وشذرات الذهب ١ / ٣١٦، والأعلام ٢٥/٤.

(٩) النوادر ل ٢٩٧ / أ. والمتقى ٧ / ٨٠، والمقدمات ٢٩٨/٣.

(١٠) يعني عن مالك.

(١١) في أ، هـ : (حيطان). وانظر النص في العتبية ١٦ / ١١٠. ونقله عن العتبية في النوادر ل

٢٩٧/ب، والمتقى ٧ / ٨٠. وانظر أيضا النوادر ل ٢٩٦/أ.

١٠ - فصل [في الكفارة بقتل الحر والجنين والعبد والذمي]

قيل لابن القاسم : فهل على الضارب كفارة.

قال : قال مالك : إنما^(١) الكفارة في قتل الحر خطأ^(٢)، واستحسن مالك الكفارة في الجنين، وكذلك العبد، والذمي، إذا قُتلا ففيهما الكفارة، وفي جنينهما الكفارة^(٣).

قال أشهب : وهي في العبد المؤمن أوجب^(٤).

وروى أشهب عن مالك : أنه لا كفارة فيه^(٥). وقاله أشهب^(٦).

ومن ضرب عبده على الأدب فمات فليعتق رقبة^(٧).

قال مالك : في امرأة شربت دواءً فأسقطت؛ فإن كان دواءً يشبه السلامة فلا بأس به^(٨)، وقد^(٩) (كوى رسول الله صلى الله عليه وسلم سغداً فمات)^(١٠).

حل تكفر الأم إذا شربت دواءً فأسقطت أو سقته ولها فشرق

(١) في ح : (قال : إنما). بسقوط " قال مالك ". وفي " ط " : (قال مالك إنما). بسقوط " قال " الأولى. والثبت كما في أ، هـ، وموافق لما في المدونة وتهذيب المدونة.

(٢) في ط : (الخطأ).

(٣) المدونة ٦ / ٤٠٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / أ.

(٤) شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٦ / أ.

(٥) العتبية ١٥ / ٤٧٠. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٦ / أ.

(٦) البيان والتحصيل ١٥ / ٤٧٠.

(٧) النوادر ل ٥ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٦ / أ.

(٨) في أ : (فلا بأس فيه).

(٩) في ط، هـ : (قد).

(١٠) العتبية مع شرحها ١٥ / ٤٦٩، وانظر ١٥ / ٤٥٨. والحديث الذي أشار إليه الإمام مالك أخرجه الإمام مسلم في كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي ولفظه : (عَنْ جَابِرٍ قَالَ : رُمِيَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ قَالَ : فَحَسَمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ بِمِشْقَصٍ ثُمَّ وَرِمَتْ فَحَسَمَهُ الثَّانِيَةَ). الصحيح مع شرح النووي ١٨ / ١٩٤.

وسعد المذكور في الحديث هو : الصحابي الجليل سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس، أبو

قال : وإن سقت ولدها الصغير دواء فشرق به^(١) فمات فما عليها الكفارة^(٢) بواجبة، وإن كفرت فحسن، وكذلك الطبيب^(٣) يسقي الرجل^(٤) الدواء فيموت^(٥).

هل يكفر الطبيب إذا مات للمريض من دوائه

قيل : فقاتل العمد يعفا عنه، أيكفر؟
قال : نعم، هو خير له^(٦).

الكفارة على القاتل عمداً

والكفارة^(٧) في قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة^(٨) كما قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾^(٩).

عمرو الأشهلي الأنصاري، سيد الأوس، من أهل المدينة، من أبطال الصحابة، شهد بدرًا، وشهد أحدًا وكان ممن ثبت فيها، ورُمي بسهم يوم الخندق فعاش بعد ذلك شهراً حتى حكم في بني قريظة ثم انتقض جرحه فمات سنة خمس للهجرة، ودفن رضي الله عنه بالقيع. له ترجمته في الإصابة ٣٥/٢، والأعلام ٨٨/٣.

(١) (به) . ليس في " ط " . والشَّرْقُ : الفصّة . يقال شَرِقَ بريقه أي غصَّ به . انظر الصحاح (مادة شرق ١٥٠١/٤) .

(٢) في أ، هـ : (فما الكفارة) . يسقط " عليها " من العبارة .

(٣) قوله : (فحسن، وكذلك الطبيب) . غير واضح في " ق " من آثار الرطوبة .

(٤) في أ، هـ : (للرجل) .

(٥) العتية ٤٧١/١٥ - ٤٧٢ . وانظر أيضا ٤٥٨/١٥ .

(٦) الرسالة ٩١، وانظر التفریع ٢١٢/٢ .

(٧) نهاية ل ٣٧ / أ . هـ .

(٨) التفریع ٢١٨/٢، والرسالة ٩١، والمعرنة ٣ / ١٠٥٦ . وقال القاضي عبد الوهاب في المعرنة ٣ /

١٠٥٧ (والكفارة : إعتاق رقبة، وصيام، ولا إطعام فيها، وشرط الاعتاق أن تكون رقبة ليس

فيها شرك ولا عقد من عقود العتق) .

(٩) النساء ٩٢ .

١١ - فصل [في خروج الجنين ميتاً أو حياً بعد موت الأم أو قبله، وحكمه لو استهل ثم مات، ومعنى الاستهلال]

قال ابن القاسم^(١) : ولو ضربها رجل فماتت، ثم خرج الجنين بعد موتها ميتاً؛ فلا غرة^(٢) فيه، وإنما على قاتلها الدية؛ لأنه مات بموت أمه، وعليه كفارة واحدة^(٣).

وفي كتاب محمد : وإذا خرج الجنين بعد موتها ميتاً أو حياً ثم مات؛ فأحب ما فيه إلي^(٤) أن تكون فيه الغرة مع دية الأم.
قال أبو محمد^(٥) : يريد ولم يستهل^(٦).

ومن المدونة قال^(٧) ابن القاسم : وإن ضرب بطنها خطأ فألقت جنيناً^(٨) ثم ماتت بجنين في بطنها^(٩)، أو مات الخارج قبل موتها أو^(١٠) بعد؛ ففي الأم دية واحدة والكفارة، ولا دية في الجنين الذي لم يزايلها ولا كفارة، والذي ألقته إن استهل صارحاً ففيه القسامة والدية^(١١)، [٢٠١/ب] وإن لم يستهل صارحاً ففيه الغرة^(١٢).

الحكم فيما لو أُلقت
الأم جنيناً وماتت
بآخر في بطنها

(١) قال ابن القاسم . سقطت من ح .

(٢) (فلا غرة) . تكررت في ح .

(٣) في ط : (وعليه الكفارة واحدة) . وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٠٠ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / أ .

(٤) (إلي) . سقطت من ح .

(٥) سقطت من ح .

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٦ / أ .

(٧) (قال) . سقطت من ح .

(٨) في أ، هـ : (جنينها) .

(٩) (بجنين في بطنها) . سقطت من ح .

(١٠) نهاية ل ٧٥ / ب . أ .

(١١) جاء بعد هذا في ح : (وإن لم يستهل صارحاً ففيه القسامة والدية) . وهو خطأ ومضروب عليه . ثم استقام الكلام .

(١٢) المدونة ٦ / ٤٠٠ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / أ - ب .

المراد بالاستهلال
وهل العطاس منه

قال مالك في العتبية : الاستهلال : الصياح^(١)، فإذا صاح وجب له حكم الحي في الصلاة عليه، وفي دفنه، وميراثه، وليس العطاس استهلالاً^(٢).
وقال ابن وهب^(٣) في غيرها : العطاس والرضاع^(٤) استهلال^(٥).

١٢ - فصل [إرث الجنين وتوريثه، وعدم توريث القاتل]

قال مالك^(٦) : وإذا خرج الجنين ميتاً أو حياً، فمات قبل موت^(٧) أمه، ثم ماتت هي بعده؛ ورثته، ولو ماتت هي وقد استهل، ثم مات بعدها؛ لورثها، ولو خرج الجنين ميتاً، ثم خرج^(٨) آخر حياً بعده أو قبله، أو ولد^(٩) للأب ولد من امرأة أخرى^(١٠)، فعاش واستهل صارخاً، ثم مات مكانه، وقد^(١١) مات الأب قبل ذلك كله؛ كان^(١٢) لهذا الذي خرج حياً ميراثه من دية الذي خرج

(١) روى البخاري رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه : (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ يَمْسُهُ حِينَ يُوَلَّدُ فَيَسْتَهْلُ صَارِخًا مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ إِيَّاهُ إِلَّا مَرَّتَيْنِ وَابْتَهَمَاهُ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَأَقْرَعُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُكَ بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾) . الصحيح مع الفتح كتاب التفسير، باب : ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُكَ بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ٢١٢ / ٨ .

(٢) العتبية ١٥ / ٤٦٤، وانظر أيضا ١٤ / ٢٩٩ .

(٣) في ح : (ابن نافع) .

(٤) في ح : (والصراخ) .

(٥) انظر النواذر ل ٢٩٦ / أ، والمتقى ٨٢ / ٧، وتبصرة اللخمي ل ٩٤ / أ، والبيان والتحصيل ٤٦٥ / ١٥، والذخيرة ١٢ / ٤٠٣ .

(٦) سقطت من ح .

(٧) (موت) . سقطت من أ، هـ . وتكرر في " ط " قوله (قبل موته) . وهنا نهاية ورقة ٧٦ ط .

(٨) (خرج) . سقطت من ح .

(٩) في ح، ط : (ثم ولد) . والثبت كما في " أ، هـ " ، وموافق لما في تهذيب المتنوعة .

(١٠) في أ، هـ : (من امرأة آخر) .

(١١) (وقد) . مكرر في أ .

(١٢) في هـ : (لكان) .

ميتاً، الآ ترى أن المولود إذا خرج حياً يرث أباه^(١) الميت أو أخاه قبل ولادته^(٢).

قال^(٣) مالك : ولو ضرب الأب بطن امرأته فالقت جنيئاً ميتاً؛ فلا يرث الأب^(٤) من دية الجنين شيئاً، ولا يَحْجُب، ويرثها^(٥) سواء^(٦).

١٣ - فصل [في القسامة في الجنين إذا استهل، وهل يقاد ممن تعمد إسقاطه أم لا؟ وما تحمله العاقلة من ديته وما لا تحمله]

ومن ضرب بطن امرأة خطأ^(٧) فالقت جنيئاً حياً، فاستهل^(٨) ثم مات؛ ففيه القسامة، والدية على العاقلة، ولو كان ضرب بطنها عمداً؛ ففيه القصاص بقسامة؛ وذلك إذا تعمد ضرب بطنها خاصة^(٩).

قال : ولم يكن في الجنين يخرج ميتاً قسامة؛ لأنه كرجل ضرب فمات ولم يتكلم، وإذا صرخ ثم مات؛ كان كالمضروب يعيش أياماً ففيه القسامة، إذ لا يدرى أمات الجنين من الضربة أم لمّا عرض له بعد خروجه^(١٠).

محمد : وقال^(١١) أشهب : إن كان حين استهل مات^(١٢) مكانه؛ فلا قسامة فيه، وإن أقام ثم مات ففيه القسامة، في العمد والخطأ، وفيه الكفارة، ولا قود فيه في العمد، وعمده كالخطأ؛ لأن موته بضرب غيره، وديته في العمد والخطأ

(١) (أباه). مكررة في ح.

(٢) في ح : (ولادة). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٠١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ب.

(٣) سقطت من ح.

(٤) (الأب). سقطت من ح.

(٥) في أ، هـ : (ويرث).

(٦) في ح : (من سواء). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٠١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ب.

(٧) (خطأ). سقطت من ح.

(٨) في ح : (واستهل).

(٩) المدونة ٦ / ٤٠١ - ٤٠٢، ٤٠٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ب.

(١٠) المدونة ٦ / ٤٠٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ب.

(١١) في ح : (قال).

(١٢) في أ، ط، هـ : (فمات).

على العاقلة، وسواء ضرب بطنها أو غير بطنها؛ لأن إصابة الولد خطأ، وإنما العمد على الأم^(١).

وقال^(٢) ابن القاسم : في عمده القود بقسامة، وكذلك عنه في المجموعة إذا تعمد^(٣) الأجنبي ضرب البطن أو الظهر أو موضع يرى أنه أصيب به الولد؛ ففيه القود بقسامة^(٤) إذا استهل صارخاً^(٥).

فأما^(٦) لو ضرب رأسها أو يدها أو رجلها، فطرح^(٧) دماً، ثم ألفت الجنين فاستهل؛ ففيه الدية بقسامة، وتكون [٢٠٢/أ] هذه الدية في ماله لازمة^(٨)؛ لأن موته^(٩) عن شبه ضرب عمد^(١٠)، وكما لو أوضح رجلاً عمداً فتنامى^(١١) الجرح إلى ذهاب عينه؛ فمذهب^(١٢) ابن القاسم : أن تكون دية العين في ماله^(١٣).

قال^(١٤) ابن حبيب عن أصبغ : إذا تعمد ضرب بطنها حتى يرى أنه^(١٥)

(١) النوادر ل ٢٩٦/أ. وانظر المنتقى ٨١/٧، وتبصرة اللحى ٩٤/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٦/ب.

(٢) في ح : (قال).

(٣) نهاية ل ٣٧ / ب. هـ.

(٤) في ح : (القسامة بقود).

(٥) (صارخاً). في ح فقط. وانظر النص في النوادر ل ٢٩٦ / أ. وانظر النكت ورقة ٤٣٩، والمنتقى

٨١ / ٧، وتبصرة اللحى ٩٤/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٦/ب.

(٦) في ح : (وأما).

(٧) في ح : (وطرح).

(٨) (لازمة). من ط فقط.

(٩) (لأن موته). سقطت من ط.

(١٠) في ح : (عن شبه ضرب العمد). وفي "هـ" : (عن شبه ضرب عمداً). والعبارة غير واضحة

في "أ". والمثبت كما في "ط"، وموافق لنص النوادر ل ٢٩٦/ب.

(١١) في أ، هـ : (فبناها). وفي "ح" : (فترامى).

(١٢) في أ : (فذهب). وفي "ح" : (فيذهب).

(١٣) النوادر ل ٢٩٦/ب. وانظر النكت ورقة ٤٣٩، والمنتقى ٨٢/٧.

(١٤) سقطت من ح.

(١٥) (أنه). غير واضحة في أ.

أراد أن يُسقط ولدها فماتت ومات^(١) ولدها بعد أن استهل؛ فليقسم ولاتها وولادة الجنين، أن من^(٢) ضربه ماتا ويقتل، وإن تعمد ضربها في غير البطن فليقسم ولاتها لمن ضربه ماتت^(٣) ويقتلونه، ويقسم ولادة الجنين لمن ضربه مات، ولهم دية على العاقلة. وإن كان الضرب خطأ؛ أقسم ولاتها وولادة الجنين على^(٤) الضرب، وكان على العاقلة ديتان، وإثماً^(٥) هذا إذا شهد على الضرب، وإما بقولها فلا يكون ذلك إلا^(٦) على نفسها وحدها يقسم ولاتها ويقتلونه في العمد، ويأخذون الدية من العاقلة في الخطأ، ولا شيء في الجنين؛ لأن ذلك بقولها، وهي شهادة^(٧) لابنها^(٨).

ومن كتاب ابن المواز^(٩) : وإذا خرج الجنين حياً فلم يستهل حتى قتله رجل؛ فلا قود فيه، وفيه الغرة، وعلى قاتله الأدب^(١٠).

وقال بعض العلماء : فيه الدية كاملة في ماله، ولا قود فيه^(١١).

قال^(١٢) أشهب : ولا يعجبني هذا، ولو لزم هذا لزم مثله في المضروبة^(١٣) في البطن يخرج جنينها حياً فيموت ولا يستهل، وإن كان قد قاله كثير من أكابر

(١) في أ، هـ : (فمات ومات) .

(٢) (من) . سقط من ط .

(٣) في أ، هـ : (مائة) . هكذا . ومن قوله : (ويقتل، وإن تعمد) . سقط من ح .

(٤) في ح : (لمن) .

(٥) (إثماً) . سقط من ط .

(٦) نهاية ل ٧٦ / أ .

(٧) في أ، هـ : (فهي شهادة) . وفي " ط " : (كشهادة) .

(٨) النوازل ل ٢٩٦ / ب .

(٩) في ح (محمد) .

(١٠) النوازل ل ٢٩٧ / أ، والنكت ورقة ٤٣٩، وتبصرة اللحى ٩٤ / أ .

(١١) النوازل ل ٢٩٧ / أ . وتبصرة اللحى ٩٤ / أ .

(١٢) سقطت من ح .

(١٣) في ح : (في المضروبة) .

العلماء^(١).

١٤ - فصل^(٢) [في ضرب المجوسي أو المجوسية بطن مسلمة خطأ أو عمداً]
قال في المدونة : ولو ضرب^(٣) مجوسي أو مجوسية بطن مسلمة خطأ،
فألقت جنيناً ميتاً حملته عاقلة الضارب^(٤)؛ لأنه أكثر من ثلث ديتة، وإن كان
ذلك^(٥) عمداً كان في مال الجاني^(٦).

١٥ - فصل [في جنين الأمة وأم الولد والذمية، وجنين من أسلمت تحت
نصراني أو مجوسي، وجنين النصرانية الحرة تحت عبد مسلم]
وفي جنين أم الولد من سيدها، ما في^(٧) جنين الحرة، وفي جنين الأمة من
غير^(٨) سيدها^(٩)؛ عَشْر^(١٠) قيمة أمه، كان أبوه حراً أو عبداً^(١١).
محمد^(١٢) : وقاله^(١٣) الحسن، وأبو الزناد^(١٤).

(١) النوادر ل ٢٩٧ / أ.

(٢) سقط من ح.

(٣) في ط : (ضربه).

(٤) في أ، هـ : (حملت عاقلة الضارب).

(٥) (ذلك). سقط من ح.

(٦) المدونة ٦ / ٣٩٩ - ٤٠٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ب.

(٧) في ح (وفي).

(٨) نهاية ورقة ٧٧ ط.

(٩) في أ، ح، هـ : (السيد).

(١٠) في أ، هـ : (عشرة).

(١١) المدونة ٦ / ٤٠٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ب.

(١٢) ليس في ط.

(١٣) في ح : (قاله).

(١٤) هكذا في جميع النسخ، ونقله هكذا عن ابن يونس في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٧. وفي النوادر ل

٢٩٧ / ب قال : (قاله سحنون وأبو الزناد). والحسن هو البصري وهذا الرأي القائل بأن في جنين

الأمة عَشْر من أمه نقله عنه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الدييات، باب في جنين الأمة ٢٤٩/٩.

قال أصبغ : قال ابن وهب^(١) : فيه ما نقصها من قيمتها، وقول مالك أحب إلينا، وقاله ربيعة ، ويحيى بن سعيد ، وابن القاسم، وأشهب.

قال : فإن^(٢) استهل ففيه قيمته^(٣).

قال^(٤) ابن القاسم في العتبية : قيمته على الرجاء والخوف^(٥).

قال في المدونة : وفي جنين الذمية - يريد : إذا لم يستهل - عُشر دية أمه، أو نصف عُشر دية أبيه، وهو سواء، والذكر والأنثى في ذلك سواء.

ولو أسلمت نصرانية حامل تحت نصراني؛ ففي جنيتها ما في جنين النصراني، وذلك نصف عشر دية أبيه، [٢٠٢/ب] ولو استهل صارحاً ثم مات؛ حلف من يرثه يميناً واحدة لمات من ذلك، واستحقوا ديته؛ لأن مالكا قال في النصراني يقتل و^(٦) يقوم على قتله شاهد عدل مسلم^(٧) أن^(٨) ولاته يخلفون يميناً واحدة، ويستحقون^(٩) الدية^(١٠) على من قتله، مسلماً كان أو نصرانياً^(١١).

(١) في ح : (اصبح عن ابن وهب).

(٢) في أ، ح، هـ : (وإن).

(٣) النوازل ل ٢٩٧. وانظر تبصرة اللعمي ل ١/٩٥.

(٤) سقطت من ح.

(٥) العتبية ١٦ / ٧٥. وانظر النوازل ل ٢٩٧/ب. وقال ابن رشد في البيان والتحصيل عند شرحه للمسألة ١٦/٧٥ : (قوله إذا استهل صارحاً أن فيه قيمته على الرجاء والخوف ففيه نظر : إذ لا يقوم على أنه يعيش أو يموت وقد عرج مطروحاً بالجناية على أمه وإنما يقوم فيقال : كم كانت تكون قيمته اليوم لو وضعت أمه من غير جناية عليه؟ فتكون عليه قيمته بالغة ما بلغت، وبالله التوفيق).

(٦) (يقتل و) . من ط فقط.

(٧) (مسلم). سقطت من ح.

(٨) في أ، هـ : (لأن).

(٩) في ح : (ويستحلون).

(١٠) نهاية ل ٣٨ / أ. هـ.

(١١) المدونة ٦ / ٤٠٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٥ / ب - ٢٣٦/أ. وانظر النوازل ل ٢٩٧/ب، ٢٩٨/أ.

وإن^(١) تزوج عبد مسلم نصرانية حرة؛ ففي جنينها ما في جنين الحر المسلم؛ لأنه حر بأمه، ومسلم بأبيه.
وإن أسلمت مجوسية حامل تحت مجوسي؛ ففي جنينها ما في جنين المجوسي، أربعون درهماً^(٢).

(١) في ح : (فإن).

(٢) تهذيب المدونة ل ٢٣٦/أ. وانظر التوادر ل ٢٩٧/ب، ٢٩٨/أ.

[الباب الرابع]

في الكبير والصغير يقتلان رجلاً، وما يجب على قاتل العمد إن عُفي عنه،
والعافي يدعي إنما عفا على الدية، ومن^(١) أقر بقتل خطأ^(٢)، أو جماعة
أقروا بقتل عمد أو خطأ، والجماعة يقتلون رجلاً خطأ، وفيمن قتل نفسه

[١٦- فصل : في الكبير والصغير يقتلان رجلاً]

قال مالك رحمه الله : وإذا قتل رجل وصبي رجلاً^(٣) عمداً؛ قُتل الرجل،
وعلى عاقلة الصبي نصف الدية؛ لأن عمد الصبي كالخطأ^(٤).

م : يريد : وذلك إذا اعتمدوا جميعاً قتله^(٥)، وتعاقدوا على ذلك، وتعاونوا
عليه؛ فيقتل حينئذ الرجل كما لو لم يباشر قتله إلا الصبي والرجل معين له، حتى
لو كانا رجلين لقتلا جميعاً؛ فحينئذ يجب قتل الرجل، وأما لو^(٦) لم يتعاقدوا على
قتله، ولا تعاونوا عليه^(٧)، وإنما رماه هذا عمداً وهذا عمداً، ولم يعلم من أي
ضربة مات؛ لوجب^(٨) أن لا^(٩) يقتل الرجل عند ابن القاسم^(١٠)؛ لأن عمد

(١) (ومن) - سقط من ط.

(٢) في ح : (بقتل رجل خطأ) .

(٣) (رجلاً) - سقطت من ح .

(٤) في ط : (مثل الخطأ) . وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٠٣ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦ / ٢ .

(٥) في ح : (وذلك إذا اعتمدوا جميعاً على قتله) . وفي شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / ٢ : (م : يريد
إذا تعمدوا جميعاً قتله) .

(٦) مكان (لو) بياض في ح .

(٧) في أ، هـ : (فيه) .

(٨) نهاية ل ٧٦ / ب . أ .

(٩) في أ، ط، هـ : (ألا) .

(١٠) في ح : (عند مالك، وعند ابن القاسم) . وللتبث كما في ٢، ط، هـ، وموافق لما في شرح تهذيب للمدونة ل ٣٥٨ / ٢ .

الصبي كالمخطأ^(١)، ويكون كما لو رماه الصبي خطأ، والله أعلم^(٢).
 قال ابن القاسم^(٣) : ولو كانت رمية الصبي خطأ، ورمية الرجل عمداً
 فمات منهما جميعاً^(٤) فأحب إليّ^(٥) أن تكون الدية عليهما؛ لأنني لأدري من
 أيهما مات^(٦).
 م : يريد : أن نصف الدية في مال الرجل، ونصفها على عاقلة الصبي^(٧).
 وقال أشهب : عمد الصبي وخطؤه سواء، وعلى عاقلته نصف الدية،
 ويقتل الكبير^(٨).
 قال محمد : وهذا أحب إلينا^(٩).

[١٧- فصل : في اشتراك الحر مع العبد، والأب مع غيره في القتل، ومن
 قتله رجلان أحدهما عمداً والآخر خطأ]
 مالك : ولو قتل حر وعبد عبداً^(١٠)؛ لقتل العبد، وعلى الحر نصف
 قيمته في ماله؛ إذ لا يقتل حر بعبد، ولو قتل آخراً خطأ؛ فعلى عاقلته الحر نصف
 الدية، ويخير سيد العبد في أن يسلمه أو يقديه بنصف الدية.

(١) في ط : (مثل المخطأ).

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / أ. وزاد الشارح : (فيؤخذ من قول ابن يونس : أن الجماعة
 تقتل بالواحد وإن وليّ القتل أحدهم والباقيون عون له في قتل النائرة).

(٣) من قوله : (لأن عمد الصبي). سقط من أ، هـ.

(٤) (جميعاً). سقطت من ح.

(٥) (إليّ). سقطت من ح.

(٦) المدونة ٦ / ٤٠٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦ / أ.

(٧) شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٧ / ب.

(٨) النواذر ل ٤٤ / ب. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / أ.

(٩) النواذر ل ٤٤ / ب. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / أ.

(١٠) (عمداً). سقطت من أ، هـ.

قال مالك في المستخرجة : يُنَجَّم ذلك عليه^(١).

قال ابن القاسم قال مالك : ولو قتل الأب ورجلان ابنة عمداً [٢٠٣/٢] قُتل الأب والرجلان، وإن^(٢) كان بالرمية والضربة؛ لم يقتل به الأب^(٣).

قال عبد الملك : وعليه ثلث^(٤) الدية مغلظة، ويُقتل الرجلان^(٥).

محمد : وإذا قتل رجلان رجلاً، جرحه أحدهما عمداً والآخر خطأ^(٦) :

قال^(٧) أشهب : يقسمون على أيهم^(٨) شأوا؛ فإن أقسموا على المتعمد قتلوا وكانت^(٩) لهم على المخطئ دية الجناية.

قال محمد : وذلك إذا عُرِفَت جناية الخطأ من جناية العمد.

قال أشهب : وإن أقسموا على^(١٠) المخطئ كانت لهم الدية كاملة على عاقلته، واقتصوا من^(١١) المتعمد جرحه^(١٢) إن كان مما فيه القصاص، وإن كان مما لاقتصاص فيه^(١٣) أخذوا منه دية جنايته.

وقال فيهما ابن القاسم : إن مات مكانه؛ قتل به صاحب العمد، وعليه

(١) العتبية ١٥ / ٤٤٢. وانظر المقدمات ٣ / ٣٤١.

(٢) في ح : (فإن).

(٣) العتبية ١٥ / ٤٣٩ - ٤٤٠.

(٤) (ثلث). سقطت من ح.

(٥) انظر النوادر ل ٤٤ / أ.

(٦) في ح : (أحدهما خطأ والآخر عمداً).

(٧) سقطت من ح.

(٨) في أ، هـ : (أنهم).

(٩) نهاية ورقة ٧٨ ط.

(١٠) من قوله : (المتعمد قتلوه وكانت). سقط من ح. ولعله نقل نظر.

(١١) من قوله : (العمد. قال أشهب : وإن أقسموا على). سقط من أ.

(١٢) في ط : (الذي جرحه). والمثبت كما في "أ، ح، هـ"، وموافق لما في شرح تهذيب المدونة

١/٣٥٨.

(١٣) في أ، هـ : (مما لا يقتص منه).

صاحب الخطأ نصف الدية.

قال محمد : هذا إن لم يكن جرح الخطأ معروفاً بعينه.

قال ابن القاسم : وإن عاش بعد ضربهم ففيه القسامة، فإذا أقسموا^(١) على واحد برىء الآخر، أما على المتعمد ويقتلونه، ولا شيء على الآخر، وإن أقسموا على المخطئ؛ فالدية لهم على عاقلته، ويبرأ المتعمد.

قال محمد : ويضرب مئة، ويحبس سنة^(٢).

١٨ - فصل [فيما يجب على قاتل العمد إن عُفي عنه]

قال في المدونة^(٣) : ومن ثبت عليه^(٤) أنه قتل رجلاً عمداً بيّنة، أو بإقرار، أو بقسامة، فعفي^(٥) عنه، أو أسقط^(٦) عنه القتل؛ لأن الدم لا يتكافأ، فإنه يضرب مئة ويحبس عاماً^(٧)، كان القاتل^(٨) رجلاً أو امرأة، مسلماً أو ذمياً، حراً

قتل العمد إن عُفي عنه
ضرب مئة وحبس سنة

(١) نهاية ل ٣٨ / ب. هـ.

(٢) في ح : (عاماً). وانظر النص في النواذر ل ٤٤/ب، وتبصرة للحمي ل ١٠٢/أ - ب. وانظر

العتبية وشرحها البيان والتحصيل ١٦ / ١٨ - ٢٠.

(٣) في ح : (ومن المدونة). وفي "ط" : (في المدونة).

(٤) (عليه). سقطت من ح.

(٥) في أ، هـ : (يعفا).

(٦) في أ، ط، هـ : (سقط). والمثبت كما في ح، وموافق لما في تهذيب المدونة.

(٧) قال القاضي أبو محمد في المدونة ٣ / ١٠٥٣ : (إنما قلنا يُضرب من عُفي منهم مئة ويحبس سنة

لأنه قد روي قاتل العمد إذا عُفي عنه ضُرب مئة وحبس سنة، ولأنه قد كان يجوز أن يُقتل بأ:

يُقسم عليه فلمّا لم يقتل وجب تأديبه وكان معتبراً بالزاني أن الزنى لما كان مع الإحصان يوجب

القتل كان إذا عري من الإحصان يوجب ضرب مئة وحبس سنة). وذكره الباجي في المنتقى

٧ / ١٢٤ وزاد : (وقد قال ابن الماجشون في الموازية والمجموعة : إنه لما عفا عنه من له العفو

وبقيت لله عقوبة جعلناها كعقوبة الزاني البكر جلد مئة وحبس سنة. والله أعلم).

ولا يحسب في السنة ما حُبس قبل ذلك بل يستقبل به حبس سنة من يوم يجلد. قاله في العتبية

١٥ / ٤٩٦. قال ابن رشد في شرح المسألة : (لأن الحبس الذي حُبس قبل العفو حق للولي

والحبس الذي بعد العفو حق لله فلا يدخل أحدهما في الآخر. وبالله التوفيق).

(٨) من قوله : (لأن الدم لا يتكافأ). سقط من ح.

أو عبداً، لمسلم أو لذمي، والمقتول مسلم أو ذمي، حر أو عبد، لمسلم أو لذمي^(١)، وكذلك العبد يقتل وليك عمداً، فتعفو عنه على أن أخذته فإنه يضرب مئة ويحبس عاماً^(٢).

قال أصبغ : لا يحبس العبد ولا الأمة، ولكن يجلدان^(٣).

قال مالك : وإذا أقسم على واحد من جماعة فإن من بقي ممن اتهم بالقتل يجلد كل واحد منهم^(٤) مئة ويحبس سنة^(٥).

قال عبد الملك^(٦) : لأن الولي^(٧) ملك إشاطة^(٨) دم^(٩) من شاء منهم^(١٠).

قال محمد : وإذا ردت اليمين على المدعى عليه فحلف؛ جلد مئة وحبس سنة، فإن كان عبداً فلم يحلف المدعون وقد أقاموا شاهداً على القتل، أو شاهدين على إقرار^(١١) الميت، فليحلف السيد^(١٢) يميناً واحدة على^(١٣)

لو اتهم جماعة وأقسم
لورثة على أحدهم
فعلى باقي جلد مئة
وحبس سنة وكذلك
لو ردت اليمين على
المدعى عليه فحلف.
وحكم العبد في هذا

(١) في أ، ح، هـ : (ذمي).

(٢) المدونة ٦ / ٤٠٣ - ٤٠٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦ / ٢.

(٣) في ح : (يجلدان). وانظر النص في المتقى ٧ / ١٢٥، وعقد الجواهر ٣ / ٢٨٢، والذخيرة ١٢ / ٤١٢. وزاد : (كالزنا لحق الزوج والسيد).

(٤) (منهم). في ط فقط.

(٥) في ح : (عاماً). وانظر النص في النوادر ل ٦٨ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / ب. وانظر أيضاً عقد الجواهر ٣ / ٢٩٠.

(٦) في أ، هـ : (عبد المالك).

(٧) في ح : (للولي).

(٨) في أ، ح، هـ : (اسقاطه). وقال الجوهري في الصحاح ٣ / ١١٣٨ - ١١٣٩ (مادة شيط) : (شاط الرجل يشيط أي هلك، . . . والإشاطة الإهلاك، . . . وشاط فلان : أي ذهب دمه هدراً، ويقال : أشاطه وأشاط بدمه وأشاط دمه : أي عرضة للقتل. . . .) وانظر المصباح المنير ٣٢٩/١ (مادة شيط).

(٩) في أ، هـ : (دون).

(١٠) شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / ب.

(١١) في أ، ط، هـ : (قول).

(١٢) في ط : (فإن السيد يحلف).

(١٣) في ط : (عن).

علمه^(١)، فإن نكل أسلمه أو فداه بالدية، ويضرب مئة^(٢).

قال أصبغ : ولا يحبس^(٣).

وقد قيل^(٤) : يحلف العبد خمسين يمناً، ويجلد مئة، وإن كان ذلك من جرح أو ضرب فمات من ذلك فنكل المدعون فلا ترد اليمين هاهنا عند أشهب، وابن عبد الحكم، ويجلد [ب/٢٠٣] العبد مئة^(٥).

قال^(٦) أصبغ : ولا يحبس، ويصير الجرح إن ثبت، في رقبة العبد^(٧).

قال^(٨) ابن القاسم : وليس في قتل الخطأ حبس ولا تعزير^(٩).

قال مالك : ومن اقتص منه من جرح عمداً فإنه يعاقب^(١٠)، وكذلك إن كانت منقلة فعليه مع الغرم العقوبة^(١١).

لا حبس ولا
جلد في الخطأ

القتل مع العقوبة
على الجرح عمداً

(١) أي : على علمه عدم قتله. وانظر قول ابن القاسم ص ٨٩٠ يوضح هذا المعنى.

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / ب.

(٣) في أ، هـ : (ولا يحلف). وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / ب.

(٤) في أ، ح، هـ : (وقيل).

(٥) نهاية ل ٧٧ / أ. وانظر النص في شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / ب.

(٦) سقطت من ح.

(٧) شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٨ / ب. وانظر النوادر ل ٦٥ / ب.

(٨) سقطت من ح.

(٩) المدونة ٦ / ٤٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩ / ب. وانظر العتبية ١٥ / ٤٤٦. قال ابن رشد في

البيان والتحصيل عند شرح المسألة ١٥ / ٤٤٧ : (معناه : أنه لا يحبس فيه إذا كان مشهور العين فلم يحتاج إلى الشهادة على عينه، وأما إذا لم يكن مشهور العين فإنه يُحبس حتى يُشهد على عينه قال ذلك سحنون. وقوله صحيح ولا يبرئه من الحبس ها هنا إلا حميل بوجهه مليء بالدية إن لم يحضره. وبالله التوفيق). وانظر عقد الجواهر ٣ / ٢٨١.

(١٠) في أ، هـ : (ومن اقتص من جرح منه عمداً فليعاقب). وفي "ح" : (ومن اقتص منه في جرح

عمد فليعاقب). والنص إلى هنا في العتبية ١٦ / ٩٤.

(١١) العتبية ١٦ / ٢٧٦.

١٩ - فصل [في العافي يدعي إنما عفا على الدية]

وإذا قتل عبد وليك فعفوت عنه ولم تشترط^(١) شيئاً؛ فذلك كما لو عفوت عن الحر ولم تشترط^(٢) الدية ثم تطلب^(٣) الدية.

قال مالك : لا شيء لك إلا أن يتبين^(٤) أنك أردتها؛ فتحلف^(٥) بالله ما عفوت على ترك الدية إلا لأخذها ثم يكون ذلك لك.

قال ابن القاسم : وكذلك العبد لا شيء لك^(٦) إلا أن يُعرف أنك إنما عفوت لتستره فذلك لك ثم يخبر سيده.

قال مالك : ولو^(٧) عفوت عن العبد على أن تأخذه^(٨) رقيقاً، وقال سيده : أما أن تقتله أو تدعه^(٩)؛ فلا قول له، والعبد لك^(١٠) إلا أن يشاء سيده دفع الدية إليك ويأخذه؛ فذلك له^(١١)، وهذا إذا ثبت قتله إياه بينة^(١٢)، وإن كان بإقرار العبد فليس للولي^(١٣) أن يستحييه^(١٤) على أخذه، وليس له إلا أن يقتل أو يدع^(١٥).

من عفا عن عبد على أن يستره ومنع سيده

(١) في أ، هـ : (يشترط).

(٢) في أ، هـ : (يشترط).

(٣) في أ، هـ : (بطلت).

(٤) في ح : (تبين).

(٥) في أ، هـ : (فليحلف).

(٦) في ح : (فيه).

(٧) من قوله : (عفوت لتستره). سقط من ح.

(٨) في أ، هـ : (يأخذه).

(٩) في أ، هـ : (يدعه).

(١٠) (لك). سقط من ط.

(١١) المدونة ٦ / ٤٠٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦ / أ - ب.

(١٢) المدونة ٦ / ٣٧٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٩ / ب. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٩ / أ.

(١٣) في ح : (للوالي).

(١٤) لعلها " يستحيه " - يعني السيد - على أخذه - أي العبد - قال في الذخيرة ٤١٢ / ١٢ : (فإن

كان بإقرار العبد فليس له - يعني الولي - استجباره - يعني السيد - على أخذه - يعني العبد - ...) .

(١٥) المدونة ٦ / ٣٧٤ - ٣٧٥، وتهذيب المدونة ل ٢١٩ / ب. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٥٩ / أ.

٢٠ - فصل [فيمن أقر بقتل خطأ، أو جماعة أقرّوا بقتل عمداً أو خطأ، والجماعة يقتلون رجلاً خطأ]

قال مالك : ومن أقر بقتل رجل خطأ؛ فإن اتهم أن يكون أراد غنا ولد المقتول كالأخ والصديق لم يُصدّق^(١)، وإن كان من الأباعد صدّق، إن^(٢) كان ثقة مأموناً ولم يخف أن يُرشا على ذلك ثم تكون الدية على عاقلته بقسامة، ولا تجب^(٣) عليه بإقراره، فإن أبى ولاة الدم أن يقسموا فلا شيء لهم في مال المقر، وإذا لزم^(٤) العاقلة كانت في ثلاث^(٥) سنين^(٦)، وإن أبى ولاة الدم أن يُقسموا فلا شيء لهم^(٧) على العاقلة^(٨)، ولا في مال المقر، كما لو ضرب رجل فقال : قتلني فلان خطأ؛ فإنه يُصدّق، ويكون العقل على عاقلة القاتل بقسامة^(٩)، وإلا لم يكن لهم في مال المدعى عليه^(١٠) شيء^(١١).

ومن غير المدونة : ولو قال رجلان : إننا^(١٢) وفلاناً قتلنا فلاناً عمداً؛ لم يصدق عليه؛ إذ لاعدالة لهما، وإن قالوا : خطأ فعلى ولاة الدم القسامة مع قول هذين إذا كانا عدلين؛ لأن هذين مقران على أنفسهما فلا تحمل ذلك العاقلة بغير قسامة، ويقسمون على الثالث^(١٣) لأن^(١٤) قول هذين فلان معنا

لو قال رجلان قتلنا
فلاناً وفلاناً معاً عمداً
أو خطأ وكيف لو أقر
بعض وأنكر آخرون

(١) في ط : (لم يُقبل قوله). والمثبت كما في "ح، هـ"، وموافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٣٦ ب.

(٢) في ح : (وإن).

(٣) نهاية ل ٣٩ / أ. هـ.

(٤) في أ، هـ : (ألزمت).

(٥) في هـ : (ثلث).

(٦) نهاية ورقة ٧٩ ط.

(٧) (لهم). سقطت من أ، هـ. ومن قوله : (في مال المقر، وإذا لزم) . سقط من ح.

(٨) (على العاقلة). سقطت من ط.

(٩) في أ، هـ : (على عاقلته بقسامة).

(١٠) (عليه). سقطت من أ، هـ.

(١١) المدونة ٦ / ٤٠٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦ ب.

(١٢) في أ، ح، هـ : (إننا).

(١٣) تكررت في ح بعد هذا عبارة سبقت قبله ونصها : (مقرين على أنفسهما فلا يحمل ذلك).

(١٤) سقطت من ح.

لوث بينة^(١)، ولو كانت قاطعة كانت الدية بغير قسامة، وليس لولاة الدم أن^(٢) يقسموا على المقرين دون المنكرين، ولا أن يقسموا على ثلثي الدية، ولا أعرف قسامة في غير دية كاملة، وقد قال مالك إذا أتى الأولياء [٢٠٤/أ] بشاهد أن فلاناً وفلاناً وفلاناً قتلوه، أو^(٣) شهد^(٤) على قول الميت ذلك^(٥)؛ فإنهم يقسمون على قاتليه^(٦) الثلاثة، وتكون الدية على عواقلهم، فكذلك هذا^(٧)؛ ولأنه لو شهد رجل لابنه ولأجنبي^(٨) لم يجز للأجنبي ولا للابن^(٩).

(١) قال في المصباح المنير ١/ ٥٦٠ (مادة لوث) : (اللّوث : بالفتح البينة الضعيفة غير الكاملة). وقال القاضي عياض في التنبيهات ل ١٧٦/٢ : (معنى اللوث في الكتاب - يعني المدونة - : الشهادة التي ليست بتمامة، كأنها لاثت إذا التبتت في الحكم إذا لم تكن قاطعة، واللايث من الشجر ما التبس بعبضه ببعض).

وقال ابن شاس في عقد الجواهر ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤ : (اللّوث : هو أمانة يغلب معها على الظن صدق مدعي القتل كشهادة العدل على رؤية القتل . . . وقال القاضي أبو بكر : اختلف في اللوث اختلافا كثيرا، مشهور المذهب أنه الشاهد العدل. وقال محمد : وهو أحب إليّ قال : وأخذ به ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم. وروى ابن حبيب عن مطرف قال : سألت مالكا عن اللوث فقال : اللوث اللطخ البين من اللفي من السواد والنساء والصبيان يحضرون ذلك، ومثل الرجلين والنفر يشهدون على ذلك وهم غير عدول، فتكون القسامة معهم. قال مطرف : فقلنا مالكا : الشاهد العدل؟ فقال : وذلك لوث. وهو أعلى اللوث وأحقه وأبينه . وانظر المعونة ٣/ ١٠٤٦، والمتقى ٧ / ٥٦، وتبصرة اللخمي ل ٩٧ / أ، والذخيرة ١٢ / ٢٩٠ - ٢٩١. وسيأتي الكلام مفصلاً عند المصنف عن اللوث في الباب التاسع : في القسامة، وما يوجبها من شهادة، أو إقرار، أو تهمة. في فصل : ما يوجب القسامة من قول الميت أو لوث، والمراد باللوث.

(٢) (أن) : تكرر في أ.

(٣) في أ، ط، هـ : (و).

(٤) سقطت من ح.

(٥) في أ، هـ : (في ذلك).

(٦) في ح : (قاتلته).

(٧) في أ، هـ : (هنا).

(٨) في أ، هـ : (لأبيه وللأجنبي).

(٩) في ط : (للأب). وانظر النوادر ل ٤ / ب. وانظر المدونة ٦/ ٤٠٧.

ومن المدونة : وإذا قتل عشرة^(١) رجالٍ رجلاً خطأ وهم من قبائل شتى؛ فعلى قبيلة كل رجل عُشر الدية في ثلاث سنين، وعلى كل رجل^(٢) منهم كفارة، ولو جَنَوا قدر ثلث الدية حملته عواقلهم أيضاً في سنة، وما كان دون الثلث ففي أموالهم ولا تحمله عواقلهم^(٣).

٢١ - فصل [فيمن قتل نفسه]

قال في غير المدونة : ومن قتل نفسه عمداً أو خطأ لم تحمله العاقلة، وإنما ذكر الله عز وجل الدية فيمن قتل غيره^(٤).

(١) في ح : (عشر).

(٢) في أ، هـ : (واحد).

(٣) المدونة ٦ / ٤٠٦ - ٤٠٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦ / ب.

(٤) نهاية ل ٧٧ / ب. أ. وانظر النص في النواذر ل ٤ / ب. والنقل من المجموعة. والآية التي أشار إليها المصنف هي (٩٢ من سورة النساء) وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيقَاتٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾

[الباب الخامس]

في القصاص من عين الأعور والقصاص له

[٢٢ - فصل : في دية عين الأعور]

قال مالك : ودية عين الأعور دية البصر كله ألف دينار، أو اثني عشر ألف درهم، أو مائة من الإبل؛ إذا كان ذلك خطأ^(١).

قال^(٢) محمد : و^(٣) ذكر ذلك ابن المسيب أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان قضيا بذلك^(٤)، و^(٥) قاله سعيد^(٦)، وقضى به عمر بن عبد العزيز^(٧)، وكتب به إلى عامله على المدينة

(١) الموطأ ٢ / ٦٥٣، والعتبية ١٦ / ١٢٧، والنوادر ل ٢٩٠ / أ، ل ٢٨ / ب.

(٢) سقطت من ط.

(٣) (و) . في ح فقط.

(٤) أخرجه عنهما عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب عين الأعور ٩ / ٣٣٠ وانظر ٩ / ٣٣١، ومصنف ابن أبي شيبة كتاب الدييات، باب الأعور وفقاً عينه ٩ / ١٩٦ - ١٩٧، وسنن البيهقي الكبرى في كتاب الدييات، باب الصحيح يصيب عين الأعور والأعور يصيب عين الصحيح ٨ / ٩٤. وانظر أيضاً الاستذكار ٢٥ / ١٠٦، والنوادر ل ٢٩٠ / ب، وتفسير القرطبي ٦ / ١٩٣، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / أ.

(٥) (و) . سقط من أ، هـ.

(٦) هو : سعيد بن المسيب، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الدييات، باب الأعور وفقاً عينه ٩ / ١٩٨، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الدييات، باب الصحيح يصيب عين الأعور والأعور يصيب عين الصحيح ٨ / ٩٤. وانظر الاستذكار ٢٥ / ١٠٧، والنوادر ل ٢٩٠ / ب، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / أ.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب عين الأعور ٩ / ٣٣٠، وابن أبي شيبة في كتاب الدييات، باب الأعور وفقاً عينه ٩ / ١٩٦ - ١٩٧، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الدييات، باب الصحيح يصيب عين الأعور والأعور يصيب عين الصحيح ٨ / ٩٤. وانظر النوادر ل ٢٩٠ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / أ.

عبد الرحمن بن الضحاك^(١).

محمد : وقاله ابن عباس^(٢)، وعروة بن الزبير^(٣)، وسليمان بن يسار^(٤)،
وقاله^(٥) مالك، عن^(٦) ربيعة، وابن شهاب^(٧).

(١) شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / ١.

وعبد الرحمن بن الضحاك بن قيس بن خالد الفهري. كان والياً على المدينة النبوية ومكة المكرمة، لكن لم يكن ذلك في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بل ولي ذلك بعده في عهد يزيد بن عبد الملك، صرح بذلك غير واحد من المؤرخين منهم : خليفة بن خياط حيث لم يذكره في عمال عمر بن عبد العزيز عند تسميتهم، وقد ذكره عند تسميته لعمال يزيد بن عبد الملك وأنه خلع من قبله وولاه على المدينة. وكذا في صبح الأعشى، وأشار لذلك ابن قتيبة في المعارف. وقد بقي أميراً ثلاث سنين وأشهر، ثم خلع عن الإمارة بعبد الواحد بن عبد الله النصرى، قال ابن الأثير : (وكان ابن الضحاك قد آذى الأنصار طُرّاً، فبهّاه الشعراء وذمه الصالحون). وأمر الخليفة بضربه، وأخذ ماله بسبب جرأته، ففعل به ذلك حتى كان يسأل الناس بالمدينة، كان ذلك في سنة أربع بعد المئة، وهذا كان آخر أمره. وردت أخباره وفيه في غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام ٢٥٦/١ - ٢٥٩، وانظر تاريخ خليفة بن خياط ٣٢٣، ٣٣٢، والمعارف لابن قتيبة ١٨١، والكمال في التاريخ لابن الأثير ٤ / ١٨٧ - ١٨٨، وصبح الأعشى ٣٠٠ / ٤. وانظر أيضاً طبقات ابن سعد ٨ / ٤٧٤، والبداية والنهاية ٩ / ٢٢٣، ٢٢٩.

(٢) في أثناء هذه العبارة في "ط" أقحم كلام سبق وهو قوله : (وقاله سعيد، وقضى به عمر ابن عباس). وعلى المكرر ما يدل أنه جاء خطأ. وانظر قول ابن عباس رضي الله عنهما في المحلى ١٠ / ٤١٩. وانظر التوارد ل ٢٩٠ / ب، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / ١.

(٣) في أ، هـ : (وقاله عروة بن الزبير). وانظر الأثر عن عروة رضي الله عنه في سنن البيهقي الكبرى في كتاب الديات، باب الصحيح يصيب عين الأعور والأعور يصيب عين الصحيح ٨ / ٩٣. وانظر أيضاً عقد الجواهر ٣ / ٢٤٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / ١.

(٤) أخرجه عنه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب الصحيح يصيب عين الأعور والأعور يصيب عين الصحيح ٨ / ٩٣. وانظر العتبية ١٨ / ١٦٥، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / ١.

(٥) (قاله). سقطت من ح.

(٦) في ح : (و).

(٧) ذكره عن الإمام مالك رضي الله عنه ابن حزم في المحلى ١٠ / ٤١٩. وأخرجه عنهما عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب عين الأعور ٩ / ٣٣٠. وانظر الموطأ ٢ / ٦٥٣، والعتبية ١٨ / ١٦٥ - ١٦٦، والاستذكار ٢٥ / ١٠٦، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / ١.

قال سليمان بن حبيب^(١) : قال^(٢) علماؤنا : وسواء أخذ في الأولى عقلا أو أصابها ذلك بأمر من السماء؛ ففي الباقية الدية كاملة، وهو قول مالك وأصحابه أجمع^(٣).

٢٣ - فصل [في أعور العين اليمنى يمين رجل صحيح، والقصاص في اليد والأسنان]

قال مالك : وإذا فقأ أعور العين اليمنى يمين رجل صحيح خطأ فعلى عاقلته نصف الدية، وإن فقأها عمداً فعليه خمسمائة دينار في ماله، وهو كاقطع^(٤) اليد اليمنى^(٥) يقطع يمين رجل صحيح، فدية اليد في مال الجاني^(٦)، ولا يقتصر من اليد أو الرجل اليمنى باليسرى، ولا اليسرى باليمنى، وكذلك العين^(٧). وقاله ابن عمر^(٨).

ولا يقاد سن إلا بعثلها في صفتها وموضعها، الرباعية بالرباعية^(٩)، والعليا بالعليا، والسفلى بالسفلى، فإن لم يكن للجاني مثل التي طرح رجع ذلك^(١٠) إلى العقل^(١١).

(١) انظر عقد الجواهر ٣/٢٤٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣/أ. وفي النوادر ل ٢٩٠/ب : (عبد الملك بن حبيب).

(٢) في أ، هـ : (وقال).

(٣) النوادر ل ٢٩٠ / ب، وانظر ٢٨/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠/أ.

(٤) في ط : (كقاطع).

(٥) في أ، هـ : (اليمين).

(٦) نهاية ل ٣٩ / ب. هـ.

(٧) المدونة ٦ / ٤٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦/ب.

(٨) انظر الاستذكار ٢٥ / ١٠٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٥٩/ب.

(٩) (بالرباعية). سقطت من أ.

(١٠) في ط : (بذلك).

(١١) المدونة ٦ / ٤٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦/ب.

قال مالك : وإن كان المفقوة^(١) عينه أعور بعينه اليسرى فله في عينه اليمنى ألف دينار.

قال [٢٠٤/ب] ابن القاسم : لأنه لا قصاص له في عين الجاني، ولأن دية عين الأعور ألف دينار^(٢).

[٢٤- فصل : في الأعور يفتق عين الصحيح التي مثلها باقية له]

قال مالك : وإن^(٣) فقاً الأعور^(٤) عين الصحيح التي^(٥) مثلها باقية للأعور فللصحيح أن يقتصر، وإن أحب^(٦) فله دية عينه^(٧) ثم رجع مالك^(٨) فقال : إن أحب أن يقتصر اقتصر^(٩)، وإن أحب فله دية عين الأعور ألف دينار.

قال^(١٠) ابن القاسم : وقوله هذا^(١١) أعجب إلي^(١٢).

محمد^(١٣) : وقاله عمر بن الخطاب^(١٤)،

(١) في ح، " : (المفقو).

(٢) المدونة ٦ / ٤٠٨، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦/ب

(٣) في ط : (فإن).

(٤) في ح : (أعور).

(٥) في ح : (الذي).

(٦) في ح : (فإن أحب). وفي ط : (يقتصر إن أحب)

(٧) يعني خمس مئة دينار.

(٨) (مالك). سقطت من أ، هـ.

(٩) في ح : (ولما لك قول آخر : أن للصحيح أن يقتصر). مكان قوله : (ثم رجع مالك فقال : إن أحب أن يقتصر اقتصر).

(١٠) سقطت من ح.

(١١) في ح : (الآخر). وهما معني. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠/أ.

(١٢) المدونة ٦ / ٤٠٩، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦/ب. وانظر العتبية وشرحها ١٦ / ١٢٧، ١٢٩،

والنوادير ٢٨/ب.

(١٣) سقطت من ح.

(١٤) أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب الأعور يصيب عين الانسان ٣٣٣/٩.

وانظر النوادر ل ٢٨/ب، والمنتقى ٨٣/٧.

وعثمان بن عفان ^(١)، وقاله ^(٢)ابن شهاب ^(٣)، ويحيى بن سعيد ^(٤)، وقاله عبد الملك ^(٥)وأصبع ^(٦). رضي الله عنهم أجمعين.

قال أصبع : وهو السنة والصواب.

قال محمد : وهو أحب إلي.

قال محمد ^(٧) : وأخذ أشهب بقول مالك الأول : أنه ليس له إلا القود ^(٨).

قال أشهب : وبلغني ^(٩) ذلك ^(١٠) عن ابن عمر أنه قال : "تَفَقَّأَ عَيْنُهُ، قال الله عز وجل : ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾" ^(١١)، قال ابن عمر : الَيْمَنَى بِالْيَمْنَى، وَالْيُسْرَى بِالْيُسْرَى" ^(١٢). قال : وقاله ربيعة ، وعبد العزيز بن أبي سلمة ^(١٣).

(١) أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب الأعور يصيب عين الانسان ٣٣٣/٩، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديات، باب الصحيح يصيب عين الأعور والأعور يصيب عين الصحيح ٩٤ / ٨. وانظر النوادر ل ٢٨/ب، والمتقى ٨٣/٧.

(٢) (قاله). سقطت من ح.

(٣) الموطأ في كتاب العقول، باب ما فيه الدية كاملة ٦٥٣ / ٢. وانظر النوادر ل ٢٨/ب.

(٤) المحلى ٤١٩/١٠. وانظر النوادر ل ٢٨/ب، والمتقى ٨٣/٧.

(٥) نهاية ورقة ٨٠ ط. انظر النوادر ل ٢٨/ب، والمتقى ٨٣/٧.

(٦) النوادر ل ٢٩/أ.

(٧) (قال محمد). سقطت من ح.

(٨) العتبية ١٢٨/١٦، والنوادر ل ٢٨/ب، وعقد الجواهر ٢٤٤/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠/أ. وهذا القول هو الثالث في المسألة وهو : أنه ليس للمحني عليه إلا القود وإلا فلا شيء له، إلا أن يصطلحا على شيء فلا بأس.

(٩) في ط : (بلغني).

(١٠) قوله : (قال أشهب : وبلغني ذلك). طمس في "أ"، حيث جاء في موضعه قوله : (مالك وأصحابه قال) وهذا مذكور في اللوحة التي بعدها، في السطر المقابل لهذا. ولعله بسبب الترميم والتصوير.

(١١) المائدة ٤٥.

(١٢) قوله : (قال ابن عمر : اليمنى باليمنى، واليسرى باليسرى). طمس في "أ"، حيث جاء في موضعه قوله : (سمعه وبصره قد ذهب احتير إن قدر). وهذا مذكور في اللوحة التي بعدها، في السطر المقابل لهذا. ولعل هذا التداخل بسبب الترميم والتصوير.

(١٣) شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / أ.

قال محمد : وليس ما احتج به أشهب^(١) من قول ابن عمر ،
وربيعة ، وغيره ، حجة له ؛ لأنه مخالف لقولهم في هذا بعينه ؛ "لأنهم يقولون في
الأعور إذا فقعت عينه : ليس له إلا القصاص". حتى أن ربيعة يقول :
"القصاص في كل شيء حتى الجائفة والمنقلة والمأمومة" ، وهذا خلاف للأثر^(٢).
وأما حجة في قول الله عز وجل : ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ ، فقد قال في
الأعور تفقاً عينه : أنه بالخيار ، إن شاء استقاد ، وإن شاء دية عينه الف دينار^(٣).
وهو الصواب ، وهو خلاف من احتج بقوله^(٤).

[٢٥ - فصل : في الأعمى يفقأ عين رجل عمداً ، في الأعور يفقأ عيني رجل عمداً]

ومن المدونة قال مالك : وإن^(٥) فقأ أعمى عين رجل عمداً ؛ فديتها في
ماله^(٦) لأعلى العاقلة^(٧).

قال مالك : وإن فقأ أعور العين اليمنى عيني رجل جميعاً^(٨) عمداً ؛ فله
القصاص من عينه ونصف الدية من العين الأخرى^(٩).

(١) قوله : (احتج به أشهب) . طمس في "أ" ، وجاء مكانه من اللوحة التي بعد هذه قوله : (السمع
ويقتل) . ولعله بفعل التميم والتصوير .

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / أ .

(٣) (دينار) . سقطت من ح .

(٤) نهاية ل ٧٨ / أ . أ . وانظر النص في شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٠ / أ .

(٥) في ح : (وإذا) .

(٦) في ط : (مال الجاني) . والمثبت كما في "أ" ، ح ، هـ "وموافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٣٧ / أ .

(٧) المدونة ٦ / ٤٠٩ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٦ / ب - ٢٣٧ / أ .

(٨) (جميعاً) . سقطت من ح .

(٩) تهذيب المدونة ل ٢٣٧ / أ ، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٥ ، وانظر العتبية ١٦ / ١٢٨ .

قال ابن المواز : وقاله أشهب، قال : وقاله عطاء ، وريبعة ^(١).

وقال القاسم ، وسالم ^(٢) : "تفقاً عينه الباقيه بعينه كليهما ^(٣)"، وليس عليه غير ذلك ^(٤).

قال ^(٥)أشهب : ولستأ نرى ذلك صواباً ^(٦).

قال ^(٧)محمد : اما إن فقأهما عمداً في ضربة واحدة، أو في فور واحد فللمجني عليه دية عينه اليمنى خمس مئة دينار، إذ لا قصاص له فيها، ويخبر في عين الأعور اليسرى، فإن شاء [٢٠٥/أ] فقأها أو تركها وأخذ ^(٨) منه ديتها ألف دينار، وإن كان ذلك خطأ فليس له إلا ألف دينار ^(٩) في عينيه جميعاً، وإن فقأهما واحدة بعد واحدة فإن كان ذلك خطأ ففيهما ألف وخمس مئة دينار على عاقلة الجاني ^(١٠) لا تبالي ^(١١) بأيهما بدأ ^(١٢)، وإن ^(١٣) كان ذلك عمداً نظرت : فإن بدأ بفقأ اليمنى ^(١٤) فله فيها خمس مئة دينار ^(١٥) إذ لا نظير لها ،

(١) التوارد ل ٢٩/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦١/أ.

(٢) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة. وسالم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب أحد الفقهاء السبعة على قول. وقد تقدمت ترجمتهما.

(٣) في ح : (كليهما).

(٤) التوارد ل ٢٩/ب، والمتنقى ٨٤/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦١/أ.

(٥) في ح : (وقال).

(٦) التوارد ل ٣٠/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦١/أ.

(٧) سقطت من ح.

(٨) في ح : (أو أخذ).

(٩) في ح : (الألف دينار).

(١٠) في ط : (العاني).

(١١) في أ، هـ : (لا تبالي).

(١٢) (بدأ). سقطت من ح.

(١٣) في ط : (فإن).

(١٤) نهاية ل ٤٠ / أ. هـ.

(١٥) تكرر بعد هذا في نسخة " هـ " عبارة سبقت وهي قوله : (على عاقلة الجاني لا تبالي بأيهما بدأ). ووضع على كامل كلمات العبارة تقريباً حرف (س) يعني سهو. والله أعلم.

ويخبر^(١) في^(٢) اليسرى^(٣) فإن شاء استقاد منها فتركه أعمى، وإن شاء تركها^(٤) وأخذ ألف دينار، وإن^(٥) بدأ باليسرى التي مثلها باقية للأعور فله أن يستقيد منها ويأخذ في عينه اليمنى ألف دينار، وإن شاء تركها وأخذ ديتين الفسي دينار^(٦).

محمد : وقاله مالك وأصحابه^(٧).

[٢٦- فصل : في السمع يذهب من الأذن، ودية ما منه زوج في الانسان]

ومن المدونة قال مالك : ومن^(٨) ذهب سمع إحدى^(٩) أذنيه فضربه رجل فذهب سمع الأخرى^(١٠) فعليه نصف الدية بخلاف عين الأعور^(١١).

قال ابن القاسم : وليس الدية عند مالك في شيء واحد مما هو زوج في الإنسان مثل اليدين والرجلين وشبههما إلا في عين الأعور وحدها لما^(١٢) جاء^(١٣) فيها^(١٤) من السنة، وإنما في كل واحد من ذلك نصف الدية سواء

ليس في واحد مما هو زوج في الإنسان الدية كاملة إلا عين الأعور

(١) في أ، هـ : (وتخير).

(٢) سقط من أ.

(٣) قوله : (في اليسرى). سقط من ح.

(٤) قوله : (وإن شاء تركها). سقط من ح.

(٥) في ط : (فإن).

(٦) النص بحرفه في شرح تهذيب المدونة ل ٣٦١/أ. وانظر العتبية ١٦/١٢٨، والنوادر ل ٣٠/أب،

والنكت ورقة ٤٣٩ - ٤٤٠، والبيان والتحصيل ١٦ / ١٣٠، وعقد الجواهر ٣/٢٤٥.

(٧) شرح تهذيب المدونة ل ٣٦١/أ.

(٨) في ح : (فيمن).

(٩) في ط : (أحد).

(١٠) في أ، هـ : (الآخر).

(١١) المدونة ٦/٤٠٩، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧/أ.

(١٢) في ط : (بما).

(١٣) سقطت من أ، هـ.

(١٤) في أ، ط، هـ : (فيه). والثبت كما في ح، وموافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٣٧/أ.

ذهب أولاً أو آخراً^(١).

قال^(٢) محمد : وذلك أن الناظر بالعين الواحدة يبصر بها ما يبصر^(٣) بالعينين جميعاً، ولا تجد^(٤) أحداً من الخلق يقوى بيد واحدة، ولا برجل واحدة قوته بكتليهما.

م^(٥) : وبهذا احتج أشهب في المجموعة على العراقيين؛ لأنهم يقولون : في عين الأعور نصف^(٦) الدية كأحدى^(٧) اليدين^(٨).

قال أشهب : وأما السمع فيسأل^(٩) عنه، فإن كان يسمع بالأذن ما يسمع بالاثنتين فهو كالبصر، وإلا فهو^(١٠) كاليد والرجل^(١١).

[٢٧- فصل : الجناية على البصر الذي قد ذهب بعضه بجناية]

قال فيه^(١٢) وفي كتاب محمد : وإذا أصيب من كل عين نصف بصرها^(١٣) ثم أصيب باقيهما^(١٤) في ضربة؛ فإنما^(١٥) له خمس مئة دينار؛ لأنه إنما ينظر بهما

(١) في أ، هـ : (وآخرأ). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٠٩، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧ / أ.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ح : ما يبصره .

(٤) في أ، هـ : (يجد).

(٥) سقط من ح.

(٦) في ح : (بنصف).

(٧) في أ، ح، هـ : (كأحد).

(٨) النوادر ل ٢٩٠ / ب، وتبصرة اللعمي ل ١٠٦ / ب - ١٠٧ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦١ / أ.

وانظر مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ١٢٠ / ٥.

(٩) في ح : (فسيل).

(١٠) في أ، هـ : (فهنا).

(١١) النوادر ل ٢٩٠ / ب، وتبصرة اللعمي ل ١٠٧ / أ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٩٦.

(١٢) (فيه). سقط من ح.

(١٣) (بصرها) غير واضحة في "أ" بفعل الرطوبة.

(١٤) في ح، ط : (بياقيهما).

(١٥) في ح : (فإنه).

نصف نظرهما، وكذلك إن^(١) أصيب بياقي أحدهما فإنما له مئتان^(٢) وخمسون ديناراً، ثم إن^(٣) أصيب بياقي بصر الأخرى فله هاهنا^(٤) خمس مئة دينار؛ لأن ذلك قام مقام نصف جميع^(٥) بصره، كما فيها لو كانت صحيحة ألف دينار^(٦).

محمد : وقال عبد الملك عن مالك : إذا أصيب^(٧) النصفان الباقيان من كل عين بضربة واحدة^(٨)؛ كان فيهما ألف دينار لأنهما كعين واحدة، وإن^(٩) كان ذلك مفترقا ففي الأولى على حساب خمس مئة، وفي الثانية على حساب ألف^(١٠).

ولو ضرب صحيح ضربة أذهبت^(١١) نصف^(١٢) [٢٠٥/ب] بصر^(١٣) إحدى عينيه، فأخذ نصف ديته^(١٤) مئتين وخمسين، ثم أصيب ما بقي من عينيه

(١) قوله : (نظرهما وكذلك إن) جاء في موضعه قوله : (في ماله وقاله مالك). وهذا في اللوحة بعدها، وفي الموضع المقابل لهذا، ولعله من الترميم أو التصوير.

(٢) في ط : (مئة).

(٣) (إن). سقط من ط.

(٤) قوله : (بصر الأخرى فله هاهنا). جاء في موضعه : (فيدي الخطأ دية). وهذا في اللوحة بعدها، وفي الموضع المقابل لهذا، ولعله من الترميم أو التصوير.

(٥) في أ، هـ : (جميع نصف). والمثبت كما في "ط"، وموافق لما في النوادر، وهو ضمن سقط في "ح" تأتي الإشارة إليه.

(٦) من قوله : (لأنه إنما ينظر بهما نصف نظرهما). سقط من ح. وانظر النص في النوادر ل ٢٩٠/ب.

(٧) في ح : (أصيبت).

(٨) نهاية ورقة ٨١ ط.

(٩) في ح : (فإن).

(١٠) النوادر ل ٢٩١/أ.

(١١) في أ، ح، هـ : (أذهب).

(١٢) (نصف). سقطت من ط.

(١٣) جُلّ الكلمة ذاهب في "ح" من أثر الترميم.

(١٤) في ح : (ديتهما).

جميعاً بعد ذلك فله ألف دينار، لأنه^(١) بصره كله، ولو لم يصب إلا نصف العين الناقصة^(٢) وبقيت^(٣) الصحيحة فليس فيها إلا تمام^(٤) ديتها^(٥) مئتان وخمسون ديناراً مادامت له عين أخرى، وهذا مالا اختلاف^(٦) فيه بين أصحاب مالك^(٧).

قيل^(٨) : فإن^(٩) أصيب جميع الصحيحة أو نصفها وبقي نصف المصابة بحاله؟ قال : قد^(١٠) اختلف في هذا أصحاب مالك.

فقال أشهب : له^(١١) في الصحيحة إن ذهب كلها ثلثا^(١٢) الألف، وإن ذهب نصفها؛ فثلث الألف، ثم على حساب هذا مادام نصف الأولى قائما. محمد : فصار عنده فيما ذهب من العين المصابة على حساب خمس مئة، وفيما ذهب من العين الصحيحة على حساب ثلثي الألف.

(١) في ح : (و لأنه).

(٢) في أ، ط، هـ : (الباقية).

(٣) في ح : (يعيب).

(٤) نهاية ل ٧٨ / ب. أ.

(٥) (ديتها). سقطت من أ، هـ.

(٦) في ح : (خلاف).

(٧) (مالك). سقطت من أ. وانظر النص في النواذر ل ٢٩٠ / ب. وانظر العتبية وشرحها البيان

والتحصيل ١٦ / ١٣٠ - ١٣٢.

(٨) سقطت من ح.

(٩) في أ، ح، ط : (وإن).

(١٠) في ح : (وقد).

(١١) (له). سقطت من أ، هـ.

(١٢) (ثلثا). سقطت من ح.

وقال^(١) ابن القاسم، وعبد الملك : ليس له فيما يصاب به من العين الصحيحة إلا على حساب خمس مئة^(٢)، ذهب^(٣) كلها أو بعضها مادام في الأخرى بصر، وإذا^(٤) لم يبق في الواحدة بصر فما ذهب من الثانية فعلى حساب ألف دينار^(٥).

قال عبد الملك : ولو بنى ذلك على القياس حتى يجعل في الأخرى^(٦) ثلث الألف لخرج ذلك إلى خلاف الحق^(٧).

قال سحنون في المجموعة : وناقض أشهب في هذا أصحابه^(٨) بقوله : إذا أصيب^(٩) بقية^(١٠) المصابة والأخرى صحيحة أن له تمام ديتهام مئتان وخمسون^(١١).

قالوا : وإن كان^(١٢) يلزمه أن يجعل فيها ثلث الألف كما حكم في الصحيحة بثلاثي الدية، وأحسن ذلك أن يكون في الصحيحة خمس مئة؛ لأنه بقي له نصف^(١٣) عين، ثم إن أصيب هذا النصف عين فله في قولهم أجمع خمس مئة دينار نصف دية عين الأعور^(١٤).

(١) في ح : (قال).

(٢) من قوله : (وفيما ذهب من العين المصابة). سقط من أ، هـ.

(٣) في أ، هـ : (ذهب).

(٤) في أ، هـ : فإذا.

(٥) من قوله : (وإذا لم يبق في الواحدة). سقط من ط.

(٦) في أ، هـ : (الأخرى).

(٧) النوادر ل ٢٩٠ ب - ٢٩١ أ.

(٨) في أ : (الصحابة).

(٩) في أ، هـ : (أصيبت).

(١٠) في ح : (بقية).

(١١) النوادر ل ٢٩١ أ.

(١٢) في ح : (وكان).

(١٣) (نصف). سقطت من ح.

(١٤) في " أ، هـ " : (نصف دية الأعور). وانظر النص في النوادر ل ٢٩١ أ.

[الباب السادس]

فيمَن يُضْرَب فيدعي ذهاب بصره أو سمعه أو بعض ذلك

[٢٨- فصل : كيفية اختبار بصر أو سمع من ضُرب فادعى تأثره بذلك]

قال مالك رحمه الله : ومن أصيبت إحدى عينيه فنقص بصرها؛ غلقت له ^(١) الصحيحة، ثم جُعِل ^(٢) له بيضة أو شيء في مكان يختبر به منتهى السقيمة ^(٣)، فإذا رآها حولت إلى موضع آخر ^(٤)؛ فإن تساوت ^(٥) الأماكن أو ^(٦) تقاربت صدَّق، وقيست ^(٧) الصحيحة ثم أعطي بقدر ما انتقصت ^(٨) المصابة ^(٩) من الصحيحة، والسمع مثله يختبر ^(١٠) بالأمكنة أيضاً ^(١١) حتى يعرف صدقه ^(١٢).

محمد : [٢٠٦/أ] قال ابن القاسم وأشهب ^(١٣) عن مالك : ويحلف ^(١٤)

(١) (له) . زيادة في ح .

(٢) في ح : (جُعِل) .

(٣) في أ، ط، هـ : (يختبر به منها منتهى السقيمة) .

(٤) في أ، ط، هـ : (حولت له إلى موضع آخر) . وقوله : (حولت إلى موضع آخر) : أي إلى مسافة أبعد منها فتوَحَّر البيضة إلى مكان أبعد من موضعها .

(٥) في ح : (ساوت) .

(٦) في أ، ط، هـ : (و) .

(٧) في هـ : (وقيت) .

(٨) في أ، هـ : (ما نقصت) .

(٩) في ط : (المصيبة) .

(١٠) في أ : (يختبر) .

(١١) في ط : (أيضاً بالأمكنة) .

(١٢) المدونة ٦/ ٤١١ - ٤١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧ / أ - ب .

(١٣) (وأشهب) . سقطت من ح .

(١٤) في أ، هـ : (يحلف) . بسقوط الواو .

على ذلك^(١).

قال أشهب وابن نافع^(٢) : وإن اختلف قوله لم يصدق^(٣).

الحكم في المضروب
لو اختلف قوله

قال أشهب : ولا تبالي^(٤) بأي عين بدأت^(٥).

قال : وإذا اختلف قوله^(٦) بأمر بين ؛ لم يكن له شيء^(٧).

قال أصبغ : وهذا قول مالك وأصحابه^(٨).

وقال عيسى بن دينار : إذا اختلف قوله؛ عقل له الأقل مع يمينه^(٩).

قال ابن القاسم في المدونة : وإن ادعى المضروب أن جميع سمعه أو بصره قد

ذهب اختير، إن قدر على ذلك، بما وصفنا^(١٠).

قال في كتاب محمد : يختبر بالإشارة في البصر، والصوت في السمع،

ويُعْتَقَل مرة بعد مرة^(١١).

قال في الكتابين^(١٢) : فإن لم يقدر على اختباره على حقيقته^(١٣)، وأشكل

من لم يحد على
لجأه يحد مع يمينه

أمره؛ صدّق المضروب مع يمينه، وقاله مالك، وقال : الظالم أحق أن يحمل

(١) العتبية ١٦ / ١٠٧ - ١٠٨، والنوادر ل ٢٩١/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٢/أ.

(٢) في أ، هـ : (أشهب وابن نافع عن مالك). والمثبت كما في "ح، ط". وموافق لما في النوادر ل ٢٩٢/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٢/ب.

(٣) العتبية ١٦ / ١٠٧، والنوادر ل ٢٩٢/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٢/أ.

(٤) في أ، هـ : (يبالي).

(٥) النوادر ل ٢٩٢/أ.

(٦) من قوله : (لم يصدق. قال أشهب : ولا تبالي). سقط من ط.

(٧) النوادر ل ٢٩٢/أ، والمتقى ٨٧/٧، والتاج والاكلیل ٢٦٢/٦.

(٨) النوادر ل ٢٩٢/أ. والتاج والاكلیل ٢٦٢/٦.

(٩) من قوله : (وقال عيسى) سقط من "أ، هـ". وانظر النص في شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٢/أ.

(١٠) للمدونة ٦ / ٤١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧/ب.

(١١) النوادر ل ٢٩٢ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٢ / ب.

(١٢) أي في المدونة وكتاب ابن المواز. والقائل ابن القاسم.

(١٣) في أ، ط، هـ : (على حقيقة).

عليه^(١).

محمد^(٢) : وقال أشهب : وروي ماذكرنا من اختبار البصر بالبيضة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقاله عطاء^(٣) ، وابن شهاب رضي الله عنهما^(٤).

اختبار البصر بالبيضة
مروي عن علي
رضي الله عنه

قال أشهب : وكذلك لو ادعى أنه نقص^(٥) بصر عينيه جميعاً ، أو أذنيه؛ فإنه يقاس^(٦) بالبيضة في البصر ، والصوت^(٧) في السمع ، كما وصفنا؛ فإذا اتفق قوله أو تقارب^(٨) ، قيس له بصر رجل وسط^(٩) مثله ، فيحسب منتهى بصر ذلك الرجل ، وسمعه ، ثم يعتبر ما نقص^(١٠) من ذلك المضروب ثلثاً أو ربعاً^(١١) أو نصفاً^(١٢) أو ما كان فيعطى بقدر ما نقص من سمعه وبصره بعد يمينه على ما ادعى ، والظالم^(١٣) أحق بالحمل عليه^(١٤) ، ولم يذكر ابن وهب عنه اليمين^(١٥).

(١) انظر المدونة ٦ / ٤١٢ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧ / ب ، والنوادر ل ٢٩٢ / أ.

(٢) سقطت من ح .

(٣) الظوايح: عن علي رضي الله عنه ، وعطاء رحمه الله : عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول ،

باب العين ٩ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الديّات ، باب الرجل يضرب

عينه فيذهب بعض بصره ٩ / ١٧١ - ١٧٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الديّات ، باب

ما جاء في نقص البصر ٨ / ٨٧ .

(٤) النوادر ل ٢٩٢ / أ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٢ / ب .

(٥) (نقص) . سقطت من ح .

(٦) نهاية ل ٧٩ / أ .

(٧) في ط : (والطوب) .

(٨) في أ ، هـ : (وتقارب) . وفي " ط " : (أو تفاوت) .

(٩) في أ ، هـ : (وسقط) .

(١٠) في ح : (يعتبره أنقص) .

(١١) (أو ربعاً) . سقطت من ح .

(١٢) نهاية ورقة ٨٢ ط .

(١٣) في ح (والظالم له) .

(١٤) (عليه) . سقطت من ط .

(١٥) النوادر ل ٢٩١ / ب ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٢ / أ ، ب .

[الباب السابع]

فيمن جرح رجلاً عمداً أو خطأ فترامى الجرح^(١) إلى أكثر من ذلك

قال مالك رحمه الله : ومن شجّ رجلاً موضحاً خطأ فذهب من ذلك سمعه وعقله؛ فعلى عاقلته ديتان، ودية الموضحة؛ لأنها ضربة واحدة^(٢).

قال ابن القاسم : وكما^(٣) لو شجّه موضحاً ومأمومة في ضربة فعقلهما على العاقلة، وأمّا لو شجّه موضحة ومأمومة في ضربة^(٤) عمداً لاقتص منه^(٥) من الموضحة، وحملت العاقلة المأمومة^(٦).

(١) نهاية ل ٤١/٢. هـ.

(٢) المدونة ٦/ ٤١١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧/٢. وقال شارح تهذيب المدونة ل ٣٦١/ب : (الجرح إذا تنامي لا يخلو : إما أن يكون عمداً أو خطأ، فإن كان خطأ فلا يخلو : إما أن يتنامى إلى النفس أو إلى مادي النفس، فإن تنامي إلى النفس ففيه الدية بقسامة، وإن تنامي إلى مادي النفس فلا يخلو : أن يكون التنامي في محل الجرح أو في غير محل الجرح، فإن كان التنامي في محل الجرح كان فيه الأكثر - [والمراد : دية الأكثر] - وكان على العاقلة ثلث الدية فأكثر وإلاّ قضي ماله، وإن كان التنامي في غير محله ففيه دية الجرح ودية ماتنامي إليه، فإن بلغ ثلث الدية فعلى العاقلة وإلاّ قضي ماله، وأمّا أن يكون عمداً فلا يخلو : أن يتنامى إلى النفس أو إلى مادي النفس، فإن تنامي إلى النفس ففيه القصاص بقسامة، وإن تنامي إلى دون النفس فلا يخلو : أن يكون تنامي في محل الجرح أو في غير محله، فإن كان في محله أقيد منه فإن تنامي إلى مثل جرح الأول فذلك القصاص وإلاّ كان عقل ماتنامي إليه في ماله، وإن كان تنامي في غير محل الجرح فإنه يقتص منه فإن تنامي إلى مثل ذلك فذلك القصاص وإن لم يتنامى؛ فقال ابن القاسم : عقل ذلك في ماله، وقال أشهب : ذلك على العاقلة).

(٣) (كما). سقطت من أ، هـ.

(٤) من قوله : (فعقلهما على العاقلة). سقط من "ح". ولعله انتقال نظر.

(٥) (منه). زيادة في ط.

(٦) المدونة ٦/ ٤١١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧/٢.

[٢٩- فصل : في الجاني يقتص منه فإن مائل وإلا فالعقل في الزائد]

قال : وإن^(١) ضربه موضحة عمداً فذهب منها سمعه وعقله؛ فإنه يقاد من الموضحة بعد البرء، ثم ينظر إلى المقتص^(٢) منه، فإن برأ ولم يذهب^(٣) سمعه وعقله من ذلك كان^(٤) في ماله عقل سمع الأول وعقله^(٥)، وقد يجتمع في ضربة واحدة قصاص وعقل^(٦).

محمد : وقال أشهب : إذا برأ المقتص منه ولم يذهب سمعه [٢٠٦/ب] وعقله؛ كان عقل ذلك على العاقلة^(٧).

الخلاف في عقل مؤد بعد قصص ليكون في مل يلفني أو على العاقلة وحل يفرق بين العمد والخطأ أو لا

قلت محمد^(٨) : كيف يكون ذلك على العاقلة، وقد أخبرني أن^(٩) ابن القاسم وأشهب قالاً فيمن ضرب يد رجل عمداً فشلت : أنه يقتص من الضارب فإن شلت يده وإلا كانت دية اليد في مال الضارب؟

قال محمد : أما ابن القاسم، وعبد الملك، وأصغ، فيجعلون ذلك كله في ماله، ترامى الجرح إلى زيادة فيه، أو ذهاب عضو غيره؛ لأن العمد جر ذلك كله.

وأما أشهب فيقول : كل جرح ترامى إلى زيادة لم يخرج إلى شيء غيره مما لو كان خطأ لم يكن له دية الجرحين وإنما له دية الأكثر فذلك في العمد في

(١) في ط : (فإن).

(٢) في ح : (النقص).

(٣) في ط : (برأ وعاد لهيته ولم يذهب). والمثبت كما في أ، ح، هـ، وموافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٣٧/أ.

(٤) (كان). سقط من ط.

(٥) في ح : (عقل عقل الأول، وسمع الأول).

(٦) المدونة ٦ / ٤١١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧ / أ.

(٧) النوادر ل ٢٨٠ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٦ / ب.

(٨) لعل القائل ابن عبدوس، فقد ذكر المسألة في كتابه المجموعة، ونقله عنهما ابن أبي زيد في النوادر ل ٢٨٠ / أ.

(٩) في أ، ح، هـ : (أخبرني أن).

ماله؛ مثل أن يجرحه^(١) موضحة فتعود مأمومة، فعقل المأمومة فقط في الخطأ على العاقلة^(٢)، وفي العمد في ماله، وقاله مالك وأصحابه في هذا.

قال أشهب : وأما كل جرح ترامى حتى ذهب غيره^(٣) فكان فيه في الخطأ دية الجرحين؛ مثل أن يوضحه فيذهب بصره أو سمعه، فذلك في العمد يكون ما ترامى إليه على العاقلة، ويقتص من الجرح الأول^(٤) إن كان مما فيه القصاص، وجعل ذلك من العمد الذي لا يقدر على القصاص منه، وهو في الجاني قائم.

قال محمد : وأحب إلينا^(٥) أن يكون ذلك كله في ماله؛ لأنه مما^(٦) جرحه العمد، ولو كان ذلك كالخطأ^(٧) لكان^(٨) إن ترامى ذلك إلى النفس أن تكون^(٩) فيه الدية على العاقلة، وهذا لم يقل به أحد من العلماء بل فيه القصاص؛ لأن أصله كان عمداً، وقد قال ذلك أشهب ولم يقدر يخالف فيه، ولكان^(١٠) أيضاً^(١١) مَن جرح يد رَجُلٍ عمداً فشَلَّتْ، فاقتص من^(١٢) الجراح فلم تشل^(١٣) يده أن يكون عقل^(١٤) المجروح الأول على العاقلة، وقد قال أشهب مع

(١) (مثل أن يجرحه). مطموسة في أ.

(٢) في ح (فعقل المأمومة في الخطأ قط على العاقلة).

(٣) (غيره). سقطت من ط.

(٤) (الأول). سقطت من ط.

(٥) (إلينا). سقطت من أ.

(٦) (مما). مطموسة في أ.

(٧) في ح : (في الخطأ). وفي " ط " : (مثل الخطأ).

(٨) في ح : (وكان).

(٩) في ح : (يكون).

(١٠) في أ، هـ : (ولو كان).

(١١) العبارة في ح : (ولكن أَرَصَى).

(١٢) (من). سقط من ح.

(١٣) في أ، هـ : (يشل).

(١٤) نهاية ل ٧٩ / ب. أ.

أصحابه^(١) : أنه في مال الجاني، فهذا كله نوع واحد، والله عز وجل نسأله التوفيق^(٢).

م^(٣) : وقال أشهب في المجموعة^(٤) كقول ابن القاسم، وعبد الملك : أن ذلك كله في مال الجاني ولا شيء على العاقلة، قاله : في إذا أوضحه فذهب من ذلك سمعه وعقله^(٥).

قال في المدونة : ولو قطع إصبع رجل عمداً^(٦) فشلت من ذلك يده^(٧) أو أصبع أخرى^(٨)؛ اقتصر من الجاني في الأصبع^(٩)، ويُستأنى به^(١٠)؛ فإن برأ ولم تُشَلَّ^(١١) يده، عقل ذلك في ماله.

قال مالك : وهذا^(١٢) أحب ما في ذلك إليّ من الاختلاف^(١٣).

وإن ضرب [أ/٢٠٧] رجل^(١٤) رجلاً خطأ فقطع كفه فشل الساعد، فعلى عاقلته دية اليد لا غير؛ لأنها ضربة واحدة^(١٥).

(١) أصحاب أشهب أمثال : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وابن المواز، وسحنون، وعبد الملك بن حبيب.
(٢) في أ، هـ : (والله ولي التوفيق). وفي ح : (والله نسأله التوفيق). وانظر النوادر ل ٢٨٠ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦١ / ب.

(٣) سقط من ح.

(٤) (في المجموعة). سقطت من ح.

(٥) انظر النوادر ل ٢٨٠ / أ.

(٦) (عمداً). سقطت من ح.

(٧) في أ، هـ : (يده من ذلك).

(٨) في أ، ح، هـ : (آخر).

(٩) نهاية ل ٤١ / ب، هـ.

(١٠) قال في القاموس (مادة أنى) ١٦٢٨ : (تأنى واستأنى : ثبت). وفي المصباح ٣٠ / ١ : (تأنى في الأمر : تمكث ولم يعمل).

(١١) في ح : (يشل).

(١٢) في أ، هـ : (وهو).

(١٣) في أ، هـ : (من الاختلاف إلي). والنص في المدونة ٦ / ٤١١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧ / أ.

(١٤) (رجل). سقطت من أ، هـ.

(١٥) المدونة ٦ / ٤١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧ / أ.

٣٠ - فصل [في جراح العمد تنتشر إلى النفس، والفرق بين التنامي إلى النفس والتنامي إلى العضو]

ومن المجموعة، ونحوه في^(١) كتاب محمد، قال مالك في جراح العمد^(٢) تنتشر^(٣) فيعظم الجرح : فليس عليه^(٤) قود^(٥) إلاّ مثل ما أصاب، وليس عليه^(٦) فيما انتشر إليه قود وإنما فيه العقل إلاّ أن ينتهي إلى النفس؛ فيقتل به بقسامة. قال^(٧) ابن الماجشون : والفرق بين التنامي^(٨) إلى النفس وبين التنامي^(٩) إلى ما يزيد من الجرح إلى عضو : أن النفس لا بعض فيها للقود^(١٠)، والجرح فيه للقود بعض^(١١)، فليجعل^(١٢) الجديد موضعاً جعله الأول^(١٣). م^(١٤) : يريد : ثم يعقل له ماتنامي^(١٥) إليه الجرح^(١٦).

(١) في ط : (و ي) .

(٢) نهاية ورقة ٨٣ ط .

(٣) في ح : (ينتشر) .

(٤) (عليه) . سقطت من ح .

(٥) في ح : (قوده) .

(٦) (عليه) . سقطت من ح ، ط .

(٧) سقطت من ط .

(٨) في أ ، هـ : (التنامي) . وفي ح : (الرامي) .

(٩) في أ ، هـ : (التنامي) . وفي ح : (الرامي) .

(١٠) في ح : (أن النفس لا يقتص للقود) .

(١١) في ح : (يقتص) .

(١٢) في ح : (فيجعل) .

(١٣) النوادر ل ٢٧٩ ب .

(١٤) سقط من ط .

(١٥) في أ ، هـ : (ماتنامي) . وفي ح : (ماترامي) . والتي في " ح " ظاهر عليها التغير من (تنامي)

بدليل اختلاف الخط . وهذا التغير حاصل في هذه الكلمة في كل ما يأتي فيما بعد .

(١٦) في ح : (الجرح إليه) .

وقال^(١) في كتاب ابن المواز : الفرق^(٢) بين تنامي^(٣) الجرح إلى النفس فيقتص منه، ولا يقتص فيما تنامي^(٤) إلى غير النفس، أنه إذا بلغ إلى النفس؛ كان القصاص بالنفس، فسقط^(٥) كل جرح لهذا أو لغيره^(٦)؛ لأن الجرح عاد نفساً، ألا ترى أن^(٧) الجراح لو قطع يدي^(٨) رجل ورجليه، وفقاً عينيه، ثم ضرب عنقه بعد الجراح؛ لاقتص منه بالقتل وسقطت عنه الجراح.

وكذلك لو كان إنما فعل ذلك بغير هذا، ثم قتل هذا لكان القصاص بالقتل يسقط كل جرح لهذا أو لغيره، فإذا قطع يده خطأ ثم مات مكانه؛ فدية نفسه على العاقلة فقط، وسقطت دية يده، وإن كان ذلك^(٩) عمداً اقتص منه بالقتل فقط^(١٠).

م : يريد : فلما كان القتل يسقط كل جرح قبله صار لاحكم للجراح الأولى^(١١) معه، ولما كان الجرح لايسقط ماتقدمه من الجراح التي موضعها في الجراح^(١٢) قائم، وجب أن يكون حكم الجرح الأول باق، فإذا تنامي^(١٣) إلى

(١) في أ، هـ : (قال).

(٢) في ح : (والفرق).

(٣) في أ، هـ : (تنامي). وفي ح : (ما ترامى).

(٤) في أ، هـ : (تنامي). وفي ح : (ترامى).

(٥) في ح : (بالنفس فقط فسقط).

(٦) (أو لغيره). سقطت من ط.

(٧) في ح : (إلى).

(٨) في ط : (يد).

(٩) (ذلك). سقط من ح.

(١٠) النوادر ل ٢٨٠/١.

(١١) في أ، ح، هـ : (للجرح الأول).

(١٢) في أ، هـ : (من الجراح لأن موضعه في الجراح).

(١٣) في ح : (ترامى). والكلمة ضمن سقط في "أ"، هـ" تأتي الإشارة إليه .

جرح أكثر منه اقتص من الجراح الأول^(١)، فإن تنامي^(٢) إلى ما تنامي^(٣) إليه جرح الأول^(٤) فأكثر مضى ذلك، وإن لم يتنام^(٥) إلى غيره؛ كان له فضل عقل الثاني على الأول.

[٣١- فصل : في الموضحة تنامي منقله، أو تذهب منها العين، والملطا والباضعة والدامية تنامي موضحة]

محمد وقال^(٦) مالك مرة : وإذا^(٧) شحه موضحة عمداً ليس فيها هشم فتقلت على الدواء حتى صارت منقلة؛ أرى^(٨) أن يستقاد من الجراح موضحة، فإن انتقلت بالمستقاد منه أو زادت أو مات فذلك بذلك^(٩)، وإن لم يتقل كان له بقية^(١٠) دية المنقلة، وهو ما بين المنقلة والموضحة^(١١) وذلك عشر فرائض، ومن الذهب مئة دينار^(١٢).

قال مالك : وكذلك [٢٠٧/ب] لو شحه ملطاً فصارت موضحة؛ أقيد أيضاً منه ملطاً، فإن صارت موضحة وإلا عقل له^(١٣) ما بقي^(١٤).

(١) في ط : (الأول).

(٢) في ح : (ترامى).

(٣) في ح : (ترامى).

(٤) قوله : (جرح الأول) سقط من ح. ومن قوله : (فإذا تنامي إلى جرح أكثر منه اقتص). سقط من أ، هـ.

(٥) في أ، هـ : (يتنامى). وفي ح : (يترامى).

(٦) في ط : (قال).

(٧) في أ، هـ : (إذا).

(٨) (أرى). سقطت من أ، هـ.

(٩) (بذلك). سقطت من أ، هـ.

(١٠) في أ : (بقية).

(١١) في أ، هـ : (الموضحة والمنقلة).

(١٢) النوادر ل ٢٨١/ب.

(١٣) في ح : (لها).

(١٤) العتبية ١٦ / ٩٩ - ١٠٠، والنوادر ل ٢٨١/أ.

قال محمد : وقال مالك أيضاً في الموضحة وحدها إذا آلت إلى منقلة : أنه يؤخذ من الجراح عقل المنقلة، وإن كان عمداً، ولا يقتصر منه بشيء، وقال : أخاف^(١) أن يكون كانت منقلة من أول، والبطء^(٢) لا يأتي منه ثقل العظام^(٣) لولا^(٤) أن الضربة هشمت العظم^(٥).

قال ابن القاسم وهو أحب إليّ، وإليه رجوع مالك، وليس هكذا ماسواه من الجراح^(٦).

قال مالك : ولو شحه موضحة خطأ^(٧) فصارت^(٨) منقلة؛ كان فيها عقل المنقلة، وكذلك لو شحه ملطاً، أو باضعة^(٩)، أو دامية، فانتشرت حتى صارت موضحة؛ كان في ذلك عقل الموضحة فقط، وهو الأكثر^(١٠).

قال أشهب : ولو استغررت^(١١) الموضحة حتى ذهب من ذلك العين لأعطي العقلين عقل الموضحة مع عقل العين^(١٢).

قال محمد : ولا يشبه هذا الشجاج؛ لأن هذا جرح آل^(١٣) إلى جرحين

(١) في أ : (أحلف). وفي "ه" : (أحلف).

(٢) في ح : (وبالبطء). وفي "ط" : (من أول البط).

(٣) مكان الكلمة يياض في أ، هـ.

(٤) في ح، " : (أولا).

(٥) العتبية ١٦ / ٨٣ - ٨٤، والنوادر ل ٢٨٢ / أ.

(٦) العتبية ١٦ / ٨٤، والنوادر ل ٢٨٢ / أ، والبيان والتحصيل ١٦ / ٨٥.

(٧) نهاية ل ٨٠ / أ. أ.

(٨) نهاية ل ٤٢ / أ. هـ.

(٩) في ح : ناقصة.

(١٠) النوادر ل ٢٨٢ / أ.

(١١) هكذا في جميع النسخ. وفي النوادر ل ٢٨٢ / أ : (قال مالك في الملط والباضعة والدّامية "تستغور" فتصير موضحة ففيها عقل موضحة). وقال في اللسان (مادة غور) ٥ / ٣٨ : (استقاررت المجرحة، والقرحة : تورمت).

(١٢) النوادر ل ٢٨٢ / أ.

(١٣) (جرح آل). سقط من ح. وفي "ط" : (جرح إلى). بمعنى : أنه تكرر حرف "إلى" مع اللفظ بعده.

مفتريقين، فلذلك أعطاه مالك الديتين، دية الموضحة ودية العين.

فأما الموضحة إذا صارت منقلة فهو جرح واحد في موضع واحد^(١)، فليس فيه إلا عقل واحد، وهو الأكثر الذي ترامى إليه، وهذا كله في الخطأ.

وقد فسرت لك قول مالك في العمد : أنه لا يقتص إلا من الجرح الأول، إن^(٢) كان مما يستقاد منه ثم يكون فيما ترامى إليه فضل ديته على الأول^(٣) إلا أن يترامى جرح المستقاد منه^(٤) أيضاً إلى مثله أو أكثر^(٥)، وهذا كله قول مالك وأصحابه إلا ما بينا من اختلاف^(٦) قول مالك في الموضحة تعود منقلة.

(١) (واحد). سقطت من ح.

(٢) في ح : (وإن).

(٣) في ط : (الأول).

(٤) من قوله : (ثم يكون فيما ترامى إليه فضل). سقط من أ، هـ.

(٥) نهاية ورقة ٨٤ ط.

(٦) في أ، هـ : (احتساب).

[الباب الثامن]

في الصلح عن الدم^(١) ، وجناية النائم ومن جنى مالا تحمله العاقلة

[٣٢- فصل : في الصلح عن الدم في العمد والخطأ]

قال مالك : وقتل العمد إذا صولح على أكثر من الدية فذلك جائز؛ كان من أهل الإبل أو غيرهم^(٢)؛ لأنه إنما^(٣) فدى نفسه فما تراضوا به جاز.

يبرز في العمد الصلح على أكثر من الدية وتكون في مال الجاني

قال : وإذا قبلت دية العمد مبهمة فهي^(٤) في مال القاتل مربعة^(٥)، ولا شيء على العاقلة^(٦).

ومن جنى جناية خطأ وهو من أهل الإبل^(٧)، فصالح الأولياء عاقلته على أكثر من ألف دينار؛ فذلك جائز إن عجلوها، فإن تأخر لم يجر؛ لأنه دين بدين. ولو جنى عمداً^(٨) فصولح الجاني على مال إلى أجل جاز ذلك؛ لأن هذا دم [أ/٢٠٨] وليس بمال.

من صالح على دنائره وهو من أهل الإبل جاز إن عجلها

ولو صالح^(٩) الجاني على العاقلة، والجناية خطأ مما^(١٠) تحملها العاقلة،

(١) في ح : (الدمي).

(٢) المبوته ٦/ ٤١٢، وتهذيب المبوته ل ٢٣٧/ب.

(٣) (إنما). سقطت من ح، ط.

(٤) (فهي). سقطت من أ، هـ.

(٥) قال في النوادر ل ٢٩٩/أ : (أنها أربعة أسنان إنثا كلها : خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة).

(٦) الموطأ ٢/ ٦٥٩، والنوادر ل ٢٩٩/أ، والبيان والتحصيل ١٦ / ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٧) في ح : (الذهب). والمثبت كما في ٣، ط، هـ. وموافق لما في تهذيب المبوته ل ٢٣٧/ب.

(٨) في أ، هـ : (عبداً).

(٩) في ح : (صولح).

(١٠) في أ، هـ : (ما).

فقال العاقلة^(١) : لانرضى بصلحه ولكننا نحمل ما علينا من الدية؛ فذلك لهم^(٢).

٣٣ - فصل [فيما أصاب النائم والنائمة]

وما أصاب النائم من شيء يبلغ به^(٣) ثلث الدية؛ فهو على عاقلته.
وقال مالك في امرأة نامت على ولدها فقتلته : إن ديته على عاقلتها وتعتق رقبة^(٤).

٣٤ - فصل [في جناية من كان من أهل الإبل، ومقدار دية الإصبع منها]
قال مالك : ومن جنى من أهل الإبل ما لا تحمله العاقلة؛ فذلك في ماله من الإبل^(٥) فإن قطع اصبع رجل خطأ؛ كان في ماله ابنتا مخاض، وابنتا لبون^(٦) وابنتا لبون، وحققتان ، وجذعتان، وكذلك لو جنى ما هو أقل من بعير؛ كان ذلك عليه في الإبل^(٧).

(١) (العاقلة). سقطت من أ، هـ.

(٢) المدونة ٦/ ٤١٢ - ٤١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧ / ب.

(٣) (هـ). زيادة في ح.

(٤) (رقبة). سقطت من ح. وانظر النص في المدونة ٦/ ٤١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧ / ب.

وانظر العتبية ١٥ / ٤٧١.

(٥) من قوله : (ما لا تحمله العاقلة). سقطت من أ، هـ.

(٦) (وابنتا لبون). سقطت من ح.

(٧) للمدونة ٦/ ٤١٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧/ ب. قال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٢/ ب : (إن جنى

ما هو أقل من بعير كان ذلك عليه في الإبل : يتصور هذا في الحكومة، ويُتصور أيضاً فيما فيه عقل مسمى مثل أن يقطع له بعض أئمة أو بعض السن فيكون شريكاً بذلك في تلك الأسنان الخمسة).

وقال في التواتر ل ٢٩٩/ ب : (ومن المجموعة قال مالك : ودية الخطأ بحري في جراح الخطأ على أسنانها الخمسة. قال ابن الماجشون : وكذلك في اليد والاصبع، وفي الأئمة ثلاثة أبخرة وثلث خمسة،

ثلاثا بعير من كل صنف يكون به شريكاً، وقال في كتاب ابن المواز مثله، وزاد : وله في العمد إن قُبلت الدية خمسة أسداس كل سن من دية العمد المربعة، يكون به شريكاً، قال ابن المواز : ولو كانت

موضحة كان له بعير وربع من كل سن منها ولو كان خطأ أخذ بعيراً من كل سن من الخمسة).

[الباب التاسع]

في القسامة^(١)، وما يوجبها من شهادة، أو إقرار، أو تهمة

[٣٥- فصل : في العمل بالقسامة]

محمد : قال أشهب : والقسامة سنة لا رأي^(٢) لأحد فيها^(٣)، و (كانت

(١) عليها آثار رطوبة في "٣".

والقسامة في اللغة قال عنها في المصباح المنير (مادة قسم) ٥٠٣/٢ : ("الْقَسَامَةُ" : بالفتح الأيمان تُقَسَّمُ على أولياء القتل إذا ادَّعوا الدَّم).

وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٩٢/٣ : (قال الأئمة : القسامة في اللغة اسم للأولياء الذين يحلفون على دعوى الدم. وفي لسان الفقهاء هي اسم للكتمان). وانظر الصحاح (مادة قسم) ٢٠١٠/٥.

وفي الاصطلاح قال ابن عرفة : (القسامة : حلف محسين بمينا أو جزئها على إثبات الدم). شرح حلود ابن عرفة ٦٢٦/٢.

وقال القاضي في المعونة ٣ / ١٠٤٦ : (صورتها : أن يوجد قتيل لا يعلم من قتله فيدعي أولياؤه الدم على رجل بعينه أو جماعة بأعيانهم، ويكون معهم لوث يقوي دعواهم، - واللوث : أمانة يغلب معها عند الظن صدقهم - فيحلف الأولياء على ما يدعونه ويجب لهم في العمد القود، والدية في الخطأ).

(٢) سنة لا رأي. بياض في أ، هـ.

(٣) النوادر ل ٥٤/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٤/أ. وقال القاضي عبد الوهاب في المعونة ٣/

١٠٤٦ : (الحكم بالقسامة واجب).

وقد أخرج الإمام مالك في الموطأ في كتاب القسامة، باب تروية أهل الدم في القسامة ٦٦٨/٢ : (عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلَانِ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحْيِصَةَ خَرَجَا إِلَى عَتِيرَ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ فَأَتَى مُحْيِصَةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي قَعِيرٍ بِغَرٍّ أَوْ عَيْنٍ فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ : أَنتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. فَأَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ خُوَيْصَةَ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فَذَهَبَ مُحْيِصَةُ يَتَكَلَّمُ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِعَتِيرَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "كَبُرَ كَبْرٌ" يُرِيدُ السُّنُّ فَتَكَلَّمَ خُوَيْصَةَ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحْيِصَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنَّمَا أَنْ يَدُودَا صَاحِبَيْكُمْ وَإِنَّمَا أَنْ يُؤْذِنُوا بِخَوْبٍ" فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ فَكَتَبُوا

في الجاهلية فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام (١).

إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُحَوِّصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ :
 "أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَعِيقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ". فَقَالُوا : لَا . قَالَ : "أَتَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ". قَالُوا : لَا . قَالُوا :
 بِمُسْلِمِينَ فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ قَبِضَتْ إِلَيْهِمْ بِمِثْلَةِ نَاقَةٍ حَتَّى
 أَذْغَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ قَالَ سَهْلٌ : لَقَدْ رَكَبْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً حَمْرَاءَ . قال الإمام مالك بعد سياقه
 الحديث : (الفقير هو البئر) . وقال المازري في المعلم ٣٧٥/٢ : (الفقير : البئر القريبة القعر
 الواسعة القسم) . والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في أكثر من موضع منها : كتاب
 الأحكام ، باب كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمانته الصحيح من الفتح ١٨٤/١٣ ،
 وكتاب الدييات ، باب القسامة . الفتح ٢٢٩/١٢ - ٢٣٠ ، ومسلم في صحيحه في كتاب
 القسامة . شرح النووي ١٥١/١١ - ١٥٢ . وانظر ما قبلها .

قال النووي رحمه الله تعالى في شرح صحيح مسلم ١٤٣/١١ : (قال القاضي - يعني عياض -
 حديث القسامة أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح
 العباد ، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار المجازيين
 والشاميين والكوفيين وغيرهم رحمهم الله تعالى وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به ، وروي عن
 جماعة إبطال القسامة وأنه لاحكم لها ولا عمل بها ، ومن قال بهذا : سالم بن عبد الله
 وسليمان بن يسار والحكم بن عيينة وقتادة وأبو قلابة ومسلم بن خالد وابن علي والبخاري
 وغيرهم ، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبيين ، واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل
 عمداً هل يجب القصاص بها ؟ فقال معظم المجازيين يجب . وهو قول الزهري وربيعه وأبي الزناد
 ومالك وأصحابه والليث والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود وهو قول الشافعي في
 القديم وروي عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز . قال أبو الزناد : قلنا بها وأصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم متوافرون إنني لأرى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنان . وقال
 الكوفيون والشافعي رضي الله عنه في أصح قوليه : لا يجب بها القصاص وإنما تجب الدية وهو
 مروي عن الحسن البصري والشعبي والنخعي وعثمان بن عيسى والحسن بن صالح وروي أيضاً عن
 أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم . . .) . وانظر التمهيد ٢٣ / ٢١٦ -
 ٢١٧ ، ٢٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ / ٤٥٧ ، وسبل السلام ٢٥٦/٣ ، ونيل الأوطار
 ٣٦/٧ .

(١) النوادر ل ٥٤/ب ، والتمهيد ٢٣/٢٠٣ ، والمقدمات الممهدات ٣/٣٠٨ ، ومعين الحكام ٢/٨٧٠ ،
 وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٤/٢ .

وروى مسلم في صحيحه في كتاب القسامة (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مِثْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ

قال غيره : وكذلك قال ابن شهاب لعمر بن عبد العزيز رضي الله

عنه (١).

قال مالك : وما ذكر الله (٢) عز وجل من شأن البقرة التي ضرب القتيل

الاستقلال بما أنزله الله
بشأن بقرة بني إسرائيل على
القسماء مع قول البيت

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ (٣). شرح النووي ١١/١٥٢.

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب القسماء ١٠/٢٧ : (عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال : كَانَتْ الْقَسَامَةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَقْرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي وَجِدَ مَقْتُولًا فِي حُبِّ الْيَهُودِ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : إِنَّ يَهُودَ قَتَلُوا صَاحِبَنَا).

وقد تقدم في التعليق عند قول المصنف في الباب الأول من هذا الكتاب، في فصل : ما تحمله العاقلة وما لا تحمله . . . : (وحمل العاقلة الدية أمر قديم كان في الجاهلية فأقره النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام) ما أخرجه البخاري رحمه الله في صحيحه في كتاب المناقب باب القسماء في الجاهلية (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ أَوَّلَ قَسَامَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَفَيْتَا بَنِي هَاشِمٍ - ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ وَفِيهَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ ثُمَّ قَتَلَهُ فِي عَقَالٍ - فَأَتَاهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ لَهُ : اخْتَرْنَا مِنَّْا إِنْ خَدَى ثَلَاثَ : إِنْ شِئْتَ أَنْ تَوَدِّيَ مِنِّي مِنَ الْإِبِلِ فَإِنَّكَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا وَإِنْ شِئْتَ حَلَفَ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ إِنَّكَ لَمْ تَقْتُلْهُ فَإِنْ أَتَيْتَ قَتَلْنَاكَ بِهِ. فَأَتَى قَوْمَهُ فَقَالُوا : نَحْلِفُ فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْهُمْ قَدْ وَلَدَتْ لَهُ فَقَالَتْ يَا أَبَا طَالِبٍ أَحِبُّ أَنْ تُحَيِّرَ ابْنِي هَذَا بِرَجُلٍ مِنَ الْعَمَسِيِّينَ وَلَا تُصَيِّرَ يَمِينَهُ حَيْثُ تُصَيِّرُ الْأَمَانُ فَفَعَلَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ : يَا أَبَا طَالِبٍ أَرَدْتُ خَمْسِينَ رَجُلًا أَنْ يَحْلِفُوا مَكَانَ مِنِّي مِنَ الْإِبِلِ يُصِيبُ كُلُّ رَجُلٍ بَصِيرَانِ هَذَانِ بَصِيرَانِ فَأَقْبَلَهُمَا عَنِّي وَلَا تُصَيِّرَ يَمِينِي حَيْثُ تُصَيِّرُ الْأَمَانُ فَقَبِلَهُمَا وَجَاءَ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ فَحْلَفُوا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِهِمَا مَا حَالَ الْحَوْلُ وَمِنَ الثَّمَانِيَّةِ وَأَرْبَعِينَ عَيْنٌ تَطْرُقُ). راجع الفتح ٧/١٥٥-١٥٦.

(١) النوادر ل ٥٤/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٤/أ. وأخرج عبد الرزاق في مصنفه في كتاب

العقول، باب القسماء ١٠/٣٩ : (عن معمر عن الزهري قال : دعاني عمر بن عبد العزيز فقال : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعِيَ الْقَسَامَةَ، يَأْتِي رَجُلٌ مِنْ أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا وَآخَرٌ مِنْ أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا فَيَحْلِفُونَ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ، فَصَبَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْحَلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَإِنَّكَ إِنْ تَرَسَّكَ أَوْ شَكَ رَجُلٌ أَنْ يُقْتَلَ عِنْدَ بَابِكَ فَيُطْلَ دَمُهُ، فَإِنَّ لِلنَّاسِ فِي الْقَسَامَةِ حَيَاةً). وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب القسماء، باب ماجاء في القسماء ٩/٢٧٦.

(٢) نهاية ل ٤٢/ب. هـ.

بلحما فحبي، وأخير^(١) مَنْ قُتِلَ^(٢)؛ دليل أنه يقسم مع قول الميت.

قال أبو محمد : فإن قيل : إن ذلك آية؟

قيل : إنما الآية حياته، فإذا صار حياً لم يكن^(٣) كلامه آية وقد قيل قوله فيه^(٤).

و (سنَّ الرسول عليه السلام الإيمان في القسامة)^(٥).

قال ابن المواز : فإن قيل : قد يدعي ذلك على عدوه؟

(١) قتي أ، هـ : (فحيا فأخير).

(٢) في ح : (قتل). وما عناه المصنف مما قاله الله تعالى هو في سورة البقرة آية ٦٧ إلى الآية ٧٣ وهي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْهَبُوا بِقَرَّةٍ قَالُوا أَنْتَ جُنُونٌ مُنْجَرِجٌ أَعِزُّوا بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَإِذَا أَنْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ * فَلَمَّا احْزَبُوا رِجْلَهُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾.

(٣) نهاية ل ٨٠ / ب. أ.

(٤) فيه . سقطت من ح.

(٥) النوازل ل ٥٤ / ب. وانظر المتضى ٥٦/٧، والمقدمات ٣٠٦/٣ - ٣٠٧، ورد على من اعترض على الاستدلال بالآية فقال : (الدليل منها قائم : وذلك أن الآية إنما كانت في الإحياء، وأمّا في قوله : ابن أعشى فلان قتلني فليس فيه آية؛ لأن كل حي عاقل لا آفة فيه من بني آدم يتكلم ويخبر بما في علمه، وقد كان الله قادراً على أن يحيي غيره من الأموات فيقول : فلان قتل فلاناً، فيكون فيه آيات، آية في إحيائه وآية في إعباره بالغيب، فلما خصّه الله بالإحياء من بين سائر الأموات دل ذلك على أن الشرع كان عندهم أن من قُتل فأدرك حياً فأخبر بقاتله صُلِّيَ قوله، فلما فات بالموت ولم تدرك حياته أحياء الله لئيبه عليه السلام ليستلرك بإحيائه ما كان فاتته من الحكم، فهذا كان سبب تخصيصه بالإحياء والله أعلم . وانظر القبس ٩٧٩/٣ - ٩٨٠. وقد ذكر الاعراض الذي أورده المصنف والرد عليه وزاد : (ولو قال نبي : معجزتي أن يحيي الله هذا الميت، فقام الميت ينفخ أصمريه وقال : كذبت بك. لم يقدح ذلك في معجزته؛ لأن الآية إنما هي الإحياء، ويكون هذا أحد المبعوث إليهم فيفعل كفعالهم). وانظر أيضاً كلام المصنف في شرح تهذيب اللبونة ل ٣٦٤/أ. وانظر الاستذكار ٣٢٦/٢٥ حيث أنكر ابن عبيد البر رحمه الله أن يستدل بهذا في أمر القسامة.

قيل : فالعدواة مزيدة في الغلظة واللطف^(١)، وبما يقوي قوله مع الأيمان^(٢).
قال غيره : و (لم يدع النبي صلى الله عليه وسلم الحارثيين^(٣) إلى الأيمان حتى ادعوا على اليهود القتل) ، وكانت^(٤) بينهم يومئذ عدواة ظاهرة، وأمر قوي به دعواهم^(٥).

قال غيره : وقد فرّق الله عز وجل بين حكم الدماء وغيرها تعظيماً للدماء، فجعل الدية على من لم يمين. الفرق بين الدماء وغيرها في الأحكام

وغيرنا يحكم بالدية مع القسامة في القتل^(٦) يوجد في المحلة^(٧)، فأخرجوا

- (١) لوث يوجب الشبهة على المدعى عليه.
- (٢) النوادر ل ٥٤/ب، والمتقى ٥٢/٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٤/أ.
- (٣) (الحارثيين). سقطت من "ح". والمراد بهم أولياء دم عبد الله بن مسهل الذي قُتل بخيبر، وقد تقدم الحديث قريباً.
- (٤) في ح : (أو كان).
- (٥) في ح : (دعواهم الدية). وانظر النص في النوادر ل ٥٤/ب. والمتقى ٥٢/٧. وانظر التمهيد ٢٣/٢٠٥، والمقدمات ٣/٣٠٤، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٤/أ.
- (٦) في أ، هـ : (القتل).

(٧) يريد بهم : الفقهاء الذين لا يرون الأيمان على المدعين. قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٣/٢٠٦ : (ذهب جمهور أهل العراق إلى تبدة المدعى عليهم بالأيمان في الدماء كسائر الحقوق، ومن قال بذلك : أبو حنيفة وأصحابه، وعثمان البني، والحسن بن صالح، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، كل هؤلاء قالوا : يبدأ المدعى عليهم على عموم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أَتَيْتُهُ عَلَى مَنْ أَدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ" أ. هـ. وهؤلاء يرون أنه إذا وجد قتيل في محلة أو أهل المحلة المدعى عليهم يخلفون ويغرمون الدية. بمعنى أن وجود القتيل في المحلة لوث. ولأن في الحديث (إِذَا كَانَ يَدُوكَ صَاحِبِيكُمْ وَإِذَا أَنْ يُوْذَنُو بِخَرْبٍ) وفي بعض طرقه عند عبد الرزاق ١٠/٢٧ - ٢٨، وأبي داود في باب ترك القود بالقسامة ٥٣٢/٢ - واللفظ له - : (عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَيِّمَانَ بْنِ يَسَارَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْيَهُودِ وَبَدَأَ بِهِمْ : "يُخَلِّفُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا". فَأَبَوْا. فَقَالَ لِلْأَنْصَارِ : "اسْتَحِقُّوا" قَالُوا : نَخْلِفُ عَلَى الْغَيْبِ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَجَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَّةً عَلَى يَهُودٍ لِأَنَّهُ وَجَدَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ).

وانظر التمهيد ٢٣/٢١٧ وما بعدها، والاستذكار ٢٥/٣٣٠، ٣٠٨، ٣١٢ - ٣١٤، وانظر الباب في شرح الكتاب (مختصر القدوري) ٣/١٧٢. وقال في المتقى ٥٢/٧ : (وقال مالك : لا يوجب ذلك قوداً ولا دية ولا قسامة، ولو كان ذلك لم يشأ قوم أذية قوم إلا أنقوا قتيلاً بمحلتهم. يريد : أنه يمكن أن يقتله غيرهم وإذا أمكن ذلك بل هو الأظهر كان من يقتله لا يتركه بحيث يتهم هو به ما أمكنه ذلك فيجب أن لا يكون ذلك شبهة ترجب عليهم حكماً).

ذلك عن^(١) سائر الحقوق، فهي^(٢) مع قول الميت أو الشاهد العدل أولى^(٣).

٣٦ - فصل [فيما يوجب القسامة من قول الميت أو لوث، وما يكون لوثا وما لا يكون]

قال مالك : الأمر^(٤) اجتمع عليه عندنا، وما^(٥) أدركت الناس عليه؛ أن القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين : إما أن يقول^(٦) الميت : دمي عند فلان، أو يأتي^(٧) ولاته [٢٠٨/ب] بلوث^(٨) من بينة وإن لم تكن قاطعة^(٩).

واختلف قوله في اللوث :

فقال^(١٠) في المدونة : هو الشاهد العدل الذي^(١١) يرى أنه حاضر الأمر، ولا يقسم مع شهادة المسخوط، ولا النساء، ولا العبيد، ولا الصبيان، قال : وإنما يقسم مع الشاهد العدل^(١٢). وبه أخذ ابن القاسم، وابن وهب، وابن عبد الحكم^(١٣).

(١) في ط : (على).

(٢) فهي . سقطت من ط.

(٣) النواذر ل ٥٤/ب، والمتقى ٥٢/٧، والمقدمات ٣٠٢/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٤/أ.

(٤) الأمر . سقطت من "ح، ط". بل فيهما : (واجتمع عليه). ومن قوله : (فأخرجوا ذلك عن

سائر الحقوق). سقط من الصلب في "أ، هـ" وقد سُجِّل بالهامش وكتب أعلاه في "أ" أصل.

(٥) في أ : (والذي).

(٦) في أ، ط، هـ : (إما بقول). والمثبت كما في "ح"، وموافق لما في الموطأ ٦٧٠/٢.

(٧) في ح : (تأتي).

(٨) في أ، هـ : (بلوث).

(٩) الموطأ ٦٦٩/٢ - ٦٧٠. وانظر النواذر ل ٥٤/ب، والاستذكار ٣٠٩/٢٥.

(١٠) في ح : (واختلف قوله في اللوث في المدونة فقال).

(١١) الذي . سقط من ط.

(١٢) المدونة ٤٢٤/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/ب، والنواذر ل ٥٤/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٥/ب.

(١٣) النواذر ل ٥٤/ب، والمتقى ٥٧/٧، وعقد الجواهر ٢٨٤/٣.

محمد : وروى^(١) عنه أشهب : أن اللوث الشاهد وإن لم يكن عدلاً.

قيل له : أفترى شهادة المرأة من ذلك؟

قال : نعم^(٢)، وليس شهادة العبد من ذلك^(٣).

وبهذا أخذ أشهب^(٤).

وأما^(٥) شهادة العبد، والصبي، والذمي؛ فلم يختلف فيه قول مالك وأصحابه : أنه ليس بلوث^(٦).

قال ابن عبد الحكم : ولا شهادة للنساء^(٧) في قتل عمد، ولا يكون^(٨) لطخاً^(٩).

محمد : يريد^(١٠) : في امرأة واحدة، وأما امرأتان^(١١) فيقسم مع شهادتهما إن كانتا عدلتين^(١٢)، ويقتل بذلك، قاله ابن القاسم^(١٣).

قال ابن عبد الحكم : ويوجب القسامة^(١٤) ما يدل على قتل القاتل بامرئ

(١) في أ، ط، هـ : (روى).

(٢) نهاية ورقة ٨٥ ط.

(٣) العتبية ٤٦٣/١٥، ٤٦٦، والنوادر ل ٥٤/ب، والاستذكار ٣١٠/٢٥، والمنتقى ٥٧/٧، وبصرة اللعيمي ل ٩٧/أ، والمقدمات ٣/٤٠٣ - ٣٠٥، وعقد الجواهر ٢٨٤/٣، والذخيرة ١٢/٢٩١.

(٤) النوادر ل ٥٤/ب، والمنتقى ٥٨/٧.

(٥) في ح : (وإنما).

(٦) النوادر ل ٥٤/ب، والمنتقى ٥٧/٧ - ٥٨، وعقد الجواهر ٢٨٤/٣، والذخيرة ١٢/٢٩١.

(٧) في ح : (النساء).

(٨) في جميع النسخ (ولا يكونوا). وعلى إرادة المجمع تكتب (ولا يكن) أو (ولا يكونون). وعبارة الذخيرة ٢٩١/١٢ : (ولا شهادة النساء في قتل عمد ولا يكون لطخاً) وهي ترجح ما أثبتناه، ومعناه أي لا يكون هذا لطخاً.

(٩) في ح : (ولا تكون إلا في الخطأ). والمثبت كما في "أ، ط، هـ"، وموافق لما في النوادر ل ٥٤/ب.

(١٠) في ح : (ير).

(١١) في ح : (وأما في امرأتين).

(١٢) في ح : (إن كانتا عدلتين).

(١٣) النوادر ل ٥٤/ب، والمنتقى ٥٧/٧.

(١٤) (ويوجب القسامة). سقطت من ح.

يُبين^(١)؛ مثل أن يُرى^(٢) يجره^(٣) ميتاً^(٤)، أو يرى خارجاً مُلْطِخاً^(٥) بالدم^(٦) من منزل يوجد فيه القتل^(٧) وليس معه غيره، ومثل أن يَعْدُوَ عليه^(٨) في سوقٍ عامر فيقتله فيشهد بذلك من حضره^(٩).

يريد^(١٠) : وإن لم يعرفوا، فإن تظاهر ذلك كاللوث تكون معه^(١١) القسامة، قاله من أَرْضَى^(١٢).

وقال^(١٣) ابن حبيب : وروى ابن وهب عن مالك : أن شهادة النساء لوث؛ ومثل^(١٤) أن يرى المتهم بجذاء^(١٥) المقتول وقربه^(١٦)، ولم^(١٧) يروه حين أصابه^(١٨).

وقال ربيعة ، ويحيى بن سعيد : إن شهادة المرأة لطخ توجب^(١٩) القسامة،

(١) في ح، ط : (بامرأتين).

(٢) (مثل أن يرى). سقطت من أ، هـ.

(٣) في ح : (أن نحوه).

(٤) سقطت من ح.

(٥) في ح، ط : (ملتطخاً).

(٦) في ح : (بدم).

(٧) في ط : (قتل).

(٨) (ومثل ان يعدوا عليه). تكررت العبارة في "ح" ثلاث مرات.

(٩) في هـ : (حضر).

(١٠) الكلام لابن أبي زيد رحمه الله.

(١١) في ح : (يكون مع).

(١٢) النوادر ل ٥٤/ب، وعقد الجواهر ٢٨٣/٣، والذخيرة ١٢/٢٩١.

(١٣) سقطت من ط. في أ، هـ : (قال).

(١٤) في ح : (مثل). والمثبت كما في بقية النسخ. وموافق لما في النوادر.

(١٥) في ح، ط : (نحو). والمثبت كما في أ، هـ، وموافق لما في النوادر.

(١٦) في ح : (أو قربه).

(١٧) في ط : (وإن لم). والمثبت كما في بقية النسخ، وموافق لما في النوادر.

(١٨) النوادر ل ٥٥/أ، وللقدمات ٣٠٥/٣، وليان ولتحصيل ٤٦٤/١٥، وعقد الجواهر ٢٨٤/٣، والذخيرة ١٢/٢٩١.

(١٩) في أ، هـ : (يوجب).

قالا : وكذلك شهادة العبيد، والصبيان، واليهود^(١)، والنصارى، والمجوس، إذا حضروا قتلاً فجأة، أو لضرب^(٢)، أو لجرح^(٣)، فذلك يوجب^(٤) القسامة^(٥).

قال في المجموعة : وهذا لا يقوله مالك ولا أحد من^(٦) أصحابه^(٧).

قال ابن حبيب : قال^(٨) مطرف عن مالك : ومن اللوث الذي تكون^(٩) به القسامة؛ اللقيف من السواد، والنساء، والصبيان، وغير العدول، يحضرون ذلك. ومن روى عنه : أن اللوث الشاهد العدل^(١٠) فقد وهِم، وإنما كان يُسأل^(١١) : هل الشاهد العدل لوث؟ فيقول : نعم، واللوث مثل ما أخبرتك، وقد حُكم به عندنا^(١٢).

[٢٠٩/أ] وقال ابن الماجشون، وأصبغ مثل قول^(١٣) مطرف^(١٤).

قال^(١٥) ابن المواز : وإن شهد عدل أنه قتله غيلة^(١٦)؛ لم يقسم مع شهادته،

(١) (واليهود). سقطت من ط.

(٢) في ح : (بضرب). وفي الذخيرة ٢٩١/١٢ : (والضرب)

(٣) في أ، هـ : (جرح). وفي "ح" : (بجرح). وفي الذخيرة ٢٩١/١٢ : (أو الجرح)

(٤) في ح : (توجب).

(٥) النوادر ل ٥٤/ب - ٥٥/أ، والمتنقى ٥٨/٧، وتبصرة اللحسي ل ٩٧/أ، والمقدمات ٣٠٥/٣، والبيان والتحصيل ٤٦٤/١٥، والذخيرة ٢٩١/١٢.

(٦) (أحد من). مطموسة في أ.

(٧) النوادر ل ٥٥/أ، والذخيرة ٢٩١/١٢.

(٨) من قوله : (قال في المجموعة). سقط من ط.

(٩) في أ، هـ : (يكون).

(١٠) في أ، ط، هـ : (العادل). والمثبت كما في "ح"، وموافق لما في النوادر. وهنا نهاية ل ٤٣/أ، هـ.

(١١) في ح : (سئل).

(١٢) النوادر ل ٥٥/أ، والمتنقى ٥٦/٧، والبيان والتحصيل ٤٦٤/١٥، وعقد الجواهر ٢٨٤/٣ - ٢٨٥.

(١٣) في ح : (رواية).

(١٤) النوادر ل ٥٥/أ.

(١٥) سقطت من ط.

(١٦) قال في القاموس (مادة غيل) ١٣٤٤ : (قتله غيلة : خدعه فذهب به إلى موضع فقتله).

ولا يقتل هاهنا إلا بشاهدين^(١).

قال أبو محمد : ورأيت ليحيى بن عمر : أنه يقسم معه^(٢).

قال ابن المواز : إنما يقسم مع شهادة الواحد على معاينة القتل، بعد أن تثبت^(٣) معاينة جسد القتيل؛ فيشهدون على موته، ويجهلون قاتله؛ كما عرف^(٤) موت عبدا لله بن سهل^(٥).

وكذلك^(٦) لو شهد امرأتان ورجل على قتله، ولم يعرف موته؛ فلا قسامة فيه إلا أنه^(٧) يحبس المشهود عليه^(٨) ولا يعجل بتخليته، فعسى أن يأتي بشاهد آخر، ويثبت موت الميت. يوريد^(٩) : برجلين^(١٠).

قال ابن الماجشون : لأن القتل يفوت والجسد لا يفوت^(١١).

(١) النوادر ل ٥٥/أ، والمتقى ٥٨/٧، وانظر المقدمات ٣٠٥/٣، وعقد الجواهر ٢٨٦/٣.

(٢) النوادر ل ٥٥/أ، والمتقى ٥٧/٧.

(٣) في أ، هـ : (يثبت).

(٤) في أ : (كما عرف مع عرف).

(٥) النوادر ل ٥٥/أ، والمتقى ٥٧/٧، وعقد الجواهر ٢٨٦/٣.

وعبدا لله بن سهل هو ابن زيد الأنصاري الحارثي، هو الذي قُتل بخير، وبسببه وقعت القسامة.

ذكره ابن حجر في الإصابة ٣١٤/٢. وقد تقدم حديثه في التعليق أول الباب.

(٦) نهاية ل ٨١ / أ.

(٧) في ح : (أن).

(٨) في أ، هـ : (الشهود عليه). وفي ط : (من شهد عليه). والمثبت كما في "ح"، وهو نص

النوادر.

(٩) الكلام لابن أبي زيد. كما في نوادره ل ٥٥/أ.

(١٠) النوادر ل ٥٥/أ.

(١١) في ط : (ولا يفوت الجسد). وانظر النص في النوادر ل ٥٥/أ، والمتقى ٥٧/٧، وعقد الجواهر

٣٧ - فصل^(١) في شهادة المحدث في قذف، وشهادة النساء، وشهادة الواحد على قتل الخطأ أو الإقرار به]

قال في المدونة : وإذا حسنت حال المحدث في القذف جازت شهادته في الدم وغيره، وتجوز شهادة النساء في جراح الخطأ، وقتل الخطأ؛ لأن ذلك مال، وإن شهدن على رجل على منقلة أو مأمومة عمدًا؛ جازت شهادتهن^(٢)؛ لأن العمد والخطأ فيهما إنما هو مال ليس^(٣) فيه قود^(٤).

قال مالك : وإذا شهد شاهد على رجل أنه قتل فلانًا خطأ؛ فليقسم أولياء القتيل^(٥)، ويستحقون الدية على العاقلة، ولو شهد رجل على رجل أنه قتل فلانًا خطأ، وشهد آخر على إقرار القاتل بذلك؛ فلا يجب على العاقلة بذلك شيء إلا بالقسامة^(٦).

قال أشهب : ويقسمون مع الشاهد على علم القتل^(٧).

قال ابن القاسم : وإن شهد شاهد على إقرار القاتل أنه قتله خطأ؛ فلا يثبت ذلك من إقراره إلا بشاهدين، فيقسمون حينئذٍ معهما^(٨) ويستحقون^(٩). يريد : إذا لم يعرف منه نكر^(١٠).

قال أشهب : وإذا أنكر القاتل^(١١) قول الشاهد^(١٢) لم تجز الشهادة، وهو

(١) سقطت من ح.

(٢) في ح : (شهادتهم).

(٣) في ح : (فليس).

(٤) المدونة ٦/٤١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨/١.

(٥) في ط : (المقتول).

(٦) المدونة ٦/٤١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧/١.

(٧) النوادر ل ٦٠/ب، والمقدمات ٣٠٥/٣.

(٨) في أ، هـ : (معها). والكلمة ضمن سقط في "ط" تأتي الإشارة إليه.

(٩) المدونة ٦/٤١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣٧/ب - ٢٣٨/١.

(١٠) في ح : (بكر). والكلمة ضمن سقط في "ط" تأتي الإشارة إليه.

(١١) في ح : (المقتول).

(١٢) في أ، هـ : (الشاهدين).

كشاهد شهدوا^(١) على شهادته وهو ينكرها^(٢).

قال ابن القاسم : وذلك بخلاف من أقام شاهداً على إقرار رجل بدين؛ هذا يحلف مع شاهده ويستحق^(٣).

[٣٨- فصل : الخلاف في وجوب القسامة بشهادة رجل على قول المقتول : إن فلانا قتله]

قال^(٤) ابن المواز : وإن شهد شاهد على قول المقتول إن فلاناً قتله؛ فقال عبد الملك : [٢٠٩/ب] إنه^(٥) يقسم مع شهادته، وقال ابن عبد الحكم وغيره : لا يجوز على قول المقتول إلا شاهدان^(٦)، وقاله ابن القاسم في العتبية قال : لأن الميت كشاهد فلا يثبت قوله إلا^(٧) بشاهدين^(٨)، وبه قال ابن المواز، قال : وإنما تكون^(٩) القسامة حيث يكون اليمين مع الشاهد^(١٠).

ومن المدونة قال ابن القاسم : ولو قال المقتول : دمي عند فلان، وشهد شاهد^(١١) أنه قتله لم يجتزأ بذلك، ولا بد من القسامة.

(١) في ح : (يشهدوا).

(٢) من قوله : (قال ابن القاسم : وإن شهد شاهد على إقرار القاتل). سقط من ط. وانظر النص في النكت ورقة ٤٤٠، وانظر النوادر ل ٦٠/ب.

(٣) للمدونة ٦/٤١٤، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨/أ. والفرق بين الإقرارين - الإقرار بالقتل والإقرار بالدين : (أن المقر بالدين مقر على نفسه، والمقر بالقتل مقر على غيره). قاله عبد الحق. انظر النكت ورقة ٤٤٠.

(٤) سقطت من ط.

(٥) زيادة في ط.

(٦) النوادر ل ٥٥/أ.

(٧) من قوله : (شاهدين، وقاله ابن القاسم). سقط من ح، ط.

(٨) العتبية ٦٨/١٦.

(٩) في أ، هـ : (قال : إنما يكون). وفي ح : (وقال : إنما).

(١٠) في أ، هـ : (الشاهدين). وانظر النص في النوادر ل ٥٥/أ.

(١١) (شاهد). مكررة في ط. وهنا نهاية ورقة ٨٦ ط.

[الباب العاشر]

فيمن قال : دمي عند فلان .

واختلاف الأولياء في صفة قتله، ويمينهم، ونكولهم في ذلك^(١)

[٣٩- فصل : هل التدمية لوث]

قال^(٢) مالك رحمه الله : وإذا قال المقتول : دمي عند فلان قتلني عمداً، أو قال^(٣) : خطأ؛ فلولاته أن يقسموا^(٤) ويقتلوا في العمد، ويأخذوا الدية في الخطأ من العاقلة.

ابن القاسم: وليس للورثة أن يقسموا على خلاف ما قال المقتول^(٥).

[٤٠ - فصل : في اختلاف الأولياء في صفة القتل، ويمينهم، ونكولهم في ذلك، وردّ اليمين على المدعى عليهم، واشترائك الجاني في القسامة، ونكوله، وحبسه]

قال أشهب في غير المدونة : إن قال المقتول : قتلني خطأ، وقال ولاته : بل عمداً فقد أبطلوا ما وجب لهم من ديته^(٦)، ولا سبيل لهم إلى القتل بقولهم، وإن

(١) في ح : (ونكوله). وسقط منها قوله : (في ذلك). وفي "هـ" : (ونكرهم لهم في ذلك).

وهنا نهاية ل ٤٣ / ب. هـ.

(٢) سقطت من هـ.

(٣) (قال). مطموسة في أ.

(٤) في أ، هـ : (يقيموا).

(٥) المدونة ٦ / ٤١٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨ / أ.

(٦) في ح : (دية).

قال هو : عمداء، وقالوا هم : خطأ؛ فقد أبطلوا القود، ولا شيء لهم من الدية^(١).
 قال ابن القاسم في المدونة : وإن قال : قتلني، ولم يقل عمداً ولا خطأ؛
 فما ادعى وفاة الدم^(٢) من عمد أو خطأ أقسموا^(٣) عليه واستحقوه. وإن قال
 بعضهم : عمداء، وقال بعضهم : خطأ؛ فإن حلفوا كلهم استحقوا دية الخطأ
 بينهم^(٤) أجمعين، ولا سبيل إلى القتل^(٥)، وإن نكل مدَّعوا الخطأ؛ فليس للمدعي^(٦)
 العمد أن يقسموا، ولادم لهم، ولادية.

قال مالك : وإن قال بعضهم^(٧) : عمداء، وقال الباقر : لا علم لنا بمن
 قتله^(٨)، ولا نحلف^(٩)، فإن دمه يبطل^(١٠).

وإن قال بعضهم : خطأ، وقال الباقر : لا علم لنا، أو نكلوا^(١١) عن
 اليمين^(١٢)؛ حلف مدعوا^(١٣) الخطأ، وأخذوا نصيبهم من الدية، ولا شيء
 للآخرين، ثم إن أراد الآخرون أن يحلفوا بعد نكلهم^(١٤)، ويأخذوا نصيبهم من

(١) التوارد ل ٥٥/ب مكرر، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٥/ب.

(٢) في أ : (فما أدعاه الدم). وفي هـ : (فما أدعاه وه الدم).

(٣) في أ، هـ : (قسموا).

(٤) (بينهم) سقطت من ح.

(٥) في ط : (القود).

(٦) في أ، هـ : (لمدعين). والثبت كما في "ح، ط"، وموافق للقواعد النحوية، ولما في تهذيب المتنونة ل

١/٢٣٨.

(٧) نهاية ل ٨١ / ب. أ.

(٨) (بمن قتله). سقطت من أ، هـ.

(٩) في أ، هـ : (أو نكلوا عن اليمين). وفي ح : (ولا يحلفوا). والثبت من "ط"، وموافق لما في

تهذيب المدونة.

(١٠) في ح : (يبطل).

(١١) في ح : (ونكلوا).

(١٢) قوله : (أو نكلوا عن اليمين). سقطت من أ، هـ.

(١٣) في ط : (المدعون).

(١٤) في أ، هـ : (نكلهم).

الذّية، لم يكن لهم ذلك.

قال مالك : وإذا نكل مدعوا الدم عن اليمين، وردوا الأيمان على المدعى عليهم، ثم أرادوا بعد ذلك أن يحلفوا؛ لم يكن لهم ذلك، وكذلك من أقام شاهداً على مال وأبى^(١) أن يحلف معه^(٢)، وردّ اليمين على المطلوب [أ/٢١٠] ثم بدى له أن يحلف؛ فليس له ذلك، فإن نكل المطلوب هاهنا غرم، ولا يرد اليمين على الطالب؛ لأنه هو ردها، فإن لم يكن للمقتول إلا وارث واحد فادعى الخطأ؛ فليحلف^(٣) خمسين يمينا، ويستحق^(٤) الدية كلها^(٥)، وإن^(٦) ادعى العمد؛ لم يقتل المدعى^(٧) عليه^(٨) إلا بقسامة رجلين فصاعداً^(٩)، فإن حلف معه آخر من ولادة الدم وإن لم يكن مثله^(١٠) في القعد^(١١)؛ قتلوا، وإلا ردّت الأيمان على المدعى عليه؛ فإذا حلف خمسين يميناً برأ، وإن^(١٢) نكل حبس حتى يحلف، وكذلك من أقام شاهداً على جرح عمداً^(١٣)؛ فليحلف ويقتصّ، فإن نكل قيل للحارح : احلف وابرأ، فإن نكل حبس حتى يحلف^(١٤).

(١) في ط : (وأما).

(٢) (معه). سقطت من ح.

(٣) في ط : (فإنه يحلف). والثبت كما في بقية النسخ، وموافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٣٨/ب.

(٤) في أ، هـ : (وأخذ).

(٥) في ط : (جميع الدية).

(٦) في ح : (فإن).

(٧) في أ، هـ : (المدعو).

(٨) سقطت من ط.

(٩) في ط : (فأكثر).

(١٠) (مثله). سقطت من ط.

(١١) قال الجوهري في الصحاح (مادة قعد) ٥٢٦/٢ : (رجل قُعْدَدٌ : إذا كان قريب الآباء إلى

الجد الأكبر).

(١٢) في ط : (فإن).

(١٣) في ط : (حمد).

(١٤) من قوله : (فليحلف ويقتصّ). سقط من ط.

قال مالك : والمتهم بالدم إذا ردت اليمين عليه لا يبرأ حتى يحلف خمسين يميناً، ويحبس^(١) حتى يحلفها^(٢).

م^(٣) : قال بعض أصحابنا : وإذا ادعى القاتل أن ولي الدم عفى عنه فطالبه باليمين فنكل عنها؛ فليحلف^(٤) القاتل يميناً واحدة^(٥) لا خمسين يميناً؛ لأنها اليمين التي ردت^(٦) عليه؛ ولأنه تنازع في عفو يجري الحكم فيه^(٧) كسائر التداعي، بخلاف نكول الورثة عن القسامة فيردوها على المدعى عليه؛ هذا يحلف اليمين التي ردت عليه خمسين يميناً^(٨).

ومن كتاب ابن المواز قال ابن القاسم^(٩) : وإذا ردت الأيمان^(١٠) على أولياء القاتل لنكول أو لفقد من يحلف أنه^(١١) إن^(١٢) حلف أولياء القاتل^(١٣) خمسون منهم خمسين يميناً، فإن^(١٤) لم يكن له^(١٥) إلا اثنان حلفوا خمسين يميناً دون القاتل، وبرأ المدعى عليه^(١٦)، ولا يحلف هو معهم، وليس يجبرون على

(١) في أ، هـ : (أو يُحبس). والمثبت كما في ح، ط، ووافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٣٨/ب.

(٢) للمدونة ٦/ ٤١٤ - ٤١٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨/ أ - ب.

(٣) سقط من ح.

(٤) في ط : (فإنه يحلف).

(٥) في ح : (يميناً واحدة "أن ولي الدّم عفا عنه"). والمثبت كما في بقية السخ، وأيضا النص في النكت والعبارة ليست فيه.

(٦) في ح : (اليمين الذي ردت). وفي ط : (اليمين المرودة).

(٧) في ح : (به).

(٨) النكت ورقة ٤٤٠.

(٩) (قال ابن القاسم). سقطت من ط.

(١٠) في أ، هـ : (اليمين).

(١١) في ح : (لأنه).

(١٢) قوله : (لنكول أو لفقد من يحلف أنه إن). سقطت من أ، هـ.

(١٣) (أولياء القاتل). سقطت من أ، هـ.

(١٤) في ط : (وإن).

(١٥) (له). سقطت من ح.

(١٦) في أ، هـ : (دون القاتل "ودون" المدعى عليه). وفي ط : (دون القاتل "برأ" المدعى عليه).

الأيمن إلا أن يطوعوا^(١) لصاحبهم^(٢)، فإن قالوا : نحلف بعضها، ويحلف المدعى عليه^(٣) بعضها^(٤)؛ لم يجز ذلك، ولا بد أن يحلف من ولاته رجلان فأكثر، فإن لم يجد إلا رجلاً واحداً^(٥) لم يجز أن يحلف^(٦) المدعى عليه معه؛ لأنه إذا حلف المدعى عليه لم يرثه إلا خمسون يمينا، يحلفها كلها وحده^(٧).

قال مالك : فإن^(٨) نكل حبس أبداً حتى يحلف^(٩).

وقال^(١٠) عبد الملك : يحلف فيها المدعى عليه، ومن استعان به من عصبته، ويتساوون في الأيمان، وإن^(١١) شاء حلف هو الأكثر، [٢١٠/ب] ويحلفون هم أقل منه، فإن لم يجد حلف^(١٢) هو وحده^(١٣).

قال محمد : وقول ابن القاسم^(١٤) أشبه بما قال مالك في موطأه^(١٥).

(١) في أ، هـ : (يطوعوا).

(٢) نهاية ل ١/٤٤. هـ.

(٣) في ط : (عليها).

(٤) نهاية ورقة ٨٧ ط.

(٥) قوله : (لم يجز ذلك، ولا بد أن يحلف من ولاته رجلان فأكثر، فإن لم يجد إلا رجلاً واحداً).

سقط من "ط". ولعله انتقل نظر.

(٦) قوله : (من ولاته رجلان فأكثر، فإن لم يجد إلا رجلاً واحداً لم يجز أن يحلف). سقطت من "أ"،

هـ". ولعله انتقل نظر أيضاً.

(٧) النوادر ل ٦٤/ب.

(٨) في أ، هـ : (وإن).

(٩) النوادر ل ٦٤/ب.

(١٠) في ح : (قال).

(١١) في أ، هـ : (فإن).

(١٢) في أ، هـ : (فإن لم يحلف حلف).

(١٣) النوادر ل ٦٤/ب.

(١٤) (القاسم). سقطت من ح.

(١٥) النوادر ل ٦٤/ب، وانظر الموطأ ٦٧٠/٢.

[٤٦ - فصل : إذا ردت الأيمان على المدعى عليه في التدمية وكانت القسامة بجراحه أو بقوله قبل الموت]

قال محمد : وإذا وجبت القسامة بقول الميت، أو بشاهد على القتل فردت الأيمان على المدعى عليه؛ فإنه يحلف هو أو ولاته أنه^(١) ما قتله، فإن نكل هاهنا حبس حتى يحلف، وإن أقر قُتل^(٢).

هذا قول مالك وأصحابه^(٣).

وأما^(٤) إن كانت القسامة بضرب أو بجرح ثم مات بعد ذلك : -

فقال ابن القاسم، وعبد الملك : يحلف مامن ضربي ولا من جرحي مات، فإن نكل حبس حتى يحلف، وإن^(٥) حلف ضرب مئة وحبس سنة، وإن لم يحلف واعترف أن من ضربه مات؛ لم أقتله، ولا بد أن يحلف.

وقال^(٦) أشهب، وابن عبد الحكم، وأصيب^(٧) : لا يحلف في^(٨) هذا، وهذا غموس^(٩)، وهو^(١٠) أحب إلينا. وإن كان المدعون يباح^(١١) لهم اليمين فيما لم

(١) (أنه). سقط من أ، هـ.

(٢) في ح : (قيل). وعبرة (وإن أقر قتل). مطموسة في أ.

(٣) النوادر ل ٦٥/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٧/ب.

(٤) في أ، هـ : (فأما).

(٥) في ح : (فإن).

(٦) في ح : (قال).

(٧) في أ، هـ : (أشهب وابن عبد الحكم وأشهب).

(٨) في أ، هـ : (له).

(٩) قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٦٣/٣ : (اليمين الغموس : بفتح الغين وضم الميم : هي أن يحلف على ماضي كاذباً عالماً، سُميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ويستحق صاحبها أن يُغمس في النار، وهي من المعاصي الكبائر). وانظر المصباح المنير (مادة غمس) ٤٥٣/٢.

(١٠) في ح : (وهذا).

(١١) في أ، هـ : (تباح).

يحضروا، فإن ذلك لا يشبه عین المدعى عليه؛ لأن نكول^(١) المدعى يبطل^(٢) به الدم، وترد لهم الأيمان على المدعى عليهم، فإن نكلوا لم يحكم عليهم بنكولهم^(٣)، وكيف يحلفون بميناً^(٤) وهم^(٥) لو أقرروا أو نكلوا لم يوعظوا بذلك^(٦).

(١) في هـ : (نكول) .

(٢) في أ، ح، هـ : (يبطل) .

(٣) في أ، هـ : (لنكولهم) .

(٤) (بميناً) . سقطت من ح .

(٥) سقط من أ، ط، هـ .

(٦) النوادر ل ١/٦٥، والمقدمات ٣/٣١٤ - ٣١٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٧/ب. وقال فيه بعد

أن نقل عن ابن يونس هذا بنصّه : (ونقل ابن رشد عنه - يريد عن ابن القاسم - في المقدمات أنه : إذا اعترف أن من ضربني مات "قتل"، بخلاف ما نقل ابن يونس : "لم أقتله"، تأمله) .

قلت - والله أعلم - : إن الذي نقله ابن يونس عن ابن القاسم غير ما نقله ابن رشد، حيث إن نقلهما في مسألتين مختلفتين فما نقله ابن يونس هو في مسألة "رد الأيمان على المدعى عليه بعد وجوب القسامة بشاهد واحد على الجرح"، وما نقله ابن رشد هو في مسألة "رد الأيمان على المدعى عليه بعد وجوب القسامة بشاهدين على الجرح". وهذا نصّ ابن رشد في المقدمات ٣/٣١٤ - ٣١٥ : (فصل : وأما إن كانت القسامة إنما وجبت بشاهدين على الجرح ففي رد الأيمان على القاتل قولان، أحدهما : أنها ترد على المدعى عليه فيحلف ما مات من ضربي، فإن نكل سجن حتى يحلف. وإن حلف ضرب مئة وسجن سنة، "وإن أقر قتل". مثلاً قول ابن القاسم وابن الماجشون.

قال في كتاب ابن المواز : ويقتص منه من الجرح إن نكل الأولياء عن القسامة، - يريد : حلف المدعى عليه أو نكل - لأن الجرح قد ثبت بشهادة شاهدين عليه.

فصل : وأما إن كانت القسامة بشاهد على القتل فلا يقتص من الجرح حلف القاتل خمسين میناً أو نكل عنها؛ لأنه لا يقتص من الجرح إلا يمين المخروح. فأما يمين ورثته فلا. هذا قول ابن المواز وهو صحيح.

وقد تأول على ابن القاسم : أنه يقتص منه من الجرح إذا كان جرحاً معروفاً، وهو بعيد لم يقله ابن القاسم إلا في القسامة بشاهدين على الجرح والله أعلم.

قال ابن المواز : وقد ذكر ابن القاسم عن مالك قولاً لم يصح عند غيره، قال : إذا ردت اليمين على المدعى عليهم في العمد فنكلوا فالعقل عليهم في مال الجارح خاصة ويقتص منه من الجرح سوى العقل.

وروى عنه رواية أخرى : أنه إن حلف ضرب مئة وسجن سنة، وإن نكل سجن حتى يحلف، ولا دية فيه وهو الصواب.

[٤٢- فصل : في عدم القسامة في الجراح]

ومن المدونة^(١) قال ابن القاسم : وليس في شيء من الجراح قسامة، ولكن من أقام شاهداً عدلاً على جرحٍ عمداً أو خطأ، فليحلف معه يميناً واحدة، ويقتصر في العمد، ويأخذ العقل في الخطأ، وإنما^(٢) يحلف^(٣) خمسين يميناً في النفس لا في الجراح.

قيل لابن القاسم : قال ذلك مالك في جراح العمد، وليست بمال؟ فقال : كَلِمَتُ مالِكاً في ذلك فقال : إنه لشيء استحسانه، وما سمعت فيه بشيء^(٤).

قال^(٥) أشهب : كما يقسم مع شاهد واحد في النفس، كذلك يقتصر معه بيمين واحدة في الجراح إذ لا قسامة فيها، وقاله غير واحد من أهل العلم^(٦).

والقول الثاني : أن الأيمان لأثره عليه ولا يحلف؛ لأن يمينه إن حلف بيمين غموس، فعلى هذا القول : إن أقر لم يقتل، وهو قول أشهب وابن عبد الحكم وأصيب.

(١) نهاية ل ٨٢ / أ. ١.

(٢) في ح : (وإنما).

(٣) زيادة في ح.

(٤) في أ، هـ : (شيئاً). وانظر النص في المدونة ٤١٦ / ٦ - ٤١٧، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨ ب. وقال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٧ ب : (قوله : قيل لابن القاسم : لم قال مالك ذلك في جراح العمد وليست بمال؟. [قال :] نزع به إلى القياس. ثم قال : كلمت مالكا في ذلك فقال : إنه لشيء استحسانه. والاستحسان تقديم المصالح المرسله على القياس، ووجه الاستحسان أنه لو جعل القصاص بخلاف الأموال ولا يحكم فيه بالشاهد واليمين لأدى ذلك إلى الاحتراء على الدماء فإذا علم أنه يقتصر فيه بالشاهد واليمين كان ذلك كفاً وزجراً).

وهذه المسألة - أعني القضاء بالقصاص بشاهد ويمين في جراح العمد - هي إحدى المسائل الأربع التي نُقلت عن الإمام مالك أنه قال فيها : (إنه لشيء استحسنه وما علمت أحداً قاله قبلي). والمسائل الأربع قد تقدم ذكرها في أول كتاب السرقة في التعليق عند أول ذكر للقياس والاستحسان، وفي كتاب الجراح في التعليق عند ذكر دية الإبهام، وهذه المسائل هي : (الشفعة في الدار المشتركة المقامة على الأرض المحبسة، والشفعة في الثمار، والقصاص بشاهد ويمين في جراح العمد - وهي مسألتنا -، والرابعة : أن الأئمة من الإبهام فيها خمس من الإبل).

(٥) في أ، هـ : (وقال).

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٧ ب - ٣٦٨ أ.

[الباب الحادي عشر]

في أيمان القسامة، ومن يحلفها، ومن نكل عنها أو عفا، وكيف إن كان في الأولياء صغير، أو غائب^(١)، أو مجنون

[٤٣- فصل : فيمن يبدأ بحلف أيمان القسامة]

قال مالك^(٢) في غير كتاب : السُّنة التي لا اختلاف فيها عندنا، وما^(٣) أجمعت عليه الأمة في القديم والحديث : أن يبدأ المدعون للدم في القسامة، و (كذلك فعل الرسول عليه [٢١١/أ] السلام في الحارثيين) ، فإن حلفوا استحقوا الدم.

والفرق بين ذلك وبين سائر الحقوق : أنك تقدر في غير الدم^(٤) أن تستثيت البيّنة^(٥)، والدماء^(٦) إنما يترصد^(٧) بها^(٨) الخلوات، فلو فعل فيها كغيرها لاجترأ الناس عليها^(٩).

الفرق بين الدم
وغيره من الحقوق

(١) في ط : (غائب أو صغير).

(٢) (مالك) . سقط من ط، هـ. وفي "٣" كتبت فوق السطر.

(٣) في أ، هـ : (ما).

(٤) في ح : (في الحقوق) .

(٥) في أ، هـ : (البيّنة) .

(٦) سقطت من ح.

(٧) غير مرقوة في "ح" لاختلاف رسمها وإعمال حروفها. وفي النسخ الأخرى "أ، ط، هـ" : (إنما يترصد) . وانظر الصحاح (مادة : رصد) ٤٧٤/٢.

(٨) في ح : (٤) .

(٩) في ح : (لاجترأ على الدماء) . والمثبت كما في باقي النسخ، والموطأ. وانظر النص في الموطأ ٦٦٩-٦٧٠، والوافر ل ٥٤/أ. نقلاً عن المجموعة، والموازية. ومعنى كلام المصنف : أن في غير الدم يستطيع صاحب الحق أن يوجد أو يحصل على من يشهد له على حقه فيكون بيّنة له عند الادعاء لأن التعامل يكون في وضع النهار وعلى رأى وسمع من الناس في الغالب ولذلك يُطالب المدعي بالبيّنة ولا يترجعه عليه باليمين، وأمّا الدماء فإنها ليست كذلك لأنها تتم في خلوة وخفية فلو فعل في إثباتها ما يُفعل بالأموال والحقوق التابعة لها لاجترأ الناس عليها.

وقد روى ابن^(١) وهب عن عمرو بن شعيب^(٢) عن أبيه^(٣) عَنْ جَدِّهِ^(٤)

(١) نهاية ل ٤٤/ب. هـ.

(٢) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو ابراهيم المدني ويقال : سكن مكة. وقيل : الطائف. قال الذهبي : (فقيه أهل الطائف وعندهم)، سمع أباه وأكثر عنه في الرواية، وحديث عن سعيد بن المسيب، وطاووس، وسليمان بن يسار. وغيرهم من العلماء. كما حدث عن الرُّبَيْع بنت معوذ، وزينب بنت أبي سلمة ولهما صحبة. وحديث عنه الزهري، وقتادة، وهشام بن عروة، وشيعة عطاء بن أبي رباح، وغيرهم. اختلف الناس في الاحتجاج بحديثه. وقال النووي : (الصحيح المختار : صحة الاحتجاج به عن أبيه عن جده). وقال في التقريب : (صدوق). مات رحمه الله بالطائف سنة ثمان عشرة ومئة. له ترجمة في تهذيب الأسماء واللغات ٢٨/٢ وما بعدها، وميزان الاعتدال ٢٦٣/٣ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١٦٥/٥ وما بعدها، وتهذيب التهذيب ٤٣/٨، والتقريب ٤٢٣، والأعلام ٧٩/٥.

(٣) هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، القرشي، الحجازي، السهمي، سكن الطائف، وروى عن جده، وأبيه، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. وعنه : ابنه عمرو، وعمر، وثابت البناني. قال الذهبي في السير : (ما علمت به بأساً، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، . . . ولم نعلم متى توفي، فلعله مات بعد الثمانين، في دولة عبد الملك). وقال الحافظ في التقريب : (صدوق، ثبت سماعه من جده). له ترجمة في سير أعلام النبلاء ١٨١/٥، وتهذيب التهذيب ٣١١/٤، والتقريب ٢٦٧.

(٤) هو الصحابي الجليل : عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، أبو محمد القرشي السهمي، من أهل مكة، كان يجيد السريانية، ويكتب في الجاهلية، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧٠٠ حديثاً، قال الذهبي في السير : (حدث عنه ابنه محمد - على نزاع في ذلك - . . . وحفيده شعيب بن محمد فأكثر عنه، وخدمه ولزمه، وتربى في حجره لأن أباه عمداً مات في حياة والده عبد الله) أ.هـ. كما روى عنه من الصحابة أنس بن مالك، وغيره، ومن التابعين : سعيد بن المسيب، وعروة، وخلق كثير. وكان عبد الله رضي الله عنه قد نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن قيام أكثر الليل، وسرد الصوم في الحديث المشهور : (إِنْ لَجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا . . .). وكان يشهد الحروب والغزوات، وشهد صفين مع معاوية، وعمي في آخر حياته، واختلف في مكان وفاته فقيل : بمصر، وقيل : بالطائف، وقيل : بمكة، وقيل : بالشام. وكان ذلك سنة خمس وستين. وقيل غيرها. له ترجمة في الإصابة ٣٤٣/٢، وسير أعلام النبلاء ٧٩/٣ وما بعدها، والأعلام ١١١/٤.

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَدَأَ الْمُدَّعِينَ^(١) فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا خَمْسِينَ يَمِينًا^(٢)).

[٤٤- فصل : الذين يقسمون في العمد وأقل ما يقبل فيه]

قال مالك رحمه الله : الأمر^(٣) اجتمع عليه : أنه لا يقسم في دم العمد أقل من رجلين^(٤).

قال ابن القاسم : ولا أراه أحذه إلا من قبل^(٥) الشهادة؛ إذ لا يقتل^(٦) أحد إلا بشاهدين^(٧).

قال أشهب : وقد جعل الله تعالى مكان^(٨) شهادة رجل في الزنى يمينا من الزوج في لعانه^(٩).

(١) في ح : (المدعين).

(٢) لم أقف على هذا الحديث في مظانه ، وهو ينصه في النوادر ل ١/٥٤ - ب. وقد أخرج الدار قطني في كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك في باب المرأة تقتل إذا ارتدت ٢١٨/٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى ، في كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها مع اللوث بأيمان المدعي ١٢٣/٨ ، وابن عبد البر في التمهيد ٢٣ / ٢٠٤ - ٢٠٥ كلهم عن عمرو بن شعيب عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (الْيَمِينَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ). قال ابن عبد البر : (وهذا الحديث وإن كان فيه لين فإن الآثار المتواترة في حديث هذا الباب تعضده). وهو قد ذكر هذا الحديث في معرض كلامه في أن المدعين يملؤون بالأيمان في القسامة.

(٣) في ح : (قال ذلك الأمر).

(٤) الموطأ ٦٧١/٢ ، والمدونة ٦ / ٤١٧ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨/ب.

(٥) في ح : (معنى). والمثبت موافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٣٨/ب.

(٦) في ح : (ألا يقتل).

(٧) المدونة ٦ / ٤١٧ ، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨/ب. وانظر المقدمات ٣١١/٣.

(٨) في أ ، ط ، هـ : (لكل).

(٩) النوادر ل ٦١/ب ، والمتنقى ٥٩/٧ ، والمقدمات ٣١١/٣ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٨/أ.

ومراذه قوله تعالى في سورة النور آية ٦ ، ٧ : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ۝ ﴾.

لا يحلف النساء
في العمد

وقال عبد الملك : ألا ترى أنه لا يحلف النساء في العمد إذ لا يشهدون فيه،
وإنما (عَرْضَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ) ، والجماعة اثنين
فصاعداً^(١).

[٤٥- فصل : صيغة اليمين في القسامة]

قال في المدونة : ويحلف الورثة في القسامة بالله الذي لا إله إلا هو أن
فلاناً قتله^(٢)، أو هو ضربه، ومن ضربه مات إن كان حَيًّا^(٣)، ولا يزداد في
أيمانهم "الرحمن الرحيم"، وكذلك سائر الأيمان^(٤).

قال أبو محمد : المغيرة يزيد : الرحمن الرحيم. ولم يره مالك^(٥).

محمد^(٦) : قال أشهب : فإن قال : والذي^(٧) لا إله إلا هو، أو قال : والله
فقط؛ فلا يقبل حتى^(٨) يقول : والله الذي لا إله إلا هو هو ضربه ومن ضربه
مات^(٩).

وقال^(١٠) عبد الملك : يحلف والله^(١١) الذي لا إله إلا هو عالم الغيب

(١) النوادر ل ٦١/ب، والمتقى ٥٩/٧، والمقدمات ٣١١/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٨/أ.

(٢) نهاية ورقة ٨٨ ط.

(٣) في أ، هـ : (ولمن ضربه مات، وهو ضربه إن كان حياً). والمثبت كما في "ح، ط"، وموافق لما
في النوادر ل ٦١/أ.

(٤) المدونة ٦/٤٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/أ.

(٥) النوادر ل ٦١/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٣/ب.

(٦) سقط من ح.

(٧) في ح : (وإن قال الذي). وفي "ط" : (فإن والذي).

(٨) في ح : (فلا يقبل، ولم يره حتى). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في النوادر.

(٩) النوادر ل ٦١/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٣/ب.

(١٠) في ح : (قال).

(١١) في ح : (بالله). والمثبت كما في بقية النسخ، وموافق لما في النوادر.

والشهادة لقد مات من الذي شهد عليه به^(١) فلان وفلان^(٢)، يردده هكذا.

قال أشهب : قال مالك : لم يستحلف بهذا في القسامة إلاّ قريباً^(٣)، ولا أرى ذلك، وهو^(٤) من أيمان الأعراب^(٥).

[٤٦- فصل : في أيمان القسامة هل هي على البت أو على العلم؟ ومواطن الخلف، ووقته]

قال في المدونة وغيرها : ويمين القسامة على البت^(٦)، وإن كان أحدهم^(٧) أعمى أو غائبا حين القتل^(٨)، وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم من لم يحضر القتل إلى اليمين^(٩)، والصبي يحلف إذا كبر في دّين أبيه مع شاهده، كما يجوز له أن يدعي بالخير الصادق^(١٠).

قال^(١١) أشهب : ولو لم يجوز على البت لم يجوز على العلم؛ لأنه إذا لم يعلم لم يجوز أن يقول : علمي، ولكن يحلف في القسامة^(١٢) ومع^(١٣) الشاهد، كما

(١) في ح : (به عليه). وفي النوادر ل ١/٦١ : (شهد عليه فلان . . .).

(٢) (وفلان). سقطت من ح.

(٣) (إلاّ قريباً). سقطت من ح.

(٤) في ط : (ومي).

(٥) النوادر ل ١/٦١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٣/ب.

(٦) في أ، هـ : (الميت).

(٧) في أ، ط، هـ : (وهما).

(٨) المدونة ٦/٤٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/أ. وانظر العتبية ٢٨/١٦، والنوادر ل ١/٦١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٤/أ.

(٩) في ح : (وقد دعا النبي عليه السلام الحارثيين إلى الأيمان، ولم يحضر القتل). وانظر النص في النوادر ل ٦١/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٤/أ.

(١٠) انظر النوادر ل ٦١/أ، ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٤/أ.

(١١) في ح : (وقال).

(١٢) نهاية ل ٨٢ / ب. أ.

(١٣) في ح : (مع). بسقوط الواو. والمعنى : أنه يحلف في غير القسامة إذا جاء بشاهد على ما يدعيه. والله أعلم.

جاءت السنة، ويسلم لذلك^(١).

قال مالك : ويحلفون في المدينة عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم [٢١١/ب] وفي غيرها في المسجد الجامع، ويحلفون قياماً دبر^(٢) الصلوات، وعلى رؤس الناس^(٣).

قال مالك : ويُحلب^(٤) مَنْ بأعراض المدينة، ومكة^(٥)، وبيت المقدس إليها، وإن كانوا على^(٦) عشرة أيام، ولا يُحلب^(٧) إلى غيرها من البلدان إلا من مثل عشرة أميال^(٨).

[٤٧- فصل : في عدد من يحلف في القسامة، وقسمة الأيمان فيها، وكيف إن كان للمقتول جد واخلوة، أو ابن وعشيرة، وفي استعانة الولي ببعض عصبته]

قال مالك : فإن^(٩) كان في الولاية خمسون رجلاً حلف كل رجل بميناً، فإن لم يكونوا ردت عليهم الأيمان^(١٠).

(١) النوادر ل ٦١/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٤/أ.

(٢) في ح : (في دبر).

(٣) النوادر ل ٦١/أ، والذخيرة ١٢ / ٣١١.

(٤) في أ، هـ : (ويحلف).

(٥) في ط : (المدينتكة). بسقوط حرف الواو .

(٦) (على). سقط من ح. وفي أ، هـ : (عن).

(٧) في أ، هـ : (ولا يحلف).

(٨) في أ : (عشرة أيام أيام). ومضروب على كلمة "أيام". والنص في النوادر ل ٦١/ب لكن فيه : (ولا يحلب إلى غيرها من البلدان إلا من مثل عشرة أيام). والمثبت موافق لما نقله في شرح تهذيب المدونة ل ٣٨٤/أ عن المصنف.

(٩) في ح : (وإن).

(١٠) في ح : (الأيمان عليهم). وانظر النص في الموطأ ٢ / ٦٧٠، والنوادر ل ٦١/ب. وانظر أيضاً المقدمات ٣ / ٣١١.

أشهب : وإن كانوا^(١) أكثر من خمسين وهم^(٢) في القعدد سواء؛ فليس عليهم أن يحلف^(٣) منهم إلا خمسون رجلاً، قال^(٤) : لأن من لم يقسم فوق الخمسين لم يعد ذلك نكولاً^(٥).

قال أشهب وعبد الملك : وليس لهم أن يحلف اثنان منهم خمسين يميناً.
قال عبد الملك : فإن^(٦) أبوا إلا ذلك لم يجزهم، وهو^(٧) كالتكول حين لم تتم خمسين يميناً من كل رجل يمين^(٨).

قال أشهب : فإن^(٩) كانوا أربعين حلفوا يميناً يميناً، ثم قيل لهم : ليحلف بقية الأيمان منكم من شتم^(١٠)، إلا أن يكونوا خمسة وعشرين فيحلفون يمينين يمينين^(١١).

محمد^(١٢) : وقال^(١٣) ابن القاسم : يجزئ أن يحلف من أولياء المقتول وإن^(١٤) كثروا رجلاً، وذلك عندي إذا تطاوعوا، ولم يترك باقيهم اليمين نكولاً، وهذا أحسن من قول أشهب^(١٥)، وكما^(١٦) يحلف الخمسون عن من

(١) في ط : (فإن كان في الولاة وإن كانوا). ومضروب على قوله : (فإن كان في الولاة).

(٢) في ح : (وهم).

(٣) في ح : (يحلفوا).

(٤) (قال). ليست في ط.

(٥) النوادر ل ٦١/ب. وانظر المقدمات ٣١١/٣.

(٦) في أ، هـ : (وإن).

(٧) في أ، ط، هـ : (وهم).

(٨) النوادر ل ٦١/ب. وانظر المقدمات ٣١١/٣.

(٩) في ح : (وإن).

(١٠) في ح : (عنكم من يسم). وفي "ط" : (ليحلف منكم بقية الأيمان).

(١١) النوادر ل ٦١/ب.

(١٢) سقطت من ط.

(١٣) في ح، ط : (قال).

(١٤) في ط : (إن).

(١٥) قوله : (وهذا أحسن من قول أشهب). سقط من ح.

(١٦) في ط : (كما).

بقي، والكبير عن الصغير، وكذلك^(١) يحلف اثنان عن بقيتهم.

قلت : فإن كان للمقتول جد وأخوة، كيف تقع القسامة عليهم؟.

قال : أما ابن القاسم فقال : يقسم^(٢) الجدد مع الأخوة على قدر حقه معهم في الميراث، ويقسم الأخوة على قدر^(٣) حقوقهم معه^(٤) في دم العمد والخطأ.

وهذا من ابن القاسم إذا تشاحوا في قسامة^(٥) العمد.

وقال أشهب : إنما يُكَلَّف الجدد أن يحلف على قدر حقه في الخطأ، وأما في العمد فأيمان^(٦) العصبية فيه على قدر العدد^(٧).

م : وهذا أقيس، والله أعلم.

ومن المجموعة قال ابن القاسم : فإن كان له ابن وعشيرة وهو^(٨) من العرب^(٩)، فإنه يقسم مع الابن من قرابته من هو معروف، ينتهي معه^(١٠) إلى جد يوارثه، وأما^(١١) من هو من العشيرة هكذا بغير نسب معروف فلا يقسم كان للمقتول ولد أو لم يكن^(١٢).

(١) في أ، هـ : (كذلك).

(٢) في أ، هـ : (قول ابن القاسم فقال : يقيم).

(٣) قوله : (حقه معهم في الميراث، ويقسم الأخوة على قدر) سقط من ح.

(٤) (معه). سقطت من ح.

(٥) في ح : (قسمة).

(٦) في ح : (فأيمان). وفي ط : (فإن إيمان).

(٧) النوادر ل ٦١/ب - ٦٢/أ، والنكت ورقة ٤٤٠، والمقدمات ٣/٣١٢ - ٣١٣.

(٨) في ح : (وهم).

(٩) غير واضحة في "٣".

(١٠) غير واضحة في "٣"، وفي هـ : (بيعة).

(١١) في أ، ط : (فأما). وفي "هـ" : (فألما).

(١٢) النوادر ل ٦٣/أ.

قال عبد الملك : ويستعين^(١) الولي من عصيته بمن شاء إلى منتهى خمسين رجلا، ولو حلف أحد الوليين ثم^(٢) أصاب الآخر من يعينه فذلك له، وإن حلف الذي أعين مع من أعانه لم يكن على [أ/٢١٢] الثاني إلا شطر^(٣) ما بقي بعد طرح أيمان المعينين له، ولم^(٤) يحسب للحالف^(٥) ما حلف عنه^(٦) ويزاد^(٧) عليه إلى مبلغ ذلك، وليس لأحد الوليين أن يحلف أكثر من خمسة وعشرين يمينا، كما لا يحلف رجل وحده في القسامة^(٨).

[٤٨- فصل : فيمن نكل عن القسامة أو أكذب نفسه]

قال^(٩) في المدونة : وإن^(١٠) نكل واحد من ولاية الدم الذين يجوز^(١١) عفوهم إن عفو^(١٢) فلا سبيل إلى القتل، كانوا اثنين أو أكثر^(١٣).
قال محمد : فرق مالك بين نكول الأولياء عن القسامة؛ قبل القسامة، وبعد^(١٤) أن تحلف^(١٥) جماعتهم، فقال : إن نكل منهم من له العفو قبل

الفرق بين نكول
أحد الأولياء قبل
القسامة وبينها

(١) في أ : (يستعين).

(٢) في ح : (م).

(٣) في أ، هـ : (يتنظر).

(٤) (لم). سقط من ح.

(٥) نهاية ورقة ٨٩ ط.

(٦) (عنه). سقطت من ح. وفي "هـ" : (عليه). والكلمة غير واضحة في "ق".

(٧) غير واضحة في "ق".

(٨) النواذر ل ١/٦٣ - ب. والمقدمات ٣/٣١٢.

(٩) في ح : (وقال).

(١٠) في ط : (فإن).

(١١) (يجوز). غير واضحة في "ق".

(١٢) (عفو). غير واضحة في "ق".

(١٣) المدونة ٦/٤١٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨/ب.

(١٤) في أ، هـ : (وبين). وفي "ط" : (أ، بعد).

(١٥) في أ، هـ : (يحلف).

القسامة؛ فلا قسامة لبقيتهم، ولا دم، ولا دية، ويحلف المدعى عليه خمسين يميناً إن لم يجد من عصبته من يحلف معه، ويضرب مئة ويحبس سنة، ^(١). وإن نكل بعد يمين جماعتهم؛ لم يسقط حظ من بقي من الدية، ويكون هذا كعفوه. وقاله أصحابه المدنيون والمصريون ^(٢) إلا أشهب فقال : ذلك سواء، نكل قبل القسامة أو بعدها، ولمن بقي حظه من الدية إذا حلف ^(٣) خمسين يميناً، ورواه ^(٤) عن مالك ^(٥).

وقال أشهب : وعلى العاقلة الدية، وتسقط ^(٦) حصة ^(٧) الذي أكذب نفسه، وإن كان ممن لا يجوز عفوه لم ينظر إليه، وقتل الذين أقسموا إن شاؤا. وقال في باب بعد هذا : وإذا حلف الورثة في قسامة العمد وهم رجال عدد ثم أكذب نفسه واحد منهم قبل القتل؛ فلا سبيل إلى القتل إذا كان ممن لو ^(٨) أبي اليمين لم يقتل المدعى عليه ^(٩).

(١) في أ، ح، هـ : (ويحبس سنة ويضرب مئة).

(٢) المدنيون من أصحاب الإمام مالك يشار بهم إلى : ابن كنانة، وابن الماحشون، ومطرف، وابن نافع، وابن مسلمة، ونظراتهم.

والمصريون يشار بهم إلى : ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وأصبغ بن الفرج، وابن عبد الحكم، ونظراتهم. قاله في كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب ١٧٥ - ١٧٦.

(٣) في أ، هـ : (حلف).

(٤) في ح : (وروي).

(٥) النوادر ل ١/٦٦.

(٦) نهاية ل ٨٣ / أ.

(٧) في ح : (ويسقط حظه).

(٨) (لو). سقط من ح.

(٩) انظر النوادر ل ١/٦٦.

[٤٩- فصل : في انتظار الصغير والغائب والمجنون إذا كانوا من أولياء

الدم وكان القتل بقسامة أو بغير قسامة، وهل يجوز عليهم العفو أم لا؟]

قال مالك : وإذا كان للمقتول ولد صغار لم ينتظر بلوغهم، ونظر^(١) لهم وليهم في القتل، أو أخذ^(٢) الدية، وليس له^(٣) أن يعفوا عن القتل والدية^(٤).

قال أشهب في غير المدونة^(٥) : فإن لم يكن لهم وصي جعل^(٦) السلطان لهم ناظرًا، وله أن يأخذ في العمد أقل من الدية؛ لأنه^(٧) كبيع من البيوع وأولى بالتجاوز^(٨) فيه^(٩).

قال سحنون : وأشهب يقول : إن طلبت من^(١٠) القاتل الدية؛ فذلك يلزمه، فكيف يجوز للوصي أن ينقص منها، والصبي لو بلغ كان له أن يلزمه إياها^(١١).

ومن المدونة : وإذا كان للمقتول^(١٢) أولاد صغار، والقتل بقسامة فلا أولياء المقتول تعجيل القتل، ولا ينتظر أن يكبر أولاده^(١٣) فيبطل الدم، وإن^(١٤) عفا

(١) في ط : (وينظر).

(٢) في أ، ح، هـ : (وأخذ).

(٣) نهاية ل ٤٥ / ب. هـ.

(٤) انظر المدونة ٦ / ٤١٧، والنوادر ل ٥١ / ب.

(٥) في ط : (المحسوعة).

(٦) في ط : (نظر).

(٧) (لأنه). ليس في ح.

(٨) في أ، هـ : (من البيوع فيتجاوز).

(٩) النوادر ل ٥١ / ب، وانظر البيان والتحصيل ١٦ / ٧٨.

(١٠) في ح : (في).

(١١) النوادر ل ٥١ / ب، وانظر أيضا ل ٤٨ / ب.

(١٢) في هـ : (وإذا كان للمولود للمقتول). ومثروب على كلمة (للمولود).

(١٣) في ط : (أولا).

(١٤) في ط : (فإن).

[٢١٢/ب] لم يجز عفوهم إلا على الدية لا أقل منها، وإن كان^(١) أولاد^(٢) المقتول صغاراً وكباراً، فإن كان^(٣) الأكابر اثنين فصاعداً^(٤)؛ فلهم أن يقسموا ويقتلوا، ولا ينتظر^(٥) بلوغ^(٦) الصغار، فإن^(٧) عفا بعضهم فللباقين منهم وللأصغر حظهم من الدية، وإن^(٨) لم يكن له^(٩) إلا ولد صغير وكبير^(١٠) فإن وجد الكبير رجلاً من ولادة الدم يحلف معه وإن لم يكن ممن له العفو؛ حلفا خمسين يمينا، ثم للكبير أن يقتل، فإن^(١١) لم يجد من يحلف معه حلف هو خمسة وعشرين يمينا واستوني^(١٢) بالصغير فإذا بلغ حلف^(١٣) أيضاً خمسة وعشرين يمينا ثم استحق الدم.

وإن كان القتل بغير قسامة وللمقتول ولدان أحدهما حاضر والآخر غائب، فإنما للحاضر أن يعفو فيجوز عفو^(١٤) على الغائب، ويكون له حظه من الدية، وليس له أن يقتل حتى يحضر الغائب، ويحبس القاتل^(١٥) حتى يقدم^(١٦) الغائب، ولا يكفل إذ لا كفالة فيما دون النفس من القصاص، وإن كان للمقتول أولياء

(١) في ح :

(٢) في ح : (وإن كانوا أولا) .

(٣) في ح : (كانوا) .

(٤) في ط : (فأكثر) .

(٥) في ط : (ينتظروا) .

(٦) سقطت من ح .

(٧) في ح : (وإن) .

(٨) (وإن) . سقط من أ .

(٩) في ح : (لهم) .

(١٠) في ط : (كبير وصغير) .

(١١) في ح : (وإن) .

(١٢) في أ، هـ : (واستوت) .

(١٣) (حلف) . سقطت من ط .

(١٤) في أ، ح، هـ : (العفو) .

(١٥) (القاتل) . سقطت من ح .

(١٦) (يقدم) . غير واضحة في أ .

صغار وكبار، فللكبار أن يقتلوا ولا ينتظروا الصغار، وليس الصغير كالعائب. العائب^(١) يكتب إليه فيصنع في نصيبه ما أحب، والصغير يطول انتظاره فيبطل^(٢) الدم^(٣)، إلا البعيد الغيبة فيكون لمن حضر القتل^(٤).

قال^(٥) سحنون : وذلك فيمن بعد جداً، أو يُنسى^(٦) منه كالأسير^(٧) بأرض^(٨) الحرب وشبهه، فأما من غاب من إفريقية إلى العراق فليس كالأول، وكذلك الصبي إن كان قد^(٩) راهق^(١٠) وقارب فلينتظر بلوغه^(١١)، وإن كان صغيراً لا يبلغ إلا^(١٢) إلى سنين^(١٣)؛ فللكبير أن يقتل، ولا أقول يقول عبد الملك : إن الصغير ينتظر^(١٤).

(١) (العائب). زيادة في ط.

(٢) في أ، ح، هـ : (فيبطل).

(٣) المدونة ٦/٤١٧ - ٤١٨، وتهذيب المدونة ل ٢٣٨/ب - ٢٣٩/أ.

(٤) شرح تهذيب المدونة ل ٣٦٨/ب. قوله : (إلا البعيد الغيبة فيكون لمن حضر القتل) من كلام المصنف رحمه الله. وقال شارح تهذيب المدونة ٣٦٩/أ : بعد أن ذكر الخلاف في مسألة العائب والصغير من حيث انتظارهما وعدمه قال : (فيتحصل في العائب والصغير ثلاثة أقوال : أحدها : أنه ينتظر العائب والصغير. وهو الذي قال ابن رشد : القياس أن ينتظر الصغير والعائب. والثاني : تفصيل سحنون بين القريب والبعيد فيهما. - وسأتي عند المصنف - والثالث : ما في الكتاب على تأويل أبي عمران. - سئل أبو عمران عن قوله في العائب أنه ينتظر أرايت إن كان بعيد الغيبة فقال : ظاهر الكتاب أنه ينتظر وإن كان بعيداً. - وانظر تأويل ابن يونس إلا البعيد الغيبة، هل كذلك يقول في الصغير فيكون في المسألة قولان تأملهما).

(٥) سقطت من ط.

(٦) في أ، ح، هـ : (وأنسى).

(٧) في ط : (مثل).

(٨) في أ، هـ : (من أرض).

(٩) (كان قد). سقطت من ح.

(١٠) في أ، هـ : (أرهق).

(١١) نهاية ل ٩٠ ط.

(١٢) (إلا). سقط من ح.

(١٣) في أ، هـ : (ستين).

(١٤) النوادر ل ٥٢/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٨/ب.

ومن المدونة : وإن كان أحد الوليين محتوناً مطبقاً فلآخر أن يقتل، وهذا يدل أن الصغير لا ينتظر^(١)، وإن كان في الأولياء مغمى عليه أو مبرسماً^(٢)؛ فإنه^(٣) تنتظر^(٤) إفاقته؛ لأن هذا مرض من الأمراض^(٥).

(١) من قوله : (وإن كان أحد الوليين) سقط من ط.

(٢) قال في القاموس (مادة برسم) ١٣٩٥ : (البرسام : علة يُهذى فيها، برسيم بالضم فهو مبرسم). وقال في شرح تهذيب المدونة ل ١/٣٦٩ : (المَطْبِق هو الذي لا ترجى له إفاقة، وقوله : مغمى عليه : هو الذي يفيق أحيانا. وقوله : مبرسم : هو ورم يصيبه في الرأس فيحتل منه عقله).

(٣) من قوله : (فإن كان في الأولياء مغمى). سقط من أ.

(٤) في أ، هـ : (ينتظر).

(٥) المدونة ٦/ ٤٤٢، وتهذيب المدونة ل ١/٢٣٩.

[الباب الثاني عشر]

جامع القول في القسامة في الخطأ

[٥٠ - فصل : في الذين يدأون القسامة في الخطأ، والقسامة بشهادة النساء، وبقول الميت : قتلني فلان خطأ]

قال مالك رحمه الله : الأمر مجتمع عليه عندنا أن المبدئين^(١) بالآيمان في الخطأ الذين يدعون الدية^(٢).

قال ابن القاسم : ويقسمون مع الشاهد^(٣). قال عبد الملك : ومع شهادة النساء، [٢١٣/أ] وبقول الميت يجري مجرى قسامة العمد، إلا أن النساء يشهدن^(٤) فيها، ولا يشهدن^(٥) إلا فيمن^(٦) علم الناس^(٧) موته، وأما من لم يُعلم^(٨) موته فلا شهادة لمن فيه، ولا بشاهد^(٩) واحد، ولا برجل^(١٠) وامرأتين، وقد تقدم هذا^(١١).

قال^(١٢) أشهب^(١٣) : وإذا قال المقتول : دمي عند فلان^(١٤)، قتلني خطأ؛

(١) في أ، هـ : (البدين).

(٢) النوادر ل ٥٨/أ. نقلاً عن المجموعة. وانظر الموطأ ٢/٦٧٠، ٦٧١.

(٣) النوادر ل ٥٨/أ.

(٤) في أ، ح، هـ : (يشهدون).

(٥) في أ، ح، هـ : (يشهدون).

(٦) في ح : (إلا فيما).

(٧) في ح : (النساء).

(٨) في أ، هـ : (تعلم).

(٩) في أ، هـ : (شاهد).

(١٠) في أ، هـ : (الرجل).

(١١) وانظر النوادر ل ٥٨/أ، والمتقى ٦٣/٧.

(١٢) في أ، هـ : (وقال).

(١٣) نهاية ل ٨٣ / ب. أ.

(١٤) نهاية ل ٤٦/أ. هـ.

فَلَوْلَاتِهِ أَنْ يَقْسِمُوا وَيَأْخُذُوا^(١) الدية من العاقلة، وهو أمر مجتمع عليه عند أهل المدينة؛ لأن القتل أَوْجَبُ^(٢) حُرْمَةً من المال، فكما^(٣) يقسمون بقوله في العمد يقسمون بقوله^(٤) في الخطأ^(٥).

قال^(٦) ابن المواز : اختلف^(٧) قول مالك : في قول الميت في القسامة في الخطأ فروى عنه^(٨) أصحابه : أنه يقسم، إلا^(٩) ابن وهب فروى^(١٠) : أنه لا يقسم مع قوله^(١١) إلا بلوث من^(١٢) شهادة^(١٣).

اختلف قول مالك
في القسامة مع قول
الميت في الخطأ

محمد : ولم تثبت عندنا هذه الرواية إلا في قوله : أنا قتلت فلاناً خطأ، فأما في قوله : قتلتني فلان^(١٤) خطأ أو عمداً فما علمنا فيه اختلافاً من قول مالك وأصحابه كلهم، وهو قول أهل العلم^(١٥).

قال ابن القاسم في العتبية : أخبرني من أثق به أن قول مالك قديماً : لا يقسم مع قول الميت في الخطأ، ثم رجع فقال : يقسم مع قوله^(١٦).

(١) في أ، هـ : (فيأخذوا).

(٢) (أوجب). سقطت من أ.

(٣) في ج : (وكما).

(٤) (بقوله). سقطت من ح.

(٥) النواذر ل ٥٨/أ، وانظر المتقى ٦٣/٧.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في ط : (واختلف).

(٨) (عنه). سقطت من أ، هـ.

(٩) في ط (غير).

(١٠) في ح : (روى).

(١١) في أ، هـ : (بقوله).

(١٢) في أ، هـ : (مع).

(١٣) النواذر ل ٥٥/ب مكرر، وانظر ل ٥٨/أ.

(١٤) (قتلتني فلان). سقطت من ط.

(١٥) النواذر ل ٥٥/ب مكرر، والبيان والتحصيل ٥٢٢/١٥ - ٥٢٣.

(١٦) العتبية ٥٢٢/١٥. والعلّة في أنه لا يقسم مع قول الميت في الخطأ ذكرها ابن القاسم فقال :

قال محمد : ويبدأ ولاية^(١) المقتول في القسامة في الخطأ مثل العمد، قال : ولو اتهم في الخطأ أن^(٢) يريد غنا ولده لاتهم في العمد أن يريد قتل عدوه، وقاله^(٣) مالك، وقال : إنَّ السُّنة عنده أن يبدأ مدعوا الدم في العمد والخطأ^(٤).

[٥١ - فصل : في ردّ الأيمان على المدعى عليهم بنكول أولياء الدم أو أحدهم عن القسامة في الخطأ]

قال ابن القاسم : وإذا نكل أحد من أولياء الدم^(٥) عن^(٦) القسامة في الخطأ فهو حق قد وجب على عاقلة المدعى عليه، وليس يُبرؤهم^(٧) إلّا اليمين، ولو^(٨) كانوا عشرة آلاف، فإن نكلوا غرموا الدية، والقاتل كرجل منهم في الغرم^(٩) والإيمان^(١٠).

قال^(١١) عنه سحنون قلت : فمن قال : دمي عند فلان قتلي خطأ، فامتنع ولاته أن يقسموا وردوا^(١٢) الأيمان على المدعى عليهم، فمن هؤلاء الذين يرد

(لموضع التهمة أن يكون إنما أراد غناء ولده). والقول الذي رجح إليه الإمام هو المشهور. قاله ابن رشد في البيان عند شرحه للمسألة.

(١) في ح : (أولياء).

(٢) تكرر هنا في "هـ" قوله : (ثم رجح فقال : يقسم مع قوله). وقبذ وضع فوق العبارة حرف "س". يعني سهو، ولا عصمة منه لبشر.

(٣) في ط : (قاله).

(٤) في ح : (مدعوا الدم في الخطأ). بسقوط : (العمد و). وانظر النص في النوادر ل ٥٨/١.

(٥) في " : (من الأولياء).

(٦) في أ : (على).

(٧) في أ، هـ : (ولا يبرأهم).

(٨) في أ، هـ : (وإن).

(٩) في ح : (الدية).

(١٠) العتبة ٤٨٢/١٥. وانظر النوادر ل ٦٦/ب، والمقدمات ٣١٨/٣. وقال ابن رشد عن هذا القول :

(هو أبين الأقوال وأصحها في النظر).

(١١) في ح : (وقال).

(١٢) في ط : (فامتنع ولاته من القسامة أو ردوا).

عليهم : المدعى عليهم^(١) أو العاقلة؟ قال : ذلك على المدعى عليهم وعلى العاقلة؛ يحلف منهم خمسون رجلاً، فإن أبوا وحلف عشرة؛ برأ العشرة، وسقط عنهم ما وقع عليهم على قدر قلة العاقلة وكثرتهم^(٢)، ويكون بقية^(٣) العقل على من بقي.

وقال لي^(٤) أيضاً غير هذا : أن مالكا قال : هو مثل الحق؛ فإذا^(٥) نكل أولياء الدم عن القسامة، فهو حق قد وجب على عاقلة [٢١٣/ب] المدعى عليه، فلا يبرأهم إلا^(٦) اليمين، وإن كانوا عشرة آلاف فمن حلف منهم سقط^(٧) عنه^(٨) ما ينوبه، ومن نكل غريم^(٩).

وقال^(١٠) عبد الملك : إذا^(١١) قال الميت : دمي عند فلان خطأ فأبى الورثة^(١٢) أن يتقسموا، فإن^(١٣) الأيمان لا ترد لهم^(١٤)؛ لأنها لا ترد على أقوام بأعيانهم^(١٥)، إنما هم العاقلة^(١٦).

(١) قوله : (فمن هؤلاء الذين يرد عليهم؟ المدعى عليهم). سقط من "ح". ولعله انتقال نظر.

(٢) في ط : (وكثرتها).

(٣) في أ، هـ : (بقية).

(٤) (لي). سقطت من ح.

(٥) في ح : (فإن).

(٦) في ط : (غير).

(٧) في ط : (سقطت).

(٨) سقط من ح.

(٩) العتبية ٤٣/١٦ - ٤٤، وانظر النوادر ل ٦٦/أ، والمقدمات ٣١٩/٣.

(١٠) في ط : (قال).

(١١) في أ، هـ : (إنما).

(١٢) (الورثة). سقطت من ح.

(١٣) في ح : (وإي).

(١٤) يعني : لا ترد لهم على العاقلة.

(١٥) في ط : (معينين).

(١٦) النوادر ل ٦٥/ب، وانظر البيان والتحصيل ٤٨٣/١٥ - ٤٨٤، والمقدمات ٣١٩/٣.

قال^(١) ابن وهب عن مالك : إذا نكل الفريقان في الخطأ؛ لم يكن على عاقلته^(٢) عقل^(٣).

[٥٢- فصل : في قسامة النساء في العمد والخطأ، وكون القسامة في الخطأ على قدر الميراث من الميت، والعمل في اليمين المنكسرة، وفي عفو الجدد والإخوة]

قال في المدونة^(٤) : ولا يُقسم النساء في العمد، ويقسمن في الخطأ، وإنما يحلف ولاة الدم في الخطأ على قدر موارثهم^(٥) من الميت^(٦)، فإن لم يدع الميت^(٧) إلا ابنته بغير عصبه^(٨) حلفت خمسين يمينا وأخذت^(٩) نصف الدية، وإن جاءت^(١٠) مع العصبه حلفت^(١١) خمسة وعشرين يمينا، والعصبه مثلها، فإن نكلوا لم تأخذ البنت نصف الدية حتى تحلف خمسين يمينا، ولو ترك مع ابنته ولداً غائباً، لم تأخذ البنت ثلث الدية حتى تحلف خمسين يمينا^(١٢) ثم إذا قدم الولد الغائب^(١٣) حلف ثلثي الأيمان وأخذ ثلثي الدية، وإذا^(١٤) انكسرت^(١٥)

(١) سقطت من ط.

(٢) (عاقلته). سقطت من أ.

(٣) انظر النوازل ل ٦٦/أ، والبيان والتحصيل ٤٨٤/١٥، والمقدمات ٣١٩/٣.

(٤) في أ، هـ : (في المدينة).

(٥) في هـ : (وارثهم).

(٦) نهاية ورقة ٩١ ط.

(٧) سقطت من ح.

(٨) في ط : (فإن لم يترك الميت غير ابنته دون عصبه).

(٩) قوله : (يمينا وأخذت). مطموسة في أ.

(١٠) في ط : (وإن كانت).

(١١) في ح : (حلف).

(١٢) تكرر هنا في "ح" قوله : (ولو ترك). من قوله : (ولو ترك مع ابنته ولداً غائباً).

(١٣) نهاية ل ٤٦/ب. هـ.

(١٤) في ح : (فإن).

(١٥) في أ، هـ : (كُسرت).

عليهم^(١) يمين^(٢) تُنظر من يقع عليه^(٣) أكثر ذلك^(٤) الكسر فيجبر^(٥) عليه، فإن
لزم واحد نصف اليمين، وآخر ثلث، وآخر سدس؛ حلفها صاحب النصف^(٦).
وإن كان للمقتول أخ وجد، وأتوا^(٧) بلوث من بينة وادعوا الدم عمداً أو
خطأ؛ فليحلفا ويستحقان^(٨).

فإن كانوا إخوة وجد، فعفا الجدد في العمد عن القتل^(٩)؛ جاز عفوه، وهو
كأحدهم.

وإن كانوا عشرة إخوة وجدا، حلف الجدد في الخطأ ثلث الأيمان، وأخذ
ثلث الدية^(١٠)، وحلف الإخوة ثلثي الأيمان وأخذوا ثلثي الدية^(١١).

قسامة الجدد مع
الإخوة والأعمام

قال أشهب في المجموعة : إن كان الإخوة اثنان فأكثر؛ فعليهم ثلاثة
وثلاثون يمينا، وتجبر^(١٢) اليمين المنكسرة على الجدد فيحلف سبعة عشر يمينا؛ لأنه
يقع عليه أكثر الكسر.

وإن كان مع الجدد أخ وأختان^(١٣)؛ حلف الأخ نصف الثلاثة وثلاثين يمينا،

(١) سقطت من ح.

(٢) في ح : (الأيمان).

(٣) في أ، ح، هـ : (له).

(٤) (ذلك). سقط من ح.

(٥) في ح : (جبر).

(٦) المدونة ٦ / ٤١٨، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩ / أ.

(٧) في ح : (فأتوا).

(٨) (ويستحقان). سقطت من أ، هـ. وفي "ح" : (ويستحقا).

(٩) في أ : (على القتل). وهنا نهاية ل ٨٤ / أ. أ.

(١٠) (وأخذ ثلث الدية). سقطت من ط.

(١١) من قوله : (وإن كانوا عشرة إخوة وجد). سقط من ح. وانظر النص في المدونة ٦ / ٤١٨،
وتهذيب المدونة ل ٢٣٩ / ب.

(١٢) في أ، هـ : (ويجبر).

(١٣) في أ، هـ : (أو أختان).

وتجبر اليمين المنكسرة على الأخ خاصة^(١).

يريد : فيحلف الجد سبعة عشر يمينا، ويحلف الأخ مثله، وتحلف كل أخت ثمانية أيمان؛ وإنما ذلك لأن الجد شريك لهم في جميع الأيمان، وقد وقع عليه ثلثا عيّن، وعليهم هم ثلثها فحبرت عليه؛ لأن عليه أكثر الكسر، والأخ والأختان شركاء^(٢) في ثلثي الأيمان، فوقع على الأخ من ذلك ستة عشر ونصف^(٣)، ولكل أخت ثمانية وربع، فحبرت^(٤) على الأخ؛ لأن له الأكثر.

[٥٣- فصل : في قسامة الغائب لو حضر، وإرث القسامة، وكون المقتول مدياناً، وهبة القتل دية]

ومن المجموعة [٢١٤/أ] قال عبد الملك : ولو حلف من استوعب الأيمان^(٥) من ولد أو عصبه، ثم جاء آخر في درجتهم فليحلف^(٦) بقدر ما يلزمه لو^(٧) حضر، ويأخذ حقه منهم، وهو كغريم قدم على غرماء بعد ما أخذوا دية بالقسامة^(٨) بقدر حقوقهم^(٩)؛ فإنه يحلف بقدر مالو حضر^(١٠) معهم، ثم يرجع على كل رجل منهم.

(١) النوادر ل ٥٨/أ - ب.

(٢) (شركاء). سقطت من ح.

(٣) في ط : ستة عشرة ونصف .

(٤) (وربع فحبرت). بعض العبارة مطموس في ح.

(٥) في النوادر ل ٥٨/ب : (من استوعب الميراث).

(٦) في أ، هـ : (حلف). وفي "ط" : (فإنه يحلف). والمثبت كما في "ح"، وموافق لما في النوادر ل ٥٨/ب.

(٧) في ح : (ولو).

(٨) في أ، هـ : (دية القسامة).

(٩) (بقدر حقوقهم). سقطت من "ح، ط". والمثبت كما في "أ، هـ"، وموافق لما في النوادر.

(١٠) في ح : (ما لو كان حاضراً). ومن قوله : (ويأخذ حقه منهم). سقط من "ط". ولعله انتقال نظر.

وإذا وجبت القسامة في الخطأ لرجل فمات؛ فإن لورثته^(١) من ذلك ما كان له^(٢) يرثونه^(٣) عنه يحلفون^(٤) الأيمان التي كانت تحب^(٥) عليه.

تقوم غرماء القتل بعد
قسامة الورثة أو قبلها

وإذا أقسم^(٦) ورثة المقتول وهو مديان، ولم يعلموا بالغرماء، ثم قدم الغرماء، ولهم دين محيط، أجزأهم أيمان الورثة إلا أنهم يحلفون للورثة^(٧) ما قبضوا من دينهم شيئاً، ولو لم يحلف الورثة^(٨) وقام^(٩) غرماء المقتول والدين محيط؛ فلهم أن يقسموا ويأخذوا الدية، بعد أن يحلفوا^(١٠) ما سقط من دينهم شيء، ولا يجوز أن يحلف الورثة عنهم؛ لأنه لا يحمل أحد عن أحد يمينا في مال، وكأنه قام له شاهد بمال أخذه يمين غيره، ثم إن قدم غريم حلف^(١١) بقدر دينه ورجع عليهم^(١٢).

قال ابن القاسم : وإذا وهب القتل ديته في الخطأ لرجل، والثالث يحملها^(١٣)، أو أجاز له^(١٤) الورثة؛ فذلك الرجل يحلف في الدم دون الورثة^(١٥).

(١) في ط : (فلورثته).

(٢) له . سقط من ح.

(٣) في أ، ح، هـ : (يرثوه).

(٤) في أ، هـ : (منه ويحلفون).

(٥) (كانت تحب) في " ط " فقط.

(٦) في ح : (اقتسم).

(٧) (للورثة) . سقطت من ح.

(٨) من قوله : (إلا أنهم يحلفون للورثة) . سقط من ط.

(٩) في ط : (وإذا قام).

(١٠) في ح : (ثم يحلفوا).

(١١) في ط : (ثم حلف).

(١٢) النوادر ل ٥٨/ب.

(١٣) الضمير يعود إلى الوصية.

(١٤) في أ، هـ : (وأجاز له)

(١٥) النوادر ل ٥٨/ب.

[٥٤ - فصل : في اشتراك الأب مع رجلين في قتل ابنه خطأ، وتوزيع دية
فيما لوترك مع الأب أمه وأخته وعصبة، وكم يقع على كل واحد من
الأيمان حضروا جميعاً أو مفترقين]

قال مالك في غير كتاب فيمن حمل خشبة مع رجلين^(١) أعاناه فيها^(٢)، فمشى
ابن له صغير معهم فلما ألقوها وقعت عليه فلم يلبث إلا يسيراً حتى مات، وشهد
بذلك رجلان، قال : فإن مات في غمرته لم^(٣) يتكلم؛ فالدية على عواقلهم بغير
قسامة، وعلى كل رجل منهم عتق رقبة، وإن عاش شيئاً من النهار ثم^(٤) مات،
وقامت على ذلك بينة، وقد ترك أمه وأخته^(٥) وأباه وعصبة؛ فليحلف ورثته
خمسين يمناً لمات من ذلك، وتلزم الدية عواقلهم أثلاثاً، فللأم^(٦) سدس جميعها،
وتحلف^(٧) الأختان والعصبة، ويأخذون بقية^(٨) الثلث الذي على عاقلة الأب^(٩).

إن مات الابن في
غمرته فلا قسامة
وإن عاش شيئاً من
النهار ففيه القسامة

م : يريد لأن الأب لا يرث، ولا يحجب^(١٠) في الثلث الذي^(١١) يلزم^(١٢)
عاقلته، فتأخذ الأم سدس^(١٣) ذلك الثلث، ويأخذ الأختان والعصبة خمسة
أسداسه، ثم تأخذ الأم بقية مورثها من العاقلتين، فيكمل لها جميع السدس^(١٤).

(١) في أ : (رجل). وقد أصلحت الكلمة في " هـ " من " رجل " إلى " رجلين ".

(٢) في ح : (أعاناه عليها). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في النواذر.

(٣) في ح : (ولم).

(٤) نهاية ل ٤٧/١. هـ.

(٥) غير واضحة في أ. وفي " هـ " : (أخته).

(٦) في ح : (وللأم).

(٧) في أ، هـ : (ويحلف).

(٨) في ح : (بقي).

(٩) نهاية ورقة ٩٢ ط.

(١٠) قال في المصباح (مادة حجب) ١٢١/١ : (حَجَبٌ : من باب قتل مَنْعَه، ومنه قيل للسرّ

حجاب؛ لأنه يمنع المشاهدة، وقيل للبواب : حاجب؛ لأنه يمنع من الدخول).

والحجب اصطلاحاً : (منع شخص معين عن ميراثه إمّا كله أو بعضه بوجود شخص آخر

ويسمى الأول حجب حرمان والثاني حجب نقصان). تعريفات الجرجاني ٨٢.

(١١) (الذي). سقط من ح.

(١٢) في ح : (تلزم).

(١٣) في ط : (سدسي).

(١٤) أي سدس مجموع الدية.

قال مالك : ويحلف الأب [٢١٤/ب] لمات من ذلك، ويأخذ بقية الثلثين من عاقلة الرجلين.

وإذا لم يأتوا كلهم، فحلفت^(١) الأختان والعصبة، يريد : والأم^(٢)، قال : ثم إن جاء الأب بعد ذلك فإنه يحلف خمسين يمينا، وتقسم^(٣) الدية على ستة وثلاثين سهما، للأم السدس^(٤) ستة، ولأب عشرون، وللأختين ثلثا الثلث ثمانية، وللعصبة^(٥) سهمان.

قال ابن القاسم : ويحلف الأب لمات من فعل الرجلين، ويحلف الأختان والعصبة؛ لمات من صنيع^(٦) الأب، وتحلف الأم لمات من^(٧) صنيعهم أجمع^(٨).

الجماعي الذي يحلف
عل فعله كل وارث

وذكر ابن المواز المسألة^(٩) نحو ما تقدم، وزاد قال مالك : وإذا كانت في ذلك قسامة كانت الأيمان في ذلك على كل واحد بقدر ميراثه.

يريد : إذا أتوا مجتمعين.

قال : وإذا كان في الأيمان كسر جعرت اليمين على من عليه أكثر ذلك^(١٠) الكسر^(١١).

م^(١٢) : ثم فسر محمد كم^(١٣) يقع^(١٤) على كل واحد من اليمين، فوهم

ذكر للمصنف خطأ ابن
اللوثر في توزيع الأيمان
ومتابعة ابن أبي زيد له

(١) في ح : (فحلف).

(٢) في ح : (يريد : والآخ). هكذا رسمت.

(٣) في أ، هـ : (ويقسم).

(٤) (السلس). سقطت من ح.

(٥) نهاية ل ٨٤ / ب. أ.

(٦) (صنيع). سقطت من ح.

(٧) من قوله : (من فعل الرجلين). سقط من أ، هـ.

(٨) العتبية ١٥ / ٤٣٨ - ٤٤٠، والنوادر ل ٥٨/ب. نقلاً عن الموازية، والمجموعة والعتبية.

(٩) (المسألة). سقطت من أ، هـ. وفي "ط" : (وذكر المسألة ابن المواز).

(١٠) (ذلك). سقط من ح.

(١١) النوادر ل ٥٨/ب - أ/٥٩.

(١٢) سقط من ح.

(١٣) في أ، هـ : (كسر).

(١٤) سقطت من أ، هـ.

في الحساب.

ونقلها أبو محمد في النوادر ولم يتبين وهمه.

وذلك أنه قال : يقع على كل أخت خمسة إيمان إلا ثلث، فيحجر عليها، فتحلف خمسة.

قال : وعلى العصابة أربعة إيمان^(١).

م : والذي يقع على كل أخت^(٢) من الإيمان خمسة إيمان وخمسة أتساع^(٣) يمين، وعلى العصابة يمينان وسبعة^(٤) أتساع^(٥) يمين، فتحجر^(٦) على العصابة، فيحلفون ثلاثة إيمان، وتحلف^(٧) كل^(٨) أخت خمسة إيمان، وتبقى يمين تحلفها إحدى^(٩) الأختين، فإن تشاحا؛ حلفت كل واحدة ستة إيمان.

بيان المصنف لما
يقع على كل
وارث من الإيمان

م : ويحتمل إذا تشاحا فيمن يحلف^(١٠) اليمين الباقية؛ أن يقرع بينهما فيها، ومن وقعت عليه حلفها.

القرعة عند المشاحة
في اليمين المنكسرة

وبيان ذلك : أن فريضتهم تصح^(١١) من ثمانية عشر سهماً إذا كان العصابة واحداً، وذلك أن للأم في الثلث الذي على عاقلة الأب سدسه، وللأختين ثلثاه، وللعصابة ما بقي، ولا يرث منه الأب، ولا يحجب؛ لأنه قاتل فيه^(١٢)، وللأم أيضاً في

بيان ما تصح منه
فريضة الورثة وتوزيع
الإيمان على السهم

(١) النوادر ل ١/٥٩.

(٢) من قوله : (خمسة إيمان إلا ثلث). سقط من أ، هـ.

(٣) في ح : (أسباع).

(٤) في ط : (وسلعة).

(٥) في ح : (أسباع).

(٦) في أ، هـ : (فيحجر).

(٧) في أ، هـ : (ويحلف).

(٨) (كل). تكرر في ط.

(٩) في أ، ح، هـ : (أحد).

(١٠) في أ، هـ : (يحلفا).

(١١) في ط : (وبيان ذلك في فريضتهم : أنها تصح).

(١٢) (فيه). ليس في ح.

ثلثي الدية^(١) التي على عاقلة الرجلين سدسها، وللأب مابقي؛ لأنه هاهنا يرث ويحجب. وأقل^(٢) مال لثلاثة سدس ثمانية عشر، فللأم سدس الجميع ثلاثة^(٣)، وللأختين ثلثي الثلث أربعة، لكل واحدة^(٤) سهمان، وللعصبة مابقي منه^(٥) وهو سهم، وللأب خمسة أسداس الثلثين، وذلك عشرة [٢١٥/أ] أسهم، فيصير للأب خمسة أتساع^(٦) الميراث، فعليه خمسة أتساع الإيمان^(٧)، وذلك سبعة^(٨) وعشرون يمينا، وسبعة^(٩) أتساع^(١٠) يمين، فيحجب عليه فيحلف^(١١) ثمانية وعشرين يمينا، وللأم من الجميع السدس، فيجب عليها سدس الإيمان، فتحلف ثمانية^(١٢) إيمان^(١٣) ويسقط عنها ثلث يمين ويحجب^(١٤) على غيرها^(١٥)، ولكل أخت تُسَع الدية، فيحجب عليها تُسَع^(١٦) الإيمان، وذلك خمسة إيمان وخمسة أتساع^(١٧)، فتحلف^(١٨) كل واحدة خمسة إيمان، ثم لا بد أن يحجب على أحدهما يمين، فإن

(١) (الدية). سقطت من ح.

(٢) في ط : (وأول). وفي هـ : (وأصل).

(٣) (ثلاثة). سقطت من أ. وفي "هـ" مضروب عليها.

(٤) في ح، ط : (واحد).

(٥) (منه) سقطت من ح.

(٦) في ح : (أسباع).

(٧) في ح : (الميراث، وعليه أسباع الإيمان).

(٨) في ط : (سلعة).

(٩) في ط : (وسلعة).

(١٠) في ح : (أسباع).

(١١) في أ، هـ : (فليحلف).

(١٢) من قوله : (وعشرين يمينا، وللأم من الجميع). سقط من ح.

(١٣) من قوله : (يمينا، وللأم من الجميع). سقط من أ، هـ.

(١٤) (ويحجب). سقطت من ح.

(١٥) في ط : (ويحجب عليها).

(١٦) في ح : (شبع).

(١٧) في ح : (أسباع).

(١٨) في ط : (فحلقت). والكلمة بداية سقط في "ح" تأتي الإشارة إليه.

تشاحا في ذلك^(١) حلفت كل واحدة ستة إيمان، وإلا فلا شيء لها^(٢)، هكذا يجب عندي فيها^(٣)، والله أعلم.

ويحلف^(٤) العصابة إذا كان واحداً ثلاثة إيمان؛ لأن له نصف تسع^(٥) الميراث، فيجب عليه نصف تسع^(٦) الإيمان، وذلك بعينان وسبعة^(٧) أتباع^(٨) بعين، فيجبر عليه فيحلف^(٩) ثلاثة إيمان، وإنما جبرنا السهم الباقي على إحدى^(١٠) الأعتين، ولم نجبره^(١١) على الأم؛ لأن كسر الأم ثلث^(١٢)، وكسر كل أخت خمسة أتباع^(١٣) فهو أكثر، فإذا^(١٤) طاعت إحداهما جبر عليها^(١٥)، وإلا جبر على كل واحدة منهما لأنها قد تساويا، وأمّا الأب والعصابة فقد جبرت عليهما كسورهما^(١٦). والله الموفق للصواب^(١٧).

(١) نهاية سقط في ح يبدأ من قوله : (فتحلف كل واحدة خمسة إيمان).

(٢) نهاية ل ٤٧/ب. هـ.

(٣) فيها . سقطت من ط.

(٤) في أ، هـ : (وتحلف).

(٥) في ح : (سبع).

(٦) في ح : (سبع).

(٧) في ط : (سلعة).

(٨) في ح : (أسباع).

(٩) فيحلف . سقطت من ح. وفي أ، هـ : (فتحلف).

(١٠) في أ، ح، هـ : (أحد).

(١١) في أ : (يجبره).

(١٢) في ح : (الثلث).

(١٣) في ح : (أسباع).

(١٤) في ح : (وإذا).

(١٥) نهاية ورقة ٩٣ ط.

(١٦) في ح : (كسرها).

(١٧) العبارة ليست في ح. وفي أ، هـ : (ومن الله عز وجل التوفيق).

[الباب الثالث عشر]

في حبس المشهود عليه في الدم، وهل يؤخذ منه كفيلاً،
وفي القتل يوجد في الحلة .

[٥٥ - فصل : في حبس المشهود عليه في الدم، وهل يؤخذ منه كفيلاً]

قال ابن القاسم : وإذا شهد شاهد على دم عمد أو خطأ^(١) كانت القسامة، ولا يحبس^(٢) المشهود عليه في الخطأ؛ لأن الدية إنما تجب على العاقلة، ويحبس في العمد حتى يُزكى الشاهد^(٣)؛ فتجب القسامة، وإن^(٤) لم يزك فلا قسامة، إذا لا يقسم إلا مع الشاهد العدل، ولا يقسم مع شاهد مسخوط، وقد تقدم هذا.

قال : ولا يكفل في القصاص، ولا في الحدود، وليس في قتل الخطأ حبس ولا تعزير^(٥).

[٥٦ - فصل : في القتل يوجد في الحلة]

قال مالك : الأمر عندنا : إذا وجد قتل في قرية قوم أو دارهم^(٦) ولا يدرون^(٧) من قتله؛ أن لا^(٨) يؤخذ به أحد، وذلك أنه قد يُقتل ويُلقى على

(١) في أ، هـ : (دم عمد أو خطأ).

(٢) جاء في "ح" حرف (م) الذي درج المصنف على استعماله اختصاراً لاسمه قبل قوله : (ولا يحبس). وهو خطأ. وانظر المدونة ٤٢٠/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩/ب.

(٣) نهاية ل ٨٥ / أ. أ.

(٤) في أ : (فإن).

(٥) المدونة ٤١٩ / ٦ - ٤٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩/ب.

(٦) العبارة في ط : (في حلة قوم أو دارهم أو قريتهم).

(٧) في ح : (لا يدرون).

(٨) في أ، ط، هـ : (ألا).

باب قوم لِيُلَطَّخُوا به، ولو أخذ بهذا^(١) لم يشأ^(٢) قاتل أن يقتل القتيل فيلقيه^(٣) على قوم آخرين إلا فعل^(٤). قال ابن القاسم، وأشهب : وليس من اللطخ الذي يوجب قسامة^(٥)، ولا قود فيه ولا دية، ويبطل^(٦) دمه، ولا يكون فيه دية في بيت^(٧) مال ولا غيره^(٨).

يريد : وهذا^(٩) إذا لم يوجد معه أحد، وأما^(١٠) إذا وجد [٢١٥/ب] في دار ومعه رجل، وعليه من أثر قتله ما يدل أنه قتله^(١١)؛ فإنه يقتل به مع القسامة^(١٢). وقد تقدم هذا.

وغيرنا : يحكم بالدية مع القسامة في القتل يوجد في المحلة^(١٣).

(١) في أ، ط، هـ : (بها).

(٢) في أ، ح، هـ : (لم يبق).

(٣) في أ، ط، هـ : (أن يلقيه).

(٤) الموطأ ٦٦٣/٢. وانظر المدونة ٦/ ٤٢٠، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩/ب، والنوادر ل ٤٦/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٦٩/ب - ١/٣٧٠.

(٥) في ح : (القسامة). والعبارة وردت بهذه الصيغة في جميع النسخ بغير ذكر "اسم ليس" والصواب - والله أعلم - أن يقال : (وليس هذا - أي ما سبق ذكره من وجود قتل في قرية قوم - من اللطخ ...). وهي أيضاً بتركيب المصنف صحيحة حيث أتى بها إثر ما سبقها من كلام فلم يذكر (اسم ليس) اعتماداً على ما سبق.

(٦) في ح : (وبطل).

(٧) في ح : (ثلث).

(٨) في أ، ح، هـ : (غيرها). وانظر النص في النوادر ل ٤٦/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ١/٣٧٠.

(٩) (وهذا) سقط من ح.

(١٠) (أما). سقط من أ، هـ.

(١١) قوله : (ما يدل أنه قتله). سقط من ح.

(١٢) شرح تهذيب المدونة ل ١/٣٧٠.

(١٣) يريد بهم : الحنفية. انظر الباب في شرح الكتاب (مختصر القلديري) ١٧٢/٣. وانظر الاستذكار ٣٠٨/٢٥.

[٥٧- فصل : في اتهام امرأة بقتل رجل نزل عندها]

وقد سئل^(١) مالك : عن رجل نزل عند امرأة فمات، فجاء وليه فقال^(٢) :
إنا اتهمناها به.

فقال مالك : يكشف أمرها^(٣) فإن كانت غير متهمة، لم تحبس وخلي
سبيلها^(٤).

(١) في أ، ح، هـ : (وسئل).

(٢) في ح : (وقال).

(٣) في أ، هـ : (ليكشف أمرها). وفي "ح" : (يكشف عن أمرها).

(٤) العتبية ٤٥٦/١٥، والنوادر ل ٤٦/ب.

[الباب الرابع عشر]

فيمَن قال : دمي عند فلان، وهو مسخوط، أو صبي، أو ذمي، أو يدعي ذلك على أحد منهم.

[٥٨ - فصل : في القسامة على قول المقتول : دمي عند فلان، وهو مسخوط أو امرأة]

قال ابن القاسم : وإذا قال المقتول : دمي عند فلان وهو مسخوط أو غير مسخوط؛ فلا يتهم، وليقسم^(١) ولاته على قوله، وإن كانوا مسخوطين أيضاً فذلك لهم في العمد والخطأ^(٢). ورواه عن مالك في المجموعة^(٣).

قال ابن المواز : ومن لم يقبل قول المقتول حتى يكون عدلاً فقد أخطأ، ويلزمه^(٤) ألا يقسم مع قول المرأة، وإنما جعله العلماء لطخاً^(٥) لاشهادة^(٦).

وقال^(٧) ابن القاسم في هذه الكتب^(٨) : وكذلك المرأة تقول : دمي عند فلان فليقسم^(٩) مع قولها ولاتها^(١٠)، ولا يشبه المقتول الشاهد إذا كان

(١) في ح : (ولا يقسم). والظاهر أن حرف "لا" مضروب عليه، فتكون الكلمة : (ويقسم).

(٢) المدونة ٦ / ٤٢٠ - ٤٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩ ب.

(٣) انظر النواذر ل ٥٥ م.

(٤) في ط : (ويلزمه أيضاً). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في النواذر ل ٥٥ ب.

(٥) نهاية ل ٤٨ أ. هـ.

(٦) النواذر ل ٥٥ ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٧٠ أ.

(٧) في ح، ط : (قال).

(٨) في أ، ح، هـ : (هذا الكتاب). والمثبت كما في "ط"، وفي النواذر ل ٥٥ ب : (في الكتاين)،

وقد تقدم عنده المجموعة، والموازية.

(٩) في ط : (فإنه يقسم).

(١٠) (ولاتها). سقطت من أ، هـ.

مسخوطاً، ألا ترى أن المدعي يحلف مع شاهده في الحقوق وإن كان المدعي مسخوطاً^(١) أو امرأة، ويقسم^(٢) مع قول المرأة وهي غير تامة الشهادة، ولا يقسم مع شهادتها^(٣).

٥٩ - فصل [في القسامة على قول الصبي : دمي عند فلان، وفي أخذه بإقراره بالقتل]

قال مالك : وإذا قال الصبي المقتول : فلان الصبي قتلني، وقام على قوله بينة، وأقر القاتل بذلك؛ فلا يقسم على قوله، ولا يقبل إقرار^(٤) الحي، ولا يجوز في ذلك إلا عدلان على معاينة القتل^(٥).

يريد : فتجب الدية على عاقلة القاتل^(٦)، أو يشهد^(٧) به عدل فيقسمون مع شهادته^(٨).

قال ابن القاسم : والصبي في هذا بخلاف المسخوط والمرأة^(٩)؛ لأن الصبي لو أقام شاهداً على حقه لم يحلف معه، ولو أقام المسخوط، أو امرأة، أو نصراني، أو عبد، شاهداً^(١٠) على حق له حلف معه واستحق^(١١).

(١) من قوله : (ألا ترى أن المدعي يحلف) . سقط من ط .

(٢) في أ، هـ : (يقسم) . بسقوط حرف الواو .

(٣) المدونة ٦ / ٤٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩ ب . وانظر النوادر ل ٥٥ ب .

(٤) في ح، ط : (قول) . والكلمة غير واضحة في "أ"، والمثبت كما في "هـ"، ومرافق لما في تهذيب

المدونة ل ٢٣٩ ب، والنوادر ل ٥٥ ب .

(٥) في ح : (القتل) . وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩ ب .

(٦) العبارة في ط : (فتجب الدية على العاقلة يريد : عاقلة القاتل) .

(٧) في أ : (ويشهد) .

(٨) والنص بكامله في شرح تهذيب المدونة ل ٣٨١ أ، إلا أن فيه زيادة قال : (م : يريد فتجب على عاقلة القاتل "ولو عبداً" أو يشهد "له" به عدل فيقسمون مع شهادته) .

(٩) في ط : (المرأة والمسخوط) .

(١٠) في ح : (ولو أقام لمسخوط، أو لامرأة، أو لنصراني، أو لعبد شاهد) . وفي "ط" : (ولو أقام لمسخوط أو امرأة أو عبد أو نصراني شاهد) . وفي "أ، هـ" : (أو عبداً شاهداً) .

(١١) المدونة ٦ / ٤٢١، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩ ب .

قال أشهب في المجموعة : وقول كل أحد على نفسه أوجب من دعواه على غيره، فإذا لم يقبل إقرار الصبي على نفسه بقتل أو جرح؛ فدعواه في^(١) ذلك على غيره أبعد^(٢).

قال ابن المواز : قال بعض العلماء : يقسم [٢١٦/أ] مع قول الصبي. وأباه مالك وأصحابه. وقول مالك وأصحابه^(٣) أصوب^(٤).

قال^(٥) ابن سحنون^(٦) : ويلزم قائل^(٧) ذلك أن يقوله في^(٨) النصراني^(٩).

قال^(١٠) ابن حبيب : قال مطرف، ورواه عن مالك : لا يقسم على قول

(١) (في) . لمس في ح .

(٢) النوادر ل ٥٥/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/أ.

(٣) (وأصحابه) . سقطت من ح .

(٤) النوادر ل ٥٥/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/أ.

(٥) في ح : (وقال) .

(٦) نهاية ورقة ٩٤ ط .

وابن سحنون هو : محمد بن عبد السلام (سحنون) بن سعيد بن حبيب التنوخي، أبو عبد الله القيرواني شيخ المالكية. فقيه المغرب وابن فقيهاها، كان مولده سنة ثنتين وميتين، وتفقه بأبيه، ورحل إلى المدينة سنة خمس وثلاثين وميتين فسمع من أبي مصعب الزهري وغيره، قال الذهبي في السير : (كان مُحَدِّثًا بصيرًا بالآثار، واسع العلم، متحريراً متقناً، علامة كبير القدر، وكان يناظر أباه) هـ. وكان رحمه الله كثير الكتب غزير التأليف، يقال له أكثر من معني كتاب في فنون العلم، منها المسند في الحديث، وكتاب الجامع جمع فيه فنون العلم، وكتاب السير وغير ذلك. وكان كريم اليد، ذا تعبد وتواضع ورباط وصدع بالحق. توفي بالساحل ونقل إلى القيروان فدفن فيها. وكان ذلك سنة ست وخمسين وميتين. له ترجمة في ترتيب المدارك ٣/١٠٤ وما بعدها، وسمير أعلام النبلاء ١٣/٦٠ وما بعدها، والدياج ٢٣٤ وما بعدها، والأعلام ٦/٢٠٤-٢٠٥.

(٧) في أ، هـ : (قليل) .

(٨) في ح : (وفي) .

(٩) النوادر ل ٥٥/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/أ.

(١٠) سقطت من ط. وهنا نهاية ل ٨٥ / ب. أ.

الصبي إلا أن يكون قد راهق وأبصر وعرف، فيقسم على قوله، وقاله ابن الماجشون، وأصيح^(١).

م^(٢) : وهذا خلاف. ولا يقسم على قوله^(٣) حتى يبلغ^(٤) كما لا يخلف مع شاهده حتى يبلغ^(٥).

٦٠ - فصل [في القسامة بقول النصراني : دمي عند فلان]

قال مالك : وإذا^(٦) قال النصراني : دمي عند فلان؛ لم يقسم على قوله؛ لأن النصراني لا يقسمون، وإنما يقسم المسلمون^(٧).

قال ابن المواز : وذهب عبد العزيز بن أبي سلمة : إلى^(٨) أن لأهل الذمة القسامة، وأباه مالك وإن تحاكموا^(٩) إلينا^(١٠).

قال محمد^(١١) : لا يقبل قول ذمي على ذمي^(١٢) ولا على غيره، ولا عبد على عبد ولا على غيره^(١٣)، ولا صبي على صبي ولا على كبير، كما ليس

قاعدة : الذين لا يقبل قولهم في القسامة ونحوها

(١) النوادر ل ٥٥/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/أ.

(٢) سقط من ح.

(٣) في أ، هـ : (مع قوله). وفي ط : (معه).

(٤) (حتى يبلغ). في ط فقط. والنص في شرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/أ. والعبارة ليست فيه.

(٥) شرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/أ. وقال فيه بعد أن نقل النص : (وذلك لأن أبناء المراهقة اختلف فيهم العلماء. هل هم داخلون في حد التكليف أم لا ؟).

(٦) (وإذا) سقط من ح.

(٧) المدونة ٦/ ٤٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢٣٩/ب.

(٨) (إلى). في ح فقط. وهو موافق لما في النوادر ل ٥٥/ب.

(٩) في أ في الصلب (تحاصوا). ولها خرجة في الهامش (تحاكموا).

(١٠) النوادر ل ٥٥/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/أ.

(١١) في ح : (قال أبو محمد). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في النوادر ل ٥٥/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/أ. بل فيهما (ابن المواز).

(١٢) تكرر في ح : (على ذمي).

(١٣) (ولا على غيره). سقطت من ط. وقوله : (ولا عبد على عبد ولا على غيره). سقط من "أ".

لواحد منهم أن يقسم^(١).

قال أشهب في المجموعة : سنة القسامة كانت في حر مسلم، فلا يقسم في دم عبد وإن كان مسلماً، ولا في^(٢) دم غير مسلم وإن كان حراً^(٣).

٦١ - فصل [في القسامة على قول المقتول إذا رمى بدمه على رجل ورِع، أو صبي، أو ذمي، أو عبد]

وإذا قال المقتول : دمي عند فلان، فذكر رجلاً^(٤) أروع أهل البلد^(٥)؛ أقسم مع قوله، وإن رمى به صبياً؛ أقسم^(٦) ورثته مع قوله، كما يقسمون في الخطأ، وكانت الدية على عاقلة الصبي، وإن رمى ذمياً^(٧)، أو عبداً؛ كان لورثته أن يقسموا ويقتلوا في العمد^(٨).

قال^(٩) ابن المواز : ولا يقسم هاهنا إلا العصابة، ويسقط الدم بنكول أحدهم، ولا يقسم فيها النساء^(١٠)، فإن^(١١) أقسم عصابة في العمد ثم عفوا على الدية، كانت الدية لورثة المقتول دونهم بلا قسامة، ولا يمين عليهم، كان ذلك في ذمي، أو عبد، أو حر مسلم؛ في العمد كان ذلك بدعوى الميت^(١٢)، أو

إذا عفا العصابة بعد
القسامة في العمد
فالدية للورثة دونهم

(١) في هـ : (يلسم). وانظر النص في النوادر ل ٥٥/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/د ب.

(٢) في ح : (ولا يقسم في). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في النوادر.

(٣) النوادر ل ٥٥/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨١/ب.

(٤) في أ، هـ : (فلان).

(٥) في ح، ط : (البلاد). وهي لفظة المدونة ٤٢٢/٦. والمثبت كما في ٣، هـ، وموافق لما في

تهذيب المدونة ل ٣٤٠/أ. والنص بحرفه منه.

(٦) في ح : (قسم).

(٧) في ح : (رمى به ذمياً). والمثبت موافق للتهذيب.

(٨) للمدونة ٤٢٢/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/أ.

(٩) سقطت من ط.

(١٠) في ح : (إلا النساء).

(١١) في ح : (وإن).

(١٢) نهاية ل ٤٨/ب. هـ.

بشاهد على القتل^(١).

قال في المدونة : فإن استحيوا العبد على استرقاقه خير سيده بين أن يفديه بالدية أو يسلمه، وإن ادعى الميت الخطأ أقسموا^(٢) أيضاً، وخير سيد العبد^(٣) في غرم الدية أو اسلامه^(٤) بها، وقيل لأهل جزية هذا الذمي أحملوا العقل^(٥).

تخير سيد العبد إذا أراد الولي استرقاقه

(١) في ح : (القول). وانظر النص في التوارد ل ١/٥٥ - ب. مكرر.

(٢) في ح : (قسموا).

(٣) في ح : (السيد).

(٤) في أ، هـ : (واسلامه).

(٥) المدونة ٦ / ٤٢٢، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٤٠.

[الباب الخامس عشر]

في قول ابن الملاعنة^(١) : دمي عند [٢١٦/ب] فلان،

ومن قام على قتله شاهدان، وصفة القسامة، ومن تلزمه الدية

[٦٢- فصل : فيمن يقسم على قول ابن الملاعنة : دمي عند فلان، وفي

العفو عن دمه في العمد والخطأ، أو قام على قتله شاهدان، أو واحد]

قال ابن القاسم : وإذا قال ابن الملاعنة : دمي عند فلان؛ فإن كانت أمه معتقة، فلمواليها أن يقسموا^(٢)، ويستحقوا الدم في العمد، والدية في الخطأ^(٣).

خلاف ابن القاسم
وأشهب فيمن يقسم إذا
كانت للملاعنة معتقة

وقال أشهب في^(٤) المجموعة : يقسم مواليتها وعصبتها في العمد، وأما في

الخطأ فليقسم ورثته بقدر مواريتهم من رجال أو نساء، ويستكمل من حضر منهم خمسين يمينا^(٥).

(١) الملاعنة : هي المرأة التي رماها زوجها بالزنى ولم يات بالشهود على ذلك ولم تعرف هي، فالحاكم يلاعن بينهما. وانظر اللسان (مادة لعن) ٣٨٨/١٣. وقال في القاموس : (مادة لعن) ١٥٨٩ : (لَاعَنَ امرأته مُلَاعِنَةً وَلِعَانًا وَتَلَاعَنًا وَتَلَعَنًا : لعن بعض بعضا، ولاعن الحاكم بينهما لعانًا : حكم).

وأمر اللعان مذكور في القرآن الكريم في سورة النور (آية ٦ - ٩) وهو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْعَاصِيَةُ أَنْ تَعْلَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَتَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْعَاصِيَةُ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾.

(٢) في ط : (فلمواليها القسامة).

(٣) المدونة ٤٢٢/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/أ، والنوادر ل ٦٣/ب.

(٤) (وقال أشهب في). غير واضحة في أ.

(٥) النوادر ل ٦٣/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٢/ب.

قال^(١) في المدونة : وإن كانت من العرب^(٢) أقسمت في الخطأ أمه وأخوته لأمه، وأخذوا حظهم^(٣) من الدية، وإن كان عمداً فلا قسامة^(٤) فيه، وهو كمن لاعصبة له^(٥) فلا يقتل إلا ببينة، وليس لأخوته لأمه من الدم في العمد شيء^(٦).

إذا كانت للملاعة من العرب أقسمت على قول ابنها مع أولادها في الخطأ ولا تقسم في العمد

قال ابن المواز : إذا كانت من العرب فلا قسامة فيه في العمد؛ لأن العرب نحوولته^(٧) ولا ولاية للنحوولة، وكذلك من لا ولاية^(٨) له ولا مولي؛ لأن^(٩) ماله بيت المال^(١٠).

قال ابن القاسم في المدونة : وإذا^(١١) قُتل ابن الملاعة ببينة فلا أمه أن تقتل^(١٢)، كمن^(١٣) قُتل^(١٤) وله أم وعصبة فصالحوا العصبة وأبت^(١٥) الأم إلا أن تقتل؛ فذلك لها، فإن ماتت الأم^(١٦) فلورثتها ما^(١٧) كان لها، وكذلك ابن الملاعة^(١٨).

خلاف ابن القاسم وأجيب في عقر الملاعة عن دم ابنها في العمد والخطأ

(١) في ح : (وقال).

(٢) في أ، هـ : (وإن كان من العرب). وفي "ح" : (فإن كانت في العرب). وفي "ط" : (وإن كانت عربية).

(٣) في ط : (وحظوظهم).

(٤) في أ، هـ : (فالقسامة).

(٥) في أ، هـ : (له فيه).

(٦) المدونة ٦ / ٤٢٢ - ٤٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠ / أ.

(٧) في ح : (نحوولة).

(٨) في هـ : (ولاية).

(٩) في أ، هـ : (لأنه).

(١٠) النواشر ل ٦٣ / ب، وعقد الجواهر ٣ / ٢٩٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٢ / ب.

(١١) في ح : (فإذا).

(١٢) نهاية ل ٨٦ / أ. أ.

(١٣) سقطت من أ. وقد جرت عادة الناسخ في "أ" أن يُبدّل نهاية الورقة اليمنى التي هي الوجه "أ"

من كل لوحة بأول كلمة في الوجه "ب" وقد وضعها هنا بحاشية الوجه "أ" باعتبارها أول كلمة

من الوجه "ب"، ولكنها لم تُكتب في الوجه "ب".

(١٤) في أ : (قال).

(١٥) في ح : (فأبت).

(١٦) (الأم) سقطت من أ، هـ.

(١٧) (ما). سقط من أ.

(١٨) المدونة ٦ / ٤٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠ / أ.

قال^(١) في كتاب ابن المواز : إذا قام بالقتل شاهدان كان لأمه القتل أو العفو^(٢)، كانت من العرب أو مولاة.

محمد : وخالفه أشهب في^(٣) عفو الأم، وقال أشهب^(٤) : لا عفو لأمه^(٥) في العمد والخطأ^(٦) إذا ثبت القتل بشاهدين، ولها القتل في العمد كانت عريية أو مولاة، ولا يجوز عفوها؛ لأنها إن كانت عريية فالمسلمون^(٧) ولاته يعقلون عنه، والسلطان ينظر لهم، ومن قام^(٨) بالدم فهو أحق^(٩)، وإن^(١٠) كانت مولاة فلمواليها أن يقتلوا، ومن قام بالدم منهم أو منها فهو أحق، وكذلك المنبوذ^(١١)، والمعتق سائبة^(١٢)، ومن أسلم على يدي رجل؛ فهو مثل ما ذكرنا من ابن الملاعة^(١٣).

حكم المنبوذ والمعتق
سائبة ومن أسلم
على يدي رجل
كأبن الملاعة

قال أشهب : وإذا كانت أمه من العرب والقتل بقوله أو بشاهد؛ فلا قسامة فيه، في عمد^(١٤) ولا خطأ^(١٥)، - وكذلك في [٢١٧/أ] النوادر -^(١٦) إذ

رأي أشهب خلاف ما
تقدم عن ابن القاسم أنه
لا قسامة بقوله في
عمد ولا خطأ

(١) يعني ابن القاسم. وانظر النوادر ل ٦٣/ب.

(٢) في ح : (والعفو).

(٣) نهاية ورقة ٩٥ ط.

(٤) (أشهب). سقطت من ح.

(٥) في ح : (لها).

(٦) (الخطأ). سقطت من ح. وعبارة (في العمد والخطأ). سقطت من أ، هـ.

(٧) في أ، هـ : (إن كانت عريية والمسلمون). وفي "ح" : (إن كانت عريية المسلمون).

(٨) في أ، هـ : (أقام).

(٩) في ح : (أحق به). والثبت كما في بقية النسخ، وموافق لما في النوادر ل ٦٣/ب.

(١٠) في ط : (فإن).

(١١) قال الجوهري : (المنبوذ : الصبي تلقى أمه في الطريق). الصحاح (مادة نبذ) ٥٧١/٢.

(١٢) قال في المطلع ٣١٢ : (إعتاق العبد سائبة : أن يعتقه ولا ولاء له عليه، كفعل الجاهلية، فالعتق على

هذا ماضٍ بالإجماع، وإنما اختلف في ولاءه، وفي كراهة هذا الشرط وإباحته، والجمهور على كراهته،

وعلى أن ولاءه للمسلمين كافة؛ لأنه قصد إعتاقه عنهم). وانظر الصحاح ٥ مادة سيب ١٥٠/١.

(١٣) النوادر ل ٦٣/ب، و شرح تهذيب المدونة ل ٣٨٢/ب - ٢/٢٨٣.

(١٤) في ح : (عمدته).

(١٥) سقطت من أ، هـ.

(١٦) قوله : (وكذلك في النوادر) في "ح" فقط. ويعني - والله أعلم - : أن كلام أشهب رحمه الله كما هو في

الموازية أيضا في النوادر؛ لأن النص من بدايته من كتاب ابن المواز. وهو كما قال. وانظر النوادر ل ٦٣/ب.

لاعصبة له تعرف، كشاهد قام على حبس دار حياة^(١) رجل، فلو كانت على رجل بعينه؛ حلف معه، وإن كانت على المساكين أو في^(٢) السبيل؛ لم يحلف معه، وكذلك في الوصايا للمساكين أو في السبيل يقوم به شاهد، ولو^(٣) كان لمعينين لحلفوا معه، وكذلك القسامة لا تكون في العمد^(٤) إلا بأيمان عصابة تعرف، وأما في الخطأ فتكون بقدر^(٥) مواريتهم من الدية^(٦).

٦٣ - فصل [فيمن قام على قتله شاهدان، أو واحد عدل]

وإذا شهد رجلان على رجل بالقتل لم يكن في ذلك قسامة^(٧).

قال أشهب : وذلك إن شهد أنه قتله [فقضى]^(٨)، وإن قالوا : إنه ضربه وإنه مات بعد ذلك من ذلك الضرب؛ فهذا يشبه الغموس، وأدنى أمرهما^(٩) أن يكون لطخا فتكون^(١٠) مع قولهما القسامة^(١١).

(١) (حبس دار حياة). غير واضحة في أ.

(٢) (في). سقط من ح.

(٣) في أ، هـ : (وإن).

(٤) في ط : (العبد).

(٥) نهاية ل ٤٩/أ. هـ.

(٦) النوادر ل ٦٣/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٢/ب.

(٧) المدونة ٦/٤٢٣، وتهذيب المدونة ل ٣٤٠/أ.

(٨) العبارة في جميع النسخ (أنه قتله بعضا). وفي النوادر ل ٥٧/أ (قال أشهب : وذلك إذا قالوا :

قتله فقضا). ونقل النص عن المصنف في شرح تهذيب المدونة ل ٣٨٣/أ ولفظه : (م : قال

أشهب : وذلك إن شهدا أنه قتله فقضى عليه). وهو الذي استصوبه، والكلام الذي بعده

يفصح عنه وإنما التصحيح حصل فيما بين أيدينا من مخطوطات. والله أعلم.

(٩) في شرح تهذيب المدونة ل ٣٨٣/أ : (وأفضا أمرهما).

(١٠) في ح : (فيكون).

(١١) النوادر ل ٥٧/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٣/أ.

وقال ابن القاسم : وأما لو قال المقتول : دمي عند فلان، وشهد شاهد أنه قتله؛ لم يجتزأ^(١) بذلك^(٢)، ولا بد من القسامة^(٣). وقد تقدم هذا. وإن شهد رجل عدل أن هذا الرجل ضرب فلاناً حتى قتله؛ فلاولياؤه أن يقسموا ويقتلوا^(٤)، وإن شهد أنه ضربه وعاش الرجل^(٥) وتكلم وأكل وشرب، ولم يسألوه أين دمك؟ حتى مات؛ ففيه^(٦) القسامة^(٧).

[٦٤- فصل : صفة القسامة، ومن تلزمه الدية]

وقد تقدم : أن إيمان القسامة بالله الذي لا إله إلا هو أن فلاناً قتله، أو مات من ضربه، وأنها على البت^(٨)، وإن كان أحدهم أعمى أو غائباً حين القتل، وقد تقدم في كتاب الجراح^(٩) : أن مالزم العاقلة من الدية^(١٠) فهو على الرجال خاصة دون النساء والذرية، ويؤدي الغني على قدره ومن هو دونه على قدره، وقد كان^(١١) يُحمل^(١٢) على الناس في أعطياتهم^(١٣) من كل مئة درهم درهم ونصف^(١٤).

(١) (يجتزأ) . غير معجمة في ح . وفي ط : (بجر) .

(٢) مكرر في هـ .

(٣) وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٢٥ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠ / ١ .

(٤) في ط : (أو يقتلوا) .

(٥) (الرجل) . سقطت من ح .

(٦) في ط : (حتى فيه) . يسقط " مات " ونقص " ففيه " .

(٧) المدونة ٦ / ٤٣٩ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠ / ١ .

(٨) في أ ، هـ : (البتة) .

(٩) في ح : (وقد تقدم هذا في الجراح) .

(١٠) (من الدية) . غير واضحة في أ .

(١١) (كان) . سقط من ح .

(١٢) سقطت من أ ، هـ .

(١٣) في ح : (في أعطائهم) .

(١٤) (ونصف) . سقطت من " ط " . وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٢٣-٤٢٤ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠ / ١ .

[الباب السادس عشر]

في القسامة في الجماعة يقتلون الرجل عمداً أو خطأ

[٦٥- فصل : فيمن ضربه جماعة عمداً وعاش أياماً ثم مات ففيه القسامة

على واحد فقط، وكيف لو كانت الدعوى على رجال ونساء وصبيان]

قال مالك رحمه الله : وإذا ادعى الدم ورثة المقتول على^(١) جماعة، وأتوا^(٢) بلوث من بينة، أو تكلم بذلك المقتول، أو قامت بينة على أنهم ضربوه، أو حملوا^(٣) صحرة^(٤) فرموا^(٥) بها رأسه، فعاش بعد ذلك أياماً^(٦) وأكل وشرب^(٧)، ثم مات؛ فلورثته أن يقسموا على واحد، أيهم شاؤوا^(٨) ويقتلوا، ولا يقسمون على جميعهم^(٩) ويقتلونهم^(١٠).

قال في كتاب محمد : ولا يقسمون على جميعهم ثم^(١١) يقتلون^(١٢) واحداً^(١٣).

(١) في ط : (عن).

(٢) في ح : (فأتوا).

(٣) (أو حملوا). سقطت من ح.

(٤) في ح : (صحراً).

(٥) في ط : (فرسوا). وهي لفظة المدونة ٦ / ٤٤٠. والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في

تهذيب المدونة ل ٢٤٠/ب.

(٦) (أياماً). سقطت من ح.

(٧) في أ : (وأشرب). وقال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٨٥ / ١ : (ليس بشرط، وإنما الشرط أن

يحيا حياة بينة سواء أكل أو لم يأكل).

(٨) في أ، هـ : (شاط).

(٩) في أ : (جميع).

(١٠) في أ : (ويقتلوا ويقتلونهم). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٢٤، ٤٤٠. وتهذيب المدونة ل

٢٤٠/ب.

(١١) من قوله : (ويقتلونهم. قال في كتاب محمد). سقط من ح.

(١٢) في ح : (ويقتلوا).

(١٣) النوادر ل ٥٩ / ١.

قال^(١) في المدونة : ولا يقسم في العمد إلا على واحد^(٢).

قال في المجموعة : ولم يعلم^(٣) قط قسامة كانت إلا على واحد^(٤).

قال عبد الملك : لأنه [٢١٧/ب] لابد أن يكون قتله انصرف إلى من جعلناه^(٥) منهم إما واحداً أو أكثر، فاليقين واحد منهم^(٦) والشك في أكثر منه، فلذلك يقسمون على واحد؛ ليصرفوه^(٧) إذ لا يطل دمه في سنة القسامة^(٨).

قال مالك : وإذا أقسموا على واحد^(٩) قالوا في القسامة : لمات من ضربه ولا يقولون : من ضربهم^(١٠).

قال^(١١) أشهب^(١٢) : لهم أن يقسموا على واحد منهم أو على اثنين أو^(١٣)

يرى أشهب أن
القسامة تكون على
جماعة ويقتل أحدهم

(١) سقطت من أ، هـ.

(٢) المدونة ٦/٤٢٤، و٤٤٠، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/ب.

(٣) في أ، هـ : (نعلم). وهي ضمن سقط في "ح" تأتي الإشارة إليه. والمثبت كما في "ط"، وموافق لما في النواذر ل ٥٩/أ.

(٤) من قوله : (قال في المجموعة). سقط من ح. وانظر النص في الموطأ ٦٧١/٢، والنواذر ل ٥٩/أ.

(٥) قوله : (قتله انصرف إلى من جعلناه). سقط من ح.

(٦) في ح : (منهم واحد). وهنا نهاية ل ٨٦ / ب. أ.

(٧) (ليصرفوه) هكذا في أ، هـ. وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٥/أ حيث نقل النص عن المصنف، والكلمة بداية سقط في "ح، ط" تأتي الإشارة إليه. وفي النواذر ل ٥٩/أ : (يقصنوه). (ويصرفوه) صحيحة بدليل قوله في بداية الفقرة : (لأنه لابد أن يكون قتله انصرف) أي ليصرفوا القتل ويخصوه بهذا الواحد الذي هو اليقين ضرورة أن القسامة لا يقتل بها إلا واحد، والصرف أو التعيين يكون من قبل أولياء المجني عليه يختارون من شاعوا ولولا أن القسامة ضعيفة لقتلوا جميعاً، وهذا يشبه الواجب المخير فيه في أفراد معينة كأفراد الكفارة المخير فيها ككفارة اليمين مثلاً. ثم إن قول المصنف الآتي ص ٨٨١: (والفرق بين العمد والخطأ...) يوضح هذا ويؤكد والله أعلم.

(٨) النواذر ل ٥٩/أ، والبيان والتحصيل ٤٧٨/١٥-٤٧٩، وعقد الجواهر ٢٩٠/٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٥/أ.

(٩) من قوله : (ليصرفوه). سقط من ح، ط. ولعله نقل نظر.

(١٠) النواذر ل ٥٩/أ، والبيان والتحصيل ٤٧٨/١٥، وعقد الجواهر ٢٩١/٣.

(١١) في ح : (وقال).

(١٢) نهاية ورقة ٩٦ ط.

(١٣) (اثنين أو). سقطت من ح.

أكثر أو على جميعهم، ثم لا يقتلون إلا واحداً ممن أدخلوه في قسامتهم، كان ذلك بقول الميت : قتلني فلان وفلان وفلان، أو قال : ضربوني^(١)، أو^(٢) كان بشهادة شاهد على الفعل^(٣) ومات مكانه، أو بشاهدين ثم عاش أياماً^(٤).

وإذا^(٥) كانت الدعوى على رجال ونساء وصبيان فأقسموا أنهم قتلوه جميعاً؛ فلا يقتلون من البالغين إلا واحداً إما رجلاً أو امرأة، وعلى عاقل الصبيان حصتهم من^(٦) الدية، فإن كان الرجال والنساء عشرين والصبيان خمسة؛ فعلى عاقلهم خمس الدية، خمس الخمس^(٧) على عاقلة كل صبي منهم لأنه^(٨) من أصل دية كاملة^(٩).

لو أقسموا على البالغين
وصبيان فاقتل على
واحد من البالغين
وعلى عاقل الصبيان
حصتهم من الدية

[٦٦- فصل : في القسامة على الجماعة في الخطأ، وفي تعيين المقتول واحداً منهم]

ومن المدونة قال ابن القاسم^(١٠) : وإن ادعوا الخطأ على جماعة وأتوا بلوث^(١١) من بينة، أقسم الورثة عليهم بالله الذي لا إله إلا هو أنهم^(١٢) قتلوه ثم تُفرَّق الدية على قبائلهم في ثلاث سنين^(١٣)، وكذلك إن قامت بينة أنهم

(١) في ح : (ضربني).

(٢) في أ، هـ : (و).

(٣) في ح : (القتل).

(٤) النوادر ل ٥٩/أ.

(٥) في أ، هـ : (فإذا).

(٦) نهاية ل ٤٩/ب. هـ.

(٧) (خمس الخمس). سقطت من ح، ط.

(٨) (لأنه). سقطت من ح.

(٩) النوادر ل ٥٩/أ. وانظر عقد الجواهر ٢٩١/٣.

(١٠) في أ : (ابن المواز القاسم).

(١١) في أ، هـ : (بلوثة).

(١٢) في أ، هـ : (أنتم).

(١٣) اللبونة ٦/ ٤٢٤، وتهذيب اللبونة ل ٢٤٠/ب.

جرحوه خطأ فعاش بعد ذلك أياماً ثم مات فليس للورثة أن يقسموا على واحد
ويأخذوا الدية من عاقلته ولكن يقسمون على جميعهم وتفرّق^(١) الدية على
عواقلهم في ثلاث سنين^(٢).

والفرق بين العمد والخطأ أنه يقول في الخطأ : الضرب منا أجمعين فلا
تخصوا عاقلتي بالدية^(٣)، ولا حجة له في العمد ألا يقسم فيه عليه؛ لأن في
القسامة على الجميع إيجاباً لدمه^(٤) إن شاؤا قتله^(٥).

فرق في كون
القسامة في العمد
على واحد وفي
الخطأ على الجميع

ومن المجموعة، وكتاب محمد، قال مالك : وإذا قال : ضربني فلان وفلان
وفلان، وقال : إن فلاناً منهم أنفذ مقاتلي، فليس للأولياء أن يقسموا إلا عليه.
محمد : وليس على الباقي ضرب ولا سجن. وهذا قول مالك، قاله^(٦)
لي^(٧) عبد الملك، وابن عبد الحكم، وأصبع^(٨).

قال في المجموعة : إذا^(٩) وجب الدم بقسامة فقال لهم : أقسموا على فلان؛
فليس لهم أن يقسموا على غيره كما كان لهم اختيار من يقسمون عليه فالميت
أولى بذلك لعلمه بأشد ذلك عليه. وإن قال ذلك في الخطأ [أ/٢١٨] فالذي يقع
في القلب أن لا يقبل^(١٠) منه، وليقسموا^(١١) على جميعهم، ثم يُنظر^(١٢) إلى

(١) في أ، هـ : (ويفرق).

(٢) المدونة ٦ / ٤٤٠، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/ب.

(٣) في ح : (الدية).

(٤) في ح : (الدية). وفي ط : (دمه).

(٥) في ط : (قتلوه). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٤٠ - وانظر ٤٢٤ - ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/ب.

(٦) في ح، ط : (وقاله).

(٧) سقطت من ط. والمثبت كما في بقية النسخ، وموافق لما في النوادر ل ٥٩/ب.

(٨) النوادر ل ٥٩/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٥/أ.

(٩) في ح : (في إذا).

(١٠) في أ، ط، هـ : (ألا يقبل).

(١١) في ح : (ويقسموا).

(١٢) في ح : (ينظروا). والمثبت موافق لما في النوادر ل ٥٩/ب.

حصّة من عافاه، فإن حمل ثلثه ما يقع عليهم^(١) سقط عنهم^(٢).

وروى^(٣) يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وأشهب في العتبية مثل ما ذكرنا في العمدة، وقال فيه : وإن قال^(٤) : دمي خطأ^(٥) عند فلان وفلان وفلان^(٦) ولا يقسموا إلّا على فلان^(٧) دونهم فإن كان^(٨) ثلثه يحمل ما يصير^(٩) على من نهاهم أن يقسموا عليه فليس لورثته أن يقسموا إلّا على من أمرهم، ويلزم عاقلته بقدر ما كان يصير عليهم من الدية وإن قل، ولا شيء على الآخرين من الدية، وإن لم يبلغ^(١٠) ذلك الثلث خيّر الورثة فإن شاؤا أقسموا على الذي أمر به وحده ويجوزوا وصيته، ويزول عن الباقي حصتهم من الدية فذلك لهم، وإن أبوا أقسموا عليهم، ويخاص الموصى لهم إلّا يُقسم عليهم في الثلث، ثم يوضع عن^(١١) كل واحد من الدية بقدر مانابه من الثلث ويكون ما بقي على عواقلهم، ويثبت على الذي أمر أن يقسم عليه ما ينوبه من الدية أقسموا عليه وحده أو عليهم^(١٢) كلهم.

ولو^(١٣) قالت الورثة : لانقسم^(١٤) إلّا على جميعهم، فذلك لهم ضاق الثلث

(١) في ح : (عليه).

(٢) النوادر ل ٥٩/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٥/أ.

(٣) في ح : (ورواه).

(٤) (وإن قال). سقطت من ط.

(٥) (خطأ). سقطت من ح.

(٦) (وفلان). سقطت من ط. وهي ضمن سقط في "ح" تأتي الإشارة إليه.

(٧) من قوله : (وفلان وفلان). سقط من ح.

(٨) في ح : (وكان).

(٩) في أ، هـ : (ما يصير له). والمثبت كما في ح، ط. وموافق لما في العتبية ٣٦/١٦.

(١٠) قوله : (من الدية، وإن لم يبلغ). غير واضح في أ.

(١١) في ط : (على).

(١٢) من قوله : (ما بقي على عواقلهم، ويثبت). سقط من ح.

(١٣) سقط من ط.

(١٤) في أ، هـ : (لا يقسم).

أو اتسع، ثم يسقط^(١) عن^(٢) الموصى لهم ما يجب عليهم من الدية^(٣).

[٦٧- فصل : فيمن جرحه واحد وعمداً والآخر خطأ ومات من ذلك

وقامت البينة، أو قال ذلك الميت، ومخالفة البينة قول الميت]

قال : وإن^(٤) جرحه واحد^(٥) خطأ وآخر^(٦) عمداً، وقامت البينة بذلك ومات المجروح؛ فإن شاء الأولياء^(٧) أقسموا^(٨) على جراح العمد وقتلوه^(٩) وأخذوا من^(١٠) الآخر عقل الجرح^(١١). - محمد : وذلك^(١٢) إذا عُرِفَتْ^(١٣) جناية المخطيء من جناية المتعمد -. فإن شأوا أقسموا على الخطأ^(١٤) وأخذوا الدية من عاقلته^(١٥)، واستقادوا من جرح العمد، وليس لهم أن يقسموا عليهما^(١٦) ليستقيدا من^(١٧) جرح العمد، ويأخذوا الدية من جرح الآخر في

(١) في ح : (يسقط).

(٢) في أ، هـ : (على).

(٣) العتية ٣٦/١٦ - ٣٧. وانظر النوادر ل ٥٩/ب.

(٤) في ح : (وإن قال).

(٥) (واحد). سقطت من أ، هـ.

(٦) في أ، هـ : (وأقرا).

(٧) نهاية ورقة ٩٧ ط.

(٨) في أ، هـ : (قسموا).

(٩) في أ، هـ : (فقتلوه).

(١٠) نهاية ل ٥٠/أ. هـ.

(١١) نهاية ل ٨٧ / أ. أ.

(١٢) (ذلك). سقطت من أ، هـ.

(١٣) في ح : (عرف).

(١٤) من قوله : (وأخذوا من الآخر عقل الجرح). سقط من ط.

(١٥) (من عاقلته). سقط من ط.

(١٦) في ح : (عليهم). والكلمة بعضها غير واضح في ط.

(١٧) أقحم هنا في "ح" كلام سبق وهو قوله : (عاقلته واستقادوا).

الخطأ، ولكن على^(١) ما فسر لك.

وإن لم يثبت الجرحان ببينة وإنما هو من قول الميت فهو كما ذكرنا في قيام البينة على الجراح^(٢).

قال سحنون في المجموعة : البينة تخالف قول الميت^(٣) إن اختاروا أن يقسموا على أحدهما بقول الميت بطل الجرح الآخر كان^(٤) العمد أو الخطأ؛ لأنه لا يستحق بقول الميت إلا بقسامة، ولا قسامة في الجراح^(٥).

م^(٦) : يريد سحنون : إنما يخالف قول الميت للبينة^(٧) إذا مات مكانه، وأما إذا عاش بعد الضرب حتى يستحق دمه بالقسامة فهما^(٨) سواء.

وكذلك روى أبو زيد [٢١٨/ب] عن ابن القاسم : أنه إذا عاش بعد

(١) (على). سقط من ح.

(٢) في أ، ح، هـ : (الجراح). والمثبت كما في "ط"، والنوادر. وانظر النص في العتبية ١٨/١٦ - ١٩. والنوادر ل ٥٩/ب - ٦٠/أ. وقال ابن رشد في البيان والتحصيل عند شرحه للمسألة ١٦/١٩ - ٢٠ : (إذا لم تكن بينة على الجرحين وإنما كان ذلك بدعوى الميت فقوله : إن ذلك بمنزلة البينة على الجرحين مخالف للأصول، لأن الجراح لا تستحق بالقسامة منها في العمد، ولا الدية في الخطأ، وهو نص قوله في المدونة : إن الجراح ليس فيها قسامة. والصحيح فيه ألا سبيل إلى القصاص من الجرح ولا إلى أخذ الدية فيه وإنما لهم الخيار في أن يقسموا على من أحبوا؛ فإن أقسموا على المتعمد قتلوه ولم يكن على الآخر شيء ولا على عاقلته، وإن أقسموا على المعطى أعنوا الدية من عاقلته ولم يكن على الآخر شيء؛ لأنه لا تكون قسامة في جرح فيستحقون بها أرشه أو القود منه بجرح صاحبهم. قاله محمد بن المواز، وعاب رواية يحيى هذه، وعابها أيضا يحيى بن يحيى). وانظر المقدمات ٣/٣٠٩ - ٣١٠، وانظر ما أشار إليه في المدونة ٤١٦/٦.

(٣) من قوله : (فهو كما ذكرنا في قيام البينة). سقط من أ، هـ.

(٤) (كان). تكرر في ط.

(٥) النوادر ل ٦٠/أ. ونصه : (ومن المجموعة قال سحنون : في البينة تخالف قول الميت إن اختاروا أن يقسموا على قول أحدهما بقول الميت . . .).

(٦) سقط من ح.

(٧) في أ، هـ : (قول الميت للميت).

(٨) في أ، هـ : (فيها).

ضربهما ثم مات بعد ذلك^(١) فإن شاء ولاته أقسموا على المتعمد^(٢) وقتلوه، ولا شيء على الآخر، وإن شاءوا^(٣) أقسموا على المخطيء وكانت الدية على عاقلته، وبرأ^(٤) الآخر. - محمد : ويضرب مئة ويحبس سنة - . قال : إلا^(٥) أن يعلم أن ضربة أحدهما^(٦) لا يموت من مثلها؛ فلا يكون عليه شيء^(٧).

م^(٨) : وهذا وفاق لقول سحنون، ومخالف لرواية يحيى المتقدمة^(٩).

قال ابن القاسم : وإن مات من ضربهما مكانه؛ فليقتل المتعمد، وعلى عاقلة الآخر نصف الدية^(١٠).

قال^(١١) محمد : هذا إذا^(١٢) لم يكن جرح الخطأ معروفاً بعينه.

(١) (بعد ذلك) . سقطت من ح ، ط .

(٢) في أ ، هـ : (التعمد) .

(٣) في ط : (شاء) .

(٤) في ط : (برأ) . بسقوط حرف الواو .

(٥) قوله : (ويحبس سنة ، قال : إلا) . غير واضح في أ .

(٦) في ط : (أن أحدهما ضربه ضربة) . وهذا أقرب لنص النوادر ل ٦٠ / أ .

(٧) العتبية ٨٠ / ١٦ . وانظر النوادر ل ٦٠ .

(٨) سقط من ح ، ط .

(٩) وقال ابن رشد في البيان والتحصيل عند شرحه للمسألة ٨٠ / ١٦ كما قال المصنف : أن رواية أبي زيد

هذه خلاف رواية يحيى . وقال : (تأتي على أصل أشهب) . وقد تقدم عنده أصل أشهب عند شرحه

لرواية يحيى بن يحيى في ١٩ / ١٦ حيث قال : (إذا قامت البيعة على الجرحين فقلوه : إن الأولياء غيرون

بين أن يقسموا على الجراح عمداً فيقتلوه ويأخذوا من الجراح خطأ عقل الجرح الذي جنى ، وبين أن

يقسموا على الجرح خطأ فيأخذوا الدية من عاقلته ويقتصوا من الجرح : صحيح على أصل ابن القاسم

وروايته عن مالك في : أن من قطع يد رجل عمداً فنزا فيه أن الأولياء غيرون بين أن يقسموا فيقتلوه ،

أو لا يقسموا فيستقيدوا منه بقطع يده . ويأتي فيها على قياس قول أشهب : في أنه ليس للولاء أن

يقتصوا منه بقطع يده إلا باجباره ؛ لأن الجنابة قد عادت نفساً عما قاله في سماع أبي زيد : أنهم إن

أقسموا على الذي ضربه عمداً . . . وذكرها -) . وانظر المقدمات ٣ / ٣٢٠ .

(١٠) العتبية ٨٠ / ١٦ - ٨١ . وانظر النوادر ل ٦٠ / أ .

(١١) سقطت من أ ، هـ .

(١٢) في ح : (هذا إن) .

[٦٨- فصل : في القسامة تجب في الجماعة فيقر غيرهم بالقتل، وهل يصح للأولياء النزاع عمن أقسموا عليه من الجماعة إلى غيره؟ وفي قول الميت : قتلني فلان وأناس معه، وأثبتت البينة اشراكهم]

قال مالك، وابن عبد الحكم، واصبغ : إذا وجبت^(١) في نفر القسامة فأتى^(٢) غيرهم فأقر بالقتل؛ فإنه يقتل المقر^(٣)، ويقسم الأولياء على واحد من هؤلاء ويقتلونه أيضاً^(٤).

وقال^(٥) ابن القاسم : لا يقتل إلا واحد، إمّا من هؤلاء بقسامة^(٦)، أو المقر، وقال مرة^(٧) : يقتل المقر أيضاً بقسامة. وقال مرة : بغير قسامة، ولكن بإقراره، وأنكر قوله بقسامة ابن المواز، واصبغ^(٨).

اختلاف قول ابن القاسم فمن يقتل للمقر أو غيره

وإذا أقسم الأولياء على واحد من جماعة ثم أرادوا أن يقسموا على غيره ويدعوا الأول؛ فليس ذلك لهم، وينظر فإن^(٩) كان تركهم الأول على أن الآخر صاحبهم وبرآة للأول^(١٠) فلا سبيل لهم أيضاً إلى قتل الأول^(١١)، وإن^(١٢) كان انتقلهم إلى الآخر غضب عليه وندامة في تركهم قتله ولم يبرءوا الأول؛ فلهم قتل

نزع الأولياء والنظر في سببه

(١) (وجبت) سقطت من ح. بل موضعها بياض أقل من مقدار كلمة.

(٢) في ح : (وأبأ).

(٣) (المقر). زيادة في ط.

(٤) النوادر ل ٦٠/ب.

(٥) في ح : (قال). وسقطت في ط.

(٦) في أ، هـ : (بقسامتها).

(٧) في أ، هـ : (والمقر قال مرة). وفي "ح" : (وأما من أقر وقال مرة). ونص النوادر ل ٦٠/ب :

(وقال ابن القاسم : لا يقتل إلا واحد إما المقر وإما أحد هؤلاء بالقسامة، وإذا قُتل المقر فقال ابن

القاسم مرة : يقتل بقسامة، وقال مرة : بغير قسامة). وهو كما حوته المصنف.

(٨) النوادر ل ٦٠/ب.

(٩) في أ، هـ : (وينتظر فإذا).

(١٠) في أ، هـ : (الأول).

(١١) من قوله : (على أن الآخر صاحبهم) تكرر في أ.

(١٢) في أ، هـ : (فإن).

الأول بقسامتهم^(١).

وإن قال : قتلني فلان وأناس^(٢) معه؛ فلهم قتل الرجل الذي سُمي بقسامة،
 وقوله : وأناس معه^(٣)، فإن أثبتهم^(٤) البيّنة أنهم ضربوه [معه]^(٥)، أقسموا
 على أيهم شأوا^(٦).

للأولياء القسامة
 على من ساء القتل
 وعلى من شأوا من
 أثبتهم البيّنة

(١) في ح : (بقسامة منهم). وانظر النص في العتبية ١٠/١٦، والنوادر ل ١/٦٠.

(٢) في ح : (وأبا من).

(٣) في ح : (وأبا من معه). وفي "ط" : (وأناس معهم).

(٤) في ح : (فإن يثبتهم).

(٥) في جميع النسخ (أنهم ضربوه معهم) هكذا. والصواب : (معه). كما أثبتناه، والسياق يدل

عليه. وفي النوادر ل ١/٦٠ : (أنهم ضربوه مع الذي سمى).

(٦) العتبية ٤٧٨/١٦، والنوادر ل ١/٦٠.

[الباب السابع عشر]

في العبد^(١) يُقْتَلُ أو يَقْتَل، والقسامة في ذلك^(٢)

[٦٩- فصل : في العبد يشهد على قتله رجل، أو يقول هو : دمي عند

فلان الحر]

قال ابن القاسم : ومن أقام شاهداً أن فلاناً قتل عبده عمداً أو خطأ حلف يميناً واحدة مع شاهده؛ لأنه مال، وغرم له القاتل قيمته^(٣).

قال^(٤) ابن المواز : ولم يختلف في هذا ابن القاسم، وأشهب، ويضرب القاتل^(٥) مئة ويحبس سنة.

قال محمد : واختلفا إذا قال العبد : دمي عند فلان الحر :

فقال أشهب : يحلف خمسين يميناً ويبرأ^(٦)، ويضرب مئة، ويحبس سنة، فإن نكل حلف سيد العبد يميناً واحدة^(٧) واستحق قيمة عبده [٢١٩/أ] مع ضرب مئة^(٨) وسجن عام.

وحجته في ذلك : أنه ممن يوجب القسامة بين الأحرار، ولو^(٩) أن

خلاف بين ابن
القاسم وأشهب وابن
اللاحثون في المسألة

(١) في ح : (في العمد).

(٢) (في ذلك). سقطت من ح.

(٣) المدونة ٦ / ٤٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠ ب.

(٤) سقطت من ط.

(٥) نهاية ل ٥٠ ب. هـ.

(٦) (ويرأ). سقطت من أ، ح.

(٧) في أ، هـ : (واحداً).

(٨) في ح : (ضربه مئة). وفي ط : (واستحق قيمة عبده مع شاهده وضرب القاتل مئة). والمثبت

موافق لما في النوادر ل ٥٥ ب.

(٩) في أ، هـ : (لو).

حرراً^(١) ادعاه على العبد لكانت فيه القسامة، وإنما تُرِكَت في هذا^(٢) لأنه عبد ولا قسامة في عبد، ورواه أشهب عن مالك.

وقال ابن القاسم : يحلف المدعى عليه يميناً واحدة، ولا قيمة عليه^(٣) ولا ضرب ولا سجن، فإن نكل غرم القيمة وضرب مئة^(٤) وسجن^(٥) سنة.

وقال ابن الماجشون : يحلف يميناً واحدة، فإن نكل ضُرب أدباً، وليس يضرب مائة ويسجن سنة إلا من ملكت إشاطة دمه^(٦) بقسامة أو غيرها^(٧).

[٧٠ - فصل : فيمن أقام شاهداً أن عبداً قتل عبده، وكيف لو كان جرحاً فترامى إلى النفس، أو الدعوى على حر]

قال في المدونة : ولو أقام^(٨) شاهداً أن عبد فلان قتل عبده عمداً؛ حلف يميناً واحدة أيضاً، وخير سيد القاتل بين أن يغرم قيمة المقتول أو يسلم عبده، فإن أسلمه لم يقتل؛ لأنه لا يقتل بشهادة^(٩) واحد، ولأنه لا قسامة في العبيد في عمد ولا خطأ، ولم أسمع أحداً من أهل العلم قال ذلك^(١٠).

محمد : قال أصبغ : وإن كان إنما نُزِي في^(١١) جرحه فمات، فإنه يحلف السيد يمينا، يمينا مع الشاهد على الجرح، ويمينا لمات منه، قاله ابن القاسم.

(١) في ط : (أن أحداً).

(٢) في ح : (هذه).

(٣) (عليه). سقطت من ح.

(٤) نهاية ل ٨٧ / ب. أ.

(٥) في ط : (وحس). وهنا نهاية ورقة ٩٨ ط.

(٦) في ح : (ديته).

(٧) النوادر ل ٥٥ / ب - ٥٥ / مكرر، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٦ / أ.

(٨) في ح : (قام).

(٩) في ح : (بشاهد).

(١٠) المدونة ٦ / ٤٢٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠ / ب.

(١١) في ح : (إنما تراقا). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق للفظ النوادر ل ٥٥ / أ مكرر.

قال ابن القاسم : فإن^(١) نكل السيد لم يحلف سيد الجارح إلا أن يحلف :
بأ لله ما أعلم^(٢).

ولو كان المدعى عليه حراً ضُرب في ذلك^(٣) مئة وسجن سنة.

وقال^(٤) أشهب : وكذلك العبد يجلد مئة ويحبس^(٥) سنة^(٦).

[٧١- فصل : في العبد يقتل الحر ويشهد بذلك شاهد ففيه القسامة]

ومن المدونة قال مالك : وإذا قتل العبد رجلاً حراً فأتى ولادة الحر بشاهد
على ذلك؛ فلهم أن يحلفوا خمسين يميناً ويستحقوا دم صاحبهم؛ فيقتلوا^(٧) العبد
إن شأوا أو يستحيوه، فإن قالوا : نحلف^(٨) يميناً واحدة ونأخذ العبد نستحيه^(٩)،
لم يكن لهم ذلك، إذ لا يستحق دم الحر إلا بينة عادلة، أو يحلفون خمسين يميناً
مع شاهدهم^(١٠).

(١) في أ، هـ : (وإن).

(٢) وفي النواذر ل ٥٥/أمكرر : (بأ لله ما علم). وقول المصنف : (بأ لله ما أعلم) أي : ما أعلم
أنه قتله. وقد تقدم نحوه في ص ٧٨٥ - ٧٨٦.

(٣) (في ذلك). سقطت من أ، هـ. و (في) سقط من "ح". والمثبت من "ط". وفي النواذر ل ٥٥/أ
مكرر : (مع ذلك).

(٤) في ط : (قال).

(٥) في ح : (يجلده مئة ويسجن).

(٦) النواذر ل ٥٥/أمكرر.

(٧) في ط : (ويقتلوا).

(٨) في أ، هـ : (يحلف).

(٩) في أ، ط، هـ : (ويأخذوا العبد نستحيه). وفي "ح" : (ونأخذوا العبد نستحيه). وفي تهذيب
المدونة ل ٢٤٠/ب : (ويأخذوا العبد فنستحيه). وفي شرح تهذيب المدونة ل ٣٨٦/أ : (
ونأخذ العبد فنستحيه). وهذا نص المدونة ٤٢٥/٦. وتكرر في "٣" قوله : (إن شأوا أو
يستحيوه، فإن قالوا : نحلف يميناً واحدة ونأخذ العبد).

(١٠) المدونة ٦/٤٢٤ - ٤٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/ب - ٢٤١/أ.

[الباب الثامن عشر]

فيمن^(١) قُتل بين الصفيين

[٧٢- فصل : في القسامة فيمن قتل بين الصفيين]

قال مالك رحمه الله: وليس فيمن^(٢) قتل بين الصفيين قسامة^(٣).

قال سحنون في العتبية^(٤) عن ابن القاسم : لا قسامة فيه وإن شهد شاهد على قتله أو على إقراره^(٥).

قال^(٦) محمد : رجع ابن القاسم عن هذا إلى أنه يقتل بالقسامة من ادعى عليه المقتول، وهو قول [٢١٩/ب] مالك، وأشهب، وابن عبد الحكم^(٧)، وأصبغ^(٨).

وكذلك إن شهد شاهد على قتله بعينه، وقد^(٩) قال مالك في الجماعة يقتلون فيكشفوا^(١٠) عن قتيل أو جريح لأيدري من فعل ذلك : أن فيه العقل

إذا اقتتل فرقتان
ضمنت كل فرقة ما
أصاب من الأخرى
وما أصيب من
غيرهما فعليهما

(١) في ح : (فيما).

(٢) في ح : (فيما).

(٣) المدونة ٤٢٥/٦، تهذيب المدونة ل ٢٤١/٢. وفي العتبية ٥١٨/١٥ قال : (تفسير قول مالك : لا قسامة فيمن قتل بين الصفيين. إنما ذلك إذا لم يكن بكلام من المقتول، ولا بشهادة شاهد، وكان بدعوى من ولادة المقتول بأن يقولوا : فلان قتله - لرجل من غير طائفته -، أو يقولوا : إنما جاء قتله من قبل هذه الطائفة التي قاتلوه . . .) وسأتي هذا قريباً عند المصنف.

(٤) (في العتبية). سقطت من ح.

(٥) العتبية ٥١٨/١٥.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في أ، هـ : (وأحب ابن عبد الحكم).

(٨) النوادر ل ٤٦/١، والبيان والتحصيل ٤٥٣/١٥، وعقد الجواهر ٢٨٧/٣.

(٩) (قد). في ح فقط.

(١٠) في أ، هـ : (يقتلون فيكشفون). وفي "ط" : (فيكشفون).

على الذين نازعوا أصحابه، فتضمن^(١) كل فرقة ما أصابت من الفرقة الأخرى، وإن كان القتل أو الجريح من غير الفريقين؛ فعقله على الفريقين جميعاً، ولاقسامة في ذلك ولاقود.

قال أشهب : وهذا إذا لم يثبت دمه عند أحد بعينه^(٢).

قال ابن القاسم : وقول مالك : لاقسامة في هذا، يعني بدعوى الأولياء : أن فلاناً قتله، وأما لو قال الميت : فلان قتلني، أو قام شاهد أن فلاناً قتله لكانت فيه القسامة^(٣).

[٧٣- فصل : في البيئة على قتل أو جريح بين الصفيين]

قال أشهب : وكذلك لو قام شاهدان^(٤) أن فلاناً قتله بين الصفيين^(٥) لقتل به^(٦).

قال ابن القاسم : وإن شهد [شاهدان]^(٧) أن فلاناً جرحه ثم مات بعد أيام من تلك الجراحة^(٨) ففيه القسامة^(٩).

(١) في أ، هـ : (فيضمن).

(٢) النوادر ل ٤٥/ب، وعقد الجواهر ٢٨٦/٣.

(٣) العتبية ١٥/٥١٨. وعقد الجواهر ٢٨٦/٣.

(٤) في أ، ح، هـ : (شاهد).

(٥) في ح : (الفريقين).

(٦) عقد الجواهر ٢٨٦/٣.

(٧) في جميع النسخ : (شاهد). بالإنفراد، وهو لا يتوافق مع ما تقدم في غير هذا الموضع من رأي ابن القاسم من أنه لا يقسم على الجرح إلا بشاهدين، وأيضاً النص مذكور في العتبية ١٦/٥١ وهو بالتنية ولفظه : (قال ابن القاسم فيمن قُتل بين الصفيين إذا شهد رجلان على رجل أنه جرح فلاناً ثم مات من تلك الجراحات بعد ذلك بأيام : فإن فيه القسامة). وكذلك النص في عقد الجواهر وهو بحرفه كما عند المصنف وهو بتنية "شاهد".

(٨) (الجراحة). سقطت من أ، هـ.

(٩) العتبية ١٦/٥١، وعقد الجواهر ٢٨٧/٣.

ابن وهب : قال مالك^(١) : في قوم قامت عليهم بينة أنهم شرعوا إلى رجل
فضربوه فافترقوا وبه موضحة لا يدري أيهم شحه : فإن العقل على جميعهم^(٢).
قال ابن القاسم : إن^(٣) أثبت^(٤) المجروح أن أحدهم جرحه؛ حلف واقتص
منه؛ لأنه يتهم أن يعرف الفاعل فينكره ليلزمهم العقل^(٥).

(١) (قال مالك). سقطت من ح.

(٢) النوادر ل ٤٣ / ب.

(٣) في ح : (فإن).

(٤) في أ، ح، هـ : (ثبت).

(٥) انظر النوادر ل ٤٣ / أ.

[الباب التاسع عشر]

في الحامل تقول : دمي عند فلان، والولد يقول : دمي عند أبي^(١)

[٧٤ - فصل : في المرأة تُضرب فتلقي جنيناً ميتاً، وتقول : دمي عند فلان، ففيها القسامة وفي الجنين الدية]

قال ابن القاسم : وإن ضربت امرأة فالقت جنيناً ميتاً، وقالت : دمي عند فلان؛ ففي المرأة القسامة، ولا شيء في الجنين إلا بيينة تثبت^(٢)؛ لأنه كجرح من جراحها، ولا قسامة في جرح، ولا يثبت^(٣) إلا بيينة أو بشاهد^(٤) عدل فيحلف ولاته معه^(٥) يميناً واحدة ويستحقون ديته^(٦).

يريد : يحلف^(٧) من يرث الغرة كل واحد منهم^(٨) يميناً أنه قتله^(٩)، ويستحقون الغرة في مال الضارب، وكذلك في كتاب محمد^(١٠).

(١) نهاية ل ٨٨ / أ. أ.

(٢) في أ، ح، هـ : (تثبت).

(٣) في ح : (تثبت).

(٤) في أ، هـ : (شاهد).

(٥) (معه). سقطت من ح.

(٦) المدونة ٦ / ٤٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٤١ / أ.

(٧) في ح : (ويحلف).

(٨) (منهم). سقطت من ح.

(٩) نهاية ورقة ٩٩ ط.

(١٠) النوار ل ٥٦ / ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٧ / أ.

[٧٥- فصل : في المرأة تُضرب فتُلقي جنيناً حياً، وقالت : دمي عند فلان،
أو قالت : دمي ودم فلانة عند فلان]

قال في المدونة : وإن قالت : دمي عند فلان فخرج جنينها حياً واستهل^(١)
صارحاً ثم مات ففي الأم^(٢) القسامة، ولاقسامة في الولد^(٣)؛ لأن المضروب
غيره^(٤).

قال^(٥) في كتاب^(٦) محمد : لأنها تجمر بشهادتها إلى نفسها^(٧) أو^(٨) إلى
زوجها إن كان أبوه أو إلى [أ/٢٢٠] إخوته إن كانوا ولدها^(٩).

قال فيه وفي المدونة : ولأنها لو قالت : قتلني وقتل فلاناً^(١٠) معي^(١١)؛ لم
يكن في فلان^(١٢) قسامة^(١٣).

يريد : في قول ابن القاسم^(١٤).

(١) في ط : (فاستهل).

(٢) (الأم). سقطت من ح.

(٣) المدونة ٦ / ٤٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٤١.

(٤) (غيره). سقطت من أ، هـ. وقال شارح تهذيب المدونة ل ٢/٣٨٧ : (زاد "م" في نقله : لأن

المضروب غيره). يعني أنه زاد على ما في تهذيب المدونة. والعبارة في النوار ل ٥٦/ب.

(٥) في ح : (وقال).

(٦) سقطت من أ، هـ.

(٧) في أ، هـ : (لا تجزيها شهادتها إلى نفسها). وفي ح : (لأنها تجمر بشهادتهما لنفسهما). وفي

"ط" : (لأنه يجمر بشهادتهما إلى نفسها). والمثبت موافق لما في النوار ل ٥٦/ب. و شرح

تهذيب المدونة ل ٢/٣٨٧. حيث نقل النص عن المصنف.

(٨) في ط : (و).

(٩) النوار ل ٥٦/ب، و شرح تهذيب المدونة ل ٢/٣٨٧.

(١٠) في ط : (فلانة).

(١١) في أ، هـ : (مع).

(١٢) في ط : (فلانة).

(١٣) المدونة ٦ / ٤٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٤١. والنوار ل ٥٦/ب.

(١٤) شرح تهذيب المدونة ل ٢/٣٨٧. والمعنى أن المرأة الواحدة ليست بلوث عند ابن القاسم. وهي لوث عند

أشهب. وقد تقدم هذا، وسيذكره المصنف قريباً. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٢/٣٨٧.

قال^(١) : وكذلك لو قالت : ضربني^(٢) فلان فألقت^(٣) جنيها^(٤) حياً فاستهل صارخاً ثم مات وعاشت الأم؛ لم يكن فيه قسامة.

ولو قالت وهي حية : قتل ابني، لم يقبل قولها، ولا قسامة في ابنها^(٥).

محمد : قال أشهب : إذا قالت امرأة : دمي ودم فلانة عند فلان عمداً أو خطأ، فالقسامة بذلك فيهما^(٦) في العمد والخطأ، يقسم^(٧) ولاية القائلة^(٨) في دمها بقولها، ويقسم^(٩) ولاية الأخرى بشهادتها^(١٠)؛ وكذلك لو لم تشهد إلا للأخرى فالقسامة تجب مع شهادتها^(١١) لأنها لو^(١٢).

محمد : ما لم تكن شهدت لمن يرثها؛ لأنها شاهدة^(١٣) هاهنا بخلاف قولها في دم نفسها^(١٤).

(١) سقطت من ح.

(٢) في ح : (قتلني).

(٣) في أ، هـ : (وألقت).

(٤) في ح : (جنيهاً).

(٥) المدونة ٦/ ٤٢٥، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/١.

(٦) في أ، هـ : (فيها).

(٧) في ح، ط : (يقسمون).

(٨) في أن هـ : (القائلة). وفي "ح" : (القاتل). وأصلحت في هامشها : (المقتولة).

(٩) في ح : (ويقسمون).

(١٠) في ط : (بشهادتهما).

(١١) قوله : (وكذلك لو لم تقسم إلا للأخرى فالقسامة تجب مع شهادتها). سقط من ح.

(١٢) النوادر ل ٥٦/ب. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٨٧/١.

(١٣) في ط : (شاهد).

(١٤) من قوله : (محمد : ما لم تكن شهدت لمن يرثها). سقط من ح. وانظر النص في النوادر ل

٥٦/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٧/١.

محمد : هذا قول أشهب، ومن يرى شهادة^(١) المرأة لوث توجب القسامة^(٢)، وخالفه ابن القاسم وابن عبد الحكم^(٣)، وأصبغ، ولم يوجبوها إلا بشهادة عدل على القتل^(٤).

قال ابن القاسم فيه وفي العتبية فيمن^(٥) قال^(٦) : قتلني فلان وقتل فلاناً معي : قبل قوله في نفسه وفي غيره، وأقسم ولاته^(٧) في نفسه وإن لم يكن عدلاً، ولا يقسم في غيره إلا أن يكون عدلاً.

يقبل قول القتل :
فلان قتلني وقتل
فلاناً معي ولا يقبل
: وقتل ابني معي

قال^(٨) : ولو قال : قتل^(٩) ابني^(١٠) معي؛ لم يقبل قوله في ابنه^(١١).

٧٦ - فصل [فيمن قال : دمي عند أبي، أو قال : ذبحني أو بقر بطني]

قال ابن القاسم : ومن قال : دمي عند أبي، أقسم على قوله، وكانت الدية في الخطأ على العاقلة، وإن قال : عمداً، أو لم^(١٢) يفسر عمداً من خطأ؛ أقسم على قوله، ولم يقد منه، وكانت الدية في مال الأب مغلظة^(١٣).

(١) (شهادة). سقطت من ح.

(٢) في أ، هـ : (يوجب فيه القسامة).

(٣) (وابن عبد الحكم). سقطت من ح.

(٤) النوادر ل ٥٦/ب.

(٥) في ط : (ومن).

(٦) نهاية ل ٥١/ب. هـ.

(٧) (ولاته). سقطت من أ، ط، هـ.

(٨) في ح فقط.

(٩) في ح : (قتلني).

(١٠) في أ، ح، هـ : (أبي).

(١١) في أ، ح، هـ : (أبيه). وانظر النص في العتبية ٤٢/١٦.

(١٢) في ط : (ولم).

(١٣) المدونة ٦/ ٤٢٥ - ٤٢٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/أ. إلا أن قوله : (أو لم يفسر عمداً من خطأ كانت الدية في مال الأب مغلظة) زيادة من المصنف على ما في المدونة وتهذيب المدونة.

وذكر ذلك شارح تهذيب المدونة ل ٣٨٧/ب.

قال في العتبية : ولو^(١) قال^(٢) : أضجعي أبي فذبحني أو بقر بطني، فإنه يقسم مع قوله، ويقتل الأب إن شاء الأولياء أو يعفون^(٣).

وقال أشهب : لا يقتل في العمد والد ولا والدته بالقسامة، ورأى ذلك مالا^(٤)، وقد رأى أهل العلم : أن يقتل عشرة بواحد، ولم يروا أن يقتل عشرة بواحد^(٥) في القسامة^(٦).

٧٧ - فصل [في بطلان دم من سمى الجاني عليه ثم رجع عنه إلى غيره]

ومن^(٧) غير المدونة ومن ضرب فسئل من بك؟، فقال^(٨) : فلان وفلان، ثم سئل^(٩) وخوف، فقال^(١٠) : بي^(١١) فلان وفلان غير الأولين، ولم^(١٢) يذكر تيرئة الأولين^(١٣)؛ فليس للورثة أن يقسموا على الأولين ولا على الآخرين^(١٤)، وقوله^(١٥) الآخر تكذيب للأول، وكالذي^(١٦) أبرأ الأولين وادعى [٢٢٠/ب]

(١) سقطت من أ، هـ.

(٢) تكررت في أ، هـ.

(٣) العتبية ٤٠/١٦. وانظر النوادر ل ٥٧/أ.

(٤) قوله : (ورأى ذلك مالا). سقطت من ط.

(٥) في ح : لواحد.

(٦) في أ : (في غير القسامة). وانظر النص في النوادر ل ٥٧/أ، وشرح تهذيب المتبونه ل ٣٨٧/ب.

(٧) في ح : (من).

(٨) في ح : (فيقول).

(٩) في ح : (يسأل).

(١٠) في أ : (وقال).

(١١) سقطت من ح، هـ.

(١٢) في ط : (ولا). وفي هـ : (وإن لا).

(١٣) تكرر بعد في ح قوله : (فليس للورثة). ومضروب عليها.

(١٤) في ح : (ولا الآخرين). وفي هـ : (والآخرين).

(١٥) في أ : (قال سحنون : لأن قوله). والمثبت كما في بقية النسخ، وموافق لما في العتبية ٢٦/١٦.

(١٦) في ح : (وكذلك الذي). وفي "ط" : (كالذي). بسقوط حرف الواو.

على آخرين^(١)، فلا^(٢) يقسم على الأولين ولا على^(٣) الآخرين^(٤).
 قال سحنون : وإن^(٥) قال : دمي عند فلان وفلان^(٦) ثم أبرأ^(٧) أحدهما
 فقد أبطل قوله في الآخر^(٨).

(١) في ح : (الآخرين).

(٢) في ح : (ولا).

(٣) (على). في ط فقط.

(٤) العتية ٢٥/١٦ - ٢٦. وانظر النوادر ل ١/٥٦.

(٥) في ح : (فإن).

(٦) (وفلان). سقطت من هـ. وقد تكرر فيها قوله : (قال سحنون : وإن قال دمي). وفي "ح" :

(فلان وفلان وفلان).

(٧) في ح، ط، هـ : (أبرأ).

(٨) النوادر ل ١/٥٦ - ب.

[الباب العشرون]

جامع القول في^(١) القصاص في النفس والجراح^(٢)، ومن قتل أو جرح جماعة،
والجماعة يجرحون أو يقتلون رجلاً^(٣).

[٧٨- فصل : في القصاص في النفس والجراح]

قال مالك رحمه الله : أحسن ما سمعت في قول الله سبحانه وتعالى :
﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾^(٤) أن القصاص بين الأنثى
كما هو بين الذكور، والحرة بالحرة كالحرة بالحر، والأمة بالأمة كالعبد بالعبد.
والقصاص^(٥) بين الرجال والنساء في النفس والجراح بقول^(٦) الله سبحانه
وتعالى : ﴿ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾^(٧) إلى قوله عز وجل : ﴿ وَالْجُرُوحُ
قِصَاصٌ ﴾^(٨) فيقتل الرجل المرأة وتقتل^(٩) المرأة بالرجل، وكذلك في الجراح
بينهما القصاص^(١٠)، ونفس الأمة بنفس العبد، وجرحها بجرحه^(١١).

(١) في هـ : (في الآخر) . ومضروب على (الآخر) .

(٢) نهاية ل ٨٨ / ب . أ .

(٣) في ح : (والجماعة يقتلون أو يجرحون رجلاً) .

(٤) الآية (١٧٨) من سورة البقرة .

(٥) في هـ : (والقصاص بالقصاص) . والكلمة الأخيرة مضروب عليها .

(٦) في ح : (لقول) .

(٧) في ط : (والنفس) . وهو خطأ .

(٨) الآية (٤٥) من سورة المائدة .

(٩) (وتقتل) . سقطت من الصلب في " ح " ولها خرجة في هامش وألحقت فيه .

(١٠) (القصاص) . سقطت من ح .

(١١) (وجرحها بجرحه) . سقطت من ح . وانظر النص في الموطأ ٢ / ٦٦٤ - ٦٦٥ . وانظر أيضا

النوادر ل ١٨ / ١ ، والاستذكار ٢٥ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، والمقدمات المهدات ٣ / ٢٨٣ .

وإذا قتل الصحيح [سقيماً] أجدم كان أو أبرص^(١) أو مقطوع اليدين والرجلين^(٢) عمداً؛ قُتل به، وإنما هي النفس بالنفس^(٣) لا يُنظر إلى نقص البدن وعيوبه^(٤).

٧٩ - فصل : [هل يُقتل الجاني بما قُتل به ؟]

قال : ومن قتل رجلاً بحجر قتل بحجر^(٥)، وإن خنقه فقتله قُتل به خنقاً، وإن كفه وطرحه في نهر فليُصنع به مثل ذلك.
قال مالك : يُقتل بمثل ما قُتل به^(٦).

قال في آخر الكتاب : وإن طرح^(٧) رجلاً في نهر ولم^(٨) يدر أنه لا يحسن العوم فمات؛ فإن كان على وجه العداوة والقتل^(٩) قتل به، وإن كان على غير ذلك ففيه الدية ولا يقتل به^(١٠).

م : يريد : وتكون الدية على العاقلة^(١١).

(١) العبارة كما في "ط"، وما بين المعرفين زيادة يقتضيها السياق وهي مثبتة في تهذيب المدونة. وفي "أ"، ح، هـ : (أجدماً كان أو أبرص). وفي "هـ" (أبرصاً). والعبارة في تهذيب المدونة ل ٢٤١/ب : (وإذا قتل الصحيح سقيماً أجدم كان أو أبرص).

(٢) نهاية ورقة ١٠٠ ط.

(٣) بالنفس). سقطت من ح.

(٤) في أ، هـ : (اليدين وعين به). وانظر النص في المدونة ٤٣٩/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/ب.

(٥) في أ : (يجرح). ومضروب عليها ثم أعيدت كتابتها خطأ (يجرح).

(٦) المدونة ٤٢٦/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/أ. وقال ابن رشد في البيان والتحصيل ٤٦٣/١٥ :

(وإذا يُقتل على مذهب مالك بمثل القتل التي قُتل بها من حجر أو عصا أو غيره من ثبت عليه

القتل بذلك، وأما من قُتل بقسامة فلا يُقتل إلا بالسيف. وبالله التوفيق).

(٧) (وإن طرح). تكرر في هـ.

(٨) في ح : (ولا).

(٩) في أ، ح، هـ : (والقتال). والثبت كما في "ط"، وموافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٤٧/ب.

(١٠) (به). ليس في أ، هـ. وانظر النص في المدونة ٤٥٦/٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٧/ب.

(١١) شرح تهذيب المدونة ل ٤٠٣/ب.

قال مالك : وإن قتله بعضاً قُتل بعضاً، وليس في هذا عدد، فإن ضربه عصاتين^(١) فمات منهما^(٢) فإن القاتل يضرب بالعصا^(٣) أبداً حتى يموت^(٤).

وقال عنه ابن نافع : ذلك^(٥) إذا كانت الضربة مُجهِزةً، فاما أن يضربه ضربات فلا.

وقال أيضاً : ذلك إلى الولي^(٦) يستقيد بالسيف أو بما قتل به^(٧).

وقال أشهب : إذا خيف ألا يموت من مثل ما^(٨) فعله به^(٩) أقيد منه بالسيف، وإن رجي ذلك فضرب ضربتين كما ضرب فلم يموت^(١٠) فإن رُجي إذا زيد^(١١) ضربة أو ضربتين أن يموت فعل ذلك به^(١٢).

من عيف أن لا يموت من مثل ما قتل به قتل بالسيف

(١) في أ : (عصاوين). وفي هـ : (عصاين). والمثبت كما في "ح، ط". وقال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٨٨/١ : (قوله : وإن ضربه عصاتين. كذا في الأمهات، وكذا نقله م — يعني المصنف، وفي التهذيب عصاوين، والصواب : عصوين). قلت : في نسخة التهذيب التي بين يدي (عصوين). وانظر المصباح المنير (مادة عصى) ٤١٤/٢ حيث قال : (العصا : مقصور مؤنثة، والتثنية عَصْرَانِ، والجمع : أعْصٍ، وعِصِيٌّ، على فعول، مثل أسد وأسود، والقياس أعصاء مثل سبب وأسباب لكنه لم ينقل).

(٢) نهاية ل ١/٥٢ هـ.

(٣) (بالعصا). سقطت من ح.

(٤) المدونة ٦/٤٢٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/١.

(٥) (ذلك). سقط من ح.

(٦) في أ، ح، هـ : (الوالي). وهذه لفظة النوادر ل ١/٣٣، والمثبت كما في "ط"، وموافق لما في العتية ١٥/٤٦١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٨/١.

(٧) العتية ١٥/٤٦١. وانظر النوادر ل ١/٣٣، وعقد الجواهر ٣/٢٤٩، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٨/١.

(٨) (ما). في "ط" فقط.

(٩) (به). في "ط" فقط.

(١٠) (فلم يموت). سقطت من ح.

(١١) في ح : (أومد). هكلاً رُسمت. ولعلها (أيد).

(١٢) النوادر ل ١/٣٣، وعقد الجواهر ٣/٢٥٠، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٨٨/١.

وقال^(١) عبد الملك : [أ/٢٢١] لا يقتل بالنبل^(٢) ولا بالرمي ولا بالحجارة^(٣)؛ لأنه لا يأتي على ترتيب القتل وحقيقته فهو من التعذيب^(٤)، ولا يقتل بالنار؛ لأنه من التعذيب، ويقتل بالعصا وبالحنق وبالحجر الذي يشدخ^(٥).
فإن^(٦) قطع يديه^(٧) ثم رجليه ثم ضرب عنقه؛ فإنه يقتل ولا يقطع يديه ولا رجليه^(٨).

م : يريد^(٩) : إلا أن يفعله على وجه العذاب والمثلة به^(١٠) فيصنع به كذلك، وإلا فالقتل يأتي على كل قصاص^(١١).

(١) في أ، ح، هـ : (قال).

(٢) في ح : (لا يقتل بالمثل ولا بالنبل). والمثبت كما في بقية النسخ، وموافق لنص النوادر ل/٣٣ ب (٣) هكذا في جميع النسخ : (ولا بالرمي ولا بالحجارة). وكذلك في شرح تهذيب المدونة ل/٣٨٨ أ نقلاً عن المصنف. والذي في النوادر ل/٣٣ ب، وعقد الجواهر ٢٥٠/٣ : (ولا بالرمي بالحجارة). وهو الصواب لأن العبارة : (لا يقتل بالنبل ولا بالرمي ولا بالحجارة) والنبل رمي، فيكون من قبيل التكرار. والله أعلم. وانظر المنتقى ١١٩/٧.
(٤) في ط : (العذاب).

(٥) في أ، هـ : (التي تشدخ). وفي "ح" : (التي تسلع). وهي صحيحة لأن السلعة الشجة والجمع سلعات مثل سجدة وسجدات، وسلعت الرأس أسلعة بفتحين شققتة ورجل مسلوخ أي مشقوق. انظر المصباح (مادة سلخ) ٢٨٥/١. وانظر نص المصنف في النوادر ل/٣٣ ب، والمنتقى ١١٩/٧، وعقد الجواهر ٢٥٠/٣، وشرح تهذيب المدونة ل/٣٨٨ أ. ومراده بالحجر الذي يشدخ أي الذي يكسر، قال في المصباح (مادة شدخ) ٣٠٧/١ : (شَدَخْتُ : رأسه "شدخاً" من باب "فَقَعَ" كسرته، وكل عظم أخوف إذا كسرته فقد "شدخته").

(٦) في أ، هـ : (وإن).

(٧) في ح : (يده).

(٨) في ح : (يده ولا رجليه). وفي ط : (رجليه ولا يديه). وانظر النص في المدونة ٤٢٦/٦، وتهذيب المدونة ل/٢٤١.

(٩) (يريد). سقطت من ط.

(١٠) في ح : (والمكر له). و (به). في ط فقط.

(١١) انظر شرح تهذيب المدونة ل/٣٨٨ أ. وقال في عقد الجواهر ٢٥٠/٣ : (قال القاضي أبو بكر : والصحيح من قول علمائنا أن الماثلة واجبة إلا أن تدخل في حد التعذيب فلتترك إلى السيف، قال : وإلى هنا ترجع جميع الأقوال، ثم مهما عدل المستحق إلى السيف من غيره مضي؛ لأنه أسهل).

وكذلك قال فيمن قطع أصابع رجل عمداً ثم قطع بقية كفه : فإنما عليه أن يقطع يده من الكف إلا أن يكون فعل ذلك به على وجه العذاب فيصنع به مثل ذلك^(١).

[٨٠ - فصل : من قطع طرفاً لجماعة ثم قتل آخر من غيرهم، أو قطع أصابع رجل ثم كف آخر]

قال مالك : وإن قطع يد رجل، وفقاً عين آخر، وقتل آخر؛ فالقتل يأتي على ذلك كله^(٢).

قال أشهب في المجموعة^(٣) : فإن عفا عن دمه فللمجروح قصاص جرحه^(٤).

قال ابن القاسم : ولو^(٥) قطع لرجل^(٦) أصبعين، ثم قطع لآخر كفاً فيها ثلاث أصابع؛ فليس لصاحب الكف غير^(٧) ثلاثة أحماس دية اليد^(٨)، ولصاحب الأصبعين القصاص بإصبعيه، ولو لم يقم صاحب الكف حتى اقتص منه^(٩) للأصبعين؛ كان^(١٠) لصاحب الثلاث^(١١) أصابع القصاص^(١٢).

لملكم فيمن قطع لرجل أصبعين ولا آخر كفاً به ثلاثة أصابع

(١) المدونة ٦ / ٤٥٥ - ٤٥٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٧/ب.

(٢) (كله). سقطت من ح. وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٣٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/ب.

(٣) (في المجموعة). من "ط" فقط.

(٤) انظر النوادر ل ٤٢ / ب.

(٥) في ح : (وإن).

(٦) في ح : (لرجلين).

(٧) في أ، هـ : (إلا).

(٨) في ح : (الدية). وفي "ط" : (الدية دية اليد).

(٩) (منه). سقطت من ح.

(١٠) في ح : (فكان).

(١١) في ح، ط : (الثلاثة).

(١٢) النوادر ل ٤٢/ب.

قال^(١) غيره مثله فيمن قطع كف رجل ثم قطع من آخر ذراعاً^(٢) بغير كف ثم اجتمعا على أن يقطعه من المرفق : فليس ذلك لهما؛ لأن صاحب الذراع لم يكن له قصاص يوم^(٣) قطعه، وإنما وجبت^(٤) له حكومة، ولو قطع الذراع بعد أن اقتص منه للكف^(٥)؛ فإن لصاحب الذراع القصاص^(٦).

الحكم فيمن قطع كف رجل وذراع آخر

ومن^(٧) المدونة : وإن شهد شاهد أنه قطع يد رجل خطأ ثم قتله بعد ذلك عمداً؛ فدية يده على العاقلة، ويقتل به القاتل، ويستحقون دية اليد يمين واحدة، ولا يستحقون النفس إلا بقسامة^(٨).

من قطع يد رجل خطأ وقتله عمداً ففي ذلك الدية والقتل

٨١ - فصل [في الجماعة يقتلون امرأة أو صبياً عمداً، والقتل وقطع الطرف غيلة]

وإذا اجتمع نفر على قتل امرأة، أو صبي أو صبغة عمداً؛ قُتلوا بذلك، وكذلك إن اجتمعوا على قتل عبد^(٩) أو ذمي قتل^(١٠) غيلة؛ قتلوا به^(١١)، وكذلك المحاربون^(١٢) يجتمعون على قتل أحد من [٢٢١/ب] ذكرنا، وقد قال عمر رضي الله عنه : "لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِه جَمِيعاً"^(١٣).

(١) في ح : (وقال).

(٢) (ذراعاً). مكررة في "ح". ومضروب على الأخيرة منهما.

(٣) في ح : (يوم).

(٤) في أ، هـ : (وجب).

(٥) في ح : (الكف).

(٦) النوادر ل ٤٢/ب.

(٧) نهاية ل ٨٩ / أ، أ.

(٨) المدونة ٦/ ٤٣٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/ب.

(٩) (عبد). سقطت من ط.

(١٠) في أ، هـ : (قتلوا).

(١١) المدونة ٦/ ٤٢٧، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/ب.

(١٢) في أ، ح، هـ : (المحاربين).

(١٣) تقدم تخريجه في أول كتاب المحاربين.

وإذا اغتالت المرأة رجلاً على مال فقتلته؛ حُكِمَ عليها بحكم المحارب^(١).

ومن قطع يد رجل أو فقا^(٢) عينه^(٣) على وجه الغيلة؛ فلا قصاص له^(٤) والحكم فيه إلى الإمام إلا أن يتوب قبل أن يُقدر^(٥) عليه فيكون عليه القصاص^(٦).

لاقصاص في جرح
الغيلة والأمر للإمام

ومن قُتل وليه^(٧) قتل غيلة فصالح فيه على الدية فذلك مردود، والحكم فيه إلى الإمام فإما أن يقتله أو يصلبه حياً^(٨) ثم يقتله على ما يرى من أشنع ذلك^(٩).

لا صلح في
قتل الغيلة

٨٢ - فصل [في القصاص بين الحر والعبد، والمسلم والكافر]

قال مالك : ولا يقتل الحر بالمملوك لقوله تعالى : ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾^(١٠).

قال : ولا يقتل المسلم بالكافر إذا قتله عمداً، ولا قصاص بينهما في جرح ولا نفس إلا أن يقتله قتل غيلة^(١١)، وإن^(١٢) قطع يديه ورجليه^(١٣) غيلة؛ فهذا يحكم فيه الإمام بحكم المحارب^(١٤).

قتل للمسلم للكافر أو
جرحه غيلة من الحرابة

(١) المدونة ٦ / ٤٢٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / أ.

(٢) في أ، هـ : (و فقا).

(٣) في أ، ط، هـ : (عينيه). والثبت كما في "ح"، وموافق لنص المدونة ٦ / ٤٢٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / أ.

(٤) نهاية ورقة ١٠١ ط.

(٥) في ط : (القدرة).

(٦) المدونة ٦ / ٤٢٩ - ٤٣٠، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / أ.

(٧) (وليه). سقطت من أ، هـ.

(٨) نهاية ل ٥٢ / ب. هـ.

(٩) في ط : (على أشنع ما يرى من ذلك). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٣٠، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / أ.

(١٠) من الآية (١٧٨) من سورة البقرة.

(١١) الموطأ ٢ / ٦٥٨، والمدونة ٦ / ٤٢٧، وتهذيب المدونة ل ٢٤١ / ب.

(١٢) في ط : (فإن).

(١٣) في ح : (يده ورجله).

(١٤) في أ، ط، هـ : (حكم عليه بحكم المحارب). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٢٧، وتهذيب

المدونة ل ٢٤١ / ب.

قال مالك : ويقتل الكافر بالمسلم^(١)، والعبد بالحر^(٢).

قال : وإذا جرح العبد حرّاً فأراد القصاص وترك العقل^(٣)؛ فليس له أن يقتص منه^(٤).

مختلف في قصاص الحر
من عبد في الجراح

وقال عبد العزيز^(٥)، وابن عبد الحكم : الحر مخير بين أن يقتص منه أو يأخذه بدية الجرح^(٦) إلا أن يفديه سيده^(٧).

قال مالك : وليس بين النصراني والعبد المسلم قصاص.

لا قصاص بين
النصراني والعبد للمسلم

قال سحنون : في^(٨) نفس ولا جرح^(٩).

قال مالك : ويُقتل اليهودي بالنصراني، والنصراني باليهودي، والجوسي بهما، ويقتلان به^(١٠).

جريان القصاص
بين غير المسلمين

(١) الرسالة لابن أبي زيد ص ٩١، والنوادر ل ١٨/ب، والمقدمات الممهّدات ٣/ ٢٨٠، وعقد الجواهر ٣/ ٢٣١، ٢٣٨.

(٢) الموطأ ٢/ ٦٦٥، والمدونة ٦/ ٣٦٤، وتهذيب المدونة ل ٢١٧/ب، وانظر الرسالة لابن أبي زيد ص ٩١، والنوادر ل ١٨/ب، والمقدمات الممهّدات ٣/ ٢٨٠، وعقد الجواهر ٣/ ٢٣٨.

(٣) (فأراد القصاص وترك العقل). سقطت من أ، ط، هـ.

(٤) الرسالة ٩١، والنوادر ل ١٨/ب، وعقد الجواهر ٣/ ٢٣٨.

(٥) في ح : (عمر بن عبد العزيز).

(٦) في ط : (الجراح).

(٧) في أ، ط، هـ : (يفديه به سيده). وانظر النوادر ل ١٨/ب، وعقد الجواهر ٣/ ٢٣٨، والذخيرة ١٢/ ٢٠٨.

(٨) في ط : (لا في).

(٩) النوادر ل ١٨/ب.

(١٠) في أ، هـ : (بهما). وانظر النص في النوادر ل ١٨/ب، وانظر أيضاً عقد الجواهر ٣/ ٢٣١، والذخيرة ١٢/ ٣١٨.

يُجَزَّرُ لِلْمُسْلِمِ بِقَتْلِ
الْكَافِرِ وَالْعَبْدِ وَعَلَيْهِ
الذِّمَّةُ فِي الذِّمِّيِّ

وإن قتل مسلم كافراً أو^(١) عبداً مسلماً عمداً؛ ضرب مئة وجبس عاماً^(٢)،
وإن قتل الذمي خطأ فديته على عاقلته، وكذلك إن كانوا جماعة^(٣) فالدية على
عواقلهم، وإن جرحه المسلم أو قطع يديه أو رجله أو قتله عمداً؛ فذلك كله في
ماله، ولا تحمل العاقلة من عمد المسلم في جنايته على^(٤) الذمي إلا المأمومة
والجائفة، وإنما استحسن مالك حمل العاقلة للمأمومة والجائفة، ولم يكن عنده
بالأمر البين.

قال ابن القاسم : وقد اجتمع^(٥) أمر الناس أن العاقلة لا تحمل العمد^(٦).
وفي كتاب الجنائيات ذكر القصاص بين العبيد^(٧).

٨٣ - فصل [في شهادة الواحد على المسلم بقتل نصراني عمداً]

محمد : ولو قام^(٨) شاهد بأن مسلماً قتل نصرانياً [٢/٢٢٢] عمداً فاختلف
قول مالك فيه : -

فالذي قال به أشهب وابن عبد الحكم : أن يحلف المشهود عليه خمسين
يميناً، قال أشهب : ويضرب مئة، ويحبس^(٩) سنة، حلف أو نكل.
والذي قال به ابن القاسم وعبد الملك : أن يحلف ورثة الذمي يميناً واحدة
كل واحد منهم ويأخذ^(١٠) ديته، ويضرب مئة ويحبس سنة^(١١).

(١) في ح : (و).

(٢) في ط : (سنة).

(٣) في ط : (جميعه).

(٤) في ح : (حطى). هكذا رُسمت.

(٥) في ح : (أجمع).

(٦) المدونة ٦/ ٤٢٧ - ٤٢٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤١/ب.

(٧) هذه العبارة مذكورة بنصها في تهذيب المدونة ل ٢٤١/ب.

(٨) في ح : (أقام).

(٩) في ح : (ويسجن).

(١٠) في ح : (وبأخذوا). والمثبت كما في "أ"، ط، هـ، وموافق لنص النوادر ل ٥٥/أ مكرر.

(١١) النوادر ل ٥٥/أ مكرر. وانظر ل ١٩/أ، والذخيرة ١٢/ ٣١٨ - ٣١٩.

محمد : وهذا أحب إلينا إن كان القتل بشاهد عدل، فأما بقول النصراني أو العبد : أن فلاناً قتلني فأحب إلي أن يحلف المدعى عليه خمسين يمينا ويرأ، ولا يجلد ولا يحبس بقول النصراني^(١).

ولو جرح نصراني^(٢) بشاهد فتزي في^(٣) جرحه فمات؛ فقال ابن عبد الحكم : يحلف ولاته يمينا واحدة ويستحقون الدية، لأنه لا^(٤) قسامة لهم، ولا يستقيم أن يحلف أنه مات من الجرح، فلم أجد بداً من أن أحلفهم أحب إلي من أعطيهم بلا^(٥) يمين، ولا قسامة في النصراني^(٦).

٨٤ - فصل [في النصراني يُجرح ثم يُسلم، والعبد يُجرح ثم يفتق؛ ويقول كل منهما : دمي عند فلان]

قال مالك : وإذا جرح النصراني أو العبد^(٧) المسلم^(٨) ثم أسلم^(٩) هذا وعق^(١٠)، هذا، وقال^(١١) كل واحد منهما^(١٢) : دمي عند فلان؛ فإن كان للنصراني أولياء مسلمون، أو للعبد أولياء أحرار؛ أقسموا مع قوله واستحقوا

(١) (بقول النصراني). سقطت من ط. وانظر النص في النوادر ل ٥٥/١ مكرر، والذخيرة ٣١٩/١٢.

(٢) في ح : (النصراني).

(٣) في ح : (فراقا).

(٤) (لا). ليس في أ، هـ.

(٥) في ط : (دون).

(٦) النوادر ل ٥٥/١ مكرر. وانظر النوادر ل ١٩/ب، والذخيرة ٣١٩/١٢.

(٧) في ح : (وإذا جرح حر مسلم نصراني أو عبد).

(٨) سقطت من ح.

(٩) في ح : (فأسلم).

(١٠) في ح : (أو عتق). وهنا نهاية ل ٨٩ / ب. أ.

(١١) في ح : (ثم تراقا جرحه فمات وقال).

(١٢) في ح : (منهم).

الدية في مال الجاني، ولا قود فيه^(١).

وقال^(٢) المغيرة في النصراني يقتل النصراني عمداً فلما خاف القتل أسلم :
فإنه يقتل وإن أسلم^(٣).

وقال عبد الملك : في العبد يجرع العبد ثم يعتق الجراح : فلسيد المجروح
أن يستقيده^(٤) منه^(٥) بعد العتق^(٦).

٨٥ - فصل [في القود من الجماعة للواحد، ومن قطع بضعة لحم من
رجل، والقود من اللطمة وضربة السوط]

قال في المدونة : وإذا قطع جماعة يد رجل عمداً؛ فله قطع ايديهم كلهم،
بمنزلة القتل، والعين كذلك.

ومن قطع يد رجل من نصف الساعد اقتص منه كذلك^(٧)، وإن قطع بضعة
من لحمه ففيها القصاص^(٨).

قال مالك : ولا^(٩) قود في اللطمة^(١٠).

قال ابن القاسم : وفي ضربة السوط القود.

قال سحنون وروى عن مالك : أنه لا قود فيه كاللطمة، وفيه الأدب^(١١).

(١) النوادر ل ١/٥٥ مكرر، والذخيرة ١٢ / ٣١٩.

(٢) في أ، ط، هـ : (قال).

(٣) النوادر ل ١/٢٠، والذخيرة ١٢ / ٣١٩.

(٤) نهاية ل ١/٥٣ أ. هـ.

(٥) في ح : (له).

(٦) النوادر ل ١/٢٣.

(٧) في ط : (اقتص منه من نصف الساعد). وفي تهذيب المدونة ل ١/٢٤١ : (اقتص منه).

(٨) المدونة ٦ / ٤٢٨ - ٤٢٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤١ ب.

(٩) في أ : (أو لا).

(١٠) نهاية ورقة ١٠٢ ط.

(١١) المدونة ٦ / ٤٢٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ أ.

وقد تقدم في كتاب الشهادات : إذا شهد صبيان على كبير^(١) قبل أن يفرقوا أنه جرح رجلاً أو قتله^(٢)؛ لم تجز شهادتهم، وإنما تجوز شهادتهم^(٣) فيما بينهم [٢٢٢/ب] فقط^(٤)، وهناك إيعاب هذا.

٨٦ - فصل : من جنى على جماعة جنابة واحدة فقام عليه أحدهم فلا شيء للباقي، وكذلك لو ذهب العضو المماثل من الجاني بأمر من الله تعالى [

ومن فحاً أعين جماعة اليمين^(٥) وقتاً بعد وقت ثم قاموا عليه فلتفقاً عينه لجميعهم، وكذلك اليد والرجل، كما لو قتل جماعة فإثماً عليه القتل، ولو قام أحدهم وهو أولهم أو^(٦) آخرهم؛ فله القصاص، ولا شيء لمن بقي، وكذلك لو قتل رجلاً عمداً، ثم قتل بعد ذلك رجلاً عمداً، فقتل بالأول؛ فلا شيء عليه لمن بقي، ولو قطع يمين رجل ثم ذهبت يد القاطع بأمر من الله عز وجل، أو سرق فقطعت يمينه؛ فلا شيء للمقطوعة يده^(٧).

٨٧ - فصل : في أقطع الكف اليمين يقطع يمين رجل صحيح من المرفق، وفي القصاص من الناقص بالتام وبالعكس [

وقال في أقطع الكف اليمين^(٨) يقطع يمين رجل صحيح من المرفق :

(١) في أ، ط، هـ : (صبي).

(٢) في ح : (على كبير أنه جرح رجلاً قبل أن يفرقوا أو قتله).

(٣) (وإنما تجوز شهادتهم). سقطت من ط.

(٤) المدونة ٦/ ٤٢٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢/أ. وانظر المدونة ٥/ ١٦٣.

(٥) في ط : (اليمين).

(٦) في ح : (و).

(٧) المدونة ٦/ ٤٣٠ - ٤٣١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢/أ.

(٨) في ط : (اليمين).

فالحنى^(١) عليه مخير في أخذ عقل يده^(٢)، وأما قطع اليد الناقصة من المرفق، ولا عقل له^(٣).

محمد : وقال أشهب : لا قصاص له، وإنما مثل ذلك القائم العين^(٤) يفقأ عين رجل صحيحة^(٥) فيرضى بالاستقادة فلا يكون ذلك له؛ لأنه مضار حين يرضى^(٦) بأخذ ماله ليس له بعرض مما^(٧) أصيب به^(٨)، وإنما له في ذلك الدية في مال الجاني، فإن لم يكن له مال اتبع به ديننا^(٩).

قال^(١٠) ابن القاسم : وكذلك من قطع يد رجل صحيح والقاطع قد ذهب من يده ثلاثة^(١١) أصابع؛ فلصاحب اليد أن يقتص من اليد الناقصة ولا عقل له، أو يأخذ العقل ولا قصاص له^(١٢).

وقال أشهب وعبد الملك : ليس له أن يستقيد إذا كان قاطعه مقطوعاً من يده أكثر من إصبع؛ لأن ذلك من وجه العذاب^(١٣).

وقد تقدم بعض هذا.

(١) في ح : (والحنى).

(٢) في ح : (أخذ العقل).

(٣) المدونة ٦ / ٤٣١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / ب.

(٤) يقصد به القائم العين بدون بصر.

(٥) في ح : (صحيح).

(٦) في ط : (رضي).

(٧) (في ط : (قيما). والكلمة غير واضحة في "٣".

(٨) (به). سقط من أ، هـ.

(٩) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٠ / أ. وانظر النواذر ل ٢٦ / ب، والبيان والتحصيل ١٠٦ / ١٦ - ١٠٧.

(١٠) في ح : (وقال).

(١١) في ط (ثلاث).

(١٢) في أ، ط، هـ : (لصاحب اليد أن يأخذ العقل أو يقتص من اليد الناقصة ولا عقل له). وانظر

النص في المدونة ٦ / ٤٣١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / أ.

(١٣) النواذر ل ٢٨ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٠ / أ. وانظر النواذر ل ١٩٠ / أ.

وإذا قطع أشل^(١) اليد اليمنى^(٢) يمين رجل صحيحة فليس له إلا العقل
ولا^(٣) قصاص له^(٤). تفصيل في المشلولة
يده يقطع صحيحة

محمد : وقال أشهب^(٥) : وذلك إذا ييست وبطلت؛ لأنها غير يد^(٦)،
وهذا من باب التعذيب^(٧) والضرر^(٨) وعليه العقل في ماله^(٩).

قال أشهب : قال مالك : وأما إن كان فيها منفعة إلا أن بها عيباً أو
شللاً^(١٠) بينا وهو ينتفع بها فرضي أن يستقيد منه^(١١) من هذه الناقصة وله فيها
استمتاع؛ فذلك له إن رضي؛ لأنها تُقطع في السرقة، وإن لم تكن فيها منفعة
فليس ذلك له^(١٢).

واليد^(١٣) الشلاء يقطعها رجل صحيح فلا قصاص منها^(١٤)، وكذلك الإصبع^(١٥).

قال أشهب^(١٦) : وكذلك إن كان أشل بعضها؛ لأنها^(١٧) لا يستطاع فيها

لاقصاص لليد
الشلاء إذا قطعها
صحيح وفيها العقل
في مال الجاني

(١) في أ، هـ : (أشد).

(٢) في أ، ح، هـ : (اليمين). وهي لفظة تهذيب المدونة ل ٢٤٢/ب.

(٣) في ح : (أو لا).

(٤) المدونة ٦/ ٤٣١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢/ب.

(٥) (وقال أشهب)، سقطت من هـ. وفي "ف" سقطت من الصلب وكتب في الهامش.

(٦) في هـ : (فرد). وصوبت في "أ" إلى "يد".

(٧) في ط : (العذاب). وفي هـ : (التعنيت). وهي كذلك في الصلب في "ف" وجعلت لها خرقة في الهامش.

وأصلحت إلى "التعذيب". و "التعنيت" هي لفظة شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٠/ب تقرأ عن المصنف.

(٨) في ط : (والصون).

(٩) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٠/ب. وانظر النوادر ل ٢٦/ب.

(١٠) في أ، هـ : (شلا).

(١١) (منه). في ح فقط.

(١٢) في أ، هـ : (له ذلك). وانظر النص في العتية ١٦/ ١٠٦، والنوادر ل ٢٦/ب، وشرح تهذيب المدونة ل

٣٩٠/ب.

(١٣) في أ : (أو اليد).

(١٤) في جميع النسخ (منها) والصواب (فيها). وهذا نص النوادر.

(١٥) النوادر ل ٢٦/ب.

(١٦) من قوله : (إن رضي؛ لأنها تُقطع في السرقة). سقطت من ح.

(١٧) في ط : (لأنه).

قود، لأننا نعطيهِ^(١) أكثر من حقهِ^(٢)، وإنما فيها العقل بقدر تمام الشلل^(٣) أو نقصه.

قال مالك : ويكون ذلك في مال الجاني^(٤).

قال مالك : ومن قطع أصابع كف منهن أصبعان شلاً [٢٢٣/أ] فعليه القصاص في الثلاث^(٥)، وله في الأصبعين حكومة وتكون^(٦) في مال الجاني، وإن كان ذلك خطأ وبلغ^(٧) ثلث الدية حملته عاقلته^(٨).

٨٨ - فصل : [في كيفية القود من الجراح من حيث التساوي وعدمه بين

عضو الجاني وعضو الجني عليه في القياس]

قال في المدونة : ومن شج رجلاً^(٩) موضحة فأخذت مابين قرنيه وهي لا تبلغ من الجاني إلا نصف رأسه، أو أخذت^(١٠) نصف رأس المشجوج وهي تبلغ من الجاني^(١١) مابين قرنيه؛ فإنما ينظر^(١٢) إلى قياس الجرح فيشق في^(١٣) رأس الجاني بقدره^(١٤).

(١) في ح، ط : (لأنك تعطيه).

(٢) في ح : (حقه).

(٣) نهاية ل ٥٣/ب. هـ.

(٤) النوادر ل ٢٦/ب.

(٥) في أ، هـ : (الثلاثة). وفي ط : (الثلث).

(٦) (وتكون). في ط فقط.

(٧) نهاية ل ٩٠ / أ. أ.

(٨) انظر النوادر ل ٢٧/أ.

(٩) (رجلاً). سقطت من ط.

(١٠) في أ، هـ : (وأخذت).

(١١) (من الجاني). سقطت من ط.

(١٢) يياض في أ، هـ موضع (ينظر).

(١٣) (في). سقط من ح.

(١٤) المدونة ٦ / ٤٣١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / ب.

وقال^(١) في غير المدونة : وإن^(٢) استوعب الرأس ولم يف بالقياس فلا شيء له غيره، ولا يتم له ذلك من الجهة^(٣)، وقاله ابن القاسم، وعبد الملك^(٤).

وقال أشهب : إذا أوضحه فأخذت ما بين قرنيه؛ فليؤخذ ما بين قرني الجاني كان أكثر في القياس أو أقل، وإن نصفاً فنصف. وقد^(٥) قال مالك فيمن قطع بعض إصبع^(٦) وإصبعه أطول من إصبع الجاني : فلا يقطع بقدره ولكن إن كان^(٧) قدر ثلث إصبعه قطع من إصبع الآخر ثلثه، وكذلك قصاص الأئمة^(٨).

قال في المدونة : وإن أوضحه من قرنه إلى قرنه في ضربة فهي^(٩) موضحة واحدة، وإن^(١٠) ضربه فأوضحه موضحتين؛ فله عقل موضحتين^(١١)، وما دون الموضحة^(١٢) في العمدة ففيه القصاص^(١٣).

المعتبر في المراح
القول لا الوسع

(١) في أ، ح، هـ : (قال).

(٢) في ط : (فإن).

(٣) في أ، هـ : (الجهة).

(٤) النوادر ل ٣٨/ب، وعقد الجواهر ٣/٢٤١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٠/أ.

(٥) (قد). ليس في أ، هـ.

(٦) في أ : (أصعب).

(٧) نهاية ورقة ١٠٣ ط.

(٨) العتبية مع شرحها ١٦/١٠٩، والنوادر ل ٣٨/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٠/أ.

(٩) في ح : (فهو فهي).

(١٠) في ح : (فإن).

(١١) المدونة ٦/٤٣٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢/ب.

(١٢) في ح : (الموضحتين).

(١٣) المدونة ٦/٤٣١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢/ب.

[الباب الواحد والعشرون]

في القاتل أو الجاني يُجنى عليه قبل أن يُقتص^(١) منه، أو يقتله الولي بغير أمر
السلطان، وفيمن يستقيد في الجراح والقتل

[٨٩ - فصل : في القاتل أو الجاني يُجنى عليه قبل أن يُقتص منه]

قال مالك رحمه الله : ومن قتل رجلاً عمداً، فعدا عليه أجنبي فقتله عمداً؛
فدمه لأولياء الأول، ويقال لأولياء المقتول الثاني : أرضوا أولياء الأول وشأنكم
بقاتل وليكم، في القتل أو العفو، فإن لم يرضوهم فلاولياء الأول قتله أو العفو
عنه^(٢)، ولهم أن لا^(٣) يرضوا بما بذلوا^(٤) لهم من الدية أو أكثر منها^(٥).

قال مالك : وإن قتل خطأ فديته لأولياء الأول^(٦).

قال : ومن قطع يد رجل عمداً ثم قطعت يد القاطع خطأ^(٧) فديتها
للمقطوع^(٨) الأول، وإن كان^(٩) عمداً فللأول أن يقتص من قاطع قاطعه^(١٠).

(١) في ط : (قبل القصاص).

(٢) من قوله : (فإن لم يرضوهم). سقط من ح.

(٣) في ح : (ألا).

(٤) في ط : (بُذل).

(٥) المدونة ٦ / ٤٣٢، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / ب.

(٦) التوازي ل ٤٠ / أ. وقال فيه : (واختلف قول مالك إذا قُتل هو خطأ فروى عنه ابن عبد الحكم : أن
لا شيء لأولياء للمقتول عمداً لو مات، والذي روى غيره من أصحابنا : أن الدية لأولياء للمقتول عمداً. قال
محمد : وهو أحب إليّ وعليه جميع أصحابه. وكذلك في المجموعة ولم يذكر رواية ابن عبد الحكم).

(٧) من قوله : (فديته لأولياء الأول). سقط من " ط ". ولعله انتقال نظر.

(٨) في ح : (على المقطوع).

(٩) في ح : (كانت).

(١٠) المدونة ٦ / ٤٣٢، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / ب.

قال أشهب في غير المدونة : إلا أن يرضيه قاطعه، ويلي هو القصاص لنفسه فذلك له^(١).

قال^(٢) : ومن فقا عين رجل فقا آخر عين الفاقىء ثم مات الفاقىء الثاني؛ فلا شيء للمفقو الأول^(٣).

ومن قطع يد رجل من المنكب ثم قُطعت^(٤) يد القاطع من الكف؛ فالأول غير [٢٢٣/ب] إن شاء قطع كف قاطع قاطعه، وإن شاء قطع من المنكب بقية يد^(٥) قاطعه^(٦).

قال في المدونة^(٧) : ومن قتل رجلاً عمداً، فحبس للقتل، فقا رجل عينه^(٨) أو جرحه في السجن عمداً أو خطأ؛ فله القود في العمد، والعقل في الخطأ، وله العفو في عمده، ولا^(٩) شيء لولاة المقتول في ذلك كله، وإنما لهم^(١٠) سلطان على من أذهب نفسه^(١١)، وكذلك لو حكم القاضي بقتله فأسلمه إليهم ليقتلوه فقطع رجل يده عمداً، فله القصاص بمنزلة ما وصفنا^(١٢).

ومن قتل وليك عمداً فقطعت يده؛ فله أن يقتص منك^(١٣)، ثم تقتله

من حتى على قاتل
فللقاتل قصاص في
العمد والدية في الخطأ
ولو كان الجاني ولي
المقتول

(١) النوادر ل ٤٠/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩١/أ.

(٢) سقطت من ح.

(٣) في ح : (فلا شيء للأول). وانظر النص في النوادر ل ٣٩/أ، وعقد الجواهر ٢٣٠/٣.

(٤) في أ، هـ : (قطع).

(٥) (يد). سقطت من ح.

(٦) النوادر ل ٤١/أ، وعقد الجواهر ٢٣٠/٣.

(٧) في ط : (ومن المدونة).

(٨) في أ، هـ : (عينه).

(٩) قوله : (عمده ولا) بياض في "ح" وقد كتب أمام البياض في الهامش (نقص).

(١٠) نهاية ل ٥٤/أ. هـ.

(١١) في ح : (بعينه).

(١٢) المدونة ٦/٤٣٢ - ٤٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢/ب.

(١٣) في أ، هـ : (منه).

بوليك، ولو قطعت يده أو فقأت عينه^(١) خطأ؛ حملت ذلك عاقلتك^(٢)، ويستقاد له ما لم يقد منه، وتحمل عاقلته ما أصاب من^(٣) الخطأ^(٤)، وما أصيب به من الخطأ حملته عاقلة^(٥) من أصابه^(٦).

[٩٠- فصل : في الولي يقتل القاتل بغير أمر السلطان، وفيمن يستقيد في الجراح والقتل، وفي خطأ الطبيب]

ومن وجب لهم الدم قَبْلَ رجل فقتلوه قبل أن ينتهوا به إلى الإمام؛ فلا شيء عليهم غير^(٧) الأدب^(٨)؛ لئلا يجزأ على الدماء.

ولا يُمكن الذي له القود في الجراح أن يقتص لنفسه ولكن^(٩) يقتص له من يعرف القصاص بأرفق ما يقدر عليه، وأجرة ذلك على من يقتص له^(١٠). وأما

(١) (عينه). سقطت من ح.

(٢) في أ، هـ : (عاقلته).

(٣) في أ، هـ : (في).

(٤) المدونة ٦ / ٤٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢ / ب.

(٥) في أ، ح، هـ : (عاقلته).

(٦) نهاية ل ٩٠ / ب. أ. وانظر العبارة في المدونة ٦ / ٤٣٣. ولم ترد في تهذيب المدونة بل اقتصر

على قوله : (وتحمل عاقلته ما أصاب من الخطأ). وقال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩١ / ب

بعد أن ذكر ما اقتصر عليه صاحب التهذيب : (زاد في الأمهات : وما أصيب به من الخطأ

حملته عاقلة من أصابه).

(٧) في ط : (سوى).

(٨) المدونة ٦ / ٤٣٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ / أ. وانظر النوادر ل ٣٩ / أ، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٨.

وقال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٦ / ب : (معنى قوله : " وجب لهم " : ثبت بينة. وقوله :

" قبل أن ينتهوا به إلى الإمام " : أي قبل إنفاذ الحكم؛ لأنه لا يجب لهم إلا بثبات البينة عند الإمام.

انظر إن قتلوه بعد إن شهدت البينة لهم عليه بالقتل وقبل الإعذار فإنه إن جرح الشهود البين

شهدوا له بالقتل فإنهم يُقتلون وإن لم يُجرحوا أدبوا. قاله ابن الماحشون في الواضحة).

(٩) في ح : (لكن).

(١٠) (له). سقط من ح.

في القتل فإنه يدفع إلى ولي المقتول فيقتله ويُنهى عن العبث عليه^(١).

وقال^(٢) أشهب : النفس^(٣) والجراح لا يليه بنفسه^(٤) خوفاً أن يتعدى^(٥).

وفي كتاب الجراح من هذا قال ابن القاسم : وإن أخطأ الطبيب فزاد في الجرح فذلك على عاقلته إن بلغ ثلث الدية، وإن اقتصر له من موضحة^(٦) أقل من حقه، أو من أصبع فأبقى أثملاً؛ فإنه لا يعاد^(٧) عليه القصاص^(٨).

(١) المدونة ٦ / ٣١٤ - ٣١٥، ٤٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢٣١ / أ.

(٢) في ح : (قال).

(٣) في ح : (في النفس). والليت كما في "أ، ط، هـ"، وموافق لما في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩١ / ب حيث نقله عن المصنف.

(٤) في ط : (لنفسه).

(٥) النوادر ل ٣٧ / أ، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤٨، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٤٣ / ب، ٣٩١ / ب.

(٦) في ح : (موضحته).

(٧) في ط : (فإنه يعاد).

(٨) النوادر ل ٣٧ / ب، وعقد الجواهر ٣ / ٢٤١.

[الباب الثاني والعشرون]

فيمين سقى رجلاً سماً^(١) أو سيكراناً فمات منه

[٩١ - فصل : في القود من ساقى السّم، والقسامة على قول المسموم أو

بشاهد واحد]

قال ابن القاسم : ومن سقى رجلاً سماً^(٢) فقتله؛ فإنه يقتل به^(٣) بقدر ما يرى الإمام^(٤).

(١) في ح : (سمي).

(٢) في ح : (سمي).

(٣) (به) . سقط من أ، هـ.

(٤) المدونة ٦/ ٤٣٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢/ب. وقال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩١/ب : (قال بعض الشيوخ : قوله : "أيقتل به عند مالك؟" أي يقتل بالرجل. وحكي ذلك عن أبي محمد في نوادره. وقوله : على قدر ما يرى الإمام : أي بالسيف إن رأى ذلك أو بالسم إن رأى ذلك. وقال بعضهم : الضمير في قوله : أيقتل به؟ عائد على السم معناه : أيقتل بالسم؟ وقوله : "على قدر ما يرى الإمام"، يعني بالنظر إلى قلة السم وكثرته؛ لأن من الناس من يسرع موته باليسر من السم فلا يكثر منه ومنهم من لا يموت إلا بالكثير منه فيكثر منه). وقال ابن رشد في البيان والتحصيل ٦٢/١٦ : (نص قوله في المدونة أنه يقاد منه بالسم إذا قتله بالسم، وقد تناول ابن أبي زيد هذه المسألة وتأولها على غير ظاهرها، يعني يوجب القود بغير السم، وهو من التأويل البعيد، وكذلك حمل أصبغ قول مالك في الواضحة على غير ظاهره لأنه حكى عنه أنه قال : "يقتل من سقى السم"، فقال هو : غير أنه لا يقاد من ساقى السم بالسم ولا من حرق رجلاً بالنار لم يقتل بالنار؛ لأنهما من المثل ولكن يقتل بالسيف، فقول أصبغ خلاف لقول ابن القاسم وروايته عن مالك في القود بالنار والسم؛ لأنه إذا قيد على مذهب مالك من القاتل بالسم بالسم فأحرى أن يقاد من القاتل بالنار بالنار). قال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٢/أ : (وقد استدلل بعض الشيوخ أنه يقتل بالسم بقول مالك فيما تقدم : "يقتل بمثل ما قتل به"). وانظر قوله هذا في المدونة ٦/ ٤٢٦. وهذا هو نصه في المدونة الذي - والله أعلم - أراد ابن رشد كلامه آنفاً في البيان والتحصيل. وانظر قول ابن أبي زيد في كتابه النوادر ل ٥٨/أ.

قال ابن حبيب : إذا قال^(١) الرجل : فلان سقاني سماً^(٢) وقد تقياً منه أو لم يتقياً فمات منه؛ ففيه القسامة، ولا يقاد من ساقى السم بالسم، بخلاف العصا والخنق^(٣)، ولا يقاد من حرق النار بالنار^(٤)، ألا ترى أنه لا يقاتل العدو بها، وكذلك لو شهد شاهد^(٥) أن فلاناً سقاه^(٦) سماً^(٧) فمات؛ كانت فيه القسامة^(٨).

قال فيه وفي المدونة : والذين يسقون [أ/٢٢٤] الناس السيكران فيموتون منه^(٩)، ويأخذون أموالهم فهم بمنزلة المحاربين^(١٠).

ساقى السيكران
محارب

قال في كتاب ابن حبيب : ولو قالوا : لم نرد^(١١) قتلهم؛ لم يصدقوا، كما لا يصدق الضارب بالعصا، وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم اليهودية التي سمّت^(١٢) له الشاة، فمات منها^(١٣) ابن معرور^(١٤)، وهو بشر يمين

عمر الشاة التي
سمتها اليهودية

(١) نهاية ورقة ١٠٤ ط.

(٢) سماً. سقطت من ح.

(٣) في أ، هـ : (الحلق). وفي "ط" : (الخنق والعصا).

(٤) (بالنار). سقطت من أ، هـ.

(٥) (شاهد). سقطت من ح.

(٦) في أ، هـ : (أسقاه).

(٧) سقطت من ح.

(٨) النوادر ل ٥٨/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ١٩٢/أ، ب.

(٩) قال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٢/ب : (قوله : "فيموتون منه" هذا ليس بشرط في هذا الحكم).

(١٠) في أ، ح، هـ : (ويأخذون أموالهم كالمحاربين). وهي لفظة تهذيب المدونة ل ٢٤٣/أ. وانظر النص في المدونة ٦/٤٣٣ - ٤٣٤، ٣٠٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٢/ب - ٢٤٣/أ. والنوادر ل ٥٧/ب.

(١١) في أ : (يريد). وفي "ح" : (يريدوا). وفي "هـ" : (يريدا).

(١٢) في ح : (أسمت).

(١٣) (منها). سقطت من ح.

(١٤) في ح : (ابن معرور). وانظر النص في النوادر ل ٥٧/ب.

والحديث أخرجه أبو داود في سنته في كتاب الديات، باب : فيمن سقى رجلاً سماً أو أطعمه فمات، أيقاد منه؟ ٥٢٦/٢. عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن رسول الله صلى الله

البراء^(١) بن معرور^(٢).

٩٢ - فصل : في المرأة تضع السّم لزوجها في طعامه، والشهادة على

قوله : أن زوجته وخالتها فعلاً ذلك، والقسامة فيه]

قال اصيغ فيمن قرّبت إليه امرأته طعاماً فأكله فتقياً^(٣) مكانه أمعاه فلما أيقن بالموت من ساعته : أشهد أن به^(٤) امرأته وخالتها فلانة ثم مات^(٥)، فأقرت امرأته أن ذلك الطعام إنما أتناها به خالتها هذه؛ قال : ففي ذلك القسامة^(٦).

عليه وسلم. قال المنذري في مختصر السنن ٣٠٩/٦ : (هذا مرسل. قال البيهقي : ورويناه عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة). وهذا عند البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب الجنائيات، باب من سقى رجلاً سماً ٤٦/٨. وقد أخرج البغاري رحمه الله الخير لكن ليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلها وذلك في غير موضع من الصحيح من ذلك كتاب الحبة، باب قبول هدية المشركين. الصحيح مع الفتح ٢٣٠/٥. كما أخرج ذلك أبو داود في الباب السابق، والبيهقي في السنن الكبرى في الموضع السابق. عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وقال البيهقي في السنن الكبرى ٤٧/٦ : (اختلفت الروايات في قتلها، ورواية أنس بن مالك أصحها، ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم في الابتداء لم يُعاقبها حين لم يمّت أحد من أصحابه مما أكل فلما مات بشر بن البراء أمر بقتلها فأدى كل واحد من الرواة ما شاهد. والله أعلم).

(١) (ابن البراء). سقطت من أ، هـ.

(٢) هو : بشر بن البراء بن معرور بن صخر بن الخنساء بن سنان الأنصاري الخزرجي السلمي المدني، من أشراف قومه، شهد العقبة مع أبيه، وشهد بدرًا وهو من كبار البدرين، وشهد المشاهد بعدها، توفي رضي الله عنه بعد فتح حجير من الشاة المسمومة سنة سبع للهجرة النبوية. قيل مات في الحال وقيل لزمه وجعه حتى مات بعد سنة. له ترجمة في الإصابة ١٥٤/١، وتهذيب الأسماء واللغات ١٣٣/١، وسير أعلام النبلاء ٢٦٩/١.

(٣) في هـ : (فقاء).

(٤) أي : أن الذي فعل به ذلك.

(٥) (ثم مات). سقطت من ح.

(٦) النواذر ل ٥٧/ب، وشرح تهذيب المبتوت ل ٣٩٢/ب.

وقوله : امرأتي وحالتها يكفي، وإن لم يقل : منه أموت^(١)، كما يكتفى بذلك في الجرح، وضربة السيف والعصا، وإن لم يقل منه أموت^(٢)، وكما يكتفى بقوله : فلان قتلني، وإن لم يكن به أثر جرح ولا ضرب ولا وصف ضرباً، فيقسم على قوله ويقتل^(٣) به^(٤)، وقاله مالك وجميع أصحابه في العمد والخطأ يقسم^(٥) ولاته لفلان ضربه ومن ضربه مات إن سمى ضرباً، أو أن فلاناً قتله إن سمى قتلاً، ولا يحتاج إلى كشف كيف قتله، أو^(٦) كيف ضربه^(٧). فإذا ثبت قول الذي تقياً أمعاه بشاهدين فليقسم ولاته على إحدى^(٨) المرأتين وتقتل، ولا ينفع المرأة قولها : خالتي أتتني به، وتضرب الأخرى مئة سوط^(٩) وتحبس^(١٠) سنة^(١١).

(١) في أ : (منها موتاً).

(٢) من قوله : (كما يكتفى بذلك في الجرح). سقط من "ط".

(٣) في أ، هـ : (فيقتل).

(٤) في ح : (منه).

(٥) الكلمة مكررة في "هـ". وهنا نهاية ل ٥٤/ب . هـ.

(٦) في أ، هـ : (و).

(٧) النوادر ل ٥٧/ب. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٢/ب.

(٨) في أ، هـ : (أخذ).

(٩) (سوط). في ط فقط.

(١٠) في ح : (تسجن).

(١١) النوادر ل ٥٨/أ.

[الباب الثالث والعشرون]

فيمن^(١) صالح من جرح^(٢) أو عفا ثم مات منه

وفيمن ضرب فمات^(٣) مكانه، أو عاش ثم مات، أو أنقذ مقاتله

[٩٣- فصل : في القسامة فيمن صالح من جرح أو عفا ثم مات منه]

قال مالك رحمه الله : ومن صالح من موضحة خطأ على شيء أخذته^(٤)، ثم نزي فيها فمات^(٥)، فليقسم ولاته أنه مات^(٦) منها، ويستحقون الدية على العاقلة، ويرجع الجاني فيما دفع، ويكون في العقل كرجل من قومه، وإن قطع يده عمداً فعفا عنه، ثم مات منها، فلأوليائه القصاص في النفس بقسامة، إن كان عفوه عن اليد لاعتن النفس، وللمقتول أن يعفو عن^(٧) قاتله عمداً، وكذلك في الخطأ إن حمل ذلك الثلث^(٨).

(١) في ط : (ومن).

(٢) في ح، ط : (جراح).

(٣) في ط : (فمات).

(٤) في هـ : (يأخذه).

(٥) (فمات). سقطت من ط. وهنا نهاية ل ٩١ / أ. وقال شارح تهذيب المدونة ل ٣٩٢ / ب :

(قوله : ثم نزي فيها فمات : أي سال دمه).

(٦) في ح : (أنه إذا مات).

(٧) في أ، هـ : (على).

(٨) المدونة ٦ / ٤٣٤، ٣٧٢ / ٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٣ / أ.

٩٤ - فصل [فيمن شرب فمات مكانه، أو عاش ثم مات، أو أنفذ مقاتله]

ومن شرب فمات تحت الضرب أو بقي مغموراً^(١) لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم يفق حتى مات؛ فلا قسامة فيه، وإن أكل أو شرب أو عاش^(٢) حياة تعرف، ثم مات بعد ذلك^(٣)، ففيه القسامة في العمد والخطأ، إذ لعله مات من أمر عرض له غير ذلك، وكذلك إن قطع [٢٢٤/ب] فتحذه فعاش يومه، فأكل^(٤) وشرب ثم مات آخر النهار؛ ففيه القسامة^(٥)، وأما إن شقت حشوته^(٦) فتكلم وأكل وعاش يومين أو ثلاثة؛ فإنه يقتل قاتله بغير قسامة إذا كان قد أنفذ مقاتله، ألا ترى أن الشاة إذا عرق السبع بطنها فشق أمعاءها ونثرها^(٧) أنها^(٨) لا تأكل؛ لأنها غير ذكية، وهي لا تحيا بحال^(٩).

(١) في أ، هـ : (مغموراً). قال في شرح تهذيب المدونة ل ١/٣٩٣ : (المغمور : الذي ذهب عقله من إغماء أو مرض). وفي اللسان (مادة غمر) ٢٩/٥ قال : (الغمرة : الشدة. وغمرة كل شيء : مُنْهَمَكَةً وشدته كغمرة الهمّ والموت ونحوهما). فإذا المراد بها : الغيوبة.

(٢) في ط : (أكل وشرب وعاش).

(٣) من قوله : (فلا قسامة فيه وإن أكل). سقط من ح.

(٤) في ح : (وأكل). والمثبت كما في بقية النسخ، وموافق لنص التهذيب ١/٢٤٣.

(٥) من قوله : (في العمد والخطأ إذ لعله مات من أمر عرض له غير ذلك). تكرر في "ح".

(٦) قال في شرح تهذيب المدونة ل ١/٣٩٣ : (قوله : "وأما إن شقت حشوته" في الأمهات : "جوفه" وظاهر نقل أبي سعيد - يعني الرادعي في التهذيب - مخالف للأمهات، وإلا أن يقال : معنى شُقت حشوته أي شُق عن حشوته؛ لأن شق الحشوة مقتل وليس شق الجوف بمقتل؛ لأنه قد يُخاط جوفه ويبرأ). قلت : إن كان الشارح ذكر ذلك لمخالفة النقل الحر في لما في الأمهات فصحيح، وأما إذا كان لبيان المقتل من غيره فالنقل موافق لما جاء في المدونة ٤٣٤/٦ حيث قال ابن القاسم رحمه الله : (. . . وأما ما ذكرت من شق الجوف فإني لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنني أرى إن كان قد أنفذ مقاتله حتى يعلم أنه لا يعيش من مثل هذا وإنما حياته إنما هي خروج نفسه فلا أرى في مثل هذا وما أشبهه قسامة).

(٧) في ط، هـ : (ونثره).

(٨) في ط : (فانها).

(٩) المدونة ٦/٤٣٤ - ٤٣٥، وتهذيب المدونة ل ١/٢٤٣.

[٩٥- فصل : من ضُرب وبه أثر جراح فقال : فلان وفلان قاتلاني، ومن جُرح ثم ضربته دابة، أو وقع من فوق جدار، أو طرحه إنسان من على ظهر بيت فمات]

ومن سماع ابن القاسم : وعن^(١) كان بينه وبين رجل قتال^(٢)، فأتى وبه أثر^(٣) ضرب [و]^(٤) جراح، فقال : فلان وفلان قاتلاني^(٥)، وعملا^(٦) بي هذا^(٧)، وقد أثرت فيهما في مواضع^(٨) ذكرها، قال : يسجنان حتى يكشف أمرهما، والصلح في مثل هذا أحب إلي^(٩).

وروى عيسى^(١٠) عن ابن القاسم^(١١) فيمن جُرح ثم ضربته دابة فمات^(١٢) فلا يُدرى من أي ذلك مات، قال : نصف الدية على عاقلة الجراح قبل القسامة. قال : وكيف يقسم في^(١٣) نصف دية^(١٤)؟

وقال^(١٥) في المجموعة : إذا جرحه رجل ثم ضربته دابة، أو وقع من فوق

(١) في ط : (وعلى من).

(٢) في ح : (مال).

(٣) (أثر). سقطت من الصلب في "ط" وجعلت لها خرجة في الهامش وكتبت فيه وصححت.

(٤) الحرف ساقط من جميع النسخ، وهو مذكور في نص العتبية.

(٥) في ح : (قاتلاني).

(٦) في أ، هـ : (وعمل).

(٧) موضع اسم الإشارة بياض في "ط".

(٨) في أ، هـ : (موضع).

(٩) العتبية مع شرحها ٤٥٢/١٥ - ٤٥٣.

(١٠) في هـ : (وروى حم). والظاهر أنها كذلك في "أ" ثم جرى تعديلها إلى (عيسى).

(١١) نهاية ورقة ١٠٥ ط.

(١٢) (فمات). سقطت من ح.

(١٣) في ح : (على).

(١٤) في أ، هـ : (ديته). وانظر النص في العتبية ١٥ / ٤٨٧، والنوادر ل ٥٧/ب.

(١٥) في ح : (قال).

جدار فأصابته جراح أخرى ثم مات، فلا يُدرى من^(١) أي ذلك مات؛ فلهم أن يقسموا لمات من جرح الجراح، وهو كمرض المجروح بعد الجرح، وقد قال مالك : إذا مرض المجروح فمات فليقسموا لمات من ضربه، في الخطأ والعمد^(٢).

قال ابن المواز : ولو كان اثماً طرحه إنسان من على ظهر البيت بعد جرح الأول أقسموا على أيهم شأوا، على الجراح^(٣) أو الطارح وقتلوه، وضرب الآخر مئة وسجن سنة^(٤).

(١) في هـ : (أمن).

(٢) النوادر ل ٥٧/ب، والبيان والتحصيل ١٥ / ٤٨٨.

(٣) في أ : (الجراح).

(٤) في أ، هـ : (عاماً). وهنا نهاية ل ١/٥٥. هـ. وانظر النص في النوادر ل ٥٧/ب.

[الباب الرابع والعشرون]

في عفو الأولياء، وقتلهم، واختلافهم في ذلك،

ومن أولى به، وتعديهم فيه

[٩٦- فصل : في عفو الأولياء، وقتلهم، واختلافهم في ذلك، ومن أولى

[به

قال مالك رحمه الله : وإذا قتل جماعة رجلاً عمداً، فلولي قتل من أحب منهم، والعفو عن أحب والصلح مع من أحب^(١)، ولو عفا المقتول عن^(٢) أحدهم كان للورثة قتل من بقي^(٣).

قال ابن القاسم : أولى^(٤) الأولياء الولد^(٥) الذكور، ولاحق للأب أو الجدة^(٦) معهم في عفو ولا قيام، وإن^(٧) كان مع الأب أو^(٨) الجدة بنات فلا عفو لمن إلا به، ولا له إلا بهن^(٩)، فإن لم يكن إلا أب وأم فلا حق للأم مع الأب في عفو ولا قيام، وكذلك إن كان مع الأب [٢٢٥/أ] أخوة وأخوات فلا حق لهم

(١) في أ، هـ : (أو العفو أو الصلح فيمن أحب) . وفي ح : (والعفو والصلح فيمن أحب) . وفي التهذيب : (والعفو والصلح فيمن أحب) .

(٢) في ح : (على) .

(٣) المئونة ٦ / ٤٣٥ ، وتهذيب المئونة ل ٢٤٣ / أ .

(٤) في ح : (إلا) .

(٥) (الولد) . سقطت من أ، هـ .

(٦) في ح : (للجد ٩ .

(٧) في أ : (إن) .

(٨) في أ، هـ : (و) .

(٩) في ح : (لمن) .

معه في عفو ولا قيام، وأما الأم والأخوة فلا عفو لهم إلا بها ولا لها إلا بهم^(١). وإذا كان له أم وأخوات وعصبة؛ فإن اجتمعت العصبة والأم على العفو جاز على الأخوات، وإن عفا العصبة والأخوات فللأم القيام بالدم^(٢)، وأما الأم والبنات والعصبة؛ فإن عفا^(٣) البنات والعصبة جاز على الأم، وإن عفت الأم والعصبة لم يجوز إلا بعفو البنات؛ لأنهن^(٤) أقرب^(٥).

ومن قُتل^(٦) عمداً وله أخوة وجد، فمن عفا من الأخوة أو^(٧) الجد جاز^(٨) عفو^(٩).

وقال^(١٠) أشهب : ليس للجد معهم عفو ولا قيام، ولا مع بني الأخ^(١١)، كالولاء يجب^(١٢) بالعدد^(١٣).

قال^(١٤) ابن القاسم : وليس للأخوة للأم في العفو في الدم نصيب^(١٥).

قال عبد الملك^(١٦) : وإذا قُتل رجل وله ابن عبد فعتق بعد القتل فلا

من قُتل وله ابن
عبد عتق بعد القتل

(١) النوادر ل ٤٩ / أ.

(٢) بالدم. سقطت من ح.

(٣) في ح : (عفت).

(٤) في أ، هـ : (لأن من).

(٥) النوادر ل ٥٠ / ب. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٤ / ب - ٣٩٥ / أ.

(٦) في أ، هـ : (قتله).

(٧) في أ، هـ : (والجد).

(٨) نهاية ل ٩١ / ب. أ.

(٩) المدونة ٦ / ٤٣٥، وتهذيب المدونة ل ٢٤٣ / ب.

(١٠) في ح : (قال).

(١١) في أ، هـ : (ابني أخ). وفي "ح" : (بني أخ).

(١٢) في ح : (يجره).

(١٣) في أ، هـ : (بالعقد). وانظر النص في النوادر ل ٤٩ / ب. وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٣ / ب.

(١٤) سقطت من ط.

(١٥) المدونة ٦ / ٤٣٥، وتهذيب المدونة ل ٢٤٣ / أ.

(١٦) موضع (قال عبد الملك) بياض في ح.

مدخل له مع الأولياء في دم ولا ميراث، ولو ألحق^(١) بأبيه بعد القتل لدخل في الولاية وورث المال^(٢).

عفو البنين جائز على البنات ولا عكس ومن عفا سقط حظه من الدية

قال ابن القاسم : وإذا قامت بينة بالقتل عمداً وللمقتول^(٣) بنون وبنات، فعفو البنين جائز على البنات، ولا أمر لمن مع البنين في عفو ولا قيام، فإن عفو على الدية دخل فيها النساء^(٤) وكانت على فرائض الله عز وجل، وقُضي منها دينه، وإن عفا واحد من البنين سقط حظه من الدية وكان بقيتها بين من بقي على الفرائض، وتدخل في ذلك الزوجة وغيرها، وكذلك في هذا إذا وجب الدم بقسامة، ولو أنه عفا على^(٥) الدية كانت له ولسائر الورثة على المواريث، وإذا عفا جميع البنين فلا شيء للنساء من الدية، وإنما لمن^(٦) إذا عفا بعض البنين^(٧). والأخوة والأخوات إذا استووا فهم كالبنين والبنات فيما ذكرنا، وإن كن^(٨) الأخوات شقائق الأخوة للأب فلا عفو إلا باجتماعهم؛ لأن الأخوة لأب^(٩) معهن^(١٠) عصبية، وإن كان للمقتول بنات وعصبية^(١١) أو أخوات وعصبية؛ فالقول قول من دعا إلى القتل كان من الرجال أو من^(١٢) النساء ولا عفو إلا

(١) في أ، هـ : (لحق).

(٢) النوادر ل ٥٢/ب. وقال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٣/ب عن هذه المسألة : (لأنهم لمدخل لهم في التعصيب وإن كانوا ممن يرث؛ لأنه قد يرث من ليس بعاصب اللهم إلا أن يكون الاخوة للأب بني عم فيكونوا عصبية).

(٣) في أ : (وللقتل).

(٤) (النساء). سقطت من ح.

(٥) في ط : (عن).

(٦) في ح، ط : (لهم). وهو ضمن سقط في "أ"، هـ "تأتي الإشارة إليه. ولثبت موافق لما في تهذيب المدونة ل ٢٤٣/ب.

(٧) قوله : (فلا شيء للنساء من الدية، وإنما لمن إذا عفا بعض البنين). سقطت من "أ"، هـ.

(٨) في ح : (كان).

(٩) في أ : (للأب).

(١٠) نهاية ورقة ١٠٦ ط.

(١١) (عصبية). سقطت من ط.

(١٢) (من). في "هـ" فقط.

باجتماعهم^(١) إلا أن يعفو بعض البنات وبعض العصابة أو بعض الأخوات وبعض العصابة^(٢) فلا سبيل إلى القتل^(٣)، ويُقضى لمن بقي بالدية.

وإن قال بعض البنات : نقتل، وبعضهن : نعفو، نُظر إلى قول العصابة، فإن عفوا ثم العفو. وإن قالوا : نقتل فذلك لهم^(٤).

وإن قال بعض البنات وبعض العصابة : نقتل، وعفا من بقي من العصابة والبنات؛ فلا سبيل إلى القتل^(٥).

والبنات [٢٢٥/ب] والأخوات إذا اجتمعن فلا كلام للعصابة؛ لأنهن يحزن الميراث دونهم^(٦).

وروى ابن وهب عن مالك : أن البنت يجوز عفوها مع ولادة الدم، ولا يجوز عفو الولادة دونها.

ورواية ابن القاسم : ألا عفوا لها إلا بهم، ولا لهم إلا بها^(٧).

قال في المدونة : وإن لم يترك إلا ابنته وأخته؛ فالابنة أولى بالقتل وبالعفو، وهذا إذا مات مكانه، وإن عاش وأكل وشرب ثم مات؛ فليس لهما أن يقسما؛

(١) في أ : (باجتماعهم). ومن قوله : (لأن الأخوة لأب معهن عصابة). سقط من "ح" ولعله انتقل نظر.

(٢) في تهذيب المدونة ل ٢٤٣/ب : (أو بعض الأخوات أو بعض العصابة).

(٣) في ح : (القيام).

(٤) نهاية ل ٥٥/ب. هـ.

(٥) المدونة ٦/٤٣٥ - ٤٣٦، ٤٣٧، وتهذيب المدونة ل ٢٤٣/أ - ب. والعنتية ١٥/١٣ - ٥١٤،

وعقد الجواهر ٢٥٣/٣ - ٢٥٤.

(٦) في ح، ط : (دونهن). وانظر النص في العنتية ١٥ / ٥١٤، وعقد الجواهر ٢٥٤/٣.

(٧) النواحر ل ٥٠/أ. وللتفريق بين الروايتين يمكن أن يُقال في تفسير الرواية الأولى: إن البنت يجوز عفوها مع

ولادة اللثم كما يجوز عفوها منفردة ولا يجوز عفو الولادة دونها. يدل لهذا ما قاله ابن أبي زيد في نواحره

ل ٥٠/أ بعد أن ذكر الروايتين قال: (قد تقدم فيما ذكر ابن المواز من رواية ابن وهب أنها مثل هذا).

وبالرجوع إلى ما ذكره ابن المواز وجدنا قوله في اللوحة المذكورة نفسها وهو: (وقال ابن وهب : العفو

والقيام للبنت أو للبنت والأخت دون العصابة). وأما الثانية فواضحة. وإلا أن يُقال: إن رواية ابن القاسم

فيما إذا كان القتل بقسامة. يدل لهذا ما سيأتي في كلام المصنف في آخر هذا الفصل في آخر قوله

(وتحصيل مسائل هذا الباب) والله أعلم بالصواب.

لأن النساء لا يقسمن في العمد، وليقسم^(١) العصبية، فإن أقسموا^(٢) وأرادوا القتل وعفت الابنة فلا عفو لها، وإن أرادت القتل وعفا العصبية فلا عفو لهم إلا باجتماع منها ومنهم أو منها^(٣) ومن بعضهم^(٤).

قال مالك^(٥) : إذا لم يثبت الدم بشاهدين وهو موضع قسامة؛ فللعصبية أو الموالي^(٦) أن يقسموا ويستحقوا الدم، ولا عفو للنساء معهم؛ لأن الدم بأيماهم وجب، ولو عفوا بعد وجوب الدم بأيماهم وأراد البنات القتل فذلك لمن^(٧)؛ لأن من قام بالدم أحق بمن ترك^(٨).

م : وتحصيل مسائل هذا الباب أنه إذا كان الولاة رجالا وهم في القعد سواء، فالقول قول من دعا إلى العفو، وإن كان بعضهم أقرب فلا قول للأبعد في عفو ولا قيام، وإن كانوا رجالا ونساء وهم في القعد سواء فلا قول للنساء في عفو ولا قتل، فإن^(٩) كان النساء أقرب^(١٠) فلا عفو إلا باجتماعهم، وإن انفرد بغيره النساء واستحقوا الدم بقسامة فلا عفو إلا باجتماع منهن ومن العصبية الذين أقسموا^(١١)، وإن كان القتل بينة فليس للعصبية عفو^(١٢) ولا قتل^(١٣).

تحصيل المصنف
مسائل هذا الباب
المتعلقة بالأولياء
للمسحقين للقصاص

(١) في أ : (ولتقسم) .

(٢) في ح : (قسموا) .

(٣) (ومنهم أو منها) . سقط من هـ .

(٤) للوننة ٦ / ٤٣٦ - ٤٣٧ ، وتهذيب للوننة ل ٢٤٣ / ب .

(٥) في هـ : (قال ابن القاسم) .

(٦) في أ : (والموالي) . وفي هـ : (وللموالي) .

(٧) في ح : (لهم) .

(٨) النوادر ل ٤٩ / أ .

(٩) في هـ : (وإن) .

(١٠) في ح : (أقعد) .

(١١) قوله : (ومن العصبية الذين أقسموا) . سقط من أ ، هـ .

(١٢) قوله : (وإن كان القتل بينة فليس للعصبية عفو) . سقط من هـ .

(١٣) سقطت من أ ، هـ وانظر النص في شرح تهذيب للوننة ل ٣٩٤ / أ . وقال المناقش فضيلة الاستاذ الدكتور

٩٧ - فصل [فيمن قُتل ولا عصابة له، وفي الذمي يُسلم ثم يُقتل، وقتل ابن الملاعة]

قال^(١) ابن القاسم : وإن كان رجل لا عصابة له^(٢) وكان القتل خطأ؛ أقسمت ابنته^(٣) وأخته وأخذتا^(٤) الدية، وإن كان عمداً لم يجب القتل إلا ببينة^(٥).

عبدالرحمن بن عبد القادر العلوي : (هذا الحاصل أو التحصيل الذي ذكره ابن يونس غير واف لما عليه المذهب في هذا الباب والحاصل أو التحصيل الوافي له كما لا يخفى : "إن المستحقين للقصاص إما أن يكونوا كلهم ذكوراً وإما أن يكونوا كلهم إناثاً وإما أن يكونوا ذكوراً وإناثاً. ١- فإن كانوا ذكوراً ولم يتساووا في درجة القرابة فالخلف لهم في القصاص على ترتيب الولاء يقدم الأقرب فالأقرب وعفو البعيد لغو. وإن تساوا كابن أو أخوين أو عمين فعفا أحدهما سقط القصاص لأنه لا يبعث ومن لم يعف نصيبه من دية عمداً. ٢- وإن كان المستحقون إناثاً وثبت القتل بإقرار أو بينة فإن تساوى في الدرجة وعفا بعضهن وطلب بعضهن القتل نظر في ذلك الحاكم أو نائبه كالمقاضي بالاجتهاد إذا كان عدلاً والذي يراه هو الذي يحضي فإن لم يكن حاكم عادل فلا سبيل إلى القصاص إلا أن يكون في البلد جماعة عدول يجتمعون ويتفكرون فإن رأوا القصاص اقتصوا وينوبون مناب الحاكم وإن لم يتساووا في الدرجة فالقول للقرينة فتقدم الأقرب فالأقرب وعفو البعيد لغو. ٣- وإن كان المستحقون ذكوراً وإناثاً فإن كان الذكور أقرب أو تساوا مع النساء في درجة القرابة بالنسبة للمحني عليه فلا كلام للنساء مع الرجال في عفو ولا قصاص والكلام للذكور وفق ما تقدم وإن كان النساء أقرب وحُزن الميراث كله وثبت القتل باعتراف الجاني أو البينة فلا كلام للرجال وإنما الكلام للنساء فقط وفق ما تقدم في حالة انفرادهن باستحقاق القصاص فإن كان النساء أقرب ولم يحزن الميراث كله أو حزن الميراث كله ولكن ثبت القتل بالقسامة فلا يسقط القصاص إلا باجتماع الرجال والنساء حقيقة كان بجمع الكل عليه أو حكماً كاجتماع بعض من كل الصنفين عليه أو كاجتماع أحد الصنفين وبعض الآخر أو واحد من كل من الصنفين فإذا لم يتم شيء من هذا بأن عفا أحد الصنفين وطلب الصنف الآخر القصاص فالقول قول من أراد القصاص. انظر هذا في رسالتك ص ٩٣٣، ٩٣٤، وانظر حاشية العلوي على شرح الرسالة لأبي الحسن والشرح المذكور ج ٢ ص ٢٥٩، وانظر رسالتنا في نظرية إسقاط الحق ص ٣٧٠، ٣٧١. للمناقشة عام ١٩٧٧م) انتهى كلامه حفظه الله.

(١) في هـ : (وقال).

(٢) قال القاضي عياض رحمه الله : (قوله : إن كان لا عصابة له من أهل الأرض، يريد : إسلامي من أسلم من أهل العنوة إذ ليس لهم عصابة تعقل عنهم ولا أهل جزية يعقلون عنه). التبيهات ل ١٧٧ب.

(٣) في ط : (الابنة).

(٤) في ح، ط، هـ : (أحملوا).

(٥) المدونة ٦ / ٤٣٧.

ومن أسلم من أهل الذمة أو رجل لا تعرف^(١) عصبته، فقتل عمداً ومات مكانه^(٢) وترك بنات^(٣)؛ فلهن أن يقتلن، فإن عفا بعضهن وطلب بعضهن القتل؛ نظر السلطان بالاجتهاد في ذلك^(٤) إذا كان عدلاً، فإن رأى^(٥) العفو أو^(٦) القتل أمضاه^(٧).

وإذا قُتل ابن الملاعنة ببينة^(٨)؛ فلائمه أن^(٩) تقتل كمن قُتل وله أم^(١٠) وعصبة فصالحوا^(١١) وأبت^(١٢) الأم إلا أن [٢٢٦/أ] تقتل؛ فذلك لها، فإن ماتت الأم فلورثتها^(١٣) ما كان لها، وكذلك ابن الملاعنة^(١٤).

قال^(١٥) ابن وهب عن مالك في أم وأخ وابن عم فغفت الأم وقاما : فلا عفو للأم دونهما^(١٦). والجدة للأب أو للأم^(١٧) لا تجزي بحري الأم في عفو

(١) في أ : (لا يعرف).

(٢) في أ : (فقتل عمداً وترك ومات مكانه). وفي "ح" : (فقتل عمداً أو مات مكانه). وعبرة "ومات مكانه" غير موجودة في النص في النوار ل ٥٠/ب.

(٣) في أ : (بناته).

(٤) في ط : (نظر السلطان في ذلك بالاجتهاد).

(٥) (رأى). سقطت من هـ.

(٦) نهاية ل ٩٢ / أ. أ.

(٧) في ط : (أمضاه). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٣٧، وتهذيب المدونة ل ٢٤٣/ب. وانظر النص أيضاً في النوار ل ٥٠/أ - ب.

(٨) في ح : (أبوه).

(٩) (أن). سقط من أ.

(١٠) في ح : (أخ).

(١١) تكرر في ح قوله : (كمن قتل وله أم وعصبة فصالحوا).

(١٢) في ط : (أو أبت).

(١٣) في هـ : (كان لورثتها).

(١٤) المدونة ٦ / ٤٢٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٠/أ.

(١٥) سقطت من ط.

(١٦) النوار ل ٥٠/ب.

(١٧) في ح : (الأم).

ولاقيام^(١).

[٩٨- فصل : في القاتل يدعي عفو الولي، أو ادعى بينة غائبة على ذلك، وفي المقتول يترك ولداً صغيراً وعصبة، ومن صالح عن ابنه الصغير عن دم]

قال في المدونة^(٢) : وإن ادعى القاتل أن ولي الدم عفا عنه؛ فله أن يستحلفه، فإن نكل ردت اليمين على القاتل^(٣).

م^(٤) : فيحلف يميناً واحدة لخمسين يميناً؛ لأن المدعى عليه إنما كان يحلف يميناً واحدة أنه ما عفى عنه^(٥) فهي^(٦) اليمين المردودة^(٧).

قال^(٨) ابن القاسم^(٩) : وإن ادعى القاتل^(١٠) بينة^(١١) غائبة على^(١٢) العفو تلوم^(١٣) له الإمام. وإذا^(١٤) كان للمقتول عمداً ولد صغير واخلوة أو بنو عم^(١٥)

(١) النوادر ل ٥٠ ب/. وانظر العتبية ٥١٥/١٥. وقال ابن رشد في البيان ٥١٧/١٥ عن كون الجدة لا تجري بحرى الأم : (أنه لاحق في الدم لأحد من النساء إلا لمن يرث منهن ممن لو كان في مرتبتها رجل وارث، وابن الماحشون وسحنون يقولان : إن الأم كالجدة لاحق لها في الدم مع العصبة لأنها من قوم آخرين وبالله التوفيق).

(٢) في ح : (ومن المدونة). وفي "ط" : (قال وفي المدونة).

(٣) المدونة ٦/٤٣٧ - ٤٣٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٣ ب/.

(٤) سقط من ح.

(٥) (عنه). ليس في أ، ح.

(٦) في أ، هـ : (في).

(٧) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٥ ب/.

(٨) سقطت من ط.

(٩) نهاية ورقة ١٠٧ ط.

(١٠) سقطت من أ.

(١١) في ح : (بينة).

(١٢) في أ، هـ : (عن).

(١٣) في أ، هـ : (وتلوم).

(١٤) في ط : (إذا).

(١٥) في ح، هـ : (واخلوة وبنو عم). وكلمة "اخلوة". نهاية ل ٥٦/أ. هـ.

فلعصبته تعجيل القتل، أو يأخذون^(١) الدية ويعفون، ويجوز ذلك على الصغير، وليس لهم أن يعفوا^(٢) على غير مال، وكذلك من وجب لابنه الصغير دم عمد أو خطأ؛ لم يجز للأب أن يعفو فيه إلا على الدية لا أقل^(٣) منها^(٤)، فإن عفا الأب في الخطأ، وتحمل^(٥) الدية في ماله^(٦)؛ جاز ذلك إن^(٧) كان الأب مليفا يعرف ملاؤه، وإن لم يكن مليفا لم يجز عفوه، وكذلك العصبه وإن لم يكونوا أوصياء^(٨).

[٩٩- فصل : في اليتيم يُجرح أو يُقتل]^(٩)

وإذا جرح الصبي عمداً وله وصي؛ فللوصي أن يقتصر له، وأما إن قُتل فولاته^(١٠) أحق من الوصي بالقيام بذلك^(١١)، وليس للأب أن يعفو عمن جرح ابنه الصغير إلا أن يعوضه من ماله، وليس للوصي أيضاً أن يعفو^(١٢) في ذلك إلا على مال^(١٣) على وجه النظر، والعمد في ذلك والخطأ^(١٤) سواء، ولا يأخذ الأب أو الوصي في ذلك أقل من الأرض إلا أن يكون الجارح عديماً، فيرى^(١٥) الأب أو

(١) في ح : (ويأخذون).

(٢) في ط : (أن يعفو فيه).

(٣) في ط : (لا على أقل).

(٤) في أ، ح، هـ : (منه).

(٥) في ح : (أو تحمل).

(٦) في ط : (في ماله الدية).

(٧) في ح : (إن).

(٨) المدونة ٦ / ٤٣٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٣ ب - ٢٤٤ أ.

(٩) هذا العنوان مقتبس من تهذيب المدونة ل ٢٤٤ أ.

(١٠) في ط : (فإن ولاته).

(١١) في ح : (بالقتل). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لنص تهذيب المدونة ل ٢٤٤ أ.

(١٢) من قوله : (عمد جرح ابنه الصغير). سقط من "ح" ولعله انتقال نظر.

(١٣) (على مال). سقطت من ح.

(١٤) (والخطأ). سقطت من ط. وفي "ح" : (والعمد في ذلك والخطأ في ذلك).

(١٥) في أ، هـ : (فيرى). وفي ح : (فعرف). و"فيراً" لفظة التهذيب.

الوصي^(١) من النظر صلحه^(٢) على أقل من دية الجرح فذلك جائز^(٣).

وقال^(٤) أشهب في غير المدونة : ذلك في العمد جائز^(٥) على النظر؛ لأنه ليس له دية معلومة^(٦).

قال^(٧) ابن القاسم : وإن قُتل للصغير عبد عمداً فأحب إلي أن يختار أبوه أو وصيه أخذ المال إذ لانفع^(٨) له في القصاص^(٩).

قتل عبد
الصغير عمداً

وفي آخر الكتاب ذكر تفضيل الصحابة مع ما يشبهه^(١٠).

[١٠٠ - فصل : في تعدي الأولياء بقتل القاتل قبل أن ينتهوا به إلى الإمام]^(١١)

قال^(١٢) ابن القاسم : ومن وجب لهم الدم قَبْلَ رجل فقتلوه قبل أن ينتهوا به^(١٣) إلى الإمام؛ فلا شيء عليهم غير الأدب^(١٤).

(١) في ح : (الأب دون الوصي).

(٢) في أ، هـ : (في صلحه).

(٣) المدونة ٦ / ٤٤٢ - ٤٤٣ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ / ١.

(٤) في ح : (قال).

(٥) (جائز). سقطت من ح، ط.

(٦) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٥ / ب.

(٧) سقطت من ط.

(٨) في أ، هـ : (إلا أن يقع).

(٩) في ح : (الحماس). وواضح أن كلام المصنف فيما إذا قتله عبد، أما لو كان القاتل حراً فلا قصاص لعدم التكافؤ. وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٤٣ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ / ١.

(١٠) في أ، هـ : (ما يشبهه). وانظر تهذيب المدونة ل ٢٤٤ / ١.

(١١) قد تقدم هذا الفصل قبل ثلاثة أبواب.

(١٢) سقطت من ط.

(١٣) (هـ) سقطت من ح.

(١٤) المدونة ٦ / ٤٣٨ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ / ١.

[الباب الخامس والعشرون]

في عفو المقتول خطأ عن ديته، ووصيته بثلثه،

وفي القاتل يُطلب منه دية العمد في نفس [٢٢٦/ب] أو جرح فيأبى،

ومن عفا^(١) عن نصف جرحه

[١٠١- فصل : في عفو المقتول خطأ عن ديته، ووصيته بثلثه]

قال ابن القاسم^(٢) : قال مالك : وإذا عفا المقتول خطأ عن ديته جاز ذلك في ثلثه، فإن لم يكن له مال، وأوصى مع ذلك بوصايا^(٣)، فليتحاص^(٤) العاقلة^(٥) وأهل الوصايا في ثلث ديته^(٦). ولو أوصى لرجل بثلثه بعد الضرب، دخلت الوصية في ديته؛ لأنه قد علم أن قتل الخطأ مال، وكذلك إن أوصى بثلثه قبل أن يُضرب، وعاش بعد الضرب^(٧) ومعه^(٨) من عقله ما يعرف به ماهو فيه، فلم يغير^(٩) الوصية؛ فإنها تدخل في ديته إلا أن تختلس نفسه ولا يعرف له بعد الضرب حياة، فلا تدخل الوصايا في ديته^(١٠)، ولو كان القتل عمداً فقبل

(١) في أ، هـ : (وفيمن عفا). وفي "ح" : (من عقل).

(٢) قال ابن القاسم : سقطت من أ، هـ.

(٣) في ح : (فأوصى بوصايا).

(٤) في أ، هـ : (فليحاص).

(٥) موضعها بياض في "ح".

(٦) المدونة ٦ / ٤٣٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ / أ.

(٧) تكرر في "ط" من قوله : (دخلت الوصية في ديته).

(٨) في أ، هـ : (وله). والمثبت كما في "ح، ط"، وموافق لنص التهذيب ل ٢٤٤ / أ.

(٩) في ح : (يعون).

(١٠) من قوله : (إلا أن تختلس نفسه). سقط من "أ، هـ". ولعله انتقال نظر.

الأولياء الدية^(١) لم تدخل فيها الوصايا، وإن عاش بعد الضرب، وتورث^(٢) على الفرائض إلا أن يكون^(٣) عليه دين^(٤) فأهل الدين أولى بذلك^(٥)، إذ لا ميراث إلا بعد قضاء الدين^(٦).

١٠٢ - فصل [في القاتل يُطلب منه دية العمد في نفس أو جرح فيأبى]

قال مالك : في قاتل العمد يطلب^(٧) منه الأولياء الدية فيأبى إلا أن يقتلوه فليس لهم إلا القتل^(٨)، قال الله عز وجل : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٩) فإن قال بعض الأولياء : نعفو^(١٠) ولم يعف بعضهم؛ فنصيب من لم يعف من الدية في مال الجاني.

قال ابن القاسم : إذ لاسبيل إلى تبعض الدم فزال القتل وصار كعمد المأمومة الذي لا يقدر فيه^(١١) على القصاص^(١٢).

قال مالك : وكذلك جراح العمد إن طلب المجروح الدية فليس له^(١٣) إلا

(١) في ط : (الدية عمداً).

(٢) في أ، هـ : (ويورث).

(٣) في أ، هـ : (يعفون).

(٤) نهاية ل ٩٢ / ب. أ.

(٥) المدونة ٦ / ٤٣٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ / ٢ - ب.

(٦) قال في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٧ / ١ : (زاد م - يعني المصنف - : "إذ لا ميراث إلا بعد قضاء الدين").

(٧) في ح : (تطلب).

(٨) المدونة ٦ / ٤٣٩، ٤٥٥، وانظر النوادر ل ٤٨ / ب.

(٩) قوله : (قال الله عز وجل : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾) سقط من "ح". والآية هي رقم (١٧٨) من سورة البقرة.

(١٠) في أ : (فعفوا).

(١١) في ط : (فوها).

(١٢) المدونة ٦ / ٤٥٥. وانظر النوادر ل ٤٨ / ب.

(١٣) نهاية ورقة ١٠٨ ط.

القصاص إذا أبى^(١) الجاني.

قال محمد : هذا قول مالك وأصحابه؛ ابن القاسم وأشهب وابن وهب^(٢).

قال أشهب : فأما قاتل العمد تطلب منه الدية فيأبى فليس له أن يأبى
ويُحجر على ذلك إن كان مليئاً؛ لأنه^(٣) في قتل نفسه ليترك ماله^(٤) لغيره مضار،
ورواه^(٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أنه جعل للأولياء^(٦)) إن أحبوا
فليقتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية)^(٧). وقاله ابن المسيب^(٨).

يرى أشهب أن قاتل
العمد يُحجر على الدية

(١) في أ : (وإذا أبى). وهنا نهاية ل ٥٦/ب. هـ.

(٢) النوادر ل ٤٨/ب.

(٣) (لأنه). سقطت من ط.

(٤) في أ، هـ : (ويترك كماله).

(٥) في ح : (ورواي).

(٦) في أ، هـ : (الأولياء).

(٧) أخرج الإمام أحمد في المسند ٢/٢٣٨، والبخاري في الصحيح في كتاب الديّات، باب من قُتل له قاتل فهو بخير النظرين. الصحيح مع الفتح ١٢/٢٠٥، ومسلم في الصحيح في كتاب الحج، باب تحريم مكة وتحريم صيدها وعيها وشجرها ولقطتها. مسلم مع النووي ٩/١٢٨ كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه - ولغظه للبخاري - رحمه الله : (أنه عام ففتح مكة قتلت عذاعة رجلاً من بني لُثي يفتيل لهم في الحاهيل فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليهم رسوله والمؤمنين ألا وإنها لم تعجل لأحد فبلي ولا تعجل لأحد بغدي ألا وإنما أجلت لي ساعة من نهار ألا وإنها ساعتي هذه حرام لا يُختلى شوكتها ولا يُغضد شجرها ولا يُلْقَط ساقطها إلا مني ومن قبلي له قبيل فهو بخير النظرين إما يودى وإما يُقاد". فقام رجل من أهل اليمن فقال له : أبو شاء فقال : اكتب لي يا رسول الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اكتبوا لأبي شاء". ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الإذخير فإنما نخعل في بيوتنا وقبورنا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إلا الإذخير".

(٨) النوادر ل ٤٨/ب. وانظر رأي سعيد بن المسيب رحمه الله في شرح مسلم للنوي ٩/١٢٩.

[١٠٣- فصل : فيمن عفا عن نصف جرحه]

قال سحنون في المجروح يعفو عن نصف جرحه : فإن أمكن القصاص من بعضه اقتصر^(١)، وإن كان إذا سقط نصفه^(٢) لم يكن^(٣) في باقيه قصاص؛ فالجراح بخير^(٤)، إن شاء^(٥) أجاز ذلك وأدى^(٦) نصف عقل^(٧) الجرح، وإن أبى قيل للمجروح إما أن تقتصر أو تعفو^(٨).

وقال^(٩) أشهب : بخير^(١٠) على^(١١) أن يعقل له النصف^(١٢).

يرى أشهب الجرح على
عقل نصف الجرح

(١) في ح : (اقتصر منه). والمثبت كما في باقي النسخ، وهو نص النوادر ل ٤٨/ب.

(٢) في أ، ح، هـ : (بعضه). والمثبت كما في "ط"، وهو نص النوادر ل ٤٨/ب.

(٣) موضع قوله : (إذا سقط نصفه لم يكن). بياض في "ح".

(٤) (بخير). سقطت من ح.

(٥) (شاء). ليست في "ح، ط".

(٦) في ح : (رد). وفي "ط" : (ودى). وفي "هـ" : (وودى). وعليها والتي بعدها آثار رطوبة في "٣".

(٧) (عقل). سقطت من أ، هـ.

(٨) النوادر ل ٤٨/ب.

(٩) في ح : (قال).

(١٠) (بخير). سقطت من ح.

(١١) (على). سقط من ط. وفي "ح" : (وعلى).

(١٢) النوادر ل ٤٨/ب.

[الباب السادس والعشرون]

في القاتل أو غيره^(١) يرث بعض الدم، وفي الولي يكون ولد [٢٢٧/أ] القاتل،
وفي هروب القاتل^(٢)

[١٠٤ - فصل : في القاتل أو غيره يرث بعض الدم]

ومن قتل رجلاً عمداً فلم يُقتل حتى مات أحد^(٣) ورثة المقتول، وكان^(٤) القاتل وارثه، بطل القصاص؛ لأنه ملك من دمه^(٥) حصّة^(٦) فهو كالعفو^(٧)، ولبقية أصحابه عليه حفظهم من الدية^(٨).

قال أشهب : إلا أن يكونوا من الأولياء؛ الذين من^(٩) قام بالدم منهم^(١٠) فهو أولى، فإن للباقيين أن يقتلوا^(١١).

ومن المدونة قال ابن القاسم : وإذا^(١٢) مات وارث المقتول؛ الذي له القيام بالدم، فورثته مقامه في العفو والقتل، وإن مات من ولادة الدم رجل و^(١٣)ورثته

(١) موضع (أو غيره) بياض في "ح".

(٢) لم يرد هذا العنوان في نسختي "أ"، هـ" بل جاء موضعه كلمة (فصل).

(٣) (أحد). سقطت من ح.

(٤) في أ، هـ : (فكان).

(٥) في ح : (من دمه).

(٦) في أ، ط، هـ : (حظه). والمثبت كما في "ح"، وموافق لنص التهذيب ل ٢٤٤/ب.

(٧) في أ، هـ : (كالعفو).

(٨) المدونة ٦ / ٤٤١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤/ب.

(٩) (من). سقطت من ح.

(١٠) (منهم). سقطت من ح، ط.

(١١) النوادر ل ٥٢/ب، وانظر شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٧/أ.

(١٢) في ط : (فإذا).

(١٣) في أ : (ورثه). وفي "هـ" : (وورثه).

رجال ونساء، فللنساء من القتل أو العفو مالمذكور؛ لأنهم ورثوا الدم عن^(١) له العفو والقتل^(٢)، فهم كلأياه.

وقال أشهب في غير المدونة : إن^(٣) مات من البنين واحد، وترك بنين وبنات^(٤)؛ فأمر الدم لبنيه دون بناته، فإن^(٥) عفووا جاز عفوهم، كما إذا عفا أعمامهم^(٦).

م : كما لم يكن لبنات المقتول مع بنيه قيام، فكذلك لا يكون^(٧) لبنات بنيه مع بني بنيه، ولا مع أعمامهن قيام، هذا هو^(٨) القياس^(٩).

قال^(١٠) ابن القاسم : ومن^(١١) قُتل عمداً وله بنون وبنات فماتت واحدة من البنات وترك بنين ذكوراً فلا شيء لهم في الدم من عفو ولا قيام، كما لم يكن لأهمهم^(١٢)، وإنما لهم إن عفا بعض البنين الذكور عن الدم حصة أهمهم من الدية لاغير^(١٣).

(١) في أ، ح، هـ : (عن من).

(٢) المدونة ٦ / ٤٤١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤/ب.

(٣) في ط : (وإن).

(٤) في ط : (بنات وبنين).

(٥) في ح : (فإن).

(٦) النوادر ل ٥٢/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٧/أ.

(٧) في أ، هـ : (وكذلك لا يمكن).

(٨) (هو). في "ح" فقط.

(٩) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٧/أ.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) في ط : (من).

(١٢) في ح : (لأبيهم).

(١٣) المدونة ٦ / ٤٤١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤/ب.

١٠٥ - فصل [في ولي الدم يكون ولد القاتل، وفي قتل الأب ابنه عمداً]

ومن قتل^(١) رجلاً عمداً فكان^(٢) ولي الدم ولد القاتل فقد كره له مالك^(٣) القصاص منه، وقال^(٤) يكره أن يحلفه في الحقوق، فكيف يقتله^(٥).

قال أشهب^(٦) : وقد^(٧) اختلف في الأب يقتل ابنه عمداً^(٨).

فقال أكثر العلماء^(٩) : لا يقاد منه؛ لأنه لا يطلب الدم إلا من هو أبعد من ابنه^(١٠) رحماً منه^(١١)، ومن^(١٢) لا يلزمه ما يلزم في الأب فكيف يقتل أباه والله عز وجل يقول : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾^(١٣) ما أرى فيه إلا الدية على العاقلة^(١٤).

(١) (قتل) . ذاهية في " أ " بفعل الرطوبة .

(٢) في ط : (وكان) .

(٣) في ح : (مالك له) .

(٤) في ح : (وكان) .

(٥) في ح : (يقتله) . وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ ب .

وانظر النوادر ل ٥٢ ب - ٥٣ أ .

(٦) في ح : (وقال) .

(٧) (وقد) . سقطت من ح .

(٨) في ط : (في قتل الأب ابنه عمداً) .

(٩) في ح : (الأئمة) .

(١٠) في ح : (أبيه) .

(١١) (منه) . ليست في " ط " .

(١٢) سقط من أ ، هـ .

(١٣) الآية رقم (٢٣) من سورة الإسراء . وفي جميع النسخ (وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) .

(١٤) انظر النوادر ل ٥٣ أ ، والاستذكار ١٩٩ / ٢٥ - ٢٠٠ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٣٤ أ .

١٠٦ - فصل [في هروب القاتل]

قال ابن القاسم : وإذا هرب القاتل فلولاة الدم أن يقيموا عليه البينة في غيبته، ويقضى^(١) عليه؛ لجواز القضاء على الغائب، فإذا قدم كان على حجته ولا تعاد البينة^(٢).

وقد تقدم في كتاب التفليس : أن المرأة إذا أفلست^(٣) ثم تزوجت وأخذت مهرًا^(٤) فليس لغرمائها [٢٢٧/ب] فيه^(٥) قيام بدينهم، ولا يقضى منه دين ويبقى زوجها^(٦) بلا جهاز^(٧) إلا أن يكون الشيء الخفيف كالدينار ونحوه^(٨).

(١) في أ، هـ : (ويقتضا).

(٢) نهاية ل ٩٣ / أ. أ. وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٤٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤/ب.

(٣) في ح : (فلست).

(٤) في ح : (مهرما).

(٥) في ح : (فيها).

(٦) نهاية ل ٥٧ / أ. هـ.

(٧) تكرر في ط من قوله : (وأخذت مهرًا فليس لغرمائها).

قال شيخنا المشرف - حفظه الله - : وكأنه يفهم من النص : أن المهر كان يُجهز به المروس ويجهز به الزوج، وجهاز الزوج : فرش البيت وما يلزم. وزاد شيخنا المناقش فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن عبد القادر العدوي حفظه الله : (نعم كان الأمر هكذا وما زال الأمر كذلك في مصر ولهذا كان من حق الزوجة أن تمنع الرجل من استعمال هذا الجهاز لأنه حقها).

(٨) تهذيب المدونة ل ٢٤٤/ب. وانظر المقدمات ٣٢٥/٢.

[الباب السابع والعشرون]

في من استعمل صبيياً، أو عبداً محجوراً عليه^(١)

في عمل أو ركوب دابة^(٢)؛ فهلك^(٣) في ذلك أو أهلك^(٤) غيره،

وضمان^(٥) ما أصاب السائق، والقائد، والراكب، وشبهه

[١٠٧- فصل : في من استعمل صبياً أو استأجر عبداً بغير إذن أهلها في

عمل أو ركوب دابة فهلك أو أهلك غيره]

وقد تقدم في كتاب^(٦) الإجارة^(٧) أن من استعمل صبياً، أو عبداً بغير إذن أهلها في شيء له بال؛ فهو ضامن لما أصابهما؛ مثل : أن يأمر صبياً صغيراً أن ينزل في بئر أو يرقأ نخلة فالأمر ضامن لما أصابه^(٨).

ابن وهب : قال مالك : وهو الأمر الذي عليه الفقهاء^(٩).

وقال^(١٠) في باب بعد هذا : من استأجر عبداً في بئر يحفرها له ولم يأذن له

(١) في أ : (أو محجوراً عليه).

(٢) في ط : (في ركوب دابة أو عمل).

(٣) نهاية ورقة ١٠٩ ط.

(٤) في أ، هـ : (هلك).

(٥) في أ : (وضمن). وفي هـ : (فضمان).

(٦) في ح في الصلب (الكتاب). وأصلحت في الهامش.

(٧) (الإجارة). سقطت من ح.

(٨) (لما أصابهما). سقطت من أ، هـ. وفي "ح" : (أصابهما). وانظر الموطأ ٦٦٢/٢، والمدونة

٤٢٩/٤، والنوادر ل ١٥/ب.

(٩) النوادر ل ١٥/ب.

(١٠) في أ، هـ : (قال).

سيده في الإجارة ولا في العمل، أو بعته بكتاب إلى سفر بغير إذن سيده فعطب فيه فهو ضامن^(١)، وفي الإجارة إيعاب هذا^(٢).

ومن الذبائح قال ابن القاسم : ومن دفع إلى صبي دابته، أو سلاحه بمسكه فعطب بذلك؛ فديته على عاقلته^(٣)، وقاله مالك فيمن^(٤) دفع دابته إلى صبي ابن اثني عشرة^(٥) سنة أو ثلاث عشرة^(٦) سنة يسقيها^(٧) له فعطب^(٨) أن ديته على عاقلته، ويكفر يعتق رقبة^(٩).

الدية والكفارة على من قتل دابته صبيًا استعمله لسقيها

محمد : وإن كانت^(١٠) دون الثلث ففي ماله^(١١).

قال في المجموعة : وإن كان كبيراً فلا شيء عليه، وأما العبد فيضمنه صغيراً كان أو كبيراً^(١٢). يريد : في ماله^(١٣).

لا شيء في الحر الكبير والعبد يضمن مطلقاً

قال محمد : وأما السلاح يدفعه إلى الصبي الحر بمسكه له^(١٤)؛ فإن كان مثله بمسك ذلك السلاح ويقوى عليه، ويعرف ما يضره في إمساكه وما ينفعه؛ لم يضمن، وإن كان على^(١٥) غير ذلك ضمن، كما لو أمر صبيّاً أن يناوله

دفع السلاح للصبي والتفريق بين من يعرف السلاح ومن لا يعرفه من الصبيان

(١) المدونة ٦ / ٤٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥ ب. والنوادر ل ١٦ أ.

(٢) وانظر المدونة ٤ / ٤٢٩ - ٤٣٠، والنوادر ل ١٥ ب - ١٦ أ.

(٣) المدونة ٦ / ٤٤٣، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ ب.

(٤) في ط : (في).

(٥) في أ، هـ : (اثنا عشر). وفي ح : (اثني عشر).

(٦) في أ، هـ : (ثلاثة عشرة). وفي "ح" : (ثلاثة عشر).

(٧) في ط : (ليسقيها).

(٨) في أ، هـ : (فعطبت).

(٩) العتبية ١٥ / ٤٥٠، والنوادر ل ١٦ أ - ب.

(١٠) في أ، هـ : (كان).

(١١) النوادر ل ١٦ ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨ أ.

(١٢) النوادر ل ١٦ ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٧ أ.

(١٣) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨ أ.

(١٤) (له). ليس في أ، هـ.

(١٥) (على) ليس في أ، هـ.

حجراً لا يثقل على مثله، فذهب ليناوله إياه فسقط^(١) على أصبعه فقطعه^(٢)؛ لم يضمن، - ولو أمره أن يحمل له حجراً ينقل على مثله فناله^(٣) ذلك منه^(٤) لضمن^(٥)؛ لأنه خطر -، وأما إمساكه الدابة له^(٦) فيلزمه ما أصابه؛ لأنه خطر^(٧).

قال في المدونة : ومن حمل صبيّاً على دابة بمسكها^(٨)، أو يسقيها له فوطئت رجلاً فقتلته؛ فالدية على عاقلة الصبي.

الدية على عاقلة صبي
حملة رجل على دابته
فقتلت آخر

قال ابن القاسم : ولا رجوع لعاقلة على عاقلة^(٩) الرجل الذي حمّله على الدابة بشيء^(١٠).

قال في كتاب محمد : ولو كان المحمول على الدابة عبداً صغيراً فوطئت رجلاً فقتلته؛ فديته على سيد [٢٢٨/أ] العبد^(١١).

م : يورّد : بخير سيد العبد بين أن يفديه بدية الحر أو يسلمه فيها^(١٢).

(١) في أ، ح، هـ : (إياها فسقطت).

(٢) في أ، ح، هـ : (فقطعه).

(٣) في أ، هـ : (فناوله).

(٤) في أ، ح، هـ : (منها).

(٥) في ح : (ضمن).

(٦) (له). - ليس في ح.

(٧) في أ، هـ : (لا خطر). وانظر النص في التوارد ل ١٦/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٧/ب.

(٨) في ح : (لمسكها).

(٩) قوله : (الصبي). قال ابن القاسم : ولا رجوع لعاقلة على عاقلة). سقط من "ح". ولعله انتقال نظر.

(١٠) (بشيء). سقطت من "ح". وانظر النص في المدونة ٦/٤٤٣ - ٤٤٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤/ب.

(١١) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/أ.

(١٢) (فيها). تكررت في أ، هـ. وانظر قول المصنف في شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/أ.

قلت محمد^(١) : فهل ترجع عاقلة الصبي على حامله أو يرجع^(٢) عليه^(٣) سيد العبد؟

قال : قد اختلف فيه قول^(٤) ابن القاسم، وأشهب.

فقال ابن القاسم : وذكره عن مالك : أنه لا يرجع على الحامل ولا على^(٥) عاقلة من ذلك^(٦) بشيء^(٧)، كما لو بعث العبد فيما لم يؤذن له فيه، أو الحر الصغير، فقتلا رجلا في الطريق؛ لم يكن على الباعث من ذلك شيء.

وقال^(٨) أشهب : أرى أن ترجع^(٩) عاقلة الصبي بما لزمها^(١٠) من ذلك على عاقلة حامله، وإن^(١١) كان دون الثلث^(١٢) فلزم^(١٣) مال الصبي^(١٤) فليرجع به الصبي في مال حامله^(١٥).

قال : ويخير سيد العبد^(١٦) في إسلام^(١٧) عبده بجنائته هذه أو يفديه بديتها؛

الخلاف في رجوع
عاقلة الصبي وسيد
العبد على من حمل
أحدهما على ذاته
فقتل رجلاً

(١) لعل القائل ابن عبدوس. وانظر النوادر ل ١٦/ب.

(٢) في في ط : (ويرجع). وفي "ح" : (أو ترجع).

(٣) في ح : (على).

(٤) (قول). سقطت من أ، هـ.

(٥) (على) ليس في ح.

(٦) (من ذلك) سقطت من ط.

(٧) في أ، ح، هـ : (شيء).

(٨) في أ، هـ : (فقال).

(٩) في أ، هـ : (يرجع).

(١٠) في أ، ح : (لزمها).

(١١) في ح : (إن).

(١٢) في ط : (الثلاث).

(١٣) في أ، هـ : (فلزمه).

(١٤) (مال الصبي). سقطت من أ، هـ.

(١٥) النوادر ل ١٦/ب - ١٧/أ. وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/أ.

(١٦) نهاية ل ٥٧/ب. هـ.

(١٧) نهاية ل ٩٣/ب. أ.

فإن أسلمه^(١) بها^(٢) رجع على مستعينه^(٣) بالأقل من قيمته يوم أسلمه أو من عقل جنائته^(٤).

م^(٥) : يريد : وإن فداه رجع عليه بما فداه به^(٦) إلا أن يدفع أكثر من الأرض فيرجع عليه بدية الجرح فقط^(٧).

قال محمد : قيل لأشهب : فإن أحب المحني عليه أن يتبع المستعين^(٨) بما لزم الصبي أو عاقلته، أو بما لزم العبد؟ قال : ذلك له، وإنما يرجع عليه بما كان يرجع عليه الصبي^(٩) أو سيد العبد أن لو^(١٠) غرما هما^(١١) للمحني عليه^(١٢).

قال^(١٣) ابن المواز : وقول أشهب أحب إليّ، وقاله من أَرْضَى مِّن لِّقِينَا، وذلك أن المستعين^(١٤) ضامن لما^(١٥) أصيب به الصبي^(١٦) والعبد من استعانه^(١٧) لو فات الصبي والعبد^(١٨) من سبب الدابة، فكذلك إذا أتلَفَ رِقْبَةُ الْعَبْدِ فَأُخِذَتْ

(١) في ط : (أسلمها).

(٢) ليس في ح.

(٣) في أ، هـ بياض بقدر كلمة. وفي "ح" : (مسلمه).

(٤) النوادر ل ١٧/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/أ.

(٥) سقط من ح.

(٦) النوادر ل ١٧/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/أ.

(٧) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/أ.

(٨) في ح : (المستعر).

(٩) من قوله : (أو عاقلته، أو بما لزم العبد؟). سقط من ح.

(١٠) في ح : (العبد لو). وفي هـ : (ألو).

(١١) في أ، هـ : (غرماها).

(١٢) النوادر ل ١٧/أ.

(١٣) سقطت من ط.

(١٤) في ح : (المستعر).

(١٥) في ح : (بما).

(١٦) (الصبي). سقطت من ط.

(١٧) في أ، هـ : (استعانه).

(١٨) (من استعانه لو فات الصبي والعبد). سقط من ح. وهنا نهاية ورقة ١١٠ ط.

في ذلك نفسه^(١)، أو^(٢) أخذ مال الصبي أو مال عاقلته؛ لأنه الذي أتلف ذلك وفعله به، وهذا آيين^(٣).

وما احتج به ابن القاسم لو أرسلهما فركبا دابة بغير أمره فأوطاء بها أحداً قتلاه أو جرحاه لم يضمن، هذا قول^(٤) صحيح ولا يشبه^(٥) المسألة الأولى؛ لأن هذا فعل حادث لم يأمره به الباعث، وليس^(٦) أصله غصباً فيضمن جناياته، ولأنه لو نزل عن الدابة التي ركب^(٧)، وركب غيرها برأيه فسقط فمات لم يضمنه، ولو كان غصباً ضمنه، وكذلك لو نزل عن النخلة التي أمره بطلوعها ثم طلع أخرى برأيه فهلكت؛ لم يضمنه، ولو سقط من^(٨) التي أمره بطلوعها لضمنه، وكذلك إن سقط منها أو من الدابة التي أمره بركوبها على أحد فقتله لضمنته^(٩) عاقلة المستعين^(١٠)، ويقول أشهب^(١١) أخذ أصبع وقال : إن قول ابن القاسم إنما يبلغه عن مالك^(١٢).

[٢٢٨/ب] قال أشهب : "وأخبرت عن ابن شهاب فيمن أمر عبد غيره أن يتزل البئر فيسقي^(١٣) له ففعل فخر فيها^(١٤) على عبد آخر فمات^(١٥) أو مات

(١) في أ، هـ : (بعينه). وفي "ط" : (رقبته).

(٢) في أ، هـ : (و).

(٣) النوادر ل ١٧/أ، و ٣٩٨/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/أ.

(٤) في أ، ط، هـ : (هذا هو قول).

(٥) في ح : (ولا تشبه).

(٦) (وليس). سقط من ح.

(٧) في ح : (الذي ركب).

(٨) في أ، هـ : (عن).

(٩) في ط : (لضمنه).

(١٠) في أ، هـ : (المتعين). وفي "ح" : (الصغير). وفي "ط" : (المستعير). والمثبت هو الصواب وموافق لما في النوادر ل ١٧/أ.

(١١) في أ، هـ : (وهو لأشهب).

(١٢) النوادر ل ١٧/أ.

(١٣) في ح : (يسقي).

(١٤) في ح، ط : (فيه).

(١٥) في ح : (فمات). والكلمة سقطت من ط.

أحدهما؛ أنه ضامن" (١).

"وعن ربيعة فيمن حمل عبداً بغير إذن سيده، أو صبيّاً بغير إذن أبيه على فرس : أن عليه ما أصابت الدابة، وعليه ضمان العبد والصبي، وإن استأذنهما فلا شيء عليه، وذلك على أبي الصبي وسيد العبد". فهذا (٢) يرد ما قال صاحبنا (٣)، وذكر أنه بلغه عن مالك، وما علمت أن (٤) أحداً كان أشد استقصاء لقول مالك ولا استخباراً عنه في حياته وبعد وفاته مني (٥) فما سمعت بما زعم صاحبنا هذا أنه بلغه عن مالك (٦) قط (٧).

قال ابن المواز : ويشبه قول ربيعة قول ابن القاسم فيمن كان له ولد يجري الخيل (٨) فسأله رجل أن يجري له فرسه (٩) فأذن له فوقع عنه فمات، قال : فلا شيء على الذي (١٠) حمله إلاّ عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين (١١)، ورأى أن إذن الأب (١٢) كالعفو عن ذنبه، وأما غير الأب فلا يجري إذنه (١٣) مثل اليتيم للرجل وابن أخيه فذلك على عاقلته، ولا ينفعه

فمن يجري الخيل
فوقع عنه فيموت

(١) النوادر ل ١٧/أ.

(٢) في ط : (وهذا).

(٣) يعني : ابن القاسم.

(٤) (أن). ليس في أ، هـ. وليس في نص في النوادر ل ١٧/أ.

(٥) في أ : (في شيء). وهي غير مقروءة في "هـ".

(٦) في أ، ح، هـ : (عنه).

(٧) سقطت من ح. وانظر النص في النوادر ل ١٧/أ.

(٨) يعني : يدرّب الخيل. وفي "ط" : (يجري على الخيل). والمثبت موافق لما في العتبية ٧٥/١٦ - ٧٦،

والنوادر ل ١٧/أ.

(٩) في ح : (فرساً).

(١٠) في ح : (على هذا الذي).

(١١) قوله : (مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين). من "ط"، ومذكور في نص العتبية

٧٦/١٦، وسقط من أ، ح، هـ. وغير موجود في نص في النوادر ل ١٧/ب.

(١٢) في ح : (الأب له).

(١٣) موضع الكلمة بياض في "ح".

إذنه^(١)، وكذلك هذه المسألة عن ابن القاسم في العتبية^(٢).

ومن كتاب محمد : وإن استعنت صبيّاً يُجري لك فرساً فصدم رجلاً
فقتله^(٣) ومات الصبي؛ فدية^(٤) الصبي على عاقلتك، وأولياء المصدم بالخيار إن
شاعوا أخذوا ديته^(٥) من عاقلتك، ثم لا طلب لعاقلتك على عاقلة الصبي، وإن
شاعوا^(٦) أخذوها من عاقلة الصبي ثم ترجع^(٧) بها عاقلة الصبي^(٨) على عاقلتك مع
عقل^(٩) الصبي؛ فذلك ديتان، ولو كان موضع الصبي عبداً كان عليك^(١٠) غرم
قيمته مرتين؛ لأن سيده يضمّنك قيمته، وإن^(١١) كانت مثل الجناية فأقل لم يلزم
السيد غيرها فيوديتها ثم يرجع بها عليك ثانية؛ لأنك أتلقتها عليه^(١٢) بتعديك^(١٣)،
وإن كان فيها فضل عن الجناية لم يرجع عليك إلا بما أدى^(١٤) منها^(١٥).

من استعان بصبي
يجري له فرساً فصدم
رجلاً فماتاً فديتهما
على المستعين

م^(١٦) : وهذا كله على قياس قول أشهب المتقدم شرحه.

- (١) في ح : (أدبه).
- (٢) النوادر ل ١٧/ب. بل زاد فيه : (من رواية أبي زيد). وانظر المسألة في العتبية ١٦ / ٧٥ - ٧٦.
- (٣) نهاية ل ١/٥٨ هـ.
- (٤) في هـ : (فديته). وأصل كتابة الكلمة كذلك في "أ" لكنها أصلحت كما أثبتناه.
- (٥) في أ : (دية).
- (٦) (وإن شاعوا). تكررت في أ.
- (٧) في أ : (رجع).
- (٨) من قوله : (الصبي على عاقلتك). سقط من هـ. وفي "أ" : أقحم الكلام الذي يلي السقط المذكور بحيث تتوافق النسختان في العبارة وهو قوله : (على عاقلتك مع عقل الصبي فذلك ديتان، ولو كان موضع الصبي عبد كان عليك غرم قيمته). ثم ضُرب عليه واستقام الكلام بحيث لم يسقط شيء في "أ".
- (٩) في هـ : (عاقلته مع عقد).
- (١٠) في أ ، هـ : (عليه).
- (١١) في هـ : (فإن).
- (١٢) نهاية ل ٩٤ / أ. أ.
- (١٣) في ط : (لتعديك ٩).
- (١٤) في جميع النسخ (ودي).
- (١٥) النوادر ل ١٧/ب.
- (١٦) سقط من ح.

١٠٨ - فصل [في ضمان ما أصاب السائق والقائد والراكب وشبهه]

قال^(١) ابن القاسم^(٢) : وإذا كان رجلان مرتدفين على دابة فوطفت رجلاً بيديها أو برجليها^(٣) فقتلته؛ فأراه على المقدم^(٤) إلا أن يُعلم أن المؤخر حركها أو ضربها^(٥) فيكون عليهما^(٦)؛ لأن المقدم^(٧) بيده لجامها، أو يأتي من فعلها أمر يكون من المؤخر لا يقدر المقدم^(٨) على دفعه^(٩)؛ مثل أن يضربها المؤخر قَرْمَح^(١٠) [٢٢٩/أ] لضربه فتقتل رجلاً، فهذا وشبهه على عاقلة المؤخر خاصة. ولا يضمن المقدم النفحة^(١١) إلا أن يكون سببها من فعله^(١٢).

قال ابن القاسم : وإذا كان منها لفعل^(١٣) المؤخر شيء^(١٤) لم يعلم به المقدم^(١٥) ولا استطاع^(١٦) حبسها^(١٧)؛ فذلك على المؤخر خاصة.

(١) سقطت من ح، هـ.

(٢) سقطت من هـ.

(٣) في أ، ح، هـ : (رجليها). والمثبت كما في "ط"، وموافق لنص المدونة والتهذيب.

(٤) في أ، ح، هـ : (المتقدم).

(٥) في أ : (ضربها أو حركها).

(٦) في أ : (عليه ز).

(٧) في ح، هـ : (المتقدم).

(٨) في ح : (المتقدم).

(٩) في أ : (عليه أن يدفعه).

(١٠) قال في المصباح (مادة رمح) ٢٣٨/١ : (رَمَحَ ذو الحافر رمحاً من باب نفع ضرب برجله).

وانظر الصحاح (مادة رمح) ٣٦٧/١. وانظر التنبهات للقاضي عياض رحمه الله ل ١٧٧/ب.

(١١) قال القاضي عياض في التنبهات ل ١٧٧/ب : (رَمَحَتْ : أي ركلت برجلها إلى حلف، وَفَحَتْ مثله، ويقال : هو ضربها برجلها الأرض ودفعها به ما وافقها، ومنه نفع بكنا : إذا رمى به). وقول

عياض في النص : (إلى حلف) سقط من المخطوط الذي بين يدي ومثبت في النقل عنه في شرح

تهذيب المدونة ل ٣٩٨/ب.

(١٢) المدونة ٦/٤٤٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤/ب - ٢٤٥/أ.

(١٣) في ح : (بفعل).

(١٤) (شيء). سقطت من ح.

(١٥) في أ، ح، هـ : (المتقدم).

(١٦) نهاية ورقة ١١١ ط.

(١٧) في أ، ح، هـ : (سببها).

- وإن كان المقدم صبيّاً قد ضبط الركوب^(١) فهو كالرجل فيما ذكرنا^(٢).
- قال مسحتون : وإن كان الصبي ليس له قبض ولا بسط فهو كالمتاع المحمول؛ فما كان من ذلك فعلى^(٣) المؤخر^(٤).
- قال محمد : ولو كان عليها هذا الصغير^(٥) الذي لم يضبط الركوب وحده^(٦)، أو كان^(٧) عليها نائم أو مريض فوطئت أحداً فذلك عليه^(٨) إلا أن يكون لها^(٩) قائد أو سائق فلا يكون على الراكب شيء لأنه كالمتاع^(١٠).
- ومن المدونة : قال ابن القاسم : ولا يضمن المقدم ما كدمت^(١١) أو نفحت^(١٢) إلا أن يكون ذلك من سببه، وكذلك الراكب على الدابة لا يضمن^(١٣) ما كدمت أو نفحت؛ لأنه جُبَار^(١٤)، وقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
-
- (١) في ط : (الركوب) .
- (٢) المدونة ٦ / ٤٤٤ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥ ب .
- (٣) في ط : (فعل) .
- (٤) النوادر ل ١١ / أ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨ ب . إلا أن النقل في كتاب النوادر عن أشهب رحمه الله .
- (٥) في ط : (للصغير) .
- (٦) قوله : (ولو كان عليها هذا الصغير الذي لم يضبط الركوب وحده) . سقط من الصلب في "ح" وهو مذكور بالمأمش .
- (٧) في أ : (أو يكون) .
- (٨) (فذلك عليه) . عليها آثار رطوبة في "أ" .
- (٩) في ح ، ط : (عليها) .
- (١٠) النوادر ل ١١ / أ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨ ب .
- (١١) قال القاضي عياض في التنبهات ل ١٧٧ ب : (كدمت : عضت) . وقال الجوهري في الصحاح (مادة : كدم) ٢٠١٩ / ٥ : (الكَدَم : العض بأدنى القم، كما يكْدِم الحمار . يقال : كَدَمَهُ يَكْدُمُهُ وَيَكْدِمُهُ . . . والمَكْدَم بالتشديد : المعَضّ) .
- (١٢) (أو نفحت) . في ط فقط . وهي غير مذكورة في نص التهذيب .
- (١٣) (لا يضمن) . سقطت من أ .
- (١٤) في أ ، هـ : (جبان) .

وَسَلَّمَ : (جَرَحُ الْعَجْمَاءِ جَبَارٌ) ^(١) ، - يعني لادية فيه - إلا أن يكون ذلك من شيء فعله بها الراكب فيضمن ^(٢) .

قال مالك : وما أصابت الدابة وعليها راكبان في حمل و ^(٣) لا يقودها ^(٤) أحد ^(٥) فهما ضامنان بخلاف المرتدفين ^(٦) .

قال ابن القاسم : ويضمن ^(٧) الراكب ما وطعت الدابة بيديها أو رجلها ؛ لأنه هو سيرها ^(٨) .

محمد ^(٩) : قال أشهب فيمن ركب دابة فطارت من تحت يدها حصة ففقدت عين رجل : فلا شيء عليه ، قال محمد : إلا أن تكون الدابة دفعتها بحافرها فضربتها حتى اندفعت ففيها الدية ، فأما إذا طارت من تحت الحافر من غير دفع فلا شيء فيها ^(١٠) .

قال ابن القاسم : وإن جمحت دابة براكبها فوطعت ^(١١) إنساناً فعطب ^(١٢)

(١) في أ، هـ : (جبان) .

والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العقول ، باب : جامع العقل ٦٦١/٢ ، والبخاري في كتاب الدِّبَات ، باب المعدن جبار ، والبئر جبار ، وباب العجماء جبار . الصحيح مع الفتح ٢٥٤/١٢ ، ٢٥٦ . وقال الإمام مالك رحمه الله : (وتفسير جبار : أنه لادية فيه) .

(٢) المدونة ٦/ ٤٤٤ - ٤٤٥ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥/١ .

(٣) موضع قوله : (في حمل و) . بياض في ح .

(٤) في ح ، ط : (يقودهما) .

(٥) في ط : (أحدهما) .

(٦) في "ط" نقصت الكلمة بعض حروفها فجاءت (المرتد) . وانظر النص في تبصرة ابن فرحون ٣٤٣/٢ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/ب .

(٧) في ط : (في تضمنين) .

(٨) المدونة ٦/ ٤٤٤ ، وتهذيب المدونة ل ٣٤٥/أ .

(٩) سقط من ط .

(١٠) النوادر ل ١١/ب - ١٢/أ ، وتبصرة ابن فرحون ٣٤٤/٢ ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/ب .

(١١) في أ ، ح ، هـ : (فاوطأت) .

(١٢) تكرر في "ط" قوله : (إنساناً فعطب) .

فهو ضامن^(١).

قال^(٢) ابن نافع عن مالك : وكذلك الصبي تجمّع^(٣) به فتصدم^(٤) وهو لا يملك حبسها؛ فهو ضامن في ماله فيما دون الثلث، وما بلغ الثلث فعلى عاقلته^(٥).

محمد : قال^(٦) أشهب : لأن عمر ضمّن مجري الفرس^(٧) وهو مغلوب؛ لأن بإجرائه إياه^(٨) ضمن، بخلاف السفينة تغلب من^(٩) الريح^(١٠).

يضمن مجري الفرس
ولا يضمن ركب السفينة
والفرق بينهما

قال ابن القاسم : ولو كان الفرس في رأسه اعتزام^(١١) فحمل بصاحبه فصدم؛ فراكبه^(١٢) ضامن؛ لأن سبب جمحه وفعله من فارسه، إمّا أذعره^(١٣) فخاف منه^(١٤)، أو غير ذلك إلا أن يكون إنمّا نفر^(١٥) من شيء مر به في الطريق من غير سبب راكمه؛ فلا ضمان^(١٦) عليه، وإن^(١٧) كان غيره فعل به ما جمع

(١) المدونة ٦ / ٤٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥ / أ.

(٢) ليست في "أ، ط، هـ".

(٣) في "أ، هـ" : (يجمع).

(٤) في ط : (فتصدم الثلث). وهو خطأ.

(٥) النوادر ل ١٢ / أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩ / أ.

(٦) في "أ، هـ" : (وقال).

(٧) ذكره عن عمر رضي الله عنه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العقول، باب جامع العقل ٦٦٢ / ٢.

(٨) في ط : (ادائه).

(٩) (من). ليس في ط.

(١٠) النوادر ل ١٢ / أ - ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩ / أ.

(١١) قال في المصباح (مادة عزم) ٤٠٦ / ١ : (العزم : وزان غراب، الجذّة والشّرس، يُقال : "عَرَمَ يَعرِمُ" من باي ضرب وقتل فهو "عارم"، و"عرِمَ عَرَمًا" فهو "عرِمٌ" من باب تعب لفة فيه).

(١٢) في ط : (براكبه). وهنا نهاية ل ٥٨ / ب. هـ.

(١٣) في "أ، هـ" : (أدعوه). وفي "ح" : (ما أردعه).

(١٤) (منه). سقطت من ح.

(١٥) في ط : (فرّ).

(١٦) في ط : (فلا شيء).

(١٧) في ط : (فإن).

به^(١) فذلك على الفاعل، والسفينة لا [٢٢٩/ب] يذعرها^(٢) شيء والريح هو الغالب، فهذا فرق ما بينهما^(٣).

قال^(٤) محمد : ومن أفلتت دابته فنادى رجلاً ليحبسها له فذهب ليحبسها فضربته فقتلته^(٥)؛ فلا شيء عليه^(٦)، وهذا من العجماء جبار.

من أفلتت دابة فنادى رجلاً ليحبسها فقتله

قال محمد : إلا أن يكون المأمور عبداً لغيره^(٧)، أو حراً صغيراً؛ فإن^(٨) دية الحر على عاقلته، وقيمة العبد في ماله.

قال محمد : ولو لم يرض أن يعترض^(٩) ليمسكها^(١٠) حتى^(١١) صدمته فقتلته؛ لنظرت : فإن كانت أفلتت من^(١٢) يد رجل؛ لزمّت الدية عاقلته، وإن كانت أفلتت من مدودها؛ فهو جبار^(١٣). وقد سمعت أصبغ ونزلت في رجل^(١٤) أخرج دابته^(١٥) يمرغها فخرمت الرسن من يده وشردت فصدمت^(١٦) إنساناً فقتلته أن على عاقلته الدية، مثل ماله كان راكبها فغلبته وصدمت به

(١) (به) . سقط من أ.

(٢) في أ، هـ : (لا يدعوها) . وفي "ح" : (لا بددعها) . هكذا رُسمت.

(٣) المدونة ٤/٤٩٣ . وانظر النوادر ل ١٢/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٨/ب.

(٤) سقطت من ط.

(٥) في أ، هـ : (ليحبسه فضربه فقتله) .

(٦) في ط : (فيه) .

(٧) (لغيره) . سقطت من ط.

(٨) في ح : (كان) .

(٩) في ط : (يعترضها) .

(١٠) في أ، هـ : (بمسكها) . وفي "ح" : (لمسكها) .

(١١) في ح : (حين) .

(١٢) نهاية ل ٩٤ / ب . أ.

(١٣) النوادر ل ١٢/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/أ.

(١٤) في ح : (برجل) .

(١٥) في ح : (دابة) .

(١٦) في أ، ط، هـ : (فصدمت) . والمثبت كما في "ح"، وموافق لنص النوادر ل ١٢/أ.

فقتلته^(١).

في ضمان الناحس

قال^(٢) ابن القاسم في المدونة^(٣) : ومن نخس دابة رجل فوثبت^(٤) فقتلت^(٥) رجلاً؛ فديته على عاقلة الناحس^(٦).

محمد : قال أشهب : وسواء كانت هملاً^(٧) أو مساقة^(٨) أو مركوبة أو مقودة^(٩) فنخسها رجل آخر فكدمت إنساناً أو ضربته بيديها أو برجلها^(١٠)، أو سقطت^(١١) عليه فلا شيء^(١٢) على أحد فيه إلا على الناحس وحده إن كان دون^(١٣) الثلث ففي ماله، وإن كان^(١٤) الثلث^(١٥) فعلى عاقلته، إلا ترى أن الدابة لو ضربت بيد أو برجل^(١٦) أو بذنب، أو كدمت وهي مركوبة أو مسوقة^(١٧) لم يضمن أحد من ذلك شيئاً إلا أن يكون فعل بها أحدهم شيئاً

(١) في ط : (فقتلت). وانظر النص في النوادر ل ١٢/أ.

(٢) سقطت من ط.

(٣) (في المدونة). سقطت من ح.

(٤) في أ، هـ : (ومن نخس دابته فوثبت).

(٥) تكرر بعد هذا في "ط" قوله : (ابن القاسم في المدونة). ومضروب عليه.

(٦) المدونة ٦/ ٤٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥/أ.

(٧) في أ، هـ : (مهمل). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لنص النوادر ل ١١/ب.

(٨) في ط : (مسوقة).

(٩) في ح : (مفردة). وهذه لفظة النوادر ل ١١/ب.

(١٠) في هـ : (برجلها).

(١١) في أ، هـ : (أو بذنبها أو سقطت). والمثبت كما في ح، ط، وموافق لنص النوادر ل ١١/ب.

(١٢) في أ : (لشيء).

(١٣) (دون). سقطت من ح. وفي "أ، هـ" : (أقل من). وهي مكررة في ط. وهنا نهاية ورقة

١١٢ ط.

(١٤) في ط : (كانت).

(١٥) في ح : (وإن كان أكثر من الثلث).

(١٦) في أ، هـ : (رجل).

(١٧) في ط : (مسلوقة).

حتى فعلت^(١) ذلك فيضمن، والناخس هو فعل ذلك بها، وقد قال ابن مسعود في دابة مركوبة لمخسها رجل : "إِنَّهُ ضَامِنٌ"^(٢) لِمَا أَصَابَتْ"^(٣).

ومن المدونة : ومن قاد قطاراً فهو ضامن لما وطىء البعير في^(٤) أول القطار أو^(٥) آخره، وإن نفحت رجلاً فأعطبته لم يضمن القائد ذلك إلا أن يكون ذلك من شيء فعله بها^(٦).

قال^(٧) : والقائد والسائق والراكب^(٨) كلهم ضامنون^(٩) لما وطئت الدابة يديها أو^(١٠) برجليها^(١١).

قال : وإن اجتمع قائد وسائق^(١٢) وراكب؛ فما وطئت الدابة فعلى القائد

إذا أتلفت الدابة ولها قائد وسائق وراكب

(١) في ح : (شيئاً ففعلت).

(٢) تكرر في "هـ" قوله : (إنه ضامن).

(٣) (لما أصابت) . ليست في "أ، ط، هـ". وانظر النوادر ل ١١/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ١/٣٩٩. وأثر ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه عنه عبد الرزاق رحمه الله في مصنفه في كتاب العقول، باب غرم القائد ٩/٤٢٢ - ٤٢٣، وابن أبي شيبة رحمه الله في مصنفه في كتاب الديات، باب الرجل ينحس الدابة فتضرب ٩/٤٢٩.

(٤) في ح : (من).

(٥) في ح : (إلى).

(٦) المدونة ٦/٤٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٤٥.

(٧) سقطت من أ، هـ.

(٨) قال في شرح تهذيب المدونة ل ١/٣٩٩ : (قوله : "القائد والسائق ضامنان لما وطئت الدابة" زاد م - يعني المصنف - : "والراكب". معناه إذا انفرد كل واحد، وقال أبو محمد في رسالته : والسائق والقائد والراكب ضامنون، يعني كل واحد ضامن إذا انفردوا أما إذا اجتمعوا فهي مسألة المدونة). فشرح تهذيب المدونة ذكر أن قوله "والراكب" من اختصار المصنف، لكن النسخة التي لدي من التهذيب مثبتة بها هذه الكلمة. وانظر ما نقله عن ابن أبي زيد في الرسالة ص ٩١.

(٩) في ط : (ضامن).

(١٠) في ح : (و).

(١١) الموطأ ٢/٦٦٢، والمدونة ٦/٤٤٥ - ٤٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٤٥، والرسالة ٩١.

(١٢) في أ، هـ : (سائق وقائد).

والسائق^(١). وقاله ابن القاسم، وأشهب في المجموعة.

قال أشهب : لأن الراكب كالمنازع لا يقدمها ولا يؤخرها^(٢).

قال ابن القاسم فيها وفي المدونة : إلا أن يكون فعلها بسبب الراكب فذلك عليه خاصة إذا لم يكن فيه عون من القائد [٢٣٠/أ] أو السائق^(٣).

محمد : وقال^(٤) أشهب : إذا اجتمع قائد وسائق وراكب على دابة فأوطأت رجلاً فقتلته فعلى عاقلة كل واحد منهم^(٥) ثلث الدية إلا أن ترمح^(٦) من غير أن يفعل بها شيء^(٧).

قال أبو محمد : يريد أن الراكب شركهم في فعل فعلوه^(٨) بها كان منه^(٩) فعلها^(١٠).

م : وظاهر الكتاب^(١١) خلاف ماتأول أبو محمد^(١٢)، ولكنه رده إلى الأصل^(١٣).

(١) المدونة ٦ / ٤٤٦، ٤٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥/أ.

(٢) النوادر ل ١٠/ب، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/أ.

(٣) المدونة ٦ / ٤٤٧، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥/أ.

(٤) في أ، ح، هـ : (قال).

(٥) منهم .- ليس في أ، ح، هـ.

(٦) في ح : (ترمح).

(٧) النوادر ل ١٠/ب، وتبصرة ابن فرحون ٢/٣٤٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/أ.

(٨) فعلوه .- سقطت من ط. وفي "ح" : (فُعل).

(٩) في ح : (منها). وفي "ط" : (له). وفي النوادر ل ١٠/ب : (عنه).

(١٠) النوادر ل ١٠/ب، وتبصرة ابن فرحون ٢/٣٤٣، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/أ.

(١١) نهاية ل ٥٩/أ. هـ.

(١٢) (ما تأول محمد).

(١٣) في ح : (أصل). وانظر قول المصنف في تبصرة ابن فرحون ٢/٣٤٣، ونصه : (قال ابن

يونس : ليس هو ظاهر الكتاب بل الظاهر خلافه إلا أن يكون رده إلى المشهور). والمثبت كما

في جميع النسخ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/أ.

قال^(١) : ومن قاد^(٢) دابة فمرت به جارية فصاح بها^(٣) : إياك إياك^(٤)، فوطئتها الدابة فقطعت أثملتها؛ فعليه الغرم لها يحمل ويقول : إياك إياك^(٥).

ومن المدونة قال^(٦) مالك في حمال حمل عدلين على بعير لغيره بإذنه وهو أجير فسار به وسط السوق فانقطع^(٧) الحبل فسقط عدل^(٨) على أحد فقتله : أن الحمال ضامن دون صاحب البعير^(٩).

محمد^(١٠) : قال أشهب : وذلك إذا كان الذي يقوده هو الذي حمل المتاع عليه، وإن^(١١) كان غيره الذي^(١٢) حمله^(١٣) فذلك على حامله^(١٤) إلا أن يكون من قودته ما^(١٥) يطرح لخوفه^(١٦) المتاع فيكون عليه^(١٧).

قال مالك : ومن سقط عن دابته على أحد فقتله فالساقط ضامن وذلك

من سقط عن دابته
فقتل آخر فعلى
عائلته الدية

(١) سقطت من ح.

(٢) في أ، هـ : (أقاد).

(٣) في أ، هـ : (لها).

(٤) (إياك) الثانية ليست في ح.

(٥) في أ، هـ : (إياك وإياك). وانظر النص في النواذر ل ١٢/أ، وتبصرة ابن فرحون ٣٤٥/٢، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/أ - ب.

(٦) في أ، هـ : (وقال).

(٧) في ح : (وانقطع).

(٨) (عدل). سقطت من ط.

(٩) المدونة ٦/٤٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥/أ.

(١٠) سقط من ح.

(١١) في ط : (فإن).

(١٢) (الذي). مطموسة في أ.

(١٣) في ح : (حمل).

(١٤) في ح : (الذي حمل).

(١٥) في ح : (وما).

(١٦) في ح : (لخوفه).

(١٧) النواذر ل ١٢/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/ب.

على عاقلته^(١).

قال في غير المدونة في بصير قاد أعمى فوقع في شيء ووقع الأعمى عليه فقتله : فديته على عاقله الأعمى^(٢).

الدية على عاقله
أعمى سقط على
بصره بقوده

١٠٩ - فصل [في من نفر دابة عمدا أو خطأ]

قال ابن شهاب فيمن جاء يحمل متاعاً على دابة فنظرت إليه دابة رجل فنفرت براكبها فطرحت فقتلته، قال^(٣) : يضمن من نفرها ما أصابه^(٤) من ذلك^(٥)، إن كان خطأ فالدية على عاقلته، وفي عمده القود^(٦).

وقال^(٧) ربيعة فيمن رقد على قارعة الطريق فنفرت منه دابة براكبها وهو نائم فهو ضامن، وإن كان نائماً^(٨) على غير الطريق لم يضمن إلا أن يتحرك.

من نام على قارعة
الطريق فنفرت منه دابة

قال ابن المواز : ووجدت لبعض أصحابنا : أنه هدر. ولا شيء^(٩) عليه

(١) المدونة ٦ / ٤٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥ / ٢.

(٢) النوادر ل ١٤ / ب. - وفيه أن هذا القول للإمام مالك رحمه الله في الواضحة والموازية. - وانتظر أيضا النص في المتقى ١١١ / ٧، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩ / ب. وقال فيه بعد أن نقل هذا النص عن المصنف : (انظر هنا فروعا كثيرة ذكرها ابن يونس).

ومثل هذا مروي عن الخليفة الراشد عمر رضي الله عنه كما في سنن البيهقي الكبرى ١١٢ / ٨ قال : (إن أعمى كان يَنْشُدُ في المَوْسَمِ في خِلَافَةِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يقول : أيها الناس لقيت منكرا، هل يَعْقِلُ الأعمى الصحيح المبصر، خرا معاً كلاهما تكسرا؟ وذلك أن أعمى كان يقوده بصير فوقعا في يتر فوقع الأعمى على البصير فمات البصير فقضى عمر رضي الله عنه بعقل البصير على الأعمى).

(٣) (قال). سقطت من أ، هـ.

(٤) في ح : (أصابته). ونص النوادر ل ١٢ / ب : (ما أصابت).

(٥) (من ذلك). في ط فقط.

(٦) النوادر ل ١٢ / ب.

(٧) في ط : (قال).

(٨) نهاية ل ٩٥ / أ. أ.

(٩) في ط : (لا شيء).

فيه^(١) وإن كان على الطريق^(٢) إلا أن تنفر من حركته^(٣) فتلزم عاقبته، ولو نفرها فعليه القصاص^(٤).

١١٠ - فصل [في من أمسك غريقاً فخشي على نفسه فأطلقه، وفي من

ربط آخر بحبل ودلاه في بئر ثم تركه، ومن اتقى رمية فأصابته غيره]

ومن طلب غريقاً فلما أخذه خاف على نفسه الموت فسرجه فلا شيء عليه، ولو ذهب ليعلمه العوم فلما خشي على نفسه تركه فمات فهو ضامن^(٥).

ولو تردى رجل في بئر فسأل رجلاً أن يدلي له حبلاً فدلاه إليه فجره^(٦) فخشي على نفسه فسرجه فمات فهو ضامن^(٧)، وكذلك لو انفلت من يده فإنه يضمن، ولو انقطع لم يضمن شيئاً^(٨).

وقال مالك فيمن ربط رجلاً بحبل^(٩) فدلاه في بئر لطلب حمام وربط حبلاً آخر في خشبة فانقطع الحبل الذي في الخشبة فخشي الرجل أن يذهب معه في البئر فترك هو^(١٠) الحبل الآخر فخر الرجل^(١١) فمات؛ فهو ضامن^(١٢).

(١) فيه () . سقط من أ، هـ.

(٢) من قوله : (لم يضمن إلا أن يتحرك) . سقط من ح.

(٣) في أ : (أدركته) .

(٤) النوادر ل ١٢/ب.

(٥) العتبية ٧٦/١٦ . وانظر النوادر ل ١٤/أ، والمتقى ١١٢/٧.

(٦) في أ : (فجذبه) .

(٧) من قوله : (ولو تردى رجل) . سقط من ح.

(٨) النوادر ل ١٤/أ.

(٩) نهاية ورقة ١١٣ ط.

(١٠) (هو) . في ح فقط.

(١١) (فخر الرجل) . سقطت من ح.

(١٢) العتبية ٤٤٧/١٥، وانظر النوادر ل ١٤/أ.

ومن رمى رجلا بحجر [٢٣٠/ب] فاتقاها بيده فرجعت على^(١) غيره فقتله
فإن ردها حتى أوقعها على غيره؛ فالدية على المرمي، - يريد^(٢) : على عاقلته -،
وإن كان إنما اتقاها دون أن يرد الحجر بشيء فالعقل على الرامي^(٣).

م : يريد : على عاقلته؛ لأنه إنما رمى غيره.

وروى ابن وهب^(٤) حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم : (فيمن عضَّ يد
رجل فجذبها فقلع أسنانه، أن أسنانه هَدَرٌ)^(٥)، وهذا الحديث ليس من
رواية مالك^(٦).

حديث فيمن عضَّ
يد رجل فجذبها
فقلع أسنانه فهو هدر

قال يحيى بن عمر : وبهذا الحديث أقول^(٧)؛ لأنه روي في ذلك عن مالك
وغيره من أصحابه أن يضمن^(٨).

(١) في أ، هـ : (إلى).

(٢) في أ، هـ : (المرء أن يرد).

(٣) العتية ١٥ / ٥٢٠، والنوادر ل ١٥ / أ.

(٤) في هـ : (وروى غيره ابن وهب).

(٥) (أن أسنانه هدر) سقطت من "ح". وقد أعرج الإمام أحمد في مسنده ٤ / ٤٢٨، والبخاري في صحيحه في كتاب الديات، باب إذا عضَّ رجلا فوقعت ثنياه. الصحيح مع الفتح ١٢ / ٢١٩، ومسلم في كتاب الديات، باب من أ تلف عضوا لصال في سبيل الدفاع المشروع عن النفس. الصحيح مع شرح النووي ١١ / ١٥٩ وما بعدها. واللفظ للبخاري قال : (عَنْ جُمُرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَتَزَعَّ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ فَوَقَعَتْ فَنِيَّتَاهُ فَاسْتَخَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : "يَعْنُ أَخَذَكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْنُ الْفَعْلُ لَا دِيَّةَ لَهُ").

(٦) في ط : (ولم يرو مالك هذا الحديث).

(٧) (أقول). سقطت من ح.

(٨) في ط : (ضامن). وانظر النص في النوادر ل ١٥ / أ. وانظر الاشراف للقاضي عبد الوهاب ١٩٦ / ٢.

[١١١ - فصل : في صبي عبث بسقاء فطاحت القلّة فأصابته الصبي أو غيره، وفي الجماعة يتهاوون في بئر أو حفرة، وفي البئر تنهار على اثنين بداخلها]

وقال^(١) ابن القاسم في صبي عبث بِرَجُلٍ^(٢) سَقَاءَ عَلَى عُنُقِهِ^(٣) قُلَّةٌ حَتَّى سَقَطَتِ الْقُلَّةُ^(٤) عَلَى الصَّبِيِّ فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَى السَّقَاءِ^(٥)، وَلَوْ سَقَطَتْ عَلَى غَيْرِ الصَّبِيِّ كَانَتْ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الصَّبِيِّ^(٦).

قال مالك : ومن ارتقى^(٧) في بئر فيدركه^(٨) آخر في اثره فجذب^(٩) الأسفل الأعلى فيخبران^(١٠) فيهلكان فعلى عاقلة الأسفل دية الأعلى^(١١).

قال^(١٢) ابن حبيب : وروى عن ابن المسيب في خمسة فَرَسَهُمْ أَسَدٌ فَتَعَلَّقَ الَّذِي يَلِي^(١٣) الْأَسَدَ^(١٤) بِالثَّانِي وَتَعَلَّقَ الثَّانِي بِالثَّالِثِ وَتَعَلَّقَ^(١٥) الثَّالِثُ بِالرَّابِعِ وَالرَّابِعُ بِالْخَامِسِ فَقَضَى عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : "أَنَّ الْأَوَّلَ

قضاء علي رضي الله
عنه في خمسة
تساقطوا في زينة أسد

(١) في ح : (قال).

(٢) في ط : (على رجل).

(٣) في أ، هـ : (عاتقه). والمثبت كما في ح، " . وموافق لنص النوادر.

(٤) نهاية ل ٥٩/ب. هـ.

(٥) في أ : (الساقى).

(٦) النوادر ل ١٥/ب.

(٧) في أ، هـ : (ارمى).

(٨) (بئر فيدركه). عليها آثار رطوبة في "أ".

(٩) في أ، هـ : (فيجذب).

(١٠) في ط : (فخران).

(١١) الموطأ ٦٦٢/٢، والنوادر ل ١٤/أ، والمتقى ١١١/٧.

(١٢) سقطت من ح.

(١٣) موضع (يلي). يياض في "ح".

(١٤) (الأسد). سقطت من ط. وفي "ح" : (بالأسد).

(١٥) (وتعلق). سقطت من أ، هـ.

فَرَسَةً^(١) الْأَسَدُ وَأَنَّ الْأَوَّلَ^(٢) عَلَيْهِ دِيَّةُ الثَّانِي وَعَلَى الثَّانِي دِيَّةُ الثَّلَاثِ وَعَلَى
الثَّلَاثِ دِيَّةُ الرَّابِعِ وَعَلَى الرَّابِعِ دِيَّةُ الْخَامِسِ^(٣).

قال ابن حبيب : يريد على عواقلهم^(٤).

قال أشهب : وإن^(٥) حفر رجلان بئراً فانهارت عليهما فمات أحدهما
فعلى عاقلة الثاني نصف الدية والنصف هدر؛ لأنه شريك في قتل نفسه^(٦)، وإن
ماتا فعلى عاقلة كل واحد نصف الدية^(٧).

(١) في ح : (فريسة).

(٢) (وأن الأول). سقطت من ح.

(٣) وفي الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم علم بقضاء علي فأجازه.

والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٧٧/١، ١٥٢، وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب
الديات باب القوم يدفع بعضهم بعضاً في البئر أو الماء ٤٠٠/٩، والبيهقي في السنن الكبرى، في
كتاب الديات باب ما ورد في البئر جبار والمعدن جبار ١١١/٨. كلهم من طريق حنش بن
المعتمر. قال البيهقي : (حنش بن المعتمر غير محتج به). وقال الحافظ في التلخيص الحبير ٣٠/٤
: أخرجه (أحمد والبخاري والبيهقي من حديث حنش بن المعتمر عن علي، قال البخاري : لا تعلمه
يروي إلا عن علي، ولا تعلم له إلا هذا الطريق، وحنش ضعيف).

(٤) في أ، ط، هـ : (في العواقل). وانظر النص في النوادر ل ١٤/أ - ب.

(٥) في ح : (فإن).

(٦) في ط : (صاحبه).

(٧) النوادر ل ١٣/ب، والمنتقى ٧/ ١١١، وعقد الجواهر ٣/ ٢٧٢.

[الباب الثامن والعشرون]

في الفارسين أو^(١) السفينتين أو الحاملين يصطدمان^(٢)

[١١٢ - فصل : في الفارسين يصطدمان]

قال مالك : وإذا اصطدم فارسان^(٣) فمات الفرسان والراكبان^(٤)؛ فدية كل واحد على عاقلة الآخر، وقيمة فرس كل واحد في مال الآخر^(٥).
محمد : وقاله^(٦) ابن القاسم وأشهب^(٧).

قال أشهب : وقال ذلك ابن شهاب وربيعة^(٨)، وقد أخبرني بعض أهل العلم يرفعه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في^(٩) رجلين اصطدما فماتا : "فَإِنَّ عَقْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ"^(١٠).

قال أشهب : وقد^(١١) خالف في ذلك بعض أهل العراق فقال : على

(١) في ح : (و) .

(٢) جاء العنوان في ط : (في الفارسين يصطدمان أو السفينتين أو الحاملين يصطدمان أيضاً) .

(٣) في أ، هـ : (الفارسان) .

(٤) في ح : (أو الراكبان) .

(٥) المدونة ٤/٤٩٢، ٦/٤٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥/ب .

(٦) في أ، هـ : (وقال) .

(٧) النوادر ل ١٣/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٤٠١/أ .

(٨) شرح تهذيب المدونة ل ٤٠١/أ .

(٩) في أ، هـ : (قال ما) .

(١٠) أخرجه عن الإمام علي رضي الله عنه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول، باب المقتلان والذي يقع على الآخر أو يضربه ٥٤/١٠ .

(١١) في ح ، ط : (ولقد) .

عاقلة كل واحد منهما^(١) نصف دية صاحبه^(٢)، زعم أن^(٣) كل واحد [٢٣١/أ] منهما^(٤) قاتل نفسه مع صاحبه، ولسنا نرى ذلك، ولو كان كما قال؛ لكان إذا سَلِم أحدهما لم يكن عليه للميت إلا نصف ديته. — يريد : على عاقلة — ولكان الذي يهوي في البئر قاتل نفسه مع حافرها، ولكان الواطىء على الحسك^(٥) وقد نصبها رجل^(٦) فيما لا يملك ولا يجوز له قاتلاً^(٧) لنفسه مع ناصبها، وقد قال أهل العراق^(٨) : إن دية^(٩) الواقع في البئر على حافرها فمحالف بينهما^(١٠).

وقد روى عن^(١١) علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من^(١٢) صاحب وتابع مثل ما ذكرنا^(١٣).

(١) (منهما). سقطت من ح.

(٢) نهاية ل ٩٥ / ب. أ.

(٣) في ط : (لأن).

(٤) (منهما). سقطت من ح.

(٥) يياض في أ. وفي "هـ" : (الحسد). وفي القاموس المحيط (مادة حسك) ١٢٠٩ قال : (الحسك : عرسكة : نبات تعلق ثمرته بصوف الغنم، ورقه كورق الرجل وأدق، وعند ورقه شوك مُلَزَزٌ صلب، ذو ثلاث شعب، وله ثَمَرٌ شَرْبُهُ يُفْتَت حصى الكلبيين والثاناء، وكذا شربُ عصير ورقه جيدٌ للباة وعسر البول ونهش الأفاعي، ورشه في المنزل يقتل البراغيث، ويُعملُ على مثال شوكة أداة للحرب من حديد أو قصب فيلقى حول العسكر ويُسمى باسمه). وانظر اللسان (مادة حسك) ٤١١/١٠.

(٦) (رجل). سقطت من ح.

(٧) من قوله : (مع صاحبه، ولسنا نرى ذلك). سقط من ح.

(٨) في ح : (هذا العراقيون). وفي "ط" : (هذا العراقي).

(٩) (دية). سقطت من ح.

(١٠) النوادر ل ١٣ / ب. وانظر الاستذكار ٢٥/٢١٩، وعقد الجواهر ٣/٢٧٢، وتفسير القرطبي (الجامع للأحكام القرآن) ٥/٣٢٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٤٠١/أ. وانظر اختلاف العلماء للإمام الطحاوي رحمه الله ١٥٢/٥ - ١٥٣.

(١١) (عن). سقط من ح.

(١٢) في أ، هـ : (و).

(١٣) النوادر ل ١٣ / ب.

[١١٣- فصل : في اصطدام الحر والعبد، واصطدام الحاملين]

قال مالك فيه وفي المدونة : ولو أن حرّاً وعبدًا اصطدما فماتا جميعاً فقيمة العبد في مال الحر، ودية الحر في رقبة العبد يتقاصان، فإن^(١) كان^(٢) ثمن الغلام أكثر من دية الحر كان^(٣) الزائد لسيد العبد في مال الحر، وإن كانت دية الحر أكثر لم يكن على السيد من ذلك شيء^(٤).

قال^(٥) محمد^(٦) : إلا أن يكون للعبد مال فيكون بقية العقل في ماله^(٧).

وقال في رجلين اصطدما وهما يحملان جرتين فإن انكسرتا^(٨)؛ غريم كل واحد منهما^(٩) ما كان على صاحبه، وإن انكسرت إحداهما^(١٠) غرم ذلك له صاحبه^(١١).

[١١٤- فصل : في السفيتين تصطدمان]

قال مالك^(١٢) : في السفيتين يصطدمان فتغرق^(١٣) إحداهما^(١٤) بما

(١) في ح : (وإن) .

(٢) سقط من ط .

(٣) في ح : (وكان) .

(٤) المدونة ٦ / ٤٤٦ - ٤٤٧ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥ / ب - ٢٤٦ / أ . وانظر النوادر ل ١٣ / ب .

(٥) سقطت من ط .

(٦) نهاية ورقة ١١٤ ط .

(٧) النوادر ل ١٣ / ب .

(٨) في ح : (فانكسرتا) .

(٩) (منهما) . سقطت من أ، ح، هـ .

(١٠) قوله : (وإن انكسرت إحداهما) أخرت عن موضعها في " ح " إلى السطر الآتي، وستأتي الإشارة إليه .

(١١) (غرم ذلك له صاحبه) . سقطت من ح، ط . وانظر النص في المدونة ٤ / ٤٩٢ .

(١٢) (قال مالك) سقطت من ح، ط .

(١٣) (في السفيتين يصطدمان فتغرق) . سقطت من ط . وفي " ح " : (ولو اصطدما سفيتان ففرقت) .

(١٤) سقطت من ط .

فيها^(١)، فلا شيء في ذلك على أحد^(٢)؛ لأنّ الرّيح تغلبهم^(٣) إلا أن يعلم أنّه لو أراد النّواتية^(٤) صرفها قدروا فيضمنوا، وإلاّ فلا شيء عليهم^(٥).

محمد : قال ابن القاسم : ولو قدروا^(٦) على حبسها إلا أن في ذلك هلاكهم فلم يفعلوا؛ فلتضمن عواقلهم ديّاتهم، ويضمنوا هم الأموال في أموالهم^(٧)، وليس لهم أن يطلبوا نجاتهم بغرق غيرهم، ولكن لو غلبتهم الرّيح أو غفلوا لم يكن عليهم شيء^(٨).

وقال فيها أشهب : إذا علّم أن ذلك من أمر غلبهم لم يغلبهم من خوفاً^(٩) كانت منهم؛ فلا شيء عليهم، وإن لم يعلم ذلك فذلك عليهم تحمله عواقلهم. وبالله التوفيق^(١٠).

(١) (بما فيها). تكررت في ح. وهذا هو موضع العبارة التي أقحمت في "ح" وسيقت الإشارة إليها وهي قوله : ("وإن انكسرت احدهما" بما فيها).

(٢) نهاية ل ١/٦٠ هـ.

(٣) في ح : (يغلبهم).

(٤) في ح : (أن النّواتية لو أرادوا). وقال الجوهري في الصحاح ٢٦٩/١ (مادة : نوت) : (النّوّاتي : الملاحون في البحر خاصة، وهو من كلام أهل الشام، واحدهم نُوتِيٌّ). وذكره في اللسان وزاد : (النّوتي : الملاح الذي يدبر السفينة في البحر، وقد نأت بنوت إذا نمايل من النعاس، كأن النوتي يميل السفينة من جانب إلى جانب). لسان العرب (مادة نوت) ١٠١/٢.

(٥) المدونة ٤/٤٩٢، ٦/٤٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥/ب. وانظر النوادر ل ١/١٣.

(٦) قوله : (فيضمنوا وإلاّ فلا شيء عليهم. محمد : قال ابن القاسم : ولو قدروا). سقط من "ح".

(٧) (في أموالهم). سقطت من "ح".

(٨) النوادر ل ١/١٣، وشرح تهذيب المدونة ل ١/٤٠١.

(٩) في ح، ط : (حرفة).

(١٠) (وبالله التوفيق). من "أ" فقط. وانظر النوادر ل ١/١٣، وشرح تهذيب المدونة ل ١/٤٠١/ب.

[الباب التاسع والعشرون]

فيمن أحدث شيئاً أو أوقف دابة في طريق المسلمين أو داره،
وما أصاب الكلب العقور^(١) والجمل الصَّوُول^(٢) والحائط المائل،

وما أفسدت^(٣) المواشي

وقال^(٤) النبي صلى الله عليه وسلم : (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)^(٥).

(١) في هـ : (العقول).

(٢) قال في القاموس ١٣٢١ (مادة صَوُول) : (صَوُولُ البعير كَكَرْمٍ صَالَةً : واثب الناس، أو صار

يقتل الناس ويعدو عليهم، فهو جمل صَوُول).

وقال في عقد الجواهر ٣/ ٣٥٣ : (. . . النظر الثاني : في دفع الصائل، وهو في المدفوع والمدفوع عنه والدافع. أمّا المدفوع : فكل صائل، إنساناً كان أو غيره. فمن بحشي شيئاً من ذلك فدفعه عن نفسه فهو هدر، حتى الصبي والمجنون إذا صال، وكذلك البهيمة؛ لأن من صالت عليه ناب عن صاحبها في دفعها، إذ لو حضر لوجب عليه، فمحال أن يجب له عليه غرم مع ذلك. وأمّا المدفوع عنه : فكل معصوم من نفس وبُضع ومال. قال القاضي أبو بكر : وأعظمها حرمة النفس، قال : وأمره بيده، إن شاء أن يسلم نفسه أسلمها، وإن شاء أن يدفع عنها دفع. قال : ويختلف الحال؛ فإن كان زمن فتنة فالصبر أولى، وإن كان مقصوداً وحده فالأمر سواء، قال : وبعد ذلك الأهل والمال، قال : وأعظم من هذه حرمة إلا أنه أقوى رخصة الذين قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾. وأمّا كيفية الدفع : فقال القاضي أبو بكر : لا يقصد القتل، وإنما ينبغي أن يقصد الدفع، فإن أدى إلى القتل فذلك. قال : إلا أن يعلم أنه لا يدفع عنه إلا بقتله، فحائز له أن يقصد القتل ابتداء. لو قدر المصول عليه على الحرب من غير مضرة تلحقه لم يجوز له الدفع بالجراح، فإن لم يقدر فله أن يدفعه بما يقدر.)

(٣) ما أفسدت. سقطت من أ، هـ.

(٤) في ح : (قال).

(٥) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأفضية، باب القضاء في المرفق ٥٧١/٢. وقال

الحافظ في التلخيص الحبير ٤/ ١٩٨ : أخرجه (ابن ماجه والدارقطني من حديث أبي سعيد، ورواه مالك مرسلًا). وقال الضماري في الهداية في تخريج أحاديث البداية ٨/ ١٢ : (مالك غلِّم

[١١٥ - فصل : فيمن أحدث شيئاً كحفر ونحوه أو أوقف دابة في طريق المسلمين أو داره]

قال مالك : فما أحدثه الرجل في طريق المسلمين من مِيزَابٍ^(١) أو ظِلَّةٍ^(٢) أو حَفَرٍ بَثْرًا أو سَرَبًا^(٣) للماء أو^(٤) للريح^(٥) في داره أو أرضه، أو حفر شيئاً مما يجوز له في داره أو في^(٦) طريق المسلمين مثل بئر المطر^(٧) أو مرحاض يحفره إلى جنب^(٨) حائطه؛ فلا غرم عليه لما عَطِبَ في ذلك كله^(٩).

قال أشهب : هذا إن لم يضر ما حفر من بئر أو مرحاض بالطريق^(١٠).

قال مالك^(١١) : ولا بأس بإخراج العساكر والأجنحة^(١٢) إلا أن يخرجهم في

من حاله أنه يُرسل كثيراً ما هو عنده موصول . وانظر طرق الحديث فيه - أعني الهداية - ١٢/٨ وما بعدها، ونصب الرأية ٤ / ٣٨٤ وما بعدها، وإرواء الغليل ٣ / ٤٠٨ وما بعدها.

(١) في ط : (مراث) . وفي معجم الألفاظ الفارسية العربية ص ٤٩ قال : (المِيزَابُ بالياء، والمِيزَابُ بهمزة ساكنة : القناة يجري فيها الماء والمنقب، ويقال : مِيزَابٌ) .

(٢) قال في اللسان ٤١٧/١١ (مادة ظلل) : كل شيء أغلظك فهو ظِلَّةٌ، ويقال : ظِلٌّ وظِلَالٌ، وظِلَّةٌ وظَلَّلٌ مثل قَلَّةٍ وَقَلَّلٌ . . . والظِّلَّةُ والمِظْلَّةُ سواء، وهو ما يستظل به من الشمس، والظِّلَّةُ :

الشيء يستقر به من الحر والبرد، وهي كالصُفَّة . وانظر القاموس (ظلل) ١٣٢٩ .

(٣) في أ، هـ : (سرباً) . وفي اللسان (مادة سرب) ٤٦٦/١ : (السَّرْبُ : القناة الجوفاء التي يدخل منها الماء الحائط) . وانظر القاموس (سرب) . ١٢٣ .

(٤) في ط : (و) .

(٥) في أ، ط، هـ : (الريح) . والمثبت كما في "ح"، وموافق لنص المدونة وتهذيب المدونة.

(٦) (في) . ليس في ح .

(٧) في ح : (الماء) .

(٨) في أ، هـ : (جانب) .

(٩) الموطن ٦٦٢/٢، والمدونة ٦/٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥/١ - ب .

(١٠) النوادر ل ٩/ب، والمتقى ٧ / ١١١، وشرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/ب .

(١١) في أ، هـ : (أشهب) .

(١٢) لعل المراد : هو ما يضعه الرجل على أعلى جداره بارزاً على الطريق كما لظلة ليضع فيه بعض

الأمعة من علف وربط دابة ونحو ذلك ولا يضر بالناس . قال ابن قدامة في المغني ٩٧/١٢ : (وإذا

أخرج إلى الطريق الناقل جناحاً أو ساباطاً فسقط أو شيء منه على شيء فأتلفه ، فعلى المخرج

الضمان) . وفي المصباح (مادة سبط) : (السَّابِطُ : سقيفة تحتها عمر نافذ والجمع سوابط) .

أسفل حائطه مما يضر بالناس في طريقهم فإنه يُمنع^(١) من ذلك^(٢).

قال : وما صنعه في طريق المسلمين مما لا يجوز له [٢٣١/ب] فعله من حفر بحر أو رباط^(٣) دابة ونحوه^(٤) فهو ضامن لما أصيب بذلك إن كان دون ثلث الدية^(٥) ففي ماله، وإن كان الثلث فأكثر فعلى العاقلة، وإن^(٦) صنع من ذلك ما يجوز له؛ كمن نزل عن^(٧) دابته ويدخل^(٨) لحاجته وهي واقفة في الطريق^(٩) فلا يضمن، وكذلك على باب المسجد أو باب الإمام^(١٠) أو في السوق فلا يضر شيئاً^(١١).

قال أشهب : أو^(١٢) يغشى رجلاً في منزله فيوقف دابته على الباب^(١٣)؛ فلا يضمن شيئاً^(١٤) وليس ذلك كمن اتخذ^(١٥) لها مربطاً في طريق^(١٦) المسلمين^(١٧).

(١) في ح : (ممتنع). وهنا نهاية ل ٩٦ / أ. ١.

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٣٩٩/ب. وانظر التوارد ل ٩/ب، وعقد الجواهر ٣٥٣/٣.

(٣) في أ : (من حفر ورباط).

(٤) في أ : (ونحوها).

(٥) في أ : (إن كان ذلك الثلث). وفي "ح" : (إن كان دون الثلث).

(٦) في ط : (فإن).

(٧) في أ، ط : (من).

(٨) في أ : (دابة ودغل).

(٩) في ط : (في الطريق واقفة).

(١٠) في أ : (باب الإمام أو باب المسجد).

(١١) من قوله : (وكذلك على باب المسجد). سقط من ط. وانظر النص في الموطأ ٦٦٢/٢، وانظر

المدونة ١٩٦ / ٦ - ١٩٧، ٤٤٥، وتهذيب المدونة ٢٤٥/ب، والتوارد ل ٩/أ - ب.

(١٢) في أ : (و). وهو ضمن سقط في "ح" تأتي الإشارة إليه.

(١٣) في ط : (باب). وفي "هـ" : (على منزله بابه). ومضروب على "منزله".

(١٤) من قوله : (قال أشهب). سقط من ح.

(١٥) في ح : (يجد).

(١٦) (طريق). سقطت من ح.

(١٧) انظر التوارد ل ٩/ب.

قال مالك : ومن^(١) حفر حفيراً في دار رجل بغير إذنه فسقط^(٢) فيه انسان^(٣) ضمنه الحافر، وإذا حفر^(٤) حفيراً^(٥) في داره أو^(٦) جعل حباله ليعطب بها سارقاً فعطب بها^(٧) السارق أو غيره؛ فهو ضامن لما عطب في ذلك^(٨). **قال أشهب^(٩) :** لأنه احتفره لما لا يجب^(١٠).

من حفر في دار
رجل بغير إذنه ضمن

قال^(١١) في آخر الكتاب : ومن وضع سيفاً في طريق المسلمين، أو في موضع يرصد به قتل رجل فعطب به ذلك الرجل؛ فإنه يقتل به، وإن عطب به غيره فديته على عاقلته^(١٢).

من وضع سيفاً في
الطريق فعطب به
شخص ضمن

قال مالك : وإن^(١٣) جعل في حائطه حفيراً للسباع أو حباله لم يضمن ما عطب بذلك من سارق أو غيره، وإن جعل بباب جنانته^(١٤) نصباً يدخل في رجل من يدخله، أو^(١٥) اتخذ تحت عتبه^(١٦) مسامير^(١٧) لمن^(١٨) يدخل، أو رش

من جعل شيئاً للسباع
فلا يضمن ومن جعله
لإنسان أو دابة ضمن

(١) في ح، ط، هـ : (ولو).

(٢) في أ، هـ : (فعطب).

(٣) في أ : (إنسان فيه).

(٤) من قوله : (حفر في دار رجل). سقط من ح.

(٥) في ح : (بترأ).

(٦) في ح، ط، هـ : (و).

(٧) في هـ : (فيها).

(٨) في أ، ط، هـ : (فهو ضامن لذلك). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٤٥، ٤٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥ / ب.

(٩) قال أشهب : ليست في ح، ط، هـ.

(١٠) انظر النوادر ل ١٠ / أ، والمتقى ٧ / ١١٠.

(١١) سقطت من أ.

(١٢) في ح : (العاقلة). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٥٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٧ / ب.

(١٣) في هـ : (قرآن).

(١٤) في أ : (جنازة).

(١٥) في ح : (و).

(١٦) في ط : (قبته).

(١٧) في أ : (مسامر).

(١٨) في ح : (من).

فناءه يريد به^(١) زَلَق من يدخله^(٢) من دابة أو انسان، أو اتخذ فيه^(٣) كلباً عقوراً؛ فهو ضامن لما أصيب^(٤) من ذلك، ولو رش لغير^(٥) ذلك لم يضمن ما^(٦) عطب فيه؛ كعافر البئر في داره لحاجته^(٧)، أو لإرصاد سارق^(٨) فهو مفترق^(٩).

١١٦ - فصل [فيما أصاب الكلب العقور وضمان ذلك]

ولو ربط كلباً للصيد بداره فدخل إنسان فعقره^(١٠)؛ لم يضمن إلا أن يعلم أنه يفترس الناس، ولو ربطه لعقر من يدخل؛ لضمن، وكذلك إن ربطه في غنمه يذب السباع عنها^(١١)؛ لم يضمن إن أصاب إنساناً، وإن ربطه ليعدو على^(١٢) من أرادها^(١٣) من طارق أو سارق^(١٤)؛ فهو ضامن لما أصاب^(١٥).

(١) في أ : (بذلك).

(٢) في ح : (يدخل).

(٣) فيه . سقطت من أ، هـ.

(٤) نهاية ل ٦٠/ب. هـ.

(٥) في ح، ط : (بقر).

(٦) في ح، هـ : (من).

(٧) في هـ : (الحاجة).

(٨) في ط : (إنسان).

(٩) في ح : (مُصدق). وانظر النص في النوادر ل ١٠/أ، وشرح تهذيب المدونة ل ٤٠٠/أ،

ومواهب الجليل ٢٤١/٦ وقال بعد أن نقل النص عن المصنف : (يعني والله أعلم أنه يفرق بين

أن يحفرها لحاجته فلا يضمن أو يرصد بها السارق فيضمن. فتأمله والله أعلم). وانظر أيضاً

عقد الجواهر ٣٥٣/٣، وتبصرة ابن فرحون ٣٣٨/٢.

(١٠) في ط : (فقتله).

(١١) في هـ : (عنها السباع).

(١٢) في ح : (لتعدوا على). وفي "هـ" : (يبعد وعلى).

(١٣) في أ : (أرادته).

(١٤) (سارق). سقطت من هـ.

(١٥) النوادر ل ١٠/أ. وانظر أيضاً ل ٨/أ، ب.

وقيل^(١) في مثل هذا : كله في ماله. وقيل : على العاقلة^(٢).

قال مالك : ومن اتخذ كلباً عقوراً فهو ضامن لما أصاب^(٣) إن تقدم^(٤) إليه فيه.

قال ابن القاسم : وذلك^(٥) إذا اتخذته حيث يجوز له^(٦) فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم إليه فيه، وإن اتخذ بموضع^(٧) لا يجوز له إتخاذه فيه كالدور وشبهها وقد عرف أنه عقور؛ فيدخل الصبي والخادم والجار^(٨) فيعقره؛ فإنه ضامن لما أصاب^(٩).

١١٧ - فصل [فيما أصاب الجمل الصؤول وغيره من العجماء]

ومن كتاب محمد وغيره : والجمل إذا صال على الرجل^(١٠) فخافه على نفسه فقتله؛ فلا شيء عليه إذا قامت له بينة أنه أراد صال عليه، وإن لم تقم له^(١١) بينة ضمن^(١٢).

(١) في هـ : (قال).

(٢) انظر القولين في العتبية القول الأول في كتاب الدييات ١٥ / ٤٩٧. والقول الثاني في كتاب السلطان ٩ / ٣٩٧. والقول الأول هو لابن القاسم والثاني لابن وهب، وقال ابن رشد في البيان ١٥ / ٤٩٨ : (وقول ابن القاسم أظهر أن لا يكون على العاقلة من ذلك شيء؛ لأن العاقلة لا تحمل العمد، وهذا فيه شبه من العمد؛ لأنه متعمد في حبس هذا الحيوان المؤذي حيث لا يجوز له).

(٣) من قوله : (وقيل في مثل هذا). سقط من ح، ط.

(٤) في ح : (ولتقدم). وفي "ط" : (إذا تقدم). وهنا نهاية ورقة ١١٥ ط.

(٥) (وذلك). سقط من ح.

(٦) (له). ليس في ط.

(٧) في ح : (لموضع).

(٨) في ط، هـ : (أو الخادم). وفي "ط" فقط : (أو الجار).

(٩) المدونة ٦ / ٤٤٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥ ب.

(١٠) في ح : (رجل).

(١١) (تقم له). سقطت من ح.

(١٢) الموطأ ٢ / ٥٧٤. والنوادر ل ٨ ب.

قال ابن القاسم : و^(١) الجمل الصوول، والثور النطّاح، وغير ذلك من
العجماء إذا عرف بالعداء^(٢) [أ/٢٣٢] على الناس : فإنه يؤمر صاحبه ويتقدم
إليه فإن عقر بعد التقدم فهو ضامن؛ فما^(٣) بلغ الثلث فصاعداً فعلى^(٤) العاقلة،
وما كان دون الثلث ففي ماله، كما لكلب العقور في موضع يجوز له^(٥).

قيل له : أفتكون في^(٦) ذلك قسامة مع الشاهد أو مع قول^(٧) الميت؟

قال : لا تكون القسامة^(٨) فيما أصابت العجماء، ولا يثبت^(٩) إلاّ بشاهدين
عدلين، وإن شهد له^(١٠) واحد حلف ورثة المقتول مع العدل يميناً واحدة
ويستحقون ديته مثل الحقوق^(١١).

لا قسامة فيما
أصابت العجماء

١١٨ - فصل [فيما أصاب الحائط المائل]

قال^(١٢) مالك : والحائط المائل المخوف إذا شهد على ربه ثم عطب به أحد
فريه ضامن.

قال ابن القاسم : وإن لم يشهدوا عليه لم يضمن^(١٣) وإن كان مخوفاً، وإن

(١) في ح، هـ : (في).

(٢) في أ : (منا العداء).

(٣) في هـ : (فيما).

(٤) في ط، هـ : (ففي).

(٥) قوله : (كما لكلب العقور في موضع يجوز له). سقط من ح.

(٦) (في) سقط من ح.

(٧) (قول) سقطت من ح، ط.

(٨) في ح : (لا يكون قسامة).

(٩) في هـ : (بينة).

(١٠) في أ، ط : (به).

(١١) العتبية ١٥ / ٤٩٧. وانظر النوادر ل ٨ / ب.

(١٢) سقطت من هـ.

(١٣) نهاية ل ٩٦ / ب. أ.

كانت الدار^(١) مرهونة أو مكتراة لم ينفعهم^(٢) الإشهاد إلا على ربها، فإن غاب رفع أمره^(٣) إلى الإمام، ولا ينفعهم^(٤) الإشهاد على السكان إذ^(٥) ليس لهم هدم الدار^(٦).

محمد : قال أشهب : إما إذا بلغ^(٧) الحائط مالا يجوز لصاحبه تركه لشدة ميله^(٨) والتغريز به فهو متعد ضامن^(٩) لما أصيب به^(١٠) وسواء^(١١) أشهد عليه أو لم يشهد.

وكذلك لو كان السلطان قد تقدم إليه في هدم حائطه^(١٢) على حسن النظر للرعية؛ فهو ضامن أيضاً لما أصاب جداره^(١٣). وأما نهى الناس واشهادهم فليس ب لازم له^(١٤).

م : و^(١٥) حكى عن بعض فقهاءنا^(١٦) القرويين في مثل هذا : أن ينظر إلى

(١) في ح، هـ : (الدور).

(٢) في ح : (ينفعه).

(٣) في ح : (أمرها).

(٤) في ح : (ينفعه).

(٥) في أ : (أو).

(٦) المدونة ٦/ ٤٤٧ - ٤٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٥ ب.

(٧) (بلغ). سقطت من ح.

(٨) في ح : (ميله).

(٩) في ط : (ضامن متعد).

(١٠) (لما أصيب به). سقطت من ط.

(١١) من ط فقط.

(١٢) في ح : (هذا الحائط).

(١٣) في ح : (جاره).

(١٤) (له). سقط من هـ. وانظر النوادر ل ٧ ب - ٨ أ، وبصرة ابن فرحون ٣/ ٣٣٩. وانظر

المنتقى ٦/ ٦٧.

(١٥) (و). سقط من ط.

(١٦) (فقهاءنا). سقطت من ط.

صاحب الحائط؛ فإن كان مُنْكَرًا لما قيل^(١) له من غَرَرِ حائطه، ويقول : ليس فيه^(٢) تغرير بل^(٣) يؤمن سقوطه، فهاهنا^(٤) يحتاج التقدم^(٥) فيه إلى الْحُكْمِ^(٦)، وإما إن كان يقر بأن حائطه^(٧) مخوف فهاهنا ينفع الإشهاد عليه^(٨) دون الحكم.

قال^(٩) : وكذلك في الشفعة إذا أبى الشفيع الأخذ وأبى أن يسلم؛ فلا ينفع الإشهاد عليه حتى يرفع إلى السلطان، وإن^(١٠) رضي بترك الشفعة ينفع^(١١) الإشهاد عليه دون الحكم^(١٢).

من يرفع الشفيع
والشريك إلى السلطان
ومن لا يرفعان

وكذلك^(١٣) في اقتضاء^(١٤) أحد الشريكين ديناً أصله بينهما إن أبى صاحبه أن يخرج ولم يرض أن يسلم لصاحبه أن^(١٥) يقتضي^(١٦) فلا بد من حكم، وإن رضي بأن يقتضي صاحبه دونه نفع صاحبه^(١٧) الإشهاد دون الحكم. والله أعلم^(١٨).

(١) في أ : (قال).

(٢) في ح : (هو).

(٣) في أ : (لم).

(٤) في هـ : (بسقوطه فهذا).

(٥) في ح : (الجناح المتقدم).

(٦) في أ : (الحاكم).

(٧) نهاية ل ١/٦١. هـ.

(٨) في ح : (عليها).

(٩) في أ : (وقال).

(١٠) في ح : (فإن).

(١١) في ح : (نفع).

(١٢) في أ : (الحاكم).

(١٣) تكررت في ح.

(١٤) في ط : (ما اقتضى).

(١٥) في أ : (أمّا).

(١٦) في ح : (يقبض).

(١٧) (دونه نفع صاحبه). سقطت من ط.

(١٨) النكت ٤٤٦، وشرح تهذيب المدونة ل ٤٠٠/ب - ٤٠١/أ. وانظر تبصرة ابن فرحون ٣٣٩/٢.

١١٩ - فصل [فيما أفسدت المواشي]

وما أفسدت المواشي والدواب بالليل ضمنه أربابها [٢٣٢/ب] من زرع أو حوائط^(١) وإن لم يحل بيعه^(٢) قَوْمٌ على الرجاء والخوف فيغرم^(٣) ذلك وإن كان أكثر من قيمة الماشية، كان على ذلك حارس أو لا حارس له، أو عليه تحظير أو لا تحظير عليه^(٤).

وما أفسدت بالنهار لم^(٥) يضمنه، ولو وطئت على رجل^(٦) إنسان بالليل فقطعتها^(٧) لم يضمن ربها، وإنما الغرم في الزرع والحوائط والحروث^(٨) كلها^(٩).

(١) في أ : (حائط).

(٢) في ح : (وإن لم يبيعه).

(٣) في هـ : (فيقوم).

(٤) في ح : (كان على ذلك حارس أو لم يكن له حارس، كان عليه حظير أو لا حظير عليه).

(٥) في ط : (ولم).

(٦) (رجل). سقطت من ط.

(٧) في أ : (وقطعتها).

(٨) (والحروث). سقطت من ح. وفي النوادر ل ١/٩ : (الحروز). وكذلك في الذخيرة ١٢/٢٦٤.

(٩) النوادر ل ١/٩، وعقد الجواهر ٣/٣٥٤ - ٣٥٥، والذخيرة ١٢/٣٦٣ - ٣٦٤. وقال في عقد الجواهر : (قال محمد بن حارث : وهذا الكلام - يعني عدم الضمان على أرباب المواشي بالنهار - معمول على أن أهل الماشية لا يهملون مواشيهم بالنهار، وعلى أنهم يجعلون معها حافظاً وراعياً، وأما إن أهملت المواشي فأهلها ضامنون). ونقله عنه في الذخيرة.

وأخرج مالك في الموطأ في كتاب الأفضية، باب القضاء في الضوراء والحريسة ٥٧٣/٢ حديثاً لفظه : (أَنَّ نَاقَةَ لِبْنِ رَامِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطَ رَجُلٍ فَأَفْسَدَتْ فِيهِ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ وَأَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا").

[الباب الثلاثون]

جامع القول في بقية جنایات الأحرار والعبيد^(١)

وهذا باب قد تقدم أكثره في كتاب^(٢) الجنایات والجراح وهناك^(٣) تمامه^(٤) فلذلك^(٥) اقتصرنا عليه^(٦) ولم أكرر زياداته^(٧).

[١٢٠- فصل : في اشراك الحر والعبد في القتل خطأ، ومن جرح رجلاً جرحين، وفي العبد يقتل رجلاً له وليان، أو قتيلين وليهما واحد، أو لكل قتيلا ولي، وفي براء الجرح ثم التقاضه، واشراك العبيد في القتل ومالكهم واحد أو جماعة]

قال ابن القاسم : وإذا قتل حر وعبد جميعاً^(٨) رجلاً خطأ فعلى عاقلة الحر نصف الدية^(٩)، ويقال لسيد العبد : ادفع عبدك أو افده بنصف الدية^(١٠).

ومن جرح رجلاً جرحين خطأ، وجرحه آخر جرحاً خطأ^(١١) فمات من ذلك فأقسمت الورثة عليهما؛ كانت الدية على عاقلتهما نصفين^(١٢) لأعلى

(١) في أ : (وجنایات العبيد).

(٢) في ح : (في باب).

(٣) هناك . تكرر في ح .

(٤) في ح : (تماماً به) . وفي " ط " : (تماماته) .

(٥) في أ : (قلداً) .

(٦) (عليه) . سقطت من ح .

(٧) في أ : (زيادته) .

(٨) (جميعاً) . سقطت من أ .

(٩) في ط : (دية الرجل) . وهنا نهاية ورقة ١١٦ ط .

(١٠) المدونة ٦ / ٤٤٥ ، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / ٢ .

(١١) (جرحاً خطأ) . سقطت من ح .

(١٢) (نصفين) . سقطت من ح . وفي " أ " : (بنصفين) . وهي لفظة التهذيب .

الثالث والثلاثين^(١).

وإن^(٢) قتل العبد رجلاً له وليان فعفا أحدهما، قيل لسيده : ادفع نصفه أو افده بنصف الدية^(٣).

وإن قتل قتيلين وليهما واحد فليس له أن يسلم نصفه بدية أحدهما ويفتك نصفه بدية^(٤) الآخر، ولكن يسلمه كله أو يفتك كله^(٥) بديتهما^(٦).

وإن^(٧) كان لكل قتيل أولياء فعفا^(٨) أولياء أحدهما فلا أولياء الآخر قتله، فإن^(٩) استحيوه ليأخذوه، قيل لسيده : إما أن تسلم^(١٠) نصفه أو تفديه بنصف الدية^(١١).

وإن جرح العبد رجلاً فبرأ جرحه وفدا العبد سیده، ثم انتقض الجرح^(١٢) فمات منه؛ فليقسم^(١٣) ولاته ولهم قتله في العمد، فإن استحيوه على استرقاقه صار الجرح كالخطأ، وخير سیده بين أن يسلمه^(١٤) أو يفديه بالدية، فإن أسلمه

(١) المدونة ٦ / ٤٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / أ.

(٢) في هـ : (وإذا).

(٣) المدونة ٦ / ٤٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / أ.

(٤) في أ : (بيد).

(٥) (كله). ليس في أ، هـ.

(٦) من قوله : (بدية أحدهما ويفتك). سقط من ح. وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٤٩، ٤٥٣،

وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / أ.

(٧) في ط : (فإن).

(٨) في هـ : (أولياء على جدة فعفا).

(٩) في أ : (وإن).

(١٠) في "٣" : (تسلف). إلا أن "الفاء" غير معجم.

(١١) المدونة ٦ / ٤٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / أ.

(١٢) نهاية ل ٩٧ / أ. أ.

(١٣) في هـ : (فليقسم).

(١٤) في ط : (في أن يسلمه). وفي "هـ" : (بأن يسلمه).

رجع بما دفع أولاً في الجرح، وإن فداه قاصّة^(١) به في الدية^(٢).
ولو أن عبيداً قتلوا رجلاً خطأ أو جرحوه وهم لمالك واحد، أو^(٣) لجماعة
فدية النفس أو الجرح تقسم^(٤) على عددهم، فمن شاء سيده منهم فداه بما يقع
عليه أو اسلمه فيه^(٥) قلّت قيمته أو كثرت، قلّ ما يصير^(٦) عليه أو كثر، كانوا^(٧)
لواحد أو لجماعة^(٨).

١٢١ - فصل [فيما يلزم من أبطل عبداً بجنايته عليه]

ومن فقاً عيني^(٩) عبد لرجل^(١٠) أو قطع يديه^(١١) جميعاً فقد أبطله^(١٢)،
ويعتق عليه، ويضمن قيمته، وإن لم يبطله مثل أن يفقأ^(١٣) له^(١٤) عينا
واحدة أو يجذع^(١٥) أذنه^(١٦) وشبهه؛ فعليه مانقصه، ولا يعتق عليه.
قال ابن القاسم^(١٧) : وقد سمعت أنه يسلم إلى من فعل ذلك به^(١٨) فيعتق

(١) في هـ : (حاصّة).

(٢) المدونة ٦ / ٤٤٨ - ٤٤٩، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / أ.

(٣) في أ : (و).

(٤) في هـ : (يقسم).

(٥) (فيه). سقطت من ح.

(٦) في أ : (ما يطرأ). وفي " ح " : (ما يطرأ). وفي " هـ " : (ما يطرأ).

(٧) في ح : (كانت).

(٨) في أ : (الجماعة). وفي " هـ " : (جماعة). وانظر النص في المدونة ٦ / ٤٥٠، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / أ.

(٩) في أ، ح، هـ : (عين). والمثبت كما في " ط "، وموافق لما في تهذيب المدونة.

(١٠) في أ : (رجل).

(١١) في أ : (رجليه).

(١٢) نهاية ل ٦١ / ب. هـ.

(١٣) (له). سقطت من ح.

(١٤) في ح : (يجرم).

(١٥) في أ : (أنفه).

(١٦) (قال ابن القاسم). سقطت من ح.

(١٧) (به). ليس في أ، ح، ط. والمثبت كما في " هـ ". وموافق لنص التهذيب.

عليه وذلك رأيي إذا أبطله على صاحبه^(١).

١٢٢ - فصل [في العبد يقطع يد رجل ويقتل آخر خطأ]

وإن^(٢) قطع عبدك يد رجل خطأ وقتل آخر خطأ^(٣)؛ فإن أسلمته^(٤) فهو بينهما أثلاثاً، ولو استهلك مع ذلك مالا حاصراً أهل المال أهل الجراح في رقبته بقيمة ما استهلك لهم^(٥)، ولو قتل^(٦) واحداً خطأ وفقاً عين آخر خطأ فلك أن تفدي^(٧) ثلثيه في القتل بجميع الدية وتسلم^(٨) إلى صاحب العين ثلثه فيكون معك في العبد شريكاً^(٩).

١٢٣ - فصل [في جناية العبد المدبر]

قال^(١٠) مالك في المدبر يجني فيسلم سيده^(١١) خدمته في الجناية فيموت السيد قبل أن يفني ماخدم بالجناية فإن حملة^(١٢) الثلث عتق واتبع بما^(١٣) بقي عليه من الجناية، وإن لم يحمله الثلث عتق منه ما حمل الثلث ثم نظره^(١٤) ما بقي لأهل الجناية فيقسم على مارق منه وما عتق فاما فدى الورثة مارق منه بما ينوبه

(١) المدونة ٦ / ٤٥٠، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / أ - ب.

(٢) في أ : (وإذا).

(٣) تكرر في هـ قوله : (وقتل آخر خطأ).

(٤) في ح، ط : (أسلمه).

(٥) تكرر في " أ " من قوله : (ولو استهلك مع . . .).

(٦) في ح : (ولو قتل لهم).

(٧) في أ : (تقتدي). وهي لفظة التهذيب.

(٨) في أ، ح : (ويسلم).

(٩) المدونة ٦ / ٤٥٠ - ٤٥١، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦ / ب.

(١٠) في هـ : (وقال).

(١١) سيده . سقطت من ح.

(١٢) في ح : (حملت).

(١٣) في أ، هـ : (ما).

(١٤) في ح : (ينظر). وفي ط : (ينظا).

أو أسلموه فيه وما وقع على العتيق^(١) منه أتبع به.

قيل : أفيأخذون جميع كسبه حتى يستوفوا^(٢) بقية الجناية مما على العتيق منه؟ قال : قد قال مالك في العبد نصفه حر يجني فيفدي السيد حصته : أن ما بيد العبد من مال يؤخذ في نصف الجناية التي لزمته، وكذلك المدبر فيما بيده من المال^(٣)، وأما ما اكتسب^(٤) فلا يؤخذ منه من الجزء العتيق إلا ما فضل عن عيشه^(٥) وكسوته، والذي أخذ من العبد في جنايته إنما هو قضاء^(٦) لنصيبه الذي عتق منه، فإن^(٧) كان كفافاً لم يتبع بشيء، وإن كان فيه فضل وقف الفضل بيده^(٨).

ابن عبدوس : وقال غيره : إنما هذا في كل ما استفاده^(٩) المدبر في مرض السيد أو بعد موته، فأما كل ما استفاده في صحة السيد بعد الجناية أو قبلها فذلك قد وجب عليه لأهل الجناية أخذه حتى يستوفوا منه جنايتهم أو لا يكون^(١٠) فيه وفاء فيقسم ما بقي منها^(١١) على ماعتق منه ومارق^(١٢).

قال^(١٣) ابن المواز في الثاني من الجنايات : وإنما يؤخذ مال المدبر فيما جنسى

(١) في ح : (العتق).

(٢) في ح : (يستوفون).

(٣) في ح : (مال).

(٤) في ط : (اكتسبه).

(٥) في ح : (عيشته).

(٦) (قضاء). سقطت من ط.

(٧) في ح : (وإن).

(٨) المدونة ٦ / ٤٥١ - ٤٥٢، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦/ب.

(٩) في أ : (ما استفاد).

(١٠) في ح : (أو يكون).

(١١) في ح : (منها).

(١٢) شرح تهذيب المدونة ل ٤٠٢/ب.

(١٣) ليست في ط.

قبل أن يعتق أو^(١) بعضه، وسواء أقيم^(٢) عليه في^(٣) حياة السيد [٢٣٣/ب] أو بعد موته فإنه يؤخذ ذلك من ماله، فأما ما جنى بعد أن عتق بعضه في ثلث سيده فهو بمنزلة المعتق بعضه يجني جناية فينظر ما يفضل من كسبه بعد عيشه وكسوته، فيؤخذ منه عن ما^(٤) يصير^(٥) على^(٦) جزئه العتيق، وإن^(٧) استوعب ذلك كل ما يبقى بيده^(٨).

قال ابن القاسم في المدونة : وإن قصر ذلك اتبع^(٩) به في حصة الجزء العتيق^(١٠)، وأما مارق لهم منه فلا يتبعونه^(١١) فيه بشيء من الجناية؛ لأنه رقيق لهم وعليهم أن يطعموه ويكسوه بقدر الذي رقب لهم^(١٢).

١٢٤ - فصل [في اقرار العبد بالجناية]

قال مالك في عبد على^(١٣) برذون^(١٤) مشى على إصبع صبي^(١٥) فقطعه

(١) (أو) . سقط من أ.

(٢) في أ : (قيم) .

(٣) نهاية ورقة ١١٧ ط.

(٤) في هـ : (عما) .

(٥) في هـ : (يُصير) .

(٦) (على) . سقطت من هـ.

(٧) في ح : (فإن) .

(٨) شرح تهذيب المدونة ل ٤٠٢/ب. وقال فيه : (فرّق ابن المواز بين ما يجني قبل العتق أو بعده،

وفرّق ابن عبدوس بين ما استفاد في مرض السيد أو بعد موته، وبين ما أفاد في صحته. ويمكن أن

يكون قول ابن عبدوس تفسيراً للكتاب) .

(٩) نهاية ل ٩٧ / ب. أ.

(١٠) (العتيق) . سقطت من ط. وفي "أ، هـ" : (الجزء الحر) . وهو معنى المقتب.

(١١) في أ، ح، هـ : (يتبعونه) .

(١٢) المدونة ٦ / ٤٥٢، وتهذيب المدونة ل ٢٤٦/ب.

(١٣) (على) . سقط من أ.

(١٤) قال في الصحاح ٥ / ٢٠٧٨ (مادة برذن) : (البرذون : اللّابة. قال الكسائي : الأتقى من

البراذين برذونة) . وفي الصباح ٤١/١ : (قال ابن فارس : "برذَن" الرجل "برذَنَة" إذا ثقل،

فتعلق به يقول : هذا فعل ذلك بي وصدقه العبد : فما كان مثل هذا يتعلق به وهو يدمى ويقر به^(١) العبد فهو في رقبته؛ إما فداء سيده أو أسلمه^(٢)، وأما^(٣) على غير هذا من إقرار العبد فلا يقبل إلا ببينة، وإن أقر العبد بقتل عمداً فلهم قتله وإن استحيوه ليأخذوه فليس ذلك لهم؛ للتهمة أن يكون أقر ليفر إليهم^(٤).

[١٢٥ - فصل : في جناية العبد المودع أو العارية]

وإن جنى عبد في يدك عارية^(٥) أو ودیعة أو رهنا^(٦) أو بإحارة ومولاه غائب فَقَدْ يَتَّهَنُ ثم قدم فأما دفع إليك ما فديته به وأخذه، وإلا أسلمه إليك ولا شيء عليه^(٧).

[١٢٦ - فصل : في عجز العبد المكاتب وعليه دين]

وإذا عجز المكاتب وعليه دين فدينه^(٨) في ذمته إلا أن يكون له مال حين عجز فيؤدي منه الدين، وكلما أفاد بعد عجزه فللغرماء أن يأخذوه في دينهم إلا ما كان من كسب يده وعمله في الأسواق فإن ذلك لسيده^(٩).

واشتقاق "البرذون" منه وهو خلاف العراب). وفي الألفاظ الفارسية المعربة (ص ١٩) :

(البرذون : ضرب من الدواب دون الخيل وأقندر من الحمر).

(١٥) نهاية ل ١/٦٢. هـ.

(١) (به). سقطت من أ.

(٢) (أو أسلمه). سقطت من أ.

(٣) في هـ : (أو أما).

(٤) المدونة ٦/ ٤٥٢ - ٤٥٣، وتهذيب المدونة ل ١/٢٤٧.

(٥) في ط : (في يديك على عارية).

(٦) في ح، هـ : (رهنا).

(٧) المدونة ٦/ ٤٥٣، وتهذيب المدونة ل ١/٢٤٧.

(٨) في أ، هـ : (فديته).

(٩) المدونة ٦/ ٤٥٣، وتهذيب المدونة ل ١/٢٤٧.

وإذا^(١) أذن المكاتب لعبده في التجاره فله حق العبد دين، وعلى المكاتب دين
فقيام الغرماء فالعبد يباع في دين المكاتب ويبيّنون^(٢) أن عليه ديناً، ويبقى دين
العبد في ذمته يتبع به^(٣).

١٢٧ - فصل [في جنابة المكاتب]

وإذا جنت مكاتب ثم ولدت فماتت^(٤) فلا شيء على الولد من جنابتها،
ولا مما في ذمتها^(٥) من دين. وكذلك المدبرة تلد بعد الجنابة فلا يدخل ولدها^(٦)
في الجنابة. وكذلك الأمة تحني وهي حامل، أو حملت بعد أن جنت ثم وضعت؛
فلا يسلم ولدها معها في الجنابة، وتُسلم بما لها كسبته قبل الجنابة أو بعدها.
[٢٣٤/أ] وإذا جنت الأمة منع السيد من وطئها حتى يُحكم فيها^(٧).

ابن الأمة لا يلحقه
شيء من جنابة أمه

١٢٨ - فصل [في جنابة أم الولد]

وإذا قتلت أم الولد^(٨) رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحدهما فعلى السيد
للآخر^(٩) الأقل من^(١٠) نصف قيمتها أو^(١١) نصف الدية^(١٢)، فإن^(١٣) قال السيد:

(١) في أ : (وإن).

(٢) في أ : (ويبيّنون).

(٣) المدونة ٦ / ٤٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٧/أ.

(٤) في هـ : (فمات).

(٥) في ح : (رقبته).

(٦) في ح : (ولدها معها). والمثبت كما في باقي النسخ، وموافق لما في التهذيب.

(٧) المدونة ٦ / ٤٤٩ - ٤٥٠، ٤٥٣ - ٤٥٤، وتهذيب المدونة ل ٢٤٧/أ.

(٨) في ط : (أم ولد).

(٩) (للآخر). سقطت من أ، ح، هـ.

(١٠) (الأقل من). سقطت من ح، ط. والمثبت كما في "أ"، هـ، وموافق لنص التهذيب.

(١١) في ح : (و).

(١٢) جاءت العبارة في " ط " : (فعلى السيد للآخر نصف قيمتها ونصف الأقل من ذلك).

(١٣) في ح : (وإن).

لا أدفع شيئاً إنما لكم قتل^(١) فليس ذلك له؛ كالحرق يقتل رجلاً له وليان فيعضو أحدهما فعليه للآخر نصف الدية، ويجبر على ذلك^(٢). بخلاف أن لو^(٣) كان له واحد فعفا على^(٤) الدية وأبى القاتل إلا^(٥) القتل فذلك له^(٦).
وقال^(٧) أشهب : يجبر على الدية وقد تقدم هذا^(٨).

١٢٩ - فصل [في مسائل متفرقة : بعضها في طرف من شهادة النساء في الجراح، وبعضها في الماثلة في القود]

ولا تجوز شهادة النساء في دم العمد ولا في العفو عنه، وتجوز شهادتهن في قتل الخطأ وجراح الخطأ؛ لأن ذلك مال.
وإن شهدن على منقلة لرجل أو مأمومة عمداً جازت شهادتهن، لأن العمد والخطأ فيهما إنما هو مال، ليس^(٩) فيه قود^(١٠).
وإن شهد رجل^(١١) أن فلاناً قتل فلاناً بالسيف وشهد آخر أنه قتله بالحجر؛ فذلك باطل ولا يقسم في ذلك^(١٢).

لا تجوز شهادة النساء في الدماء إلا ما آل منها إلى مال

اختلاف الشاهدين في آلة القتل

- (١) في هـ : (قتله).
(٢) المدونة ٦ / ٤٥٥، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٤٧ - ب.
(٣) (أن لو). سقطت من أ. وفي "هـ" : (ألو).
(٤) في ط : (عن).
(٥) (إلا). سقط من أ، هـ.
(٦) المدونة ٦ / ٤٥٥، وشرح تهذيب المدونة ل ٤٠٣/ب وفيه قال : (زاد م في نقله : "بخلاف أن لو كان له ولي واحد فعفا على الدية وأبى القاتل إلا القتل فذلك له. وقال أشهب : يجبر على الدية وقد تقدم ذلك").
(٧) في ح، ط : (قال).
(٨) شرح تهذيب المدونة ل ٤٠٣/ب.
(٩) في ح : (وليس).
(١٠) في أ : (القود). وانظر المدونة ٦ / ٤٥٥، ٤١٤، ٤٤٨، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٤٧.
(١١) في هـ : (رجلاً).
(١٢) المدونة ٦ / ٤٥٦، وتهذيب المدونة ل ٢/٢٤٧.

قال سحنون : وذلك إذا^(١) ادعى الولي شهادتهما جميعاً، وأما إن ادعى شهادة أحدهما ففيه القسامة مع ذلك الشاهد^(٢).

وقد تقدم :

أن من قطع أصابع رجل عمداً ثم قطع بقية كفه^(٣)، فإنما عليه أن تقطع^(٤) يده من الكف إلا أن يكون فعل ذلك به^(٥) على وجه العذاب فيصنع به مثل^(٦) ذلك.

من قطع أصابع رجل ثم كفه

ولو طرح رجلاً في نهر ولم يدر أنه لا يحسن العوم^(٧) فمات^(٨)؛ فإن كان على وجه^(٩) العداوة والقتال قتل به، وإن كان على غير ذلك ففيه الدية.

من طرح رجلاً في نهر فمات

م : يريد على العاقلة ولا يقتل به^(١٠).

ومن وضع سيفاً في طريق المسلمين، أو في موضع يرصد به^(١١) قتل رجل فعطب به ذلك^(١٢) الرجل فإنه يقتل به^(١٣)، وإن عطب به^(١٤) غيره فديته على عاقلته^(١٥).

من وضع سيفاً في الطريق أو لقتل رجل بهينه

(١) في هـ : (إذ).

(٢) شرح تهذيب المدونة ل ٤٠٣ / ب. وعبارته : (م : قال ابن المراز : قال سحنون : . . .) .

فكلام سحنون في الموازية.

(٣) في أ : (كفيه).

(٤) في ح : (يقطع).

(٥) (به). سقط من ح.

(٦) نهاية ل ٦٢ / ب. هـ.

(٧) نهاية ورقة ١١٨ ط.

(٨) (فمات). سقطت من ح.

(٩) (وجه). سقطت من ح، ط.

(١٠) (ولا يقتل به). مطموسة في ط.

(١١) في هـ : (فيه).

(١٢) في ط : (وذلك).

(١٣) (فإنه يقتل به). مطموسة في ط.

(١٤) (به). سقطت من أ، ط، هـ. والثبت كما في "ح"، وموافق لنص التهذيب.

(١٥) وانظر هذه المسائل في المدونة ٦ / ٤٥٥ - ٤٥٦، وتهذيب المدونة ل ٢٤٧ / ب.

قال محمد بن عبد الله بن يونس^(١) : وإنما كررت^(٢) هذه المسائل لأنني نقلتها^(٣) إلى^(٤) ما يشبهها ثم كررتها لجهة^(٥) التوالي، وأن لا يفوت^(٦) قارئ^(٧) موعد ما^(٨) في الأمهات حسب ما شرطناه في أول هذا الديوان^(٩)، والله عز وجل نسأله العصمة والتوفيق بمنه^(١٠).

مسائل من غير المدونة مما يتعلق بهذا الكتاب.

١- فصل^(١١) [فيمن أمر رجلاً بقتل رجل فاطاعه، أو أمسك رجلاً لمن قتله، أو أمر عبده أو ابنه بشيء من ذلك]

من المختصر قال ابن القاسم : ومن أمر رجلاً أن يقتل رجلاً^(١٢) فقتله قُتل به^(١٣) القاتل دون الأمر.

الحرم باسم محرماً
بقتل صيد

-
- (١) (بن يونس) ليست في ح، ط، هـ.
(٢) في أ : (ذكرت).
(٣) نهاية ل ٩٨ / أ. أ.
(٤) (إلى). سقط من أ. وبما أنه أول الوجه "ب" من ل ٥٤ فقد أثبتته الناسخ في حاشية الوجه "أ" لكن سقط في موضعه من الصلب.
(٥) في هـ : (كررتم الجهة).
(٦) في أ : (وألاذ تفوت). وفي " ح " : (وأن لا يعرف). وفي " هـ " : (وأن لا يموت).
(٧) ضُبِطَت الكلمة في "أ" بتشديد الياء. وفي "ح"، "ط" : بغير ضبط. وفي "هـ" : (غاراً). وعلى كل فهي كما أثبتنا (قَارِي) يعني القارئين لي، كاستمعي أي المستمعين لي، وكمنعرجي أي للمعرجين لي.
(٨) (ما). في ح فقط.
(٩) في ح : (حسب ما شرطناه في أول الكتاب في أول الديوان). وفي " ط " : (حسب ما شرطناه في الأمهات حسب ما شرطناه في أول هذا الديوان).
(١٠) لم ترد العبارة في ح. والمثبت من " ط " . وفي " أ " : (والله تعالى نسأله العصمة والتوفيق). وفي " هـ " : (والله عز وجل نسأله التوفيق).
(١١) ليس في ط.
(١٢) في أ، ط، هـ : (يقتل رجل).
(١٣) (به). ليس في أ، ط، هـ.

م : كالحرم يأمر محرماً بقتل صيد أن^(١) [٢٣٤/ب] الجزاء على القاتل.

قال ابن القاسم : ومن أمسك رجلاً لآخر فقتله^(٢) فإن أمسكه وهو يرى أنه يريد قتله قتيلاً به جميعاً^(٣).

م : كمحرم أمسك صيداً لحرم فقتله فعليهما جزاؤه.

قال ابن القاسم^(٤) : وإن^(٥) لم يظن ذلك^(٦) وظن أنه يضربه كضرب الناس قتل القاتل وبُولغ في عقوبة الممسك وسجن ولم يُقتل.

وإذا^(٧) أمر السيد عبده أو العامل^(٨) الظالم بعض أعوانه^(٩) بقتل رجل بغير حق؛ فإنه يقتل به^(١٠) الأمر والمأمور كما قال في جزاء الصيد.

قال ابن القاسم : وأما الأب يأمر ابنه، أو المعلم يأمر بعض صبيان، أو الصانع يأمر متعلمه^(١١)؛ فإنه إن كان المأمور منهم^(١٢) محتتماً فالقتل عليه وليس على الأمر قتل ولا على عاقلته دية وعليه العقوبة، وإن لم يحتلم^(١٣) فالقتل على الأمر، وعلى عاقلته الصبي نصف الدية^(١٤)، وإن كثر الصبيان فالدية على

(١) في أ : (يقتل صيداً فإن).

(٢) في أ، ح : (يقتله).

(٣) (جميعاً). من " ح " فقط.

(٤) من قوله : (كمحرم أمسك صيداً). سقط من ح.

(٥) في أ : (فإن).

(٦) في ح : (وإن برد ذلك).

(٧) في ح : (إذا).

(٨) في أ : (العمل).

(٩) (بعض أعوانه). سقطت من ح.

(١٠) (به). سقطت من أ، ط، هـ.

(١١) في ط : (لمتعلمه). وفي هـ : (لمتعلميه).

(١٢) (منهم). سقطت من ح.

(١٣) في أ : (وإن لم يكن محتتماً). وفي " ح " : (وإن لم يحتلما).

(١٤) (نصف الدية). سقطت من ح.

عواقلهم، وإن لم يجب^(١) على كل عاقلة إلا أقل من الثلث فإنها تحمله^(٢).

والسكران يقتل رجلاً في حال سكره فإنه يقتل به.

يقتل السكران إذا
قتل حال سكره

قال أشهب : وليس كالصبي والمجنون^(٣).

٢ - فصل^(٤) [فيمن أذن لرجل في الجناية عليه أو على عبده]

ومن قال لرجل^(٥) اقطع يدي أو يدي^(٦) عبدي أو افقأ أعيننا ففعل؛ فعلى المأمور العقوبة^(٧)، ولا غرم عليه في الحر ولا في غيره^(٨).

٣ - فصل [في القتل والقصاص في الحرم، والقصاص من الحرم]

قال مالك : ومن قتل رجلاً في الحرم فلا بأس أن يقاد منه في الحرم، ولو قتله في الحِلِّ فظفر به في الحرم فلا بأس بالقود منه فيه.

قال ابن القاسم^(٩) : ويقتل^(١٠) وهو محرم ولا يترك حتى يحل.

قال مالك : يقاد^(١١) من حدود الله عز وجل كلها في الحرم، ولا ينتظر

(١) في ح : (يجب).

(٢) لعتبة ١٦ / ٣٠٦ - ٣٠٧. والنوادر ل ٤٦ / ب - ٤٧ / أ. وانظر عقد الجواهر ٣ / ٢٢٧، ٣٥١.

(٣) النوادر ل ٦ / ب، وانظر الذخيرة ١٢ / ٢٥٨.

(٤) في " أ " أقحم كلام قد تقدم قريباً متعلق بشهادة النساء وهو قوله : (فصل : ولا تجوز شهادة النساء في دم العبد). ثم استقام الكلام.

(٥) (لرجل). سقطت من ح.

(٦) في ح : (يدي).

(٧) في ط : (ففعل المأمور فعله العقوبة).

(٨) في ح : (عبده). وانظر النص في النوادر ل ٤٧ / ب.

(٩) من قوله : (في الحرم ولو قتله في الحِلِّ). سقط من ح.

(١٠) سقطت من هـ.

(١١) في ح : (يقال).

بها، ولا يخرج به إلى الحل فعسى أن ينفلت من الأسر^(١) أو يأتيه من يقتله^(٢) قبل خروجه^(٣).

٤ - فصل [في خير الناس بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم]

سئل^(٤) مالك : عن خير الناس بعد نبيهم؟

فقال^(٥) : أبو بكر، ثم قال^(٦) : أو في ذلك شك؟

قيل له : فعلي وعثمان رضي الله عنهما أيهما أفضل؟

فقال^(٧) : ما أدركت أحداً^(٨) يفضل أحدهما على

(١) في ط : (الأبدي).

(٢) في ح : (يأتيه ملعن). هكذا تقرأ. وفي "ط" : (تأتيه منتبه). وفي "هـ" : (يأتيه فيقتله).

(٣) انظر العتبية ٧٧/١٦، والواد ل ١/٦٩، والذخيرة ١٢/٣٤٨.

(٤) في أ، ط، هـ : (وسئل).

(٥) في أ : (فقالوا).

(٦) في هـ : (أبو بكر ثم عمر، ثم قال). وهذا نصُّ التهذيب. والمثبت كما في باقي النسخ، وهو نصُّ المدونة. وقال في شرح تهذيب المدونة ل ١/٣٩٦ : (وسئل مالك عن أفضل الناس بعد نبيهم؟ فقال : أبو بكر وعمر. قال سحنون : يريد ثم عمر. وفي بعض النسخ "أبو بكر" وسكت عن قوله "ثم عمر" وهذا هو الذي يطابق السؤال).

وقال القاضي عياض في التنبهات ل ١٧٧/ب : (قوله حين سأله من خير الناس بعد محمد صلى الله عليه وسلم فقال : (أبو بكر ثم عمر، ثم قال : أو في ذلك شك. كذا في أكثر النسخ، وعليه اختصر أكثرهم، ولم يكن في كتاب ابن عتاب ولا في كتاب ابن المراهط "ثم عمر"، وفي حاشية كتاب ابن عتاب : لم يكن في كتاب ابن وضاح ولا في كتاب ابن سحنون، وفي بعض النسخ : "أبو بكر وعمر". قال سحنون : يريد : "ثم عمر". وهذا ما لا يخلاف في تفضيلهما على من عداهما عند أهل السنة والجماعة، ولا في تفضيل أبي بكر على عمر رضي الله عنهما، وإنما جاء اختلاف الرواية في إثبات ذلك في الكتاب - يعني المدونة - وسماعه منه وذكرهما معاً أو بعض ذلك لا في غيره، وكذلك رواية "وعمر" لا تقتضي التسوية مع أبي بكر لكن التسوية في أنهما أفضل من غيرهما ثم هما في التفاضل في أنفسهما على ما عليه الإجماع، كما قال عليه السلام : "خيركم قرني" فهو كذلك على الجملة ثم هو متفاضل في نفسه).

(٧) في ح، ط : (قال).

(٨) نهاية ل ١/٦٣. هـ.

صاحبه. ويرى^(١) الكف عنهما^(٢).

وروي عنه أيضاً^(٣) : أن أفضل^(٤) الصحابة رضي الله عنهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي^(٥).

م^(٦) : وسنذكر بيان ذلك في الجامع لهذا الكتاب مع^(٧) ما يشبهه^(٨) من الاعتقادات والآداب^(٩) والسير^(١٠) والسنن^(١١) والأخبار إن شاء الله عز وجل.

تم كتاب الذيات من الكتاب الجامع وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم^(١٢).

(١) في ح : (ونرى). والمثبت كما في باقي النسخ، وهو نص المدونة، وتهذيب المدونة.

(٢) المدونة ٦ / ٤٥١، والعتبة ١٨ / ٤٥٨، وتهذيب المدونة ل ٢٤٤ / ٢.

(٣) (أيضاً). ليست في ط.

(٤) في هـ : (وروي عن عثمان أفضل).

(٥) انظر البيان والتحصيل ١٧ / ٢٢٣، ١٨ / ٤٥٨.

(٦) سقط من ح.

(٧) (لهذا الكتاب مع). سقط من ح.

(٨) في ح : (أشبهه).

(٩) (الآداب). سقطت من ح.

(١٠) سقطت من ح، هـ.

(١١) سقطت من أ، ط، هـ.

(١٢) هذه العبارة من " ح ".

وفي " أ " : (تم كتاب الذيات بحمد الله وحسن عونه، وتوفيقه الجميل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

وفي " ط " : (تم السفر السابع عشر من الأم المتسعة منه بحمد الله وعونه).

وفي " هـ " : (... والأخبار إن شاء الله عز وجل وبه أستعين، وعليه توكلت، وهو رب العرش العظيم. كمل كتاب الذيات بحمد الله تعالى).

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة البقرة

- الآية ١٣٣ ﴿إِنَّكَ أَنتَ إِلَٰهٌ إِلَٰهٌ إِلَٰهٌ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ ٤٧٠
 الآية ١٣٦ ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ٢٨٣
 الآية ١٣٧ ﴿إِن آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٢٨٣
 الآية ١٧٨ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ ٩٣٩، ٦٩١
 الآية ١٧٨ ﴿الْحَرْبُ بِالْخُرِّ﴾ ٩٠٦
 الآية ١٧٨ ﴿الْحَرْبُ بِالْخُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْأَنفَىٰ وَالْأَنفَىٰ بِالْأَنفَىٰ﴾ ٩٠٠
 الآية ١٧٨ ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ ٧٠٥
 الآية ٢١٩ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ ٤٨٧
 الآية ٢٨٥ ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ ٢٨٢

سورة النساء

- الآية ١٥ ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِهِمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِّنْكُمْ إِن شِئْتُمْ أَن تَسْمِكُوهُنَّ﴾ ٢٩٩
 الآية ١٦ ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُتُوهُمَا﴾ ٣٠١
 الآية ٢٥ ﴿فَعَلَنَّهُنَّ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ٣٦٩
 الآية ٩٢ ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ ٧٧٢
 الآية ١٥٠ ﴿إِن الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ يَقُولُونَ يُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَكَافِرٌ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يُتَّخَذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ ٢٨٣

سورة المائدة

- الآية ٣٢ ﴿أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾ ٢٤٨
 الآية ٣٣ ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرُسُلَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَرُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ٢٤٧
 الآية ٣٤ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ ٢٤٧
 الآية ٣٨ ﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ ١٩٤، ١٠٢
 الآية ٣٨ ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ١٩٩
 الآية ٤٥ ﴿النَّفْسِ بِالنَّفْسِ﴾ ٩٠٠
 الآية ٤٥ ﴿وَالْمَنِّ بِالْعَمَلِ﴾ ٧٩٦، ٧٩٥
 الآية ٤٥ ﴿وَالْحُرُوحِ قِصَاصٌ﴾ ٩٠٠، ٧٠٥
 الآية ٦٤ ﴿يَدَا مَنسُوقَتَانِ﴾ ٢٩٤
 الآية ٩٠ ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ﴾ ٤٨٧

سورة الأنفال

- الآية ٣٨ ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ٣٧٢، ٢٨١، ٢٦٦

سورة هود

الآية ٨٧ ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْخَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ ٤٤٧

سورة النحل

الآية ٦٧ ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَنْعَابِ تُتَّخَذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ ٤٨٩

سورة الإسراء

الآية ٢٣ ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرٌ وَلَا تَنْهَهِمَا﴾ ٩٤٤

الآية ٣٢ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾ ٤٢٤، ٢٩٦

سورة طه

الآية ٥ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الثَّرْوَى اشْتَوَى﴾ ٢٩٣

سورة الأنبياء

الآية ٩١ ﴿وَالَّتِي أَحْصَيْتَ فَرْجَهَا﴾ ٣٧٠

سورة المؤمنون

الآيات ٧ - ٥ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ٢٩٦

سورة النور

الآية ٢ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ ٣١٥، ٣٠١، ٢٩٦

الآية ٢ ﴿وَتَشْهَدُ عِدَّتُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٣٨٩، ٣٢٨

الآية ٣ ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٢٩٦

الآية ٤ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ ٤٤١، ٣١١

الآيات ٤، ٥ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ قُمْ لَمْ يَأْتُوا بِإِتِّعَةٍ شَهِدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ

شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٣٠٥

الآية ٨ ﴿وَيَذَرُوهَا غِنًى الْعَذَابِ﴾ ٢٩٨

سورة العنكبوت

الآية ٢٨ ﴿إِنَّكُمْ لَقَائِدُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ ٤٢٤، ٣٧٥

سورة السجدة

الآية ١٣ ﴿وَلَوْ هِيَ إِلَّا نَفْسٌ فَداها ولكن حق القول مني لأشأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ ٢٩٣

سورة الأحزاب

الآية ٥ ﴿ادْعُوهُمْ لِأَنبَاهِهِمْ هُوَ الْغَسَقُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ٤٤٧، ٤٦٧

سورة الزمر

الآية ٦٧ ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ ٢٩٤

سورة المنافقون

الآية ١ ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكََاذِبُونَ ﴾ ٢٧٦

سورة الطلاق

الآية ٢ ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ ٢٨٦

سورة المرسلات

الآية ٢٥، ٢٦ ﴿ أَلَمْ تَخْلُقِ الْأَرْضَ كَيْفَاتَا * أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴾ ١٧٧

فهرس الأحاديث الشريفة

أبصاحكم جنة.....	٤١٧
أبصاحكم من جنة.....	٣٠٤
أبكر أنت أم ثيب.....	٣١٤
ادعوا الحدود بالشبهات.....	٤٠٠، ١٦٠، ١١٠
إذا أواه الجرين.....	١٥٣
استغفر الله وتب إليه.....	٢٣٠
أسرقت؟ ما إحالك فعلت.....	٢٣٨
أصلنوا النكاح واضربوا عليه بالزهرال.....	٣٥١
أغد على امرأة هذا فإن اعرفت فارجمها.....	٤١٧
أقاد النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه فيما لم يظلم فيه أحدا.....	٣٧٩
أقتلوا الفاضل والمفعول به.....	٤٢٤
الرجم هو الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم [أي رجم اللوطي].....	٤٢٧
اللهم إني أشهدك إني أول من أحيا أمرك وأماتوه.....	٣٠٤
اللهم تب عليه.....	٢٣٨، ٢٣٠
أما غنمك وجاريتك فرد عليك.....	٣٠٣
أن الأنصار قالوا يا رسول الله أ رأيت لو عمد أحدنا إلى الشربة فملقها بالماء؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام قليل ما أسكر كثيره.....	٤٩٦
إن الذي حرم شربها حرم بيعها.....	٥٢٣
أن الرسول صلى الله عليه وسلم نفى المعتشين.....	٣٢٣، ٢٥٤
أن رجلين أتيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يختصمان.....	٣٠٢
إن زنت فاجلدوها.....	٣٢٧، ٣٢٢، ٢٥٣، ٢٥٢
أن في الأنف الدية مئة من الإبل إذا أوعب جديداً.....	٥٤٦
إن في السن حمساً من الإبل.....	٥٧٥
أن في اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي الأنثيين الدية كاملة وفي العقل الدية وفي.....	٥٢٩
أن في المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة فريضة وفي الموضحة حمساً من الإبل.....	٥٥١
أن في النفس مئة من الإبل وفي الأنف إذا أوعب جديداً مئة من الإبل، الحديث [وفيها ديات الأعضاء، وهو المشهور بكتاب عمرو بن حزم].....	٥٢٩
أن في شبه العمدة مغلظة.....	٥٣٤
إن لم تجلدك في الدنيا جلدتك في الآخرة.....	٤٥٣
أن من غلّ أحرق رحله.....	٤٣٠
أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين في العمدة والخطأ حسيناً.....	٨٣٩
أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً اتهمه المسروق منه بسرقة لغيره وقد صحبه في السفر.....	٢٤١
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت والتقمير والختيم.....	٥١٤
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت.....	٥١٣
أنت ومالك لأبيك.....	٤١٢، ١٦٠
أنه صلى الله عليه وسلم جعل للأولياء إن أحبوا فليقتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية [أي من القاتل عمداً].....	٩٤١
أنه يجلد عشرين سوطاً [من قال لأنصاري يا يهودي أو يا عابد وثن].....	٤٨٣

- إني أقضي بينكما بما في التوراة فأمر بهما فرجا ٣٠٤
- الآن تسافر المرأة إلا ومعها ذو محرم منها ٣٢٤
- الآن يوثق من قتل عبداً من دية ولا مال ٣٣٦
- أيسكر؟ قالوا نعم. فنهاهم عنه وقال كل مسكر حرام ٤٩٢
- تب إلى الله ٢٣٨
- ترك النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بعلمه في تركه قتل المنافقين بعلمه وإقامة الحد على المرأة التي أتت بالولد على ٣٨٧
- النتع المكروه ٣٨٧
- تعاثوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب ٤٣٨، ٤٣٦
- جرح المحماء حبار ٩٥٦
- جلد النبي صلى الله عليه وسلم الذين محاضروا في أمر عائشة رضي الله عنها [أي في حادثة الإفك] ٤٢٠
- حتى يأويه الجرين ١٨١
- حتى يأويه المراح ١٨١، ١٥٧
- حد الرسول عليه السلام الزاني والزانية بإقرارهما ٣٠٥
- حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم بما وجد في التوراة قبل الفرقان [أي حد الرجم] ٢٩٩
- حمل عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ٣٤٧
- رجم الرسول عليه السلام الزاني الثيب بإقراره ٢٩٧
- رجم النبي صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا ٣٤٩
- رفع القلم عن ثلاثة ١٦١، ٣٤٥
- سأل النبي صلى الله عليه وسلم المعروف بالزنا كيف صنع؟ ٣١٠
- مثل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن ٣٢٧
- سن الرسول صلى الله عليه وسلم الأيمان في القسامة ٨٢٠
- عائشة رضي الله عنها كانت تنبذ للنبي صلى الله عليه وسلم في حر أحضر ٥١٥
- عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جماعة [أي القسامة] ٨٤٠
- عقل الكافر نصف عقل المؤمن ٧٤٦
- فأمر أن يقطع ثم يحسم ٢٣٨
- فأمر به فقطع ٢٣٠
- فرأيت الرجل يمين على المرأة ٣٤٠
- فقطع في يمين قيمته ثلاثة دراهم ١٠٢
- فلما أذلقته الحجارة حضر ٣٤٠
- فهلا تركتموه ٤١٧، ٤١٦، ٢٩٧، ٢٣٢، ٢٣١
- فهلا سوته بردالك ٣١٠
- فهلا قبل أن تأتي به ٤٣٨، ٢٣٢، ١١٦
- في السبع الدية ٥٦٨
- في السن خمس من الإبل ٥٧٢
- في الشفتين الدية ٥٩٢
- في العينين الدية وفي البصر الدية ٥٨٠
- في اللسان الدية إذا منع الكلام ٥٥٤
- في كل أصبع عشر ٦٠٣
- في كل سن خمس من الإبل ٥٧٣

- فيمن عضّ يد رجل فحذّبها فقلع أسنانه أن أسنانه هدر..... ٩٦٥
- قتل النبي صلى الله عليه وسلم اليهودية التي سمت له الشاة فمات منها ابن معرور..... ٩٦١
- قد جعل الله من سيلا..... ٣٠١
- قضى النبي صلى الله عليه وسلم في أنف استوصل بالقطع بالدية كاملة، وقضى في أنف قطع مارنه - وهي الأرنبة - بالدية أيضاً كاملة..... ٥٤٧
- قضى النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين يخرج ميتاً بمخاية حان بفرة عبد أو وليدة..... ٧٦٦
- قضى رسول الله صلى الله عليه في الصلب بالدية كاملة مئة من الإبل..... ٥٦٠
- قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك [أي بخمس من الإبل في الموضحة]..... ٥٥٣
- قضى في الذكر بالدية وفي الأنثى بالدية..... ٥٨٩
- كان في الجاهلية فأقره النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام [أي حمل العاقلة الدية]..... ٧٥٤
- كان في عهد النبي عليه السلام عشتان نقاهما إلى عور جبل بالمدينة..... ٣٢٤
- كانت في الجاهلية فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام [أي القسامة]..... ٨١٨
- كتب النبي صلى الله عليه وسلم أن في النفس مئة من الإبل..... ٥٩٦
- كذلك فعل الرسول عليه السلام في الحارثيين [أي بداهم بالقسامة]..... ٨٣٧
- كل شراب أسكر حرام..... ٤٩٢
- كل مسكر حرام..... ٤٩١
- كل مسكر حرام قيل : يا رسول الله أحذنا يشرب القدح في غدائه وعشائه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقليله حرام..... ٤٩٥
- كل مسكر حرام..... ٤٩١
- كنت نهيتكم عن الأوعية فأتيتوا ولا أحل كل مسكر..... ٥١٥
- كوى رسول الله صلى الله عليه وسلم سعداً فمات..... ٧٧١
- لعن الله الشافع والمشفع له..... ١١٨
- لَعَنَ [الله تعالى] شاربها [أي الخمر] وساقيتها وبائعها ومشربها وحاملها والمحمولة إليه وعاصرها ومعتصرها والقيّم عليها وآكل منها..... ٥٢٣
- لقد قاب توبة لو قسمت على أهل الأرض كفتهم..... ٣٤١
- لم يدع النبي صلى الله عليه وسلم الحارثيين إلى الأيمان حتى ادعوا على اليهود القتل..... ٨٢١
- لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخليطين من الأشربة..... ٥١٠
- ليس لعرق ظالم حق..... ٢١٢
- ما إصالك سرقت..... ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠
- ما أسكر الفرق منه فالخسوة منه حرام..... ٤٩٦
- ما أسكر كثيره فقليله حرام..... ٤٩١
- ما حد الزاني المحصن فيكم؟..... ٣٤٩
- ما كان بين نهيه صلى الله عليه وسلم ورخصته إلا جمعة [أي الانتباه في الأوعية]..... ٥١٥
- من أتى شيئاً من هذه القاذورات فليستر عنها يسر الله عز وجل..... ٣١١
- من غير دينه فاقتلوه..... ٢٦٥
- من قُتل دون ماله فهو شهيد..... ٢٤٧
- من وطئ بهيمة فاقتلوه واقتلوه..... ٤٢٩
- نهى الرسول عليه السلام أن تسافر المرأة إلا مع عزم منها..... ٣٢٢
- نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التدوي بالخمير وقال : ليس فيما حرم الله عز وجل شفاء..... ٥٢١

- نهى النبي عليه السلام أن تسافر المرأة مع غير ذي محرم منها سفر يوم وليلة ٢٥٠
- واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعرفتها فارجمها ٤٢٢
- والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله عز وجل أما غنمك وجاريتك فرد عليك ٣٠٢
- وقد رحم رسول الله صلى الله عليه وسلم الثيب والثنية ورجل البكر معة ونفاه ٣٠١
- وقطع عليه السلام فيما قيمته ثلاثة دراهم ١٠٤
- لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قَوَّم العرض المسروق بالدرهم ١٠٨
- لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرَّم منه [أي من الكلب] ١٧٢
- لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ البسر والتمر جميعاً أو الزهو والتمر جميعاً ٥٠٩
- لأتسافر المرأة إلا مع ذي محرم ٢٥٣
- لأتسافر المرأة إلا ومعها ذو محرم ٢٥١
- لأتسافر المرأة إلا ومعها ذو محرم منها ٣٢٨
- لأتكفروهم بذهب ٢٨٦
- لأضرر ولا ضرار ٩٧٢
- لأقطع على خائف ١٦١، ١٣٦
- لأقطع على مختلس ١٧٨
- لأقطع في أمر معلق ولا في حريسة جبل حتى يأويها المراح أو الجرين ١٤١
- لأقطع في أمر معلق ولا في حريسة جبل فإذا آواها المراح أو الجرين فالقطع فيما بلغ من الجن ١٥١
- لأجل النكاح إلا بصدائق وولي وشهود عدول ٣٩٤

فهرس الآثار الموقوفة والمقطوعة

"الأوزاعي"

- ٤٥٤ إن كانت كذلك وإلا حُدَّتْ لها يوم القيامة [فمن قذفت أمتها فعفت عنها الأمة فأعتقتها].
 ٥٢٤ نهى عن بيع الكرم إذا خيف أن يُشترى ليعصر حمراً.
 ٥٢٤ هو كمن باع سلاحاً ممن يعلم أنه يقتل به مسلماً [يعني بيع الكرم إذا خيف أن يُشترى ليعصر حمراً] ...
 ٤٥١ لا يجد من قذف بالزنى صيباً لم يحتلم وإن كان مثله يطاء، ومن قذف بذلك صيبة.

"إبراهيم النخعي"

- ٤٠٠ كان يُقال : اذَرُّوا الحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَلَا تَنْ يُعْطَى حَكَمٌ مِنْ
 ٥٩٢ قال بالمساواة بين الشفتين في كل واحدة نصف الدية.
 "إبراهيم بن يزيد المصري"

- أنهم إذا قالوا [أي الشهود] تعمدنا الزور ليقول، قتلوا به جميعاً، وإن قالوا : شبَّه علينا
 "ابن أبي حازم"

- الغرة مورثة على فرائض الله عز وجل
 "ابن سيرين"

- أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجرة وغيره
 "ابن شهاب"

- أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجرة وغيره
 إذا اصطدم فارسان فمات الفرسان والراكبان فدية كل واحد على عاقلة الآخر
 ٧٩٢ الدية كاملة في عين الأعور

- القسامة سنة لا رأي فيها لأحد
 ٨١٩ القطع على من سرق صبيّاً صغيراً من حرزه أو عبداً أعمى
 ١٧٤ أن دية جراح المرأة كدية الرجل إلى الثلث
 ٦٠١ أن ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَحْنُونِ [يعني جنابته]
 ٧٦٢ أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أَنَاءَ رَجُلٍ مِنَ الْبَادِيَةِ بِثَلَاثَةِ شُهُودٍ وَهُوَ رَابِعُهُمْ
 ٣٣٦ إن عليه العمل [أي رحم اللوطي]
 ٤٢٧ إن فقاً الأعور عين الصحيح التي مثلها باقية للأعور فللصحيح أن يقتصر، وإن أحب
 ٧٩٥ الغرة مورثة على فرائض الله عز وجل
 ٧٧٠، ٧٦٩ سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون أنهما يجلدان مئة مئة [يعني المتساحقين]
 ٤٣١ فمن أمه زانية، فقال له رجل : يابن الزانية، فقال له رجل أملك شر منها
 ٤٥٨ قال باختبار البصر بالبيضة
 ٨٠٥ قال مضت السنة به [حكم يتعلق بجناية المكاتب عمداً أو خطأ]
 ٧٢٠ من أمر عبد غيره أن ينزل البحر فيسقي له ففعل فخر فيها على عبد آخر فماتا أو
 ٩٥١ من جاء يحمل متاعاً على دابة فنظرت إليه دابة رجل فنظرت براكبها فطرحته فقتله، قال
 ٩٦٣ من قال لرجل : يا زاني، أو أراك زاني، فقال له الآخر : أنت أزني مني، وهما عفيقان، قال
 ٤٥٧ لا يجد من قذف بالزنى صيباً لم يحتلم وإن كان مثله يطاء، ومن قذف بذلك صيبة
 ٤٥١

- لا يقتل حر بعيد إلا في حرابة ٦٢٤
- لا حد على من قال : يا فاسق، يا كافر، يا عبيث، يا مختزير، يا شارب الخمر، يا محدود في القرية ٤٦٠
- يجوز العفو عن حد القذف قبل بلوغ الإمام، وأنه متى قام به بعد ذلك العفو حد له إلا ٤٣٨
- يقتل العبد بالحر إن شاء ولاية الحر، فإن استحيوه بحرم سيده فاما أسلمه أو فداه بدية الحر؛ لأنه ٧٠٤
- "ابن عباس"
- أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجرة وغيره ٥١٦
- الدية كاملة في عين الأعور ٧٩٢
- إن الأضرار والأسنان سواء ٥٧٥
- إن العاقلة لا تخمّل عتداً، ولا عبداً، ولا صلحاً، ولا اعتزافاً ٧٥٤
- أنها [أي المرأة] مثل الرجل إلى ثلث دية ٦٠٢
- رجم اللوطي ٤٢٦
- لو لم يُعتَر ذلك إلا بالأصابع، عَقْلُهُمَا سَوَاءٌ [يعني مقدم الفم والأضراس] ٥٧٣
- لَيْسَ عَلَى الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ حَدٌّ ٤٣٠
- نهى عنه ابن عمر وابن عباس [بيع الكرم إذا خيف أن يُشترى ليعصر حمراً] ٥٢٤
- قضى أن في السمع الدية، وأن ما نقص من السمع أعطي بحسابه ٥٦٩
- يجري الحمل بجري البينة والاعتراف في حد الزنى ٣٠٦
- "ابن عمر"
- الأعور إذا فقعت عينه ليس له إلا القصاص ٧٩٦
- أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجرة وغيره ٥١٦
- المقر عن جلد لا يقطع حتى يبرز السرقة ٢٣٥
- أَنْ رَحَلًا أَتَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْبَرَهُ عَنْ أَخِيهِ بِفَضْلِ الْخَبَرِ ٣٢٥
- أن يهودياً يتناول شيئاً من حرمة الله تبارك وتعالى غير ما هو فيه من ذمته ٢٧٩
- تُفَقَّأُ عَيْنُ الْأَعُورِ إِذَا فَقَّأَ عَيْنَ صَاحِبِ الْيَمِينِ مِثْلَهَا لِلأَعُورِ بَاقِيَةٌ ٧٩٥
- جَلَدَ عَبْدَهُ يَصِفَ حَدَّ الْحُرِّ فِي الْحَمْرِ أَرْبَعِينَ ٣٦٩
- ذكر له راهب يتناول النبي عليه السلام، فقال : فَهَلَّا قَتَلْتُمُوهُ ٢٧٩
- فَعَلَدَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَاهُ، وَجَلَدَ الْمَرْأَةَ وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَفَاهَا، قَالَ ٣٢٦
- كان ابن عمر ينبذ النبيذ فينظر إلى الثمرة بعضها بسرة وبعضها رطبة فيقطعها ولا يتلها كلها ٥٠٩
- كره ابن عمر أن تسقاه [أي الخمر] الناقة، وأن تداوى بها دبر الدواب ٥٢٢
- لَوْ وَجَدْتُ مَنْ أَتَى بِبَهِيمَةٍ لَقَتَلْتُهُ ٤٢٨، ٣٤٧
- نهى أن يكرى حانوته من حمأ، أو شيئاً يستعمل في أمر الخمر ٥٢٥
- نهى عن بيع العصور، فقال له رجل : إِذَا أَشْرَبَهُ، قَالَ : نَعَمْ. قَالَ : فَحَلْ شَرِبَهُ وَحَرَمَ بَيْعَهُ، فَقَالَ لَهُ ٥٢٤
- نهى عن التداوي بالخمر ٥٢١
- نهى عن بيع الكرم إذا خيف أن يُشترى ليعصر حمراً ٥٢٤
- "ابن قسيط"
- لا حد على من قال لرجل : يا فاسق، يا كافر، يا عبيث، يا مختزير، يا شارب الخمر ٤٦٠

"ابن مسعود"

- أن الرجل والمرأة في السرِّ والمُوضحة سَوَاء ٦٠٢
 أنهم [هو وبعض الصحابة] لم يكونوا يتقنون نبيذ الجُرِّ ولا غيره ٥١٥
 دابة مركوبة غسها رجل إنه ضامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ ٩٦٠
 دبة الخطأ عَمْسَة وهي : ٥٣٨
 دية الجحوسي ثمان مئة درهم، ودية الجحوسية أربع مئة درهم ٧٤٧
 نهى أن يؤكل عُل من حمر غطلت حتى يبدأ الله عز وجل بتعليلها ٥٢٠
 نهى عن التدوي بالخمير ٥٢١

"ابن المسيب"

- الدية كاملة في عين الأعور ٧٩١
 السن إذا اسودَّت ففيها العقل، ثم إن طرحت بعد ذلك كان فيها عقلها ثانية أيضا ٦١٥، ٥٧٧
 أن دية المرأة مثل دية الرجل في الجراح إلى ثلث دية فترجع حيثذ إلى عقلها ٦٠٠
 أَنَّ ذَلِكَ عَلَى عَائِلَةِ الْمُحَنُونِ [يعني حنائه] ٧٦٢
 إن في السفلى [من الشفتين] ثلثي الدية ٥٩١
 إنما قضى مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه في الضَّرْسِ بِخَمْسَةِ أَبْرَةٍ، تزيد الدية في قضاء معاوية، وتنقص في ٥٧٤
 خمسة فَرَسَهُمْ أَسَدٌ فَتَمَلَّقَ الَّذِي يَلِي الْأَسَدَ بِالثَّانِي وَتَمَلَّقَ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ وَتَمَلَّقَ ٩٦٦
 للأولياء إن أحبوا فليقتلوا وإن أحبوا أهدوا الدية ٩٤٠
 لو كنت أنا لجلعت في الأضراس بعشرين بعشرين فيتم عقل الغم الدية سواء ٥٧٤
 نهى أن يكرى حانوته من حمارٍ أو شيعاً يستعمل في أمر الخمر ٥٢٥
 لا حد على من قال لرجل يا فاسق، يا كافر، يا عيبث، يا عذير، يا شارب الخمر، يا محدود في ٤٥٩
 "ابن هرمز"

- الغرة للأبوين خاصة على الثلث والثلثين، فإن لم يكن إلا أحدهما فجميعها له ٧٧٠

"أبو بكر الصديق"

- أَيُّ أَبِو بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه بِغُلَامَيْنِ تَقَاتَلَا فَمَضَّ أَحَدُهُمَا أَذُنَ صَاحِبِهِ ٧٦١
 أَدْعُ لِي عَمْرَ، فَدَعَا لَهُ، فَقَالَ انْظُرْ مَا يَقُولُ هَذَا ٣٢٥
 استتاب امرأة ارتدَّت عن الإسلام فلم تنب فضرب عنقها ٢٦٧
 أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب في الذين يعملون عمل قوم لوط ٤٢٦
 جلدَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ الْبَكْرَيْنِ فِي الزَّئْبِيِّ، وَغَرَّبَ الرَّجُلَ ٣٢٥، ٢٥٢
 حكم الصديق رضي الله عنه بقتل اللوطي، وكتب فيه إلى خالد بن الوليد بعد ٤٢٥
 فَخَلَدَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه وَنَفَاءً، وَخَلَدَ الْمَرْأَةَ وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَفَاءً ٣٢٦
 قضى أبو بكر رضي الله عنه فيه [أي الأنف] إذا أوعي قطعه من أصله بالدية ٥٥٤
 قضى أبو بكر الصديق رضي الله عنه في اصطلام الأذنين بالاجتهاد بخمسة عشر فريضة ٥٦٩
 قضى أبو بكر الصديق رضي الله عنه في الجائفة إذا نفذت بدية حائفتين ثلثي الدية ٥٥١
 لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ مِنْ حَدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا أَحَدْتُهُ وَلَا دَعَوْتُ إِلَيْهِ أَحَدًا حَتَّى ٣٨٦
 لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا لَمَاحَدْتُهُمْ عَلَيْهِ ٢٨٩
 مضت السنة من الصديق والفاروق رضي الله عنهما [في قتل أهل البدع] ٢٩٠
 ينتظر بالعين سنة؛ فإن مضت السنة والعين منخسفة لم تروا؛ فليتنظر ٥٨١

"أبو الدرداء"

شرب العصور إذا طُبِخ فذهب ثلثاه ٥٠٦

"أبو الزناد"

إن كانت أمة غرم ما نقصها [من استكره امرأة] ٧١٣

البيضتان سواء اليمنى واليسرى في كل واحدة نصف الدية ٥٨٩

ساوى بين الشفتين في كل واحدة نصف الدية ٥٩٢

في اشراف الأذنين الدية ٥٦٧

في جنين الأمة عشر قيمتها ٧٧٨

ليس في ثدي الرجل إلا الاجتهاد، وأما ثدي المرأة ففيهما الدية ٥٩٤

ما أقر به العبد مما يلزمه في جسده من قتل أو قطع أو غيره؛ فإنه يقبل ٧١٥

يقتل العبد بالحر إن شاء ولاية الحر، فإن استحيوه خير سيده فاما أسلمه أو ٧٠٤

"أبو سعيد الخدري"

أنهم [هو وبعض الصحابة] لم يكونوا يتقون نبيذ الجر ٥١٥

"أبو عبيدة بن الجراح"

شرب العصور إذا طُبِخ فذهب ثلثاه ٥٠٦

"أبو موسى الأشعري"

أن أبا موسى الأشعري وقف على معاذ بن جبل وأمامه مسلم تهوّد فقال له معاذ : إنزل ٢٧٠

دية شبه العمد مغلفة : ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خِلْفَة وهي ٥٣٤

شرب العصور إذا طُبِخ فذهب ثلثاه ٥٠٦

"أبو هريرة"

أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجر وغيره ٥١٦

"أنس بن مالك"

إِنَّ عَمْرَهُمْ كَانَتْ يَوْمَ نَزَلَتْ تَحْرِيمُهَا مِنْ فَضِيحِ التَّمْرِ وَالرُّطْبِ ٤٨٩

أنهم [هو وبعض الصحابة] لم يكونوا يتقون نبيذ الجر ولا غيره ٥١٥

"الحسن البصري"

أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجر وغيره ٥١٦

أنهم إذا قالوا [أي الشهود] تعمدنا الزور ليقتل، قتلوا به جميعا، وإن قالوا : شبه ٣٣٢

سئل الحسن رضي الله عنه عن الطلاء النصف؟ فقال : "لا تشره" . قلت : فما ٥٠٧

في جنين الأمة عشر قيمتها ٧٧٨

"علاء القسري"

أمر بحرق اللوطي ٤٢٧

"الدراوردي"

الغرة مروثة على فرائض الله عز وجل ٧٧٠

"ربيعة"

الأعور إذا فقعت عينه ليس له إلا القصاص ٧٩٦

أجاز أكل الخلل الذي أصله من حر ٥٢٠

- أخذ بفعل بعض الصحابة أنهم لم يكونوا يتقون نبيذ الجر ولا غيره ٥١٦
- إذا اصطدم فارسان فمات الفرسان والراكبان فدية كل واحد على عاقلة الآخر ٩٦٨
- إِذَا قَتَلَ الْعَبْدُ رَحْلًا عَمْدًا دَفِنَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاءَ قَتَلُوهُ وَإِنْ شَاءُوا ٦٢٦
- الدية كاملة في عين الأعرور ٧٩٢
- الغرة للأُم معاصرة؛ لأنها ممن عضو منها ٧٦٩
- القصاص في كل شيء حتى الجائفة والمنقلة والمأمومة ٧٩٦
- القصاص من عين الأعرور إذا فقأ عين صحيح التي مثلها للأعرور باقية ٧٩٥
- المقر عن جلد لا يقطع حتى يبرز السرقة ٢٣٥
- إن فقأ أعرور العين اليمنى عيني رجل جميعاً عمداً؛ فله القصاص من عينه ونصف ٧٩٧
- في جنتين الأمة عشر قيمتها ٧٧٩
- قال القطع على من سرق صبيّاً صغيراً من حرزه أو عبداً أعجمياً ١٧٥
- قال إن شهادة المرأة لطع توجب القسامة وكذلك شهادة العبيد، والصبيان ٨٢٤
- قال بعدم إقامة حد الجلد مع المرض ونحوه ٣٦٤
- قال بقضاء عمر رضي الله عنه بأربع ديات في رجلٍ أصيبَ بِحَجَرٍ في رَأْسِهِ فَذَهَبَ ٥٦٧
- قال في رجل قال لآخر يابن الحجام، وأبوه جزار عليه الحد ٤٨٢
- قال في عید افتض بكرأ فهو لها إلا أن يكون صداقها دون رقبته؛ فإنه ٧١٣
- من حمل عبداً بغير إذن سيده، أو صبيّاً بغير إذن أبيه على فرس أن عليه ٩٥٢
- من رقد على قارعة الطريق فنفرت منه دابة براكبها وهو نائم فهو ضامن، وإن ٩٦٣
- من قال لرجل : يازاني، أو أراك زاني، فقال له الآخر : أنت أزني مني، وهما ٤٥٧
- هي العقوبة التي أنزلها الله عز وجل على قوم لوط [يعني القتل] ٤٢٥
- لَا تَأْخُذْ الْإِسَاءَ بَعْلُومِهِ وَلَا بَقْلِهِ ٣٨٧
- لا يقتل حر بعد إلا في حرابة ٧٠٣، ٦٢٤
- يقتل العبد بالحر إن شاء ولادة الحر، فإن استحيوه بحر سيده فاما أسلمه أو فداءه بدية الحر؛ لأنه ٧٠٤
- "زيد بن ثابت"
- أن المرأة مثل الرجل إلى ثلث ديته ٦٠٢
- أن في السمع الدية، وأن ما نقص من السمع أعطي بحسابه ٥٦٩
- أن في العين القائمة إذا خلفت مئة دينار ٦١٧
- دية شبه العمد مغلفة : ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خيلة وهي التي في بطونها ٥٣٤
- لا يقطع المحتلس ١٧٨
- "سالم"
- إن فقأ أعرور عيني رجل جميعاً عمداً تفقأ عينه الباقية بعيني كليهما وليس عليه غير ذلك ٧٩٧
- "سعيد بن جبير"
- أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجر وغيره ٥١٦
- سليمان بن حبيب المحاربي"
- لا حد على من قال لرجل : يا فاسق يا كافر يا عبيث يا عذير يا شارب الخمر يا محدود في ٤٥٩

- "سليمان بن عبد الملك"
 رأى غلاماً له يزني، فهُمَّ بِحَدِيثِهِ، فَتَهَاةَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ يَأْخُذَ بِشَهَادَتِهِ ٣٨٧
- "سليمان بن يسار"
 الدية كاملة في عين الأعور ٧٩٢
 أن جنازة الجنون على عاقلة ٧٦٢
 ما أصيب به من الجراح عطفاً في حساب المخمسة ٥٣٩
 موضحة الوجه يزداد لشبهها ما بينها وبين نصف عقلها ٥٤٩
- "شريح"
 إن الأضراس والأسنان سواء ٥٧٥
- "الشعبي"
 ساوى بين الشفتين في كل واحدة نصف الدية ٥٩٢
- "طاوس"
 أعد بالتحريم في نبذ الأوعية الجر وغيره ٥١٦
- "عائشة أم المؤمنين"
 كانت عائشة رضي الله عنها تشربُ فيها [أي كانت تشرب النبيذ في جرّ أخضر] ٥١٥
 ما طال علي ولا نسيت القطع في ربع دينار ١٠٢
 نهت عن التداوي بالخمير ٥٢١
- "عامر بن الزبير"
 ألزم ابنه السمن وكان ما جناً ٥٠١
- "عبادة بن الصامت"
 أحللتها والله [أي الخمير، وقال ذلك لعمر بن الخطاب] ٥٠٤
- "عبد العزيز بن أبي سلمة"
 إذا جنى المذبر ولا مال له؛ فخير سيده بين أن يفدي غنمه بجميع ما جنى ٦٦٥
 إذا مات سيده [أي العبد] وقد كان أسلمه في الجناية فأدرك سيده دين يوفيه ٦٦٧
 استحسّن قول سعيد بن المسيب : لو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعمرين بعمرين فيتم ٥٧٤
 الحر غير بين أن يقتص منه أو يأخذ به بدية الجرح إلا أن يفديه سيده [إذا جرح العبد حرّاً] ٩٠٧
 القصاص من عين الأعور إذا فقأ عين صحيح التي مثلها للأعور باقية ٧٩٥
 إن قطع لها أربع أصابع في ضربة فاعذت فيها عشرين بعيراً ثم قطعت لها ٦١٠
 أن لأهل الذمة القسامة ٨٧٠
 عالج عبد العزيز مالكا في الأصابع فجعلها وإن كانت من كف واحدة كالأسنان ٦٠٩
 دية العمد إذا قبلت مبهمة فهي على أربعة أسنان، وهي إناء كلها ٥٣٧
 ساوى بين الشفتين في كل واحدة نصف الدية ٥٩٢
 في الإصبع خمسة أهره بعد ضربة واحدة في الأربع، ويخالف في ضربة بعد ٦١٠
 في الصلب الدية كاملة مئة من الإبل ٥٦٠
 ما جناه بعد كسره [أي الصلب] في حساب ما نقص من ذلك ٥٦٠
 ما كان مفروقاً [في جراح المرأة] فلا يضم بعضه إلى بعض وإن كان في فور واحد ٦٠٨

- موضحة العبد ومنقلته وجافته ومأموته في لمة، بمنزلتهن في الحر؛ إذ لا ينقصون لمة ٧٠٤
- يقاد للحر من العبد من الجراح إذا رضي الحر، ولا يقاد من الحر للعبد وإن رضي الحر ٦٢٥
- يقتل المرتد ولا يستتاب ٢٦٩
- "عبد الله بن الزبير"
- حرق اللوطي ٤٢٧
- "عبد الله بن عباس"
- أَمَرْنَا عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ فِي قِتْلَةِ مَنْ قُرَيْشٍ ٣٤٤، ٣٢٨، ٣٢٧
- "عبد الملك بن مروان"
- صلب الحارث الذي تنبأ وهو حي وطمعته بالحربة بيده ٢٥١
- "عبد بن عمير الليثي"
- لو أن قطرة من خمر مسكٍ وقعت في برية ماءٍ لحرّم ذلك على أهله ٤٩٨
- "عثمان بن عفان"
- أتاه رجل من البادية بثلاثة شهود وهو رابعهم يشهدون أنهم وجدوا ٣٣٦
- إن فقا الأعور عين الصحيح التي مثلها باقية للأعور فللصحيح أن يقتصر، وإن أحب فله ٧٩٤
- حلّد عبده نصف حد الحر في الخمر أربعين ٣٦٩
- حكم عثمان رضي الله عنه بالإنبات في وجوب الحد ٢٢٧
- رحم الزاني الثيب ٣١٥
- قطع في ثلاثة دراهم ١٠٢
- قتل مسلماً قتل ذمياً على وجه الحراية على ما كان معه ٢٥٥
- قضى بالدية كاملة في عين الأعور ٧٩١
- قضى في السمع بالدية، وأن ما نقص من السمع أعطي بحسابه ٥٦٩
- قضى في صبيان اقتلوا ففحّح بعضهم بعضاً ألا قود بينهم، وأن يعقل ذلك عاقلة الحارح بينهم ٧٦١
- قضى في عين الأعور بالدية ٥٣٢
- يجري الحمل بحرى البينة والاعتراف في حد الزنى ٣٠٦
- "هراك بن مالك"
- لاحد على من قال لرجل: يا فاسق، يا كافر، يا خبيث، يا خنزير، يا شارب الخمر، يا محدود في الفرية ٤٥٩
- "عروة بن الزبير"
- الأضراس والأسنان سواء ٥٧٥
- الدية كاملة في عين الأعور ٧٩٢
- دية جراح المرأة كدية الرجل إلى الثلث ٦٠١
- "عطاء"
- اختيار البصر بالبيضة ٨٠٥
- أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجر وغيره ٥١٦
- إن فقا أعور العين اليمنى عيني رجل جميعاً عمداً فله القصاص من ٧٩٧
- مضت السنة به [حكم يتعلق بمنابة المكاتب عمداً أو خطأ] ٧٢٠
- نهى عن بيع الكرم إذا خيف أن يشترى ليغصم خراً ٥٢٤

- يُقتل العبد بالحر إن شاء ولاية الحر، فإن استحيوه بحر سيده فاما ٧٠٤
 "هقبة بن عامر"
 شرب العصور إذا طيخ فذهب ثلثاه ٥٠٦
 "علي بن أبي طالب"
 أَيُّ يَمْتَعُو عَدَاً عَلَى رَجُلٍ يَسْتَفِرُّ فَقَتَلَهُ؛ فَضَمَّنَ عَقْلَهُ عَائِلَةَ الْمَحْنُونِ وَقَالَ ٧٦٣
 إِذَا شَرِبَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى اقْتَرَى ٣٦٢
 إِذَا جَنَى الْعَبْدُ قَلْبَسَ عَلَى سَيِّدِهِ غَرَمَ فَوْقَ رَقَبَتَيْهِ، إِنْ أَحَبَّ أَسْلَمَهُ أَوْ قَدَّاهُ ٧٠٥
 إِذَا اصْطَلَمَ رَجُلَانِ فَمَاتَا فَإِنَّ عَقْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ ٩٦٩
 إِذَا غَلَطَ الْقَاطِعُ قَطَعَ الْبِدَ الْيَسْرَى بَدَلًا عَنْ الْيَمْنَى أَجْزَاءً وَلَا شَيْءَ فِيهِ ٢١٧
 إِذَا قَتَلَ الْمَتَدُّ رَجُلًا عَمْدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوهُ وَإِنْ شَاؤُوا ٦٢٥
 اضْرِبْ، وَيَدْعُ لَهُ يَدَاهُ يَتَقَيَّ بِهِمَا ٣٤٢
 أقام علي بن أبي طالب الحدود بأمر عمر رضي الله عنهما ٢٢٥
 أقام علي بن أبي طالب رضي الله عنه حداً أمره بإقامته عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٣٤٤
 البيضتان سواء اليمنى واليسرى في كل واحدة نصف الدية ٥٨٩
 الجلد في الخمر لثمانين ٥٠٠
 أن المرأة تساوي الرجل إلى ثلث عقلها ٦٠٢
 إِنْ لَمْ يَمَاتْ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَلْيُغَطَّ بِرُؤْيُو ٣٢٠
 أنهم [هو وبعض الصحابة] لم يكونوا يتقون نية الحر ولا غيره ٥١٥
 جلد الرجل والمرأة يوجدان في ثوب واحد مئة ٣٢١
 حمسة قرسهم أسد فتعلق الذي يلي الأسد بالثاني وتعلق الثاني بالثالث وتعلق ٩٦٦
 دعوهم حتى يخرجوا [أي الحرورية] ٢٩١
 دية الجوسي ثمان مئة درهم، ودية الجوسية أربع مئة درهم ٧٤٧
 دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونه ٦٠٠
 رجم الزاني الثيب ٣١٥
 روي اختصار البصر بالبيضة عن علي ابن أبي طالب ٨٠٥
 في الأنف إذا استوصل بالقطع الدية كاملة، وإذا قطع مارنه ٥٤٧
 فيما بلغ من الجراح [يعني في المرأة] أربعين فعلى نصف دية الرجل ٦٠٢
 قال في رجلين اصطدما فماتا : فَإِنَّ عَقْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ ٩٦٨
 قضى في السمع بالدية، وأن ما نقص من السمع أعطي بحسابه ٥٦٩
 كُلُّ مَا أَصَابَ الصَّيَّانَ مِنْ عَمْدٍ أَوْ غَطَاً فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْغَطَا؛ لَيْسَ فِيهِ قَوْدٌ ٧٦٠
 ليس في العبد دية موقنة، وإنما هو سلعة يقل منه ويكثر ٧٠٦
 مَا أَسْتَكْرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ٤٩٦
 وكان أشدهم فيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه [أي في عقوبة اللوطي] ٤٢٦
 لا حتى يهرقوا الدماء وَيَقْطَعُوا السَّيْلَ وَيُخَيَّفُوا الْأَمْنَ ٢٩٢
 لا حد على من قال لرجل : يا فاسق، يا كافر، يا عيبث، يا مختزير، يا شارب ٤٥٩
 لا يقطع المختلس ١٧٨

- يجري الحمل بحرى البينة والاعتراف في حد الزنى..... ٣٠٦
يَنْتَظِرُ بِالسِّنِّ حَوْلًا كَابِلًا إِذَا أَحْبَبَتْ، فَإِنْ اسْوَدَّتْ فَبَيْهَا دَيْتُهَا كَابِلَةً، وَإِلَّا فَبِحَسَابٍ ذَلِكَ ٥٧٧
"عمر بن الخطاب"
- استتابة المرتد ثلاثاً..... ٢٦٦
الرجل والمرأة سواء في السن والموضحة..... ٦٠٠
الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقٌّ إِذَا كَانَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ الْحَمْلُ، أَوْ الْإِقْرَارُ..... ٤١٨
الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ رَأَى إِذَا كَانَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ الْحَمْلُ أَوْ الْغَيْرُافُ..... ٣٠٦
الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى حَقٌّ..... ٢٩٨
أمره عمر رضي الله عنه أن يعدد له عشرين ومئة ليختار منها مئة..... ٥٣٧
إن الأضراس والأسنان سواء..... ٥٧٥
إن اغتصب العبد حرة، أو أمة نفسها، ففي رقبة للحررة صداق مثلها، وللأمة..... ٧١٢
أَنْ عَبْدًا كَانَ يَقُومُ عَلَى رِيقِي الْعُمُسِ وَأَنْهُ اسْتَكْرَهَ حَارِيَةً مِنْ ذَلِكَ الرَّيْقِ..... ٢٥٢، ٣٢٦
أن عمر أقام حدَّ العَمْرِ عَلَى قَدَامَةِ بْنِ مَطْعُونٍ ثَمَانِينَ وَهُوَ مَرِيضٌ..... ٣٦٣
أن عمر رضي الله عنه أمر سُرَاقَةَ أَنْ يَجْمَعَ لَهُ إِبِلَ تِلْكَ الدِّيَةِ..... ٥٣٦
أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَجَلًا حَلَدَ عِبْدَهُ يَصْنَفُ حَدَّ الْحُرِّ فِي الْحَمْرِ أَرْبَعِينَ..... ٣٦٩
أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَكَ إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضِ وَيَقْلُهَا وَقَالُوا :..... ٥٠٥
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب صَبِيغًا بِحَرِيدِ النَّحْلِ..... ٢٨٩
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الْأَسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءُ الضَّرْسُ وَغَيْرُهُ..... ٥٧٤
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى بالدية كاملة في عين الأعور..... ٧٩١
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في شَفَرِي الْمَرْأَةِ بِالْذِّبَةِ إِذَا سَلَبًا حَتَّى يَنْدُو الْقَطْمُ..... ٥٩٤
أن عمر رضي الله عنه لما صَنَّفَ أَمْرَ الْعُقُولِ قَالَ فِي السِّنِّ إِذَا اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا، وَإِذَا..... ٥٧٧
إن فقاً الأعور عين الصحيح التي مثلها باقية للأعور فللصحيح أن يقتصر، وإن أحب..... ٧٩٤
أَنْ لَا يَأْخُذَ الْإِمَامُ بِعَلْمِهِ وَلَا بِفُتْنِهِ..... ٣٨٧
أَنْهُ أَمَرَ بِحَلْدِ الْإِمَامِ مِنْ وَلَائِدِ الْإِمَارَةِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزُّنَا..... ٢٥٣
أَنْهُ حَلَدَ امْرَأَةً فِي الزُّنَى وَغَرَبَهَا إِلَى الْبَصْرَةِ..... ٢٥١، ٣٢٥
أول من حلد في شرب المسكر ثمانين..... ٥٠٠
ألا حبستموه ثلاثاً، وأطعمتموه في كل يوم رغيفاً؟..... ٢٦٦
أَيُّمَا وَلِيدَةٍ وَكَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِيهَا فَبَيَّتْ لَهَا مَاعَاشَ لَا يَبِيْتُهَا وَلَا يَهَيُّهَا فَإِذَا مَاتَ فَبَيَّتْ حُرَّةً..... ٦٨٣
حلد عمر رضي الله عنه الرجل والمرأة يوجدان في ثوب واحد دون المعة..... ٣٢١
حلد عمر في التعريض وقال جِئِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَأَتَرْضَى جَوَانِي..... ٤٦٣
حلد في الرابحة [أي حلد من وجد منه رابحة مسك]..... ٥٠٠
حكم عمر رضي الله عنه على الْمَذْلُوحِيَّ بِتَغْلِيظِ الدِّيَةِ ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ..... ٥٣٥
دية الجھوسي ثمان مئة درهم، ودية الجھوسية أربع مئة درهم..... ٧٤٧
دية المرأة كدية الرجل إلى الثلث ثم ترجع لعقل نفسها..... ٦٠١
دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونه..... ٦٠٠
دية شبه العمد مغلفة : ثلثون حقة، وثلثون جذعة، وأربعون خِلْفَةً وهي..... ٥٣٤

- رحم الزاني الثيب ٣١٥
- زَنَيْتُ بِمَرْغُوشٍ بِإِذْنِهِمِينَ ٣٥٠
- ضرب عمر رضي الله عنه الحد الذين شهدوا على المغيرة ٤٤١، ٣٥٤، ٣٠٩
- ضرب في التعريض الحد ٤٤١
- ضَمْنٌ مُجَرِّي الفرس ٩٥٧
- في العقل الدية ٥٦٦
- قضى أن في السمع الدية، وأن ما نقص من السمع أعطى بحسابه ٥٦٩
- قضى عمر رضي الله عنه بعدم القود بين الأرقاء والأحرار في الجراح كلها ٧٠٣
- قضى عمر رضي الله عنه في الترقوة بحمل، وفي الضلع بحمل ٥٧٤
- قضى عمر رضي الله عنه في رجل أصيب بحجر في رأسه فذهب سمعه، ولسانه ٥٦٦
- قضى عمر رضي الله عنه في عين الأعور بالدية ٥٣٢
- قضى عمر رضي الله عنه فيمن استكره بكرأ أن يقرم الصدق مع الحد، وإن كان عبداً ٧١٣
- قضى عمر رضي الله عنه فيمن ضرب بحجر في رأسه فذهب لسانه بالدية ٥٥٤
- قُمَ لَا أَقَامَ اللَّهُ رَجُلَيْكَ ٣٢٥
- قوم عمر رضي الله عنه الدية اثني عشر ألف درهم ١٠٩
- قوم عمر رضي الله عنه الدية على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق ٥٩٦، ٥٤٣
- قوم عمر رضي الله عنه الغرة؛ عشر دية الأم الحرة ٧٦٨
- لَقَاتِنِي بِالْبَيْتَةِ أَوْ لَأَرْحَمَنَّكَ ٣٩٧
- لَوْ تَقَدَّضْتُ بِقَوْلٍ فِي نِكَاحِ السَّرِّ وَالْمُنْعَةِ لَرَجَحْتُ ٤٢٩
- لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلٌ صَنَعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعاً ٩٠٥، ٢٥٦
- ليس في العبد دية موقنة، وإنما هو سلعة يقل منه ويكثر ٧٠٦
- مَا أَتَقَيْتُ اللَّهَ وَلَا حَلَّ لَكَ هَذَا، وَمَا كَانَ لَكَ أَنْ تَكْثِفَ سِرّاً سَتَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ٣٢٥
- مَا أَقَمْنَا عَلَيْكَ حَدَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ٣٩٨
- مضت السنة من الصديق والفاروق رضي الله عنهما في من بان أو لم ين [أي في قتل أهل البدع] ٢٩٠
- نَزَلَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ نَزَلَ وَهِيَ مِنْ خُمْسٍ، ثُمَّ أُجْمِلَ فَقَالَ : أَلَا وَإِنَّ الْعَمْرَ سَاعِطَ الْعَقْلِ ٤٩٠
- نهى عمر رضي الله عنه أن يؤكل خل من حمر خللت حتى يبدأ الله عز وجل بتحليلها ٥٢٠
- نهى عن التداوي بالخمير ٥٢١
- أخذ بالتحريم في نبيذ الأوعية الجرة وغيره ٥١٦
- وَالْيَاكُمُ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : لَأَنْجِدَ حَدَّثِينَ فِي ٢٩٨
- وَعَقْلُ الْعَبْدِ قِيمَةٌ رَقَبَتِهِ، وَجِرَاحُهُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَةِ رَقَبَتِهِ يَقَوْمٌ صَحِيحاً ثُمَّ يَقَوْمٌ ٧٠٣
- لَا قَوَّةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْتَلِمِ ٧٦٠
- يُقَادُ الْعَبْدُ مِنَ الْعَبْدِ فِي كُلِّ عَمْدٍ يُلْغِ نَفْسَهُ فَمَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْجِرَاحِ، فَإِنْ اصْطَلَحُوا ٧٠٥
- "همر بن عبد العزيز"
- إذا جنى المدبر ولا مال له؛ خير سيده بين أن يفدي بخدمته بجميع ما جنى أو استهلك ٦٦٦
- أَنْ عَمَدَ الصَّبِيَّ خَطَاً لَا قَوَّةَ فِيهِ ٧٦٢
- أَمَّا يَسْتَبْدِي انْقَضَ حَارِبَةٌ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَحَلَدَهُ ثُمَّ تَابَعَهُ بِغَيْرِ أَرْحِيهَا، وَأَعْطِيَتْ ثَمَنَهُ ٧١٣

- أن عمر بن عبدالعزيز رُفِعَ إليه في رجل قال لآخر : يابن الحجام وأبوه جزار، فلم ٤٨٢
- أن عمر بن عبد العزيز كان يساوي بين الشفتين يجعل في كل واحدة نصف الدية ٥٩٢
- جلد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رجلاً قذف نصرانية لها ولد مسلم بضعا وثلاثين سوطاً ٤٥٥
- جلد في الرائحة [أي جلد من وجد منه رائحة مسكر] ٥٠٠
- دية جراح المرأة كدية الرجل إلى الثلث ٦٠١
- رأى في اشراف الأذنين الدية ٥٦٧
- في الأنف إذا استوصل بالقطع الدية كاملة وإذا قطع مارته - وهي الأرنبة - الدية أيضاً كاملة ٥٤٨
- في كل واحدة من الشفتين نصف الدية ٥٣٠
- قال رجل لعمر بن عبد العزيز إن ضربتني سوطاً واحداً أقررت على نفسي. فقال : ماله قيحه الله؟ ٢٣٤
- قُذِفَ رجل بأمه، وهي أم ولد، في خلافة عمر بن عبد العزيز، فأخبر أباه ٤٥٣
- قضى أن دية أهل الكتاب على النصف من دية المؤمن ٧٤٦
- قضى بالدية كاملة في عين الأعور وكتب به إلى عامله على المدينة ٧٩١، ٥٣٢
- قضى عُمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في أمة عَصَتْ إصْبَعٌ صَبِيٍّ فَضَمَرَتْ إصْبَعُهُ فَمَاتَ ٧١٥، ٧٠٤
- كان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يجعل في اللسان إذا انقطع كله أو انقطع ٥٥٤
- كتب إلى عامله بالمدينة أن السِّنَّ إِذَا اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا ٥٧٨
- كتب عمر بن عبد العزيز فيمن وُجِدَ معه متاع مسروق أن يسجن إن اتهم حتى يموت ٢٤٢
- لم ير عمر بن عبد العزيز فيمن قال لرجل : يا غثث. الحد، إلا أنه جلد فيه جلداً أشد من الحد ٤٦٢
- من جعل دينه عرضاً للخصومات أكثر التنقل ٢٨٦
- لا حد على من قال لرجل : يا فاسق، يا كافر، يا عيبث، يا خنزير، يا شارب الخمر ٤٥٩
- نفى عمر بن عبد العزيز عماراً أعَدَّ بمصر إلى شغب ٣٢٢
- يجوز العفو في القذف وإن بلغ الإمام ١١٧
- يُنَادَى الثَّبَدُ مِنَ الْعَبْدِ فِي كُلِّ عَمْدٍ يَلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْجِرَاحِ، فَإِنْ اضْطَلَحُوا ٧٠٦
- "عمرو بن العاص"
- جلد عمرو بن العاص في قوله : يابن ذات الراية ٤٦٦
- "فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم"
- حدثت مملوكها ٣٨٣
- "الفقهاء السبعة"
- إذا حتى المدير ولا مال له؛ خير سيده بين أن يفدي خدمته بجميع ما حتى أو ٦٦٦
- أن دية المرأة مثل دية الرجل إلى ثلث دية فخرج حينئذ إلى عقلها ٦٠٠
- في الأنف إذا استوصل بالقطع الدية كاملة وإذا قطع مارته - وهي الأرنبة - الدية أيضاً كاملة ٥٤٨
- في ثديي المرأة الدية ٥٣٠
- ليس في ثدي الرجل إلا الاجتهاد، وأما ثديا المرأة ففيهما الدية ٥٩٤
- "القاسم"
- إن فقاً أعور عيني رجل جميعاً عمداً تفقاً عنه الباقي بعينه كليهما وليس عليه غير ذلك ٧٩٧
- "كعب بن مؤز"
- قضى أن في السمع الدية، وأن ما نقص من السمع أعطي بحسابه ٥٦٩

الليث بن سعد

- القطع على من سرق صبيّاً صغيراً من حرزه أو عبداً أعجمياً ١٧٤
 دية العمد إذا قبلت مبهمة فهي على أربعة أسنان، وهي إناث كلها، خمس وعشرون بنت ٥٣٧
 لو استكره ذميّ أمة مسلمة فعليه لسيدها مائقصها بكرّاً كانت أو نبيّاً ولا يقتل ٣٧٣
 من وُجد معه متاع مسروق فقال : اشتريته؛ فإن كان متهماً عوقب ٢٤٢
 لا يحد من قذف بالزنى صبيّاً لم يحتلم وإن كان مثله يطاءً، ومن قذف بذلك صبية ٤٥١

مجاهد

- قال : مضت السنة به [حكم يتعلق بمنزلة المكاتب عمداً أو خطأ] ٧٢٠
 يقتل العبد بالحر إن شاء ولادة الحر، فإن استحيوه بحر سیده فاما أسلمه أو ٧٠٤
 مروان بن الحكم *

- جلد مروان الحد في قوله : يابن منزلة الركبان ٤٦٦
 مسروق *

- إن الأضراس والأسنان سواء ٥٧٥
 معاذ بن جبل *

- أن أبا موسى الأشعري وقف على معاذ بن جبل وأمامه مسلم تهوّد فقال له معاذ : ٢٧٠
 أنهم [هو وبعض الصحابة] لم يكونوا يتقون نبيذ الجرّ ولا غيره ٥١٥
 شرب العصور إذا طُبع فذهب ثلثاه ٥٠٦
 هذا لك عليها، فما الذي لك على ماني بطينها؟ آخرها حتى تضع ثم شأنك بها ٣٦٥
 معاوية بن أبي سفيان *

- اغزله ولا تُقَد منه فإنه ليس على مجنون قود ٧٦٢
 قضى في الضرس بخصسة أبرة ٥٧٤
 مكحول *

- لا يجلد لمضطر أن يشربها [أي الخمر] لمطش أو جوع؛ لأنها لا تفي من ذلك ٥٢٢
 نافع *

- أن عبداً كان يقوم على رقيق الخمس وأنه استكره حارية من ذلك الرقيق فوقع ٣٢٦
 أخذ بما جاء عن بعض الصحابة أنهم لم يكونوا يتقون نبيذ الجرّ ولا غيره ٥١٦
 النعمان بن بشير *

- لأقضيّن فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن أحلتها له جلدته، وإن لم تحلها له ٤١٤
 هشام بن عبد الملك *

- أمر يحرّق اللوطي ٤٢٧
 يحيى بن سعيد *

- إذا قتل العبد رجلاً عمداً دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاؤا قتلوه وإن شاؤا ٦٢٦
 الحد على رجل قال لأحر : يابن الحمام، وأبوه حزار ٤٨٢
 القطع على من سرق ثوباً وضعه صاحبه قرب حباء أصحابه والسارق ليس من أهل الحباء ١٨٣
 المقر عن جلد : لا يقطع حتى يبرز السرقة ٢٣٥
 إن فقا الأعور عين الصحيح التي مثلها باقية للأعور فللصحيح أن يقتص، وإن أحب فله ٧٩٥

- شهادة المرأة لطخ توجب القسامة، وكذلك شهادة العبيد، والصبيان، واليهود، ٨٢٤
- في جنين الأمة عشر قيمتها ٧٧٩
- ما بلغ الثلث من جناية المجنون فعلى العاقلة، وما كان دون الثلث ففي مال المجنون ٧٦٢
- لاقطع على السارق إذا أخرج المتاع ثم نزع وكان له سبب ٢٣٦
- لا يجد من قذف بالزنى صيباً لم يحتلم وإن كان مثله يطلا، ومن قذف بذلك صبية لم ٤٥١

فهرس الأعلام

- الأبهري (محمد بن عبد الله التميمي) ٥٩، ١٠٨، ١٧٦، ٣٠٦، ٣١٥، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٧، ٤١٤، ٥٦٤
- الأوزاعي (عبد الرحمن بن عمرو) ٤٥١، ٤٥٣، ٥٢٤
- إبراهيم بن يزيد المصري ٣٣٢
- إبراهيم النخعي ٤٠٠، ٥٩٢
- أبن أبي حازم (عبد العزيز بن سلمة) ٧٧٠
- أبن أبي زيد (عبد الله) ٢٤، ١٧٢، ١٧٩، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨١، ٣٧٨، ٣٨٩، ٤٠٢، ٤٠٩، ٥٥٦، ٦٢٨، ٦٥٥، ٦٧٨، ٧٧٣، ٨٢٠، ٨٢٦، ٨٤٠، ٨٦١، ٩٦١
- أبن أبي سلمة انظر : عبد العزيز بن أبي سلمة
- أبن بكر انظر : أبو بكر بن البكر
- أبن حريج (عبد الملك بن عبد العزيز) ٢٩٠، ٣٨٧
- أبن الجهم (محمد بن أحمد) ٤٥١، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٣
- أبن حبيب (عبد الملك بن حبيب) ٤٧، ١٢٣، ١٤٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٨، ٢٤٠، ٣٠٠، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٩٢، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٤، ٤٢٦، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥١٠، ٥١١، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٤، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٣، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٦، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٦٩، ٩٢١، ٩٦٦، ٩٦٧
- أبن دينار (محمد بن إبراهيم) ٣٦٧، ٦٤٥
- أبن الزبير (عبد الله) ٤٢٦
- أبن سحنون انظر : محمد بن سحنون
- أبن سمرين (محمد) ٥١٦
- أبن شهاب (محمد بن مسلم الزهري) ١٧٤، ٢٥٢، ٣٠٢، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٨٦، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٥١٦، ٥٣٤، ٥٦٨، ٥٧٣، ٦٠١، ٦٢٤، ٧٠٤، ٧٢٠، ٧٦٢، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٩٢، ٧٩٥، ٨٠٥، ٨١٩، ٩٥١، ٩٦٣، ٩٦٨
- أبن عباس ٣٠٦، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٥١٦، ٥٢٤، ٥٦٩، ٥٧٣، ٥٧٥، ٦٠٢، ٧٥٤، ٧٩٢
- أبن عبد الحكم (عبد الله) ٥٩، ١٤٢، ٢٧٧، ٣٢١، ٣٣٢، ٤٥١، ٤٩٥، ٥٥١، ٦٣٤، ٧٤٠، ٧٨٦، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٨، ٨٣٤، ٨٨١، ٨٨٦، ٨٩١، ٨٩٧، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩
- أبن عبدوس (محمد بن إبراهيم) ٤٧، ٦٣٩، ٦٨٩، ٩٨٦
- أبن عمر ٢٣٥، ٢٧٨، ٤٠٤، ٤٢٨، ٥٠٩، ٥١٦، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٥، ٧٩٣، ٧٩٥، ٧٩٦
- أبن غانم (عبد الله بن عمر) ٢٨٥
- أبن القاسم (عبد الرحمن بن القاسم) ٥٧، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٠٩

٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤،
 ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦،
 ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠،
 ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧،
 ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤،
 ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤،
 ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠،
 ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٤،
 ٥٠٢، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٢، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٧٠،
 ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٧، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٠٧،
 ٦٠٨، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧،
 ٦٤١، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠،
 ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٧، ٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٨،
 ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٧، ٧١٠، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٥، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٦،
 ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٠، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٤٤، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٩،
 ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٧٣، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٩٤،
 ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٣، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧،
 ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢،
 ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٩، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٨، ٨٦٠، ٨٦٤، ٨٦٥،
 ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٧، ٨٨٠، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١،
 ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٧، ٩٠٤، ٩٠٨، ٩١٠، ٩١٢، ٩١٥، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢٦، ٩٢٨،
 ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٣، ٩٣٥، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٥، ٩٤٧، ٩٤٨،
 ٩٤٩، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٩، ٩٦١، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٧١، ٩٧٧،
 ٩٧٨، ٩٨٢، ٩٨٤، ٩٨٧، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤

ابن قسيط (يزيد بن عبد الله) ٤٥٩
 ابن كنانة (عثمان بن عيسى) ٤٨٢، ٣٢١، ٢٨٧، ٢٧٢، ١٧٢
 ابن الماحشون (عبد الملك بن عبد العزيز) ٣٥٨، ٣٥٥، ٣٠٨، ٢٤١، ٢١٧، ٢١٢، ١٧٦، ١٤٣، ١٢٣، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨١، ٥٢٠، ٥٣٦،
 ٥٤١، ٥٥١، ٥٨٩، ٥٩٤، ٦١٠، ٦٩٣، ٧٦٩، ٧٨٣، ٧٨٥، ٧٩٥، ٨٠٠، ٨٠٢، ٨١٠، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٤٠، ٨٤٣، ٨٤٥، ٨٤٩، ٨٥١، ٨٥٤، ٨٥٧، ٨٧٠، ٨٧٩، ٨٨١، ٨٨٩،
 ٩٠٣، ٩٠٨، ٩١٠، ٩١٢، ٩١٥، ٩٢٩

ابن المبارك (عبد الله) ٤٩٧
 ابن مزين (يحيى بن إبراهيم) ٥٧٦، ٦٠
 ابن مسعود ٩٦٠، ٧٤٧، ٦٠٢، ٥٣٨، ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٥
 ابن المسيب (سعيد) ٩٤٠، ٧٩١، ٧٦٢، ٦١٥، ٦٠٤، ٦٠٠، ٥٩١، ٥٧٧، ٥٧٤، ٥٦٠، ٥٣٥، ٤٥٩

٩٦٦

ابن المغيرة (عبد الله بن محمد) ٤٠٠

- ابن المَوَازِ انظر : محمد بن إبراهيم بن المَوَازِ
 ابن نافع (عبد الله) ٢٧٦، ٧١٧، ٧٥٩، ٧٧٠، ٨٠٤، ٩٠٢، ٩٥٧
 ابن هرمز (عبد الله بن يزيد) ٦٠٤، ٧٧٠
 ابن وهب (عبد الله) (٦١، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٥٣، ٢٧٤، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨٦،
 ٣٨٧، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٦٦، ٤٨١، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥١١، ٥٣٨، ٥٨٢، ٥٩٣، ٦٠٩، ٦٤٥، ٧٠٤،
 ٧٠٥، ٧١٣، ٧١٦، ٧٢٠، ٧٤٦، ٧٥٤، ٧٧٤، ٧٧٩، ٨٠٥، ٨٢٢، ٨٢٤، ٨٥٢، ٨٥٥، ٨٩٣،
 ٩٣١، ٩٣٤، ٩٤٠، ٩٤٦، ٩٦٥
 أبو بكر بن البكير (محمد بن أحمد البغدادي) ٤٨٨، ٥٥١
 أبو بكر بن الجهم انظر : ابن الجهم
 أبو بكر الصديق رضي الله عنه (١٩٧، ٢٥٢، ٢٦٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٨٦، ٤٢٥، ٤٢٦،
 ٥٥١، ٥٥٤، ٥٦٩، ٥٨١، ٥٨٣، ٧٦١، ٩٩٥، ٩٩٦
 أبو بكر بن الليث (محمد بن محمد بن وشاح) ١٢٥
 أبو حنيفة (الإمام) ٣٠٦، ٦٨٦
 أبو الدرداء (عويمر بن مالك) ٥٠٦
 أبو رزين (مسعود بن مالك الأسدي) ٤٠٤، ٥٦٧، ٥٨٩، ٥٩٢، ٥٩٤، ٧٠٤، ٧١٣، ٧١٥، ٧٧٨
 أبو الزناد (عبد الله بن ذكوان) ٤٠٤، ٥٦٧، ٥٨٩، ٥٩٢، ٥٩٤، ٧٠٤، ٧١٣، ٧١٥، ٧٧٨
 أبو زيد (عبد الرحمن بن عمر بن أبي القُصَاص) ١٢٥، ١٥٧، ٦٨٩، ٧٦٨، ٨٨٤
 أبو سعيد الخدري (سعد بن مالك) ٥١٥
 أبو عبيدة بن الجراح (عامر بن عبد الله) ٥٠٦
 أبو غطفان المري ٥٧٣
 أبو محمد انظر : ابن أبي زيد
 أبو المصعب (أحمد بن القاسم) ١٩٨، ٦٧٨، ٧١٨
 أبو موسى الأشعري (عبد الله بن قيس) ٢٧٠، ٣٨٧، ٥٠٦، ٥٣٤
 أبو هريرة (عبد الرحمن بن صخر) ٣٢٦، ٤٢٤، ٥١٦
 أحمد انظر : أبو المصعب
 أحمد بن خالد ٤٩٢
 أشهب (مسكين بن عبد العزيز) ٥٩، ١١٠، ١١٣، ١٢٤، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣،
 ١٥٤، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٦،
 ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٧٤، ٢٨٥،
 ٢٨٧، ٢٩٧، ٣١٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٧،
 ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٥،
 ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٣، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٨، ٥١٧، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٣٦،
 ٥٣٧، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩،
 ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٢، ٦٠٧، ٦٠٨،
 ٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٤، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٨، ٦٥٣،
 ٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٧١، ٦٨٤، ٦٨٩، ٦٩١، ٦٩٤، ٦٩٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧٢٦، ٧٢٩، ٧٣٨

٧٣٩، ٧٤٠، ٧٥٢، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٩٥،
 ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٣، ٨١٧، ٨٢٣،
 ٨٢٧، ٨٢٩، ٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٥١، ٨٥٦، ٨٦٥،
 ٨٦٩، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٩، ٨٨٢، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٦، ٨٩٧،
 ٨٩٨، ٩٠٢، ٩٠٤، ٩٠٨، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٥، ٩١٧، ٩١٩، ٩٢٩، ٩٣٧، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢،
 ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٩، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٧١،
 ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٩، ٩٩٠، ٩٩٤

أصبغ (أصبغ بن الفرج) ١٠٥، ١١٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٦، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ٢٠٨، ٢٤٠، ٢٤١،
 ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٩٣، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٩٣، ٤٠١، ٤٢٠،
 ٤٢٣، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٦، ٤٧٠، ٥٠٢، ٥٠٨، ٥٠١، ٥٥١،
 ٥٥٦، ٥٩٨، ٦٠٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٢، ٦٦٣، ٧٤٠، ٧٥٨، ٧٥٩،
 ٧٦٨، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٩٥، ٨٠٤، ٨٠٧، ٨٢٥، ٨٣٤، ٨٧٠، ٨٨١، ٨٨٦، ٨٨٩،
 ٨٩١، ٨٩٧، ٩٢٢، ٩٥١، ٩٥٨

أنس بن مالك ٤٨٩، ٥١٥
 أنيس الأسلمي ٣٠٢
 الثوري (سفيان بن سعيد) ٤٠٠، ٣٠٠
 الزُّهري انظر : ابن شهاب
 جابر بن عبد الله ٥١٣
 جرير بن حازم ٣٣٢
 جعفر بن محمد (جعفر الصادق) ٦٢٥
 الحارث الكذاب ٢٥١
 الحسن البصري ٧٧٨، ٥١٦، ٥٠٧، ٥٠٦، ٣٣٢
 خالد بن الوليد ٤٢٥
 خالد بن راشد ٤٩٧
 داود بن الحصين ٥٧٣
 الدراوردي (عبد العزيز بن محمد) ٧٧٠
 ربيعة ١٧٥، ٢٣٥، ٣٦٤، ٣٨٧، ٤٢٥، ٤٥٧، ٤٨٢، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٦٧، ٦٢٤، ٦٢٦، ٧٠٣،
 ٧٠٤، ٧١٢، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٩، ٧٩٢، ٧٩٥، ٧٩٦، ٨٢٤، ٩٥٢، ٩٦٣، ٩٦٨

رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٠٢، ١٠٤، ١١٠، ١١٦، ١١٨، ١٤٠، ١٥١، ١٦٠، ١٧٨، ٢٥٢،
 ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣،
 ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٤٥، ٤٠٠، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٧، ٤٣٦،
 ٤٩٢، ٤٩٥، ٥٢٣، ٥٢٧، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٧٥، ٧٧١، ٨٢٠، ٨٣٧

ربيعة بن أبي عبد الرحمن انظر : ربيعة
 زيد بن ثابت ٦١٧، ٦٠٢، ٥٦٩، ٥٣٤، ١٧٨
 زيد بن خالد الجهني ٣٢٦، ٣٠٢
 سالم (سالم بن عبد الله) ٧٩٧

- سحنون (عبد السلام بن حبيب) ٥٧، ١١١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥،
 ٢١١، ٢٤٥، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٨٩، ٤٠٧،
 ٤٠٨، ٤٦٠، ٥٢٧، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥١، ٦٢٨، ٦٢٨، ٦٤٩، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٦٠،
 ٦٧٤، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٨٩، ٦٩٢، ٦٩٣، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١١، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٨٠٢، ٨٤٧،
 ٨٤٩، ٨٥٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٩١، ٨٩٩، ٩٠٧، ٩١٠، ٩٤١، ٩٥٥، ٩٩١
- سراقة بن مالك ٥٣٦
- سعيد انظر : ابن المسيب
- سعيد بن جبير ٥١٦
- سليمان بن حبيب المحاربي ٧٩٣، ٤٥٩
- سليمان بن عبد الملك ٣٨٧
- سليمان بن يسار ٧٩٢، ٧٦٢، ٥٤٩، ٥٣٩، ٣٢٧
- الشافعي (الإمام) ٣٠٦
- شريح (القاضي) ٦٠١، ٥٧٥
- الشعي (عامر بن شراحيل) ٥٩٢
- صبيغ ٢٨٩، ٢٨٨
- الصدق انظر : ابوبكر الصديق
- صفوان بن أمية ٤٣٨، ٢٣٢، ١١٦
- طاوس ٥١٦
- عائشة أم المؤمنين ٥٢١، ٥١٥، ٤٩٥، ٤٢١، ٤٢٠، ١٠٢
- عامر بن الزبير ٥٠١
- عبادة بن الصامت ٥٠٥، ٥٠٤
- عبد الحكم بن أعين ٦٧٣
- عبد الرحمن بن الضحاك ٧٩١
- عبد العزيز انظر : عبد العزيز بن أبي سلمة
- عبد العزيز بن أبي سلمة ٢٦٩، ٥٣٧، ٥٦٠، ٥٧٤، ٥٩٢، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦٢٥، ٦٦٥، ٦٦٧،
 ٧٠٤، ٧٩٥، ٨٧٠، ٩٠٧
- عبد الكريم الجزري ٢٩٠
- عبد الله بن عبيد بن عمير ٤٩٧
- عبد الله بن عياش ٣٤٤، ٣٢٨، ٣٢٧
- عبد الملك انظر : ابن الماجشون
- عبد الملك بن الحسن (زُؤنان) ٥١١
- عبد الملك بن مروان ٢٥١
- عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ٣٢٦، ٣٠٢
- عبيد بن عمر الليثي ٥٧٤، ٤٩٧
- العتي (محمد بن عبد العزيز بن عتبة) ٢٨٢، ٤٧
- عثمان بن عفان ١٠٢، ١٦٨، ٢٢٧، ٢٥٥، ٣٠٦، ٣٣٦، ٣٦٩، ٥٣٢، ٥٦٩، ٧٦١، ٧٩١، ٧٩٤

٩٩٦، ٩٩٥

عراك بن مالك ٤٥٩
 عروة البارقي ٦٠٠
 عروة بن الزبير ٧٩٢، ٦٠١، ٥٧٥
 عطاه (بن أبي رباح) ٨٠٥، ٧٩٧، ٧٢٠، ٧٠٤، ٥٧٣، ٥٢٤، ٥١٦
 عتبة بن عامر ٥٠٦
 عكرمة (مولى ابن عباس) ٤٣٠، ٤٢٩
 علي بن أبي طالب ٣٦٢، ٣٤٤، ٣٤٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٥، ٣٠٦، ٢٩١، ٢٨٣، ٢٢٥، ٢١٧، ١٧٨
 ٤٢٥، ٤٥٩، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥١٥، ٥٤٧، ٥٧٧، ٥٨٩، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٢٥، ٧٠٥، ٧٦٠
 ٧٦٣، ٨٠٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٩٥، ٩٩٦

علي بن زياد (أبو الحسن الاسكندراني) ٤٠٢
 عمر بن الخطاب ٢٩٨، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٣، ٢٦٦، ٢٥٦، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٢٥، ١٩٧، ١٠٩
 ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٤، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٩
 ٣٨٧، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٩٠، ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٢٠
 ٥٢١، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٣، ٥٥٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٧
 ٥٩٣، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦٨٣، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧١٢، ٧١٣، ٧٤٧، ٧٦٠، ٧٩١
 ٧٩٤، ٩٠٥، ٩٥٧، ٩٩٦

عمر بن عبد العزيز ٤٥٥، ٤٥٢، ٤٣٦، ٣٨٧، ٣٢٢، ٢٨٥، ٢٧٨، ٢٤٩، ٢٤٢، ٢٣٤، ١١٧
 ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٨٢، ٥٠٠، ٥٣٠، ٥٤٧، ٥٥٤، ٥٦٧، ٥٧٨، ٥٩٢، ٦٠١، ٦٦٦، ٧٠٤
 ٧٠٦، ٧١٣، ٧١٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٦١، ٧٩١، ٨١٩

عمرو بن حزم ٥٦٨، ٥٥٢، ٥٥١، ٥٤٦، ٥٢٧
 عمرو بن العاص ٧٤٦، ٤٦٦، ٢٨٣
 العمري القاضي (عبد الرحمن بن عبد الله) ٥٠٢
 عيسى (التي) عليه السلام ٢٨٣، ٢٨٢
 عيسى انظر : عيسى بن دينار
 عيسى بن دينار ٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٩، ٢٧٧، ٢٧٢، ٢٣٣، ٢١٣، ١٧٩، ١٥٥، ١٤٧، ١٢١، ١٠٤
 ٣٢٨، ٤١٢، ٤٣١، ٤٥٧، ٥١١، ٨٠٤، ٩٢٦

الغامدية ٣٤٠
 الفاروق انظر : عمر بن الخطاب
 فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٨٣
 القاسم (القاسم بن محمد) ٧٩٧
 القسري (خالد القسري) ٤٢٧
 كعب بن سور ٥٦٩
 الليث (بن سعد) ٧٦٢، ٥٣٧، ٤٨٣، ٤٥١، ٣٧٣، ٢٤٢، ١٧٥
 ماعز (ماعر بن مالك الأسلمي) ٤١٧، ٤١٦، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٢٩٧، ٢٣١

مالك (الإمام) ١٠٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٢، ٥٣٧، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٢، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٩١، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٣٣، ٧٤٥، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٦، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٥، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦٤، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨١، ٨٨٦، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٤، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤٤، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٩، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٧٥، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٩٤، ٩٩٥

٩٩٥

محمد (بن حير) ٧٢٠، ٧٠٤، ٥٥٦.....
 محمد (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ٧٤٥، ٦٢٣، ٥٢٥، ٤٨٥، ٢٨٤، ٢٨٢، ٢٧٥.....
 محمد بن إبراهيم بن الموائز (محمد - ابن الموائز) ٣٧، ١٠٥، ١١٠، ١١٥، ١٢١، ١٢٣، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢

١٧٤، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١١،
 ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥١،
 ٢٥٩، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٣٥،
 ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٥،
 ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٠، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٨،
 ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٣،
 ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٥،
 ٥٠٧، ٥١١، ٥٢٩، ٥٣٨، ٥٤٧، ٥٥١، ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٧٧،
 ٥٨١، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١،
 ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٦، ٦٦٩،
 ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٨٢، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٣، ٦٩٤، ٧٠١، ٧٠٢، ٧١٨،
 ٧١٩، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٥، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٧،
 ٧٦٠، ٧٦٣، ٧٦٨، ٧٧٥، ٧٧٨، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦،
 ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٥، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٧، ٨٢٠، ٨٢٣،
 ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٤٠، ٨٤٣، ٨٤٥، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٦٠، ٨٦٧، ٨٦٩، ٨٧٠،
 ٨٧١، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٨١، ٨٨٣، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩١، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩٠٨، ٩٠٩،
 ٩١٢، ٩١٣، ٩٢٧، ٩٤٠، ٩٤٧، ٩٥٠، ٩٥٢، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦١، ٩٦٢،
 ٩٦٣، ٩٦٨، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٩، ٩٨٦

محمد بن خالد..... ٢٣٤، ٦٩٨
 محمد بن سحنون..... ٤٧، ٦٨٩، ٨٦٩
 محمد بن عبد الحكم..... ٦٢٥
 محمد بن علي (ابن الحنفية)..... ٦٠١
 محمد بن عمرو الياقعي..... ٢٨٧، ٢٩٠
 المعزومي..... انظر : المغيرة
 المذليجي..... ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٤١، ٧٦٤
 مروان بن الحكم..... ٤٦٦، ٥٧٣، ٧٦٢
 مسروق..... ٥٧٥
 مطرف (مطرف بن عبد الله الحنالي)..... ٢١٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٩٣، ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٥،
 ٥٨٩، ٥٩٤، ٨٢٥، ٨٦٩

معاذ بن جبل..... ٢٧٠، ٣٦٥، ٥٠٦
 معاوية بن أبي سفيان..... ٢٨٣، ٥٦٨، ٥٧٤، ٧٦٢
 المغيرة (بن عبد الرحمن المعزومي)..... ٢٨٧، ٣٢١، ٣٦٧، ٦٣٤، ٦٣٧، ٦٤٥، ٦٨٤، ٧٧٠، ٨٤٠، ٩١٠
 المغيرة بن شعبة..... ٣٠٩، ٣٣١، ٣٥٤، ٤٤١
 مكحول (عالم الشام)..... ٥٢٢
 موسى (النبتي) عليه السلام..... ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٣
 نافع (مولى ابن عمر)..... ٣٢٥، ٣٢٦، ٥١٦

التي صلى الله عليه وسلم ١٠٨، ١٧١، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٥، ٣٧٩، ٣٨٧، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٣٨، ٤٥٣، ٤٨٣، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٥، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥٢١، ٥٢٩، ٥٣٤، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٨٠، ٥٨٩، ٥٩٢، ٥٩٦، ٦٠٣، ٧٤٦، ٧٥٤، ٧٦٦، ٧٦٧، ٨١٨، ٨٢١، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٩٢١، ٩٤٠، ٩٥٥، ٩٦٥، ٩٧٢، ٩٩٥

النحعي انظر : إبراهيم النحعي
 النعمان بن بشير ٤١٤
 هشام بن عبد الملك ٤٢٧
 يحيى بن سعيد ١٨٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٣٢٧، ٤٥١، ٤٦٦، ٤٨٢، ٦٢٦، ٧٦٢، ٧٧٩، ٧٩٥، ٨٢٤
 يحيى بن عمر ٢٢٨، ٣١٧، ٤٤٣، ٨٢٦، ٩٦٥
 يحيى بن يحيى الليثي ٢٧٣، ٤٥٦، ٥٧٠، ٦٧٨، ٦٩٨، ٨٨٢، ٨٨٥
 يونس بن يزيد الأيلي ٤٥٧

فهرس الكتب

- الأهميات (المدونة، والواضحة، والمستخرجة، والموازية)..... ٩٩٢
الجامع (لابن يونس)..... ٩٩٦
الرسالة (لابن أبي زيد)..... ٢٨١
العبية - المستخرجة (للعتي) (١٢١، ١٢٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩،
١٦٥، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٧، ٢١٣، ٢٣٣، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٥، ٣٥٥، ٤١٢، ٤٣١،
٤٤٠، ٤٥٨، ٥١٨، ٥٥٥، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٩، ٥٩٨، ٦٣٨، ٧١٧، ٧٧٤، ٧٧٩، ٧٨٣،
٨٢٨، ٨٥٢، ٨٨٢، ٨٩١، ٨٩٧، ٨٩٨، ٩٥٣
كتاب ابن سحنون..... ٧٥٧
كتاب الأبهري (شرح مختصر ابن عبد الحكم)..... ٥٦٤، ٣٨٣
كتاب أشهب..... ٦٠٢
المجموعة - كتاب ابن عبدوس ٥٣٣، ٥٧١، ٥٨٢، ٦٠٧، ٦١١، ٦٣٤، ٧٧٦، ٧٩٩، ٨٠٢،
٨٠٩، ٨١٠، ٨٢٥، ٨٤٤، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٦٧، ٨٦٩، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٧٩، ٨٨١، ٨٨٤،
٩٠٤، ٩٢٦، ٩٤٧، ٩٦١
المختصر (لابن عبد الحكم)..... ٩٩٢، ٥١٨، ٤٧٥، ٣٨٢
مختصر أبي محمد (مختصر المدونة لابن أبي زيد)..... ٤٢٧، ١٣١
المدونة - الأم ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١٣١، ١٣٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٤،
١٦٥، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧،
٢٠٠، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٤،
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦١، ٣٠٩، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠،
٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٩،
٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩٣، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٨،
٤١٩، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٢،
٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٢، ٥٠٨، ٥١٢، ٥٢٠، ٥٣٢، ٥٣٥،
٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩،
٥٨١، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٤، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٤٠، ٦٤٣،
٦٤٤، ٦٤٨، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٦٠، ٦٦٤، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٧٩، ٦٨٧، ٦٩٠،
٦٩٢، ٦٩٣، ٧٠٧، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٠، ٧٣٥، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٨، ٧٥٥، ٧٥٧، ٧٦٤،
٧٦٧، ٧٧٣، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٤، ٧٨٨، ٧٩٠، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠٤، ٨٠٩، ٨٢٢، ٨٢٧،
٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣٦، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٥، ٨٤٧، ٨٥٠، ٨٥٥، ٨٧٢، ٨٧٤، ٨٧٩،
٨٨٠، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٥، ٨٩٨، ٩٠١، ٩٠٥، ٩١٠، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٧، ٩٢١، ٩٣١،
٩٣٥، ٩٣٦، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٨، ٩٥٥، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٧٠، ٩٧٥

٩٩٢، ٩٨٧

الموازية - كتاب محمد - كتاب ابن الموازي ١٠٤، ١٠٧، ١٣٢، ١٥٨، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨،
 ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢٣٢، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٥٤، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٢،
 ٣٩٤، ٤١١، ٤٢٣، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٦،
 ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٦٠، ٥٦٧، ٥٧١، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٤،
 ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٧٩، ٧١٧، ٧٤٨، ٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٩٩، ٨٠٤، ٨١٠، ٨١١،
 ٨٣٢، ٨٧٥، ٨٧٨، ٨٨١، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٧، ٩٤٨، ٩٥٣، ٩٧٠، ٩٧٧

الموطأ (للإمام مالك)..... ٤٠٦، ٨٣٣

موطأ ابن وهب ٤٨١

النوادر (لابن أبي زيد)..... ١٣١، ٨٦١، ٨٧٥

الواضحة - كتاب ابن حبيب..... ١٧٣، ١٧٤، ٣٠١، ٤٠١، ٤٦١، ٥١٩، ٥٢٣، ٩٢١

فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة

١٦٨	الأكترج
٤٨٠	الآدم
٥٠٢	الاستنكاه
٥٢٨	الأصبع
٥٦٧	الاصطلام
٤٨٠	الأصهب
٣١٩	الاعتراض
١٣٨	الأحكام والأعدال
٥٩٣	الأكتبان
٥٨٨	الأنشيان
٥٤٧	الأنملة
٣٤٠	إذلاق الحجارة
٨١٣	استغفرت
٩٥٧	اعزام
٥٢٧	أوعب
١٦٩	البازي
٦٤٦	بتل
٩٨٧	برذون
١٦٨	البقل
٥١١	البس
٤٩١	البتع
٢٩٧	التباعة
١٠٤	التبر
٧١١	التدليس
٤٤٢	التوضيح
٦٢٣	ثغر
٤٨٨	الثمل
٢٠٩	الحبة
٥٣٣	الجذعة
٥١٢	الجذيدة
٥٢٦	الجراح
١٤١	الجرين
٦٢٤	الجنائيات
٣٤٢	الحبال

١٠٥	الحبة
٨٥٩	الحجب
١٤٠	الحريسة
٩٦٩	الحسل
٤٩٦	الحسوة
٣٤٠	حضر
٥٣٣	الحقة
٥٤٦	الحكومة
١٠٥	الخروبة
١٧٨	الجلسة
٥٣٣	الخلفة
٥٠٠	الخليطان
٤٨٦	الخمر
٥٠٧	الخوابي
٥٠٣	الدباء
٥٠٧	الدردي
٣٤٣	الدرة
٦٧٤	دور
٥٢٦	الدية
١٠٢	الدينار والدرهم
٢٥٦	الريجة
٢٩٥	الرم
٩٥٤	رمح
١٦٩	الزربخ
٥١٣	الزق
٥١٨	الزكرة
٢٦٨	الزندق
٥٠٩	الزهر
١٨١	الزوامل
٢٩٥	الزى
١١٢	المساقط
٩٧٣	سرب
٩٠٣	سلع
١٠١	السرقة
٤٩٩	السكرة
٢٦٠	السيكران

٧٨٥	شاط
٥٥٣	الشعر
٩٠٣	شدخ
٧٧٢	شرق
٥٥٩	الصُّلب
٩٧٢	الصَّوول
٧٠٤	ضمير
٣٩١، ٣٠٧	الطارئ
١٧٦	الطرار
٥٠٦	الطلاء المنصف
٩٧٣	ظلة
٢٠٩	الظهارة
٥٣٥	العاقله
٥٤٨	الشم
٦١٢	عرق النساء
٩٧٣	المساكر والأجنحة
٩٠٢	العصا
٤٩٤	العقار
٥٠٧	العكر
١٨٧	الغالية
١٨٢	الغرائر
٧٦٦	الغرة
٨٣٤	غموس
٨٢٥	غيلة
١٥٢	الغدادين
٤٩٦	الفرق
١٨٠	فسطاط
٥١٠	الفقاع والسويبا
١٥٣	القت
١٦٨	القشاء
١٥٧	القرط
١٥٣	القرط
٨١٧	القسامة
٨٣١	القعدد
١٢٤	القفة
٢١٠	الققمم

٢٠٩	القلانس
١٧٤	الكبر
٩٥٥	كدم
٧٥١	كورة
٢٦٠	لبط
٧٨٩	لوث
٨٥٠	موسم
٣٣١	المحبوب
١٠٢	المجن
١٨٨	محاصة الغرماء
١٧٨	المحمل
٤٦٩	المحمول
١٣٨	المدود
١٤١	المراح
٥٠٣	المزقت
٣٣١	المسحوط
٨٧٥	المعق سائبة
٧٣٤	المعضوب
٥٢٦	المفلطة
٩٢٥	المغمور
٨٧٥	المنبوذ
٨٧٣	الملاعية
٩٧٣	ميزاب
٢٦٢	النائرة
١٦٩	النطرون
١٠٤	النقرة
٩٧١	النواتية
١٦٩	الثورة
١٨٩	الوشى
٣٨٣	الوغد
٦٥١	وقف
٨٠٩	يستأنى

فهرس القبائل والألقاب والفرق

٢٨٧، ٢٨٦، ٢٧٧.....	الاباضية
٣٧٩.....	الافريقي
٥٠٧، ٥٠٦، ٣٤٠.....	أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.....
٨٠١، ٧٧٠، ٦١١، ٣٥٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٠٢، ٢٩٣، ٢٨٧، ٢٢٧.....	أصحاب مالك
٧٧٧.....	أكابر العلماء.....
٩٤٤.....	أكثر العلماء.....
٧٥٧.....	أهل افريقية.....
٥٠٤، ٣٤١.....	أهل الأرض.....
٥٥٧.....	أهل الأندلس.....
٢٩٢، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٧٧.....	أهل الأهواء.....
٨١٦، ٨١٥، ٧٦٨، ٧٦٧، ٧٤٨، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٦.....	أهل الإبل.....
٧٦٨، ٧٥٦، ٥٩٩، ٥٩٨.....	أهل البادية.....
٢٩٢، ٢٨٩، ٢٨٧، ٢٨٦.....	أهل البدع.....
٤٤٣.....	أهل التهم.....
٧٥٦، ٥٩٩.....	أهل الحضرة.....
٩٣٣، ٧٥٣، ٧٤٦، ٣٧١، ٢٧٩، ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٥.....	أهل الزمة.....
٧٦٨، ٧٤٨، ٥٩٨، ٥٩٦، ٥٤٣.....	أهل الذهب.....
٥٩٧، ٥٤٢.....	أهل الذهب والورق.....
٢٨٨.....	أهل السنة.....
٧٥٦، ٥٩٨، ٥٠٤.....	أهل الشام.....
٩٠٥، ٢٥٦.....	أهل صنعاء.....
٢٢١، ١٠٩.....	أهل العدل والنظر.....
٩٦٩، ٥٩٨، ٥٩٠.....	أهل العراق.....
٤٣٧.....	أهل العفاف والمرؤة.....
٧١٦، ٦٢٥، ٥٩٢، ٥٧٣، ٥٧٢، ٥٥٦، ٥١٤، ٤٣١، ٣٤١، ٣٢٧، ٣١٦، ٣٠٢، ٢٥٣.....	أهل العلم.....
٩٦٨، ٨٩٨، ٨٨٩، ٨٥٢، ٨٣٦، ٧٤٧.....	
٧٤٧.....	أهل الكتاب.....
٧٤٦، ١١٥.....	أهل الكفر.....
٨٥٢، ٦٠٠، ٥٩٨، ٥٧٣، ٤٣٠، ٤٢٩.....	أهل المدينة.....
٥٧٩، ٥٦٤.....	أهل المعرفة.....
٧٦٨، ٥٩٨، ٥٩٦، ٥٤٣.....	أهل الورق.....
٧٥٦، ٥٩٨.....	أهل مصر.....
٥٩٨.....	أهل مكة.....
٣٧٩.....	البصري.....

بعض أصحابنا	١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١٧٦، ٢١٤، ٢٥٠، ٢٥٩، ٤٠٩، ٤٧٣، ٥٤٣، ٦٣٣، ٨٣٢
٩٦٣	
بعض أصحابنا من البغداديين	٢٢٨
بعض أهل العراق	٩٦٨
بعض البغداديين	٢٩٨، ٣١١، ٥٦٧
بعض العلماء	٧٧٧، ٨٦٩
بعض الفقهاء	٣٧٤
بعض القرويين	٦٣٥
بعض المتأخرين	٧٥٢
بعض الناس	٥٥٥
بعض علمائنا	٧٢٢
بعض فقهاءنا	١١١، ١٨٤، ٢٣٨، ٤٠٥، ٦٢٩، ٦٩٩، ٧٢١
بعض فقهاءنا القرويين	٩٧٩
التابعون (رحمهم الله تعالى)	١٧٨، ٢٧٨، ٤٢٦، ٥٠٣، ٥١٦، ٥٢١، ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٤٨، ٥٨٩
٧٥٤، ٧٤٨، ٦٠٤	
الحرورية	٢٨٧، ٢٩١
الخلفاء	٢٢٥، ٣٧٩
الرواة	٤٠٨، ٦٢٧
الزندقة	٢٧٥
الزندقي	٢٦٨، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١
الشماسي	٣٧٩، ٧٥٦
شيوخ القرويين	١٠٦، ٥٤٣
الصحابية (رضوان الله عليهم)	٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٦، ٣١٥، ٤٢٦، ٤٦٧، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢١، ٧٠٨
٩٩٦، ٧٥٤	
المراقبون	٧٩٩
العلماء	٤٦٥، ٥٠٢، ٥٢٧، ٥٦٧، ٨٠٨، ٨٦٧
الفقهاء	٣١٥، ٦٠٤، ٧٦١، ٩٤٦
فقهاء الأمصار	٤٢٠
الفقهاء السبعة (رحمهم الله تعالى)	٦٠٠
فقهاء المدينة	٥٨٩
فقهائنا	٧٤٦
القدرية	٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٦
كبار أصحاب مالك	٦٥٧
المدنيون	٣٨٠، ٨٤٦
الشيخة السبعة (رحمهم الله تعالى)	٥٣٠، ٥٤٨، ٥٩٤، ٦٦٦
المصريون	٢١٨، ٨٤٦

الناس	١٠٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٨٤، ٢٢٥، ٢٥٧، ٢٦٠،
	٢٦٧، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٥٤، ٤٦٢، ٥١٣،
	٥٤٣، ٥٤٦، ٥٥١، ٥٦٣، ٧٠٨، ٧٢١، ٧٣٠، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٦٤، ٨٢٢، ٨٣٧، ٨٤٢،
	٨٥١، ٨٧٧، ٩٠٨، ٩٢١، ٩٧٦، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٩٣، ٩٩٥
النصرانية	٢٧٤، ٢٧٥، ٤٧٥
اليهودي	٣٠٤
اليهودية	٢٧٥، ٣٠٤، ٤٧٥، ٩٢١

فهرس البلدان والأماكن

١٤٧	الأسكندرية
٥٥٧	الأندلس
٨٤٢	أعراض بيت المقدس
٨٤٢	أعراض المدينة
٨٤٢	أعراض مكة المكرمة
٨٤٩ ، ٧٥٧ ، ٥٩٨	افريقية
٨٤٢	بيت المقدس
٢٥٣	الحجاز
٢٩١	حروراء
٣٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠	خيمر
٧٥٦ ، ٧٥٥ ، ٥٩٨ ، ٥٠٤	الشام
٣٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٤٩	شغب
٧٥٧	طُنية
٧٥٧ ، ٥٩٨	طرابلس
٩٦٩ ، ٩٦٨ ، ٨٤٩ ، ٥٩٨ ، ٥٩٠ ، ٤٢٧	العراق
٣٢٤	عمر (جبل بالمدينة)
٣٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠	فدك
٣٩٠	الفسطاط
٢٩١	الكوفة
١٤٧	محارس الاسكندرية
٧٤٦ ، ٦٠٠ ، ٥٩٨ ، ٥٨٩ ، ٥٧٨ ، ٥٧٣ ، ٥٥٤ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩ ، ٣٧٩ ، ٣٢٤ ، ٢٥٣ ، ١٨٦	المدينة
		٨٥٢ ، ٨٤٢ ، ٧٩١
٧٥٦ ، ٧٥٥ ، ٥٩٨ ، ٣٩٠ ، ٣٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٤٩ ، ١٨٦ ، ١٥٣ ، ١٣٢	مصر
٥٠٨	المغرب
٨٤٢ ، ٥٩٨	مكة المكرمة
٨٤٢	منبر النبي صلى الله عليه وسلم
٢٩١	النهروان

فهرس المطادر والمراجع

- ١- الإجماع. للإمام ابن المنذر (ت ٣١٨هـ). تحقيق ودراسة : فؤاد عبد المنعم. مراجعة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود. الطبعة الثالثة، دار الدعوة، الإسكندرية ١٤٠٢هـ.
- ٢- الأحكام. تأليف : القاضي أبي المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي (ت ٩٧هـ). تقديم وتحقيق : الدكتور الصادق الحلوي. الطبعة الأولى ١٩٩٢م. دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام. تأليف : الإمام علي بن محمد الآمدي. علق عليه الشيخ : عبد الرزاق عفيفي. الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق.
- ٤- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإنجاز والاختصار. تصنيف : الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣هـ). وتفق أصوله وخرج نصوصه ورقمها وقن مسائله وصنع فهرسه الدكتور / عبد المعطي أمين قلنجي. دار قتيبة للطباعة والنشر ، دمشق - بيروت. دار الوعي ، حلب - القاهرة.
- ٥- الاستيعاب في أسماء الأصحاب (بهامش الإصابة). تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي المالكي (ت ٤٦٣هـ). دار الكتاب العربي ، بيروت.
- ٦- الاشراف على مسائل الخلاف. تأليف : القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ). مطبعة الارادة.
- ٧- الإصابة في تمييز الصحابة (بهامشه الاستيعاب). تأليف : أحمد بن علي، المعروف بابن حجر (ت ٨٥٢هـ). دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٨- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. تأليف : خير الدين الزركلي. الطبعة السابعة ١٩٨٦م. دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- ٩- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب. تأليف الأمير أبي نصر علي بن هبة الله الشهير بابن مأكولا (ت ٤٧٥هـ). علق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- ١٠- الألفاظ الفارسية المعربة. تأليف : أذى شمر. الطبعة الثانية ١٩٨٧م، دار العرب القاهرة.
- ١١- أحكام القرآن. تأليف : أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ). تحقيق : علي بن محمد البجاوي. دار المعرفة ، بيروت - لبنان.

- ١٢- أخبار عن بعض مسلمي صقلية الذين ترجم لهم أبو الطاهر السلفي في معجم السّفر. تحقيق أمبرتو ريز تيانو. حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد الثالث ١٩٥٥م.
- ١٣- اختلاف العلماء. تأليف : أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ). حققه وعلّق عليه : محمد صبحي السامرائي. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عالم الكتب، بيروت.
- ١٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. تأليف : محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. المكتب الإسلامي ، بإشراف : محمد زهير الشاويش.
- ١٥- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك. تأليف : أبي بكر بن حسن الكشتاوي. الطبعة الثانية. دار الفكر ، بيروت - لبنان.
- ١٦- اصطلاح المذهب عند المالكية. تأليف الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي. مطبوع على الآلة الكاتبة.
- ١٧- أعلام الموقعين عن رب العالمين. تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ). حققه وفصله وضبط غرائبه وعلّق حواشيه : محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ١٨- إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم. (وبهامشه : مكمل إكمال الإكمال للسنوسي). تأليف : أبي عبد الله محمد بن خلفه الوشتاني الأبى المالكي (ت ٨٢٧هـ). الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ ، مطبعة السعادة ، مصر.
- ١٩- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. تأليف : اسماعيل باشا البغدادي. دار العلوم الحديثة ، بيروت - لبنان.
- ٢٠- البحر المحيط في أصول الفقه. تأليف : بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي (ت ٧٩٤هـ). تحرير عمر سليمان الأشقر، راجعه د/عيد الستار أبو غدة، د/محمد سليمان الأشقر. الطبعة الأولى ١٤٠٩-١٩٨٨م، طبع بدار الصفوة بمصر. الناشر وزارة الأوقاف بالكويت.
- ٢١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. تأليف : الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء (ت ٥٨٧هـ). الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٢- بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن مذيلاً بالقول الحسن شرح بدائع المنن. تأليف : أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي. الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ، طبع في دار الأنوار للطباعة والنشر بمصر.

- ٢٣- بداية اجتهد ونهاية المقتصد. تأليف : الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ). الطبعة الخامسة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٤- البداية والنهاية. تأليف : أبي الفداء الحافظ بن كثير (ت ٧٧٤هـ). دار الفكر ، بيروت.
- ٢٥- بذل المجهود في حل أبي داود. تأليف : الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦هـ). تعليق الشيخ محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي. طبع في شركة الطباعة العربية السعودية (المحدودة) الرياض.
- ٢٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تأليف : الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
- ٢٧- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام (ومعه شرحه سبل السلام). تأليف : شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني القامري (ت ٨٥٢هـ). الطبعة الرابعة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ٢٨- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب. تأليف : شمس الدين أبو الثناء عمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصبهاني (ت ٧٤٩هـ). تحقيق الدكتور : محمد مظهر بقا. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. دار المدني ، جدة.
- ٢٩- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى المراكشي. تحقيق ومراجعة ج.س. كولان. و.إ. ليفي بروفنسال. دار الثقافة، بيروت - لبنان.
- ٣٠- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة. تأليف : أبي الوليد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ). تحقيق الدكتور : محمد حجي ورفاقه. بعناية الشيخ : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، إدارة إحياء التراث الإسلامي دولة قطر. دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٣١- التاج والاكلیل لمختصر خليل (بهامش مواهب الجليل). تأليف : أبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق (ت ٨٩٧هـ). الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، بيروت ، دار الفكر.
- ٣٢- التاريخ. تأليف : خليفة بن عياط (ت ٢٤٠هـ). تحقيق الدكتور : أكرم ضياء العمري. الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، دار طيبة ، الرياض.
- ٣٣- تاريخ الأدب العربي (المحقق). تأليف المستشرق كارل بروكلمان. ليدن، اي، جي، برل ١٩٤٣م.

- ٣٤- تاريخ بغداد. تأليف : الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان.
- ٣٥- تاريخ التراث العربي. تأليف : فؤاد سزكين. نقله إلى العربية الدكتور : محمود فهمي حجازي، مراجعة د/: عرفه مصطفى، د/: سعيد عبد الرحيم، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٦- التبصرة. تأليف : علي بن محمد الربيعي المعروف باللمخي القيرواني (ت ٤٧٨هـ). مخطوط توجد منه نسخة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، فلم رقم (٢٩٣ فقه مالكي).
- ٣٧- تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام. تأليف : القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي المدني (ت ٧٩٩هـ). راجعه وقدم له : طه عبد الرؤف سعد. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مطابع القاهرة الحديثة، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة.
- ٣٨- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه. تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : علي محمد الجاوي ، مراجعة : علي محمد النجار. المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٣٩- تذكرة الحفاظ. تأليف : الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٤٠- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. تأليف : أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، (ت ٥٤٤هـ). تحقيق: الدكتور أحمد بكير عمود. منشورات دار مكتبة الحياة بيروت - لبنان.
- ٤١- نسخة أخرى من ترتيب المدارك / تحقيق : سعيد أحمد أعراب. مطابع الشويخ "ديسبريس" - تطوان. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.
- ٤٢- تسهيل منح الجليل (حاشية بهامش شرح منح الجليل). تأليف : العلامة الشيخ محمد عlish (ت ١٢٩٩هـ). الناشر : مكتبة النجاح ، طرابلس ، ليبيا.
- ٤٣- التصريفات للجرجاني. تأليف : الشريف علي بن محمد الجرجاني. ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٤٤- التفریع. تأليف : أبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الجلاب البصري (ت ٣٧٨هـ).

- دراسة وتحقيق الدكتور : حسين بن سالم الدهماني. الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م. دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ٤٥- تقريب التهذيب. تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق ودراسة : محمد عوامة. الطبعة الثانية ، دار الرشيد ، سوريا ، حلب.
- ٤٦- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). عني بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه : عبد الله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة ، المحجاز ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٤٧- تلخيص المستدرک (بهامش المستدرک). تأليف : الحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤٨- التلقين. تأليف : القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ). رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية لنيل درجة الدكتوراه في الفقه بجامعة أم القرى. تحقيق ودراسة الطالب : محمد ثالث الغاني ، ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ - ١٩٨٦م. مطبوع على الآلة الكاتبة.
- ٤٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تأليف : الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق وتعليق الاستاذ : مصطفى بن أحمد العلوي ورفاقه. الطبعة الثانية ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب ، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالملكة المغربية.
- ٥٠- التنبيه في الفقه الشافعي. تأليف : أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). إعداد : عماد الدين أحمد حيلز. الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. عالم الكتب ، بيروت ، لبنان.
- ٥١- التنبيهات. تأليف : أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، (ت ٥٤٤هـ). مخطوط توجد منه نسخة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، فلم رقم (٦ فقه مالكي).
- ٥٢- تهذيب الأسماء واللغات. تأليف : أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية ، ويطلب من دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٥٣- تهذيب التهذيب. تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. دار الفكر ، بيروت ، لبنان.

- ٥٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تأليف : الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزري (ت ٧٤٢هـ). نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية. الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.
- ٥٥- تهذيب المدونة. تأليف : أبي سعيد خلف بن سعيد الأزدي القيرواني. الشهير بالبراذعي (ت ٤٣٨هـ). مخطوط توجد منه نسخة على الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، فلم رقم (١٧٠ فقه مالكي). وآخر برقم (١٢١ فقه مالكي).
- ٥٦- تيسير التحرير. تأليف : محمد أمين المعروف بأمر بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي. طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥١هـ.
- ٥٧- الجامع لأحكام القرآن. تأليف : أبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي. الطبعة الثانية.
- ٥٨- جامع الرمزي (بشرحه تحفة الأحوزي). تأليف : الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الرمزي (ت ٢٧٩هـ). أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه : عبد الوهاب عبد اللطيف، وغيره. الطبعة الثالثة ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٩- الجامع الصغير من أحاديث البشر النذير (وبهامشه فيض القدير شرح الجامع الصغير). تأليف : الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.
- ٦٠- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. تأليف : زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الخليلي البغدادي (ت ٧٩٥هـ). دار الفكر ، بيروت.
- ٦١- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس وأسماء رواة الحديث ، وأهل الفقه ، والأدب وذوي النباهة والشعر. تأليف : أبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي (ت ٤٨٨هـ). كتب تقدمته الشيخ : محمد زاهد بن الحسن الكوثري. قام بتصحيحه وتحقيقه الأستاذ : محمد بن تاويت الطنجي. الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- ٦٢- الجرح والتعديل. تأليف : الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). الطبعة الأولى ، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمحدر أباد الدكن ، الهند. دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٦٣- جمع الجوامع (بمhashية المطار على شرح الجلال المحلي). تأليف : تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ). دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٦٤- الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة. تأليف الفقيه : حسن بن محمد المشاط

- (ت١٣٩٩هـ). دراسة وتحقيق الدكتور : عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان. الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ٦٥- الجواهر النقي (بهامش السنن الكبرى للبيهقي). تأليف : علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (ت٧٤٥هـ). دار الفكر.
- ٦٦- حاشية الإمام السندي على سنن النسائي. المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٦٧- حاشية البناني (على شرح الزرقاني). تأليف : الشيخ محمد البناني. دار الفكر ، بيروت.
- ٦٨- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. تأليف : محمد بن عرفة الدسوقي. دار الفكر.
- ٦٩- حاشية الرملي على أسنى المطالب شرح روض الطالب. تأليف : أبي العباس أحمد الرملي الكبير الأنصاري. الناشر : المكتبة الإسلامية.
- ٧٠- حاشية العدوي على الخرخشي على مختصر خليل. تأليف: علي العدوي. دار صادر، بيروت.
- ٧١- الحلل السندسية في الأخبار التونسية. تأليف : محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج. ت ١١٤٩هـ. تقديم وتحقيق : محمد الحبيب الهيلة. الطبعة الأولى ١٩٨٥م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ٧٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. تأليف : الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ). دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٧٣- الخرخشي على مختصر خليل. تأليف : محمد بن عبد الله الخرخشي. دار صادر ، بيروت.
- ٧٤- خلاصة تاريخ تونس مختصر يشمل ذكر حوادث القطر التونسي من أقدم العصور إلى الزمان الحاضر. تأليف : حسن حسني عبد الوهاب. الدار التونسية للنشر ١٩٧٦م.
- ٧٥- دراسات في مصادر الفقه المالكي. تأليف : ميكلوش موارني. نقله عن الألمانية الدكتور : سعيد بحيري ورفاقه. الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ٧٦- الدراية في تخريج أحاديث الهداية. تأليف : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). صححه وعلّق عليه : عبد الله هاشم المدني. دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.
- ٧٧- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. (بهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج). تأليف : برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المدني المالكي. ت ٧٩٩هـ. دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٧٨- الذخيرة. تأليف : شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ). تحقيق : محمد أبو

- حبيزة. الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- ٧٩- الرسالة (أو رسالة القيرواني). تأليف : عبدالله بن أبي زيد القيرواني (ت٣٨٦هـ).
الطبعة الثانية ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٨٠- الرسالة. تأليف : الإمام المظلي محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ). تحقيق وشرح :
أحمد محمد شاكر.
- ٨١- الروض المربع (مع حاشية بن قاسم). تأليف : منصور بن يونس البهوتي
(ت١٠٥١هـ). الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ.
- ٨٢- الروض المعطار في خبر الأقطار. تأليف : محمد بن عبد المنعم الحميري. حققه الدكتور :
إحسان عباس. الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م ، مكتبة لبنان ، بيروت.
- ٨٣- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (مع
شرحها نزهة الخاطر العاطر). تأليف : عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي
(ت٦٢٠هـ). الطبعة الثالثة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، مكتبة المعارف ، الرياض ، المملكة
العربية السعودية.
- ٨٤- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساجهم وسير من أخبارهم
وفضائلهم وأوصافهم. تأليف : أبي بكر عبدالله بن محمد المالكي. حققه : بشر البكوش ،
و راجعه : محمد العروسي المطوي. دار الغرب الإسلامي.
- ٨٥- زاد المعاد في هدي خير العباد. تأليف : محمد بن أبي بكر الزرععي الدمشقي، المعروف
(بأبن قيم الجوزية) (ت٧٥١هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، الطبعة
السابعة، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية.
- ٨٦- سبل السلام (شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام). تأليف : محمد بن إسماعيل
الكحلاني ثم الصنعاني ، المعروف بالأمير (ت١١٨٢هـ). الطبعة الرابعة ، دار إحياء
التراث العربي ، بيروت ، لبنان. ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ٨٧- سنن أبي داود. تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني
(ت٢٧٥هـ). علق عليه : أحمد سعد علي. الطبعة الثانية ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى
البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.
- ٨٨- سنن ابن ماجه. تأليف : أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت٢٧٥هـ).
حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة دار
إحياء الكتب العربية.

- ٨٩- سنن الدار قطني. تأليف : علي بن عمر الدار قطني (٣٨٥هـ). عني بتصحيحه وترقيمه وتحقيقه عبد الله بن هاشم المدني. دار المحاسن للطباعة ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ ، ١٩٦٦م.
- ٩٠- سنن الدارمي. تأليف : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ). تحقيق : عبد الله هاشم المدني. الناشر : حديث أكاديمي ، باكستان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٩١- السنن الكبرى. تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ). دار الفكر ، بيروت ، لبنان.
- ٩٢- سنن النسائي (بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي). تأليف : أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن الخراساني (ت ٣٠٣هـ). المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٩٣- سير أعلام النبلاء. تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيب الأرنؤوط. الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان. ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.
- ٩٤- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. تأليف : الشيخ محمد محمد مخلوف. دار الفكر.
- ٩٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تأليف : عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ٩٦- شرح بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني (بهامش الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل). ترتيب وتأليف : أحمد عبد الرحمن البنا. دار الشهاب ، القاهرة.
- ٩٧- شرح تهذيب المدونة. تأليف : علي بن محمد بن عبد الحقي، أبو الحسن الزرولبي، ويعرف بالصغير (ت ٧١٩هـ). مخطوط توجد منه نسخة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، فلم رقم (٢٠٩ فقه مالكي).
- ٩٨- شرح جامع الأمهات (التوضيح). تأليف : خليل بن إسحاق الجندي (ت ٧٦٧هـ). مخطوط توجد منه نسخة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، فلم رقم (٣٠٥ فقه مالكي).
- ٩٩- شرح حدود ابن عرفة (الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية). تأليف : أبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (ت ٨٩٤هـ). تحقيق : د/ محمد أبو الأحفان ، والظاهر المعموري. الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م. دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ١٠٠- شرح الزرقاني على مختصر خليل. تأليف : عبد الباقي الزرقاني. دار الفكر ، بيروت.

- ١٠١- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. تأليف : محمد الزرقاني. تصحيح لجنة من العلماء. دار الفكر ، بيروت ، لبنان. ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م.
- ١٠٢- شرح العقيدة الطحاوية. تأليف : محمد بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت ٩٢٧ هـ). حققها وراجعها جماعة من العلماء. بحرج أحاديثها : محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثامنة ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م. المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق.
- ١٠٣- شرح الكوكب المنير (المسمى بمختصر التحرير أو المختصر المبكر شرح المختصر في أصول الفقه). تأليف : محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢ هـ). تحقيق الدكتور محمد الزحيلي و الدكتور نزيه حماد. دار الفكر ، دمشق ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م.
- ١٠٤- شرح النووي على صحيح مسلم. تأليف : الإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). دار الفكر ، بيروت ، لبنان. ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م. نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية الرياض.
- ١٠٥- شرح من الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية. تأليف : يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان. دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.
- ١٠٦- شرح منح الجليل على مختصر خليل (بهامشه حاشيته المسماة تسهيل منح الجليل). تأليف : الشيخ محمد عlish (ت ١٢٩٩ هـ). الناشر : مكتبة النجاح ، طرابلس، ليبيا.
- ١٠٧- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين. تأليف : عبيد الله محمد ابن بطة العكبري (ت ٣٨٧ هـ). تحقيق وتعليق ودراسة الدكتور : رضا بن نعيان معطي. دار التوفيق للطباعة والجمع الآلي، مصر، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م.
- ١٠٨- صبح الأعشى في صناعة الانشا. تأليف : أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١ هـ). شرحه وعلّق عليه وقابل تصوره: محمد حسين شمس الدين. الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.
- ١٠٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، القاهرة.
- ١١٠- صحيح البخاري. (مع شرحه فتح الباري). تأليف الامام : محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ). قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة : عبدالعزيز بن عبد الله بن باز. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد

الباقى. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه : محب الدين الخطيب. دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.

١١١- صحيح مسلم (بشرح النووي). تأليف : الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ). دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية الرياض.

١١٢- صفة الصفوة. تأليف : جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ). حققه وعلق عليه : محمود فاضوري ، خرّج أحاديثه الدكتور : محمد رواس قلعه جي. الطبعة الثانية ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١١٣- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم. تأليف : أبي القاسم حلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت٥٧٨هـ). عني بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسني. الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة.

١١٤- طبقات الفقهاء. تأليف : أبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ). تصحيح ومراجعة الشيخ : خليل الميس. دار القلم ، بيروت ، لبنان.

١١٥- الطبقات الكبرى. تأليف : ابن سعد. دار صادر ، بيروت.

١١٦- طبقات فقهاء اليمن. تأليف : عمر بن علي بن سمر الجعدي (ت٥٨٦هـ). تحقيق : فؤاد سيد. الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١١٧- الطليحة. تأليف : النابغة الفلاوي الشنقيطي. الطبعة الأولى ، ١٣٣٩هـ - ١٩٢١م.

١١٨- العبر في خبر من غير. تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ). حققه محمد السعيد بن يسوي زغلول. دار الكتب العلمية ، بيروت.

١١٩- العتبية ، وهي المستخرجة من الأسمعة (مع شرحها البيان والتحصيل). تأليف : محمد العتيبي القرطبي (ت٢٥٥هـ). تحقيق الدكتور : محمد حمدي ورفاقه. بعناية الشيخ : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، إدارة إحياء التراث الإسلامي دولة قطر. دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٠- عدة البروق في جمع ما في المذهب من المجموع والفروق. تأليف : أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي. دراسة وتحقيق : حمزة أبو فارس. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.

١٢١- العدة في أصول الفقه. تأليف : القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي

- الحنبلي (ت ٤٥٨هـ). حققه وعلق عليه وخرج نصه الدكتور : أحمد بن علي سير المباركي. الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٢٢- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة. تأليف : جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس (ت ٦١٦هـ). تحقيق الدكتور : محمد أبو الأحقان ، والأستاذ عبد الحفيظ منصور. بإشراف ومراجعة الشيخ الدكتور : محمد الحبيب الخوجة ، والشيخ الدكتور : بكر بن عبد الله أبو زيد. الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان. نشر : مجمع الفقه الإسلامي بمكة.
- ١٢٣- عقود الجواهر النيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة مما وافق فيه الأئمة الستة أو أحدهم. تأليف : محمد مرتضى الزبيدي. عني بتصحيحه وتنسيقه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني. مطبعة الشيكشي بالأزهر بمصر.
- ١٢٤- علل الترمذي الكبير. تأليف : الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ). ترتيب : أبي طالب القاضي. تحقيق ودراسة : حمزه ديب مصطفى. الطبعة الأولى ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الأردن ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٢٥- علل الحديث. تأليف : أبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٢٦- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. تأليف : أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي التيمي القرشي (ت ٥٩٧هـ). حققه وعلق عليه الأستاذ : ارشاد الحق الأثري.
- ١٢٧- العلل ومعرفة الرجال. تأليف : الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). نشره وعلق عليه الأستاذ الدكتور : طلعت قوج بيكيت ، والأستاذ الدكتور : إسماعيل جراح اوغلو. الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، تركيا. نشر دار اللواء ، الرياض.
- ١٢٨- القُمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين. تأليف : حسن حسني عبد الوهاب. مراجعة وإكمال : محمد العروسي المطوي، وبشير البكوش. الطبعة الأولى ١٩٩٠م. طبع بالاشتراك بيت الحكمة ، تونس - دار الغرب الاسلامي ، بيروت.
- ١٢٩- غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام. تأليف : عز الدين عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي القرشي (ت ٩٢٢هـ). تحقيق : فهم محمد شلتوت. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار المدني ، جدة ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- ١٣٠- غاية النهاية في طبقات القراء. تأليف : أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري

(ت ٨٣٣هـ). عني بنشره : ج. برجستراسر ، مكتبة المتني ، القاهرة.

١٣١- غريب الحديث. تأليف : للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨هـ). تحقيق : عبدالكريم ابراهيم العزباوي. دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. تأليف : للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة : عبدالعزيز بن عبدالله بن باز. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه : عبد الدين الخطيب. دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.

١٣٣- الفرق بين الفرق. تأليف : عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفراييني التميمي (ت ٤٢٩هـ). حقق أصوله وفصله وظبط مشكله وعلق حواشيه : محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني ، القاهرة.

١٣٤- الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي. تأليف : محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي. ت ١٣٧٦هـ. نخرج أحاديثه عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ. الناشر : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، لصاحبها محمد بن سلطان النمنكاني.

١٣٥- فهرست الرصاع. تأليف : أبي عبدالله محمد الأنصاري المعروف بالرصاع. تحقيق وتعليق : محمد العنابي. الناشر : المكتبة العتيقة، تونس.

١٣٦- فهرست وحدات الوزن وما يعادلها في النظام المتري (ملحق بكتاب الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة الأنصاري) للمحقق الدكتور : محمد أحمد إسماعيل الخاروف. دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٣٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير (على كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للحافظ جلال الدين السيوطي). تأليف : محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ). دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.

١٣٨- القاموس المحيط. تأليف : العلامة محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ). تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، مؤسسة الرسالة. بيروت ، لبنان.

١٣٩- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس. تأليف : أبي بكر بن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ). دراسة وتحقيق الدكتور : محمد بن عبد الله ولد كريم. الطبعة الأولى ،

- ١٩٩٢م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ١٤٠- القواعد. تأليف : أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ (ت٧٥٨هـ). تحقيق ودراسة الدكتور : أحمد بن عبد الله بن حميد. نشر : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- ١٤١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ). راجع النسخة وضبط أعلامها : لجنة من العلماء بإشراف الناشر. الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ١٤٢- الكافي في فقه أهل المدينة. تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ). الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ١٤٣- الكامل في التاريخ. تأليف : أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ). عني بمراجعة أصوله والتعليق عليه نخبة من العلماء. الطبعة السادسة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان.
- ١٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال. تأليف : أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ). تحقيق لجنة من المختصين. الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٤٥- كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب. تأليف : إبراهيم بن علي بن فرحون (ت٧٩٩هـ). دراسة وتحقيق : حمزة أبو فارس والدكتور : عبد السلام الشريف. الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ١٤٦- اللباب في تهذيب الأنساب. تأليف : عز الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ). دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٤٧- لسان العرب. تأليف : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ). دار صادر ، بيروت ، لبنان.
- ١٤٨- لسان الميزان. تأليف : الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). الطبعة الثانية ، دار الكتاب الإسلامي ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- ١٤٩- المؤنس في أخبار الفريقين وتونس. تأليف : أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيبي القيرواني المعروف بابن أبي دينار. تحقيق وتعليق محمد شمام. الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ. الناشر : المكتبة العتيقة ، تونس.
- ١٥٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (بتحرير الحافظين : العراقي ، وابن حجر). تأليف : نور

- الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. الطبعة الثالثة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.
- ١٥١- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الاسلامي. تأليف الدكتور عمر الجليدي. مطبعة النجاح، الدار البيضاء. منشورات عكاظ.
- ١٥٢- الحصول في علم أصول الفقه. تأليف : الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت٦٠٦هـ). دراسة وتحقيق الدكتور : طه جابر قياض العلواني. الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م. نشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ١٥٣- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة. تأليف : علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ). تحقيق : مصطفى السقا ، والدكتور : حسين نصار. الطبعة الأولى ، ١٣٧٧هـ ، ١٩٥٨م. نشر : معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
- ١٥٤- المحلى. تأليف : أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ). تحقيق : أحمد محمد شاكر. دار التراث ، القاهرة.
- ١٥٥- مختصر اختلاف العلماء. تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ). اختصار : أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (ت٣٧٠هـ). دراسة وتحقيق الدكتور : عبد الله نذير أحمد. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان.
- ١٥٦- مختصر القدوري - المعروف "بالكتاب" - (ومعه شرحه للباب للميداني). تأليف : أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي (ت٤٢٨هـ). المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان. ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٥٧- مختصر خليل. تأليف : الشيخ خليل بن إسحاق المالكي. الطبعة الأخيرة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان.
- ١٥٨- مختصر سنن أبي داود (وبهامشه معالم السنن للخطابي ، وتهذيب السنن لابن القيم). تأليف : الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ). تحقيق : محمد حامد الفقي. مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة.
- ١٥٩- مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي الى منتصف القرن الخامس الهجري. تأليف : الحسين بن محمد شواط. الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ ، الدار العالمية للمتاب الإسلامي ، الرياض.
- ١٦٠- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي. رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي

عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن الإمام مالك بن أنس. ملتمزم الطبع : الحاج محمد أفندي ساسي المغربي التونسي. طبعت بمطبعة دار السعادة ، ١٣٢٣هـ ، مصر.

١٦١- المراسيل (بديل : سلسلة الذهب فيما رواه الإمام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر). تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ). راجعه وفهرس أحاديثه الدكتور : يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي. الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.

١٦٢- المستدرك على الصحيحين (بهامشه تلخيص المستدرك للذهبي). تأليف : الحافظ أبي عبد الله بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ). دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٦٣- المسند (وبهامشه : منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال). تأليف : الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م.

١٦٤- مسند الشهاب. تأليف : القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (٤٥٤هـ). حققه وعرّج أحاديثه : حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م. مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان.

١٦٥- مسند الطيالسي. تأليف : الحافظ سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري ، الشهير بأبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ). دار المعرفة.

١٦٦- المسودة في أصول الفقه. تنابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية : ١- محمد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ، ٢- شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام. ٣- شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. جمعها وبيّضها : أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحرّاني الدمشقي (ت ٧٤٥هـ). تقديم : محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بحصر ، القاهرة.

١٦٧- مشارق الأنوار على صحاح الآثار. تأليف : أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبيعي ، (ت ٥٤٤هـ). تحقيق : البلمعشي أحمد يكن. مطبعة فضالة ، المحمدية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ ، نشر وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية.

١٦٨- مصابيح السنة. تأليف : الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ). تحقيق الدكتور : يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورفاقه. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.

١٦٩- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. تأليف : الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر

الكتاني البرصيري (ت ٨٤٠هـ). دراسة وتقدير : كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى ، دار الجنان ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.

١٧٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. تأليف : أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومي (ت ٧٧٠هـ). دار الفكر ، بيروت ، لبنان.

١٧١- المصنف (ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي ، رواية : الإمام عبد الرزاق الصنعاني). تأليف : الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧٢- المصنف في الأحاديث والآثار. تأليف : الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ). حققه : عامر العمري الأعظمي. الدار السلفية، بومباي ، الهند.

١٧٣- المطلع على أبواب المقنع. تأليف : الإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي (ت ٧٠٩هـ). (ومعه معجم الفاظ الفقه الحنبلي يحتوي على كتاب المطلع على أبواب المقنع من التراجم ورسم المفتي) صنع : محمد بشير الأدلي. المكتب الإسلامي ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م.

١٧٤- المعارف. تأليف : ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ). صححه وعلق عليه وراجعته محمد إسماعيل عبد الله الصاوي. الطبعة الثانية ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان.

١٧٥- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان. تأليف : أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ (ت ٦٩٦هـ). أكمله وعلق عليه : أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي (ت ٨٣٩هـ). تصحيح : إبراهيم شيوخ. الناشر: مكتبة الخانجي. مصر ١٩٦٨م.

١٧٦- معالم السنن (بهامش مختصر سنن أبي داود للمنذري). تأليف : أبي سليمان الخطابي (حمد بن محمد بن إبراهيم البستي - ٣٨٨هـ). تحقيق : محمد حامد الفقي. مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة.

١٧٧- معجم البلدان. تأليف : الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ). دار صادر - بيروت.

١٧٨- معجم العلماء والشعراء الصقليين. أعده ورتبه الدكتور : إحسان عباس. الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.

١٧٩- معجم المؤلفين تراجم مصنفين الكتب العربية. تأليف : عمر رضا كحاله. الناشر :

- مكتبة المثنى. ودار إحياء التراث العربي. بيروت - لبنان.
- ١٨٠- المعجم الوسيط. قام بإخراج هذه الطبعة : الدكتور إبراهيم أنيس ورفاقه. وأشرف على الطبع : حسن علي عطيه وزميله. الطبعة الثانية.
- ١٨١- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. تأليف : الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). حققه وفهرس له وظبط أعلامه وعلق عليه : محمد سيد جاد الحق. الطبعة الأولى ، مطبعة دار التأليف بمصر.
- ١٨٢- المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس. تأليف : القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢هـ). تحقيق ودراسة الطالب : حميش عبد الحق. إشراف الأستاذ الدكتور : محمد العروسي بن عبد القادر. رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- ١٨٣- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب. تأليف : أحمد بن يحيى الونشريسي. تحقيق : جماعة من المحققين بإشراف محمد حجي. الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، نشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.
- ١٨٤- معين الحكام على القضايا والأحكام. تأليف : أبي إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع (ت ٧٣٣هـ). تحقيق الدكتور : محمد بن قاسم بن عياد. دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٩م.
- ١٨٥- المعني (على مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين الخرقى ت ٣٣٤هـ). تأليف : أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ). تحقيق الدكتور : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، والدكتور : عبد الفتاح محمد الخلو. الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، مجر ، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ١٨٦- المعني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم. تأليف : محمد طاهر الهندي (ت ٩٨٦هـ). الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٨٧- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. تأليف : الحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ). صححه وعلق حواشيه : عبد الله محمد الصديق. الناشر : مكتبة الخانجي ، مصر.
- ١٨٨- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأهميات مسائلها المشكلات. تأليف : أبي الوليد محمد بن

- أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ). تحقيق الدكتور : محمد حجي. الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ١٨٩- مقدمة مسائل لايعذر فيها بالجهل على مذهب الإمام مالك. شرح العلامة الأمير على منظومة بهرام. تقديم وتحقيق : إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزيلعي. الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- ١٩٠- المقدمة. تأليف : عيد الرحمن ابن خلدون المغربي (ت ٨٠٨هـ). الطبعة الرابعة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٩١- مكمل إكمال الإكمال (بهامش إكمال الإكمال). تأليف : محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني (ت ٨٩٥هـ). الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ ، مطبعة السعادة ، مصر.
- ١٩٢- الملل والنحل (بهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل). تأليف : ابن أبي الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ). مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- ١٩٣- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس. تأليف : القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٩٤هـ). الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مطبعة السعادة ، مصر.
- ١٩٤- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان. تأليف : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. حققه ونشره : محمد عبد الرزاق حمزه. دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ١٩٥- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. تأليف : أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف با الخطاب (ت ٩٥٤هـ). الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٩٦- موسوعة فقه ابراهيم النخعي. تأليف الدكتور : محمد رواس قلعه جي. الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- ١٩٧- الموطأ للإمام مالك بن أنس. صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، دار الحديث ، القاهرة.
- ١٩٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تأليف : الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق : علي محمد البجاوي. دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.
- ١٩٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تأليف : جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ). نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

- ٢٠٠- نزهة الخاطر العاطر (شرح على روضة الناظر). تأليف : عبد القادر بن بدران الدمشقي. الطبعة الثالثة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، مكتبة المعارف ، الرياض.
- ٢٠١- نصب الراية لأحاديث الهداية. تأليف : جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت٧٦٢هـ). الطبعة الأولى ، دار المأمون ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ.
- ٢٠٢- النكت. تأليف : عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي (ت٤٦٦هـ). مخطوط توجد منه نسخة على الميكروفلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، فلم رقم (٢٤٧ فقه مالكي).
- ٢٠٣- نكت الهيمنان في نكت العميان. تأليف : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. وقف على طبعه الأستاذ : أحمد زكي بك. المطبعة الجمالية ، مصر ، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.
- ٢٠٤- النهاية في غريب الحديث والأثر. تأليف : مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ). تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمد محمد الطناحي. الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ٢٠٥- نواذر الفقهاء. تأليف : الإمام محمد بن الحسن التميمي الجوهري (ت٣٥٠هـ). تحقيق الدكتور : محمد فضل عبد العزيز المراد. الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، دار القلم ، دمشق. الدار الشامية ، بيروت.
- ٢٠٦- النوادر والزيادات. تأليف : أبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني (ت٣٨٦هـ). مخطوط توجد منه نسخة على الميكروفلم بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم (٥٧٧٠)، وجزء آخر برقم (٦٧١٦).
- ٢٠٧- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. تأليف : محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥هـ). الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٠٨- نيل الابتهاج بتطريز الديباج (بهامش الديباج). تأليف : أحمد بن أحمد التنبكي. دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ٢٠٩- الهداية : شرح بداية المبتدي (ومعه فتح القدير لابن الهمام الحنفي). تأليف : برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (ت٥٩٣هـ). الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٢١٠- الهداية في تخريج أحاديث البداية (ومعه بأعلى الصفحات بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد). تأليف : أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني (ت١٣٨٠هـ). تحقيق : يوسف المرعشلي ورفاقه. الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، عالم الكتب ، بيروت.

- ٢١١- وصف افريقيا. تأليف : الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بليون الافريقي. ترجمه عن الفرنسية د/محمد حجي، وزميله. الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ م ، دار الغرب الإسلامي.
- ٢١٢- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى (صلى الله عليه وسلم). تأليف : نور الدين علي بن أحمد المصري السهمودي (ت ٩١١هـ). حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الثالثة، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان.

فهرس الموضوعات

٣	كلمة شكر.....
٤	المقدمة.....
١٤	<u>القسم الأول : الدراسة</u>
١٥	الفصل الأول : حياة المؤلف ونشاطه العلمي.....
١٦	المبحث الأول : اسمه ونسبه
٢٠	المبحث الثاني : شهرته وكتبه
٢٢	المبحث الثالث : مولده، ونشأته، وأسرته.....
٢٤	المبحث الرابع : أشهر شيوخه.....
٣٤	المبحث الخامس : أشهر تلاميذه.....
٣٧	المبحث السادس : مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه.....
٣٩	المبحث السابع : مصنفاته.....
٤٠	المبحث الثامن : وفاته رحمه الله.....
٤٢	<u>الفصل الثاني : دراسة الكتاب</u>
٤٣	المبحث الأول : اسم الكتاب، وصحة نسبه لابن يونس رحمه الله، وسبب تأليفه.....
٤٦	المبحث الثاني : أهمية الكتاب ومزله العلمية بين كتب المذهب المالكي.....
٥٤	المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه.....
٥٧	المبحث الرابع : مصادر الكتاب.....
٦٢	المبحث الخامس : أسلوب الكتاب.....
٦٣	المبحث السادس : مزايا الكتاب.....
٦٥	المبحث السابع : المآخذ على الكتاب.....
٦٧	المبحث الثامن : عملي في تحقيق الكتاب.....
٧١	المبحث التاسع : وصف النسخ المعطوطة للكتاب.....
١٠٠	<u>القسم الثاني : التحقيق</u>

كتاب القطم في السرقة..... ١٠١

الباب الأول : القضاء في السرقة ، وذكر مايجب فيه القطع، والشهادة على قيمة السرقة وعلى

من سرقها..... ١٠١

فصل : دليل القطع في السرقة ١٠٢

فصل : في القضاء في السرقة، والنصاب الذي يجب فيه القطع، وحكم المغشوش

- والرديء من النقيدين ١٠٣
- التعويل على الوزن في المصوغ وغيره ١٠٤
- فصل : فيما يُقوّم به العروض المسروقة، وتكون بقيمتها يوم السرقة ١٠٧
- فصل : في صفة من يُقوّم السرقة ، وعددهم، واختلافهم في التقويم ١٠٩
- فصل : في الشهادة على قيمة السرقة، وما ينبغي للإمام أن يسألهم عنه ١١٠
- فصل : في حبس السارق بعد الشهادة، وتركية الشهود، وتغير حالهم قبل الحكم أو بعده، ورجوعهم عن شهادتهم ١١٢
- فصل : في شهادة الحرّزين، والكفار، والأخوين لأخيها ١١٥
- الباب الثاني : في القيام بالسارق، والعفو عنه، والشفاعة له، والشهادة عليه ١١٦
- فصل : في حق القيام بمن استحق حداً والعفو عنه ١١٦
- لزوم الشهادة ١١٨
- فصل : في الشفاعة للسارق، والشهادة عليه ١١٨
- الباب الثالث : ليمن سرق متاعاً فقال : ربه أرسلني. فصدقه ربه أو قال : هو له، أو ما سرق مني شيئاً ١٢٠
- الباب الرابع : في سرقة الجماعة، والسرقة من الجماعة، وتكرار السرقة، والسرقة من غير ملك، أو ما قُطع فيه، وسرقة الذمي، وسرقة الخمر والخنزير ١٢٢
- فصل : في سرقة الجماعة ١٢٢
- فصل : في السرقة من الجماعة، وتكرار السرقة ١٢٤
- فصل في السرقة من غير ملك كسرقة ما بيد مودّع ونحوه، وسرقة ما سرقه غيره، وسرقة ما سبق أن قُطع فيه ١٢٥
- فصل : في سرقة المرأة، والذمي، وكيف إذا حارب أو زنى ١٢٦
- فصل في سرقة الخمر والخنزير ١٢٧
- من شروط القطع في السرقة أن يكون المسروق مالا ١٢٧
- الباب الخامس : في السرقة من الدار المشوكة، والمباحة، والمأذون فيها، وسرقة الدواب من مرابطها ومواقفها ١٢٨
- فصل : في السرقة من الدار المشتركة كالفنادق ونحوها ١٢٨
- لا يتم القطع إلّا في إخراج المال من الحرز ١٢٨
- صحن الدار حرز للمال لمن كان من خارج، وليس حرزاً لمن كان من أهلها ١٢٩
- فصل : في أحكام الدار الخاصة، وذكر الخائن، وسرقة الضيف ١٣٠
- فصل : في سرقة أحد الزوجين من الآخر ١٣٢
- تلخيص المصنف لما سبق في أحكام الدور ١٣٢
- توجيه الأقوال المتعلقة بالدار المشتركة ١٣٣

- بيان الدار المباحة وحكمها ١٣٤
- توضيح وتوجيه الأراء المتعلقة بالدار الخاصة وما يلحق الضيف وأحد الزوجين بالسرقة ١٣٤
- منها ١٣٤
- الفرق بين أحد الزوجين والضيف ١٣٥
- فصل : في سرقة الدواب من مرابطها ومواقها، وسرقة الأشياء الثقيلة، وبيان حرز ذلك ١٣٨
- الباب السادس : في السارق يؤخذ في الحرز بالمتاع أو بعد أن ألقاه خارجاً، أو ناوله لغيره فيه،
- أو من باب الحرز ، أو النقب، أو ربطه بحبل، وما يكون حرزاً أم لا ١٤٠
- فصل : الدليل على اشراط الحرز ١٤٠
- فصل : في السارق يؤخذ في الحرز بعد أن يلقي المتاع خارجاً، وكيف لو قصد إتلافه ١٤٢
- فصل : فيمن أخذ خارج الحرز بعد أن ألقى المتاع، أو ناوله لغيره في الحرز، أو كان
- خارجاً عنه، من باب الحرز أو النقب، أو ربطه بحبل ١٤٣
- الفرق في الحكم بين من أدخل يده في الحرز فتناول المتاع من شخص في الدّاخل، وبين
- من ربط المتاع في الدّاخل وجره آخر في الخارج ١٤٤
- فصل : فيمن حرّ شيئاً من حرزه، أو أشار لدابة بعلف فتبعته ١٤٥
- السرقة من الخوانيت ومواقف البيع والأسواق تُقطع فيها الأيدي؛ لأنها تعتبر حرزاً ١٤٥
- فصل ما يكون حرزاً وما لا يكون ١٤٥
- السرقة من الحمام والأقنية المعدة للبيع والفرق بينهما ١٤٦
- السرقة من المسجد ١٤٧
- السرقة من حلي الكعبة ١٤٧
- السرقة من المسجد الحرام ١٤٨
- السرقة من مطامر الحبوب ١٤٩
- الخلاف في سرقة ثوب بعضه خارج الحرز وما على حبل الصّبّاغ ونحوه ١٥٠
- الباب السابع : في سرقة الثمار المعلقة والزرع القائم، أو بعد أن آواه الجحرين، وسرقة المواشي
- في مراعيها أو مراحيها، وما يكون مرعىً أو مراحاً ١٥١
- فصل : في سرقة الثمار المعلقة والزرع القائم، أو بعد أن آواه الجحرين ١٥١
- فصل : في سرقة ما حُصد وُجُمع موضعه ولم ينقل إلى الجحرين ١٥٣
- سرقة الشجر المقطوع في داخل الحائط ١٥٤
- فصل : في سرقة المواشي في مراعيها أو مراحيها ١٥٥
- فصل : السرقة من غنم بات بها الراعي في المرعى ١٥٥
- معنى حريسة الجبل ١٥٦
- الخلاف في سرقة الغنم وهو في طريقه إلى المراح وتوجيه ذلك ١٥٦
- فصل : فيما يكون مرعىً وما يكون مراحاً ١٥٧
- السرقة من الدّواب في الربيع وأهلها معها ١٥٧

- فصل : فيمن رفع السلاح في العمران لأخذ المال ١٥٩
- الباب الثامن : في سرقة المأذون له، والصبي، والمجنون، والأب والابن، وأحد الزوجين لصاحبه، أو عبد أحدهما للآخر، والمكاتب من مال سيده، والسيد من مال مكاتبه، والشريك من مال شريكه ١٦٠
- فصل : في سرقة المأذون له، والصبي، والمجنون، والأب والجد ١٦٠
- الدليل على سقوط حد القطع بالشبهة ١٦٠
- لاقطع على صبي وجارية حتى يلغا الحلم ١٦١
- لاقطع على مجنون حتى يفيق ١٦١
- فصل : في سرقة الابن من مال أبيه، وأحد الزوجين لصاحبه، أو عبد أحدهما للآخر ١٦٣
- قطع الابن في سرقة من أبيه ١٦٣
- قطع الزوجة إذا سرت من غير البيت الذي تسكنه ١٦٣
- فصل في سرقة الأجنبي مع الأب أو العبد أو الأجير ١٦٤
- فصل في السرقة مع الصبي والمجنون ١٦٤
- فصل في سرقة العبد من سيده وبالعكس ١٦٥
- فصل في سرقة أحد الشريكين أو عبده من مال الشركة ١٦٥
- الباب التاسع : في سرقة الطعام والماء والعروض والطيور والسباع وما لا يحل بيعه ١٦٨
- القطع على من سرق ما قيمته ثلاثة دراهم من الأطعمة أو البقول أو الطيور وما يستعمل من الحجارة ١٦٨
- سرقة سباع الطير وسباع الوحش ١٦٩
- الطيور التي تعلم للهو والباطل لايراعى فيها قيمة التعليم في إقامة حد السرقة ١٧٠
- سرقة الجلد المدبوغ وغير المدبوغ ١٧١
- سرقة الكلب المعلم وغير المعلم ١٧١
- حكم من سرق زيتاً وقعت فيه قارة ١٧٢
- من سرق لحم أضحية أو جلودها وبلغ ذلك ثلاثة دراهم قطع ١٧٣
- فصل : في سرقة ما لا يحل بيعه ١٧٣
- سرقة الملاحى ١٧٣
- في سرقة الدّف والكهر ١٧٤
- سرقة الصبي والعبد ١٧٤
- فصل : في سرقة المصحف، وحكم الطرّار والنباش ١٧٦
- الباب العاشر : في السرقة في السفن، أو من قطار، أو بحمل، أو من على البعير، أو اختلسه ١٧٨
- فصل : في المختلس والمكابر ونحوهما ١٧٨
- الدليل على عدم قطع المختلس ١٧٨

- بعض أحوال المختلس..... ١٧٩
- فصل : في سرقة متاع المسافر، وفي السرقة من الإبل والدواب وهي تُساق مقطورة أو**
- غير مقطورة ١٨٠
- فصل : من سرق أو اختلس من محمل أو من على ظهر البعير، وفي المسافرين يسرق**
- بعضهم بعضاً ١٨٢
- إذا نزل المسافرون كل على حدة فسرق أحدهم من آخر شيئاً..... ١٨٢
- من نزل منزلاً في الصحراء قطع من سرق منه ١٨٣
- لا قطع على من سرق من سفينة هو من أهلها..... ١٨٣
- الباب الحادي عشر : فيمن سرق ما لا يسوى ثلاثة دراهم وفيه ذهب أو فضة ولم يعلم**
- بذلك..... ١٨٤
- يُقطع في سرقة كل ما يحفظون الناس فيه أشياءهم ولا يقطع فيما سواه..... ١٨٤
- لا يقطع من سرق عصاً مفضضة لم ير الفضة..... ١٨٤
- الباب الثاني عشر : بقية القول في الشهادة في السرقة، والاختلاف فيها**
- متى تشترط العدالة ومتى لا تشترط في شهادة الآخرين لأحدهما..... ١٨٥
- فصل في الاختلاف في الشهادة** ١٨٦
- من شروط صحة الشهادة اتفاق الشهود على المكان والزمان وصفة الفعل..... ١٨٦
- الباب الثالث عشر : في السارق يحدث في السرقة في الحرز حدثاً**..... ١٨٧
- فصل : فيمن أكل طعاماً داخل الحرز أو ابتلع ديناراً أو أدهن**..... ١٨٧
- لا قطع في الأكل داخل الحرز لاستهلاكه ويضمنه..... ١٨٧
- يقطع في الأدهن ونحوه إذا بلغ النصاب..... ١٨٧
- فصل : فيمن ذبح شاة داخل الحرز، أو قطع ثوباً خرقاً، أو سرق زعفراناً وصيغ به**
- من سرق زعفراناً وصيغ به محارج الحرز وكان عدماً فلا شيء عليه غير القطع..... ١٩١
- من باع ثوباً بعد صبغه بزعفران مسروق..... ١٩١
- ضمان السارق لما أفسده داخل الحرز، أو محارجه ١٩٢
- والفرق بين الفساد القليل والكثير..... ١٩٢
- لا يلحق الشيء المسروق للسارق إلا بعد القضاء عليه بقيمة ذلك الشيء..... ١٩٣
- الباب الرابع عشر : في ضمان السارق وصفة قطعه**..... ١٩٤
- فصل : في ضمان السارق ولو سرق ما لا قطع فيه** ١٩٤
- مسائل : في استهلاك السارق للسرقة..... ١٩٥
- فصل : في صفة قطع السارق** ١٩٦
- حسم موضع القطع بالنار..... ١٩٦
- موضع القطع في اليد والرجل..... ١٩٦
- من سرق بعد أن قطعت يده ورجلاه..... ١٩٧

- من سرق ولا يمتنى له أو كانت شلاء..... ١٩٩
- عقوبة من سرق وجميع أطرافه مقطوعة أو مشلولة..... ١٩٩
- من وجب عليه حد القطع وأعضاؤه ناقصة..... ٢٠٠
- مقطوع الأصبع الواحدة كالصحيح في الحد والقصاص وما زاد فلا..... ٢٠٠
- الباب الخامس عشر في رجوع البينة قبل الحكم أو بعده، والكشف عنهم، وجرحتهم،
وجامع مسائل الشهادات..... ٢٠٢
- فصل : في رجوع البينة قبل الحكم أو بعده..... ٢٠٢
- عطاء الإمام..... ٢٠٢
- فصل : في الكشف عن البينة وتجريحهم..... ٢٠٣
- من يجهل التجريح أعلمه به القاضي..... ٢٠٤
- ما يُجرح به الشهود..... ٢٠٤
- فصل : جامع مسائل الشهادات..... ٢٠٥
- شهادة العييد..... ٢٠٥
- شهادة النساء..... ٢٠٥
- شهادة الرجل الواحد..... ٢٠٥
- الشهادة على الشهادة..... ٢٠٥
- الشهادة على الغائب وتأخر المطالبة بالحد أو رفع الدعوى..... ٢٠٥
- الباب السادس عشر : في السارق يحدث فيما سرق بيعاً أو صبيغاً أو غيره..... ٢٠٦
- فصل : في السارق يحدث فيما سرق بيعاً..... ٢٠٦
- لرب العين المسروقة أخذها من مبياعها وما توالد منها..... ٢٠٦
- القيمة لرب السرقة على مبياعها إذا أهلكها..... ٢٠٦
- الثلث على مشترى السرقة إذا باعها ويرجع على السارق..... ٢٠٦
- فصل : في السارق يحدث فيما سرق صبيغاً أو غيره..... ٢٠٧
- الثلث لمن سرق ثوبه ولم يقيله مصبوغاً..... ٢٠٧
- غرماء السارق أحق بثلث الثوب من ربه؛ لأنه أسلمه..... ٢٠٨
- الخلاف فيمن أراد أخذ ثوبه من سارق صبيغه في حالة وجوده أو إذا كان قائماً أو قبل بيعه..... ٢٠٨
- لو حاط السارق الثوب ظهارة فلربه قطعه و أخذه أو ثمنه..... ٢٠٩
- من سرق حنطة فطحنها ولتها سويقاً..... ٢٠٩
- من سرق فضة فصاغها فليس لربها إلا مثل وزنها..... ٢١٠
- من سرق نحاساً وجعله قميماً..... ٢١٠
- من سرق خشبة فعملها باباً فليس لربها إلا القيمة..... ٢١١
- الخلاف في المسروق الذي يغيره السارق بعمل فيه هل يحق لربه أخذه أو ليس له إلا

- القيمة؟ ٢١١
- من سرق ثياباً لرجل وصبتها بزعفران لآخر ٢١٣
- الفرق عند ابن القاسم بين الثوب المصبوغ والنحاس المعمول ٢١٤
- الباب السابع عشر : في السارق يقطع رجل يمينه، أو يغلط القاطع فيقطع يساره وفي من
- اجتمعت عليه حدود ٢١٦
- فصل : في السارق يقطع رجل يمينه ٢١٦
- من قطع يمين سارق بعد تركية البيئة أجزأ ٢١٦
- من قطع يمين السارق قبل تركية البيئة نُظر ٢١٦
- لاقصاص ولا دية على من قطع يمين سارق ٢١٦
- فصل : في السارق يغلط القاطع فيقطع يساره ٢١٧
- عند مالك يجزىء قطع يسرى السارق خطأ ولا شيء على القاطع أو الإمام ٢١٧
- عند ابن الماجشون لا يجزىء قطع يسرى السارق خطأ وعلى المعطىء الضمان ٢١٧
- فصل : فيمن اجتمعت عليه حدود ٢١٨
- الباب الثامن عشر : في التخاصص في مال السارق وتقويم السرقة ٢١٩
- فيمن سرق نصاباً لرحلين أحدهما غائب ثم قدم ٢١٩
- فرق بين مسألتين متشابهتين إحداهما في السرقة والأخرى في الكفالة ٢٢٠
- الذين يقومون السرقة وكيف إذا اختلفوا؟ ٢٢١
- الباب التاسع عشر : في سرقة السفينة، أو منها، أو من دار الحرب، وسرقة الحربي، أو منه، أو من بلد الحرب، وإقامة الحدود في الجيش، ومن أكل لحم مختزير، أو شرب خمرأ في رمضان ٢٢٢
- فصل : في سرقة السفينة، أو منها ٢٢٢
- فصل في السرقة من دار الحرب، وسرقة الحربي، وإقامة الحدود في الجيش ٢٢٤
- إقامة الحدود في الحرب ٢٢٤
- فصل : فيمن أكل لحم مختزير، أو شرب خمرأ في رمضان ٢٢٥
- الجمع بين الحد والتعزير ٢٢٥
- الباب العشرون : متى يجب الحد على الضميان؟ ٢٢٧
- الخلاف في إثبات البلوغ بالاغتلام والحيض أو الإنبات ٢٢٧
- الحكم بالسن في البلوغ ٢٢٧
- ما كان بين المرء وبين الله كالصوم وغسل الجنابة وما أشبهه مما لا يطلع عليه الناس فيقبل قوله في الاغتلام ٢٢٨
- الباب الواحد والعشرون : بجامع الإقرار في السرقة عن محنة أو غير محنة ثم يرجع وكيف إن
- أخرجها؟ وفي حبس المتهم وعقوبته وعيمته ٢٣٠
- ما تثبت به السرقة ٢٣٠
- الدليل على القطع بالإقرار ٢٣٠

٢٣١	لاعفو في الحد إذا بلغ الإمام.....
٢٣٢	الخلاف في قطع من أقر بسرقة ثم أنكر.....
٢٣٣	قاعدة في الرجوع في الحدود.....
٢٣٤	من اعترف بعد الضرب والحبس فلا يلزمه اعترافه إلا إذا عيّن ما سرق.....
٢٣٦	من أقر بوعيد لا يجد إلا إذا تمادى على إقراره بعد أمنه.....
٢٣٧	لا يقطع العبيد بإقرارهم إلا إذا عيّنوا السرقة.....
٢٣٨	إنكار السارق بتلقين الإمام.....
٢٣٩	رب الوديعة يسرقها ممن جعلها.....
٢٣٩	فصل : في حبس المتهم وعقوبته وبمينته
	لا يحلف السارق ولا يسجن إلا إذا كان متهماً، أما أهل الفضل فالأدب على من
٢٣٩	اتهمهم.....
	السجن على مجهول الحال إذا اتهم بالسرقة حتى يُعرف حاله، أما المعروف بها فإنه
٢٤٠	يسجن إلى الموت.....
	الباب الثاني والعشرون : في إقامة الحد في البرد أو الحر، ومن اجتمع عليه حد لله تعالى وحد
	للعباد، ومن سرق من بيت المال أو من المغنم، وسرقة من فيه علقه رق من سيده، والسارق
٢٤٣	يرث السرقة أو توهب له
٢٤٣	فصل : في إقامة الحد في البرد أو الحر
٢٤٤	فصل : فيمن اجتمع عليه حد لله تعالى وحد للعباد
٢٤٤	من سرق وقتل عمداً قُتل فقط.....
٢٤٤	من سرق وقطع يمين شخص عمداً قُطع للسرقة فقط ولا دية.....
٢٤٤	من سرق وقطع شمال شخص عمداً قطعت يده للحد والقصاص.....
٢٤٥	إذا اجتمع حد لله وآخر للعباد بُدئ بالذي لله عز وجل.....
٢٤٥	المرأة كالرجل في قطع السرقة.....
٢٤٥	فصل فيمن سرق من بيت المال أو من المغنم
٢٤٦	فصل في سرقة من فيه علقه رق من سيده
٢٤٦	يُقطع الأعرس بالشهادة عليه وإقراره.....
٢٤٦	فصل : في السارق يرث السرقة أو توهب له
٢٤٧	كتاب المحاربين والمتردين
٢٤٧	الباب الأول : جامع القضاء في المحاربين وشيء من مسائل المتردين
٢٤٧	الجزء الذي يستحقه المحارب على ضوء الكتاب والسنة.....
٢٤٧	قتال المحارب جهاد.....
٢٤٨	فصل : في المحارب إذا أُخذ قبل توبته

- ٢٤٨ المحارب إذا قتل فإنه يُقتل
- ٢٤٨ حكمه إذا أخاف ولم يقتل
- فصل : في المحارب يؤخذ بحضرة خروجه، أو بعد تمكُّنه، وحرابة النساء والعبيد وفي
- ٢٤٩ بعض أحكام النفي
- ٢٤٩ ضرب المحارب ونفيه إذا قُدر عليه أول خروجه
- ٢٥٠ إذا استحق المحارب القتل فلا قطع عليه وللإمام صلبه إذا رأى ذلك
- ٢٥١ صلب عبد الملك بن مروان للحارث الذي تنبأ في عهده
- ٢٥١ حرابة النساء والعبيد والدليل على عدم نفيهم
- ٢٥٣ مواطن النفي ومدته
- ٢٥٤ نفي المختلين ودليله
- ٢٥٥ فصل : في استواء حكم المحارب فيما أخذ من المال
- فصل : في توبة المحاربين قبل القدرة عليهم وقد تعاونوا على قتل رجل أو أخذ مال، وفي
- عفو الأولياء عنهم، وفي الشفاعة لهم، وحرابة الصبيان، وفيمن يُقطع ثم يُعاود الحرابة، وفي
- ٢٥٥ الأموال التي بأيدي المحاربين
- ٢٥٦ تعاونهم في القتل
- ٢٥٦ تعاون المحاربين في أخذ المال
- ٢٥٧ لاعفو عن المحاربين ولاشفاعة لهم
- ٢٥٧ قتل المسلم لذمي وحرابة أهل الذمة وتوبتهم
- ٢٥٧ حرابة النساء والصبيان
- ٢٥٨ من قطع من خلاف ثم رجع فحارب
- ٢٥٨ من خرج بغير سلاح وحارب فهو محارب
- ٢٥٨ الشهادة في الحرابة
- ٢٥٨ العمل في الأموال التي مع المحاربين
- فصل : في التجار يقطع بعضهم الطريق على بعض، وفي الخناقين وشبههم، وفي قتل
- ٢٥٩ القيلة، ومن قاتل رفقته في السفر لأخذ أموالهم
- ٢٦٠ الخناقون محاربون
- ٢٦٠ الحكم الذي فيه خلاف لا ينقض إذا تم القضاء به
- ٢٦٠ صفة الاغتيل
- ٢٦٠ قتل رفاق السفر لأخذ أموالهم
- ٢٦١ فصل : فيمن قتل محارباً أو سارقاً ونحوهما، وفيما يعتز حرابة وما لا يعتز
- ٢٦١ من قتل محارباً وقد رُفِعَ إلى الإمام
- ٢٦١ من قتل سارقاً وادعى أنه كايه
- ٢٦٢ الغصب والاختلاس ليسا من الحرابة

- ٢٦٢..... القتل لعداوة ليس من الحرابة.....
- ٢٦٣..... إذا طلب اللصوص الشيء الخفيف فهل يعطوه أو يقاتلوا؟.....
- ٢٦٣..... الخلاف في اتباع اللصوص إذا فروا.....
- ٢٦٤..... الخلاف في المحارب إذا جرح ولم يمت فهل يُجهز عليه؟.....
- ٢٦٥..... الباب الثاني : جامع القول في المرتدين وأولادهم وما يعد ارتداداً أم لا.....
- ٢٦٥..... فصل : تعريف المرتد، ودليل قتله، والقول في استتابته، ودليلها.....
- ٢٦٧..... قبول الرجوع عن الردة والشهادة.....
- ٢٦٧..... قتل المرأة المرتدة.....
- فصل في جنابة المرتد، والجنابة عليه، وولاء ما أعتق من عبيده، وما يقام عليه من الحدود بعد توبته وما لا يُقام.....
- ٢٦٧..... حكم الزنديق.....
- ٢٦٨..... الجنابة على المرتد.....
- ٢٦٩..... سحنون لا يقول باستتابة المرتد.....
- ٢٦٩..... ولاء ما أعتق أو كاتب أو دبر المرتد.....
- ٢٧١..... ما يلحق المرتد من الحدود بعد توبته وما لا يلحقه.....
- ٢٧١..... فصل في أحكام أولاد المرتد.....
- ٢٧٢..... فصل فيما يعد ارتداداً أم لا.....
- ٢٧٢..... لا يقتل نصراني ملك جارية مسلمة وقال : أنا مسلم ثم رجع.....
- ٢٧٣..... لو صلى نصراني بالمسلمين ثم بان أمره فلا يقتل.....
- ٢٧٤..... الحكم في راهب قال : كنت مسلماً.....
- ٢٧٥..... الباب الثالث : فيمن يظهر الإسلام ويسر ديناً غيره والحكم في الساحر والمتنبى.....
- ٢٧٥..... فصل : فيمن يظهر الإسلام ويسر ديناً غيره.....
- ٢٧٥..... من أسر ديناً وظهر عليه قتل ولا يستتاب.....
- ٢٧٥..... من الردة إنكار نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.....
- ٢٧٥..... من عبد الشمس أو نحوها سراً يقتل ولا يستتاب ويرثه ورثته من المسلمين.....
- ٢٧٦..... ميراث المرتد والزنديق لبيت المال.....
- ٢٧٧..... أهل الأهواء المخالفين لجماعة المسلمين يستتابون ويرثهم ورثتهم للمسلمين.....
- فصل فيمن علم بزندق فقتله، وفيمن شتم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والحكم في الساحر والمتنبى.....
- ٢٧٨..... قتل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم.....
- ٢٧٩..... النصراني الزنديق.....
- ٢٧٩..... الساحر الذمي إن أسلم وإلا قُتل.....
- ٢٨٠..... يستتاب المتنبى ولا يستتاب الساحر.....

الباب الرابع : فيمن سب الله تعالى أو أحد أ من الملائكة أو النبيين أو الصحابة أو تكلم بسنة

الكفر ٢٨١

من سب الله تعالى أو رسول الله عليه السلام قُتل مسلماً كان أو نصرانياً ٢٨١

في قول الكتابي: محمد لم يرسل اليهم أو أنه ليس بنبي أو فضلوا غيره من الأنبياء عليه ٢٨٢

من سب أحدا من الأنبياء أو الرسل أو جحدته أو جحد ما أنزل إليه قُتل ٢٨٢

من شتم مَلَكًا يُقتل ٢٨٣

من شتم صحابيا بنحو كفر قتل، وبغيره ينكل ٢٨٣

لاعقوبة على الغضبان والسفيه والجاهل في أقوالهم ٢٨٤

الباب الخامس : جامع القول في أهل الأهواء ومجانبتهم وترك جدهم والقول في القدر

والاستواء على العرش والأسماء والصفات ٢٨٥

اجتناب أهل الأهواء كالقدرية ونحوهم ٢٨٥

الصلاة على من مات من أهل الأهواء ٢٨٦

لايعيد الصلاة من صلى على مبتدع ويعيد لعلى النصراني ٢٨٧

المبتدع إذا كان بين أظهر الجماعة يسجن ويضرب وإذا خرج عليهم قوتل ٢٨٨

أمر الحرورية وكيف عاملهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه؟ ٢٩٠

فصل : في القول في القدر والاستواء على العرش والأسماء والصفات ٢٩٢

إجابة مالك في مسائل القدر، والاستواء ٢٩٢

من نفى تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام تاب وإلا قتل ٢٩٣

لا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه من غير تشبيه ولا تمثيل ٢٩٤

كتاب الرِّجْم والزَّنى ٢٩٥

الباب الأول : في تحريم الزنى وفرض الحد فيه ورجوع المُقَرَّب ٢٩٦

فصل : دليل تحريم الزنى ٢٩٦

فصل : في ثبوت الحد بالإقرار ورجوع المقر ٢٩٧

فصل : الرِّجْم هو حد الثيب والثيبة ودليل ثبوته ٢٩٨

فصل : في عقوبة الزنى في أول الإسلام، ونسخها، وبيان ما استقر عليه الأمر بعد ذلك ٢٩٩

الحبس في البيوت هو العقوبة الأولى ٢٩٩

معنى قوله تعالى ﴿قد جعل الله لهن سبيلاً﴾ ٣٠٠

معنى قوله سبحانه ﴿فأذوهما﴾ ٣٠١

نص القرآن على أن عقوبة البكر الجلد ٣٠١

ثبوت رجم الثيب بالسُّنة ٣٠١

الأحكام المستنبطة من حديث العسيف ٣٠٣

رجم اليهوديين ٣٠٤

الباب الثاني : جامع مايجب فيه حد الزنى من شهادة أو إقرار أو حل واختلاف البينة

ورجوعها ٣٠٥

فصل : الأدلة على حد الزنى ٣٠٥

فصل : البينة التي يثبت بها حد الزنى ٣٠٧

فصل : اختلاف الشهود في غير الرؤية ٣٠٨

إن لم يقل الشهود كالمروء في المكحلة فلا حد ويُنكل ٣٠٩

فصل : في سؤال الشهود، ودرء الحد ٣٠٩

الأمر بالسفر على الزاني ٣١٠

يقام الحد وإن تعذر كشف الشهود ٣١١

فصل : في رجوع بعض الشهود عن شهادتهم ٣١٢

إذا كان الشهود أكثر من أربعة فرجع بعضهم وبقي أربعة أقيم الحد ٣١٢

إقامة حد القرية على من رجع من الشهود وإن بقي أربعة ٣١٢

إذا لم يبق من الشهود أربعة تساوى الراجعون في الغرم من الدية ٣١٣

الباب الثالث : في كشف الزاني عن حاله، وما يوجب الإحصان، واختلاف الزوجين بعد

الزنى في الوطء، وفيمن وجد مع امرأته رجلاً ٣١٤

فصل : في كشف الزاني عن حاله من حيث الإحصان وعدمه ٣١٤

شهادة النساء في الإحصان غير جائزة ٣١٤

فصل : في عدم جمع الجلد والرجم على الثيب ٣١٥

فصل : فيما يوجب الإحصان والرجم ٣١٦

شروط وجوب الرِّجم ٣١٦

فصل : في اختلاف الزوجين بعد الزنى في الوطء ٣١٧

فرق بين مسألتين إحداهما في الزنى والأخرى في النكاح ٣١٧

فصل : فيمن وجد مع امرأته رجلاً ٣٢٠

من وجد رجلاً مع امرأته بشهادة دون النصاب ٣٢١

الباب الرابع : جامع القول في النفي ٣٢٢

فصل : من يُنفي ومن لا يُنفي ٣٢٢

فصل : مواضع النفي ومدته ٣٢٢

نفي المختنن ٣٢٣

لا نفي على قاتل وقاذف وامرأة وعبد ٣٢٤

فصل : في ذكر آثار عن الخليفتين في النفي ٣٢٥

فصل : الدليل على عدم نفي النساء ٣٢٨

الباب الخامس : جامع مسائل من القذف ٣٢٩

فصل : القيام بالقذف بعد موت المقتوف أو طول الزمان	٣٢٩
فصل : قيام ورثة ولي الدم مقامه بعد موته	٣٢٩
فصل : من قذف محدوداً في زنى	٣٣٠
النكال على من آذى المسلمين	٣٣٠
الباب السادس : فيمن رجع من البينة على زنى أو غيره، أو وجد مسخوطاً، أو كان ممن	
لا تجوز شهادته في الزنى، أو شهد على محبوب، وخطأ الإمام، وغية الشهود وعماهم	٣٣١
يُحد الشهود برجوع أحدهم قبل إقامة الحد	٣٣١
الحد والدية على الشهود برجوعهم بعد الرِّجم	٣٣١
تعمد الشهود للزور	٣٣١
إذا رجع شاهد بعد الحد جُلد وغرم رُبْع الدية	٣٣٣
إذا بان بعد الحد أن أحد الشهود لا تجوز شهادته	٣٣٣
شهادة الأعمى في الزنى	٣٣٤
الحكم باليمين مع الشاهد	٣٣٤
فصل : في شهادة أربعة على امرأة بالزنى أحدهم زوجها	٣٣٤
إن لم تُحد المرأة لاعن الزوج وإلا جُلد مع الثلاثة	٣٣٤
إن لم يُعلم بالزوجة إلا بعد رجمها لاعن الزوج وإلا جلد وحده	٣٣٤
يرى أصبغ أن على الشهود الحد إن لم يلتعن الزوج	٣٣٥
إذا رُجمت المرأة بشهادة ثلاثة مع زوجها فليس على أحد شيء من ديتها	٣٣٥
فصل : من قذف امرأة رماها زوجها بالزنى	٣٣٦
الخلاف في إقامة الحد على القاذف إن لم تلتعن المرأة	٣٣٦
لعان الزوج يوجب الحد على المرأة إلا أن تلتعن	٣٣٧
فصل : في الشهادة بالزنى على محبوب	٣٣٧
فصل : في تركية الشهود بعد غيبتهم وعماهم ونحوه	٣٣٨
الباب السابع : فيمن يتولى إقامة الحد، وما يصنع بالمحدود، وصفة الحد	٣٣٩
فصل : من يتولى إقامة الحد	٣٣٩
يستمر رجم المحدود حتى الموت	٣٤٠
فصل : فيما يُصنع بالمحدود	٣٤٠
لا يُربط المرحوم ولا يُحفر له ودليل ذلك	٣٤٠
فصل : في كون جنازة المحدود كسائر المسلمين	٣٤١
لا يُصلي الإمام على المحدود تأدياً لغيره	٣٤١
فصل : في هيئة جلد الحد وتجريد الرجل	٣٤٢
كيفية جلد المرأة في الحد	٣٤٣
فصل : في صفة الحد	٣٤٣

٣٤٣	فصل : أمر الإمام بإقامة الحد
	الباب الثامن : في زنى الصغير، والمجنون، ومن زنى بنائمة، أو مجنونة، أو مغصوبة، أو
	ذمية، أو مرهونة، وهل يعذر بالجهالة؟، وكيف إن ادعى النكاح؟، ومن اشترى حرة
٣٤٥	فوطتها
٣٤٥	فصل : حد البلوغ في الرجال والنساء والدليل عليه
٣٤٥	فصل : في زنى الكبير بالصغيرة وزنى الكبيرة بالصغير
٣٤٦	فصل : الزنى بالمجنون والمجنونة والنائمة
٣٤٦	يُحد من قذف مجنوناً
٣٤٧	فصل : فيمن أتى امرأة ميتة أو بهيمة أو مغتصبة
٣٤٩	فصل : في زنى المسلم بالذمية
٣٥٠	فصل : في وطء الأمة المرهونة ونحوها وادعاء الجهل
٣٥١	فصل : فيمن وُحد مع امرأة فادعت أنه زنى بها وادعى هو نكاحها
٣٥٢	فصل : فيمن اشترى حرة ووطئها
	الباب التاسع : بقية القول في الشهادة على الزنى، والشهادة على الشهادة، ومسائل من
٣٥٤	الشهادات
٣٥٤	كيفية الشهادة على الزنى
٣٥٤	اختلاف الشهادة على الزنى
٣٥٤	اختلاف الشهود في مطاوعة المرأة وإكراهها
٣٥٥	فرق بين مسألتين في الشهادة على الزنى
٣٥٥	فصل : في قيام الشهود بالزاني وحضورهم حين الشهادة
٣٥٥	القاذف يستدعى الشهود على قوله وهم متفرقون
٣٥٦	يُحد من شهد على رجل بالزنى إن لم يأت بأربعة سواء
٣٥٦	فصل : في الشهادة على الشهادة في الزنى
٣٥٨	فصل : فيمن قال لرجل : سمعت فلانا يشهد أنك زان
	فصل : فيمن سمع رجلاً يقذف غائباً، وفيمن سمع رجلين فطلب أحدهما شهادته،
٣٥٩	وفيمن نسي الشهادة
٣٦٠	الشهادة الناقصة
٣٦٠	نسيان بعض الشهادة
	الباب العاشر : في القاذف يضرب بعض الحد ثم يَقْذِف أو يَقْذَف بعد تمام الحد، وفي العفر عنه،
٣٦١	وهل يجمع على الرجل حدّان في وقت
٣٦١	تكرر الحد بتكرر القذف
٣٦١	فصل : في العفر عن القذف، وكتابته، وشهادة القاذف

- فصل : في القذف هل هو حق للمقذوف أو حق لله سبحانه؟ ٣٦٢
- فصل : في اجتماع الحدود، وكيفية الضرب، وأي الحدود يُقام أولاً؟ ٣٦٢
- فصل : في إقامة الحد على المريض أو في البرد أو الحر ٣٦٣
- فصل : في أن المرأة الحامل لاتحد حتى تضع ٣٦٥
- فصل : لاتقبل شهادة النساء في تصديقهن المشهود عليها بالزنى أنها عذراء، وتقبل في تصديقهن ادعاءها الحمل ٣٦٦
- توجيه المصنف للفرق بين التصديقين ٣٦٦
- فصل : في زنى زوجة الغائب وهي حامل، وكيف يُنفى الولد؟ ٣٦٧
- الباب الحادي عشر : في حد العبد والذمي ٣٦٩
- مقدار حد العبد ٣٦٩
- فصل : في العبد إذا ارتكب حداً أو جناية أو طلق ثم بان أنه عتق قبل ذلك فكا الحر ٣٧٠
- من فيه بقية رق فحكمه كا العبد ٣٧١
- فصل : في بعض أحكام أهل الذمة في الحدود والجنايات ٣٧١
- فصل : إذا ارتكب النصراني ما يوجب الحد ثم أسلم ٣٧٢
- فصل : في الذمي يزنى بمسلمة، أو يستكره أمة، ووجه الفرق بينهما في الحكم ٣٧٢
- الباب الثاني عشر : فيمن أفضّ زوجته أو أمته أو غيرها، أو وطئ امرأة في دبرها، أو قذف صبياً، أو صبية ٣٧٤
- فصل : فيمن أفضّ زوجته البكر، وأفض امرأة بالزنى ٣٧٤
- بيان المصنف وجه الفرق بين الزوجة والمزني بها إذا أفضتا ٣٧٥
- فصل : في الوطء في الدبر ٣٧٥
- الزنى في الدبر ٣٧٥
- جماع المولي في الدبر ٣٧٦
- فصل : من قذف امرأة زنت في صغرها أوصياً ٣٧٧
- الباب الثالث عشر : في البينة تعتمد النظر للزاني، وكيف إن قال الزاني : هم عبيد، أو القاذف للمقذوف : إنه عبد، وتعتمد القاضي للنجور ٣٧٨
- فصل : في البينة تعتمد النظر للزاني، واتهامه لهم بالرق ٣٧٨
- فصل : قول القاذف للمقذوف إنه عبد ٣٧٩
- فصل : في تعمد القاضي للنجور ٣٧٩
- الباب الرابع عشر : في السيد يقيم الحد على عبده، أو يقتص منه ٣٨٠
- السيد يقيم الحدود على عبده إلا السرقة ٣٨٠
- هل يقيم السيد حد الزنا على عبده ببينة هو فيها ؟ ٣٨١
- فصل : فيمن زنت جاريته المتزوجة ٣٨٢

٣٨٣	فصل : السيد لا يقيم القصاص على عبده
٣٨٤	الباب الخامس عشر : فيمن لا تجوز شهادته، وتجرير البينة، وقذفهم
٣٨٤	من لا تجوز شهادته ومتى يتم إبطالها؟
٣٨٤	أثر تجرير واحد من شهود الزنى
	الباب السادس عشر : في شهادة الإمام أو القاضي، وكتبه قاض إلى قاض، ومن يقيم الحدود
٣٨٦	فصل : في شهادة الإمام أو القاضي
٣٨٧	كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري
٣٨٧	علة في عدم حكم الإمام بعلمه
٣٨٨	فصل كتابة القاضي إلى قاض في الشهادة على الحدود والحقوق
٣٨٨	الشهادة على كتب القضاة
٣٨٩	تُعتمد كتب القضاة وإن ماتوا أو عزلوا
٣٩٠	فصل فيمن يجوز له أن يقيم الحدود من الولاية

٣٩١ كتاب القذف وما دخله من كتاب الرجم

٣٩١	الباب الأول : فيمن وطأ امرأة وادعى نكاحها، أو أمة وادعى شراءها
٣٩١	الحَد على من وَجَدَ طأ امرأة لا يُدري ما هي منه وادعى الزوجية أو الملك
٣٩٢	شهادة أب المرأة وأخيها على نكاحها
٣٩٢	من أقر بوطء امرأة قد غابت وادعى الزوجية أو الملك
٣٩٣	من قامت عليه بينة بوطء امرأة قد غابت وادعى الزوجية أو الملك
٣٩٣	فصل : في شهادة ولي المرأة على نكاحها
٣٩٤	النكاح الذي يُحد فيه يجب فيه الاستبراء وعقد جديد
٣٩٤	من وطأ أمة وادعى شراءها وأنكره سيدها فإنه يُحد
٣٩٦	فصل : ما تجوز فيه شهادة النساء وما لا تجوز
٣٩٧	فصل : فيمن وطئ حارية امرأته
	فصل : في الفرق بين من وطئ أمة وادعى شراءها ونكل سيدها عن اليمين وبين من سرق متاعاً ونكل صاحبه عن اليمين
٣٩٨	الباب الثاني : فيمن تزوج من لا تحل له، وما يعتذر به من ذلك
٤٠٠	الأدلة على درء الحد بالشبهة
٤٠١	من نكح من لا تحل له
٤٠١	من نكح معتدة أو نحوها
٤٠٣	فصل : في إقامة الحد على القاذف وإن دُرئ عن المَقْدُوف
	ذكر مسألة من كتاب النكاح تتعلق بدفع الزوج لزوجته نفقة سنة ثم مات

- أحدهما ٤٠٣
- الباب الثالث : في وطء أحد الشريكين أمة بينهما، وعتقه لحصته، أو لجميعها ٤٠٤
- فصل : وطء أحد الشريكين أمة بينهما ٤٠٤
- الخلاف في وقت تقويم الأمة ٤٠٥
- الفرق بين وطء الشريك وعتقه ٤٠٦
- وطء الشريك المعسر والقول في الولد ٤٠٦
- موت الأمة قبل الحكم فيها ٤٠٧
- فصل : عتق أحد الشريكين حصته من أمة أو جميعها والآخر وطفها ٤٠٧
- الباب الرابع : في وطء المكاتب، أو المطلقة، أو أم الولد بعد العتق أو الإرتداد، أو وطئ المجوسية، أو شيء من ذوات محارمه بملك يمينه، ووطء الأب أمة ولده، أو من أحلت له ٤١٠
- فصل : في وطئ المكاتب ٤١٠
- فصل : من وطئ مطلقة أو أم ولده بعد عتقها أو إرتدادها ٤١٠
- فصل : في وطء المجوسية ٤١١
- فصل : في وطء المحارم بملك اليمين ٤١١
- فصل : في وطء الأب أمة ولده ٤١٢
- فصل : فيمن وطئ حارة أحلت له ٤١٣
- فصل : في الشهادة على الزنى ٤١٥
- الباب الخامس : فيمن أقر أنه زنى بفلانة، وكشف المقر، ورجوعه، ومن قالت : تزوجني فلان وحلي منه، ومن أقر أنه كان زنى في حال كفره، وزنى المسلم بالذمية، وإقرار العبد بالحدود ٤١٦
- فصل : فيمن أقر أنه زنى بفلانة، وكشف المقر، ورجوعه ٤١٦
- فصل : من قالت : تزوجني فلان وحلي منه ٤١٨
- فصل : فيمن أقر أنه كان زنى حال كفره، وزنى المسلم بالذمية والحرية ٤١٩
- فصل : إقرار العبد بجنابة على عبد وإقراره بحد من حدود الله ٤١٩
- الباب السادس : فيمن اجتمعت عليه حدود ٤٢٠
- قاعدة : في الحدود إذا تكررت وموجبها واحد ٤٢٠
- فصل : في تقديم بعض الحدود على بعض في الاستيفاء ٤٢٢
- فصل : في تداخل الحدود ٤٢٢
- من زنى بعشر نسوة ٤٢٢
- القتل يأتي على غيره من الحدود إلا القذف ٤٢٢
- من قذف جماعة ٤٢٣
- من سكر وقذف ٤٢٣

- الباب السابع : فيمن عَمِلَ عَمَلٌ قوم لوط، أو أتى بهيمة، وذكر المتساحقين ٤٢٤
- فصل : فيمن عمل عمل قوم لوط ٤٢٤
- عقوبة اللواط من السنة ٤٢٤
- حكم الصحابة ومن بعدهم في اللواط ٤٢٥
- حكم العبد والكافر في اللواط ٤٢٧
- الشهادة في اللواط كهي في الزنى ٤٢٨
- فصل : في إثبات المرأة في دبرها ٤٢٨
- فصل : فيمن أتى بهيمة ٤٢٨
- فصل : في المتساحقين ٤٣١
- الباب الثامن : في الشهادة في القذف وغيره ٤٣٢
- فصل : فيمن شهد بعد ثم أكذب نفسه أو تأخرت بيته أو نقصت ٤٣٤
- الباب التاسع : في العفو عن حد القذف، والقيام به، وكتب القضاة إلى القضاة في الحدود ٤٣٦
- فصل : في العفو عن حد القذف، والقيام به ٤٣٦
- دليل العفو عن الحدود ٤٣٦
- عفو الابن عن أبيه عند الإمام ٤٣٧
- العفو عن التعزير عند الإمام ٤٣٧
- العفو عن حد القذف قبل بلوغ الإمام ٤٣٧
- لا يقوم بحد القذف إلاّ المقدوف ٤٣٩
- إقرار المقدوف بالزنى ٤٣٩
- العفو عن الحد مقابل مال ٤٤٠
- فصل : كتب القضاة إلى القضاة في الحدود ٤٤٠
- الباب العاشر : جامع في القذف وصنوف الشتم، وما فيه الحد من ذلك أو الأدب ٤٤١
- فصل : في بعض الفاظ القذف ٤٤٣
- فصل : فيمن قال : زنيته وأنت صغيرة أو نصرانية أو أمة ٤٤٤
- فصل : من قال لزوجته أو لأجنبية : زنيته مستكرهة ٤٤٥
- فصل : فيمن عرض لزوجته بالزنى، أو قال لمسلمة : قذفتك في نصرانيتك ٤٤٦
- الباب الحادي عشر : في القيام بحد القذف ٤٤٧
- فصل : حد القذف ينتقل إلى أقارب المقدوف بالموت ٤٤٧
- الوصية بالقيام بالقذف ٤٤٨
- فصل : هل يقوم أحد عن الميت والغائب في حد القذف؟ ٤٤٨
- الباب الثاني عشر : في قاذف واطيء الجوسية، والخائض، وفي الصبي والعبد، والغارب، والذمي والحربي، يُقذف أو يَقذف ٤٥٠

- فصل : في قاذف واطيء المجوسية والحائض ٤٥٠
- فصل : في قذف الصبي والصبيبة ٤٥٠
- فصل : في قذف المخنون والمجبوب ٤٥١
- فصل : لأيهما الصبي والصبيبة، حتى يبلغا ٤٥٢
- فصل : في قذف العبد وأم الولد ٤٥٢
- من فيه علقه رقى فحده كالعبد ٤٥٤
- فصل : في الذمي يُقذف أو يُقذف ٤٥٤
- فصل : في الحربي والذمي يُسلمان بعد ارتكابهما حداً ٤٥٥
- الباب الثالث عشر : في المقلدوف يرد على القاذف ٤٥٦
- فصل : من قال لامرأته أو غيرها : يا زانية، فردت عليه ٤٥٦
- فصل : إذا قال المقلدوف لقاذفه : أنت أزنى مني ٤٥٧
- فصل : فيمن قذف عبداً أو نصرانياً أو ابن زنى فرد عليه ٤٥٧
- فصل : فيمن قال لرجل يا أحمق، فعرض به الآخر ٤٥٨
- الباب الرابع عشر : في الشتم بما فيه النكال، أو يتعلق له فيه الحد ٤٥٩
- من قال : يا فاسق يا كافر يا خنزير ونحوها ٤٦٠
- من قال : يا فاجر أو يابن الفاجرة أو يا فاجر بفلانة ٤٦٠
- من قال : يابن الخبيثة أو ياولد الخبيث ٤٦١
- من قال : يا مخنث ٤٦١
- من قال : يا مومث ٤٦٢
- فصل : اختلاف النكال باختلاف أقدار الناس ٤٦٢
- من قال : يابن الحمار أو ياثور ونحوها ٤٦٢
- الباب الخامس عشر : في التعريض ٤٦٣
- فصل : في التعريض والقذف الموجب للحد ٤٦٣
- فصل : من أقر بعد القذف أو قال : أشهدني فلان ٤٦٤
- فصل : في القذف في الفرج وغيره ٤٦٥
- فصل : من قال لرجل : يابن العفيفة، أو منزلة الرُكبان، أو ذات الرأية ٤٦٦
- الباب السادس عشر : جامع في النفي عن الآباء، وعن القبيلة ٤٦٧
- فصل : في نفي النسب أو قذف الأبوين ٤٦٧
- عبارة : ولد الخبيث مثل قوله : ولد الزنى في إقامة الحد ٤٦٨
- فصل : فيمن قطع نسب رجل بنفيه من أبيه أو جده ٤٦٨
- فصل : فيمن نسب آخر إلى جده أو عمه أو خاله أو زوج أمه في مشائمة أو غير مشائمة ٤٦٩

- فصل : في النفي عن القبيلة ٤٧١
- فصل : في نفي من أمه أم ولد، والنفي من الأم، ونفي العبيد ٤٧٢
- فصل : في كون عفو النفي المسلم عن نفيه متعلق بأبويه، ومن قال : لست لأبيك ٤٧٣
- فصل : فيمن قال لرحل : يابن السوداء، أو الأمة، أو البربرية، أو اليهودية ٤٧٤
- نفي الميت من أبيه ٤٧٥
- فصل : فيمن نسب رجلاً إلى غير قومه ٤٧٥
- الباب السابع عشر : فيمن قذف ولده، أو ولد ولده، أو قال لزوجته، أو لأخته في ولدها منه : لم تلديه ٤٧٨
- فصل : فيمن قذف ولده أو ولد ولده ٤٧٨
- من قال له أبوه : يابن الزانية ٤٧٨
- من قال لابنه : لست ولدي ٤٧٨
- فصل : من قال لزوجته، أو لأخته في ولدها منه : لم تلديه، ومن رأت رجلاً فقالت : هو ابنها ٤٧٩
- فصل : لايقيم القاضي حد القذف بسماعه وحده أو بسماعه مع آخر ويرفع الأمر إلى قاضي آخر ٤٧٩
- الباب الثامن عشر : فيمن نفى رجلاً من أبيه إلى غير جنسه، أو صفته، أو عمله ٤٨٠
- فصل : فيمن نسب رجلاً من أبيه إلى غير صفته، أو نفى عنه صفته ٤٨٠
- فصل : فيمن نسب أباً إلى غير عمله ٤٨١
- فصل : فيمن نفى رجلاً من أبيه إلى غير جنسه ٤٨٢
- الباب التاسع عشر : فيمن قذف مرتداً، أو ملاعنة، أو ولدها ٤٨٤
- فصل : فيمن قذف مرتداً ٤٨٤
- فصل : فيمن قذف ملاعنة أو ولدها ٤٨٤

كتاب الأشربة

- ٤٨٦
- الباب الأول : في تحريم الخمر، وما يحرم من الأنبذة ٤٨٦
- فصل : في التدرج في تحريم الخمر ٤٨٦
- فصل : في الإجماع على أن الشدة في العصير تنقله إلى الخمر ٤٨٨
- فصل : فيما يحرم من الأنبذة وعلة تحريمه ٤٨٨
- فصل : في نصوص السنة الواردة في تحريم المسكر ٤٩٠
- فصل : في الإثبات بالمعقول أن قليل الخمر ككثيره في التحريم ٤٩٣
- فصل : في الإثبات بالمنقول أن قليل الخمر ككثيره في التحريم ٤٩٥
- فصل : في النقطة من الخمر تقع في الطعام ٤٩٧

الباب الثاني : في الخد في شرب الخمر، وفي رائحته، وفي المدمن عليه، وفي الاستكاه..... ٤٩٩

فصل : في الخد في شرب المسكر من أي شراب كان وإن قلَّ ٤٩٩

فصل : في الخد على من ظهرت منه رائحة الخمر، وحكم المدمن عليه ٥٠٠

عمر رضي الله عنه هو أول من جلد في الخمر ثمانين..... ٥٠٠

فصل : في العمل بالاستكاه ٥٠٢

الباب الثالث : ما يحل وما يحرم من الأنبذة، وذكر المطبوخ، والخلطين، والتبيذ في الدباء

والمزقت ٥٠٣

فصل : فيما يحل وما يحرم من الأنبذة ٥٠٣

فصل : في شرب المطبوخ ورأي السلف فيه وخلطه بالماء ٥٠٤

فصل : في جعل شيء في الشراب يجعل شدته ٥٠٧

فصل : في حكم الخلطين ٥٠٨

فصل : في التبيذ في الدباء والمزقت ونحوهما ٥١٢

فصل : في تغسيل أواني الخمر واستعمالها ٥١٨

الباب الرابع : في تحليل الخمر، أو عمله مربى، وفي التداوي بها..... ٥١٩

فصل : في تحليل الخمر من مسلم أو نصراني، وحكم أكلها ٥١٩

فصل : في عمل الخمر مربا ٥٢٠

فصل : في التداوي بالخمر ٥٢١

الباب الخامس : في بيع الخمر، وبيع العنب ممن يعصره خرا ٥٢٣

فصل : في بيع الخمر والعصير والعنب ٥٢٣

٥٢٦ كتاب الجرام

الباب الأول : في ديات الأعضاء، وشبه العمد، والدية المغلظة، ودية العمد إذا قُبلت، ودية

الخطأ، وأسنان الإبل في ذلك كله..... ٥٢٦

فصل : في ديات الأعضاء، وكتاب عمرو بن حزم ٥٢٧

الإجماع على ما في كتاب عمرو بن حزم..... ٥٢٧

رأي الفقهاء السبعة أن في ثدي المرأة الدية..... ٥٣٠

القضاء في عين الأعور بالدية..... ٥٣٢

متى تُغلظ الدية..... ٥٣٥

فصل : مقدار دية العمد إذا قُبلت، ومن يحملها ٥٣٧

الفرق بين حمل العاقلة للحائفة والمأمومة، وعدم حملها قطع اليد..... ٥٣٨

فصل : في مقدار دية الخطأ ٥٣٨

فصل : في الذين تغلظ عليهم الدية في القتل والجراح ٥٤٠

- فصل : متى يُقاد أحد الأبوين بالابن؟ ٥٤١
- فصل : في مقدار الدية من التقدين، وصفة تغليظها، ومالا يودى به ٥٤٢
- فصل : في العمد الذي يقاد منه والذي لا يقاد منه ٥٤٥
- الباب الثاني : تفسير ما فيه دية مؤقتة، أو حُكومة، وأسماء الجراح، وصفاتها ٥٤٦
- فصل : ذكر ما فيه دية مؤقتة ٥٤٦
- في الأنف الدية كاملة ٥٤٦
- دية ما كان في الانسان واحداً كاللسان ٥٤٦
- الأنف والحشفة فيها الدية كاملة وما نقص فيحسابه ٥٤٧
- فصل : في الأنف إذا خُرم ٥٤٨
- فصل : في كل نافذة في عضو، وعقل الموضحة ٥٤٩
- عقل موضحة الخد كالتي في الرأس وما عداها فيه الاجتهاد ٥٤٩
- حد عظم الرأس ٥٥٠
- فصل : في تحديد الموضحة والمنقلة والمأمومة والجائفة، ومقدار دية كل منها ٥٥٠
- اختلاف قول مالك في الجائفة إذا نفذت ٥٥٠
- دية المأمومة والجائفة والمنقلة والموضحة ٥٥١
- ليس فيما دون الموضحة عقل ٥٥١
- ما كان خطأ من الجراح وعاد لهيته ٥٥٢
- اختلاف قول مالك في المأمومة وأنعواتها إذا برأت على شين ٥٥٢
- فصل : في الجنابة على اللسان خطأ، وكيف إن قطع ما يمنع الكلام كله أو بعضه أو لم يمنع شيئاً ٥٥٣
- الدية في الكلام لا في اللسان ٥٥٣
- هل يُعمل في النقص بعدد الحروف أو لا؟ ٥٥٤
- فصل : شروط القود في اللسان البرء والتماثل ٥٥٧
- فصل : في الانتظار بالقود أو الدية برء المجني عليه ٥٥٨
- فصل : في دية الصلب ٥٥٩
- لا شيء في الصلب إن عاد لهيته ٥٦٠
- قاعدة : كل حرح لاقصاص في عمده فهو بمنزلة الخطأ وكل كسر يبرأ ويعود لهيته فلا شيء فيه إلا الجائفة والمأمومة والمنقلة والموضحة ٥٦٠
- فصل : فيما يجري فيه القصاص وما لا يجري من جراحات الجسد ٥٦١
- فصل : في الحكومة فيما دون الموضحة، ومعنى الحكومة ٥٦٣
- القول في نفقة علاج المجني عليه ٥٦٣
- يُقَدَّر الحكومة أهل المعرفة ٥٦٣
- معنى الحكومة ٥٦٤

- فصل : في أسماء الجراح وصفاتها ٥٦٤
- فصل : في دية العقل ٥٦٦
- قضاء عمر رضي الله عنه في رجل بأربع ديات ٥٦٦
- فصل : في دية الأذنين ٥٦٧
- فصل : فيمن رد أذنه أو سنه بعد الجنابة عليها أو القصاص منها فنبت ٥٧٠
- الفرق بين السن والأذن على رأي ابن القاسم ٥٧٠
- سن الكبير تكسر خطأ ٥٧١
- السن كغيرها عند أشهب ٥٧١
- فصل : في دية الأسنان ٥٧٢
- اختلاف قضاء عمر رضي الله عنه في الأسنان ٥٧٣
- قضاء معاوية رضي الله عنه في الأسنان ومقارنته بقضاء عمر ٥٧٤
- عدد الأسنان وذكر أسمائها ٥٧٦
- دية السن السوداء ٥٧٧
- مدة الانتظار بالسن إذا أصيبت ٥٧٧
- دية السن السوداء المضطربة والسن المأكولة والمختلف لونها ٥٧٨
- من ضربت سنه فتحررت ٥٧٩
- القصاص في بعض السن ٥٧٩
- فصل : فيما جاء في الأحقان والحاجبين، وشعر الرأس، والظفر ٥٧٩
- فصل : في الجنابة على العين، وكيف لو أخذت الدية وبرئت العين، ومدة الانتظار بالجراح، وتأخير القود إلى البرء، ونماء جرح المستفاد منه ٥٨٠
- علة انتظار البرء ٥٨٢
- في العين تضرب فيسيل دمعها ٥٨٤
- فصل : في الجنابة على اليد أو الرجل، ومن يقتصر في الجراح والقتل ٥٨٤
- قطع الأصبع المشلول ٥٨٥
- فصل : في دية الإبهام والكف وتقطيع اليد، وخلقتها بنقص أو زيادة ٥٨٥
- فصل : الجنابة على الأثنين، وقطعها مع الذكر أو قبله أو بعده ٥٨٨
- قاعدة : لا قود في المتلف ٥٨٨
- حكاية قول شاذ ٥٩٠
- فصل : في دية الشفتين ٥٩١
- مفاضلة بين الشفتين واليدين ٥٩١
- فصل : في الجنابة على الأثنين والشفرين والشددين ٥٩٣
- الباب الثالث : ما يؤخذ في الدية من العين، والإبل، وذكر تأجيلها، وما تحمل العاقلة منها ٥٩٦
- فصل : الأصل في الدية الإبل وتقسط على ثلاث سنين ٥٩٦

- بيان أهل الذهب وأهل الورق وأهل الإبل ٥٩٧
- ما لا يقبل في الدية ٥٩٨
- فصل : إذا عُذمت عاقلة الرجل فكل سكان مدينة يعقلون عن أفرادهم ٥٩٨
- الباب الرابع : في معاقلة المرأة مع الرجل فيما دون النفس إلى ثلث دية ٦٠٠
- تفصيل دية أصابع المرأة ٦٠٤
- لو أصيبت المرأة بمناقل أو مواضع ٦٠٧
- خلاف بين مالك وعبد العزيز في جراح المرأة ٦٠٨
- اختلاف قول ابن القاسم في دية أسنان المرأة ٦٠٨
- رأي ابن المواز في دية أسنان المرأة ٦٠٩
- اختلاف قول عبد العزيز عن قول مالك في الأصابع ٦٠٩
- الباب الخامس : فيمن جنى على عضو ضعيف أو ناقص، عمداً أو خطأ ٦١١
- فصل : في الجنابة على لسان الأخرس، واليد الشلاء، وذكر الخصى، والرجل العرجاء، وما كان ناقصاً بأصل الخلقة، أو ضَعُفَ لِكَبِيرٍ أو مرض ٦١١
- الجنابة على الرجل التي أصابها عرق والعين الرّمدّة ٦١٢
- فصل : في الجنابة على عضو سبقت عليه جنابة ٦١٣
- اختلاف قول مالك فيمن لم يأخذ للنقص عقلاً ثم جُني عليه ٦١٣
- اختلاف قول مالك فيمن أخذ للنقص عقلاً ثم جُني عليه ٦١٤
- اختلاف قول أشهب في الجنابة على الناقص ٦١٥
- الضعف بغير جنابة لا يحاسب ٦١٦
- فصل : في الجنابة على العين القائمة، والسن السوداء والحمراء والخضراء والصفراء ٦١٦
- فصل : فيمن جنى على يد ناقصة، أو كانت يد الجناني ناقصة ٦١٧
- الباب السادس : فيمن جنى على عضو وليس له مثله، أو له مثله وهو مما لا يقاد منه، وما تحمله العاقلة من ذلك ٦٢١
- عقل المأمومة والجائفة على العاقلة ٦٢١
- الفرق بين جنابة الجائفة والمأمومة والجنابة على اليد ٦٢١
- من شجّ رجلاً ثلاث مأمومات أو منقلات في ضربة حملته العاقلة ٦٢٢
- الباب السابع : فيمن طرح سن صبي لم يُغفر ٦٢٣

٦٢٤ كتاب الجنایات

- الباب الأول : في جنایة العبد على الحر وما فيه القصاص من ذلك أم لا ٦٢٤
- هل يقتل الحر بالعبد والعبد بالحر ٦٢٤
- فصل : في العبد يقتل رجلاً له وليان فيعفو أحدهما ٦٢٦
- لو عفا الرلي على أن يأخذ القاتل وعبدًا آخر ٦٢٦
- في قول العافي : إنما عفوت ليكون لي نصف العبد ٦٢٧
- فصل : في العبد يقتل عمدًا فيعفو عنه المقتول ٦٢٧
- فصل : في العبد يقتل خطأ فيوصي المقتول بالعفو عنه ٦٢٩
- الباب الثاني : فيمن جنى عبده ثم أعتقه أو باعه ٦٣٢
- فصل : فيمن جنى عبده فأعتقه فليُسأل : هل أراد حمل الجنایة أو لا ؟ ٦٣٢
- في المدبر يجني ثم يعتقه سيده ٦٣٣
- السيد المورس يعتق عبده بعد جنایته ٦٣٣
- فصل : في العبد يجرح رجلين فأعتقه سيده بعد علمه بأحدهما ٦٣٤
- فصل : فيمن جنى عبده فباعه أو وهبه ٦٣٥
- جنایة العبد عيب يُحيز ردَّ بيعه ٦٣٥
- يبيع العبد بعد جنایته ما يوجب مالا أو قصاصاً ٦٣٦
- هبة العبد بعد جنایته ٦٣٦
- ليس للسيد أن يبيع العبد ليلفع أرش جنایته من ثمنه ٦٣٦
- الباب الثالث : في الأمة تلد بعد الجنایة، وجنایة المأذون له، وتكرر جنایة العبد ٦٣٧
- فصل : في الأمة تلد بعد الجنایة ٦٣٧
- فصل : في جنایة المأذون له، وفي أم الولد تُسبى وتُغتم أكثر من مرة ٦٣٧
- فصل : في تكرار جنایة العبد ٦٤٠
- الباب الرابع : في جنایة المعتق بعضه، والجنایة عليه، والقضاء أن كل من لم تتم حریته فله حكم العبد في حرمة ٦٤١
- فصل : في جنایة المعتق بعضه قبل عتق بقيته ٦٤١
- فصل : في العبد بين رجلين عتق أحدهما حصته منه وهو مورس فجنی العبد قبل تقويمه عليه، أو وهبه المتمسك بالرق لغيره ٦٤٢
- فصل : تخيير سيد المعتق نصفه إذا جنى بين اسلامه أو فداءه ٦٤٢
- فصل : في الجنایة على المعتق نصفه، وحكمه كعبد كله ٦٤٣
- اختلاف قول مالك في أرض الجنایة على المعتق نصفه هل يأخذ منه شيئاً ٦٤٣
- الباب الخامس : في جنایة الموصى بعته، والجنایة عليه ٦٤٦
- فصل : في جنایة الموصى بعته والثالث لا يحمله ٦٤٦

- فصل : في جنابة الموصى بعثقه قبل موت السيد وتغيير الوصية ٦٤٧
- فصل : في جنابة الموصى بعثقه بعد موت السيد حملة الثلث أم لم يحملها ٦٤٨
- فصل : فيمن أوصى بشراء عبد بعينه وعثقه فحتى العبد قبل العتق ٦٥٠
- الباب السادس : في جنابة الميتل في المرض، والجنابة عليه ٦٥١
- فصل : في جنابة الميتل في المرض ولسيده مال مأمون أو كثير غير مأمون ٦٥١
- فصل : في جنابة الميتل في المرض وليس لسيده مال ثم أفاد السيد مالاً مأموناً بعد الجنابة ٦٥٢
- المراد بالمال المأمون ٦٥٢
- فصل : في الميتل في المرض يمضي ويموت سيده ولا مال له غيره ٦٥٢
- فصل : في وقف الميتل في المرض إذا جنى، وكيف يُصنع في ماله ٦٥٢
- مال الميتل في المرض ٦٥٣
- مال المعتق بعضه ٦٥٤
- من ماله غير مأمون ولعيده مال ٦٥٥
- الباب السابع : في جنابة المخدم، والمعتق إلى أجل، والجنابة عليه ٦٥٦
- فصل : في جنابة العبد المُخدم ستين معلومة ٦٥٦
- فصل : في جنابة الموصى بخدمته لرجل مدّة وبرقبته لآخر ٦٥٦
- فصل : في جنابة العبد المُخدم ستين ثم مرجعه إلى سيده، أو إلى حرية، أو إلى رجل ملكاً ٦٥٨
- فصل : في الموصى بخدمته يُقتل أو يُجرح ٦٦٠
- الخلاف في العبد المخدم يُقتل في الخدمة ومرجعه لآخر بتلاً ٦٦١
- فصل : من أخدم أمتة لرجل فجرحته ٦٦٣
- فصل في جنابة المعتق إلى أجل ٦٦٤
- الباب الثامن : في جنابة المدبر، والجنابة عليه، والقضاء في المدبر يمضي أو يستهلك مالا؛ أن ذلك في خدمته إذ هي التي يملك السيد منه يومئذ، إلا أنه إن كان للمدبر مال دفع في جانيته، إلا أن يكون مديانا فغراماؤه أحق بماله، والجنابة في خدمته. ٦٦٥
- فصل : في جنابة المدبر على جماعة ٦٦٥
- فصل : في جنابة المدبر ولا مال له ٦٦٥
- لو مات السيد قبل وفاء الجنابة ٦٦٥
- فصل : في جنابة المدبر وعلى سيده دين ٦٦٧
- إذا مات السيد يبيع المدبر في الدين ٦٦٧
- الدين هو سبب بيع المدبر لا الجنابة ٦٧٠
- لو أسقط الغرماء دينهم ٦٧١

- فصل : في جنابة المذبر وله مال وعليه دين ٦٧٢
- فصل : الفرق بين جنابة العبد والمذبر على سيدهما ٦٧٣
- فصل : في جنابة المذبر على سيده وعلى أجنه، ومتى يبطل التدبير ٦٧٤
- فصل : اشتراك المذبر مع غيره في الجنابة ٦٧٥
- فصل : فيما إذا جنى المذبر ثم اعتقه سيده ثم استحدث السيد ديناً ٦٧٦
- فصل : في العبد بين رجلين يجني وقد ذبر أحدهما نصيبه ٦٧٩
- فصل : فيما استهلكه العبد والمذبر من الأموال وما جنياه ٦٨٠
- فصل : في الجنابة على المذبر ٦٨١
- فصل في جنابة مدبر الذمي، وجنابته بعد إسلامه ٦٨١
- فصل في جنابة المذبر الصغير ٦٨٢
- الباب العاشر : في جنابة أم الولد، ولولدها، والجنابة عليهم ٦٨٣
- فصل : فيما يلزم السيد بجنابة أم ولده ٦٨٣
- فصل : فيما أهلكته أو أفسدته أم الولد أو ولدها وإخراج قيمتها ٦٨٤
- فصل : في أم الولد تجني على رجل بعد آخر، وكذا المذبر ٦٨٥
- رأي الامام أبي حنيفة في المسألة ٦٨٦
- فصل : في جنابة أم الولد على رجلين أحدهما أقل من قيمتها والآخر أكثر أو أحدهما حاضر عند القيام والآخر غائب ٦٨٧
- لو قام الثاني بعد أن أخذ الأول دية جرحه ٦٨٧
- الحكم لو جرحت أم الولد رجلين كل واحد موضحة فقام أحدهما ولم يقم الثاني حتى جنت على ثالث موضحة ٦٨٨
- ذكر رواية أخرى وإنكار سحنون لها ٦٨٩
- فصل : في تأخر الحكم على أم الولد والعبد في جنابتهما إلى أن يُجنى عليهما ٦٩٠
- فصل : فيما يلزم سيد أم الولد إذا قتلت عمداً فعفي عنها على أخذ قيمتها، والعفو عن الحر على أن يغرم الدية ٦٩٠
- فصل : في موت أم الولد أو سيدها بعد جنابتهما وقبل الحكم ٦٩١
- فصل : في الجنابة على أم الولد ٦٩٣
- الأخذ بالاستحسان ٦٩٤
- أرض الجنابة على العبد للسيد وإن عتق ٦٩٤
- فصل : اغتصاب الحرة أو من فيها علقه رق نفسها ٦٩٤
- فصل : في جنابة أم الولد على سيدها ٦٩٥
- فصل : في جنابة ولد أم الولد ٦٩٥
- فصل : في جنابة أم ولد الذمي، والفرق بين جنابتهما قبل إسلامها وبعده ٦٩٦

- الفرق مبني على الاستحسان ٦٩٧
- هل عتق أم الولد إذا أسلمت ثابت لازم أو لا؟ ٦٩٨
- فصل : في وطء السيد لأمته بعد جنابتها وحملها منه، والابن يطأ من تركه أبيه أمة
وعليه دين، والسيد يبيع أمته بعد جنابتها فتلد للمشتري ٦٩٩
- الباب الحادي عشر : بقية القول في جنابة العبد، والجنابة عليه وإقراره بالجنابة ٧٠٣
- فصل : في القود بين الحر والعبد ٧٠٣
- فصل : في القصاص في جراح العبيد، وتغيير سيد المجروح، والفرق بين الحر والعبد في
القتل عمداً فيعفى عنهما على الدية ٧٠٥
- رجوع الخيار لسيد الجراح ٧٠٦
- الفرق بين العبد والحر في العقو عن قتلها ٧٠٧
- بطلان جنابة العبد بموته قبل تغيير سيده ٧٠٧
- في العبد يبيح وله مال أو كان عليه دين ٧٠٨
- فصل : في عبيد الرجل يبيح أحدهما على الآخر ويريد السيد أن يقتص من
الجاني ٧٠٨
- من قتل قاتل وليه ٧٠٩
- فصل : في العبد يُجرح أو يُقذف ثم يقر سيده بعقوبته ٧٠٩
- فصل : في جنابة العبد المباع هل هي في رقبته أو في ذمته ٧١٠
- الفرق في سرقة العبد ممن اشتراه ومن أعتقه ٧١١
- فصل : في العبد يقتصب حرة أو أمة ٧١٢
- فصل : في إقرار العبد على نفسه بالجنابة ٧١٣
- إقراره باغتصاب امرأة ٧١٣
- إقراره بقطع إصبع صبي ٧١٤
- إقراره بما يلزمه في جسده ٧١٥
- إقراره بما يوجب الغرم على سيده ٧١٥
- إقراره بقتل عمداً ٧١٦
- إقراره بسرقة ٧١٧
- إقراره بقتل خطأ ٧١٧
- إقرار الكاتب بدين أو جنابة ٧١٧
- فصل : ما يلزم الحر بإقراره بالجنابة على العبد ٧١٨
- الباب الثاني عشر : في جنابة المكاتب، والجنابة عليه، وإقراره، وغير ذلك من أحكامه ٧٢٠
- فصل : في جنابة المكاتب، وعجزه عن أرش جنابته، وأداء سيده عنه ٧٢٠
- فصل : في المكاتب يبيع أم ولده في جنابته ٧٢٢
- فصل : في عجز المكاتب عما يُصالح عليه، وإقراره بالقتل ٧٢٣

- فصل : في المكاتب يقتل رجلاً له وليان فيعفو أحدهما ٧٢٤
- فصل : في المكاتب يجني فيودي كتابته قبل القيام عليه بالجنابة ٧٢٤
- فصل : في المكاتب يموت عن مال وعليه دين وجناية، أو معه ولد حدثوا في كتابته، وعجزه وأداء ولده عنه ٧٢٥
- فصل : موت المكاتب وعليه دين وترك عبداً جانياً ٧٢٨
- فصل : الجنابة على المكاتب من سيده أو أجنبي عمداً أو خطأ ٧٢٨
- فصل : في المكاتب يُقتل تحسب له قيمته ويمتق من معه من أب أو ولد بوفائهما لنجومه ٧٣٠
- فصل : في الأبوين يكاتبان فيولد لهما ولد ويُجنى عليه ٧٣٢
- فصل : موت المكاتب وتركه ولداً لا يستطيعون السعي ٧٣٣
- فصل : الجنابة على المكاتب كالجنابة على العبد ٧٣٣
- فصل : في جنابة عبد المكاتب ٧٣٤
- فصل : في جنابة عبد المكاتب عليه ٧٣٤
- فصل : في قتل المكاتب أو العبد لرجل عمداً والعفو عنهما على استرقاقهما ٧٣٤
- فصل : في جنابة المكاتب على عبد سيده أو مكاتبه ٧٣٥
- فصل : في العبدين يكاتبان كتابة واحدة فيجني أحدهما على الآخر ٧٣٦
- فصل : في المكاتب يقتله أجنبي، ومن كاتبا كتابة واحدة فجنى أحدهم وعجزوا عن الغرم ٧٣٩
- فصل : في قتل المكاتب ولداً عمداً ٧٤٠
- فصل : في جنابة السيد على مكاتب مكاتبه ٧٤١
- فصل : من عجل عتق مكاتبه أو عبده فماتا وعليهما دين ٧٤٣
- فصل : في موت المكاتب بعد جنابته وولادتها ٧٤٤

٧٤٦ كتاب الدييات

- الباب الأول : في دية أهل الكفر، والعبيد، وذكر العاقلة وحملها للدية ٧٤٦
- فصل : في مقدار دية أهل الذمة والمجوس في النفس والجراح ٧٤٦
- فصل : في جنابة المسلم على الذمي أو المجوسي خطأ بقتل أو جراح وبالعكس ٧٤٩
- ديات الأنفس في المسلمين وغيرهم تحملها العاقلة ٧٤٩
- جنابة المسلم على مجوسية ما يبلغ ثلث الدية تحمله العاقلة ٧٤٩
- تحمل العاقلة ثلث دية الجاني أو ثلث دية المجني عليه ٧٥٠
- فصل : فيما يلزم بالجنابة على عبيد الكفار بقتل أو جراح ٧٥١
- تفسير الحكومة ٧٥١

- هل يأخذ العبد ما نقصه إذا برئت الجائفة أو المأمومة أو المنقلة أو الموضحة على شين أو
 ٧٥٢..... لا ؟
- فصل : في جنابة أهل الذمة بعضهم على بعض..... ٧٥٣
- فصل : فيما تحمله العاقلة وما لا تحمله، والمراد بالعاقلة، ومقدار ما يحمله أحدهم، وذكر
 من يحمل العقل ومن لا يحمله، وما يُسقط الدية بعد توظيفها..... ٧٥٣
- قتل المسلم للذمي أو جرحه عمداً..... ٧٥٣
- العاقلة لا تحمل العمد..... ٧٥٤
- حمل العاقلة للدية كان في الجاهلية فأقر في الإسلام..... ٧٥٤
- المراد بالعاقلة..... ٧٥٥
- من يحمل الدية من العاقلة ومن لا يحملها..... ٧٥٥
- لا يعقل أهل جهة مع أخرى كما لا يعقل أهل البدو مع أهل الحضر ومن سكن بموطن
 عقل معهم..... ٧٥٥
- من جنى بمصر وقومه بالشام..... ٧٥٦
- لا تحديد لما يحمله الفرد من الدية وإنما كل بقدره..... ٧٥٦
- لزوم الدية على الأفراد هو يوم توزيعها عليهم..... ٧٥٧
- الخلاف في سقوط الدية عن من مات بعد التقسيم..... ٧٥٨
- الصبي والمجنون لا يدخلان مع العاقلة..... ٧٥٩
- الباب الثاني : في جنابة الصبي والمجنون والأب على ولده..... ٧٦٠
- فصل : جنابة الصبي والمجنون، ورأي السلف في ذلك، وما يكون في ماله من جنابته وما
 لا يكون، وجنابته من يفوق أحياناً..... ٧٦٠
- من جرح أو قتل بعد بلوغ الحلم أقيد منه..... ٧٦٣
- فصل : في جنابة الأب على ولده عمداً أو خطأ وإرثه من ماله ودينه في الحاليين وتعليل
 ذلك..... ٧٦٤
- الباب الثالث : في دية الجنين، وما تحمله العاقلة منها وجميع أحكامه..... ٧٦٦
- فصل : في دية الجنين..... ٧٦٦
- قضاء النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين..... ٧٦٦
- الخلاف في تقويم الغرة بالإبل..... ٧٦٧
- مقدار قيمة الغرة..... ٧٦٧
- فصل : في وراثة دية الجنين..... ٧٦٩
- ما علم أنه حمل ففيه الغرة بغير قسامة..... ٧٦٩
- في التوأم غرتان..... ٧٧٠
- فصل : في الكفارة بقتل الحر والجنين والعبد والذمي..... ٧٧١
- هل تكفر الأم إذا شربت دواء فأسقطت أو سقته ولدها فشرق..... ٧٧١

- ٧٧٢ هل يكفر الطبيب إذا مات المريض من دوائه
- ٧٧٢ الكفارة على القاتل عمداً
- فصل : في خروج الجنين ميتاً أو حياً بعد موت الأم أو قبله، وحكمه لو استهل ثم مات، ومعنى الاستهلال ٧٧٣
- ٧٧٣ الحكم فيما لو ألفت الأم جنيناً وماتت بآخر في بطنها
- ٧٧٤ المراد بالاستهلال وهل العطاس منه
- ٧٧٤ فصل : إرث الجنين وتوريثه، وعدم توريث القاتل
- فصل : في القسامة في الجنين إذا استهل، وهل يقاد ممن تعمد إسقاطه أولاً؟ وما تحمله العاقلة من دية وما لا تحمله ٧٧٥
- ٧٧٨ فصل : في ضرب المجوسي أو المجوسية بطن مسلمة خطأ أو عمداً
- فصل : في جنين الأمة وأم الولد والذمية، وحين من أسلمت تحت نصراني أو مجوسي، وحين النصرانية الحرة تحت عبد مسلم ٧٧٨
- الباب الرابع : في الكبير والصغير يقتلان رجلاً، وما يجب على قاتل العمد إن عُفي عنه، والعافي يدعي إنما عفا على الدية، ومن أقر بقتل خطأ، أو جماعة أقرؤا بقتل عمد أو خطأ، والجماعة يقتلون رجلاً خطأ، وفيمن قتل نفسه ٧٨١
- ٧٨١ فصل : في الكبير والصغير يقتلان رجلاً
- فصل : في اشتراك الحر مع العبد، والأب مع غيره في القتل، ومن قتله رجلان أحدهما عمداً والآخر خطأ ٧٨٢
- ٧٨٤ فصل : فيما يجب على قاتل العمد إن عُفي عنه
- ٧٨٤ قاتل العمد إن عُفي عنه ضرب مئة وحبس سنة
- لو أنهم جماعة وأنتم الورثة على أحدهم فعلى الباقي جلد مئة وحبس سنة وكذلك لو ردت اليمين على المدعى عليه فحلف. وحكم العبد في هذا ٧٨٥
- ٧٨٦ لا حبس ولا جلد في الخطأ
- ٧٨٦ القصاص مع العقوبة على الجراح عمداً
- ٧٨٧ فصل : في العافي يدعي إنما عفا على الدية
- من عفا عن عبد على أن يسرقه ومنع سيده ٧٨٧
- فصل : فيمن أقر بقتل خطأ، أو جماعة أقرؤا بقتل عمداً أو خطأ، والجماعة يقتلون رجلاً خطأ ٧٨٨
- لو قال رجلان : قتلنا فلاناً وفلان معنا عمداً أو خطأ ، وكيف لو أقر بعض وأنكر آخرون؟ ٧٨٨
- ٧٩٠ فصل : فيمن قتل نفسه
- ٧٩١ الباب الخامس : في القصاص من عين الأعور والقصاص له
- ٧٩١ فصل : في دية عين الأعور

- فصل : في أعور العين اليمنى وفقاً متى رجل صحيح، والقصاص في اليد والأسنان ٧٩٣
- فصل : في الأعور وفقاً عين الصحيح التي مثلها باقية له ٧٩٤
- فصل : في الأعمى وفقاً عين رجل عمداً، في الأعور وفقاً عيني رجل عمداً ٧٩٦
- فصل : في السمع يذهب من الأذن، ودية ما منه زوج في الإنسان ٧٩٨
- ليس في واحد مما هو زوج في الإنسان الدية كاملة إلاّ عين الأعور ٧٩٨
- فصل : الجنابة على البصر الذي قد ذهب بعضه بجنابة ٧٩٩
- الباب السادس : فيمن يُضرب فيدعي ذهاب بصره أو سمعه أو بعض ذلك ٨٠٣
- فصل : كيفية اختبار بصر أو سمع من ضُرب فادعى تأثره بذلك ٨٠٣
- الحكم في المضروب لو اختلف قوله ٨٠٤
- من لم يُقدر على اختباره يُصدّق مع يمينه ٨٠٤
- اختبار البصر بالبيضة مروى عن علي رضي الله عنه ٨٠٥
- الباب السابع : فيمن جرح رجلاً عمداً أو غطأ فوامى الجرح إلى أكثر من ذلك ٨٠٦
- فصل : في الجاني يقتصر منه فإن مائل وإلاّ فالمقل في الزائد ٨٠٧
- الخلاف في عقل ما زاد بعد القصاص أيكون في مال الجاني أو على العاقلة وهل يُفرّق بين العمد والخطأ أولاً؟ ٨٠٧
- فصل : في جراح العمد تنتشر إلى النفس، والفرق بين التنامي إلى النفس والتنامي إلى العضو ٨١٠
- فصل : في الموضحة تنامي منقلة، أو تذهب منها العين، والملطأ والباضعة والدامية تنامي موضحة ٨١٢
- الباب الثامن : في الصلح عن الدم ، وجناية النائم ومن جنى مالا تحمله العاقلة ٨١٥
- فصل : في الصلح عن الدم في العمد والخطأ ٨١٥
- يجوز في العمد الصلح على أكثر من الدية وتكون في مال الجاني ٨١٥
- من صالح على دنانير وهو من أهل الإبل جاز إن عجلها ٨١٥
- فصل فيما أصاب النائم والنائمة ٨١٦
- فصل في جناية من كان من أهل الإبل، ومقدار دية الإصبع منها ٨١٦
- الباب التاسع : في القسامة، وما يوجبها من شهادة، أو إقرار، أو تهمة ٨١٧
- فصل : في العمل بالقسامة ٨١٧
- الاستدلال بما أنزله الله بشأن بقرة بني إسرائيل على القسامة مع قول الميت ٨١٩
- الفرق بين الدماء وغيرها في الأحكام ٨٢١
- فصل : فيما يوجب القسامة من قول الميت أو لوث، وما يكون لوثاً وما لا يكون ٨٢٢
- فصل : في شهادة المحدود في قذف، وشهادة النساء، وشهادة الواحد على قتل الخطأ

- أو الإقرار به ٨٢٧
- فصل : الخلاف في وجوب القسامة بشهادة رجل على قول المقتول : إن فلاناً قتله ٨٢٨
- الباب العاشر : فيمن قال : دمي عند فلان واختلاف الأولياء في صفة قتله، ويمينهم، ونكولهم في ذلك ٨٢٩
- فصل : هل التدمية لوث؟ ٨٢٩
- فصل : في اختلاف الأولياء في صفة القتل، ويمينهم، ونكولهم في ذلك، وردة اليمين على المدعى عليهم، واشتراك الجاني في القسامة، ونكوله، وحجسه ٨٢٩
- فصل : إذا ردت الأيمان على المدعى عليه في التدمية وكانت القسامة بجراحه أو بقله قبل الموت ٨٣٤
- فصل : في عدم القسامة في الجراح ٨٣٦
- الباب الحادي عشر : في أيمان القسامة، ومن يحلفها، ومن نكل عنها أو عفا، وكيف إن كان في الأولياء صغير، أو غائب، أو مجنون ٨٣٧
- فصل : فيمن يبدأ بحلف أيمان القسامة ٨٣٧
- الفرق بين الدم وغيره من الحقوق ٨٣٧
- فصل : الذين يقسمون في العمد وأقل ما يقبل فيه ٨٣٩
- فصل : صيغة اليمين في القسامة ٨٤٠
- فصل : في أيمان القسامة هل هي على البت أو على العلم؟ ومواطن الحلف، ووقته ٨٤١
- فصل : في عدد من يحلف في القسامة، وقسمة الأيمان فيها، وكيف إن كان للمقتول جد وأخوة، أو ابن وعشيرة، وفي استعانة الولي ببعض عصيته ٨٤٢
- فصل : فيمن نكل عن القسامة أو أكذب نفسه ٨٤٥
- الفرق بين نكول أحد الأولياء قبل القسامة وبعدها ٨٤٥
- فصل : في انتظار الصغير والغائب والمجنون إذا كانوا من أولياء الدم وكان القتل بقسامة أو بغير قسامة، وهل يجوز عليهم العقو أو لا؟ ٨٤٧
- الباب الثاني عشر : جامع القول في القسامة في الخطأ ٨٥١
- فصل : في الذين يبدأون القسامة في الخطأ، والقسامة بشهادة النساء، ويقول الميت : قتلني فلان خطأ ٨٥١
- اختلاف قول مالك في القسامة مع قول الميت في الخطأ ٨٥٢
- فصل : في رد الأيمان على المدعى عليهم بنكول أولياء الدم أو أحدهم عن القسامة في الخطأ ٨٥٣
- فصل : في قسامة النساء في العمد والخطأ، وكون القسامة في الخطأ على قدر الميراث من الميت، والعمل في اليمين المنكسرة، وفي عفو الحدود والإخوة ٨٥٥

- قسامة الجلد مع الاخوة والأخوات..... ٨٥٦
- فصل : في قسامة الغائب لو حضر، وإرث القسامة، وكون المقتول مديناً، وهبة**
- القتيل ديته ٨٥٧
- قدوم غرماء القتل بعد قسامة الورثة أو قبلها ٨٥٨
- فصل : في اشتراك الأب مع رجلين في قتل ابنه خطأ، وتوزيع ديته فيما لو ترك**
- مع الأب أمه وأختيه وعصبة، وكم يقع على كل واحد من الأيمان حضروا جميعاً أو
- مفترقين ٨٥٩
- إن مات الابن في غمرته فلا قسامة وإن عاش شيئاً من النهار ففيه القسامة..... ٨٥٩
- الجاني الذي يحلف عل فعله كل وارث..... ٨٦٠
- ذكر المصنف خطأ ابن المَوَاز في توزيع الأيمان ومتابعة ابن أبي زيد له..... ٨٦٠
- بيان المصنف لما يقع على كل وارث من الأيمان..... ٨٦١
- القرعة عند المشاحة في اليمين المنكسرة..... ٨٦١
- بيان ما تصح منه فريضة الورثة وتوزيع الأيمان على السهام..... ٨٦١
- الباب الثالث عشر : في حبس المشهود عليه في الدم، وهل يؤخذ منه كفيل، وفي القتل**
- يوجد في المحلة..... ٨٦٤
- فصل : في حبس المشهود عليه في الدم، وهل يؤخذ منه كفيل..... ٨٦٤**
- فصل : في القتل يوجد في المحلة..... ٨٦٤**
- فصل : في اتهام امرأة بقتل رجل نزل عندها..... ٨٦٦**
- الباب الرابع عشر : فيمن قال : دمي عند فلان وهو مسخوط، أو صبي، أو ذمي، أو يدعي**
- ذلك على أحد منهم..... ٨٦٧
- فصل : في القسامة على قول المقتول : دمي عند فلان، وهو مسخوط أو امرأة..... ٨٦٧**
- فصل : في القسامة على قول الصبي : دمي عند فلان، وفي أخذه بإقراره بالقتل..... ٨٦٨**
- فصل في القسامة بقول النصراني : دمي عند فلان..... ٨٧٠**
- قاعدة : الذين لا يقبل قولهم في القسامة ونحوها..... ٨٧٠**
- فصل : في القسامة على قول المقتول إذا رمى بدمه على رجل ورع، أو صبي، أو**
- ذمي، أو عبد..... ٨٧١
- إذا عفا العصبة بعد القسامة في العمد فالدية للورثة دونهم..... ٨٧١
- الباب الخامس عشر : في قول ابن المَلَاعِنة : دمي عند فلان، ومن قام على قتله شاهدان،**
- وصفة القسامة، ومن تلزمه الدية..... ٨٧٣
- فصل : فيمن يقسم على قول ابن الملاعة : دمي عند فلان، وفي العفو عن دمه في**
- العمد والخطأ، أو قام على قتله شاهدان، أو واحد..... ٨٧٣
- خلاف ابن القاسم وأشهب فيمن يقسم إذا كانت الملاعة معتقة..... ٨٧٣
- إذا كانت الملاعة من العرب أقسمت على قول ابنها مع أولادها في الخطأ ولا تقسم

- في العمد ٨٧٤
- خلاف ابن القاسم وأشهب في عفو الملاعة عن دم ابنها في العمد والخطأ ٨٧٤
- حكم المنبوذ والمعتق سائبة ومن أسلم على يدي رجل كابين الملاعة ٨٧٥
- رأي أشهب خلاف ما تقدم عن ابن القاسم أنه لا قسامة بقوله في عمد ولا خطأ .. ٨٧٥
- فصل : فيمن قام على قتله شاهدان، أو واحد عدل ٨٧٦
- فصل : صفة القسامة، ومن تلزمه الدية ٨٧٧
- الباب السادس عشر : في القسامة في الجماعة يقتلون الرجل عمداً أو خطأ ٨٧٨
- فصل : فيمن ضربه جماعة عمداً وعاش أياما ثم مات ففيه القسامة على واحد فقط، وكيف لو كانت الدعوى على رجال ونساء وصبيان ٨٧٨
- يرى أشهب أن القسامة تكون على جماعة ويقتل أحدهم ٨٧٩
- لو أقسموا على بالغين وصبيان فالقتل على واحد من البالغين وعلى عواقل الصبيان حصتهم من الدية ٨٨٠
- فصل : في القسامة على الجماعة في الخطأ، وفي تعيين المقتول واحداً منهم ٨٨٠
- فرق في كون القسامة في العمد على واحد وفي الخطأ على الجميع ٨٨١
- فصل : فيمن حرقه واحد عمداً والآخر خطأ ومات من ذلك وقامت البينة، أو قال ذلك الميت، ومخالفة البينة قول الميت ٨٨٣
- فصل : في القسامة تجب في الجماعة فيقر غيرهم بالقتل، وهل يصح للأولياء النزع عن أقسموا عليه من الجماعة إلى غيره؟ وفي قول الميت : قتلني فلان وأناس معه، وأثبتت البينة اشتراكهم ٨٨٦
- اختلاف قول ابن القاسم فيمن يُقتل المقر أو غيره ٨٨٦
- نزع الأولياء والنظر في سببه ٨٨٦
- الباب السابع عشر : في العبد يُقتل أو يُقتل، والقسامة في ذلك ٨٨٨
- فصل : في العبد يشهد على قتله رجل، أو يقول هو : دمي عند فلان الحر ٨٨٨
- خلاف بين ابن القاسم وأشهب وابن الماجشون في المسألة ٨٨٨
- فصل : فيمن أقام شاهداً أن عبداً قتل عبده، وكيف لو كان جرحاً فغرمي إلى النفس، أو الدعوى على حر ٨٨٩
- فصل : في العبد يقتل الحر ويشهد بذلك شاهد ففيه القسامة ٨٩٠
- الباب الثامن عشر : فيمن قُتل بين الصفيين ٨٩١
- فصل : في القسامة فيمن قتل بين الصفيين ٨٩١
- إذا اقتتل فرقتان ضمنت كل فرقة ما أصابت من الأخرى وما أصيب من غيرهما فعليهما ٨٩١
- فصل : في البينة على قتل أو جريح بين الصفيين ٨٩٢
- الباب التاسع عشر : في الحامل تقول : دمي عند فلان، والولد يقول : دمي عند أبي ٨٩٤

- فصل : في المرأة تُضرب فتلقى جثينا ميتاً، وتقول : دمي عند فلان، ففيها القسامة وفي الجنين الدية** ٨٩٤
- فصل : في المرأة تُضرب فتلقى جثينا حياً، وقالت : دمي عند فلان، أو قالت : دمي ودم فلانة عند فلان** ٨٩٥
- يُقبل قول القتل : فلان قتلني وقتل فلانا معي ولا يُقبل : وقتل ابني معي** ٨٩٧
- فصل : فيمن قال : دمي عند أبي، أو قال : ذبحني أو بقر بطني** ٨٩٧
- فصل : في بطلان دم من سمى الجاني عليه ثم رجع عنه إلى غيره** ٨٩٨
- الباب العشرون : جامع القول في القصاص في النفس والجراح، ومن قتل أو جرح جماعة، والجماعة يجرحون أو يقتلون رجلاً** ٩٠٠
- فصل : في القصاص في النفس والجراح** ٩٠٠
- فصل : هل يُقتل الجاني بما قُتل به؟** ٩٠١
- من خيف أن لا يموت من مثل ما قُتل به قُتل بالسيف** ٩٠٢
- فصل : من قطع طرفاً لجماعة ثم قتل آخر من غيرهم، أو قطع أصابع رجل ثم كف آخر** ٩٠٤
- الحكم فيمن قطع لرجل إصبعين وآخر كفا به ثلاث أصابع** ٩٠٤
- الحكم فيمن قطع كف رجل وذراع آخر** ٩٠٥
- من قطع يد رجل خطأ وقتله عمداً ففي ذلك الدية والقتل** ٩٠٥
- فصل : في الجماعة يقتلون امرأة أو صبياً عمداً، والقتل وقطع الطرف غيلة** ٩٠٥
- لاقصاص في جرح الغيلة والأمر للإمام** ٩٠٦
- لا صلح في قتل الغيلة** ٩٠٦
- فصل في القصاص بين الحر والعبد، والمسلم والكافر** ٩٠٦
- قتل المسلم للكافر أو جرحه غيلة من الحرابة** ٩٠٦
- علاف في قصاص الحر من العبد في الجراح** ٩٠٧
- لا قصاص بين النصراني والعبد المسلم** ٩٠٧
- جريان القصاص بين غير المسلمين** ٩٠٧
- يُعزّر المسلم بقتل الكافر والعبد وعليه الدية في الذمي** ٩٠٨
- فصل : في شهادة الواحد على المسلم بقتل نصراني عمداً** ٩٠٨
- فصل : في النصراني يُجرح ثم يُسلم، والعبد يُجرح ثم يُعتق؛ ويقول كل منهما : دمي عند فلان** ٩٠٩
- فصل : في القود من الجماعة للواحد، ومن قطع بضعة لحم من رجل، والقود من اللطمة وضربة السوط** ٩١٠
- شهادة الصبيان** ٩١١
- فصل : من جنى على جماعة جناية واحدة فقام عليه أحدهم فلا شيء للباقي، وكذلك**

- لو ذهب العضو المائل من الجاني بأمر من الله تعالى ٩١١
- فصل : في أقطع الكف اليمين يقطع بمن رجل صحيح من المرفق، وفي القصاص من**
- الناقص بالتام وبالعكس** ٩١١
- تفصيل في المشلولة يده يقطع صحيحة** ٩١٣
- لاقصاص لليد الشلاء إذا قطعها صحيح وفيها العقل في مال الجاني** ٩١٣
- فصل : في كيفية القود من الجراح من حيث التساوي وعدمه بين عضو الجاني وعضو**
- الجنبي عليه في القياس** ٩١٤
- المعتبر في الجراح الغور لا الرسع** ٩١٥
- الباب الواحد والعشرون : في القاتل أو الجاني يُجنى عليه قبل أن يُقتص منه، أو يقتله الولي**
- بغير أمر السلطان، وفيمن يستقيد في الجراح والقتل** ٩١٦
- فصل : في القاتل أو الجاني يُجنى عليه قبل أن يُقتص منه** ٩١٦
- من جنى على قاتل فللقاتل القصاص في العمد والدية في الخطأ ولو كان الجاني ولي**
- المقتول** ٩١٧
- فصل : في الولي يقتل القاتل بغير أمر السلطان، وفيمن يستقيد في الجراح والقتل، وفي**
- خطأ الطبيب** ٩١٨
- الباب الثاني والعشرون : فيمن سقى رجلاً سماً أو سيكراً فمات منه** ٩٢٠
- فصل : في القود من ساقى السم، والقسامة على قول المسموم أو بشاهد واحد** ٩٢٠
- ساقى السيكران محارب** ٩٢١
- حبر الشاة التي سمّتها اليهودية** ٩٢١
- فصل : في المرأة تضع السم لزوجها في طعامه، والشهادة على قوله : أن زوجته وخالتها**
- فعلا ذلك، والقسامة فيه** ٩٢٢
- الباب الثالث والعشرون : فيمن صالح من جرح أو عفا ثم مات منه وفيمن ضُرب فمات**
- مكانه، أو عاش ثم مات، أو أنفذ مقاتله** ٩٢٤
- فصل : في القسامة فيمن صالح من جرح أو عفا ثم مات منه** ٩٢٤
- فصل : فيمن ضُرب فمات مكانه، أو عاش ثم مات، أو أنفذ مقاتله** ٩٢٥
- فصل : من ضُرب وبه أثر جراح فقال : فلان وفلان قاتلاني، ومن جُرح ثم ضربته**
- دابة، أو وقع من فوق جدار، أو طرحه إنسان من على ظهر بيت فمات** ٩٢٦
- الباب الرابع والعشرون : في عفو الأولياء، وقتلهم، واختلافهم في ذلك، ومن أولى به،**
- وتعديهم فيه** ٩٢٨
- فصل : في عفو الأولياء، وقتلهم، واختلافهم في ذلك، ومن أولى به** ٩٢٨
- من قُتل وله ابن عبد عتق بعد القتل** ٩٢٩
- عفو البنين جائز على البنات ولا عكس ومن عفا سقط حظه من الدية** ٩٣٠
- تحصيل المصنف لمسائل هذا الباب المتعلقة بالأولياء المستحقين للقصاص** ٩٣٢

- تعليق للمناقش فضيلة الاستاذ الدكتور عبد الرحمن بن عبد القادر العدوي حفظه الله
 ٩٣٢..... على تحصيل المصنف لمسائل الباب (حاشية)
- ٩٣٣..... فصل : فيمن قُتل ولا عصبه له، وفي الذمي يُسلم ثم يُقتل، وقتل ابن الملاعنة
- فصل : في القاتل يدعي عفو الولي، أو يدعي بينة غائبة على ذلك، وفي المقتول يترك
 ٩٣٥..... ولدأ صغيراً وعصبه، ومن صالح عن ابنه الصغير عن دم
- ٩٣٦..... فصل : في اليتيم يُجرح أو يُقتل
- ٩٣٧..... قتل عبد الصغير عمداً
- ٩٣٧..... فصل : في تعدي الأولياء بقتل القاتل قبل أن ينتهوا به إلى الإمام
- الباب الخامس والعشرون : في عفو المقتول خطأ عن دية، ووصيته بثلثه، وفي القاتل يُطلب
 منه دية العمد في نفس أو جرح فيأبى، ومن عفا عن نصف جرحه
 ٩٣٨..... فصل : في عفو المقتول خطأ عن دية، ووصيته بثلثه
- ٩٣٨..... فصل : في القاتل يُطلب منه دية العمد في نفس أو جرح فيأبى
- ٩٣٩..... يرى أشهب أن قاتل العمد يُجبر على الدية
- ٩٤٠..... فصل : فيمن عفا عن نصف جرحه
- ٩٤١..... يرى أشهب الجبر على عقل نصف الجرح
- ٩٤١..... الباب السادس والعشرون : في القاتل أو غيره يرث بعض الدم، وفي الولي يكون ولد القاتل،
 وفي هروب القاتل
 ٩٤٢..... فصل : في القاتل أو غيره يرث بعض الدم
- ٩٤٢..... فصل : في ولي الدم يكون ولد القاتل، وفي قتل الأب ابنه عمداً
- ٩٤٤..... فصل : في هروب القاتل
- ٩٤٥..... الباب السابع والعشرون : في من استعمل صبيّاً، أو عبداً محجوراً عليه في عمل أو
 ركوب دابة ؛ فهلك في ذلك أو أهلك غيره ، وضمان ما أصاب السائق ، والقائد،
 والراكب، وشبهه
 ٩٤٦..... فصل : في من استعمل صبيّاً أو استأجر عبداً بغير إذن أهلها في عمل أو ركوب دابة
 فهلك أو أهلك غيره
- ٩٤٦..... الدية والكفارة على من قتل دابته صبيّاً استعمله لسقيها
- ٩٤٧..... لاشيء في الحر الكبير والعبد يُضمن مطلقاً
- ٩٤٧..... دفع السلاح للصبي والتفريق بين من يعرف السلاح ومن لا يعرفه من الصبيان
- ٩٤٧..... الدية على عاقلة صبي حمله رجل على دابته فقتلت آخراً
- ٩٤٨..... الخلاف في رجوع عاقلة الصبي ومسد العبد على من حمل أحدهما على دابته فقتلت
 رجلاً
- ٩٤٩..... فيمن يجري الخيل فيقع عنه فيموت
- ٩٥٢.....

- من استعان بصبي يجري له فرساً فصدم رجلاً فماتا فديتهما على المستعين ٩٥٣
- فصل : في ضمان ما أصاب السائق والقائد والراكب وشبهه** ٩٥٤
- يضمن مجري الفرس ولا يضمن ربان السفينة والفرق بينهما ٩٥٧
- من أفلتت دابته فنادى رجلاً ليحبسها فقتلته ٩٥٨
- في ضمان الناحس ٩٥٩
- إذا أفلتت الدابة ولها قائد وسائق وراكب ٩٦٠
- في ضمان الحمّال ٩٦٢
- من سقط عن دابته فقتل آخر فعلى عاقلته الدية ٩٦٢
- الدية على عاقلة أعمى سقط على بصير يقوده ٩٦٣
- فصل : في من نقر دابة عمداً أو خطأ** ٩٦٣
- من نام على قارعة الطريق فنفرت منه دابة ٩٦٣
- فصل : في من أمسك غريقاً فخشى على نفسه فأطلقه، وفي من ربط آخر بحبل ودلاه**
- في يتر ثم تركه، ومن اتقى رمية فأصاب غيرَه ٩٦٤
- حديث فيمن عضّ يد رجل فحذّبها فقلع أسنانه فهو هدر ٩٦٥
- فصل : في صبي عبث بسقاً فطاحت القلّة فأصاب الصبي أو غيره، وفي الجماعة يتهاوون**
- في يتر أو حفرة، وفي البئر تنهار على اثنين بداخلها ٩٦٦
- قضاء على رضى الله عنه في خمسة تساقطوا في زبية أسد ٩٦٦
- الباب الثامن والعشرون : في الفارسين أو السفيتين أو الحاملين يصطدمان** ٩٦٨
- فصل : في الفارسين يصطدمان** ٩٦٨
- فصل : في اصطدام الحر والعبد، واصطدام الحاملين** ٩٧٠
- فصل : في السفيتين تصطدمان** ٩٧٠
- الباب التاسع والعشرون : فيمن أحدث شيئاً أو أوقف دابة في طريق المسلمين أو داره، وما**
- أصاب الكلب العقور والجمل الصوّول والحائط المائل، وما أفسدت المواشي** ٩٧٢
- فصل : فيمن أحدث شيئاً كحفر ونحوه أو أوقف دابة في طريق المسلمين أو داره** ٩٧٣
- من حفر في دار رجل بغير إذنه ضمن ٩٧٥
- من وضع سيفاً في الطريق فعطب به شخص ضمن ٩٧٥
- من جعل شيئاً للسباع فلا يضمن ومن جعله لإنسان أو دابة ضمن ٩٧٥
- فصل : فيما أصاب الكلب العقور وضمن ذلك** ٩٧٦
- فصل : فيما أصاب الجمل الصوّول وغيره من العجماء** ٩٧٧
- لا قسامة فيما أصابت العجماء ٩٧٨
- فصل فيما أصاب الحائط المائل** ٩٧٨
- متى يرفع الشفيع والشريك إلى السلطان ومتى لا يُرفعان ٩٨٠
- فصل : فيما أفسدت المواشي** ٩٨١

الباب الثلاثون : جامع القول في بقية جنائيات الأحرار والعبيد..... ٩٨٢

فصل : في اشتراك الحر والعبد في القتل خطأ، ومن جرح رجلاً جرحين، وفي العبد يقتل رجلاً له وليان، أو قتيلين وليهما واحد، أو لكل قتيلى ولي، وفي براء الجرح ثم انتقاضه، واشتراك

العبيد في القتل ومالكهم واحد أو جماعة ٩٨٢

فصل : فيما يلزم من أبطل عبداً بجنايته عليه ٩٨٤

فصل : في العبد يقطع يد رجل ويقتل آخر خطأ ٩٨٥

فصل : في جنابة العبد المدبر ٩٨٥

فصل : في اقرار العبد بالجناية ٩٨٧

فصل : في جنابة العبد المودع أو العارية ٩٨٨

فصل : في عجز العبد المكاتب وعليه دين ٩٨٨

فصل : في جنابة المكاتب ٩٨٩

ابن الأمة لا يلحقه شيء من جنابة أمه ٩٨٩

فصل : في جنابة أم الولد ٩٨٩

فصل : في مسائل متفرقة : بعضها في طرف من شهادة النساء في الجراح، وبعضها في

المماثلة في القود ٩٩٠

لا تجوز شهادة النساء في الدماء إلا ما آل منها إلى مال ٩٩٠

اختلاف الشاهدين في آلة القتل ٩٩٠

من قطع أصابع رجل ثم كفه ٩٩١

من طرح رجلاً في نهر فمات ٩٩١

من وضع سيفاً في الطريق أو لقتل رجل بعينه ٩٩١

مسائل من غير المدونة مما يتعلق بهذا الكتاب ٩٩٢

فصل : فيمن أمر رجلاً بقتل رجل فأتاعه، أو أمسك رجلاً لمن قتله، أو أمر عبده

أو ابنه بشيء من ذلك ٩٩٢

المحرم يأمر محرماً بقتل صيد ٩٩٢

يقتل السكران إذا قتل حال سكره ٩٩٤

فصل : فيمن أذن لرجل في الجنابة عليه أو على عبده ٩٩٤

فصل : في القتل والقصاص في الحرم، والقصاص من الحرم ٩٩٤

فصل : في عذر الناس بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ٩٩٥

فهرس الفهارس

٩٩٧.....	الفهارس.....
٩٩٨.....	فهرس الآيات القرآنية الكريمة.....
١٠٠١.....	فهرس الأحاديث الشريفة.....
١٠٠٥.....	فهرس الآثار.....
١٠١٨.....	فهرس الأعلام.....
١٠٢٧.....	فهرس الكتب.....
١٠٢٩.....	فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة.....
١٠٣٣.....	فهرس القبائل والألقاب والفرق.....
١٠٣٦.....	فهرس البلدان والأماكن.....
١٠٣٧.....	فهرس المصادر والمراجع.....
١٠٥٨.....	فهرس الموضوعات.....

أصل هذا الكتاب رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من
قسم الدراسات العليا الشرعية فرع الفقه وأصوله - كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، وقد أوصت اللجنة بطبعها
وتداولها بين الجامعات